



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة البعث
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية - شعبة الدراسات العليا

هُدَايَةٌ أُولَى الْأَبَابِ

إلى مُؤَصِّلِ الطُّلَابِ

لأبي بكر بن إسماعيل الشَّنَوَانِيَّ
- دراسة وتحقيق -

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الدراسات اللغوية النحوية والصرفية

إعداد الطالب

محمود محيي الدين إبراهيم

بإشراف الدكتور

عصام درار الكوسى

مدرّس النحو والصرف

رئيس قسم اللغة العربية

2011 م - 1432 هـ

الإهداء

إلى خليفة الله على الأرض الذي أنعم عليّ من بعد الله ﷻ فكان
سندي الأول في هذا الدنيا، ومنه أستمد القوة والأمل، وبدوانه
أتوثق...

أبي

إلى من وثقت خلف سندي الأول، وتناست المشاق، وتكبدت كل أنواع
الخصائر لأجل ولدها.. أنية الحزن الذي يولد منه الفرح، ومفتاح
الحنان..

أمي

إلى المعلم الذي رثى لحالي، وأحب أن يصنع إنساناً حقيقيًا، فهدى لي
سبل العلم والبحث، وأخلصي لرسائله بكل صدر رهب...
الدكتور عصام الكوسى
إلى من لا أجد بديراً في الليلة الظلماء إلا فيهم، العمود الذي لا
ينكسر مهما هصفت به الرياح..

إخوتي

إلى معلم الإنكليزية البارع الذي ترك لمسته الفريدة على هذا
العمل..

أخي أحمد

إلى الذين أحبهم في كل صباح ومساء ولم نكفهم أمي...

أصدقائي

إلى شمعة الحب، ولجباب الصديق والأحسان، روضة الحنان، ومراة
الحنان، وبنطة الوصيان في كل أن...

حبيبتي

للتلقي الاستفسارات والملاحظات:

Phorizid@Gmail.com

+963932407920

المحقق

تصريح

أُصْرِحُ بِأَنَّ البَحْثَ: (هَدَايَةِ أَوْلِي الأَبَابِ إِلى مَوْصَلِ الطَّلَابِ لِأَبِي بَكْرِ بِنِ إِسْمَاعِيلِ الشَّنَوَانِي - دَرَاة وَتَحْقِيق -) لَمْ يَسْبِقْ أَنْ قُبِلَ لِلْحَصُولِ عَلى أَيْةِ شَهَادَةٍ، وَلا هُوَ مُقَدَّمٌ حَالِيًا لِلْحَصُولِ عَلى شَهَادَةٍ أُخْرَى.

الطالب:

محمود إبراهيم

Declaration

I hereby declare that this research: (HIDAIT AULY AL-ALBAB ILA MOSEL AL-TULLAB BY Abu Bakr Ibn Ismaeil Al-Shanawany - Studying and Investigation-) has not already been accepted for any degree nor is being submitted concurrently for any other degree.

Candidate:

MAHMOUD IBRAHIM

شهادة

نشهد بأنّ العمل الموصوف في هذه الرسالة هو نتيجة بحث قام به الطالب المرشح محمود محيي الدين إبراهيم تحت إشراف الدكتور عصام الكوسى بقسم اللغة العربية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة البعث. وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثّق في النص.

المشرف على الرسالة:

الطالب المرشح:

الدكتور عصام الكوسى

محمود إبراهيم

Statement

We hereby certify that this research, which is described in the thesis, is the result of the candidate's own investigation under the supervision of doctor Isam Alkousa, a professor in the faculty of Arts and Humanities, Al-Baath University.

Any reference to other researches on the subject has been duly acknowledged on the text.

Candidate:

MAHMOUD IBRAHIM

Supervisor of study

Doctor Isam Alkousa

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: / / 2011م.

الأستاذ المشرف

عضو

عضو

This dissertation was discussed and examined: \ \ 2011 AD

Member

Member

Supervisor

بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي رفعَ مقامَ مَنْ انخفضَ جازماً بوحْدانيتهِ لهيَبَتِهِ، ونصبَ مَنْ شاءَ مِنْ عِبَادِهِ المجرورينَ إلى طاعتهِ لخدمتهِ، والذي قَدَّرَ المَضْمَرَاتِ فِي مَكُونِ تَقْدِيرِهِ، وَأَظْهَرَهَا عَلَى يَدِ مَنْ قَدَّرَ رِفْعَةَ الضَّمَانِ الْمَسْتَنْتَرَةِ بِبَارِزِ نِعْمَتِهِ وَتَيْسِيرِهِ، وَالَّذِي أَوْفَقَ عَلَى الْمَخْفُوضِ لِسُموهُ عَلَى مَا هُوَ مُسَكَّنٌ لِلتَّخْفِيفِ، وَنَصَبَهُ لِتَغْيِيرِهِ..

وَأَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، عَلَى سَيِّدِ الْجَمَلَةِ وَالْكَلامِ، الَّذِي كَانَتْ الْمُقَدَّرَاتُ كَالظُّوَاهِرِ بَيْنَ يَدَيْهِ، نَبِيِّهِ وَحَبِيبِهِ وَمُصْطَفَاهُ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، فَأَعْطَى جَوَامِعَ الْعِلْمِ، فَأَعْرَبَ مَا قَدَّرَ مِنْ حِكْمَتِهَا وَجَرَى بِهِ الْقَلَمُ، صَلَاةً وَسَلَاماً مَبْنِيَّيْنِ إِلَى يَوْمِ يُرْفَعُ فِيهِ الْجَازِمُ بِوَحْدَانِيَةِ مَبْدَعِهِ، وَالْمَنْصُوبُ بِبَيْقِينِهِ لخدمتهِ. يَوْمَ يُجْرُ الْمَنْصُوبُ بِالظَّنِّ وَالشُّكِّ إِلَى جِزَاءِ فَعْلِهِ.

وَعَلَى آلِهِ الْمُطَهَّرِينَ النَّائِبِينَ عَنْهُ فِي مَوَاضِعِ الرَّفْعِ، الْمُسْتَنْدِينَ إِلَيْهِ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ وَجُنْدِهِ وَأَنْصَارِهِ الْأَعْلَامِ الْمُقَرَّرِينَ بِهِ، الْمُتَقَدِّمِينَ لصدارتِهِمْ عَلَى يَدَيْهِ، الْمُعْرَبِينَ كُلَّ مَحَلٍّ انْتَسَبَ إِلَيْهِ.

وَبَعْدَ، فَقَدَ عَقَدْتُ الْعِزْمَ لِلْبَحْثِ فِي مَنَهْجِ أَحَدِ أَعْلَامِ النُّحْوِ، مِنْ مَخْضَرْمِي الْقَرْنَيْنِ الْعَاشِرِ وَالْحَادِي عَشَرَ الْهَجْرِيَّيْنِ، وَوَقَعَ اخْتِيَارِي عَلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الشَّنَوَانِيِّ؛ لِدِرَاسَةِ مَنَهْجِهِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ عَلَى قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ لِابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، الْمَسْمُومَةِ: (هُدَايَةُ أَوْلِي الْأَبْجَابِ إِلَى مَوْصِلِ الطَّلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ)، وَتَحْقِيقَهَا تَحْقِيقاً عِلْمِيّاً يُقَرِّبُهَا مِنْ لُغَةِ الْعَصْرِ.

وَقَسَّمْتُ الْبَحْثَ إِلَى بَابَيْنِ رَئِيسِيَّيْنِ: الدِّرَاسَةُ وَالتَّحْقِيقُ.

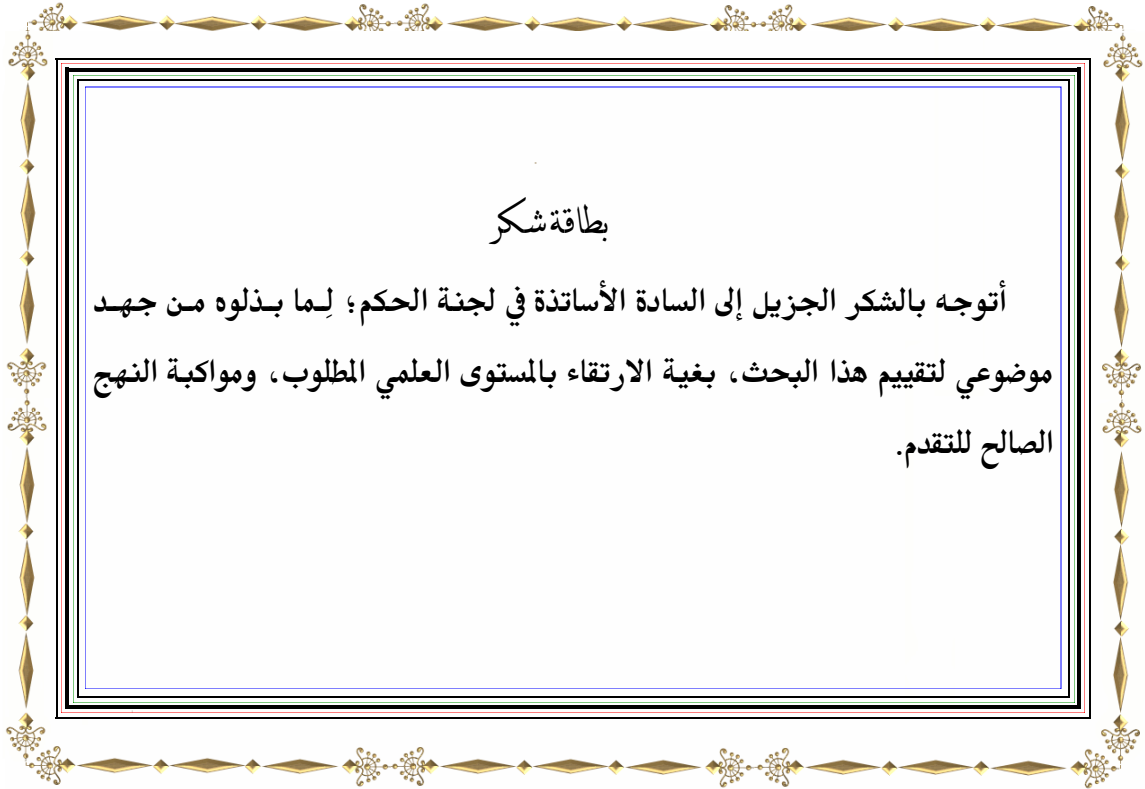
وَقَدَ قَامَتِ الدِّرَاسَةُ عَلَى لَمْحَةٍ سَرِيعَةٍ عَنْ ظَاهِرَةِ الشُّرُوحِ وَالْحَوَاشِيِ النُّحْوِيَّةِ، ثُمَّ تَذَكِيرٌ بِالْكِتَابَيْنِ الَّذَيْنِ سَبَقَا كِتَابَ الشَّنَوَانِيِّ، وَكَانَا أَصْلًا لِحَاشِيَتِهِ، وَهُمَا: (الْإِعْرَابُ عَنِ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ) لِابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، وَ(مَوْصِلِ الطَّلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ) لِخَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْهَرِيِّ. وَمِنْ ثَمَّ أُجْرِبْتُ دِرَاسَةً مُوجِزَةً لِلشَّنَوَانِيِّ، تَتَضَمَّنُ سَلْسَلَةَ نَسْبِهِ، وَنَبْذَةً عَنْ حَيَاتِهِ، وَمَنْزَلَتَهُ الْعِلْمِيَّةَ فِي عَصْرِهِ، وَأَهْمَ شَبُوحِهِ وَتَلَامُذَّتِهِ، وَأَثَارَهُ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهَا فِي الْمَصَادِرِ، وَمَنَهْجَهُ فِي كِتَابِهِ، مِنْ حَيْثُ الْبِنَاءُ، وَالْمُنَاقَشَاتُ، وَطَرِيقَةُ تَنَاقُلِهِ الشَّاهِدِ الشُّعْرِيِّ وَالْقُرْآنِيِّ، وَاسْتِطْرَادَاتُهُ، ثُمَّ تَكَلَّمْتُ عَلَى مَذْهَبِهِ النُّحْوِيِّ، مِنْ خِلَالِ الْأَصُولِ النُّحْوِيَّةِ عِنْدَهُ فِي السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ، وَمَبْدِئِهِ فِي انْتِقَاءِ الشُّوَاهِدِ لِلْحَاجَاتِ، ثُمَّ أَهَمَّ مَظَاهِرَ التَّعْلِيلِ النُّحْوِيِّ وَاللُّغَوِيِّ وَالْفَقْهِيِّ عِنْدَهُ.

وَأَمَّا الْبَابُ الثَّانِي، فَهُوَ التَّحْقِيقُ، اعْتَمَدْتُ فِيهِ عَلَى سِتِّ نَسَخٍ، سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا مَفْصَلاً فِي مَسْتَهْلِ الْبَابِ، وَقَدْ رَاعَيْتُ فِيهِ أَسْوَاقَ التَّحْقِيقِ الْعِلْمِيِّ، وَقَوَاعِدَهُ الْأَسَاسِيَّةَ، وَجَهَدْتُ أَنْ يَخْرُجَ الْكِتَابُ

المحقق وهو أقرب ما يكون إلى السلامة مادةً وضبطاً، مُراعياً وضع علامات التّزقيم في مواضعها المناسبة، دَفْعاً لِلْبَسِّ وتداخل العبارات، ولَمَّا شَعَرْتُ أَنَّ النَّصَّ أَصْبَحَ سَالِمًا، يَمَّمْتُ جِهْدِي على مادة الكتاب التي شَرَحَ بِهَا الْمُؤَلِّفُ، ما تَرَكَهُ سَلْفُهُ، مُبَيِّنًا ما اسْتَمَدَّهُ مِنْ نَقُولٍ، مُصَرِّحًا أو غير مُصَرِّحٍ، وما أَخَذَهُ بِلَفْظِهِ، أو بِضَرْبٍ مِنَ التَّصَرُّفِ، ما أَمَكَّنِي ذَلِكَ، وحاوَلْتُ اسْتِقْصَاءَ مَسَائِلِهِ مِنْ خِلالِ تَتَبُّعِهَا فِي كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالمُتَأَخِّرِينَ، وَتَرَكَّزْتُ إِحَالَاتِي عَلَى كُتُبِ مَعَانِي الحُرُوفِ، مِنْ مِثْلِ: الأُزْهِيَّةِ، وَرِصْفِ المَبَانِي، وَالجَنَى الدَّانِي، وَعَلَى مَغْنِي اللُّبِيبِ وَبَعْضِ شُرُوحِهِ، وَعَلَى تَفاسِيرِ القُرْآنِ المُتَوَافِرَةِ فِي المَكْتَبَاتِ العَرَبِيَّةِ.

وأخيراً أَرَدْتُ قِسمَ التَّحْقِيقِ بِفَهَارِسِ فَنِيَّةِ بَقِسمِي الدِّرَاسَةِ وَالتَّحْقِيقِ، تَشْمَلُ ما يَقْتَضِيهِ مَضْمُونُهُ، مِمَّا يُبَيِّنُ لِلبَّاحِثِ أو الطَّالِبِ الرُّجُوعَ إِلَيْهِ عِنْدَ الحَاجَةِ.

﴿وَمَا تُوفِّيهِ إِلَّا بِاللَّهِ﴾⁽¹⁾، ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾⁽²⁾.



BISMILLAH ARRAHMMAN ARRAHEEM **In the name of God**

Thank God at any rate and best prayers for prophet Mohammed.

I decided to search in the method of a grammatical celebrity in tenth and eleventh centuries of Mohammed. I chose (Abu Bakr Ibn Ismaeil Al-Shanawany) to study his method at his notes about khaled al-Azhari explaining the grammar of Ibn Hisham Al-Ansari called: (**HIDAIT AULY AL-ALBAB ILA MOSEL AL-TULLAB ILA KAWA'ED AL-I'ERAB**) and to make an investigation to close its language to this age.

I divided the project into two chapters: (study) and (Investigation).

Study was about the phenomenon of explanations and marginal notes. Then to remind of two books which preceded Al-Shanawany's book, and they were the base of his marginal note. The two books called: (**AL-I'ERAB AN KAWA'ED AL-I'ERAB**) for Ibn Hisham Al-Ansari, and (**MOSEL AL-TULLAB ILA KAWAED AL-I'ERAB**) for Khaled Ibn Abdallah Al-Azhari. Then I made a short study about Al-Shanawany including his genealogy, life, science position at his age, the most important teachers and students, and work that is acquainted with the sources, method of his book as to structures, discusses, and taking quote of poem and Qur'an. Then I talked about his grammatical way through grammatical foundations at hearing and comparison and his way to choose quotes to protest.

Investigation: I depended on six copies, I'll mention them later. In this chapter I took care of the foundations of the scientific investigation and its fundamental rules. And I worked hard to make the investigated book as perfect as possible to its subject

and accuracy with the suitable punctuation. Then I worked hard to take care of the subject of the book, and I explained his reported speeches. I tried to look for his subjects through the formers and late books. My referances were supported upon the books of the meaning of letters like books: ALOZHIA, RASF ALMABANI, AL JANA ALDANI, MOGHNI AL-LABIB, and Qur'an explanations.

Later I supplied this chapter with indexes to be easier for students and Investigators to revise when needs.

Thank God at all.



مفاتيح لبعض المصادر المذكورة في الهوامش

- أساس البلاغة ⇨ للزَّمَخْشَرِيَّ
الأشموني ⇨ شرحه على ألفية ابن مالك
الجوجري ⇨ شرحه على شذور الذهب لابن هشام
الخرزانه ⇨ خزانه الأدب لعبد القادر البغدادي
الرضي ⇨ شرحه على الكافية لابن الحاجب
سيبويه ⇨ كتابه
السيوطي ⇨ شرحه لشواهد المغني
شرح التسهيل ⇨ لابن مالك
الشُّمْنِيَّ ⇨ المنصف من الكلام على مغني ابن هشام
شيخ زاده ⇨ شرحه على قواعد الإعراب لابن هشام
ابن عقيل ⇨ شرحه على ألفية ابن مالك
العكبري ⇨ التبيان في إعراب القرآن
العيني ⇨ المقاصد النحوية
الكافِجِيَّ ⇨ شرحه على قواعد الإعراب لابن هشام
المُؤَصِّل ⇨ مؤصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

الباب الأول

الدراسة

تمهيد:

القرآن هو كتاب المسلمين الذي يجمع لهم عقيدتهم في طهر ونقاء، وهو كتاب العرب الذي يجمع لهم لسانهم في بيانٍ مُعجزٍ؛ فقد شرفَ العربيةَ بكونه ﴿قرآناً عربياً﴾⁽¹⁾، فكانت لغته موضع شغف الكثيرين واهتمامهم، وشغل المسلمين العقلاء الشاغل، ممن ندبوا حياتهم لها، ووقفوا آثارهم لخدمتها، فانكفؤوا على ﴿الكتاب الحكيم﴾⁽²⁾ يستنبطون منه ما يمسُّ العقيدة وما يمسُّ اللغة، فكانت لهم في ظل هذا علوم كثيرة دينية فقهية ولغوية.

وكان النحو عماد هذه العلوم كلها، نشأ في ظل علم التفسير الذي كان أول علم قرآني، وما أظنُّ النحو تخلف عنه كثيراً، بل قد يعدّ النحو أسبق من التفسير إذا نظرنا إليهما علمين، لا محاولتين. ولقد آثرتُ أن أكون أحدَ الهائمين باللغة العربية، الطالبين رضاها، وإن كان جهدي يسيراً، وعملي مايزال غيراً صغيراً.

إذاً، فالدين الجديد من أهم العوامل التي دفعت نحارير القدماء إلى خدمة العربية، لكن من جاؤوا بعدهم كانوا يقفون حيث وقفوا، فاكتفوا بالتعليقات والشروح والحواشي. لذا فإنَّ احترام التراث (بكل ما يحمله) أمر عظيم، ودراسة آثار السلف دراسة متأنية والوقوف عليها وقفة صادقة، لهما شأنٌ كبير في كشف سنن التطور الطبيعي للغة، الذي يمكنها من أن تكون لغة معاصرة.

وكانت كتب النحويين المتقدمين تُؤلف لتتضمن ما اهتموا إليه من حقائق نحوية، وحرص أصحابها على استيفاء البحث في كل مسألة، بذكر جميع ما يتصل بها، ولو كان ذلك على سبيل الاستطراد، أو لأدنى ملابسة، حتى اكتمل وضع النحو، ونضجت أبحاثه وتمت مسأله، وحينما جاء من يريد أن يضيف شيئاً لم يجد زيادة لمستزيد، اللهم إلا شرح كتب من سبقوه، وتوضيح ما فيها مما يصعب فهمه، وإضافة ما ظهر من خلاف طارئ بين النحاة، وما عرضه من علل وتأويلات وشواهد، فازدادت التأليف اتساعاً، وتشعبت الأبواب النحوية وكثرت المسائل الخلافية، وتتنوعت العلل والتأويلات العقلية.

ودفع هذا كله إلى ظهور فريق ثالث سعى إلى اختصار الأبواب، وتقريب المسائل من أذهان المتعلمين، فألف المتون المنظومة التي برزت في القرن السابع الهجري، حتى باتت تشكل ظاهرة

1- يوسف 2/12، طه 13/20، الزمر 28/39، فصلت 3/41، الشورى 7/42، الزخرف 3/43.

2- يونس 1/10، لقمان 2/31.

متميزة في منظومة التأليف النحوي، أدت إلى ظهور شروح لها أكثر اتساعاً، ثم بروز حواشٍ وتعليقات على هذه الشروح أوجبت ظروف التوضيح والتبيين.

ظاهرة الشروح والحواشي النحوية⁽¹⁾

رأيت قبل الولوج في دراسة الحاشية التي سيأتي نصها المحقق بعد الدراسة، أن أجلوَ عن هذه الظاهرة باحثاً عن بداياتها التاريخية، وأسباب ظهورها، مبيناً أشهر علمائها وقيمتها العلمية، مبتدئاً بعرض موجز عن عصري المماليك والعثمانيين؛ لبروز هذه الظاهرة التأليفية المزدهرة فيهما. **لمحة تاريخية سياسية⁽²⁾:**

فبعد احتلال بغداد أصبحت المكتبات العربية فيها خاوية بسبب مصيبة (هولاكو)، وبعد النكسات التي سببها زوال سلطان العرب عن الأندلس أصبح القطران – مصر والشام – الملجأ الوحيد للعلماء من جميع الأقطار الإسلامية، وترسخت قيمة هذا الملجأ بعد انتصار قطز وبيبرس في عين جالوت، وبعد دحر المغول، وكانت شجرة الدر قد وضعت قبيل هذا أساس سلطنة المماليك، وهي من جوارى الملك الصالح نجم الدين أيوب، اشتراها أيام أبيه، وحين ولدت له ابناً أعتقها وتزوجها، ولمّا مات مقتولاً سنة (647هـ) أخفت أمر موته، لأن المعارك مع الإفرنج كانت ناشبة، وقد حكمت ثمانين يوماً، ثم تنازلت بعدها لوزيرها وزوجها الثاني عز الدين أيبك، وبذلك بدأ الحكم المملوكي في سنة (648هـ).

أفلح المماليك في تطهير مصر وبلاد الشام من بقايا الغزو الأوربي، وصدوا جيوش المغول التي قادها هولاكو وتيمورلنك، وبذلك مهدت دولتهم للبلاد سبيل التنعم بثقافة متصلة وأنظمة سياسية مستقرة مستمرة، وقد سيطروا نحو مئتين وسبعين سنة.

ويُعدُّ عصرُ المماليك عصر الازدهار الكامل للدراسات النحوية بخاصة، واللغوية بعامّة في مصر والشام؛ فقد امتلأت البلدان بالنحاة القادمين من بغداد بعد احتلالها على يد التتار سنة (656هـ)، ومن الأندلس بعد احتلال الفرنجة آخر حواضرها غرناطة سنة (897هـ)، مما جعل المصنفات النحوية على عصرهم تبلغ الذروة كماً وكيفاً، فظهرت الموسوعات، كما ظهرت المتون والشروح والحواشي، وكان الملوك والسلاطين من المماليك خير أعوان للعلماء الذين لجؤوا إلى مصر وهم يحملون ما بقي من الثروة العلمية العربية، ويحفظون البقية الباقية من تراث الإسلام في العراق والأندلس، وبهذا أصبحت القاهرة في عهد المماليك موئل الحضارة الإسلامية وبغية القاصدين وموطن الدرس والبحث، وصارت مدارسها تزخر بالطلاب والعلماء والمعلمين، ونشط التأليف فيها في اللغة والأدب والتاريخ والدين وعلوم القرآن. إلى أن جاء السلطان سليم العثماني فغلب المماليك على

1- بما أن آثار أبي بكر بن إسماعيل الشنواني كلها حواشٍ وشروح كما سيأتي في دراسة آثاره؛ فقد آثرت أن أقف وقفة ما

على هذه الظاهرة العامة في حقبتها التاريخية.

2- ينظر: بدائع الزهور 69/5* 71 وتاريخ العرب الحديث والمعاصر، د. توفيق برو 71* 76.

أمرهم، إثر تغلبه عليهم في معركة مرج دابق سنة (922هـ)، ثم أكدت الدولة العثمانية سيطرتها بشكل كامل بعد انتصارها في معركة الريدانية سنة 923هـ، وبهذا انتهت الدولة المملوكية⁽¹⁾، وهي آخر الدويلات المحلية التي نشأت على أنقاض الخلافة العربية الإسلامية، ومُهَدِّ السبيل لقيام ما سُمِّيَ (خلافة إسلامية) جديدة غير عربية، هي خلافة الأتراك العثمانيين الذين تعود نسبة دولتهم إلى مؤسسها عثمان بن أرطغرل.

فقد سيطروا على بلاد الشام عام 922هـ = 1516م، ومصر عام 923هـ = 1517م بالقوة العسكرية، ثم الحجاز التي خضعت خضوعاً طوعياً، واتسعت رقعة الدولة العثمانية؛ ففي عام 1520م سقطت الجزائر، ثم اليمن عام 1532م ثم الأحساء والساحل الصومالي، ثم طرابلس عام 1551م، ثم تونس عام 1574م، ثم احتل العراق بعد صراع طويل عام 1638م، وبذلك تكون جميع الأقطار العربية قد وقعت تحت نير الاستبداد العثماني، باستثناء مراكش وأواسط شبه جزيرة العرب⁽²⁾.

وباحتلال العثمانيين للوطن العربي، انضمَّ العنصر العربي إلى سائر العناصر التي كان يتألف منها سكان الدولة العثمانية؛ من يونان وأرمن وألبان وأتراك وأكراد وبلغار وشركس... إلخ، وانضوت كل هذه القوميات تحت تسمية الدولة العثمانية.

وإذا كان ثَمَّ غالب ومغلوب، فلا بدَّ أن يَحْدُثَ بينهما نوعٌ من تبادل التأثير الثقافي، ولكنَّ الواقع يظهر أنَّ الثقافتين العربية والتركية قد احتكتا في زمن ضَعُفَ كُلُّ منهما؛ ففي عهد العثمانيين كادَ مصباح الثقافة أن ينطفئ، وشمل الأقطار التي كانت تحت حكمهم — ومنها مصر والشام — فتور عقلي وهبوط علمي، إلاَّ بصيصاً من أمل، وشعاعاً من علم كان ما يزال ينير قلوب طائفة من العلماء وعقولهم، وبقيّة من هذا التراث العربي الواسع، ومن ذلك المجد العظيم، ومن هذه البقية الباقية كانت البذور التي نبتت منها النهضة الحديثة في مصر، والشام، وسائر الأقطار.

عموماً اضطرب حبل الهدوء في دولة الترك، ونفشت أوبئة الضعف في كل النواحي، وكان من هذا أن فرضت اللغة التركية على البلاد، فركدت ريح العلوم بما فيها النحو، فانحطَّ شأنه بين الناس، فقلَّ إنتاج العلماء فيه، وكان أغلب مؤلفاتهم تلخيصُ مطولات، أو حواشٍ على الشروح، وهي مترادفة، وناهيك بحواشي شروح متون ابن مالك، وابن هشام، وكافية ابن الحاجب، هذا مع كثرة التعقيد والالتواء في العبارات، والتهاافت عليها، من دون الغرض الحقيقي من النحو، ومع كثرة بالمصطلحات الأخرى من الفنون، عربية وعقلية، ومع التعلق بالاستطراد لأوهى الأسباب، وعدم ملاحظة من وُضِعَ لمستواهم الكتاب⁽³⁾.

1- ينظر بدائع الزهور 70/5.

2- انظر: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، د.توفيق برو، ص 71.

3- ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، أحمد الطنطاوي، ص 300 ← 301.

ولكن في الوقت الذي عجزت فيه الثقافة التركية عن طبع العرب بطابعها، مثلما عجزت الدولة العثمانية عن صهر العرب في البوتقة التركية، والقضاء على لغتهم وتقاليدهم القومية، نشاهد أن اللغة التركية نفسها قد تأثرت إلى حدٍّ بعيدٍ بالتعابير العربية، التي «كونت ما لا يقل عن أربعين بالمئة من مفرداتها»⁽¹⁾، وكان الكتابُ والشعراءُ «يعتبرون القواميس العربية ملكاً مباحاً لهم؛ يقتبسون منها ما شأوا من الكلمات لإيجاد قوافٍ طريفة في أشعارهم»⁽²⁾، كما يستعينون بالقواعد العربية، في الوقت الذي لا نجد في اللغة العربية الفصحى أي أثر من آثار اللغة التركية، على الرغم من طول انصواء العرب تحت الاحتلال العثماني، فيمكن أن نقول إنَّ العرب انتصروا على المستبد بفرض العنصر الأدبي واللغوي، وليس مردّ ذلك إلا قوة اللغة العربية وآدابها، وعراقة تراثها الغني، متمثلاً بتشريف القرآن الكريم لها كما أسلفنا.

طبيعة المتن والشروح:

إنَّ المتصفح بعض الآثار وشروحها، والواقف على حواشيتها يجدُ أن: **المتن:** يشمل جملة من القواعد والأحكام والمبادئ، في ميدان علمي أو فني، خالٍ من الاستطراد والتفصيل، والاستشهاد والتّمثيل، إلا في حدود الضرورة الماسّة. **والشرح:** عملٌ يُقصدُ منه توضيح ما غمض من المتن، وتفصيل ما أُجمل منها، أو حلّ ما تعقد من مبانيها⁽³⁾. **وأما الحاشية:** فهي إيضاحات مطولة دعت إليها ظاهرة انتشار المتن والشروح، وقد قصد منها فتح ما قد يستغلق من الشرح، وتيسير ما يصعب فيه، واستدراك ما يفوته والتنبية على الخطأ إن أمكن، والإضافة النافعة، وزيادة الأمثلة والشواهد. وتكون أكثر استطراداً من سابقتها.

والواقع أنَّ للمتون طبيعةً عامةً لا تفارقها، وهي الاختصار والتكثيف، فهي أمهات الكتب، ويؤيد هذا ما نراه من الشروح الكثيرة والتعليقات العديدة على هذه الأمهات، وهي في الوقت نفسه دليل على أهميتها وعظم منزلتها، فكتاب سيبويه مثلاً، يُعدُّ من هذه الناحية متناً نحويّاً، على الرغم من أنه كبير في حجمه الموسوعي؛ في مسائله وأبوابه وأمثله، لكنَّ إقبالَ العلماء والمتعلمين عليه عبر التاريخ، وكثرة شروحه وتتابعها، يُسوِّغُ عندي تسميته متناً.

ولم يوضع على كتاب من الشروح والحواشي وتفسير الشواهد مثل ما وُضع على كتاب سيبويه، و«مقتضب المبرد» و«أصول ابن السراج»، وهلمَّ جراً، فهذه كلها متونٌ، ضبطت أصول العلم بدقّة وإحكام من جهة، وكثرت الشروح عليها من جهة أخرى، أما الشروح فقد وضعت بقصد استيفاء كل مسألة من جميع النواحي، وذكر كل ما يتصل بها ولو كان على سبيل الاستطراد، أو لأدنى ملابسة،

1- تاريخ العرب الحديث والمعاصر 72.

2- نشوء الفكرة القومية، ساطع الحصري، ص 134.

3- انظر النص المحقق 1 و23.

فَحَوّت من أجل ذلك القواعد، والقوانين النحوية، والعلل، والتأويلات، والعوامل، والشواهد وإعرابها وتوجيهها، واللهجات وما يتصل منها بالنحو، وبحثت أحياناً في أصول بعض الكلمات، وربما دعا إلى هذه الشروح العجز عن الإتيان بعلم جديد من مصنف جديد، ممّا جعل المصنّفين يتجهون إلى شرح متون المتقدّمين، وتَجَلِيّة ما يكون فيها ممّا يضيق على الفهم.

ومن الظواهر التي صاحبت بعض متون المتأخرين وشروحهم، قيام بعض المؤلفين من أصحاب المتون بشرح متونهم، بالإضافة إلى ما يقوم به غيرهم من ذلك، ومن هؤلاء ابن هشام الأنصاري في شرحه على متني «قطر الندى» و«سذور الذهب»، وخالد الأزهري في شرحه لمقدمته «الأزهرية».

إضافة إلى كل ما سبق، فقد كانت ظاهرة الاستدراك واضحة تماماً في الشروح والحواشي، حيث كانت تشغل حيزاً كبيراً من عناية أصحابها، لأنهم يحاولون من خلال هذه الظاهرة أن يظهروا مقدرتهم النحوية وتفوقهم في هذا العلم، ولذلك وجدنا الشروح تستدرك على المتون بعض ما أغفل ذكره فيه، وهذه الاستدراكات تجلو بعض الغموض الذي يعترى بعض التراكيب والظواهر النحوية التي تحتاج إلى تنمة وإيضاح.

وكذلك حاول أصحاب الشروح والحواشي تتبّع مصادر المتون، وعزو ما جاء فيها من النقول إلى أصحابها، فكانوا منتبحين دقيقين لكثير من المواضع التي مر عليها أصحاب المتون وتوثيقها ما أمكن.

أهم أسباب ظهور الشروح والحواشي والتعليقات:

في نظري أنّ من أهم الأسباب التي دعت إلى وجود هذا اللون، ثم إلى كثرته في عصري المماليك والعثمانيين:

أ- الرغبة الشديدة في التسهيل؛ ليتمكن تعلم القواعد وتيسير حفظها واستذكارها واستيعابها، فوجود متن يتميز بالاختصار والاقتصار على الأسس العامة، كان معيناً على حفظ أصول العلم وقواعده، وتقريب الحقائق إلى أذهان المتعلمين في مراحلهم المختلفة ليسهل عليهم حفظها.

ب- ضبط أصول العلم بدقة وإحكام، ويكون ذلك بجمع مادته ولمّ شعنها بعبارات موجزة جامعة دقيقة يستطيع الدارس استيعابها بأقصر طريق وأقلّ زمان.

ج- شدة حرص علماء هذه العصور على سرعة تلافي ما ضاع من الكتب، ولا سيّما بعد كارثة المشرق بإحراق المؤلفات في بغداد على يد «هولاكو»، وبعد ما أصاب الأمة من نكسات في الأندلس، فرغبوا في جمع شتات هذه العلوم في صور مختلفة، وحرصوا على جمع أكبر قدر ممكن من العلوم، وحفظها من الضياع بعد النكبات السياسية والعسكرية التي حلّت بالمسلمين وأفقدتهم جُلّ تراثهم.

د- الحرص على أن تحفظ المتون من العلم جوهره ولبابه، وأن تقوم بدورها الفعال في ميدان التعليم، وقد حدث هذا في ذلك العصر وفي عصرنا الحاضر، أما الشروح فقد كانت تطوراً طبيعياً يناسب عصر التوسع والتخصّص، ويقرب للطلاب العلم، ويسهل لهم تناول مسأله.

من هنا يمكن القول إنَّ هذه الألوان من التصانيف ظهرت، ثم ازدهرت في العصور المتأخرة؛ لأنَّ هذه العصور جاءت بعد عصور سابقة عاش فيها الأئمة المحققون يؤلفون ويجتهدون، فخلفوا تراثاً ضخماً متكاملًا، وحينما اطَّلع عليه المتأخرون أدركوا أن ليس لديهم زيادة علمية، كما أن طلاب زمانهم يصعب عليهم استيعاب هذا التراث، يقول ابن خلدون في الفصل الرابع والثلاثين من مقدمته: «واعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته، كثرة التآليف واختلاف الاصطلاحات في التعليم وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك، وحينئذ يسلم له منصب التحصيل، فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلها أو أكثرها، ومراعاة طرقها، ولا يفي عمره بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرد لها، فيقع القصور ولا بد، دون رتبة التحصيل»⁽¹⁾. وقد أدى هذا بالعلماء إلى الاتجاه إلى الاختصار، ثم شرح وتوضيح ما بأيديهم من المختصرات، بعد أن رأوا ساحة الاجتهاد قد ضاقت بهم، ولم يعد لهم أي مكان يحتلونه فيها.

هذه هي أهمُّ الأسباب التي أراها كامنة وراء ظهور المتن وبروزها في منظومة التآليف النحوي، والتي أدت إلى ظهور الشروح؛ فصورتها المختصرة، وعباراتها المكثفة، وبعدها عن استيفاء الشروط والجزئيات التي تربط بالقاعدة، أو التي يتطلبها إتمام البحث، حتمت ظهور الشروح التي كان بعضها مستقلاً عن المتن، كما في شرح ابن عقيل، أو ممزوجاً به كما في شرح الأشموني، ثم نشأت بعد هذا وذاك الحواشي والتعليقات بدافع تحسين نظام التعليم الذي كان أساسه تدريس الكتاب أو إقرائه، فأخذَ المدرس يعالج المباحث التي يتضمنها المتن والشرح، ويحاول إزالة ما فيها من غموض أو قصور أو نقص، فيكتب ما يعنُّ له على حاشية الشرح، ثم أخذ المعلقون يأتون بتعليقاتهم على الحواشي فيبدون ملاحظاتهم ويحاولون بها إتمام النقص، وهو ما سُمي اصطلاحاً بالتعليقات.

التآليف النحوي في أواخر عهد المماليك:

لو حاولنا أن نضع بداية زمنية محددة واضحة للحواشي النحوية والصرفية نجد أن القرن الثامن الهجري كان هو البداية لهذا النمط التآلفي، ويعد محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الصائغ (-776هـ) من أوائل المُحَسِّنِينَ على المؤلفات النحوية في حاشيته على مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ثم تتابع المُحَسِّنُونَ بعده، فكان لِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَمَاعَةَ (-819هـ) حواشٍ كثيرة منها: حاشية على شرح التوضيح، وحاشية على مغني اللبيب، وأخرى على ألفية ابن مالك، ورابعة على شرح الشافية للجاربردي، ثم جاء تقي الدين المعروف بالشُّمْنِي (-872هـ) وله حاشية مشهورة على المغني اسمها «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام»، ثم جاء جلال الدين السيوطي (-911هـ)، ومن حواشيه: «السيف الصقيل في حواشي ابن عقيل»، و«حاشية على شرح الشذور لابن هشام»، وبعد هؤلاء جاء شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (-994هـ) وله

حاشية في النحو على شرح ابن الناظم لألفية والده، وهو ممن اشتهر أيضاً بكثرة حواشيه في الفقه وأصوله والمعاني والبيان.

إذا بدأت ظاهرة الحواشي والتعليقات في أواخر عصر المماليك، وانتشرت في عصر العثمانيين، وأصبحت طابعاً شاملاً لتدريس العلوم، ومنهجاً سائداً من مناهج التأليف فيه، لذلك يعد علماء عصر المماليك أول من وصل المتن والشروح بالحواشي والتعليقات. أما الحواشي والتعليقات التي بدأت في أواخر عصر المماليك وعمت في العصر العثماني حتى أضحت ظاهرة راسخة فيه، فقد تابعت مسيرة ما سبقها، وقد تعمق رسوخها في القرن العاشر حين ظهرت في صورة منهج تألّفي ذائع.

وعدّ بعضهم انتشار هذه الظاهرة بكثرة عيباً بحق العصر الذي برزت فيه، «ويكفيك تصفح كشف الظنون والفهارس العامة، لتقف على ما لا يدور في خلدك من كثرة الحواشي كثرة تفضي إلى الاستغراب، وسترى الدليل ماثلاً أمام عينيك عند سرد علماء هذا العصر مع ذكر مؤلفاتهم، فإنك واجدٌ أنها حواشٍ على شروح السابقين، وهذه الحواشي على البسط فيها مَسُوبَةٌ بالنقول المضطربة المتخالفة، ولعل ذلك منشؤه عدم السهولة في الوصول إلى المراجع المسند النقول إليها، وامتلائها بالاعتراضات والردود عليها، ثم الردود على الردود.. فالنهضة العلمية في هذا العصر الغاشم إن صح لنا اعتبارها، كانت في الحواشي. ولم تمنع هذه الحال العامة في التصنيف، أن يظهر بين الفينة والأخرى بعض الأفراد لا تنطبق عليهم أحكام هذا العصر، فكانوا منحاً في أيام كلّها محن»⁽¹⁾.

أما التعليقات فهي تعليقات على الحواشي لإبداء الملاحظات عليها، ولعل منشأ التعليقات، هو نظام التعلّم الذي كان سائداً؛ إذ كان أساسه تدريس كتاب، أو إقرائه، فكان المدرس يعالج المباحث التي يتضمنها المتن والشرح، فإن صادف مسألة غامضة أو قصوراً أو نقصاً، كتب على حاشية الكتاب ما يسد ذلك أو يسدّه، ثم يأتي من ينشر الكتاب، فيطبعه كاملاً مع المتن والشرح، فكان أحد العلماء إذا تصدّى لتدريس المجموعة المؤلفة من متن وشرح وحاشية، أضاف إليها ما يعن له من تقارير.



الفصل الأول

كتاب

الإعراب عن قواعد الإعراب

لابن هشام الأنصاري

بعد حوالي عشرين عاماً من بروز الألفية وشروحاتها، برز أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (-761هـ)⁽¹⁾ مصنف (مغني اللبيب عن كتب الأعراب)، وصاحب المقدمة الصغرى المسماة: «الإعراب عن قواعد الإعراب» التي شرحها غير واحد من العلماء.

حيث كان قد أنقن الدراسات النحوية علماً وبحثاً وتصنيفاً، ولمس في كتب أعراب القرآن ما يشنت الفكر ويبدد الغايات التعليمية، بالتكثير والتكرار والاستطراد، وأدرك أنه لا بد من تحديد أصول التحليل الإعرابي، فاستخلص من النحو عناصره الأساسية، وصرّفها في مسائل ضمن أبواب متألفة، فعقد لها عنواناً يوحى بالغاية من المكتوب هو (الإعراب عن قواعد الإعراب)⁽²⁾، وهو ما تسمى بالمقدمة الصغرى. وهو مختصر مشهور بقواعد الإعراب، على أربعة أبواب:

الأول: في الجمل وأحكامها. والثاني: في الجار والمجرور. والثالث: في عشرين كلمة. والرابع: في الإشارة إلى عبارة محررة.

لقد جعل المصنف هذه النبتة الياضعة رسالة محكمة وافية، جمع فيها خلاصة تجاربه العلمية ومقاصده التعليمية، فكان لها حسن الوقع عند ذوي الألباب؛ لأنها مقدمة موجزة هادفة كانت نواة ثمرة ولدت نتاجاً ضخماً في هذا الميدان، ومثلت الحلقة الأولى من سلسلة ثلاثية في قواعد إعراب القرآن الكريم لدى ابن هشام، وقد أوجز في هذه المقدمة أبعاد خبرته وتطلعاته، لتحديد مصطلحات التحليل الإعرابي، ودلالات الأدوات، ووظائفها التركيبية، وتحليل الجملة العربية وبيان أنماطها وعلاقتها بما حولها من عناصر الكلام، ومعالجة أشباه الجمل، ووظيفتها في تقييد الحدث، والعناصر المحيطة به، كل ذلك بعبارات مكثفة متراسة جامعة، واختصار بعيد متميز، مما جعل المؤرخين يطلقون على هذه المقدمة اسم «القواعد الصغرى»⁽³⁾. إلا أن ابن هشام لم يصنف شرحاً لهذه المقدمة، فبقيت مغلقة الأبواب خفية الحواشي والمتون، تقتضي ممن عاصر المصنف أو خلفه جهوداً للتفسير

1- انظر ترجمته في الدرر الكامنة 308/2 وبغية الوعاة 293. وانظر كتاب ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي.

2- زعم البغدادي أنّ هذا العنوان ينسب إلى ابن مالك صاحب الألفية. وهو وهم ظاهر، انظر إيضاح المكنون 100/1 والإعراب عن قواعد الإعراب 41 وشرح قواعد الإعراب للكافيجي 7 مقدمة التحقيق.

3- انظر كتاب: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي 38-40.

والتوضيح والتوجيه والتعقيب والاستدراك والتعليق والتقويم، ومن هنا نشأت الحاجة إلى حواشٍ تعلق وشروح تصنف، وكتب تؤلف لخدمة «قواعد الإعراب»، وجعلها قريبة المنال في كل زمان ومكان⁽¹⁾.
شروح الكتاب⁽²⁾:

صدرَ من تلك الجهود في عهد ابن هشام وبعده العديد من شروحه، منها⁽³⁾:

- 1- شرح: الشيخ أبي عبد الله محمد بن جماعة الكناني (-819هـ). سماه (أوثق الأسباب في شرح قواعد الإعراب)⁽⁴⁾. وهو شرح مختصر ممزوج.
- 2- شرح⁽⁵⁾: محيي الدين محمد بن سليمان الرومي الكافيجي (-879هـ). وهو شرح ممزوج⁽⁶⁾. فقد لمس الكافيجي بخبرته مدرساً ومؤلفاً أن تجربة المصنف في «القواعد الصغرى» تجربة غنية بالإشارات الخفية والقواعد الدقيقة والتحقيقات البعيدة المستعصية، وتبين له أن ما صُلبَ حولها من تفسير، قاصرٌ عن العناية يتخلله الوهم والإخلال، وأحسَّ أن من واجبه أن يكلل هذه القواعد بتجربته هو⁽⁷⁾.
- 3- شرح: الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد المحلّي (-864هـ) ولم يكمله.
- 4- شرح: القاضي برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي شريف المقدسي (-900هـ).
- 5- شرح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى النحوي (-905هـ)، سماه: (موصل الطلاب). وسيأتي الكلام عليه تالياً لهذا.
- 6- شرح: الشيخ محمود بن إسماعيل بن عبد الله الخرتبرتي (-910هـ) وسماه: (توضيح الإعراب).

1- انظر الكافيجي 31.

2- ينظر كشف الظنون 124/1.

3- انظر المصدر السابق. وينظر: تعليق لطيف على قواعد الإعراب: البصروي، مقدمة التحقيق: 36***43.

4- ذكره صاحب كشف الظنون 124/1، إلا أن د. هشام الشويكي، قال إنه شرحٌ للقواعد الكبرى، وذلك في دراسته وتحقيقه لكتاب (أقرب المقاصد إلى شرح قواعد الإعراب)، حيث يؤكد هذا الشرح وجود فرق بين مسمى القواعد الكبرى والقواعد الصغرى لابن هشام، فلكلٍّ من هذين الكتابين شروحهما الخاصة، ويعد كتاب (أوثق الأسباب في شرح قواعد الإعراب) لابن جماعة أيضاً، أول شرح وصل إلينا من شروح القواعد الكبرى. ينظر: مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 15، العدد الثاني، تموز 2007م. ص 1192. حيث نشر فيها كتاب أقرب المقاصد؛ انظر الصفحة الأولى من النص المحقق. وذهب د. فخر الدين قباوة إلى أن القواعد الكبرى فقدت، وفيه بحث يقتضي التفصيل في مجال آخر. انظر مقدمة تحقيق شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص 8، وكذلك ص 17 و 18 من كتاب ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي.

5- زعم العَلَم السخاوي ومن تابعه، أن الكافيجي شرح القواعد الكبرى. انظر البدر الطالع 172/2 وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي 38 *** 40.

6- زعم صاحب كشف الظنون 124/1 أنه شرح بـ (قال أقول).

7- الكافيجي 31.

- 7- شرح⁽¹⁾: شيخ زاده محمد بن مصطفى القوجوي (-950هـ).
- 8- شرح: أبي الثناء أحمد بن محمد الزيلي، ألفه: في سنة (967)، وسماه: (حلّ معاهد القواعد).
- 9- شرح: الشيخ نور الدين علي العسيلي (-980هـ).
- 10- شرح: الشيخ محمد بن عبد الكريم، سماه: (كاشف القناع) وهو: شرح ممزوج.
- 11- ومن شروحه: (مقاصد الألباب). لبعض المتأخرين، ولم أهدِ إلى معرفته. وقد نظم بعضهم قواعد ابن هشام، من ذلك:
- 12- نظم قواعد الإعراب المسمى: (بهجة القواعد) لأبي البقاء محمد بن أحمد.
- 13- ونظمها أيضاً: الشيخ شهاب الدين أحمد بن الهائم (-815هـ) أرجوزة سماها: (تحفة الطلاب). ثم قام بشرحها.

آثار ابن هشام الأخرى⁽²⁾:

على الرغم من شهرة المصنف وآثاره، فإنه لا بدّ في هذا السياق من التذكير بأهم مصنّفاته النحوية التي اشتهر بها، فكان منها:

- 1- مغني اللبيب عن كتب الأعراب.
- 2- قطر الندى وبلّ الصدى. وشرحه.
- 3- شذور الذهب في معرفة كلام العرب. وشرحه.
- 4- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- 5- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.
- 6- الجامع الصغير في النحو.
- 7- الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية.
- 8- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.
- 9- رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة.
- 10- التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل.
- 11- شرح «بانة سعاد».



1- لم يذكره صاحب كشف الظنون، وهو مطبوع بتحقيق إسماعيل مروة، نشر دار الفكر بدمشق 1997م.

2- للتوسع ينظر: كتاب «ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي» للدكتور علي فودة نيل، وكتاب «ابن هشام النحوي»

للدكتور سامي عوض، وكتاب «منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني» لعمران عبد السلام شعيب.

الفصل الثاني

كتاب

موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

مؤلفه:

هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد أحمد الجرجاوي⁽¹⁾ - نسبة إلى جرجا التي ولد فيها - الأزهرّي - نسبة إلى الأزهر الشريف⁽²⁾ - الشهير بالوقاد⁽³⁾، نسبة إلى المهنة التي كان يمتنها في الجامع الأزهر.

ولد سنة 838هـ على وجه التقريب في صعيد مصر، وارتحل مع والديه في صغره إلى القاهرة، ودرّس في الأزهر. وكان أول أمره وقّاداً، وحدث ذات مرة أن أشعل فتيلاً ليوقد به في الأزهر، فوقع على كرّاس لأحد الطلبة، فعيرهُ الطالب بالجهل، الأمر الذي دفعه إلى طلب العلم والشغف به، فتتلمذ في وقت متأخر من حياته، وكان قد جاوز العقد الثالث. ثم غدا أستاذاً في العربية، وامتاز بالتأليف النحوية، ووفد إليه الطلاب ينهلون من حصيلة خبرته.

توفي سنة 905 هـ، عند عودته من قضاء فريضة الحج.

آثار أخرى له⁽⁴⁾:

- 1- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، وهو شرح الألفية لابن مالك.
- 2- شرح قصيدة البردة الموسومة: (بالكواكب الدرية في مدح خير البرية).
- 3- شرح الأجرومية.
- 4- المقدمة الأزهرية في علم العربية.
- 5- التصريح بمضمون التوضيح؛ (شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك).
- 6- شرح المقدمة الجزرية في التجويد.
- 7- الألبان النحوية.

1- الكواكب السائرة 188/1 والضوء اللامع 171/3 وهو فيه (الجرحي) نسبة إلى حرجة. وشذرات الذهب 26/8.

2- انظر: النص المحقق 20.

3- انظر النص المحقق 1.

4- ينظر: كشف الظنون 154/1 و1332/2 و1797 و1798 و1800.

شروح الكتاب:

إنَّ أبرزَ الذين كانوا يتعقَّبون خالداً الأزهرىَّ في مصنَّفاته، هو أبو بكر بن إسماعيلَ الشَّنَوَانِيَّ (-1019هـ)، فيُغنيها بالحواشي التي يراها مناسبة لإيضاح أو غيره⁽¹⁾؛ مثل: حاشيته على شرح الأزهرية، وأخرى على شرح الأجرومية. وحاشيته على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب المسماة (هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب)، وستأتي.

ولم أقف من شروح «الموصل» الأخرى إلا على:

حاشية على موصل الطلاب باسم (فتح الوهاب على شرح قواعد الإعراب): وضعها حسن بن علي بن أحمد المنطاوي الشافعي الأزهرى المدابغي المتوفى (-1170هـ)، ورأيت نسخة مخطوطة منه محفوظة بمكتبة الأسد برقم (12792ت). وتوجد نسخة أخرى منها محفوظة بمكتبة جامعة الملك سعود برقم 6215/ف/2/1244.

ولا حظتُ فيها استعانة واضعها بشكل كبير على حاشية الشنواني، حتى لا تكاد تخلو أي ورقة منها من كلام الشنواني، من دون عزو⁽²⁾.

ووقفت على مخطوطة أخرى برقم (12158 ت 14) باسم: حاشية على موصل الطلاب، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن الحموي (-1017هـ)، وهو تلميذ الشنواني كما سيأتي، تقع في 43 ورقة؛ إلا أنها مجرد اختصار لحاشية الشنواني. وقد صرح المؤلف في أولها بأنه يلبي رغبة من طلب إليه أن يختصر حاشية الشنواني على موصل الطلاب⁽³⁾.

منهج الأزهرى في «الموصل»:

أتبع الشيخ خالد الأزهرى في شرحه الطريقة المزجية، فقد مزج بين كلامه وكلام المصنف، حتى صاراً كالشيء الواحد، بحيث يصعب التمييز بينهما، إلا إذا كان نصُّ كتاب (الإعراب) حاضراً بين أيدينا؛ فقد أوضح الشارح عبارة المصنف وذلها، وجعلها قريبة من الألباب، وجلا الغموض عن أي عبارة يمكن أن تكون مستغلقة، من دون أن ينهك النص بكثرة التصريحات التي تعود إليها الضمائر، كما يفعل بعض الشُّراح في طريقة الشرح الممزوج.

وقد استفاد من الروايات المختلفة لمقدمة ابن هشام، ورجع في صنيعه إلى عدة نسخ، ليحقق النص أولاً، فيزيل عنه ما دخله من سهو وزيف، كما أشار في مواطن كثيرة من كتابه؛ كقوله مثلاً: «وفي نسخة: وعبد، وهو معطوف على سيدنا»⁽⁴⁾. وكقوله: «وجملة القسم والجواب يمكن أن يكون

1- لاحظت من خلال المخطوطات التي وقفت عليها أنه صرح بذلك في ديباجة كل حاشية يكتبها.

2- انظر مثلاً الورقات 4/أ و6/أ و7/ب و8/أ.. إلخ نسخة مكتبة جامعة الملك سعود.

3- انظر الورقة 2/أ. وانظر كشف الظنون 124/1.

4- موصل الطلاب 20.

لهما محل، كقولك: «قال زيدٌ: أقسمُ باللهِ لأفعلنَّ». وفي بعض النسخ: وهي في محلّ نصبٍ لأنّها مقول القول، فلا يستقيم إن كلام المعلل⁽¹⁾. وكذلك قوله في الرد على القول بأنّ كاف التشبيه لا تتعلق بشيء، بحجة عدم دخولها على فعل الاستقرار، أو كون الفعل (أشبهه) الذي تدل عليه متعدياً بنفسه: «وفي ذلك بحث، وفي بعض النسخ: نظر»⁽²⁾. وأمثال ذلك في مواضع أخرى⁽³⁾.

وكان ثانياً يشرحه شرحاً دقيقاً مستوعباً، تمتزج فيه مفردات المتن وعباراته بالتعليقات غالباً، وتتميز عنها منفصلة في بعض الأحيان، وقد أجاد الشارح استعماله هذا المنهج، لأنه قد مرّ على كل ما ورد من أقوال ابن هشام، من دون أن يغفل بعضاً منها، كما يفعل مُتَّبِعُو الطريقة الانتقائية، أي: الشرح بالقول، القائمة على (قال أقول، أو قوله)، وهذا المنهج الذي اتبعه يساعد المتعلمين والمقبلين على هذا الكتاب أكثر من الطريقة الأخرى، كما أنه يعطي نتائج جيدة في الأسلوب التعليمي، وهذا بعض ما دفع عدداً من العلماء لإقامة الشروح الكثيرة على قواعد الإعراب.

إذاً لقد أعاد الشارح الأزهري النظر في عبارات ابن هشام، يفسر مفرداتها ويوضح مراميها الخاصة والعامّة، ويكشف أبعاد مقاصدها ولطائف دقائقها، ثم رجع إليها فحلّها تحليلًا إعرابياً، وبين علاقة كل مفرداتها وجملها، بما حولها، وحدد الوظائف النحوية والقرائن الدالّة والسّمات المميّزة، معبراً عن ذلك كلّ بدقّة وإيجاز، ومستمدّاً أحكامه من مختلف المذاهب النحوية، ومستعيناً بالأدلة والأمثلة؛ ليغني مضمون الكتاب، ويملأ الثغرات التي خلفها ابن هشام بأدائه وبيانه واختياره، من هذه الثغرات ما كان في الأحكام والوجوه النحوية أعرض عنه ابن هشام لعدم اعتداده به، أو طواه في عباراته بإشارة خفية أو إيماء لطيف، فصار لزاماً على الشارح أن يستدرك ذلك ويبسط وجه الحق فيه، ويتعقب ما سها عنه المصنف، فيعرض تصويبه بحوار مصطنع، حافل بالحجاج والجدال والاستدلال، الأمر الذي قاده إلى ألوان من أصول المنطق وعلم الكلام، وجعله يستعين بمقدمات ومصطلحات من تلك الينابيع⁽⁴⁾، بالإضافة إلى ما اعتمده من ميادين اللغة والنحو والأدب والبلاغة والتفسير والفقّه.

وكثيراً ما تبسّط في الكلام، وتسمّح في التعبير، فإذا هو يستقي من مختلف العلوم مفاهيمها، وغالباً ما كان يستمد من المصادر المشهورة معلومات وإشارات وتوجيهات، فالمفردات يستعين على تفسيرها بالصاحح للجوهري، والآيات الكريّمات يلتقط معانيها وتوجيهاتها النحوية من كشاف الزمخشري.

1- المصدر نفسه 66.

2- نفسه 77.

3- نفسه 170.

4- منها قوله: الفصول العدمية مهجورة في الحدود. انظر موصل الطلاب 57.

ولم يقتصر تسمّح الشارح على تعبيره وحده، بل انسحب ذلك على التوجيهات الإعرابية للشواهد، والتحليل النحوي لنص ابن هشام، ولذا كنا نراه يتنقل بين المذاهب المختلفة، يختار منها في كل موطن ما يقرب منه ويسهل مأخذه، ليبدو ظاهراً جلياً لديه لون من التعدد أو التناقض أو الإحالة.

ولا بدّ في هذا السياق من الإشارة إلى العلاقة بين «موصل الطلاب» وشرح محيي الدين محمد بن سليمان الكافيجي (-879هـ)، نظراً إلى أنّ هذين الشرحين ضمّنا في بقية الشروح التي أقيمت على قواعد الإعراب، فيما بعد، وكثر النقل والأخذ عن صاحبيهما، ونظراً إلى أنّ كلا الشرحين قد اتبع الطريقة المزجية؛ فإننا إذا ما تصفّحنا نصّيهما نرى تداخلاً كبيراً بينهما، كان يشير إليه الشنواني في حاشيته من خلال نقل نصّ الكافيجي عند التعقيب على بعض عبارات «الموصل» المنتقاة، فكتاب الكافيجي كان أسبق من كتاب خالد الأزهرى، وقد تأثر الأخير بالمناقشات النحوية التي ساقها الكافيجي في شرحه، وغالباً ما كان صاحب موصل الطلاب يوافقه على آرائه التي كانت في معظمها موافقة لما جاء به المصنف في الإعراب، فالأزهرى لم يجد بداً من موافقة الكافيجي وتأييده، حتى لو كان مخالفاً للمصنف؛ وذلك أنّ الكافيجي قد أصاب في معظم المواضع من حيث المناقشات النحوية، أو الآراء المطروحة، أو الأحكام المدروسة، وقد يكون ذلك أمانة من الشيخ الأزهرى، وسبباً كافياً للوقوف على الحقيقة، وبعداً عن أيّ هدف يسعى الأزهرى جاهداً لتحقيقه، مع الأخذ بالحسبان المهنة التي كان يمتنها في الجامع الأزهر، وتعبير بعض الطلبة له بكونه وقّاداً كما مرّ في ترجمته.



الفصل الثالث

كتاب

هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشنّواني

بعد أن عقدت العزم للبحث في منهج أحد أعلام النحو في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين، وقع اختياري على الشنّواني. إنّ أهم ما شدّني للبحث في منهجه في حاشيته على شرح خالد الأزهري على قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، المسماة: (هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) أمور عدة، منها:

1- اهتمام الشنّواني بآثار سلفه النحويين والفقهاء، واعتمادها أساساً بيني عليه آراءه ومنهجه واستنتاجاته، من أمثال ابن هشام الأنصاري، وابن قاسم العبادي (شيخ الشنّواني)، والبدري الدماميني، والكافيجي، وغيرهم.

2- شغف الشنّواني نفسه بمغني اللبيب لابن هشام الذي انطلق من تربة (قواعد الإعراب)، الكتاب الذي شرحه خالد الأزهري والكافيجي، والعز ابن جماعة، وغيرهم. فكان كتاب الشنّواني كما سيأتي معروضاً لأهم ما جاء في المغني من آراء ومباحث تخصّ المادة المحشوة، وسنلمس ذلك من خلال كثرة النقول عنه، فبدا الأمر أشبه بإعادة إنتاج إن صحّ التعبير.

3- شروح الشنّواني الكثيرة لآثار الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، وما تمتع به هذا الأخير من شهرة في عصره، وإتقانه لعلوم العربية، وتمكنه من النحو العربي، وإطلاع جمّ على آراء النحويين ومذاهبهم، وقدرة عقلية على المناقشة، والترجيح، والفصل في مسائل كثيرة، وقضايا عدة.

4- معرفتي بكتاب مغني اللبيب في أثناء دراستي الجامعية الأولى، كان لها الأثر الكبير في رغبتني في الإطلاع على توظيف نصوصه في شروح وتعليقات تذلل صعابه وتيسر عبارته، وتكشف غامضه؛ لما اعتراه من الغموض في كثير من مواضعه، وقد أثر الشنّواني أن ينقل في كتابه نصوصاً من أهم شروحه، وإن كان في كثير من المواضع لم ينسب الكلام إلى صاحبه كما سيأتي. كشرح الدماميني: (المزج) و(تحفة الغريب)، وشرح الشمّني (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، وهذا الأخير استند بدوره بشكل كبير إلى الشرحين المذكورين.

جملة هذه الأمور جعلتني اجتهد في تحقيق علمي لحاشية الشنّواني (هداية أولي الألباب) بشكل كامل، ليخرج الشنّواني بصورة حقيقية واضحة مع كتابه هذا الذي بات خزانة تضم نفائس كتب قيّمة سبقته، في النحو والبلاغة والفقهاء واللغة.

أولاً: مؤلف هذا الكتاب:

1- اسمه ونسبه⁽¹⁾:

هو أبو بكر بن إسماعيل بن فخر الدين بن نور الدين علي ابن عبيد بن عثمان بن القطب شهاب الدين أحمد الوفائي العراقي دفين شَنَوَان ابن فخر الدين عثمان بن أبي بكر بن أبي الحسن علي بن فخر الدين عبد الله بن غياث الدين مطر بن زكي الدين سالم بن محمد بن محمد بن زيد بن ناصر بن حمزة بن عبد الله بن محمد بن علي بن عبيد بن أحمد بن علي بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

2- مولده ووفاته:

ولد هذا العلم البارز سنة 959هـ - 1552م في بلدة شَنَوَان بالمنوفية في مصر، وإليها نسبته، ويقال له أيضاً الوفائي؛ نسبة إلى أبي الوفاء محمد، وهو أخو جدهم الأكبر زكي الدين سالم المذكور في النسب الأنف، وهو خال شهاب الدين الخفاجي وأستاذه. وابتلي بالفالج في آخر حياته، وكانت تذهب الأفاضل إلى بيته، ولا تتصرف عن نادية، وتوفي سنة 1019هـ - 1611م، وقيل 1021هـ - 1613م⁽²⁾، «عقب طلوع الشمس من يوم الأحد ثالث ذي الحجة.. وبلغ من العمر نحو الستين، ودفن بمقبرة المجاورين»⁽³⁾.

ولما بلغ ابن أخته الخفاجي موته، قال مضمناً للبيت المستشهد به على الترخيم في غير النداء:

رحمَ اللهُ أوحدَ الدهرِ مَنْ قَدْ كانَ من حليةِ الفضائلِ حالي
ذاكَ خالي وسلّوتِي إذ نَعَوهُ «ليسَ حَيٌّ على المَنونِ بخالٍ»⁽⁴⁾

4- منزلته العلمية وآراء معاصريه فيه:

وصلنا عنه كما قيل في غيره، إنه سيبيويه الزمان، والأصمعيّ في حسن البيان، وعُدَّ عالماً قام بأعباء العربية، فحقق منها ما تقرُّ به عيون الفنون الأدبية، فكم من ليالٍ سهر فيها، وكم من بحرٍ للعلم خاض فيه لتحصيل اللآلي.. كان من أعجوبة الزمان⁽⁵⁾. وسيوضح من خلال الدراسة الآتية أن هذا التقويم من قِبَل معاصريه كان أمراً مبالغاً فيه، ولعل مرادة قرب الصلة منه.

1- ينظر في ترجمة الشَّنَوَاني: إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين 402 وريحانة الألبا برقم 45 ج2 ص 301***308

وكشف الظنون 1068 و1117 و1797 و1798 وخلاصة الأثر 79/1 وكتاب «رفع نقاب الخفا عمّن اتمى إلى وفا وأبي وفا» لمرتضى الزبيدي (خ بالظاهرة) من 9/ب إلى 22/أ، ومنه استمدينا بقية نسبه. وانظر هدية العارفين 239/1.

2- انظر إشارة التعيين 402.

3- انظر خلاصة الأثر 79/1.

4- والمصراع الأخير شاهد لترخيم (خالد) مع أنه ليس منادى، وذلك ضرورة؛ انظر ضرائر الشعر 140. وانظر بيتي الشهاب

الخفاجي في ریحانة الألبا 307/2 وخلاصة الأثر: 79/1 و80 و81.

5- انظر إشارة التعيين 402.

فَلَنَرَ كَيْفَ تَصُورُهُ ابْنُ أُخْتِهِ شَهَابُ الدِّينِ الْخَفَاجِيِّ: «بحر العربية الذي استمدت منه جداول الفضائل، وروض الكمال الذي قامت له الأغصان على سوقها الخمائل. لو رآه المُبرِّدُ بَرَدَ به الغليل، أو أحمدُ لقال: أقدى بالعين هذا الخليل. فكم قرطٌ وشنفٌ، وألفٌ وصنفٌ. لم أدرِ أماءُ الحياة أطلَى أم بحارِ راحتِه، أم ما جرى في ظلماتِ نفسه المكتحل من عين دواتِه. أما ترى القلم بغير روح مسَّه فمشى، وطرزَ حُلَّ القراطيسِ ووشى.. وهو لعمري ممَّن تشرَّفتِ الصفات بذاتِه، ولذا سُمِّيت بالتوابع، وتحيرتِ العبارات في بديع صفاتِه، إذ رأت ما لم تره عيونُ المطامع. وهو والدي وأستاذي وخالي، ومن التأم في زمن الطلب به شعث حالي»⁽¹⁾.

4- شيوخه وتلامذته:

تخرَّج في القاهرة على ابن قاسم العبادي، ومحمد الخفاجي والد الشهاب، وأخذ عن الشهاب أحمد ابن حجر المكي، وجمال الدين يوسف ابن زكرياء، وإبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي، وشمس الدين محمد الرملي. وتفوق، وكان كثيرَ الاطلاع على اللغة ومعاني الأشعار، حافظاً لمذاهب النحاة والشواهد، كثيرَ العناية بها، حسنَ الضبط.

أخذ الناس عنه كثيراً، وعليه تخرَّجوا، وانتهت إليه الرياسة العلمية. وممن لازمه وتخرَّج به، الشهابُ أحمدُ الغنيمي، وعليُّ الحلبي، وابنُ أخيه الشهابُ الخفاجي، وغيرهم من أكابر العلماء⁽²⁾.

5- آثاره:

عاش الشَّوناني في أوجِ قوَّةِ الدولة العثمانية وقمة سيطرتها العسكرية، فلم يكن بعيداً كثيراً عن العصر المملوكي الذي كثر فيه التأليف، حتى إنَّ الكتب التي ظهرت في ذلك الوقت لم تحصر إلى الآن، وهي في مختلف المعارف، فحفظت لنا قدراً كبيراً من علوم العرب وثقافتهم، وهذه المصنفات الكثيرة كانت خلفها دوافع مهمة إضافة إلى الرغبة الشخصية في تخليد الاسم وإثبات المقدرة وتوريث العلم، وتتجاوز رغبات الطلاب ومطالبتهم المدرسين بالتصنيف، إنها المشاعر الدينية والقومية التي تعتلج في صدور العلماء والكتاب والمصنفين في خضم الظروف العصيبة التي كانت تعصف بالمجتمع العربي الإسلامي، وتهدد وجوده، على الرغم من ادعاء العثمانيين حمل لواء الراية الإسلامية، فالعرب - وهم جل الكتاب، والعروبة لا تعني الانتساب العرقي، بل الانتماء الحضاري - أحسوا أنَّ الأمم من حولهم تريد إنهاء وجودهم، وأنَّ من واجبه المحافظة على تراث أمتهم، فمضوا يجمعون ما وصل إليهم، ويرتبونه في كتب كبيرة، ولا سيَّما بعد أن أظهر الغزاة حقدهم على التراث العربي والحضارة العربية، فأعملوا فيها مما وصلت إليه أيديهم من كتب عربية الإحراق والتغريق.

1- ربحانة الألبا 301/2.

2- انظر خلاصة الأثر 79/1 و80.

ولم يكن المؤلفون في العصر العثماني مصنفين فقط، بل كانوا يكملون ما وصل إليهم، ويسدون ثغراته، ويضيفون إليه، ليسلموه إلى من يأتي بعدهم، فنظّل روح الثقافة متأججة في نفوس أبناء الأمة، في محاولة منهم إلى جبر الكسر الذي تعرضت له المكتبة العربية.

وكما أسلفنا، فإنّ أواخرَ عهد المماليك وأوائل عهد العثمانيين، كان عارماً بالشروح والحواشي والتعقب والتعليق، ولم تمنع هذه الحال العامة في التصنيف، أن يظهر بين الفينة والأخرى بعض الأفراد لا تتطبق عليهم أحكام هذا العصر، فكانوا منحاً في أيام كلّها محن، أمثال ابن قاسم العبادي، وتلميذه الشَّوناني، وغيرهما⁽¹⁾، لذلك، لا نستغرب أن تكون مجمل الكتب التي خلفها أبو بكر بن إسماعيل الشَّوناني المتوفى سنة (1019هـ = 1611م) عبارة عن حواشٍ وشروح؛ منها ما هو شروح على متون، والقسم الأكبر حواشٍ على شروح المتون، كما هو ملاحظ من خلال تقصي أسماء مؤلفاته الآتية:

- 1- **حلية أهل الكمال بأجوبة أسئلة الجلال**⁽²⁾: وهي رسالة أجاب فيها عن الأسئلة السبعة التي أوردتها الجلال السيوطي على علماء عصره، حيث قال: «ما تقول علماء العصر المدَّعون للعلم والفهم في هذه الأسئلة المتعلقة بـ «ألف با تا ثا.. إلخ»، ما هذه الأسماء وما مسمياتها؟ وهل هي أسماء أجناس أو أسماء أعلام؟ فإن كان الأول فمن أي أنواع الأجناس هي؟ وإن كان الثاني فهي شخصية أم جنسية؟ فإن كان الأول فهل هي منقولة أو مرتجلة؟ فإن كان الأول فممن نقلت؟ أمن حروف، أم أفعال، أم أسماء، أعيان، أم مصادر، أم صفات؟ وإن كانت جنسية، فهل هي من أعلام الأعيان أو المعاني؟».. إلى آخر ما قال⁽³⁾.
- 2- **المناهل الصافية على المناهج الكافية**: وهو شرح لشافية ابن الحاجب في الصرف⁽⁴⁾.
- 3- **قرة عيون ذوي الأفهام بشرح مقدمة شيخ الإسلام**: شرح لمقدمة القاضي زكريا بن محمد الأنصاري (-926هـ) في البسملة والحمدلة⁽⁵⁾.
- 4- **الطوالع المنيرة على بسملة عميرة**: وهو حاشية على شرح البسملة والحمدلة لشهاب الدين أحمد البرلسي الشهير بالشيخ عميرة⁽⁶⁾.

1- انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، أحمد الطنطاوي. ص300.

2- انظر: خزنة الأدب 100/1 وإيضاح المكنون 420/1. ووقفت على مخطوطة من الكتاب محفوظة في مكتبة الأسد برقم 30 دم. تقع في 32 ورقة. انظر الورقة الأولى.

3- انظر خلاصة الأثر 80/1.

4- انظر إيضاح المكنون 38/2.

5- انظر كشف الظنون 1035/2 وإيضاح المكنون 225/2. ووقفت على مخطوطين منه في مكتبة الأسد برقم 4968 في 90 ورقة، ورقم 16884 في 218 ورقة.

6- انظر كشف الظنون 1036/2 و1117.

- 5- الشهاب الهاوي على عبد الرؤوف الغاوي: ردّ فيه الشنّواني على عبد الرؤوف الغاوي، لمّا اعترض على كلام شيخه الشهاب أحمد بن قاسم العبادي في تعريف الصحابي⁽¹⁾.
- 6- منهاج الهدى إلى مجيب الندى إلى شرح قطر الندى: حاشية على شرح الشهاب أحمد بن جمال الفاكهي لكتاب قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام الأنصاري ولم تكمل⁽²⁾.
- 7- وله حاشية أخرى على شرح القطر للمصنف، لم تكمل⁽³⁾.
- 8- حاشية على متن التوضيح: في مجلدات، لم تكمل⁽⁴⁾.
- 9- حاشية على شرح الشذور للمصنف أيضاً⁽⁵⁾.
- 10- شرح على ديباجة مختصر الشيخ خليل للناصر اللقاني المالكي⁽⁶⁾.
- 11- شرح على الأجرومية: مطول جمع فيه نفائس الفوائد⁽⁷⁾.
- 12- حاشية على كتاب سيبويه⁽⁸⁾.
- 13- الدرّة الشنّوانية على شرح الأجرومية: وضعها على شرح خالد الأزهرى لمنظومة أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن آجروم⁽⁹⁾.
- 14- حاشية أخرى على شرح المقدمة الأجرومية لخالد الأزهرى⁽¹⁰⁾.
- 15- الدرر البهية على شرح الأزهرية: حاشية وضعها على شرح خالد الأزهرى لمقدمته الأزهرية في النحو، وله حاشية أخرى على الأزهرية⁽¹¹⁾.

1- انظر المصدر نفسه 1068/2.

2- انظر خلاصة الأثر 79/1 وإيضاح المكنون 590/2. ووقفت على مخطوطته في مكتبة الأسد برقم 1720 تقع في 160 لقطّة

3- انظر خلاصة الأثر 79/1.

4- المصدر السابق 79/1.

5- المصدر نفسه 79/1.

6- نفسه 79/1.

7- نفسه 79/1.

8- وقفت على مخطوطته في مكتبة الأسد برقم 1764 م ش/م، تقع في 46 ورقة، وهي نسخة مصورة عن الأصل المخطوط في إنكلترا. بمكتبة كليات سيلبي أوك في برمنغهام برقم 1605.

9- ومعناه بلغة البربر: الفقير الصوفي. انظر كشف الظنون 1797/2. وانظر الخلاصة 79/1. ووقفت على مخطوطتين منه في مكتبة الأسد، ورقم 8083ت1 في 155 ورقة، ورقم 3662 في 129 ورقة.

10- وقفت على مخطوطته في مكتبة الأسد برقم 1833 في 143 ورقة.

11- انظر كشف الظنون 1798/2. والخلاصة 79/1. وقفت على ثلاث نسخ متشابهة في مكتبة الأسد برقم 1763 في 124 ورقة، ورقم 14236 في 128 ورقة، ورقم 1781 م ش/م في 132 ورقة. والاسم الكامل للحاشية ذكره الشنّواني في هذا الكتاب. انظر النص المحقق 43.

16- هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: والتي سيأتي نصُّها المحقَّق بعد هذه الدراسة.

ثانياً: تحقيق اسم الحاشية ونسبتها:

اتفقت كل المصادر التي ذكرت كتاب الشَّنَوَانِي على الاسم الذي أراد صاحبه أن يكون عنواناً له، حيث قال في مقدِّمة حاشيته⁽¹⁾: سميتها (هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب)، إشارةً إلى أنه يجب أن يوصل القارئ الراغب إلى غايته من قراءة كتاب الشيخ خالد الأزهرى، الذي سيوصله بدوره إلى قواعد ابن هشام على طريق الهداية والرشد، والتأمل والتعقُّل.

ولم أقف على أي خلاف في نسبة الحاشية إلى صاحبها، فأصحاب التراجم الذين ترجموا للشَّنَوَانِي أجمعوا على أنها من وضع أبي بكر بن إسماعيل الشَّنَوَانِي المتوفى سنة 1019هـ.

ثالثاً: منهج الشَّنَوَانِي في كتاب «هداية أولي الألباب»:

كما تقدّم في التمهيد، فقد تتبع أصحاب الشروح والحواشي أصحاب المصنفات بكل شاردة وواردة، شرحاً وإيضاحاً، أو إقراراً ومعارضة، أو تكميلاً واستطراداً، أو كشفاً لمصادره التي نهلوا منها مصنفاتهم.

فكان الكتاب غنياً بالفوائد، عظيم العلم، ميسر المنهج، استطاع الشَّنَوَانِي من خلاله أن يذلل صعاب «الموصل» ويجلو غامضه، ويقرب بعيده، ويوضح ما كان منه مشكلاً، ويبير ما كان فيه معقداً، مستنداً إلى آراء النحاة والفضلاء ممن سبقه، موازناً بينها، ودارساً للمذاهب، فيرجح أحدها إن ظهر له فيه صواب، ويأخذ بالعلل والأسباب، ويسوق آراءه مردفة بالحجج والبراهين.

بناء الكتاب:

اتبَعَ صاحب الحاشية الطريقة الانتقائية، وهي الشرح بالقول، وذلك بانتقاء عبارات معينة من نصِّ خالد الأزهرى في موصل الطلاب، فكان يشير إلى عبارة أو كلمة معينة من نصِّ «الموصل» بكلمة: «قوله»، ثم يعقِّب عليها بشرحها أو العطف عليها أو تفسيرها، ممَّا اضطرَّني إلى إدراج متن «موصل الطلاب» في الهامش العلوي لحاشية الشَّنَوَانِي؛ فقط من أجل وضع العبارات المنتقاة في سياقها النصي الأصلي، ولا سيَّما أنَّ المنهج الذي اتبعه، جعله يُغفل بعضاً من كلام خالد الأزهرى، كما أنه تصرف ببعض هذه الانتقاعات مختصراً أو مبدلاً أو ناقلاً بالمعنى، غير ملتزم بنص الموصل حرفياً، فكان منهجه شبيهاً بمنهج التحقيق الحديث الذي يحيل إلى الحواشي.

إلا أنَّ الطريقة التي اتبعها تعينه على تسليط الضوء على ما يشاء من عبارات المتن، وإغفال ما يريد، مثل طريقة (قال أقول) تماماً، فيقرب المسائل المدروسة من أذهان المتعلمين، ولكنه اختار تلك العبارات التي قد تتباين الآراء وتختلف الأحكام من خلالها، أو تلك العبارات التي اعتقد أنَّ شيخه قد

سها فيها أو جانب الصواب في مناقشتها ودراستها، أو عبر عنها بتعابير غير مناسبة، فكان أحياناً يعارضه من خلال الترجيح، فيقول مثلاً: «قوله: (تقديره أفتح) .. أولى منه: أولف أو أصنف». ومنه: «لو قال كذا لكان أولى».. إلى آخر ما هنالك⁽¹⁾. وهو بالطريقة الانتقائية يستنّ سنة بعض من سبقه من شراح الكتب النحوية، وغير النحوية أيضاً، وقد يتوافق أن تكون العبارة التي ينتقيها من كتاب «موصل الطلاب» الذي اتبع الطريقة المزجية، هي ذاتها في كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام، مما جعله يرفد تعليقه عليها ببعض ما شرحه الكافيجي من الكتاب الأخير، أو مما كتبه أحد شارحي المغني، من أمثال: الدماميني والشُمّني، إذا ما توافقت العبارة مع المغني أيضاً، أو إذا أراد التعليق على نصّ نقله من المغني، وعلى كل حال كان يكتفي بالنقل من دون إضافة.

وكان الشَّنَواني في حاشيته يسير على تسلسل أبواب «الموصل» وفصوله وعباراته، فظلّ محافظاً على مواضع ورود الكلام كما جاء في المتن، باستثناء بعض التغييرات النادرة التي جاءت من سهو النساخ، فأثبتها في مواضعها الصحيحة بحسب تسلسل ورودها في «الموصل»، وأشرت إلى مكانها في النسخ في الهوامش السفلية.

لهذا فإنّ بناء الحاشية لم يكن بدءاً من صاحبها، وإنما سار به على نهج «الموصل»، على الرغم من أنّ منهج «الموصل» مزجي، إلاّ أنّ العبارات التي قامت عليها الحاشية كانت من اجتناب المُحَشِّي نفسه، ومن مخزونه النحوي، مستنداً بشكل كبير إلى ما اطّلع عليه من مصادر سابقة، سواء كانت من المتون أم من الحواشي، فكانت بعض انتقائه متوافقة مع انتقائه الشمي في حاشيته المشهورة على المغني.

المناقشات النحوية:

يمكن أن نقول إنّ معظم مناقشاته النحوية كانت اعتماداً على مقابلة النقول مع بعضها بعضاً، وتأيد هذا، وتقويته على ذلك، فكان يذكر نصاً من المغني مثلاً، ثم يذكر بعده نصاً للدماميني من أحد شرحيه للمغني: المزج أو تحفة الغريب⁽²⁾، أو يورد كلاماً للزمخشري من الكشاف، ثم يذكر بعده نصاً لأحد أصحاب الحواشي على الكشاف⁽³⁾، أو يذكر نصاً من (اللباب)، ويورد بعده نصاً للسيد الجرجاني شارح اللباب⁽⁴⁾، وقلماً يعلق مؤيداً أو معارضاً، وأكثر الأحيان لا يضيف شيئاً من عنده، وكأنّه يتبنى النص المنقول، ويوافق فيه صاحبه، مما أدى إلى قلة حضور شخصيته؛ ربما بسبب طغيان شخصيات

1- النص المحقق 26. وانظر: 3 و 6 و 52 و 53 و 67 و 68 و 70 و 71 و 84 و 89 و 115 و 204 و 236 و 254.. وغيرها.

2- انظر مثلاً ص 51 و 82 و 131 و 132 و 135 و 136 و 168 و 171 و 192 و 202 و 232 و 233 و 242..

3- انظر مثلاً ص 22 و 51 و 168 و 202 و 235 و 357 و 384 و 390 و 421 و 425 و 238.

4- انظر النص المحقق 120 و 472.

عديدة بنصوص طويلة على كلامه هو في الحاشية، ولا سيما أن أكثر تعقيباته الشخصية كانت في مسائل غير نحوية، كاستحضار خبر، أو شرح معنى كلمة، أو ترجمة لعلم بارز، حتى في هذه الأمور كان يستعير نصوص الشمني، من دون إحالتها أو نسبتها⁽¹⁾.

فالشَّنَوَانِي عَوَّلَ في مناقشاته على غيره، بواسطة تلك المقبوسات الغزيرة المطولة أحياناً، والعارضة تارة أخرى، والمتصرف بها ثالثة، ولا سيما تلك النقول والآراء التي تدعم رأيه أو تقوي وجهة نظره، وتعيّنه في ردّ كثير من أقوال الشارح أو المصنف، أو دعمها وتأكيداها.

وممّا لفت نظري تفصيله للمسائل التي تعرّض له في أثناء مناقشته للقضايا النحوية، ودراسته للأحكام والمسائل اللغوية، وذلك من خلال ذكره الآراء المتباينة التي يعزو بعضها إلى أصحابها⁽²⁾، ويغفل إسناد بعضها الآخر، ناسياً أو متعمداً، في مواضع شتى⁽³⁾.

وقد يُعقَّب على تلك الآراء التي يذكرها، إما بالتأييد والإثبات، أو بالنقض والمعارضة، وإما بالشرح والتأويل والتفسير، كما إنه قد يسعى إلى أن يذكر جميع المذاهب تنمة للفائدة، وهذا ديدن أصحاب الشروح والحواشي، فلا يترك مسألة إلا أوفاهها حقها من الشرح والإيضاح، ولا يغفل مذهباً إلا ذكره، في موضعه وفصله.

وقد يجنح إلى الاختصار، فيذكر المذاهب المشهورة من دون الأخرى، وربما كان ذلك لأنّ المسألة لا تحتاج إلى أكثر مما ذكر، أو لأنه يختار من المذاهب أسهلها وأشهرها في رأيه، وأبعدها عن التكلف والتعقيد.

والشَّنَوَانِي يرجح من تلك المذاهب ما يراه صائباً، فيقويه بالحجج والبراهين والشواهد، مبيناً سبب اختياره، وموضحاً ضعف المذاهب الأخرى في رأيه⁽⁴⁾.

وإذا كان الشَّنَوَانِي قد وافق الشارح في بعض الأحكام التي ذهب إليها في مناقشة بعض المسائل النحوية – وإن لم يصرح بذلك – إلا أنه خالفه في بعضها الآخر، ولا سيّما إذا رأى الصواب في غير كلامه بقول صريح، مستندلاً بآراء أرباب هذا العلم وما أكثر ما لجأ إلى قول المصنف في المغني، حتى بلغت بعض النقول نحو الصفحة والصفحتين⁽⁵⁾.

1- من ذلك خبر عبيد بن شرية الجرهمي ص195، والمنام المروي عن ابن دريد ص216، وترجمة ابن السّيد ص389 وترجمة

الفخر الرازي ص395 و396، وأبيات ميسون مع معاوية ص435. وانظر مسرد الأخبار والأحداث ص573.

2- انظر مسرد الأعلام ص601.

3- انظر النص المحقق: 56 و94 و123 و124 و155 و161 و202 و256 و282 و293 و333 و352 و382 و385

و388 و389 و409 و421 و452 و464 و522 و518 و529 و540.. وغير ذلك

4- كما في اختلاف النحاة في قول الشاعر: «دعي ماذا علمت.. البيت». انظره برقم 176. ص474.

5- انظر مسرد الكتب ص617.

وقد يعلّق على كلام «الموصل» تعليقاً سطحياً، من دون النظر في صحة ما ذهب إليه مؤلفه، أو من دون معارضة أو تأييد صريحين، ويترك للقارئ حرية الاختيار من المذاهب والآراء التي يعرضها خالد الأزهرى، من دون ترغيب في أي وجه من أوجه المسألة الواحدة.

المنافشات اللغوية:

وهي من أهم ما ركّز عليه الشنّواني في حاشيته، وأولاها عناية شديدة، يدل على هذا كثرة الاعتراضات التي أوردها معقّباً على استعمالات خاطئة أو غامضة استعملها الشارح الأزهرى، أو استعملها أحد الذين نقل عنهم في النصوص التي استحضرها لخدمة غرضه.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الشنّواني كان يلتزم الموضوعية في أحكامه، محايداً في آرائه، لا يلتزم جماعة ما، ولا يتقيد بآراء مدرسة ما، ولا يتعصّب لرأي لا يرى فيه الصواب، بل كانت آراؤه مبنية على المنطق والتجرد، على الرغم من أنه كان كثيراً ما يلجأ إلى رأي شيخه أحمد بن قاسم العبادي في نهاية بعض النقول، مما يشعر بتبني رأيه، فكان يقول: «قال شيخنا» من دون التصريح باسمه، وهذا واضح في مادة الكتاب، لكنه لا يفعل ذلك إلا بعد أن يدعم ويوضح ويعلل، فكان إذا صوب حكماً أو خطأً آخر ساق إليه الأدلة والبراهين. وعلى الرغم أيضاً من أنه كان أميل إلى مدرسة البصرة، إلا أنه كان يشعر بمخالفة أصحابها إذا رأى أنّ حجّتهم واهية وحكمهم غير صائب، من ذلك قوله: «فإن قلت: كيف حكم على جملة أفعال الاستثناء بأنّها حال، والفعل الماضي لا يقع حالاً إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرّة؟ قلت: ما ذكر هو مذهب البصريين، وهو مذهب ضعيف»⁽¹⁾.

وثمة أمر آخر، وهو أنّ الشنّواني كان بارعاً في التطبيق النحوي واللغوي إن صحّ التعبير، فهو يعرب أي كلمة يقدر أنها تحتاج إلى ذلك، أو كان فيها أكثر من وجه، كما كان يشرح بعض الكلمات بمعانيها الأصلية أو المجازية إذا أحسّ أنها قد تستغلّق على القارئ، وينسب ذلك إلى القاموس تارة، وإلى الصحاح أخرى⁽²⁾. وأكثر ما كان ذلك بعد شاهد شعري، لما في الشعر القديم من كثرة الألفاظ الغريبة الصعبة الغامضة.

وكان في سياق شرحه يشير إلى اللغات المختلفة التي وردت في اللفظ الواحد، مبيناً الشائع منها والضعيف، وإن كان فيها قراءة أم لا⁽³⁾.

فقد أنعم النظر كثيراً في موصل الطلاب، وحاول أن يفك معظم عباراته، وأن يحلّلها تحليلاً علمياً دقيقاً، يتفق والمنهج العلمي في التأليف، ولا يخالف أصول العربية وقواعدها. الأمر الذي أراني أنّ الشنّواني خدم كتاب «الموصل» خدمة جلييلة، وخدم أهل العربية، وخدم صاحبه خالد الأزهرى،

1- النص المحقق 139.

2- انظر مسرد الكتب ص 616.

3- انظر كلامه على (نعم) 312.

وخدم الطلاب من خلال حشد تلك النصوص النحوية من كتب متنوعة، فجاعت موسوعة نحوية مكثفة.

طريقة معالجته شواهد موصل الطلاب:

أ - تناوله الشاهد القرآني:

كان الشنواني أحياناً يؤثر الوقوف عند آيات قرآنية كان الشارح قد استشهد بها في شرحه على القواعد، فذكر موطن الشاهد في الآية، وعقب عليها؛ إمّا ببيان وجه الاستشهاد، أو بشرح مفرداتها، أو إعرابها، أو ذكر وجه من وجوه التفسير والإعراب فيها، معتمداً في كل ذلك على المصادر المشهورة، وقلماً أورد رأيه الشخصي.

من ذلك، قوله عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾⁽¹⁾: قال ابن مالك في شرح الكافية: قد اشتهر القول بأن (كاد) إثباتها نفيٌ ونفيها إثباتٌ، حتّى جعل في هذا المعري لغزاً.. إلخ. وكذلك عند ذكر الشارح⁽²⁾ قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾⁽³⁾، قال الشنواني: «في عبارته مُسَامِحَةٌ؛ إذ حقه أن يقول: نحو (ينفع الصادقين صدقهم) من قوله: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، وكذا يقال في نظائره الآتية، ولكن الأئمة كثيراً ما يتسامحون [اتكالا] على ظهور المعنى المراد»⁽⁴⁾.

ومنه قوله عند ذكر الآية: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾⁽⁵⁾: في التمثيل به للجملة المفتوح بها النطق بنظر، خصوصاً على قول إمامنا الشافعي إنّ البسمة آية من كلّ سورة. ثمّ رأيت شيخنا قال: في التمثيل للمفتوح بها النطق بـ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ نظر، لأنّه تقدّمه البسمة وهي من جملة السورة عند الشافعي وجماعات، ولو سلّم أنّها ليست من السورة فالمنفي قراءتها أو كونها جزءاً، وإلاّ فهي مضافة إليها، ومن تعلقاتها⁽⁶⁾.

1- والآية كاملة: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَعْرَةٌ لَا ذُلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ البقرة 71/2. والآية في موصل الطلاب 34. وانظر تعقيب الشنواني في النص المحقق 100.

2- موصل الطلاب 37.

3- ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ المائدة 119/5.

4- النص المحقق 109.

5- الكوثر 1/108.

6- النص المحقق 130. وللإستزادة من هذا القبيل انظر: 156 و 159 و 165 و 179 و 183 و 223 و 252 و 255 و 256

و 282 و 288 و 319 و 330 و 353 و 360 و 365 و 383 و 398 و 403 و 407 و 431 و 436... إلخ

أ- تناوله الشاهد الشعري:

الملاحظ أنّ منهج الشراح وأصحاب الحواشي يركز على تحليل الشواهد الشعرية ودراساتها؛ وذلك بشرح معاني ألفاظها اللغوية، ثم شرحها بالمعنى، ثم الحديث عن أوزانها وتفعيلاتها، إضافة إلى ضبط كثير من ألفاظ في الشاهد الشعري ضبطاً حرفياً، كما هو منهج التحقيق اليوم. إلا أنّ الشنّواني لم يقف على كل الشواهد الشعرية الواردة في موصل الطلاب، وما وقف عليه اكتفى في غالب الأحيان بشرحه شرحاً لغوياً، وربما أعرب بعض الكلمات، وضبط أخرى، وربما ذكر موطن الشاهد، ولم يذكر وزناً أو بحراً لأي بيت في حاشيته. فكان يركز اهتمامه في تعقيبه على شواهد المتن الشعرية على شرح لغوي، معتمداً على معجمي الصحاح والقاموس⁽¹⁾. وإذا كان قد شرح بعض الأبيات بالمعنى بعد الشرح اللغوي، فهذا يدل على أنه يهدف لأن يجعل أسلوبه في الشرح أسلوباً تعليمياً، كما صرح في ديباجته إذ قال: «وأن ينفع بها من أراد في التّعلم والتّعليم».

وكان لكل بيت أسلوبه وطريقته في التعبير، ولذلك رأيت قد ترك المجال مفتوحاً في باب الشرح بالمعنى، إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك، من ذلك اختلاف روايات البيت الواحد مثلاً⁽²⁾، وكان يشير صراحةً إلى الشرح بالمعنى بلفظة: «والمعنى»، أو لفظة: «يقول»، وذلك بعد أن يوضح مفردات البيت المستشهد به لغوياً.

أمّا إذا كان قد أعرب بعض ألفاظ البيت الشاهد، فلضرورة ما، كأن يُقدّر أنّ خطأً معيناً يمكن أن يرتكب في إعراب هذه الكلمات، فيشير إلى ذلك خشية ألاّ تُدرك محال هذه الكلمات من الإعراب. وكان إذا وقف على نصف بيت تمّمه، وأمّا نسبة الأبيات إلى قائلها، فهو لم يُعن بهذا الأمر كثيراً، وأغلب الظنّ أنه قد عزا بعض الشواهد التي تنسب إلى شعراء مشهورين، من أمثال معن بن أوس⁽³⁾.

وكان إذا وجد حاجة إلى ذكر البيت السابق والبيت اللاحق للشاهد فعل، وقد كان ذاك في بضع مواضع⁽⁴⁾، وربما ذكر القصيدة كاملة⁽⁵⁾.

1- انظر الشواهد ذوات الأرقام: 26 و 41 و 42 و 45 و 47 و 48 و 73 و 91 و 114 و 130 و 137 و 146 و 155 و 160

و 163 و 168 و 170 و 184 و 185 و 205.

2- انظر الشواهد ذوات الأرقام 119 و 137 و 159 و 168.

3- انظر الشاهد برقم 43.

4- انظر الشواهد ذوات الأرقام 43 و 74 و 163.

5- من ذلك ذكره قصيدة ميسون الكلبية عند الشاهد 159، وقصيدة أبي السود الدؤلي عند الشاهد 168.

الاستطرادات:

الاستطراد عادة متأصلة في أسلوب أصحاب الشروح والحواشي، فهم يذكرون أموراً وأشياء لا مدخل لها بالقضية التي يدرسونها، أو بالحكم الذي يناقشونه، وإنما هي استطرادات تدل على مدى ثقافتهم وسعة اطلاعهم. وقد جرى الشنّواني على هذه العادة المتأصلة، وهو يعلم أنّ هذه الاستطرادات لا مدخل لها في صلب المادة النحوية، فقد ترجم لعدد من علماء العربية، من أمثال عيسى بن عمر، وعكرمة وابن دريد، وغيرهم، وقد أشرت إلى كل علم ترجم له صاحب الحاشية في مسرد الأعلام.

وأسلفت في سياق الحديث عن طريقة تناول الشنّواني للشاهد الشعري، أنه أحياناً ذكر الأبيات التي قبل الشاهد، والخبر الذي كان مناسبة لإنشاده، فقد ذكر خبر ميسون بنت بحدل عند الاستشهاد ببيتها: «ولبس عباءة... البيت»⁽¹⁾. وهو لم يتوان عن ذكر قصة أو حكاية تقليداً لمن سبقه من أصحاب الحواشي والشروح، فيبرز فيها نفسه، بسعة اطلاعه، أو بأنه لا يقل إتقاناً عن الذين سبقوه في هذا المضمار، ممن تمكنوا من النحو، وغالباً ما ذكر هذه الحكايات بعد مناقشات تتعلق بالموضوع نفسه الذي ذكرت القصة أو الحكاية من أجله، فهو عندما يتحدّث عن لفظ الجلالة يروي حكاية سيبويه في المنام أنّ الله غفر له عندما جعل اسمه أعرف المعارف⁽²⁾.

وكذلك ذكر خبر احتيال قصير على قتل الزباء بشكل كامل عند إيراده المثل الصادر عن زنوبيا: «لأمرٍ ما جدع قصيرٌ أنفَهُ»⁽³⁾.

ومن استطراداته أيضاً، فتحه فصلاً عن معنى الحب والعشق والشوق، مورداً خلاله آراء الفلاسفة والفقهاء في الفرق بين هذه المعاني، وكان ذلك عند تعليقه على المثل الوارد في موصل الطلاب: «عمل من طب لمن حب»، فمن شرحه لكلمة (حب) وتصريفاتها، أنتج فصلاً ساق معظمه من مقدمة ديوان الصبابة لابن أبي حجلة، وسلط الضوء فيه على كتب المنطق⁽⁴⁾ والفلسفة والطب والتصوف، وهذا أكبر الاستطرادات حجماً في كتابه كله، فقد تجاوز أربع صفحات لا علاقة لها بالمادة النحوية⁽⁵⁾.

ومن تعليقاته التي لم أرَ مسوّغاً لها، ما عقب به على بعض الشواهد والأمثلة الواردة في موصل الطلاب، من نحو قول الشاعر:

1- انظر الخبر عند ورود البيت برقم 159.

2- انظر النص المحقق 201.

3- انظر النص المحقق 480 وللإستزادة ينظر في المسارد الفنية مسرد الأخبار والحوادث 573.

4- النص المحقق 108.

5- انظر ذلك من ص 59 إلى 67.

– ذاك الذي وأبيك يعرف مالِكاً (1)

حيث قال عند ذكره: «أي: أقسم بأبيك، فهو جملة لكونه بتقدير فعل القسم». ثم تابع على هذا النمط في الأمثلة التي بعده: «هذا غلام – والله – زيد» و«اشتريتُه بـ - والله - ألف درهم»، وكرّر الأمر ذاته عند قوله:

– فلا - وأبي دهماً - زالت عزيزة (2)

فلو اكتفى بالأول لكان مُغنياً.

ومن ذلك أيضاً إعادته لكلام الشارح في الموصل عند استشهاده على إعمال «إن» عمل ليس بقول الشاعر:

– إن هو مُستولياً على أحدٍ إلا على أضعف الجانين (3)

فقال: «هو» اسمها، و«مستولياً خبرها» (4)، ثم كرر ذلك الشنواني في تعقيبه على هذا البيت.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن بعض هذه الاستطرادات فقط – وإن كان غير مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمادة التي يقف عليها – موضوعة في مكان يخدم المُحسِّي في المسألة النحوية التي يناقشها.

مصادره:

الواقع أنّ شأن هذه الحاشية شأن سائر الحواشي والشروح، وهو أنّ أصحابها قد أكثروا من النقول، وأسهبوا في الاعتماد على أقوال العلماء والنحاة، فقلما يغفل شرح ما، مصنفاً ما، وقد جرت عادة الشراح والمُحسِّين على الإسهاب والتطويل، وعلى كثرة النقول من معظم ما ألف في هذا العلم. ولكن المصادر التي عول عليها المُحسِّي كانت متفاوتة من حيث النقل منها والأخذ عنها، فثمة مصادر قد نقل منها الشنواني بصريح العبارة أكثر من مئة مرة (5)، كما هو واضح في النقل عن المصنف في المغني، وقد صرح أيضاً بذلك في ديباجته. وفي الوقت الذي أكثر فيه من النقل عن المصنف، فإنه كان كالمتابع الدقيق له في أقواله وأحكامه، وهذا أمر ظاهر في الحاشية. وقد عول كثيراً على شرح الكافيّجي لقواعد الإعراب لابن هشام، كما عول على شروح التسهيل المتعددة، كشرح ابن مالك نفسه وشرح الدماميني وشرح ابن أم قاسم المرادي، وشرح ابن هشام وشرح ابن عقيل وغير ذلك (6).

1- انظر تخريج البيت برقم 46.

2- انظره برقم 49.

3- انظره برقم 119.

4- انظر موصل الطلاب 114.

5- ينظر بهذا الصدد مسرد الكتب الواردة في المتن 617.

6- يُنظر مسرد الكتب عند حرف الشين (شرح) 616.

وهناك مصادر أخرى لم ينقل الشارح منها إلا مرة أو مرتين، ولعلَّ السبب يعود إلى طبيعة المادة النحوية بين هذا المصدر وذاك، قياساً على المادة النحوية التي يدرسها الشارح، ولذلك فمن المؤلف أن نجد ابن هشام في كتابه المغني حاضراً في صفحات الحاشية بثقله، لأنَّ كتاب المغني جاء بِلُورَة حياة المصنف النحوية بعامة، وبلورة لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» الذي هو متنٌ متنٌ شرح الشَّنَوَانِي بشكلٍ أخصٍّ وأهمٍّ، إضافة إلى حضور أبرز شروح المغني: للدماميني والشُّمْنِي.

ولم يقتصر على المصادر النحوية، بل تعداها إلى المصادر البلاغية، والتي تصدرها في هذا الشرح مطول سعد الدين التفتازاني على تلخيص القزويني في المعاني، مع حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول.

وكان لا يتقيد بطريقة واحدة بخصوص ذكر اسم صاحب الرأي الذي أثبتته في شرحه، وإنما يذكره في أول الكلام، كقوله مثلاً: «قال في المغني» أو: «قال الكافيّجي».. وغير ذلك، كما أنه قد يذكر النص المنقول أولاً، ثم ينسبه إلى قائله في نهاية الكلام، كقوله - مثلاً - بعد ذكره كلاماً للكافيّجي: «كذا قاله الكافيّجي»، أو كلاماً لابن هشام: «كذا قال المصنف»، أو للدماميني.. الخ.

وكان أحياناً يذكر الكتاب من دون اسم صاحبه الصريح إذا كان مشهوراً، كقوله عند أكثر مواضع النقول عن ابن هشام: «قال في المغني»، أو يعبر عن الخطيب القزويني مثلاً بقوله: «قال صاحب التلخيص»⁽¹⁾.

بل نادراً ما يلتزم بذكر النص حرفياً، بل إنه في الغالب الأعم يتصرف بالكلام الذي يستعين به لخدمة غرضه.

وأما المصادر التي نقل منها ولم يُشِر إليها وأغفل ذكرها، فهي المصادر نفسها التي أكثر من الرجوع إليها، ولم يعز ما نقله منها إلى صاحبه؛ ربما لأن أي مصدر يكتر المؤلف من الأخذ عنه، قد ينقل منه بلا إسناد، لكثرة وروده في الكلام.

فالشَّنَوَانِي نقل من آثار الدماميني في أكثر من عشرين موضعاً، في شرحه على المغني المسمى المزج، وكذلك نقل من الشمني في «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام»، ومن الكافيّجي في «شرح قواعد الإعراب» بلا عزو أيضاً، وتصرّف في بعض نصوص المغني من دون الإشارة إليه⁽²⁾.

إذاً، إنّ المواضع التي نقل المُحَسَّنِي فيها كلام بعض النحاة من دون عزو - وعلى الرغم من أنّ طول بعض النصوص غير المعزوة توحى بغياب شخصية الكاتب والشكّ بأمانته - لا تصل إلى حدّ

1- ينظر بهذا الصدد مسرد الأعلام، عند حرف الصاد (صاحب) 606.

2- انظر النص المحقق: 56 و94 و123 و124 و155 و161 و202 و256 و282 و293 و333 و352 و382 و385

و388 و389 و409 و421 و452 و464 و522 و518 و529 و540.. وغير ذلك

ينقص من قيمة الحاشية؛ لأنها لا تكاد تذكر قياساً على المواضيع التي صرّح فيها بأسماء العلماء الذين نقل عنهم، أو بأسماء كتبهم التي أخذ منها نصوصه⁽¹⁾.

فالكتاب موسوعة نحوية حوت كثيراً من النقول، وحفظت لنا عدداً من أقوال العلماء التي دونت في كتب بعضها لم يصل إلينا، وذكرت قسماً لا بأس به من المصادر التي فقدت⁽²⁾، فكان لهذه الحاشية والشرح الفضل في ذكرها، والاقتباس منها وبيان قيمتها، وأثرها فيما وضع بعدها من كتب نحوية أو شروح⁽³⁾، وهذا يدل على قدرة الشَّوناني على وضع المقبوس في موضعه، واستحضاره في وقته، ويدل على تمكن من هذا العلم كبير، وإتقان منهج التحقيق، وقدرة على التمييز بين أقوال العلماء بصحتها أو سقيمها.



1- يمكن ملاحظة ذلك بالرجوع إلى مسرد الأعلام، ومسرد الكتب الواردة في المتن، والنظر في أرقام صفحات ورودها.

2- منها ما نقله عن شيخه ابن قاسم العبادي، وعن أستاذ شيخه عيسى الصفوي، وعن الجلال الدَّواني، وحواشي الكشاف للفتازاني، وحواشي الشمسية للسيد الجرجاني. وغيرها.. وقد بينت كل ذلك عند ذكر المصدر في موضعه.

3- أكثر من نقلوا عن الشَّوناني في هذه الحاشية الصبان في حاشيته على الأشموني.

الفصل الرابع

الأصول النحوية عند الشنّواني ومذهبه النحوي

درجت العادة أن يحدد الدارس مذهب مؤلف كتابه الذي يدرسه، وذلك من خلال استقرار النص، وتفحص آراء المؤلف في الكتاب المدروس، وتحديد اتجاه هذه الآراء. وغالباً ما يقتصر هذا التحديد على مدرستي الكوفة والبصرة، وهما المدرستان الشهيرتان في النحو العربي، «وهناك من يحاول إثبات وجود مدارس أخرى، كالبغدادية والشامية والأندلسية، لكن المتابع لهذه المدارس يجد أنها تدور في فلك المدرستين الأساسيتين»⁽¹⁾.

1- السماع والقياس:

لا شك أنّ بعض الخلافات النحوية يعود إلى مفهوم السماع والقياس، «فالبصريون قد أخذوا المسموع بقدر، وبنوا قواعدهم على الكثرة المطّردة من كلام العرب، وما صادفهم من شواهد مخالفة لأقيستهم، فإنهم يعملون على تأويلها أو حملها على الضرورة، أو يحكم عليها بالشذوذ والندرة، وأما الكوفيون، فقد اتسعوا في السماع، وقاسوا على كل ما سمع، وكان يكفيهم شاهد واحد لبيّنوا عليه حكماً أو لاستنباط قاعدة»⁽²⁾.

والشنّواني هو أحد النحويين الذين عولوا على السماع والقياس في مناقشاتهم النحوية واللغوية، وكان مفهومه لهذا المصطلح واضحاً كما هو ظاهر من خلال بعض ردوده ومناقشاته، ولكنه لم يتحدث عن السماع والقياس بصورة مباشرة، في حين أنه أكثر من الاعتماد على ذلك في أثناء شرحه، وهو بصري النزعة في استعماله لهذا الأمر، فكان كثير الاعتماد على كتب البصريين، يحتج بها موافقاً، مثل كتب سيبويه والمبرد والأخفش، والجمهور عنده هم البصريون، يدل على هذا قوله: «ويأتي في نحو: «عندك زيد» المذهبان، أي مذهب الجمهور، وهو كون (زيد) مبتدأ لا غير، ومذهب الكوفيين والأخفش، وهو كونه إمّا مبتدأ أو فاعلاً»⁽³⁾.

وتمسكهُ بالسماع من الثقات هو الذي جعله ينقل عن الكافيجي رده على ما إذا قال قائل: إنه لا يلزم من استعمال العامة «قط» مع نفي المضارع في نحو: «لا أفعله قط»، أن يكون خطأً، لجواز أن يكون استعماله معه على سبيل المجاز، وأمّا القول إنّ أئمة اللغة لم ينقل عنهم أنهم استعملوه معه، لا حقيقة ولا مجازاً، فهو لا يمنع الاستعمال لجواز أن يوجد الاستعمال مع عدم نقله عنهم.

1- شرح قواعد الإعراب للنجاشي، مقدمة التحقيق 21. وهناك رأي للنحاة المحدثين، أنه لا يوجد ما يسمى بالمدرسة

الكوفية، وإنما هي صدى للمدرسة البصرية.

2- منهج أبي حيان النحوي في كتابه: «ارتشاف الضرب من لسان العرب» 117.

3- انظر 257.

فقال: إن استعماله مع نفي المضارع غير موجود عندهم، ويكفي في ذلك استقراء كلامهم وتتبع كتبهم. وقد قلت أيضاً: إن استعماله مع نفي المضارع قول العامة، وقولهم: «ملحق بأصوات الحيوانات» عند أهل البلاغات، فلا تكون أقوالهم معتبرة أصلاً، سواء كانت حقائق أو مجازات؛ فلهذا لا يستدل بأقوالهم على شيء أصلاً، ولا يخفى عليك أن المصنّف⁽¹⁾ في صدد بيان اللغة، فإن مقصوده أن هذه اللغة لا تثبت بمجرد قول العامة، سواء كان قولهم حقيقة أو مجازاً، وإن كان يفيد معنى عندهم كالمجازات⁽²⁾.

وكذلك ردّ ما ذهب إليه الأخفش وابن السراج⁽³⁾ من أن «ما» في نحو: «عجبت مما قُمت» موصول اسمي، بقول ابن هشام في شرح القطر⁽⁴⁾ إنه لم يُسمع: «أعجبتني ما قُمته وما قعدته»، ولو صحّ ما ذُكر لجاز ذلك؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً لا محذوفاً⁽⁵⁾.

وكان يلجأ إلى القياس في ردّه بعض الأحكام النحوية، وفي تعليقه بعضها الآخر. أما عندما يورد كتب الكوفيين، فإنه يوردها معززة لقاعدة حسب أصول البصريين، أو لنقض ما جاءت به. وقد عول على السماع الصحيح، واعتمد عليه في مناقشاته، يمهّر به آراءه، فإن لم يحظ بضالته لجأ أحياناً إلى القياس، لتقوية رأي معين أو تثبيت حكم، لكنه يشترط السماع لصحة القياس. فعند كلام الشارح على جواز أن نقول إذا عطفنا على فعل الشرط الماضي فعلاً مضارعاً، وأعملنا الأول: «إن قام ويقعد أخواك قام عمرو»، بجزم المضارع المعطوف على الماضي قبل إكمال الجملة بفاعلها، وهو «أخواك»، لأنّ الجزم محكوم به للفعل وحده، وإلا لزم العطف قبل إتمامها، وهو ممتنع⁽⁶⁾. قال الشنّوناني في حاشيته: «فيه بحث، لأنّه استيضاح على المدّعى بما هو من أفرادهِ، فالدور⁽⁷⁾ لازم، إذ الحكم لهذا الفرد إنّما يثبت على تقدير ثبوت المدّعى، وقد استوضح عليه به، وقد يقال: سمع الفرد الذي استدلّ به، فليس حكمه موقوفاً على معرفة القاعدة، وإنّما سمع من العرب وأخذنا نقيس عليه، والحاصل أنا لا نسلم توقف ثبوت الحكم في هذا الفرد على ثبوت هذه القاعدة،

1- عندما قال: وقول العامة: «لا أفعله قط» لحنّ. قواعد الإعراب 63، وانظر موصل الطلاب 87.

2- النص المحقق 264. وانظر الكافيحي 268.

3- انظر رأيهما في أصول ابن السراج 161/1 وتوضيح المقاصد 418.

4- كتاب لابن هشام أوضح فيه كتابه: «قطر الندى وبلّ الصدى» في التحوّل. وكلامه فيه ص 55.

5- انظر النص المحقق 150.

6- انظر موصل الطلاب 42 والمغني 552.

7- الدّور بين شيئين توقّف كل منهما على الآخر. وهذا من مصطلحات المتكلمين، ولهم فيها تقاسيم وبحوث. كباب «دور

الاعتلال» في الخصائص 183/1.

لإمكان ثبوته بالسماع من العرب، فيكون الحاصل أنه يصح هذا القول قولاً صحيحاً ثابتاً بالسماع، فثبتت هذه القاعدة. تأمل⁽¹⁾.

وَاتَّخَذَ الشَّنَوَانِي القِيَّاسَ أَدَاةً يُقِيمُ عَلَيْهَا مَعْظَمَ المُنَاقِشَاتِ النَحْوِيَّةِ، فَكَانَ سِلَاحَهُ الَّذِي يَدَافِعُ بِهِ عَنِ رَأْيِهِ، وَيَقْوِي بِهِ حُكْمًا عَلَى آخَرَ، أَوْ يَضْعِفُ رَأْيًا، وَيُرَدِّدُهُ وَجْهَاتِ النَظَرِ الَّتِي تَخَالِفُ القِيَّاسَ، أَوِ الَّتِي بَنِيَتْ عَلَى القِيَّاسِ عَلَى القَلِيلِ. وَمِنْ أَبْرَزِ أَنْوَاعِ القِيَّاسِ المُسْتَعْمَدِ عِنْدَهُ الِاسْتِدْلَالُ (بِالْأُولَى)؛ فَهُوَ يَعْبُرُ بِقَوْلِهِ: «أُولَى مِنْهُ» أَوْ: «وَالْأُولَى كَذَا»، وَمَا شَابِهَهُ كَمَا تَقْدَمُ.

وعنده أن الكلام الذي لا يخرج عن كلام العرب لا يُعدُّ لحناً، وهو بهذا لا يجدُّ حرجاً في موافقة الكوفيين عندما تقتضي مناقشة نحوية هذا الأمر، وذلك بالاعتماد على أنه لا يجوز تلحين من استعمل أمراً خارجاً عن مذهبه، وهو ليس بخارج عن كلام العرب⁽²⁾.

وأكثر الشَّنَوَانِي من قوله: «على المشهور»، وهذا يدل على أنه لم يخرج عن مفهوم الجمهور للقياس، وهو يميل إلى الوجه الذي يكون فيه تعليل لمخالفة القياس، وهذا الأمر يندرج تحت قاعدة أنه لا يقبل بأي وجه يخالف القياس⁽³⁾.

وقد عَوَّلَ كَثِيرًا عَلَى المَحَاكِمَاتِ العَقْلِيَّةِ فِي مُنَاقِشَاتِهِ النَحْوِيَّةِ، وَعَلَى أَقْوَالِ العُلَمَاءِ فِي آيَةِ قَضِيَّةِ تَتَاوَلَهَا، أَوْ أَيِّ حُكْمٍ عَالَجَهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَزِجْ نَفْسَهُ فِي أَيِّ خِلَافٍ نَحْوِيٍّ إِلَّا كَانَ القِيَّاسَ الرُّكْنَ الأَسَاسِيَّ الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ أَحْكَامَهُ، أَوْ يَدْفَعُ بِهِ رَأْيًا، وَيَقْوِي بِهِ وَجْهًا، وَمِنْ خِلَالِهِ يَرْجِحُ وَجْهًا عَلَى آخَرَ، وَبِهِ يَسْقُطُ دَعْوَى وَيُقِيمُ أُخْرَى، وَدَائِمًا يَكُونُ الوَجْهَ المَقْيَسِ أَوْ الأَقْيَسِ هُوَ الأَعْلَى، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَلَا سِيَّمًا إِذَا كَانَ ذَلِكَ الوَجْهَ شَائِعًا فِي فَصِيحِ العَرَبِ، أَمَا إِذَا كَانَ غَيْرَ مَقْيَسٍ، وَلَمْ يَقَعْ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا فِي شَذُودٍ مِنَ الكَلَامِ، فَلَا يَقْبَلُهُ وَلَا يَنَاقِشُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ فَقَدَ شَرْطًا أَسَاسِيًّا، وَرُكْنًا مُهِمًّا مِنْ أَرْكَانِ سَلَامَةِ الوَجْهِ وَصَحْتِهِ، وَأَمَا الشَّرْطُ، فَهُوَ كَوْنُهُ غَيْرَ مَقْيَسٍ، وَأَمَا الرُّكْنُ فَهُوَ عَدَمُ اسْتِعْمَالِهِ إِلَّا فِي شَذُودٍ، مِنَ الكَلَامِ⁽⁴⁾.

وإذا كان ثمة وجهان لمسألة واحدة، وهما ثابتتان عند العرب، فإن الأرجح هو ما نقله الثقات، ولا وجه بعد ذلك للاختلاف، لأن الاحتكام إنما يكون للسماع في مثل هذه الخلافات، وهذا ما تعارف عليه النحويون، والشَّنَوَانِي لم يخرج عن هذا العرف⁽⁵⁾.

1- النص المحقق 116.

2- انظر ص 51 و116 و190 و306.

3- انظر ص 26 و95 و104 و191 و389..

4- انظر النص المحقق 22.

5- انظر النص المحقق 46 و116.

ومن أصول القياس لديه أنّ ما كان نادراً في السماع لا يقاس عليه، ولا شك أنّ ثمة أموراً مقصورة على السماع ولا يقاس عليها، وليس لها علاقة بالكثرة أو القلة من حيث الاستعمال، ولكن غاية المسألة تقوم على قصر الأمر على المسموع فقط، فإذا لم يسمع فلا يجوز قياسه، ولذلك قال ابن جني: «إذا تعارض السماع والقياس نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿اسْتَوْذَعْتُمْ الشَّيْطَانَ﴾⁽¹⁾ فهذا ليس بقياس، لكنه لا بدّ من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم»⁽²⁾.

فالاحتجاج عنده يبدأ بإجماع أهل البصرة والكوفة، ثم بما انفردت به مدرسة البصرة، وما هو مقتع من آراء الكوفيين. أما القياس على الشاذ فإنه يذكره ولا يأخذ به، كما في جزم المضارع بعد «لو» عند بعض العرب⁽³⁾. وإذا تعارض السماع والقياس، أخذ بالسماع غير الشاذ، كمذهب البصريين⁽⁴⁾.

فهو، وإن كان يقبل حكماً أو وجهاً بقوله: «أقيس» أو «الأولى»، أو «الأنسب»، فهو لا يشترط في المقيس عليه أن يكون متفقاً عليه بين الخصمين، إلا إذا كان الغرض من القياس إلزام الخصم⁽⁵⁾، إلا أنه يُغلبُ المسموع، ويبيّن وجهه، من ذلك تنبيهه عند قوله: «حق حمده» على أن إضافة الحق إلى الحمْدِ من إضافة الصفة إلى الموصوف، ونقله عن الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾⁽⁶⁾ قوله: يقال: «هو حقُّ عالمٍ وجدُّ عالمٍ»، أي: عالمٌ حقاً وجداً، ومنه ﴿حَقَّ جِهَادِهِ﴾، فإن قلت: ما وجه هذه الإضافة وكان القياس: «حقَّ الجهادِ فيه»، أو «حقَّ جهادكم فيه» كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾⁽⁷⁾. قلت: الإضافة تكون بأدنى ملابسة واختصاص، فلمّا كان الجهادُ مُختصاً بالله من حيث إنه مفعول لوجهه ومن أجله صحّت الإضافة إليه⁽⁸⁾.

1- المجادلة 19/58.

2- الخصائص 117/1.

3- وكان قد نقل في ذلك نصاً عن المغني، انظر عند الشاهدين 156 و157 من هذا الكتاب.

4- انظر الاقتراح في علم أصول النحو، 52 و55 و66. ص 429.

5- انظر النص المحقق 279.

6- الحج 78/22.

7- ﴿... لَنَهْدِيَهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ العنكبوت 69/29.

8- النص المحقق 37. وانظر الكشاف 173/3.

فهو بهذا أخذ بمذهب البصريين، فكان يذكر القاعدة النحوية حسب المذهب البصري، من دون أية إشارة إلى الخلاف، ويعود ليقول في مكان آخر: أما الكوفيون فيقولون كذا.. وكذلك يورد مذهب سيبويه حجة، ويورد بعد ذلك رأي الكسائي والفراء وغيرهما، مرجحاً رأي سيبويه. وهو لا يقيس على اللغات كلها، وإنما يذكر تلك اللغة من دون أن يقيس عليها، وهذا لا يعني أن الشَّنَوَانِي أخذ بالمدرسة البصرية فحسب، بل إننا نجده في ذلك — شأن المتأخرين من النحاة — يأخذ بالمدرسة الأخرى، من مبدأ التوفيق بين المدرستين، والسبب في ذلك أن الشَّنَوَانِي نحوي وفقهه، والفقهاء لهم موقف من الاحتجاج والحكم عليه، فهم — وإن لم يأخذوا بالقراءات الشاذة في التعبد — إلا أنهم يأخذون بها في الاستشهاد النحوي، لأن مادة القراءة تشكل مادة كبيرة من الشواهد التي تسمو إلى أعلى درجات الفصاحة.

2- الاحتجاج:

كان شأن الشَّنَوَانِي في مسألة الاحتجاج شأن من سبقه، فالسماع عنده حجة قوية ودليل قاطع يبني عليه رأياً، ويقوي به مسألة، ولذلك كان القرآن الكريم حجته الأولى بقراءاته المختلفة، لأنها كلها كلام مسموع، فهي برهان أكيد. ويأتي الشعر في المرتبة الثانية، وقليلاً ما استند إلى الحديث والأمثال.

أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم:

إنَّ القرآنَ الكريمَ هو كتابُ العربيةِ الأول، وهو الكتابُ الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾⁽¹⁾، فقد دفع نحارير العلماء باختلاف مذاهبهم إلى الاجتهاد في علومها والإبداع فيها، يستنبطون منه الأحكام، ويحتجّون على ما يذهبون إليه من مبادئ وآراء. وموقف الشَّنَوَانِي من الاحتجاج بالقرآن المجيد كموقف أسلافه، فقد كان يعول عليه في الاحتجاج لدعم القضايا النحوية التي ناقشها، أو الأحكام التي قررها، أو الآراء التي وجهها، شأنه في ذلك شأن من سبقوه في إيراد كثير من الشواهد القرآنية على بعض الأحكام التي أوردها الشارح والمصنف على حدّ سواء، وأكد ذلك كثرة نقوله عن المغني، وهو الكتاب الذي امتلأت صفحاته بالآيات القرآنية شاهداً على ما أورده مصنفه من أحكام، فكان الشَّنَوَانِي غالباً ما يتبنّى نصّ المغني، اعتماداً على ما فيه من حجج مأخوذة من محكم التنزيل.

كقوله عند قول الشارح خالد الأزهرى بتضمين (تفتقي) معنى (تسلك)⁽²⁾: «والحامل على التضمين

تعديته بالباء مع أنه متعدّد بنفسه». ثم قال نقلاً عن المغني: «... ومن مثل ذلك قوله تعالى: ﴿الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾⁽³⁾، ضُمّن الرفث معنى الإفضاء، فعُدّي بالي، مثل: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾⁽⁴⁾ وإنما أصل الرفث أن يتعدّى بالباء، يقال: «أرَفَثَ فلانٌ بِأمرأته»، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾⁽⁵⁾ أي: فلن تُحرموه، أي: فلن تُحرموا ثوابه، ولهذا عدّي إلى اثنين لا إلى واحد، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرُضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾⁽⁶⁾ أي: لا تنووا، ولهذا عدّي بنفسه لا بعلی، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾⁽⁷⁾، أي: لا

1- فصلت 42/41.

2- انظر موصل الطلاب 22.

3- ﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيِّمِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ...﴾ البقرة 187/2.

4- ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ النساء 21/4.

5- ﴿... وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ آل عمران 30/3.

6- البقرة 235/2.

7- ﴿... وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ الصافات 8/37.

يصغون، وقولهم: «سمع الله لمن حمده»، أي استجاب، فعدي (سمع) في الأول بـ(إلى)، وفي الثاني باللام، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل: ﴿يَوْمَ نَسْمَعُ الصَّيْحَةَ﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾⁽²⁾ أي: يميز، فهذا عدِّي بمن لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾⁽³⁾ أي: يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف⁽⁴⁾.

وقد رأيت عند إيراد الشاهد القرآني يقتصر على موطن الاستشهاد فقط، من دون ذكر الآية كاملة، وهذه هي العادة المشهورة لدى المصنفين والشراح. فكانت أثبت الآيات كاملة في الحواشي. وقد يعول الشنواني على الشاهد القرآني لتبيين الفرق في الاستعمال اللغوي والصرفي، حتى لو كان الاستعمال مشهوراً؛ ولا سيما أنه متابع دقيق لكل كلمة في متن «الموصل»، ويحاول أن يكون كلامه مُحكماً، ولذلك حاول دائماً أن يكون شاهده قرآنياً ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ويُقدِّمه على الكلام البشري من شعر أو نثر. فعند قول خالد الأزهري في ديباجته: «والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله وعبه»⁽⁵⁾: عَقَّبَ عليه الشنواني فقال: والرسول لغةً: المرسل، ومن العرب مَنْ يُثَنِّيهِ ويجمعه، ومنه: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ﴾⁽⁶⁾، أي: موسى وهارون [عليهما الصلاة والسلام]⁽⁷⁾، ﴿وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾⁽⁸⁾. ومنهم من يوحد مطلقاً، ومنه: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁹⁾ وحداً؛ لأنه في معنى الرسالة⁽¹⁰⁾، كقول الشاعر:

ألا أبلغ أبا عمرو رسولاً
بأني عن فتاحتكم غني⁽¹¹⁾

1- ﴿... بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمَ الْخُرُوجِ﴾ ق 42/50.

2- البقرة 220/2.

3- ﴿... تَرِيصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ البقرة 226/2.

4- النص المحقق 48 و49. وانظر المغني 897.

5- موصل الطلاب 19.

6- طه 47/20.

7- زيادة ضرورية.

8- ﴿... بِالْبَشَرِ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ هود 69/11.

9- ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الشعراء 16/26.

10- انظر الكشاف 382/4 عند تفسير الآية السابقة.

11- انظر البيت في النص المحقق برقم 1.

ولأنَّ (فَعُولاً) يستوي فيه المذكر والمفرد وفروعهما⁽¹⁾. وشرعاً: إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه.

فراه كيف قدّم الشاهد القرآني على الشاهد الشعري. ثم قال مفرقاً بينه وبين النبي: والنبي: إنسان أوحى إليه بشرع، وإن لم يؤمر بتبليغه وقيل في الفرق غير ذلك⁽²⁾، وقيل بترادفهما لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾⁽³⁾ فقد أثبت لهما معنى الإرسال⁽⁴⁾.

ومن ذلك أيضاً قوله⁽⁵⁾: والفقير: المحتاج في ذاته لعجزه وضعفه، أخذاً من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ الْغَنَاءَ﴾⁽⁶⁾. وقوله عند قول الشارح في كلامه على الجملة الخبرية:..موضعها رفع في بابي المبتدأ و(إن)..العامل في الخبر على الأول المبتدأ⁽⁷⁾: (على الأول)، أي: في الباب الأول؛ فـ (على) بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةً﴾⁽⁸⁾ أي: في حين⁽⁹⁾.

وغير ذلك مما يكثر وروده في الحاشية⁽¹⁰⁾، وهذا يدل على أنّ الشنّواني اتخذ من القرآن الكريم شاهده الأول، فقد عول عليه كثيراً في إقرار بعض الأحكام النحوية، أو ردّ بعضها الآخر، أو في تثبيت بعض القواعد وإغنائها، أو تخريج بعض الأوجه والآراء، وكذلك الشرح اللغوي لبعض الكلمات، مقتدياً بمن سبقه من السلف، ولا سيما المصنف؛ على ما صرّح في ديباجته بأنه كثيراً ما تعرض في حاشيته إلى كلامه⁽¹¹⁾، وبخاصة مغني اللبيب عن كتب أعراب القرآن، وهذا أمر كافٍ لبيان التزامه بالشاهد القرآني، ما استطاع إليه سبيلاً.

وقد بلغ عدد الآيات المستشهد بها في حاشية الشنّواني 516 خمس مئة وست عشرة آية، من ضمن 93 ثلاث وتسعين سورة. طبعاً بصرف النظر عن المكرر منها. وهذا الرقم يعد كبيراً مقارنةً

1- انظر كتاب سيبويه 237/3.

2- أي في الفرق بين الرسول والنبي. والنبي: الطريق. كذا في القاموس (ن ب و) 1227.

3- الحج 52/22.

4- النص المحقق 12 و13.

5- النص المحقق 19.

6- ﴿... وَاللَّهُ هُوَ الْعَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ فاطر (الملائكة) 15/35.

7- انظر موصل الطلاب 33.

8- ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا...﴾ القصص 15/28.

9- النص المحقق 99. وانظر الجني 477 والمغني 191 وابن عقيل 23/3 وشرح الشذور للجوجري 548/2.

10- للاستزادة في أمثلة الشاهد القرآني ينظر مسرد الآيات الكريمات ص 551.

11- النص المحقق 1.

بحجم الكتاب الذي بلغ عدد أوراق مخطوطه 139 مئةً وتسعةً وثلاثين ورقةً، في كل واحدة منها نحو 54 سطراً، مناصفةً بين اليمين واليسار، فكفى بذلك مؤشراً على التزامه بالقرآن المجيد.

ب- موقفه من القراءات:

حظيت القراءات عند الشنّواني بعناية خاصة، من حيث تخريجها، أو استدراك ما فات الشارح في تخريجها، كقول الشارح: «بإسكان التاء»⁽¹⁾ وقول الشنّواني معقّباً: «وقرأ ابن عامر وأبو بكر⁽²⁾ ﴿وَضَعْتُ﴾ بقاء المتكلم⁽³⁾، وهو من كلام أم مريم عليها السلام، وخاطبت بذلك نفسها تسلياً لها، واعتذاراً لله تعالى؛ حيث أتت بمولود لا يصلح لما نذرته من سدانة بيت المقدس. قال الزمخشري وقد ذكر هذه القراءة: «يعني ولعلّ لله سرّاً وحكمةً، ولعلّ الأنتى خيرٌ من الذكر تسلياً لنفسها»⁽⁴⁾.

وكقوله⁽⁵⁾ مثلاً في كلامه على (إن) المُخَفَّفَة من الثَّقِيلَة: «في نحو قوله تعالى:

﴿وَإِنْ كُنَّا لَيُؤْفِقِنَهُمْ﴾⁽⁶⁾ في قراءة مَنْ خَفَّفَ الثَّقِيلَةَ، وهو الحرميّان وأبو بكر⁽⁷⁾». قال الشنّواني:

«ليست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة لهذه الآية متفقة من كل وجه؛ فإنّ الحرميّين يقرآن بتخفيف النون والميم من إن، وأمّا أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون⁽⁸⁾ وتشديد الميم، فلو اقتصر الشارح على قوله «وهو

الحرميّان» لصحّ، ولو اقتصر المصنّف أيضاً على قوله: ﴿وَإِنْ كُنَّا﴾ لصحّ مفهوم كلامه، وأمّا جمع التلاوة لبقية الآية فيشكّل بأنّه لا تصحّ نسبة القراءة إلى الثلاثة قطعاً، سواء شُدِّدَتْ (لَمَّا) أو خَفِّفَتْ»⁽⁹⁾.

1- أي تاء ﴿وضعت﴾ في قوله ﷻ: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ آل عمران 36/3. انظر الموصل 56. ومن قرأ بإسكان التاء ابن كثير وأبو عمرو ونافع وحمزة والكسائي وحفص والمفضل وأبو جعفر ويحيى بن وثاب. انظر النشر 1/294 والإتحاف 24.

2- شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط (-193هـ) أحد القراء السبعة، تلميذ عاصم المقرئ، وأحد الذين يُحتج بقراءتهم. هذا وقد ذكره ابن خلكان باسم سالم. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 2/353 وغاية النهاية 1/325.

3- القراءة في إعراب العكبري 1/254 والكشاف 1/356 وجمع البيان 3/63 والبحر المحيط 2/439 والدر المصون 3/135 والإتحاف 173.

4- النص المحقق 161. وكلام الزمخشري في الكشاف 1/356. وانظر إعراب السمين 3/135.

5- الموصل 114.

6- ﴿وَإِنْ كُنَّا لَيُؤْفِقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ هود 11/111.

7- انظر ترجمتهم في النص المحقق 310 و161. والحرميّان هما: ابن كثير المكي، ونافع المدني. وقوله: «وهو الحرميّان» بإفراد الضمير، فيه مراعاة لمعنى «مَنْ» في قوله: «قراءة مَنْ خَفَّفَ الثَّقِيلَةَ».

8- كذا في الأصل، وهي ساقطة من جميع النسخ.

9- النص المحقق 367.

وكذلك عندما قال الشارح بعد ذكره قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾⁽¹⁾: «وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف في اختياره»⁽²⁾. قال الشَّنَوَانِي: «وقرأ الباقر بنصب ﴿تَكُونَ﴾⁽³⁾ على الظاهر، لأنَّ الحسبان ليس من أفعال التحقيق»⁽⁴⁾.

وقد اتخذ الشَّنَوَانِي القراءة المتواترة دليلاً قاطعاً، وشاهداً قوياً، وكان يستدل بها على الوجه الذي بيّنه من توجيه بيت شعري، وكأنه أراد أن يقول: إذا كان هذا الأمر قد ثبت بقراءة متواترة، فلا حرج من تخريج بيت الشعر عليه.

يدل على ذلك تأكيده لكلام الشارح في قوله: «إذ أصله: لكن أنا هو الله ربّي»⁽⁵⁾ بقوله: «يؤيده قراءة الحسن: ﴿لَكِنَّا أَنَا﴾⁽⁶⁾، على الأصل»⁽⁷⁾.

وكذلك ما تبع فيه المصنف في المغني⁽⁸⁾ في الرد على من أجاز الجزم بـ «لو»، كقوله:

تَامَتْ فُوَادِكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتَ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي دُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ⁽⁹⁾

فقال⁽¹⁰⁾: وقد خرّج على أنَّ ضَمَّةَ الإعراب سُلِبَتْ تخفيفاً، كقراءة أبي عمرو: ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾⁽¹¹⁾،

1- ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ المائدة 71/5. والقراءة في مفردة أبي عمرو و89 والعكبري 452/1 وجمع البيان 157/6 والبحر المحيط 533/3 والدر المصون 365/4.

2- موصل الطلاب 122.

3- في النسخ: يكون. وليس بصواب؛ لما ورد في الآية الآنفه الذكر.

4- النص المحقق 398.

5- موصل الطلاب 30.

6- ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ الكهف 38/18. والقراءة في الكشف 723/2؛ قال فيه: «وقرأ أبي بن كعب: ﴿لكن أنا﴾ على الأصل، وفي قراءة عبد الله: ﴿لكن أنا لا إله إلا هو هو ربي﴾». وفي مجمع البيان 158/15: «وفي الشواذ قراءة أبي بن كعب والحسن: ﴿لكن أنا﴾». وانظر المحتسب 29/2 وإعراب العكبري 45/7 والبحر المحيط 128/6 والدر المصون 491/7 والإتحاف 515.

7- النص المحقق 91.

8- ص 357.

9- انظر البيت برقم 157.

10- النص المحقق 426.

11- آل عمران 160/3. والقراءة بسكون الراء واحتلاس الحركة. وانظر تخريج الآيات في النص المحقق 426.

و ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾⁽¹⁾، و ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾⁽²⁾.

فالشَّوْنَانِي هنا يستدل بقراءة متواترة على صحة ما ذهب إليه، ويشير إلى أنَّ تخريج القراءة المتواترة لا لَيْسَ فيه، وهو خالٍ من أي دعوى.

وقد يشير بطرف خفي إلى أنه لا يجوز النقاش في صحة القراءة المتواترة؛ لأنها فصيحة بالإجماع⁽³⁾، وذلك كقوله: وقد اجتمعت السبعة⁽⁴⁾ على النصب في: ﴿الْأَقْوَمَ بُونُسَ﴾⁽⁵⁾ فدلَّ على أنَّ الكلام موجب⁽⁶⁾.

والشَّوْنَانِي لم يكن يرى مانعاً من الاستشهاد بالقراءة الشاذة، على الرغم من تضعيفه لها بأسلوب لطيف، وذلك في قوله: «وقرئ في الشاذ: ﴿مَلَأْمِينَ﴾⁽⁷⁾ بإدغام نون (من) في اللام اعتداداً بحركتها العارضة، كما تقول في (لذُن). وما أحسن قول الشيخ أثير الدين أبي حيان رحمه الله:

- راضَ حبيبي عارضٌ قد بدا يا حُسْنَهُ من عارضٍ راضٍ
- وظنَّ قومٌ أنَّ قلبي سلا والأصل لا يُعْتَدُّ بالعارض⁽⁸⁾

ولاسيَّما إذا كانت بأقرب ما يتوافق مع القراءة المشهورة؛ بل حينئذٍ يفضل التخريج على الشاذة؛

فعند الكلام على أعمال «إن» النافية عمل «ليس» والاستشهاد بقراءة سعيد بن جبير رضي الله عنه: ﴿إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾⁽⁹⁾ بتخفيف «إن» وكسرهما لالتقاء الساكنين، ونصب «عباداً» و﴿أَمْثَلُكُمْ﴾، قال: «فإن قلت: ظاهرُ هذه القراءة مخالفٌ للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع «عباداً» و﴿أَمْثَلُكُمْ﴾؛ إذ مقتضاها إثبات مماثلة المدعوين من دونِ الله تعالى المخاطبين، ومقتضى

1- الأنعام 109/6.

2- البقرة 67/2 و 169، وآل عمران 80/3 والنساء 58/4.

3- انظر النشر في القراءات العشر 9/1.

4- يعني القراء السبعة، وهم: نافع (-169هـ) وابن كثير (-120هـ) وأبو عمرو (-154هـ) وعبد الله بن عامر (-118هـ) وعاصم (-127هـ) وحمزة (-156هـ) والكسائي (-189هـ).

5- من قوله ﷺ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً أَمَنْتَ فَتَفَعَّلَهَا إِمَائِهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَا أَمَّنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾ يونس 98/10.

6- النص المحقق 348.

7- وهي قراءة الأعمش وابن محيصن. انظر تخريجها في النص المحقق 25/ب.

8- النص المحقق 92.

9- ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ الأعراف 194/7.

القراءة الأخرى نفي المماثلة، فهل من سبيل إلى التوفيق⁽¹⁾؟ قلتُ: نعم؛ بأن تجعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية، أي: إن هؤلاء الذين تدعونهم آلهة مماثلون لكم في كونهم مربوبين مُتَّسِمِينَ بِسِمَةِ العبودية لله تعالى، والمماثلة المنفية في القراءة الأخرى باعتبار الإنسانية، أي: ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتَّصفتم به من الإنسانية؛ إذ هم جمادٌ وأنتم عَفَلَاءٌ، فلکم عليهم مزيّة، فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة وهم دونكم؟!⁽²⁾.

ثم قال: «وخرَج بعضهم⁽³⁾ قراءة ابن جبير على أنها (إن) المخففة من الثقيلة، وبأنها تنصب الجزأين⁽⁴⁾ مثل:

..... - إن حُرَّاسَنَا أُسْدًا⁽⁵⁾

وجعله منه⁽⁶⁾ أحسن؛ لتوافق القراءتان إثباتاً، وهو تخريجٌ على شاذٍّ⁽⁷⁾.

فالشَّنَوَانِي إِذَا عَنِي بِالْقَرَاءَاتِ المتواترة منها والشاذة، فخرج منها ما استطاع إليها سبيلاً، وإن كان أغفل بعضاً. واحتجَّ بها على تثبيت بعض الأحكام، واستند إليها في ردِّ بعض الأوجه، وهو يفتدي بسلفه في تغليب القراءة المتواترة، إلا أنه يشير إلى ضعف الشاذة في مواضع ويجعلها مؤكدة لوجه ما في مواضع أخرى.

ج - الاستشهاد بالشعر:

كما هو معروف، فقد اتخذ علماء اللغة الشعر الذي أجمعوا على صحة الاحتجاج به حجةً، لتثبيت قاعدة، أو إقرار حكم، أو شرح ألفاظ وتوضيح لها، ولذلك لم يكن من علماء النحو من كان أكثراً من الاستشهاد بالشعر أو مقلِّاً، كما هو الحال في الاستشهاد بلغة الحديث الشريف، بل إن علماء النحو كلهم استشهدوا بلغة الشعر، أما مسألة القلة والكثرة فهي تتبع طبيعة الموضوع، فالشَّنَوَانِي مثلاً كان مقلِّاً في الاستشهاد بالشعر، فقد كان تبعاً للشارح والمصنف في حاشيته، ولا سيما أن المصنف لم يترك حكماً إلا ذكره، ولا رأياً إلا ناقشه، ولا مسألة إلا بسطها، ولا قضية إلا درسها، فذكر شواهدا

1- أي: التوفيق بين القراءتين. وفي (ب): التوفيق.

2- النص المحقق 363.

3- هو أبو حيان. انظر البحر المحيط 444/4 و283/8.

4- إجازة نصب الاسم والخبر معاً في جملة «إن وأحوالها» هو مذهب بعض الكوفيين، ومن ذهب إلى جواز ذلك، ابن سلام في طبقات فحول الشعراء 65، وزعم أنها لغة رؤبة وقومه. وأجازه الفراء في «ليت» خاصة، وقال ابن السيد: نصب خبر «إن وأحوالها» لغة قوم من العرب. وإلى ذلك ذهب ابن الطراوة. والجمهور على أن ذلك لا يجوز. انظر الجنى الداني 393.

5- هذا جزء من بيت انظره كاملاً مع تخريجه برقم 118.

6- أي: جعل تخريج القراءة بتخفيف «إن» ونصب «عباداً أمثالكم» من هذا الباب كما في البيت أحسن... إلخ. قال ابن هشام في المغني 55: وقد خرَّج البيت على الحالية، وأن الخبر محذوف، أي: تلقاهم أسداً.

7- النص المحقق 363.

القرآنية والشعرية، وأغناها بذكر ما يجول حولها من الآراء والأحكام، ولم يترك لأيّ شارح قد يشرح كلامه إلاّ التوضيح والتبيين، والنتف اليسيرة التي لا ترقى إلى مستوى الاستدراكات الحقيقية، وإن وجدت في قواعد الإعراب أو المغني. وعلى أية حال، فإنّ الشّنّواني لم يخرج عن الإطار العام المتفق عليه، والمتعارف على شيوعه عند جمهور النحويين، من حيث الاستشهاد بالشعر، فهو قد استشهد بأشعار الطبقتين الأولى والثانية، وبأشعار الطبقة الثالثة، من دون أي إشارة إلى صحة الاحتجاج بشعر هذه الطبقة من دون تردد، فنلاحظ حضور أبيات للفرزدق وجرير والأخطل؛ فهو يشعرنا بلا تصريح منه أنه يجيز الاستشهاد بشعر هؤلاء بلا حرج. فقد استشهد الشّنّواني على مجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه، كقول رؤبة (-145هـ):

_ مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي (1)

وقول ضابئ البرجمي (-30هـ):

_ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقْيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ (2)

لكن يُخَرِّجُ ذلك على إقامة السبب مقام المسبّب، ألا ترى أنّ المعنى: من يكُ ذَا بَتٍّ فَإِنِّي لَا أَحْسَدُهُ؛ وسبب ذلك أنّ لِي بَتًّا؟ وكذلك: إنَّ يَكُنْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَأَنَا لَا أَغْبِطُهُ؛ فَإِنِّي غَرِيبٌ (3).

واستشهد على حذف الفاء في جواب «أمّا» ضرورة، بقول الحارث بن خالد المخزومي (-80هـ):

_ فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ (4)

وعلى مجيء «أل» الموصولة في محل جرّ، في مثل قول الفرزدق (-110هـ):

- مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ (5)

وليس غريباً أن نلاحظ أنّ معظم الشواهد قد ذكرت في المغني، فقد بيّنا حضور نصوص المغني بكثرة في هذه الحاشية، ولكن هذا لا يعني أنه لم يأت بشواهد لم تذكر في المغني، ولكنها تبقى قليلة (6).

ومعظم الشواهد الشعرية ذكرت في سياق إقرار القواعد وتثبيت الأحكام النحوية كما مرّ، ومنها ما ذكر توضيحاً لأية كلمة يعثر عليها الشارح في أي شاهد من شواهد المتن أو الشرح. وهو لا

1- رجز، انظره برقم 2.

2- انظر البيت برقم 3.

3- النص المحقق 30.

4- انظر البيت برقم 4.

5- انظر البيت برقم 28.

6- وهي الشواهد ذوات الأرقام: 12 و 20 و 23 و 27 و 28 و 54 و 67 و 71 و 82 و 84 و 149 و 166 و 171 و 206 و 213.

يُعنى بالشاهد، سواء كان منسوباً أم غير منسوب، فقد استشهد بشواهد كثيرة لم تنسب إلى قائلها، أو مختلف في نسبتها، وهذا أمر لم أجد الشنّواني قد أولاه أهمية، فالمهم عنده أن يفي الشاهد المسموع من العرب بالغرض الذي أراده. وقد يعود هذا إلى شيوع هذا البيت، ومعرفته معرفة تامة من قبل معاصريه، وقد يكون السبب انشغاله بالمسألة النحوية المطروحة، وقد يكون هذا عادة جرى عليها النحويون. باستثناء عزوه بعض الأبيات التي وردت في موصل الطلاب، فكان أحياناً ينسبها كما هي عادة أصحاب الشروح والحواشي. وكان أحياناً يذكر بعض الشواهد لتوضيح بعض الألفاظ وشرحها وبيانها، مثل تعقيبه على قول الهذلي⁽¹⁾:

قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ⁽²⁾

فقال: والفرصاؤُ التوت الأحمر⁽³⁾، وفي الصّاح: التوت بمتنائين من فوق، ولا تقل: توت⁽⁴⁾. يعني بمتناة في أوله ومثلثة في آخره. وفي هامش النسخة يقالان معاً، قال بعض⁽⁵⁾ الأعراب:

.....- مِنْ كَرَّخِ بَغْدَادَ ذِي الرُّمَانِ وَالتُّوتِ

والشنّواني لم يذكر كلاماً واضحاً أو مباشراً في مسألة الاحتجاج بالشاهد الشعري، ربما بسبب أنّ هذا الأمر كان مستقراً على مفهوم واضح في عصره الذي كان رهناً للتبعية، إلا قليلاً. فهو لم يخرج عن المفهوم العام للجمهور في موضوع الاستشهاد بالشعر، واستشهد بالمسموع من شعر الطبقة الأولى والثانية والثالثة من دون أية إشارة إلى التفصيل بينهما، أو كون شعر الطبقة الثالثة مختلف في الاحتجاج به.

وكان أحياناً ينسب بعض الشواهد إلى قائلها، ويتممها، إذا شعر بحاجة إلى ذلك، فعندما أورد خالد الأزهري شاهداً على وقوع الجملة الاعتراضية بين المبتدأ والخبر⁽⁶⁾، كقوله:

وفيهِنَّ والأَيَامُ يعثرُنَ بالفتى نوادِبُ لا يمللنَّهُ ونَوَائِحُ⁽⁷⁾

قال الشنّواني: هذا البيت لمعن بن أوس، وقبله:

رَأَيْتُ رِجَالًا يَكْرَهُونَ بَنَاتِهِمْ وفيهِنَّ لا كِذْبُ نِسَاءِ صَوَالِحِ⁽⁸⁾

وضمير (يمللنه) عائد على الندب المفهوم من (نوادب)».

1- شماس الهذلي، شاعر مقلّ من هذيل. وليس له ذكر في الهذليين.

2- انظر البيت برقم 165.

3- انظر القاموس (ف ر ص د) 291.

4- انظر الصّاح (ت وت) 254/1. والقاموس (ت و ث) 165.

5- هو محبوب بن أبي العَشَنَظِ النَّهْشَلِيِّ (-؟) انظر تخريج البيت برقم 166.

6- انظر موصل الطلاب 53.

7- انظر البيت برقم 43.

8- وهذا البيت أيضاً فيه الشاهد نفسه، حيث اعترضت جملة (لا كذب) بين المبتدأ والخبر.

وكذلك عند الاستشهاد على زيادة (أن) بين الكافِ ومجروره⁽¹⁾ قال الشَّنَوَانِي: «قوله: (في قوله) أي: قول أرقم اليشكري: «كأنَ ظبيةٌ تَعطُو». هذا بعضُ بيتٍ، وهو قوله:

ـ وَيَوْمًا تَوَافِينَا بَوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ⁽²⁾»

ولتوضيح معنى الشاهد الشعري، قد يذكر ما قبله أو ما بعده، كما تقدم من بيت معن، أو ربما ذكر رواية مختلفة في بعض أجزاءه، ولو لم تكن مؤثرة في صحة الاستشهاد، كقوله بعد كلامه على بيت ابن أرقم اليشكري السابق: «ويروى: (ناصرِ السَّلْمِ)⁽³⁾، والنَّضْرَةُ: الحُسْنُ والبَهْجَةُ».

ومنه قوله تعليقاً على بيت ميسون بنت بحدل الكلبية: «ولُبْسُ عِبَاءَةَ»⁽⁴⁾: «وقد ثبت هذا البيت في بعض النسخ بالواو كما أثبتناه هنا، وهو الصحيح، وثبت في بعضها باللام مكان الواو: «لِّلْبُسُ عِبَاءَةَ»⁽⁵⁾، وليس بصحيح، فالرواية كما ذكرناه أولاً. وقبلَ هذا البيت:

ـ لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأرواحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ

وذكر بقية الأبيات التي سبقت البيت المذكور من قصيدة ميسون⁽⁶⁾.

ورأيته أيضاً أورد أبياتاً من شعر بعض المولدين والمحدثين، ممن توفوا بعد سنة (151هـ)، أي بعد عصر الاحتجاج الذي حدَّده جمهور النحويين⁽⁷⁾، كان قد أتى المصنف على ذكرها للتمثيل، ومن تمثيله، قول أبي نواس (-198هـ):

ـ إِنَّ مَنْ سَادَ تُمَّ سَادَ أبوهُ تُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّه⁽⁸⁾

وكذلك تمثيله بقول أبي الطيب المتنبّي (-354هـ):

ـ وَخُفُوقُ قَلْبِي لَوْ رَأَيْتَ لَهَيْبَهُ يَا جَنَّتِي لَرَأَيْتَ فِيهِ جَهَنَّمَا⁽⁹⁾

1- انظر موصل الطلاب 117.

2- انظر البيت برقم 137.

3- كما في الأصمعيات 157 والتهذيب (ق س م) واللسان (ق س م) 482/12 و(أ ن ن) 32/13.

4- انظر تخريج البيت برقم 100. وذكر الرواية الأخرى عند تكرره برقم 159.

5- كذا الرواية في سيبويه 45/3 والمقتضب 26/2 وأصول ابن السراج 150/2 ومشكل إعراب القرآن لمكي 229/1 والكشاف 415/2 وأمالى الشجري 427/1 ونتائج السهيلي 247 وإعراب العكبري 194 وشرح التسهيل 48/4 والرضي 53/4 و77 وورصف المباني 423 واللسان (م س ن) 408/13 والمغني 623 والأشئوني 225/3 والهمع 322/2 والتاج (ش ف ف) 308/12.

6- انظر النص المحقق 435. وانظر من هذا القبيل الشواهد المرقمة بـ 9 و10 و32 و58 و119.

7- انظر خزانة البغدادي 5/1 ← 8.

8- انظره برقم 210. والبيت للاستشهاد المعنوي لا النحوي .

9- انظر البيت برقم 39.

فقوله: «يا جَنَّتِي» اعتراض للمطابقة مع جهنم، والاستعطاف.

فكانت شواهد متوسطة الكثرة، وقد بلغ عدد الأبيات الشعرية على الإطلاق في الحاشية 301 ثلاثمئة وبيت، احتجّ منها بـ 209 بمئتين وتسعة شواهد، ما بين شاهد نحوي أو صرفي أو لغوي، استحضرها في 215 مئتين وخمسة عشر موضعاً. والبقية كانت تنميماً للشواهد، أو في سياق ذكر خبر ما.

د - الاستشهاد بالحديث والأثر:

لم يستشهد الشَّنَوَانِي بالأحاديث النبوية كثيراً، بل إنّ الأحاديث في حاشيته كانت نادرة، مع أنه متأخر، وعدد من المتأخرين توسعوا في الاستشهاد بالحديث⁽¹⁾، ولعلّ هذا يرجع إلى أنه كان ملتزماً بالمادة التي بين يديه، فهو تابع للشيخ الأزهرى في شرحه الذي هو تابع بدوره للمصنف في إعرابه، فالشَّنَوَانِي لم يؤلف مصنفاً نحوياً، فما هو إلا شارح لما صنّف قبله، ولا سيّما أنّ ابن هشام ألزم نفسه الاستدلال بالقرآن الكريم أولاً، ثم جاء خالد الأزهرى فسار على نهجه، ثم جاء الشَّنَوَانِي فتابعهما.

وعلى الرغم من ندرة الحديث والأثر في حاشية الشَّنَوَانِي، إلا أنه أولاها اهتماماً ملموساً عندما نراه يتحقق من نسبة الأثر المنسوب إلى عمر رضي الله تعالى عنه، وهو قوله: «نعم العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ الله لم يعصه»، فقال بعد نقول عن مصادر سالفة: «ثمّ وقفتُ في الحلية لأبي نعيم من ترجمة سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه، قال حديثاً رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: ﴿إِنَّ سَالِمًا شَدِيدُ الْحُبِّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَوْ كَانَ لَا يَخَافُ اللَّهَ مَا عَصَاهُ﴾⁽²⁾»⁽³⁾.

ولم يصرِّح الشَّنَوَانِي فيما إذا كان يؤيِّد الاستشهاد بالحديث النبوي أو لا. وقد توزعت أحاديثه في مستهل الكتاب وختامه؛ لا لإثبات للاحتجاج النحوي كما أسلفنا، بل للاحتجاج الفقهي. وندرت في صلب الكتاب. ولعله، بهذا يقف موقف المتحفظ، بناءً على أنّ أصحاب القائلين بالمنع يقولون إنّ الكثرة المطلقة من كلام النبي ﷺ رُوِيَ بالمعنى⁽⁴⁾، لا بالنصّ الحرفي المنطوق به بلسانه هو ﷺ، لذلك

1- ينظر بهذا الصدد: كتاب (في أصول النحو) للأستاذ سعيد الأفغاني ص 47 وما بعدها.

2- انظر: حلية الأولياء/177. ووقفت في العقد الفريد 437/2 على قول منسوب إلى عبد الله بن عمر في حب ولده: «إنّ ابني سالماً ليحب حباً لو لم يخفه لم يعصه».

3- النص المحقق 421 و422. وكون هذا التحقيق منقولاً عن الشمني لا ينفي اهتمام الشنواني المذكور؛ فلو لا اهتمامه لما استعاره، كي لا أقول سرّقه.

4- للتوسع ينظر خزنة الأدب للبغدادى 9/1 ص 15.

فإنّ النقل بالمعنى لا يُخِلُّ بالأحكام الفقهية فأتى بها هنا، ولكنه يُخِلُّ بالأحكام النحوية واللغوية إذا ما تغير اللفظ الأصلي الصادر عن الرسول الأعظم محمد ﷺ.

ومعظم الأحاديث التي ساقها - على قَلَّتِهَا - لا علاقة لها بمسألة نحوية أو لغوية أو صرفية، فلم تكن لإقرار القواعد المتعلقة بها، بل ذكر في سياق استطراداته لتثبيت بعض الأحكام الفقهية، وهذا من تأثير علم النحو في الفقه فكثيراً ما تخرج بعض الأحكام النحوية تخريجاً فقهياً، ومنها ما جاء لتوضيح لغوي، لتسويغ منهج اتبعه في صياغة عبارة.

منها قول الشارح في الموصل: «والصلاة والسلام على سيّدنا مُحَمَّدٍ رَسُوْلِهِ وَعَبْدِهِ»⁽¹⁾. قال الشَّنَوَانِي⁽²⁾: لَمَّا حَمَدَ اللهُ تَعَالَى، أَرْدَفَهُ بِتَعْظِيمِ النَّبِيِّ ﷺ، عَلَى مَا ثَبَتَ فِي الْخُطْبِ، أَدَاءً لِبَعْضِ مَا وَجِبَ، وَتَوَسُّلاً إِلَيْهِ فِي قَبُولِ الْحَمْدِ، وَتَوْفِيقِ تَمَامِ الْمُرَادِ؛ فَإِنَّهُ وَاسِطَةٌ كُلِّ كَمَالٍ، وَاتِّبَاعاً لَهُ تَعَالَى فِي تَعْقِيبِ اسْمِهِ اسْمَهُ، وَالْحَدِيثُ: «لَا أُذْكَرُ إِلَّا وَتُذْكَرُ مَعِيَ»⁽³⁾، وَأَحْسَنَ الطَّرِيقَ مَا أَمْرُنَا بِهِ، وَهُوَ الصَّلَاةُ. وَالْحَدِيثُ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ»⁽⁴⁾.

وعند كلام الشارح على الجملة التفسيرية في قوله: «هي الكاشفة لحقيقة ما تليها من مفرد أو مُرَكَّب»⁽⁵⁾، قال الشَّنَوَانِي: وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ (لِحَقِيقَةٍ) لِلتَّقْوِيَةِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ أَوْضَعُ مِنَ الْفِعْلِ، وَ(يَلِيهِ): إِمَّا مُضَارِعٌ مِنْ «وَلِيَ»، أَيْ: قَرَّبَ، وَمِنْهُ: «كُلُّ مِمَّا يَلِيكَ»⁽⁶⁾، أَوْ مِنْ «تَلَاهُ» إِذَا تَبِعَهُ، وَمِنْهُ: الْمَقْدَمُ وَالتَّالِي، وَإِمَّا مَاضٍ مِنَ الْأَوَّلِ وَالتَّانِي، وَكَوْنُهُ مِنَ الشَّقِّ الثَّانِي أَقْرَبَ، سِوَاءَ كَانَ مَاضِياً أَوْ مُضَارِعاً⁽⁷⁾.

وإذا ما تَفَحَّصْنَا مجمل الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ وجدناها لا تتجاوز 33 ثلاثة وثلاثين حديثاً، كان منها 12 اثنا عشر حديثاً فقط في ضوء الاحتجاج النحوي أو اللغوي، وكفى بهذا مؤشراً على ما انتهجه.

1- موصل الطلاب 19.

2- النص المحقق 9 و10.

3- روي بغير هذا اللفظ في سنن البيهقي، كتاب الجمعة، باب ما يستدل به على وجوب ذكر النبي ﷺ 286/9 برقم 5562: «لَا أُذْكَرُ إِلَّا ذُكِرْتُ».

4- المعجم الكبير للطبراني. 181/19. برقم 447.

5- موصل الطلاب 57.

6- صحيح مسلم، كتاب الأشربة 161/13 برقم 2022، والبخاري، كتاب الأطعمة 421/3 برقم 5377 و5378، وسنن ابن ماجه، كتاب الأطعمة 1087/2 برقم 3267.

7- النص المحقق 164.

هـ - الأمثال وكلام العرب:

كان الشَّنَوَانِي إن لم يظفر بشاهده أو دليله من القرآن الكريم سعى إليه فيما سمع من كلام العرب، ومع ذلك اقتصرت الأقوال والأمثال في حاشيته على ما جاء في المصادر التي نقل عنها من أمثال؛ فلم تتجاوز في الكتاب كله ثمانية عشر مثلاً، أو قولاً مشهوراً⁽¹⁾.

مثلاً ما نقله عن المصنف في المغني قوله في: ﴿أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا﴾⁽²⁾: وقيل: ﴿أَحْصَى اسْمَ تَفْضِيلٍ مِنَ الْإِحْصَاءِ بِحَذْفِ الزَّائِدِ، لِقَوْلِهِمْ: «هُوَ أَحْصَى لِلْمَالِ وَأَفْلَسُ مِنْ ابْنِ الْمُذَلَّقِ»⁽³⁾.

وكذلك ما نقله عن المغني من دون تصريح من قول بعض الكوفيين: «إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ»⁽⁴⁾، مستشهداً به على إهمال «إِنْ» المخففة من الثقيلة، لدخولها على جملة فعلية فعلها مضارع غير ناسخ، ثم قال: ولا يقاس عليه إجماعاً.

ومما تقدم:

نخلص إلى أن مفهوم السماع والقياس عند الشَّنَوَانِي لا يختلف عن مفهوم الجمهور له، من أن القياس الصحيح هو الذي يعضده السماع، وأن ثمة أموراً مقصورة على السماع، لا تقاس، ولا يقاس عليها. وأن القياس على الشاذ لا يؤخذ به، وأن الأخذ الصحيح هو بالسماع غير الشاذ في حال التعارض.

فقد عول كثيراً على الكلام المسموع، مقتدياً بنهج النحويين السلف، ولا سيما المصنف، فقد تبنى نصوصه وشواهد، واحتذى بها، فكان التزامه في الاحتجاج بالكلام الإلهي أولاً، ثم أقوال النقات الفصحاء العرب ثانياً. وقلماً تفرّد بطابع تألّفي خاص، فكان منهجه نابعاً من صميم تجربة من سبقه، قائماً على الاحتجاج بما احتجّ به سابقاً. وهذا منشؤه تأثره بالعصر الذي عاش فيه، وما ساد فيه من التقليد والاستطراد.

1- انظر في ذلك مسرد الأمثال والأقوال المأثورة ص 567.

2- ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا﴾ الكهف 12/18.

3- جمهرة الأمثال 107/2 برقم 1347 ومجمع الأمثال 461/2.

4- هذا من أقوال العرب التي حكاه الكوفيون عنهم. انظر أصول ابن السراج 260/1 وتوضيح المقاصد 208 و227 و538

والمغني 37 والنص منه.

3- مظاهر التعليل عند الشنّواني:

يراد بالعلّة في المنطق ما ينتج المعلول عنها ضرورة، وبينهما تلازم وعدم تخلف، وما يتوقف عليه وجود الشيء، وبكونه خارجاً مؤثراً فيه، كالنار بالنسبة إلى الإحراق. وهي تختلف عن السبب في شيء واحد وهو الضرورة، ذلك أن السبب ينتج عنه المسبّب، لكن من غير ضرورة لازمة، ولكن العلة تنتج المعلول ضرورة⁽¹⁾.

ومن عادة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي عن العلة، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات، ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً، فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية، ولذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديماً، مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد، وغرض التعليل هو إظهار خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه، ثم إنّ النحو تأثر كثيراً بعلوم الفقه والدين والكلام، فاستمدّ منها رغبة البحث عن العلة، وأسلوب النظر فيها⁽²⁾.

ويكفيك تأمل تعليقات بعض النحاة المتقدمين، من أمثال الخليل الفراهيدي⁽³⁾، وأبي الخطّاب الأخفش⁽⁴⁾، وسيبويه⁽⁵⁾، لتدرك اهتمامهم بالمعنى، وقياس الشبيه بشبيهه، وحمل النظير على نظيره، واعتمادهم في تعليلهم ذوق العرب في طلب الخفة، والفرار من القبح والتقل، والإقرار بسلامة هذا الذوق، ورهافة حسهم، فقد آمنوا أنّ العرب أصحاب اللغة أمةٌ حكيمة، فراح هؤلاء النحاء يعللون توخياً وجه الحكمة والصواب. وقد أفرد أبو الفتح عثمان بن جني لذلك باباً في كتابه المشهور: (الخصائص)⁽⁶⁾.

وقد كان جلّ النحويين بعد من ذكر مقلدين؛ اتخذوا من المتقدمين أئمةً يهدونهم، وساروا على طريقته، وحذوا حذوهم في كثير من الإسراف والمغالاة.

فالباحث لا يحتاج إلى كثير من التأمل ليحكم أنّ أثر الفقهاء والمتكلمين ظلّ صاحب النفوذ والسلطان في أعمال التابعين من النحاة، حيث أصبح وضع المصنفات في أصول النحو على مذهب أصول الفقه والكلام غايةً يتسابق المؤلفون لإدراكها، وكان النحاة في قصدهم لهذه الغاية بين واحد يبغى ذلك من دون الإشارة إليه، أو التصريح به، وآخر مصرّح بقصده، فخور بسبقه إلى إقامة النحو على أساليب الفقه والكلام، معتزّ بإيجاد وجه جديد للشبه بين هذه العلوم⁽⁷⁾.

1- انظر: مجلة التراث العربي، العدد 86-87 ربيع الآخر 1423 هـ = آب (أغسطس) 2002 السنة الثانية والعشرون.

2- انظر بهذا الصدد: العلة النحوية نشأتها وتطورها للدكتور مازن المبارك، ص 51.

3- انظر الكتاب 92/1 و126 و166 و282 و295، و48/2 و138 و398، و40/3.

4- انظر الكتاب 324/1 و325 والمخصص 234/5 و235.

5- انظر الكتاب 14/1 و15 و16 و17 و18 و21 و22 و130 و203 و210 و227 و228..

6- انظره في جزئه الأول، من الصفحة 48 إلى 95 ضمناً.

7- انظر النحو العربي، د. مازن المبارك 131 و132.

وإذا أردنا تتبّع تيار البحث النظري، وملاحظة أثر الفقهاء والمتكلمين، وجدناهما يجريان في مصنفاتهم جريّ الدم في الشرايين، فإنه يكفينا تصفح آثار نحاة تتابعوا على مرّ القرون، من أمثال: الزمخشري (-538هـ) الذي كان (مفصّلاً) مثل (كشافه)، نصّاً منطقياً أبدع العقل في صياغته وتعليل أحكامه⁽¹⁾. وابن الأنباري (-577هـ) الذي كان صريحاً معترفاً بسبقه إلى تصنيف المسائل الخلافية في النحو، على مذهب المسائل الخلافية في الفقه، وبأنه واضع أصول الجدل في النحو⁽²⁾. وابن مالك (-672هـ) الذي صاغ النحو في ألفيته المشهورة، فانتشرت أيما انتشار. وابنه بدر الدين محمد (-686هـ) الذي كان إماماً في النحو والمنطق، فقد كان شرحه لألفية أبيه أقرب - بما فيه من حدود وتعريفات - إلى كتب الحدود المنطقية منه إلى كتاب في النحو⁽³⁾. وأبي حيان الأندلسي (-745هـ) الذي رأى في النحو الوسيلة لمعرفة أحكام القرآن الكريم وتفسير آياته⁽⁴⁾، كما أنه أخذ بأساليب المناطق في اعتناؤه بالحدود وتحليلها⁽⁵⁾. وابن أم قاسم المرادي (-749هـ)⁽⁶⁾. وابن هشام الأنصاري (-761هـ) الذي جعل من كتاب سابقه (الجنى الداني في حروف المعاني) مأخذاً له في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعراب)⁽⁷⁾. وجمال الدين الأسنوي (-772هـ) صاحب كتاب (الكوكب الدري في استخراج الفروع الفقهية من المسائل النحوية) الذي يدلّ بوضوح على استمرار الصلة بين النحو وعلوم الدين، وبقائها حيةً معتبرة في أذهان النحاة، فأصبحت الكتب الموضوعية فيها لا تقصد طلاب النحو وحده، ولا طلاب الفقه، وإنما هي لمن قام بالعلمين جميعاً. والكافيجي (-879هـ) الذي احتشد في ثنايا كتابه (شرح قواعد الإعراب) كثير من المصطلحات العقلية والمنطقية⁽⁸⁾. وتلميذه السيوطي (-911هـ) صاحب المؤلفات الكثيرة المتنوعة، مثل كتابه (الاقتراح في أصول النحو)، و(الأشباه والنظائر)، و(همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، وهو الشرح الذي كان واسعاً، كثير النقول، طويل الذبول، جامعاً للشواهد والتعاليل، معتنياً بالانتقاد للأدلة والأقويل، وقد حذا فيه حذو كتب الأصول⁽⁹⁾..

1- انظر مثلاً: فصل المبتدأ والخبر في كتابه المفصّل في صنعة الإعراب 43.

2- انظر مقدمتي كتابيه: (الإنصاف في مسائل الخلاف)، و(الإعراب في جدل الإعراب).

3- انظر مثلاً: شرحه لحدّ الكلمة في شرح الألفية 3. وقد تأثر به ابن عقيل (-769هـ) في شرحه أيضاً.

4- انظر كلامه على العلوم التي يحتاج إليها المفسّر في مقدمة تفسيره المسمى بالبحر المحيط.

5- انظر مثلاً كلامه على الإضافة في ارتشاف الضرب 1799.

6- انظر مثلاً كلامه على حدّ الحرف في مقدمة كتابه الجنى الداني 20.

7- كذا صرّح حاجي خليفة في كشف الظنون 607/1. ومقارنة أبواب «الجنى» مع باب الأدوات من «المغني» يؤكده.

8- انظر شرح قواعد الإعراب للكافيجي، مقدمة التحقيق 20.

9- انظر مقدمة همع الهوامع 17/1 و18.

والشَّوناني في كتابه هذا لا يَخْرُجُ عَمَّا تَمَسَّكَ بِهِ النَحْوِيُّونَ مِنْ تَقْلِيدِ الْفُقَهَاءِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْاِسْتِشْهَادِ، وَكَثِيرًا مَا كَانَ يَهْتَمُّ بِكَلَامِ الْمَنَاطِقَةِ فِي تَعْقِيَابَتِهِ عَلَى كَلَامِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ، مِنْ ذَلِكَ اعْتَاوَهُ بِالتَّعْرِيفَاتِ وَالْحُدُودِ، نَحْوَ مَا سَاقَهُ فِي تَعْرِيفِ النَّظَرِ وَالْفِكْرِ: عَرَفُوا الْفِكْرَ بِأَنَّهُ حَرَكَةٌ النَّفْسِ فِي الْمَعْقُولَاتِ⁽¹⁾، أَيْ اِنْتِقَالَهَا فِيهِ اِنْتِقَالًا تَدْرِيجِيًّا قَصْدِيًّا. ثُمَّ قَالَ: وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي التَّعْرِيفِ: (لِيُؤَدِّيَ إِلَى الْمَطْلُوبِ)⁽²⁾، أَيْ: لِأَجْلِ أَنْ يُؤَدِّيَ ذَلِكَ الْفِكْرَ وَالِانْتِقَالَ لِإِفْضَائِهِ إِلَى الْحَالِ الْمَسْتَلْزَمِ لِلْمَطْلُوبِ، وَلَوْ بِحَسَبِ الظَّنِّ أَوْ الْاِعْتِقَادِ، فَتَتَوَلَّى النَّظَرَ الْفَاسِدَ أَيْضًا إِلَى الْمَطْلُوبِ مِنْ عِلْمِ تَصَوُّرِيٍّ أَوْ تَصْدِيقِيٍّ، أَوْ ظَنٍّ⁽³⁾.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْعِلْمِ إِنَّهُ إِدْرَاكُ الْكَلِيَّاتِ أَوْ الْمَرْكَبَاتِ، أَيْ: النَّسَبِ الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا بَيْنَ مَنْسُوبٍ وَمَنْسُوبٍ إِلَيْهِ، ضِدُّ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي هِيَ إِدْرَاكُ الْجَزْئِيَّاتِ وَالْبَسَائِطِ، أَمَّا الْعِلْمُ بِمَعْنَى حُصُولِ صُورَةٍ شَيْءٍ فِي الْعَقْلِ، فَعِلْمٌ لِلتَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصْدِيقَاتِ، وَبِمَعْنَى⁽⁴⁾ صِفَةٍ يَتَجَلَّى بِهَا الْمَذْكُورُ لِمَنْ قَامَتْ بِهِ، فَخَاصٌّ بِالتَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصْدِيقَاتِ الْيَقِينِيَّةِ، وَبِمَعْنَى حُكْمِ الذَّهْنِ الْحَازِمِ الْمَطَابِقِ الثَّابِتِ، فَخَاصٌّ بِالتَّصْدِيقِ الْيَقِينِيِّ⁽⁵⁾.

فَكَانَتْ لَدَيْهِ تَعْلِيلَاتٌ مَتَّوَعَةً، مِنْهَا مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْ رُوحِ اللَّغَةِ وَمِنْ حَسَبِهَا الَّذِي يَنْفَرُ مِنَ الْقَبْحِ، مِثْلًا عِنْدَمَا قَالَ خَالِدُ الزَّهْرِيِّ بَعْدَ جُزْمِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ فِي جَوَابِ أَدَاةِ الشَّرْطِ الْجَازِمَةِ الدَّخْلَةِ عَلَى فِعْلِ مَاضٍ، نَحْوُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقَوْمٌ»، وَعَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ: «وَإِنَّمَا لَمْ يُجْزَمَ لَفْظُهُ؛ لِأَنَّ الْأَدَاةَ لَمَّا لَمْ تَعْمَلْ فِي لَفْظِ الشَّرْطِ لِكُونِهِ مَاضِيًّا مَعَ قَرْبِهِ، فَلَا تَعْمَلُ فِي الْجَوَابِ مَعَ بَعْدِهِ»⁽⁶⁾، قَالَ الشَّونَانِيُّ: قَدْ يَفْرَقُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ تَعْمَلْ فِي لَفْظِ الْمَاضِيِّ لِإِنْبَائِهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَفْقُودٌ فِي الْمَضَارِعِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: عَدَمُ الْعَمَلِ فِي الْقَرِيبِ، وَلَوْ لِمَانَعِ مَفْقُودٍ فِي الْبَعِيدِ، لَا يَنْسَبُ مَعَهُ الْعَمَلُ فِي الْبَعِيدِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَقْبِحُ ظَاهِرًا وَصُورَةً⁽⁷⁾.

1- انظر أضواء البيان للشنقيطي 252/6 عند تفسير سورة الروم 8/30.

2- قال حسن جلي القنري في حاشية المطول 23: النظر في المشهور مرادف للفكر، وقيل الفكر حركة ذهن الإنسان نحو المبادئ، والرجوع عنها إلى المطالب، والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة. وللتوسع بهذا الصدد ينظر كتاب المنطق لابن سينا 1002.

3- النص المحقق 108.

4- معطوف على قوله: «فأما العلم... إلخ»، وكذا نظيره الآتي.

5- انظر: التعريفات (العلم) 161، والكليات 610 و611.

6- انظر موصل الطلاب 42.

7- النص المحقق 118.

وكذلك ينقل عن الأخفش في سياق نصّ المغني قوله: قال الأخفش⁽¹⁾: لا تفصل «إلا» بين الموصوف وصفته، فإن قلت: «ما جاءني رجل إلا ركب»، فالتقدير: إلا رجل ركب، يعني أن (راكباً) صفةٌ لبذل محذوف، قال: وفيه قبح؛ لجعلك الصفة كالاسم في إيلائك إيّاها العامل⁽²⁾.

وكذلك يحيل أحكاماً إلى سلامة الذوق عندما يورد رأي الأخفش في أن حرف الجواب «أجل» للخبر أحسن من «نعم»، و«نعم» بعد الاستفهام أحسن منها.. فيقول: فإذا قلت: «أنت سوف تذهب»، قلت: «أجل»، وكان أحسن من: «نعم». وإذا قلت: «أنت تذهب»، قلت: «نعم»، وكان أحسن. ولعلّ الشاهد بذلك الذوق⁽³⁾.

وتتصف بعض تعليلاته أيضاً بأنها تلتزم موافقة الإعراب للمعنى أو اللفظ، فلم يكن له أن يجيز وجوهاً من الإعراب متعددة من مراعاة اختلاف المعنى، وهذا الاستهداف للمعنى والحرص على سلامته هو الذي دفع الشنواني أن يقول تحت المسألة الأولى من الباب الأول: (ويستتبع ذلك - أي شرح الجملة - ذكر أقسامها)؛ لأنّ ذكر أقسامها يستدعي شرحها، ويتوقف عليه، فقوله (يستتبع)، أي يتبع ذلك ذكر أقسامها وأحكامها، لأنّ الحكم على الشيء فرع عن معرفته، فهو إشارة إلى أنهما تابعان لشرح الجملة، فحقهما أن يتأخرا عنه، فالأقسام متأخرة عنه، لكن ذُكرت في الأولى، وأمّا أحكامها فذُكرت متأخرة في المسائل الباقية، وأنّ تقديم الأولى لأنها متبوعة، والأحكام تابعة، فلذا ذكر ما يدل عليها متأخراً، فليس ذكر الأحكام سهواً⁽⁴⁾.

ويُعَلّل في كلامه على التركيب الإسنادي: «المُرَاد بالإسناد، ما فيه إسنادٌ في الحال أو الأصل. ولا يرد على ذلك، نحو: «قائمٌ أبوه» من نحو قولك: «زيد قائمٌ أبوه». بناءً على أن (أبوه) فاعلٌ؛ لأنّ الوصف مع مرفوعه لا إسنادَ بينهما، لا في الأصل ولا في الحال»⁽⁵⁾.

ويعلّل قول الشارح: (ونعني - معشر النحاة - بالمفيد حيث أُلْقِيَتْهُ فِي بَحْثِ الْكَلَامِ، مَا يَحْسُنُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ السَّكُوتَ عَلَيْهِ، بَحِيثٌ لَا يَصِيرُ السَّامِعُ مُنْتَظِرًا لشيءٍ آخِرٍ)⁽⁶⁾، فيقول: إنّما قال: «مِنَ الْمُتَكَلِّمِ»، ولم يقل: من السامع؛ لأنّ الكلام أنسب إضافته إلى المتكلم، لأنّه خلاف التكلّم، فكما أنّ التكلّم صفةُ المتكلم، كذلك السكوت صفةُ أيضاً⁽⁷⁾.

1- انظر كلامه في البحر المحيط 445/5 والدر المصون 142/7 والمغني 565 وابن عقيل 261/2. ولم أجده في مصنفاته.

2- النص المحقق 197.

3- النص المحقق 270. وانظر رأي الأخفش في الرضي 431/4 والجنّي 361 والمغني 29 والجمع 490/2.

4- النص المحقق 78.

5- النص المحقق 79.

6- موصل الطلاب 25.

7- النص المحقق 80.

وينقل عن ابن هشام معللاً رفع الفعل «تسمع» وإسناد الخبر «خير» إلى الجملة في المثل: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»⁽¹⁾، إذا لم تقدر الأصل: «أَنْ تَسْمَعُ»، بل قُدِّرَ «تَسْمَعُ»؛ فإنها في مقام السماع⁽²⁾.

وينقل عن ابن مالك تعليله لدفع الزعم أن «كاد» إثباتها نفيٌ ونفيها إثبات، وجعل قول ذي الرمة⁽³⁾:

– إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

صحيحاً بليغاً؛ لأن معناه: إذا تغيّر حبُّ كلِّ مُحِبٍّ لم يقارب حبِّي التغيير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه. فهو أبلغ من أن يقول: لم يبرح؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح⁽⁴⁾.

ويعلل اقتصار جملة «كاد» على الفعل المضارع، بقوله: وذلك ليدلُّ على الحال والاستقبال، فيناسب أفعال باب (كاد)؛ لأن بعضها يقتضي استقبال الخبر وقربه، وبعضها رجاءه، وبعضها الشروع فيه⁽⁵⁾.

ويؤيد صحة مذهب البصريين إلى أن خبر «كان» مشبّهة بالمفعول، بقوله معللاً: وهو الصحيح، لأنه كثيراً ما يأتي على صورة لا يكون عليها الحال، فكان تشبيهه بالمفعول أولى، لا طرده، وذلك أنه معرفةٌ وجامدٌ، ووجه تشبيهه بالمفعول أن هذا الفعل⁽⁶⁾ يتوقّف فهم معناه على اسمين، فأشبهه «ضرب»⁽⁷⁾.

وينقل عن الرضي تعليله زيادة «ما» الكافة على الطرف «بين»، فيقول: لأنها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء، وأشبعوا الفتحة، فتولدت الألف لتكون دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه، كأنه وقف عليه⁽⁸⁾.

ومن تمسّكه بالمعنى الملائم أيضاً، ما بحث فيه واستدركه على الشارح بعد تصحيحه احتمال تعلق الجار والمجرور (في مسوده)، باسم الفاعل (المُبَيِّضُ)، في بيت المقصورة الديرية:

– وَاشْتَعَلَ الْمُبَيِّضُ فِي مُسَوِّدِهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى⁽⁹⁾

1- مجمع الأمثال/136 والمستقصى في أمثال العرب/370/1، وروي في كتاب العين (م ع د) 62/2 و(م س ح) 156/3 بإثبات «أن».

2- النص المحقق 96 والمغني 558.

3- انظر ترجمته ص 100 مع تخريج البيت برقم 18.

4- انظر النص المحقق 100 وكلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية 467 و467.

5- النص المحقق 101.

6- أي الفعل الناقص (كان).

7- أي: من حيث احتياجه إلى اسمين، هما الفاعل والمفعول.

8- النص المحقق 111. وانظر كلام الرضي في شرحه على الكافية 196/3.

9- انظر البيت برقم 69.

حيث قال الشنواني: وفي تعلّقه به بحث؛ لأنّ الشارح فسّره بالبياض، فليس فيه معنى الفعل، إلا أنّ لا يفسّره على هذا بالبياض، بل يُقْبِه على ظاهره، ومع ذلك فيه نظرٌ من جهة المعنى، فليتأمل فيه⁽¹⁾.
ثم ينقل عن ابن هشام ترجيحه المُعلَّل: «ولكنّ تَعَلَّقَ الثاني⁽²⁾ بالاشتعال يُرَجِّحُ تَعَلَّقَ الأول بفعله؛ لأنّه أتمُّ لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلّقه في الثانية بكونٍ محذوفٍ حالاً من النار، ويبعده أنّ الأصل عدم الحذف»⁽³⁾.

ونقل عن ابن هشام أيضاً العلةَ في بناء «قَطُّ»، فيقول: «وَبُنِيَتْ (قَطُّ) لتضمُّنِها معنى (مذ) و(إلى)؛ إذِ المعنى⁽⁴⁾: مذ أن خُلِفَتْ إلى الآن، وعلى حركة⁽⁵⁾؛ لِئَلَّا يَلْتَقِيَ ساكنان، وكانت الضمة⁽⁶⁾ تشبيهاً بالغايات⁽⁷⁾.

وكذلك يعلل اعتراضه على عبارة الموصل تحت الباب الرابع، في الإشارة إلى عبارات مستوفاة للمقصود، فيقول: قوله⁽⁸⁾: (مستوفاة)، كان الأولى: (مُسْتَوْفِيَةٌ للمقصود)، اسم فاعل؛ لأنّه المناسب لما ذكره الشارح من قوله (للمقصود)، أي: «أخذة له بكماله»، من قولك: «اسْتَوْفَى فلان حَظَّهُ»، إذا أخذَه وافيةً كاملاً⁽⁹⁾.

ويبطل مذهب الأخفش والزجاج القائل بخبرية «مذ» في نحو: «ما لقيتهُ مذُ يومان»، مستنداً إلى ما نقله عن الدماميني الناقل بدوره عن ابن الحاجب، فيقول: هذا المذهب وهمٌّ، لأنّ المعنى واللفظ يبيانه؛ أمّا المعنى فلأنّك تُخْبِرُ عن جميع المُدَّةِ بأنّها يومان، وذلك خبرٌ [غيرٌ]⁽¹⁰⁾ مُحَقَّقٌ؛ وأمّا اللفظ فلأنّ (يومان) نكرةٌ لا مُصَحَّحَ لها⁽¹¹⁾، فلا يستقيم أنّ تكون مبتدأ⁽¹²⁾.

1- النص المحقق 217، وانظر كلام الشارح في الموصل 72.

2- أي الجار والمحرور (في جزل) من بيت المقصورة الآنف الذكر.

3- النص المحقق 218. وانظر المغني 567.

4- أي معنى قولنا: «ما فعلته قطُّ». انظر المغني 233.

5- أي: وُبُنِيَتْ «قط» على حركة.

6- في (أ): ضمة.

7- أي: من حيث كانت ظرفاً مفتقراً إلى ما يُبَيِّنُه من الحمل التي بعدها. انظر شرح الوافية نظم الكافية 301. وانظر كلام

المغني 233. والنص المحقق 263.

8- يعني قول الشارح في الموصل 167.

9- النص المحقق 507.

10- ساقطة من (أ).

11- أي: لا مُجَوِّزَ للابتداء بها.

12- النص المحقق 136.

وفي وجوب كون الجملة التي هي صفة أو صلة خبرية، ينقل عن الرضي معللاً: «..لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول، من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة، فلا يجوز إذاً إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله⁽¹⁾ قبل ذكر تلك الجملة، وهذه هي الجملة الخبرية، أما الإنشائية نحو: «بعت، وطلقت، وأنت حر».. ونحوه، أو الطلبية، كالأمر، والنهي والاستفهام، والتمني، والعرض، فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها إلا بعد ذكرها⁽²⁾.

وعند ذكر قوله: (من «ضرب»)، قال الشنواني: لو قال: من نحو «ضرب»، لكان أولى؛ لأن: «نحو ضرب» لا يكون بعضاً من قولك: «ضرب زيد»، فكان ينبغي أن يقول: «من نحو قولك»⁽³⁾.

ومن التعليقات ما هو في صلب علوم الدين والشرع؛ كقوله في كلامه على معنى الحمد: «وهو يتوقف على خمسة أمور: الأول: المحمود به، وهو ما يظهر اتصاف شيء به على وجه مخصوص، ويجب أن يكون جميلاً، أي صفة كمال يدرك حسنها العقل السليم الخالي عن موانع إدراك الحقائق، وكل ما حسنه الشرع فهو حسن عند العقل السليم، وكل ما قبحه الشرع فهو قبيح عند العقل السليم، ويكفي أن يكون جميلاً عند الحامد أو عند المحمود، بل أو عند غيرهما في احتمال بعيد. الأمر الثاني: المحمود عليه، وهو ما كان الوصف بالجميل بإزائه ومقابله، بمعنى أن الموصوف لما كان له ذلك الشيء، ذكر جميلاً وأظهر كماله، فهو لأجل حصوله له، ولولاه لم يوصف، أي لم يتحقق ذلك الوصف، فهو كالعلة الباعثة للواصف، أو هو العلة، ويجب أن يكون كمالاً؛ فإن غير الكمال لا يكون سبباً لإظهار الكمال والتعظيم، ويجب أن يكون جميلاً عند الحامد ولا يكفي أن يكون جميلاً عند غيره مع نقصه عنده؛ لأنه لا يصير سبباً للتعظيم..» إلى آخر ما ذكره⁽⁴⁾.

ورأيت يستند في بعض تعليقاته إلى الأمثلة والتأويل، من ذلك قوله: واعلم أن وجوب (قد) في الماضي المثبت الواقع حالاً إذا لم يكن بعد «إلا» و«ألا»، فالإكتفاء بالضمير وحده من دون «قد» والواو أكثر، نحو: «ما لقيته إلا أكرمني»، لأنه بتأويل: إلا مكرماً⁽⁵⁾.

والعلل النحوية عنده إنما هي أمارات وعلامات؛ ويراد بها الوجوه الإقناعية، ولا يراد بها العلل المؤثرة حتى تؤدي إلى الاستلزام أو الامتناع. فانظر نقاشه المفترض عند تمثيل الشارح للجملة المحتملة للوجهين، الصفة والحال، الواقعة بعد النكرة غير المحضة، بنحو: «مررتُ برجلٍ صالحٍ

1- نائب فاعل لاسم المفعول: معلوم.

2- النص المحقق 190، وانظر كلام الرضي في شرحه على الكافية 299/2.

3- النص المحقق 508.

4- انظر النص المحقق 4 و5.

5- النص المحقق 120.

يُصَلِّي»⁽¹⁾. فيقول: فإن قلت: الاحتمال يستلزم أن يكون نحو: (يصلي) حالاً وصفاً معاً في حالة واحدة؛ لقيام مقتضى كل منهما، وإلا يلزم الترجيح بلا مرجح. قلت: الاحتمال لا يستلزم الوقوع، والتنافي في الوقوع لا في الاحتمال سلمناه، لكن الاختيار هو المرجح كاختيار الجائع أحد الرغيفين المتساويين، وكاختيار الهارب من السبع إحدى الطريقتين. فإن قلت: قيام مقتضى كل منهما يستلزم اجتماع العلل المتخالفة على معلول واحد لشخص، وهو لا يجوز، كما لا يجوز اجتماع العلل المتوافقة عليه. قلت: ليس المراد من العلل النحوية العلل المؤثرة حتى يؤدي إلى الامتناع، بل المراد منها هو الوجوه الإقناعية، ولهذا تسمى أمارات وعلامات، فلا حرج في اجتماعها في محل واحد، سواء كانت متوافقة أو متخالفة، كما لا حرج من اجتماع اجتهادات في مسألة واحدة، فإن شئت توصيفاً بعد توصيف، فإن في (رجل)⁽²⁾ إبهاماً يقبل الشدة والضعف، وكذلك التخصيص، فـ (الرجل)، وإن خصص بالوصف الأول، لكنه لم يبلغ حدَّ التعيين المحض الذي ليس فيه شائبة شركة، فيجوز له التخصيص مرةً أخرى⁽³⁾.

وغير ذلك مما يدور في هذا المؤلف من علل للأحكام النحوية واللغوية والمنطقية والفقهية.. فإذا تأملنا هذه النماذج من التعليقات، وجدناها — على بساطتها — شبيهةً بعلل السابقين للشنواني، من متقدمين ومتأخرين، ولا عجب في ذلك، فالشنواني إنما وضع حلقة صغيرة في سلسلة التأليف النحوي التي لم تنقطع، وكان — كما أسلفت — تبعاً لغيره في الاستشهاد، فلم ينبغ للعلّة أن تفارق أحكامه التي يقررها، أو تختلف في طبيعتها عما علّله المصنفون قبله، اللهم إلا في قضايا بسيطة تتعلق بتوضيح كلام الشارح أو المصنّف، فهذه غاية الحواشي الأساسية. لقد تسايرت العلة والنحو في قرن واحد منذ نشأة الأخير، فقد كانت العلة رديف الحكم النحوي، ورفيقة دربه، وعموده الفقري، ورافقه بساطةً وسذاجةً، ثم تعقيداً وخشونةً، ثم موعلةً في التعقيد، متأثرة ما شاء لها التأثير بعلم المنطق والكلام. والمراد منها العمل على سلك الظواهر، وانضوائها تحت جناح القواعد العلمية وأحكامها. ولا أراها إلا كذلك في العصور الحديثة؛ لما بيّنت من الإحالة إلى الحسن والانقياد إلى الطبع، مع عدم إهمال تعلقاتها الوقفية.



1- انظر موصل الطلاب 70.

2- من المثال السابق: «مررت برجل صالح يصلي».

3- انظر النصّ المحقق 202. وهو بذلك تابع للكافي في شرحه على القواعد 212.

.أهمّ النتائج .

- إنّ أهمّ ما يمكن أن نستخلصه من دراسة الشنواني وحاشيته، علماً ومادةً ومنهجاً، هو مايلي:
- 1- أنّ أبا بكر بن إسماعيل الشنواني تابع لمنهج سلفه في النحاة، استند في بناء مادة مؤلفه إلى كتب كثيرة سبقته. فقل عنه الإتيان بأفكار جديدة، إلا ما ندر تحت نكتٍ يسيرة.
 - 2- أنه حشّى مادته بشكل مفرط، إذ إنّ استطراداته جعلته يخرج عن موضوع الكتاب، مما يوحي أنّه اهتم بإخراج كتاب ضخم في حجمه المادي؛ ليرضي العامة، على حساب المادة العلمية.
 - 3- أنّ الاحتجاج عنده لم يخرج عن مفهوم النحاة الذين سبقوه. ولم يتعصب لمدرسة بعينها.
 - 4- أنّ جلّ تعليقاته ركزت على المعنى، وعلى الجهة الإقناعية، لا الاستلزامية.
 - 5- مزج بين التحليل النحوي والتحليل الفقهي، واستند إلى كلام المنطقيين وأفكارهم.
 - 6- أنه لم يكن بمستوى الألقاب التي وُسِمَ بها، من أنّه سيبيويه الزمان... إلخ، كما تقدّم في سرد حياته. على الرغم من إتقانه لعلم النحو، وحفظه لكثير من أقوال النحاة.
 - 7- أنّ حشده لمصادر غزيرة مكثفة، جعلت كتابه موسوعةً شاملةً لعلوم كثيرة، تفتح للناشئ في هذا الفن أفقاً سهلة ميسرة السبيل. لاسيما أنّ حاشيته ضمّت كتباً مفقودة.
 - 8- كان هذا الأثر تبويباً لآثار السلف، سهّل على الطلاب مهمة الحصول على المعلومة، وحقّق المُحشّي منه هدفه في هداية الطلاب إلى قواعد الإعراب، لما في هذه الحاشية من مقابلات بين النصوص المتعددة.



الباب الثاني

التحقيق

أولاً: نسخ الكتاب:

وقفت على ست نسخ مخطوطة لكتاب «هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب»، هي:

1- النسخة الأصل: محفوظة بمكتبة الأسد برقم 9659.

وهي نسخة جيدة، خطها واضح، قلَّ فيها الخرم والسقط، وفيها بعض الكلمات المضبوطة بالشكل، وهي النسخة الأقدم، كتبت سنة 1017هـ، مصححة نقلها الناسخ عن خط المؤلف بعد فراغه من تأليفها بسنة واحدة. ناسخها مجهول بسبب ضياع الورقة الأخيرة. وعلى الورقة الأولى منها قيد تملك بتاريخ 1094هـ، وقيدان آخران باسم عبد الرحمن السهموري، سنة 1118هـ، وقيد باسم أحمد بن علوي باحسن.

تقع في 139 ورقة، في كل منها 54 سطراً مناصفةً بين اليمين واليسار.

وهذه هي النسخة التي ابنتيت عليها سائر النسخ؛ على حدّ تعبير السيد الشريف الجرجاني: «الأصل هو ما يُبتنى عليه غيره»⁽¹⁾.

2- النسخة (أ): محفوظة في المكتبة الأحمدية بحلب برقم 942، وتوجد نسخة مصورة عنها بمكتبة الأسد برقم 14237.

خطها مقروء، متأثرة بالرطوبة والخروم، كثيرة السقط، ضاع منها عشر ورقات في المنتصف، تاريخ نسخها سنة 1033، على يد أبي بكر ابن الحاج كمال الدين ابن ناصر الدين الشهير بابن الأخرم الخزرجي النابلسي. وعلى الورقة الأولى منها قيد تملك باسم: عماد الله أبو الوفاء يحيى.

تقع في 173 ورقة، في كل منها 48 سطراً، مناصفةً بين اليمين واليسار.

3- النسخة (ب): محفوظة بمكتبة الأسد برقم 9947.

وهي نسخة جيدة ذات خط جميل، قليلة الخروم والسقط، تفردت ببعض الزيادات، على بعض الورقات بقع بيضاء شفافة أبهمت بعض الكلمات. ناسخها إبراهيم بن شهاب الدين، وعلى الورقة الأولى منها قيد تملك باسم عبد اللطيف العجلاني، سنة 1150هـ.

تقع في 168 ورقة في كل منها 42 سطراً مكتفاً بالكلمات، مناصفةً بين اليمين واليسار.

4- النسخة (ج): محفوظة لدى مكتبة كليّات سيلي أوك بمدينة برمنغهام الإنجليزية، برقم 1561، وتوجد صورة فلمية مصغرة عنها بمكتبة الأسد برقم 1902 م.ش/م.

1- التعريفات، باب الهمزة 28.

متأثرة بالرطوبة والغبار، أدّى إلى قلة وضوحها. أوراقها غير مرّقة، خطها باهت رفيع مقروء بصعوبة، كثيرة السقط. اسم ناسخها: ملّا أحمد بن والي الشامي.

تقع في 162 ورقة في كل منها 52 سطراً مناصفة بين اليمين واليسار.

5- النسخة (د): محفوظة بمكتبة الأسد برقم 6641 ت.

وهي نسخة غير تامة، كثيرة السقط في منتصفها. خطها مقروء، فيها فواصل بين العبارات، توسّطت فيها الخروم، ناسخها مجهول، على الورقة الأولى منها قيّدا تملك: أحدهما مطموس، والآخر باسم داود بن محمد بن داود المزّي.

تقع في 112 ورقة فقط، في كل منها 54 سطراً مناصفة بين اليمين واليسار.

6- النسخة (هـ): محفوظة بمكتبة الأسد برقم 9350.

غير تامة، فيها خروم كثيرة في مساحات واسعة أحياناً، وورقات ضائعة في أولها ومنتصفها وآخرها. متأثرة بالرطوبة الشديدة أدى إلى هشاشة أجزاء كبيرة من ورقاتها.

تقع في 52 ورقة فقط، في كل منها 42 سطراً مناصفة بين اليمين واليسار.

ثانياً: منهج التحقيق وعملي في الكتاب:

1- معاملة النص:

تلك هي النسخ المخطوطة التي تيسرت لي وجادتها، واعتمدتها في التحقيق، وجميعها محفوظة بأفلام صغيرة، يمكن مشاهدتها فقط بالعارض الضوئي المكبر، ولم تعطني إدارة مكتبة الأسد غير نسخة مصورة ورقية واحدة، هي النسخة (أ)؛ لقانون خاص بها، فكان أن تمّت مقابلة النسخ مع بعضها ضوئياً، الأمر الذي صعّب عليّ مهمة التدقيق في بعض الورقات، والبطء في الأداء.

على كل حال، وعلى الرّغم من كل ذلك، فقد جعلت الأولى أصلاً للنص، لما فيها من الجودة وحسن الضبط من جهة، وقرب زمان نسخها من زمان نسخة المؤلف من جهة ثانية، على ما تقدم أنفاً من كونها أقدم أخواتها. فنسخت نصها تبعاً لقواعد الإملاء المعروفة، ومراعياً التصحيحات اللغوية الشائعة، مع الإشارة إلى ذلك في حاشيتي، ثم عارضت النص بالنسخ الثلاث التالية لها، مُصوّباً ومُتمّماً ومنقحاً، ولم تساعدني النسختان الأخيرتان إلا في حالات استثنائية، نظراً للنقص الكبير فيهما. وكنت أثبت من الخلافات بينها ما يخدم النص في توجيه أو معنى أو إشارة. وحاولت - ما استطعت إلى ذلك سبيلاً - ألا أعدل عن عبارة النسخة المتخذة أصلاً إلا في مواضع يسيرة، إمّا بزيادة كلمة أو كلمات قدرت أن السياق يقتضيها، على أن تكون هذه الزيادة ثابتة في إحدى النسخ الأخرى.

وأثبت رقم اللوحة في المخطوطة الأصل على الهامش الخارجي، مقسماً كل لوحة إلى صفحتين، ورمزت إلى الصفحة اليمنى بالحرف «أ»، وإلى الصفحة اليسرى بالحرف «ب»، أمّا التمييز بين كلام الشارح وكلام المُحسّي، فقد فصلتُ بينهما فصلاً كاملاً؛ بحيث كنت أميّز كلام الشارح بخطّ عريض، وأضعه بين هلالين (...). وأدرجت قبله رمز الزهرة (❁) مسبوفاً برقم الصفحة التي تحتوي العبارة

أو الكلمة المنتقاة من كتاب موصل الطلاب المطبوع بتحقيق الدكتور عبد الكريم حبيب. ونظراً لتباعد العبارات الانتقائية، آثرتُ أن أضع متن «الموصل» كاملاً في الهامش العلوي من الصفحة؛ بحيث يتناسب إدراج عباراته مع ورودها في متن الهداية على اختيار مؤلفها؛ وذلك لئلا يضطرَّ القارئ إلى استحضار الكتابين معاً ليفهم مقصود المُحسِّي، ولا سيما أنَّ الشنواني كان ينتقي كلمة واحدة أحياناً، ويعلق عليها، ثم يختار أخرى بعدها ببضعة أسطر، وربما انتقى من صفحة كاملة كلمة واحدة فقط. أمّا أوهام النساخ من سقط وإحجام وتصرف، فكثيراً ما حفلتُ بها والحمد لله، الأمر الذي تطلب منِّي دقة مضاعفة في التأمل والمقارنة والتقدير لفهم المعنى المراد، ولا سيما أنَّ لغة النسخ مليئة بالأخطاء الإملائية الواضحة – بصرف النظر عن بعض القواعد الإملائية المختلف فيها من بلد لآخر، ومن عصر لعصر – حتى إنَّ بعض الأوهام تثير الضحك أحياناً، وجلَّ التصحيحات الهامشية كانت من قبل القراء المهتمين بالمادة العلمية، ولعلَّ مردَّ ذلك في تصوُّري، هو أنَّ الذين كُفِّوا بالنسخ – أو ربما اجتهدوا من تلقاء أنفسهم – هم من المتكسبين الذين ليس لديهم خبرة كافية بالمادة التي ينسخونها، كأنَّ يَطْلُبُ أحدنا في يومنا هذا من إحدى المكتبات التجارية المنتشرة على أطراف الجامعات، أن تنسخ له رسالةً أو بحثاً علمياً ما، من دون إعادة مراجعتها، فلا شك سيكون حالها مأساوياً.

وعلى الرغم من الخلاف الكثير، فإنَّ ثمة تقارب بين النسخة الأصل، والنسخة (ب). وقد ساعدني في تحقيق الكتاب كل من مغني اللبيب، وشرح الشمني له، وشرح الكافيحي لقواعد الإعراب، ذلك أنَّ الشنواني استقى نصوصاً كثيرة وكبيرة من كلام المصنف، وكذلك استعان بجمل وعبارات وفقرات من كتاب الكافيحي. هذا هو الغالب.

وقد احتشد في ثنايا عبارات المؤلف كثير من المصطلحات المتعددة المصادر؛ فمن العلوم العقلية استعان بنحو: القضية والحدّ، واللّازم والملزوم، والسبب والمسبب، والذات والعرض، والبسيط والمركب، والدور والمصادرة، والتقريب والتقريب، والمطلق والمقيد، والمثال والشاهد، والاحتمال والوقوع، والغلبة والكثرة، والاستنباط والتعليل، والبرهان والدليل، والظاهر والخفي، والتحقيق والنظر، والرواية والدراية..

ومن العلوم الأدبية والنحوية استقى نحو: التجنيس التام واللفظي، واللف والنشر، والاستثناء والحصر، والإنشاء والخبر، والإعراب المحلّي والتقديري، والعامل اللفظي والمعنوي، والنسبة والعلاقة، والإلغاء والتعليق، والتعدية واللزوم، والنكرة والمعرفة، والمسامحة والمُشاحّة، والعرف والمجاز، والاستغناء والاكتفاء، والصريح والمؤول، والمصاحبة والاستعانة، والأصلي والزائد، والاستعلام والاستخبار..

فكان عليّ إزاء هذا النثر المتركب أن أقرب المعاني والدلالات الخاصة، فلجأت إلى التبيين والتفسير، والتمثيل أحياناً، وكذلك في المفردات اللغوية والفنية والمجازية والعبارات المستغلقة التي تحتاج إلى جلاء.

إضافة إلى ضبط المُشكّل من الكلمات لأمن اللبس، وضبط كل الآيات الكريمة وأسماء الأعلام والكتب، وسيأتي مفصلاً بعد قليل.

وكان ينبغي لي أن أزيد عناوين تيسر التقسيم والتوزيع، فحصرتها بين معقوفين [...]، وكان لا بدّ لي أيضاً من ردّ الاقتباسات النحوية، واللغوية، والبلاغية، والقرآنية، والأدبية، إلى مواطنها ومواطنها الأصلية؛ بغية التحقق، والإحالة، والمساعدة على تسهيل فهم الفوائد، إضافة إلى الإحالات في الكتاب نفسه؛ حيث أشار المؤلف في طيات عباراته إلى ما مضى، أو إلى ما سيأتي، فحاولت أيضاً ربط تلك الإشارات بالمواضع المقصودة، ليصبح بين أجزاء النص كلّ تعاون وتكامل.

2- تحقيق الشواهد:

كنت أُميّز الشواهد، على تنوعها، والأمثلة النثرية بخط عريض، وحصرت الآيات القرآنية بين قوسين مزخرفين ﴿...﴾، والأحاديث الشريفة بين هلالين مُفرّغين (...)، والأمثال، والأمثلة المصنوعة بين علامتي تنصيص (...)، أما الأبيات الشعرية فكنت أضعها متوسطة في سطر مستقل. ثم قمت بما يلي:

أ- القرآن الكريم:

كثرت الآيات الكريمة في هذا الكتاب كما أشرت قبلاً؛ ذلك أنّ الشاهد القرآني هو الأكثر دوراناً عند ابن هشام في المغني، الكتاب الذي أكثر الشنواني من النقل عنه، وعن بعض شروحه، وعن نصوص الكشاف، وبعض كتب إعراب القرآن، خاصة أعاريب العكبري والسمين والمنتخب.. الخ.

وكما هو معهود، فإنّ المصنفين والشراح وأصحاب الحواشي لا يذكرون من الآية المستشهد بها سوى موطن الشاهد في الأغلب الأعم، حتى لو كان كلمة واحدة من الآية، ولذلك فقد قمت بذكر الآيات كاملة في الحواشي على الإطلاق، ولا سيما أنّ بعض النصوص كانت تتطلب ذلك، فأثرت التعميم بهذا الصدد. ثم بعد ذكر الآية كاملة ذكرت اسم السورة فرقمها فرقم الآية.

وأما القراءات على أنواعها، فخرّجتها من كتب القراءات، كالمحتسب، والنشر، ومفردات الداني، والإتحاف، ومن تفاسير القرآن، وتركزت عنايتي على الكشاف، ومجمع البيان، والبحر المحيط، والدر المصون، نظراً لتفصيل أصحابها في بيان القراءات المختلفة، وذكر أسماء القراء، وإيراد أوجهها، مستنديين إلى أقوال النحاة واللغويين، فكان الطَّبْرَسِيُّ كثيراً جداً ما يستعين بأقوال ابن جني في المحتسب. فكنت أذكر رأي صاحب التفسير إذا ما شعرت أنّ ذلك يغني النصّ، ويزيل لبساً ما تدخله.

ب - الأبيات الشعرية:

الناظر في كمّ الشواهد الشعرية في مجمل الكتاب، يجدها قليلة بالقياس إلى حجمه، وبالقياس إلى سائر الكتب النحوية، ولكن إذا قرأنا النصوص المنقولة عن المغني وجدناها تعجّ بالشواهد الشعرية، فقد تركزت هذه الشواهد في النقول النحوية التي استحضرها الشنواني، ومع ذلك، فقد اتبعت ما يلي:

1- إذا ذكرَ المؤلف شطر بيت أو جزء من شطر، أتممته وضبطته بروايته شاهداً، وفي حال تعدد الرواية أُشرت إلى ذلك إن كانت الرواية تؤثر في صحة الاستشهاد به.

2- عزوت البيت إلى قائله، إلا إذا عراه المؤلف، وإن اختلف في نسبه أُشرت إلى ذلك ذكراً أسماء الشعراء المنسوب إليهم، والمصادر التي أوردت تلك النسبة. أمّا إذا لم أقف على قائله صرحتُ بذلك.

3- بيّنتُ وجه الاستشهاد عند عدم وضوحه فقط، وذكرتُ أوجهاً أخرى للاستشهاد إن وجدت؛ لما فيه من إغناء النص.

4- كانت الأولوية في التخريج هي من الدواوين، ثم من كتب النحو والأعريب والتفاسير التي يكثر دورانها في الكتاب، ومن بعض كتب الأدب، مراعيّاً في ذلك التسلسل الزمني لسني وفاة أصحابها.

ج - الحديث والأثر:

المتعارف عليه في تخريج الأحاديث النبوية، هو الاكتفاء بالإشارة إلى أشهر مواطنها في الكتب الصحاح، من دون ذكر اختلاف الروايات فيه؛ إلاّ أنني أثرتُ أن أذكر لفظ الحديث في المصدر إذا كان مختلفاً عما جاء به المؤلف في حاشيته، ولا سيما إذا كان اختلاف اللفظ يؤثر في وجه الاستشهاد، لذلك فإنّ قلّة الأحاديث في هذا الكتاب لم تمنعني من ذكر الحديث كاملاً أحياناً، إذا ما كانت الشواهد مقتطعة اقتطاعاً.

د - الأمثال والحكم والأقوال المأثورة:

أمّا فيما يتعلق بالأمثال، فقد كنت أعولّ في تخريجها على «جمهرة الأمثال» للعسكري، و«مجمع الأمثال» للميداني، و«المستقصى» للزمخشري، وغيرها من سائر المصادر التي تعنى بذلك.

ولم أكن أتطرق إلى ذكر قصتها أو ما يدور حولها؛ لأنّ المؤلف كان قد كفاني مؤونة ذلك. وكما فعلت في تخريج الحديث الشريف، كنت أذكر اختلاف اللفظ إن وجد، ولا سيما أن معظم الاختلافات تغير وجه الشاهد نحويّاً أو لغويّاً، وقد تفسده.

3- الأعلام:

كانت الترجمة للأعلام مختصرة نوعاً ما، تقوم على ذكر الكنية فاللقب فالاسم فبقية النسب فسنة الوفاة، وبعدها أذكر صفته (نحوي، فقيه، قارئ، شاعر.. إلخ)، وقد أذكر معلومات أخرى مميزة مثلاً: (شيخه، تلميذه) إذا كانا بارزين. وأمّا الأعلام الذين ترجم لهم المؤلف، فكنت أكتفي بالإحالة إلى

مواطن ترجمتهم في بعض كتب التراجم، إذا كانت ترجمته وافية، وإذا أغفل شيئاً منها كنت أتمها بمعلومات إضافية إن كانت مهمة، وعلى كل حال لم يكن هؤلاء الأعلام كثيرين.

4- وقد حاولت جاهداً أن أقوم على ربط مادة الكتاب بغيرها مما هو مذكور في الكتب الأم، والتي تغني النص، وتزيد البيان والتوضيح، وتُرجِّحُ منه أمراً ما بوجوه عدة، وقد تكون الزيادة لازمة.

وكانت غايتي إتمام ما حاول أن يصل إليه المؤلف من استقصاء كامل لهذه المادة أو تلك، وتحليلها، وربط تلك الموسوعة من النقول التي يعجّ بها ببعضها بعضاً، وربط مصادر تلك النقول بمصادر أخرى. إضافة إلى مقارنة آراء النحاة ببعضها، وبيان أهمية ما جاء به الشنواني.

5- وقد كان للمؤلف على سعة اطلاعه ودقته زلاتٌ خفية في التعبير، وصحة الروايات، فتعقبته في ذلك مبيناً وجه الصواب والدليل⁽¹⁾.

6- وأخيراً قمت بصنع مسارد فنية تيسر الرجوع إلى النص المحقق، بفصوله وشواهد وأعلامه وأخباره، وختمت كل هذا بمسرد عام للموضوعات التي انبنى عليها هذا العمل بقسميه الدراسة والتحقيق، كما هي العادة عند المحققين المدققين.

هذا هو مبلغ جهدي أضعه بين أيدي محبّي العربية، راجياً من ربّي الرحمن الرحيم، الفتح العليم، الرزاق الكريم، العلي العظيم، أن يتغمّده بفضله ورضاه، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، ويغمره بلطفه العميم، والله الموفق إلى الصواب، والحمد لله ربّ العالمين.



1- من ذلك قرنه «دون» بالباء، وقد أثبتتها: «من دون»؛ فحيثما رأيتها في النص المحقق فأصلها في المخطوط «بدون». وفي الرواية ما ظنه من فساد رواية «لبس عباءة» من بيت ميسون، انظر كلامه وتخريجي للرواية عند ذكر البيت برقم 159.

ع
٦٥٩

بسم الله الرحمن الرحيم فالله خير بما تكلموا
 الحمد لله النعمان الحمد لله حمدوا فإلههم وما كلفهم وما
 كلفهم والصلوة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله
 المورود والقرآن المشهور والشفاعة الغلظ لأمته يوم الحشر في فضل
 القضاة ومن النار ذات الوعود وعلى آله وآلِه وأصحابه وأصحابه
 القصد والبرود صلاة وسلاطة مثلاً بمنين إلى اليوم الموعود
 ونحن فيقول العبد الفقير إلى مؤلاه العبيد به على سواه عفو الله
 ولذنبه وأزواجه وكوالبه وأحسن المبرور الله أبو بكر بن إسحاق
 السني وأسنده ما لله تعالى بعز لا سابق هذه حواشي وعصمت
 على مؤصلا الطلاب إلى فروع الأعراب للعلماء الشيخ خالد الأزهري
 الشبهير الذي قاد في الطنفة المنقاد فقهه الله برحمته وأسكنه جنه
 أمين سألها تعفين كما نال الأحياء تفصونه مقفله وتبين مجله وتر
 ما أسلمه مع بيان ما يرد عليه والحوار عنه ان امكن وقد اتفق فيها
 لكلام المطر الأضيح او غيره سميتها هذا له اوله الاثاب إلى مؤصلا
 الطلاب إلى فروع الأعراب والله اشهد ان يعنى على قامها وتختلف
 فالصحة لو تهب الكرم وان نفع على من اراد في التعلم والتعليم انه في
 الاثابة ولديه الرعي واليه الأثابة وان وقعت فيها حتى هفوة لا هفوات
 اوصدرت فيها عن كونه كل كونهات فعلت الاثابة اوله الصلاح ان يرضوا
 بعد ذلك الاصلاح او يرضوا عنها ويضعوا اصغى حبل كماله بذلك عند
 الرب العفو ارجا جزيل فان من تفرقة في سلوك السبل لا يرض ان سأل
 امور تيل ومن توجه في الذهاب إلى الشفاعة لا يفرق ان سأل الامور الصغار
 والاكتفاء بالظواهر والهدوء عنها الصغار بالواجب باهر وعلك يتولى
 في كل امر وان لا تقع فيما يقع في العفو بالقليل وان لا تترك التسبيلة

خطتها إلى

الاعتد الفروع عبط حيزل واعتقد ان المجل حار حيب السمي في رخصه
 وعدم التساهل في رخصه اما كيد وشكر طريل في سخط العنة ثانيا في بطو
 تصانيف المحققين المدققين او يلا رنة عاشره تد الشفاعة شذرت
 التسبيلة سبب الأري والتفحص منه من الحقايق والذوق في الاكفاد
 بالراء ولكن السية في كمال الخلو من لطمه احسن النتائج في شرح وقد فان
 علمها المدار ونها الاعتبار عند اول الانتصار واليه الله اصبر ان يعصم
 الصلوة عن الزلل والقفر عن الزبح والظلاله فرج: بحسب عليه توكلت
 والله انيس قولهم لسم الله الرحمن الرحيم التافية ليعنا حية واو
 للاسفانة اعلمت سنا مشركا او مستغنيا باسم سمر هذا اللفظ السالغ
 في الرحمة مضمون ارادة الانعام والانتقام استنفاد او فتح لا باسم غيره كالشهر
 المتبدى باسم غيره ايضا ففيه قصور او اذ والظرف سملق بالفعال المخر
 ومما اوله من حمله من اذ والظرف مستنقفا وهو المقام مضمون ان الملا بسنة
 التي هي مضمون السامح على التبركة كاحل الملام على الناس فلا يجوز ان
 التبرك كمرقية من سنا في التا وقدم الرحمن طاسية اسم الذات في الاختصاص
 وعظمة المسمى وتقديمه في المحقق او لا سنا مستلك التبرك وهو نفسه
 الململ او الملامنة مرفوعة بالمقبر كذا يتوهم خلافه واجلية تحمل الخبرية
 والانشائية وفيها اشكال على كلا التقديريين بينته في وقه عبور دو
 الافهام بشرح مقدمة شيخ الاثلام وكما يعقوب اسم الذات لجهت
 الوصفين المضمون السالفة في الرحمة اشارة لسبقها وغلبت على الصلوة
 وعدم لفظها على اذنة ورحمة وذلك لان كونها ملاصقة لاسم الذات ولت
 على السبق وانما بمنزلة الذات وتكررها ولا على الفعلية وعدمه لا ينقطع
 وتعلل وجه ايراد التسبيلة محتمل للاسبعية والفعلية كقول القاصيه بجل
 سنا او قصد الاختصاص وغيرها المتعلق او وجه التقنين قوله الحمد لله

الورقة الأولى من نسخة الأصل .

الاقتران بين الاستهتام على اكل في نظير مما لشرط فانه كان كذا في
 الشارح في شرح التوشيح حيث قال وقد تختلف لغة الشرط في الكشاف
 او يوجد في لغة من اذا نزل قال اذا نزلت الايام في الزمان وكذا قال
 ابو العباس وكذا شعر القلم على الاستهتام وكذا التسهيل انتهى وان تنول
 افعال الاستهتام عند طيها لم يكون الزيادة صلة قال الشيخ السيد
 حسن كرتها صلة وزيوتها انها لا يتغير بها اصل المعنى وبشكل بمعنى الحرف
 المقصود للتاكيد بل ان اللاحق لا يقد صلة وان اشترط عدم العمل
 استثنى باللاحق لم يتقبل وزيادة بعض الحروف الجارة حيث علمت وقد
 عرفت حرف الصلة لتزويج اللفظ وزيادة فصاحته وقال الشيخ
 العلامة ليس من الزيادة التي تكون لتغاير اليمين في الكلام المحرم
 وانما المراد بها ان لا تكون ممنوعة لعن هو جزاء التركيب وانما يقد وتاخذ
 وقوة للتركيب وقال بعضهم في العنق بينها وبين الحروف الممنوعة للتاكيد
 الغير الزاوية كلام التسمي ولام التاكيد ونحوها ان هو لا ممنوع للتاكيد
 هو جزاء معنى التركيب كالجس الذي يوضع بين اللبتين والحرف الزاوية
 وان كان موضوعا للمعنى التاكيد كالجس الذي يوضع بين اللبتين والحرف
 الزاوية وان كان موضوعا للمعنى التاكيد الا انه لا يدخل له في التركيب
 بل خارج عنه كما اذا وصل خشبة بجثة وضع على مسهلها منية فتاكت الغيبة
 ما سارت جراس ذلك الركب بل لا يبيد الا توشحا وزيادة مثانة وكذا
 العنق في سائر الزوائد انتهى وهذا الكلام الاجتزالي للفظ
 انه في الامور كلها اذا كانا ذلك فذلك في لغة الدار وسكون الراء بمعنى
 الادراك فلذلك حذر على التامل التخصيص على الراء عليه
 ويضم ضموا للطلب بحرف واو نون ونظيره التخصيص في ما ذكر
 في الحتم والاشباح وانه المرفوع او خالق التوثيق قال الدرواني
 قيل التوثيق منه للاشعور واكثر اصحابه خلق التوثيق على الطاعة
 وكان امام الحرمين فخلق الطاعة فالت والظاهر ما قاله الامام في الفقرة
 على

على الطاعة تحسني كل كلف الله الامان يكون المراد القدرة الوتر العرس
 في الطاعة التي يجمع الفعل كالمعنى من ان القدر في حقل حويل
 ما عرفه بعض الناصحين جعل الاسباب متوافقة لتسليم وطاعة توجب
 الاسباب بأسرها نحو للسياح ولا مال لغيره مرفوع والتوثيق يربط
 ولعمري لم يذكر في القرآن الا في قوله تعالى وما توثيق الاباء قال التامس
 والحقق بالتعلم من التوثيق روية الشافعية الثالثة وذلك التوكيد ومعلم
 ذو نبيضة واستقر الطبيعة اي خصوص من الليل لغير ما يلقى اليها وقال بعضهم
 اذا جمع العالم ثلاثا تمت التهمة على المتعلم الصبر والشايع وحسن الحاني
 واذا جمع المتعلم ثلاثا تمت التهمة على العالم المعتل والادب وحسن التهم
 في العالم اذ خالق الهداية وانما ضربناه بذلك لتعريفنا للطلب

المسند للعلم

وكرمه او جوده
 سألناه التوثيق والهداية نظرية الى ان جملة واحدة التوثيق
 والهادية خبرية لفظا الشافية بمعنى والسرور هنا معنى طلب الاحلام
 الاستهتام لم يطلب منه ان يطيع ذلك فالصواب ان يصدق تارة منسبة
 الى منقولين كما في قوله تعالى وان توشحوا وتستر بكم اجركم ولا يبسا لكم الا انتم
 ان يسلطوكم ما يحكم تخطيا ربه ما نحن فيه فالاصول الاول مستور له
 الثاني ويشهد تارة الى الاول فحسب طالع الثاني ممن يوشحوا بركب عرس
 الا فقال اوما في معانيها من الركن نظير: خيل وقال الجيس واعلم ان الطلب
 والسرور والاستهتام والاستهتام والاستهتام والاصول المطلقة تارة منسبة
 على معنى فالطلب عمل الاله تعالى فالتاسا له من يوشحوا بركب عرس
 والسرور الاجمال الا انما طلبه من يوشحوا بركب عرس ولا يمشي بالدار
 يقال ان الاستهتام يقال سألنا كذا من الاستهتام لسانه من كذا

الورقة الأخيرة من الأصل -

فوجدت في الذم - الى السحاب لا يبعد ان يلقاه الامور الصالحة
 والاك والاكثاف الطرية والصدور والخصا ايضا لا يوجد
 باهر وعلمية نعلموا الهه في كل سر وان لا تنتفع فيما تنتفع في
 المنعم بالتمليل وان لا تشرك الله الا بعد الموت فخط حنبر
 واعتقد ان الجول عالج السحب في رصع وبعدهم الساقط في
 ونعمه ما وجدوا سيد او سوسم طرير في طاعة ما في الطير
 فتنسيق الختمين المدققين او تملأونه فاعلمت به العتقة
 سيد البراي والشخص منه عن الكفاية والبرافق لا الاتفا
 بالراد والكنف البنة في كمال الخلوقة لظهور حسن النتائج في اسرع
 وقت ناذ علينا اللواد وفيها الاعننا رعد اربى الاقصاد
 والى الهه اضوع ان يحصم القلم عند الزلزال والنهدين
 الذريع والحلك انه قريب مجيب علمه نوكلت واليه
 انبت قوله لسم الله الرحمن الرحيم الرحمان المهيمن
 او الاستعانة اى متلها او مستعينا باسمه من هذا المذهب
 المبالغ في الرده يعني ارادة الاضام والافهام لرضه اراقة
 لا اسم غيره كالشرك المندى باسم غيره افعالهم قصر ارباد
 والظرف شائق بالعمل المضمون هو اربى من اجتهاد خيرا والشرك
 استغراب من القناع يعني ان الملا بسنة التي هي معنى الداء
 محيرة هي الشرك به كالحال العام على الخاص لا يوجد ان
 الشرك لم يقد من معانيها وقد مر الذم من اناسه اسرار الكراد
 في الاختصاصا وعظمة المعنى وقد مر في التتميم ارباد
 سلك التتميم وهو نسبة التليل والاملاية تمهيد التتميم
 على كمال التقديرين بل سنة في فرق عنون ذوي الاقوال
 سلك مع سلك الاسلام وتعلم فتمتبت اسم الذات
 وجدت المرصين الخدين للمبالغة في الرجة اسلاك لبقوا

الورقة الأولى من النسخة (أ)

لسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله المنعم بالهام
 الحمد لعبيده حمد امواضيا لبعه ومدامع النقة ومكافيا
 لمزبوه والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعبد رسوله
 صاحب الخوف المرور وودو الله الصمود والشفاحة
 العظمى لاسم الله في فصل النطق ومنه اننا
 ذوات الوقود وعلى اله واو اوجه وذو رياتة واصحابه
 واصحاب الصدور والتؤدد صلاة رسالما ذميب الى العوم
 الموعود داويعومينول العبد المنقول الى مولاه العتيق في غاي اسواه
 عسر الله له ولذو ريته ولزوجه ولقو الدية واخمين اليهم
 واليه ليوترون اسمي عمل الشورى في اسعده الله مع اليهم
 الاما في بفر يحوا بشي وصنعها على موصل الطلاب الى
 نحو اعدا لا عذاب لمتلاية الشيخ خالد الا زهوي الشهير
 بالوقاد ذي الطبع النقاد ففقد الله برجته واسكنه
 كنجوتة حينه من سائتها بعض اما لال الا صحا
 ففقد منه متعلمه وتلميذ فيله وتلميذ ما اقله مع بيان
 ما روعاه والحجاب عنه اذا ابدت وقد انقضت فبوا الى الام
 المصاحفة انه قطع لا دفاع او غيره سميتها هذا انه اولى
 الا بالاب الحمد موصل الطلاب الى فؤاد الاعراب وانه انما
 ان يعقني على اناسها ويحفظ في الصلوة الكبرياء وان
 يتبع بخاصة اراد في التعليل والتعلم انه في الاجابة
 ولله التوفيق واليه الا انا به وان وقعت بها في هذه الوقود
 او صدرت عنى كوة بل كبرياء فعملت الا خفاة والاصلاح
 ان يغيرها بيد الاصلاح او يعرض عنها ويصغر اصحا
 جهلا لنا لولا نذرت عند الرب المغفور احرارنا لا فان من
 تقدر في سلك السبيل لا امان ان بيان اسر وسبل ومن
 فوجدت

١٩

الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
وعلي ذرية محمد كذا ذكره الأكراد وسهني عن ذكره الغالبون
عدد معلوما ته وصدا كلها ته وكان الغزاق منه في الخبر
حمادي الأول سنة بيتمه عشر صعد الألف أحسن
الله ختمها انتهى وكان الغزاق منها في سنة مصف من
رجب سنة ١٠٠٠ علي بن العقبان أبو كبريت الحاج كمال بن
ناصر الدين الشيرازي الأديب الخروزي النابلسي
مولد الأديري وحله عفر الله له

ولوالديه
أحمد
أحمد
أحمد

الله
حق النبي صلى الله عليه وسلم اللهم وإيضاً ما افتتح كتابه
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
ختمه عما ابتداه لكونه كتابه مكتشفاً من جديين وصلابتي
فيكون أحد أولادهم النفع له وقد فعل ذلك من الطابقي
أفضل العصر على الاشتغال بكتبه لا سيما هذا الكتاب
وعلمه من قوله سيدنا أنه صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق
مطلقاً وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا تحفظوا بين الأنبياء
وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحفظوا في علي بن موسى ومخبرها
فأجيب عنها بأنه في عند تفضيل يوقى كرى تفضيل
تفضيل فان ذلك كغفر وعند تفضيل في نفس النبوة التي
لا تتنا وتفي دوات الأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام
المتنا ويتن بالخصاص أورا نه فهي قبل عاكبه باله أفضل
الخلق ولهذا عالم قال أنا سيد ولد آدم وإنه فهي نا دوا
وقواضيا وأبلا يودي أبي الخصوصه والحمد اسم جمع لها حب
عند سيوريه وجمع له عند الاختصاص وبه جزم الحمد عزى وحاول
معضهم التوفيق بحول كلام الاختصاص على الدلالة على ما توفى
الوحد والجمع نا كمد الصحة حذف مضمون مما قبله أول وجه
التخصيص عليها ان الصحب مظنه التوط لعدم ورود الأمر
بالصلاة عليهم وإنما ثبت بالقياس على الآل وفي هذا التمر
كفاية لمن تأمله بالدراسة فان يهتدى صوتاً فمن فضل ربنا
الرحمن وإن يكن منه خطا فمنى ومن الشيطان وأتافيه
بين جاهل معذور وجاهل مسر محذور والله در القابل
مقول قاله لا يرى المعاصرين ولا يرى التقدما
إن ذلك الغد يهتدى في حديثنا وسينجي هذا الحمد بقرينة
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ويلى
الله

الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الميم بالهدى الحمد لله محمد بن قيس بن عمار بن مهران صاحب النظم وكانوا يسمون بالوليد
والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله ورسوله صاحب الخصال لم يورد في اللؤلؤ العنقود
والشفاة العظمى لانه يوم النسخ في فضل الفضل ومولانا زيات العنقود
وعلى الازواج وذرياتها اصحاب الصدور والورود وحلوة وسلاما
دايم يهني يوم المومنين ويوم يوم القدر الفاضل في مولاه العتيق بن عمار
عقله له ولذريته ولغيره وحسنه ولو ابدى به وحسن اليم طاب له بؤكده لربيع
الشواقي سعد الله تعالى بقوله الاماني هذه حوائفي وضعها علي يوم وصل الطلاب
الي قولها لعلم العلامة الشيخ خالد الزهرني لشهري بالهواد في اول طبع النسخة
توجه الله برحمته واسمك مجتهد حقه امين سائيا افضل ما اثار اصحاب النسخ
مفخرة بين جهل وتبذروا العلم ببيان ما يدعيه والواجب عند ذلك من وط
تخصر في حال علم الحنف رحمة الله تعالى لا يصح وغيره قوله حياية وفي الابل
الي يحصل الطلاب الي قولها لا علم والله اسأل ان يعيدني علي ما اقولها
خالصا لوجه الكريم وان ينفع بها تاراد في العلم والتعليم انه في الاجابة ولديه
الرفي واليه الالاءة والوقوع في هفوة يهفوت اوصدحت في اعني بكرة
بالكجوات فعلى الاخوان والي الاصلاح ان يعفوها بيد الاصلاح وتوضو
عنها ويصفي اصفا جبالنا لوالها جديك عند الرول العنقود في كبريائه فان
تفوق سلوك السبيل لا يامن ان ياله امره وبيل ومن توحده في الاله والي
الشفاة لا يبعد ان تلقاه النور والاصحاب والياك الاكفا بالظواهر والي
عزنا ايضا لا يصعب بالبر وعليك هادي الهدى في كل امر لان تقع في النسخ في
العتيق بن اهل طان لانك من المسامحة الابعاد النور في خطه بربنا واعتقد ان الجهل

عبار

عالم سوي دفعه وعدم التماثل في رصده اكره ان يسمي بطول بطاعة
ما في بطون تصنيف المحققين لم يفتين ولا نامة عالم شديد الشفقة سيد
الراي والتمحيص ضمن الحائق والاداء الا اكتشاف بالمداد ولكن البية في
كلال طيول بطر حسي النسخ في روع ووضف فان عليها الملهامه والاعبار
عند اولي الابصار والي قد اضع ان يصم القلم عن اولي والفرح عن النسخ
والخلال انه قريب مجيب عليه توكل واليه انب فوله ليه الله الراجح لجم بابا
للحاجة او للاشفاة اي طلبا منبر كالا مستعجبا باسم هي هذا المنظر
المبالغ في الودعة معنى رارة الانعام والالهام اصنف واضع باسمه
كانت في المبدئي باسمه ايضا فضيفه فاصل طراد والظرف متعلق بافضل
المخبر وهو واطين دجل جزا والترك ستفا ومن المقام معني ان اللابنة
التي هي معنى الباطن قوله علي التبرك به كالمعلم على خاص فلا يوجد ان التبرك
لم يبعد من معانيه والي وقدم الرحمن المناسبة اسم الالاف في الاخصاص وعلمه
المعني وقدم في التختول والاشفاة وسلك التميم وهو نسبة الجليل والخلالات
فهو نسبة التعمير في الابهو خلافة والجلية ختم النبوة والاشفاة وفيها النما
علي كمال التقديرين بنسخه في قبة عيون ذوي الاضام تنوع مقدمه شيخ الالاف
ويعلم تعقب سم الذات بعينه لوصفين لعقدين الالاف في الراجح شادوا لهما
وعلمها علي مندو ما عدم انقطاع ما رضة ورحمة وذلك لا يكون بلا صفة
لام الذات دل علي سبق طنها بنزلة الذات وكبرها علي العلية وعدم الانقطاع
ويعلم وجه ابواب السبيل محتمل الالاف في الاضام صفة المضمود بكل منها ووصد
الاختصاص في الحقائق وهو الانتقده الحمد لله الميم والوصف بالجميل
الفضل الاخباري حقيقة وكما علي وجه التعظيم ظاهرا باطنا وصفت

الورقة الأولى من النسخة (ب)

يا نبي ان ساريت عيباً فسد الخلالا
فجاءت لا فيه عيب و عيبان

المساويان هما الشارار الذي لا ينفرد احدهما عن الاخر كالناطق
والانسان والمتمايزان هما الذين لا يجتمعان اسلا كالحمار والاربعاء
والشبان الذين يتشبهوا بينهما مجموع وخصوص مطلق هي الرثان
الذين يجتمعان في مارة وينفردا احدهما عن الاخر كالحيوان
والانسان والذين بينهما مجموع وخصوص من وجدهما الذين
يجتمعان في مارة وينفرد كل واحد منهما عن الاخر كالابيض والازرق

الشيء به وقد فعل الله ذلك له من طباق اهل العصر على الاشغال بكتبه الاسما
هذا الكتاب وعلم من قوله سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم افضل الخلق مطلقا وما
قوله صلى الله عليه وسلم افضلوا بين الانبياء وفيه صلى الله عليه وسلم افضل
على يوسف وخونها واجيب عنها بانه يعني تفصيل يورث الي تفصيل بعضه فان
ذلك كقول عن تفصيل في نفس النبوة التي لا تنقاد في دورات الانبياء عليهم
افضل الصلاة والسلام المتمايزين بالخصائص وانه يعني قبل غيره افضل الخلق
ولهذا لما علم قالنا سيد ولد آدم وانه يعني تاريا وتواضعا وليلا يورث
الي الخصومة والصحبة مع صاحبها كمن يورثه ويجمع له عمل الفضل ويره
جنم الجوهري وهاول بعضهم التي في قولهم كلام الاضغث على الاربعة على
ما فوق الواحد وجمعها تالكيد لصحبه جند فظنوه مما قبله ولا يوجد التوضيح
عليها ان الصحبة مظنة التوجه لعموم دور الامروصلالة عليهم وانما يتبع الذين
على الاربعة في هذا القدر كفاية لمن تأمله بالعبارة وان كان في خصوص جند فضلنا
الوجه وان كان في خطه في غير الشيطان وانما فيه بين جاهل معذور وحام
مغرور والله در اقل اقل لمن يورث العاصم شيئا ويورث الاطير القدر المان
ذلك الذي كان جديدا وسيبقى هذا الجديدا قد يما والحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد
وعلي رواج سيدنا محمد وعلي ذريته محمد علي ذكرنا ذلك لرون وعلمنا ان
ذلك العاقلون عدد معلوم مائة ومائة وكان الطبع منه في اواخر
جمادى الاخرة سنة ثمان مائة وستة وخمسين كسنة الفقه الهيراني شيخنا
الذي عن نفسه له والديه وطائفة ولكن قبله وودعا الحكاية بالتحقيق
وطائفة جميع المسلمين وصلوا على سيدنا محمد وعلي وصحبه وسلم ربنا

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم : وصل الله على سيدنا محمد وعلى
 وصحبه وسلم الحمد لله العظم بالحمد الحمد لله العظم
 لنعمة ومددنا لنفقه، ومكافئنا لمزيدنا والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد عبده ورسوله صاحب الخصال المحرور، واللواء المعقود، و
 الشفا على العظم لا منه يوم الحشر في فضل القفا، ومن النار ذات
 الوقود، وعلى آل وأزواجه وذريته وأصحابه أصحاب الصدور والورود
 صلاة وسلا ما دأبتم ملازمين في اليوم الموعود : بعد فضل العبد
 الفقير الي مولاه النبي به عما سواه غفر الله له ولذريته وازواجه
 ولوالديه وأحسب التيمم واليه أبو بكر بن اسمعيل الشوافي اسعون الله في
 بغير الآ ما في هذه حوائج وضعتها على موصول الطلاب في قواعد
 الأعراب للسلامة الشيوخ خالد الأزهرى الشربري بالوقاد في الطبع النفا
 تخدم الله برحمته واستلانه بجموحه جنته امين ساينها بعض
 اما مثل الاصحاب تفتح منه مقفلا وتبين مجمل وتبرز ما على مر
 بيان ما يراد علم والحواش عنه ان امكن وقد انقضى فيها الكلام
 المصنف رحمه الله تعالى لا يباح او غيره سبها هداية اولى الابواب
 الى موصول الطلاب الى قواعد الأعراب والله اسأل ان يمتحن على
 انما بها ويحتملها خالصه لوجه الكريم وان يتبع بها ما في العلم
 والتعلم انه في الاجابة ولله الزلفى والمه الا ناية وان وقتت فيها
 هفوة بل هفوات او صدرت منها عنى كبره بل بولات ضللى الاخوان
 اولى الصلاح ان يغيروها بيد الصلاح او يعضوا عنها ويصيحوا
 صفها جيلا لينا لو ابذركم عند الرب الغفور اجرا جزافا فان لم يجر
 في سلوك السبيل لا ياتن ان ينال امر ويبيل ومنه فحذر في اللفاظ
 الى المشاب لا يبدان يلقاه الامور الصعاب والآك والالتفا
 با لظواهر والمدول عنها ايضا لا موجب باهر وعكس يعلم المنة
 في كلامه وان لا يفتح فيما يتبع في العقبى بالقليل وان لا يترك المشاب
 الا بعد الفوز يحفظ جزيل واعتقوان ليهزل عار جيب السبي في رضى
 وعدم التماهل في دفته اما بله اكيد وسر طول في مطالعة ما في
 بطون تصنيف المحققين المدققيين او علازمة عالم شد يد الشفقة يزيد

الرد

الرأى والنقص من عن الحقائق والدقائق لا الاكتفا بالمدد ولكن
 اليقظة في حال اللغوى لظهور احسن النتائج في اسرع وقت فان عليها
 المدبر وبها الاعتدال عند اوطى الابصار والى سد اضرع ان يصمم القلم
 عن الزوال والغم عن الزنج وتخلل ان قريب يجب على توكلت والمه
 انيب **بسم الله الرحمن الرحيم** التافيد للمصاحبة
 او للاسمائة اي تملك مبركا او مستقنا باسم مسمى هذا اللفظ
 المبالغ في الرحمة بمعنى ارماده الانعام والالاف نام صنف او افتح
 لا باسم غيره كالمرتك المبتدى باسم غيره ايضا ففيه قصر افراد
 والظرف متعلق بالفعل الموحى وهو اولى من جعله خيرا والتركه
 مستفاد من المقام بمعنى ان الملا بنة التي هي معنى ابنا محمودة على البر
 به كما يجعل العام على الخاص فلا يتوجه ان الترك لم يهد من معنى
 ابنا وقد قدم الرحمن لنا بيته اسم الذات في الاختصاص وعظيمة
 المعنى وتقدمية في التحقق اولا يشار مسك التيمم وهو لبنة الجبل
 اولا لجلالته ثم لبنة الفقير كبره يومه خلا فله والجملة تحمل الجزية
 والايشاية وفيها اشكال على كلا التقديرين بيته في قره عيون
 ذوب الافهام بشرح مفصلة شيخ الاسلام ولما نقبنا سم
 الذات بعد من اوصفتى المبتدى للمهاجرة في الرحمة اشارة
 لبقها وغلبتها على اصداها وعدم انقطاعها ثابرة ورحمة
 وذكر لان كونها صفة لاسم الذات دل على السبق وانها بمنزلة
 الذات وتكرر هادى على الغلبة وعدم الانتطاع ولعل وجه
 ايراد البسلة يحمده للاسمية والضمالية حصول المقصود بكونها
 او قصد الاختصار بعد ف المتعلق او مجرد التعمين الحمد لله
 الحمد هو الوصف بالجبل على الفعل الجبل الاخر اى حقيقة
 او حكى على وجه التعظيم ظاهر واطنا وهو متوقف على خمسة
 امور الاول المحمود به وهو ما يظهر انصاف شيبه على وجه خصمه
 ويجب ان يكون جيلا اى صفة كمال يدرك حينها العقل البلم

الورقة الأولى من النسخة (ج)

الرسالة

ما في بطون تصنف المحققين المذنبين او على زينة عالم شديد الشفقة
 كمدني الواي والتفكير عن الحقائق والافانق والاكتفا بالمراد ولكن
 البية في كالتفكير من تفكير حسن النتائج في ربح وقت فان عليها المدار
 وبها الاعتبار عندا وفي الاصل والى الله امره ان يعصم المسلم
 عند الزوال والمهم عند نوع واللعل انه قريب مجيب عليه تكلمت واليه
 انيق له باسم الله الرحمن الرحيم الباقية للمصاحبة والاستفاد اعد
 ملتبسا متروكا ومسعويا باسم سبي هذا اللفظ المباح في لوجه بمسقط
 ارادة الانفا والانفا اصناف في افتق لباسم منه كالكون المول
 باسم غيره ايضا فنفه فمؤرخ والظرف متعلق بالفعل للزور وهو ليل
 من جمله خبرا والتبول استفاد من المقام بمسقط الملاية التي هي
 الباء محسوزة على التوكيد كاجال العالم على انما من فلا يبق من ان التوكيد
 لم يبدى محال الباء وقدم الرحمن لمناسبة اسما الذات في اللفظ
 وعظمت المصنف وتقدم في الفتح واو لا يارسلكان التثنية مع اللفظ
 الليل والجلال في نسبة الفعول كياتيهم خلا في وجهي مقول
 الخبر و او الانسانية وفيها انفعال على الا المنقربين بيبي في رقة
 ميوند و جلا انما بس عسفة سبي لاسلام ولعل في قولهم
 الذات يهذين الوصفين الميزين البيا الفدي في الوجه انظارا
 لسبقها و غلبتها على اخذها و عدهم انقطاعها لفة في رقة
 وذلك لان كونها لا صفة اسم الذات دل على سبق وانما
 بمؤولة الذات وتكره جادل على الغلبة وعدم الانقطاع ولعل
 وجه ابواب السطحة كصفة الاسمية والفعل حصول التصرف
 بكل منهما او فصول الفتحا رخصت المتعلق او مجرد التفرقة
 في له المودة لمرص الوصف بالجميل على الفصل الجميل الاختياري
 حقيقة او حكما على وجه التعليم ظاهر و بلنا وهو يتوقف
 على خمسة امور الاول الجمود وهو ما يظن انصاف بغيره
 علو وجه مخصوص ويجعل ان يكون جسيلا او صفة كمال الابدان
 حسنها العقل السليم الثاني عن مواعاد ذلك الحقائق وكل

المجود

الورقة الأولى من النسخة (د)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله المنعم بالعلم والهدى المبرمج حمدًا موقفاً
 له ومدافعاً لثقله وكفاً في الزمان والقلة والسلام على سيدنا
 محمد عبده ورسوله صاحب الجود والود والبر والصدق والشفقة
 العظيم منذ يوم خلقه وفضل القضا ومزانا ذات الوقود وخلق
 الدوار واجه وذرية واحتج الحق المتدور والورد صلاحه
 وسلامتنا زرين اليقوت الموعود وبعد فيقول العبد الفقير اليه
 مولاه الغيوب غاسوا غفلة له ولذرية ولزوجته ولولي له
 واحسن ليهم واليه ابو بكرين اسماعيل الشفي في اسعد الله
 تقاليمون ثمانين هذه حوش وضعتها على حوش الطلاب التي
 في هذا الحرف للعلماء الشيخ خالد الزهرج الشهير بالوقاد ذي
 الطبع المتقاد تقدمه الله برحمته واسكنه جنة جنتنا امين
 سألنيها بعض ما نزل احصا فتفتح منه مقفله وتبين جملة وتوز
 ما اهلده مع بيان ما يرج عليه ويجواب عن اذا امين ولقد تعرض فيها
 لكلام المصنف رحمه الله تعالى في اصناف او غيره سميتها هداية
 او في الآلة اليه من الطلاب الحق عدلة علة واهم اسأل ان
 ان يعينني على اتمامها ويجعلها خالصة لوجه الكريم وان يفتح
 بهام اراد في التعلم والتعلم انه وفي الاجابة ولدي الزوني
 والارادة وان وفقت فيها مخرصة بل صفوات اوصدت
 فيها عيوني بل كليات فحق الاخوان او في الصلح ان يعينني
 بهذا الصلح او يخلصوا عنها ويصفوا صفحا جميلا لينا لى
 ما كان عند الرب العفو لجرى خيرا فان مرفوع في سلوك السبل
 لا بان ناله اروبيل ومرفوع في التقاليد المتكلم لا بعد ان
 تلقاه الامور الصلحة واياك والاكتفا بالظواهر والمدلول
 عنها ايضا لا موجب هو عليك بل هو الصلة في كل امر وان لم
 تقتنع في ياتبع في العفو القليل وان لا تكون السلة لم
 بعد ان مرفوع جليل واعتقد ان العمل ما رجع اليه في رقة
 وعده الصلح في رقة انما يكون وسر طوي في رقة طامة

مأسيّة الشرفي على قواعد العرب شيخ خالد الأندلسي

عام - ٩٢٥٠

أيضاً كما يدرك حنا العتلا السليم الخالي عن عوانع الامتلاك المحتايق ويكفي فيه
ان يكون جميلاً عند الحامد وعند المحمود بل وعند غيرها في اجمال بعيد الامر الثاني
المجود عليه وهو ما كان الوصف بالجميل بازايقه بمعنى ان الموضوع ما كان له ذلك
الشخص كوجيلة واطهر كاله ويجب ان يكون كمالاً لان الكمال لا يكون سبب لافضل الكمال
وان يكون جميلاً عند الحامد ولا يكون جميلاً عند غيره مع تصغيره لانه لا يضر
للتعظيم ويجب ان يكون فضلاً عن المحمود وان يكون اختيارياً اي حاصل
من المحمود باختياره واردة فلا يكون ثناء التلوثة بامضائها احد وقولها
في تعريف المحمدية او حكما تنهيم بالنظر الى الفعل والاختيار اي الوصف بالجميل
على الصلة حقيقة او حكما الاختيار حقيقة او حكما فلا يشك ان الله تعالى
على صفاته الذاتية ولا تشابه على اذاعة القدمة لانه لا يوجد الفعل الحكيم ما ترتب عليه
فعل وبالاختيار الحكيم ما ترتب عليه امور اختيارية فالتخييل اذا حصل منه انما
اختيارية جعل في حكم الاختيارية فالحاصل ان المراد ما كان فضلاً اختيارياً
او اقرع الامر الثالث الحامد ويجب ان يكون معطاباً بشايرة المحمود طاهر وياطناً
والمراد من التعظيم الظاهر ان لا يكون في اقواله وجوارحه ما يدل على التحقير
والفرق فإرادوا بالتعظيم هنا عدم التثبير والخرق وعدم مخالفة النحول القوي
والمراد من التعظيم الباطني ان يستند بقواد المحمودية بالمجود كما اقتضاه
كلام السيد والافهارة المراد به ان يقصد التعظيم وان لم يستند ما ذكر
فيدخل النصا بذلك تامة على وصف المحمودية معتد بالمادح انتاقوم
عن المدح فان المحمودية هي المدح والحمد والثناء بان المادح قصد
التعظيم للمدح الامر الرابع المحمود ويجب كما عرفنا ان يكون فاعلاً مختاراً
حقيقة او حكما اي صادراً من المحمود عليه بالاختيار او ما هو من آثاره



رقم ٩٢٥٠ عام

الورقة الأولى من النسخة (هـ)

[مقدمة المؤلف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وصلّى الله على سيّدنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم]⁽¹⁾

الحَمْدُ لِلَّهِ الْمُنْعِمِ بِالْإِهَامِ الْحَمْدُ لِعَبِيدِهِ، حَمْدًا مُؤَافِيًا لِنِعْمِهِ، وَمُدَافِعًا لِنِقْمِهِ، وَمُكَافِيًا لِمَزِيدِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، صَاحِبِ الْحَوْضِ الْمَوْرُودِ، وَاللَّوَاءِ الْمَعْقُودِ، وَالشَّفَاعَةِ الْعُظْمَى لِأُمَّتِهِ يَوْمَ الْحَشْرِ⁽²⁾ فِي فَصْلِ الْقَضَاءِ، وَمِنَ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ⁽³⁾ وَأَصْحَابِهِ أَصْحَابِ الصُّدُورِ وَالْوُرُودِ، صَلَاةً وَسَلَامًا [دَائِمِينَ مُتْلَازِمِينَ]⁽⁴⁾ إِلَى الْيَوْمِ الْمَوْعُودِ. وَبَعْدُ:

فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى مَوْلَاهُ الْغَنِيِّ بِهِ عَمَّا سِوَاهُ — غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِذُرِّيَّتِهِ وَلِزَوْجَتِهِ⁽⁵⁾ وَلِوَالِدَيْهِ، وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمْ وَإِلَيْهِ — أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الشَّنَوَانِيُّ، أَسْعَدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِفَوْزِ الْأَمَانِيِّ:

هَذِهِ حَوَاشٍ وَضَعْتُهَا عَلَى (مُوصِلِ الطُّلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ) لِلْعَلَامَةِ الشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ، الشَّهِيرِ بِالْوَقَادِ، ذِي الطَّبَعِ الْمُتْقَادِ، تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ، وَأَسْكَنَهُ بِحُبُوحَةِ جَنَّتِهِ، آمِينَ.. سَأَلْنِيهَا بَعْضُ أَمَاثِلِ الْأَصْحَابِ؛ تَفْتَحُ مِنْهُ مُقْفَلَهُ، وَتَبِينُ مَجْمَلَهُ، وَتَبْرُزُ مَا أَهْمَلَهُ، مَعَ بَيَانٍ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ، وَالْجَوَابِ عَنْهُ إِذَا أَمَكْنَ. وَقَدْ أُتَعَرَّضْتُ⁽⁶⁾ فِيهَا لِكَلَامِ⁽⁷⁾ الْمُصَنِّفِ⁽⁸⁾ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِإِيضَاحِ أَوْ غَيْرِهِ، سَمَّيْتُهَا:

(هُدَايَةُ أُولِي الْأَبَابِ إِلَى مُوصِلِ الطُّلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ)

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُعِينَنِي عَلَى إِتْمَامِهَا، وَيَجْعَلَهَا خَالِصَةً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَع⁽⁹⁾ بِهَا مَنْ أَرَادَ فِي التَّعْلُمِ وَالتَّعْلِيمِ، إِنَّهُ وَلِيُّ الْإِجَابَةِ، وَلَدِيهِ الزُّلْفَى، وَإِلَيْهِ الْإِنَابَةُ.

1- زيادة من (ج).

2- في (ج): المحشر.

3- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: ذرياته.

4- كذا في (ج)، وسقطت «دائمين» من الأصل و(د)، وسقطت «متلازمين» من (أ) و(ب).

5- في (ج): وأزواجه.

6- في (ج): «أنقرض». وهو تصحيف.

7- في (أ) و(ب): إلى كلام.

8- هو في هذا الكتاب ابن هشام الأنصاري صاحب المغني، وعند إرادة ابن مالك يصرح بذلك.

9- في (ج): ينتفع.

وإن⁽¹⁾ وَقَعَتْ فِيهَا [مِنِّي]⁽²⁾ هَفْوَةٌ بَلْ هَفَوَاتٌ، أَوْ صَدَرَتْ [فِيهَا]⁽³⁾ عَنِّي كَبُوءٌ بَلْ كَبَوَاتٌ، فَعَلَى الْإِخْوَانِ أُولَى الصَّلَاحِ، أَنْ يُغَيِّرُوهَا بِيَدِي⁽⁴⁾ الإِصْلَاحِ، أَوْ يُغَمِّضُوا عَنْهَا وَيَصْفَحُوا صَفْحًا جَمِيلًا؛ لِيَنَالُوا بِذَلِكَ عِنْدَ الرَّبِّ الْغُفُورِ أَجْرًا جَزِيلًا؛ فَإِنَّ مَنْ تَفَرَّدَ فِي سُلُوكِ السَّبِيلِ، لَا يَأْمَنُ أَنْ يَنَالَهُ أَمْرٌ وَبَيْلٌ، وَمَنْ تَوَحَّلَ⁽⁵⁾ فِي الذَّهَابِ إِلَى الشُّعَابِ، لَا يَبْعُدُ أَنْ تَلْقَاهُ⁽⁶⁾ الْأُمُورُ الصَّعَابُ. وَإِيَّاكَ وَالْإِكْتِفَاءَ بِالظُّوَاهِرِ، وَالْعُدُولَ عَنْهَا أَيْضًا بِلَا مُوجِبٍ بَاهِرٍ، وَعَلَيْكَ بَعْلُو الْهَمَّةِ فِي كُلِّ أَمْرٍ، وَأَلَّا تَقْتَنِعَ فِيمَا يَنْفَعُ⁽⁷⁾ فِي الْعُقْبَى بِالْقَلِيلِ، وَأَلَّا تَتْرُكَ الْمَسْأَلَةَ⁽⁸⁾ إِلَّا بَعْدَ الْفَوْزِ بِحَظٍّ جَزِيلٍ. وَأَعْتَقِدُ أَنَّ الْجَهْلَ عَارٌ يَجِبُ السَّعْيُ فِي رَفْعِهِ، وَعَدَمُ التَّسَاهُلِ فِي دَفْعِهِ، إِمَّا بِكَدِّ أَكِيدٍ، وَسَهَرٍ طَوِيلٍ فِي مُطَالَعَةِ مَا فِي بُطُونِ⁽⁹⁾ تَصَانِيفِ⁽¹⁰⁾ الْمُحَقِّقِينَ الْمُدَقِّقِينَ، أَوْ بِمُلَازِمَةِ عَالِمٍ شَدِيدِ الشَّفَقَةِ، سَدِيدِ⁽¹¹⁾ الرَّأْيِ وَالتَّحُّصِ مِنْهُ عَنِ⁽¹²⁾ الْحَقَائِقِ وَالدَّقَائِقِ، لَا الْإِكْتِفَاءَ بِالْمُرَادِ. وَلِتَكُنِ النِّيَّةُ فِي كَمَالِ الْخُلُوصِ؛ لِيُظَهَرَ أَحْسَنُ النَّتَائِجِ فِي أَسْرَعِ وَقْتٍ؛ فَإِنَّ عَلَيْهَا الْمَدَارَ، وَبِهَا الْإِعْتِبَارَ عِنْدَ أُولَى الْأَبْصَارِ.

وإلى الله أضرعُ أن يعصمَ القلمَ عن الزللِ، والفهمَ عن الزيغِ والخَلَلِ، إنَّه قَرِيبٌ مُجِيبٌ، ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾⁽¹³⁾.

- 1- في (أ): وإذا.
- 2- ساقط من (ج).
- 3- ساقط من (أ).
- 4- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: بيد.
- 5- في (ب): «توحد». ولا يستقيم به المعنى.
- 6- في (ج): يلقاه.
- 7- في (ج): ينتفع.
- 8- في الأصل: «المستلة». وأثبتها على قواعد الإملاء المشهورة.
- 9- في (أ): «البطون». وهو سهو من الناسخ.
- 10- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: تصنيف.
- 11- في الأصل و(ج): «شديد»، وهو تصحيف.
- 12- في (أ): على.
- 13- هود 88/11، والشورى 10/42.

[متن موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب]:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

قال الشيخ الإمام العالم العلامة خالد بن عبد الله الأزهرى، عامله الله بلطفه الخفى، وأجراه على عوائد بره الحفى:

الحمد لله الملهم بحمده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله وعبيده، وعلى آله وصحبه وجنده..

[مقدمة المتن]

19 ﴿قوله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).. الباء [فيه] (1) للمصاحبة أو للاستعانة (2)، أي: مُتَلَبِّسًا (3) [مُتَبَرِّكًا] (4)، أو مُسْتَعِينًا بِاسْمِ مُسَمَّى هَذَا اللَّفْظِ الْمُبَالِغِ فِي الرَّحْمَةِ، بِمَعْنَى إِرَادَةِ الْإِنْعَامِ، أَوْ الْإِنْعَامِ أُصْنَفُ أَوْ أَفْتَتَحُ، لَا بِاسْمٍ غَيْرِهِ، كَالْمُشْرِكِ الْمُبْتَدِئِ بِاسْمٍ غَيْرِهِ. أَيْضًا فِيهِ قَصْرُ إِفْرَادِ، وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ الْمُؤَخَّرِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ خَبْرًا، وَالتَّبَرُّكُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْمَقَامِ، بِمَعْنَى أَنْ الْمُلَابَسَةَ (5) الَّتِي هِيَ مَعْنَى الْبَاءِ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّبَرُّكِيَّةِ (6)، كَمَا يُحْمَلُ الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ، فَلَا يَتَوَجَّهُ أَنْ التَّبَرُّكُ لَمْ يُعَدَّ (7) مِنْ مَعَانِي الْبَاءِ.

وقدّم «الرَّحْمَنَ» لمناسبة اسم الذات في الاختصاص، وعظّمة المعنى وتقدّمه في التحقيق، أو لإيثار (8) مسلك التّميم، وهو نسبة الجليل أو لأجلالته، ثمّ نسبة الحقيقير كيلا يتوهّم خلافه، والجملة تحتل الخبرية والإنشائية، وفيها إشكال على كلا التقديرين، بيّنته في (قراءة عيون ذوي الأفهام بشرح مقدّمة شيخ الإسلام) (9)، ولعلّ تعقيب اسم الذات بهذين الوصفين المفيدين

1- ساقط من (أ) و(ب). وانظر الدر المصون 14/1 وأبحاث الكافيجي في البسمة في شرح قواعد الإعراب 32 ← 36.

2- لم يذكر في التسهيل باء الاستعانة، وآثر التعبير بباء السببية، وهي الداخلة على صالح للاستعانة به عن فاعل مُعَدَّاهَا مجازاً، نحو: ﴿فَأَحْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة/22]، فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لحسن، ولكنه مجاز؛ ومنه: «كتبْتُ بالقلم» فإنه يقال: «كتبَ القلم».. واستعمال السببية في الأفعال المنسوبة إلى الله يجوز، واستعمال الاستعانة لا يجوز. انظر الجنى 38 و39. وانظر: رصف المبانى 143 ومغني اللبيب 193. وكنت في إحدى حلقات الدكتور فخر الدين قباوة لإعراب القرآن في جامع ابن عباس بحلب، وفي نهاية الجلسة راجعته في الآية المذكورة، فقال: لو قلنا إنّ الباء هنا للاستعانة لزعمنا أنّ الله يستعين، والله ﷻ يُسْتَعَانُ بِهِ، وَلَا يَسْتَعِينُ هُوَ بِشَيْءٍ. اهـ.

3- في (د): ملتبساً.

4- ساقط من (أ).

5- هي معنى المصاحبة نفسه.

6- كذا في الأصل و(د)، والذي في سائر النسخ: التبرك به.

7- في (ج): يعهد.

8- في (ب): «والإيثار». وهو وهم من الناسخ.

9- وهو شرح نفيس للشنواني على مقدمة زكريا الأنصاري المعروف بشيخ الإسلام، وهي في الكلام على البسمة والحمدلة وعلى الحمد والشكر.. إلخ. وهو مخطوط بمكتبة الأسد برقم 16884، انظر الورقة 2/1. وانظر إيضاح المكنون 225/2.

للمُبَالِغَةِ⁽¹⁾ فِي الرَّحْمَةِ، إِشَارَةً لِسَبْقِهَا وَغَلْبَتِهَا عَلَى أَعْدَادِهَا، وَعَدَمِ انْقِطَاعِهَا رَأْفَةً وَرَحْمَةً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كَوْنَهَا مَلَاصِقَةً لِاسْمِ الذَّاتِ دَلٌّ عَلَى السَّبْقِ، وَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الذَّاتِ، وَتَكَرَّرُهَا دَلٌّ عَلَى الْغَلْبَةِ وَعَدَمِ الْانْقِطَاعِ.

ولعلَّ وَجْهَ إيرادِ البِسْمَلَةِ مُحْتَمَلَةٌ لِلْإِسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، حُصُولُ الْمَقْصُودِ بِكُلِّ مِنْهُمَا، أَوْ قِصْدُ الْإِخْتِصَارِ بِحَذْفِ الْمُتَعَلِّقِ، أَوْ مَجْرَدُ التَّفَنُّنِ⁽²⁾.

19 قوله: (الحمد لله).. الحمد هو الوصف بالجميل⁽³⁾ على الفعل [الجميل]⁽⁴⁾ الاختياري، حقيقةً أو حكماً، على وجه التعظيم، ظاهراً وباطناً، وهو يتوقَّفُ⁽⁵⁾ على خمسة أمور:

الأول: المحمود به، وهو ما يُظهِرُ اتِّصَافَ شَيْءٍ بِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَمِيلاً، أَيْ⁽⁶⁾ صِفَةً كَمَالٍ يُدْرِكُ حُسْنَهَا الْعَقْلُ السَّلِيمُ الْخَالِي عَنْ مَوَانِعِ إِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ، وَكُلُّ مَا حَسَنَهُ الشَّرْعُ فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَ الْعَقْلِ السَّلِيمِ، وَكُلُّ مَا قَبَحَهُ الشَّرْعُ فَهُوَ قَبِيحٌ عِنْدَ الْعَقْلِ السَّلِيمِ، وَيَكْفِي أَنْ يَكُونَ جَمِيلاً عِنْدَ الْحَامِدِ أَوْ عِنْدَ الْمَحْمُودِ، بَلْ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِمَا فِي احْتِمَالٍ بَعِيدٍ.

الأمر الثاني: المحمود عليه، وهو ما كان الوصف بالجميل بإزائه ومقابله، بمعنى أن الموصوف لمَّا كان له ذلك الشيء، ذُكِرَ جَمِيْلُهُ، وَأُظْهِرَ كَمَالُهُ، فَهُوَ لِأَجْلِ حُصُولِهِ لَهُ، وَلَوْلَا هُ لَمْ يُوَصَفْ، أَيْ لَمْ يَتَحَقَّقْ ذَلِكَ الْوَصْفُ، فَهُوَ كَالْعَلَّةِ الْبَاعِثَةِ لِلْوَاصِفِ، أَوْ هُوَ الْعَلَّةُ.

ويَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَمَالاً؛ فَإِنَّ غَيْرَ الْكَمَالِ لَا يَكُونُ سَبَباً لِإِظْهَارِ الْكَمَالِ وَالتَّعْظِيمِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَمِيلاً عِنْدَ الْحَامِدِ وَلَا يَكْفِي أَنْ يَكُونَ جَمِيلاً عِنْدَ غَيْرِهِ مَعَ نَقْصِهِ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ سَبَباً لِلتَّعْظِيمِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً [جَمِيلاً]⁽⁷⁾ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعَلَّامَةُ التَّفْتَازَانِي⁽⁸⁾ فِي حَوَاشِي

1- متعلقان باسم الفاعل «المفيدين».

2- في (ج): «التعين». وهو وهم من الناسخ.

3- انظر القاموس (ح م د) 266. وعبارة السيد الجرجاني: «هو الثناء على الجميل من جهة التعظيم من نعمة وغيرها».

وصنفه أصنافاً. انظر التعريفات (الحمد) 98.

4- ساقط من (أ) و(ب).

5- في (ج): متوقف.

6- بداية النسخة (هـ).

7- زيادة من (أ).

8- سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (-792هـ) من أئمة العربية والبيان والمنطق، نسبته إلى تفتازان من بلاد

خراسان، وإقامته بسرخس، أبعدته تيمورلنك إلى سمرقند فتوفي فيها، من تصانيفه: المطول على تلخيص المفتاح، والمختصر (اختصر به المطول) وشرح تصنيف العزّي في الصرف، وشرح الشمسية في المنطق، وحاشية على الكشاف، وغيرها..

انظر ترجمته في الدرر الكامنة 350/4 وبغية الوعاة 285/2.

الكشاف⁽¹⁾، ووافقه النخري⁽²⁾ الدواني⁽³⁾ في (حواشي الأصول)، بل الإمام الرازي⁽⁴⁾، وكفى بذلك مستنداً ودليلاً، سيّما في النقلات.

والمُرَاد فعل صادر عن المحمود كما صرّح به الإمام⁽⁵⁾ فقال: لا يُحمد إلاّ الفاعل المختار على ما صدر عنه بالاختيار، ويَجِبُ أَنْ يَكُونَ اختياريّاً، أي حاصلاً من المحمود باختياره وإرادته، فلا يكون ثناء اللؤلؤة على صفاتها حمداً، وبتعميم الاختياري⁽⁶⁾ يندفع الإشكال بثناء الله تعالى على الصفات الذاتية، فإنها ليست مسبوقه بالاختيار وفاقاً، ويبقى الإشكال به من حيث إنها ليست بأفعال، والأوجه أنّ التعميم المذكور بالنظر إلى الفعل أيضاً؛ لئلاّ ينتقض بالثناء على ذاته المقدسة. وقد بين السيّد⁽⁷⁾ وجه الحكمة بوجهين:

أحدهما: استقلال الذات في تحقّقه، كما أنّه يستقلّ فيها بالاختيار، بمعنى أنّه إن أرادَ فعل⁽⁸⁾، وإن أرادَ ترك.

وثانيهما: وهو الأحسن الأظهر الأقرب، أنّ يترتب عليه أمورٌ اختيارية، فالشيء إذا حصل منه آثار اختيارية، جعل في حكم الاختياري والحاصل أنّ المراد ما يكون الشيء اختيارياً، نفسه أو أثره.

3/ب

1- «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» لمحمود بن عمر الزمخشري. من أهم تفاسير القرآن إلى يومنا هذا. عليه حواشٍ كثيرة، منها حاشية السعد التفتازاني المذكورة؛ وهي ملخصة من حاشية الطيبي، تشمل على التحقيق والتدقيق ولطائف التوفيق والتلفيق، لكنه توفي قبل أن يكملها.. انظر كشف الظنون 1478/2 و1479. وانظر كلامه في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام 3/1 و4.

2- النحرير: العالم المُجَدِّد.

3- جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني (-918هـ) قاضٍ باحث يعد من الفلاسفة، نسبته إلى دوان من بلاد كازرون، ومسكنه بشيراز وتوفي بها، من كتبه: تفسير (القلقل) وأتمودج العلوم، وشرح القواعد العضدية، وغيرها.. انظر شذرات الذهب 160/8 وكشف الظنون 184/1 و195 و457. ولم أقف على كتابه المذكور.

4- أبو عبدالله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبرستاني الأصل الرازي المولد، المعروف بابن خطيب الري (-606هـ) عالم بالأصول وفقهه ومفكر ورياضي كبير، له كتب كثيرة بالعربية والفارسية منها، تفسير «مفاتيح الغيب»، وتحصيل الحق، وشرح المفصل، وشرح سقط الزند، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، وغيرها.. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 248/4 والوفاي بالوفيات 175/4 والروض المعطار (الرّي) 279.

5- أي الرازي. انظر تفسيره (مفاتيح الغيب) 118/12 و119.

6- في (ب) و(ج): الاختيار. وانظر حاشية المطول للفنريّ 41.

7- أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (-816هـ) فيلسوف من كبار العلماء بالعربية، ولد غرب أستراليا في تاكو، له كتب كثيرة، أشهرها: التعريفات، وحاشية على المطول للتفتازاني، وحاشية على الكشاف، والمصباح في شرح المفتاح، وغير ذلك.. انظر بغية الوعاة 196/2 وكشف الظنون 474/1. ولم أقف على كلامه.

8- جواب «إن».

الأمر الثالث⁽¹⁾: الحامد، وهو من يتحقق الحمد منه، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُعْظِماً بِثَنَائِهِ المَحْمُودَ ظاهراً وباطناً، والمُرَاد من التعظيم الظاهري ألا يكون في أقواله وجوارحه ما يدل على التحقير والهُزُؤ⁽²⁾، فلا يصدر ما يدل على خلاف ما دلَّ عليه الوصف بالكمال من التعظيم والعظمة، فأرادوا بالتعظيم هنا، عدم التحقير والهُزُؤ، وعدم مخالفة الفعل القول، والمُرَاد من التعظيم الباطني، أَنْ يَصِفَ المَحْمُودَ بِالمَحْمُودِ بِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ السَّيِّدِ وَغَيْرِهِ. والأظهر أَنَّ المُرَاد بِهِ أَنْ يَقْصِدَ التَّعْظِيمَ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ مَا ذَكَرَ، كَمَا قَالَ جَمْعٌ مَحْقُقُونَ، فَدَخَلَ الوَصْفُ بِالجَمِيلِ المَعْلُومِ الانْتِفَاءَ إِذَا قَارَنَهُ التَّعْظِيمَ، كَالفَضَائِلِ المَشْتَمَلَةِ عَلَى وَصْفِ المَمْدُوحِ بِمَا يَعْلَمُ انْتِفَاءً، فَإِنَّ الجَمْهُورَ يَعْذُونَهُ حَمْدًا وَمَدْحًا⁽³⁾، لَا اسْتِهْزَاءً وَسَخْرِيَّةً، لِعَلِمِهِمْ بِمُقَارَنَةِ التَّعْظِيمِ.

الأمر الرابع: المَحْمُودُ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ - [كَمَا عَرَفَ]⁽⁴⁾ - فَاعِلًا مُخْتَارًا، حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا، أَيْ صَادِرًا مِنْهُ المَحْمُودَ عَلَيْهِ، بِالِاخْتِيَارِ، أَوْ مَا هُوَ مِنْ آثَارِهِ.

الأمر الخامس: ذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى اتِّصَافِ المَحْمُودِ بِالمَحْمُودِ بِهِ، وَالمَشْهُورِ اخْتِصَاصِ الحَمْدِ بِجَارِحَةِ اللِّسَانِ، فَيُخْرِجُ كَلَامًا مَنْ تَنَزَّهَ عَنْهَا، وَالأظْهَرُ عِنْدَ المَحْقُقِينَ أَنَّهُ قَيْدٌ غَالِبِيٌّ، أَوْ أَنَّهُ مِنْ مَقُولِ⁽⁵⁾ القَوْلِ، فَكَلَامُ اللّهِ وَرَسُولِهِ عَلَى الحَقِيقَةِ، وَالمَسَامِحَةِ فِي كَلَامِ غَيْرِهِمَا أَوْلَى بِالِاخْتِيَارِ، وَجَمَلَةٌ (الحَمْدُ لِلّهِ) لِإِنْشَاءِ الحَمْدِ، إِمَّا لِأَنَّهَا مِنْ صَيَغِ⁽⁶⁾ الحَمْدِ شَرْعًا أَوْ لِذَلَالَتِهَا عَلَى الاتِّصَافِ بِجَمِيلٍ [مَجْمَلًا]⁽⁷⁾ وَلَوْ عَرَفْنَا، لَكِنْ بِطَرِيقِ اللِّزُومِ؛ إِذْ مِنْ لَازِمِ الإِخْبَارِ عَنِ الحَمْدِ بَأَنَّهُ مَمْلُوكٌ أَوْ مُسْتَحَقٌّ لَهُ، تَعَالَى وَصَفُهُ، تَعَالَى بِأَنَّهُ مَالِكٌ أَوْ مُسْتَحَقٌّ لَهُ، وَذَلِكَ جَمِيلٌ قِطْعًا، فَيَكُونُ الوَصْفُ بِهِ حَمْدًا لَا بِطَرِيقِ المَطَابَقَةِ.

1- من الأمور التي يتوقف عليها الحمد.

2- في (ب): الهزء.

3- قال د. فاضل صالح السامرائي في لمسات البيانية في سورة فاتحة الكتاب: علمنا من قوله ﷻ: ﴿الحمد لله﴾ أن الله حيٌّ، له الصفات الحسنى والفعل الجميل، فحمدناه على صفاته، وعلى فعله وإنعامه، ولو قال: «المدح لله» لم يُفد شيئاً من ذلك، فكان اختيار الحمد أولى من اختيار المدح، فالحمد أن تذكر محاسن الغير، سواء كان ذلك الثناء على صفة من صفاته الذاتية كالعلم والصبر والرحمة، أم على عطائه وتفضله على الآخرين. ولا يكون الحمد إلا للحي العاقل. وهذا أشهر ما فرق بينه وبين المدح فقد تمدح جهاداً ولكن لا تحمده؛ وقد ثبت أن المدح أعمُّ من الحمد؛ فالمدح قد يكون قبل الإحسان وبعده؛ أما الحمد فلا يكون إلا بعد الإحسان، فالحمد يكون لما هو حاصل من المحاسن في الصفات أو الفعل، فلا يُحمد مَنْ لَيْسَ فِي صِفَاتِهِ مَا يَسْتَحِقُّ الحَمْدَ؛ أَمَّا المَدْحُ فَقد يكون قبل ذلك؛ فقد تمدح إنساناً ولم يفعل شيئاً من المحاسن والجميل. انظر كتابه لمسات بيانية في نصوص من التنزيل 25.

4- ساقطة من (أ).

5- في (ب): مقولة القول.

6- في (أ): «من صنع». وهو وهم من الناسخ.

7- ساقطة من (أ) و(ب).

1/4

ولعلّه مرادٌ من دلّ كلامه على عدم حصول الحمد على تقدير الإخبار، والمعنى أنّ جنس الحمد أو جميع أفرادها [الحمد]⁽¹⁾ مختصٌ به تعالى، والمشهور أنّ الاختصاص على الانحصار، والأظهر أنّه مستفادٌ من اللام بمعونة المقام بحمل الاختصاص الذي هو مدلوله على الفرد الكامل، والاختصاص إمّا على المبالغة تنزيلاً لحمد غير الله تعالى منزلة العدم، أو منزلة حمده تعالى، لأنّه مبدي كلّ جميل، أو على الحقيقة، لأنّ المحمود عليه يجب أن يكون صدوراً بالاختيار، ولا اختياراً لغيره تعالى بالحقيقة عند أهل السنة، لأنّ الإنسان مضطر في صورة مختار، كما قاله بعض المحققين⁽²⁾. وهذا بناء على حمل الاختيار على الحقيقي، والأول بناء على حمله على العرفي، ولكلٍّ وجهٌ وجيهٌ. واختار الحمد على الشكر⁽³⁾، مع أنّ المتبادر من العبارة أنّ المحمود عليه هنا نعمة إلهام الحمد، وقد قال الله تعالى: ﴿لَنْ شُكِرْتُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ﴾⁽⁴⁾؛ لأنّ ديباجة القرآن المجيد، مؤشحةٌ بعزّة التحميد، ولأنّ الظاهر أنّ افتتاح المقال بحمد الملك المتعال، للعمل بموجب الحديث المأثور عن سيّد الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام؛ أعني قوله: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْتَدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْدَمٌ»⁽⁵⁾، ورؤي عنه [ﷺ]⁽⁶⁾ أيضاً: «مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَمْ يَحْمُدْهُ»⁽⁷⁾.

ولمّا كان الحمد من المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة، والأحداث المتعلقة بالمحل⁽⁸⁾ المقتضية لانتسابها إليه، والفعل أصل في بيان النصب، كان من حقّه أن يلاحظ معه الفعل، ثمّ إنّه عدل عن حقّه، واختير الجملة الاسمية؛ لتفيد الدوام والثبات بتقدير اسم الفاعل بمعنى الثبوت إجابةً لمناسبة المقام، كما صرّح به العلامة النفتازاني⁽⁹⁾، وأمّا أنّ الظرفية اختصار الفعلية، فهو عند عدم الداعي، فإن قيل: الفعل المضارع يفيد الاستمرار التجددي، فلم يختير عليه مع أصالته؟ قلت:

1- ساقطة من الأصل.

2- هذا رأي القائلين بالجبرية. انظر التعريفات 77.

3- لأن الشكر لا يكون إلا على النعمة، ولا يكون على صفاته الذاتية؛ فإنك لا تشكر الشخص على علمه أو قدرته، وقد تحمده على ذلك، فالحمد والشكر متقاربان، والحمد أعمّهما، فكان اختيار الحمد أولى من الشكر لأنه أعمّ؛ فإنك تشني عليه بنعمه الواصلة إليك وإلى الخلق جميعاً وتثني عليه بصفاته الحسنى الذاتية، وإن لم يتعلق شيء منها بك. انظر النهاية لابن الأثير 1/437 لسان العرب (ح م د) 3/155 ولمسات بيانية 25.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أنه قال: الحمد

4- ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شُكِرْتُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ إبراهيم 7/14.

5- الجامع الصغير 2/153، ورؤي في سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح 1/610 برقم 1894 وفي سنن البيهقي كتاب الجمعة، 3/209 برقم 5559: «فهو أقطع» وهما بمعنى. والأجزم: القليل البركة. وانظر في هذا الحديث طبقات السبكي 1/7 ← 24.

6- زيادة ضرورية.

7- جامع معمر بن راشد، باب شكر الطعام، برقم 170. وشعب الإيمان للبيهقي باب تعديد نعم الله، برقم 4211.

8- في (ب): بالمحمل، وهو وهم من الناسخ.

9- انظر المطول 150.

أجيب بأنه اختير عليه ليتمكن إدخال اللام، فيفيد العموم والاختصار مع الاختصار ولأن الاستمرار إنما هو بالنسبة إلى مفاد المضارع من الاستقبال، كما يستفاد من كلام سيد المحققين⁽¹⁾، والدوام الاسمي يعمُّ الأزمنة كما ذكره بعض المحققين⁽²⁾، ولأن استفادة الدوام من الاسم أقرب لما في الفعل مما ينافيه ظاهراً، وهو الحدوث دون الاسم.

و(الله): اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد⁽³⁾، ولذا لم يقل: الحمد للخالق أو الرازق ونحوهما، مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف، بل إنما تعرضَ لنعمة الإلهام بعد الدلالة على استحقاق الذات؛ تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين كما سيجيء.

وقدّم الحمدَ لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به⁽⁴⁾، وإن كان [ذكر]⁽⁵⁾ الله أهمَّ في نفسه، لا يقال إنَّ الاهتمام باسم الله تعالى ذاتي، والاهتمام بالحمد عارضي⁽⁶⁾، فالأول إن لم يقدم في الاعتبار على الثاني، فالتساوي لازم بالضرورة، إذ البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتي أو العرضي، لأننا نقول كلَّ منهما يرجح⁽⁷⁾ بقصد المتكلم، ألا ترى أنه قدّم بعضهم الحمدَ، وقدّم كثير منهم لفظ (الله)، وفي ضمن كلَّ منهما نكات جيدة متعارضة، كما حذف لفظ المسند إليه للاختصار⁽⁸⁾، وقد يذكر لكونه الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه.

بقي أمر آخر، وهو أن مقام الحمد لا يقتضي تقديم لفظه؛ لأنَّ تحصيل معنى الحمد والثناء لله لا يتم إلا بمجموع المبتدأ والخبر، فيقتضي تقديم المجموع على ما سواه، والجواب أن لفظ⁽⁹⁾ الحمد من بين اللفظين، أنسب بالتقديم نظراً إلى أن هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى. كذا ذكره بعض المحققين⁽¹⁰⁾.

19 قوله: (المَلُهمْ لِحَمْدِهِ)⁽¹¹⁾ بيانٌ للفعل المحمود عليه، وفيه جمع بين اسمي الذات والصفة؛ تنبيهاً على استحقاقه الحمد بإزاء الذات والصفات على ما اشتهر، والظاهر أنه قصدَ بذكر الوصفِ الحمدَ التفصيليَّ ثانياً، جمعاً بين نوعي الحمد، كما في القرآن.

1- عني به سعد الدين التفتازاني الآنف الذكر.

2- هو السعد التفتازاني. ذكره في المطول 150.

3- انظر المنصف للشمي 4/1.

4- انظر حاشية المطول للفنري 46 ولمسات بيانية 28 و 29.

5- ساقط من (أ).

6- في (ب): عرضي.

7- في (أ): يرجح كل منهما.

8- في الأصل: «للاختصار». وهو وهم من الناسخ.

9- في (ب): لفظة.

10- انظر حاشية المطول للفنري 46.

11- في مُوصل الطلاب ص 19: بحمده.

والإلهام: إلقاء المعنى في الرُّوع، وهو - بضمِّ الراء - القلب⁽¹⁾، وعن الرَّاغِب⁽²⁾: تخصّيصه بما كان منه تعالى أو من الملائكة الأعلى⁽³⁾، ويخصّ اصطلاحاً بخير لا كسب فيه، والمعنى مدرك يمكن التعبير عنه بلفظ، ففي «المُلهِم» تجويز⁽⁴⁾، وفي القاموس⁽⁵⁾: «أَلْهَمَهُ خَيْرًا: لَقَّنَهُ إِيَّاهُ». فلا تجويز. وهو استعمال اللفظ في بعض ما وضع له.

واللّام في (لحمده) لتقوية العامل⁽⁶⁾، وإضافة (حمد) إلى ضمير الله من إضافة المصدر إلى مفعوله والفاعل محذوف، أي: لحمدي إيّاه.

19* قوله: (وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِهِ وَعَبْدِهِ).. أقول: لَمَّا حَمَدَ اللَّهُ تَعَالَى، أَرَدَقَهُ بِتَعْظِيمِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَا ثَبَتَ فِي الْخُطْبِ، أَدَاءً لِبَعْضِ مَا وَجِبَ، وَتَوَسُّلاً إِلَيْهِ فِي قَبُولِ الْحَمْدِ، وَتَوْفِيقٍ تَمَامِ الْمُرَادِ؛ فَإِنَّهُ وَاسِطَةٌ كُلِّ كَمَالٍ، وَإِتِّبَاعًا لَهُ تَعَالَى فِي تَعْقِيبِ اسْمِهِ اسْمَهُ، وَالْحَدِيثُ: «لَا

i/5

1- أو موضع الفرع منه، أو سواده، والذهن، والعقل. انظر القاموس (ر و ع) 667.

2- أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالرّاغِب الأصفهاني (-502هـ) أديب من الحكماء العلماء من أهل أصبهان، سكن بغداد واشتهر حتّى كان يقرب بالغازلي، من كتبه: المفردات في غريب القرآن، وحلّ متشابهات القرآن، ومحاضرات الأدباء.. انظر: الوافي بالوفيات 29/13 وبغية الوعاة 297/2 وكشف الظنون 447/2.

3- انظر المفردات في غريب القرآن (ل ه م) 455.

4- كذا في (ب). وأما في (أ): «تجوّز»، والذي في الأصل: «تجرّيد»، وهو وهم.

5- اسمه الكامل: «القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماتيط»، ألّفه مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (-817هـ). وقد حوى ستين ألف مادة - أي أقل من مواد معجم «لسان العرب» لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (-711هـ) بعشرين ألف مادة فقط - على الرغم من صغر حجمه مقارنة باللسان، إلا أن «القاموس المحيط» مكثّف المادة جداً؛ وذلك أنه شرح معاني الكلمات من دون الإتيان بالشواهد الشعرية والأمثال. وقد ربّته المؤلف على أواخر الكلمات باعتبار الباب والفصل، وضمّنه ما في معجمي «العُباب الزاخر واللباب الفاخر» للحسن بن محمد بن حيدر العمري الصاغاني (-650هـ) و«الحكم والمحيط الأعظم» لأبي الحسن علي بن إسماعيل الشهير بابن سيده الضريبر (-458هـ) وأضاف إلى ذلك زيادات ممّا في الكتب المهملّة متبعاً مادة معجم «الصّحاح» لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (-393هـ) وناقداً لها مستدرّكاً ما فاته أو أهمله. وإنّ أهمية القاموس اللغوية دفعت المرتضى الزبيدي محمد بن محمد (-1205هـ) إلى وضع شرح له في كتاب «تاج العروس من جواهر القاموس» فجاء أضخم معجم عربي على الإطلاق؛ إذ حوى مئة وعشرين ألف مادة، فعُدَّ بحق كنزاً من كنوز العربية. انظر القاموس المحيط، مقدمة الإعداد ص 8 و9. والمقبوس تحت الجذر (ل ه م) 1070.

6- وهي المزيّدة لتقوية عامل ضَعْف: إما بتأخّره، نحو: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف/154/7]، ونحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف/43/12]، أو بكونه فرعاً في العمل، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة/91/2]، ﴿فَعَالًا لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود/107/11] والبروج/16/85. انظر الجني الداني 106، وأوضح المسالك 29/3 والمغني 286 و287. وانظر أيضاً: كتاب اللامات 147 وورصف المبان 246 وشرح شذور الذهب للجوجوري 551/2. وهي هنا من الشقّ الثاني، لكون «الملهِم» اسم فاعل، وهو فرع.

أَذْكُرُ إِلَّا وَتُذَكِّرُ مَعِيَ»⁽¹⁾، وأحسن الطرق ما أمرنا به، وهو الصلاة. والحديث: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ»⁽²⁾.

وهي⁽³⁾ لإنشاء الدعاء وطلب الرحمة والتعظيم والسلامة، وإن كانت في صورة الخبر. وجعلها خبراً معنياً لإنشاء الدعاء قياساً على الحمد خطأ؛ لأن الإخبار بثبوت الحمد يستلزم حمداً كما مر، والإخبار بثبوت الدعاء لا يستلزم الدعاء، بخلاف قول بعضهم إنها خبرية معنوية⁽⁴⁾، والمقصود الثناء، فإنه صحيح، لكنه بعيد، والمطلوب أمرٌ زائد على ما حصل له في كل وقت؛ فإنَّ نعمة الله تعالى لا نهاية لها، ففيه حذف أو استعمال العام في الخاص بقريظة أن طلبَ الحاصل غير معقول، وقيل⁽⁵⁾: إنه أمر لإكمال الطالب وتعظيم المطلوب، ولم يقصد معناه. وهو تكلف نفي أن الأرجح خبرية جملة الحمد، فيلزم عطف الإنشاء على الخبر فيما لا محل لها من الإعراب، والجمهور على منعه⁽⁶⁾، فالوجه أن تجعل جملة الحمد إنشائية أو يُقدَّرُ القولُ، والتأويلات البعيدة لا تخفى، والصلاة من الله رحمة مقرونة بتعظيم، ومن الملائكة استغفار، ومن غيرهما تضرع ودعاء على المشهور.

و«السلام» بمعنى السلامة من النقائص⁽⁷⁾، أو التسليم. والسَّيِّدُ: الْمُتَوَلَّى لِلسَّوَادِ⁽⁸⁾، أي الجماعة الكثيرة، ويُنسب⁽⁹⁾ ذلك فيقال: «سَيِّدُ الْقَوْمِ»، ولا يقال: [سَيِّدٌ]⁽¹⁰⁾ الثوب والفرس، ويقال: «سَادَ الْقَوْمَ يَسُوذُهُمْ». ولمَّا كان من شرط المتولَّى للجماعة الكثيرة، أن يكون مُهَذَّبَ النَّفْسِ، قيل لكل من كان فاضلاً في نفسه: سَيِّدًا، قال النووي⁽¹¹⁾ في (الأذكار): «ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم، وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه، وعلى الكريم وعلى المالك». انتهى.

- 1- روي بغير هذا اللفظ في سنن البيهقي 286/9، كتاب الجمعة، باب ما يستدل به على وجوب ذكر النبي ﷺ برقم 5562: «لَا أذْكُرُ إِلَّا ذُكِّرْتُ».
- 2- المعجم الكبير للطبراني 181/19، برقم 447.
- 3- أي الصلاة على النبي ﷺ.
- 4- انظر السراج المنير 16/1.
- 5- لم أقف على صاحب هذا الرأي.
- 6- انظر كتاب سيبويه 139/1 والتسهيل 99 وشرحه 261/2 والمغني 627 والأشْمُونِي 406/2 وموصل الطلاب 171 والإتقان في علوم القرآن 485/1 و582 وهمع الهوامع 506/2 و192/3 وخزانة الأدب للبغدادي 455/1.
- 7- أي العيوب. انظر القاموس (س ل م) 1034.
- 8- انظر القاموس (س و د) 277.
- 9- النسبة هنا بمعنى الإضافة، على حدِّ تعبير سيبويه في باب النسبة من كتابه.
- 10- ساقطة من (أ).
- 11- أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (-676هـ) عالم في الفقه والحديث، له مصنفات كثيرة منها: شرح صحيح مسلم، ورياض الصالحين، والتحرير، وكتابه (الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ) جمع فيه ما ورد في كتب الحديث من أذكار وأدعية في كل مناسبة. والنص منه 362/1.

وإطلاق السيد على نبينا محمد ﷺ يوافق ما ثبت في الحديث أنه قال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»⁽¹⁾، ولكن هذا في مقام الإخبار عن نفسه بمرتبته ليعتقد أنه كذلك، وأمّا في ذكره والصلاة عليه ﷺ، فقد علمهم الصلاة عليه ﷺ لما سألوه عن كيفية بقوله: «اللهم صل على محمد... إلخ»⁽²⁾، فلم يذكر لفظ السيد. وقد نظر الشيخ عز الدين⁽³⁾ في أن الأفضل ذكر السيد مراعاةً للأدب، أو عدم ذكره رعايةً للوارد، نقله عنه الشيخ جمال الدين الإسنوي⁽⁴⁾، قال: «وفي حفظي أن الشيخ عز الدين بناه على أن الأفضل سلوك الآداب أم امتثال الأمر، فعلى الأول يُستحبُّ دون الثاني». انتهى.

وأفتى ابن تيمية⁽⁵⁾ بترك زيادة (سيدنا) قبل (محمد)، وأطال بعض الشافعية والحنفية في رده وتزييفه.

و«محمد» بدل من «سيدنا»، ولا يقال: جعله بدلاً يقتضى أن يكون المبدل منه في حكم الطرح، فيلزم أن يكون إثبات السيادة له ﷺ غير مقصود أصلاً، مع أنه ليس كذلك، لأن المراد بكون المبدل منه في حكم الطرح أنه غير مقصود بالذات، بل ذكر توطئة⁽⁶⁾، وهنا الأمر كذلك؛ إذ المقصود بالذات، الصلاة على محمد ﷺ، ويجوز أن يكون عطف بيان جاء به للمدح، نظراً إلى أن إثبات

- 1- سنن ابن ماجه، كتاب الزهد 1440/2 برقم 4308. وروي في صحيح مسلم، كتاب الفضائل 32/15 برقم 2278: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة».
- 2- «قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين، إنك حميدٌ مجيدٌ، والسلام كما قد علمتم» صحيح مسلم كتاب الصلاة 105/4 برقم 406 وباحتراف طفيف في سنن ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة 292/1 و سنن أبي داود 370/1 و سنن النسائي 382/1 و 383 و سنن البيهقي 147/2 و بحار الأنوار 141/10 و 19/17.
- 3- أبو محمد عز الدين بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن بن محمد ابن المهذب الدمشقي السلمي (-660هـ) الملقب بسلطان العلماء، والسلمي نسبة إلى بني سليم إحدى القبائل القيسية المشهورة من مضر، نشأ بدمشق. من كتبه: التفسير الكبير، والفتاوى، وغيرها.. ومن أمثال مصر: «ما أنت إلا من العوام ولو كنت ابن عبد السلام». انظر ترجمته في فوات الوفيات 287/1. وانظر رأيه في مجموع فتاواه 24.
- 4- أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي (-772هـ) فقيه من علماء العربية، نسبته إلى إسنا مولده، وقدم القاهرة سنة 721هـ، من كتبه: «الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية» في الفقه، و«الأشباه وانظائر» و«مطالع الدقائق» في استخراج المسائل الشرعية من القواعد النحوية. انظر ترجمته في الدرر الكامنة 354/2 وبغية الوعاة 92/2. ولم أف على كلامه في أي من كتبه.
- 5- هو أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي (-728هـ) ولد في حران، أفتى ودرّس وهو دون العشرين، وله أكثر من أربعة آلاف كراسة تبلغ ثلاثمئة مجلد، منها: «الجوامع»، و«الفتاوى»، و«الجمع بين النقل والعقل»، وغيرها.. انظر ترجمته في أعيان العصر 136/1 وفوات الوفيات 35/1 و الدرر الكامنة 144/1. ولم أف على فتواه المذكورة.
- 6- قرّر حسن جلي الفترّي أن المقدّمة القائلة: «إن المبدل في حكم السقوط» ليست بكليّة. انظر حاشية المطول 249.

السيادة له ﷺ صراحةً مقصود، وهو عَلَمٌ منقول من اسم مفعول المضعف؛ سُمِّيَ به نبيُّنا ﷺ، تفويضاً بأنه يكثرُ حمد الخلق له، كما روي في السير أنه قيل لجدّه عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته: لم سميت ابنك محمداً وليس في أسماء آبائك ولا قومك، قال: رجوتُ أن يُحمَدَ في السماء والأرض⁽¹⁾، وقد حقَّقَ الله رجاءه كما سبق في علمه.

والإضافة في (رسوله وعبدِه) لتشريف المضاف أيّ تشريف، وتبنيهاً على أن منشأ هذا اللفظ⁽²⁾ الخاص إنما هو كمال الاختصاص، وهي في (سيدنا) و(رسوله) و(عبدِه) لتعريف العهد الخارجي، أي: السيد المُعيَّن المعلوم عند أهل الملة، وكذا الباقي، ولم يُقدِّم (عبدِه) على (رسوله) امتثالاً⁽³⁾ لما في الحديث الصحيح: ((وَلَكِنْ قُولُوا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ))⁽⁴⁾ رعاية⁽⁵⁾ للسجع.

والرسول لغة: المرسل⁽⁶⁾، ومن العرب من يُثنيهِ ويجمعه، ومنه: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ﴾⁽⁷⁾ أي: موسى وهارون [عليهما الصلاة والسلام]⁽⁸⁾، ﴿وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾⁽⁹⁾. ومنهم من يُوحِّدُه مطلقاً، ومنه: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁰⁾ وحدّ؛ لأنه في معنى الرسالة⁽¹¹⁾، كقول الشاعر:

1_ أَلَا أبلِغُ أبا عَمْرٍو رَسولاً بأنّي عن فَتَاحَتِكُمْ غَني⁽¹²⁾

1- انظر تاريخ دمشق لابن عساكر 32/3 و81 والسيرة النبوية لابن كثير 210/1 والبداية والنهاية 325/2.

2- في (أ): «اللفظ»، وهو وهم من الناسخ.

3- مفعول لأجله من الفعل «يُقدِّم» مثبتاً.

4- سنن الدارمي، كتاب الرقاق، باب في قول النبي ﷺ برقم 2737.

5- مفعول لأجله من الفعل «لم يُقدِّم» منفيّاً.

6- انظر القاموس (ر س ل) 925.

7- ﴿فَاتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بآيَةٍ مِّن رَّبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى﴾ طه 47/20.

8- زيادة ضرورية.

9- ﴿وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ هود 69/11.

10- ﴿فَاتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الشعراء 16/26.

11- انظر الكشاف 382/4 عند تفسير الآية السابقة.

12- منسوب في لسان العرب مادة (ف ت ح) 538/2 إلى الأشعر الجعفي (-؟) والفتاحة: الحكومة. كذا قال، ثم نسبه تحت الجذر (ر س ل) 283/11 للأُسْعَر، بالسين المهملة. وكذا في القاموس (س ع ر) 380، حيث قال إنه لقب مرثد بن أبي حمران الجعفي الشاعر. والبيت بلا نسبة في تفسير الطبري 254/2 و564/12 الصحاح (ر س ل) 1709 وأمالي القاضي 281/2 وتفسير الطوسي 312/1 و342 و471/4 و39/8 وأساس البلاغة (ف ت ح) 4/2 والحرر الوجيز 429/2 والبحر المحيط 344/4. واحتلّف في عجزه، فروي في الأغاني 160/12: «فإني في مودّتكُم نفيس» لأبي زيد، وفي أدب الكاتب 323: «وإياك المَحَاينَ أن تُحِينَا»، ولم ينسبه.

ولأنَّ (فَعُولًا) يستوي فيه المذكَّر، والمفرد، وفروعهما⁽¹⁾.

وشرعاً: إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشرع، وأمر بتبليغهِ. [والنبيُّ: إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشرع، وإن لم يؤمر بتبليغهِ]⁽²⁾، وقيل في الفرقِ غير ذلك⁽³⁾، وقيل بترادفهما⁽⁴⁾؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾⁽⁵⁾، فقد أثبت لهما معنى الإرسال⁽⁶⁾.

وقد يُطلقُ الرسولُ على أعمِّ ممَّا ذكر، قال النووي⁽⁷⁾ رحمه الله تعالى في شرح مسلم⁽⁸⁾: إنَّ الرسولَ يتناول جميع رسل الله من الأدميين والملائكة، قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾⁽⁹⁾، ولا يُسمَّى الملكُ نبياً. انتهى.

فعلى هذا بيَّنهما عمومٌ من وجهِه، وعلى الأول بيَّنهما عمومٌ مطلق.

والعبد: في الأصل صفة، ثمَّ استعمل استعمال الأسماء، وهو أحب الأسماء إلى الله تعالى وأرفعهما إليه. قال أبو علي الدقاق⁽¹⁰⁾: وليس للعبد صفةً أتمَّ ولا أشرفَ من العبودية، ولذا أطلقها الله

1- انظر كتاب سيبويه 237/3.

2- ما بين حاصرتين ساقط من (أ). وانظر: سُبُلُ الهدى والرَّشاد في سيرة خيرِ العباد 278/2، ومقدمة حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني.

3- أي في الفرق بين الرسول والنبي. وفي تهذيب اللغة (ن ب) 348/15: النبيُّ هو مَنْ أُنْبَأَ عن الله، وفي القاموس (ن ب و) 1227: هو الطريق. وانظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل 763/2 والنكت والعيون 35/4 ومفاتيح الغيب 43/23 وتفسير البيضاوي 133/4.

4- قاله مكي بن أبي طالب في تفسيره «الهداية إلى بلوغ النهاية» 4913/7. وانظر النكت والعيون 34/4.

5- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ الحج 52/22.

6- نصَّ الزمخشري أنَّ الآية المذكورة دليلٌ بيِّنٌ على تغاير الرسول والنبي؛ وعن النبي ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عن الأنبياء، فقال: «مئة ألفٍ وأربعة وعشرون ألفاً»، قيل: فكم الرسول منهم؟ قال: «ثلاثمئة وثلاثة عشرَ حملاً غفيراً». والفرق بيَّنهما أنَّ الرسولَ مِنَ الأنبياء مَنْ جَمَعَ إلى المُعْجِزَةِ الكتابَ المُتَرَلِّ عليه، والنبيُّ مَنْ لم يُتَرَلِّ عليه كتابٌ، وإنَّما أمرٌ أن يدعوا الناسَ إلى شريعةٍ مَنْ قبله. انظر الكشاف 164/3، وروح المعاني للآلوسي 79/9. وانظر تخريج ابن حجر للحديث في حاشية الكشاف.

7- تقدمت الترجمة له ص 10.

8- أي صحيح مسلم، وهو أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (-261هـ) حافظ. أشهر كتبه «الجامع الصحيح» المقترن باسمه، جمع فيه اثني عشر ألف حديث وقد شرحه غير النووي كثيرون. انظر ترجمته في الفهرست 231 ووفيات الأعيان 194/5 والبداية والنهاية 33/11. ولم أجد كلامه في شرح صحيح مسلم.

9- ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ الحج 75/22.

10- هو الحسن بن علي بن محمد النيسابوري المعروف بالدَّقَّاق (-406 أو 412هـ) أحد القراء ومشايخ الصوفية في عصره، وهو أستاذ أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري (-465هـ). ذكره ابن خلكان في سياق ترجمة الأخير 206/3. انظر ترجمته في عبر الذهبي 93/3 والوافي بالوفيات 103/12 وغاية النهاية 98/1. ولم أقف على كلامه.

البارئ سبحانه وتعالى على نبيّه ﷺ في أشرف المقامات، كمقام الإسراء وتنزيل الوحي، قال الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾⁽¹⁾، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾⁽²⁾، ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾⁽³⁾، ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِ مَا أَوْحَىٰ﴾⁽⁴⁾، وَمِنْ نَظْمِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ⁽⁵⁾ رحمه الله تعالى:

وَمِمَّا زَادَنِي شَرَفًا وَتِيهًا وَكِدْتُ بِأَخْمَصِي أَطَأُ الثُّرَيَّا
دُخُولِي تَحْتَ قَوْلِكَ يَا عِبَادِي وَأَنْ صَيَّرْتَ أَحْمَدَ لِي نَبِيًّا

ويقال على أضرب⁽⁶⁾:

الأول: عبدٌ بحكم الشرع، وهو الإنسان الذي يصحُّ بيعه وابتعاؤه.

الثاني: عبدٌ بالإيجاد، وذلك ليس إلاَّ لله تعالى، وإياه قصدَ [سبحانه وتعالى]⁽⁷⁾ بقوله: ﴿إِنْ كُلُّ مَنِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾⁽⁸⁾.

الثالث: عبدٌ بالعبادة، وهو المقصود بقوله [تعالى]⁽⁷⁾: ﴿وَادْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ﴾⁽⁹⁾، ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا﴾⁽¹⁰⁾، ومنه قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾⁽¹⁾.

ب/6 الرابع: عبدٌ الدنيا وأعراضها، وهو المعتكف على خدمتها ومرعاتها، وإياه قصدَ النبي ﷺ بقوله: ﴿تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ﴾⁽¹¹⁾.

- 1- ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ الإسراء 1/17
- 2- ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ الكهف 1/18.
- 3- ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ الفرقان 1/25
- 4- النجم 10/53.
- 5- أبو الفضل عيَّاض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي (-544هـ) عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم، ولي قضاء سبته مولده، وتوفي بمراكش مسموماً، من تصانيفه: «شرح صحيح مسلم» و«مشارك الأنوار»، و«الشفاء بتعريف حقوق المصطفى»، وغيرها.. انظر ترجمته في إنباه الرواة 363/2 ووفيات الأعيان 483/3. والبيتان في حلية البشر 110/1 وروح المعاني للآلوسي 37/6.
- 6- أي: «العبد»، وانظر هذه الأضرب في مفردات غريب القرآن، مفتتح كتاب العين (ع ب د) 319.
- 7- زيادة ضرورية.
- 8- مريم 93/19.
- 9- ﴿وَادْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ ص 41/38
- 10- ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ الكهف 65/18
- 11- «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَعَبْدُ الدَّرْهِمِ وَعَبْدُ الْقَطِيفَةِ وَعَبْدُ الْحَمِيصَةِ إِنْ أُعْطِيَ رَضِي وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ»، صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير، برقم 2887، وسنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا 1386/2 برقم 4135.

والعبودية إظهار التذلل، والعبادة أبلغ منها، لأنها غاية التذلل والخضوع⁽¹⁾، ولا يستحقها إلا من له غاية الإفضال. ومن كون غاية التذلل والخضوع معنى العبادة، كانت العبادة دليلاً على الوحدانية؛ إذ لو كان إله آخر، لم يمكن حصوله غاية الخضوع؛ إذ لو تساويا فيه لم يكن لأحدهما غاية الخضوع، أو كان أحدهما أقل فليس له غاية الخضوع.

وآثر الفصل بين جُمليتي البَسْملة والحمدلة، تنبيهاً على استقلال كل بالمقصودية الذاتية، والوصل⁽²⁾ في جملة الصلاة، تنبيهاً على ما يتعلّق به تعالى بالمتبوعية والمقصودية الذاتية.

فإن قلت: ما سبب أشرفيّة وصف العبودية؟ قلت: سببُه أنّ الألوهية والسيادة والربوبية إنما هي بالحقيقة لله تعالى لا غير، والعبودية بالحقيقة لمن دونه، ففي الوصف بها إشارة، أي: إشارة إلى غاية كماله وتعاليه، واحتياج غيره إليه في سائر أحواله.

والعبودية في الرسول، لكونها انصرافاً من الخلق إلى الحق، أكمل⁽³⁾ من الرسالة؛ لكونها بالعكس، ولأنّ العبد يتكفل مولاة بإصلاح شأنه، والرسول يتكفل بإصلاح شأن الأمة، وكم بينهما!

19* قوله: (وَعَلَىٰ آلِهِ وَصْحَبِهِ وَجُنْدِهِ).. أعاد كلمة (على) ردّاً على الشيعة⁽⁴⁾، أنّ جمع الآل مع النبي في الصلاة بكلمة «على» لا يجوز، ويَجِبُ تركُ الفصلِ بينه وبين آلِهِ، وينقلون في ذلك حديثاً⁽⁵⁾.

والمشهور أنّ أصلَ (آل) أهلٌ، قُلِبَتِ الهاءُ ألفاً⁽⁶⁾، وفي القاموس: «همزة ثمّ ألفاً»⁽⁷⁾. قيل: «فلا يلزم شذوذ». وفيه نظر؛ لتصريح بعض المحققين بشذوذ (ماء) من (موة)⁽⁸⁾.

وتصغيره على أهيل دليل على ما مر⁽⁹⁾؛ لِمَا تَقَرَّرَ أنّ التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها. وقيل أصله أول، ويصغر على أويل؛ ولذا ذكره الجوهري⁽¹⁰⁾ في الألف والواو. وفي القاموس: يُصَغَّرُ

1- انظر القاموس (ع ب د) 282.

2- معطوف على قوله: «وآثر الفصل».

3- خبر «العبودية».

4- تعليل ضعيف؛ لأنّ الشارح لم يُعِدّها في نهاية الكتاب كما جاء في موصل الطلاب بتحقيق د. عبد الكريم مجاهد 173، وإنما ذكرت ذلك لأنّ المُحَشِّي أورد عبارة هذه النسخة في ختام كتابه هذا، بخلاف نسخة د. عبد الكريم حبيب 182.

5- وهو حديث كيفية الصلاة نفسه: «اللهم صلّ على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم.. الحديث» من دون الفصل بين النبي وآله بكلمة «على»، كذا روي في مسند الشافعي 166/1 وسنن أبي داود 370/1 وسنن النسائي 382/1 و383 وسنن البيهقي 147/2 وبحار الأنوار 141/10 و19/17.

6- نبه على ذلك الأشموني في شرح الألفية. انظره 19/1.

7- انظر القاموس المحيط (أ ول) 887.

8- انظر ما قاله الطبري وابن كثير في تفسيريهما 580/11 و94/5. واللسان (م و هـ) 543/13.

9- انظر الكافي 42.

10- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (-393) إمام لغوي أخذ اللّغة والنحو عن أبي علي الفارسي والسيرافي والفارابي، عاش في البادية زمنًا واستقر في نيسابور، حاول أن يطير مرةً فوق فمات، له المعجم المشهور «تاج اللّغة وصحاح العربية». انظر ترجمته في معجم الأدباء 61/6 وإنباه الرواة 194/1 وإشارة التعيين 55. وانظر الصّحاح (أول) 1627.

على أويل وأهيل⁽¹⁾، وخصّ بعد القلب، أو مطلقاً بالأ يضاف إلا إلى ذوي الخطر من ذوي العقول، وذا لا يُنافي التصغير؛ لأنه في المضاف، مع أنّ الخطر متفاوت، فيقبل التصغير.

و(الصَّحْبُ): قال سيبويه⁽²⁾: «اسمُ جمعٍ لصاحب». والأخفش⁽³⁾: «جمعٌ له»⁽⁴⁾، وبه جزم الجوهري⁽⁵⁾. وحاول بعضهم التوفيق؛ بحمل كلام الأخفش على الدلالة على ما فوق الواحد⁽⁶⁾.

و(الجندُ): كما قال الجوهري في اللغة⁽⁷⁾: «همُ الأنصارُ والأعوان»⁽⁸⁾، قال: «ودمشق»⁽⁹⁾، وحمص⁽¹⁰⁾، وقنسرين⁽¹¹⁾، والأردن⁽¹²⁾، وفلسطين⁽¹³⁾، كلُّ منها يُسمّى جُنْدًا؛ لإقامة الأنصار والأعوان بها في ذلك الوقت، من دون غيرها من بلاد الشام». انتهى.

1/7

- 1- انظر القاموس المحيط (أ ول) 887.
- 2- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (-180هـ) يعد أكبر نحاة العربية وأول من بسط النحو، لزم شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي، ونقل جلّ آرائه في مؤلّفه الضخم «الكتاب»، ومن أشهر تلاميذه الأخفش الأوسط، وقطرب. انظر معجم الأدباء 114/16 ووفيات الأعيان 463/3 وإشارة التعيين 242. وانظر رأيه في كتابه 494/2.
- 3- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الملقب بالأخفش الأوسط (-210هـ) أحد علماء البصرة في اللّغة والأدب، من كتبه: المسائل الكبير، والصغير، والاشتقاق، ومعاني القرآن، وغيرها.. ومعنى لقبه: الصغير العينين مع سوء بصرهما. انظر معجم الأدباء 6 224/11 ووفيات الأعيان 380/2 وإشارة التعيين 131. وهو غير نحوّين آخرين عُرفا بالأخفش الأكبر، والأخفش الأصغر؛ فالأكبر هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد (-؟) أخذ عن سيبويه وأبي عبيدة ومَن في طبقتهما. والأصغر هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل (-316) روى عن المبرد وتعلّب. انظر وفيات الأعيان 301/3.
- 4- انظر رأي الأخفش في معاني القرآن 316 ولسان العرب (ص ح ب) 519/1 والهمع 338/3.
- 5- انظر الصحاح (ص ح ب) 161.
- 6- سيتكرر هذا الكلام ص 546.
- 7- أي: تاج اللغة وصحاح العربية، وقد تقدم التعريف به. وكلامه في الصحاح (ج ن د) 460.
- 8- وكذا في لسان العرب مادة (ج ن د) 132/3 والقاموس 263.
- 9- هي قاعدة بلاد الشام، سُمّيت باسم صاحبها الذي بناها، وهو دمشق بن قاني بن مالك بن إرفخشذ بن سام بن نوح الكليلي، وقيل نسبة إلى دماشق بن نمروذ بن كنعان. انظر معجم البلدان 463/2 والروض المعطار (دمشق) 237. وأمّا الشام فقيل سميت بذلك نسبة إلى سام بن نوح الكليلي وهو أول من اختطها، ثم عُربت من سام إلى شام، وقيل: لشامات هناك حمر وسود، وقيل هي من شأم (بالهمز)، ومنهم من يمدّها (شأم).. انظر البلدان 311/3 والروض المعطار 335.
- 10- من أوسع مدن الشام، تسميتها نسبة إلى رجل من العمالق اسمه حمص بن المهر بن جان بن مكنف، وقيل حمص بن مكنف العميلقي، وهو أول من نزلها. انظر معجم البلدان 302/2 والروض المعطار (حمص) 198.
- 11- مدينة بالشام شمال حلب، وهي على نهر قويق، وذكر في الروض المعطار أنها تسمى الجابية أيضاً. وذكر ياقوت أنّ الجابية من أعمال دمشق. انظر معجم البلدان (الجابية) 91/2 و(قنسرين) 403/4 والروض (الجابية) 153 و(قنسرين) 473.
- 12- بضم أوله، وهو في الأصل اسم لنهر بالشام، وهو نهر طبرية، عليه مدن كثيرة، وكل من على جانبيه أردنيّ، ثم صار فيما بعد اسماً للقطر المعروف باسم النهر المذكور. انظر معجم البلدان 147/1 والروض المعطار (الأردن) 21.
- 13- من أول أقطار الشام، تسميتها نسبة إلى فلسطين بن فلان، من ولد كنعان بن حام بن نوح الكليلي، أو نسبة إلى فلسطين بن فلان بن يونان بن يافت بن نوح الكليلي لتزوله بها، وفيها ظهر سيدنا عيسى الكليلي. انظر البلدان 274/4 والروض 441.

وقضية كلامه أنه اسم جمع؛ فالجندِيُّ - كما اقتضاه كَلَامُهُ - وبه صرَّحَ الزَّمَخْشَرِيُّ⁽¹⁾ في «أساس البلاغة» - منسوبٌ إلى إحدى هذه البلاد، ثم أُطْلِقَ على كلِّ مقاتل. والإضافةُ فيما ذكر، لتشريف المضافِ أيَّ تشريفٍ.

19* قوله: (وبعد).. ظرفٌ منقطع عن الإضافة، أي: «بعد ما تقدَّم من البسملة، والحمدلة⁽²⁾، والصلاة، والسلام على من ذكر»، وهو بتقدير: «أقول»، ونحوه.. والفاء بعدها زائدة على توهم (أمّا)؛ إشعاراً بلزوم ما بعدها لما قبلها.

وقد يقال: الأصل (أمّا بعد) كما هو المشهور⁽³⁾، فعَوَّضَتِ الواو عن (أمّا) تخفيفاً؛ لدلالة الفاء عليها، وعلى هذا لا مجال لتوهم الجمع بين الواو وأمّا، على أن الجمع بحسب التقدير غير مُضَرٍّ، كما صرَّحَ به نجم الأئمة الرضي⁽⁴⁾، لكن يتبادرُ من كَلَامِهِ أَنَّ «أمّا» إنّما تُحذفُ إذا كانَ الجِزَاءُ أمراً أو نهياً، فلا يقال: «زيداً فضرِبْتُ»، فلا تغفل.

وحيث جعلَ السابقَ إنشَاءً، ففيه عطف الخبر عليه⁽⁵⁾، على ما مرَّ، وجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ⁽⁶⁾ في مثله عطفَ القِصَّةِ على القِصَّةِ بأدنى جامع، فليُتَدَبَّرْ.

ومنهم من قال: الواو عَوَّضٌ عن «أمّا» وليست بعاطفة. وقد يقال: المعطوف يحتمل الإنشاء، لأنَّ الغرضَ منه مدح الشرح، وإذا فُقدَ «أمّا» فتقديره: مهما، أو: إن ما يكن من شيء بعد ما

1- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزَّمَخْشَرِيُّ الخوارزمي (-538هـ)، إمام في اللغة والأدب والتَّحْوِ والتفسير والبلاغة، نسبته إلى زمخشر من قرى خوارزم، جاور الكعبة مدة طويلة فلقب بجار الله، درس كتاب سيبويه على بعض علماء الأندلس، وسلك طريق المعتزلة في الفقه والتفسير، من أشهر تصانيفه: تفسير «الكشاف» و«المفصل في صنعة الإعراب»، و«المستقصى في أمثال العرب»، وغيرها.. انظر ترجمته في معجم الأدباء 126/19 وإشارة التعيين 345 وكشف الظنون 1475. ويعد كتابه المذكور الأول من نوعه في الأدب العربي؛ حيث رتب فيه المجازات اللغوية على حروف المعجم، مبيّناً ما جاء منها على وجه الحقيقة وما جاء على سبيل المجاز. وانظر تصريحه فيه تحت الجذر (ج ن د) 102.

2- في الأصل: الحمد. وهو سهو من الناسخ.

3- قال المالقي: وقولهم في ابتداء الكتب والرسائل: «أمّا بعد» فمعناه: «مهما يكن من شيء بعد حمد الله»، فنابت «أمّا» مناب أداة الشرط وفعله، ولكن لما تعيّر سياق الكلام، خرّجت الفاء من ابتداء الجملة، وصارت في الخبر، فقلت: «أمّا زيداً فمنطلق». رصف المباني 98.

4- نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي (-686هـ) عالم بالعربية من أهل أستراباذ من أعمال طبرستان، اشتهر بكتابه: «الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب» في النَّحْوِ، و«شرح مقدمة ابن الحاجب» وهي المُسمّاة بالشافية في علم الصرف. انظر ترجمته في خزنة البغدادي 28/1 وكشف الظنون 1370. وكلامه في شرح الكافية 474/4.

5- ليست في (ب).

6- انظر الكشاف 54/1 و436 و309/2 و425.

تقدّم، فهذا... إلخ؛ فأقيم «أما» مقام الشرط، والجملة عاملة في الظرف، وهذا مما جوزّه سيبويه⁽¹⁾، بل الجمهور، كما في المغني⁽²⁾، وذكره [العلامة]⁽³⁾ التفتازاني في المختصر⁽⁴⁾.
 وذهب ابن الحاجب⁽⁵⁾ إلى أنّ الظرف معمول الجزاء، أي: مهما يكن من شيء⁽⁶⁾ فهذا... إلخ بعدما تقدّم، فأقيم ما في حيز الجزاء مقام الشرط؛ ليُفيد مع الاختصار أنه ملزوم الحكم، كما أنّ الشرط ملزومه، وألزم الفاء في الجزاء، دلالة على الشرط، وجوّز إعمال ما بعدها فيما قبلها، بل تغيير الفاء عن صدر الصلة في نحو: «أما زيد فمنطلق»، لا فيما نحن فيه على ما توهم للغرض السابق، وعليه مشى العلامة التفتازاني في موضع⁽⁷⁾، و(أما) هذه مجردة عن معنى التفصيل لمجرد اللزوم، فلم يحتج لذكر (أما) معها⁽⁸⁾.

وفي القاموس: و(أما) للتأكيد⁽⁹⁾، كقولك: «أما زيد فذاهب»، إذا أردت أنه لا محالة ذاهب⁽¹⁰⁾؛ والمقصود لزوم تحقق مدخول الفاء بعدما تقدّم؛ فإنّ المعنى لزوم وجوده بعدما تقدّم لوجود شيء ما، [أو لزوم وجوده لوجود شيء ما]⁽¹¹⁾ بعده، ووجود شيء ما مطلقاً وبعده معلوم ضرورة، فكذا الجزاء، وتقييد اللزوم بالبعديّة قرينة تامّة على أنّ اللازم بعدما تقدم كما لا يخفي، فعلى التقديرين يحصل المقصود، إلا أنّ تقييد الجزاء أصرح، فافهم.

فإن قلت: مضمون الجزاء ثابت، وجدّ ما تقدّم أو لم يوجد، فما المراد بكونه بعده؟ قلت: أجبب بأنه قيد للإخبار والإعلام، فإنّ القيود قد تتعلّق به كما نصّ عليه ابن الحاجب⁽¹²⁾، فكأنه قال: «أقول، أو فاعلم هذا...»، أو البعديّة رتبته، فلا تقدير.

1- انظر الكتاب 235/4.

2- انظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب 80.

3- ساقطة من (أ).

4- كتاب اختصر به المطول على تلخيص المفتاح. انظر كلامه فيه 10 و11 وفي المطول 8.

5- جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب (-646هـ) فقيه مالكي ونحوي بارع، كان أبوه حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي فنسب إلى عمل أبيه، مولده بمصر وإقامته بدمشق، عاد إلى الاسكندرية وتوفي فيها، من أشهر تصانيفه: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، ومختصر الأصول، وكتب أخرى في الفقه والعروض. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 248/3 والوفاي بالوفيات 322/19 وإشارة التعيين 204 وغاية النهاية 508/1. وانظر رأيه في شرح الوافية نظم الكافية 419، وانظر الرضي 466/4.

6- انظر كتاب سيبويه 137/3.

7- انظر المطول 199.

8- أي مع: «وبعد»، فيقول.. إلخ.

9- ينظر في أمّا: الأزهية 153 والرصف 97 والجنى 522 والمغني 79.

10- القاموس المحيط مادة (أ م م) 995.

11- ساقط من (أ).

12- انظر شرح الوافية نظم الكافية 419.

وقيل⁽¹⁾: العبارة مستعملة لمجرد الانتقال، ولم يقصد معناها، وهو بعيد.

وفيما ذكرنا فوائد غزيرة قلما تباع، مع كثرة الانتفاع.

19 قوله: (فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني، خالد بن عبد الله الأزهرى)⁽²⁾، القول وما يشتق منه، لحكاية الجمل المفيدة، والمحكي ها هنا: (هذا شرح لطيف) وما يتعلّق به، ويجوز أن يكون المحكي جميع الخطبة، وأن يكون جميع الكتاب. وأصل (يَقُولُ): (يَقُولُ) بسكون القاف وضم الواو، ونقلت ضمة الواو إلى ما قبلها⁽³⁾، والمحكي محله نصب على المفعولية كما سيأتي.

والفقير: المحتاج في ذاته لعجزه وضعفه، أخذاً من قوله تعالى: ﴿بِأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾⁽⁴⁾ قال في الكشف: لأنّ الفقر مِمَّا يتبع الضعف، وكلّما كان الفقير أضعف كان أفقر، وقد شهد الله سبحانه على الإنسان بالضعف، في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾⁽⁵⁾ وقال: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾⁽⁶⁾. أي الدائم الفقر والحاجة، فيكون⁽⁷⁾ صفةً مشبهةً، أو الكثير الفقر، فيكون صيغةً مبالغةً⁽⁸⁾.

واسم المولى يقع على معانٍ كثيرة: هو الربُّ والمالكُ والسَيِّدُ والمُنْعَمُ والمُعْتَقُ والناصِرُ والمُحِبُّ، والتابعُ والجارُ وابنُ العمِّ والحليفُ والعقيلُ والصَّهْرُ والعبدُ والمُنْعَمُ عَلَيْهِ والمُعْتَقُ⁽⁹⁾. وفي تنبيهات⁽¹⁰⁾ القاضي عياض أنه يطلق على العاصب، والقائم بالأمر، وناظر اليتيم. وقال صاحب الوجوه والنظائر⁽¹¹⁾ إنه يطلق على الشريك والنديم.

1- لم أف أف على صاحب هذا الرأي.

2- لم أجد هذه العبارة في مُوصِلِ الطلاب 19. وهي مثبتة في النسخة التي حققها د. عبد الكريم مجاهد 23.

3- والإعلال فيه حملاً على ماضيه (قَوْل) حيث تحركت الواو بعد فتح فقلبت ألفاً فأصبح (قال) فحُمِلَ عليه المضارع والأمر ومشتقاته في وجوب الإعلال.

4- ﴿بِأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْعَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ فاطر (الملائكة) 15/35.

5- ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ النساء 28/4.

6- ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ الروم 54/30.

7- في (ب): فهو.

8- انظر الكشف 606/3.

9- انظر القاموس (ول ي) 1233. فهو من الأضداد.

10- «التنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة والمختلطة»، كتاب جمع فيه غرائب وفوائد، وهي تنبيهات على كتاب «المدونة في فروع المالكية» لأبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المالكي (-191هـ). انظر كشف الظنون 1644/2. وكلامه في التنبيهات 473.

11- هو مقاتل بن سليمان البلخي (-150هـ) أو هارون بن موسى الأزدي (-170هـ) أو الحسين بن محمد الدماغي (-478هـ) فكُلُّهم له كتاب بالعنوان نفسه. والكلام على السيد بالمعنى المذكور ليس في أي منها.

و(الغني): الذي لا يحتاج، بل كل ما سواه محتاج إليه⁽¹⁾، وفيه من البديع المطابقة، وهي في مقابلة العبد بالمولى، والفقير بالغني.

و(خالد) هو اسم الشارح وهو بدل من فاعل (يقول)، و(ابن عبد الله) نعت له، ويجوز جعله خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة، وكأنه قيل: من خالد؟ فقال: هو ابن عبد الله، أو معترضة بين القول ومحكيه، وبين الموصوف وصفته، وفائدة الاعتراض: تمييز المصنّف عن غيره لما في اسمه من الاشتراك، ويصح جعلها نعتاً لخالد بتقدير تكثيره.

و(الأزهري) نسبة إلى الأزهر؛ لأنه كان مستقراً فيه، وكان شافعي المذهب، صعيدياً، جرجي⁽²⁾ البلاد. والأزهر هو الجامع الذي هو أول بيت وُضِعَ بالقاهرة، وقد اختصّ بكثرة العبادة، واكتساب السيادة، واستعقاب السعادة، فيأله من جامع ما أزهره، وموضع ما أنوره.

ب/8 وقال فيه بعض العلماء⁽³⁾: إنّ الجالس فيه يجد راحة من قبل الرحمن، ولا يُنكر ذلك إلا من هو من أهل الحرمان، وقد انتشر في الآفاق علماءه، ونفع الشرق والغرب صلحاؤه، ولا عبادة متيسرة في مثله، ولا علم أكبر ممّا بين أهله، وهذه نبذة يسيرة، وإلاّ فضله شائع، وفخره ذائع، والله الفضل والمنة؛ إذ جعل عمل أهله عمل أهل الجنة.

19 قوله: (هذا)⁽⁴⁾.. الإشارة به إن كانت قبل التأليف فإلى ما في الذهن، وفيه إشكال، لأنّ الحاضر في الذهن حقيقة ليس إلاّ المُجمل، والمُجمل ليس هو مسمى الكتاب، وإنما مسماه المُفصل، وهو غير حاضر في الذهن حقيقة، والمشار إليه يجب حضوره.

وجوابه أنه على حذف مضاف، أي: مُفصل هذا المُجمل، فالمشار إليه المُجمل الحاضر في الذهن، ومسمى الكتاب المخبر عنه بالأخبار الآتية هو المُفصل. واسم الإشارة - وإن كان وضعه للأمور المبصرة الحاضرة في مدى المخاطب - قد يُستعمل في الأمور المعقولة، لكن لا بدّ من نُكْته، والنُكْته هنا إمّا الإشارة إلى إيقانه لهذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده، ويُقدّر على الإشارة إليها، وإمّا الإشارة إلى كمال فطنة الطالب إلى أن بلغ مبلغاً صارت المعاني معه كالمبصرات عنده، واستحقّ أن يُشار له إلى المعقول بالإشارة الحسية، وفي ذلك مبالغة في حثّ الطالب على تحصيل المعاني. وإمّا المبالغة في كمال تعيينها وتمييزها، اعتناء بشأن الحكم، وإمّا الإشارة إلى أنها سهلة التناول قريبة المآخذ كالأمر المحسوسة.

1- انظر القاموس 1211.

2- نسبة إلى جرجان، وهي مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان، أول من نزلها جرجان بن أميم بن لاوذ بن سام، فسُميت به، وقيل إنّ أول من أحدث بناءها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، وقد خرج منها خلق من الأدباء والعلماء والفقهاء والمحدثين. انظر (جرجان) في البلدان 119/2 والروض المعطار 160.

3- لم أقف عليه.

4- من قول الشارح: «هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب»..

الطالب على تحصيل المعاني. وإما المبالغة في كمال تعيينها وتمييزها، اعتناء بشأن الحكم، وإما الإشارة إلى أنها سهلة التداول قريبة المأخذ كالأمور المحسوسة.

وإن كانت الإشارة به⁽¹⁾ بعد التأليف: فإمّا إلى ما في الذهن وقد عُلِمَ ما فيه، وإمّا إلى ما في الخارج إن جعل مسمى الكتاب أمراً خارجياً، كالنقوش المخصوصة والألفاظ المخصوصة، وهي الصادرة من الشارح في الوقت المخصوص على الوجه المخصوص، وهما من جملة الاحتمالات، وفيه أيضاً إشكال؛ لأنّ الموجود في الخارج منها ليس إلا الشخص، ومن المعلوم أنه ليس الغرض تسمية ذلك الشخص ولا وصفه بالأوصاف الآتية، وإنما الغرض تسمية نوعه ووصفه. وجوابه أيضاً أنه على حذف مضاف، أي: نوع هذا اللفظ أو النقش.

فإن قيل: إذا جعل مسمى الكتاب المسائل المخصوصة، هل يرد الإشكال على تقدير⁽²⁾ كون المشار إليه ما في الذهن، وكونه ما في الخارج؟.. قلت: فجوابه: لا بل يخصّ بالأول، لأنّ المسائل المشخصة الخارجة لا تختلف بحسب الأشخاص أو غيرها، بخلاف النقوش والألفاظ.

19* قوله: (شرح لطيف) أي: ألفاظ مرتبة ترتيباً خاصاً باعتبار دلالتها على معان مخصوصة؛ على ما اختاره سيّد المحققين⁽³⁾ وغيره. والشرح: الكشف⁽⁴⁾؛ من: «شَرَحْتُ الغامض» إذا فسّرتَه. واللطيف: من اللطافة وهي في الاصطلاح رِقّة القوام، أو كونه شفافاً، أي لا يحجب البصر عن إدراك ما وراءه، وينبغي أن يكون المراد به صغير الحجم وبديع الصنع⁽⁵⁾.

19* قوله: (سألنيه بعض الأصحاب).. السؤال لغة: الطلّب⁽⁶⁾، واصطلاحاً: طلب الأدنى من الأعلى.

— فائدة (7) —

قال الراغب⁽⁸⁾: السؤال إذا كان للتعريف تعدّى إلى المفعول الثاني، تارة بنفسه، وتارة بـ (عَن)،

وهو أكثر، نحو: ﴿وَسَأَلُونكَ عَنِ الرُّوحِ﴾⁽⁹⁾، وإذا كان لاستدعاء، فإنه يتعدّى بنفسه، أو بـ (مِنْ)، وبِنفسه 1/9

1- أي بقوله: «هذا..» الآنف الذكر.

2- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: تقديري.

3- يعنى السعد التفتازاني.

4- والأصل أنه التوسّع. انظر القاموس (ش ر ح) 220.

5- في القاموس (ل ط ف) 787: اللطيف العالم بخفايا الأمور ودقائقها، واللطيف من الكلام ما غمض معناه وخفي.

6- انظر القاموس (س أ ل) 930 و931.

7- في (ب): «قوله: قال الراغب». وهو وهم؛ لأنه ليس من كلام الشارح الأزهري في الموصول.

8- هو الراغب الأصفهاني وقد سبقت الترجمة له ص 9. وكلامه في مفردات غريب القرآن (سأل) 250.

9- ﴿وَسَأَلُونكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾ الإسراء 85/17.

أكثر، نحو: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾⁽¹⁾، ﴿وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ﴾⁽²⁾، ﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾⁽³⁾.
 و(الأصحاب): قال الدَّوَّانِي⁽⁴⁾: جمع صاحب، أو جمع صَحْبٍ، تخفيف «صَحْبٍ» بمعنى صاحب.
 وقال في الْمُطَوَّلِ⁽⁵⁾ كالزَّمَخْشَرِيِّ إِنَّهُ جمع صاحب⁽⁶⁾، وأورد عليه أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ منع جمع فاعل على أفعال⁽⁷⁾، ولهذا قال العلامة التفتازاني في (حواشي الكشاف)⁽⁸⁾: الحقّ عدم ثبوته، حتّى قيل: إنَّ أصحابَ جمع «صَحْبٍ» بالسكون اسم وجمع، أو بالكسر مخفف صاحب، ولك أن تقول إنَّ (أفعالاً) كما لا يكون جمعاً لـ (فاعل)، كذلك لا يكون جمعاً لـ (فعل) الذي ليس معتلّ العين، نحو: «ثوب وأثواب»، و«بيت وأبيات»، كما قال في التوضيح⁽⁹⁾: كما شدّ - أي (أفعال) - في (فعل) المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها. انتهى.

لا يقال لعل المراد أنه لا يكون جمعاً لـ (فاعل) مطلقاً، لا قياساً ولا شذوذاً، لأنهم صرحوا بأنَّ (أفعالاً) ممّا حُفِظَ فِي (فاعل)، نحو: جاهل وأجهال⁽¹⁰⁾، فإنَّ ثَبَتَ لَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ (صَحْبٍ)

1- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِحُوا زُوجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ الأحزاب 33/53.

2- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حَلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَأَتَاهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُنْكِحُوهُنَّ إِذَا أَتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾
 المتحنة 10/60

3- ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا كَتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ النساء 32/4.

4- سبقت الترجمة له ص5. وانظر الكافيحي 42.

5- «المطول على تلخيص» كتاب في البلاغة لسعد الدين التفتازاني (-791هـ) شرح فيه تلخيص الخطيب القزويني (-739هـ) لفتح العلوم للسكاكي (-626هـ). انظر كشف الظنون 1/473. وانظر المطول 141.

6- انظر الكشاف 1/455.

7- لم يصرح بالمنع، وإنما أغفل ذكر «أفعال» في جمع «فاعل»، انظر المفصل في صنعة الإعراب 241.

8- من كتب السعد التي لم تصلنا.

9- هو كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام الأنصاري، وقد شرحه قديماً خالد الأزهرى، وسمى شَرْحَهُ:

(التصريح بمضمون التوضيح) وحديثاً محمد محيي الدين عبد الحميد، وسمى شرحه: (عدة السالك إلى تحقيق أوضح

المسالك)، وهو شرح كبير من ثلاثة شروح. وانظر كلام المصنف في أوضح المسالك 4/310.

10- في الأصل: تكرر لفظ (جاهل) مرتين وسقط (أجهال) وهو سهو صححناه من سائر النسخ.

شذوذاً فذاك، وإلاً أمكن أن يكون جمع صاحب شذوذاً، فتخصيص الأول تحكماً، فليتأمل. والصاحب لغة، من بينك وبينه مواصلة ومداخلة، وإن قلت. وعرفاً: التابع لغيره، الآخذ بمذهبه.

19 ﴿قوله: (يَحُلُّ الْمَبَانِي وَيُبَيِّنُ الْمَعَانِي).. حلّ المباني: فكّ التركيب⁽¹⁾ ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمائر ونحو ذلك.

وفي قوله: «يحلّ المباني» استعارة بالكناية⁽²⁾؛ بأن شُبّهت ألفاظ الكتاب بعد إيضاح دلالتها على المعنى⁽³⁾، وذكر ما يحتاج إليه فيه، بشيء⁽⁴⁾ كان معقوداً على المطلوب أزيل عقده عنه، وتوصل بذلك إليه، فعلى طريق صاحب التلخيص⁽⁵⁾ تكون الاستعارة هي التشبيه المضمّر في النفس، ولم يُصرّح بشيء من أركانه سوى المشبّه، كما هو الواجب فيه، ويكون إثبات الحلّ الذي هو من خواص المشبه به قرينة الاستعارة، وعلى طريق صاحب المفتاح⁽⁶⁾ تجعل الألفاظ استعارة بالكناية عن ذلك الشيء، وتُجعل نسبة الحلّ إليها قرينة الاستعارة، ولا ترشّيح هنا؛ لأنّ اعتبار الترشيح إنّما يكون بعد تمام الاستعارة، فلا تعدّ قرينة المكنية ترشّيحاً⁽⁷⁾.

وأقرب منها جعل ذلك من الاستعارة التبعية⁽⁸⁾؛ بأن شُبّهه بتبيين معاني الألفاظ بإزالة العقد عن الشيء المعقود على المطلوب، ووجه الشبه إظهار المطلوب، ثمّ استعير للتبيين⁽⁹⁾ لفظ الحلّ، ثمّ اشتقّ منه الفعل، فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل تبعية، وقرينتها تعليق

ب/9

1- انظر القاموس (ح ل ل) 908.

2- أراد: استعارة مكنية. انظر التلخيص في علوم البلاغة للقرظيني 324 و326. وذكره آت بعد قليل.

3- ليست في (أ).

4- متعلقان بالفعل «شبهت».

5- هو أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد، القرظيني المعروف بخطيب دمشق (-739هـ) قاضٍ من الأدباء الفقهاء، أصله من قرظين ومولده بالموصل، وكتابه «التلخيص» لخصّ به كتاب مفتاح العلوم للسكاكي، وعليه شروحٌ وحواشٍ كثيرة. انظر كشف الظنون 473/1. وله أيضاً «الإيضاح في علوم البلاغة» في شرح التلخيص. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 199/3 والبداية والنهاية 185/14 وبغية الوعاة 156/1.

6- هو أبو يعقوب سراج الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي (-626هـ) عالم بالعربية والأدب، مولده ووفاته بخوارزم، وكتابه «مفتاح العلوم» يتناول بإيجاز علوم النحو والصرف والمعاني والبيان والبدعيّ والعروض والقافية، وله أيضاً رسالة في علم المناظرة. انظر ترجمته في معجم الأدباء 58/20 وبغية الوعاة 364/2.

7- لأنّ الترشيح خاص بالاستعارة التصريحية، بأن تُقرن بمعنى مُلائمٍ للمُستعارِ منه، أي المشبه به. فيعزز حقيقته ترشّيحاً للاستعارة وتقويةً لها. انظر المُفصّل في علوم البلاغة العربية 482.

8- وهي التي يكون اللفظ المستعار فيها تابعاً لاستعارة معنى يسبقه؛ فعلاً أو مشتقاً أو حرفاً، وتسمى تبعيةً لأنّ جريان الاستعارة في الفعل والمشتقات والحروف يكون تبعاً لجرياتها في المصادر؛ أي تبعاً للاستعارة الأصلية؛ لأنّ المصدر هو «المعنى القائم بالذات» وهو أسبق في الاعتبار وأولى. انظر المُفصّل في علوم البلاغة العربية 473.

9- كذا في الأصل، وفي (أ) و(ب): التبيين.

الفعل بالمباني التي هي الألفاظ، ويجوز أن يطلق لفظ الحلّ على التبيين، لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أنه لازم للحلّ، فيكون مجازاً مرسلأ. [وقد صرحوا بأنّه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارةً ومجازاً مرسلأ⁽¹⁾] باعتبار العلاقتين.

وقوله: (بَيِّنُ).. مُرادُه يحتمل أنه من عطف العام على الخاص، وقد يقال إنَّ بينهما [عموماً]⁽¹⁾ وخصوصاً من وجه؛ لأنَّ حلَّ المباني قد لا يُتَبَيَّنُ بمجرد [المُراد، وبيان]⁽¹⁾ المعنى [المُراد]⁽¹⁾ قد يكونُ من دون حلِّ التركيب، كأنَّ [يقْتصر على]⁽¹⁾ نحو، والمُراد كذا.

والمباني: جَمْعُ مَبْنَى، ومباني الكتاب [ما تُبنى عليه]⁽¹⁾ مسألته. والمعاني: جَمْعُ معنَى. فإن قلت: [هل المعنى]⁽¹⁾ اسم مكان، أو مصدر ميميٌّ، أو مُخَفَّفٌ مُعْنَى [بالتشديد]⁽¹⁾؟ وما معناه لغةً واصطلاحاً؟ قلتُ: قال السيد [في حواشي]⁽²⁾ شرح الشَّمْسِيَّة⁽³⁾: (المَعْنَى) إمَّا مَفْعَلٌ، كما هو الظاهر [من عَنَى]⁽¹⁾ يَعْنِي إِذَا قَصَدَ، أي: المقصود⁽⁴⁾، وإمَّا مَخَفَّفٌ (مَعْنَى) بالتشديد اسم مفعول منه، أي المقصود⁽⁵⁾. قال السيد عيسى الصفوي⁽⁶⁾ أستاذ شيخنا⁽⁷⁾: [شرح]⁽¹⁾ قوله: (إمَّا مَفْعَلٌ)، أي: مَفْعَلٌ هو اسم مكان، أو مصدر ميمي، وكلامه يحتملها، تأمل.

وفي حواشي شرح الشمسية للسيد أيضاً، بعد كلامٍ قَرَّرَهُ للمَعْنَى ما نَصَّهُ: فهذان معنيان اصطلاحيان؛ أحدهما: ما يُقصدُ بالفِعْل من اللفظ، والثاني: ما يمكن أن يُقصدَ من اللفظ. انتهى.

1- ما بين حاصرتين مخروم في (أ).

2- ساقط من (أ).

3- تقدمت الترجمة للسيد ص5، وكتابه المذكور هو شرح لكتاب قطب الدين محمد بن محمد التحتاني (-766هـ): «تحرير القواعد القواعد المنطقية في شرح الشمسية»، وكتاب «الشمسية في المنطق» ألفه نجم الدين عمر بن علي الكاتبي القزويني (-693هـ) تلميذ المحقق نصير الدين الطوسي، ومن شرحه أيضاً سعد الدين التفتازاني. انظر كشف الظنون 1063/2. والحواشي المذكورة من آثار السيد المفقودة.

4- كذا في النسخ، والظاهر أن الصواب: المَقْصَدُ؛ على ما تقدم.

5- انظر القاموس (ع ن ي) 1208.

6- أبو الخير قطب الدين عيسى بن محمد بن عبيد الله الحسيني الإيجي المعروف بالصفوي (-953هـ) فاضل متصوف هندي الموطن، استوطن مصر، نسبته إلى صفي الدين حده لأمه، من كتبه: مختصر النهاية لابن الأثير، وشرح الغرة في المنطق، وشرح الكافية لابن الحاجب. انظر ترجمته في كشف الظنون 198/2 وشذرات الذهب 297/8. ولم أعر على أي من كتبه.

7- المقصود به شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (-994هـ) الذي تخرج عليه الشنواني. وهو المقصود به دائماً في هذا الكتاب. ونسبته إلى عباد الحيرة، وهي عدة بطون من قبائل شتى نزلوا الحيرة. من كتبه: حاشية على حاشية الحفيد على مختصر حده سعد الدين التفتازاني لتلخيص القزويني لمفتاح العلوم للسكاكي. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 206/1 وشذرات الذهب 434/8. ولعلَّ له شرحاً على قواعد الإعراب كما توحى به نقولات الشنواني عنه في هذا الكتاب، لكن لم أقف على شيء من ذلك، ولا وقفت على كلامه في المصادر.

سَمِّيَتْهُ: (مُوصِلُ الطَّلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ)، نافع إن شاء الله تعالى.

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»: الباء متعلقة بفعل محذوف تقديره: «أفتتح» ..

قال أستاذ شيخنا المذكور: وهو في اللغة بمعنى المقصود؛ من «عنى» أي قصد، من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل أو القوة. قال: وذكر الجامي⁽¹⁾ معنى آخر يحتاج إلى نقل، وهو المقصود من الشيء. انتهى.

19﴿قوله: (موصِلُ الطَّلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ) يجوز فيه ضمُّ (مُوصِلُ) على الحكاية، ويجوز نصبه⁽²⁾.

وَالطَّلَابُ: جمع طالب، ككُتَّابٍ: جمع كاتب⁽³⁾، وسمَّاهُ بذلك ليطابق اسمه معناه، أي ليكون اسمه باعتبار المعنى العلمي مطابقاً ومناسباً لمعناه الأصلي. لا يقال معناه الأصلي أجنبي عن الكتاب، فلا مناسبة لهذه التسمية، لأننا نمنع الأجنبية، بل المعنى الأصلي من أوصاف الكتاب القائمة به، فصار الاسم مناسباً لوصف الكتاب، أو نُقِلَ للكتاب باعتبار وصفه، ففي التسمية مناسبة.

19﴿قوله: (نافع إن شاء الله تعالى).. في مفردات⁽⁴⁾ الراغب: «النفع ما يُستعان به في الوصول إلى الخير. وما يُتوصَّلُ به إلى الخير فهو خيرٌ، فالنفع خيرٌ، وضدُّه الضرُّ، قال الله تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾⁽⁵⁾. ولا شكَّ في توقف النفع به على تعلُّق مشيئة الله تعالى به كسائر الكائنات، ويجوز عود (إن شاء الله) إلى جميع سابقه.

19﴿قوله: (الباء متعلقة بفعل محذوف).. ما ذكر من أنَّ الباء متعلقة هو المشهور، وقول الجمهور⁽⁶⁾. وقيل إنَّها زائدة فلا تتعلَّق⁽⁷⁾.

1- نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الحامي (-898هـ) مفسر فاضل، نسبته إلى جام من بلاد ما وراء النهر، وانتقل

إلى هراة وتفقه، وهو صاحب شرح الكافية لابن الحاجب المُسمَّى «الفوائد الضيائية»، ويعد أحسن شروحها، وله أيضاً تفسير القرآن، ومؤلفات بالفارسية. انظر ترجمته في شذرات الذهب 360/7. ولم أقف على رأيه.

2- أي: يجوز رفع «موصِل» حكاية لاسم عَلَّمَ الكتاب على الحكاية، أو على حكاية الجملة، ويجوز نصبه على أنه المفعول الثاني لـ «سميتها».

3- انظر القاموس (ط ل ب) 115.

4- «المفردات في غريب القرآن» كتاب جمع فيه الراغب غريب الألفاظ القرآنية. وانظر كلامه فيه ص 502.

5- ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ الفرقان 3/25

6- انظر مشكل مكِّي 66/1 والهداية إلى بلوغ النهاية 91/1 ونتائج الفكر في النحو للسهيلى 43 وإملاء ما من به الرحمن 4/1 وإعراب العكبري 3/1 وتفسير البيضاوي 20/1 والسراج المنير 12/1 والكشاف 2/1.

7- وهي حينئذٍ للإلصاق. انظر مفاتيح الغيب 86/1.

ومن أن المتعلق المحذوف فعل، هو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفسير والأعاريب⁽¹⁾، ولم يذكر الزمخشري غيره⁽²⁾، إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً ومناسباً لما جعلت التسمية مبدأً له، فإن قلت: حذف ما تعلقت به بالبسملة واجب هو أم جائز؟ قلت: الظاهر أنه جائز، فقد قال المولى سعد الدين⁽³⁾ في المطوّل: ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة، أن يجعل ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾⁽⁴⁾ متعلقاً بـ ﴿اقْرَأْ﴾⁽⁵⁾ الثاني، ويكون متعلق الأول قوله: «بِسْمِ اللَّهِ». انتهى.

وجوّز بعضهم في البسملة أول الفاتحة، تعلقها بالحمد⁽⁶⁾.

19 ﴿قوله: (تقديره أفتح).. أولى منه: أولف أو أصنف؛ لأنه يدل على تلبس التأليف كله بالتسمية على وجه التبرك أو الاستعانة، بخلاف تقديره عامّاً كـ (أفتح)؛ فإنه إنما يفيد تلبس ابتداء التأليف بها خاصة، فإن قلت: قد سوى بعضهم⁽⁷⁾ بين تقدير: (أولف) وتقدير: (أفتح)، محتجاً بأن في كل منهما مزية؛ إذ في الأول عموم التبرك والاستعانة وعدم اختصاصها بالبداية، وفي الثاني جعل الاسم فاتحة متضمنة لجميع الكتاب؛ إذ فاتحة الشيء تتضمنه.

قلت: في التسوية نظر، وذلك لأن هذا إنما يأتي على جعل الباء للتعدية، والمعنى أبداً أو أفتح باسم الله، أي أجعله بداية الفعل، وهو خلاف المشهور، مع أن نفسه مع ذكره هذا مشي على المشهور، ولأن الافتتاح هنا ليس إلا بمعنى الابتداء⁽⁸⁾، فليس اللازم على الثاني إلا جعل الاسم فاتحة الكتاب، بمعنى أنه بداية له، ومجرد ذلك لا يقتضي كونه فاتحة له بمعنى تضمنه لجميع ما فيه، غاية الأمر أنه قد يوهم ذلك لمجرد اشتراك اللفظ، فعلى تقدير أن في «أفتح» مزية من هذا الوجه

1- أما عند البصريين فالحذوف مبتدأ والجار والمجرور خبره، والتقدير: «ابتدأني بسم الله»، أي كائن باسم الله فالباء متعلقة بالكون والاستقرار. انظر مشكل مكي 66/1 والهداية إلى بلوغ النهاية 91/1 والإملاء 4/1 وإعراب العكبري 3/1.

2- انظر الكشاف 2/1 و3.

3- هو سعد الدين التفتازاني نفسه، وقد تقدمت الترجمة له ص 4. وانظر كلامه في المطول 201.

4- ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ العلق 1/96.

5- ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ العلق 3/96.

6- قال الكافيجي: ومن قال إن الجار مع المجرور متعلق بالحمد، فيكون المتعلق مذكوراً، فقد لغا؛ فإن ذلك بعيد من جهة اللفظ والمعنى؛ فإن القصد هنا إلى نفس الحمد، لا إلى تعلقه، كما لا يخفى على ذوي الفطرة السليمة. هذا وإن المحذوف ثابت لغةً وفكراً، ساقط لفظاً وذكرراً، وإلا فلا يكون الحذف من الأبحاث المتعلقة باللغة. شرح قواعد الإعراب 34.

7- هذا مقتضى كلام الزمخشري في الكشاف 2/1 حيث قال في متعلق البسملة: تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو، لأن الذي يتلو التسمية مقروء، كما أن المسافر إذا حلّ أو ارتحل فقال: «بسم الله والبركات»، كان المعنى: بسم الله أحلّ، وبسم الله ارتحل، وكذلك الذابح، وكل فاعل يبدأ في فعله بـ «بسم الله» كان مُضمراً ما جعل التسمية مبدأً له.

8- قال الكافيجي: فإن قلت: تقدير المتعلق «أبتدئ» يلائم مفتتح الكلام ويناسب منطوق الحديث. قلت: نعم، لكن رعاية مقتضى المقام أمرٌ راجح، وشاهد يكشف أسرار بلاغة القرآن. شرح قواعد الإعراب 35.

إنما يكون على سبيل الإيهام في الجملة، وذلك لا يقاوم عموم التبرك والاستعانة، وأنه⁽¹⁾ لا يطرد في جميع المواضع؛ إذ لا معنى لكون الاسم فاتحةً مُتضمنةً لجميع السفر، ونحوه من الأفعال، إلا بغاية التعسف، اللهم إلا أن يجاب عن هذا بأن دعوى التسوية مخصوصة بنحو التأليف، وإن كان كلام الأئمة صريحاً في اطراد التقادير المذكورة.

19* قوله: (يُقَدَّرُ مؤخراً لإفادة الحصر عند البيانين وللاهتمام عند النحويين).. ظاهره أن التقديم عند البيانين لا يكون إلا لإفادة الحصر، وعند النحويين لا يكون إلا للاهتمام، وليس كذلك، ففي المَطْوَل⁽²⁾ عقب قول التلخيص: «والتخصيص لازم للتقديم غالباً»⁽³⁾: يعني أن التخصيص لا ينفك في غالب الأمر عن تقديم ما حقه التأخير، يعني أنه لازم للتقديم لزوماً جزئياً أكثرياً، كما [أن]⁽⁴⁾ تحرك الفك الأسفل لازم للمضغ غالباً، بخلاف التمساح.

وقوله⁽⁵⁾: (غالباً) إشارة إلى أن التقديم قد لا يكون للتخصيص، بل لمجرد الاهتمام، أو التبرك، أو الاستلذاذ، أو موافقة كلام السامع، أو ضرورة الشعر، أو رعاية السجع، أو الفاصلة، وما أشبه ذلك.. قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾⁽⁶⁾، وقال: ﴿خَذُوهُ فَعُولُهُ﴾ ثم الجحيم⁽⁷⁾ صلوة ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه⁽⁸⁾، وقال: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ﴾⁽⁹⁾، وقال: ﴿إِلَيْهَا نَاطِرَةٌ﴾⁽¹⁰⁾، وقال: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ وأما السائل فلا تنهر⁽¹¹⁾.. إلى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه، على ما صرح به ابن الأثير⁽¹²⁾ في «المثل السائر»،

1- في (ب): ولأنه.

2- ص 200.

3- التلخيص 134.

4- ساقط من الأصل.

5- أي قول صاحب التلخيص، والكلام للسعد التفتازاني في المطول 200.

6- ﴿عَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ النحل 118/16.

7- «مفعول مقدم، وفيه الشاهد». هامش (ب).

8- الحاقة 30/69 و31 و32.

9- الانفطار 10/82.

10- القيامة 23/75.

11- الضحى 9/93 و10 و11.

12- أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الكاتب (-637هـ) وزير من العلماء الكتاب المترسلين، ولد في جزيرة ابن عمر وتعلم بالموصل، حيث نشأ أحواه: المحدث مجد الدين المبارك (-606هـ) صاحب «النهاية» والمؤرخ عز الدين علي (-630هـ) صاحب «أسد الغابة»، واتصل بخدمة صلاح الدين، ومات ببغداد. حفظ شعر أبي تمام والمنتبي والبحتري، وكتابه «المثل السائر في أدب الكاتب»

حتى ذكر أن التقديم في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽¹⁾ لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون⁽²⁾، لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري⁽³⁾، وأشار إليه المصنف⁽⁴⁾ بقوله: ولهذا يقال في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: معناه: (نخصك بالعبادة والاستعانة)، وفي: ﴿إِلَّا لِلَّهِ تُحْشَرُونَ﴾⁽⁵⁾: معناه: (إليه لا إلى غيره).

استشهد بما ذكره أئمة التفسير في مثالين، أحدهما: المفعول بلا واسطة، مثل: «زَيْدًا عَرَفْتُ»، والثاني: بواسطة، مثل: «بَزِيدٍ مَرَرْتُ»، مع أن الذوق أيضاً يقتضي ذلك، وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب⁽⁶⁾ من أن التقديم في نحو: «أَحْمَدُ اللَّهُ»، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ للاهتمام، ولا دليل على كونه للحرص، لأن الذوق وقول أئمة التفسير دليلان عليه، والاهتمام أيضاً حاصل لأنه لا ينافي الاختصاص، وإليه أشار بقوله: «ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص»، أي بعده اهتماماً بالمقدم، لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم، وهم ببيانه أعنى.

قال الشيخ⁽⁷⁾ في «دلائل الإعجاز»: إننا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يُفسر وجه العناية بشيء، ويُعرف له معنى. وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال: قُدِّمَ للعناية ولكونه أهم، من غير أن يُذكر أين كانت تلك العناية، وبم كان أهم. انتهى⁽⁸⁾.

=والشاعر» أهم تأليفه ومن مشاهير كتب الصناعتين الشعر والنثر، خصصه لتأصيل قواعد علم البيان، كما يعد سجلاً لأحداث تاريخية تفرد ابن الأثير بذكرها، ومن كتبه أيضاً: كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، والبرهان في علم البيان، وغيرها. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 389/5 والوافي بالوفيات 24/27.

1- الفاتحة 5/1.

2- انظر المثل السائر 36/2.

3- انظر الكشاف 13/1.

4- المقصود به هنا القزويني، وكلامه في التلخيص 134. والنص من المطول 200 كما ينته.

5- ﴿وَلَكِنَّ مَثَمٌ أَوْ قَتْلْتُمْ لِيَّ اللَّهُ تُحْشَرُونَ﴾ آل عمران 158/3.

6- ذكر ذلك في شرح المفصل. انظر الرضي 482/1.

7- هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (-471هـ) واضع أصول البلاغة، وعالم في النحو واللغة، نسبته إلى جرجان بين طبرستان وخراسان. من آثاره: أسرار البلاغة في علم البيان، والجمل في النحو، وله شعر رقيق. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 34/19 وإشارة التعيين 188. وكتابه المذكور «دلائل الإعجاز في علم المعاني» من عيون البلاغة العربية الأولى، بين عبد القاهر فيه إعجاز القرآن الكريم. وانظر كلامه فيه 97 و98، والنقل باقتضاب.

8- إلى هنا كلام المطول 200 و201.

وكان الشارح اعتمد فيما نسبه إلى النحويين، إلى ما نُقل عن ابن الحاجب⁽¹⁾، وأبي حيان⁽²⁾ ومن وافقهما⁽³⁾، وقد علمت رده بمخالفته للذوق السليم، والاستعمال المستقيم، ورأي الأئمة الأعلام، وقد يقال إن الشارح أضاف لكل قوم ما اشتهر عنهم.

19 قوله: (حرف فيه معنى الشرط).. ما دلّ عليه كلامه من أن (أما) حرف فيه معنى الشرط وليس بحرف شرط، صرح به غير واحد من النحاة⁽⁴⁾، قال الشيخ بهاء الدين السبكي⁽⁵⁾ في شرح التلخيص: (أما) من الأدوات التي يحصل بها التعليق، وليست شرطاً. صرح بذلك شيخنا أبو حيان⁽⁶⁾، ونقل عنه بعض أصحابه أنها حرف إخبار مُضَمَّن معنى الشرط، ولو كانت أداة شرط اقتضت فعلاً بعدها، لكنها أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط، وهي من أغرب الحروف؛ لقيامها مقام أداة شرط وجملة شرطية. ولكونها تدل على الشرط علم أن معنى: «أما زيدٌ فذاهبٌ»، الإخبار بأنه سيذهب في المستقبل، لأن: «زيدٌ ذاهبٌ»، جواب الشرط، ولا يكون جوابه إلا مستقبلاً. هذا كلامه⁽⁷⁾.

ونقل بعضهم⁽⁸⁾ عن أبي حيان⁽⁹⁾ أنه قال: لو كانت شرطاً لكان ما بعدها متوقفاً عليها، وأنت تقول: «أما عالماً فاعلم»⁽¹⁰⁾، فهو عالمٌ ذكرته أنت أو لم تذكره، بخلاف: «إن قام زيدٌ قام عمرو»، فقيام عمرو متوقف على قيام زيد.

وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه، كقوله:

ب/11

1- قبل قليل.

2- أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الجياني الأندلسي النحوي (-745هـ) عالم من أشهر أئمة عصره في اللغة والنحو والحديث والتفسير. تتلمذ على الشاطبي (-684). رحل إلى المشرق ومات بالقاهرة، له: تفسير «البحر المحيط»، و«التذيل والتكميل» و«ارتشاف الضرب» و«شرح التسهيل» وغيرها.. انظر ترجمته في السوافي بالوفيات 175/5 وفوات الوفيات 71/4 والدرر الكامنة 302/4 وغاية النهاية 285/2. وانظر رأيه في البحر المحيط 16/1.

3- انظر الكتاب 80/1 والبحر المحيط 16/1.

4- يُنظر في أما: الأزهية 153 والرصف 97 والجنى 522. وقد جزم في المغني 80 بشرطيتها من دون تشبيهه، قال: بدليل لزوم الفاء بعدها.

5- أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي (-763هـ) قاض فاضل ولي قضاء الشام مدة عام، ثم ولي قضاء العسكر، وكثرت رحلاته، ومات مجاوراً بمكة، من كتبه: شرح تلخيص القزويني لمفتاح العلوم للسكاكي، وعروس الأفراح. انظر ترجمته في الدرر الكامنة 210/1.

6- انظر ارتشاف الضرب 1893.

7- أي البهاء السبكي، ونقله الدماميني، ونقله الشمني عن الدماميني. انظر المنصف من الكلام على مغني ابن هشام 120/1.

8- هو السيوطي في الهمع 478/2. وانظر حاشية الصبان 62/4.

9- انظر ارتشاف الضرب 1573.

10- حكاه سيبويه فيما ينتصب من المصادر لأنه حالٌ صار فيه المذكور. انظر الكتاب 384/1.

2_ مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي⁽¹⁾

وقوله:

3_ فَمَنْ يَكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقْيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ⁽²⁾

لكن يُخْرَجُ ذلك على إقامة السبب مقامَ المسبَّب، ألا ترى أنَّ المعنى: مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَإِنِّي لَا أَحْسُدُهُ؛ وَسَبَبُ ذلك أَنَّ لِي بَتًّا؟ وكذلك: إِنْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَأَنَا لَا أَغِطُّهُ؛ فَإِنِّي غَرِيبٌ. وقوله: «أَمَّا عَالِمًا فَعَالِمٌ»، فالمعنى: مهما تذكره عالماً فذكرُكَ حقٌّ لأنَّه عالِمٌ، ولا يكونُ ذَكَرُهُ حَقًّا حَتَّى يَذَكَرَهُ⁽³⁾، وليس في كلامه ما يفيد الحصر فلا ينافي أنه حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد، قال الرضي⁽⁴⁾: اعلم أن (أَمَّا) موضوعة لمعنيين:

1- رجز لرؤبة بن العجاج. وبعده:

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي
تَخَذْتُهُ مِنْ نَعِجَاتِ سِتِّ

وهو في ملحق ديوانه 189 ومعجم الأدباء 151/11 والعين 561/1 والدرر 78/1 و84/2، وهو لبعض الأعراب في غريب الحديث لأبي عبيد 251/1 ولأعرابية في غريب ابن الجوزي 52/1 وبلا نسبة في جمل الخليل 68 وسيبويه 84/2 ومعاني الفراء 17/3 والأصول في النحو 154/1 وتهذيب اللغة (ق ظ) 202/9 والصحاح (ش ت ي) 2390 وأمالي الشجري 586/2 واللسان (ب ت ت) 8/2 و(ق ي ظ) 456/7 و(ص ي ف) 201/9 و(ش ت ي) 421/14 وابن عقيل 239/1 والأشئوني 213/1 وهمع الهوامع 346/1 و479 وتاج العروس (ق ي ظ) 486/10 و(ص ي ف) 334/12 وحاشية الصبان 62/4. والبتُّ: كساء غليظ مربع أخضر من وبرِّ و صوف، والجمع أبتُّ وبتاتُّ. انظر اللسان (ب ت ت) 8/2.

2- قاله ضائب بن الحارث بن أرطاة بن غالب بن حنظلة البرجمي (-30هـ)، في جمل الخليل 154 وسيبويه 75/1 والأصمعيات 184 وطبقات فحول الشعراء 172/1 والشعر والشعراء 351/1 والكامل للمبرِّد 218/1 والصحاح (ق ي ر) 801 والإنصاف 94/1 واللسان (ق ي ر) 125/5 وخزانة الأدب للبغدادى 326/9 وتاج العروس (ض ب أ) 195/1 و(ق ي ر) 429/7 ومشاهد الإنصاف 629/1، والبيت بلا نسبة في الأصول في النحو 257/1 وتهذيب اللغة (ق ي ر) 213/9 ودقائق التصريف 393 وسرِّ الصناعة 372/1 وإعراب (الزجاج) 746 والكشاف 629/1 و268/2 و693 وإعراب الأنباري 165/2 وإعراب العكبري 451 والرضي 355/4 ووصف المباني 167 وإيضاح القزويني 89 وأوضح المسالك 320/1 والمغني 618 و811 والمطول 140 والأشئوني 314/1 والهمع 205/3 و206 والخزانة 312/10 و320 وحاشية الصبان 422/1. ورفع «قيار» إتباعاً على الحُلِّ، ويروى بالنصب، والرَّحْلُ: المنزل، وقْيَارٌ: هو فرس الشاعر أو جملة أو غلامه، قال في تهذيب اللغة (ق ي ر) 213/9: «وفرس كان يسمى قياراً لشدة سواده». اهـ. وكان عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه قد حبس ضائباً في المدينة لهجائه قوماً، والمعنى: فمن يكن مقيماً بالمدينة فلست على صفته، وإني غريب عنها. وفي النسخة (ب): «لغريبها». وليس بصواب القافية؛ إذ البيت الذي بعده ضربُهُ محذوف مردوف:

وما عاجلات الطير تُدني من الفتي
نجاحاً ولا عن ريثهنَّ نحيبُ

3- في (ب): تذكره، ويستقيم به المعنى أيضاً.

4- في شرح الكافية 466/4. والنقل باقتضاب.

لتفصيل مجمل، نحو قولك: «هؤلاء فضلاء: أما زيد ففقيه، وأما عمرو فمتكلم».. إلى آخر ما (1) تقصد.

ولاستلزام شيءٍ لشيءٍ، أي: استلزام الشرط للجزاء، كما في الظروف المبنية. والمعنى الثاني - أي (2) وهو الاستلزام - لازم لها في جميع مواقع استعمالها. انتهى. وذكر المُصَنَّف في المغني معنى آخر لها، وهو التوكيد (3)، قال: وقلّ من يذكره ولم أرَ مَنْ أحكم شرحه غير الزمخشري؛ فإنه قال: «فائدة (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: «زيدٌ ذاهبٌ»، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهبٌ، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة قلت: «أما زيدٌ فذاهبٌ»، ولذلك قال سيبويه في تفسيره (4): مهما يكن من شيء فزيد ذاهب. وهذا التفسير مُدَلِّ بِفائدتين: ببيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط (5). انتهى.

ولم يُردِ سيبويه أن معنى (أما) كمعنى (6) (مهما) وشرطها، لأنّ (أما) حرف، فكيف يصحُّ أن تكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما، وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط (7).

19* قوله: (بدليل دخول الفاء في جوابها).. قال الشيخ أبو حيان: و (8) هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها، لأنها لم تجئ رابطة بين جملتين، ولا عاطفة مفرداً على مثله. قال: وتعليل المُصَنَّف - يعني ابن مالك (9) - لزوم الفاء بتأويلها بـ (مهما يكن من شيء) ليس بجيد، لأنّ

1- كذا في (ب) وشرح الكافية 4/466، والذي في سائر النسخ: «مما تقصد». وقال الهروي: «واعلم أن أما المفتوحة مستغنية بنفسها عن التكرير، فإن كررتها فلعطفك كلاماً على كلام». الأزهية 155. وقال المالقي: ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم؛ فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول، وهذا غير لازم، اللهم إن كان في اللفظ فنعلم، وأما في المعنى فلا يلزم. انظر رصف المباني 98 ونقله عنه ابن أم قاسم في الجني الداني 523.

2- كذا في الأصل، وهي ساقطة من سائر النسخ المعتمدة.

3- انظر معني اللبيب 82.

4- أي تفسير المثال الآنف. وانظر كتاب سيبويه 3/137 و4/235.

5- الكشاف 1/117.

6- في (ب) و(ج): «لمعنى». وهو تحريف.

7- أراد سيبويه أن «أما» فيها معنى الجزاء؛ ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً؟ وتبعه ابن السراج.. انظر الكتاب 4/235 والأصول في النحو 3/179. وقال المالقي: اعلم أن أما تكون بمعنى مهما الشرطية، ولا تعمل عملها. انظر رصف المباني 97. قال الفنري: لزوم الفاء لأما كلي. حاشية المطول 61.

8- ساقطة من (ب) و(ج).

9- جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الحياي (-672هـ) إمام النحاة واللغويين في عصره وصاحب الألفية المشهورة في النحو، تتلمذ على الشلوبين، ورحل إلى المشرق، فتلمذ على ابن يعيش وابن الحاجب، توفي بدمشق، =

«بعد» بالنصب على الظرفية الزمانية، واختلّف في ناصبه، فقيل فعل محذوف، وهو الذي نابت «أما» عنه..

جواب (مهما يكن من شيء) لا يلزم فيه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشرط، والفاء لازمة بعد (أما)، [سواءً] كان ما دخلت عليه صالحاً لأداة الشرط أم لم يكن، ألا ترى أنه يجوز: «مهما يكن من شيءٍ لم أبال به»، فدل ذلك على أنّ دخولَ الفاءِ ووجوبها ليس لأجل أن أوّلت ب (مهما يكن)⁽¹⁾. انتهى.

أقول: إنّما لزمَتِ الفاءُ بعد (أما) ولم تلزم بعد غيرها من الشروط، لأنّ (أما) لما كانت دلالتها على الشرط بنيابتها عن (مهما يكن)، ضعفت، فاحتاجت للزوم الفاء لتدل على الشرطية، بخلاف (مهما) وغيرها من الشروط، فإن دلالتها على الشرطية بالأصالة، ويَجِبُ حذف هذه الفاء⁽²⁾ إن دخلت على قول قد طرَحَ استغناءً عنه بالمقول، نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾⁽³⁾ أي: فيقال لهم أكفرتم، ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة⁽⁴⁾، كقوله:

4_ فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ⁽⁵⁾

أو ندور، نحو ما خرّج البخاري⁽⁶⁾ من قوله ﷺ: «أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»⁽⁷⁾.

19﴿قوله: (على الظرفية الزمانية).. هكذا قال الشارح هنا.

=له مؤلفات كثيرة، أشهرها: الخلاصة الألفية والكافية والشافية، وتسهيل الفوائد، وشواهد التوضيح، وغيرها.. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 285/3 وإشارة التعيين 320 وغاية النهاية 180/2.

1- انظر مع الهوامع 479/2. وقال الهروي: ولا تدخل الفاء على خبر الابتداء إلا بعد أما، وإذا كان في الكلام معنى الجزاء، كقولك: «الذي يقوم فله درهم»، لأن الدرهم يجب له القيام، ولو قلت: «زيد فقائم» أو: «زيد فله درهم»، لم يجز؛ لأنه ليس له قبل الفاء ما هنا شيء فيه معنى الجزاء. انظر الأزهية 153.

2- انظر ارتشاف الضرب 1140 والأشئوني 296/3 و297.

3- ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ آل عمران 106/3.

4- انظر المغني 80.

5- عَجُزُهُ: «ولكن سيراً في عراض المواكب». للحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي (-80هـ) في خزانة البغدادي 452/1 وبلا نسبة في المقتضب 69/2 والأغانى 45/1 وسر الصناعة 265/1 وأمالى الشجري 3/2 و132/3 وشرح التسهيل 328/1 والرضي 267/1 وارتشاف الضرب 1140 وتوضيح المقاصد 475 والجنى 524 والدر المصون 227/1 و340/3 وأوضح المسالك 211/4 والمغني 80 وابن عَقِيل 359/2 والأشئوني 216/1 والسيوطي 65 والهمع 479/2، وحاشية الصبان 329/1. والعراض: جمع عَرْضٍ، وهو الناحية.

6- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري بالولاء (-256هـ) صاحب الجامع الصحيح المشهور، ويعد أوثق كتب الحديث النبوي. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 188/4 والوافي بالوفيات 138/2.

7- صحيح البخاري، كتاب المكاتب 613/2 برقم 2560، وصحيح مسلم، كتاب العتق 118/10.

وقيل لنيابتها عن المحذوف، وهو ما ذهب إليه سيبويه، والأصل عنده: «مهما يكن من شيء بعد حمد الله».

وقال في شرح التوضيح⁽¹⁾: (بعد) ظرف زمان كثيراً، ومكان قليلاً، تقول في الزمان: «جاء زيدٌ بعد عمرو»، وفي المكان: «دارُ زيدٍ بعدَ دارِ عمرو»، وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ، وللمكان باعتبار الرَّمِّم⁽²⁾. انتهى.

وفي حاشية المكي⁽³⁾: «بعد ظرف مكان». ولم يذكر الزمان. وفي الصحاح⁽⁴⁾: «و هي من ظروف الزمان». ولم يذكر المكان.

20 قوله: (والأصل عنده... إلخ).. عبارة سيبويه⁽⁵⁾: «أما زيدٌ فمنطلقٌ، معناه: مهما يكن من شيء فزيد منطلق». واختلف في تفسير كلامه، فقال الجمهور: مراده أنه في الأصل كان كذلك، ثم حذف مهما يكن من شيء، وأتى بـ (أما) بدل ذلك، وقال بعضهم⁽⁶⁾: بل مراده بيان المعنى البحت، وأن (أما) تفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها، لا أنه في الأصل كان كذلك، بل الأصل: (إن يكن من شيء)، فحذف الشرط وهو (يكن)، وزيدت ما، وأدغمت النون في الميم، وفتحت همزة حرف الشرط. انتهى.

وهذان الوجهان جاريان في «أما بعد»، فنقول تفريعاً على كلام الجمهور: أصله في كلام المُصنِّف: (مهما يكن من شيء بعدما ذكر، فهذه فوائد جليلة... إلخ ما يأتي)؛ فـ (مهما) مبتدأ، ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط، وخبره فعل الشرط وحده، أو الجواب وحده، أو مجموعهما على الخلاف في ذلك، و(يكن) تامة بمعنى يوجد، وفاعله ضمير يعود على مهما، و(من شيء) بيان له، وفائدة هذا البيان عموم مهما، وأنه ليس عبارة عن حصول زمان أو مكان أو غيرهما. وقيل: (شيء) فاعل (يكن) على أن (من) زائدة في قول أبي علي⁽⁷⁾، وردَّ بلزوم خلو خبر المبتدأ من عائد، ثم حذف (مهما) و(يكن) وأقيمت (أما) مقامهما تخفيفاً، وفائدتها الاختصار

ب/12

1- شرح التصريح على التوضيح، أو «التصريح بمضمون التوضيح»: كتاب لخالد الأزهرى شرح به كتاب ابن هشام الأنصاري: التوضيح، أو «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك». المتقدم ذكره 22. وانظر كلامه 26/1.

2- أي: الترتيب.

3- عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد الأنصاري السعدي العبادي (-868هـ) مولده ووفاته بمكة. من تصانيفه: «هداية السبيل في شرح التسهيل»، و«حاشية على التوضيح» المذكور. انظر بغية الوعاة 104/2 و105.

4- «تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري، هو أول معجم لغوي صحيح سار في ترتيب مواده على الترتيب الهجائي الذي وضعه نصر بن عاصم الليثي (-89هـ) معتمداً على أواخر الكلمات. والمقبوس الآتي تحت الجذر (ب ع د) 449/2.

5- انظر كتابه 137/3.

6- هو حسن جلي القنري في حاشية المطول 60.

7- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (-377هـ) إمام العربية في عصره، ولد بفارس، وعكف على حلقات البصريين، أمثال ابن السراج والأخفش الأصغر والرجّاج وابن دريد وغيرهم، وأشهر تلامذته ابن جني. اتصل بسيف الدولة وعضد الدولة. من مصنفاته: الإيضاح، والتعليقة على كتاب سيبويه، والحجة في القراءات، مقاييس المقصور والممدود، ومسائل نحوية أملاها في أكثر من بلد. انظر ترجمته في الفهرست 64 وإنباه الرواة 273/1 ووفيات الأعيان 80/2 وإشارة التعيين 83. وانظر رأيه في التعليقة على سيبويه 249/2.

واستدراك إصغاء السامع وتفصيل المجمل الواقع في ذهنه، وحين وقعت في موقع اسمٍ هو المبتدأ، أو فعلٍ هو الشرط وتضمنت معناهما، ألزمت لصوق الاسم والفاء، وعملت في الظرف قضاءً لحق ما كان، وإبقاءً له بقدر الإمكان.

وما بعد (أمّا) إن لم يكن ظرفاً ونحوه فهو من تنمة الجزاء، قُدّم على الفاء ليدل على أنه ملزوم كالشرط. وإن كان ظرفاً كـ (بعد): ففي المغني⁽¹⁾ عن الجمهور جواز أن يكون معمولاً لـ (أمّا) والجزاء مدخول الفاء، وأن يكون من الجزاء، إلّا إذا كان مانعاً كان فيتعين الأول عند الأكثر، فالتقدير على الأول: مهما يكن من شيء بعدما تقدم فهذه فوائد... إلخ، وعلى الثاني: مهما يكن من شيء فهذه فوائد بعدما تقدم. فأقيم ما في حيز الجزاء مقام الشرط؛ ليفيد مع الاختصار أنه ملزوم الحكم كما أن الشرط ملزومه، وألزم الفاء في الجزاء دلالة على الشرط. وجواز إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها، بل تغيير الفاء عن صدر الصلة في نحو: (أمّا زيد فمنطلق)، لا فيما نحن فيه على ما توهم للغرض السابق، وعليه مشى العلامة التفتازاني⁽²⁾، فمن خلط أخطأ واعترض.

فإن قلت: مضمون الجزاء ثابت وُجد ما تقدّم أو لم يوجد، فما المراد بكونه بعده؟ قلت: إنه قيد للإخبار والإعلام، فإن القيود قد تتعلّق به كما نص عليه ابن الحاجب⁽³⁾، فكأنه قال: فأقول أو فأخبر أو فاعلم هذا، أو البعدية رُبِنَتْ، وقيل العبارة مستعملة لمجرد الانتقال ولم يقصد معناها، وهو بعيد، كما تقدّم كل ذلك⁽⁴⁾.

20 قوله: (حمد الله).. مصدر مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف، أي: أمّا بعد حمدي الله. إن قلت: إن قصده من قوله: (أمّا بعد حمد الله حقّ حمده) بداية كتابه بالحمد، ليحصل له الفضل الوارد في ذلك⁽⁵⁾، وهذا ليس بحمد، فضلاً عن كونه حمداً غير مبدوء به، قلت: يمكن الجواب بأنه حمدٌ باللزام، لأنه دالٌّ على أنه حمدٌ لله، والدلالة على أنه حمدٌ لله يلزم منها الحمد، وأيضاً حمدٌ لله تعالى هو الثناء عليه بصيغة الحمد أو غيره، فالثناء على حمده بأنه حقّ الحمد ثناءً عليه فهو حمدٌ له.

20 قوله: (بدأ بالحمد).. أي: بداءة عرفية، وهي ذكر الشيء قبل ذكر المقصود، وهذا إن أريد: (بدأ المصنّف كتابه)، فإن أريد: (مسائل الكتاب الآتية)⁽⁶⁾، فالبداءة حقيقية.

20 قوله: (تأديّة... إلخ).. يردُّ عليه أن التأديّة المذكورة تحصلُ بمجرد الحمد، ولو في آخر الكتاب، فكيف يُعلّلُ البدءَ بها؟ وأجيب بأن الغرض الأصلي من البداءة بالحمد في هذا الوجه، ربطُ القيد الذي

1- انظر المغني ص 83.

2- انظر المطول 199.

3- انظر شرح الوافية نظم الكافية 419.

4- تقدم ص 18.

5- سيذكر حديثاً بهذا الصدد بعد قليل.

6- أي: بدأ مسائل الكتاب الآتية.

هو تلك النعماء، وجلب المزيد الذي هو التأليف، وهما حاصلان بالتأدية المذكورة فهو مقصود في ضمن قصدهما، ولهذا قال مَنْ شَكَرَ نِعْمَاءَهُ مَعَ تَقَدُّمِ الْحَمْدِ إِيمَاءً إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ شَكَرْتُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ﴾⁽¹⁾، ولا يخفى أنه إذا كان القصد ذلك، كان تقديم الحمد على المجلوب الذي هو التأليف واجباً، فعلى البدء بالحمد بالتأدية المذكورة إيماءً إلى هذه النكته، على أن الاطراد والانعكاس غير لازم [في]⁽²⁾ المقتضيات، فتعليل البدء بالحمد بالتأدية لا يقدر فيه حصوله بغير هذه الطريقة، وبأنه تعليل لبدء الحمد، باعتبار ما اشتمل عليه من الإتيان بالحمد، لأن معنى (بدأ بالحمد) أتى بالحمد في البدء، وبأنه تعليل للحمد، وفيه أن المقصود بالبيان البدء بالحمد فإيقاؤه بلا علة وجعل العلة للقيّد ممّا يبابه الذوق السليم والطبع المستقيم، وبأن الشكر وإن حصل بمجرد الحمد، وقد ورد: «الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللَّهُ مِنْ لَمْ يَحْمَدْهُ»⁽³⁾، لكن أداء حقه لا يحصل إلا بتقديم الحمد، وفيه أن كون التقديم على تأليف الكتاب حقاً شكراً للنعماء مستبعد، نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط، والجلب لأجلهما لا لأجل كونه حقاً الشكر، على أن معنى الحق مثله في: «ما شكرنا حقاً شكرك» كما سيأتي.

ويجوز أن يريد بـ (ما وجب) الشكر، وبـ (من) التبعض، والبيان⁽⁴⁾، أي: لحق شيء هو، أي: ذلك الشيء بعض الشكر الواجب⁽⁵⁾. ثم يجوز أن تكون إضافة الحق بيانية، أي: لحق هو شيء، وذلك الشيء بعض الشكر الواجب. ويجوز ألا تكون بيانية، فيراد بـ (حق الشكر) صدوره بإخلاص نيّة وحسن طويّة.

والحق: الأمر اللائق المناسب للشيء، وتأديته: إيفاءه. وعبارة شيخنا فيما كتبه بهامش نسخته: «تأمل في معناه، فلا يخلو عن الصعوبة؛ لأنه أراد بالحق الحمد، وبالشيء المضاف إليه المحمود عليه كالإنعام، [ففيه أن المحمود عليه كالإنعام]⁽⁶⁾ لا يوصف بالوجوب، إلا أن يراد بالوجوب الثبوت، أي: ما ثبت وحصل، يعني ممّ أنعم الله به عليه. وإن أراد بالشيء المضاف إليه الحمد، ففيه أنه كان المناسب أن يقال: أداء الشيء ممّا وجب؛ لأن الذي يؤدي هو الحمد لا شيء آخر هو حق له، إلا أن يقال المراد بحقه فعله وإيجاده، فإن إيجاد الحمد وفعله غير نفس الحمد، كما أن الإتيان بالصلاة غير الصلاة، ولهذا يقال أتى بالصلاة ولم يأت بالصلاة، والمعنى أن الحمد واجب على الإنعامات،

1- ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ إبراهيم 7/14

2- ساقطة من (ب).

3- ورد هذا الحديث في شعب الإيمان للبيهقي، باب تعدد نعم الله 230/6 و423/9. ومصنف عبد الرزاق الصنعاني

424/10. وانظر تفسير البيضاوي 44/1 والكشاف 9/1.

4- أي (من) و(ما) من قوله: ممّا وجب. وينظر في من: الأزهية 232 والرصف 322 والجنى 308 والمغني 419.

5- انظر حاشية المطول للفنري 40.

6- ساقط من (أ).

ومن حق الواجب أن يؤدي⁽¹⁾ ويُفعل، والمُرَاد بوجوب الحمد أنه إذا فعله وقع واجباً، لا أنه يجِبُ ابتداءً إيقاعه، فليتأمل. وأسهل من ذلك كله أن يجعل قوله: (مِمَّا يَجِبُ) بياناً للحق. و(من) تبعيضية، أي: هو ذلك الحق بعض الواجبات، وهو الحمد. انتهى.

وكتب أيضاً⁽²⁾: أراد بـ (ما يجب): الشكر، كما يدل عليه كلام المُطَوَّل⁽³⁾، أي لِحَقِّ شَيْءٍ هو بعضُ الشُّكْرِ الواجب، والمُرَادُ بِالْحَقِّ صِدْقُهُ مع إخلاص نيةٍ وحُسنِ طويّة، كما أشار إليه الفَنَرِيُّ⁽⁴⁾.

[ويجوز أن تكون]⁽⁵⁾ إضافة الحقّ بيانيةً، و[إنما قال (شيء)] ولم يقل (لِحَقِّ مِمَّا يَجِبُ) فأتى بصيغة التوكير الذي يدل على التقليل⁽⁶⁾ تنبيهاً على أن العباد لا يؤدّون إلا حقاً حقيراً يسيراً مِمَّا يَجِبُ عليهم من شكر النعمة، فليتأمل⁽⁵⁾.

20 قوله: (اسم للذات المستجمع لسائر الصفات).. قيل⁽⁷⁾: ليس هذا تعريفاً، بل بياناً للموضوع له،

فلا انتقاص بالألفاظ المترادفة من اللغات الفارسية وغيرها. انتهى. وكأن المراد أن قوله: (اسم... إلخ) لو كان تعريفاً لقوله (الله) لورد عليه أنه غير مانع؛ لأنه يدخل فيه حينئذٍ غير لفظ الله من مرادفاته الفارسية وغيرها؛ إذ يصدق عليها أنها اسم لما ذكر، ثم ذكر الوصف ليس باعتبار أنه داخل في الموضوع له، بل الإشارة إلى استجماع الذات لجميع صفات الكمال، ولبيان سبب حصر الجنس المستفاد من الحمد لله⁽⁸⁾، والظاهر أن السنين في (المستجمع) ليست للطلب⁽⁹⁾، بل للتأكيد.

20 قوله: (حقّ حمده).. [أي كامل حمده، وتفسيره بـ (واجب حمده) غير متعين]⁽¹⁰⁾.

1- ساقط من (ب) و(ج).

2- عطفاً على قوله: وعبارة شيخنا، أي: وكتب شيخنا أيضاً بهامش نسخته.

3- انظره 95. وانظر حاشية الفَنَرِيِّ على المطول 40.

4- بدر الدين حسن حلي بن محمد شاه بن محمد بن حمزة الرومي المعروف بابن الفَنَرِيِّ أو الفَنَارِيِّ (-886هـ) من علماء الدولة العثمانية، نسبته إلى لقب جدّ أبيه الذي قيل إنه قدّم على ملك الروم فأهدى له فاناراً — وهو المنار الذي يكون على الشاطئ ليرشد السفن — فكان إذا سأل عنه يقول: أين الفَنَرِيُّ؟ فعُرف بذلك. ولد ونشأ وتوفي بتركيا، وكان بارعاً في المعقولات وأصول الفقه، نسخ مغني اللبيب وقرأ صحيح البخاري، من مصنفاته: حاشية على مُطَوَّل التفتازاني، وحاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على شرح المواقف للسيد الجرجاني. انظر ترجمته في شذرات الذهب 324/7 وكشف الظنون 474/1. وكلامه في حاشية المطول 40.

5- حرم في الأصل.

6- في (ب): يدل عليه التعليل، وهو سهو من الناسخ؛ إذ التوكير هو الذي يدل على التقليل لا العكس.

7- لم أقف على صاحب هذا الرأي، ولكن ورد في التعريفات 34 ما يتعلق به.

8- ليس في (ب).

9- يريد أن الأحرف الزائدة فيه لم تفد معنى الطلب كما في «استعلم»، بل للتأكيد كما في «استحوذ».

10- ساقط من الأصل.

[والحق: أصله المطابقة والموافقة⁽¹⁾، وهو يُقال على أوجه⁽²⁾]:

الأول: لموجد الشيء بحسب ما تقتضيه الحكمة، ولذلك قيل في الله تعالى حق.

الثاني: للموجد بحسب مقتضى الحكمة، ولذلك يقال: فعل الله تعالى كله حق.

الثالث: الاعتقاد في الشيء المطابق لما عليه ذلك الشيء في نفسه، كقولنا: اعتقاد فلان في البعث والثواب والعقاب والجنة والنار، حق.

الرابع: للقول والفعل الواقع بحسب ما يجب وقدر ما يجب في الوقت الذي يجب، كقولك: قولك حق وفعلك حق. ويستعمل استعمال الواجب والجائز واللازم.

— تنبيه —

إضافة الحق إلى الحمد من إضافة الصفة إلى الموصوف، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾⁽³⁾: يقال: «هو حق عالم، وجدد عالم»، أي: عالم حقاً وجداً. ومنه ﴿حَقَّ جِهَادِهِ﴾. فإن قلت: ما وجه هذه الإضافة وكان القياس: «حق الجهاد فيه»، أو «حق جهادكم فيه» كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾⁽⁴⁾؟.. قلت: الإضافة تكون بأدنى ملائمة واختصاص، فلما كان الجهاد مختصاً بالله — من حيث إنه مفعول لوجهه ومن أجله — صحت الإضافة إليه، ويجوز أن يُتَّسَع⁽⁵⁾ في الظرف كقوله:

5_ وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا⁽⁶⁾

1- انظر مفردات الراغب 125، والنص منقول منه باقتضاب. وانظر القاموس (ح ق ق) 806.

2- ساقط من (ب).

3- أدرج في أولها: «والذين»، والآية كاملة: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ الحج 78/22..

4- ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ العنكبوت 69/29. وقد أورد في الكشاف 173/3 الآية السابقة بدل هذه، ويصح بما الاحتجاج على القياس المذكور.

5- التوسع: جعل الظرف — زمانياً كان أم مكانياً — مفعولاً به على سبيل المجاز، فيسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بحرف الجر «في»، نحو: «اليوم سرته»، «ومشرب أشربه»، ومنه البيت الآتي، ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظرفية، بل إذا أُضْمِرَ وَجَبَ التصريح بـ «في»، لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، فيقال: «اليوم سرت فيه». انظر الهمع 123/2.

6- عجزه: «قليلاً سوى الطعن التَّهَال نوافله». لرجل من بني عامر في سيبويه 178/1 وبلا نسبة في المقتضب 105/3 و107 و331 وإعراب (الزجاج) 450 ومجمع الأمثال 18/1 والكشاف 408/2 و428 و173/3 والمفصل 82 وأمالى الشجري 7/1 و287 و226/3 وشرح التسهيل 245/2 وتوضيح المقاصد 620 والدر المصون 336/1 و509/4 و349/6 و386 و450 و304/8 و309 و132/9 والمغني 654 والهمع 123/2 وخزانة الأدب 181/7 و202/8 و174/10.

الذي يَتَعَيَّنُ له، ويستحقُّه كَمالُ ذاته، وقَدِّمُ صفاته، وتَقَدُّسُ أسمائه، وعمومُ آلائه. وانتصابه: على المفعولية المطلقة.
«والصلاة والسلام» بالجرِّ عطفاً على «حمد الله».

انتهى كلامه⁽¹⁾.

فإن قلت: إذا كان (حقَّ حمده) من باب ﴿حَقَّ جِهَادِهِ﴾، فقد أُضيفت الصفة إلى موصوفها، وهو ممتنع عندهم. قلت: يُؤوَّلُ كما أوَّلَ قولهم: «جَرِدُ قَطِيفَةٍ» بأنَّ المعنى: قطيفة جردة، أي: بالية، ثمَّ حذف الموصوف وأضيفت الصفة إلى جنسها للتبيين، إذ الجرد يحتمل أن يكون من القטיפفة ومن غيرها، فالإضافة بمعنى (من)، والقטיפفة دثار مخمل، كما كان (خاتم)⁽²⁾ محتملاً أن يكون من الفضة ومن غيرها.

20 قوله: (الذي يتعين له) تفسير لـ: (واجب حمده).

20 قوله: (يستحقه) تفسير لـ: (يتعين له).

20 قوله: (كمال ذاته وقديم صفاته وتقديس أسمائه وعموم آلائه) الإضافة في كل ذلك من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: ذاته الكاملة وصفاته القديمة، أي الذي لا ابتداء لوجودها، وهي صفاته الذاتية. وأسماءه المقدسة، أي المنزهة عن الرفث وسوء الأدب. والآؤه العامة والشاملة لكل موجود.

20 قوله: (وانتصابه على المفعولية)⁽³⁾؛ لأنه صفة لمصدر محذوف، [أي: حمداً حقَّ حمده]، العامل فيه (حمد) لأنَّ المصدر قد ينصبه مصدر مثله.

20 قوله: (والصلاة والسلام) أي: وبعد دعائي بالصلاة، لأنَّ البعديَّة لا تتعقب على صلاة الله، والكلام على الصلاة، والخلاف فيها وفي وجوبها مشهور. وقد ذكر ابن القيم⁽⁴⁾ في كتابه: (جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام) مسألة نفيسة، وهي أنَّ السلام حكمه⁽⁵⁾ حكم الصلاة في جميع ما ذكر فيها أم لا؟ حكى فيها وجهين نقلهما عن الجويني⁽⁶⁾.

=وقوله: «شهدناه» أي: شهدنا فيه، والطعن: جمع طعنة، والنهال: جمع ناهل وهو العطشان، وهنا صفة للرمح على الحجاز العقلي، وسليم وعامر: قبيلتان.

1- أي الرَّمَحَشَرِيَّ، انظر الكشاف 173/3.

2- من قولنا: «خاتمُ فضة»، ففضة، مضاف إليه.

3- أي لفظ (حق) من قوله: (أما بعد حمد الله حقَّ حمده).

4- شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الحنبلي المعروف بابن قيم الجوزية (-751هـ) وهو تلميذ ابن تيمية. من مصنفاته: جلاء الأفهام في أحكام الصلاة والسلام على خير الأنام، ومعاني الأدوات والحروف.. وغير ذلك. انظر ترجمته في أعيان العصر 1606/3 والدرر الكامنة 400/3. وكان ذكر أنَّ الجويني كره أن يقال: «السلام على فلان» أو يقال: «فلان عليه السلام». انظر جلاء الأفهام 227.

5- في الأصل: هل حكمه، وهو خطأً بدليل مجيء (أم) التي تلزم همزة الاستفهام، وعلى ما في سائر النسخ همزة مقدره.

6- أبو المعالي ركن الدين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني الملقب بإمام الحرمين (-478هـ) فقيه أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، نسبته إلى جوين من نواحي نيسابور، بنى له نظام الملك المدرسة النظامية، درس في

«على سيدنا» متعلقٌ بالسلام على اختيار البصريين، ومتعلقٌ الصلاة محذوف، تقديره (عليه). ولا يجوز أن يتعلّق المذكورٌ بالصلاة؛ لأنّه كان يجب ذكر المتعلق بالسلام، على الأصحّ.

20 ﴿قوله: (بالجر).. لعلّ وجوب الجرّ لما يلزم على الرفع من الفصل بين (أمّا) والفاء [بجمله غير شرطية. ولكن رأيت في المغني (1) عن بعضهم (2) في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ (3)... الآية، أنّ جواب «أمّا» ﴿فَذوقوا﴾، وقوله: ﴿أَكْرَمْتُمْ﴾ اعتراض، وعليه فالأوجه رفع «الصلاة والسلام»، ورأيت غيره (4) صرّح بأنّه يفصل بين (أمّا) والفاء بجمله تامّة إن كانت دعاءً، بشرط أن يتقدّم الجملة فاصل، نحو: «أمّا اليوم - رحمك الله - فالأمر كذا» (5).

20 ﴿قوله: (عطفًا على حمد الله) أي: على (حمد) من (حمد الله)، لكنّ الصلاة معطوفة على الحمد قولاً واحداً، و(السلام) إمّا معطوف عليه أيضاً كما قاله الشارح، أو على (الصلاة) على القولين المشهورين، ذكرهما الشيخ أبو حيان وغيره.

20 ﴿قوله: (متعلق بالسلام... إلخ).. هذا مبني على أنّ «الصلاة» و«السلام» عاملان تنازعا الظرف الواقع بعدهما. [فإن قلت: هذا ينافي ما نقله عن بعض النحاة في شرح التوضيح، وأقرّه من أنّه لا تنازع بين المصدرين، قلت: حريّ في موضع على قول، ومَشْيِي في آخر على مختاره] (5)، ويحتمل أن يكون (مستقراً) في محلّ نصبٍ على الحال منهما، أي: وبعد الصلاة والسلام في حال كونهما على سيدنا محمّد.

فإن قلت: أنى يصح هذا وهما مضافان إليهما، والحال من المضاف إليه إنّما تجيء في الصور الثلاث المشهورة التي ذكرها ابن مالك (6) في قوله:

_ ولا تُجزّ حالاً من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله
_ أو كان جزءاً ما له أضيفاً أو مثل جزئه فلا تحيفاً (7)

=الحرمين زمناً، وله مصنفات كثيرة منها: العقيدة النظامية في الأصول الإسلامية، والبرهان في أصول الفقه، والشامل في أصول الدين. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 167/3.

1- انظر المغني ص 80 والممع 480/2.

2- هو الشيخ كمال الدين عبد الواحد بن عبد الله بن خلف الأنصاري (-692هـ) ذكر ذلك في كتابه الموسوم بنهاية التأميل في أسرار التنزيل، انظر البحر المحيط 23/3. وانظر ترجمته في الدرر الكامنة 426/5.

3- ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌُ وَوَسْوَدُّ وُجُوهٌُ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ آل عمران 106/3.

4- هو ابن أم قاسم المرادي، انظر توضيح المقاصد 1305 والجنى 524.

5- ما بين حاصرتين ساقط من الأصل.

6- انظر حاشية المطول للفنريّ 65. والبيتان المسوقان من ألفية ابن مالك 29 برقم 341 و342.

7- يقتضي المضاف عمل نصب الحال كقوله ﷺ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس/41]، ويكون جزءاً مما أضيف إليه كقوله ﷺ: ﴿لَحْمٌ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [النجرات/12]، ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر/47]، ويكون مثل جزء المضاف إليه،

وفي نسخة: «وعبده»، وهو معطوف على «سيدنا»، وفيه من أنواع البديع المطابقة.

و«محمد» بدل من «سيدنا»؛ ..

وليس هذا منها؟ قلت: لَمَّا كان بمعنى ما ليس بمضاف إليه، جاءت الحال منهما، إذ المعنى: مهما يكن من شيء تأخر عن الحمد والصلاة والسلام.

و«الصلاة» اسم يوضع موضع المصدر، تقول: «صَلَّيتُ صَلَاةً»، ولا تقول «تَصَلَّيْتُ»، كذا في الصَّاح (1)، وفيه أيضاً أَنَّ السلام اسم من التسليم (2)، وهي في اللُّغة الدعاء بخير، وتَعَدِيَةٌ فَعَلَّهَا بـ «على» لتضمُّنه معنى العَطْفِ، وهو من الله تعالى الإحسان، ومن غيره طلب الإحسان.

20 قوله: (وفيه من أنواع البديع المطابقة).. البديع: علم يُعرَفُ به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال (3). والمطابقة: هي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة (4)، وهي هنا الجمع بين السيِّد والعبد.

20 قوله: (بدل من سيدنا).. ظاهر على النسخة التي ليس فيها (وعبده) وأمَّا على تلك النسخة (5) فينبغي أن يكونَ بدلاً من (عبده)، لا من (سيدنا)؛ لئلاً يتقدم العطف على البدل، وعلى أنه بدل من (سيدنا) أو (عبده) فيكون مقصوداً بالذات، والأول توطئة، وهو بهذا المعنى في حكم الطرح لا مطلقاً، ويجوز أن يكونَ عطفَ بيانٍ؛ نظراً إلى أن إثبات السيادة له صراحةً مقصود. قيل: جيء به للمدح كما يجيء النعت كذلك.

وبما قررناه يندفع إشكالٌ، وهو أن جعله بدلاً يقتضي أن يكونَ المُبدلُ منه في حكم الطرح، فيلزم أن يكونَ إثبات السيادة له ﷺ غير (6) مقصود أصلاً، مع أنه ليس كذلك.

كقوله ﷺ: ﴿مَلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [الحل 123/16]. انظر توضيح المقاصد 707/2. وقال الأشموني 19/2: وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور؛ أمَّا في الأولى فواضح، وأمَّا في الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل في صاحبها حكماً؛ إذ المضاف — والحالة هذه — في قوة الساقط؛ لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال، وهو مضاف إليه. وادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة، نحو: «ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً»، وتابعه على ذلك ولده في شرحه، وفيما ادَّعياه نظر؛ فإنَّ مذهبَ الفارسيِّ الجواز، ومَن نقله عنه الشريف أبو السعادات بن الشجري في أماليه. اهـ. وانظر شرح التسهيل 342/2 وأمالي الشجري 96/3 وحاشية الصبان 265/2.

1- (ص ل ي) 2402/6.

2- انظر الصحاح (س ل م) 1951.

3- انظر التعريفات 161 و162، والقاموس (ب د ع) 646.

4- انظر التعريفات 233، والقاموس (ط ب ق) 832.

5- أي في نسخة أخرى من (الإعراب عن قواعد الإعراب) التي اعتمدها الأزهري في شرحه له. انظر الموصل 20.

6- كذا في (ب) وهي ساقطة في سائر النسخ.

وجوابه كما علم أن المراد بكون المبدل منه في حكم الطرح أنه غير مقصود بالذات، إذ المقصود بالذات الصلاة والسلام على محمد ﷺ، ولا يجوز أن يكون نعتاً لـ (سيدنا)؛ لتصريحهم بأن العلم يُنعت ولا يُنعت به⁽¹⁾، وما ذكره الزمخشري في الكشف⁽²⁾ في سورة الملائكة في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾⁽³⁾ من أنه يجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفةً لاسم إشارة، أو عطف بيان، و﴿رَبُّكُمْ﴾ خبر، إنما يصح بناءً على تأويله بالمعروف باللام، كالمستحق للعبادة، وإلا فتجوز نعت اسم الإشارة بما ليس معرفاً باللام، وبما ليس بموصول، [مما]⁽⁴⁾ أجمع النحاة على بطلانه⁽⁵⁾، وقد صرح هو⁽⁶⁾ أيضاً على امتناع كل من الأمرين في مَفْصَلِهِ⁽⁷⁾، وأيضاً صرح في أوائل الكشف بأن هذا الاسم⁽⁸⁾ لا يوصف به، واستدل بذلك على عِلْمِيَّتِهِ، ثم البدلية، وأن جوزوها في قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِياً﴾⁽⁹⁾، لكن الأظهر أن المقصود الأصلي ههنا إيضاح الصفة السابقة، وتقدير النسبة تبعاً، والبدلية تستدعي العكس، ويجوز أن يكون فائدة عطف البيان هنا المدح كما تقدم، فد ذكر⁽¹⁰⁾ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾⁽¹¹⁾ أن ﴿الْبَيْتَ﴾ عطف بيان جيء به للمدح⁽¹²⁾.

1- انظر الكتاب 12/2 والمقتضب 284/4 ونتائج السهيلي 42 والمغني 743.

2- انظره: 905/3.

3- وردت في التنزيل الحكيم في سياق خمس آيات: فاطر (الملائكة) 13/35، والأنعام 102/6، ويونس 3/10، وغافر 62/40 و64.

4- من (ب).

5- انظر توضيح المقاصد 1079 والمغني 743.

6- أي الزمخشري.

7- كتاب «المفصل في صنعة الإعراب» من مصنفات الزمخشري التي خلفت بعدها حركة أدبية غزيرة؛ فقد تعددت شروحه، منها: للفخر الرازي، والرضي، والصاغان، وأبي البقاء العكبري، وابن مالك النحوي، وابن الحاجب، والشلوين، وابن يعيش. انظر كشف الظنون 1776/2. وانظر رأيه في المفصل 151.

8- أي: اسم الله ﷻ.

9- مريم 2/19.

10- في (ب): وذكر.

11- ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ المائدة 97/5.

12- انظر الكشف 681/1. وانظر البرهان في علوم القرآن للزركشي 463/2.

لأن نعت المعرفة إذا تقدّم عليها أعرب بحسب العوامل، وأعربت المعرفة بدلاً، فصار المتبوع تابعاً، كقوله تعالى: (إلى صراط العزيز الحميد ﷻ) في قراءة الجرّ. نصّ على ذلك ابن مالك.

20 قوله: (لأن نعت المعرفة إذا تقدّم عليها أعرب بحسب العوامل، وأعربت المعرفة بدلاً).. قيّد بالمعرفة لأنّ كلامه هنا فيها، ولأنّ نعت النكرة إذا تقدّم عليها لا يجب أن يعرب بحسب العوامل، بل يكون حالاً، نحو:

6_ لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ⁽¹⁾

قال الرضي⁽²⁾: واعلم أنّه إن صلح النعت لمباشرة العامل إيّاه، جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه، نحو: «مررتُ بظريف رجلٍ». قال:

7_ وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ⁽³⁾

وقريبٌ منه قوله تعالى: ﴿وَعَرَابِيْبُ سُودٍ﴾⁽⁴⁾؛ لأنّ حقَّ ﴿عَرَابِيْبُ﴾ أن يتبع ﴿سُودٍ﴾⁽⁵⁾ لكونه تأكيداً له، نحو: «أحمرُّ قانئ». وإن لم يصلح لمباشرة العامل إيّاه، لم يُقدّم إلاّ ضرورةً، والنّيّةُ التأخيرُ، كما تقول في (إنّ رجلاً ضربك في الدار): إنّ ضربك رجلاً [في الدار]⁽⁶⁾. انتهى.

1- عجزه: «يلوح كأنّه حلل». قاله كثير عزة (-105هـ) وهو في ديوانه 210/2 وروي من الوافر التام:

لعزّة موحشاً طللٌ قدّم عفاه كلُّ أسحمٍ مُستدّمٍ

وينسب أيضاً إلى ذي الرمة، وليس في ديوانه، انظر الخزانة 211/3 و212 وهو لكثير في سيبويه 123/2 وبلا نسبة في جمل الخليل 103 وكتاب العين (ح ش و) 262/3 والكشاف 114/3 ونتائج السهيلي 183 و327 والرضي 23/2 واللّسان (وح ش) 368/6 و(خ ل ل) 220/1 وشرح شذور الذهب 43 وشرح قطر الندى 331 وأوضح المسالك 271/2 والمغني 118 و571 و865 والأشموني 10/2 والخزانة 43/6 وتاج العروس (وح ش) 222/9 وحاشية الصبان 37/1 و269/2. والخلل بكسر الخاء جمع حلّة، وهي البطانة المنقوشة التي يلف بها حفن السيف. سيتكرر برقم 25 و60 و90.

2- في شرح الكافية 326/2.

3- من معلّقة النابغة الذبياني (-18ق.هـ)، و«المؤمن» مجرور عطفاً على «جسد» في البيت الذي قبله:

فَلَا لَعَمْرُ الَّذِي مَسَّحَتْ كَعْبَتُهُ وَمَا هُرَيْقٌ عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدِ

والبيت في ديوانه 35 وشرح الروزني 205 ومجمع الأمثال 150/1 والمفصل 123 والرضي 326/2 و242/4 والدر المصون 67/7 والخزانة 71/5 و73 و183 و450/8 و386/9. وهو مع الشاهدين 123 و186 من القصيدة نفسها.

4- ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَعَرَابِيْبُ سُودٍ﴾ فاطر 27/35.

5- كذا في النسخ، وفي الرضي 327: «لأنّ حقَّ غريب أن يتبع أسود». بالافراد، والغريب: الشديد السواد.

6- ساقط من الأصل و(ب). و«في الدار» خبرٌ في كلا الحملتين، و«رجلاً» موصوف بـ «ضربك».

«وعلى آله»: هم - كما قال الشافعي - أقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف. «من بعده»: أي من بعد محمد، وأشار بذلك إلى أن الصلاة على آل مرتبة، وتابعة للصلاة على محمد ﷺ.

والحاصل أن بعضهم أوجب الحال في نعت النكرة، وجعله بعضهم أولى⁽¹⁾، ويحب أن يشترط لصحة الحال صلوحها لذلك، وعدم المانع من تقدمها، ليخرج بالأول الوصف في نحو: «جاءني رجل أحمر»، ونحوه من الصفات الثابتة. وبالتالي⁽²⁾، نحو قولك: «مررتُ برجلٍ ضاحكٍ»، لأن الحال لا تقدم على صاحبها المجرور عند الجمهور.

ويغلب في نعت النكرة أن يصير حالاً، ولا يجب ذلك على الأصح.

21* قوله: (أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف).. في قوله: «المؤمنون»، تغليب كما لا يخفى، والمراد بهما ما يشمل المؤمنات من بنات هاشم⁽³⁾. والذي ينبغي أن يحمل عليه الآل في كلام المصنف أتباعه؛ إذ هو أحد معني الآل، فلا يلزم الإهمال، بل فيه إيهام حسن لا يخفى على أرباب الكمال. وقد ذكرنا في (الدرر⁽⁴⁾ البهية على شرح الأزهرية) الخلاف في معنى الآل، وخبر: «آل محمد كل تقي»⁽⁵⁾ سنده واه جداً، ورؤي عن جابر⁽⁶⁾ من قوله بسند ضعيف، وأفتى ابن عبد السلام⁽⁷⁾ بأن الأولى الاقتصار على ما ورد من ذكر الآل والأزواج والذرية، من دون الأصحاب، وهو ظاهر بالنسبة لصلاة التشهد، أما الصلاة خارج الصلاة فالأولى ذكر الصحب فيها؛ لأنها إذا طلبت على جميع الآل، ومنهم ليس بصحابي، فعلى الصحابي أولى.

21* قوله: (من بعده) حال، أي حال كون الصلاة على الآل من بعد محمد، أي بعد الصلاة عليه ﷺ.

21* قوله: (وتابعة) تفسير لما قبله.

1- انظر حاشية الصبان 105/3 و106.

2- أي: ويخرج بالثاني الوصف.

3- انظر تفسير الإمام الشافعي 1193.

4- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: الدرر. والكتاب حاشية للشنواني على شرح الأزهرية في النحو لخالد بن عبد الله

الأزهري، وهدفه إيضاح كتاب الأزهرية كما يقول في ديباجتهما. وانظر الخلاف المذكور فيها 13/ب - 14/أ.

5- السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب من زعم أن آل النبي ﷺ هم كل تقي 152/2 والمعجم الأوسط للطبراني

338/3 وانظر فتح الباري 450/12. قال أبو حيان عند الآية 49 من سورة البقرة: رؤي أنه قيل لرسول الله ﷺ: من

ألك؟ فقال: «كل تقي».. «لا تحل الصدقة لمحمد وآل محمد». والمراد بالآل هنا: آل عقيل، وآل عباس، وآل الحارث بن

عبد المطلب، ومواليهم. وورد أيضاً أن آله: أزواجه وذريته، فدل على أنه لرسول الله ﷺ آل عام وآل خاص. انظر البحر

المحيط 192/1.

6- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري السلمي (78هـ)، أبوه من النقباء، وهو من المكثرين في

الرواية عن النبي ﷺ، وروى عنه جماعة من الصحابة، وروى له البخاري ومسلم. انظر: معرفة الصحابة 1715/3 والوافي

بالوفيات 22/11 الإصابة 437/1 وشذرات الذهب 84/1.

7- هو عز الدين بن عبد السلام السلمي، وقد تقدمت الترجمة له ص 11.

21*قوله: (فهذه فوائد).. الإشارة بقوله (هذه)⁽¹⁾ إن كانت قبل التأليف فإلى ما في الذهن، وفيه إشكال، لأنّ الحاضر في الذهن حقيقة ليس إلاّ المجمل، والمجمل ليس هو من مسمّى الكتاب، وإنّما مسمّاه المفصّل، وهو غير حاضر في الذهن حقيقة، والمشار إليه يَجِبُ حضوره، وجوابه أنّه على حذف مضاف، أي: مفصّل هذا المجمل، فالمشار إليه المجمل الحاضر في الذهن، ومسمّى الكتاب الموصوف بالأوصاف الآتية هو المفصل. وإن كانت بعد التأليف فإمّا إلى ما في الذهن وقد علّم ما فيه، وإمّا إلى ما في الخارج إن جعل مسمّى الكتاب أمراً خارجياً، كالنقوش المخصوصة والألفاظ المخصوصة، وهي الصادرة من المصنّف في الوقت المخصوص، وهما من جملة الاحتمالات، وفيه أيضاً إشكال، لأنّ الموجود في الخارج منها ليس إلاّ الشخص، وهو ليس بمسمّى الكتاب، وإلاّ انحصر فيه وليس كذلك، وإنّما مسمّاه النوع، وجوابه أيضاً أنّه على حذف مضاف، أي: نوع هذه النقوش والألفاظ.

فإن قلت: إذا جعل مسمى الكتاب المسائل المخصوصة، هل يرد الإشكال على تقدير كون المشار إليه ما في الذهن وكونه ما في الخارج؟ قلت: قال شيخنا: لا بل يخصّ بالأول، لأنّ المسائل المشخصة الخارجة لا تختلف بحسب الأشخاص أو غيرها، بخلاف النقوش والألفاظ، وعلى جعل مسمّى الكتاب المسائل المخصوصة فيكون المصنّف قد استحضر المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الإجمال، وأورد اسم الإشارة لبيانها، وأسماء الإشارة ربّما تستعمل في الأمور المعقولة وإن كان وضعها للأمور المبصرة الحاضرة في مرآى المخاطب، لكن لا بدّ من نكتة، والنكتة هنا إمّا الإشارة إلى إتقانه لهذه المعاني حتّى صارت لكمال علمه بها كأنّها مبصرة عنده ويقدر على الإشارة إليها، وإمّا الإشارة إلى كمال فطنة الطالب إلى أن بلغ مبلغاً صارت المعاني معه كالمبصرات عنده، واستحق أن يشار له إلى المعقول بالإشارة الحسية، وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني. وقد يقال: عبر بـ (هذه) لتزليلها منزلة المحسوس المشاهد مبالغةً في كمال تعيينها وتمييزها، اعتناءً بشأن الحكم، ورمزاً إلى أنّها سهلة التناول قريبة المأخذ كالأمور المحسوسة.

هذا وقال شيخنا: يجوز أن يراد بها الألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة، ويكون لفظ [في] في⁽²⁾ قوله: (في قواعد الإعراب) استعارة عن الظرفية للدلالة، فالمعنى حينئذٍ في غاية الوضوح، وهو أن هذه الألفاظ المخصوصة دالة على تلك القواعد، وأمّا إذا أريد بالفوائد المعاني كما هو الظاهر، فيشكّل ويحتاج لتكلف التفرقة بين الفوائد والقواعد، فإنّ المغايرة بينهما مُشكّل⁽³⁾، فلْيَحَرَّرْ.

1- تقدم الكلام على اسم الإشارة في الصفحة 20 عند شرح قول الأزهري: (هذا شرح لطيف) وكرره الشنواي هنا.

2- ساقط من (أ).

3- كذا في الأصل، وفي (ب): مشكّلة، ولا فرق.

وأشار بـ «هذه» إلى أشياء مستحضرة في ذهنه.
والفوائد: جمع فائدة، وهي ما يكون الشيء به أحسن حالاً منه بغيره.
«جليلة»: أي: عظيمة.

- 21* قوله: (مُسْتَحْضَرَةٌ فِي ذَهْنِهِ) أي: حاضرة، فالسين ليست للطلب⁽¹⁾.
- 21* قوله: (وهي)⁽²⁾ - أي اصطلاحاً - ما يكون الشيء به أحسن حالاً منه بغيره... وعبرة بعضهم: والفائدة لغة، ما استفدته من علم أو مال⁽³⁾.
- و اصطلاحاً، ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك، سواء ما⁽⁴⁾ لم يكن ما لأجله الإقدام عليه، أو كان ما لأجله الإقدام عليه، وحينئذ يكون قسماً من الغرض عند من فسره بما لأجله إقدام الفاعل على الفعل، ونفسه عند من فسره بفائدة مرتبة على الشيء لأجلها الإقدام عليه، و[الغرض ما يترتب على الفعل من المصلحة، فهي قسم منه]⁽⁵⁾.
- 21* قوله: (جليلة أي عظيمة).. وقال الكافيجي⁽⁶⁾: عظيمة، كثيرة، يقال: فلانٌ جَلٌّ، أي عظم قدره، ويقال: ما أجلي وما أدقني، أي ما أعطاني كثيراً ولا قليلاً. انتهى⁽⁷⁾.
- فإن قلت: كان من حق الصفة أن تجمع كما أن موصوفها مجموع؛ لوجوب التطابق بينهما. قلت: قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾⁽⁸⁾: فإن قلت: فهلا جاءت الصفة مجموعة

- 1- يعني الذي أفادته الزيادة في صيغة «استفعل»، نحو: «استفهم» أي: طلب الإفهام، وكذلك «استخرج». انظر الشافية 5.
- 2- أي الفائدة من قول الأزهرى: «و الفوائد جمع فائدة وهي.. إلخ» الموصول 21. والاعتراض لشارحه الشنواني.
- 3- انظر (ف ي د) في الصحاح 521 والقاموس 292. وقال في التاج 174/5: «ما أفاد الله تعالى العبد من خير يستفيدُه وَيَسْتَحْدُثُهُ».
- 4- كذا في الأصل، وسقطت من سائر النسخ. وهي زائدة للتوكيد.
- 5- ساقط من (ج).
- 6- أبو عبد الله محيي الدين محمد بن سليمان بن سعيد (-879هـ) الرومي نسبةً إلى ولادته في بلاد الروم، الكافيجي نسبة إلى كافية ابن الحاجب؛ لكثرة قراءته وتدرسه لها. برع في النحو والفلسفة والمنطق، أخذ عنه الجلال السيوطي والشمس الجوجري وغيرهما، اختصر كتب كثيرة، ومن أشهر كتبه: شرح قواعد الإعراب لابن هشام، والنصوص المنسوبة للكافيجي في هذا الكتاب منه، ووضع الشيخ محمد بن علي بن أحمد الحرفوشي (-159هـ) حاشية عليه. وله: التيسير في علم التفسير. انظر ترجمته في بغية الوعاة 117/1 والبدر الطالع 171/2 وكشف الظنون 520/1.
- 7- انظر كلامه في شرحه على قواعد الإعراب 44. وانظر شرح شيخ زاده 8. وانظر القاموس (ج ل ل) 901.
- 8- ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رَزَقُوا قَالُوا هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأْتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾. البقرة 25/2. وكذلك قوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾. النساء 57/4.

«في قواعد» جمع قاعدة، وهي قضية كلية يُتعرَّف منها أحكامُ جزئياتها.

كالموصوف، قلت: هما لغتان فصيحتان، يقال: «النساءُ فعَلْنَ، وهُنَّ فاعِلاتٌ وفَواعِلٌ، والنساءُ فَعَلَتْ، وهي فاعِلَةٌ»، ومنه بيت الحماسة⁽¹⁾:

8_ وإذا العذارى بالدُخانِ تَقَنَعَتْ واستَعَجَلَتْ نَصَبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ⁽²⁾

والمعنى: وجماعةُ أزواجٍ مطهرة⁽³⁾.

21* قوله: (وهي قضية كلية)⁽⁴⁾ .. أي: محكوم فيها على كلِّ فردٍ (يُتعرَّف منها أحكامُ جزئياتها)، أي جزئيات موضوعها، وخرجَ بقوله: (يُتعرَّف... إلخ) القضيةُ البديهية؛ فمقتضاه تخصيص القاعدة بالقضية النظرية.

وقال السيد عيسى الصفوي أستاذ شيخنا⁽⁵⁾: إنَّ البديهية قاعدة، وقال إنَّ كلام السيد الجرجاني⁽⁶⁾ دالٌّ على ذلك؛ حيث لم يذكر القيد المخرج على البديهية. وفي المقام إشكال، لأنَّه لا يجوز أن يكون بعضَ الجزئيات شاهد على [هذا]⁽⁷⁾ التقدير؛ لِلزُّومِ الدَّورِ⁽⁸⁾؛ إذ مقتضى إثبات القواعد بالشواهد توقف القواعد على الشواهد، ومقتضى تعرف أحكام الجزئيات من القواعد العكس، فيلزم توقف كلِّ على الآخر، فيلزم الدور، اللهم إلا أن يقال: سُمِعَ من الموثوق به، فيقال: هذا سُمِعَ من الموثوق به، [وكل ما سُمِعَ من الموثوق به]⁽⁹⁾ الظاهر أنه كذلك يحصل المطلوب.

ولقائل أن يقول: لا حاجة لذلك لأنَّ الاستشهاد بالجزئيات بالنسبة لمُستنبط القواعد ومُقرِّرها، وتعرَّف أحكام الجزئيات بالنسبة لِغيره، فليتأمل.

- 1- الحماسة ديوان جمع فيه أبو تمام مختاراته من أشعار العرب. وقد شرحه غير واحد، منهم التبريزي والمرزوقي.
- 2- لسُلْمِيٍّ — أو سُلْمَى — بن ربيعة بن جفنة الضبي في ديوان الحماسة 213/1 وأما القالي 81/1 وشرح الحماسة للمرزوقي 550 والانتصاف من الكشف 109/1، والخزانة 36/8، وينسب إلى علباء بن أرقم اليشكري في الأصمعيات 162. وبلا نسبة في الكشف 109/1 والمفصل 250 والهمع 200/1. ومَلَّتْ: شَوَّت المليل، بأن تضع اللحم أو الخبز على الجمر فينضج، حيث شبه استتار العذارى بالدخان أو سوادهن باستتارهن بالقناع على سبيل الاستعارة التصريحية، أو شَبَّه الدُخان به على سبيل الاستعارة المكنية.
- 3- انظر الكشف 109/1.
- 4- والكلام على ماهية القاعدة. انظر المُوصِلِ ص 21. وقال شيخ زاده القوجوي: المراد هنا القانون، وهو كل أمر منطبق على جميع جزئياته، كقولنا: كل ما اشتمل على عِلْمِ الفاعلية فهو مرفوع. شرح قواعد الإعراب 8.
- 5- تقدمت الترجمة لهما ص 24.
- 6- تقدّمت الترجمة له ص 5. وقد عرّف القاعدة بقوله: «هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها». التعريفات 177.
- 7- ساقاة من (أ).
- 8- الدَّور بين شَيْئَيْنِ تَوَقَّفَ كل منهما على الآخر. وهذا من مصطلحات المتكلمين، ولهم فيها تقاسيم وبحوث. كباب «دور الاعتلال» في الخصائص 183/1.
- 9- ساقط من الأصل.

21* قوله: (الإعراب) هو في اللغة الإفصاح، يقال: «أعرب الرجل بحجته»، أي أفصح بها⁽¹⁾.

وفي الاصطلاح، قيل: نفس الحركات أو الحروف اللاحقة للمعربات من الأسماء والأفعال. فعلى هذا يكون أمراً لفظياً. وهو اختيار ابن خروف⁽²⁾ والأستاذ أبي علي⁽³⁾ وابن الحاجب⁽⁴⁾ وابن مالك⁽⁵⁾، وقيل: هو تغير في آخر الكلمة أو ما هو كالآخر، لعامل دخل عليها، والحركات علامات ودلائل عليها. فعلى هذا يكون أمراً معنوياً. وهو ظاهر قول سيبويه⁽⁶⁾ والزمخشري⁽⁷⁾ والأعلم⁽⁸⁾. والمراد بالإعراب هنا الإعراب الاصطلاحي، والمراد به علم النحو أخذاً مما سيأتي.

21* قوله: (من القفو، وهو الإتيان).. منه الكلام المقفى، وسُمِّيَ قوافي الشعر؛ لأن بعضها يتبع أثر⁽⁹⁾ البعض.

1- انظر شرح ابن خروف على جمل الزجاجي 259، والقاموس (ع ر ب) 118.

2- أبو الحسن نظام الدين علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي المعروف بابن خروف النحوي الأندلسي الإشبيلي (-609هـ)، تتلمذ على ابن طاهر الحدب، وأصبح إماماً في اللغة والنحو، اشتهر بمناظراته مع السهيلي، من كتبه: شرح كتاب سيبويه، وشرح كتاب الجمل للزجاجي. انظر ترجمته في معجم الأدباء 75/15 ووفيات الأعيان 335/3 والوفيات بالوفيات 58/22 وإشارة التعيين 228. وهو غير سميّه نظام الدين أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف بن مسعود القيسي القرطبي المعروف بابن خروف الشاعر (-604هـ) الذي ذكره ابن حلكان 94/7 وحلط بينهما الكتبي في فوات الوفيات 84/3. وأورد رأيه السيوطي في الهمع 54/1، لكن ابن خروف ارتأى في شرح جمل الزجاجي 259 الرأي الثاني، وعبارته: «الإعراب هو اختلاف العلامة في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً، على وفق العامل؛ دلالة على معناه. وإن شئت قلت: الإعراب تغيير أواخر الكلم بالعوامل الداخلة عليها، لفظاً أو تقديراً» اهـ.

3- الفارسي، وقد تقدّمت الترجمة له ص 34. وانظر رأيه في التعليقة على كتاب سيبويه 125/4. ورأيه في الإيضاح 73 على القول الثاني، حيث قال: «الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل».

4- صرح في الكافية بأن حكم المُعَرَّب أن يختلف آخره لاختلاف العوامل، لفظاً أو تقديراً. انظر الرضي 55/1 56.

5- انظر شرح التسهيل 33/1.

6- انظر كتابه 13/1.

7- انظر المُفَصَّل 33.

8- هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، المعروف بالأعلم الشننتمري (-476هـ)، من أهل شننتمرية بالأندلس. أخذ عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الإفليلي وغيره. وقد أخذ عنه الكثيرون. له: شرح كتاب «الجمل» في النحو لأبي القاسم الزجاجي، وشرح الحماسة، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، وشرح دواوين طرفة وزهير وعلمة الفحل. والأعلم: المشقوق الشفة العليا. انظر ترجمته في معجم الأدباء 60/20 ووفيات الأعيان 81/7 وإشارة التعيين 393. وانظر رأيه في النكت 167/1 وتوضيح المقاصد 296.

9- ساقطة من (أ) و(ب). وانظر القاموس (ق ف و) 1217.

يُقال: قفوت فلاناً، إذا اتبعت أثره، وضمته معنى (تسلك).

22 ﴿قوله﴾: (يقال قفوت فلاناً إذا تبتعت أثره) بفتح تاء (تبتعت) كما في المغني: وإذا وقعت (أي) التفسيرية بعد (تقول) وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير، تقول: «استكتمته الحديث، أي سألته كتمانته»، يقال ذلك بضم التاء، ولو جئت بـ (إذا) مكان (أي) لفتحت، فقلت: «إذا سألته»، لأن (إذا) ظرف لـ «تقول»، وقد نظم ذلك بعضهم فقال (1):

إِذَا كَنَيْتَ بِأَيِّ فِعْلًا تُفَسِّرُهُ فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمُّ مُعْتَرِفٍ
وَإِنْ تَكُنْ بِإِذَا يَوْمًا تُفَسِّرُهُ فَفَتْحَةُ التَّاءِ (2) أَمْرٌ غَيْرٌ مُخْتَلَفٍ

كُنَيْتَ: سَتَرْتَ، أي: أتيت بفعلٍ خفيٍّ المعنى (3)، وقوله: «بأي»، متعلقٌ بمحذوف يدلُّ عليه (تفسره) أي: إذا كنييت حال كونك مفسراً بـ (أي) فعلاً. ولا يجوز أن يكون (فعلاً) منصوباً بـ (كنيت)، و (بأي) متعلقٌ بـ (تفسره)؛ لما يلزم عليه من الفصل بأجنبي، وتقديم معمول الصفة على الموصوف (4)، وكلاهما محذور. والباء من قوله: «[وإن تكن] (5) بإذا» للمصاحبة لا للآلة، لأن (إذا) ليست مفسرةً، وإنما المفسر ما بعدها، أي: وإن تكن مفسراً له مع إذا بما يذكر بعدها.

22 ﴿قوله﴾: (وضمته معنى تسلك).. والحامل على التضمين تعديُّه بالباء مع أنه متعدِّ بنفسه، ولك أن تقول: معنى (6) الاتباع يتعدى بالباء كمعنى السلوك، فلا حاجة إلى التضمين، إلا أن يقال: تعلق السلوك بالجادة (7) أنسب، فإن قولك: «سلكت الطريق» - أي دخلت فيه - أنسب من: «اتبعت» وأقعد في المعنى، فليتأمل.

قال في المغني (8): القاعدة الثالثة: قد يُشربون لفظاً معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويُسمي ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدِّي كلمة مؤدِّي كلمتين. قال الزمخشري: «ألا ترى كيف رجع معنى: ﴿وَلَا تُعَدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ (9) إلى قولك: و[لا] (10) تَقْتَحِمُهُمْ عَيْنَاكَ مُجَاوِزَتَيْنِ إِلَى غَيْرِهِمْ؟ [و] (10): ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى

1- القائل مجهول، والبيتان في المغني 107، والنص منه. ونقلهما عنه البغدادي في الخزانة 227/11.

2- كذا في الأصل والمغني، وفي (ب) و(ج): ففتحك التاء، ويستقيم به المعنى والوزن أيضاً.

3- انظر القاموس (ك ن ي) 1220.

4- فالصفة جملة (تفسره)، والموصوف «فعلاً»، و«بأي» معمول «تفسره» تقدّم على الموصوف؛ وهذا محذور.

5- ساقط من (أ).

6- في (ب): مع، وهو سهو من الناسخ.

7- من قوله: «تقتفي بمتأملها جادة الصواب». موصل الطلاب 22.

8- انظر مغني اللبيب ص 897، الباب الثامن في ذكر الأمور الكلية التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من الجزئيات.

9- ﴿اصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ الكهف 28/18.

10- ساقطة من (ب).

أَمْوَالِكُمْ⁽¹⁾، أي: ولا تضموها إليها آكلين» انتهى⁽²⁾. ومن مثل ذلك قوله تعالى: ﴿الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ⁽³⁾، ضُمَّنَ الرَّفَثَ مَعْنَى الْإِفْضَاءِ، فَعُدِّيَ بِإِلَى، مِثْلُ: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ⁽⁴⁾ وَإِنَّمَا أَسْلُ الرَّفَثُ أَنْ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ، يُقَالُ: «أَرَفَثَ فُلَانٌ بِأَمْرَاتِهِ»، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ⁽⁵⁾ أَي: فَلَنْ تُحْرَمُوهُ، أَي: فَلَنْ تُحْرَمُوا ثَوَابَهُ، وَلِهَذَا عُدِّيَ إِلَى اثْنَيْنِ لَا إِلَى وَاحِدٍ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقَدَةَ النِّكَاحِ⁽⁶⁾ أَي: لَا تَتَوَّأُوا، وَلِهَذَا عُدِّيَ بِنَفْسِهِ لَا بَعْلَى، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَمْعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى⁽⁷⁾ أَي: لَا يَصْغُونَ، وَقَوْلُهُمْ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، أَي: اسْتَجَابَ، فَعُدِّيَ (سَمِعَ) فِي الْأَوَّلِ بِـ(إِلَى)، وَفِي الثَّانِي بِاللَّامِ، وَإِنَّمَا أَسْلُهُ أَنْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ مِثْلُ: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ⁽⁸⁾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ⁽⁹⁾ أَي: يَمَيِّزُ، فَلِهَذَا عُدِّيَ بِمِنْ لَا بِنَفْسِهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ⁽¹⁰⁾ أَي: يَمْتَنِعُونَ مِنْ وَطْءِ نِسَائِهِمْ بِالْحَلْفِ⁽¹¹⁾، فَلِهَذَا عُدِّيَ بِمِنْ. وَلَمَّا خَفِيَ التَّضْمِينُ عَلَى بَعْضِهِمْ فِي الْآيَةِ، وَرَأَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ: «حَلَفَ مِنْ كَذَا»، بَلْ: «حَلَفَ عَنْهُ»، قَالَ: ﴿مِنْ» مُتَعَلِّقَةٌ بِمَعْنَى ﴿لِلَّذِينَ» كَمَا تَقُولُ: «لِي مِنْكَ مَبْرَةٌ»⁽¹²⁾.

- 1- ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ النساء 2/4.
- 2- أي قول الرمخشري، وهو في الكشاف 717/2. وكلام المغني مستمر 897.
- 3- ﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَابِسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَابِسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتِغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَنْتُمْ الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ البقرة 187/2.
- 4- ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ النساء 21/4.
- 5- ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ آل عمران 30/3.
- 6- ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَحْلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ البقرة 235/2.
- 7- ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ الصافات 8/37.
- 8- ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾ ق 42/50.
- 9- ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَاِحْوَانِكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَنَّكُمْ إِنْ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ البقرة 220/2.
- 10- ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَازُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ البقرة 226/2.
- 11- انظر معالم التنزيل للبيغوي 264/1 والكشاف 437/1 والمغني 897.
- 12- قال العكبري: وأما ﴿مِنْ﴾ ففعل يتعلق بـ﴿يؤلون﴾، يقال: «آلى من امرأته وعلى امرأته»، وقيل: الأصل «على»، ولا يجوز أن يقام «مِنْ» مقام «على»، فعند ذلك تتعلق ﴿مِنْ﴾ بمعنى الاستقرار. الإملاء 95/1.

قال⁽¹⁾: وأما قول الفقهاء: «آلى⁽²⁾ من امرأته»، فغلط أوقعهم فيه عدم فهم التعلق في الآية؛ قال أبو كبير الهذلي⁽³⁾:

9 حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْوُودَةً كَرَهَا وَحَبْلُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحَلَّلْ⁽⁴⁾

وقال قبله:

10 مَمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ

مزوودة، أي مذعورة⁽⁵⁾، ويروى بالجر صفة لليلة، مثل: «والليل إذا يسر⁽⁶⁾» والنصب حالاً من المرأة، وليس بقوي مع أنه الحقيقة، لأن ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه⁽⁷⁾.

والشاهد فيهما أنه ضمّن «حمل» معنى «علق»، ولولا ذلك لعدّي بنفسه، مثل: «حَمَلَتْهُ أُمُّ كُرْهَا⁽⁸⁾». وقال الفرزدق⁽⁹⁾:

1- أي: المصنف في المغني 899.

2- ساقطة من النسخ عدا الأصل. وانظر القول في سنن البيهقي 377/7.

3- عامر بن الخليس بن السهلي الهذلي (-؟) شاعر جاهلي فحل أدرك النبي ﷺ، وأسلم، وهو من شعراء الحماسة، ويروى أنه تزوج أم تأبط شراً وكان هذا غلاماً صغيراً. انظر ترجمته في الشعر والشعراء 257.

4- لأبي كبير في ديوان الهذليين 92/2 وديوان الحماسة 19/1 والشعر والشعراء 257 والكامل للمبرد 97/1 وأمالى الشجري 224/1 واللّسان (ح م ل) 176/11 والخزانة 192/8 و194، وبلا نسبة في رصف المبانى 356 والمغني 899. وقوله في البيت الآتي: «عواقد» صرفه هنا للضرورة، وعملت في «حُبِّكَ» إجراءً له مجرى «عاقدة»، والهبل بالتحريك: النكل، وفلان مهبل: مقول فيه ذلك، فلا تحزن عليه أمه إذا فقدته لأنها حملته كرهاً، وقال شارح الديوان: «كانوا يقولون: إذا حملت المرأة وهي فرعة فجاءت بغلام، جاءت به لا يطاق». والبيت في سيبويه 109/1 والجزر (هـ ب ل) في الصحاح 1847 والأساس 361/2 والإنصاف 489/2 وضرائر الشعر 23 والرضي 423/3 والأشعري 226/2 وحاشية الصبان 452/2. إضافة إلى المصادر السابقة.

5- انظر القاموس (ز أ د) 271.

6- الفجر 4/89.

7- ردّه البغدادي؛ فقال نقلاً عن ابن جني: وأما من نصّب فعلى الحال، ومزوودة للمرأة الحامل. وفائدة ذكر الليلة في هذه الرواية أن تكون بدأت بحمله ليلاً، وهو أنجب له، وصاحبه يوصف بالشجاعة. وقد دعاهم ذلك إلى أن وصلوا أنسابهم بالليل تحقّقاً به.. والغرض من ذكر الزود في الروايتين أن المرأة إذا حملت بولدها وهي مذعورة، كان أنجب له. انظر الخزانة 203/8.

8- «ووصّينا الإنسان بوالديه إحساناً حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهَا وَوَضَعَتْهُ كُرْهَا وَحَمَلَهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ» الأحقاف 15/46.

9- أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي (-110هـ) شاعر فحل من الطبقة الأولى في الإسلاميين، ومن أشعر شعراء الدولة الأموية، أخباره مشهورة مع جرير والأخطل، توفي بالبصرة قبل جرير بستة أشهر، وقد قارب المئة،

11_ كَيْفَ تَرَانِي قَالِباً مَجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِياداً عَنِّي⁽¹⁾

أي صرفه عني بالقتل، وهو كثير. قال أبو الفتح⁽²⁾ في كتاب (التمام): أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء كتاباً يكون مئين أوراقاً. إلى هنا كلام المغني⁽³⁾.

قال الدماميني⁽⁴⁾: الظاهر أنه بنى ذلك على رأي من يُجوز استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها؛ ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى: ﴿لَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾⁽⁵⁾ ضُمَّنَّ معنى: «يَمْتَنِعُونَ مِن نِّسَائِهِم بِالْحَلْفِ»، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف، فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة، إنما هو بطريق المجاز؛ من باب إطلاق اسم السبب على المُسَبَّب، فأطلق فعل الإيلاء مُراداً أنه ذاتك المعنيان جميعاً على ما يقتضيه قوله، وفائدته أن تؤدي كلمة مُؤَدَّى كلمتين، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك.

وفي حاشية الكشاف⁽⁶⁾: وحقيقة التضمين أن يُقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، وهو كثير في كلام العرب [حتى]⁽⁷⁾ قال ابن جني: لو جُمِعَت تَضْمِينَاتُ الْعَرَبِ لاجْتَمَعَتْ

وكان شريفاً في قومه عزيز الجانب جريئاً يحمي من يستجير بقبر أبيه. انظر طبقات ابن سلام 75 والشعر والشعراء 381 ومعجم الشعراء 537 ومعجم الأدباء 297/19 ووفيات الأعيان 86/6.

1- الرجز للفرزدق في ديوانه 881 والخصائص 310/2 و435 والمحكم (ق ت ل) 332/6 واللسان (ظ ه ر) 520/4 و(ق ت ل) 457/11 و(ج ن ن) 94/13 والدر المصون 145/1 والمغني 899 والأشعري 446/1 والتاج (ظ ه ر) 147/7. وبلا نسبة في شرح التسهيل 159/3 والجني 245. والمجن: الترس الذي يرد به الفارس ضربات الخصم، وزياد: هو زياد ابن أبيه والي الكوفة آتد، ولم يقتل قتلاً، ولكن الفرزدق أراد: أماته الله فصرفه عني.

2- عثمان بن جني (-392هـ) عالم بارع من أئمة اللغة والصرف، تتلمذ على أحمد بن محمد الموصلي، وأخذ عن أبي عبد الله الشجري، وصحب أبا علي الفارسي والمني. مصنفاة كثيرة وقيمة جداً، منها: الخصائص والمحتسب وشرح ديوان المنيني، وسر صناعة الإعراب. انظر ترجمته في معجم الأدباء 81/12 وإنباه الرواة 335/2 ووفيات الأعيان 246/3 وإشارة التعيين 200. وكتابه المذكور «التمام في تفسير أشعار هذيل مّا أغفله أبو سعيد السكري» أكمل فيه صنيع أبي سعيد السكري في جمع رواياته لشعر الهذليين. وأتى فيه على شرح أبيات لزهة خمسين شاعراً من شعراء هذيل، وافتتح الكتاب بالشاعر قيس بن العيزارة، وختمه بشرح غريب شعر أبي صخر الهذلي، وتكلم في الكتاب أيضاً على قطعتين لحسان بن ثابت والعباس بن مرداس. ولم أقف على كلامه فيه.

3- انظر مغني اللبيب ص 897 و898 و899.

4- بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المخزومي القرشي المعروف بابن الدماميني (-827هـ) أديب شاعر عالم بالشريعة واللغة وفنون الأدب والخط، لازم ابن خلدون، وتلمذ على البهاء الدماميني والسراج بن الملقن (-804هـ). مات مسموماً بالهند. من أهم آثاره: شروحه على المغني: التعليق، والمزج، وتحفة الغريب، وله: المصايح في شرح الجامع الصحيح للبخاري، وشرح التسهيل لابن مالك، ومنظومة الفواكه البدرية. انظر ترجمته في شذرات الذهب 181/7 وبغية الوعاة 66/1 وكشف الظنون 185/6. وانظر كلامه في تحفة الغريب 401/ب.

5- تقدمت في الصفحة 49.

6- للتفتازاني. انظر كلامه في «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام» للشمني 201/2.

7- ساقطة من (أ).

مجلّدات⁽¹⁾، فإن قيل: الفعل المذكور إن كان في معناه المجازي فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، قلنا: هو في معناه الحقيقي مع حذف حال، مأخوذاً من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، فقولنا: «أحمدُ إليك فلاناً»، معناه: أحمدُ منتهياً إليك حمدُهُ، و: «يُقَلَّبُ كَفَيْهِ عَلَى كَذَا»⁽²⁾، [أي]: نادماً [على كذا]⁽³⁾. وقد يعكس على ما يشعر به قوله، أي معترفون به، يعني قول الزمخشري في الإيمان⁽⁴⁾: وأما تعديته بالباء فلتضمينه معنى أقرُّ وأعترف، أي: يعترفون به.

[ثم قال التفتازاني: ولا بدّ من اعتبار الحال، أي يعترفون به مؤمنين]⁽⁵⁾، وإلا كان مجازاً محضاً لا تضميناً. وربّما يقال: إن أصله المتروك يدل على زيادة القصد إليه فجعله أصلاً والمذكور حالاً، [وتبعاً أولى]⁽⁶⁾. ويجاب بأنّ ذكر صلته تدل على اعتباره في الجملة، لا على زيادة القصد إليه؛ إذ لا دلالة دونه، فتعين جعل الأصل أصلاً والتبع حالاً.

وفي حاشية الفنري⁽⁷⁾ في بحث تقديم المسند: وهنا نكتة ينبغي أن يتنبه لها، وهي أنّ اللفظ في صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي، والمعنى الآخر مُراد بلفظ آخر محذوف دلّ عليه بذكر ما هو من متعلقاته، كي لا يلزم⁽⁸⁾ الجمع بين الحقيقة والمجاز، فتارةً يجعل المذكور أصلاً والمحذوف حالاً، وتارةً يعكس، فإن قلت: إذا كان المعنى الآخر مدلولاً عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور، فكيف قيل إنه متضمن إياه؟ قلت: لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينةً على اعتباره، جعل كأنه في ضمنه. انتهى.

هذا⁽⁹⁾ ولقائل أن يقول: معنى الاتباع يتعدى بمثل هذه الباء كمعنى السلوك، فلا حاجة إلى التضمين، إلا أن يقال: تعلق السلوك بالجادة [متضمن إياه أنسب؛ فإن قولك: (سلكت الطريق) أي: دخلت فيه]⁽¹⁰⁾ أنسب من (اتبعتُه) وأقعد⁽¹¹⁾ في المعنى، فليتأمل. كذا بهامش شيخنا.

- 1- انظر الشمني 201/2. ولم أفد على كلامه في مصنفاته.
- 2- جمع الأمثال 426/2. وقال ﷺ في كتابه الكريم: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلَّبُ عَلَيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ الكهف 42/18.
- 3- ساقط من الأصل.
- 4- في قوله ﷺ: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ البقرة 3/2. انظر الكشف 38/1.
- 5- ساقط من (أ).
- 6- ساقط من الأصل.
- 7- تقدمت الترجمة له ص 36، وحاشيته المذكورة وضعها على مطول التفتازاني. انظر كلامه فيها 115.
- 8- في (ب): تلزم.
- 9- عودة إلى قول خالد الأزهري في الموصول: «تفتني من القفو، وهو الاتباع، يقال قفوت فلاناً إذا تبعته أثره، وضمته معني تسلك» موصول الطلاب 21 و22. وقد أتى المؤلف هنا على ما كتبه أستاذه بهامش نسخته كما صرح.
- 10- ساقط من الأصل و(أ).
- 11- في (ب): أفل، وهو تصحيف وتحريف.

ثم رأيت الكافيحي قال: تفتقي: تختار هذه الفوائد، مأخوذ من قولهم: فلان اقتفى الأمر إذا اختاره. قوله: «لمتأملها» الضمير فيه راجع إلى الفوائد وإلى القواعد، بل هو أولى وأحسن. واللام فيه للتعدية أو للتعليل، وقد وجد في بعض النسخ⁽¹⁾ الباء في مقام اللام، ووجدنا في بعضها: «متأملها» من دون حرف الجر، على أنه فاعل «يقتفي»، فحينئذ يكون مأخوذاً من قولهم: «اقتفى فلان أثر فلان» إذا اتبعه. انتهى⁽²⁾.

17/ب

[واعلم]⁽³⁾ أن مثل هذا الفعل - وهو المُعدى بالباء - يجبُ فيه عند المُبرّد⁽⁴⁾ مصاحبةُ الفاعل للمفعول به؛ لأنّ الباء التي للتعدية عنده بمعنى «مع»، وعند سيبويه لا يجبُ فيه المصاحبة⁽⁵⁾؛ لأنّ الباء في مثل: «ذهبت به» كالهزمة والتضعيف؛ فمعنى «ذهبت به»: أذهبتَه. وتجاوز المصاحبة وعدمها.

وعليه فمعنى: [تفتقي]⁽⁶⁾ [بمتأملها جادة الصواب] أنّها تُصيرُ متأملها سالكاً طريقَ الصواب، فلا دلالة في كلام المُصنّف على أنّها تُصاحبُ مُتأملها في سلوك الصواب.

22* قوله: (بمتأملها، أي: بالناظر فيها، جادة الصواب).. المراد بالناظر فيها: الناظر بالبصيرة والفكر فيها، والجادة مفعول (تفتقي) تعدى إليه بنفسه، وقوله (بمتأملها) تعدى إليه [أيضاً]⁽⁷⁾ بالحرف والمعنى أنّ هذه الفوائد تجعل متأملها تابعاً وسالكاً طريق الصواب، أي: الحكم المطابق للصواب، كما تقول: «مرّيتُ يزيدَ عمراً» أي: جعلتُ زيدياً ماراً بعمرو. وهكذا شأن كلّ فعل متعدٍ بنفسه عدّي لآخر بالباء ونحوها، ويكون هذا معناه.

وفي تعليق (الافتقار) ب (المتأمل) إشعار بأنّها إنّما تجعل متأملها تابعاً وسالكاً طريق الصواب في حال اتصافه بهذه الصفة ومصاحبته لها، حتّى لو لم يراعها لم تُفدّه ذلك.

واعلم أنّ إسناد (تفتقي) إلى (الفوائد) مجاز عقلي، طرفاه حقيقيان، لأنّ الافتقار والفوائد مستعملان في معناهما الحقيقي، وإنّما التجوز في نسبة أحدهما إلى الآخر، والنسبة الحقيقية إنّما هي

1- في (ب): «الشيخ»، وهو تصحيف.

2- شرح قواعد الإعراب للكافيحي 47.

3- ساقط من (ب).

4- أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي (-285هـ) إمام نحاة البصرة، تتلمذ على أبي بكر الجرمي والمازني، ومناظراته مع ثعلب مشهورة، أشهر تصانيفه: الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، ومعاني القرآن، وكتاب المدخل إلى سيبويه، وإعراب القرآن، وغير ذلك.. انظر ترجمته في معجم الشعراء 470 ومعجم الأدباء 111/19 وإنباه الرواة 241/3 ووفيات الأعيان 313/4 وإشارة التعيين 342.

5- لأن الباء وما أشبهها ليست بظروف ولا أسماء. انظر الكتاب 420/1 و421.

6- ساقطة من (أ) و(ب).

7- كذا في الأصل، وهي ساقطة من باقي النسخ.

أي معظم طريق «الصواب» وهو ضدّ الخطأ.

«وَتَطْلُعُهُ» - أي توقفه - «في الأمد» - أي في الزمن - «القصير»: خلاف الطويل.

لـ (المتأمل فيها) أي: يقتفي متأملها بسببها جادة الصواب، ومن ثمّ قال بعضهم إنّ في العبارة قلباً، وإنّ أصلها: يقتفي المتأمل بها - أي بسببها - جادة الصواب.

22 قوله: (أي معظم طريق الصواب).. الظاهر أنّ المراد بالجادة الطريق⁽¹⁾، لما هو واضح من أنّ الناظر فيها لا يصير بذلك سالكاً معظم طريق الصواب، وقد يقال إنّ هذا ادّعاء، منه: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾⁽²⁾ وجمع الجادة: جوادٍ.

22 قوله: (ضد الخطأ)⁽³⁾.. هو الحكم المطابق للواقع، وكان المراد بالصواب الاستقامة، من قولك: صاب السهم إذا قصد ولم يُخَلِّ عن الغرض.

22 قوله: (توقفه).. أي: تجعله واقفاً على تلك النكت الكثيرة، أي مشاهداً لها، ولأجل هذا اختار (تَطْلُعُهُ) على أن يقول (تَعْلِمُهُ).

22 قوله: (الأمد).. هو مدة لها حدّ مجهول إذا أطلق، وقد ينحصر، نحو أن يقال: زمان كذا، والفرق بين الزمان والأمد أنّ الأمد [يقال]⁽⁴⁾ باعتبار الغاية، والزمان عام في المبدأ والغاية، ولذلك قال بعضهم: المدى والأمد متقاربان⁽⁵⁾. وعبرة العزّ بن جماعة⁽⁶⁾ عقب قوله في الأمد: أي: الغاية، كالمدى، يقال: ما أمدك؟ أي منتهى عمرك، والأمد أيضاً: الغضب، «وقد أمد عليه» بالكسر، وأبدي⁽⁷⁾، أي: غضب.

22 قوله: (القصير)⁽⁸⁾.. أي في نفسه، أو بالنسبة إلى وقت تحصيل غير هذا الكتاب، والجمع قصار⁽⁹⁾.

1- انظر القاموس (ج و د) 263.

2- ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبْراً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ المؤمنون 53/23. وكذلك قوله ﷺ: ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ الروم 32/30.

3- انظر القاموس (ص و ب) 112.

4- زيادة من (ب).

5- قاله الراغب في المفردات 20. ونقله عنه السمين في الدر المصون 125/3.

6- أبو عبدالله عز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن جماعة الكناني الحموي ثم المصري (-819هـ) عالم بالأصول والجدل واللغة والتّحقيق والبيان، أصله من حماة ومولده في ينبع على ساحل الأحمر، من كتبه: أوثق الأسباب إلى قواعد الإعراب لابن هشام، وأخرى على مغني اللبيب، وعلى شرح الجاربردي للشافية. انظر ترجمته في شذرات الذهب 139/7 وبغية الوعاة 62/1. وانظر كلامه في أوثق الأسباب 32.

7- في (ب): «إمداء». وهو وهم من الناسخ. وانظر اللسان (أ م د) 74/3 والقاموس 255.

8- في (أ) و(ب): إلى قصير، وهو تحريف.

9- انظر القاموس (ق ص ر) 431. والكلام من شرح الكافيحي 48.

ولو قال «القليل» بدل «القصير» لكان أنسب لـ «كثير» في قوله: «على نُكْتِ كثير» بالإضافة.
و«النُّكْتُ» بالثناة جمع نُكْتَةٍ، وهي الدقيقة.

22* قوله: (على نُكْتِ).. فإن قلت: ما معنى إطلاع الفوائد على النُّكْتِ، فإنها عينها؟ قلت: الفرق بينهما جليٌّ؛ فإنَّ المراد من الفوائد قواعد علم النَّحْوِ على سبيل الضبط والاختصار، والمراد من النكت الدقائق التي استنبطها بجودة قريحته، فتكون غيرها. ويجوز أن يكون الأمر الواحد معبراً بعبارات⁽¹⁾ بحسب اختلاف الاعتبارات، كالقضية تُعَبَّرُ تارةً بالخبر وأخرى بالنتيجة، فسمي المعاني بالفوائد لكونها مستفادة من الألفاظ، وأخرى بالنكت، لأنها مستتبطة بدقة نظر العقل. انتهى.
قال شيخنا: ويجوز أن يراد بالنكت الفروع المستفادة بواسطة تلك القواعد، فالمغايرة في غاية الوضوح، ويجوز أن يراد بالأبواب في قوله: (من الأبواب) الألفاظ الدالة على المعاني المخصوصة، وهو بيان لـ (الكثير)، فيكون إضافة (النكت) لـ (الكثير) من إضافة الدال للمدلول⁽²⁾ في الجملة، فليتأمل. انتهى⁽³⁾.

18/أ

ويجوز أن يراد بالفوائد الألفاظ المخصوصة كما تقدم، وبالنكت: إمّا المسائل، أو الفروع التي استخراجها المصنّف بحسن استخراجها، وبالأبواب فروع تلك المسائل، فالمغايرة حينئذٍ بين الثلاثة ظاهرة.

22* قوله: (وهي الدقيقة).. من الدقيق خلاف الغليظ، استعير لما لا يدرك إلا بالنظر الحادّ وحده الفهم، لأنّ ما غلظ يرى بسرعة. وقيل: من دقّ إذا صغُر، بحيث لا يدرك إلا بالنظر الحادّ، وعليه النقل، وهي اللطيفة المستخرجة بقوة الفكر؛ من نكت الأرض إذا أثر فيها بقضيب ونحوه، فكان دقيق الكلام وخفيّه يفتقر إلى تأثر النفس من الفكر، أو تتأثر النفس منه لشدة القبول والتمكين⁽⁴⁾.
والنُّكْتَةُ من الكلام الجملة المنقحة المحذوفة الفضول⁽⁵⁾، وإضافتها إلى قوله: (كثير) وهو مقابل القليل، من النوع الذي تقابل به الكثرة للوحدة.

واعلم أنّ التقابل بين الوحدة والكثرة، وكذا الواحد والكثير، ضروري، وإنّما الكلام في جهة تلك المقابلة، واعلم أنّ الكثرة لا تقابل الوحدة لذاتها؛ إذ ليس إحداها عدم الأخرى، ولا ضدّاً له، ولا مضادّةً لتقوم الكثرة بها، بل لكونها مكيال الكثرة، وهي إضافة عرضت لها، ولعله إنّما ضبط بالإضافة لأنّ (كثير) وصف في المعنى لأبواب؛ لأنّ قوله: «من الأبواب»، بيان لـ (الكثير)، ويجوز أن يكون (من) فيه للتبعيض.

1- كذا في (ب) والكافيجي، والنص منه 50، والذي في سائر النسخ: «معتبراً باعتبارات».

2- في (ب): من الإضافة الدال للمدلول.

3- هامش الموصّل.

4- انظر التعريفات 266.

5- النُّكْتَةُ هي اللطيفة المؤثّرة في القلب، من النُّكْتِ، كالثَّقْطَةِ من الثَّقْطِ، وتُطْلَقُ عَلَى الْمَسَائِلِ الْحَاصِلَةِ بِالتَّقَلُّ الْمُؤثِّرَةِ فِي الْقَلْبِ الَّتِي يُقَارِنُهَا نُكْتُ الْأَرْضِ غَالِباً بِنَحْوِ الْإِصْبَعِ، جمعها: نكات. انظر: (ن ك ت) في القاموس 162 والتاج 151/3.

«من الأبواب» جمع بابٍ، ويُجمَع أيضاً على أبويةٍ؛ للازدواج، كقول ابن مُقْبِلٍ :
 - هَتَاكَ أُخْبِيَّةٍ وَلَاجُ أُبُوبَةٍ *** يَخَالِطُ الْبُرَّ مِنْهُ الْجِدُّ وَاللَّيْنَا
 «عَمَلْتُهَا» - بكسر الميم - «عَمَلٌ» - بفتحها - «مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبٌّ»..

هذا وقال المولى التفتازاني: النكته كل نقطة من بياض في سواد وعكسه، ونكتُ الكلام لَطَائِفُهُ ودقائقه التي تحتاج إلى تفكُّر (1).

22 قوله: (من الأبواب) أي: الأبواب التي يحتاج إليها المعرب.

والباب لغة: ما يدخل منه ويتوصل منه إلى غيره، كذا قيل (2)، وهو يشمل الطريق في الصحراء الموصل إلى محل آخر. والظاهر أنه [ليس] (3) باباً لغةً، فسُمي مبتدأ كل كلام مفصول باباً، لأنه يدخل منه إلى المقصود، ثم سُمي نفس ذلك الكلام باباً، للوصول إلى المعاني. أو بمعنى المُبَوَّب؛ قال الزَّمَخْشَرِيُّ: بَوَّبَ الْكِتَابَ، لِأَنَّ الْقَارِئَ إِذَا خَتَمَ بَاباً وَشَرَعَ فِي آخِرِ كَانِ أَنْشَطَ وَأَبْعَثَ، كَالْمَسَافِرِ إِذَا قَطَعَ فَرَسَخاً، وَلِذَا كَانَ الْقُرْآنُ سُوراً. انتهى (4).

ولأنه أسهل في وجدان (5) المسائل والرجوع إليها وأدعى لحسن الترتيب والنظم، وإلا لربما تذكر المسائل منتشرة، فافهم. وقد تطلق «الأبواب» ويراد بها الأنواع.

22 قوله: (عملتها).. فائدة تغيير الأسلوب وترك العاطف، التنبيه على أن هذا العمل على هذا النسيج المقبول متقدم على الأوصاف المذكورة، لكنه قَدَّمَهَا عليه لكونها أنسب بالمقام.

22 قوله: (بكسر الميم).. وأما «عَمَلٌ» بالفتح فاسمُ رجل؛ يقال: رجل عَمِلٌ، بالكسر، وعَمُولٌ، إذا كان مطبوعاً على العمل (6).

22 قوله: (عَمَلٌ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبٌّ).. قال المُصَنِّفُ في بعض ما علق عنه: يقال: «طَبَّ يَطْبُ»، أي:

1- انظر شرح التلويح على التوضيح 12/1.

2- انظر مفردات الراغب 64 والقاموس (ب و ب) 70.

3- كذا في (ب) وهي ساقطة من سائر النسخ.

4- انظر الكشف 97/1 و98. وقال صاحب اللسان تحت الجذر (ب و ب) 224/1: وبابت الكتاب: سطورُهُ، ولم يُسمع لها بواحد، وقيل: هي وجوهه وطُرُقُه؛ قال تميم بن مُقْبِلٍ (-37هـ):

بَنِي عَامِرٍ مَا تَأْمُرُونَ بِشَاعِرٍ تَخَيَّرَ بَابَاتِ الْكِتَابِ هَجَائِبًا

وَأَبْوَابٌ مُبَوَّبَةٌ، كما يقال أصنافُ مُصَنَّفَةٍ. ويقال هذا شيءٌ من بابتك أي يصلحُ لك. ابن الأباري في قولهم هذا من بابي. قال ابن السكيت وغيره: البَابَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ الْوَجْهُ، وَالْبَابَاتُ الْوُجُوهُ. وأنشد بيت تميم بن مقبل. اهـ.

5- اسم مصدر من وجد يجد إيجاداً.

6- قاله الكافِيحِي في شرحه 50. وانظر القاموس (ع م ل) 954.

صار عالماً ماهراً، و: حَبَّ يَحِبُّ، أي: أحبَّ، وقرأ بعضهم⁽¹⁾: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾⁽²⁾ بفتح الياء⁽³⁾، لأنَّ الماضي ثلاثي، وتُفْتَحُ الباءُ لالتقاء الساكنين؛ لأنَّه جزم في جواب الأمر فَيُسَكَّنُ، والحرف المُدْعَمُ ساكنٌ، تقول العرب: «فَعَلْتَهُ فَعَلَ مِنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ»⁽⁴⁾، أي: فَعَلَ مَنْ هو ماهرٌ بالشَّيْءِ حاذقٌ فيه، وقد فعلَ شيئاً لِمَنْ أحبَّ؛ فإنَّه إذا كان كذلك جاء الفعلُ على غايةٍ مِنَ الإِتْقَانِ والحُسْنِ.

و(طَبَّ): مأخوذ من الطَّبِّ الَّذِي هو علاج الداء، فيكون إطلاق المطبوب⁽⁵⁾ على المسحور من باب إطلاق السليم على اللدِّيع. وقال ابن الأَنْبَارِيِّ⁽⁶⁾: الطَّبُّ من الأضداد؛ إذ يقال لعلاج الداء طِبُّ، وللشَّيْءِ طَبُّ، فالطبيب هو العالم بالطبِّ، وكل حاذق طبيب عند العرب.

وقال السيوطي⁽⁷⁾ في حاشيته على البخاري: الطَّبُّ لغةٌ: الإِصْلَاحُ والسَّخْرُ والعَادَةُ⁽⁸⁾، وفي الاصطلاح: علم بقوانين يتعرف بها أحوال بَدَنِ الإنسان من جهة الصحة وعدمها، لِتُحْفَظَ حاصلةً،

1- هو أبو رجاء عمران بن ملحان - أو ابن تيم - العطاردي (-100هـ) من الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة، وكان فقيهاً، أدرك النبي ﷺ ولم يره، وكان قد سي يوم الكلاب، فأعتقه رجل من بني عطار. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد 138/7 وأسَدُ الغَابَةِ 297/4 والإصابة في تمييز الصحابة 148/7.

2- ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ آل عمران 31/3.

3- قال في الكشف 353/1: وقرئ: تحبون، ويحببكم، ويحببكم. قال:

أحبُّ أبا ثروانَ من أجلِ تمرِهِ وأعلمُ أنَّ الرِّفْقَ بالجارِ أرفقُ
وواللهِ لولا تمرُهُ ما حَبِيتُهُ ولا كانَ أدنى من عُبيدٍ ومُشرقِ

وسيرد البيت الأول بعد قليل برقم 12. هذا وقال محمد عليان المرزوقي في «مشاهد الإنصاف على شواهد الكشف» 354/1: (حَبُّهُ يَحِبُّهُ) بكسر فاء المضارع من باب (ضرب) نادر من جهة مجيئه ثلاثياً ومن جهة كسر فاء مضارعه، وقياس مضارع الثلاثي المضاعف المتعدي ضمُّ فائه، كـ (يَشُدُّ) و(يُرْدُّ). وقد يجيء (حَبُّ يَحِبُّ) من باب (عَلِمَ يَعْلَمُ). اهـ. وانظر القراءة أيضاً في البحر المحيط 431/2 والدر المنون 125/3.

4- المثل في مجمع الأمثال 215/2 والمستقصى في أمثال العرب 354/2 والإعراب 32، وموصل الطلاب 22.

5- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: «المحجوب»، وهو وهم.

6- أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (-327هـ) من علماء زمانه في اللغة والتَّحْوِ والأدب والقراءات، لزم حلقة أبي العباس ثعلب، كتبه كثيرة منها: الكافي والموضح في التَّحْوِ، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، والأضداد، وروى كثيراً من دواوين الشعراء، كالأعشى والنابغة وزهير. انظر ترجمته في معجم الأدباء 36/18 وإنباه الرواة 201/3 ووفيات الأعيان 341/4 وإشارة التعيين 335. وانظر كلامه في كتاب الأضداد 231.

7- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي (-911هـ) إمام حافظ مؤرخ أديب، تتلمذ على الكافيجي. له ستمئة مصنَّف، بين كتاب كبير ورسالة صغيرة، من أشهرها: المزهَر في علوم اللُّغة وأنواعها، والأشباه والنظائر، والاقتراح في أصول التَّحْوِ، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، وفتح القريب في شرح شواهد مغني اللبيب. انظر ترجمته في شذرات الذهب 51/8 وكشف الظنون 598/1.

8- انظر القاموس (ط ب ب) 114.

لغة في «أحب»، والأصل: كعمل من طب لمن أحب.

وتُحصّل غيرَ حاصلة [ما أمكن] (1). انتهى (2).

واللام في قوله: «لمن حب»، متعلّق بـ (عمل) ويجوز أن يتعلّق بـ (طب) كما جاء في

المثل: «إذا كنتَ ذا طبِّ فطبِّ لِعَيْنِكَ» (3).

22 قوله: (لغة في أحب) قال الكافيجي: وأمّا (حب) فيجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: حبه

يُحِبُّه - بالكسر - فهو مُحِبٌّ؛ قال الشاعر:

12 أَحِبُّ أَبَا مَرَوَانَ مِنْ أَجْلِ ثَمَرِهِ

فيكون العائد إلى الموصول أو الموصوف محذوفاً، والضمير المستتر [فيه عائد إلى الموصول

الأول، ويجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: حَبَّ يَحْبُّ - بالضم (5) - فيكون لازماً، والضمير

المستتر (6) راجع إلى الثاني. انتهى (7).

22 قوله: (و الأصل: كعمل من طب لمن أحب).. أي: فهو من التشبيه البليغ بحذف أداة التشبيه،

والغرض من التشبيه تحصيل العلوم لهم، وإزالة الجهالات عنهم؛ فإنها على النفوس كالأمرض على

الأبدان، وسيأتي في كلام الشارح بيان الغرض بغير ذلك ولا تنافي، فليتأمل. وفائدة حذف أداة التشبيه

قصد المبالغة فيه مع الاختصار.

قال الكافيجي: واعلم أن المحبة تتضمن معنى العشق والشوق، فلأجل هذا اختاره ههنا، على أن

في ذلك صنعة التجنيس كما في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ (8). انتهى (9).

1- ساقط من (ب).

2- كلام السيوطي، ولم أقف على حاشيته المسماة: «التوشيح شرح الجامع الصحيح»، ونصُّ كلامه في مفتتح كتاب الطب

3508: «الطبُّ: مثلث الطاء: علاج الأمراض ومدارُهُ على ثلاثة أشياء: حفظ الصحة، والاحتماء عن المؤذي، واستفراغ

المادة الفاسدة». ثم قال في باب السحر 3544: «مطبوب: مسحور؛ أطلقوه تفاقواً، كإطلاق السليم على اللديغ».

3- زهر الأكم 100/1 ورؤي بغير هذا اللفظ في مجمع الأمثال 514/3: «يا طيب طب لنفسك».

4- عجزه: «وأعلم أن الجارَ بالجارِ أرفق» وهو لعيلان بن شجاع النهشلي في اللسان (ح ب ب) 298/1 والتاج (ح ب

ب) 392/1 ومشاهد الإنصاف 353/1 وبلا نسبة في الصحاح (ح ب ب) 105 والحكم (ح ب) 542/2 والمخصص

427/3 والكشاف 353/1 وشرح قواعد الإعراب للكافيجي 52 والزاهر 345/1.

5- ليست في (ب).

6- ما بين حاصرتين ساقط من (أ).

7- انظر الكافيجي 51 و52.

8- الهمزة 1/104.

9- انظر الكافيجي 50 و52.

[فصل في الحبّ والعشق والشوق]⁽¹⁾

والحبّ: المحبة، وكذلك بالكسر، والحبّ أيضاً الحبيب⁽²⁾، مثل خَدْنٌ وخَدِينٌ. ومن المهمّ التفرقة بين الحبّ والعشق والشوق:

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام السَلْمِيّ في فتاواه⁽³⁾: والفرق بين العشق والمحبة أنّ العشق فسادٌ يخيل أنّ أوصافَ المعشوقِ فوقَ ما هي عليه، ولا يتصوّرُ مثلَ هذا في حقّ الإله الذي يرى الأشياء ويعلمها على ما هي عليه، وكذلك لا يطلق على حبّ العبد للربّ، لإشعاره أنّ تخيل العاشق فوق حال المعشوق، والله تعالى لا يقف أحد على كماله، فضلاً عن أنّ يُخيّل دون كماله، والله أعلم، وكذلك لا يجوز أن يُنسب إلى أنّه يَعشَقُ ويُعشَقُ؛ لأنّ العشق فسادٌ في الطبع مُخيّل لما لا وجود له.

والحبّ، قال الأطباء: مرض سوداوي وسواسي يجلبه صاحبه إلى نفسه بالفكر وحسن الصور والشمائل⁽⁴⁾. فَمَنْ أطلق هذا على محبته لله عَزَّرَ⁽⁵⁾، وإطلاقه على محبة الله إيّاه أقبح وأعظم، فيعزّر تعزيراً أعظم من تعزير من أطلق هذا اللفظ على محبته لربه؛ إذ لا يوصف الإله إلاّ بأوصاف الكمال ونعوت الجلال التي وردت استعمالها في الشرع.

واختلف العلماء فيما كان دليلاً على الكمال ولم يردّ به الشرع، فصار بعضهم لا يُعبّر عن ذاته ولا عن صفاته إلاّ بما عبّر به عنهما، وقال آخرون⁽⁶⁾: بل يجوز إذا لم يثبت المنع منه في كتاب ولا سنة، ومثال ذلك أن يقول: «الله يَعْرِفُ وَيُدْرِكُ»، مكان قوله: «الله يَعْلَمُ». انتهى.

وقال الأزهرى⁽⁷⁾: «سُئِلَ أحمدُ بنُ يحيى⁽⁸⁾ عن الحب والعشق، أيهما أحمد؟ فقال: الحبّ؛ لأنّ العشق إفراطٌ.

1- انظر مقدمة ديوان الصباية من 16 إلى 23.

2- انظر القاموس (ح ب ب) 79.

3- في الأصل: فتاويه، وليس بقياس.

4- انظر القانون في الطب لابن سينا 610/1.

5- في (ب): «عزير». وهو وهم من الناسخ. والعزّر والتعزير: اللوم للتأديب.

6- لم أقف عليه.

7- أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر المروزي (-370هـ) إمام في اللغة والأدب، نسبه إلى جده الأزهر، عُني بالفقه أولاً، ثم تبحر في اللغة العربية، فرحل في طلبها، من كتبه: «تهذيب اللغة» و«غريب الألفاظ التي استعمالها الفقهاء»، و«تفسير القرآن». انظر ترجمته في معجم الأدباء 164/17 ووفيات الأعيان 334/4 وإشارة التعيين 290 ومقدمة تهذيب اللغة.

8- أبو العباس، ولقبه ثعلب (-291) إمام أهل الكوفة في النحو واللغة في أيامه، فارسي الأصل على الأرجح، تتلمذ في النحو على تلاميذ الفراء، وتتلّمذ في اللغة على ابن الأعرابي وتلاميذ الأصمعي، وله مناظرات مشهورة مع المبرّد. له: الفصيح، والمجالس، وغيرهما.. انظر ترجمته في الفهرست 74 وإنباه الرواة 138/1 ووفيات الأعيان 102/1 وإشارة التعيين 51. وانظر كلامه في أمالي الزجاجي 10 وتهذيب اللغة (ع ق ش) 118/1 ولم أقف عليه في مصنفاته.

- قال: قال ابن الأعرابي⁽¹⁾: والعشق اللبّاب⁽²⁾، واحدها عشقة إذا قطعت، قال أبو عبيد⁽³⁾: امرأة عاشق، لأنّه يذبل من شدة الهوى كما تذبل العشقة إذا قطعت. قال أبو عبيد: (امرأة عاشق) بلا هاء، وحكاه عن الكسائي⁽⁴⁾.
- قال الليث⁽⁵⁾: عشق يعشق عشقاً وعشقا، العشق الاسم والعشق المصدر. قال غيره⁽⁶⁾: العشق والعسق - بالسين - اللزوم للشيء لايفارقه⁽⁷⁾، ولذلك يقال للكّاف عاشق للزومه هواه، والمعشوق والعشق واحد». هذا كلام الأزهرى⁽⁸⁾.
- 19/ب وقال الليث في العين⁽⁹⁾ بعد ذكره ما نقله الأزهرى عنه: يقال للفاعل: عاشق وعاشقة، وللمفعول: معشوق ومعشوقة.

- 1- أبو عبدالله محمد بن زياد (-231هـ) راوية علامة في اللغة والأدب والأنساب، كوفي أخذ عن المفضل، ثم لازمه ثعلب وأخذ عنه. من مصنفاته: تاريخ الخيل وفرسانها، وتاريخ القبائل، وتفسير الأمثال، وشعر الأخطل، وغيرها.. انظر ترجمته في معجم الأدباء 189/18 وإنباه الرواة 128/3 ووفيات الأعيان 306/4 وإشارة التعيين 311.
- 2- نوع من الشجر كالأراك، تخضّر وتصفّر وتعلّق بالذي يليها من الشجرة، فاشتق من ذلك العاشق. ذكره في ديوان العاشقين. انظر ديوان الصباية 22. وانظر أمالي الزجاجي 10. ولم أعر على ديوان العاشقين.
- 3- هو القاسم بن سلام الخراساني الهروي (-224هـ) لغوي من كبار العلماء بالحديث والفقه، ولد بهراة وتعلم بها ثم تحول إلى الكوفة وبغداد وطرسوس ومدن الشام حيث تعلم عن فقهاؤها ولغوييها ومفسريها، من مؤلفاته: الغريب المصنّف في غريب الحديث، وفضائل القرآن والأمثال، وغيرها.. انظر ترجمته في معجم الأدباء 254/16 وإنباه الرواة 12/3 ووفيات الأعيان 60/4 وإشارة التعيين 261. وانظر كلامه في المخصص 378/1. ولم أقف على قوله في مصنفاته.
- 4- أبو الحسن علي بن حمزة (-189هـ) نحوي وأحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن سليمان بن أرقم وشعبة بن عياش وغيرهما، وأخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء ويونس بن الحبيب والخليل الفراهيدي، وكان مؤدباً لولدي الرشيد الأمين والمأمون، وله مع سيبويه مناظرة مشهورة في المسألة الزنبورية. من كتبه: مختصر النحو، ومعاني القرآن. انظر ترجمته في معجم الأدباء 167/13 وإنباه الرواة 256/2 ووفيات الأعيان 295/3 وإشارة التعيين 217. ولم أقف على كلامه.
- 5- الليث بن المظفر بن نصر بن سيار، وأبوه نصر والي خراسان، من أكتب الناس في زمانه، بارع الأدب بصيراً لشعر الغريب والنحو، وهو صاحب الخليل مصنف معجم العين، الذي مات الخليل ولم يفرغ منه، فأكملة الليث وانتحله، لذلك نراه في بعض المصادر منسوباً لـليث كما سيأتي بعد قليل. انظر ترجمته في معجم الأدباء 43/17 وإشارة التعيين 277. وكتاب العين من أشهر أولى معاجم اللغة العربية، وهو مرتب حسب مخارج الحروف سوى حروف العلة التي اشترط تأخيرها وعدّها منها الهمزة، وهذا ترتيب حروفه: (ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ي ا).
- 6- في تهذيب اللغة: «وقال أبو تراب». والنص منه تحت الجذر (ع ق ش) 118/1.
- 7- انظر القاموس (ع س ق) 838.
- 8- انظر كلامه في تهذيب اللغة (ع ق ش) 118/1. وانظر أيضاً القاموس (ع ش ق) 838.
- 9- لم أجد هذا الكلام في معجم العين، وما جاء فيه تحت الجذر (ع ش ق): عَشَقَهَا عَشَقًا وَالاسْمُ الْعِشْقُ، قال رؤبة:
فَعَفَّ عَنْ إِسْرَارِهَا بَعْدَ الْعَسَقِ وَلَمْ يُضِعْهَا بَيْنَ فَرَكٍ وَعَشَقِ
وَفَلَانٌ عَشِيقٌ فُلَانَةٌ، وَفُلَانَةٌ عَشِيقَتُهُ، وَهَوْلَاءُ عَشَاقٌ وَعَشَاشِيقٌ فُلَانَةٌ. اهـ.

وقال صاحب المحكم⁽¹⁾: عَجِبُ الْمُحِبِّ بِالْمُحِبُّوبِ فِي عَفَافٍ [الْحَبِّ]⁽²⁾ ودعارته، عشقه عشقاً وعشفاً ويعشقه، وقيل العشق الاسم والعشق المصدر، ورجل عاشق من عشاق وعشيق: كثير العشق، وامرأة عاشق وعاشقة. والعشقة شجرة تخضر ثم تترق وتصفراً، قاله الزَّجَّاجي⁽³⁾، وزعم أن اشتقاق العاشق من ذلك.

وللناس في رسم العشق وَحْدَةٌ كَلَامٍ بَائِنٍ مُتَبَايِنٍ؛ فمن حدوده المليحة ورسومه الصحيحة قول فيثاغورس⁽⁴⁾ الذي أخذ عن أصحاب سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام، فيما ذكره صاعد⁽⁵⁾ في كتاب الطبقات: «العشق طمع يتولد في القلب، ويتحرك وينمى ثم يتربى ويجتمع إلى مواد من الحرص، وكلما قوي زاد صاحبه في الاهتياج واللجاج والتماذي في الطلب والطمع والفكر في الأماني، حتى يودي به ذلك إلى الهم المفلق، ويكون احتراق الدم عند ذلك باستحالة السواد والتهاب الصفراء وانقلابها إليها، ومن طبع السواد فساد الفكر، ومع فساد الفكر يكون زوال العقل، فيطلب ما لا يكون، ويتمنى ما لا يتم، حتى يؤدي ذلك إلى الجنون، فحينئذٍ ربّما قتل العاشق نفسه، وربما مات

1- هو علي بن إسماعيل المشهور بابن سيده الأندلسي (-458هـ) لغوي كفيف، ويعد معجمه «المحكم والمحيط الأعظم» أجل ما ألف من المعاجم العربية حتى عصر ابن منظور، وهو توعم كتابه «المخصص» وهو معجم في المعاني في 17 جزءاً، إلا أن المخصص مرتب حسب الموضوعات، والمحكم مرتب على ترتيب العين للتحليل، وضمنه جهود كل من سبقه من اللغويين، وأحد كتباين اعتمد عليهما الفيروز أبادي في قاموسه. وله أيضاً: «الأنيق في شرح الحماسة» و«شرح أبيات الجمل للزجاجي» وغيرها.. انظر ترجمته في إنباه الرواة 225/2 ووفيات الأعيان 330/3 وإشارة التعيين 210. وانظر كلامه في المحكم (ع ق ش) 144/1.

2- ساقطة من النسخ.

3- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق النهاوندي الزجاجي (-337هـ) نحوي بغدادي لازم أبا إسحق الزَّجَّاج فنسب إليه، له كتاب الجمل الكبرى في النَّحْوِ، والإيضاح في علل النَّحْوِ، والأمل، وشرح خطبة أدب الكاتب، وغيرها.. انظر ترجمته في إنباه الرواة 160/2 ووفيات الأعيان 136/3 وإشارة التعيين 180 وبغية الوعاة 77/2. وهو غير أبي القاسم يوسف بن عبدالله الزَّجَّاجي الذي ترجم له ياقوت في معجم الأدباء 61/20. وانظر رأيه في أماليه 10.

4- أو فيثاغورث أو فيثاغورس، الساموسي، نسبة إلى مولده في جزيرة ساموس على الساحل اليوناني، حكيم إغريقي كبير وفيلسوف وعالم بالرياضيات، عاش في القرن السادس قبل الميلاد، وتُنسب إليه مُبرهنة فيثاغورث في الرياضيات التي تقول: «في المثلث القائم الزاوية، مربع طول الوتر يساوي مجموع مربعي طولي الضلعين المحاذيين للزاوية القائمة». وقد استفاد الكثير من المهندسين في العصر الحاضر من هذه النظرية في عملية بناء الأراضي. انظر أخبار العلماء بأخبار الحكماء 110 وعيون الأنباء في طبقات الأطباء 30. ولم أقف على كلامه.

5- أبو القاسم صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن صاعد الأندلسي التغلبي يعرف بالجلياني (-462هـ) القاضي المؤرخ البَحَّاث، أصله من قرطبة ومولده في المرية، استقضاها المأمون يحيى بن ذي النون على طليطلة. من كتبه: «صوان الحكم في طبقات الحكماء» و«جوامع أخبار الأمم من العرب والعجم»، و«تاريخ الأندلس»، و«طبقات الأمم» الكتاب المذكور، وكلامه فيه 22. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 135/16 وبغية الملتمس 311.

غَمًّا، وربما نظر إلى معشوقه فماتَ فَرَحًا، ورُبَّمَا شَهَقَ شَهْقَةً، فَتَنَخَّنِقُ رَوْحَهُ، فَيَبْقَى أَرْبَعًا⁽¹⁾ وعشرين ساعة، فيظنون أَنَّهُ قد مات، فيدفنونه وهو حَيٌّ، ورُبَّمَا تَنَفَّسَ الصَّعْدَاءُ، فَتَتَخَنَّقُ نَفْسُهُ فِي تَامورِ قَلْبِهِ، وَيَنْضَمُّ عَلَيْهَا الْقَلْبُ، وَلَا يَنْفِرُ حَتَّى يَمُوتَ، وَتَرَاهُ إِذَا ذُكِرَ مَنْ يَهْوَاهُ هَرَبَ دَمْعُهُ، وَاسْتَحَالَ لَوْنُهُ».

ومنها⁽²⁾ قول أفلاطون⁽³⁾ الآخذ للحكمة عن فيثاغورس المتقدم ذكره: العشق قوة غريزية متولدة من وسواس الطمع، وأشباح التخيل، رامَ بِنِصَالِ الْهَيْكَلِ الطَّبِيعِيِّ، يُحَدِّثُ لِلشَّجَاعِ جِنَاءً، وَلِلجَبَانِ شَجَاعَةً، يَكْسُو كُلَّ إِنْسَانٍ عَكْسَ طَبَاعِهِ، حَتَّى يَبْلُغَ بِهِ الْمَرَضُ النَفْسَانِيَّ، وَالْجَنُونُ الشَّقَوِيُّ، فَيُؤَدِّيَانِهِ إِلَى الدَاءِ الْعِضَالِ.

ومنها قول أرسطوطاليس⁽⁴⁾ الآخذ للحكمة عن أفلاطون: «العشق عمى العاشق عن عيوب المعشوق». وهكذا قول النبي ﷺ: «حُبُّكَ لِلشَّيْءِ يُعْمِي وَيُصِمُّ»⁽⁵⁾، وقول الشاعر:

_ ولستُ براءٍ عيبَ ذي الودِّ كلِّهْ ولا بعضَ ما فيه إذا كنتُ راضياً⁽⁶⁾

وقول الآخر:

_ وَعَيْنُ السُّخْطِ تُبْصِرُ كُلَّ عَيْبٍ وَعَيْنُ أَخِي الرِّضَا عَنْ ذَاكَ عَمِيًّا⁽⁷⁾

1- في (ب): أربعة، وهو مخالف لقواعد كتابة العدد.

2- أي من حدود العشق المليحة ورسومه الصحيحة.

3- هو أرسطوقليس بن أرسطون، الملقب بأفلاطون بسبب ضخامة جسمه، فيلسوف يوناني قدم عاش بين (427 ق.م - 347 ق.م) وهو أحد أعظم الفلاسفة الغربيين، ومعلم أرسطو، حتى إنَّ الفلسفة الغربية اعتبرت أنها ما هي إلا حواشٍ لأفلاطون. وقد عُرف من خلال مخطوطاته التي جمعت بين الفلسفة والشعر والفن. انظر الفهرست 306 وعيون الأنباء في طبقات الأطباء 75. ولم أقف على كلامه في آثاره.

4- ابن نيقوماخوس الفيثاغوري الجهراشني، ثاني أكبر فلاسفة الغرب بعد أفلاطون ومؤسس علم المنطق، ولد في مدينة ستاغيرا في شمال اليونان (384 - 322 ق.م) وهو معلم الإسكندر الأكبر. كتب في مواضيع متعددة تشمل الفيزياء، والشعر، والمنطق، والأحياء، وأشكال الحكم.. انظر الفهرست 307 وأخبار العلماء 40. ولم أقف على كلامه في آثاره.

5- سنن أبو داود، كتاب الأدب 511/2 برقم 5130. وهو من الأمثال، تجده في مجمع الأمثال 349/1 وجمهرة الأمثال 356/1 وكتاب الأمثال في الحديث النبوي 152/1.

6- لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب (-129هـ)، وهو أحد شجعان الطالبين، والبيت من قطعة له يعاتب فيها صديقاً، تجدها في كامل المبرد 148/1 وعيون الأخبار 11/7، وتجدها من دون هذا البيت في العقد الفريد 348/2.

7- لأبي همام روح بن عبد الأعلى المؤدب البصري في الحيوان 488/3 والوافي بالوفيات 102/14، وللمسيب بن علس (-48ق.هـ) في عيون الأخبار 11/7. وفي هذا المعنى نسب للإمام الشافعي في ديوانه 416:

وعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْذِرُ الْمَسَاوِيَا

ومنها ما عليه أبو علي بن سينا⁽¹⁾ وغيره من الأطباء: العشق مرض وسواسي شبيه بالماليخوليا⁽²⁾، يجلبه المرء إلى نفسه بتسليط فكرته على استحسان بعض الصور والشمائل، وقد يكون معه⁽³⁾ شهوة جماع، وقد لا يكون.

1/20

وقال بعض الأدباء الظرفاء: العشق عبارة عن طلب ذلك الفعل من شخص مخصوص. وهذا⁽⁴⁾ ظريف.

قال الجنيد⁽⁵⁾: العشق ألفة رحمانية وإهام شوقي أوجبهما كرم الله تعالى على⁽⁶⁾ كل ذي روح، ليحصل به اللذة العظمى التي لا يُقدَّرُ عليها إلا بتلك الألفة، وهي موجودة في الأنفس بمقدرة مراتبها عند أربابها، فما أهدأ إلا عاشق لأمر، يستدل به على قدر طبقته من الخلق، ولأجل ذلك كان أشرف المراتب في الدنيا مراتب الذين زهدوا فيها مع كونها معانيةً، ومالوا إلى الأخرى⁽⁷⁾ مع كونها مخبراً لهم عنها بصورة لفظ.

وقال الأصمعي⁽⁸⁾: سألت أعرابية عن العشق فقالت: جلّ - والله - أن يُرى، وخفي عن أبصار الوري، وهو في الصدور كامنٌ كمنّ النار في الحجر، إن قدحتهُ أوري، وإن تركته توارى.

1- الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي المعروف بابن سينا (-427هـ) عالم اشتهر بالطب والفلسفة واشتغل بهما. ولد في قرية (أفشنة) بالقرب من بخارى، وتوفي في مدينة همذان، عرف باسم الشيخ الرئيس وسماه الغربيون بأمر الأطباء، وأبو الطب الحديث. وقد ألف 200 كتاب في مواضيع مختلفة، العديد منها يركّز على الفلسفة والطب. وقد أخذ عن الفارابي فلسفته الطبيعية وفلسفته الإلهية، وهو من أول من كتب عن الطب في العالم ولقد اتبع نهج أو أسلوب أبقراط وجالينوس. وأشهر أعماله: كتاب الشفاء، وكتاب القانون في الطب، وأراجيز طبية كثيرة منها: أرجوزة في التشريح، وأرجوزة الجربات في الطب والألفية الطبية. انظر تاريخ الحكماء 413 وسير النبلاء 531/17 ووفيات الأعيان 157/2. وانظر كلامه في القانون 610/1.

2- نوع من الهوس والوساوس. انظر الصحاح 1525/4.

3- ساقطة من (أ) و(ب).

4- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: «وهنا»، وهو وهم.

5- أبو القاسم الجنيد بن محمد القواريري بن الجنيد البغدادي الخزاز (-297هـ) صوفي من العلماء بالدين، مولده ومنشؤه ووفاته ببغداد، تتلمذ على خاله أبي الحسن السري بن الغلس السقطي. قال عنه أحد معاصريه: «ما رأيت عيناى مثله؛ الكتبة يحضرون مجلسه لألفاظه، والشعراء لفصاحته، والمتكلمون لمعانيه» وله: كتاب دواء الأرواح، ورسائل كتبها إلى بعض إخوانه، وغير ذلك.. انظر ترجمته في حلية الأولياء 255/10 وابن الأثير 62/8 ووفيات الأعيان 373/1. وانظر كلامه في ديوان الصباية 22 والكشكول 310، ولم أف أف عليه في رسائله مع شدة الفحص.

6- كذا في (ج) وما في سائر النسخ: عن، وهو خطأ.

7- أي إلى الحياة الآخرة.

8- أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي الأصمعي (-216هـ) راوية وعالم باللغة والشعر والبلدان، نسبته إلى جده أصمع، مولده ووفاته بالبصرة، كان كثير التطواف في البوادي يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، وكان الرشيد يسميه شيطان الشعر. من تصانيفه: الإبل، والأضداد، والمتراذفات، وللمستشرق الألماني وليم أهلورد كتاب سماه =

وقال بعضهم: الجنون فنون، والعشق فنٌّ من فنونه، واحتجَّ بقول قيس⁽¹⁾:

قالوا جُنُنْتَ بَمَنْ تَهْوَاهُ قَلْتُ لَهُمْ العِشْقُ أعْظَمُ مِمَّا بِالْمَجَانِينِ
العِشْقُ لا يَسْتَفِيْقُ الدَّهْرَ صَاحِبُهُ وإِنَّمَا يُصْرَعُ المَجْنُونُ فِي الحَيْنِ

وقيل لأبي زهير المديني⁽²⁾: ما العشق؟ فقال: الجنون والذل وهو داء أهل الظرف⁽³⁾. وقيل لأبي وائل الأوضاحي⁽⁴⁾: ما تقول في العشق؟ فقال: إن لم يكن طرفاً من الجنون، فهو عصارة من السحر. وقالت أعرابية: هو تحريك الساكن وتسكين المتحرك.

وقال المأمون⁽⁵⁾ ليحيى بن أكنم⁽⁶⁾: ما العشق؟ فقال: سوانح تسنح للمرء فيهيم بها قلبه ويؤثر بها نفسه، فقال له ثمامة⁽⁷⁾: اسكت يا يحيى، إنما عليك أن تجيب في مسألة طلاق أو مُحْرَمٍ صاد صيداً، وأمّا هذه فمن مسائلنا نحن، فقال له المأمون: قل يا ثمامة، فقال: العشق جليس ممتع، وأليف مؤنس، وصاحب ملك مسالكة لطيفة ومذاهبه غامضة وأحكامه جارية، ملك الأبدان وأرواحها، والقلوب وخواطرها، والعقول وآراءها، قد أعطى عنان طاعتها وقوة تصرفها، وتوارى عن الأبصار مدخله، وعمي عن الأبصار مسلكه، فقال المأمون: أحسنت يا ثمامة، وأمر له بألف دينار⁽⁸⁾. وفي الصّاح: العشق فرط الحب⁽⁹⁾. وهو عند الأطباء من جملة أنواع المايخوليا. والمُراد بالماليخوليا تغيُّر الظنون والفكر عن المجرى الطبيعي إلى الفساد.

= «الأصمعيات» جمع فيه بعض القصائد التي تفرد الأصمعي بروايتها. انظر إنباه الرواة 197/2 ووفيات الأعيان 170/3 وإشارة التعيين 193. وانظر كلامه في ديوان الصبابة 22، ولم أقف عليه في مصنفاته.

1- قيس بن الملوّح بن مزاحم العامري المشهور بِمَجْنُونِ لَيْلى (-68هـ) شاعر غزل، من المتيمين، من أهل نجد. لم يكن مجنوناً، وإنما لُقِبَ بذلك لهمايمه في حبِّ لَيْلى بنت سعد، فحجبتها أبوها، فهامَ على وجهه ينشد الأشعار ويأنس بالوحوش، فيرى حيناً في الشام وحيناً في نجد وحيناً في الحجاز، إلى أن وُجِدَ ملقياً بين أحجار وهو ميت فحمل إلى أهله. انظر ترجمته في المؤلفات والمختلّف 248، والبيتان في ديوانه 196 والأغاني 34/2 والمستطرف 346/2 وديوان الصبابة 22.

2- في (أ): المدني. وورد في ديوان الصبابة لابن أبي حجلة 23: أبو زهير المدائني. ولم أعثر على ترجمة له في المصادر.

3- في (ب): وهو رأي أهل الطرق. وهو وهم.

4- لم أعثر على ترجمة له في المصادر.

5- أبو العباس عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور (-218هـ) سابع الخلفاء العباسيين في بغداد. مروج الذهب 247/2.

6- أبو محمد ابن محمد بن قطن التميمي الأسدي المرزوي (-242هـ) يتصل نسبه بأكثم بن صيفي حكيم العرب، ولاة المأمون قضاء البصرة سنة 202هـ، ثم قضاء القضاة ببغداد، له كتاب التنبيه، وكتب أخرى في الأصول. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 147/6.

7- أبو معن ابن أشرس النميري (-213هـ) من كبار المعتزلة وأحد الفصحاء البلغاء، اتصل بالرشيد ثم بالمأمون، والجاحظ من تلاميذه. وأتباعه يسمون «الثمامية». انظر ترجمته في البيان والتبيين 61/1 والوافي بالوفيات 16/11.

8- انظر هذا الفصل في مقدمة ديوان الصبابة لابن أبي حجلة من 16 إلى 23.

9- الصّاح (ع ش ق) 1525/4.

وقال ابن سيدة⁽¹⁾: العشق عجب المحب بالمحبيب، ويكون في عوارف الحب ودعارته.

وهذا القدر كاف في معرفة العشق ورسمه.. إذا علمت ذلك، علمت أن ما تقدم عن الشيخ عز

الدين بن عبد السلام، إنما هو باعتبار بعض معانيه.

20/ب

والشوق: سفر القلب⁽²⁾ إلى المحبوب، قال في الصّاح: «الشوق والاشتياق: نزاع النفس إلى

الشيء»⁽³⁾. وقد جاء: «وَأَسْأَلُكَ النَّظَرَ إِلَى وَجْهِكَ وَالشُّوقَ إِلَى لِقَائِكَ»⁽⁴⁾.

واختلف في الشوق: هل يزول بالوصول أو يزيد؟.. فقالت طائفة: يزول؛ لأنه سفر القلب إلى

المحبيب، فإذا وصل إليه انتهى السفر⁽⁵⁾:

وَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى كَمَا قَرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمُسَافِرِ⁽⁶⁾

وقالت طائفة: بل يزيد، واستدلوا بقول الشاعر:

وَأَعْظَمُ مَا يَكُونُ الشُّوقُ يَوْمًا إِذَا دَنَّتِ الْخِيَامُ مِنَ الْخِيَامِ⁽⁷⁾

قالوا: ولأنّ الشوق هو حرقه المحبة والتهاب نارها في قلب المحب، وذلك ممّا يزيده القرب

والمواصله.

والصواب أنّ الشوق الحادث عند اللقاء والمواصله، غير النوع الذي كان عند الغيبة عن المحب،

قال ابن الرومي⁽⁸⁾:

1- انظر المحكم (ع ق ش) 1/144، وقد تقدم كلامه في الصفحة 61.

2- ساقطة من (أ) و(ب).

3- الصّاح (ش وق) 4/1504. وانظر القاموس 828.

4- الحديث كاملاً مرفوع من طريق عمار بن ياسر رضي الله عنه: «اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني ما علمت الحياة

خيراً لي، وتوفني إذا علمت الوفاة خيراً لي اللهم أسألك خشيتك، يعني في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحكم في الرضا

والغضب، وأسألك القصد في الفقر والغنى، وأسألك نعيماً لا يبس يد، وأسألك قرّة عين لا تنقطع، وأسألك الرضا بعد

القضاء، وأسألك برد العيش بعد الموت، وأسألك لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقائك في غير ضراء مضرة، ولا فتنة

مضلة، اللهم زيننا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين». سنن النسائي 55/3 و56 برقم 1301 و1302.

5- لعل الناسخ سها عن قوله: (واستدلوا بقول الشاعر)، كما سيأتي بعده.

6- لشاعر جاهلي اسمه مَعْقَر بن حمار البارقي يصف امرأة كانت لا تستقر على زوج، إلى أن تزوجها رجل فرضيت به وألقت

خمارها. والبيت في معجم الشعراء 26 والصّاح (ع ص و) 6/2428 وورصف المباني 48 واللّسان (ع ص و) 15/65

و(ن وي) 15/347، ونسبه السيوطي 109 للصحابي راشد بن عبد ربه السلمي. وفي البيت شاهد على مجيء الهمزة

للتعدية في «ألقت».

7- لا يعرف له قاتل. وهو في سلافة العصر 593، والنجوم الزاهرة 4/625.

8- علي بن العباس بن جريح الرومي (- 283 هـ) شاعر كبير ووصف كثير الهجاء والتشاؤم، من طبقة بشار والمتني. ولد

ونشأ ببغداد، ومات فيها مسموماً، قيل: دس له السمّ القاسم بن عبيد الله وزير المعتضد، وكان ابن الرومي قد هجاه.

والأبيات في ديوانه 3/406. انظر ترجمته في معجم الشعراء 183 ووفيات الأعيان 3/358 ومعاهد التنصيص 1/108.

أعَانِقُهَا وَالتَّفْسُ⁽¹⁾ بَعْدَ مَشْوَقَةٍ إِلَيْهَا وَهَلْ بَعْدَ الْعِنَاقِ تَدَانِي
 وَأَلْتَمُّ فَاهَا كِي تَزُولَ صَبَابَتِي فَأَزْدَادُ مَا أَلْقَى مِنَ الْهَيْمَانِ
 كَأَنَّ فُوَادِي لَيْسَ يُشْفَى غَلِيلُهُ سِوَى أَنْ يَرَى الْجِسْمَيْنِ يَمْتَزِجَانِ⁽²⁾

والمحبة أمُّ باب هذه الأسماء كلها، من العشق والشوق وغير ذلك، وقيل: الشوق جنس والمحبة نوع منه؛ ألا ترى أن كلَّ محبة شوق، وليس كلَّ شوق محبة⁽³⁾.

وخالف ذلك صاحب المنظوم والمنثور⁽⁴⁾ فقال: زعموا أنَّ العشق هو الهوى، والهوى: أن يهوى الشيء فيتبعه، غياً كان أو رشداً، والحبَّ حَرْفٌ تَنْتَظِمُ هذه الثلاثة فيه⁽⁵⁾، وقد يقال للعاشق، والواجد، والذي يهوى الأمر، محبٌ.

وللناس في حدِّ المحبة كلامٌ [كثير]⁽⁶⁾، فقيل: هي الميل الدائم بالقلب الهائم⁽⁷⁾، وقيل: هي قيامك لمحبوبك بكل ما يحبه منك، وقيل: ذكر المحبوب على قدر الأنفاس، وقيل: هي مصاحبة المحبوب على الدوام، كما قيل⁽⁸⁾:

وَمِنْ عَجْبِي أَتَى أَحْنُ إِلَيْهِمْ⁽⁹⁾ وَأَسْأَلُ عَنْهُمْ مَنْ لَقَيْتُ وَهُمْ مَعِي
 وَتَطْلُبُهُمْ عَيْنِي وَهُمْ فِي سَوَادِهَا وَيَشْتَاقُهُمْ قَلْبِي وَهُمْ بَيْنَ أَضْلَعِي

وقيل: هي حضور المحبوب عند المحب دائماً، كما قال:

حَيَالِكِ فِي عَيْنِي وَذِكْرِكِ فِي فَمِي وَمَثْوَاكِ فِي قَلْبِي فَأَيْنَ تَغِيْبُ⁽¹⁰⁾

- 1- كذا في الأصل والديوان، وما في سائر النسخ: والقلب.
- 2- في (ب): «متمزجان». وهو وهم من الناسخ؛ إذ لو كان صواباً لُنُصِبَ، فيلزم مخالفة الردف قبل الروي.
- 3- انظر اعتلال القلوب للخراطي 317/2.
- 4- هو أبو الفضل ابن أبي طاهر أحمد بن طيفور الخراساني (-280هـ) مؤرخ من الكتاب البلغاء الرواة. من كتبه: تاريخ بغداد، وسرقات الشعراء، وكتابه «المنثور والمنظوم» مؤلف من ستة عشر جزءاً، بقي منها جزآن هما: الجزء الحادي عشر، طبع منه قطعة باسم (بلاغات النساء) وخصصه للكلام في مشاهير النساء المسلمات، بما فيهن نساء آل البيت المطهرين، والآخر هو الجزء الثاني عشر، ولم أفق على كلامه فيهما.. انظر ترجمته في معجم الأدباء 156/1 ومروج الذهب 381/2.
- 5- أي: العشق والشوق والهوى.
- 6- ساقطة من (ب) و(ج).
- 7- انظر فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي 214/1.
- 8- القائل هو غانم بن الوليد المخزومي الأشوبي، نسبة إلى أشونة حصن بالأندلس، انظر معجم البلدان (أشونة) 202/1.
- 9- في الأصل: «.. أن الذين أحبهم»، وليس الصواب؛ لزوال خبر أن حينئذ.
- 10- قاله أبو بكر دلف بن جحدر الشبلي (-334هـ) تلميذ أبي القاسم الجنيد (-297هـ). والبيت في ديوانه 25 وذكر البيت ياقوت في ترجمة أبي الحكم بن غلندو الإشبيلي. انظر معجم الأدباء 246/10.

.. والمراد أنّي بالغتُ في النصح، فجعلتُ هذه الفوائد لطلبة العلم، كما يجعلُ الطبيبُ الحاذقُ الأدويةَ النافعةَ لمحبيه. والغرضُ من هذا التشبيهِ بيانُ كمالِ الاجتهادِ في تحصيلِ المراد، وإلّا فقد قال الأطباء: الأَبُّ لا يُطَبُّ ولدَهُ، ولا المحبُّ لا يُطَبُّ حبيبَهُ، ولا العاشقُ لا يُطَبُّ معشوقَهُ.

«وسمّيئتها» - أي الفوائد الجلييلة - «بالإعراب» - لغةً وهو البيان - «عن قواعد الإعراب» اصطلاحاً، وهو علم النحو. وفي هذه التسمية من البديع التجنيس التام اللفظي والخطي.

22* قوله: (والغرض من هذا التشبيه بيان كمال الاجتهاد في تحصيل المراد) أي: الذي هو تأليف هذا الكتاب، ولو قال: (فالغرض من هذا التشبيه... إلخ)، لكان أولى.

22* قوله: (وإلّا فقد قال... إلخ).. أي: وإلّا يكن المراد ما ذكر، بل كان المراد أنّ الطبيب يُطَبُّ محبوبه ولا بدّ.

22* قوله: (الأب لا يطب ولده... إلخ) أي: لا يلزم من طبه طب ولد، وكذا المراد فيما بعده.

23* قوله: (بالإعراب، لغةً وهو البيان عن قواعد الإعراب، اصطلاحاً) يرد عليه أنه شرح أجزاء العلم، وهي لا معنى لها، وهو حسب الظاهر فاسد، لأنه إنّما سمي (الفوائد) بلفظ (الإعراب عن قواعد الإعراب) فإنه لا يخفى أنّ المراد: (وسميتها بلفظ الإعراب... إلخ) فلا يناسب التقييد بقوله: (لغةً) لأنه يوجب كون الاسم هو البيان الذي هو مسمى الإعراب، فكان الأولى أن يقول بدل قوله: (لغةً): ومعناه 21/أ لغة البيان.

ويجاب⁽¹⁾ بأنّ (لغةً) حالٌ، فلا ينافي أنّ المراد [لفظ الإعراب، والمعنى]⁽²⁾: بلفظ الإعراب حال كونه لغةً، أي لفظاً وضعه العرب، لأنّ قوله: وهو البيان، يخالف ذلك، [وكان الأنسب أن يقول عقب الاسم: والإعراب الأول منقول عن الإعراب لغةً، والثاني عن الإعراب اصطلاحاً]⁽³⁾.

23* قوله: (وهو علم النحو) يحتمل أن إضافة العلم إلى النحو، هو من إضافة المسمى إلى الاسم، ويمكن أن يجعل من فوائدها الإجمال والتفصيل، الإجمال العلم والتفصيل النحو.

23* قوله: (وفي هذه التسمية من البديع التجنيس⁽⁴⁾ التام اللفظي والخطي).. البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال. والتجنيس تشابه اللفظين في التلفظ⁽⁵⁾، والتام اتفاق اللفظين في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها. والخطي واللفظي: أن يكون في اللفظ والخط.

1- في الأصل: «و لا يجاب». وهو وهم.

2- ساقط من (ب).

3- ساقط من الأصل.

4- أي: الجنس، وهو من المحسنات البديعية اللفظية.

5- انظر القاموس (ج ن س) 497 و(ب د ع) 646.

«وَمِنَ اللَّهِ اسْتَمِدُّ» - أي أطلب المدد؛ قَدَّمَ معمولُهُ عليه لإفادة الحصر - «التَّوْفِيقَ» - خلق قدرة الطاعة في العبد..

23 ﴿قوله: (أي أطلب المدد) بيان لأصل المعنى، لأنه هنا مستعمل في بعض معناه، وهو الطلب والمدد، ذكَّره بقوله: التوفيق والهداية، ولو كان مستعملاً في أصل معناه لزم التكرار. ولك أن تقول: لكنه مفيد للإجمال والتفصيل.

23 ﴿قوله: (إفادة الحصر) أي: أطلب من الله لا من غيره ما ذكر. وليس في عبارته ما يقتضي الحصر، فلا ينافي أن يكون التقديم للاهتمام.

23 ﴿قوله: (خلق قدرة الطاعة في العبد)⁽¹⁾.. هو ما قاله الأشعري⁽²⁾ وأكثر أصحابه. وقال إمام

الحرمين⁽³⁾: هو خلق الطاعة. قال الدَّوَّانِي: قلت: والظاهر ما قاله الإمام⁽⁴⁾؛ فإنَّ القدرة على الطاعة تتحقق في كلِّ مكلف⁽⁵⁾، اللهم إلا أن يكون المراد: القدرة المؤثرة القريبة في الطاعة التي هي مع الفعل، كما هو مذهبه من أنه القدرة مع الفعل، وهو على ما عرَّفَهُ بعض المتأخرين: جعل الأسباب متوافقة. انتهى⁽⁶⁾. وحاصله: توجيه الأسباب بأسرها نحو المُسَبَّبات.

والطاعة: امتثال الأمر والنهي. والقربة: ما تُقَرَّبَ به⁽⁷⁾، بشرط معرفة المُتَقَرَّبِ إليه. والعبادة: ما تُعْبَدُ به بشرط النية ومعرفة المعبود، والطاعة توجد من دونها في النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى؛ إذ معرفته إنما تحصل بتمام النظر، والقربة توجد من دون العبادة في القرب التي لا تحتاج إلى نية، كالعتق والوقف.

والتوفيق عزيز، ولعزته لم يُذكر في القرآن إلا مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾⁽⁸⁾.

1- سيتكرر القول في التوفيق في الصفحة 545 من هذا الكتاب كما هو هنا.

2- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحق (-324هـ) مؤسس مذهب الأشاعرة. من سلالة أبي موسى الأشعري، ولد في البصرة، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم، ثم رجع وخالفهم. توفي ببغداد. من آثاره: إمامة الصديق، والرد على المجسمة. انظر ترجمته في أنساب السمعاني 166/1 ووفيات الأعيان 284/3. وانظر رأيه في الملل والنحل 116/1.

3- هو الجويني، وقد تقدّمت الترجمة له ص 38. وانظر رأيه في الملل والنحل 116/1. ولم أقف عليه في مصنفاته. وقال السيد الجرجاني إن التوفيق هو جعلُ الله فعلَ عباده موافقاً لما يُحِبُّه ويرضاه. التعريفات (باب التاء) 72.

4- أي: إمام الحرمين.

5- في (أ): «مكان». وهو وهم.

6- انظر نظم الدر للبقاعي 565/3 والكافيحي 54 وشيخ زاده 9.

7- انظر القاموس (ط و ع) 687، (ق ر ب) 127.

8- ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَبِّي وَرَزَقْنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ هود 88/11. وذكر التوفيق في آية أخرى هي: ﴿كَفَيْتَ إِذَا أَصَابْتَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ النساء 62/4.

وَضُدُّهُ الْخِذْلَانُ - «وَالْهُدَايَةُ» - الْإِرْشَادُ وَالِدَّلَالَةُ، وَضُدُّهَا الْغَوَايَةُ وَالضَّلَالَةُ - «إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ» - قَدَّمَ الصِّفَةَ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَأَضَافَهَا إِلَيْهَا رِعَايَةً لِلسَّجْعِ، وَالْأَصْلُ: إِلَى طَرِيقٍ أَقْوَمَ، أَيْ مُسْتَقِيمٍ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ سُرْعَةِ الْوَصُولِ إِلَى الْمَأْمُولِ؛ لِأَنَّ الْخَطَّ الْمُسْتَقِيمَ أَقْلُ مِنَ الْمُنْحَنِيِّ. «بِمَنْنِهِ»: أَيْ إِنْعَامِهِ..

قال القاضي⁽¹⁾: والمختصُّ بالمتعلِّمِ من التوفيق أربعة أشياء: شِدَّةُ العناية، وذكاءُ القريحة، ومعلِّمٌ ذو نصيحة، واستواءُ الطبيعة، أي خُلُوقُها من الميَلِّ لِغَيْرِ ما يُلقى إليها. وقال بعضهم⁽²⁾: إذا جمع [في]⁽³⁾ العالم ثلاث تمت النعمة على المتعلم: الصبر، والتواضع، وحسن الخلق، وإذا جُمِعَ في المتعلِّمِ ثلاث تَمَّتْ النعمة على العالم: العقل، والأدب، وحسن الفهم.

23* قوله: (وَضُدُّهُ الْخِذْلَانُ) أي: فهو خلق قدرة المعصية في العبد.

23* قوله: (الْإِرْشَادُ)، قال الإسْنَوِيُّ⁽⁴⁾: الْإِرْشَادُ مُصَدَّرٌ أُرْشِدُهُ بِمَعْنَى وَفَّقَهُ وَهَدَاهُ. انْتَهَى.

وقال بعضهم: أي الدلالة على سُبُلِ الْخَيْرِ وَالْإِيصَالِ إِلَيْهَا⁽⁵⁾.

23* قوله: (وَالِدَّلَالَةُ) تفسير للإرشاد، والمراد الدلالة الموصلة إلى المطلوب، سواء حصل الوصول أو لا، فالهداية في كلام المُصَنِّفِ مصدر هداه بمعنى دله مطلقاً أو دلالة موصلة، أو خلق الاهتداء فيه، ويصح إرادة كل واحد من الثلاثة هنا، إِلَّا أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى أَحَدِ الْأَخِيرِينَ أَوْلَى لِإِفَادَةِ الْحَصْرِ الَّذِي أَفَادَهُ التَّقْدِيمُ كَمَا تَقْدُمُ⁽⁶⁾.

23* قوله: (الْغَوَايَةُ وَالضَّلَالَةُ) عطف الضلالة على الغواية - بفتح الغين - عطف تفسير، وقيل الضلالة عدم الهداية، فعلى الأول: الضلالة سلوك طريق لا يوصل إلى المطلوب، وعلى الثاني: عدم سلوك طريق يوصل إلى المطلوب، وهو معنى الهداية، فلم تختلف عليهما.

23* قوله: (وَأَضَافَهَا إِلَيْهَا) وفي نسخة: وَأَضَافَهَا إِلَيْهِ⁽⁷⁾، وهو الأنسب؛ لِأَنَّ الضمير عائد إلى الموصوف وهو مذكر، وعلى ما في بعض النسخ يكون راعى معنى الموصوف، وهو الطريق.

1- هو القاضي مير حسين بن معين الدين الميْبُذِي الحسني (-910هـ) عالم بالحكمة والطبيعات. نسبته إلى مولده ميْبُذٍ قرب مدينة يزد، ووفاته بمهراة. من تلامذته الجلال الدَّوَّانِي. من تصانيفه: شرح ديوان أمير المؤمنين كرم الله وجهه، و«شرح هداية الحكمة للأبهري». انظر ترجمته في روضات الجنان 257 وهدية العارفين 316/1. وانظر الخزانة 64/6 و531/9. وانظر كلامه في حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج 21/1.

2- هو الخليل الفراهيدي، انظر قوت القلوب 225.

3- ساقطة من الأصل.

4- سبقت الترجمة له ص 11. وانظر نهاية السؤل 6/1.

5- قال لبيد:

مَنْ هَدَاهُ سُبُلَ الْخَيْرِ اهْتَدَى نَاعِمَ الْبَالِ وَمَنْ شَاءَ أَضَلَّ

ديوانه 121. وانظر الجذر (ض ل ل) في التهذيب 318/11 واللسان 391/11 والتاج 424/15.

6- تقدم في الصفحة 27.

7- كذا في النسخة التي حققها د. عبد الكريم مجاهد 26.

ويطلق المَنّ على تعديد النعم الصادر من الشخص إلى غيره، كقوله: «فعلت مع فلان كذا وكذا». وتعدد النعم من الله تعالى مدح، ومن الإنسان ذم.

23 قوله: (رعايةً للسَّجِّع) وهو تواطؤ الفاضلتين من النثر على حرف واحد⁽¹⁾.
23 قوله: (أي مستقيم) صرفٌ لـ (أفعل) عن معنى التفضيل، والمُرَاد بالطريق هنا دين الإسلام، مع أنه لا ينعين؛ لأنّ الدّين يتفاوت؛ ألا ترى أنّ دين أحد الصحابة ليس كدين غيره.
23 قوله: (وهو كناية) أي: (أقوم).

23 قوله: (أي إنعامه).. وبعضهم فسّره بوسع عطائه وجوده، في الحديث⁽²⁾: المَنَّانُ: هو الذي يبدأ بالعتاء قبل السؤال⁽³⁾، والحَنَّانُ: هو الذي يحلم على من عصاه⁽⁴⁾.

23 قوله: (الصادرة من الشخص إلى غيره) لو قال: من الغير إلى غيره، كان أولى؛ ليشمل تعديد النعم من الله تعالى، وقد نصّ القاضي عياض في الإكمال⁽⁵⁾ على أنه لا يقال لله تعالى شخص، وإن ورد من ذلك شيء فهو مُتَأَوَّل.

23 قوله: (وتعدد النعم من الله مدح) أي: ممدوح، والغرض منه تارة يكون التشريف والتكريم، وتارة يكون اللوم.

23 قوله: (ومن الإنسان ذم) أي: مذموم، ليس على إطلاقه؛ لما سيأتي، ووجه كونه ذمّاً في حق الإنسان دونه سبحانه وتعالى، نقصانُ إنعام العباد، ورجوعه بالحقيقة إلى الله تعالى باعتبار التوفيق والإقدار والتمكين، اتفاقاً من أهل الحقّ والمعتزلة⁽⁶⁾، والخلق أيضاً على مذهب أهل الحقّ، بخلاف إنعامه سبحانه وتعالى؛ لكونه مستقلاً في إنعاماته الكاملة الشاملة المصونة عن شوب النقصان.

1- انظر التعريفات 122 والقاموس (س ج ع) 670.

2- يعني ذكر الحنان والمانان في كلام النبي ﷺ، ومنه ماورد في شعب الإيمان للبيهقي 501/1 و527 أن رسول الله ﷺ قال: «إن رجلاً يُنادي في الثَّارِ أَلْفَ سَنَةٍ يَا حَنَّانُ يَا مَنَّانُ، فيقولُ اللهُ لِجِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اذْهَبْ فَأْتِنِي بِعَبْدِي هَذَا.. إلخ الحديث».

3- كذا في (ب)، وما في سائر النسخ: «.. بالسؤال قبل العطاء» ولا يستقيم به المعنى. قال في القاموس (م ن ن) 1138: «والمَنَّان هو المُعْطِي ابتداءً، و: ﴿أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [فصلت: 8] و[الانشقاق: 25] و[الستين: 6]: غير محسوب ولا مقطوع» اهـ. هذا ولم أفد على حديث بهذا النص، بل إن المؤلف يشرح كلمتي الحنان والمانان الواردتين في سياق بعض الأحاديث.

4- قال في القاموس (ح ن ن) 1098: «هو الذي يُقْبَلُ على من أعرض عنه». ولا فرق.

5- كتاب «إكمال المعلم بفوائد مسلم»، كمل به «المعلم بفوائد كتاب مسلم» لأبي عبد الله محمد بن علي المازري (-536هـ). انظر كشف الظنون 557/1.

6- فرقة كلامية كانت طائفة دينية فقط، ثم خاضت في السياسة، وقد نشأت إثر اعتزال واصل بن عطاء (-131هـ) أستاذة الحسن البصري (-110) لاختلافهما في بعض المعتقدات، ثم صار المعتزلة شيعياً. ومن أبرز أعلامهم: الجاحظ، وأبو حيان التوحيدى، والزّمخشرى. وعطف المعتزلة على أهل الحقّ هنا حكّم من المؤلف بأنهم ليسوا منهم.

ومن بلاغات الزمخشري: «طعمُ الآلاءِ أحلى من المنِّ، وهو أمرٌ من الآلاءِ عندَ المنِّ». أرادَ بالآلاءِ الأولى النِّعمَ، وبالثانيةِ الشجرَ المرَّ، وأرادَ بالمنِّ الأولِ المذكورَ في قوله تعالى: (المنِّ والسُّلوى)، وبالثاني تعديداً للنِّعمِ.

وأورد⁽¹⁾ بعضهم على هذا التوجيه ما حاصله أنه إنما يفيد نفي القبح عنه، لا ثبوت المدح والحسن له. ويمكن أن يجاب بمنع انتفاء المدح والحسن، لأنَّ تعديداً العظیم المنعم الحقيقي نِعْمَهُ على عبده، تَشْرِيفٌ له وتعظيمٌ، والتشريفُ والتعظيمُ لا يكون إلا حَسَنًا، [ومما يوضحُه أنَّ التعظيم والتشريف إنعام ولا يكون إلا حسناً]⁽²⁾. فليتأمل.

[وقال النووي في التحرير⁽³⁾: والمنُّ والمنَّةُ والامتِنانُ: تعديد الصنِعة على جهة الإيذاء والتوبيخ الذي يكرها.

قال أهل اللُّغة⁽⁴⁾: هو مشتق، وهو القطع والنقص، ومنه سُمِّيَ الموتُ منوناً؛ لأنه يقطع الأعمار وينقص الأعداد، فسميت (المنَّة) لأنها تقطع النعمة وتكرها]⁽⁵⁾.

وقيل إنَّ المذموم إنما هو من التوبيخ، وهو أن يكون الغرض من تعديد النعم لوم المنعم عليه، والتكبر والتفضل عليه، وهذا هو الهادم للصنِعة والمبطل للصدقات، لأنه يتأذى منه المنعم عليه وينهدم قلبه، فيمحو الفرح الحاصل من الإنعام والتصدق، لا من التنبيه، وهو أن يكون الغرض منه تنبيه المنعم عليه الغافل عن إنعامه وإحسانه، إظهاراً للصدق والمحبة، وتحصيلاً للذة والفرح في قلبه، ووجه حسن من التنبيه أنه يعيد الفرح في قلب المنعم عليه كنفس الإنعام، فهو من الأوصاف الجميلة. وفي المقام كلام آخر [طويل]⁽⁶⁾.

23 ﴿قوله: (طعم الآلاء)﴾⁽⁷⁾ الآلاء جمع ألاء، بالفتح، وقد يكسر.

24 ﴿قوله: (وهو) أي: المنّ.

24 ﴿قوله: (وأراد بالمنَّ الأول المذكور... إلخ).. وهو طعام حلو.

1- في (أ) و(ج): وزاد. ولم أقف على القائل.

2- ساقط من الأصل.

3- «تحرير ألفاظ التنبيه» شرح لغريب «التنبيه في فروع الشافعية» لأبي إسحق إبراهيم بن علي الفقيه الشيرازي الشافعي (-476)، وقد صرح النووي في ديباجته 27 بأن «التنبيه» من الكتب التي يجب الاعتناء بتحريرها وتهذيبها. وانظر كلامه المنقول في التحرير ضمن كتاب الأيمان 281.

4- انظر القاموس (م ن ن) 1138.

5- ما بين حاصرتين ساقط من الأصل. وإلى هنا كلام النووي في التحرير 281.

6- سقط من (أ).

7- قال الكافيجي: وأما المنّ الذي وقع في قول الزمخشري: «طعمُ الآلاءِ أحلى من المنِّ، وهو أمرٌ من الآلاءِ عندَ المنِّ» هو مأخوذ من قولهم: «منّ عليه منّةٌ إذا امتنَّ عليه»، وهذا يصلح أن يكون من باب التنازع وإعمال الثاني على مذهب البصريين. انظر شرح قواعد الإعراب 56. وانظر قول الزمخشري في كتابه «الكلم النوابغ» 7.

«وكرمه» أي جوده؛ يقال على الله تعالى: كريمٌ، ولا يقال: سخِيٌّ؛ إمَّا لِعَدَمِ التُّرُودِ، وإمَّا لِلإِشْعَارِ بِجَوَازِ الشُّحِّ. «ويُنْحَصِرُ» - يُقْرَأُ بِالتَّحْتَانِيَّةِ عَلَى إِرَادَةِ الْمُصَنِّفِ أَوِ الْكِتَابِ، وَبِالْفَوْقَانِيَّةِ عَلَى إِرَادَةِ الْفَوَائِدِ الْجَلِيلَةِ أَوِ الْمَقْدَمَةِ - «فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ مِنْ حَصْرِ الْكُلِّ فِي أَجْزَائِهِ..»

24﴿قوله: (وبالثاني تعديد النعم).. ومن كلام الشافعي⁽¹⁾ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، [وَنَفَعْنَا بِهِ، آمِينَ]⁽²⁾:

لَنْقُلُ الصَّخْرَ مِنْ قَلْبِ⁽³⁾ الْجِبَالِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَنَنِ الرَّجَالِ
وَقَالُوا لِي بِأَنَّ الْكَسْبَ عَارٌ فَقُلْتُ الْعَارُ فِي ذَلِكَ السُّؤَالِ

24﴿قوله: (أي جوده).. الجود هو الإعطاء لا لغرض⁽⁴⁾، والجود الحقيقي لا يتصور إلا لله تعالى، وفَسَّرُوهُ فِي كِتَابِ الْمَعْقُولِ بِأَنَّهُ صِفَةٌ هِيَ مَبْدَأُ إِفَادَةٍ مَا يَنْبَغِي لِمَنْ يَنْبَغِي لَا لِغَرَضٍ، فَلَوْ وَهَبَ الْكِتَابَ لِمَنْ لَا يَلِيقُ [بِهِ]⁽⁵⁾، أَوْ وَهَبَ شَيْئًا لِيَسْتَعْيِضَ⁽⁶⁾، وَلَوْ مَدْحًا وَتَشَاءً، لَمْ يَكُنْ جَوَادًا⁽⁷⁾.

24﴿قوله: (إمَّا لِعَدَمِ التُّرُودِ) هَذَا مَبْنِي عَلَى أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ.

24﴿قوله: (وإمَّا لِلإِشْعَارِ بِجَوَازِ الشُّحِّ) مَبْنِي عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَتْ تَوْقِيفِيَّةً، لِأَنَّهُ يَشْتَرِطُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَلَّا يَشْعُرَ بِنَقْصٍ، بَلْ يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَنْ⁽⁸⁾ يَشْعُرَ بِالتَّعْظِيمِ.

24﴿قوله: (ويُنْحَصِرُ، يُقْرَأُ بِالتَّحْتَانِيَّةِ عَلَى إِرَادَةِ الْمُصَنِّفِ أَوِ الْكِتَابِ) أَي: الْمَقْصُودُ مِنْهُ بِالذَّاتِ، فَلَا تَرِدُ الْخَطْبَةُ.

24﴿قوله: (على إرادة الفوائد الجليلة أو المقدمة) أَي: الْمَقْصُودُ مِنْهَا بِالذَّاتِ، فَلَا تَرِدُ الْخَطْبَةُ.

24﴿قوله: (مِنْ حَصْرِ الْكُلِّ فِي أَجْزَائِهِ) أَي: لَا الْكُلِّيَّ فِي جُزْئِيَّاتِهِ، وَإِلَّا لَصَدَّقَ [عَلَى]⁽⁹⁾ كُلٌّ مِنَ الْمُصَنِّفِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ مِنْ كُلِّ بَابٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُحْصِرَ إِنْ صَحَّ وَقُوعُهُ خَبْرًا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحْصَرِ فِيهِ، فَهُوَ الثَّانِي، نَحْو: «الْإِنْسَانُ [حَيَوَانٌ]⁽¹⁰⁾ وَفَرَسٌ»، وَإِلَّا فَهُوَ الْأَوَّلُ، نَحْو:

1- أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس (-204هـ) يتصل نسبه بهاشم بن عبد المطلب. وهو صاحب المذهب المعروف باسمه. أشهر كتبه: المسند، والسنن المأثورة في أصول الفقه، وغيرها كثير، وله ديوان شعر مطبوع، انظر ترجمته في وفيات الأعيان 163/4 وحلية الأولياء 63/9 وغاية النهاية 95/2 ومصادر أخرى كثيرة. والبيتان ليسا في ديوانه، بل في الديوان المنسوب إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ص85.

2- زيادة في (ب).

3- كذا في الأصل و(ب) والذي في سائر النسخ: «قمم». ولا فرق.

4- انظر القاموس (ج و د) 263.

5- ساقطة من (أ).

6- في (ب): ليستفيض، وهو تصحيف.

7- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: جوداً.

8- في الأصل زيدت لا بعد أن، وليس بصواب؛ لأن الإضراب في الجملة إبطالي.

9- من الأصل و(أ).

10- من (أ) و(ب).

وهي: الجملة، وأحكامها، والجارّ والمجرور، وتفسيرُ كلماتٍ، والإشارة إلى عبارات محررة.
وسَتَمُرُّ بكَ هذه الأبوابُ باباً باباً .

«السكَنَجِبِينُ»⁽¹⁾ خَلَّ وَعَسَلٌ»، وما نحن فيه كذلك؛ لأنَّ المُصَنَّفَ وما ذكر معه اسم للجملة، لا لكل جزء. قيل: لا يقال: حَصَرَ الكل في الأجزاء، بل يقال العكس؛ لأنَّ الحَصَرَ جعلُ الشيء في محلِّ محيط به، والمحيط حاصر، والمُحَاط به محصور مظروف، وشأن الكل مع أجزائه على العكس، لأنَّ الكل محيط بالأجزاء من حيث المعنى، والأجزاء منحصرة في الكل، فكيف يجعل الكل محصوراً فيها، وهذا بخلاف التقسيم، فإنَّ الكل يُقسَمُ⁽²⁾ إلى أجزاءه، كما يُقسَمُ الكلي إلى جزئياته.

وأجاب عن هذا الشيخ عزّ الدين⁽³⁾ بجوابين:

الأول: أن يقال الكل يقوم بالأجزاء، فله بهذا الاعتبار حصر فيها.

والثاني: أن بين الكل والأجزاء علاقة ولزوماً به صحَّ التجوز، وإن كان من حيث المعنى الأجزاء محصورة في الكل.

24* قوله: (وهي الجملة وأحكامها... إلخ) لا يخفى عليك أن اسم الكتاب في المختار، عبارة عن ألفاظ مخصوصة باعتبار دلالتها على معان مخصوصة، فيجب كون أجزائه، وهي الأبواب، كذلك، فقول الشارح: (وهي الجملة... إلخ) فيه مضاف مقدر، أي: وهي عبارات الجملة وأحكامها، وعبارات الجارّ والمجرور، أي: أحكامها، وعبارات تفسير كلمات، وعبارات الإشارة إلى عبارات محررة.

24* قوله: (عبارات محررة).. العبارات: جمع عبارة، وهي اللفظ، وسمي عبارة لأنه يعبر عمّا في الضمير.

والمحررة: مأخوذة من التحرير، وهو التهذيب والتنقية، فالمحررة: المهذبة والمنقاة.

24* قوله: (وستمر بك هذه الأبواب باباً باباً).. وهذا مثل: «عَلَّمْتُهُ الحِسَابَ باباً باباً، وَتَصَدَّقْتُ بِمَالٍ دَرَاهِمًا دَرَاهِمًا»⁽⁴⁾، ولا يُفْرَدُ اللَّفْظُ الأوَّلُ في مثل هذا عن الثاني، بل يَجِبُ التَّكْرَارُ، والتَّكْرَارُ في مثل هذا، المرادُ به استغراقُ الأبوابِ والدَّرْهَمِ. وفي نصب الثاني من المُكْرَرِ خلاف:

1- في النسخ: «السكنجيبيل». ولم أره إلا بالنون كما أثبتته. وهو نوع من الأشربة، فارسي مُعَرَّب. انظر فقه اللغة للثعالبي، الباب التاسع والعشرون، الفصل الرابع، في سياقة أسماء تفردت بها الفرس من دون العرب، فاضطرت العرب إلى تعريبها أو تركها كما هي، ص 340. وانظر بصدد الموضوع الفروق اللغوية للعسكري 457.

2- في (أ) و(ب): «تقسيم». وهو وهم.

3- لم أهدد إلى الكتاب الذي ورد فيه كلامه. ولعله في شرح القواعد المفقود.

4- حكاها سيبويه على ما ينتصب لأنه حالٌ وقع فيه الفعل. انظر الكتاب 392/1. وانظر شرح التسهيل لابن مالك 64/1.

ذهب الزَّجَّاجُ⁽¹⁾ إلى أنه تأكيد للأول⁽²⁾، والأول هو الحال. وكأنه رأى أن (باباً) الأول بمعنى مرتباً، فجعل الثاني تأكيداً، [ولا يردّه أن الثاني غير صالح للسقوط؛ فهو مؤسس؛ لأنّ له أن يقول: إنّما التزم ذكره وإن كان تأكيداً]⁽³⁾؛ لأنّ ذكره أمانة على المعنى الذي قصد بالأول، وربّ شيء لا يلزم ابتداءً ثمّ يلزم لعارض.

وذهب ابن جني⁽⁴⁾ إلى أنه صفة للأول، وكان التقدير: باباً سابقاً باب، أو: ذا باب، ثمّ حذف المضاف، كما صحّ عند الخليل⁽⁵⁾: «مررتُ برجلٍ زهيراً» على تقدير (مثل)، و: «جاء زيدٌ زهيراً» على ذلك⁽⁶⁾، عنده وعند غيره.

وذهب الفارسي⁽⁷⁾ إلى أنه منصوب بالأول؛ لأنه لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل. وقال الدماميني⁽⁸⁾: لم يظهر لي وجهه، فتأمله.

والمُختار⁽⁹⁾ أنه وما قبله منصوبان على الحال بالعامل الأول، لأنّ مجموعهما هو الحال، ونظيره في الخبر: «هذا حُلُوٌّ حامضٌ»، قال أبو حيان: ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أن نصبه إنّما هو العطفُ على تقدير حذف الفاء، أي: باباً فباباً، لكانَ وجهاً حسناً عارياً عن التّكلف، لأنّ المعنى: علّمته الحساب باباً بعد باب⁽¹⁰⁾.

1- أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل الملقب بالزَّجَّاجِ لحرفته (-311هـ) نحوي بغدادي، تتلمذ أولاً على ثعلب ثم على المُبرِّد، ينسب إليه تلميذه الزجاجي، أشهر مؤلفاته: شرح أبيات سيبويه، ومختصر في النحو، ومعاني القرآن، والقوافي وآخر في العروض، وغيرها.. انظر ترجمته في معجم الأدباء/130 ووفيات الأعيان/49/1 وإشارة التعيين 12. وانظر رأيه في ارتشاف الضرب 1558 والمساعد 9/2 والهمع 223/2 و226. ولم أحده في مصنفاته.

2- رجّحه ابن مالك؛ حيث قال: أكثر النحويين يجعلون عطفَ بيانٍ التابع المكرر به لفظ المتبوع، والأولى عندي جعله توكيداً لفظياً؛ لأنّ عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك. اهـ. شرح الكافية 1195.

3- ساقط من الأصل.

4- انظر رأيه في ارتشاف الضرب 1558 والمساعد 9/2 والهمع 223/2 و226. ولم أحده في مصنفاته.

5- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (-170هـ) إمام في اللغة والنحو والأدب، نسبتته إلى فراهيد، وهي بطن من الأزد، واحدها فُرهُود، أي: ولد الأسد بلغة أزد شنوءة. وهو واضع علم العروض وصاحب معجم العين، ومعلم سيبويه، ورائد علم الصوت. له أيضاً: كتاب جملة آلات العرب، وكتاب النغم. انظر ترجمته في إنباه الرواة/341/1 ووفيات الأعيان 244/2 وإشارة التعيين 114.

6- أي: على تقدير ذلك، أي: مثل. وانظر توضيح المقاصد 819 والمغني 126 و127.

7- انظر المسائل المثورة 38 وارتشاف الضرب 1558 والمساعد 9/2 والهمع 223/2 و226.

8- لم أقف على كلامه.

9- اختاره ابن عصفور، وأبو حيان، انظر شرح جمل الزجاجي/337/1 وارتشاف 1558.

10- انظر الارتشاف 1558 والهمع 227/2.

قال بعض المتأخرين⁽¹⁾: وهذا هو المختار عندي؛ لظهورهما في بعض التراكيب، كحديث: **«لَتَتَّبِعَنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ بَاعاً فَبَاعاً»**⁽²⁾، قال أبو حيان⁽³⁾: والمكرّر في هذا لا يدلُّ على أنَّه أريد به شفع⁽⁴⁾ الواحد، بل الاستغراق لجميع الأبواب، ونحو ذلك.



- 1- هو السيوطي في همع الموامع 223/2 و 227.
- 2- روي في البخاري كتاب الأنبياء 85/2 برقم 3456 بغير هذا اللَّفْظ: « شيراً بشيراً » وروي في سنن ابن ماجه كتاب الفتن باب افتراق الأمم 1322/2 برقم 3994: « لتتبعن سنة من كان قبلكم باعاً بباع » ولا شاهد على كلا الروايتين.
- 3- انظر الهمع 227/2.
- 4- أي جعله مُزْدَوْجاً.

الباب الأول: في شرح الجملة وذكر أقسامها وأحكامها، جمع حُكْم، وهو النسبة التامة بين شيئين، و«فيه» - أي في الباب الأول - «أربع مسائل»: جمع مسألة، مفعلة، من السؤال، وهو ما يُبرهن عليه في العلم.

[الباب الأول]

[في شرح الجملة وذكر أقسامها وأحكامها]*

25* قوله: (الباب الأول: في شرح الجملة وذكر أقسامها وأحكامها).. و(ذكر) يحتمل عطفه على (الجملة)، وإضافته من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: في شرح الجملة وشرح أقسامها المذكورة. والمراد بشرح الجملة وما ذكر معها بيانها، والمشهور أن الظرفية في أمثال هذا على التشبيه؛ من حيث إنّ البيان يمكن بغير هذه الألفاظ، فكأنّ البيان محيطٌ بها، فجعل الشمول العمومي كالشمول الظرفي. وقال العلامة [الثاني]⁽¹⁾ السعد التفتازاني: ظرفية المعنى لكونه حاصراً له، أخذاً بجوانبه؛ فلا يخرج ظرف من اللفظ عن ظرف من المعاني⁽²⁾.

وقال أستاذ شيخنا⁽³⁾: أو لكونه يتعلّق أولاً، ثمّ يؤتى باللفظ على قدره لا أزيد، كما أنّ المظروف يحصل بعد الظرف على قدره لا أزيد. وقيل - ونعم ما قيل - إنّ الظرفية مجازٌ عن الذاتية، بعلاقة أنّ المظروف دالٌّ على الظرف، أو (في) بمعنى اللام، والمعنى أنّه دالٌّ عليه. وعلى غير المشهور من الوجوه، لا حاجة إلى تقدير الشرح والبيان، وعلى التشبيه: إمّا استعارة بالكناية، أو شبه الدال والمدلول بالمظروف والظرف، أو [بالكناية]⁽⁴⁾ التبعية إن شبه الحالة التي بينهما بالحالة، أو تمثيلية إن شبه الصورة المنتزعة بالصورة، أو تشبيه⁽⁵⁾ بليغ أي: كأنه فيه، فاحفظه. والمراد بكونه في كذا عرفاً أنّه المقصود بالذات منه على ما حُقِّق في محلّه، فلا يضرُّ اشتغال الباب الأول على غير الجملة وأقسامها وأحكامها، والمراد: فيها وفيما يناسبها عرفاً.

25* قوله: (وهو النسبة التامة بين الشيئين).. وباقي معاني الحكم لا يناسب هنا، وليس (بين الشيئين) للاحتراز كما هو ظاهر⁽⁶⁾.

23/ب

25* قوله: (وفيه أربع مسائل) من باب التجريد، وهو أن يُنتزَع من أمر ذي صفة أمرٌ آخرٌ مثله فيها مبالغةً لكماله فيها، وهذا الانتزاع أمر جائز في العرف، يقال: «في العسكر ألف رجل»، وهم في

♣ - زيادة ضرورية مراعاةً لتقسيم المتن.

1- ساقط من (ب). وقوله: «الثاني» لعله تمييز له عن الخطيب القزويني. والله أعلم.

2- انظر المطول 246.

3- هو عيسى الصفوي، وقد تقدمت الترجمة له ص 24.

4- من (ب).

5- في (ب): «تنبيه». وهو وهم.

6- ورد هذا الكلام في (أ) سابقاً لقوله: «الباب الأول في شرح... إلخ».

المسألة الأولى: «في شرحها»، أي الجملة، ويستتبع ذلك ذكر أقسامها، وأحكامها. والمراد بالأقسام الجزئيات، لا الأجزاء.

اعلم أيها الواقف على هذا المصنف أن اللفظ المركب الإسنادي يكون مفيداً، كـ «قام زيد». وغير مفيد، نحو: «إن قام زيد». أنفسهم ألف، ويقال: «في الكتاب عشرة أبواب». والمبالغة التي ذكرت مأخوذة من استعمال البلغاء، لأنهم لا يفعلون ذلك إلا للمبالغة⁽¹⁾.

[المسألة الأولى]

[في شرح الجملة والكلام]

25 قوله: (ويستتبع ذلك - أي شرح الجملة - ذكر أقسامها)؛ لأن ذكر أقسامها يستدعي شرحها، ويتوقف عليه، فقوله (يستتبع)، أي يتبع ذلك ذكر أقسامها وأحكامها، لأن الحكم على الشيء فرع عن معرفته، فهو إشارة إلى أنهما تابعان لشرح الجملة، فحَقُّهُمَا أَنْ يَتَأَخَّرَا عَنْهُ، فالأقسام متأخرة عنه، لكن ذكرت في الأولى، وأما أحكامها فذكرت متأخرة في المسائل الباقية، وأن تقديم الأولى؛ لأنها متبوعة، والأحكام تابعة، فلذا ذكر ما يدل عليها متأخراً، فليس ذكر الأحكام سهواً.

وأقسام الجملة: مثل الاسمية والفعلية، والصغرى والكبرى. والمراد من أحكامها: مثل عروض الإعراب لها بحسب المحل: رفعاً، ونصباً، وجرأً، وجزماً، ومثل كونها صفةً، أو خبراً، أو حالاً، أو جواز الوجهين.

25 قوله: (والمراد بالأقسام الجزئيات، لا الأجزاء) كَوْنِهَا اسْمِيَّةً وَفَعْلِيَّةً، وَكُونِهَا صَغْرَى وَكَبْرَى، وَإِنَّمَا قَالَ: (والمُراد... إلخ)، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى الْأَقْسَامِ حَقِيقَةَ الْجَزْئِيَّاتِ؛ دَفْعاً لِتَوَهُّمِ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَجْزَاءَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ التَّقْسِيمَ حَقِيقَةً، فِي تَقْسِيمِ الْكَلِمَةِ دُونَ الْكَلِمَةِ، كَقَوْلِ السَّيِّدِ فِي حَاشِيَةِ الْقُطْبِ⁽²⁾: قَسَمُ الشَّيْءَ مَا كَانَ مَنْدَجاً تَحْتَهُ، وَأَخْصَّ مِنْهُ.

25 قوله: (اعلم).. لا يخفى أن العلم بجميع ما في الكتاب مطلوب، فتخصيص طلب العلم ببعض المباحث للاهتمام به؛ لما فيه من الغموض والخفاء.

25 قوله: (أيها الواقف على هذا المصنف) أي: ببصيرته، أي المدرك له، ولإشارته إلى أن الخطاب في قوله (اعلم) عام، وإن كان الأصل في الخطاب أن يكون لخاص.

25 قوله: (اللفظ) هو صوت يعتمد على شيء من المخارج المعلومة إن صدر من الإنسان⁽³⁾، والمراد هنا اللفظ حقيقة أو حكماً، فدخل المركب من الضمير المستتر، فإن المركب مما هو من في حكم اللفظ لفظاً حكماً.

25 قوله: (المركب) هو ما فيه كلمتان أو أكثر.

1- انظر التعريفات 54.

2- حاشيته على شرح الشمسية للقطب التحتاني، وقد سبق الكلام عليها.

3- عبارة السيّد: «ما يَلْفَظُ بِهِ الْإِنْسَانُ أَوْ مَنْ فِي حُكْمِهِ، مُهْمَلًا كَانَ أَوْ مُسْتَعْمَلًا». التعريفات 203.

وَأَنَّ غَيْرَ الْمَفِيدِ يُسَمَّى جُمْلَةً فَقَطْ، وَأَنَّ الْمَفِيدَ يُسَمَّى كَلَامًا؛ لَوْجُودِ الْفَائِدَةِ، وَيُسَمَّى جُمْلَةً؛ لَوْجُودِ التَّرْكِيبِ الْإِسْنَادِيِّ.

25* قوله: (الإسنادي) هو ما فيه إسناد، وهو ربط إحدى الكلمتين بالأخرى بحيث إنه لو لم يتكلم المتكلم بشيء غيرهما، لم يبق للمخاطب انتظار تامٌ لشيءٍ آخر⁽¹⁾، والمركب الإسنادي لا يكون إلا مفيداً، فتقسيمه إلى المفيد وغير المفيد لا يصح إلا باعتبار أن المراد بالإسناد ما فيه إسناد في الحال أو في الأصل.

1/24

26* قوله: (وَأَنَّ غَيْرَ الْمَفِيدِ)⁽²⁾ أي: وَأَنَّ اللَّفْظَ الْمَرْكَبَ غَيْرَ الْمَفِيدِ يَسْمَى جُمْلَةً فَقَطْ.

و(قَط) اسم فعل بمعنى: (انته)، وكثيراً ما يُصَدَّرُ بالفاء تزييناً للفظ، وكأنه جواب شرط مقدر⁽³⁾، والتقدير: وإن سميت اللفظ المركب غير المفيد بالجملة فانتبه عن تسميته بالكلام.

25* [قوله: (لوجود الفائدة)] لم يتعرض لغيرها مما يعتبر في الكلام لوضوح وجوده فيه⁽⁴⁾.

25* قوله: (لوجود التركيب الإسنادي) وقد تقدم أن المراد بالإسناد، ما فيه إسناد في الحال أو الأصل⁽⁵⁾. ولا يرد على ذلك، نحو: «قائم أبوه» من نحو قولك: «زيد قائم أبوه». بناءً على أن (أبوه) فاعل؛ لأن الوصف مع مرفوعه لا إسناد بينهما، لا في الأصل ولا في الحال.

وفي شرح الحاجبية⁽⁶⁾ للرضي: الفرق بين الجملة والكلام أن «الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس»⁽⁷⁾.

وقال العلامة [الثاني]⁽⁴⁾ السعد التفتازاني⁽⁸⁾: التحقيق أن يقال: الكلام ما اشتمل على نسبة أصلية مقصودة بالذات، والجملة ما اشتمل على نسبة أصلية مطلقاً، فاسم الفاعل مع فاعله

1- انظر التعريفات 22 و23.

2- أي من اللفظ الإسنادي. الموصل 25.

3- قاله السعد التفتازاني في المطول، ونقله عنه الشمني 11/2 وصاحب تاج العروس (ق ط ط)، وانظر الكليات 737، ولم يذكر هذا المعنى في شيء من كتب النحو. ونسبه صاحب اللسان (ق ط ط) 380/7 إلى سيويوه، ولم يقل به، ولعله توهمه من قوله في الكتاب 286/3: «وحرّكوا (قَطُّ) و(حَسْبُ) بالضم؛ لأهما غايتان، ف(حَسْبُ) لانتهاه، و(قَطُّ) كقولك: منذُ كنتُ». اهـ. وينظر في «قط»: ارتشاف الضرب 1425 والمغني 233 وجمع الهوامع 158/2. وسيأتي الكلام عليها في مفتتح الباب الثالث من هذا الكتاب 254.

4- ساقط من الأصل.

5- تقدم قبل قليل.

6- الحاجبية نسبة إلى مقدمة ابن الحاجب الموسومة بكافية ذوي الأرب، وهي خمسة كتب: واحد في النحو، وآخر في التصريف، وآخر في تمرين التصريف، والآخران في العروض والقوافي والمعاني والبيان، وقد نظم ابن الحاجب هذه المقدمة. واختصر فيها المفصل. ومن شروحها أيضاً: شرح المصنّف، وشرح شمس الدين الأصفهاني، وشرح النيلي، وغيرها..

7- شرح الرضي على الكافية 33/1.

8- انظر المطول 247.

ونعني - معشر النحاة - بالفيد حيث أطلقناه في بحث الكلام، ما يحسن من المتكلم السكوت عليه، بحيث لا يصير السامع مُنتظراً لشيءٍ آخر.

ليس جملة، إلا إذا وقع صلةً للام، فإنه حينئذٍ مقدرٌ بالفعل، فتكون نسبته أصلية، أو وقع في مثل: «أقائم الزيدان»؛ فإنه مع كونه جملةً كلاماً، وما عداهما فليست نسبته أصلية، بل على سبيل التشبيه⁽¹⁾ بالفعل، لاشتماله على معناه.

25*قوله: (ونعني) أي: نريد.

25*قوله: (معشر النحاة) المعشر جماعة من الناس، كذا في الصحاح⁽²⁾، وبعض أهل اللغة يقولون: المعشر هم الجمع الذين شأنهم واحد، كالأنبياء والفقهاء والإنس والجن، وكل قسم من هؤلاء يطلق عليه معشر⁽³⁾.

والنحاة: جمع ناح، كغازٍ وغازة، وقاضٍ وقضاة.

25*قوله: (في بحث الكلام) أي: في تعريف الكلام.

25*قوله: (ما يحسن من المتكلم) إنما قال: «من المتكلم»، ولم يقل: من السامع؛ لأن الكلام أنسب إضافةً إلى المتكلم، لأنه خلاف التكلم، فكما أن التكلم صفة المتكلم، كذلك السكوت صفته أيضاً، وقيل: المعتبر حسن سكوت السامع⁽⁴⁾، وقيل: حسن سكوتها⁽⁵⁾.

26*قوله: (بحيث لا يصير السامع مُنتظراً لشيءٍ آخر) أي: انتظراً تاماً معتدّاً به، كالانتظار الذي يبقى مع المسند كـ «قائم»، من دون المسند إليه كـ «زيد»، أو مع المسند إليه من دون المسند. وإنما قيدنا الانتظار بالتام المعتد به؛ ليدخل مجرد الفعل والفاعل نحو: «ضرب زيد»، مع أنه يبقى انتظار المفعول به وفيه ونحوهما، لكن [هذا]⁽⁶⁾ الانتظار أقل من الانتظار المذكور.

فإن قلت: تعقل الفعل المتعدي موقوف على المفعول، كما صرح به ابن الحاجب في الكافية⁽⁷⁾. قلت: قال السيد عيسى الصفوي الشريف أستاذ شيخنا: إن سُلّم فالمراد الانتظار التام بعد فهم معنى ما ذكر، كما في المسند إليه من دون المسند، فإن الانتظار لفهم المعنى لا يضر، كما إذا تكلم بكلام لا يفهم معناه.

ب/24

1- في (ب): «التبعية». وهو وهم من الناسخ

2- انظر (ع ش ر) 747/2.

3- قال في اللسان (ع ش ر) 574/4: والمعشر كل جماعة أمرهم واحد، نحو معشر المسلمين ومعشر المشركين، والمعاشر

جماعات الناس. والمعشر: الجن والإنس.

4- انظر شرح شيخ زاده على قواعد الإعراب 13.

5- انظر همع الموامع 42/1. وانظر التعريفات 223.

6- من (أ).

7- منظومة في النحو. وانظر كلامه في شرح الوافية نظم الكافية 359 و360.

وبين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق؛ وذلك أن الجملة أعم من الكلام؛ لصدقها من دونه، وعدم صدقها من دونها؛ فكل كلام جملة؛ لوجود التركيب الإسنادي، ولا ينعكس عكساً لغوياً، أي ليس كل جملة كلاماً؛ لأنه يُعتبر فيه الإفادة بخلافها؛ ألا ترى أن جملة الشرط، نحو: (قام زيد) من قولك: «إن قام زيد قام عمرو» تُسمى جملة؛ لاشتمالها على المسند والمسند إليه؛ ولا تُسمى كلاماً؛ لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه؛ لأن «إن» الشرطية أخرجته عن صلاحيته لذلك؛ لأن السامع ينتظر الجواب.

والحق في الجواب أن تعقل المتعدي إنما يتوقف على تعقل شيء ما، وهو معلوم كل شخص، فلا ينتظر أن يذكره المتكلم للتعقل أصلاً، وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع، بذكر الفاعل وقد علم في الجملة وحصل الربط، فلا يبقى انتظار تام. لا يقال: لو ذكر المفعول لعلم حال الواقع، ويحصل الارتباط أيضاً؛ فلا يحتاج إلى الفاعل ولا ينتظره أيضاً، فيكون الفعل مع المفعول كلاماً تاماً، وهو باطل؛ لأننا نقول: الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل لأجل بناء الفعل المبني للفاعل كالأصل للإفادة، حتى لو بُني الفعل للمفعول يكفي المفعول. فافهم ذلك واحفظه، فإنك لا تجده لغيرنا⁽¹⁾.

وقوله: (آخر) أفعل تفضيل من (آخر)، أي تأخر، فمعناه أشد تأخراً، ثم صار يُراد به المُعَايَرَة.

26* قوله: (وبين الجملة والكلام عموم [وخصوص]⁽²⁾ مطلق).. أي: غير مقيد بجهة، هو ما اختاره المُصَنِّف في المغني، قال: «والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا أسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، أي والأصل في الإطلاق الحقيقة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس كلاماً». انتهى⁽³⁾.

26* قوله: (أن الجملة أعم من الكلام) يصدق بالأعم مطلقاً، وبالأعم من وجه، ومُراده الأول بقريته ما بعده، والأعم مطلقاً هو الذي يصدق على كل ما يصدق عليه الآخر وزيادة، من غير عكس، والجملة كذلك.

26* قوله: (ولا ينعكس عكساً لغوياً) العكس اللغوي: تبديل الطرفين مع بقاء الأمر الكلي، فعكس الموجبة الكلية سالبة كلية، وقيد باللغوي، لأن العكس الاصطلاحي ثابت، لأن الموجبة الكلية تنعكس في الاصطلاح موجبة جزئية، فعكس «كل كلام جملة»: «بعض الجملة كلام»، وهو صحيح⁽⁴⁾.

26* قوله: (ألا ترى) بمعنى ألا تُبْصِرُ — بتتزيل المعقول منزلة المحسوس — أو: ألا تعلم. ف— (ترى) من (رأى) بمعنى: أبصر، أو بمعنى: (علم)⁽⁵⁾.

26* قوله: (عن صلاحيته) بتخفيف الياء، مثل: كراهية وطواعية.

1- لم أفد عليه لغيره.

2- من الأصل و(أ).

3- مغني اللبيب 490.

4- وهو عند السيّد العكس المستوي، انظر التعريفات (باب العين) 159.

5- أي: من أفعال القلوب، وهو الأرجح؛ لأن الكلام هنا في المعنى، والرؤية بالتأمل والبصيرة، فقد يخفى عن بعضهم، وإن كان واضحاً، فتكون «أن» في قول الشارح «ألا ترى أن المعنى..» مُعَلِّقَةً للفعل عن العمل. وهذا قصد المُحَشِّي.

وكذا - أي وكالقول في جملة الشرط - القول في جملة الجواب - أي جواب الشرط، وهي جملة (قام عمرو) من المثال المذكور - تسمى جملة ولا تسمى كلاماً لما قلناه. والحاصل أنه جعل في كل من جملتي الشرط وجوابه أمرين: أحدهما ثبوتياً، وهو التسمية بالجملة. والآخر سلبي، وهو عدم التسمية بالكلام، ففي ذلك دليل على ما ادّعاه من عدم ترادف الجملة والكلام، وردّ على من قال بترادفهما، كالزمخشري..

26* قوله: (لِما فُئناه) وهو أنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه⁽¹⁾.

26* قوله: (وهو التسمية بالجملة).. والأصل في الإطلاق الحقيقة.

26* قوله: (ففي ذلك دليل على ما ادّعاه من عدم ترادف الجملة والكلام).. في كون ذلك دليلاً، نظراً، وإنما هو توضيح لما ادّعاه. ^{1/25}

27* قوله: (وردّ على من قال بترادفهما كالزمخشري)⁽²⁾.. قال الدماميني: ظاهر كلام الأندلسي⁽³⁾ في

شرح المفصل، أن كونهما مترادفين رأي الجميع؛ فإنه قال في باب المبتدأ والخبر: «الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان». وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف؛ فإنه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصره في الأصول⁽⁴⁾؛ فإنه قال: «والجملة ما وضع لإفادة نسبة».

وهذا لا يُعدّ وهماً، فإنه اصطلاح عمل به هؤلاء القوم وتواطؤوا عليه، وما قاله المصنّف اصطلاح لقوم آخرين؛ فليس توهّم أولئك بناء على اعتبار اصطلاحه، بأولى من توهيمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح، ولا مشاحة⁽⁵⁾ في الاصطلاح. انتهى.

قال الشُّمْنِي⁽⁶⁾: وأقول ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح، حتى لا تتأتى المشاحة فيه، وإنما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح، فتتأتى المشاحة فيه⁽⁷⁾ والتّوهيم.

1- أي إن جملتي الشرط والجواب لا تُعدّان كلاماً، لأهمّما لا تفيضان معنيين يحسن السكوت عليهما. انظر الموصل 26.

2- انظر رأي الزمخشري في المفصل 23.

3- هو أبو عبد الله شرف الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي الأندلسي (-655) الأديب النحوي المفسر المحدث الفقيه. صاحب التفسير الكبير «ري الظمان في تفسير القرآن»، و«الكافي في النحو»، وكتابه المذكور هو «الإملاء على المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري» وقد نقده في عدة مواضع. انظر ترجمته في معجم الأدباء 16/7 وبغية الوعاة 144/1 وإيضاح المكون 604/1. وانظر كلامه في الشمي 116/2، ولم أجد كتابه المذكور.

4- مختصر المنتهى الأصولي، اختصر به كتابه المسمى (منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل)، وهو الذي كشف المنتخب في أصول الفقه؛ فإنّ الناس كانوا يحفظونه أولاً، فلما ظهر المختصر اشتغلوا به. ومن شروحه: شرح البيضاوي، وقطب الدين الشيرازي، وشرح سعد الدين التفتازاني. انظر كشف الظنون 1625/2 و1853. وانظر كلامه في مختصره 464/1. ونقله الشمي 116/2.

5- المشاحة - بتشديد الحاء: الضنّة. ففيه معنى القلة؛ لأنه من الشح. انظر تاج العروس (ش ح ح) 102/4.

6- أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي، المعروف بالشُّمْنِي (-872هـ) نسبته إلى بعض بلاد المغرب، أشهر تلامذته السيوطي. من مصنفاته: «مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا»، و«شرح الألفية»، و«المنصف من الكلام على معني ابن هشام». انظر ترجمته في بغية الوعاة 375/1.

7- ساقط من جميع النسخ. استدرسته من «المنصف من الكلام» 116/2.

وعلى من قال: جملة جواب الشرط كلاً بخلاف جملة الشرط، كالرضي.

وما ذهب إليه الرّمخسري⁽¹⁾، اختاره ناظر الجيش⁽²⁾ وقال إنه الذي يقتضيه كلام النحاة، قال: وأما إطلاق الجملة على الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة، إطلاق مجازي، لأن كل منهما كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان⁽³⁾.

27 قوله: (وعلى من قال⁽⁴⁾: جملة جواب الشرط كلاً بخلاف جملة الشرط، كالرضي).. فإنه كما تقدّم⁽⁵⁾، قيّد الإسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته، وأخرج به الإسناد الذي في الجملة القسمية، لأنها لتوكيد جواب القسم، والذي في الشرطية، لأنها قيد في الجزاء، قال: فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية والقسمية. انتهى.

لكن قال السيّد⁽⁶⁾: جواب القسم كلام بلا نزاع، وأما جواب الشرط ففيه بحث، والحق أن الكلام هو المجموع المركب من جملة الشرط والجزاء، لا الجزاء وحده، لأنّ الصدق والكذب إنما تعلّقاً بالنسبة التي بينهما، لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء، يظهر لك ذلك بالتأمل⁽⁷⁾ في قولك: «إن ضربتني ضربتك»، فإنه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلاً، ويكون هذا الكلام صادقاً، ولو كان الحكم المقصود بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية. انتهى.

فمورد الصدق والكذب، إنما هو الربط بين الشرط والجزاء، فإذا قلت: «إن ضربتني زيداً ضربته» وكنت بحيث إن ضربك ضربته، عدّ كلامك هذا صادقاً عرفاً ولغةً، ولو لم يتحقق منك ضرب، لأنّ الربط بين المسند والمسند إليه، لاستلزام صدقه في المثال تحقق ضربه في وقت ضرب زيد، فيلزم⁽⁸⁾ كذبه إذا لم يوجد ضرب أصلاً، أو وجد في غير ذلك الوقت، وهو باطل قطعاً. والذي يظهر أنّ محلّ الخلاف إذا كانت أداة الشرط حرفاً أو اسماً ليس مبتدأً، [وأما⁽⁹⁾ إذا كانت اسماً مبتدأً: فإن

1- من أنّ الجملة والكلام مترادفان، وقد تقدّم رأيه قبل قليل في نصّ الموصل، وانظر الفصل 23.

2- محبّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش (-778هـ) عالم بالعربية من تلاميذ أبي حيان، ترقى إلى أن تولى نظراً للجيش بالديار المصرية. من كتبه: «تمهيد القواعد» في شرح التسهيل لابن مالك، و«شرح التلخيص»، وغير ذلك.. انظر ترجمته في الدرر الكامنة 290/4. وانظر كلامه في تمهيد القواعد 1/130.

3- قال شيخ زاده: فمن ذهب إلى ترادف الجملة والكلام، وهو صاحب الفصل، وصاحب اللباب، وابن الحاجب، لم يفرق بين صحة السكوت وحسن السكوت.. والمراد بصحة السكوت كون الكلام متضمناً للإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته؛ فاللفظ المفيد إذا كان مفسراً بصحة السكوت يكون تعريفاً للجملة، وإذا كان مفسراً بحسن السكوت يكون تعريفاً للكلام. انظر شرح قواعد الإعراب 12 و13.

4- أي: وردّ على من قال. انظر موصل الطلاب 27.

5- تقدّم نصّ الرضي في الصفحة 79 من هذا الكتاب. وانظر شرح الكافية 1/33.

6- لم أف على كلامه هذا، ولكن انظر بهذا الصدد مختصر المنتهى الأصولي وحاشية السيد على شرحه 465.

7- كذا في (ب) وهو الصواب، والذي في سائر النسخ: بالتأويل.

8- في (ب): فيلزمه.

9- بداية نقص كبير في الأصل تتمته من (أ).

ثم الجملة تنقسم أولاً بالنسبة إلى التسمية إلى اسمية وفعلية؛ وذلك لأنها تسمى اسميةً إن بُدئت باسم صريح، كـ «زيد قائم» أو مؤوّل، نحو: (وأن تصوموا خيراً لكم)، أي: وصومكم خير لكم. أو بوصفٍ رافعٍ لمُكْتَفٍ به، نحو: «أقائم الزيدان».

قيل إن خبره جملة الشرط وجوابه، أو جوابه فقط، فالكلام إنّما هو المبتدأ وخبره، وإن قلنا: الخبر جملة الشرط فقط، فالكلام مجموع المبتدأ وخبره، وجملة الجواب على هذا تحتمل أن تكون كلاماً آخر، ويحتمل خلافه، فليحرر، فإني لم أرَ مَنْ تَعَرَّضَ لذلك. ويظهر أيضاً أنه يجيء نظير ذلك في جملة القسم.

[انقسام الجمل إلى فعلية واسمية، وإلى كبرى وصغرى]

27* قوله: (ثم الجملة).. المراد من (ثم) الترتيب الذكري، لا الزماني بقيد المهمله ولا دونه، ويجوز أن يكونَ (ثم) للاستئناف كما ذهب إليه الفراء⁽¹⁾، وعلى الأول يكون ما بعدها منصوباً بالعطف على اللفظ، أي: ثمّ اعلم أنّ الجملة.

27* قوله: (بالنسبة إلى التسمية) ظاهره أنّ انقسامها إلى الصغرى والكبرى، بالنسبة إلى الوصفية، وبه صرح فيما يأتي، والظاهر أنّه لا ضرورة إلى ذلك، لجواز أن يكونَ الجميع اسماً، وكأن يقول: تنقسم [بالنسبة]⁽²⁾ إلى البداءة باسم وفعل إلى اسمية وفعلية، وبالنسبة إلى وقوعها خبراً عن غيرها ووقوع غيرها خبراً عن مبتدئها، إلى صغرى وكبرى، فلي تأمل.

27* قوله: (إن بُدئت) أي: في الأصل أو في الحال، بقرينة الأمثلة.

27* قوله: (باسم) أي: مسند إليه أو مسند.

27* قوله: (صريح) أي: ظاهر غير محتاج في كونه اسماً إلى التأويل، فيقابله المؤول. وما قيل من أنّ الصريح يقابله الكناية لا المؤول، كما أن مقابل المؤول الظاهر لا الصريح، فذاك مصطلح أهل الأصول⁽³⁾، والأول مصطلح النحاة.

27* قوله: (أو بوصفٍ رافعٍ لمُكْتَفٍ به) يقتضي أنّه حمل الاسم في عبارة المُصَنَّف على مقابل الوصف وما بعده، ولو أسقط الباء من قوله: (بوصف)، وجعله وما بعده معطوفين على صريح، لكان أولى؛ لتكون الأقسام كلها داخلة في عبارة المُصَنَّف.

1- أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله المعروف بالفراء (-207هـ) إمام الكوفيين في اللغة الأدب والنحو والتفسير، ولد بالكوفة 144هـ، ونهل فيها من حلقات أبي بكر بن العياشي وسفيان بن عيينة وأبي جعفر الرؤاسي، وارتحل إلى البصرة فتتلمذ على يونس بن الحبيب. من مصنفاته: لغات القرآن، وكتاب فعل وأفعال، ومعاني القرآن، وغيرها.. انظر ترجمته في معجم الأدباء 9/20 ووفيات الأعيان 176/6 وغاية النهاية 371/2 وإشارة التعيين 379. وعبارته في معاني القرآن 68/2 عند سورة إبراهيم: «فإذا رأيت الفعل منصوباً وبعده فعل قد نسق عليه بواو أو فاء أو (ثم) أو (أو)، فإن كان يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه. وإن رأيت غير مشاكل لمعناه استأنفته فرفعته»، وانظر رأيه أيضاً في الجني الداني 427.

2- من (أ).

3- عنى بأهل الأصول علماء التفسير والفقهاء.

..... هِيَهَاتِ الْعَقِيْقُ * * *

وإذا دخل عليها حرفٌ فلا يُغَيَّرُ التسمية، سواءً غيَّرَ الإعرابَ دونَ المعنى، أم المعنى دونَ الإعراب، أم غيَّرَهما معاً، أم لم يُغَيِّرْ واحداً منهما. فالأول نحو: «إنَّ زيداً قائمٌ»، والثاني نحو: «هل زيدٌ قائمٌ»، والثالث نحو: «ما زيدٌ قائماً»، والرابع نحو: «لزيدٌ قائمٌ».

27* قوله:

13_ (..... هِيَهَاتِ الْعَقِيْقُ (1))

قال الرضي (2): اعلم أن بعضهم (3) يدَّعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خير لها، كما في «أقائمُ الزيدان» (4)، وليس بشيء لأن معنى «قائم» معنى الاسم وإن شابه الفعل، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل؛ فإنه ليس معنى الاسم فيه (5)، ولا اعتبار باللفظ، فإن في قولك: «تسمع بالمُعَيْدِي» (6)، تسمع: مبتدأ، وإن كان لفظه فعلاً.. وما ذكره بعضهم (7) من أن أسماء الأفعال [منصوبة المحل على المصدرية، ليس بشيء؛ إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال] (8) مَقْدَرَةً قبلها، فلم تكن قائمة مقام الفعل، فلم تكن مبنية.

1- البيت كاملاً:

فهيَهَاتِ هِيَهَاتِ الْعَقِيْقُ وَمِنْ بِهِ وَهِيَهَاتِ حَلٍ بِالْعَقِيْقِ نُوَاصِلُهُ

لجرير في ديوانه 385 والخصائص 42/3 والصحاح (هـ ي هـ) 2258 ومقاييس اللغة (ع ق) 6/4 واللسان (هـ ي هـ) 553/13 والدر المصون 335/8 وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي 1001/2 وشرح التسهيل 106/2 وارتشاف الضَّرْبِ 2139 و2302 وأوضح المسالك 170/2 و81/4 وشرح شذور الذهب 525 وشرح قطر الندى 360 وموصل الطلاب 27 والجمع 99/3. والشاهد تسمية جملة (هيَهَاتِ الْعَقِيْقِ) اسميةً لكونها بُدِئَتْ باسم فعل. والعقيق واد لبني كلاب، والخَلْلُ: الخليل. والشاهد تسمية جملة (هيَهَاتِ الْعَقِيْقِ) اسميةً لكونها بُدِئَتْ باسم فعل.

2- في شرح الكافية 86/3.

3- هو ابن الحاجب في أماليه 366/1، وهذا الثاني من وجهين ذكرهما. والأول أنها منصوبة نصب المصادر.

4- ذهب كثيرٌ — منهم الأحفش — إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لا من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى في «أقائمُ الزيدان». توضيح المقاصد 1159/3. وانظر: الأشموني 92/3 والجمع 64/1.

5- في الرضي 86/3: لا معنى للاسمية فيه.

6- المثل كاملاً: «تسمع بالمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» المستقصى في أمثال العرب 370/1 ومجمع الأمثال 136/1.

و«الْمُعَيْدِي» نسبة إلى معدٍّ، بتشديد الدال، وبصيغة التصغير، فحذفت منه إحدى الدالين تخفيفاً، على غير قياس موجب لذلك. ونقلوا عن الكسائي أنه كان يقول هو بتشديد الدال على الأصل. انظر سيبويه 44/4.

7- هو ابن مالك في الألفية، انظر توضيح المقاصد 1165.

8- ساقط من النسخ، استدركته من الرضي 86/3.

والجملة تُسمَّى فعليةً إنْ بُدِئتْ بفعل، سواءً كان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً، وسواءً كان الفعل متصرفاً أم جامداً، وسواءً كان تاماً أم ناقصاً، وسواءً كان مبنياً للفاعل أم مبنياً للمفعول، كـ: «قام زيد»، و«يُضربُ عمرو» و«أضربُ زيداً» و«نعم العبد» و«كان زيداً قائماً» و«قتل الخراصون». ولا فرق في الفعل بين أن يكون مذكوراً، أو محذوفاً، تقدّم معموله عليه أم لا..

28 ﴿قوله: (إنْ بُدِئتْ) أي الآن أو في الأصل⁽¹⁾.

28 ﴿قوله: (بفعل) أي: ملفوظ أو مقدر، ويدل على ذلك أمثلته.

قال في المغني: «مُرَادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه»⁽²⁾. ومقتضاه أنَّ الفعل المكفوف لا عبرة به لأنه ليس بمسند، وانظر نحو: «ألا ماء»؛ فإنَّ الاسم فيه ليس بمسند ولا مسند إليه، لأنَّ (ألا) التي للتمني لا خبر لها، لا مذكور ولا محذوف. واقتصر المصنّف هنا على تقسيم الجملة إلى الاسمية والفعلية، ولم يقتصر في المغني على ذلك، بل قسمها إلى الظرفية أيضاً، قال: «و هي التي بُدِئتْ⁽³⁾ بظرف أو جار ومجرور، نحو: «أعندك زيد»، و: «أفي الدار زيد»، إذا قَدَّرتَ «زيد» فاعلاً بالظرف أو الجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ، ولا مخبراً عنه بهما». انتهى.

وقد يقال: إن قَدَّر متعلّق الظرف والجار والمجرور فعلاً، كانت فعلية وإن قدر اسماً لم تكن جملة، أي في مثل قولنا: «زيدٌ عندك أبوه»؛ لأنه خبر، والأصل في الخبر الأفراد. أمّا الشرطية فهي جملة فعلية في الحقيقة.

28 ﴿قوله: (أكان مبنياً للفاعل أم مبنياً للمفعول) أي: أكان مبنياً للإسناد للفاعل، أم مبنياً للإسناد للمفعول.

28 ﴿قوله: (كـ «قام زيد»، و«يُضربُ عمرو»، و«أضربُ عمراً»، و«نعم العبد»⁽⁴⁾، و«كان زيداً قائماً»، و«قتل الخراصون»⁽⁵⁾.. المثال الأول للفعلية التي فعلها ماضٍ متصرف مبنٍ للفاعل، والثاني لما فعلها مضارع متصرف مبنٍ للفاعل، والثالث لما فعلها أمر متصرف، ولا يكون إلاً مبنياً للفاعل، والرابع لما فعلها جامد ماضٍ، والخامس مثال لما فعلها ماضٍ ناقص، والسادس لما فعلها ماضٍ متصرف مبنٍ للمفعول.

28 ﴿قوله: (أو محذوفاً) أي: جوازاً أو وجوباً.

28 ﴿قوله: (تقدّم معموله عليه) أي: جوازاً أو وجوباً.

1- تقدم بيانه في كلامه على الجملة الاسمية في الصفحة 84.

2- مغني اللبيب 492.

3- في المغني 492: وهي المصدّرة. والنص منه.

4- ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾. وكذلك قوله ﷺ: ﴿وَأَخَذَ بِيَدِكَ ضِعْفًا فَأَضْرَبَ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ ص 30/38 و40.

5- الذاريات 10/51. والخراصون: الكذّابون الذين يقولون ما لا يفعلون. انظر: (خ ر ص) في أساس البلاغة 240/1.

واللسان 21/7.

تقدّم عليه حرف أم لا، نحو: «هل قام زيد»، ونحو: «زيداً ضربته»، و«يا عبدالله». ف«زيداً» و«عبدالله» منصوبان بفعل محذوف؛ لأنّ التقدير في الأول: «ضربت زيداً ضربته»، فحذف «ضربت» لوجود مفسّره، وهو «ضربته»، وفي الثاني: «أدعو عبدالله»، فحذف «أدعو»؛ لأنّ حرف النداء نائبٌ عنه. ونحو: (ففریقاً كذبتم)، «ففریقاً» مقدّم من تأخير، والأصل: «كذبتم فریقاً».

ثم الجملة تنقسم ثانياً بالنسبة إلى الوصفية إلى صغرى وكبرى..

28* قوله: (نحو: «هل قام زيد»، ونحو: «زيداً ضربته»، و: «يا عبدالله») المثال الأول للفعلية التي

فعلها المذكور، والثاني لما فعلها محذوف وجوباً، والثالث أيضاً لما فعلها محذوف وجوباً.

28* قوله: (لأنّ التقدير في الأول: ضربت زيداً ضربته) أي: لأنّ المقدّر في الأول مع غيره ما ذكر،

ولا يقال: فيما ذكره جمع بين المفسّر والمفسّر وهو لا يجوز، لأننا نقول: الممتع الجمع بينهما في

الاستعمال الكثير، لا في مجرد التقدير، ولقائل أن يقول: حين الجمع لا تفسير، وحين الحذف لا جمع.

28* قوله: (وفي الثاني: أدعو عبد الله).. فإن قلت: (يا عبدالله) إنشاء لا يحتمل الصدق والكذب،

و(أدعو عبدالله) يحتملها، فكيف يكون التقدير: أدعوا عبدالله؟ قلت: (يا) نائب مناب (أدعوا) إذا كان

مستعملاً في معنى الإنشاء مجازاً، وإن كان خبراً بحسب لفظه.

28* قوله: (ثم الجملة) يجري فيه نظير ما تقدّم⁽¹⁾، فعلى أنّها عاطفة يكون التقدير: ثمّ أعلم أنّ الجملة.

28* قوله: (إلى صغرى وكبرى).. بحث فيه في المغني⁽²⁾، فقال: إنّما قلت صغرى وكبرى موافقةً لهم،

وإنما الوجه استعمال (فعلَى أَفْعَل) بـ (أل)، أو بالإضافة؛ ولذلك لَحْنٌ مَنْ قَالَ:

14_ كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ⁽³⁾

وقول بعضهم إنّ (من) زائدة⁽⁴⁾، وإنهما مضافان على حدّ قولهم:

1- راجع الصفحة 84.

2- انظره: 497 و498.

3- لأبي نواس الحسن بن هانئ (-195هـ). في ديوانه 72 والكشاف 673/4 والمفصل 301 ووفيات الأعيان 288/1 و386

ونهاية الأرب 116/4 وتوضيح المقاصد 941 وأوضح المسالك 257/3 وشرح قطر الندى 450 والمغني 498 والأشعري

305/2 والروض المعطار 359 والخزانة 315/8. وقد عيب على الشاعر استعمال صغرى وكبرى مجردتين من «أل»

والإضافة، مع أنّهما عن «أفعل» التفضيل، وهو إذا حُرِّدَ وَجِبَ تذكيره. والفواقع: جمع فاقعة، وهي نفاخة الماء،

والحصباء: الحصى الصغير؛ شبه بها الدرّ في الشكل والحجم. يصف الخمر بأنّ حُبَّاهما الذي يعلوها كالتقارير يشبه الدرّ،

وبأنها تشبه الذهب، وهو من التشبيه المركّب. وحكي أنه لما زُفَّتْ بوران بنت الحسن بن سهل للمأمون بن الرشيد، كان

على بساط منسوج بالذهب ونثرت عليه نساء دار الخلافة اللؤلؤ، فنظر إليه وقال: لله درُّ أبي نواس حيث قال: كأنّ

صغرى... البيت. انظر مشاهد الإنصاف 673/4.

4- يعني: «من فواقعها»، وأنّ التقدير: «صغرى وكبرى فواقعها»، على أنّ الأصل: «صغرى فواقعها وكبراهما»، على حدّ البيت

الآتي. وقال الأندلسي في شرح المفصل إنّ «من» المذكورة زائدة، و«كبرى» مضافة، وحذف مضاف الأول، لكنّ حذف

«من» في الواجب لا يجوز إلّا عندّ الأخفش. والأجود أن يُقال حذف المُفْضَلِ الداحل عليه «من» اكتفاءً بذكره مرةً، أي:

كأنّ صُغْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا وَكُبْرَى مِنْهَا. انظر الخزانة 517/8. وانظر رأي الأخفش في معاني القرآن 240/1.

فالصغرى هي المُخْبِرُ بها عن مبتدأ، في الأصل أو في الحال، اسمية كانت أم فعلية. والكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، كـ «زيدٌ قام أبوه»، فجملة (قام أبوه) صغرى؛ لأنها خبر عن «زيد»، وجملة (زيد قام أبوه) كبرى؛ لأنَّ خبرَ المبتدأ فيها جملة.

15_..... بين ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ⁽¹⁾

يُرْدُّهُ أَنْ (مِنْ) لَا تَقَحَّمُ فِي الْإِيجَابِ، وَلا مَعَ تَعْرِيفِ الْمَجْرُورِ، وَلَكِنْ رُبَّمَا اسْتَعْمَلَ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلَ الَّذِي لَمْ يُرَدِّ بِهِ الْمَفَاضِلَةُ، مُطَابِقاً مَعَ كَوْنِهِ مَجْرُداً، فَقَالَ:

16_ إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَاماً وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ⁽²⁾

أي: لثامٌ، فعلى ذلك يَتَخَرَّجُ الْبَيْتُ وَقَوْلُ النَّحْوِيِّينَ⁽³⁾، وكذلك⁽⁴⁾ قولُ العَرُوضِيِّينَ: فاصلة صغرى وكبرى.

28* قوله: (عن مبتدأ في الأصل) يعني بأن يدخل عليها ناسخ من نواسخ الابتداء. (أو في الحال) يعني في حال التكلّم.

29* قوله: (والكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة).. كذا في المغني.

ثم قال فيه⁽⁵⁾: «ما فسّرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مُصَدَّرَةً بِالْمَبْتَدَأِ تَكُونُ مُصَدَّرَةً بِالْفِعْلِ، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقُومُ أَبُوهُ». انتهى.

1- صدره: «يا من رأى عارضاً أسراً به». للفردق في ديوانه 215 وسيبويه 180/1 والمقتضب 229/4 والمفصل 132 والسيوطي 270 والخزانة 319/2 و404/4 و289/5 و187/10 وبلا نسبة في معاني الفراء 322/2 والخصائص 407/2 وسرّ الصناعة 297 وإعراب (الزجاج) 681 وإعراب العكبري 1036/2 وضرائر الشعر 194 والرضي 387/1 و258/2 وورصف المباني 341 واللّسان (ب ع د) 92/3 و(يا) 492/15 وتوضيح المقاصد 821 والدر المصون 32/9 والمغني 498 والعيني 451/3 والأشموقي 177/2 وحاشية الصبان 414/2. والعارض: السحاب يعترض الأفق، وذراعاً الأسد وجهته من منازل القمر الثمانية والعشرين؛ فالذراعان أربعة كواكب كل كوكبين منهما ذراع. انظر الخزانة 319/2.

2- للفردق، وليس في ديوانه، وهو في الصحاح (ع ي ن) 2170 واللّسان (ع ي ن) 309/13 والسيوطي 270 والتاج (ع ي ن) 413/18، وبلا نسبة في أمالي القالي 171/1 و47/2 وجمهرة الأمثال 37/1 والمخصص 247/1 و415 وشرح التسهيل 61/3 وتوضيح المقاصد 940 والمغني 498 والأشموقي 308/2 والخزانة 277/8 و280 و316. وأسود العين: اسم جبل؛ يريد: لن تكونوا كراماً أبداً فالجبل لا يمكن أن يجتفي.

3- أي قولهم: جملة كبرى وجملة صغرى.

4- أي: وكذلك يتخرّج.. وفي علم العروض: أساس بناء الشعر شيطان: أحدهما مُرَكَّبٌ من حرفين: إمّا متحرّكٌ وساكنٌ، واسمه سببٌ خفيفٌ، مثل: «لُنْ» من «فَعُولُنْ»، وإمّا متحرّكين، واسمه سببٌ ثَقِيلٌ، مثل «عَلْ» من «مُفَاعَلَتُنْ». والثاني مُرَكَّبٌ من ثلاثة أحرف: إمّا متحرّكين يتوسطهما ساكن، واسمه وَتَدٌ مفروق، مثل «لَاتٌ» من «مَفْعُولَاتٌ»، وإمّا متحرّكين يعقبهما ساكن، واسمه وَتَدٌ مجموع، مثل «عِلْنٌ» من «فَاعِلْنٌ». وإذا اقترن السببان متقدّماً الثَقِيلُ منهما على الخفيفِ سُمِّيَ ذلك الفاصلة الصُّغْرَى، مثل «مُتَفَاعِلْنٌ» من «مُتَفَاعِلْنٌ». وإذا اقترن السبب الثَقِيلُ والوَتَدُ المجموع متقدّماً السبب على الوَتَدِ سُمِّيَ ذلك الفاصلة الكُبرى، مثل «فَعَلَتْنٌ». انظر القسطاس في علم العروض 4.

5- المغني 497، وهذا الأول من تنبيهين ذكرهما فيه.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، كما إذا قيل: «زيدٌ أبوه غلامٌ منطلقٌ»، فزيدٌ مبتدأٌ أولٌ، وأبوه مبتدأٌ ثانٍ، وغلامه مبتدأٌ ثالثٌ، ومنطلقٌ خبرٌ المبتدأ الثالث، وهو غلامه، والمبتدأ الثالث وخبره - وهما غلامه منطلق - خبرٌ المبتدأ الثاني، وهو أبوه، والرابط بينهما الهاء من «غلامه»، والمبتدأ الثاني وخبره - وهما أبوه غلامه منطلق - خبرٌ المبتدأ الأول، وهو زيد، والرابط بينهما الهاء من «أبوه». ويسمى المجموع - وهو «زيدٌ» و«منطلقٌ» وما بينهما - جملةٌ كبرى لا غير؛ لأن خبرٌ مُبتدأٌيها جملةٌ، وتسمى جملة (غلامه منطلق) جملة صغرى لا غير لأنها وقعت خبراً عن مبتدأ، وهو أبوه، وتسمى جملة (أبوه غلامه منطلق) جملة كبرى بالنسبة إلى جملة (غلامه منطلق)..

وقد يقال: تقسيم الاسمية إلى كبرى وصغرى لا يمنع تقسيم الفعلية إليهما، ويمكن أن يُوجَّه مقتضى كلامهم بأنهم أرادوا الاسمية، ولو في الأصل أو غالباً، فليتأمل.

ووقع في بعض النسخ⁽¹⁾: **(والكبرى هي التي خبرها جملة)** من دون ذكر الاسمية، وفي المغني⁽²⁾: قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها، ولهذا النوع أمثلة:

أحدها: «أنا آتيك به»⁽³⁾؛ إذ يحتمل أن يكون «آتيك» فعلاً مضارعاً ومفعولاً، وأن يكون اسم فاعل ومضاف إليه، مثل: «وإنهم آتيهم عذاب»⁽⁴⁾ «وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً»⁽⁵⁾، [ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد]⁽⁶⁾، وأن حمزة⁽⁷⁾ يميل الألف من «آتيك» وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة.

الثاني: «زيدٌ في الدار»؛ إذ يحتمل تقدير: «استقر»، وتقدير: «مُسْتَقَرٌّ».

الثالث: نحو: «إنما أنت سيرا»؛ إذ يحتمل تقدير: «تسير»، وتقدير: «سائر»، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها.

الرابع: «زيدٌ قائمٌ أبوه»؛ إذ يحتمل أن يقدر «أبوه» مبتدأً، وأن يقدر فاعلاً ب «قائم». انتهى.

29* قوله: (وهو) أي: ما ذكر: «غلامه منطلق»، ولو قال: «وهما أبوه، وغلامه منطلق»، لكان أولى، لأن مثل هذا الخبر يجب فيه العطف.

1- انظر «موصل الطلاب» بتحقيق د. عبد الكريم مجاهد 33.

2- انظره: 498.

3- وردت في سياق آيتين متتاليتين: «قال عفریت من الجن أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك وإني عليه لقوي أمين» قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك فلما رآه مستقراً عنده قال هذا من فضل ربي ليبلوني أشكر أم أكفر ومن شكر فإلما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غني كريم» النمل 39/27 و40.

4- «يا إبراهيم أعرض عن هذا إنه قد جاء أمر ربك وإنهم آتيهم عذاب غير مردود» هود 76/11.

5- مريم 95/19.

6- ساقط من النسخ كلها، وقد استدر كته من المغني.

7- أي: ويؤيده أن حمزة. وحمزة هذا هو حمزة الزيّات بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي (156هـ) أحد القراء السبعة. ولد سنة 80هـ، وأدرك بعض الصحابة بالسنن، فلعله رأى بعضهم. انظر ترجمته في معجم الأدباء 289/10 ووفيات الأعيان 216/2 وغاية النهاية 261/1. وانظر قراءته في التيسير 51 والنشر 63/2 و64 والاتحاف 168.

وتسمى جملة (أبوه غلامه منطلق) أيضاً جملة صغرى بالنسبة إلى «زيد»؛ لكونها وقعت خبراً عنه، والمعنى: غلام أبي زيد منطلق.

ولك في الرابط طريقتان، أحدهما: أن تُضيفَ كلاً من المبتدآت غير الأولى إلى ضمير متلوه كما مثل المصنّف. والثاني: أن تأتي بالروابط بعد خبر المبتدأ الأخير، نحو: «زيدٌ هندُ الأخوانَ الزيدونَ ضاربوهما عندَها بإذنه»، فضمير التثنية للأخوين، وضمير المؤنث لهند، وضمير المذكر لزيد. ويتفرع من هذين الطريقتين طريقةٌ ثالثةٌ مركّبةٌ منهما، وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدأ، وبعضها مع الخبر، نحو: «زيدٌ عبداً الزيدونَ ضاربوهما».

29 قوله: (والمعنى: غلامُ أبي زيدٍ منطلقٌ).. ولك أن تقول: الأولى أن يقال: «والمعنى: زيدٌ منطلقٌ غلامٌ أبيه».

29 قوله: (ولك أن تضيفَ كلاً من المبتدآت غير الأولى إلى ضمير متلوه).. وذلك بأن يكونَ كلُّ مبتدأ غير الأول مضاف إلى ضمير يعود إلى المبتدأ الذي قبله، ويكون هذا وخبره في موضع خبر ما قبله، إلى أن ينتهي إلى المبتدأ الأول، نحو: «زيدٌ عمُّه خالهُ أخوه أبوه قائمٌ»، ف «زيدٌ» مبتدأ أول، «عمُّه» مبتدأ ثانٍ، «خاله» مبتدأ ثالث، «أخوه» مبتدأ رابع، «أبوه» مبتدأ خامس، و«قائمٌ» خبر المبتدأ الخامس، [والرابط بين المبتدأ الخامس⁽¹⁾ وخبره ضمير مستتر فيه، وهو وخبره خبر للمبتدأ الرابع، والرابط بينهما الهاء من «أبوه»، والمبتدأ الرابع وخبره المبتدأ الثالث والرابط بينهما الهاء من «أخوه»، والمبتدأ الثالث وخبره المبتدأ الثاني، والرابط بينهما الهاء من «خاله»، والمبتدأ الثاني وخبره المبتدأ الأول، والرابط بينهما الهاء من «عمُّه»، ومعنى هذا المثال: «أبو أخي خال عمّ زيد قائمٌ»، وتلخيص الوجه الأول لمن أراد فهم معناه أن تُثبتَ المبتدأ الأخيرَ وخبره، ثمَّ تجعلَ بدلَ كلِّ ضميرٍ ظاهرٍ⁽²⁾ الذي كان الضمير عائداً عليه.

29 قوله: (والثاني أن تأتي بالروابط بعد خبر المبتدأ الأخير).. وذلك بأن تذكّرَ المبتدآت مجردةً عن ضميرٍ مضافٍ إليه، نحو أن تقول: «زيدٌ عمروٌ بكرٌ هندُ ضاربتُهُ في داره من أجله»، وتُخبرَ عن المبتدأ الأخير، وتجعلَ المبتدأ الأخيرَ مع خبره خبرَ المبتدأ الذي يليه، ثمَّ تجعلَ هذا المبتدأ المتلوهً مع ما بعده خبراً عن المتلوهٍ إلى أن تُخبرَ عن الأول بتاليه مع ما بعده، ويؤتى بعدَ خبر المبتدأ الأخير بروابط المبتدآت المُخبرِ عنها بالجمُل، ويكون ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتدآت في الذكْر، فيجعلُ أولَ الروابط لآخرِ المبتدآت، والذي يليه [من]⁽³⁾ الروابط يلي الأخير، وهكذا إلى الأول، فعلى هذا معنى المثال: «هندُ ضاربتُهُ عمروٌ في دار بكرٍ من أجل زيدٍ»، ف «هندُ» مبتدأ، وخبره «ضاربتُهُ»، والرابط الضمير المستتر، والجملة التي هي (هند ضاربتُهُ) خبرُ «بكرٍ»، والضمير المنصوب في (ضاربتُهُ) يعود عليه، و«بكرٍ» وخبره خبر عن «عمرو»، والعائد الضمير في: «داره»، و«عمرو» وخبره خبر «زيدٍ»، والعائد الضمير في (من أجله). ونحو: «زيدٌ هندُ الغلامان

1- من (أ).

2- مفعول «تجعل».

3- من (أ).

ومثله - أي مثل المذكور في تعدد المبتدأ وتعدد الجمل - في كون الجملة فيه صغرى وكبرى باعتبارين، قوله تعالى: (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)؛ إذ أصله، أي أصل (لكننا): لكن أنا، فحذفت الهمزة بنقل الحركة، أو بدونه، وتلاقت النون..

العَمْرُونَ جالسون عندهما في دارها لأجله»، والمعنى: العمرون جالسون عند الغلامين في دار هند لأجل زيد. واعلم أنه لا يتعين الترتيب المذكور إذا أمن اللبس، فلو قيل: «زيدُ هُنْدُ الغلمان أحسنتُ إليهما عنده في دارها»، لم يمتنع، وكذا: «أحسنتُ في دارها إليهما عنده»⁽¹⁾.

30 قوله: (ومثله في كون الجملة فيه صغرى وكبرى باعتبارين) أي: في تعدد المبتدآت، وتعدد الجمل.

30 قوله: (إذ أصله: لكن أنا هو الله ربّي) يؤيده قراءة الحسن⁽²⁾: ﴿لَكِنَّا أَنَا﴾⁽³⁾ على الأصل.

30 قوله: (فحذفت الهمزة بنقل الحركة) أي: حركة الهمزة من (أنا) إلى نون (لكن) ثم حذفت الهمزة على القياس [في التخفيف]⁽⁴⁾ بالنقل، ثم سكنت النون التي نقلت إليها حركة الهمزة وأدغمت في نون (أنا) بعد ذهاب همزتها. هذا ما قاله بعضهم⁽⁵⁾.

ب/25

ورد بأن المحذوف لعلّة تقتضي الحذف بمنزلة الثابت الذي لم يُحذف أصلاً، ولهذا تقول: هذا قاضٍ بالكسر لا بالرفع، إذ الأصل: هذا قاضيٌّ، بضمة على الياء علامة للرفع، ويتتوّن الصرف، لكن استتقلت الضمة على الياء بعد كسرة، فسكنت، فالتقى ساكنان: الياء والتتوين، فحذفت الياء لعلّة الالتقاء وبقيت الضاد مكسورة [على ما كانت عليه قبل الإعلال]⁽⁶⁾، فقيل: هذا قاضٍ بالكسر والتتوين، لأنّ حذف الياء للساكنين، أي لالتقائهما، فهي مقدّرة الثبوت، فتكون الضاد مكسورة [على ما كانت عليه قبل الإعلال]⁽⁷⁾، فحينئذٍ - أي حين إذ كان المحذوف لعلّة بمنزلة الثابت الموجود - يمتنع الإدغام في ﴿لَكِنَّا أَنَا﴾ إذا حكمَ بنقل حركة الهمزة إلى النون؛ لأنّ الهمزة فاصلةٌ في التقدير، وهي في حكم الموجودة في النطق، ومع ذلك لا يتصوّر الإدغام أصلاً، وغاية ما قيل إنه لا يُعندُّ بالعارض⁽⁸⁾،

1- ينظر أصول ابن السراج 65/1، وشرح جمل الزّجاجي لابن عصفور 358/1 و359 وارتشاف الضرب 1140.

2- أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري (-110هـ). فقيه وقارئ فصيح، كان من سادات التابعين وكبرائهم. روى

عن عمران بن حصين والمغيرة بن شعبة وغيرهما كثير. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ 71/1 ووفيات الأعيان 69/2.

3- ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ الكهف 38/18. والقراءة في الكشاف 723/2؛ قال فيه: «وقرأ أبي بن

كعب: ﴿لكن أنا﴾ على الأصل، وفي قراءة عبد الله: ﴿لكن أنا لا إله إلا هو هو ربّي﴾. وفي مجمع البيان 158/15:

«وفي الشواذ قراءة أبي بن كعب والحسن: ﴿لكن أنا﴾». وانظر المحتسب 29/2 وإعراب العكبري 45/7 والبحر المحيط

128/6 والدر المصون 491/7 والإتحاف 515.

4- من (أ).

5- إلى هنا النقص في الأصل. وانظر المنصف 28/2 والكشاف 722/2 والبحر المحيط 128/6 والدر المصون 491/7.

6- من (أ).

7- من (ب).

8- انظر الرضي 132/1 وتوضيح المقاصد 1193 و1643. وسيأتي بعد قليل عن ابن حيان تأييده له.

وهو أصلٌ مختلفٌ فيه، فقد قيل إنَّ العارض يُعْتَدُّ به⁽¹⁾، ألا ترى أن مثل «الأحمر» إذا نقلت حركة همزته إلى لام التعريف، فإن شئت أبقيت ألف الوصل غير معتدِّ بالحركة المنقولة لأنها عارضة، وإن شئت حذفتم الألف معتداً بلفظ الحركة بعدها.

وعلى هذا أجاز القراء في مذهب ورش⁽²⁾ أن يُقرأ: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾⁽³⁾ ونحوه، بثبوت الألف وحذفها⁽⁴⁾، وعلى هذا قرئ: ﴿لَمَّا آتَيْنَا﴾⁽⁵⁾ بفتح نون (من) اعتباراً بسكون اللام لأنه الأصل، كما تقول: «من الرجل»، وقرئ في الشاذ: ﴿لَمَّا آتَيْنَا﴾⁽⁶⁾ بإدغام نون (من) في اللام اعتداداً بحركتها العارضة، كما تقول في (لذن). وما أحسن قول [الشيخ]⁽⁷⁾ أثير الدين أبي حيان رحمه الله:

- راضَ حبيبي عارضٌ قد بدا يا حسنه من عارضٍ راضٍ

- وظنَّ قومٌ أنّ قلبي سلا والأصل لا يُعتدُّ بالعارض⁽⁸⁾

30 قوله: (أو بدونه) يعني حذف همزة «أنا» لا لعلة موجبة للحذف، بل لمجرد التخفيف.

30 قوله: (وتلاقت النونان) أي: نون «لكن» ونون «أنا»، فأدغم نون «لكن» في نون «أنا».

30 قوله: (في قراءة ابن عامر⁽⁹⁾ بإثبات ألف (أنا) وصلًا ووقفًا).. يوهم أنه لا إدغام في قراءة

1- أشار إليه المرادي بقوله: «العارض لا يعتد به غالباً». انظر توضيح المقاصد 1643. وانظر الدر المصون 438/6.

2- عثمان بن سعيد بن عدي القفطي المصري (-197هـ) وغلب عليه لقب ورش لشدة بياضه، وهو من كبار القراء، أصله من القيروان ومولده ووفاته بمصر. روى عن نافع المدني (-169هـ). انظر ترجمته في معجم الأدباء 116/12 وغاية النهاية 502/1 وتاج العروس (ورش) 224/9.

3- ﴿الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِثَّتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ الأنفال 66/8.

4- أي ألف الوصل قبل لام التعريف، وهي أحد وجهي قراءة ابن وردان أيضاً، بنقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها، انظر النشر 410/1 والإتحاف 336.

5- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَاصَابْتُمْ مُصِيبَةَ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اِرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا تَكُنْمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِيَّا إِذَا لَمِنَ الْأَتَمِينَ﴾ المائدة 106/5.

6- وهي قراءة الأعمش وابن محيصن. والقراءة في الكشف 688/1 والبحر المحيط 44/4 والدر المصون 470/4.

7- كذا في الأصل، وهي ساقطة من سائر النسخ.

8- ديوان أبي حيان 252 والوافي بالوفيات 177/5 وفوات الوفيات 73/4 ونفح الطيب 554/2.

9- هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصي المكنى بأبي عمران (118هـ) ويكنى بأبي عمرو أيضاً، وهو من التابعين وأحد القراء السبعة المشهورين. انظر ترجمته في غاية النهاية 423/1. وقرأ مثله أبو جعفر ورويس. انظر القراءة في المحتسب 29/2 والكشاف 722/2 وإعراب العكبري 45/7 والبحر المحيط 128/6 والدر المصون 491/7 والإتحاف 515.

والذي حسن ذلك وقوع الألف عوضاً عن همزة «أنا». وقرأ أبيُّ بن كعبٍ: (لكن أنا) على الأصل، وإلاً - أي وإن لم يكن أصله: (لكن أنا) بالتخفيف، بل كان أصله: «لكن هو» بالتشديد وإسقاط الألف، لقييل: لكتنه؛ لأن «لكن» المشددة عاملةٌ عمل «إن»، فإذا كان اسمها ضميراً وجب اتصاله بها.

وقد تسامح المصنفون بدخول اللام في جواب «إن» الشرطية المقرونة بـ «لا» النافية في قولهم: «وإلا لكان كذا»، حملاً على دخولها في جواب «لو» الشرطية؛ لأنها أختها. ومنع الجمهور دخول اللام في جواب «إن»، وأجازة ابن الأنباري.

غير ابن عامر، وليس كذلك، بل الإدغام ثابت أيضاً في قراءة غير ابن عامر، كأبي بن كعب⁽¹⁾. والذي يخص ابن عامر إثبات الألف وصلًا⁽²⁾، لا أصل الإدغام.

30 قوله: (والذي حسن ذلك وقوع الألف عوضاً عن همزة أنا) وهمزة «أنا» تثبت في الوصل، وفي الوقف، فكذا عوضها. وفي كون الألف عوضاً توقّف. وبعضهم قال: إنها أثبتت في الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف، لما بينهما من تناسب التضاد، وأما إثباتها في الوقف فظاهر، وأما غير ابن عامر فلا يثبتها إلا وفقاً⁽³⁾.

31 قوله: (وإلا لقييل: «لكنه»... إلخ).. وقال بعضهم⁽⁴⁾: وإنما قلنا أصله (لكن أنا) وليس (لكن)

المشددة؛ لوجهين: أحدهما: وقوع الضمير المرفوع بعده، ولا يقع الضمير المرفوع بعد (لكن)، ولا يستقيم تقدير الشأن ليكون اسم (لكن) ويكون ﴿هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ خبره؛ لأن حذف ضمير الشأن المنصوب بعد غير (أن) المفتوحة [المخففة] ضعيف، بل قال الرضي في بحث لحوق الفاء للجواب إذا كان فعلاً مضارعاً: إنه لا يجوز تقدير ضمير الشأن إلا بعد (أن) المخففة، وبعد (إن) وأخواتها ضرورة⁽⁵⁾. وثاني الوجهين: أنهم وقفوا عليه بالألف، ولو كان (لكن) بالتشديد لما جاز ذلك، فهو (لكن) الخفيفة⁽⁶⁾.

31 قوله: (وقد تسامح المصنفون... إلخ) فيه تأمل لا يخفى⁽⁷⁾.

1- أبي بن كعب بن قيس الأنصاري رضي الله عنه الصحابي المشهور، وأحد الذين اشتهروا بالقراءة في عهد الصحابة. روى عن عبادة بن الصامت الأنصاري رضي الله عنه. انظر ترجمته في أسد الغابة 1/69.

2- لم يُجيزوا إثبات ألف «أنا» في الوصل إلا في الضرورة. انظر ضرائر القراز 160.

3- انظر الخصاص 92/3 والمنصف 29/2 والكشاف 722/2 والبحر المحيط 94/6.

4- انظر إملاء ما من به الرحمن 103/2.

5- انظر الرضي 113/4. ولم أقف على نظيره في كتب الضرائر.

6- انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي 295/2.

7- لعله قصد أن مثل هذا يأتي عطفًا على جملة فيها «لو»، فأصل العبارة: لو كان كذا لكان كذا، وإلا لكان كذا. فلا مسامحة حينئذ؛ لأنه لو جئنا بأداة شرط أخرى لسقطت اللام، فنقول مثلاً: «إذا كان كذا كان كذا، وإلا كان كذا». ونحوه.

و(لكن) حرف استدراك من (أَكْفَرْتَ)؛ كأنه قال: «أنت كافر بالله، لكن أنا هو الله ربِّي»، ف(أنا) مبتدأ أول، و(هو) ضمير الشأن مبتدأ ثانٍ، و(الله) مبتدأ ثالث، و(ربِّي) خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، ولا تحتاج إلى رابط؛ لأنها خبر عن ضمير الشأن، والثاني وخبره خبر الأول، والرابط بينهما ياء المتكلم، ويُسمَّى المجموع جملةً كبرى، و(الله ربِّي) جملة صغرى، و(هو الله ربِّي) جملة كبرى بالنسبة إلى (الله ربِّي) وصغرى بالنسبة إلى (أنا). وقد تكون الجملة لا صغرى ولا كبرى؛ لفقد الشرطين، ك: «قام زيدٌ» و«هذا زيدٌ».

31 قوله: (و«لكن» حرف استدراك) أي: حرف معناه الاستدراك⁽¹⁾، أي التدارك. وفسره المحققون برفع التوهم الناشئ عن الكلام السابق⁽²⁾، مثل: «ما جاءني زيدٌ لكن عمرو»، إذا توهم المخاطب عدم مجيء عمرو أيضاً، بناءً على مخالطة [وملابسة]⁽³⁾ بينهما. وفي المفتاح⁽⁴⁾ أنه يقال لمن توهم أن زيدا [جاءك دون عمرو]⁽⁵⁾، فبالجملة وضعها للاستدراك، ومغايرة ما بعدها لما قبلها، فإذا عطف بها مفرد فهو لا يحتمل النفي، فيجب أن يكون ما قبلها منفيًا ليحصل المغايرة، وإذا عطف بها جملة فهي تحتمل الإثبات فيكون ما قبلها منفيًا، وتحتمل النفي فيكون ما قبلها مثبتًا، فيكفي اختلاف الكلامين، سواء كان المنفي هو الأول أو الثاني، ولا يخفى أن المراد اختلاف الكلامين نفيًا أو إثباتًا من جهة المعنى، سواء أكانا مختلفين لفظًا نحو: «جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يجيء»، أم لا، نحو: «سافر زيدٌ لكن عمرو حاضر»⁽⁶⁾.



1- ينظر في «لكن»: الرصف 274 والمغني 385.

2- ذكره السعد التفتازاني في شرح التلويح على التوضيح 197/1.

3- من (أ).

4- انظر مفتاح العلوم 46/1.

5- من الأصل و(أ).

6- هذا الكلام بتمامه في شرح التلويح على التوضيح 197/1.

المسألة الثانية: في بيان الجمل التي لها محلٌ من الإعراب، الذي هو الرفعُ والنصبُ والخفضُ والجزمُ.
وهي سبعٌ على المشهور:

[المسألة الثانية]

[الجمل التي لها محلٌ من الإعراب]

33 ﴿قوله: (الجمل التي لها محلٌ من الإعراب) قيل: حقُّ العبارة الظاهرة أن يقال: «لها إعراب محلاً»⁽¹⁾، لا ما ذكر. وهل ما ذكر يؤول إلى ما قلنا أم لا، محلٌ تأملٌ. انتهى.
ووجهٌ ما تقدّم أنّ محلّها ليسَ هو الإعرابُ، وإنّما الإعرابُ فيهٍ وحقُّه، وقد يُقال: قوله: (من الإعراب) على حذفٍ مُضَافٍ، أي: من محالِّ الإعراب⁽²⁾، أي لها محلٌ هو بعضُ محالِّ الإعراب، و(من) للتبعية على هذا، ويجوز أن تكون للبيان، أي: لها محلٌ هو الإعراب، ويحمل الكلام على المبالغة وتتنزيل (الإعراب)، للزومه لمحلّها، منزلةً محلّها، تأملٌ.
33 ﴿قوله: (وهي سبعٌ على المشهور)، قال في المغني:

— [تنبيهه]⁽³⁾ —

ب/26

هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محلٌ في سبعٍ، جارٍ على ما قرّررؤه، والحقُّ أنّها تسعٌ، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.
أمّا الأولى فنحو: ﴿لستَ عليهمُ مُسَيِّطِرٌ﴾ الآية⁽⁴⁾.. قال ابن خروف⁽⁵⁾: ﴿من﴾ مبتدأ، و﴿يعذبهُ اللهُ﴾ الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وقال الفراء في قراءة بعضهم⁽⁶⁾: ﴿فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾⁽⁷⁾: إنَّ ﴿قَلِيلٌ﴾ مبتدأٌ حذف خبره⁽⁸⁾، أي: لم يشربوا.

1- أي: لو وقع في موضعها مفرد، لظهر فيه الإعراب على ما يقتضيه العامل. شرح شيخ زاده على القواعد 19.

2- أو من محالِّ المُعَرَّبِ، انظر الكافيحي 82.

3- ساقط من (ب). وانظر كلامه في المغني ص 558.

4- ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ يَعَذَّبُهُ اللهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ الغاشية 22/88 و23 و24.

5- انظر كلامه في المغني 558 والتحرير والتنوير 408/11، ولم أقف عليه في مصنفاته، لا في شرح الحمل، ولا في تنقيح الألباب. ولعله في القسم المفقود منه.

6- هم عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وسليمان الأعمش رضي الله عنهم. قال الزمخشري: وهذا من مِيلِهِمْ مَعَ المعنى، والإعراب عن اللفظ جانباً، وهو بابٌ جليلٌ من علمِ العَرَبِيَّةِ؛ فلَمَّا كان معنى ﴿فَشَرَبُوا مِنْهُ﴾ في معنى (فلم يطيعوه)، حُمِلَ عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليلٌ منهم. انظر الكشاف 295/1. والقراءة أيضاً في معاني القرآن للفراء 166/1 وإعراب العكبري 199/1 والبحر المحيط 266/2 والدر المصون 528/2 والنشر 250/2 والإتحاف 342.

7- ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ البقرة 249/2.

8- انظر رأي الفراء في المغني 558. ولم أقف عليه في معاني القرآن.

وقال جماعة⁽¹⁾ في: ﴿إِلَّا امْرَأَتِكَ﴾⁽²⁾ بالرفع⁽³⁾: إنه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وليس من ذلك: «ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه»؛ لأنَّ الجملة حالٌ من (أحد) باتفاق، أو صفة له عند أبي الحسن⁽⁴⁾، وكل منهما قد مضى ذكره⁽⁵⁾، وكذلك الجملة في: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾⁽⁶⁾؛ فإنه حال، وفي نحو: «ما عَلِمْتُ زيداَ إلا يفعلُ الخيرَ»، فإنه مفعول، وكل ذلك قد ذكر.

وأما الثانية⁽⁷⁾ فنحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾⁽⁸⁾.. الآية، إذا أعرب ﴿سواءٌ﴾ خبر، و﴿أُنذِرْتَهُمْ﴾ مبتدأ، ونحو: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٍ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»⁽⁹⁾، إذا لم تقدِّر الأصل: «أَنْ تَسْمَعُ»، بل قُدِّرَ «تَسْمَعُ»؛ فإنها في مقام السَّماع، كما أنَّ الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ﴾⁽¹⁰⁾ وفي نحو: ﴿أُنذِرْتَهُمْ﴾ في تأويل مصدر، وإن لم يكن معها حرفٌ سابقٌ.

واختلفَ في الفاعل ونائبه: هل يكونا جملةً أو لا؟ فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام⁽¹¹⁾ وتعلب⁽¹²⁾ مطلقاً نحو: «يُعْجِبُنِي قَامَ زَيْدٌ». وفصلَ الفراء⁽¹³⁾ وجماعة، ونسبوه لسبيويه⁽¹⁴⁾، فقالوا:

- 1- انظر الدر المصون 366/6.
- 2- ﴿قَالُوا يَا لَوِطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصْلُوا إِلَيْكَ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ هود 81/11. وكذلك قوله ﷺ: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ العنكبوت 33/29.
- 3- وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن محيصن والحسن وأبي جعفر. والقراءة في معاني القرآن للفراء 24/2 والكشاف 416/2 وجمع البيان 198/12 وإعراب العكبري 712 والبحر المحيط 248/5 والدر المصون 365/6.
- 4- الأخفش، وقد تقدمت الترجمة 16 وانظر رأيه في معاني القرآن 123 والمغني 558.
- 5- تقدم في المغني 478.
- 6- الفرقان 20/25.
- 7- أي: الجملة المسند إليها.
- 8- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة 6/2. وكذلك قوله ﷺ: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ يس 10/36.
- 9- مجمع الأمثال 136/1 والمستقصى في أمثال العرب 370/1. وروي في كتاب العين (م ع د) 62/2 و(م س ح) 156/3 بإثبات «أن».
- 10- ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُعَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ الكهف 47/18.
- 11- أبو عبد الله هشام بن معاوية الضير (209هـ) نحوي كوفي من أصحاب الكسائي. له: الحدود، والمختصر، والقياس. انظر ترجمته في معجم الأدباء 292/19 وإنباه الرواة 364/3 ووفيات الأعيان 85/6 وإشارة التعيين 371. وانظر رأيه في المغني 559. ولم أقف على مصنفاته.
- 12- أحمد بن يحيى، وقد سبقت الترجمة 59 وانظر رأيه في المغني 559. ولم أقف عليه في مصنفاته.
- 13- لم أقف على التفصيل المذكور، ولكن أشار الفراء إلى ذلك في معاني القرآن 328/1 و31/2 و207 و413.
- 14- انظر كتابه 110/3.

إِنْ كَانَ الْفِعْلَ قَلْبِيًّا وَوُجِدَ مَعْلَقًا عَنِ الْعَمَلِ نَحْوُ: «ظَهَرَ لِي أَنْ قَامَ زَيْدٌ»، صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا. وَحَمَلُوا عَلَيْهِ: «ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ»⁽¹⁾. وَالْآيَةُ⁽¹⁾، وَمَنْعُوا: «يُعْجِبُنِي يَقُومُ زَيْدٌ»، وَأَجَازَهُمَا هِشَامٌ وَثَعْلَبٌ، وَاحْتَجَّأَ بِقَوْلِهِ:

17_ وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرٌ بِشَرْطَةِ⁽²⁾

وَمَنْعَ الْأَكْثَرُونَ ذَلِكَ [كَلَّهُ]⁽³⁾، وَأَوَّلُوا مَا وَرَدَ مِنْهُ مِمَّا يُوْهَمُهُ، فَقَالُوا: فِي «بَدَأَ لَهُمْ» ضَمِيرُ الْبَدَاءِ، وَ(يَسِيرٌ) وَ(تَسْمَعُ)⁽⁴⁾ عَلَى إِضْمَارٍ (أَنْ).
وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ»⁽⁵⁾، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ»⁽⁶⁾، وَقَوْلُ الْعَرَبِ: «زَعَمُوا مَطِيئَةَ الْكُذْبِ»⁽⁷⁾، فَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْجَمْلِ، لِمَا بَيَّنَّا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ⁽⁸⁾. انْتَهَى.
فَالِإِشَارَةُ بِالْمَشْهُورِ إِلَى ذَلِكَ.

- 1- «ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينَ» يَوْسُفَ 35/12.
- 2- تَمَامُهُ: «وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفْشُ بِكَبِيرٍ» نَسَبَ لِمَعَاوِيَةَ بْنِ خَلِيلِ النَّصْرِيِّ فِي الْخَزَانَةِ 584/8. وَالْبَيْتُ بِلَا نَسْبَةٍ فِي الْخِصَائِصِ 434/2 وَإِعْرَابِ (الرَّجَّاحِ) 633 وَضُرَائِرِ الشَّعْرِ 263 وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ 50/4 وَالْمَغْنِيِّ 559 وَالشَّمْنِيِّ 143/2 وَالْكَافِيحِيِّ 131 وَالسِّيَوطِيِّ 284 وَالْخَزَانَةِ 364/5 وَ580/8. وَالْقَيْنُ: الْحَدَادُ، يَفْشُ: يَنْفَخُ، وَالْكَبِيرُ: زَقٌّ مِنْ جِلْدٍ يَنْفَخُ بِهِ الْحَدَادُ.
- 3- مِنْ (أَنْ). وَانظُرْ ضُرَائِرَ الشَّعْرِ 263.
- 4- يَعْنِي: «يَسِيرٌ» مِنَ الْبَيْتِ السَّابِقِ، وَ«تَسْمَعُ» مِنَ الْمَثَلِ الْمَتَّقِمِ قَبْلَ قَلِيلٍ. وَانظُرْ هَذَا الصَّدَدُ: الْخِصَائِصِ 370/2 وَ434 وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ 285 وَالرَّضِيِّ 448/2.
- 5- «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ» الْبَقْرَةَ 11/2.
- 6- رَوَى فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ الدَّعَوَاتِ، بَابُ الدَّعَاءِ إِذَا عَلَا الْعَقَبَةُ 1610/4 بِرَقْمِ 6384: «قُلْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَإِنَّمَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ». وَرَوَى فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الذِّكْرِ وَالِدَّعَاءِ 23/17 بِرَقْمِ 2704، وَسَنَّ ابْنُ مَاجَةَ، كِتَابُ الْأَدَبِ 1256/2 بِرَقْمِ 3824: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟.. لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». وَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَاتِ.
- 7- الْقَوْلُ تَحْتَ الْجَذْرِ (ز ع م) فِي أُسَاسِ الْبَلَاغَةِ 415/1، وَجَاءَ فِي اللِّسَانِ 267/12: قَالَ شَرِيحٌ: زَعَمُوا كُنْيَةَ الْكُذْبِ. وَجَاءَ فِي سَنَّ ابْنِ دَاوُدَ، كِتَابُ الْأَدَبِ 477/2 بِرَقْمِ 4972: «بَسَّ مَطِيئَةَ الرَّجُلِ زَعَمُوا». فَيَكُونُ الشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ الْمَخْصُوصَ بِالذَّمِّ مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَجَمَلَةٌ (بَسَّ) خَبَرٌ مَقْدَمٌ؛ كَمَا فِي: «نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ».
- 8- الْمَغْنِيُّ 558 وَ559. وَكَانَ الْمُصَنِّفُ قَدْ بَيَّنَّهَا فِي الْمَغْنِيِّ ص 525.

أحدّها: الواقعة خبراً لمبتدأ، في الأصل أو في الحال، وموضعها إما رفع أو نصب.
فموضعها رفع في بابي المبتدأ وإنّ المشددة. فالأول نحو: «زيدٌ قام أبوه»، فجملة (قام أبوه) في موضع رفع خبر «زيد»،
والثاني نحو: إنّ زيدا أبوه قائم»، فجملة (أبوه قائم) في موضع رفع خبر «إنّ».

[الجملة الأولى: الواقعة خبراً]

33 قوله: (الواقعة خبراً) شَمَلَ الإنشائية، نحو: «زيدٌ اضْرِبُهُ»، فهي في محلّ رفع على الخبرية، وهو الصحيح. وقيل: في محلّ نصب بقولٍ مُضْمَرٍ هو الخبر، بناءً على أنّ الإنشائية لا تكونُ خبراً، قال في المغني: وقد مرَّ إبطاله⁽¹⁾.

[ولا يخفى أنّ إضمار القول لا يعني النصب؛ إذ يجوز أن يُقدَّر: «مقول فيه كذا»، فيكون المحكي في محلّ رفع على أنّه نائب عن الفاعل، ويجوز أن يُقدَّر: «أقول فيه كذا»، فيكون في محلّ نصب]⁽²⁾.
33 قوله: (وموضعها رفع)⁽³⁾ على حذفٍ مضافٍ قبل المبتدأ؛ أو قبل الخبر، أي: إعراب محلّها رفع، أو: موضعها ذو رفع. أو جعلِ الموضع رفعاً على المبالغة، والمُراد بالموضع المحل، فاستعمال الموضع تفضُّن^{1/27}.

33 قوله: (في بابي المبتدأ وإنّ).. إنّما عدّهما واحداً لاشتراكهما في الرفع. قيل: قد بقي عليه بابان آخران⁽⁴⁾: أحدهما: (لا) التي لنفي الجنس، فإنّ خبرها قد يكون جملةً، ومحلّها رفع نحو: «لا ربيبةٌ لقومٍ يجيء بخير»⁽⁵⁾. والثاني: (ما) و(لا) المشبهات بـ (ليس)؛ فإنّ خبرها قد يكون جملةً، ومحلّها نصب⁽⁶⁾، فما الحكمة في اقتصاره على ما ذكر من الأقوال الأربعة؟ انتهى⁽⁷⁾.
ويحتمل أنّه أراد بيان باب الحروف الناصبة الاسم، الرافعة الخبر مطلقاً، فيشمل (لا) النافية، ويحتمل أنّه أراد به باب الأحرف الستة فقط، ولا يضره إسقاط (لا)؛ لأنّ إثبات هذا الحكم لباب (إنّ) لا ينافي ثبوته لغيره خصوصاً، وحكم ذلك الغير على الإجمال مفهوم من قوله: (إحداها الجملة الواقعة خبراً) وإنّ لم يقع خصوص كونه مرفوعاً.

1- انظر المغني 536. وكان المصنف قد أبطله عندما منع قوم من الكوفيين — منهم ابن الأنباري — أن يقال: «زيدٌ اضْرِبُهُ»، و«زيدٌ هل جاءك؟». حيث قال: لأنّ الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب هو الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أنّ أصله الأفراد، واحتمال الصدق والكذب إنّما هو من صفات الكلام. انظر المغني 530 و531.

2- من الأصل. وذكر ذلك الدماميني في شرح المغني، انظر الشمي 133/2، وانظر فيه أيضاً الكافيحي 84.

3- في موصل الطلاب 33: فموضعها رفع.

4- الأول يتبع «باب إنّ والمبتدأ»، والثاني يتبع باب: «كان وكاد» الآتي في نصّ موصل الطلاب 33.

5- رباً للقوم ورباهم: كان لهم ربيبةٌ، أي: عيناً يرقب لهم ويحرسهم، فهو طليعتهم ورقيبهم. انظر مادة (ر ب أ) في العين 288/8 والأساس 327/1.

6- انظر أمالي ابن الحاجب 422.

7- انظر شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده القوجوي 19 و20.

والفرق بين البابين من وجوه: أحدها: أن العامل في الخبر على الأول المبتدأ، وعلى الثاني «إن». ثانيها: أن الخبر في الأول محكم، وفي الثاني منسوخ. ثالثها: أن الخبر في الأول يُلقى إلى خالي الذهن من الحكم والتردد فيه. وفي الثاني يُلقى إلى الشاك أو المنكر في أول درجاته.

وموضعها نصب في بابي «كان» و«كاد». فالأول نحو: (كانوا يظلمون)، فجملة (يظلمون) من الفعل والفاعل في موضع نصب

خبر لكان.

والمُرَاد بـ (باب كان وكاد) التي ترفع المبتدأ وتتصب الخبر، فيدخل فيه (ما) و(لا) المشبهات بـ (ليس). ويجوز أن يريد الأفعال المخصوصة فقط، ولا يضرب خروج ما ذكر؛ لأن حكمهما على الإجمال مفهوم من قوله السابق: (الواقعة خبراً).

33 ﴿قوله: (والفرق... إلخ) بمعنى الفارق أو على ظاهره، أي: يجيء من وجوه، من مجيء العام في الخاص بمعنى تحققه فيه، والتقدير على الثاني: يحصل من وجوه⁽¹⁾.

33 ﴿قوله: (على الأول) أي: في الباب الأول. فـ (على) بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى

حِينَ غَفَلَةٍ﴾⁽²⁾، أي: في حين⁽³⁾.

33 ﴿قوله: (وعلى الثاني) أي: في الباب الثاني.

33 ﴿قوله: (مُحْكَم) أي: غير منسوخ الإعراب.

33 ﴿قوله: (يُلْقَى إِلَى خَالِي الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ).. المُرَاد بِالْحُكْمِ الإيقاع والانتزاع⁽⁴⁾، أي إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة.

والضمير في (التردد فيه) راجع إلى الحكم بمعنى النسبة، فاندفع ما قيل⁽⁵⁾: لا حاجة إلى ذكر التردد بعد قوله: (خالي الذهن من الحكم)؛ لاستلزام خلو الذهن من الحكم خلوه من التردد فيه، وما ذكره من الوجه الثالث هو الأصل، وقد يُلقى الخبر أولاً للمُنْكَرِ لتزليل إنكاره منزلة عدمه، وفي الثاني إلى غير المنكر كما هو مبين في محله.

33 ﴿قوله: (في أول درجاته).. وأما إذا اشتدَّ إنكاره فيُزَادُ في المُؤَكَّدِ⁽⁶⁾.

1- ساقط من الأصل.

2- ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينَ غَفَلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَعَاثَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ القصص 15/28.

3- استشهد ابن أم قاسم المرادي على مجيء «على» ظرفية بمعنى «في» بقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: 102]. وتؤوِّلت الآية على تضمين «تتلو» معنى «تتقول». انظر الجني 477 وتوضيح المقاصد 759/2. وانظر: المغني 191 وابن عقيل 25/2 وشرح الشذور للجوجري 548/2.

4- عبارة التلخيص 40: «الثبوت أو الانتفاء».

5- انظر التلخيص 41 ومختصر المعاني للسعد التفتازاني 35.

6- يعني: بإضافة اللام المرحلة مثلاً، فيسمى خبراً إنكارياً.. انظر بهذا الصدد الفن الأول من فنون الخبر في «مفتاح العلوم» 171.

34 ﴿وما كادوا يفعلون﴾⁽¹⁾ قال ابن مالك في شرح الكافية⁽²⁾: قد اشتهر القول بأن (كاد) إثباتها نفي

ونفيها إثبات، حتى جعل في هذا [المعري]⁽³⁾ لغزاً:

_ أَنحَوِي هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ كَلِمَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمٍ وَتَمُودٍ⁽⁴⁾

_ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجُحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودٍ

ومراد هذا القائل: (كاد). ومن زعم هذا فليس بمصيب؛ فإنَّ حُكْمَ (كاد) حكمُ سائر الأفعال، وإنَّ معناها منفيٌّ إذا صحبها حرفُ نفيٍّ، وثابتٌ إذا لم يصحبها؛ فإذا قال قائل: «كاد زيدٌ يبكي»، فمعناه قاربَ زيدٌ البكاء، فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف، وإذا قال: «ما كاد يبكي»، فمعناه لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منفية، ونفس البكاء منتف انتفاءً أبعدَ من [انتفائه عند ثبوت المقاربة، ولهذا كان قولُ ذي الرِّمَّة⁽⁵⁾:

18 إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدَ رَسِيْسُ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ⁽⁶⁾

صحيحاً بليغاً، لأنَّ معناه: إذا تغيَّرَ حُبُّ كُلِّ مُحِبٍّ لَمْ يَقَارِبْ حَبِيَّ التَّغْيِيرِ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه. فهو أبلغ من أن يقول: لم يبرح؛ لأنَّه قد يكون غير بارح، وهو قريبٌ مِنَ الْبَرَّاحِ.

1- أي قوله مستشهداً بقوله عليه السلام، وحيثما ورد مثل ذلك فهو على هذا التقدير، سواء كان المستشهد به آية أم شعراً؛ فالشنوناني يأتي على شرح ما ذكره صاحب المتن سواء كان من قوله أم من شاهد استحضره. والآية كاملة: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَا شَيْءَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ حِنَّتٌ بِالْحَقِّ فَدَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ البقرة 71/2.

2- الكافية الشافية أرجوزة في النَّحْوِ في النَّحْوِ والصرف لابن مالك في 2794 بيتاً. وليست الألفية المشهورة سوى خلاصة للكافية. هذا وقد شرح ابن مالك كافيته نثراً باسم الوافية. وانظر كلامه فيها 467 و468. وانظر المغني 868 و869.

3- ساقط من (أ). والمعري هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخي المعري (- 449 هـ) شاعر وفيلسوف، ولد ومات في معرة النعمان، أصيب بالجدري صغيراً فعمي في السنة الرابعة من عمره. وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة. لقب برهين الحبسين؛ لفقدته بصره ولزومه بيته، ولما مات وقف على قبره 84 شاعراً يرثونه، أما شعره فثلاثة أقسام: (لزوم ما لا يلزم) ويعرف باللزوميات، و(سقط الزند) و(ضوء السقط)، ومن تصانيفه كتاب (الأيك والغصون) في الأدب، و(تاج الحرة) في النساء وأخلاقهن وعظائهن، و(عبث الوليد) شرح به ونقد ديوان البحتري، و(رسالة الغفران) و(الفصول والغايات). انظر ترجمته في معجم الأدباء 86/3 ووفيات الأعيان 113/1 وإشارة التعيين 34.

4- لم أجد البيتين في أي من آثار المعري، وهما في شرح الكافية الشافية 467 والدر المصون 176/1 والمغني 868 والجمع 423/1. وجُرْهُمٌ وَتَمُودٌ قبيلتان من العرب البائدة.

5- غيلان بن عقبة بن نُمَيْسِ بْنِ مَسْعُودِ الْعَدَوِيِّ، من مضر (-117هـ) من فحول الطبقة الثانية في عصره، قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذئ الرمة. عشق مَيَّةَ المنقرية، واشتهر بها. توفي بأصبهان، وقيل بالبادية. انظر ترجمته في الشعر والشعراء 437 والأغاني 304/17 ووفيات الأعيان 11/4 ومعاهد التنصيص 260/3.

6- ديوان ذي الرمة 44 والأغاني 39/18 وإعراب العكبري 974/2 والكشاف 345/1 والمفصل 359 وشرح الكافية الشافية 468 والرضي 213/4 واللسان (ر س س) 97/6 والدر المصون 176/1 والأشعوري 292/1 والخزانة 309/9 والتاج (ر س س) 307/8 وحاشية الصبان 395/1. والرئيس: الشيء الثابت الذي قد لزم مكانه.

والفرق بين البابين من وجوه: الأول: أن جملة خبر كان قد تكون جملةً اسميةً أو فعليةً، وجملة خبر كاد لا تكون إلا فعليةً فعلها مضارع. الثاني: أن خبر كان لا يجوز اقترانه بـ «أن» المصدرية، ويجوز في خبر كاد. الثالث: أن خبر كان مختلفٌ في نصبه على ثلاثة أقوال:

- وكذا قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا﴾⁽¹⁾ هو أبلغ من نفي الرؤية من أن يقال: لم يرها؛ لأن من لم ير، قد يقارب الرؤية، بخلاف: لم يقارب. وأمّا قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾⁽²⁾ فكلامٌ تضمنَ كلامين، مضمون كل واحدٍ منهما في وقتٍ غير وقت الآخر، والتقدير: (فذبحوها بعد أن كانوا بُعداء)⁽³⁾ من ذبحها غير مقاربين له). وهذا واضح، والله تعالى أعلم. انتهى⁽⁴⁾.
- فـ ﴿ذبحوها﴾ قرينةٌ تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه، ولا تتأقص بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر.
- 34 ﴿قوله: (فعلها مضارع) وذلك ليُدل على الحال والاستقبال، فيناسب أفعال باب (كاد)؛ لأن بعضها يقتضي استقبال الخبر وقربه، وبعضها رجاءه، وبعضها الشروع فيه.
- 34 ﴿قوله: (ولا يجوز اقترانه بأن المصدرية) لأنه يمتنع جعل الحدّث خبراً عن الذات، وهذا واضح إذا كان اسمها اسم عين، وكان الكلام إثباتاً، وأمّا إذا كان اسمها ليس اسم عين، نحو: «كان الرأي أن تُسافر»، فلا يمتنع اقترانه بـ (أن)، وكذا في النفي نحو: «ما كاد زيد أن يقوم»، فلا يمتنع فيما يظهر، فليتأمل.
- ويتعيّن تأويله بمصدر، والمصدر⁽⁵⁾ بوصف صادق على اسم (كان)، وإنما احتيج إلى تقدير المصدر بالوصف المذكور؛ ليصبح الإخبار به، وجعله من باب الإخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتى فيما نحن فيه، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾⁽⁶⁾.
- 34 ﴿قوله: (ويجوز في خبر كاد) لا يخفى أن الحرف المصدرية يُخرج ما اقترن به عن الجملة إلى الأفراد، بدليل امتناع وقوعه جواباً لشرط أو قسم، أو خبراً عن جملة، فالوجه أن يقال: إذا كان خبرها فعلاً جاز اقترانه بأن المصدرية.

- 1- ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُحِّيٍّ يَعْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ النور 40/24.
- 2- تقدمت في الصفحة السابقة.
- 3- إلى هنا ساقط من الأصل.
- 4- كلام ابن مالك، وهو في شرح الكافية الشافية من 467 إلى 469.
- 5- معطوف على الضمير المتصل في «تأويله».
- 6- ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يونس 37/10. ويقدر: ﴿أن يفترى﴾ بالافتراء، والافتراء بمفترى. انظر المغني 907.

أحدها: أنه خبرٌ مُشَبَّهٌ بالمفعول عند البصريين. والثاني أنه مشبَّهٌ بالحال عند الفراء. والثالث أنه حالٌ عند بقية الكوفيين. بخلاف خبر كاد؛ فإنه منصوبٌ بها بلا خلاف.

الجملة الثانية والثالثة: الواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً به، ومحلُّهما نصب.

34 ﴿قوله: (أنه خبرٌ مُشَبَّهٌ بالمفعول عند البصريين)⁽¹⁾.. وهو الصحيح، لأنه كثيراً ما يأتي على صورة لا يكون عليها الحال، فكان تشبيهه بالمفعول أولى، لاطراده، وذلك أنه معرفة وجامد، ووجه تشبيهه بالمفعول أن هذا الفعل⁽²⁾ يتوقف فهم معناه على اسمين، فأشبهه «ضرباً»⁽³⁾.

34 ﴿قوله: (أنه مشبَّهٌ بالحال عند الفراء)⁽⁴⁾.. يُردُّ بما يُردُّ به قول باقي الكوفيين⁽⁵⁾.

35 ﴿قوله: (والثالث أنه حالٌ عند بقية الكوفيين)⁽⁶⁾.. يُردُّ بما ذكر من اطراده، ووُروده معرفةً وجامداً، وبأنه لا يكون فضلاً؛ إذ لا يستغنى عنه. واعتراض الكوفيين قول البصريين بأنه لو كان مُشَبَّهاً بالمفعول لم يقع جملةً، ولا ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً، واللازم منتفٍ.

وأجيب بأن المفعول قد يكون جملةً؛ وذلك بعد القول وفي التعليق، وأمّا الظرف وشبهه فليسا الخبر، وإنما الخبر متعلقهما المحذوف، وهو اسمٌ مفرد.

وبعبارة أخرى أجيب بالمنع، بل تقع الجملة موقع المفعول، نحو: «قال زيد: عمرو فاضل»، والمجرور، نحو: «مررتُ بزيد»، والظرف إذا اتسع فيه. فهي ناصبةٌ للخبر باتفاق الفريقين.

الجملتين الثانية والثالثة: الواقعة حالاً والواقعة مفعولاً

35 ﴿قوله: (والواقعة مفعولاً).. الظاهر أن مراده: مفعول به؛ بقريته الأمثلة المذكورة بعده، فلا يكون إطلاقاً في محلّ تقييد؛ لأنه في حكم المقيد، كذا قيل⁽⁷⁾.

ولك أن تقول: لا حاجة إلى قريته الأمثلة المذكورة؛ لأنّ المفعول إذا أطلق لا يراد به إلا المفعول به، كما ذكره المصنّف في المغني⁽⁸⁾. وكلام الشارح محتمل.

35 ﴿قوله: (ومحلُّهما نصب).. محلُّها بالنسبة للواقعة مفعولاً به إذا لم تنب عن الفاعل⁽⁹⁾، نحو:

1- انظر إيضاح الفارسي 171 وفيه مسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف 826/2 و827.

2- أي الفعل الناقص (كان).

3- أي: من حيث احتياجه إلى اسمين، هما الفاعل والمفعول.

4- لم أقف على رأي الفراء في شيء من المصادر.

5- الآتي.

6- انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 821/2

7- لم أهد إلى القائل.

8- انظر المغني 874. وما بين حاتصرتين ساقط من الأصل.

9- انظر المغني 538، وسيأتي نصه بعد قليل.

فالحالية نحو قوله تعالى: (وجاؤوا أباهم عشاءً يبكون)، فجملة (يبكون) من الفعل والفاعل في محل نصب على الحال من الواو، و(عشاءً) منصوب على الظرفية. وقوله عليه الصلاة والسلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»، فجملة (وهو ساجد) من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من (العبد).

والجملة المفعولية تقع في أربعة مواضع: الأول: أن تقع محكية بالقول، نحو: (قال إني عبد الله)..

﴿وَإِذَا قِيلَ لِزَوْجِكَ اللَّهُ حَقٌّ﴾⁽¹⁾ فإن محلها رفع، وقد يقال: لا حاجة للتقيد المذكور لأنها إذا نابت عن الفاعل لا تكون مفعولاً، وإن سُميت مفعولاً فباعتبار ما كان.

وعبارته في المغني: الثالث⁽²⁾: الواقعة مفعولاً ومحلها النصب إن لم تتب عن الفاعل، وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُتِبَ بِهِ تَكْذُوبٌ﴾⁽³⁾؛ لما قد بينا من أن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل⁽⁴⁾ منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلق، نحو: «عَلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ؟»، وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً، وحملوا عليه: ﴿وَبَيَّنَّا لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾⁽⁵⁾، ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمَا أَهْلَكْنَا﴾⁽⁶⁾.. إلى أن قال: والصواب خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاء فيزيد في الجمل التي لها محل: الجملة الواقعة فاعلاً. انتهى ما أردناه منه⁽⁷⁾.

35 قوله: (على الظرفية) أي: لأجل كونه ظرفاً، لأن النصب علامة الظرفية.

35 قوله: ((أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد))⁽⁸⁾ أقرب مبتدأ، و(ما) مصدرية و(يكون العبد من ربه) صلته، و(ما) وصلتها في محل جر بالإضافة، أي: أقرب أكوان العبد من ربه، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً لسد الحال مسدده، أي: حاصل إذا كان وهو ساجد.

35 قوله: (على الحال من العبد) لعل المراد: من ضمير العبد المستتر في (كان) المحذوفة.

35 [قوله: (الأول: أن تقع محكية بالقول)]⁽⁹⁾.. قال في المغني: «والمحكية بالقول مذهبنا، أحدهما: أنها مفعول به، والثاني: أنها مفعول مطلق نوعي، كالقرفصاء في: «قَعَدَ زَيْدٌ الْقَرْفُصَاءَ»، فهو نوع خاص من القول، وهذا اختاره ابن الحاجب، وقال: الذي عن الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها

1- ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ العنكبوت 32/29.

2- في المغني 538: الجملة الثالثة.

3- المطففين 17/83.

4- في الأصل: فتنزّل. وهو وهم.

5- ﴿وَسَكَتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَبَيَّنَّا لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ﴾ إبراهيم 45/14.

6- ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ السجدة 26/32.

7- أي من المغني 538.

8- صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، 167/4 برقم 482.

9- ورد هذا القول مع شرحه في النسخ قبل قوله: (على الظرفية)، وقد أثبتته هنا رعاية لما ورد في موصل الطلاب، وهو تابع

للنص الساقط من الأصل المحدد بخاصرتين. انظر الموصل 35.

فجملة (إني عبد الله)، في موضع نصب على المفعولية محكيةً ب (قال)، والدليل على أنها محكيةً ب (قال) كسرُ (إن) بعد دخول «قال». والثاني: أن تقع تالية للمفعول الأول في باب «ظن»، نحو: «ظننتُ زيداً يقرأ»، فجملة (يقرأ) من الفعل وفاعله المستتر فيه، في موضع نصب على أنها المفعول الثاني لـ «ظن». والثالث: أن تقع تالية للمفعول الثاني في باب «أعلم»، نحو: «أعلمتُ زيداً عمراً أبوه قائمٌ»، فجملة (أبوه قائمٌ) في موضع نصب على أنها المفعول الثالث. وإنما لم تقع تالية للمفعول في باب «أعلم» لأن مفعولهُ الثاني مبتدأ في الأصل، والمبتدأ لا يكون جملة.

ب (علم) في: «علمتُ لزيد قائمٌ»، وليس كذلك؛ لأن الجملة نفس القول، والعلم غير المعلوم، فافترقا. انتهى⁽¹⁾. والصواب قول الجمهور؛ إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مفعولة، كما يخبر عن زيد في: «ضربتُ زيداً» بأنه مضروب، بخلاف «القرفصاء» في المثال؛ فإنه لا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة، لأنها نفس القعود، وأما تسمية النحويين الكلام قولاً، فكتسميهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقولٌ وملفوظ⁽²⁾.

وفي المغني أيضاً⁽³⁾: قد تقع بعد القول جملة محكية، ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو: «أول قولِي إني أحمدُ الله»، إذا كسرت (إن)؛ لأن المعنى: «أول قولِي هذا اللفظ»، فالجملة خبر، لا مفعول، خلافاً لأبي عليٍّ؛ زعم أنها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر، فقَدَّر: «موجودٌ أو ثابتٌ»⁽⁴⁾، وهذا المقَدَّر مستغنى عنه، بل هو مفسد، لأن أول: (إني أحمدُ) باعتبار الكلمات: (إن)، وباعتبار الحروف: الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يُقدَّر الأول زائداً، والبصريون لا يجيزونه⁽⁵⁾. وتبع الزمخشري⁽⁶⁾ أبا عليٍّ في التقدير المذكور، والصواب خلاف قولهما، فإن فتحت، فالمعنى حمدُ الله بآية عبارة كانت. انتهى⁽⁷⁾.

35 قوله: (ب «قال» كسرُ إن).. وذلك لأن المفعولة لا على وجه الحكاية تُفتح⁽⁸⁾.

36 قوله: (والمبتدأ لا يكون جملة).. لعل هذا بناء على المشهور، وإلا فبعضهم جَوَّز أن تكون الجملة مبتدأً، كما [ذكره المصنّف]⁽⁹⁾ في المغني.

1- انتهى كلام ابن الحاجب الوارد في المغني 538. انظر أماليه 236/1.

2- إلى هنا كلام المغني 538.

3- ص 541.

4- انظر الإيضاح للفارسي 128.

5- انظر سيبويه 143/3 وأصول ابن السراج 272/1 وتوضيح المقاصد 530.

6- انظر الفصل 391.

7- إلى هنا ساقط من الأصل. وانظر كتاب سيبويه 143/3.

8- انظر كتاب سيبويه 143/3.

9- ساقط من (أ). ومثّل له في المغني 559 بنحو: ﴿سواءً عليهم أأنذرتهم﴾ [البقرة 6/2]، إذا أُعرب سواءً خبراً، وأندرتهم مبتدأً، و﴿تسمع بالمعدي خيرٌ من أن تراه﴾، إذا لم تُقدَّر الأصل: أن تسمع، بل يُقدَّر «تسمع» قائماً مقام السماع؛ كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿ويومٌ نُسيرُ الجبال﴾ [الكهف 47/18]، و﴿أأنذرتهم﴾ في تأويل المصدر، وإن لم يكن معها حرفٌ سابقٌ.

والرابع: أن تقع مُعلِّقاً عنها العاملُ، والتعليقُ إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام، سواء كان العامل من باب «عَلِمَ» أم من غيره..

[فصل: تعليق الأفعال عن العمل]

36 قوله: (والتعليقُ إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام).. زاد المُصنّف (1) بعد ما ذكر، واحترز بقوله (بعده) عن مجيئه قبله فلا يعلِّقه نحو: «أظننتَ زيداً قائماً»، لكن قضيته أن مجيئه بعده يبطل العمل في الجزأين، سواء جاء المعلق قبل الجزأين أو الثاني فقط، وهو قول ضعيف. قال الرضي (2): وإذا صدّر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام، فالأولى ألا يعلِّق فعل القلب عن المفعول الأول نحو: «علمتُ زيداً من هو»، و: «علمتُ بكرةً أبو من هو». وجوّز بعضهم (3) تعليقه عن المفعولين، لأنّ معنى الاستفهام يعمُّ الجملة التي بعد علمت، كأنه قيل: «علمتُ أبو من زيد»، وليس بقوي، لاتفاقهم على النصب في نحو: «علمتُ زيداً ما هو قائماً». انتهى. فظاهر قوله (4): (فالأولى ألا يعلِّق فعل القلب عن المفعول الأول) أنه يعلِّق عن هذا المفعول الثاني، وهو مخالف لما نقله المُصنّف عن صاحب الكشاف كما سيأتي في التنبيه عليه (5)، وكأنّ مُرادَه بقوله: (لاتفاقهم على النصب) تعيّن النصب وامتناع الرفع. وفي المغني أنّ التعليق إنّما يكون بالنظر (6)، لا أن يوقع بعد العامل ما يسد مسد مفعوليه مع امتناع عمل العامل فيما هو سادّ مسدّ المفعولين لوحد من المعلقات، أمّا بالنظر إلى أحد المفعولين فلا؛ ألا ترى أنّه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين بين [مجيء] (7) ما له صدر الكلام وغيره، ولو كان تعليقا لا يفترقا كما افترقا في: «علمتُ زيداً منطلقاً، وعلمتُ أزيد منطلقاً». نصّ على هذا الزمخشريّ في سورة تبارك الملك (8)، وأقره عليه المُصنّف (9) في المغني.

ب/28

1- انظر المغني 545.

2- في شرح الكافية 161/4.

3- انظر سيبويه 237/1 وأصول ابن السراج 296/1.

4- أي الرضي آنفاً.

5- بعد قليل.

6- انظر المغني 546.

7- من (أ).

8- عند تفسير قوله ﷻ: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيُبْلُوَكُمْ أَنِيبُكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُورُ﴾ الملك 2/67. انظر

الكشاف 575/4.

9- تكرر قوله: (وأقره عليه المُصنّف) سهواً في النسخ كلّها. وانظر المغني 546.

وقال صاحب التقريب⁽¹⁾: لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً. واعترضه الطيبي⁽²⁾ بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ... الآية⁽³⁾، وقد وقع فيه على قول الخليل⁽⁴⁾ جملة الاستفهام مفعولاً أولاً، فينبغي أن يجوز ذلك في المفعول الثاني. وفيما قاله الطيبي نظر.

36* قوله: (سواء كان العامل من باب علم أو من غيره).. قال في المغني⁽⁵⁾: التعليق غير مختص بباب (ظن)، بل هو جائز في كل فعل قلبي، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا فِيصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ﴾⁽⁶⁾، ﴿فَلْيَنْظُرُوا أَهْلَ عَادٍ إِذْ يُنَادِيهِمْ إِيحْيُوا هَذِهِ لَآئِنِ لَهُمْ حِسَابٌ﴾⁽⁷⁾، ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾⁽⁸⁾ لأنه يقال: «فكرت فيه، ونظرت فيه، وسألت عنه»، ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف. ثم قال⁽⁹⁾: والثاني: أن يكون في موضع المفعول المُسَرَّح⁽¹⁰⁾، نحو: «عرفت من أبوك»، وذلك أنك تقول: «عرفت زيدا»، و«علمت من أبوك»، إذا أردت (علم) الذي بمعنى (عرف)، والثالث: أن يكون في موضع المفعولين نحو: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾⁽¹¹⁾، ﴿لَتَعْلَمَنَّ الْحَزِينُ أَحْصَى﴾⁽¹²⁾، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْصَلِبُونَ﴾.

1- التقريب في الفروع، لصاحبه أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي المعروف بالقفال الكبير (-365هـ) نسبته إلى الشاش (طشقند) ويلقب بالقفال الكبير، تمييزاً له عن القفال الصغير أبو بكر عبد الله بن أحمد المروزي (-417هـ). وينسب كتاب التقريب أيضاً لابنه القاسم؛ (انظر كشف الظنون/466/1) ولهذا يقال صاحب التقريب للإمام والشك. وكتاب التقريب هذا هو غير التقريب في الفروع الذي لسليم الرازي. انظر ترجمته في الفهرست 215 ووفيات الأعيان 200/4 والوفاي بالوفيات 84/4. ولم أقف على كلامه.

2- شرف الدين الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي (-743هـ) من علماء الحديث والتفسير والبيان. له: التبيان في المعاني والبيان، وشرح الكشاف. انظر الدرر الكامنة 68/2 وكشف الظنون/341/1 و720 و1478/2. ولم أقف على كلامه.

3- ﴿ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ مريم 69/19.

4- انظر الكتاب 399/2.

5- ص 543.

6- ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مَنْ جَنَّةٍ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ الأعراف 184/7.

7- ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ الكهف 19/18.

8- الذاريات 12/51.

9- في المغني 544.

10- كذا في المغني، والذي في النسخ: المصحح. وما أثبتته هو المقابل المناسب لقوله في الأول: المقيد.

11- ﴿قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرٌ كُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَأَصْلَبَنَكُمْ فِي حُدُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ طه 71/20.

12- ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ الكهف 12/18.

فالأول نحو: (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى)، ف (أَيُّ الْحَزْبَيْنِ) مبتدأ ومضاف إليه، و(أحصى) خبره، وهو فعلٌ ماضٍ، لا اسمٌ تفضيلٍ من الإحصاء، على الأصحّ، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب، سادة مسدّ مفعولي «نعلم»، والثاني: (فليُنظَرُ أَيُّهَا أَرْكَى طَعَامًا)، فأَيُّهَا مبتدأ ومضاف إليه، و(أركى) خبره، و(طعاماً) تمييز، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سادة مسدّ مفعول «ينظر» المقيد بالجارّ. قال المصنف في المغني: لأَنَّهُ يُقَالُ: «نظرت فيه»، ولكنّه هنا عُلّقَ بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهو من حيث المعنى طالبٌ له على معنى ذلك الحرف.

يَنْقَلِبُونَ⁽¹⁾، لأنّ (أَيًّا) مفعول مطلق لـ ﴿يَنْقَلِبُونَ﴾ لا مفعول به لـ ﴿يَعْلَمُ﴾، لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب لفعل العلم. انتهى.
وما في ﴿أَيِّ﴾⁽²⁾ من معنى الاستفهام علقَ عنه ﴿لِنَعْلَمُ﴾ و﴿أَمَدًا﴾ مفعول ﴿أَحْصَى﴾ بناءً على أنّه فعل ماضٍ، و﴿لَمَّا لَبِثُوا﴾ حال [من الأمد]⁽³⁾ [أو مفعول له]⁽⁴⁾، وقيل إنّ المفعول واللامّ مزيدة و﴿مَا﴾ موصلة و﴿أَمَدًا﴾ تمييز.

36﴿قوله: (و ﴿أَحْصَى﴾ خَبْرُهُ) أَي: وجملة ﴿أَحْصَى﴾ خبره، لا الفعل وحده.

36﴿قوله: (على الأصحّ) وذلك لأنّ اسم التفضيل لا يُصاغ إلّا من ثلاثي مجرد على الأصح.

ثمّ رأيت في المغني قال: **الجهة التاسعة: ألا يُتأملَ عندَ وُرُودِ المُشْتَبِهَاتِ، ولذلك أمثلة:**

أحدها: «زَيْدٌ أَحْصَى ذَهَبًا⁽⁵⁾، وعمرُو أَحْصَى مَالًا»؛ فإنّ الأول على أنّ «أَحْصَى» اسم تفضيل، والمنصوب تمييز، مثل: «أَحْسَنَ وَجْهًا»، والثاني على أنّ «أَحْصَى» فعل ماضٍ، والمنصوب مفعول، مثل: «وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا⁽⁶⁾» ومن الوهم قول بعضهم⁽⁷⁾ في: «أَحْصَى لَمَّا لَبِثُوا أَمَدًا⁽⁸⁾» إنّهُ من الأول؛ فإنّ⁽⁹⁾ الأمد ليس مُحْصِيًا بل مُحْصَى، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) كونه فاعلاً في المعنى، كـ «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا» بخلاف: «مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ». انتهى.

وقيل: ﴿أَحْصَى﴾ اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزائد، لقولهم: «هُوَ أَحْصَى لِلْمَالِ وَأَفْلَسُ مِنْ ابْنِ الْمُذَلِّقِ»⁽¹⁰⁾، و﴿أَمَدًا﴾ نُصِبَ بفعل دلّ عليه، كقوله:

1- ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ الشعراء 227/26.

2- من آية سورة الكهف السابقة 12/18.

3- ساقط من الأصل.

4- من (أ).

5- في المغني 781: ذهناً.

6- ﴿لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَتْلَعُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ الجن 28/72.

7- انظر تفسير الطبري 613/17 ومعالم التنزيل للبخاري 155/5.

8- ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى لَمَّا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ الكهف 12/18.

9- كذا في المغني 781، وفي النسخ: «وأنّ» وهو وهم.

10- جمهرة الأمثال 107/2 برقم 1347 ومجمع الأمثال 461/2.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعلَّقُ فعلٌ غيرُ «عَلِمَ» و«ظَنَّ» حتَّى يُضَمَّنَ معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادةً مسدَّةً مفعولين. انتهى. والنظر: الفكر في حال المنظور فيه.

19_..... وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِيسَا⁽¹⁾

37 قوله: (وَالنَّظْرُ) أي اصطلاحاً: هو الفكر⁽²⁾.

عرفوا الفكر بأنه حركة النفس في المعقولات⁽³⁾، أي انتقالها فيه انتقالاً تدريجياً قسدياً. لكنه هنا مستعمل في بعض معناه؛ لقوله: (في حال المنظور)، أي: في طلب حال المنظور فيه المناسب للمطلوب من بين أحواله.

وزاد بعضهم في التعريف: (ليؤدِّي إلى المطلوب)⁽⁴⁾، أي: لأجل أن يؤدي ذلك الفكر والانتقال لإفضائه إلى الحال المستلزم للمطلوب، ولو بحسب الظن أو الاعتقاد، فتتاول النظر الفاسد أيضاً إلى المطلوب من عِلْمٍ تَصَوُّرِيٍّ أو تصديقيٍّ، أو ظنٍّ، ولو أُريدَ الحركة التي من شأنها أن تكون لأجل التأدية إلى المطلوب، شمل التعريف الحركة في ثاني الاستدلاليين على مطلوب واحد؛ إذ هي ليست للتأدي لحصول التأدية إليه بالحركة في الاستدلال الأول، ويمتنع تحصيل الحاصل، والحركة في استدلال قصد به إلزام الخصم وإسكاته فقط، لا التأدي المذكور، فإنَّ كلتا هاتين الحركتين من أفراد النظر اصطلاحاً كما هو ظاهر، على أنه يمكن حمل المطلوب على ما يعُمُّ غير العلم والظن أيضاً، كالالتفات الجديد وإلزام الخصم وإسكاته، فخرج بالتدرج الانتقال الدفعي كالحادث، وهو الانتقال من المبادئ إلى المطالب دفعةً، وإن خرج بالقسدي أيضاً؛ بناء على أنه لا يكون قسدياً، وبالقسدي غيره كالانتقال فيما يتوارد من المعقولات بلا اختيار، كما في المنام فلا يسمى واحداً منها فكراً، فلا يكون نظراً،

1- صدره: «أَكْرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ». قاله العباس بن مرداس (-18هـ) في ديوانه 93 والأصمعيات 184 وديوان الحماسة 169 وتفسير الطبري 160/24 وشرح المرزوقي 441 ومشاهد الإنصاف 706/2 والخزانة 321/8. وبلا نسبة في الكشاف 706/2 والمفصل 302 وشرح التسهيل 69/3 والرضي 464/3 واللَّسَانُ (ق ن س) 184/6 والدر المصون 261/1 و672/2 و127/5 و450/7 والمغني 804 والأشْمُونِي 313/2 والخزانة 10/7 و319/8 وحاشية الصبان 185/2. وقيل هذا البيت:

فلم أرَ مثلَ الحيِّ حَيًّا مُصَبَّحًا ولا مثلنا يومَ التقينا فوارسا

والشاهد أن «القوانيسا» منصوبة باسم التفضيل «أَضْرَبَ» بعد نزع الخافض، والتقدير: للقوانيس. وانظر شرح التسهيل 86/3 والخزانة 319/8. والحقيقة: كل ما يحقّ على الرجل حمايته، والقوانيس: جمع قونس، وهو ما بين أذني الفرس أو مقدم رأس الرجل أو أعلى البيضة من الحديد، والحيّ المصبّح: الأعداء الذين صبّحهم بالإغارة، وعلى ذلك فقوله (أَكْرَّ وَأَحْمَى) وصفٌ لهم بحسن الكر والحماية، وقوله «أَضْرَبَ» وصفٌ لقومه بحسن الضرب بالسيوف، أي لم أرَ أكرَّ منهم ولا أضربَ منّا. وبهذه الشهادة عُذَّتْ القصيدة من المنصّفات، أي القصائد التي أنصف الشعراء فيها أعداءهم، فلم يُنكروا ما لهم من مزايا.

2- انظر القاموس (ن ظ ر) 450.

3- انظر أضواء البيان للشنقيطي 252/6 عند تفسير سورة الروم 8/30.

4- قال حسن جلي الفنري في حاشية المطول 23: النظر في المشهور مرادف للفكر، وقيل الفكر حركة ذهن الإنسان نحو المبادئ، والرجوع عنها إلى المطالب، والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة. وللتوسع بهذا الصدد ينظر كتاب المنطق لابن سينا 1002.

والرابعة من الجمل التي لها محلٌ: الجملة المضافُ إليها، ومَحَلُّها الجرُّ، فعليَّةٌ كانت أو اسميَّةً.
فالأولى نحو قوله تعالى: (هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقُهم)، فجملةُ (ينفعُ الصادقين صدقُهم) في محلِّ جرِّ بإضافة (يومٌ) إليها. والثانية نحو قوله تعالى: (يومٌ هم بارزون)، فجملةُ (هم بارزون) من المبتدأ والخبر في محلِّ جرِّ بإضافة (يومٌ) إليها، والدليل على أن (يومٌ) فيهما مضافٌ، عدمُ تنوينه.
وكذا كلُّ جملة بعد «إذ» الدالَّة على الماضي، أو «إذا» الدالَّة على المستقبل، أو «حيثُ» الدالَّة على المكان، أو «لَمَّا» الوجودية..

وبالمعقولات حركة النفس في المحسوسات، فيُسمَّى تخيلاً لا فكراً، وخرَجَ بـ (اليؤدي)⁽¹⁾ ما لا يكون للتأدية فلا يسمى نظراً، أي: وإن أدّى.

– فائدة –

ذكر بعضهم⁽²⁾ أنَّ النظرَ إذا استعمل بـ «في» يكون بمعنى الفكر، وبـ «إلى» بمعنى الرؤية، وباللام بمعنى الرحمة، وبـ «على» بمعنى الغضب، وبـ «بين» بمعنى الحُكم، كقولك: «نظرتُ بينَ القومِ». انتهى.

[الجملةُ الرَّابِعةُ: المضافُ إليها]

37﴿قوله:﴾ (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)﴿⁽³⁾ في عبارته مُسَامِحَةٌ؛ إذ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: نَحْوُ (يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) مِنْ قَوْلِهِ: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، وكذا يُقَالُ فِي نِظَائِرِهِ الْآتِيَةِ، وَلَكِنْ الْأَنْمَةُ كَثِيراً مَا يَتَسَامَحُونَ [اتكالا] عَلَى ظُهُورِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ.

38﴿قوله:﴾ (يَوْمٌ هُمْ بَارِزُونَ)﴿⁽⁴⁾ بدل من قوله: يوم التلاقي، أو عطف بيان.

38﴿قوله:﴾ (عدم تنوينه).. لا يُقَالُ عَدَمُ تَنْوِينِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِضَافَةِ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِلْبِنَاءِ، لِأَنَّ هَذَا مَنْعٌ لَا يَضُرُّ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَبْنَى إِذَا أُضِيفَ، عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: (عَدَمُ تَنْوِينِهِ)، مَا يَشْمَلُ عَدَمَهُ لِلْبِنَاءِ، فَيَشْمَلُ الْأَمْرَيْنِ.

38﴿قوله:﴾ (وكذا كلُّ جملة... إلخ) فيه أن تشبيهه غيره من الجمل به لا إشكال فيه، وأمّا تشبيهه نفسه بنفسه فتشبيه الشيء بنفسه، وقد يُقال: أراد بـ: (كلُّ جملة) ما عداها⁽⁵⁾.

38﴿قوله:﴾ (لَمَّا الوجودية) إنّما قيدها بذلك⁽⁶⁾ احترازاً من لَمَّا الجازمة والاستثنائية، وسيأتي استعمالها لذلك، لأنّها بهذين المعنيين حرف بالاتفاق، فلا يمكن إضافتها.

1- من التعريف السابق: ليؤدي إلى المطلوب.

2- انظر مجمع البيان 236/1.

3- ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ المائدة 119/5.

4- ﴿يَوْمٌ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لَمَنْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ غافر 16/40.

5- ما بين حاصرتين ساقط من (أ).

6- سماها ابن أم قاسم المرادي في الجنى الداني 594 «لَمَّا التعليقية».

الدالة على وجود شيء لوجود غيره، عند مَنْ قال باسميتها، وهو أبو بكر بن السراج، وتبعه أبو علي الفارسي، وتبعهما أبو الفتح ابن جنّي، وتبعهم جماعة زعموا أنّها ظرفٌ بمعنى «حين»، وقال ابن مالك: بمعنى «إن»، واستحسنه المصنف في المغني.

38 قوله: (الدالة على وجود شيء لوجود غيره) أي: فيما مضى، نحو: «لَمَّا جَاعني أكرمتُهُ»؛ فإنّها ربّطت فيما مضى وجودَ الإكرام بوجودِ المجيء.

38 قوله: (عند مَنْ قال باسميتها)⁽¹⁾.. أمّا من قال بحرفيّتها⁽²⁾ فلا يمكن عنده إضافتها.

38 قوله: (واستحسنه المصنّف في المغني).. بل وغير المصنّف أيضاً⁽³⁾، وذلك لأنّها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة⁽⁴⁾، وعلى هذا فعاملها جوابها. وردّ بأنّ جوابها جاء مُصدراً بما النافية وإذا الفجائية، مع أنّ ما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما.

وزاد ابن مالك على هذا القول أنّ فيها معنى الشرط⁽⁵⁾، وهو ظاهر كلام المصنّف، ونظر فيه بعضهم بأنّها إنّما هي دالة على مجرد الوقت عند القائل باسميّتها، وعلى ارتباط إحدى جملتين بالأخرى عند القائل بالحرفيّة، قال: وإيضاحه أنا إذا قلنا: «لَمَّا جاء زيد جاء عمرو»، ولم يقتض هذا اللفظ أن وجود الأول سبب لوجود الثاني، بل إنّ الثاني وُجد عند وجود الأول، وهل هذا لتسببه عنه، أو بطريق الاتفاق؟ لا تعرض في اللفظ لذلك. انتهى⁽⁶⁾.

ولا يخفى أنّه لم يورد في هذا التوضيح سوى مجرد دعوى لا تنفي ما قاله ابن مالك، وقد أفصح المصنّف⁽⁷⁾ كغيره بتصحيح مذهب سيبويه من أنّها حرف، واستدلوا على ذلك بأمر. وأمّا ردّ ابن خروف⁽⁸⁾ على مدّعي الاسمية بجواز: «لَمَّا أكرمتني أمس أكرمتك اليوم»، لأنّها إذا قدرت

1- انظر أصول ابن السراج 179/3 وإيضاح الفارسي 250 والخصائص 222/3. وسيأتي في بحث «لَمَّا» في الصفحة 300.

2- نسب إلى سيبويه، وزعم الكافيجي أنه قال إنها حرف بمعنى اللام، لكنّ سيبويه لم يُصرّح بحرفيتها، بل قال إنها تحيىء بمترلة «لو»؛ لأنّ «ما» في «لَمَّا» مُغيّرة لها عن حال «لم» كما غيّرت «لو» إذا قلت: «لوما» ونحوها. انظر الكتاب 223/4 و234 ورصف المباني 284 والجنّي الداني 594 والكافيجي 110.

3- انظر الأشموني 239/3.

4- انظر المغني 369.

5- جمع ابن مالك في التسهيل بين المذهبين، فقال: إذا ولي «لَمَّا» فعل ماضٍ لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى «إذ»، فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب. انظر التسهيل 241 والجنّي الداني 594.

6- قال المالقي: والأظهر مذهب سيبويه والأكثرين؛ لأنّ الاسمية فيها متكلّفة، والحرفية غير متكلّفة، وكلُّ مبنٍ لازم للبناء فالحكم عليه بالحرفية، إلّا إنّ دلّت دلائلٌ مقوية له في حيز الأسماء، فـ «لَمَّا» وإن كانت بمعنى «حين» لا يخرجها هذا المعنى إلى الاسمية؛ فإنّ من الحروف ما يتقدر بالأسماء، وهو لازم للحرفية، ومنها ما يتقدر بالفعلية وهو لازم للحرفية. ومما يضعف مذهب الفارسي أنّها لو كانت اسماً بمعنى حين لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزء، وكان عاملاً فيها، ولزم من ذلك أن يكون الفعل واقعاً فيها، وأنت تقول: «لَمَّا قمتُ أمس أحسنتُ إليك اليوم». انظر رصف المباني 284.

7- انظر المغني 369.

8- انظر رأيه في المغني 369. ولم أفق عليه في مصنفاته.

أو «بينما»، أو «بيننا»، بزيادة الميم في الأولى، وحذفها في الثانية، فهي - أي الجملة الواقعة بعد هذه المذكورات كلها - في موضع خفض بإضافتهن - أي إضافة هذه المذكورات - إليها.

ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس، فأجاب عنه المصنّف⁽¹⁾ بأن هذا مثل: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾⁽²⁾، والشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ولكنّ المعنى: إن يثبت أنني كنت قلته، فكذا هنا المعنى: لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس إكرامتك. وأما تقوية ابن مالك⁽³⁾ القول بالظرفية بقول الشاعر:

20_ إِنِّي لَأَرْجُو مُحْرَزًا أَنْ يَنْفَعَا إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخًا خَلَعًا⁽⁴⁾

لأنّ هذا بمعنى حين، فقد نوقش فيه باحتمال أن يكون من قبيل ما حذف فيه الجواب، أي: لما صرتُ شيخاً رجوتُ ذلك.

39* قوله: (بزيادة الميم في الأولى) يشعر بأنّ (بيننا) أصل (بينما)، وينافيه ما سيأتي⁽⁵⁾.

وقال الرضي⁽⁶⁾: وزادوا عليه (ما) الكافية؛ لأنها التي تكفّ المقتضي عن الاقتضاء، وأشبعوا الفتحة، فتولدت الألف لتكون دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه، كأنه وقف عليه. والألف يؤتى بها للوقف كما في: «أنا»⁽⁷⁾ و: ﴿الظُّنُونَا﴾⁽⁸⁾. انتهى. وسيأتي في مبحث (إذ) الكلام على عامل (بين)⁽⁹⁾.

1/30

39* قوله: (بإضافتهن إليها).. ظاهر هذه العبارة أنّ الإضافة - وهي نسبة تقييدية بين اسمين - تقتضي انجرار ثانيهما عاملة في المضاف إليه، وهو أحد أقوال ثلاثة⁽¹⁰⁾، والقول الثاني: إنّ العامل الحرف⁽¹¹⁾

1- انظر المصدر السابق.

2- ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ المائدة 116/5.

3- انظر شرح التسهيل 102/4.

4- رجز لم أعثر على نسبه، وقوله: «إيأي» فصل الضمير ضرورة، وكان الصواب: «أن ينفعني». والرجز في شرح التسهيل

102/4 وتحت الجذر (ق ل ع) في اللسان 291/8 والتاج 399/11.

5- قال أبو حيان: «بين» في الأصل ظرف مكان.. ولما لحقتها «ما» أو الألف، استعملت للزمان. ارتشاف الضرب 1406.

6- في شرح الكافية 196/3. وسيتكرر هذا الكلام بتفصيل أكثر في الصفحة 294.

7- نحو قول عمرو بن معد يكرب - وسيأتي البيت شاهداً برقم 188:

قد علمت سلمى وجرأؤها ما قَطَّرَ الفارسَ إلا أنا

8- إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ الأحزاب 10/33، ومنه قول كعب بن زهير رضي الله عنه:

فَصَادَفَنَ ذَا حَنْقٍ لِاصِقٍ لُصُوقِ الْبُرَامِ يَظُنُّ الظُّنُونَا

ديوان كعب وجهرة اللّغة (ب ر م). والبرام: القراد، حشرة طفيلية تلتصق بجلد الحيوانات.

9- انظره في الصفحة 296.

10- عليه المبرد والرجاج، انظر المقتضب 228/2 و230 وما ينصرف وما لا ينصرف 6 وارتشاف الضرب 1799.

11- يعني حرف الجر المقدّر.

مثال «إذ» قوله تعالى: (واذكروا إذ أنتم قليلٌ)، و(إذ كنتم قليلاً)، فتُضاف للجملتين كما مثلنا. ومثال «إذا» - وتختص بالفعل على الأصح - قوله تعالى: (إذا جاء نصرُ الله). ومثال «حيث»: «جلستُ حيثُ جلسَ زيدٌ» و«حيثُ زيدٌ جالسٌ»، فتُضاف للجملتين كما مثلنا، وإضافتها إلى الفعلية أكثر..

المُقَدَّرُ، واختاره ابن الحاجب⁽¹⁾، والثالث: أنَّ العاملَ المضافُ، واختاره ابن مالك [والمُصَنَّفُ وغيرهما⁽²⁾، وقد ذكر هذه الأقوال أبو حيان⁽³⁾ وغيره. والأول ضعيف.

وأجيب بأنَّ الباءَ في قوله: (بإضافتهن) للسببية؛ فتكون الإضافة سبباً لجرِّ المضاف إليه، ولا يلزم من كونها سبباً كونها عاملةً؛ إذ كونُ الشيء سبباً أعمُّ من كونه عاملاً، والأعمُّ لا يلزمُ صدقُهُ بأخصِّ معين. ويمكن الجواب أيضاً بأنَّ الإضافة بمعنى المضاف، وإضافتها للبيان، أي بمضاف هو هذه المذكورات، وليس في عبارته حصرُ الجملة المضاف إليها في الواقعة بعدما ذكره، فلا يردُّ أنَّ منها الواقعة بعدَ «آية»، كقوله:

21_ بآية يُقدِّمونَ الخيلَ شُعْثاً⁽⁴⁾

هذا قول سيبويه⁽⁵⁾، وزعم [بعضهم]⁽⁶⁾ أنها إنما تضاف للمفرد، نحو: ﴿آيةُ مُلكٍ﴾⁽⁷⁾.

1- انظر شرح الوافية نظم الكافية 250. ولم أقف عليه لغيره.

2- هذا مذهب سيبويه، انظر الكتاب 419/1. وشرح التسهيل 226/3 وشرح شذور الذهب للجوهرى 698/2.

3- ساقط من (أ). انظر ارتشاف الضرب 1799. وقال الرضي: فَمَنْ قَالَ إِنَّ الْجَارَّ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ، نَظَرَ إِلَى أَنَّ مَعْنَاهُ

في الأصل هو الموقع المقدم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه؛ إذ أصل «غلامٌ زيدٌ»: غلامٌ حصلَ لزيدٍ، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف، ولا ينكر ههنا عمل حرف الجرِّ مقدرًا، وإنَّ ضعف؛ وذلك لقوة الدالِّ عليه بالمضاف الذي هو مختصٌّ بالمضاف إليه أو متبيِّن به.. ومن قال إنَّ عاملَ الجرِّ هو المضاف - وهو الأولى - قال إنَّ حرفَ الجرِّ شريعةٌ منسوخة، والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدرًا لكان: «غلامٌ زيدٌ» نكرة، كـ «غلامٌ لزيدٍ»، فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصلٌ له بواسطة الأولى، فهو الجارُّ بنفسه.. وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة، وليس بشيءٍ، لأنه إنَّ أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه، فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضى، وإنَّ أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً، النسبة التي بينها وبين الفعل. انظر شرح الكافية 72/1 و73.

4- تمامه: «كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا». نسب للأعشى وليس في ديوانه، وهو في سيبويه 118/3 والصحاح (س ل م) 1952

واللسان (س ل م) 292/12 والخزانة 512/6 قال: «لم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه»، والتاج (س ل م) 358/16. والبيت بلا نسبة في تفسير الطوسي 60/6 و261/9 والمفصل 129 وشرح التسهيل 259/3 والرضي 173/3 وارتشاف الضرب 1832 واللسان (أ ي ي) 62/14 والمغني 549 و836 والهمع 427/2.

5- انظر كتابه 117/1.

6- ساقط من الأصل. والقائل بذلك ابن جني؛ وقال إنَّ الأصل في البيت: «بآية ما يقدمون»، أي: بآية إقدامكم، كما قال:

ألا من مبلغٍ عني تميمًا
بآية ما يُحبُّون الطعاما

والبيت ليزيد بن عمرو بن الصعق. انظر شرح التسهيل 259/3 وارتشاف الضرب 1833 والمغني 549 والخزانة 512/6.

7- ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ البقرة 248/2.

ومثال «لَمَّا» قولك: «لَمَّا جاء زيد جاء عمرو»، وتختصّ بالفعل الماضي. ومثال «بينما» أو «بيننا» قولك: «بينما - أو بيننا - زيد قائمٌ، أو يقوم زيدٌ». والصحيح أن «ما» كافة لـ «بين» عن الإضافة، فلا محلّ للجملّة بعدها من الإعراب. وأصل «بيننا»: «بينما»، فحذفت الميم.

والجملّة الخامسة: الواقعة جواباً لشرط جازم، وهو «إن» الشرطية وأخواتها. ومحلها الجزم إذا كانت الجملة الجوابية مقرونةً بالفاء..

ومنها غير ذلك كما بيّنه المُصنّف وغيره⁽¹⁾.

[الجملة الخامسة]

[الواقعة جواباً لشرط جازم مقترناً بالفاء الرابطة]

40 ﴿قوله﴾: (جواباً لشرط جازم).. اعترض⁽²⁾ بأنه لا يخلو، إمّا أن يُقدّر لأداة شرط أو لفعل شرط، فإن كان الأول فالجملة الواقعة جواباً ليست بجواب لأداة الشرط، وإنما هي جواب لفعل الشرط، وإن كان الثاني فقوله (جازم) ينافيه؛ إذ الجازم إمّا هو الأداة لا الفعل، اللهم إلا أن يُقدّر الأول، وتكون جملة الجواب جواباً للأداة على جهة التجوُّز، وإن كانت في الحقيقة جواباً للفعل، والعلاقة ما بين الأداة والفعل من التعلّق المعنوي والقرينة قوله (جازم).

ويجاب أيضاً بأنه أراد بالشرط فعل الشرط وأعاد الضمير من (جازم) عليه بمعنى الأداة، فيكون من باب الاستخدام، [لكنّ أنظر: هل هذا يقدح في الربط بين الصفة والموصوف؟ إذ صار ضمير الصفة لغير الموصوف حقيقة]⁽³⁾.

40 ﴿قوله﴾: (إذا كانت مقرونةً بالفاء)، قال في المغني⁽⁴⁾: والفاء المقدرة كالموجودة، كقوله:

22_ مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا⁽⁵⁾

1- انظر المغني 549 وشرح التسهيل لابن مالك 259/3.

2- انظر الشمسي 139.

3- من الأصل.

4- ص 552.

5- تمامه: «والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مثلاً»، نسب إلى حسان بن ثابت الأنصاري، في ديوانه 516 وسيبويه 65/3، وإلى ابنه عبد الرحمن (-104هـ) في المقتضب 70/2 وأمالي الشجري 9/2 ولسان العرب (ب ج ل) 47/11 والخزانة 51/9 ونسب فيها أيضاً إلى كعب بن مالك الأنصاري، وهو في ديوانه 288 و312. ويروى في الرضي 11/4 والجنى 69 والمغني 219 والقاموس المحيط 1240 والخزانة 50/9: «مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ» فلا شاهد فيه حينئذٍ. والبيت بلا نسبة في الأصول في النحو 462/3 والخصائص 281/2 وضرائر القزاز 249 والمفصل 440 وأمالي الشجري 124/1 وإعراب العكبري 146 وضرائر الشعر 160 وشرح التسهيل 76/4 والرضي 97/4 و111 و463 وارتشاف الضرب 1872 و2419 وتوضيح المقاصد 1283 والجنى 69 وأوضح المسالك 190/4 والمغني 80 و133 و186 و218 و311 و552 و553 و671 و832 و849 والأشعري 262/3 والجمع 458/2 والخزانة 40/9 و77 و357/11 وحاشية الصبان 30/4.

سواءً أكانت اسميةً أم فعليةً، خبريةً أم إنشائيةً، أو كانت مقرونةً بـ «إذا» الفجائية، ولا تكون إلا اسميةً، والأداة «إن» خاصةً. فالأولى: المقرونة بالفاء، نحو قوله تعالى: (مَنْ يُضِلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) ، فجملة (لا هادي له) من «لا» واسمها وخبرها في محلّ جزم؛ لوقوعها جواباً لشرطٍ جازم، وهو «مَنْ»؛ ولهذا - أي ولأجل أنّها في محلّ جزم - قرىء بجزم (ويذرهم) بالياء عطفاً على محلّ الجملة، ف «يذرهم» مجزومٌ في قراءة حمزة والكسائي، معطوف على محلّ جملة (فلا هادي له).

ومنه عند المبرد⁽¹⁾: «إِنْ قَمْتَ أَقَوْمٌ»، وهو أحد الوجهين عند سيبويه⁽²⁾، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير؛ فيكون دليلَ الجواب، لا عينه. ويجوز أن يُفسّر ناصباً لما قبل الأداة، نحو: «زَيْدًا إِنْ يَأْتِنِي»⁽³⁾ أَكْرَمُهُ». وسيأتي بعد ذلك ما له تعلقٌ بذلك.

40 وقوله: (والأداة إن) الحصر إضافي بالنسبة إلى أدوات الشرط الجازمة؛ فلا ينافي أنّها قرّنت بإذا الفجائية بعد إذا الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ شِئَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾⁽⁴⁾.

40 قوله⁽⁵⁾: (فجملة لا هادي له)⁽⁶⁾.. كان ينبغي أن يقول: فجملة ﴿فلا هادي له﴾؛ لأنّ الذي في كلام الجماعة أنّ الفاء وما بعده في محلّ جزم.

40 قوله: (ولهذا قرىء بجزم يذرهم)، قال في الكشاف: «كأنه قيل: من يضلّل الله لا يهديه أحدٌ ويذرهم»⁽⁷⁾.

40 قوله: (عطفاً على محل الجملة) قال الشيخ عز الدين⁽⁸⁾: فيه بحث؛ إذ يلزم منه عطف المفرد الذي هو الفعل المضارع فقط باعتبار ظهور الجزم في لفظه وحده على الجملة التي هي جواب الشرط، وعطف المفرد على الجملة ممتنع، اللهم إلا أن يقال: الجملة المعطوف عليها لها محل باعتبار وقوعها

ب/30

1- انظر المقتضب 69/2. وعن ابن الأنباري: فعل الشرط إذا كان ماضياً نحو: «إِنْ قَمْتَ أَقَوْمٌ» فإنه يجوز أن يبقى على رفعه؛ لأنه لما لم يظهر الجزم في فعل الشرط ترك الجواب على أول أحواله، وهو الرفع، وهو وإن كان مرفوعاً في اللفظ فهو مجزومٌ في المعنى، كقولك: «يغفر الله لفلان» لفظه مرفوع ومعناه دعاء مجزوم، كقولهم: «لِيَغْفِرَ اللهُ لفلان». الإنصاف 628/2.

2- انظر كتابه 68/3 و70.

3- في المغني 552: أتاني.

4- ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ الروم 48/30.

5- أدرج هذا القول في النسخ بعد قوله: «عطفاً على محل الجملة»، وقد أثبتته هنا في موضعه الصحيح كما ورد في الموصول 40.

6- من قوله ﷻ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ الأعراف 186/7.

7- الكشاف 183/2. وكذلك قراءة الأعمش في الأنعام 110/6: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (يذرهم) بالياء والجزم، ووجهها أنه على إسكان المرفوع تخفيفاً. انظر مجمع البيان 160/7.

وانظر أيضاً: البحر المحيط 433/4 والدر المصون 527/5 و528.

8- لم أقف على كلامه.

والثانية: المقرونه بإذا الفجائية، نحو قوله تعالى: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)، فجملة (هم يقنطون) في محل جزم لوقوعها جواباً لشرط جازم، وهو «إن». والفجأة: البغته. وتقييد الشرط بالجازم احترازاً عن الشرط غير الجازم، كـ: «إذا» و«لو» و«لولا». فأما إذا كانت جملة الجواب فعلها ماضٍ خالٍ عن الفاء، نحو: «إن قام زيدٌ قام عمرو»، فمحل الجزم في الجواب محكوم به للفعل وحده، وهو «قام»، لا للجملة بأسرها، وهو «قام» وفاعله، وكذا - أي وكالقول في فعل الجواب - القول في فعل الشرط إن الجزم محكوم به للفعل وحده، لا للجملة بأسرها؛ لأن أداة الشرط إنما تعمل في شيئين لفظاً أو محلاً، فلما عولت في محلّ الفعلين لم يبق لها تسلط على محل الجملة بأسرها؛ ولهذا تقول إذا عطفت عليه - أي على فعل الشرط الماضي - فعلاً مضارعاً، وتأخر عنها معمولاً، وأعملت الفعل الأول - وهو الماضي - في المتنازع فيه..

موقع فعل مفرد مجزوم، فكان العطف في الحقيقة على ذلك المفرد، فيكون عطف المفرد على المفرد في الحقيقة. انتهى. وقُرئ: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء والنون⁽¹⁾ والرفع على الاستئناف. قاله في الكشف⁽²⁾.

وفي إعراب المنتخب⁽³⁾: أمّا القراءة بالياء فموافقة لقوله تعالى: ﴿مُرِيضًا﴾⁽⁴⁾ وأمّا النون فعلى إخبار الله تعالى عن نفسه بلفظ الجمع.

وفي قوله: (على محلّ الجملة) تسمّح؛ لأنّ المعطوف عليه هو الجملة.

41 ﴿قوله: (فجملة: ﴿هُمْ يَقْنَطُونَ﴾⁽⁵⁾ في محلّ جزم).. الأولى: فجملة ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾، في محلّ جزم⁽⁶⁾.

41 ﴿قوله: (فأما نحو: «إن قام زيدٌ قام عمرو»، فمحلّ الجزم محكوم به للفعل وحده).. إشارة إلى جواب سؤال مقدر، تقدير السؤال أن يقال: أنتم قلتم إنّ الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم إنّما يكون لها محلّ وهو الجزم، بشرط أن تكون مقرونة بالفاء أو بإذا الفجائية، وقولهم: «إن قام زيد قام عمرو»، جملة الجواب فيه مجزومة محلاً ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية! وحاصل الجواب أن يقال: إنّ الجزم ليس محكوماً به للجملة بأسرها، بل للفعل وحده.

41 ﴿قوله: (بأسرها) أي: بجمعها، فإنّ الأسرَ القيدَ الذي يُشَدُّ به الأسير⁽⁷⁾، وإذا ذهبَ الأسيرُ بقيدِهِ فقد ذهب بجمعِهِ.

41 ﴿قوله: (ولهذا تقول... إلخ).. فيه بحث، لأنه استيضاح على المدعى بما هو من أفرادهِ، فالدور لازم، إذ الحكم لهذا الفرد إنّما يثبت على تقدير ثبوت المدعى، وقد استوضح عليه به، وقد يقال: سمع الفرد

1- أي بياء المضارعة أو النون. وقد قرأ أبو عمر بالياء، انظر مفردته 94. وانظر البحر 433/4.

2- انظر الكشف 183/2.

3- لعله أبو المرجى سالم بن أحمد بن سالم التميمي المعروف المنتخب (-611هـ) نحوي عروضي من أهل بغداد، قرأ عليه ياقوت الحموي. له: صناعة الشعر، والقوافي، والعروض، وأرجوزة في النحو، ولم أقف له على إعراب للقرآن. انظر ترجمته في معجم الأدباء 178/11 والوافي بالوفيات 49/15 وهو في بغية الوعاة 577/1: «المنتخب» بالجمع.

4- من آية الأعراف السابقة نفسها.

5- ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ الروم 36/30.

6- ما بين حاصرتين ساقط من الأصل.

7- يصح مجازاً؛ فإنّ هذا هو الإسار، أمّا الأسرُ فهو المصدر، بمعنى الشدّ والعصب. انظر القاموس (أ س ر) 322.

نحو: «إن قام ويقعد أخواك قام عمرو»، فتجزم المضارع المعطوف على الماضي قبل أن تكمل الجملة بفاعلها، وهو «أخواك»، فلولا أن الجزم محكوم به للفعل وحده، للزم العطف على الجملة قبل إتمامها، وهو ممتنع.

تنبيه - وهو لغة الإيقاظ؛ يقال نبهت تنبيهاً، أي أيقظت إيقاظاً. واصطلاحاً: عنوان البحث الآتي، بحيث يُعلم من البحث السابق إجمالاً - إذا قلت: «إن قام زيد أقوم» بالرفع، ما محل «أقوم»؟ فالجواب عن هذا السؤال مختلف فيه:

قيل: إن «أقوم» ليس هو الجواب، وإنما هو دليل الجواب، وهو مؤخر من تقديم، والجواب محذوف، والأصل: «أقوم إن قام زيد أقم»، وهو مذهب سيويه. وقيل: هو - أي «أقوم» - نفس الجواب ..

الذي استدلل به، فليس حكمه موقوفاً على معرفة القاعدة، وإنما سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ وَأَخَذْنَا نَقِيصَ عَلَيْهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَا لَا نَسَلِّمُ تَوَقُّفَ ثَبُوتِ الْحُكْمِ فِي هَذَا الْفَرْدِ عَلَى ثَبُوتِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ؛ لِإِمْكَانِ ثَبُوتِهِ بِالسَّمَاعِ مِنَ الْعَرَبِ، فَيَكُونُ الْحَاصِلُ أَنَّهُ يَصِحُّ هَذَا الْقَوْلُ قَوْلًا صَحِيحًا ثَابِتًا بِالسَّمَاعِ، فَتَثْبُتُ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ. تَأَمَّلْ. أو يجاب عنه بنظير ما تقدّم (1).

42 قولُه: (عنوان البحث الآتي) أي: ترجمته، لأنَّ عنوان الشيء ما يدلُّ عليه، [وفيه أنَّ العنوان لفظ التنبيه، والمقصود بيان معناه المصطلح عليه، والمعنى ليس العنوان، فلعلَّ الأوضح أن يقال: هو الحكم المعلوم ممَّا سبق إجمالاً، فليتأمل.

والوجه أنَّه أراد بالعنوان العبارات الآتية، لأنَّ عنوان الشيء ما يدلُّ عليه (2)، [وقد يطلقون التنبيه على حكم يكون ظاهراً (3) في نفسه، وإن لم يُعلم من الكلام السابق إجمالاً ولا تفصيلاً.

42 قولُه: (ما محل أقوم؟) أي: مع الضمير المستتر فيه.

42 قولُه: (هو دليل الجواب) لا عينه.

31/أ قولُه: (وقيل هو - أي أقوم - نفس الجواب... إلى آخره).. قال الرضي (4): إذا كان الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً، ففي ذلك الجزاء وجهان: الرفع والجزم (5)، والثاني أكثر. وعن الكوفيين: يجبُ الرفع لأنَّ الجزم في الجواب [للمضارع] (6) للجوار (7)، فإذا لم ينجزم (8) الشرط لم يُجزم الجواب. وعند

1- من أن الجزم ليس محكوماً به للجملة بأسرها بل للفعل وحده، وقد تقدّم آنفاً.

2- ساقط من الأصل.

3- ساقط من (أ).

4- في شرح الكافية 108/4.

5- انظر الفصل 439.

6- من الأصل.

7- في (ب) و(ج): «للجوازم». وهو وهم. وقد عقد ابن الأنباري لذلك مسألة في الإنصاف 602، وانظر توضيح المقاصد

1272 والأشعري 255/3.

8- كذا في الأصل، وما في سائر النسخ: «يُجزم». ولا فرق.

النحاة: الرفع في ذلك الجواب لأحد وجهين: إما لكونه في نيّة التقديم⁽¹⁾، وإما لنيّة الفاء قبل الفعل⁽²⁾.

وفيه نظر؛ لأنّ هذين الوجهين مختصان بالضرورة، وكلامنا في حال السّعة، والأولى أن يقال: تغيّر عمل «إن» وضَعُفَتْ⁽³⁾ في هذه الصورة عن جزم الجواب، لحيلولة الماضي بينهما وبينه غير معمول فيه⁽⁴⁾، فلمّا لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء، فتكون الأداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرًا، كما يجزم سائر الجوازم عملاً واحداً، أي معمولاً واحداً ك: «لم»، و«لما»، أو «لام» الأمر⁽⁵⁾، و«لا» للنهي⁽⁶⁾.

42 ❁ قوله: (والمبتدأ)⁽⁷⁾.. الظاهر أن اعتبار المبتدأ غير لازم⁽⁸⁾؛ بدليل أنه مثل في التوضيح⁽⁹⁾ للرفع الضعيف، لكون الشرط مضارعاً بقراءة طلحة بن سليمان⁽¹⁰⁾: ﴿أَيْمًا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾⁽¹¹⁾.

1- هذا مذهب سيبويه، انظر الكتاب 136/1 و70/3 وتوضيح المقاصد 1281 والدر المصون 297/6 والهمع 460/2.

2- هذا مذهب المبرد، انظر المقتضب 69/2 و70 وتوضيح المقاصد 1281 والدر المصون 297/6 والهمع 460/2.

3- في الأصل: ضعف.

4- يعني أن الجزم غير ظاهر فيه لأنه ماضٍ.

5- من الأصل.

6- في الرضي 108/4: لاءُ النهي. هكذا استعملها الرضي. وكرر ذلك. ووجه ذلك أن كلمة «لا» حين تصير اسماً وثانيها معتل. يضعف ثانيها وتضعيف الالف يجعلها هكذا لانه بعد اجتماع الألفين تبدل الثانية منها همزة. قال سيبويه: واعلم أنك إذا جعلت حرفاً من حروف المعجم، نحو الباء والتا وأحواهما، اسماً للحرف أو للكلمة أو لغير ذلك، جرى مجرى «لا» إذا سميت بها؛ تقول هذا باءٌ كما تقول هذا لاءً. انظر الكتاب 267/3.

7- هذا القول مع ما بعده إلى قوله (ولكونه ماضياً) متأخر سهواً عن قوله (محله مع المبتدأ الجزم) وقد أثبتته في موضوعة رعاية لما ورد في الموصل. وهو ساقط من الأصل.

8- هذا خلاف سيبويه، انظر الكتاب 69/3.

9- انظر أوضح المسالك 208/4 و209. وانظر الرضي 111/4.

10- هو طلحة بن سليمان السمان (توفي في القرن الثاني) مقرئ مصدر، أخذ القراءة عرضاً عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف (-112هـ)، وله شواذ تروى عنه. روى عنه القراءة أخوه إسحق بن سليمان، وعبد الصمد بن عبد العزيز الرازي. انظر غاية النهاية 341/1 و390.

11- ﴿أَيْمًا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ النساء 78/4. والقراءة برفع ﴿يُدْرِكُكُمْ﴾ في المحتسب 192/1 والكشاف 537/1 والمحزر الوجيز 80/2 ومجمع البيان 164/5 والعكبري 374/1 والبحر المحیط 299/3 والدر المصون 43/4 و686/8 وروح المعاني 128/3. قال الزمخشري: يجوز أن يقال: حُمِلَ على ما يقع موقع: (أَيْمًا تَكُونُوا)، وهو: أينما كنتم.. ويجوز أن يتصل بقوله: ﴿وَلَا تَطْلُمُونَ فِتْيَانًا﴾ [من الآية فلها]، أي: ولا تنقصون شيئاً مما كتب من أجالكم، أينما تكونوا في ملاحم وحروب أو غيرها، ثم ابتداء قوله: ﴿يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾، والوقف على هذا الوجه على ﴿أَيْمًا تَكُونُوا﴾. انظر الكشاف 537/1 و538.

وقيل: «أقوم» هو الجواب، وليس على إضمار الفاء، ولا على نية التقديم، وإنما لم يُجزم لفظه؛ لأنَّ الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قرينه، فلا تعمل في الجواب مع بُعده. فعلى القول الأول - وهو أنَّه دليل الجواب - لا محل له؛ لأنَّه مُستأنف، ولفظه مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم. وعلى القول الثاني - وهو أن يكون على إضمار الفاء - محلُّه مع المبتدأ الجزم، ويظهر أثر ذلك الاختلاف في التابع. فتقول على الأول: «إنَّ قام زيدٌ أقومُ ويقعدُ أخواك» بالرفع، وعلى الثاني: «ويقعدُ أخواك» بالجزم.

الجملة السادسة: التابعة لمفرد، كالجملة المنعوت بها، ومحلُّها بحسب منعوتها.

فإن كان منعوتها مرفوعاً فهي في موضع رفع، كالواقعة في نحو قوله تعالى: (مَنْ قَبِلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمًا لَا بَيْعَ فِيهِ)، فجملة (لا بَيْعَ فِيهِ) من اسم «لا» وخبرها في محلِّ رفع على أنَّها نعت لـ «يوم».

ومفهوم قوله: «لم تجزم⁽¹⁾ لفظه» أنَّها جَزَمَتْ محلَّه.

42* قوله: (لكونه ماضياً)⁽²⁾ قضية هذا التعليل خروج المضارع المبني، وفيه نظر.

42* قوله: (فلا تعمل في الجواب مع بُعده) قد يفرق بأنَّه إنما لم تعمل في لفظ الماضي لبنائمه، وهذا المعنى مفقود في المضارع، إلاَّ أن يقال: عدم العمل في القريب، ولو لمانعٍ مفقودٍ في البعيد، لا يناسب معه العمل في البعيد؛ لأنَّه يستقبح ظاهراً وصورة.

43* قوله: (محلُّه مع المبتدأ الجزم) لو قال: محله هو والمبتدأ الجزم، لكان أخصر وأظهر⁽³⁾.

43* قوله: (يظهر أثر ذلك الاختلاف في التابع.. إلى آخره) قال في المغني⁽⁴⁾: فعلى الأول لا يجوز الجزم، وعلى الثاني ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل، والجزم عطف على محلِّ الفاء المقدر وما بعدها. فقول الشارح: (وعلى الثاني: ويقعد أخواك، بالجزم)، أي: إنَّ قُدِّرَ العطفُ على محلِّ الفاء المُقَدَّرَ وما بعدها، [وترك الكلام على الثالث⁽⁵⁾؛ لشدة ضعفه، وعلمه من الثاني.

43* قوله: (ويقعد أخواك... إلخ) فيه أنَّ المعطوف عليه (أقوم) وحده، والذي في محلِّ جزم إنما هو جملة أقوم مع المبتدأ المقدر، كما صرَّح به، إلاَّ أن يقال: جزماً في محلِّ الجزم، والوجه أن يقال: العطف على الجملة لا على الفعل وحده كما تقدم نظيره⁽⁶⁾.

[الجملة السادسة: التابعة لمفرد]

43* قوله: (التابعة لمفرد... إلخ) إفهم⁽⁷⁾ أنَّ التابعة لمفرد لا تنحصر في المنعوت بها، وهو كذلك.

قال في المغني: الجملة التابعة لمفرد على ثلاثة أنواع:

1- في الموصل 42: يُجزم.

2- تأخر هذا القول في النسخ عن القول التالي، وأثبتته في موضعه الصحيح كما في الموصل 42.

3- ساقط من الأصل.

4- يُنظر المغني 553.

5- أي القول إنَّ «أقوم» من مثال: «إنَّ قام زيدٌ أقومُ» هو الجواب، وليس على إضمار الفاء، ولا على نية التقديم.

6- ما بين حاصرتين ساقط من الأصل.

7- في (ب): اعلم.

وإن كان منعوتها منصوباً فهي في موضع نصب، كالواقعة في نحو قوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)، فجملة (تُرْجَعُونَ) في موضع نصبٍ على أنها نعتٌ لـ «يوماً»، وإن كان منعوتها مجروراً فهي في موضع جرٍّ، كالواقعة في نحو قوله تعالى: (اليوم لا ريبَ فيه)، فجملة (لا ريبَ فيه) في موضع جرٍّ؛ لأنها نعتٌ لـ «يوم».

والجملة السابعة: الجملة التابعة لجملة لها محلٌّ من الإعراب، وذلك في بابي النسق، والبدل.

فالأول نحو: «زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه»، فجملة (قام أبوه) في موضع رفع؛ لأنها خبر المبتدأ، وكذا جملة (قعد أخوه) في موضع رفع أيضاً؛ لأنها معطوفة عليها، أي على جملة (قام أبوه) التي هي خبر عن زيد. ولو قدرت العطف لجملة (قعد أخوه) على مجموع الجملة الاسمية التي هي (زيد قام أبوه) لم يكن للمعطوفة - وهي (قعد أخوه) - محلٌّ، لأنها معطوفة على جملة مستأنفة..

أحدها: المنعوت بها، ولها ثلاثة أحوال كما ذكر هنا.

والثانية: المعطوفة بالحرف، نحو: «زيد منطلق وأبوه ذاهب»، إن قدرت الواو عاطفةً على الخبر، فإن قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدرت الواو وأو الحال فلا تبعية، والمحل نصبٌ. والثالث: المبدلة، كقوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾⁽¹⁾ — ﴿إِنَّ﴾ وما عملت فيه بدل من ﴿مَا﴾ وصلتها، وجاز إسناد ﴿يُقَالُ﴾ إلى الجملة كما جاز: ﴿وَإِذَا قِيلَ لِزَوْجٍ مِنَ اللَّهِ حَقٌّ﴾⁽²⁾، هذا كله إن كان المعنى: ما يقول الله لك إلا ما قد قال للرسول. وإن كان المعنى: ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قال الكفار الماضون لأنبيائهم — وهذا الوجه هو الذي بدأ به الزمخشري⁽³⁾ — فالجملة استئناف⁽⁴⁾.

[الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محلٌّ من الإعراب]

44 ﴿فَقَوْلُهُ: (وَذَلِكَ فِي بَابِي النَّسْقِ وَالْبَدْلِ) أَي خَاصَّةً، كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ⁽⁵⁾. وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ هَذَا الْحَصْرَ يَبْطُلُ بِمَثَلِ قَوْلِنَا: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ قَامَ أَبُوهُ، فَإِنَّ الْفَعْلِيَّةَ الثَّانِيَةَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا تَأْكِيدٌ لْجُمْلَةِ الْخَبَرِ، فَهِيَ تَابِعَةٌ لْجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ، وَلَيْسَتْ فِي بَابِ النَّسْقِ وَلَا فِي بَابِ الْبَدْلِ⁽⁶⁾. 44 ﴿فَقَوْلُهُ: (وَلَوْ قَدَّرْتَ الْعُطْفَ عَلَى الْإِسْمِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْطُوفَةِ مَحَلٌّ) أَي: جَعَلْتِ⁽⁷⁾. وَمِثْلُهُ مَا إِذَا قَدَّرْتَ الْوَاوَ لِلْإِعْتِرَاضِ، بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِعْتِرَاضَ يَكُونُ فِي آخِرِ الْكَلَامِ.

1- فَصَّلَتْ 43/41.

2- ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ الحاشية 32/45.

3- كما في الكشف 202/4.

4- انظر المغني 553 و554.

5- انظر المغني 556.

6- قاله الدماميني، ثم رده الشمني بقوله: لا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا مِنْ تَأْكِيدِ الْجُمْلَةِ، وَلَمْ لَا يَكُونُ مِنْ تَأْكِيدِ الْمَفْرَدَاتِ؟ وَإِنْ سَلِّمَ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الثَّانِيَةَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَجْرَدِ تَكْرِيرِ لَفْظِ الْأُولَى. انظر كلامهما في الشمني 141/2 و142.

7- أي جعلت هنا بمعنى قدرت.

ولو قَدَّرَتِ الواو في (وقعد) واو الحال، لا واو العطف، ولا واو الاستئناف، كانت الجملة الداخلة عليها واو الحال في موضع نصب على الحال من (أبوه)، وكانت (قد) فيها مضمرة لتقرب الماضي من الحال، ويكون تقدير الكلام: «زيد قام أبوه، والحال أنه قعد أخوه».

44* قوله: (وكانت «قد» فيها مضمرة).. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿جَاؤُوكُمْ حَصْرَتٌ صُدُورُهُمْ﴾⁽¹⁾، أي: قد حصرت، أي: ضاقت، وفيه خلاف سيبويه⁽²⁾؛ فإنه لم يُجوز حذف «قد» من الماضي المثبت، وذهب إلى أن ﴿حَصْرَتٌ﴾ لم يقع ههنا حالاً، بل هو صفة موصوفٍ مَحذوفٍ، أي: جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم.

وردد بأن الموصوف المذكور إذا قُدِّرَ يكون حالاً موطئة، والصفة الموطئة أيضاً إذا كانت ماضياً 31/ب يجب تصديرها بقد، لاسيما إذا حذف الموصوف، فإنه يكون في صورة الحال القائمة مقامه. وما ذكر مذهب البصريين⁽³⁾ فإنهم قالوا: إنَّ (قد) إنما تجب في الماضي المثبت الواقع حالاً إذا لم تجب الواو فيه. كذا ذكره الحديثي⁽⁴⁾. [فما ذكره المصنّف من تقدير (قد) مع الواو مخالف لما ذكره الحديثي]⁽⁵⁾.
واعلم أن وجوب (قد) في الماضي المثبت الواقع حالاً إذا لم يكن بعد «إلا» و«ألا»، فالافتقار بالضمير وحده من دون «قد» والواو أكثر، نحو: «ما لقيته إلا أكرمني»، لأنه بتأويل: إلا مُكرماً.

44* قوله: (تقرب الماضي من الحال) فيه بحث، لأنَّ (قد) تفيد المقاربة - بالباء - لا المقارنة - بالنون - والمطلوب في الحال هو الثاني لا الأول، وقد أشار الحديثي إلى دفعه، حيث قال: المقاربة بمنزلة المقارنة، فإنَّ القريب من الشيء في حكمه، ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال. وفي بعض نسخ شرح اللب⁽⁶⁾ للسيد: ولفظ (قد) تقرب الماضي من ذلك الزمان، فتكون المقاربة بمنزلة المقارنة، والكلام بعد لا يخلو عن ثبوت؛ لأنَّ الظاهر أنَّ المعبر في الحال حقيقة المقارنة، لا ما هو في حكمه، ولذا قال السيد الجرجاني⁽⁷⁾: إذا قلت: «جاءني زيد ركباً»، كان المفهوم كون الركوب

1- ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّثَاقٌ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصْرَتٌ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَالْقَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكْتُمُونَ مَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ النساء 90/4.

2- انظر السان (ح ص ر) 193/4 والخزانة 255/3 ولم أقف على رأيه في الكتاب.

3- انظر الإنصاف 254 والإملاء 190/1 وإعراب العكبري 379/1 والمغني 562 والخزانة 255/3.

4- لعله ركن الدين الحسن بن محمد العلوي المتوفى بالموصل (-715هـ) النحوي الفقيه أحد شراح الكافية، ذكره الصفدي في ترجمة علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي، ونقل عنه قوله:..وأخذت النحو والفقه عن ركن الدين الحديثي. انظر أعيان العصر 1148/3، ونقل عنه البغدادي في الخزانة 457/8 مناقشة له من شرحه على الكافية. وذكره صاحب كشف الظنون 1376/2 في سياق ذكره للكافية في النحو، وقال إنَّ شرحه لها مثل شرح الرضي بحثاً وجمعاً، بل أكثر منه.

5- ساقط من (أ).

6- «لب اللباب» لتاج الدين الإسفراييني (-684هـ)، وهو إيضاح لكتابه «لباب الإعراب»، وقد شرحه غير واحد. انظر كشف الظنون 1544 و1708. وبحث عن شرح السيد الجرجاني المذكور فلم أجده.

7- انظر حاشيته على المطول 277.

ماضياً بالنسبة إلى المجيء متقدماً عليه، فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها، وإذا دخلت عليه (قد) قربته من المجيء، وتفهّم المقارنة بينهما، فكأنّ ابتداء الركوب كان متقدماً على المجيء، لكن قارنه دواماً. كيف ولو كفى المقارنة في الحال لم يحتج - في مثل قولك: «جاءني زيدٌ ركباً» - إلى «قد» أصلاً، لأنّ المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضياً بالنسبة إلى المجيء متقدماً عليه، لا كونه بعيداً منه، فلتفهّم المقارنة من جعله قيداً للعامل⁽¹⁾، ولا فرق في ذلك بين وجود (قد) وعدمها كما ذهب إليه الكوفيون⁽²⁾، نعم لو اطّرد الاستعمال ولم يوجد فعل ماضٍ مثبت وقع حالاً دون قد، لأمكن أبداً المناسبة بأنّ المقارنة في «جاء زيدٌ قد ركباً» تفهم من «قد»، وجعل الحال قيداً للعامل، وفي: «جاء زيد ركباً» من الثاني لا غير «قد»، فروعياً قوة الدلالة عليها، لكن وقوعه من دون ذكر «قد» كثيراً في الكلام، فأبي حاجة إلى التقدير؟ فتأمل.

وفيه إشكالٌ أيضاً، وهو أنّ الحال الذي نحن بصدها غير الحال التي تقابل الماضي، وتقرّب (قد) الماضي منها فتجوز المقاربة إذا كان الحال والعامل ماضيين، ولفظ (قد) إنّما تقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم، وربما يبعده عن الحال التي نحن بصدها كما في قولك: «جاء زيدٌ في السنة الماضية قد ركب فرسه».

وأجاب عنه السعد⁽³⁾ في المطوّل بقوله: وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام أن الحالية الماضي وإن كانت بالنظر إلى العمل، ولفظة «قد» إنّما تقرّب⁽⁴⁾ من حال التكلم فقط، والحالان متباينان، لكنهم استنبهوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة، فأتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا: «جاء زيدٌ في السنة الماضية وقد ركباً»، كما مرّ في اشتراط خلوّ الجملة الحالية عن حرف الاستقبال، فظهر أنّ تصدير الماضي المثبت بلفظ «قد» لمجرد استحسان لفظي، وكثيراً ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة، لكن تصديره بلفظة «قد» يكسر منه سورة الاستبعاد⁽⁵⁾، كقول أبي العلاء:

23_ أُصَدِّقُهُ فِي مَرِيَّةٍ وَقَدْ اِمْتَرَّتْ صَحَابَةُ مُوسَى بَعْدَ آيَاتِهِ التَّسْعِ⁽⁶⁾

1- أي: من دون قد، أي: تفهّم المقاربة حاصل من دون تقدير قد. (كذا بهامش الأصل).

2- انظر الإنصاف 252.

3- في (ب): السيد، وهذا سهوٌ بين؛ لأنّ المطوّل للسعد التفتازاني، وللسيد الحاشية عليه. انظر المطول 277.

4- في المطوّل: «يقرببه». والنص منه 277.

5- كذا في المطول 277، والذي في النسخ: الاستقبال. وهو وهم.

6- البيت في سقط الزند 260 والمطول 278 وحاشية الفنري 447. والمريّة: الشك، وموسى هو النبي عليه أفضل الصلاة والسلام، وآياته التسع هي ما أشير إليه في قوله ﷺ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَاسْتَأْذَنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا﴾ الإسراء 101/17، وقوله ﷺ: ﴿وَأَدْخَلَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ يَبْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ النمل 12/27، وهي: يده، وعصاه، والطوفان، والجراد، والقمل، والضفادع، والدم، والطمسة - وهي انقلاب أمواهم إلى حجارة بدعاء سيدنا موسى ﷺ: «رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ» -

وإذا قلت: «قال زيدٌ عبدُ الله منطلقٌ وعمروٌ مقيمٌ»، فليس من هذا الباب الذي هو من عطف جملة على جملة لها محلٌّ، حتى تكون جملة (عمرو مقيم) محلها نصب بالعطف على جملة (عبد الله منطلق) المحكية بالقول، بل الذي محلُّه النصب على المفعولية بـ «قال» مجموع الجملتين: المعطوفة والمعطوف عليها؛ لأنَّ المجموع المركَّب من الجملتين المذكورتين هو المَقُولُ للقول؛..

وبالجملة، يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي هِيَ بَيَانُ الْهَيْئَةِ، لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَصُولُهَا فِي الْحَالِ الَّتِي هِيَ زَمَانُ التَّكْلِمْ، وَأَنْهُمَا مُتَبَايِنَانِ حَقِيقَةً. انتهى ما أردناه منه⁽¹⁾.
وقال حفيده⁽²⁾: «وَأَجِيبَ عَنْهُ أَنَّ النَّحَاةَ صَرَحُوا بِأَنَّ مَا بَعْدَ حَتَّى مُسْتَقْبَلٌ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ، وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا نَظْرًا إِلَى زَمَانِ التَّكْلِمْ، فَيَجُوزُ أَنْ تُعْتَبَرَ الْمَاضِيَّةُ وَالْحَالِيَّةُ وَالْإِسْتِقْبَالِيَّةُ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي جَعَلَتْ قِيودًا بِالْقِيَاسِ إِلَى الْعَامِلِ الْمُقِيدِ بِهَا، لَا إِلَى زَمَانِ التَّكْلِمْ. فإذا قلت: «جاءني زيد ركب»، فهم منه كون الركوب ماضيًا بالنسبة إلى المجيء فنفتوت المقارنة، وإذا دخلت عليه (قد) قربته من زمان المجيء، وتفهم المقارنة، أقول: ذلك الاعتبار ليس بلازم في حتى، فإنه يجوز فيما بعده الاستقبال نظرًا إلى زمن التكلم أيضاً على قياس كلمة (أن)، فكلُّ من الماضي والمضارع الذي للحال يحتمل غير المقصود، فلا تكون كلمة (قد) المقربة للحال كافية لاحتمال الحالية بالنظر إلى زمان التكلم لا العامل، وفيما إذا كان الحال مضارعاً يحتاج إلى أمر دالٍّ على اعتبار زمان العامل لا التكلم مع أن كلمة (قد) لا يفيد إلا التقريب دون المقارنة، تأمل. انتهى.

واعلم أنَّ المجيب بما سبق هو السيّد، وقال بعد الجواب: وحينئذٍ تظهر صحة كلامهم في هذا المقام، وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالاً عن علامة الاستقبال؛ إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبليةً بالقياس إلى عاملها... إلخ. انتهى⁽³⁾.

44* قوله: (بل الذي محلُّه النصب مجموع الجملتين... إلخ).. هذا ظاهر إن كانت الواو من المحكي، وإن كانت من الحكاية فهو مِمَّا نَحْنُ فِيهِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَقَدْ ذَكَرُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾⁽⁴⁾.

=والجذب في بواديهم. انظر: تفسير الطبري 565/17 و435/19 والكشاف 697/2 و351/3 والحرر الوجيز 488/3 و252/4 والبحر المحيظ 308/1 و258/5 و85/6 وحاشية الفري على المطول 447.

1- أي المطول، انظره: 277 و278.

2- أي: حفيد السعد التفتازاني، وفي المصادر أنه سيف الدين أحمد بن يحيى بن محمد الهروي المعروف بالحفيد، ويعرف بالشهيد (-916هـ) بارع في البلاغة. له حاشية على مختصر تلخيص المفتاح، وحاشية على المطول اللذين ألفهما جده سعد الدين التفتازاني. انظر: كشف الظنون 476/1 و1716/2 و2038 وروضات الجنان 93. ولكنه نقل الكلام الآتي من حاشية السيد الجرجاني على المطول 277. وسيصرح الشنواني بعد قليل.

3- انظر حاشية السيد على المطول 277.

4- ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ آل عمران 173/3.

فكلُّ منهما - أي من الجملتين المتعاطفتين - جزء المقول المركب من الجملتين، لا أنه - على انفراده - مقولٌ حتَّى يكون أحدهما معطوفاً على الآخر.

والثاني: البديل، نحو قوله:

- أقولُ له ارحلُ لا تُقيمَنَّ عندنا * * *

فجملته (لا تقيمَنَّ) في موضع نصب على البدلية من (ارحل).

44* قوله: (فكلُّ منهما جزء المقول) أي: وحينئذٍ فلا يحكم لكل منهما بإعراب محلاً على جهة الاستقلال، كما أنَّ جُزْأَيِ الجملَةِ الواحدة لا محلَّ لواحدٍ منهما باعتبار القول.

45* قوله:

24_ (أقولُ له ارحلُ لا تُقيمَنَّ عندنا

صدْرُ بَيْتٍ، عَجْرُهُ:

..... وإلا فكن في السرِّ والجهر مسلماً⁽¹⁾

[أي: وإن لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر]⁽²⁾.

ويأتي في هذا البيت الذي مثَّلَ به الشارح كالمُصنِّف في المغني، ما قاله المُصنِّف في: «قال زيدُ عبدُ الله مُنطلقٌ وعمرو مقيمٌ» من أنَّ المحلَّ لمجموع الجملتين؛ إذ هو المقول، وكلُّ منهما على انفراده جزء القول⁽³⁾، وذلك أن جملتي (ارحلُ لا تقيمَنَّ عندنا) هو المقول، وكل واحد من الجملتين جزؤه، فلا محل لها، والقولُ بأنَّه أراد التمثيل لكون الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد، لا لكون الثانية ذات محلٍّ كما أسلفناه في الاعتذار المتقدم، بعيداً⁽⁴⁾، لأنَّ المُصنِّف يكون حينئذٍ لم يُمثِّل للمسألة المقصود بالكلام عليها، وإنما مثَّل لشرطها⁽⁵⁾.

قال الشُّمْنِي: وأقول هذا البيت - وإن كان يأتي فيه ما قاله المُصنِّف في: «قال زيد عبد الله منطلقٌ وعمرو مقيمٌ» - لم يمثِّل به بناء على قوله، وإنما مثَّل به تبعاً لعلماء المعاني، وهم إنما يمثِّلون به على أنَّ الجملة الأولى محكية، والثانية تابعة لها. انتهى⁽⁶⁾.

1- لم أف على قائله. وهو في الإيضاح للقزويني 145 وتوضيح المقاصد 1049 والمغني 557 و595، والمطول 255 والكافيحي 132 والأشعري برقم 869 وموصل الطلاب 45 والخزانة 207/5 و463/8. والشاهد جملة (لا تقيمَنَّ) حيث وقعت في محل نصب على البدلية من جملة (ارحل).

2- جاء هذا الكلام في نسخة الأصل متأخراً إلى ما بعد مثال المُصنِّف «قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم» الآتي.

3- انظر المغني 555.

4- خبر عن: «والقولُ بأنه أراد التمثيل...».

5- هذا الكلام للدماميني. انظر الشمي 142/2.

6- المنصف من الكلام 142/2.

وشرطه أن تكون الجملة الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد من الأولى، كما هنا؛ فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهة لإقامته، أوفى؛ لأنها تدلُّ عليه بالمطابقة، والأولى تدلُّ عليه بالالتزام.

45* قوله: (أوفى بتأدية المعنى المراد من الأولى).. إن قيل: فهلاً اقتصرَ على الثانية وترك الأولى؛ فإن المقصود حاصل له.

فالجواب أنه لما كان المقام مقام الاعتناء بشأنه ناسب ذكرهما جميعاً، لأن ذكر الثانية على قصد الاستئناف بعد ذكر الأولى زيادة اعتناء، لأن فيه قصد الشيء مرتين، ولهذا - أعني قصد الاستئناف بالثانية - فارقَ البديلَ عطفَ البيان؛ فإنه لم يُقصد به الاستئناف بل مجرد التوضيح وإزالة الخفاء، بخلاف البديل؛ قصد به الاستئناف وإزالة الخفاء.

وفي قوله (أوفى) بحث لأنه يدلُّ أفعل التفضيل، أعني: أوفى على أن (ارحل)⁽¹⁾ يفي بالدلالة على إظهار الكراهة لإقامته، إلا أن (لا تقيمن) أوفى، مع أن دلالة (لا تقيمن) على ما ذكر إنما هي لدالاته عليه بالمطابقة مع التأكيد بالنون، وهما منتفیان في (ارحل).

والجواب أن الكراهة لما كانت يدلُّ عليها بغير اللفظ، كالإشارة ببعض الأعضاء، كان العدول إلى اللفظ الصريح في الدلالة عليها يدلُّ على كمالها.

45* وقوله: (فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهة)، فيه بحث، لأن (لا تقيمن) ليس من مدلوله الإظهار، بل الكراهة والإظهار إنما استفيد من ذكر هذا اللفظ الدال على الكراهة وكمالها، والكلام لا يخلو من التسمُّح، فلما كان اللفظ يدلُّ على كمال الكراهة، وكان ذكره يفيد إظهار الكمال، كان اللفظ يدلُّ على إظهار الكمال.

45* قوله: (لأنها تدلُّ⁽²⁾ عليه بالمطابقة).. فإن قلت: قوله: (لا تقيمن عندنا)⁽³⁾ إنما يدلُّ بالمطابقة على طلب الكف عن الإقامة، لأنه موضوع النهي، وأما إظهار كراهة المنهي عنه، فمن لوازمه ومن مقتضياته، فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة.

قلت: قال في المَطْوَل⁽⁴⁾: نعم، ولكن صار قولنا: «لا تُقِمْ عندي» بحسب العرف حقيقة في إظهار كراهية إقامته وحضوره، حتى إنه كثيراً ما يقال: «لا تُقِمْ عندي»، ولا يراد كفه عن الإقامة، بل مجرد كراهة إظهار حضوره، والتأكيد بالنون دالٌّ على كمال هذا المعنى، فصار (لا تقيمن عندنا) دالٌّ على كمال إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة. وقريب من هذا ما يقال إنه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، بل دلالاته على ما يفهم منه قصداً صريحاً، بخلاف (ارحل) فإن دلالاته على كمال إظهار الكراهة لإقامته ليست بالمطابقة، مع أنه ليس فيه شيء من التأكيد، بل إنما يدلُّ على ذلك

1- من الشاهد السابق رقم 24.

2- كذا في الموصل ص 45، وما في النسخ المعتمدة كلها: «لأنه يدل» وليس بصواب؛ إذ الضمير عائد إلى «الجملة الثانية».

3- من قول الشاعر في الشاهد 24. والكلام الآن للسعد في المطول 255. ونقله الشمني في المنصف 142/2.

4- كذا في الأصل، وفي (أ): «المطلب»، وفي (ب): «المطلوب». وهو وهم من الناسخين. انظر المطول 255 و 256.

بالالتزام، بقريظة قوله: [«وإلا فكن في السرِّ والجهر مُسْلِماً»، فإنَّه يدل] (1) على أنَّ المُراد من أمره بالرحلة إظهار كراهة إقامته، بسبب مخالفة سرِّه العلن.

وزعم صاحب المفتاح (2) أنَّ دلالة (ارحل) (3) على هذا المُراد بالتضمُّن، فكأنَّه أراد بالتضمُّن معناه اللُّغوي، لأنَّ (ارحل) معناه [الصريح] (4) طلب الرحلة، وقد قصد في ضمن ذلك نهيه [عن الإقامة] (5) إظهاراً لكرهتها، وظاهرٌ أنَّ إظهار الكراهة لإقامته ليس جزءاً من مفهوم (ارحل)، حتَّى تكون دلالاته عليه بالتضمُّن. ويمكن أن يقال إنَّه مبني على أنَّ الأمر بالشيء يتضمن النهي عن ضده، فقوله (ارحل) يدل بالتضمن على مفهوم (لا تُقم عندنا)، وهو إظهار كراهة إقامته بحسب العُرف كما مرَّ، وفيه تعسُّف. انتهى (6).

وقد يقال: لعلَّ المُراد بدلالاته تشبيه المطابقة في وضوحها، وإلا فلا مطابقة هنا، كما يُدرك بالتأمُّل في معنى الثانية ومعنى المطابقة.

وفي قوله (7): «بالالتزام» نظر أيضاً، لأنَّ طلب الرحيل لا يستلزم كراهة الإقامة لجواز أن تكون لغرض تحصيل مصلحة للقائل والمقول له أو نحو ذلك، مع الرغبة في إقامته، اللهم إلا أن يقال: المُراد الكراهة ولو بحسب العارض؛ فإنَّه إذا تعلَّق الغرض بحصول مصلحة تترتب على الرحيل صارت إقامة (8) مكروهةً من حيث تقويتها ذلك، وإن كانت في ذاتها محبوبةً. فتأمَّل.

ب/33



1- ساقط من الأصل.

2- تابع لكلام المطول، انظره 256. وانظر مفتاح العلوم 259.

3- في الأصل: «أنَّ دلالة الحال». وهو وهم من الناسخ.

4- من (أ) و(ج).

5- من الأصل.

6- أي: كلام السعد في المطول 255 و256.

7- أي قول التفتازاني في النص المنقول عنه في المطول آنفاً.

8- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: الإقامة.

[المسألة الثالثة]

ب/33

[الجمل التي لا محل لها من الإعراب]

46 ﴿قوله: (المسألة الثالثة من المسائل الأربع من الباب الأول في بيان الجمل التي لا محل لها)..

زاد لفظة (بيان) هنا وأسقطها في المسألة السابقة اختصاراً، والحذف من الأول لدلالة الثاني والإشارة إلى أنه لا فرق بين ذكرها وحذفها وأنها مراده عند حذفها، وبهذا اندفع ما قيل: لقائل أن يقول ما النكتة في إثبات لفظة (بيان) هنا وإسقاطها فيما تقدم⁽¹⁾، وكان ينبغي إسقاطها هنا أيضاً للعلم، أو إثباتها فيما تقدم، وإسقاطها هنا للاكتفاء، أو ذكرها فيهما.

و⁽²⁾ (المسألة): مبتدأ، و(الثالثة): صفة لها، و(في بيان الجمل التي لا محل لها): خبر، و: (من المسائل الأربع): إمّا حال من الضمير المُستَكَنِّ في الخبر، ولا يضرُّ هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي؛ لأنها ظرف، وقد صرح ابن برهان⁽³⁾ بجوازه؛ لتوسعهم في الظروف.

وإمّا حال من المبتدأ على حد ما أجازته سيبويه في قول الشاعر:

25 لَمِيَّةٌ مُوحِشاً طَلُّ⁽⁴⁾

إذ صاحب الحال عنده هو النكرة، وهو عنده مرفوع بالابتداء⁽⁵⁾، [وليس فاعلاً كما يقول الأخفش والكوفيون]⁽⁶⁾، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف، فكذا ما نحن فيه. وإمّا صفة⁽⁷⁾ من المبتدأ مؤكدة، بأن تُقدَّر متعلّقة بمعرفة، أي: المسألة الكائنة من المسائل الأربع من الباب الأول، على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته، وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الأعاجم المتأخرين⁽⁸⁾.

1- الحكمة هي الإيماء إلى أن الجمل لما كان لها محل كان لها عُنيّة عن البيان، بخلاف التي لا محل لها من الإعراب، فإنها محتاجة

إليه غاية الاحتياج. الكافيحي 137.

2- زيد في (أ) هنا كلمة: «قوله».

3- أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحق بن إبراهيم بن برهان الأسدي العكبري النحوي (-456هـ) عالم

بغداد يبرع في العربية والأدب والتواريخ وأيام العرب. توفي ببغداد. انظر ترجمته في إنباه الرواة 213/2 والوافي بالوفيات

176/19 وإشارة التعيين 199. وانظر رأيه في توضيح المقاصد 711 والهمع 240/2.

4- تقدّم برقم 6 وسيتكرر برقم 60 و90.

5- أي: «طلُّ». انظر الكتاب 122/2 و123.

6- ساقط من (أ). وانظر الرضي 23/2 والمغني 865. ولم اقف على رأي الأخفش في مصنفاته.

7- أي قوله: «من المسائل الأربع».

8- انظر سر الصناعة 142 والخزانة 424/3. ومنعه الرضي 523/1 و406/3.

وهي أيضاً - مصدر «آضَ» بالمد إذا عادَ - سيع: إحداها: الجملة الابتدائية، أي الواقعة في ابتداء الكلام، اسميةً كانت أو فعليةً، وتُسمى المستأنفة أيضاً..

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكونَ حالاً من الضمير المستكن في الثالثة؛ إذ هي اسم فاعل من (ثلاثة)، قلت: أجب بأنه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون مشتقاً، فلا يتحمل ضميراً، وإنما يكون كذلك لو كان المراد به التصيير. انتهى.

وفي كون الثالثة هنا من ثلاثة، وكونها لا تكون إلا مشتقةً إلا إذا كانت بمعنى التصيير، نظر، فقد قالوا في باب العدد: يصاغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة وزن فاعل مجرداً من التاء في التذكير، ومتصلاً بها في التأنيث، ويستعمل مفرداً، نحو: ثاني وثانية.. إلى عاشر وعاشرة، ومركباً مع ما اشتق منه، ك: «ثاني اثنين»⁽¹⁾ ومع ما يليه ما اشتق منه ك: ثالث اثنين، وهذا الأخير هو الذي بمعنى التصيير، ولا معنى هنا للمصوغ إلا الاشتقاق⁽²⁾.

وقوله: (من الباب الأول) إمّا نعتٌ للمسائل بتقدير المتعلق معرفة، أي: الكائنة من الباب الأول، ويجوز أن تكون حالاً من (المسائل الأربع)، أي: كائنة من المسائل الأربع.

46 قوله: (مصدر آضَ بالمد إذا عادَ) أي: رجع⁽³⁾، وهو مفعول مطلق حذف عامله⁽⁴⁾ ك: أرجع إلى الإخبار بكذا رجوعاً، أو حال حذف عاملها وصاحبها ك: أخبر بكذا رجوعاً إلى الإخبار به، وإنما تستعمل مع شيئين بينهما توافق، ويغني كل منهما عن الآخر، فلا يجوز: «جاء زيد أيضاً»، ولا: «جاء زيد ومضى عمرو أيضاً»، ولا: «اختصم زيد وعمرو أيضاً»⁽⁵⁾.

[الأولى: الجملة الابتدائية، أو الاستئنافية]

46 قوله: (إحداها) أي: أولاها؛ وعدلَ عنه دفعا من (أول الأمر)؛ لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح.

46 قوله: (الابتدائية وتسمى المستأنفة).. فإن قلت: هل تتعين هذه العبارة في التسمية حتى إنه لا يقال: (مبتدأة واستئنافية).. وما وجهه؟ أو لا تتعين، وحينئذ يقال: لم ذكر هذه العبارة هكذا؟ وهلا

1- ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ التوبة 40/9.

2- انظر مع الهوامع 224/3.

3- أي: رجع مواضع استعمال الجمل التي لا محل لها من الإعراب إلى سبعة مواضع، كما رجعت موارد استعمال الجمل التي لها محل إليها، فلذا تستعمل في مقام التشبيه؛ فجملة (آضتُ أيضاً) إنما تجيء لمجرد التقرير والبيان، لا محل لها. انظر الكافي 138.

4- آضَ يَعْضُ أيضاً، وهو من المصادر التي حذف فعلها، مثل: سعيًا ورعيًا.. انظر الصحاح (أ ي ض) 1065 وشرح القواعد لشيخ زاده 35 و36.

5- انظر الكليات (أيضاً) 224.

قال: (ابتدائية واستئنافية) أو (مبتدأة ومستأنفة) أو (مبتدأة واستئنافية). قلت: قال بعضهم⁽¹⁾: الظاهر عدم التعيين، وذكر هذه العبارة هكذا إنما وقع منه اتفاقاً لا قصداً، ملاحظاً لمعنى من المعاني، وأيضاً التابع المستفيض الجاري فيما بين القوم على ألسنة المعربين ما ذكره من العبارتين.

46* قوله: (وتسمى المستأنفة).. قال في المغني: وهذا واضح⁽²⁾؛ لأنَّ الابتدائية أيضاً تطلق على الجملة المُصدَّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محلٌّ. ثمَّ الجملة المستأنفة نوعان:

أحدهما: الجملة المفتوح بها النطق، كقولك: «أبتدئ زيد قائم»، ومنه الجمل المفتوح بها السور.

الثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها، نحو: «مات زيد⁽³⁾ رحمه الله»، وقوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَلْتُوَعَلَيْكُمْ

مِنهُ ذِكْرًا﴾ إنا مكننا له في الأرض⁽⁴⁾، ومنه جملة العامل المُلغى لتأخره، نحو: «زيد قائم أظن»، وأما العامل المُلغى لتوسطه، نحو: «زيد أظن قائم»، فجملة أيضاً لا محل لها، إلاَّ أنها من باب جمل الاعتراض.

ويُخصُّ البيانين الاستئناف بما كان جواباً عن سؤال مُقدَّر⁽⁵⁾، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ

ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ⁽⁶⁾، فإن جملة القول الثانية جواب عن

سؤال تقديره: «فماذا قال لهم»، ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها، وفي قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ

مُنْكَرُونَ﴾ جملتان، حذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، إذ التقدير: «سلامٌ عليكم أنتم قومٌ منكرون⁽⁷⁾».

[وزاد لفظ (تسمى)⁽⁸⁾ لئلاَّ يتوهم أنَّها تغاير الابتدائية والمستأنفة، وكأنَّه إنما لم يعكس، فيقول:

المستأنفة وتسمى الابتدائية، إمَّا لأنَّ تسميتها بالابتدائية أشهر، فهو كالأصل بالنسبة للاسم الآخر، وإمَّا للاهتمام ببيان اسم المستأنفة بالتصريح بالتسمية لها؛ لاختلاف معناها بالنسبة للبيانين والنحاة، والظاهر أنَّه لم يُردِّ انحصار اسمها في هذين الاسمين لظهور أنَّها تسمى استئنافية أيضاً، فتأمل.

ويمكن أن يؤخذ ممَّا ذكره في المغني وجه تقديم الابتدائية في الذكر، وهو الاهتمام في مَظَنَّةٍ مَنَعِ القياس، فتأمل.

1- لم أفق عليه.

2- كذا في النسخ كلها، وفي المغني 500: «و هو أوضح» وهذا أصلح للمعنى.

3- في (ب) والمغني 500: مات فلان. وانظر الكافيحي 138.

4- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْقَرْيَتَيْنِ قُلْ سَأَلْتُوَعَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ إنا مكننا له في الأرض وآتيناه من كلِّ شيءٍ سبباً الكهف 83/18 و84.

5- انظر مفتاح العلوم 259 و590 والمثل السائر 79/2. وعند حسن جلي الفنري أنَّ الاستئناف البياني لا يلزم أن يكون جواباً عن سؤالٍ عن العلة. انظر حاشيته على المطول 16.

6- الذاريات 24/51 و25.

7- انظر المغني 500.

8- من قوله في موصل الطلاب 46: «الابتدائية.. وتسمى المستأنفة أيضاً».

وهي نوعان، أحدهما: المفتوح بها الكلام، نحو قوله تعالى: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ). والثاني: المنقطعة عما قبلها، نحو قوله تعالى: (إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) الواقعة بعد: (وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ)، فجملة (إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وليست محكية بالقول حتى يكون لها محل، وإنما المحكي بالقول محذوف، تقديره: إنَّه مجنون، أو شاعر، أو نحو ذلك.. وإنما لم تُجعلَ محكيةً بالقول لفساد المعنى، إذ لو قالوا: «إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً» لم يحزنه، فينبغي للقارئ أن يقف على قولهم، ويبتدىء: (إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً)، فإن وصل وقصد بذلك تحريف المعنى أثم.

46 قوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾⁽¹⁾.. في التمثيل به للجملة المفتوح بها النطق نظر، خصوصاً على قول إمامنا الشافعي إنَّ البسمة آية من كلِّ سورة⁽²⁾.

ثم رأيت شيخنا قال: في التمثيل للمفتوح بها النطق بـ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ نظر، لأنَّه تقدّمه البسمة وهي من جملة السورة عند الشافعي وجماعات⁽³⁾، ولو سلّم أنها ليست من السورة، فالمنفي قراءتها أو كونها جزءاً، وإلا فهي مضافة إليها ومن متعلقاتها.

46 وقوله: (والثاني المنقطعة عما قبلها) فيه أنه إن أريد الانقطاع معنى فهو باطل، لأنَّه لا يجب، بل قد يرتبطان معنى بالسببية والمسببية، أو لفظاً، بمعنى أنه لا يكون بينها وبين ما قبلها ارتباط من جهة الإعراب، فهذا الحكم ثابت للنوع الأول⁽⁴⁾ أيضاً، فإن قلت: النوع الأول ليس قبله شيء حتى يقال المنقطعة عما قبلها، قلنا: قولنا (المنقطعة عما قبلها) في معنى السلب البسيط، فيصدق بنفي الموضوع، مع أنه يصدق تمثيلهم بالواقعة أوائل السور؛ لأنَّ قبلها البسمة، وإن قيل ليست منها، بل وقبل كلِّ سورة السورة التي قبلها الأخرى، فيصدق بما قبلها. [فليتأمل]⁽⁵⁾.

ب/34

47 قوله: (إذ لو قالوا إنَّ العزّة لله لم يحزنه).. فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون من مقولهم على جهة التهكم والسخرية فيحزنه ذلك، قلت: أوجب بأنّه خلاف الظاهر، فيحتاج إلى قرينة، والأصل عدمها، وهذا إن كان من مقولهم، وأمّا إن كان من مقول الله تعالى فوجه الفساد ظاهر⁽⁶⁾.

47 قوله: (فينبغي للقارئ أن يقف على قولهم).. الأوجه أن (ينبغي) هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد، أو يطلب، ومن ثمَّ كان الأغلب فيها استعمالها في المندوب تارةً والوجوب أخرى، وقد تستعمل للجواز أو الترجيح، و(لا ينبغي) قد تكون للتحريم أو الكراهة، ولا يحسن أن يفسر هنا بـ (يجب).

1- الكوثر 1/108.

2- ما بين حاصرتين ساقط من الأصل. وانظر تفسير الإمام الشافعي 192، ومختصر المزني 14.

3- انظر تفسير الإمام الشافعي 192، ومختصر المزني 14 والكشف والبيان 105/1 وجمال القراء 88 والإتقان في علوم القرآن 188/1 والبرهان في علوم القرآن للزركشي 75/1.

4- يعني المفتوح بها الكلام.

5- من (أ) و(ج).

6- انظر الكافيحي 141.

ونحو: (لا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى)، الواقعة بعد: (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ)، أي خارج عن الطاعة، فجملة (لا يَسْمَعُونَ) لا محل لها، لأنها مستأنفة استئنافاً نحوياً، لا استئنافاً بيانياً، وهو ما كان جواباً لسؤال مُقدَّر؛ لأنه لو قيل: لأي شيء تُحَفِّظُ مِنَ الشَّيْطَانِ؟ فأجيب: بأنهم لا يَسْمَعُونَ، لم يستقم المعنى..

قال في المغني: «وفي (جمال القراء) للسخاوي⁽¹⁾ أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب. والصواب أنه ليس في القرآن وقف واجب»⁽²⁾. انتهى.

وأراد بالآيتين: الآية المذكورة⁽³⁾، وقوله [سورة] ⁽⁴⁾: ﴿نَعْلَمُ مَا بُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ بعد قوله: ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ﴾⁽⁵⁾؛ فإنه ربما يتبادر للذهن أنه محكي بالقول، وليس كذلك؛ لأن ذلك ليس مقولاً لهم.

ويمكن التوفيق بين الصواب وبين كلام السخاوي، بأن مراد النافي⁽⁶⁾ الواجب عند الفقهاء، ومراد المثبت الواجب عند القراء.

47* قوله: (لا استئنافاً بيانياً) أي: [نحوياً]⁽⁷⁾ أيضاً؛ لأن كل استئناف بياني استئناف نحو، ولا عكس⁽⁸⁾.

47* قوله: (لم يستقم) إنما يفسد المعنى بتقدير أن يجعل هذا⁽⁹⁾ جواباً عن السؤال عن العلة⁽¹⁰⁾، كما أشار إليه الزمخشري⁽¹¹⁾، وأما على أن يكون جواباً للسؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم، فلا يفسد المعنى.

1- أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني السخاوي (-643هـ) عالم في القراءات والأصول والتفسير واللغة والتخو، وكان شيخ القراء بدمشق آنذاك، ونسبته إلى سخا من قرى مصر. وكتابه «جمال القراء وكمال الإقراء» يضم بين دفتيه تسع أبواب رئيسية كبرى في القراءات والتجويد والناسخ والمنسوخ والوقف والابتداء. وله أيضاً: شرح المفصل، وشرح الشاطبية، وهي منظومة لشيخه أبي محمد القاسم الشاطبي المقرئ (-590هـ).. انظر ترجمته في معجم الأدباء 65/15 وإنباه الرواة 311/2 ووفيات الأعيان 340/3 وإشارة التعيين 231. وانظر كلامه في جمال القراء 693.

2- المغني 502.

3- وهي قوله ﷻ: ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ يونس 65/10.

4- زيادة ضرورية.

5- ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ يس 76/36. ويبدو أن الناسخ أسقط ﴿إِنَّا﴾ سهواً.

6- أي: الذي ينفي أن يكون في القرآن وقف واجب.

7- ساقطة من النسخ عدا (ب). وأراد الشنواني أن الاستئناف الذي ذكره الشارح في قوله: «جملة ﴿لا يَسْمَعُونَ﴾ لا محل لها لأنها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا استئنافاً بيانياً» هو استئناف نحو فقط، وليس بيانياً ونحوياً معاً، فلا منافاة في شرحه.

8- انظر مبحث: «الاستئناف البياني لا يلزم أن يكون جواباً عن سؤال عن العلة» في حاشية المطول للفنري 16.

9- أي جملة (لا يَسْمَعُونَ) من قوله ﷻ: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ الصافات 7/37 و8. وانظر موصل الطلاب 47.

10- في (ب): العلم، وهو وهم.

11- انظر الكشاف 35/4.

فتعيّن أن يكون كلاماً منقطعاً عما قبله، وليست جملةً (لا يسمعون) صفة ثانية للنكرة، وهي (شيطان)، ولا حالاً منها، أي من النكرة، مقدرةً في المستقبل لوصفها - أي النكرة - بـ «مارد»، وهو العلة لتسويغ مجيء الحال من النكرة. وسيأتي: إن الجملة المفردة الواقعة بعد نكرة موصوفة تحتل الوصفية والحالية. وإنما امتنع الوصف والحال هنا لفساد المعنى؛ أما على تقدير الصفة، فلأنه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع..

فإطلاقُ المُصنّف القول بامتناع الاستئناف البياني لما يترتبُ عليه من الفساد، غيرُ ظاهر. **47** قوله: (فتعيّن أن يكون كلاماً منقطعاً عما قبله) فيكون إخبار عن حالهم بعد الحفظ، فهو استئناف نحوي. ولك أن تقول: إذا جعل استئنافاً نحوياً كان إخباراً عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بأنهم لا يسمعون، فبرُدُّ الإشكال، وهو أنه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الأمر لا يسمع كما أخبر عنه، فيكون (1) قد وقع فيما فرّ منه.

أ/35 فإن قلت: التقدير: (لا يسمعون بعد الحفظ)، فلا إشكال، قلت: هذا التقدير يصحّ مع جعل الجملة صفةً أيضاً، فتخصيصُ التقدير بحالة الاستئناف تحكّم. هذا ما قاله الدماميني (2). قال الشُّمْنِي (3): وأقولُ يمكنُ الجواب عن أصل السؤال بأنه إذا جُعِلَ استئنافاً نحوياً يكون إخباراً عن هؤلاء الشياطين، لا بوصف كونه محفوظاً منهم.

48 قوله: (أما على تقدير الصفة) أي: أمّا تقديرُ فساد المعنى، فلأنه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، ويصح أن يكون تعليلاً أيضاً، لبطلان كون جملة ﴿لا يسمعون﴾ حالاً. وقال ابن المنير (4): يصحُّ في ﴿لا يسمعون﴾ أن يكون وصفاً وأن يكون حالاً، والجواب عن إشكال الزمخشريّ أنه لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يتسمعون، هو أن عدم سماع الشياطين سببه الحفظ منهم، فالشيطان حال كونه محفوظاً منه هي حال كونه لا يسمع، وإحدى الحالين لازمةٌ للأخرى، فلا مانع أن يجتمع الحفظ منه، وكونه موصوفاً بعدم السماع في حالة واحدة، وليس المراد أن عدم السماع قبل الحفظ، وإنما هو معه وسببه.

واعترضه اليميني (5) بأن الصفة هنا كاشفة، فلا بدّ من حصولها للموصوف قبل وصفه، وإلا لم تكن كاشفة، هذا هو الأصل والسابق إلى الفهم، وأمّا تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه فمجاز،

1- أي المصنف.

2- انظر الشمي 119/2.

3- المصدر السابق نفسه.

4- هو قاضي القضاة ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور بن قاسم المعروف بابن المنير الإسكندري (-683هـ) من علماء الإسكندرية وأدبائها. من كتبه: تفسير للقرآن يسمى «البحر الكبير»، والانتصاف من الكشاف، وله ديوان خطب، وغير ذلك.. انظر ترجمته في فوات الوفيات 72/1. وانظر كلامه في الانتصاف من الكشاف 35/4.

5- هو الفاضل اليميني، عماد الدين يحيى بن القاسم بن عمرو بن علي بن خالد العلوي الصنعائي (-751هـ) مفسر أديب. من آثاره: شرح اللباب للإسفرائيني، وله حواشٍ على الكشاف. انظر ترجمته في كشف الظنون 1544.

وأما على تقدير الحال المقدرة، فلأن الذي يُقدَّر له معنى الحال هو صاحبها، والشياطين لا يُقدِّرون عدم السماع، ولا يريدونه. قاله المصنف في المغني.

والأصل الحقيقة، وأقول: الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه، وظاهر أن جملة ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ إذا جعلت صفة للشياطين ليست كذلك⁽¹⁾.

48 قوله: (فلأن الذي يُقدَّر معنى الحال - أي: وجود معنى الحال - هو صاحبها... إلخ).. كذا في المغني⁽²⁾.

قال الدماميني⁽³⁾: وهو ضعيف؛ أمّا أولاً: فلا نُسَلِّم أن الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها، ولم لا يجوز أن يقدرها غيره؟ ولو قيل: معنى المثال⁽⁴⁾: «مررتُ برجلٍ معه صقرٌ مقدراً عدم الصيد به في الغد» - على أن يكون (مقدراً) اسم مفعول - لصح، سواء كان هو المقدر⁽⁵⁾ أو غيره. وأمّا ثانياً: فعلى تقدير تسليم أن الذي يُقدَّر هو صاحب الحال، لا يمتنع في الآية⁽⁶⁾ أن يكون الشياطين يُقدِّرون عدم سماعهم بعد الحفظ، لما رأوه من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق. وأمّا ثالثاً: فلأن قوله: (ولا يريدونه)⁽⁷⁾ لا مدخل له في كون الحال مقدرة؛ لأنها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريداً، لها كما إذا قال الأمير لمظلوم: «ادخل السجن خالداً في عذابه»⁽⁸⁾، وإنما عدلتُ عن التمثيل بقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾⁽⁹⁾ لاحتمال أن يُقال: غداً مريدين بما ارتكبه من جريمة الكفر.

قال الشُّمْنِي: وأقول: والدليل على أن الذي يُقدَّر معنى الحال هو صاحبها، أن في الحال ضميراً يعود على صاحبها، فيجب أن يكون في (مقدراً) كذلك؛ لأنه بمعناها، فيجب أن يكون مقدر الحال صاحبها، أو يمتنع في الآية أن تكون الشياطين يُقدِّرون عدم سماعهم بعد الحفظ، لأن عدم سماعهم لازم للحفظ منهم، والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب، غير مفارقٍ له، فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ، لكانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم سماعهم؛ لأن عدم

1- انظر الشمي 119/2.

2- ص 502.

3- انظر الشمي 120/2.

4- الذي ذكره المصنف في المغني 502: «مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً». وانظر الصفحة 130 منه.

5- أي: صاحب الحال.

6- ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ لا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ الصافات 7/37 و8.

7- يعني قول المصنف في المغني 502. وانظر موصل الطلاب 48. وسيلق عليه الشنواني بعد قليل.

8- الهاء في «عذابه» عائدة إلى السجن، مع أنه مقام خطاب، كما عادت «ها» إلى ﴿جهنم﴾ في الآية الآتية.

9- ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ غافر 76/40.

وتقول في استئناف الجملتين بالاصطلاحين: «ما لَقِيْتُهُ مُدَّ يَوْمَانِ»، فهذا التركيب كلامٌ تَضَمَّنَ جملتين مستأنفتين:

سماعهم عدمٌ واحدٌ مستمر، وكانوا مُتَّصِفِينَ بالحالِ المُقَدَّرَةِ في وقتِ تَقْدِيرِهَا، والحالِ المُقَدَّرَةِ لا يَتَّصِفُ بِهَا صَاحِبُهَا في وقتِ تَقْدِيرِهَا، بل بَعْدَهُ، كما في المِثَالِ (1). انتهى.

وقوله: (لأنه بمعناها) (2)، قد يمنع أنها بمعناها؛ إذ تقدير الصيد غير الصيد غداً قطعاً، وما المانع أن يكون المعنى في المِثَالِ: مُقَدَّرًا، أي: مُقَدَّرًا غيرُه صيدَه في الغد، وأيُّ بُرْهَانٍ على امتناع ذلك؟..

وقوله: (ولكانوا مقدرين عدم سماعهم... إلخ)، قد يقال: اللازم بما قدره أن يكون: «مقدرين عدم سماعهم في المستقبل عند حال عدم سماعهم في الحال»، ولا محذوف في ذلك، وأي مانع من اعتبار مثل ذلك؟ إذ (3) يصح أن يقال فيما إذا كان مع الأمير حال خروجه صقراً يصيد به حال خروجه، ونوى الصيد به غداً أيضاً: «خَرَجَ الأميرُ ومعه صقراً صائداً به غداً»، لأنَّ الغرضَ التقييدَ، وقد يتعلَّق الغرض بالتقييد بمعنى مستقبل مع التلبس بمثله في الحال، فتأمل.

وقوله: (ولكانوا مُتَّصِفِينَ... إلخ)، هذا ممنوع؛ لأنَّ الحالِ المُقَدَّرَةِ هنا عدمُ السماعِ في المستقبل، ولم يتصفوا به في الحال؛ لأنَّ عدم السماع في الحال مُبَايِنٌ لِعَدَمِ السماعِ في المستقبل، فتأمل.

48 قوله: (ولا يُريدونه) نفي لتقدير هذه الحال بـ (مريداً)، كما أن قوله: (لا يُقَدَّرُونَ) نفي لتقديرها بـ (مقدراً)، وإنما قال ذلك لأنه قال في حرف الألف، في (إذا)، في الفصل الثاني، في خروجها عن الاستقبال: إنهم يقدرُونَ: «مقدراً الصيد به غداً»، وأوضح منه أنه يقال: مُرِيداً به الصيد غداً (4).

فإن قلت: لأي شيء فرض الحال مقدرَةً؟ وهلاً فرضها حقيقة؛ لأنَّ عدم السماع كان مُحَقَّقًا في الحال، قلت: قال شيخنا: لَعَلَّهُ (5) لأنَّ انتفاء السماع في الحال أمرٌ ثابتٌ معلومٌ لا يُتَوَهَّمُ خِلَافُهُ، بخلافه في المستقبل، فإنه يُتَوَهَّمُ وجودُهُ، فاحتج إلى نفيه.

48 قوله: (فهذا كلام تَضَمَّنَ جملتين) أي: كلاً منهما، فلا يلزم اتحاد المتضمَّن والمتضمَّن، لأنَّ المتضمَّنَ — بالكسر — المجموعُ، والمتضمَّنَ — بالفتح — كلُّ واحدٍ منهما، يقال: «ضَمَّنْتُهُ الوعاء»، أي: جعلتُهُ في ضِمْنِهِ (6).

1- الذي ذكره المصنف في المغني 502: «مررتُ برجلٍ معه صقراً صائداً به غداً». وانظر الصفحة 130 منه. وكلام الشمي في

المصنف من الكلام 120/2.

2- من قول الشُّمِّي الآنف الذكر، حيث شرع المؤلف بشرحه.

3- في الأصل: «أن» وهو وهم.

4- انظر المغني 130. وسيأتي نص المصنف في الصفحة 279 و 280.

5- أي الشأن، أي ما ذكر.

6- انظر الجذر (ض م ن) في الأساس 587/1 واللسان 257/13 والقاموس 1117.

إحداهما: جملة فعلية مُقدّمة، وهي (ما لقيئته)، وهي مُستأنفةٌ استئنافيةٌ نحوياً. والثانية جملة اسمية مؤخرّة، وهي (مد يومان) وهي مستأنفة استئنافيةً بيانياً؛ لأنّها في التقدير جواب سؤال مقدّر ناشيء عن الجملة المتقدمة، فكانك لما قلت: «ما لقيئته»، قيل لك - على رأي من يجعل «مُد» مبتدأً: «ما أمُد ذلك؟» فقلتَ مجيباً له: «أمدُّه يومان». وعلى رأي من يجعلها خبراً مقدّماً، فتقدير السؤال: «ما بينك وبين لقائه؟»، فجوابه: «بيني وبينه يومان».

والأول قول المُبرّد وابن السّراج والفارسيّ..

48* قوله: (استئنافيةً بيانياً) أي: ونحوياً أيضاً؛ لما تقدم أن كل استئناف بياني استئناف نحوي ولا عكس (1).

48* قوله: (وعلى رأي من يجعلها خبراً) (2).. وقد اعترض على الخبرية بأنّ المعنى: «بيني وبينه يومان»، كما قدّروه. و(بين) زمانية هنا، فكيف يكون الشيء ظرفاً لنفسه؟ والجواب أن هذا يرد على قولك: «بيني وبين لقائه يومان»، وهو جائز، فما كان جواباً عن هذا فهو جواب عن ذلك. 36/أ

49* قوله: (والأول قول المُبرّد (3) وابن السّراج (4) والفارسي (5)).. قال الرضي: إن هذا مذهب الجمهور (6).

وقال الدماميني (7): هذا الإعراب هو الذي اختاره ابن الحاجب في كافيته (8)، وصرّح في غيرها بأنّه مذهب المحققين، لكنّه مُشكّلٌ بعد «مذ» و«منذ» في الظروف، مع اختياره لهذا الإعراب فيهما؛ إذ كونهما مبتدئين مناف لكونهما ظرفين، ولم أعثّر له على جواب مع شدة البحث عنه، فتأمله. ومما استشكّلت (9) به الابتدائية (10) أن قيل: ما الموجب لتقدّم هذا المبتدأ؟ وهل جاز: «يومان مذ» كما

1- تقدّم في الصفحة 131.

2- ينظر في (مُد ومنذ): الرصف 319 و328 والرضي 208/3 والجنى 304 و500 والمغني 441.

3- انظر المقتضب 30/3 والهمع 163/2.

4- أبو بكر محمد بن السري المشهور بابن السراج (-316هـ) برع في اللّغة والنحو، تتلمذ على الميرد ثم الرّجّاح، وتتلّمذ عليه السيرافي والفارسي، له تصانيف كثيرة منها: الأصول في النحو، ومجمل الأصول، والاشتقاق، وشرح كتاب سيويّيه. انظر ترجمته في معجم الأدباء 197/18 وإنباه الرواة 145/3 ووفيات الأعيان 339/4 وإشارة التعيين 313. وانظر رأيه في الأصول في النحو 137/2 والهمع 163/2.

5- انظر الإيضاح 208 والهمع 163/2.

6- عبارة الرضي 210/3 في «مذ ومنذ»: في ارتفاع ما بعدهما أقوال: الأول لجمهور البصريين، أنّهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما. والثاني لأبي القاسم الرّجّاحي، أنّهما خبرا مبتدئين مقدّمان. والسيرافي على ذلك، في شرح كتاب سيويّيه 167/1.

7- انظر كلام الدماميني في الشمي 94/2 و95.

8- أي جعل «مذ» مبتدأً من قولك: «ما رأيت مذ يومان». انظر الكافية 54 وشرح الرضي 208/3. وصرّح في شرح الوافية نظم الكافية 303 و304 بأنّ هذا مذهب المحققين.

9- في (أ): اشتكّلت.

10- أي: كون «مذ» مبتدأً. ولم أف على المُستشكّل.

تقول: «يومان أمدٌ⁽¹⁾ ذلك؟» وأجيب بأنهم أجروها رافعةً مجراها خافضةً في أنها لا تدخل إلا على اسم الزمان. انتهى.

قال الشُّمْنِيُّ: وأقول لا منافاة بين كونهما مبتدئين أو كونهما ظرفين متصرفين⁽²⁾.

وقال في المغني عقب القول⁽³⁾ بأنهما مبتدئين وما بعدهما خبر: «ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأول المدة إن كان ماضياً»⁽⁴⁾.

49 قوله: (والثاني قول الأَخْفَشِ⁽⁵⁾ والزَّجَّاجِ⁽⁶⁾، ونُسِبَ إلى سيبويه⁽⁷⁾).. قال في المغني⁽⁸⁾ عقب ذلك: ومعناهما «بين» و«بيننا» مضافين، ولا خفاء بما فيه من التعسف.

قال الدماميني: قال ابن الحاجب⁽⁹⁾: هذا المذهب وهم؛ لأنَّ المعنى واللفظ يأبيناها؛ أمَّا المعنى فلأنَّكَ تُخْبِرُ عن جميع المدة بأنها يومان، وذلك خبرٌ [غيرٌ]⁽¹⁰⁾ مُحَقَّقٌ؛ وأمَّا اللَّفْظُ فلأنَّ (يومان) نَكْرَةٌ لا مُصَحَّحٌ لها⁽¹¹⁾، فلا يستقيم أن تكون مبتدأً.

فإن قيل: تقديم الخبر الظرف على المبتدأ المنكر مُصَحَّحٌ له، وهنا كذلك، فيكون المُصَحَّحُ موجوداً. فالجواب أن مجرد ذلك لا يكون مُصَحَّحاً، [وإنما يكون مُصَحَّحاً]⁽¹²⁾ أن لو كان الظرف المتقدم ظرفاً للمبتدأ كقولك: «في الدار رجلٌ، وفي الجمعة صلاةٌ»، و(جميع المدة) في قولنا: «جميع المدة يومان» ليس ظرفاً لـ (يومان)؛ إذ لو كان ظرفاً له لكان زائداً عليه نحو: «في رمضان جمعاتٌ»، وليس جميع المدة زائداً عليه؛ إذ ليس المعنى: في جميع مدة انتفاء الرؤية يومان، بل المراد أنه هو⁽¹³⁾.

1- في (ب): «مذ»، وهو وهم.

2- انظر المنصف من الكلام 95/2.

3- في (أ): «القولين».

4- المغني 442.

5- انظر رأيه في توضيح المقاصد 766 والجنى 502 والهمع 163/2، ولم أقف عليه في مصنفاته.

6- انظر رأيه في الرضي 208/3 والجنى 502 والهمع 163/2، ولم أقف عليه في مصنفاته.

7- لم يقل بذلك، بل ذكر أن «مُدًى» و«مَنْدُ» مما يضاف إلى الفعل، كقولك: «ما رأيته منذُ كان عندي، ومذ جاعني»، وذكر أنها كحَيْثُ في لغة من رفع. انظر الكتاب 117/3 و267.

8- انظر المغني 442.

9- انظر الشمي 95/2.

10- ساقطة من (أ).

11- أي: لا مُحَوَّرٌ للابتداء بها.

12- ساقط من (ب).

13- انظر كلام الدماميني في الشمي 95/2.

وأما على القول بأن «يومان» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: «ما لقيته مُد مضي يومان»، أو إن «يومان» خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير: «ما لقيته من الزمان الذي هو يومان»، فلا يتمشى؛ لأن الكلام عليهما جملة واحدة. وهذان القولان لطائفتين من الكوفيين.

ومثلهما - أي مثل جملتي: (ما لقيته مذ يومان) في كونهما كلاماً متضمناً جملتين مستأنفتين بالاصطلاحين -: «قام القوم خلا زيدا، وقام القوم حاشا عمراً، وقام القوم عدا بكرة - فكلُّ من هذه الأمثلة الثلاثة كلامٌ تضمّن جملتين مستأنفتين: إحداهما: المشتملة على المستثنى منه، وهي مستأنفة استئنافاً نحوياً. والثانية: المشتملة على المستثنى، وهي مستأنفة استئنافاً بيانياً؛ لأنها في التقدير جواب سؤال مقدر..»

49 قوله: (أو أن «يومان» خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير: ما لقيته من الزمان الذي هو يومان)..
قال في المغني: بناءً على أن (مذ)⁽¹⁾ مركبة من كلمتين: (من) و(ذو) الطائفة⁽²⁾.
49 قوله: (فلا يتمشى) أي: فلا يتأتى.

وقال السيرافي⁽³⁾: إن جملة «مذ ومُذ» في موضع نصب على الحال⁽⁴⁾. قال في المغني: وليس بشيء⁽⁵⁾. قال الدماميني في شرح التسهيل⁽⁶⁾: بل هو شيء؛ لأن المعنى عند بعضهم⁽⁷⁾: (بيني وبين لقائه يومان)، فالرابط موجودٌ بحسب المعنى، وإن لم يكن موجوداً لفظاً. انتهى.
50 قوله: (استئنافاً بيانياً) أي: ونحوياً أيضاً؛ لما تقدّم، وإن افتقرت من حيث المعنى إلى ما قبلها من حيث كونها متضمنةً للاستئناف، فأشبهت «الإلا»⁽⁸⁾.

- 1- كذا في الأصل والمغني 442. والذي في سائر النسخ: منذ.
- 2- انظر المغني 442، و(ذو) بمعنى الذي. وقال ابن قاسم المرادي: واختلف في منذ، فقال البصريون: بسيطة. وقال الكوفيون: مركبة. ثم اختلفوا، فقال الفراء: أصلها «من ذو»: من الجارة، وذو الطائفة. وقال غيره: أصلها «من إذ»: من الجارة، وإذ الظرفية. وقال محمد بن مسعود الغزني: أصلها «من ذا»: من الجارة، وذا اسم إشارة. ولهم في تقرير هذه الأقوال تكلفات واهية. والصحيح مذهب البصريين. وفيهما لغتان: ضم الميم، وهي الفصحى. وكسرها، وهي لغة سليم. انظر الجني 501. وفصل سيويه؛ فإنه جعل النون في «منذ» عيناً، وتحقيره «مُنَيْذٌ»، فدل على اسميتها وعدم تركيبها. انظر الكتاب 450/3.
- 3- أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النَّحْوِي (-368هـ) نسبته إلى سيراف من بلاد فارس. إمام نحوي كبير الشأن وفقه ورع، تصدّر لإقراء القراءات والنحو واللغة والفقه والفرائض والحساب، من كتبه: أخبار النَّحْوِيِّين البصريين، وشرح كتاب سيويه. انظر إنباه الرواة 313/1 ومعجم الأدياء 145/8 ووفيات الأعيان 78/2 وإشارة التعيين 93.
- 4- انظر التسهيل 94 والرضي 217/3 وتوضيح المقاصد 112 والمغني 505 والهمع 167/2. ولم أقف على رأي السيرافي المذكور في مصنفاته، انظر كلامه على «مذ» و«مُنَيْذٌ» في شرح سيويه 165/1. وقدمت رأيه ص 134 ح 7.
- 5- أي قول السيرافي، انظر المغني 505.
- 6- قاله في شرح المغني، انظر الشمني 122/2.
- 7- هو ابن أم قاسم المرادي. انظر توضيح المقاصد 766 والقاموس (م ن ذ) 319.
- 8- أي إن «حلا» و«عدا» و«حاشا» أشبهت «الإلا» من حيث كون ما بعدها مستأنفاً بيانياً، وإن افتقرت إلى ما قبلها من حيث المعنى، ويوضحه الكلام التالي.

فَكَأَنَّكَ لَمَّا قَلْتَ: «قَامَ الْقَوْمُ»، قِيلَ لَكَ: «هَلْ دَخَلَ زَيْدٌ فِيهِمْ؟»، فَقُلْتَ: «خَلَا زَيْدًا»، وَكَذَا الْبَاقِي، إِلَّا أَنَّهُمَا - أَيْ جُمْلَةُ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ وَجُمْلَةُ الْمُسْتَنْتَى فِي الْأَمْثَلَةِ الثَّلَاثَةِ - فَعَلِيَّتَانِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّشَى عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ جُمْلَةَ الْمُسْتَنْتَى لَا مَحَلَّ لَهَا. أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، فَلَا.

50 قوله: (قيل لك: هل دخل فيهم زيد؟ فقلت خلا زيدا) وهذا التقدير لا يتعين بل يجوز التقدير:

هل يستثنى منهم أحدا؟ فقلت: خلا زيدا، أي: أستثنى منهم زيدا، وكذا الكلام في المثالين الأخيرين⁽¹⁾.
50 قوله: (إلا أنهما فعليتان) أشار به إلى جهة التخالف بين ما تقدم⁽²⁾ وبين ما نحن فيه؛ إذ فيما تقدم: الجملة الأولى فيه فعلية، والثانية اسمية، وما نحن فيه كلتاهما فعليتان.

50 قوله: (إنما يتمشى) أي: يتأني.

50 قوله: (أما على القول بأنها في موضع نصب على الحال فلا).. قال في المغني: جملة أفعال

الاستثناء (ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا)، قال السيرافي⁽³⁾: حال؛ إذ المعنى: «قام القوم خالين عن زيد». وجوز الاستئناف، وأوجه ابن عصفور⁽⁴⁾. فإن قلت: «جاءني رجال ليسوا زيدا»، فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال: «جاءوني ليسوا زيدا»، على الحال. انتهى⁽⁵⁾.

وفي قوله⁽⁶⁾: (خالين عن زيد) إشارة إلى صاحب الحال المستثنى منه.

ويردُّ عليه على القول بالحالية أنَّ الجملة الحالية يَجِبُ ربطها بصاحبها، إمَّا بالواو وإمَّا بالضمير وإمَّا بهما، وصاحب الحال هنا المستثنى منه وليس ثمَّ رابط به؛ إذ الضمير في أفعال الاستثناء إمَّا عائد لبعضه، وإمَّا لوصف مشتقٍّ من الفعل المتعلق به، وإمَّا لمصدر تضمَّنَه، وكلُّ منهما غيرُهُ، وتقديرُ ضميرٍ آخرَ، يَأْبَاهُ الذوقُ، وكون المرجع - أي: بعضهم أو فعلهم - مُشْتَمَلًا عَلَى الرابطة، لا يحصل به الربط، كما نَصَّوا عليه في: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ﴾.. الآية⁽⁷⁾، كذا قيل، وهو مبني على قول⁽⁸⁾؛ قال في المغني:

- تنبيه -

- 1- أي قوله في الموصل ص 49: «قام القوم حاشا عمرًا، قام القوم عدا بكرًا».
- 2- أي: جملي (ما لقيته مُذْ يومان).
- 3- انظر الجني الداني 437 و438 وتوضيح المقاصد 688/2 والهمع 259/2.
- 4- أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي (-663هـ) إمام العربية في الأندلس، تتلمذ على أبي الحسن بن طاهر ثم على أبي علي الشلوين. من مصنفاته: المُقَرَّب، والمتع في التصريف، وشرح الجمل، وضرائر الشعر. انظر ترجمته في فوات الوفيات 109/3 وإشارة التعيين 236. وانظر رأيه في المُقَرَّب 173/1 والهمع 259/2.
- 5- انظر المغني 505.
- 6- من نصِّ المغني الآنف الذكر.
- 7- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ البقرة 234/2.
- 8- انظر مشكل إعراب القرآن لمكي 131/1.

الرابط في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْفِقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ إمّا النون على [أن] (1) الأصل: وأزواج الذين، وإمّا كلمة (هم) مخفوضةً محذوفةً هي وما أضيف إليها على التدرّج، وتقديرهما إمّا قبل ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ أي: أزواجهم يترَبَّصْنَ، وهو قول الأخفش (2)، وإمّا بعده، أي: يَتَرَبَّصْنَ بعدهم، وهو قول الفراء (3). وقال الكسائي، وتبعه ابن مالك: الأصل: (يَتَرَبَّصُ أَزْوَاجَهُمْ) (4)، ثمّ جيء بالضمير مكان الأزواج لِنَقْدَمُ ذِكْرَهُنَّ، فامتنع ذِكْرُ الضمير؛ لأنّ النون لا تُضَافُ؛ لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير (5).

فإن قلت: كيف حكم على جملة أفعال الاستثناء بأنها حال، والفعل الماضي لا يقع حالاً إلاّ مع (قد) ظاهرة أو مقدرة؟ قلت: ما ذُكِرَ هو مذهب البصريين (6)، وهو مذهب ضعيف.

قال أبو حيان (7): الصحيح جوازه بغير «قد»، ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ما ورد من ذلك. قال: وهذا مذهب الكوفيين (8)، ونقله ابن الأصمغ (9) عن الجمهور، ونقله بعضهم عن الأخفش (10)، واختاره ابن قاسم (11)، والسيد في (حاشية المتوسط) (12).

أ/37

واستثنى في التسهيل على مذهب البصريين الماضي التالي (إلا) والمتلوّ ب (أو)، فلا يدخل عليها (قد) (13). قال أبو حيان (14): ويستثنى أيضاً الجامد نحو (ليس)؛ فإنّها لا تدخل عليه.

1- من (أ).

2- انظر معاني القرآن 189.

3- انظر معاني القرآن 150/1 والبحر المحيط 175/7.

4- انظر معاني القرآن للكسائي 91 والمحرر الوجيز 313/1.

5- المغني 652.

6- انظر الجني الداني 437 و438 وتوضيح المقاصد 688/2 والممع 259/2.

7- انظر البحر المحيط 317/3 و355/6 و84/7 و493.

8- وقد عقد ابن الأنباري لذلك مسألة في الإنصاف 252 ← 258.

9- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن عيسى بن أصبع بن خالد بن يزيد الباجي (-328) كان حافظاً للنحو واللغة، فصيحاً بليغاً شاعراً. انظر ترجمته في بغية الوعاة 423/1.

10- انظر الإنصاف 252 واللسان (ح ص ر) 193/4. ولم أقف على رأيه في مصنفاته.

11- أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، المعروف بابن أم قاسم، أو بالمرادي (-749هـ) نحوي مفسر أديب، مصري المولد والوفاء، مغربي الإقامة. من كتبه: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، وشرح التسهيل، والجني الداني في حروف المعاني. انظر ترجمته في غاية النهاية 227/1 والدرر الكامنة 32/2. ورأيه في الجني 256.

12- المتوسط في التحوّ شرح للكافية، وضعه السعد. انظر كشف الظنون 1371/2. وانظر رأيه في روح المعاني 178/6.

13- انظر التسهيل 113 وشرحه 359/2. ونقله أبو حيان في البحر المحيط 317/3 و355/6 و84/7 و493.

14- انظر البحر المحيط 317/3 و355/6 و84/7 و493.

ومن مُثْلها - بضم المثلثة، جمع مثال - أي: أمثلة الجملة المستأنفة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية - قوله، وهو جرير:
- فما زالت القتلى تمجُ دماءها * * * بدجلة حتى ماء دجلة أشكلُ

ويجاب أيضاً بما قاله أبو حيان من أنها⁽¹⁾ لا تدخل على الجامد، فإنَّ أفعال الاستثناء كلها جامدة إلاَّ «لا يكون»⁽²⁾. وقال بعضهم⁽³⁾: النصب على الحال أظهر من جعل الجملتين مستأنفتين، لأنَّ الجملة المستأنفة ليست من تمام المسند إليه، وكذلك الحال؛ لأنه قد يكون قيداً في الأولى.

50 قوله: («حتى» الابتدائية).. قيل إذا فرض الكلام في (حتى) الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها: هل لها محل من الإعراب أو لا، فإنَّ القائل بأنَّ الجملة الواقعة بعد حتى في محل جرّ، ويجاب بأنَّه يكفي في الاتصاف بالعنوان الاتصاف به ولو على قول ضعيف أو باطل.

50 قوله: (وهو جرير)⁽⁴⁾.. أشار به إلى أنَّ الضمير راجع إلى جرير، وجاز الإضمار بناء على شهرة الكلام المحكي له، فإن قيل: قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة، فيقال: «كقوله وقولها»، أي: الشاعر والشاعرة، وإن لم يشتهر بل جهل القائل بيقين، فالجواب: هذا لا يدفع جواز الإضمار نظراً إلى شهرة القائل كما ظنَّ المولى سعد الدين التفتازاني في شرح المفتاح⁽⁵⁾.

والحاصل أنَّ القائل تارة يُجهل، فيقال: «كقوله» مثلاً، ويعود الضمير إلى القائل بدلالة لفظ القول، وتارة يُعلَّم، ويكون المحكي مشهور النسب إليه بحيث يتبادر الذهن إليه بذكر المقول إلى معرفة قائله، فيجوز الإضمار بناء على هذا.

50 قوله:

26_ تَمُجُّ دَمَاءَهَا (.....)⁽⁶⁾

- 1- أي: قد. وانظر المصدر السابق.
- 2- في النسخ: «يكون». وليس بصواب؛ لأنَّ هذا الفعل لا يستعمل للاستثناء إلاَّ منفيّاً.
- 3- لم أقف عليه.
- 4- أبو حزره جرير بن عطية الخطفي الكلبى البربوعي (-110هـ) أحد أشهر ثلاثة في العصر الأموي مع الفرزدق والأخطل، عاش عمره يقارع الشعراء، يناقضهم ويناقضونه. انظر ترجمته في طبقات ابن سلام 315 والشعر والشعراء 31/3 والأغاني 3/8 ووفيات الأعيان 321/1.
- 5- شرح مفتاح العلوم، ولم أقف عليه.
- 6- البيت كاملاً:

فما زالت القتلى تَمُجُّ دَمَاءَهَا بدجلة حتى ماء دجلة أشكلُ
وهو جرير في ديوانه 367 وطبقات فحول الشعراء 481/2 والأغاني 238/12 وتهذيب اللغة (ك ش ل) 15/10 واللمع 79 والأزهرية 225 والمخصص 100/1 واللسان (ح ت ت) 22/2 و(ش ك ل) 357/11 والجنى الداني 552 والمغني 173 و506 والكافيحي 151 و320 وموصل الطلاب 50 و105 والهمع 258/2 و343 والخزانة 479/9 و481 والتاج (ح ت ت) 35/3 و(ش ك ل) 381/14 ومشاهد الإنصاف 474/1. وبلا نسبة في جمل الخليل 206 والكشاف 474/1 والرضي 278/4 وتوضيح المقاصد 1249 والدر المصون 37/2 و583/3 و310/5 والأشعري 206/3. والشاهد (حتى ماء دجلة أشكلُ)، حيث وقعت الجملة المستأنفة بعد حتى الابتدائية.

- أي أبيضٌ يخالطه حمرة - ف (ماءٌ دجلةٌ) مبتدأ، ومضافٌ إليه، و(أشكل) خبره، وجملةٌ مبتدأٌ وخبره مستأنفة. هذا مذهب الجمهور. ونُقل عن أبي إسحق الزَّجاج وأبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، أن الجملة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية - وهي التي تُبتدأُ بعدها الجملة، أي تستأنف في موضع جرٍّ ب «حتى»، وخالفهما الجمهور، فقالوا: هذه ليست حرف جرٍّ؛ بدليلين: أحدهما: أنَّها لو كانت حرفَ جرٍّ، لقليل: «حتى ماء» بالجرِّ، والرواية بالرفع على الابتداء والخبر، والعُدولُ إلى العمل في محلِّ الجملة نوعٌ من التعليق، وهو غيرٌ مناسب؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يتعلَّق - بفتح اللام - عن العمل بدخولها على الجمل، وإنما تدخلُ على المفردات أو ما في تأويلها. الثاني: أن «حتى» ليست حرفَ جرٍّ؛ لوجوب كسرة همزة «إن» بعدها، في نحو قولك: «مرضٌ زيدٌ حتى إنهم لا يرجونه»، بكسر «إن»، ولو كانت حرفَ جرٍّ لفتحتُ الهمزة وفاءً بالقاعدة، وهي أنه إذا دخل الحرف الجارُّ على «إن» فتحتُ همزتها، نحو قوله تعالى: (ذلك بأنَّ اللهَ هوَ الحقُّ)، فلمَّا لم تُفتحِ الهمزة، عَلِمنا أنَّها ليست جارةً.

المجُّ: رمي الشراب ونحوه من الفم⁽¹⁾. وقوله: (دَجَلَةٌ) بكسرِ الدالِ المهملةِ وفتحِها، وهو نهر بغداد⁽²⁾.

50* قوله: (أي أبيض تخالطه حمرة).. كذا في الصحاح. وقال ابن دريد⁽³⁾: إنما سُمِّيَ الدَّمُّ أشكلاً، للحمرةِ والبياضِ المُختلطين فيه⁽⁴⁾.

51* قوله: (في موضع جرٍّ بحتى).. فإن قيل: ما الفرق حينئذٍ بينها وبين حتى الجارة؟ قلت: أجيب بأنَّ هذه لا يقع بعدها إلا جملة، وتلك لا يقع بعدها إلا المفرد، وانظر إذا عطف على الجملة اسم مجرور، هل يشترط أن يكون مؤدياً لمعنى الجملة.

51* قوله: (لأنَّ حروف الجرِّ لا تُعلِّق عن العمل)⁽⁵⁾ وهنا لما علقت «حتى» عن العمل فيما بعدها دلَّ على أنَّها ليست بحرف جرٍّ، إذ انتفاء اللآزم مستلزم لانتفاء الملزوم⁽⁶⁾، وبيان ذلك أنَّ الملزوم هو كونها من حروف الجرِّ، واللآزم هو عدم التعليق عن العمل، فانتفاؤه الذي هو التعليق عن العمل باعتبار أن نفي النفي مستلزم لانتفاء الملزوم الذي هو كونها ليست من حروف الجرِّ، فنثبت المدعى.

1- انظر القاموس (م ج ج) 200.

2- انظر معجم البلدان 456/1 والروض المعطار (بغداد) 109.

3- أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن دريد (-321هـ) عمدة اللغويين والأدباء في عصره، شاعر عالم، أشهر تلاميذه أبو علي القالي وابن خالويه، وأبو الفرج الأصفهاني. من كتبه: الاشتقاق، والجمهرة، والملاحن، والأمالى، والنوادر، وله ديوان شعر. انظر ترجمته في معجم الأدباء 127/18 وإنباه الرواة 92/3 ووفيات الأعيان 323/4 وإشارة التعيين 304 والصفحة 216 من هذا الكتاب. وكلامه في الجمهرة (ش ك ل).

4- جمهرة اللغة (ش ك ل). وانظر تهذيب اللغة (ك ش ل) 15/10.

5- عبارة الموصل: لأن حرف الجر لا يتعلَّق.

6- انظر هذا البحث في حاشية المطول للفنريّ 115.

وفي كل من هذين الدليلين نظراً: أما الأول؛ فلأنهما لا يُسميان ذلك تعليقا..

51*قوله: (إذا دخل الحرف الجار) إنما قيّد بالجار لأنّ كلامه هنا في الحروف، وإلا فالجارُ اسماً كان أو حرفاً إذا دخل على «إنّ» فتحت همزتها، ويردُّ على ذلك (حيثُ)؛ فإنّها مضافةٌ لما بعدها، وهمزة «إنّ» مكسورةٌ بعدها، وجوباً أو جواباً⁽¹⁾.

51*قوله: (وفي كل من هذين الدليلين نظراً).. نظرَ الشيخ عز الدين⁽²⁾ في كلّ منهما بغير ما نظر به الشارح فقال: قد استدلّ المُصنّف للجمهور بدليلين، وكلّ منهما فيه نظر:

أما الأول - وهو قوله: لأنّ حروف الجر لا تعلق عن العمل - فيقال فيه: إن كان مطلقاً ليدخل تحت هذه العبارة (حتّى) الابتدائية أيضاً فممنوع؛ إذ هو مصادرة على المطلوب؛ إذ الزجّاج وابن درستويه⁽³⁾ قائلان⁽⁴⁾ بأنّها حرف جرّ للجملة التي وقعت بعدها [مع تعلقها عن العمل في المفرد الذي بعدها]⁽⁵⁾ الصالح للانجرار بها، وإن كان بالنسبة إلى غيرها فمسلّم، ولكن لا يفيد المطلوب.

وأما الثاني - وهو قوله: «ولوجب كسرُ إن... إلخ»، وحاصله أنّها لو كانت جارة فتحت إنّ بعدها؛ إذ الجار إذا دخل على إنّ تفتح، ولمّا لم تفتح بعدها دلّ على أنّها ليست بحرف جرّ - فيقال فيه أيضاً: إنّ كان قوله: «الجارّة تفتح إنّ بعدها مطلقاً» ممنوع؛ إذ هو أيضاً مصادرة على المطلوب؛ إذ هما قائلان⁽⁶⁾ بأنّها حرف جرّ مع عدم فتح إنّ بعدها، وإن كان بالنسبة إلى غيرها فمسلّم، ولكن لا يفيد المطلوب.

قال شيخنا: يمكن أن يجاب بأنّ مقصود المُصنّف بالاستدلال أنّ أئمة اللّغة أطلقوا⁽⁷⁾ أنّ الجار إذا دخل فتحت الهمزة، وهو شامل لحتّى، ولا يجوز التخصيص بغير مستند منهم ولا ضرورة، فليتأمل.

وهكذا الاعتراض على قوله: (لأنّ حروف الجرّ لا تعلق... إلخ)، والجوابُ الجواب، فليتأمل.

51*قوله: (فلأنهما لا يُسميان ذلك تعليقا).. قد يُقال هو تعليق، وإن لم يُسميّا تعليقا، وقال شيخنا: يمكن أن يجاب عن هذا النظر بأنّ المعنى على معنى الجملة دون المفرد، ولا مقتضى هنا لتأويلها بالمفرد فلا يتأتى التأويل بالمفرد، فليتأمل.

1- ينظر في «حيث»: المغني 176.

2- يبدو أنّ كلام ابن عبد السلام هنا من شرح له على القواعد، ولم أفق عليه.

3- أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي (-347هـ) عالم فارسي برع في النحو واللغة وله مؤلفات فيهما، ومنها: الإرشاد في النحو، وتصحيح الفصح، وتفسير كتاب الجرمي، والأضداد، وخبر قس بن ساعدة الإيادي، وغيرها.. انظر ترجمته في إنباه الرواة 113/2 ووفيات الأعيان 44/3 وإشارة التعيين 162.

4- انظر البحر المحيط 171/3 و294/4 وتوضيح المقاصد 113 والدر المصون 583/3 والمغني 506 والهمع 258.

5- ساقط من (أ).

6- أي الزجّاج وابن درستويه المتقدم ذكرهما.

7- في الأصل: أطلقت. وهذا لا يجوز.

وإنما يقولان: الجملة بعد «حتى» في محل جرّ على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفردٍ مجرورٍ بها، لا على معنى أن تلك الجملة باقية على جُمليّتها، غيرُ مؤوَّلةٍ بالمفرد، لا يقال: حقيقة التعلّيق أن يَمْنَعَ مِنَ الْعَمَلِ لَفْظًا مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وهو مفقود هنا، لأننا نقولُ ذلك في أفعال القلوب، وأمّا تعلّيق حروف الجرّ، فبأن تدخلَ على غير مفرد، أو ما في تأويله، أو تدخلَ على مفرد ولا تعملُ فيه.

وأمّا الثاني؛ فلأنّ مدّعاهما في أنّها عاملةٌ في المحلّ لا في اللفظ؛ ولذلك لم تُفتح همزة إن بعدها. الجملة الثانية ممّا لا محلّ له: الواقعة صلةً لاسم موصول، نحو (قام أبوه) من قولك: «جاء الذي قام أبوه»، فجملة (قام أبوه) لا محلّ لها؛ لأنّها صلةٌ الموصول.

52 ﴿قوله: (في أفعال القلوب) أي: في تعلّيق أفعال القلوب.

52 ﴿قوله: (فلان مدّعاهما أنّها عاملة في المحل... إلخ).. وجوابه أنّها لو كانت عاملة لعملت في اللفظ لأنّه لا مانع في اللفظ، ثمّ رأيت شيخنا قال: يجب⁽¹⁾ بأن وجه استدلال المصنّف أنّها لو كانت عاملةً لطلبت لفظ (إن) فكانت تفتح، لأنّ شأن العامل الطالب للفظ المُصدّر بـ (إن) على غير الحكاية أن يطلب لفظها.

وتخصيص حتى⁽²⁾ من هذا الحكم بحكم⁽³⁾، لا دليل عليه ولا ضرورة إليه، وقد أطلق أئمة اللّغة أنّ حرف الجرّ إذا دخل على المُصدّر بـ (إن) تفتح⁽⁴⁾، فلا يجوز إخراج ما نحن فيه عن ذلك لغير مستند، فقوله: (لأنّ مدّعاهما أنّها عاملة في المحلّ)، يُقال في جوابه: لو كانت حرف جرّ لم تعمل في المحلّ إذا دخلت على المُصدّر بـ (إن) كما أطلقه أئمة اللّغة، وقوله: (لا في اللفظ) يفهم^{1/38} أنّها لو فتحت (إن) كانت عاملةً في اللفظ، وفيه نظر؛ لأنّ لفظ إنّ مع صلتها لا تتأثر بالعامل ولا يُعرب، وليس العمل إلا في المحلّ، وقد يُجاب بأنّ المراد بالعمل في اللفظ توجّه العامل لذلك اللفظ، وطلبه له، وإن لم يظهر أثره في لفظه لمانع، بخلاف العمل في المحلّ؛ فإنّ المطلوب ليس إلا المحلّ، ولا طلب للفظ المذكور أصلاً، فليتأمل.

[الجملة الثانية: صلة الموصول]

52 ﴿قوله: (الواقعة صلة لاسم موصول).. احترز به عن صلة (أل)؛ فإنّها مفرد لا جملة، وهو معرب بإعراب (أل)، ولو وُصِلت (أل) بجملة فيحتمل⁽⁵⁾ أن يقال إنّها لا محلّ لها؛ أخذاً ممّا قاله المصنّف، ويحتمل أن يقال إنّ إعراب (أل) نقل إليها لكونها بصورة الحرف. فليتأمل وليحرّر.

1- أي على ما أورده الشارح على دليل الجمهور. (هامش الأصل).

2- أي كما يقول الزّجاج وابن درستويه. (هامش الأصل).

3- أي كونها جارة للجملة بعدها.

4- أي تفتح همزتها.

5- ساقط من (ب).

ثُمَّ رَأَيْتُ الدَّمَامِينِيَّ قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ [مَا نَصَّهُ: قُلْتُ: وَقَدْ ظَهَرَ لِي هُنَا شَيْءٌ، وَهُوَ أَنَّهُمْ⁽¹⁾ أَجْمَعُوا⁽²⁾ عَلَى أَنْ جُمَلَةُ الصَّلَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ غَيْرِ الصَّحِيحِ، بَلْ يَنْبَغِي التَّفْصِيلُ بَيْنَ صِلَةِ (أَل) وَصِلَةِ غَيْرِهَا، فَالصَّلَةُ فِي الثَّانِي لَا مَحَلَّ لَهَا قَطْعًا ضَرُورَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ حُلُولُ الْمَفْرُودِ مَحَلَّهَا، وَأَمَّا صِلَةُ (أَل) حَيْثُ تَوَصَّلَ بِالْفِعْلِيَّةِ ذَاتِ الْمَضَارِعِ، إِمَّا اخْتِيَارًا كَمَا يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ⁽³⁾، أَوْ اضْطِرَارًا كَمَا يَقُولُ غَيْرُهُ⁽⁴⁾، وَحَيْثُ تَوَصَّلَ بِجُمَلَةٍ غَيْرِ الْمُتَقَدِّمَةِ⁽⁵⁾ عَلَى وَجْهِ الضَّرُورَةِ بِالْإِجْمَاعِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَيَكُونُ مَحَلُّهَا بِحَسَبِ مَا يَفْتَضِيهِ الْعَامِلُ فِي الْمَفْرُودِ الَّذِي يَصِحُّ حُلُولُهُ مَحَلَّهَا مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَجَرٍّ، [فِيحْكُمُ أَنَّهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ]⁽⁶⁾ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ:

27_ إِنِّي لَكَ الْيُنْدُرُ مِنْ نَيْرَانِهَا⁽⁷⁾

وَفِي مَحَلِّ نَصْبٍ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: «لَا أَحِبُّ الْيَرُوحَ لِلَّهِوِ»، وَفِي مَحَلِّ جَرٍّ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ⁽⁸⁾:

28_ مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضِيِّ حُكُومَتُهُ⁽⁹⁾

وهذا من الغرائب⁽¹⁰⁾ أن تكون جملة ثبت لها بحسب محلها أنواع⁽¹¹⁾ إعراب الاسم، [لا]⁽¹²⁾ بطريق التبعية في الأنواع الثلاثة، ولا في شيء منها، ويمكن أن يُحاجَّجَ به، وقد يعتذر عن تركهم

1- من (أ).

2- في الأصل: اجتمعوا. وما أثبتته أنسب.

3- انظر شرح التسهيل 202/1.

4- عليه جمهور البصريين، انظر توضيح المقاصد 284 وجمع الهوامع 278/1.

5- أي غير الفعلية ذات المضارع. وانظر ضرائر الشعر 288 و289.

6- من (ب).

7- البيت كاملاً:

لا تبعثنَّ الحربَ إني لك أَلٌ — يُنْدِرُ مِنْ نَيْرَانِهَا فَاصْطَلَّ [أَوْ: «فَاتَّقِ»]

ولم أفق على قائله. وهو في ضرائر الشعر 288 والتذييل والتكميل 66/3 والخزانة 32/1 و483/5.

8- كذا في الأصل و(ج) وما في باقي النسخ: «كقولك» وهذا غير مناسب للشواهد الشعرية.

9- عجزه: «ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل» قاله الفرزدق في الرد على رجل من بني عذرة كان قد هجاه والأخطل وحيًا

جريراً في حضرة عبد الملك بن مروان. والبيت ليس في ديوانه. وهو له في تهذيب اللغة (س م) 80/13 والإنصاف 521/2

واللسان (أ م س) 9/6 و(ل و م) 565/12 والخزانة 32/1، وبلا نسبة في ضرائر الشعر 288 وشرح التسهيل 201/1

ورصف المباني 75 و148 والتذييل والتكميل 66/3 وتوضيح المقاصد 284 و435 و445 وأوضح المسالك 20/1 وشرح

الشدور 30 وابن عقيل 149/1 والأشعوري 151/1 والهمع 277/1 وحاشية الصبان 240/1.

10- في (أ): الغريب. ويستقيم به المعنى.

11- في (أ): نوع. وهو ملائم.

12- من الأصل.

لذلك بأنّ هذا شيء لا يستعمل إلا في الضرورة أو فيها، وفي قليل من الكلام وفيه ما لا يخفى. انتهى (1).

52 قوله: (في قراءة النصب) (2) .. وأما قراءة الرفع (3)، فذهب الخليل ويونس (4) إلى أنها ليست

[حينئذ] (5) موصولة، وإنما هي استفهامية معربة، ثم اختلفا في تخريج الآية بالنسبة إلى مفعول (نزع)، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: لننزعنّ الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشدّ. ويردّه أنه لا يجوز أن يقال: «لأضربنّ الفاسق» بالرفع، بتقدير: الذي يقال فيه الفاسق. وقال يونس: الجملة (6)، وعلق (نزع) عن العمل لأجل الاستفهام. ويردّه أنّ التعليق مختصّ بأفعال القلوب، و(نزع) ليس منها (7). وسيأتي (8) في كلام الرضي ما يردّ ذلك.

ويبطل مذهبهما جميعاً قوله:

29 فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ (9) 38/ب

في رواية من رواه بضم (أي)؛ لأنّ حرف الجرّ لا يعلّق، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته كما تقدّم (10).

1- قال الدماميني أيضاً كلاماً بمعناه في شرح المغني، انظر الشمني 133/2.

2- يعني نصب أيهم في قوله ﷺ: «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا» مريم 69/19. وهي قراءة طلحة بن مصرف، ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء، وزائدة بن قدامة الثقفني عن الأعمش. انظر الكشاف 34/3 وإعراب العكبري 878/2 والبحر المحيط 209/6 والدر المصون 623/7 و624.

3- وهي القراءة المشهورة المثبتة بالرسم العثماني.

4- هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي بالولاء (-182هـ) إمام أهل البصرة في عصره نحواً ولغةً وأديباً، وأستاذ سيويّ والكسائي والفراء. انظر ترجمته في معجم الأدباء 64/20 ووفيات الأعيان 244/7 وإشارة التعيين 396.

5- من (أ).

6- أي: مفعول «نزع» هو الجملة المصدّرة بـ «أيها».

7- انظر كتاب سيويّه 398/2 و399 و400 و401 والرضي 62/3 وارتشاف الضرب 1017. قال أبو حيان: «والتعليق هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع، ويكون ذلك في أفعال القلوب من هذا الباب مطلقاً، سواء كان بمعنى العلم أم بمعنى الظنّ، وذهب ابن كيسان وثعلب، وحكى عن الميرد أنه لا يعلّق منها إلا العَلْمُ.. وَزَعَمَ أَبُو الْعُلَا إِدْرِيسُ أَنَّهُ رَأَى سَيُويّه». ارتشاف الضرب 2114.

8- بعد قليل.

9- صدره: «إذا ما لقيتَ بَنِي مالِكٍ»، لغسان بن وعله من بني مرة بن عباد، أحد الشعراء المخضرمين. في السيوطي 83 والخزانة 61/6 والبيت بلا نسبة في المفصل 189 وإعراب الأنباري 133/2 والإنصاف 715/2 والرضي 26/3 وورصف المياني 197 واللّسان (أ ي ي) 59/14 وتوضيح المقاصد 449 والدر المصون 444/7 و621 وأوضح المسالك 137/1 والمغني 108 و535 و717 وابن عقيل 154/1 والأشثوني 153/1 والمهمع 275/1 و295 وحاشية الصبان 242/1. ويروى بجرّ «أيهم» كما سيأتي برقم 32. سيتكرر برقم 32 و148.

10- وسيتكرر عند الشاهد 148 والكلام هناك كما هو هنا.

وقال الرضي: وذهب الكوفيون والخليل⁽¹⁾ إلى أن (أيهم) في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء، وما بعدها خبرها، وهي استفهامية لا موصولة، وهي في الآية مبتدأ خبره ﴿أشدُّ﴾، و﴿من كل شعبة﴾ معمول ﴿لتنزِعن﴾، كما تقول: «أكلت من كل طعام»، قال تعالى: ﴿أوتيت من كل شيء﴾⁽²⁾ فيكون ﴿من﴾ للتبعيض، والكلام محكي، أعني أن ﴿أيهم أشدُّ﴾ صفة ﴿شعبة﴾ على إضمار القول أي: كل شعبة مقول فيهم أيهم أشدُّ، كقوله:

30_ جاؤوا بمدق هل رأيت الذئب قط⁽³⁾

قال الخليل و(أيهم) على هذا استفهام⁽⁴⁾ نحو قولهم: «اضرب أيهم أفضل»، أي: اضرب الذي يقال له أيهم أفضل، كما قال الأخطل⁽⁵⁾:

31_ ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم⁽⁶⁾

أي: فأبيت مقولاً في لا حرج ولا محروم، أي: هو لا حرج.

1- انظر سيبويه 399/2 والرضي 62/3.

2- ﴿إني وحدث امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم﴾ النمل 23/27.

3- قبله: «حتى إذا جن الظلام واختلفت». رجز منسوب إلى العجاج، وهو في ديوانه 81 وبلا نسبة في الكامل للمبرد 113/2 وأضداد اللغوي 322 والمفصل 150 وأمالى الشجري 407/2 وضرائر الشعر 259 وشرح التسهيل 311/3 واللسان (م ذ ق) 340/10 والرضي 330/1 و301/2 و10/3 و62 و225 و178/4 و337 وإيضاح القزويني 60 وتوضيح المقاصد 956 و1177 والدر المصون 590/5 وأوضح المسالك 276/3 والمغني 325 و761 وابن عقيل 185/2 والكافي ج1 177 والأشعري 322/2 والسيوطي 214 والهمع 119/3 والخزانة 109/2 و30/3 و24/5 و468 و138/6 و125/7 و183/9 و246/10 وحاشية الصبان 93/3. وتقدير الشاهد: «جاؤوا بمدق يقال فيه: هل رأيت..»، أو: «مقول عند مشاهدته..» وخرج على الضرورة، وذلك بوضع الجملة الإنشائية (هل رأيت) موضع الوصف، أي: «مدق مشبه لون الذئب». والمدق: اللبن الممزوج بالماء، لونه أغير كالدئب؛ يصف قوماً بالبخل؛ أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بهذا المدق في الظلام حتى لا يراه. انظر أمالي ابن الحاجب 465. سيتكرر برقم 83.

4- عبارة الخليل: القياس النصب كما تقول: «اضرب الذي أفضل»؛ لأن أياً في غير الجزاء والاستفهام. بمثلة الذي، كما أن «من في غير الجزاء والاستفهام بمثلة الذي. اهـ. سيبويه 398/2.

5- أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو (-90هـ) أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر عصرهم: الفرزدق وجريز والأخطل. نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة بالعراق، واتصل بالأمويين فكان شاعرهم. أهاجيه مشهورة مع جريز والفرزدق. انظر تاج العروس (خ ط ل) 142 و202.

6- ديوان الأخطل 305 وسيبويه 84/2 و399 والأصول في النحو 324/2 ومجمع البيان 55/16 وأمالى الشجري 297/2 وإعراب الأنباري 131/2 واللسان (ض م ر) 491/4 والخزانة 139/6، وبلا نسبة في مشكل إعراب القرآن 458/2 والمخصص 286/2 و76/5 والإنصاف 710/2 والرضي 62/3 والدر المصون 209/10. وروي في نسخة الأصل: = «..على الفتات» وهو وهم. و«أبيت» الأول: ناقص بمعنى أصير، والثاني: بمعنى السهر ليلاً، والمنزل: هنا المنزلة؛ يريد أنه كان محبوباً عند الفتيات بمنزلة مرموقة منهم. والشاهد رفع «حرج» و«محروم» بدل نصبهما على الحال.

قال سيبويه⁽¹⁾: لو جازَ «اضربَ أيهم» على الحكاية لجاز: «اضربِ الفاسقُ الخبيثُ»، بل يجيء مثله في ضرورة الشعر⁽²⁾، لا في سعة الكلام. ومذهب يونس في مثله أنَّ الفعل الذي قبل (أي) معلق عن العمل، ويُجيز التعليق في غير أفعال القلوب أيضاً، نحو: «اضربُ أو اقتلُ أيهم أفضلُ»، كما يجيء في باب أفعال القلوب، وليس بشيء؛ لأنَّ المعلق يجِبُ كونه في صدر جملة، والمنصوب بنحو (اضرب أو اقتل) لا يكون جملة، والمعلق إمّا استفهامٌ، أو نفيٌ، أو لامٌ الابتداء، و«أيُّ» بعد نحو: «اضرب» و«اقتل» لا تكون استفهامية؛ إذ لا معنى لها على وجه الحكاية كما قاله الخليل، بل هي موصولة بعده⁽³⁾.

وقال الأخفش في الآية⁽⁴⁾: ﴿مِنْ﴾ فيها زائدة - كما هو مذهبه من زيادة (مِنْ) في الموجب - و﴿كلُّ شيعَةٍ﴾ مفعول ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾ و﴿أيهم أشدُّ﴾ جملة مستأنفة لا تعلق لها بالفعل. وقال المبرد⁽⁵⁾: ﴿أيهم﴾ فاعل ﴿شيعَةٍ﴾، أي: لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ يَتَشَبَّحُ أَيُّهُمْ هُوَ أَشَدُّ، و«أيُّ» بمعنى الذي. وعند أبي عمرو⁽⁶⁾: (أَيَّةُ) إذا حذف منها ما تضاف إليه مُنعت [مِنْ]⁽⁷⁾ الصرف، نحو: «اضرب أَيَّةَ لِقَيْتِهَا»، قال: لتعرّفها بالصلة والتأنيث، فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرّف تعريفَ الموصولات، واعتدّ بناء التأنيث بلا علميّة، وغيره يصرفُها، وهو القياس.. إلى هنا كلام الرضي⁽⁸⁾.

1- انظر الكتاب 401/2 والرضي 63/3.

2- انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة 314 و315.

3- انظر كتاب سيبويه 399/2 و400 و401 و403، وفي النقل تصرف. وانظر أصول ابن السراج 324/2.

4- أي آية سورة مريم السابقة 69/19. وانظر رأي الأخفش في الإملاء 116/2 والرضي 63/3 والدر المصون 622/7. ولم أقف عليه في مصنفاته.

5- انظر الإملاء 116/2 والرضي 63/3 والدر المصون 623/7، ولم أقف على كلامه في مصنفاته.

6- القارئ. وفي اسمه واسم أبيه خلاف، والراجح أنه أبو عمرو زبان بن العلاء عمار بن عبد الله بن الحصين بن الحارث التميمي المازني البصري المشهور بأبي عمرو بن العلاء (-154هـ) من أئمة اللغة والنحو والأدب، وأحد القراء السبعة، قرأ القرآن على سعيد بن جبیر. ولد بمكة وتوفي بالكوفة. قال فيه الفرزدق يمدحه ويفتخر بصحبته:

ما زلتُ أفتحُ أبواباً وأغلقُها حتى أتيتُ أبا عمرو بنِ عمارِ

ديوان الفرزدق 382 وكتاب سيبويه 506/3 و63/4 وأدب الكاتب 354 والأصول في النحو 119/3. انظر ترجمته في

معجم الأدباء 156/11 ووفيات الأعيان 466/3 وإشارة التعيين 121. وانظر رأيه في الرضي 63/3.

7- ساقطة من الأصل، وليست في الرضي أيضاً.

8- انظر شرحه على الكافية 62/3 و63.

52 قوله: (وذهب أبو البقاء⁽¹⁾ إلى أن المحل للموصول وصلته معاً).. قال في المغني في «جاء الذي قام أبوه»: ف «الذي» في موضع رفع، والصلة لا محل لها، وبلغني عن بعضهم⁽²⁾ أنه كان يُلقن أصحابه أن يقولوا إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما كلمة واحدة. والحق أن الموصول وصلته ما قدمت [لك]⁽³⁾، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: «ليقيم أيهم في الدار»، و«لأكرم من أيهم عندك»، و«امرر بأيهم هو أفضل»، وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِي أَضَلَّانَا﴾⁽⁴⁾. وقري: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ بالنصب⁽⁵⁾، ورؤي:

32..... فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ⁽⁶⁾

بالخفض، وقال الطائي⁽⁷⁾:

33..... فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا⁽⁸⁾

وقال العُقَيْلي⁽⁹⁾:

1- محب الدين عبدالله بن الحسين العُكْبَرِيُّ البغدادي الضرير (-616هـ) إمام في النحو واللغة، نسبته إلى عُكْبَرَا، بليدة على دجلة فوق بغداد. اتصل بالفارسي وابن جني من خلال شرحه للإيضاح واللمع، كما شرح ديوان المتنبي، وله أيضاً: التبيان في إعراب القرآن. انظر ترجمته في معجم البلدان (عُكْبَرَا) ومفتتح كتابه التبيان، وإنباه الرواة 116/2 ووفيات الأعيان 100/3 وإشارة التعيين 163. وانظر رأيه في التبيان 223 و357.

2- هما أبو البقاء العكبري، على ما في التبيان 223 و357، والزمخشري على ما في الكشاف 93/1 و117.

3- ساقط من الأصل.

4- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ فُصِّلَتْ 29/41.

5- تقدم تخريج هذه القراءة في الصفحة 145 حاشية 2.

6- تقدم برقم 29 وسيتكرر برقم 148.

7- هو منظور بن سحيم الفقعسي الكوفي الأسدي، مخضرم من شعراء الحماسة. وليس بنو أسد من طيء، ولكنهم كانوا في جوارهم، ثم غلبت طيء على أرض بني أسد، فألقوا بهم. انظر ترجمته في معجم الشعراء 333. ونسب البيت إليه في ديوان الحماسة 24/2 ومعجم الشعراء 333 وشرح المرزوقي 1158 والسيوطي 281. ولم ينسب في سائر المصادر.

8- صدره: «فإمّا كرامٌ مُوسرونٌ أتيتهم». ويروى في ديوان الحماسة 24/2 ومعجم الشعراء 333 وابن عقيل 48/1 والهمع 273/1: «فحسبي من ذو عندهم..» فلا شاهد فيه حينئذٍ، وهو في شرح التسهيل 199/1 و107/4 وتوضيح المقاصد 437 والدر المصون 639/2 وأوضح المسالك 40/1 والمغني 535 وابن عقيل 143/1 والأشعري 144/1 وحاشية الصبان 229/1.

9- هو أبو حرب الأعمى من بني عُقَيْلِ بن كعب — وهي قبيلة كبيرة — شاعر جاهلي، أو هو الطماح العُقَيْلي، شاعر جاهلي أيضاً. ولعل المصنف أراد من نسبته للعُقَيْلي رجلاً من قبيلة عُقَيْلِ من دون تعيين، وينسب هذا الرجز أيضاً إلى رؤبة، وهو في ديوانه في قسم الأبيات المفردة المنسوبة إليه 172، وينسب أيضاً إلى ليلي الأخيلية، انظر السيوطي 281 والخزانه 23/6.

34_ نَحْنُ اللَّذَوْنَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا (1)

وقال الهذلي⁽²⁾:

35_ هُمُ اللَّأْوُونَ فَكُّوا الْغِلَّ عَنِّي (3)

انتهى⁽⁴⁾.

وفي شرح الحاجبية للرضي⁽⁵⁾ ما يوافق؛ فإنه قال: واعلم أن حق الإعراب أن يدور على الموصول؛ لأنه المقصود بالكلام، وإنما جاء بالصلة لتوضيحه، والدليل ظهور الإعراب في «أي» الموصولة، نحو: «جاءني أيهم ضربت»، وكذا في اللذان واللتان فيمن قال بإعرابهما⁽⁶⁾، وأما الصلة فقال بعضهم⁽⁷⁾ إنها معربة بإعراب الموصول؛ اعتقاداً منه أنها صفة الموصول لتبنيها له، كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات، وليس بشيء؛ لأن الموصولات معارف اتفاقاً منهم، فالجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر في الوصف⁽⁸⁾، والجمهور على أنه لا محل للصلة من الإعراب؛ إذ لم يصح⁽⁹⁾ وقوع الاسم المفرد مقامها، كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف إليه، ولا يقدر للجمل إعراب إلا إذا صح وقوع الاسم مقامها، وذلك في أربعة المواضع فقط؛ وذلك لأن الإعراب للاسم في الأصل، أو للاسم والفعل على قول، وكل واحد منهما مفرد، والصلة جملة لا غير. انتهى.

1- بعده: «يوم النخيل غارة ملحاحا» النخيل: اسم موضع. والرجز في ديوان رؤية 172 ونوادير أبي زيد 47 ودقائق التصريف 521 والأزهية 308 والأمكنة والمياه والجمال للزمخشري (النخيل) وأمالى الشجري 307/2 والدر المصون 67/1 وأوضح المسالك 131/1 والمغني 535 وابن عقيل 137/1 والعيبي 405/1 والكافيجي 160 والأشموني 131/1 والهمع 202/1 وحاشية الصبان 217/1. ورسم «الذون» في بعض المصادر «الذون» بلام واحدة، ونقل حسن جلي الفترى عن ابن مالك قوله في لغة إعرابه: فإن قلت: ما السر على أن «الذون» على هذه اللغة يكتب بلامين، بخلافه في لغة من ألزمه التاء في جميع الحالات؟ قلت: السر هو أنه حالة بنائية شبيهة بالحروف، واللام للتعريف على قول، ومشاهدة لها على القول بأن تعريفه بالعهد الذي في الصلة، فآثروا عدم ظهورها خطأ في حالة البناء؛ كيلا يرى حرف التعريف أو شبهها فيما هو شبيهة بالحروف، وأظهروها في حالة الإعراب؛ لأن شبهة الحرف ألغيت. انظر حاشية المطول 288. وقد عقد الهروي باباً في أصل (الذي) واللغات فيه، في الأزهية 301.

2- أبو كبير، وقد تقدمت الترجمة له ص 50.

3- عجزه: «بمرو الشاهجان وهم جناحي». للهذلي كما في الأزهية 310 والمغني 535 وليس في ديوان الهذليين، وبلا نسبة في السيوطي 282. ومرو الشاهجان: مدينة يقال لها أم خراسان، وهي غير مرو الروذ بخراسان أيضاً. «انظر الروض المعطار 337». والبيت في تهذيب اللغة (ذا) 30/15 وأمالى الشجري 308/2 واللسان (ذا) 454/15 والهمع 271/1.

4- انظر المغني 534 و535.

5- ج 3 ص 16.

6- هذا مذهب الكوفيين. انظر المفصل 182 وتوضيح المقاصد 416. ومن قال بينائها ابن جني في سر الصناعة 717.

7- هما أبو البقاء العكبري، على ما في التبيان 223 و357، والزمخشري على ما في الكشف 93/1 و117.

8- كان قد ذكره الرضي في باب وصف النكرة بالجملة 298/2.

9- كذا في الرضي 16/3، وفي الأصل: إلا إذا لم يصح. وفي سائر النسخ: إلا إذا صح. وكلاهما تحريف.

كما أن المحلّ للموصول الحرفي مع صلته، وفَرَّقَ الأوَّلُ بأنَّ الاسمَ يَسْتَقِلُّ بالعامل، والحرف لا يَسْتَقِلُّ. أو الواقعة صلةً لحرفٍ مؤوَّلٍ مع صلته بمصدرٍ، نحو: «عجبتُ ممَّا قُمْتُ»، أي: مِنْ قِيَامِكَ، ف «ما» موصولٌ حرفيٌّ على الأصحَّ، و«قمتَ» صلتهُ، والموصول وصلتهُ في موضع جرٍّ بـ «من»، وأمَّا الصلَّةُ، وهي (قمتَ) وحدها، فلا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنَّها صلةٌ موصولٍ، وكذا الموصول الحرفي، لا محلَّ له؛ لانتفاء الإعراب في الحرف.

ولأبي البقاء أن يقول فيما تقدّم إنَّ الإعراب ظهر فيه ولم يظهر في الصلة، لأنَّ في الصلة ما يمنع من ظهور الإعراب فيها، كما أن (أل) الموصولة لمّا منع من ظهوره فيها ظهر في الصلة، كـ: «جاء الضارب».

52 قوله: (كما أن المحلّ للموصول الحرفي مع صلته).. الأظهر: للموصول الحرفي وصلته؛ لما لا يخفى.

52 قوله: (والحرف لا يَسْتَقِلُّ) أي: لافتقاره إلى ما يتعلّق به⁽¹⁾.

53 قوله: (يؤول مع صلته بمصدر)⁽²⁾ الأظهر: يُؤوَّل هو وصلته بمصدر، بل المؤول في الحقيقة [بالمصدر]⁽³⁾ إنّما هو صلته.

53 قوله: (موصول حرفي على الأصح).. عليه سيبويه والأكثر⁽⁴⁾، فإذا قلت: «أعجبنى ما صنعت»، فتقديره عندهم: صنعك، ولا ضمير أصلاً. ومقابل الأصح ما ذهب إليه الأخفش وابن السراج⁽⁵⁾، والتقدير عندهما: الصنع الذي صنعته، ورُدَّ⁽⁶⁾ عليهما بقوله:

36 بما لَسْتُمَّا أهلَ الخيانةِ والغدرِ⁽⁷⁾

لأنه لا يتأتى فيه تقدير رابط.

وقال المصنّف في شرح القطر⁽⁸⁾: ويردُّ هذا القول⁽⁹⁾ أنه لم يُسمَع: «أعجبنى ما قُمْتُه وما قعدته»، ولو صحَّ ما ذكرَ لجاز ذلك؛ لأنَّ الأصل أنَّ العائد يكون مذكوراً لا محذوفاً. انتهى.

1- انظر تفصيل هذه المسألة في مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب 659/1.

2- في الموصل ص 53: مؤول..

3- من (أ).

4- انظر الكتاب 11/3 و 156. وتبعه الرضي، وابن أم قاسم، وابن هشام الأنصاري. انظر الرضي 52/3 والجنى 331 وتوضيح المقاصد 101 و 237 و 417 وأوضح المسالك 137/1.

5- أي كون «ما» موصول اسمي. وانظر رأيهما في أصول ابن السراج 161/1 وتوضيح المقاصد 418.

6- انظر البحر المحيط 67/1 وتوضيح المقاصد 192 و 417.

7- صدره: «أليس أميرى في الأمور بأنتما». لم أعر على قائله. وهو في معاني القرآن للأخفش 451 والبحر المحيط 67/1 وتوضيح المقاصد 192 و 417 والجنى الداني 332 والدر المصون 142/1 والمغني 403 والسيوطي 244.

8- كتاب لابن هشام أوضح فيه كتابه: «قطر الندى وبلّ الصدى» في النحو. والنص فيه ص 55.

9- أي قول الأخفش وابن السراج إنَّ «ما» في نحو: «عجبت مما قمت» موصول اسمي.

[الجملة الثالثة: الاعتراضية]

53* قوله: (الجملة الثالثة المعترضة).. الذي يظهر - كما قال بعضهم⁽¹⁾ - أنه يجوز أن يقال: المعترضة - بفتح الراء - على أنه من باب الحذف والإيصال، أي: المعترض بها، فحذف الجار، وصير الضمير المجرور مرفوعاً، وأوصل به على أنه مفعوله القائم مقام الفاعل. وبكسر الراء أيضاً مسنداً إلى الضمير المستتر فيه إسناداً مجازياً، كما في قوله تعالى: ﴿عِشَّةٌ رَّاضِيَةٌ﴾⁽²⁾.

53* قوله: (بين شيئين) أي: مفردين، أو مفردٌ وجملةٌ، أو جملتين.

53* قوله: (متلازمين) أي: متطابقين، قال في المغني⁽³⁾: في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين⁽⁴⁾، والزمخشري يستعمل بعضها، كقوله [في قوله تعالى]⁽⁵⁾: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾⁽⁶⁾: يجوز أن يكون حالاً من فاعل ﴿نَعْبُدُ﴾ أو من مفعوله؛ لاشتغالها على ضميرهما، وأن تكون معطوفة على ﴿نَعْبُدُ﴾، وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي: ومن حالنا أنا له مخلصون التوحيد⁽⁷⁾.

ويردُّ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم، كأبي حيان⁽⁸⁾، توهماً منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحويون، وهو الاعتراض بين شيئين متطابقين. انتهى.

فعلَّم أن التقيد بما ذكر اصطلاح النحاة، فإن قلت: تعريف المعترضة بالواقعة بين شيئين متلازمين صادق على صلة الاسم الموصول في قولك: «الذي كان معنا أمس زيداً»، مع أنها ليست اعتراضية، فجوابه أن الصلة مع الموصول كشيء واحد، والمراد بين شيئين ليسا في حكم الشيء الواحد، كذا قيل⁽⁹⁾، وينافيه ما سيأتي في كلام الشارح.

53* قوله: (وهي إما للتسديد أو التبيين).. ظاهره انحصار فائدتها في ذلك، وفيه نظر؛ فقد زاد في المغني: والتحسين أيضاً، وذكر بعضهم⁽¹⁰⁾ من فوائدها أموراً:

1- لم أقف عليه.

2- ﴿فَهُوَ فِي عِشَّةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ الحاقة 21/69، والقارعة 7/110.

3- ص 521.

4- حقيقة الاعتراض والخلاف فيه. (عنوان بhamش الأصل من وضع الناسخ).

5- ساقط من (أ).

6- ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ البقرة 133/2.

7- انظر الكشاف 194/1.

8- (قف)، أبو حيان لا يعرف هذا العلم عنوان بhamش الأصل قد يكون من وضع الناسخ أو أحد القراء. وانظر رأي أبي حيان في البحر المحيط 403/1 و404.

9- انظر الكافي 163.

10- منهم الخطيب القزويني. انظر الإيضاح في علوم البلاغة 182 و183. وانظر كلام المصنف في المغني 517 و518.

منها: التَّنْزِيَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾⁽¹⁾؛ فَإِنْ قَوْلُهُ: ﴿سُبْحَانَهُ﴾ جَمَلَةٌ، لِكُونِهِ بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ وَقَعَتْ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾، وَالنَّكْتَةُ فِيهِ تَنْزِيَهُ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَقْدِيسُهُ عَمَّا يَنْسِبُونَهُ إِلَيْهِ مِنْ جَعْلِ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً.

ومنها الدعاء في قول مُحَلِّمِ الشَّيْبَانِيِّ⁽²⁾ يشكو كبره وضعفه:

37_ إِنْ الثَّمَانِينَ وَبُلَّغَتْهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانٍ⁽³⁾

يقال ترجم كلامه إذا فسره بكلام آخر⁽⁴⁾، فقوله: (وبُلَّغَتْهَا) جملة معترضة بين اسم إن وخبرها، والواو فيه اعتراضية، ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة⁽⁵⁾.

ومنها التنبيه في قول الشاعر:

38_ وَعَلِمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلَّ مَا قُدِّرَا⁽⁶⁾

و(أَنْ) هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ التَّقِيلَةِ، وَضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحذُوفٌ، يَعْنِي أَنَّ الْمَقْدَّرَاتِ كَائِنَةُ الْبِتَّةِ، وَفِي هَذَا تَسْلِيَةً وَتَسْهِيلًا لِلأَمْرِ، وَقَوْلُهُ: «فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ» جَمَلَةٌ مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَ (اعْلَمْ) وَمَفْعُولِيهِ، وَالْفَاءُ اعْتَرِاضِيَةٌ وَفِيهَا ثَابِتَةٌ مِنَ السَّبَبِيَّةِ.

40/أ ومنها الترغيب، في قوله تعالى: ﴿فَأْتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾⁽⁷⁾ وَحَرْثُ لَكُمْ⁽⁸⁾ [فقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾⁽⁸⁾ اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين

1- النحل 57/16.

2- أبو المنهال عوف بن مُحَلِّمِ الخِزَاعِيِّ الشَّيْبَانِيِّ (-220هـ) أحد العلماء الأديباء، والرواة الفهماء، والشعراء الفصحاء. انظر ترجمته في فوات الوفيات 162/3 وضبط اسمه في وفيات الأعيان 87/3. وورد في (ب): «محكم». وهو وهم.

3- البيت في الصناعتين 410، قال محققه: «وينسب في بعض النسخ إلى جرير»، وليس في ديوانه. وهو لعوف في العمدة 43/2 وأمالى الشجري 329/1 ومعجم الأديباء 143/16 ونهاية الأرب 123/7 وإيضاح القزويني 183 والمغني 508 و517 وشرح الشذور 73 وفوات الوفيات 164/3 والكافي 450 والسيوطي 278 والهمع 257/2 والخزانة 55/9.

4- انظر القاموس (ت ر ج م) 1000.

5- لم أقف على القائل بكون الواو عاطفة أو حالية في مثل هذا الموضع. واستدل ابن الشجري في أماليه 328/1 و329 على نفي كون الواو الداخلة على الجملة المعترضة واو الحال، بأن الحال لا تقع معترضة، وأن جملة الدعاء لا تقع حالاً.

6- لم أقف على قائله، وهو في الإيضاح للقزويني 183 والدر المصون 115/9 وشرح الشذور 370 والمغني 520 وابن عقيل 354/1 والكافي 165 والأشموني 322/1 والسيوطي 280 والهمع 257/2 وحاشية الصبان 430/1.

7- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاعْتَرَلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾⁽⁷⁾ نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ البقرة 221/2 و222.

8- ساقط من (ب).

ولا يُعْتَرَضُ بِهَا إِلَّا بَيْنَ الْأَجْزَاءِ الْمُنْفَصِلِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، الْمُقْتَضِي كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ.

متصلين معنًى؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿فَاتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾؛ يَعْنِي أَنَّ الْمَأْتَى الَّذِي أَمَرَكُمُ اللَّهُ هُوَ مَكَانُ الْحَرْثِ، لِأَنَّ الْغَرَضَ الْأَصْلِيَّ فِي الْإِتْيَانِ طَلَبُ النَّسْلِ، لَا قِضَاءَ الشَّهْوَةِ، فَلَا تَأْتُوهُنَّ إِلَّا مِنَ حَيْثُ يَتَأْتَى مِنْهُ هَذَا الْغَرَضُ. وَالنَّكْتَةُ فِي هَذَا الْإِعْتِرَاضِ التَّرْغِيبُ فِيمَا أَمَرُوا بِهِ، وَالتَّنْفِيرُ فِيمَا لَهَوَا [بِهِ] (1) عَنْهُ.

ومنها **تخصيص** أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما، كقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتُهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَطَىٰ وَهُنَّ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ (2)، فقوله: ﴿أَنْ اشْكُرْ لِي﴾ تفسير لـ ﴿وَصَّيْنَا﴾، وقوله: ﴿حَمَلَتُهُ﴾ اعتراضٌ بينهما؛ إيجاباً للتوصية بالوالدة خصوصاً، وتذكيراً لحقها العظيم مفرداً. ومنها **المطابقة والاستعطاف** في قول أبي الطيب (3):

39_ وَخُفُوقٌ قَلْبِي لَوْ رَأَيْتَ لَهَيْبَهُ يَا جَنَّتِي لَرَأَيْتَ فِيهِ جَهَنَّمَ (4)

فقوله: «يَا جَنَّتِي» اعتراض للمطابقة مع جهنم، والاستعطاف. ومنها **بيان السبب** لأمر فيه غرابة، كما في قول الشاعر:

40_ فَلَا هَجْرُهُ يَبْدُو فِي الْيَأْسِ رَاحَةً وَلَا وَصْلُهُ يَصْفُو لَنَا فَنُكَارِمُهُ (5)

فإنَّ كَوْنَ هَجْرِ الْحَبِيبِ مَطْلُوباً لِلْمُحِبِّ أَمْرٌ غَرِيبٌ، فَيُبَيِّنُ سَبَبَهُ بِأَنَّ فِي الْيَأْسِ رَاحَةً. ويمكن رجوع بعض ذلك لما قاله المصنّف من **التسديد** أو **التبيين**، فليتأمل. ولعلَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ وَالشَّارِحِ أَنَّ الْأَغْلَبَ ذَلِكَ، وَكَلَامَ الْمُصَنِّفِ أَقْرَبُ إِلَى التَّأْوِيلِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ.

53* قَوْلُهُ: (الْمُقْتَضِي كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ) أَي: الطَّالِبُ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ.

1- زيادة تطلبها المعنى.

2- تتمتها ﴿..إِلَى الْمَصِيرِ﴾ لقمان 14/31.

3- هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي المشهور بأبي الطيب المتنبّي (- 354 هـ) أحد مفاخر الأدب العربي، له الأمثال السائرة والحكم البالغة والمعاني المبتكرة. ولد بالكوفة ونشأ بالشام. وفد على سيف الدولة ابن حمدان صاحب حلب، فمدحه وحظي عنده. ومضى إلى مصر فمدح كافوراً الإخشيد، وطلب منه أن يوليّه، فلم يولّه كافور، فغضب أبو الطيب وانصرف يهجوه. قصد العراق وفارس، فمدح عضد الدولة ابن بويه الديلمي في شيراز. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 120/1، وحوله يدور كتاب «الصبح المنبي».

4- البيت للتمثيل لا للاستشهاد لتأخر قائله. وهو في شرح الديوان 143/4 وإيضاح القزويني 183 والكلبيات 302.

5- لابن ميادة الرّمّاح بن أبرد الذبياني (-149هـ) وهو في ديوانه 225 والصناعتين 409 وإعجاز القرآن للباقلاني 100

وإيضاح القزويني 183.

فتقع بين الفعل وفاعله، كقوله:

– وقد أدركتني والحوادثُ جمّةٌ * * أسِنَّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزَلٍ

أو مفعوله، كقوله:

– وبُدِّلَتِ والدَّهْرُ ذو تَبَدُّلٍ * * هَيْفًا دُبُورًا بالصَّبَا والشَّمَالِ

53 ❀ قوله:

41_ (وقد أدركتني والحوادثُ جمّةٌ أسِنَّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزَلٍ)⁽¹⁾

الحوادث: نوازل الدهر التي وجدت بعد أن لم تكن، والجَمَّةُ – بفتح الجيم – الكثيرة، والأسِنَّةُ: جمع سنان وهو الحديد المستدق⁽²⁾ الذي يجعل في طرف الرمح، والضعاف جمع ضعيف، والعُزَلُ جمع أعزل، وهو الذي لا سلاح معه⁽³⁾، و(ضعافٍ وعزَلٍ) مجروران بالتبعية لـ (قومٍ) و(لا) نافية، واعترض بـ (لا) بين الصفة والموصوف، نحو: «مررتُ برجلٍ لا طويلٍ ولا قصيرٍ»⁽⁴⁾، وتكررتُ (لا)؛ لأنها متى وقعت قبل خبرٍ أو نعتٍ أو حالٍ وجبَ تكريرها، نقول: «زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ»، و«مررتُ به لا ضاحكاً ولا باكياً»، [ولا يجوز عدم تكريرها إلا في الضرورة]⁽⁵⁾ خلافاً للمبرد⁽⁶⁾ وابن كيسان⁽⁷⁾.

53 ❀ قوله:

42_ (وبُدِّلَتِ والدَّهْرُ ذو تَبَدُّلٍ هَيْفًا دُبُورًا بالصَّبَا والشَّمَالِ)⁽⁸⁾

1- من قصيدة لجويرية بن بدر من بني عبدالله بن دارم قالها لما أسر، فأطلقه بنو عجل لأنه مدحهم فيها. والبيت في العقد الفريد 184/5 مع خيره، وهو لرجل من بني دارم في السيوطي 273، وبلا نسبة في المحكم (هـ م ي) 390/4 والخصائص 331/1 و336 وسر الصناعة 140 وأمالي الشجري 328/1 واللسان (ف ش ل) 520/11 و(هـ م ي) 626/12 والبحر المحيط 404/1 و357/3 والدر المصون 133/2 و99/4 والمغني 506 وموصل الطلاب 53 والممع 255/2 والتاج (ف ش ل) 572/15. والشاهد (الحوادث جمّة) حيث وقعت جملة معترضة بين الفعل والفاعل.

2- في (ب): المسترق.

3- انظر القاموس (ح د ث) 166 و(ع ز ل) 949 و(ج م م) 1006 و(س ن ن) 1113.

4- في (أ): «لا طويل ولا طويل». وهو سهو من الناسخ.

5- ساقط من (ب). وانظر ضرائر القزاز 276.

6- انظر المقتضب 360/4 وشرح التسهيل 64/2 والرضي 161/2 والخزانة 35/4.

7- أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (-299هـ) نحوي بغدادي أخذ عن المبرد وثعلب، له كتب في النحو وعلله وفي غريب الحديث ومعاني القرآن. منها: المهذب في النحو، وكتاب اللامات، والوقف والابتداء، والمذكر والمؤنث، وغيرها.. انظر ترجمته في إشارة التعيين 289. وانظر رأيه في شرح التسهيل 64/2 والرضي 161/2 والخزانة 35/4.

8- رجز لأبي النجم العجلي في سيبويه 46/2 والخصائص 336/1 وشرح الحماسة للمرزوقي 582 وإعراب العكبري 67 وشرح التسهيل 376/2 والدر المصون 379/1 والسيوطي 154 و273 وبلا نسبة في اللسان (ب د ل) 49/11 وارتشاف الضرب 1615 والمغني 507 وموصل الطلاب 53 والممع 255/2. والدُّبُور: ريح تهب من قِبَلِ المغرب دابرة نحو المشرق والصبا تقابلها. والشاهد (والدهر ذو تبدل) حيث اعترضت بين الفعل ومفعوله.

وبين المبتدأ والخبر، كقوله:

- وفيهِنَّ والأيامُ يعثرنَ بالفتى * * نَوَادِبُ لا يَمْلَنَّهُ وَنَوَائِحُ

أو ما هُما أصلُهُ، كقوله:

وَبُدِّلَتْ: أي: الريح. وفي الصَّحاح: الهَيْفُ - يعني بفتح الهاء وسكون الياء - مثل الهُوف -
يعني بضم الهاء - وهي ريحٌ حارَّةٌ تأتي من قِبَلِ اليَمَنِ⁽¹⁾، وهي النَّكْبَاءُ الَّتِي تجري بينَ الجَنُوبِ
والدَّبُورِ منْ تحتِ مجرى سُهَيْلٍ⁽²⁾.

والصَّبَا: ريحٌ مَهْبُها المستوي مطعَ الشَّمْسِ إذا استوى اللَّيْلُ والنَّهارُ⁽³⁾. والشَّمَالُ - بفتح الشين
المعجمة وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة - لغة في الشَّمَالِ بفتح الشين والميم وبعدها ألف⁽⁴⁾.
وقد دخلتِ الباء هنا على المتروك⁽⁵⁾، وهو الاستعمال المشهور.

53*قوله:

43_ (وفيهِنَّ والأيامُ يعثرنَ بالفتى نَوَادِبُ لا يَمْلَنَّهُ وَنَوَائِحُ)⁽⁶⁾

هذا البيت لِمَعْنِ بْنِ أَوْسٍ⁽⁷⁾، وقبله:

44_ رَأَيْتُ رِجَالاً يَكْرَهُونَ بَنَاتِهِمْ وَفِيهِنَّ لا كَذِبُ نِسَاءً صَوَالِحُ⁽⁸⁾

وَضَمِيرُ (يَمْلَنَّهُ) عَائِدٌ عَلَى النَّذْبِ المَقْهُومِ مِنْ (نَوَادِبِ)⁽⁹⁾.

54*قوله:

- 1- قيل سمي اليمن يمناً لأنه عن يمين الكعبة، وقيل من اليمن والبركة. انظر البلدان 447/5 والروض المعطار (عن) 619.
- 2- انظر معجم الصَّحاح (هـ ي ف) 1444/4، والاعتراض في نصح للشنواني. والنكباء: الريح تنحرف وتقع بين ريحين، وهي تملك المال وتجبس المطر، فتتكبُّ القوم. والجنوب: ريح تقابل الشمال تأتي عن يمين القبلة.
- 3- انظر الجذر (ص ب و) الصَّحاح 2398/6 والقاموس 1196.
- 4- انظر القاموس (ش م ل) 938، وقال ابن مالك في نظم الفوائد 61: فصلٌ، لغاتٌ في ريحِ الشَّمَالِ:
ريحُ الشَّمَالِ شَمُولٌ شَمِيْلٌ وكذا شَمْلٌ وشَمَالٌ أيضاً شَامِلٌ شَمْلٌ
- 5- أي في قول الراجز (بالصبا والشَّمَالِ)، والمشهور دخول الباء في فعل الإبدال وفروعه على المتروك نحو قوله بِئْسَ:
﴿أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ البقرة 61/2؛ فقد أنكروا عليهم ترك الخير.
- 6- لمعن بن أوس في ديوانه 39 والأغاني 71/12 وأمالي القالي 190/2 والخصائص 339/1 والسيوطي 273 والخزانة 261/7
وبلا نسبة في ارتشاف الضرب 1615 والمغني 507 وموصل الطلاب 53 والهمع 254/2. والشاهد (والأيام يعثرن بالفتى)
حيث اعترضت الجملة بين المبتدأ والخبر.
- 7- هو معن بن أوس بن نصر بن زياد المُرَبِّي (-64هـ) شاعر فحل مخضرم، وهو صاحب لامية العجم التي أولها:
لَعَمْرُكَ ما أدري وإني لأوجلُّ على آئينا تعدو المنيئة أول
- 8- وكفَّ بصره في أواخر حياته، وتوفي بالمدينة. انظر ترجمته في ومعجم الشعراء 380 وسمط اللآلي 733.
- 9- وهذا البيت أيضاً فيه الشاهد نفسه، حيث اعترضت جملة (لا كذب) بين المبتدأ والخبر. وهما معاً في الأغاني 71/12 وأمالي
القالي 190/2 والسيوطي 273 والخزانة 261/7.
- 9- هذا الكلام بحرفه في الشمي 122/2.

– إِنَّ سُلَيْمِي وَاللَّهُ يَكْلُوهَا * * * ضَنْتُ بِشِيءٍ مَا كَانَ يَرَزُوهَا

وبينَ الشرطِ وجوابه، نحوَ قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ).

وبينَ الموصولِ وصلتهِ كقوله:

– هَذَا الَّذِي وَأَبِيكَ يَعْرِفُ مَا كَأ * * *

45_ (إِنَّ سُلَيْمِي وَاللَّهُ يَكْلُوهَا ضَنْتُ بِشِيءٍ مَا كَانَ يَرَزُوهَا)⁽¹⁾

يكلؤها: يحفظها، وضنت: بخلت، ويرزؤها: ينقصها، يقال: ما رزئته ماله، أي: ما نقصته، من

باب عِلْمٍ يَعْلَمُ⁽²⁾، فَإِنْ فَتَحْتَ الزَّايَ فَقُلْتَ: رَزَأْتُ الرَّجُلَ، أي: أصببتُ منه خيراً.

54* قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾⁽³⁾ .. (إن) الشرطية داخلة على جملة ﴿لَمْ تَفْعَلُوا﴾، و﴿تَفْعَلُوا﴾

مجزوم بلم، كما تدخل إن الشرطية على فعل منفي بلا، نحو: ﴿لَا تَفْعَلُوهُ﴾⁽⁴⁾، فيكون ﴿لَمْ تَفْعَلُوا﴾ في محل

جزم [بان]⁽⁵⁾، وقوله ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ جواب الشرط، و﴿لَنْ تَفْعَلُوا﴾ جملة معترضة بين الشرط وجوابه، وقال

جماعة من المُفسِّرين⁽⁶⁾: معنى الآية: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽⁷⁾، ولن تفعلوا، فإن لم

تفعلوا فاتقوا النار. وفيه نظر لا يخفى، وإنما قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ فعبّر بالفعل عن

الإتيان، لأنَّ الفعل يجري مجرى الكناية، فيعبر به عن كلِّ فعل، ويغني عن طول ما يُكنَى عنه⁽⁸⁾.

54* قوله:

46_ (ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ يَعْرِفُ مَا كَأ)⁽⁹⁾

1- لإبراهيم بن هرمة (-170هـ) في ديوانه 55 وأمالى الشجري 328/1 والدر المصون 160/8 ووفيات الأعيان 278/1،

وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة (ك ل أ) 196/10 وشرح التسهيل 378/2 وارتشاف الضرب 1616 واللسان (ك ل

أ) 146/1 وارتشاف الضرب 1616 والمغني 508 و517 وموصل الطلاب 54 والسيوطي 279 والتاج (ك ل أ) 236/1.

والشاهد اعتراض جملة (والله يكلوها) بين ما أصله مبتدأ وخبر.

2- أي: من الباب الرابع (كسر فتح). وانظر القاموس: (ك ل أ) 60، (ض ن ن) 1118، (ر ز أ) 52.

3- ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ البقرة 24/2.

4- ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ الأنفال 73/8. وفي النسخ: (وإلا..).

5- من (أ).

6- انظر الدر المصون 203/1. وانظر مناقشة أبي حيان في البحر المحيط 106/1+107.

7- من الآية التي قبلها وهي قوله ﷻ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا

شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ البقرة 23/2.

8- هذا النص للسمين في الدر المصون 203/1.

9- عجزه: «والحقُّ يدمغُ ثرَّهاتِ الباطلِ». لجرير يخاطب يحيى بن عقبة الطهوي والفرزدق، وهو له في ديوانه 345

والسيوطي 276، وبلا نسبة في الخصائص 336/1 وشرح التسهيل 376/2 و376 واللسان (ت ر هـ) 480/13=

وبين أجزاء الصلّة، نحو: «جاءَ الَّذِي جُودُهُ - وَالكَرْمُ زَيْنٌ - مَبْدُولٌ».

وبين المجرورِ وجارٍ، اسماً كانَ، نحو: «هذا غلامٌ - والله - زيدٍ»، أو حرفاً، نحو: «اشتريتُهُ ب - والله - ألفِ درهمٍ».

وبين الحرف وتوكيده، نحو:

- لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ * * * لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وبين «قد» والفعل، نحو:

- أَخَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أَوْطَأْتُ عَشْوَةً * * *

أي أقسم بأبيك، فهو جملة لكونه⁽¹⁾ بتقدير فعل القسم.

54* قوله: (هذا غلامٌ - والله - زيدٌ).. فإنَّ قوله (والله) جملة لكونه بتقدير الفعل، وقعت بين المضاف والمضاف إليه، أي: أقسم بالله.

54* قوله: (اشتريتُهُ ب - والله - ألفِ درهمٍ).. فإنَّ قوله (والله) جملة، لكونه بتقدير الفعل، وقعت بين الحرف ومجروره، أي: أقسم بالله.

54* قوله:

47_ (لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ)⁽²⁾

«لَيْتَ» الثانية اسم؛ لأنه أريد به لفظه، وكل من الأولى والثالثة حرف، والثالثة تأكيد للأولى، وبها انتصب «شباباً» وارتفع ما بعده محلاً، والفصل بين الحرفين حسنَ التأكيد كما في قولك: «إِنَّ فِي الدَّارِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا»، ولو لم يكن ثمَّ فاصلٌ لجاز: «إِنَّ إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا»، لكنَّ الفصلَ حسنٌ؛ وهذا لأنَّ المؤكِّد هنا على أكثر من حرفٍ، وليس بواجبِ الاتصال، ويجوزُ أن تكونَ الثالثة تأكيداً للثانية، وحينئذٍ لا شاهد فيه.

54* قوله:

48_ (أَخَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أَوْطَأْتُ عَشْوَةً.....)⁽³⁾

=والدر المصون 133/2 والمغني 511 وموصل الطلاب 54 والمهمع 254/2. وقوله: «ذاك»: كذا في النسخ وديوان جرير، والذي في الموصل: «هذا». والشاهد اعتراض جملة (وأبيك) بين الموصول وصلته.

1- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: لأنه.

2- رجز لرؤبة بن العجاج، وهو في زيادات الديوان 171 وأما القالي 20/1 وشرح التسهيل 304/3 وتوضيح المقاصد 602 والدر المصون 134/1 وأوضح المسالك 138/2 والمغني 513 وابن عقيل 457/1 والأشْمُونِي 415/1 وموصل الطلاب 54 والمهمع 256/2 و275/3 وفي السيوطي 277 بلا عزو. والشاهد اعتراض جملة (وهل ينفع شيئاً لَيْتَ) بين الحرف وتوكيده. سيتكرر برقم 215.

3- سيأتي الكلام على تتمته بعد قليل. وهو في شرح التسهيل 108/4 والجنى الداني 260 والمغني 227 والمستطرف 360/1 و733 وموصل الطلاب 54 والمهمع 256/2 و494/2. وفي النسخ: «أوطأت» وأثبتته على قواعد الإملاء المشهورة؛ إذ هو مبني للمجهول، وخالد: هو أبو يزيد وأبو الهيثم بن عبد الله بن يزيد بن أسد البجلي القسري (-126هـ) أمير العراقين =

وبين الحرف ومنفيّه، كقوله:

- فلا وأبي دهماء زالت عزيزة * * *

العشوة ركوب الشيء على غير بيان، وفي عينه الفتح والضم والكسر⁽¹⁾، يقال: أوطأته عشوةً، أي: أمراً ملتبساً، وذلك إذا أخبرته بما أوقعتة به في حيرة. وعجز هذا البيت كما في المغني:

وما قائلُ المعروفِ مِنَّا⁽²⁾ يُعَنَّفُ

وأشده ابن أم قاسم في (الجنى الداني) على غير ما هو عليه في المغني، فقال:

وما العاشقُ المظلومُ فينا بسارق⁽³⁾

والتعنيف⁽⁴⁾: التعيير واللوم.

55 قوله:

49 (فلا - وأبي دهماء - زالت عزيزة)⁽⁵⁾

فإن قوله (وأبي) جملة لكونه بتقدير الفعل، وقعت بين الحرف ومنفيه، أي: أقسم بأبي دهماء.

=أيام هشام بن عبد الملك، تولى الإمارة سنة 105. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 226/2. والشاهد في البيت اعتراض

جملة القسم (والله) بين (قد) والفعل، ويروى: «أحالدُ قد أوطئتَ والله عشوةً» فيكون الاعتراض بين الفعل ومفعوله.

1- انظر القاموس (ع ش و) 1205.

2- في المغني ص 227: فينا.

3- لأن البيت أصلاً مركب من شطري بيتين مختلفين، أولهما:

أحالدُ قد والله أوطئتَ عشوةً وما العاشقُ المسكينُ فينا بسارق

انظر البيت في الجنى الداني 260، وهو من قصيدة قالها عمرو بن دويرة أخو يزيد بن عبد الله البجلي، انظرها مع الخبر في

كتاب «المستطرف في كل فن مستظرف» للأبشيهي 360/1. والبيت الثاني من قصيدة طويلة للفرزدق في ديوانه 561:

وما حلُّ من جهلٍ حُيِّ حُلْمائنا ولا قائلٌ بالعرفِ فينا يُعَنَّفُ

الجُبي: بالضم ويكسر، جمع حُبوة، وهي الثوب الذي يُحتى به، أي يشتمل به بأن يضم الإنسان رجله إلى بطنه به

يجمعهما مع ظهره ويشده عليها. أورده سيبويه في كتابه 118/1 شاهداً على مراعاة كسرة الثاني من «حلُّ» التي هي في

أصل الفعل قبل إدغامه فيشتم الحاء الكسرة لذلك. وهو أيضاً في اللسان (ح ل ل) 173/11 و(ح ب ا) 161/14 والدر

المصون 134/1. ولم أقف عليه مركباً في غير المغني 227 برقم 311. فلعله من صنع المصنّف، والله أعلم.

4- في (أ) و(ب): التعنف. وانظر القاموس (ع ن ف) 775.

5- عجزه: «على قومها مادام للزندِ قادحٌ». ولم أقف على قائله. والشاهد اعتراض جملة (وأبي دهماء) بين الحرف

ومنفيّه. وروي في ضرائر الشعر 156 وارتشاف الضرب 1160 و2421 والمهمع 355/1 والخزانة 243/9: «لعمرُ

أبي دهماء زالت عزيزة» والشاهد فيه حينئذ هو حذف النافي للضرورة، والأصل: «ما زالت». والبيت في الرضي 196/4

و316 والمغني 513 والموصل 55 والسيوطي 278 والخزانة 237/9 و100/10.

وبين القسم وجوابه، والموصوف وصفته، ويجمعهما نحو قوله تعالى: (فلا أقسم بمواقع النجوم).. الآية، وهي: (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم)، وفي الآية اعتراض في ضمن اعتراض؛ وذلك لأن قوله تعالى: (إنه لقرآن كريم) جواب القسم، وهو قوله تعالى: (فلا أقسم بمواقع النجوم) وما بينهما، أي بين (لا أقسم) وجوابه، والذي بينهما هو: (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) اعتراض لا محل له من الإعراب..

55 قوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾⁽¹⁾.. قراءة العامة: ﴿فَلَا﴾ بلام وألف⁽²⁾، وفيها أوجه:

أحدها: أنه حرف نفي، وأن المنفي بها محذوف وهو كلام الكافر الجاحد، تقديره: فلا حجة لما⁽³⁾ يقول الكافر، ثم ابتدأ قسمًا بما ذكر. وإليه ذهب جماعة من المفسرين والنحويين⁽⁴⁾، وضَعَفَ هذا بأن فيه حذف اسم «لا»، قال أبو حيان: ولا يجوز ولا ينبغي⁽⁵⁾؛ فإن القائل بذلك سعيد بن جبير⁽⁶⁾ تلميذ جبر القرآن وبحره عبد الله بن عباس⁽⁷⁾، ويبعد أن يقوله سعيد إلا بتوقيف⁽⁸⁾.

الثاني: أنها زائدة للتوكيد⁽⁹⁾، مثل (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا يَلْمِزُكَ أَشْيَاءُ﴾⁽¹⁰⁾ أي: ليعلم.

الثالث: أنها لام الابتداء، والأصل: (فلا أقسم)، فأشيعت الفتحة، فتولد منها ألف، وهذا ضعيف جداً⁽¹¹⁾.

وقرئ ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾⁽¹²⁾ بلام واحدة، وفي هذه القراءة تخريجان:

- 1- الواقعة 75/56. والكلام الآتي للسمين في الدر المصون 220/10 و221 و222 و223.
- 2- المحتسب 309/2 والكشاف 468/4 ومجمع البيان 129/27 والبحر المحيط 213/8 والدر المصون 220/10.
- 3- كذا في الدر الصون، والنص منه 220/10. والذي في النسخ: بما.
- 4- انظر الكشاف 659/4 والبحر المحيط 213/8 و328 و384.
- 5- أي لا ينبغي الأخذ بالتضعيف المذكور.
- 6- قارئ واسع العلم، أصله من الحبشة، أخذ القراءة والتفسير والحديث عن ابن عباس وابن عمر، قتله الحجاج بن يوسف الثقفي سنة 95هـ. انظر ترجمته في حلية الأولياء 272/4 ووفيات الأعيان 371/2.
- 7- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب (68هـ) أبو الخلفاء العباسيين، عالم في الفقه والعربية والأنساب وأيام العرب، روى عن النبي ﷺ كثيراً من الأحاديث، ولعب دوراً سياسياً ودينياً بعد وفاة النبي ﷺ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 62/3 وغاية النهاية 425/1.
- 8- في (أ): توفيق، وهو سهو من الناسخ. وانظر كلامه في البحر المحيط 213/8.
- 9- انظر معاني القرآن للزجاج 291/5.
- 10- ﴿لَا يَلْمِزُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَفْتَرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ الحديد 29/57.
- 11- كذا قال أبو حيان في البحر المحيط 213/8.
- 12- من آية سورة الواقعة السابقة. وهي قراءة الحسن وحميد وعيسى الثقفي. انظر المحتسب 309/2 والكشاف 468/4 ومجمع البيان 129/27 والبحر المحيط 213/8 والدر المصون 221/10.

وفي أثناء هذا الاعتراض الذي هو: (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) اعتراض آخر، وهو قوله تعالى: (لو تعلمون)؛ فإنه مُعترضٌ بين الموصوف وصفته، وهما (لقسم) و(عظيم)، على طريق اللف والنشر، على الترتيب..

أدهما: أن لام [لأقسم]⁽¹⁾ لام الابتداء، وبعدها مبتدأ محذوف، والفعل خبره، فلما حذف المبتدأ، اتصلت اللام بخبره، أي: فلأنا⁽²⁾ أقسم، نحو: «لزيد منطلق»، قاله الزمخشري⁽³⁾ وابن جني⁽⁴⁾.
والثاني: أنها لام القسم دخلت على الفعل الحال، ويجوز أن يكون القسم جواباً للقسم، كقوله: ﴿وَلِيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا﴾⁽⁵⁾، فنفس ﴿ليحلفن﴾ قسمٌ جوابه ﴿إن أردنا﴾ وهو جواب لقسمٍ مُقَدَّرٍ، كذلك هذا، وهو قول الكوفيين⁽⁶⁾؛ يجيزون أن يُقسَمَ على فعل الحال، والبصريون يأبونه⁽⁷⁾، ويُخَرِّجُونَ ما يُوهِمُ ذلك على إضمار مبتدأ؛ وإنما كان فعل القسم حالاً لأنه إنشَاء، والإنشاء حال.
ومواقع النجوم: مساقطها ومغاربها⁽⁸⁾، وقيل: سقوطها يوم تتكدر، وقيل: النجوم القرآن⁽⁹⁾، ويؤيده: ﴿إِنَّهُ لَقَسَمٌ﴾⁽¹⁰⁾ و﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾⁽¹¹⁾.

55 قوله: (الآية)⁽¹²⁾ مفعول به لفعل محذوف، أي: اقرأ الآية، ويجوز رفعها على الابتداء والخبر محذوف تقديره: الآية تقرأ بتمامها، ويجوز الجر أيضاً، أي: اقرأ باقي الآية.

وإنما احتج لمتله تنميماً للكلام وتصويراً للمرام، مع رعاية الاختصار، فكأنه قال: اقرأ الباقي.

55 قوله: (وهما لقسمٌ و﴿عظيمٌ﴾) يقع في بعض النسخ: «وهما قسمٌ عظيمٌ»⁽¹³⁾، ولا وجه له؛

لأن العطف في مثل ذلك واجب.

- 1- ساقط من (أ).
- 2- كذا في الدر المصون والنص منه 222/10. والذي في النسخ: فلا أنا.
- 3- انظر الكشاف 468/4. وقال ابن المنير الاسكندري في الانتصاف 468/4: «تلخيص الرد بهذا الوجه الثاني أن سياق الآية يرشد إلى أن القسم بمواقع النجوم واقع، ويدل عليه القراءة الأخرى على زيادة لا، ومقتضى جعلها جواباً لقسم محذوف ألا يكون القسم بمواقع النجوم واقعاً، بل مستقبلاً؛ فتتنافس القراءتان إذا». اهـ.
- 4- انظر المحتسب 830/2.
- 5- ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِراراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَرْضاداً لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلِيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكاذِبُونَ﴾ التوبة 107/9.
- 6- ورجحه أبو حيان في البحر المحيط 213/8.
- 7- انظر المحتسب 308/2 والمحرم الوجيز 402/5 وتوضيح المقاصد 1172 والدر المصون 222/10 و564 والمغني 789.
- 8- انظر القاموس (وق ق ع) 713.
- 9- انظر كتاب العين (ج ن م) 154/6.
- 10- ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ الواقعة 76/56 و77.
- 11- إلى هنا كلام السمين. انظر الدر المصون 220/10 و221 و222 و223.
- 12- يعني الآية المتقدم ذكرها قبل صفحتين: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾.. انظر موصل الطلاب 55.
- 13- انظر موصل الطلاب بتحقيق د. عبد الكريم مجاهد 59.

والاعتراض في هذه الآية بجملة واحدة، في ضمنها جملة.

ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة، خلافاً لأبي علي الفارسي في منعه من ذلك. ومن الاعتراض بأكثر من جملة، قوله تعالى: (قالت ربّ إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وإني سميتها مريم)، فالجملة الاسمية، وهي (والله أعلم بما وضعت) بإسكان التاء، والفعلية، وهي: (وليس الذكر كالأنثى)..

56 قوله: (ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة) أي: تعدد الاعتراض بأكثر من جملة، أخذاً مما سيأتي في الردّ على الزمخشري. ومعنى (يجوز الاعتراض بأكثر من جملة) أي: يثبت في الاستعمال ثبوتاً راجحاً؛ فالجواز بمعنى الثبوت المعتدّ به⁽¹⁾، لا بمعنى تساوي الطرفين، ولا الحكم الشامل لما عدا الحرام من الأحكام؛ فإن ذلك لا يناسب ولا يتأتى من المباحث العربية.

56 قوله: (بإسكان التاء)⁽²⁾.. وقرأ ابن عامر⁽³⁾ وأبو بكر⁽⁴⁾ ﴿وَضَعْتُ﴾ ببناء المتكلم، وهو من كلام أم مريم عليها السلام، وخاطبت بذلك نفسها تسلياً لها، واعتذاراً لله تعالى؛ حيث أتت بمولود لا يصلح لما نذرت⁽⁵⁾ من سدانة⁽⁶⁾ بيت المقدس. قال الزمخشري وقد ذكر هذه القراءة: «يعني ولعلّ الله سرّاً وحكمةً، ولعلّ الأنثى خيرٌ من الذكر تسلياً لنفسها»⁽⁷⁾.

وفي قولها (والله أعلم بما وضعت) التفات من الخطاب إلى الغيبة؛ إذ لو جرت على مقتضى قولها: «ربّ»⁽⁸⁾ لقال: «وأنت أعلم».

وقرأ الباقون ﴿وَضَعْتُ﴾ ببناء التانيث الساكنة⁽⁹⁾؛ على إسناد الفعل لضمير أم مريم، وهو من كلام الباري تبارك وتعالى، وفيه تنبيه على عظم قدر⁽¹⁰⁾ هذا المولود، وأنّ له شأناً لم تعرفه، ولم تعرفه إلاّ كونه أنثى لا غير، دون ما يؤول إليه من أمور عظام وآيات واضحة.

1- كذا في الأصل و(ج) والذي في سائر النسخ: «المعتدل»، وهو وهم بين.

2- أي تاء ﴿وَضَعْتُ﴾ آل عمران 36/3. ومن قرأ بإسكان التاء ابن كثير وأبو عمرو ونافع وحمزة والكسائي وحفص والفضل وأبو جعفر ويحيى بن وثاب. انظر المحرر الوجيز 424/1 والنشر 239/2.

3- تقدمت الترجمة 92 والكلام الآن للسمين في الدر المصون 135/3 و136.

4- شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط (-193هـ) أحد القراء السبعة، تلميذ عاصم المقرئ. وقد ذكره ابن خلكان باسم سالم. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 353/2 وغاية النهاية 325/1. وقراءتها في الكشاف 356/1 ومجمع البيان 63/3 والمحرر الوجيز 424/1 والعكبري 254/1 والبحر المحيط 439/2 والدر المصون 135/3.

5- كذا في (ب) و(ج) والدر المصون 135/3. والذي في سائر النسخ: يرونه. وهو وهم.

6- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: خدمة.

7- الكشاف 356/1.

8- في (أ): «على مقتضى قول رها». وهذا سهو بين؛ لما في قول الله ﷻ على لسان السيدة مريم العذراء عليها السلام: ﴿ربّ إني وضعتها أنثى﴾... الآية.

9- تقدم تخريج القراءة قبل قليل.

10- كذا في الدر المصون، والنص منه 135/3، والذي في النسخ: «عظيم قدرة».

معترضتان بينَ الجملتين المُصدّرتين بـ «إني». وليس منه - أي من الاعتراض بأكثرَ من جملة - هذه الآية، وهي: (فلا أقسم بمواقع النجوم).. إلى آخره من سورة الواقعة، خلافاً للزمخشري؛ ذكراً في تفسير سورة (آل عمران) في قوله تعالى: (قالتُ ربِّ إني وضعتها أنثى).. إلى قوله: (وإني سميتها مريم)، فقال: فإن قلت: علامَ عطفَ قوله: (وإني سميتها مريم)؟ قلتُ: هذه معطوفة على قوله: (إني وضعتها أنثى)، وما بينهما جملتان معترضتان، كقوله (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم). انتهى.

- وقرأ ابن عباس ﴿وضعت﴾ بكسر التاء⁽¹⁾، على أنها تاء الخطاب؛ خاطبها الله تعالى بذلك، بمعنى: إنك لا تعلمين قدرَ هذه المولودة، ولا قدرَ ما علم⁽²⁾ الله فيها من عظام الأمور⁽³⁾. وعلى قراءة الضم ليس الاعتراض إلا بجملة واحدة كما هو ظاهر.
- 56﴿قوله⁽⁴⁾: (بين الجملتين) أي: اللتين هما مقولٌ ﴿قالت﴾.﴾
- 56﴿قوله: (وليس منه هذه الآية).. فإن قلت: الاعتراض الواقع في أثناء الاعتراض بين شيئين. فالجواب: إن وقوعه بينهما في الجملة مُسَلِّمٌ، لكن لا يسمى مثله اعتراض في الاصطلاح، وإنما يُسمّى به لو حصل له اتصال بهما أو بأحدهما معنًى.﴾
- 56﴿قوله: (ذكره) أي: ذكر أنه منه.﴾
- 56﴿قوله: (قلت هذه معطوفة على قوله: ﴿إني وضعتها أنثى﴾)؛ وذلك لأن التسمية إنما هي منها لا من الله تعالى، بدليل قوله: ﴿وإني أعيدُها بك﴾⁽⁵⁾.﴾
- 56﴿قوله: (وما بينهما جملتان معترضتان... إلخ).. اعترض عليه⁽⁶⁾ أبو حيان⁽⁷⁾ بأنه لم يقع الاعتراض بجملتين في قوله تعالى: ﴿وإنه لقسمٌ لو تعلمون عظيمٌ﴾⁽⁸⁾، كما اعترض به المصنّف هنا، بل اعتراض بين القسم الذي هو: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾⁽⁹⁾، وبين جوابه الذي هو: ﴿إنه لقراؤك ربِّ﴾، بجملة واحدة، وهي قوله: ﴿وإنه لقسمٌ لو تعلمون عظيمٌ﴾.

- 1- وكذلك قرأ الحسن، والقراءة في الكشاف 356/1 والحرر الوجيز 425/1 وإعراب العكبري 254/1 والبحر المحيط 439/2 والدر المصون 136/3.
- 2- كذا في النسخ، وفي الدر المصون: «علمة». والنص منه 136/3.
- 3- انتهى كلام السمين. انظر الدر المصون 135/3 و136.
- 4- هذا القول مع القولين الذين بعده متأخران في النسخ إلى ما بعد قوله: (وما بينهما جملتان معترضتان... إلخ) فأثبتهما في موضعهما كما هو في موصل الطلاب ص56.
- 5- من الآية نفسها.
- 6- أي على الزمخشري، انظر الكشاف 356/1 و468/4 والدر المصون 137/3 وموصل الطلاب 56.
- 7- انظر البحر المحيط 440/2. ونقله عنه السمين في الدر المصون 137/3 و138. وسيأتي تعقيبه عليه.
- 8- الواقعة 76/56.
- 9- الواقعة 75/56.

ووجه الرد عليه: أن الذي في آية (آل عمران) اعتراض، لا اعتراضاً واحداً بجملتين. ويدفع بأن الزمخشري إنما قصد تشبيه الآية بالآية في عدد الجمل المعترض بها، لا في عدد الاعتراض، بدليل قوله في تفسير سورة الواقعة (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم): اعتراض بين القسم وجوابه، وقوله: (لو تعلمون) اعتراض بين الموصوف والصفة. انتهى.

لكنه جاء في جملة الاعتراض بين بعض أجزائه وبعض، اعتراضاً بجملة، وهي قوله: ﴿لو تعلمون﴾؛ اعتراض به⁽¹⁾ بين المنعوت الذي هو ﴿لقسم﴾، وبين نعته الذي هو ﴿عظيم﴾؛ فهذا اعتراض في اعتراض، فليس فصلاً بجملتي اعتراض.

قال السمين⁽²⁾ في إعرابه: والمُشاحَّة⁽³⁾ في مثل هذه الأشياء ليست طائفة. وقوله⁽⁴⁾: «ليست فصلاً بجملتين» ممنوع، بل هو فصل بجملتي اعتراض، وكونه جاء اعتراضاً في اعتراض لا يضر ذلك ولا يقدح في كونه فصلاً بجملتين⁽⁵⁾. انتهى.

57﴿قوله: (لا اعتراض واحد).. من هذا تعلم أن مراده بقوله: (يجوز الاعتراض بأكثر من جملة) أنه يجوز تعدد الاعتراض بأكثر من جملة. تأمل.

57﴿قوله: (ويندفع بأن الزمخشري... إلخ).. فالزمخشري ساكت عن تعدد الاعتراض، مقتصرًا على تعدد المعترض به⁽⁶⁾، وهو موجود في الموضوعين، وإن تفاوتتا في تعدد الاعتراض في أحدهما من دون الآخر.

1- كذا في الأصل والبحر المحيط 440/2، والذي في سائر النسخ: اعتراض.

2- هو شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي المعروف بابن السمين (-756هـ). مفسر عالم بالعربية والقراءات. توفي بالقاهرة. من كتبه: تفسير للقرآن، وشرح الشاطبية، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، وهذا الأخير هو كتابه المقصود بقوله (في إعرابه). انظر ترجمته في أعيان النصر 265/1 والدر الكامنة 339/1.

3- كذا في (ج) والدر المصون 138/3. والذي في النسخ: والمشاحجة. وهو تحريف وتصحيف.

4- يعني قول أبي حيان في تفسيره الوارد في نهاية كلامه في آنفاً.

5- في الدر المصون 138/3: «قوله: فصل بجملتين»، يعني الزمخشري. والذي في النسخ: بكلمتين.

6- انظر الكشف 356/1 و468/4.

الجملة الرابعة: التفسيرية، وتُسمى المُفسَّرة. والمُفسَّرة التي لا محلَّ لها، هي الكاشفة لِحَقِيقَةٍ ما تليه، مِن مفرد، أو مركب. وليست عُمْدَةً. فخرج بقوله: «لِحَقِيقَةٍ ما تليه» صلة الموصول؛ فإنَّها، وإن كانت كاشفةً ومُوضَّحةً للموصول، لكنَّها لا تُوضِّحُ حَقِيقَتَهُ، بل تُشيرُ إليها بحالٍ من أحوالها.

[الجملة الرابعة: التفسيرية]

57 قوله: (هي الكاشفة لِحَقِيقَةٍ ما تليه من مفرد أو مركب).. أوردَ عليه⁽¹⁾ أن هذا التعريف غير مانع؛ لصدقه على الجملة الحالية في قولك: «أسررتُ إلى زيدِ النَّجوى، وهي ما جزاءُ الإحسانِ إلاَّ الإحسانِ»؛ إذ هي صلة كاشفة لِحَقِيقَةٍ ما تلتُهُ من النَّجوى، فيلزم ألا يكون لها محل من الإعراب، وهو باطل. قال بعضهم⁽²⁾: «وأقول بعد تسليم أن مثل هذه الجملة في محلِّ نصبٍ على الحال: مُراد المصنِّف بالفضلة الجملة التي لا محلَّ لها من الإعراب، فلا تُردِّد الجملة التي أوردتها؛ وذلك أنه قال: (خرج بقوله: «وليس عمدة» الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن)؛ فإنَّها مُفسَّرةٌ له، ولها محلٌّ باتفاق». انتهى.

وفي الأخذ مِمَّا ذكره نظر؛ إذ المحترز عنه بالفضلة شيان: العمديَّة، وكونه له محلٌّ، ولم يُبين المصنِّف أن منشأ⁽³⁾ الاحتراز فيه العمديَّة، أو كونه له محل من الإعراب. واللام في قوله (لِحَقِيقَةٍ) للتقوية⁽⁴⁾؛ لأن اسمَ الفاعل أضعف من الفعل، و(يليه): إمَّا مضارع من «ولي»، أي: قُرب⁽⁵⁾، ومنه: «كُلُّ مِمَّا يَلِيكَ»⁽⁶⁾، أو من «تلاه» إذا تبعه، ومنه: المقدم والتالي، وإمَّا ماضٍ من الأوَّل والثاني، وكونه من الشقِّ الثاني أقرب، سواء كان ماضياً أو مضارعاً. 57 قوله: (صلة الموصول).. وكذا المعترضة، وغيرها من الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، قاله الكافي⁽⁷⁾؛ قال: فإن قلت لا شكَّ أنَّ المعترضة قد تجيء للبيان، فيجوز أن تكون كاشفة لِحَقِيقَةٍ ما تليه، قلت: البيان الحاصل من الاعتراض لا يكون بياناً للحقيقة، وإلاَّ فلا يُنصَرُّ الاعتراض حقيقةً. انتهى.

1- أوردته الدماميني في شرح المغني. انظر الشمي 128/2.

2- هو الشمي. انظر المنصف من الكلام 128/2.

3- في (أ): مستند.

4- وهي المزيدة لتقوية عامل ضَعُفٍ: إما بتأخُّره، نحو: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: 154/7]، ونحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: 43/12]، أو بكونه فرعاً في العمل، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: 91/2]، ﴿فَعَالٍ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: 107/11 والبروج: 16/85]. انظر الجني الداني 106، وأوضح المسالك 29/3 والمغني 286 و287. وانظر أيضاً: كتاب اللامات 147 وورصف المباني 246 والجوجري 551/2. وهي هنا من الشقِّ الثاني؛ لكون «كاشفة» اسم فاعل، وهو فرع.

5- انظر شرح الكافي على قواعد الإعراب 173.

6- حديث شريف، وهو في صحيح مسلم، كتاب الأشربة 161/13 برقم 2022، والبحاري، كتاب الأطلعة 421/3 برقم

5377 و5378، وسنن ابن ماجه، كتاب الأطلعة 1087/2 برقم 3267.

7- انظر شرحه على الإعراب 172.

وخرج بقوله: «وليس عمدة» الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن كما سيأتي. ولو قال: «وهي الفضلة» كما قال في المغني، كان أولى؛ لأن الفصول العدمية مهجورة في الحدود. ثم مثل بأربعة أمثلة:

الأول: ما يحتمل التفسير والبدل، نحو: (هل هذا إلا بشرٌ مثلكم) من قوله تعالى: (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)، فجملة الاستفهام الصوري، وهي: (هل هذا إلا بشر مثلكم) مفسرة للنجوى، فلا محل لها. والنجوى: اسم للتناجي الخفي، و«هل» هنا للنفي بمعنى «ما»؛ ولذلك دخلت «إلا» بعدها.

ثم بعد ذكر جواز أن يكون قوله: (ما تليه) مخرجاً للجملة الاستثنائية، بالاستئناف البياني، فإنها كاشفة للحقيقة، لا لحقيقة ما تنه، بل للمعنى المسؤول عنه.

57* قوله: (لأن الفصول العدمية مهجورة في الحدود)⁽¹⁾ وذلك لأن قوله: (وليس عمدة) أمرٌ عدميٌّ،

ولا يصلح شيء من الأمور العدمية أن يكون مقوماً للأمر الوجودية، فلا يصح أن يكون فصلاً. والجواب عما قاله الشارح بوجهين: أحدهما: أن الأمور العدمية إنما لا يصح أن تكون مقومةً للأمر الوجودية في الأمور المتقررة المتحققة، لا في الأمور الاعتبارية، فتصلح؛ فإنه قد تحصل معرفتها بمثل هذا التعريف؛ إذ ليس مثل هذا العدم عدماً صرفاً، والمراد حصول المعرفة. والثاني: أن المراد بقولنا (وليس عمدة) الممتازة عن العمدة؛ إذ هو المقصود قطعاً، والامتياز ليس أمراً عدمياً، فيصلح أن يكون فصلاً، وإنما عرّف المفسرة من دون غيرها مما لا محل له، لأن المفسرة فيها خفاءً يحتاج إلى تفسيره، فأزاله بذلك.

58* قوله: (وَأَسْرُوا النَّجْوَى)⁽²⁾ فإن قيل: النجوى لا تكون إلا خفيةً فما معنى أسروها؟ قلت: معناه

بالغوا في إخفائها، بحيث لم يُدرِكها أحدٌ، [لا تفصيلاً]⁽³⁾ ولا إجمالاً؛ لأن المسارة قد تُدرِك إجمالاً، وإن لم تُدرِك تفصيلاً؛ ألا ترى أن اثنين يتساران فيعلم من حيث الإجمال أنهما يتساران، وإن لم يعلم تفصيل ما يتساران به؟.

58* قوله: (الاستفهام الصوري) وذلك لأنه استفهام بحسب الصورة، وإلا فمعناه منفي⁽⁴⁾.

58* قوله: (والنجوى اسم للتناجي الخفي) فيه تسميح؛ لأنه حقيقة اسم لما يتناجى به، أي لما يتكلم به سراً، وقد يؤول التناجي في كلامه بالمُتَناجى به.

1- العدمي: منسوب إلى العدم، وهو نقيض الوجود. وهذا من مصطلحات المتكلمين، ذلك أن الحد لا يقع على العدم، إذ إن العدم فوق الحدود بأنواعها وطرائقها، لذا فإن الحدود مهجورة عندما يدخل الكلام في مجال العدمية، وهذا موقع حال الفضلة في إطلاقها على الجملة التفسيرية، كذلك الكاشفة داخلية في العدم قبل الإيضاح. انظر موصل الطلاب ص 57 ح 3، فيما كتبه محققه د. عبد الكريم حبيب بمامش نسخته.

2- ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ﴾ الأنبياء 3/21.

3- كذا في الأصل، وهو ساقط من سائر النسخ.

4- كذا في النسخ، والأولى أن يقول: فمعناه النفي.

وقيل إن جملة الاستفهام الصوري بَدَلٌ منها، أي من النجوى، فيكون محلها نصباً بناءً على أن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو رأي الكوفيين، وهو إبدال جملة من مُفْرِدٍ، نحو: «عرفت زيدا أبو من هو».

58 قوله: (و «هل» هنا بمعنى «ما» ولذلك دخلت «إلا» بعدها).. قال في المغني: وإنما قلنا إن الاستفهام مُراد به النفي تفسيراً لما اقتضاه المعنى، وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء⁽¹⁾ المُفْرَعِ، لا أن التفسير أوجب ذلك. انتهى.

58 قوله: (وقيل بدل منها).. فإن قلت ليس هذا من الأبواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولاً. قلت: أوجب بأن الجملة هنا مُراد بها لفظها على تقدير البدلية، فهي في حكم المفرد، وكأنه قيل: وأسروا [هذا الكلام]. وأوجب أيضاً بأن الجملة على تقدير كونها بدلاً من النجوى⁽²⁾ ليست مفعولاً به وإنما هي تابعة للمفعول به، ويغتر في الثواني والتوابع ما لا يغتر في المتبوعات والأوائل⁽³⁾، ولا حاجة إلى الجواب بأن الجملة مُراد بها لفظها⁽⁴⁾.

قال الكافيجي: فإن قلت: أي بَدَلٍ مِنَ الأبدال؟ قلت: الظاهر أنه بدل الكل، فإن قلت: صرّحوا بأن الجملة لا تكون بدل الكل؛ بناءً على أنه مقصود بالنسبة، والجملة غير مقصود بها، وإلا لما حصل الفرق بينهما وبين التأكيد، قلت: إن ذلك التصريح في بدل الجملة من الجملة، لا في بدليتها من المفرد. سلّمناه، لكن يجوز أن تكون مقصودة بالنسبة من حيث هي [قد]⁽⁵⁾ أو لَتَ بالمفرد؛ فهذا اندفع سؤال عدم الاتحاد بينهما. ويجوز أن تكون بدل البعض كما في قوله تعالى: ﴿أَمَدُّكُمْ بِمَا

1/43

تَعْلَمُونَ أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ﴾ انتهى⁽⁷⁾.

قال في المغني: ويجوز أن تكون معمولة لقول محذوف هو حال، مثل: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ

بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾⁽⁸⁾.

58 قوله: (وهو إبدال جملة من مفرد نحو: «عرفت زيدا أبو من هو»).. قال في المغني⁽⁹⁾: واختلف

1- في النسخ: «الاستفهام». وهو وهم فاحش. والنص من المغني 524.

2- ما بين حاصرتين ساقط من (ب).

3- انظر القاعدة الثامنة في المغني 908.

4- انظر الشمني 129/2.

5- زيادة من الأصل.

6- ﴿وَأَتَقُوا الَّذِي أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ﴾ الشعراء 132/26 و 133 و 134.

7- انتهى كلام الكافيجي. انظر شرح الإعراب 176 و 177.

8- ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾

بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ الرعد 23/13 و 24. وانظر كلام المغني 522.

9- انظره ص 545 و 546.

في نحو: «عَرَفْتُ زَيْدًا [أَبُو] (1) مَنْ هُوَ»: فقيل (2): جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأنَّ الجملَ الإنشائية لا تكون حالاً (3)، وقيل (4): مفعول ثانٍ على تضمين (عَرَفَ) معنى (عَلِمَ)، ورُدَّ بأنَّ التضمين لا ينقاس (5) وهذا التركيب مقيس، وقيل (6): بدلٌ مِنَ المنصوب، ثُمَّ اختلف فقيل (7): بدلٌ اشتمال، وقيل (8): بدلٌ كل، والأصل: (عَرَفْتُ شَأْنَ زَيْدٍ)، وعلى القول بأنَّ (عَرَفَ) بمعنى (عَلِمَ)، فهل يُقال إنَّ الفِعْلَ مُعَلَّقٌ أم لا؟ قال جماعة من المغاربة (9): إذا قلت: «عَلِمْتُ زَيْدًا لِأَبُوهِ عَالِمٌ» (10)، أو «مَا أَبُوهُ قَائِمٌ»، فالفعل (11) مُعَلَّقٌ عن الجملة، وهو عاملٌ في محلِّها النَّصْبِ على أنَّها مفعولٌ ثانٍ، وخالف في ذلك بعضهم (12)؛ لأنَّ الجملة حُكِّمَتْ في مثل هذا أن تكونَ في موضعِ نصبٍ، وألَّا يُوَثَّرَ العاملُ في لفظها، وإن لم يوجد مُعَلَّقٌ، وذلك نحو: «عَلِمْتُ زَيْدًا لِأَبُوهِ قَائِمٌ»، واضطرب في ذلك كلام الزمخشري، فقال في قوله تعالى: ﴿لِيُبْلِغُكُمْ أَجْرَكُمْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (13) في سورة هود: إنما جاز تعليق فعل البلوى لما جاء في الاختيار (14) من معنى العِلْمِ؛ لأنَّه طريقٌ إليه فهو مُلَابِسٌ له، كما تقول: «انظُرْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ وَجْهًا، واستمع أَيُّهُمْ أَحْسَنُ صَوْتًا»؛ لأنَّ النَّظَرَ والاستماعَ من طريقِ العِلْمِ. انتهى (15).

1- زيادة من (أ) ليست في المعنى.

2- نسب إلى المبرد والأعلم وابن خروف وغيرهم. انظر الهمع 499/1. ولكن صرَّح الأعلام بأنها بدل، وسيأتي. انظر النكت

447/1. ولم أقف على رأي المبرد وابن خروف في مصنفاتهما.

3- لأنَّ مقصودَ المجيء بالحال، هو تخصيصُ وقوعِ مضمونِ عاملِهِ بوقتِ وقوعِ مضمونِ الحالِ؛ فمعنى قولك: «جاءني زيدٌ راكباً» أنَّ المجيءَ الذي هو مضمونُ العاملِ واقعٌ وقتَ الرُّكُوبِ الذي هو مضمونُ الحالِ. ومن ثمَّ، قيلَ إنَّ الحالَ يُشْبِهُ الظَّرْفَ في المعنى. انظر الرضي 40/2. وسيأتي نصه في الصفحة 189 من هذا الكتاب.

4- نسب إلى الفارسي. انظر الهمع 499/1. ولم أقف عليه في مصنفاته. وهذا مقتضى كلام سيبويه 137/1.

5- انظر البحر المحيط 394/1 و 76/4 و 129 و 119/6 و 141/7، والهمع 480/1.

6- قاله السيرافي والأعلم وابن مالك والرضي، ورجَّحه ابن هشام الأنصاري. انظر الهمع 498/1 ونكت الأعلام 447/1 وشرح التسهيل 339/3 وتوضيح المقاصد 1049 والرضي 168/4 والمغني 594.

7- نسب إلى ابن الصانع. انظر الهمع 498/1.

8- قاله ابن عصفور. انظر شرحه على جمل الزَّجَاجِي 282/1 والهمع 498/1.

9- لم أهتد إلى معرفتهم.

10- في المغني 546: «قائم». ولا فرق في التمثيل به.

11- في المغني 546: فالعامل. ويستقيم به المعنى.

12- لم أقف عليه.

13- ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَكُمْ أَجْرَكُمْ أَحْسَنَ عَمَلًا وَلَئِنْ قُلْتُمْ إِنَّكُمْ مَعْبُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ هود 7/11.

14- في (ب) الاختيار. وهو تصحيف؛ فالمقصود الابتلاء والامتحان.

15- انتهى كلام الزمخشري. انظر الكشاف 380/2. وكلام المغني مستمر 546.

والثاني: ما يحتمل التفسيرَ والحالَ، نحو قوله تعالى: (مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ)؛ فإنه تفسير لـ (مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ)، فلا محلَّ له.

ولم أقفُ على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته⁽¹⁾، وقال⁽²⁾ في تفسير الآية في سورة الملك⁽³⁾: ولا يُسمَّى هذا تعليقا، وإنما التعليقُ أن يُوقَعَ بعدَ العاملِ ما يسدُّ مسدَّ منصوبيه جميعاً، كـ: «عَلِمْتُ أَيُّهُمَا عَمْرُو»؛ ألا ترى أنه لا يفترق الحالُ بعدَ تقدُّمِ أحدِ المنصوبين بينَ مجيءِ ما له الصِّدْرُ وغيرُهُ؟ ولو كانَ تعليقاَ لافترقا [كما افترقا]⁽⁴⁾ في: «عَلِمْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً»، و«عَلِمْتُ أزيداً مُنْطَلِقاً». انتهى⁽⁵⁾.

وقوله⁽⁶⁾: (وقيل بدل).. ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فيما افترق فيه البدلُ وعطفُ البيانِ أنَّ هذا الأصحُّ. وقوله: (ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته) قال الرضي⁽⁷⁾: يقع الاستفهام بعد كل فعل يفيد معنى العلم كـ: (عَلِمْتُ، وَتَبَيَّنْتُ، وَدَرَيْتُ)، وبعد كل فعل يطلب العلم، كـ: (فَكَّرْتُ)⁽⁸⁾، وامتحنْتُ، وبلوتُ، واستفهمتُ، وجميع أفعال الحواس كـ: (لَمَسْتُ، وَأَبْصَرْتُ، وَسَمِعْتُ، وَشَمَمْتُ، وَذُقْتُ). فَتَعَلَّقَهُ.

58 قوله: (فإنها تفسير لـ ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ﴾)⁽⁹⁾.. أي فإن جملة ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ﴾⁽⁹⁾ تفسير لـ ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ﴾.

في الكشف ما نصُّه: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ﴾ حالهم التي هي مثلٌ في الشدة، و﴿مَسَّتْهُمُ﴾ بيانٌ للمثل، وهو استئناف؛ كأنَّ قائلاً قال: كيف ذلك المثل؟ فقيل: مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ⁽¹⁰⁾.

43/ب [قال الجوهري: هما - أي البأساء والضراء - بمعنى الشدة]⁽¹¹⁾. وإنما فسَّرَ المثل بما ذكره؛ لما [تقرَّر] من أن لفظ المثل مستعارٌ للحال، والقضية العجيبة الشأن.

- 1- سيأتي بعد قليل عن الرضي ما يتعلق به. وانظر الجمع 486.
- 2- أي الزمخشري. انظر الكشف 575/4.
- 3- يعني قوله ﷺ: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيُبَلِّغَنَّكُمْ أَيْسُرًا وَأَعْسَرَ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُورُ﴾ الملك 2/67.
- 4- ساقط من (أ).
- 5- إلى هنا كلام المصنّف في المعنى. انظره ص 545 و546.
- 6- من نص المعنى الأنف الذكر: «وقيل بدل من المنصوب». وانظر رأيه الآتي في المعنى 594. وأشارت إليه آنفاً.
- 7- انظر شرح الكافية 165/4 و166. والنقل باقتضاب. وانظر أيضاً ارتشاف الضرب 2117.
- 8- في النسخ: كتفكرت.
- 9- ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ البقرة 214/2.
- 10- الكشف 256/1.
- 11- انظر الصّحاح (ض ر ر) 720/2. والجملة المعترضة للشنواني، وما بين حاصرتين ساقط من (أ).

وقيل: (مستهم البأساء والضراء) حالٌ من (الذين خلّوا) على تقدير «قد». قاله أبو البقاء. قال في المغني: «والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا». وتَعَقَّبَهُ بعضُ المتأخرين بأنَّ (مَثَلُ) صفةٌ، فيصحَّ عمله في الحال، فيجوز مجيء الحال ممَّا أُضِيفَ هو إليه. وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ المراد بالعمل عملَ الأفعال، والمضاف إليه (مَثَلُ) ليس فاعلاً ولا مفعولاً، فلا يصحُّ أن يَعمَلَ في الحال.

قال النقتازاني: ولا يخفى أنَّ الذي يُصِيبُهُمْ مِثْلُ الحال⁽¹⁾ بهم وشِبْهُهُ، لا نَفْسُهُ، ففي الكلام حذف⁽²⁾. قال الدماميني: قلت: يريد أن معنى ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ﴾⁽³⁾: ولَمَّا يُصِيبُكُمْ، فلا بدَّ من حذف؛ إذ لا يصح⁽⁴⁾ أن يقال: ولَمَّا يُصِيبُكُمْ نفسُ حالِ الماضين قبلكم، وإنما المُصِيبَةُ مِثْلُ ذلك وشِبْهُهُ، وليس بوجود في الكلام، فيُقَدَّر⁽⁵⁾.

59 ﴿وقيل حال من الذين خلوا﴾ على تقدير «قد». قاله أبو البقاء⁽⁶⁾. قال في المغني⁽⁷⁾:
والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا). انتهى. يوضح ما قاله ما⁽⁸⁾ ذكره في شرح شذور
الذهب⁽⁹⁾: إنَّ الحال لا تأتي من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعضاً منه، نحو: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ
مَيْتًا﴾⁽¹⁰⁾ ف ﴿مَيْتًا﴾ حال من الأخ، وهو⁽¹¹⁾ مخفوض بإضافة اللحم، واللحم بعضه.

أو يكون المضاف كـبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، نحو:
﴿تَبِعَ مَلَةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾⁽¹²⁾ ف ﴿حَنِيفًا﴾ حال من ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، وهو⁽¹³⁾ مخفوض بإضافة الملة، وليست

1- في الأصل: حالهم. وهو وهم من الناسخ.

2- انظر المطول 277.

3- من آية سورة البقرة السابقة.

4- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: يصلح.

5- في (أ): فتعذر. وهذا وهم من الناسخ. وانظر كلام الدماميني في تحفة الغريب 199/ب.

6- في (ب): ابن البقاء. وقد تقدمت الترجمة لأبي البقاء ص 148. وانظر كلامه في التبيان 171/1.

7- ص 522.

8- فاعل (يوضح).

9- كتاب للمصنف ابن هشام الأنصاري أوضح به مختصره «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» في النَّحْوِ، وضعه قبل
مغني اللبيب. هذا ولأحمد بن محمد الأسدي المكي (-1066هـ) أرجوزة سماها «فلائد النَّحْوِ بنظم الشذور». والنص
من شرح الشذور ص 324 و325.

10- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَحَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ
يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ الحجرات 12/49.

11- أي: ﴿أخيه﴾.

12- من قوله ﷺ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾
النساء 125/4. وكذلك: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ النحل 123/16.

13- أي: ﴿إبراهيم﴾.

والثالث: نحو قوله تعالى: (كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ).. الآية، بعد قوله: (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ)..

الملة بعضه، ولكنها كبعضه في صحة الإسقاط والاستغناء به عنها؛ ألا ترى أنه لو قيل: (اتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) [صح⁽¹⁾]، كما أنه لو قيل: (أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ أَخَاهُ مَيْتًا) كان صحيحاً؟⁽²⁾..

أو يكون المضاف عاملاً في الحال، نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾⁽³⁾ فـ ﴿جَمِيعًا﴾ حال من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع، والمرجع هو العامل في الحال، وصح له أن يعمل لأنّ المعنى عليه مع أنه مصدر⁽⁴⁾.

إذا علم ما ذكره في شرح الشذور علم أنه لا يجوز أن يقال: هذه الجملة⁽⁵⁾ حال من المضاف إليه وهو ﴿الذين﴾.

وفيما نقله عن أبي البقاء نظر؛ فإن عبارته⁽⁶⁾: «﴿مَسْتَهُمْ﴾ جملة مستأنفة لا موضع لها، وهي شارحة لأحوالهم، ويجوز أن يُضمَر معها (قد) فتكون حالاً». أي: من الواو في ﴿خَلَوْا﴾؛ فلا يردّ عليه ما قاله المصنّف؛ لأنه فهم عن أبي البقاء أنه قائلٌ بأنها حال من ﴿الذين﴾، وذلك لم يقله أبو البقاء كما ترى.

وفي التعليق⁽⁷⁾ للدماميني: «والحالية متجهة من الضمير في ﴿خَلَوْا﴾».

قال الكافيجي: هذا محمول على المسامحة؛ إذ لا معنى لتقبيد قولنا (ولمّا يأتكم) بهذه الحال، ولا عامل يعتبر سواه، بل إنّما هي ضمير من الموصول وهو الواو في ﴿خَلَوْا﴾⁽⁸⁾.
59 قوله⁽⁹⁾: (والثالث) كأنّ المراد: والثالث ما يحتمل التفسير فقط، فلينأمل.

1- ساقط من (أ).

2- يمكن قبوله من الوجه الظاهر للغة فقط؛ وإلا لم يصحّ من جهة التأويل؛ فلعلّ كلمة في القرآن سرّاً وحكمة في سياقها التي وردت به. فلا يتأتى ما ذكره المصنّف إلا للتوضيح والتمثيل.

3- ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ يونس 4/10.

4- تقدّم إجمال هذه الشروط في بيتين من ألفية ابن مالك. راجع الصفحة 39 من هذا الكتاب.

5- أي جملة ﴿مَسْتَهُمْ﴾ من الآية المتقدمة قبل صفتين من سورة البقرة 214/2: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهُمُ الْبَاسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾..

6- أي عبارة أبي البقاء، وهي في التبيان 171/1.

7- هو شرح الدماميني الأول على معني اللبيب، وهو المسمى بالشرح الصغير. انظر كشف الظنون 1752/2. وهو غير كتابه: «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد». وانظر كلامه في الشمي 129/2.

8- شرح الكافيجي 178.

9- تأخّر هذا القول عن القول التالي سهواً من الناسخ. فأثبته في موضعه على ما ورد في موصل الطلاب 59.

59* قوله: (فجمله «خلقه من تراب»)⁽¹⁾.. قال في المغني: أي مع ما بعده⁽²⁾.

وقال الكافي⁽³⁾ بعد قوله الآية، أي: «ثم قال له كُنْ فَيَكُونُ»: [اذ]⁽⁴⁾ المقصود لا يتم من دونها، وإن كان لها تعلق به. ثم قال: ما معنى هذا الأمر من دون وجود المأمور؟..

وأجاب بأنه يكفي وجوده في علم الأمر، وإن كان غير واقع في التكليف يجوز في غيره، صرّحوا بذلك. قيل: إن الأمر هنا مجاز عن سرعة الإيجاد⁽⁵⁾، فتمّ هنا لمجرد ترتيب الخبر، لا لترتيب المخبر عنه، ويجوز أن يكون «خلقه» على معنى: صورته طيناً ثم قال له كُنْ لحمًا ودمًا، قال الزمخشري: قدره جسداً ثم قال له كُنْ⁽⁶⁾. انتهى.

59* قوله: (تفسير ل «مثل الذين») قال في المغني⁽⁷⁾: لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسداً من طين ثم كَوْنٌ، بل باعتبار المعنى، أي: إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمرّ العادة، وهو التولد بين أبوين. انتهى.

قال الدماميني: أقول: بل هو تفسير لمثل آدم قطعاً، باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ، لا باعتبار المعنى الذي ذكره في آخر كلامه، والظاهر أنه أراد نقل كلام الزمخشري فلم يعرف المقصود منه؛ وذلك لأن الزمخشري قال⁽⁸⁾: «خلقه من تراب» جملة مفسرة لما له شبهة عيسى بآدم⁽⁹⁾، فجعلها مفسرة لوجه الشبه، لا للمشبه به، فيحتاج حينئذ إلى أن يقال: وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير آدم جسداً من طين ثم تكوينه؛ فإن هذا ليس مشتركاً بين آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام، وإنما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمرّ العادة من التولد بين أبوين، وهذا قدر مشترك بينهما، ونص ما في الكشاف أن مثل شأن عيسى وحاله الغريبة، كشأن آدم، وقوله⁽¹⁰⁾: «خلقه من تراب» جملة مفسرة لما له شبهة عيسى بآدم»، أي: خلق آدم من تراب، ولم يكن ثم أب ولا أم، فكذاك حال عيسى. فإن قلت: كيف شبه به وقد وجد هو بغير

1- «إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كُنْ فَيَكُونُ» آل عمران 59/3.

2- عبارة المغني 522: «ف «خلقه» وما بعده تفسير ل «مثل آدم»».

3- انظر شرح القواعد 181.

4- ساقطة من (أ).

5- انظر مفاتيح الغيب 103/3 والبحر المحيط 365/1 وشرح التلويح 292/1 والسراج المنير 101/1 والكلبيات 257.

6- انظر الكشاف 367/1.

7- ص 522.

8- انظر الكشاف 367/1.

9- قوله: «لما له شبهة» أي: للأمر الذي لأجله كان ذلك التشبيه.

10- أي قول الزمخشري الآنف الذكر.

أب، ووُجِدَ آدمٌ بغيرِ أبٍ وأمٍّ؟ قلت: هو مثله في أحد الطرفين، ولا يمنع اختصاصه من دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به؛ لأنَّ المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف، ولأنَّه شُبِّهَ به في أنه وُجِدَ وجوداً خارجاً عن العادة المستمرة، وهما في ذلك نظيران، ولأنَّ الموجود من غيرِ أبٍ وأمٍّ أغربٌ وأخرقٌ للعادة من الوجود بغيرِ أبٍ، فشُبِّهَ الغريب بالأغرب ليكون أقطع للخصم وأحسم لمادة شُبِّهَتْه إذا نظر فيما هو أغرب مما استغربه.

وعن بعض العلماء أنه⁽¹⁾ أسِرَ بالروم، فقال: لم تعبدون عيسى؟!.. قالوا: لأنه لا أب له، قال: فآدمُ أولى؛ لأنه لا أبوين له، قالوا: كان يُحْيِي الموتى، قال: فحزقيل⁽²⁾ أولى؛ لأنَّ عيسى أحيا أربعة نفر، وحزقيل أحيا ثمانية آلاف، قالوا: كان يُبْرِئُ الأكمَّةَ والأبرصَ، قال: فجرجيس⁽³⁾ أولى؛ لأنه كان طِبَّحاً وأحرقَ ثمَّ قامَ سالماً. إلى هنا كلامه⁽⁴⁾. انتهى كلام الدماميني.

قال الكافيجي⁽⁵⁾: فإن قلت: المثل بمعنى المثل، وهو النظر، ثمَّ قيل للقول السائر المُمَثَّلُ به مضرِبَةً بمورده⁽⁶⁾، وكلا المعنيين لا يصح. [قلت]⁽⁷⁾: فاستعير المثل هنا للحال الغريبة، مثل استعارة الأسد للمقدِّم، فإن قلت: من أي المعنيين استعير؟ قلت: من الثاني، والجامع بينهما الغرابة، ألا ترى أنَّهم لا يستعملون المثل⁽⁸⁾ إلا في أمرٍ غريب. انتهى.

ب/44

- 1- أي العالم الذي يروى خبره. ولم أهند إلى معرفته. وانظر البحر المحيط 478/2 والدر المصون 222/3.
- 2- هو حزقيل بن بُوذَى ابن العجوز عليه السلام، من أنبياء بني إسرائيل، أُرسِلَ بعد كالب بن يوفنا ويوشع بن نون عليهما السلام، وهو المقصود بمؤمن آل فرعون، وكان زوج ماشطة بناته. وكان من خير حزقيل عليه السلام أنه مرَّ بقوم أماتهم الله ﷺ فأحياهم بإذن الله، على ما ورد في محكم التنزيل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ البقرة 243/2. و«حزقيل» اسمٌ سرياني أو عبراني، معناه: عبدُ الله، أو هبةُ الله. انظر تاريخ الطبري 271/1 و275 و تفسيره 267/5 و 272 ومعالم التنزيل 293/1 والكشاف 290/1 والبداية والنهاية 43/2 وفتح الباري 87/7 ومادة (ح ز ق ل) في القاموس 905 وتاج العروس 149/14.
- 3- جرجيس عليه السلام نبي أدرك بقايا من حواربي عيسى عليه السلام، وكان من خبره أن بعثه الله إلى ملك طاغية بالموصل كان قد ملك الشام كلها، يقال له: داذانة أو داديه، وكان يعبد صنماً، فدعاه جرجيس إلى التوحيد،.. فأمر الطاغية بحبسه، ثم مشط جسده بأمشاط من حديد حتى تساقط لحمه، ونضح جسده بالخل، ودلكه بالمسوح الحشنة، ثم أمر بمكاو من حديد تُحمى فيكوى بها جسده، لكنَّ الله جلَّ وعلا حفظه من الألم والموت. انظر: تاريخ الطبري 380/1 و 470 ونهاية الأرب للنويري 202/14 و 210 وفتح الباري 163/7 والروض المعطار 564/1. وانظر مادة (ج ر ج س) في القاموس 496 والتاج 222/8.
- 4- إلى هنا كلام الرَّمْحَشْرِي. انظر الكشاف 367/1. وكلام الدماميني في شرح المغني؛ انظر الشمني 128/2.
- 5- في شرح قواعد الإعراب 180.
- 6- كذا في الأصل، والكافيجي 180. والذي في سائر النسخ: بمورده مضرِبَهُ.
- 7- كذا في الأصل، وهي ساقطة من سائر النسخ.
- 8- أي بمعنى القول السائر.

والرابع: ما يحتمل التفسير والاستئناف، نحو قوله تعالى: (تؤمنون بالله ورسوله) بعد قوله تعالى: (هل أدلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم)، فجملة (تؤمنون) وما عطف عليها مفسرة للتجارة، فلا محل لها. وقيل: هي مستأنفة استئنافاً بيانياً، كأنهم قالوا: كيف نفعنا؟ فقال لهم: (تؤمنون) وهو خبر، ومعناه الطلب، والمعنى: «آمنوا»..

59﴿قوله﴾: (جملة ﴿تؤمنون﴾⁽¹⁾ وما عطف عليها مفسرة للتجارة، فلا محل لها، وقيل⁽²⁾ مستأنفة استئنافاً بيانياً) أي ونحوياً؛ لما تقدم⁽³⁾.

59﴿قوله﴾: (كأنهم قالوا: كيف نفعنا؟ فقال لهم: تؤمنون، وهو خبر، ومعناه الطلب).. وذلك لأن ﴿تؤمنون﴾.. إلخ، إرشاداً إلى التجارة المنجية وتعليم لها، والمتعارف في التعليم هو الأمر والنهي من دون الخبر.

وقال الزمخشري: ﴿تؤمنون﴾ استئناف، كأنهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: تؤمنون، وهو خبر في معنى الأمر؛ ولهذا أُجيبَ بقوله ﴿يغفر﴾، ويدل عليه قراءة ابن مسعود⁽⁴⁾: ﴿آمنوا بالله ورسوله وجهادوا﴾⁽⁵⁾. فإن قلت: لم جاء به على لفظ الخبر؟ قلت للإيدان بوجوب الامتثال، وكأنه امتثال؛ فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين، ونظيره قول الداعي: «غفر الله لك» و«يغفر الله لك»؛ جعلت المغفرة لقوة الرجاء كأنها كانت وُجدت. فإن قلت: هل لقول الفراء⁽⁶⁾ إنه جواب: ﴿هل أدلكم﴾ وجبة؟ قلت: وجهه أن متعلق الدلالة هو التجارة، والتجارة مفسرة بالإيمان والجهاد، فكأنه قيل: هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم. فإن قلت: فما وجه قراءة زيد بن علي رضي الله عنه⁽⁷⁾: ﴿تؤمنوا﴾، و﴿تجاهدوا﴾؟ قلت: وجهها أن يكون على إضمار لام الأمر، كقوله:

1- من قوله ﷺ: ﴿يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم﴾ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴿يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم﴾ الصف 10/61 و11 و12.

2- انظر الكشاف 526/4، وسيأتي نصه، ومفاتيح الغيب 274/29 وتفسير البيضاوي 335/5 والتحرير والتنوير.

3- تقدم أن كل استئناف بياني هو استئناف نحوي، ولا عكس. راجع الصفحتين

4- هو عبد الله بن مسعود ﷺ (-32هـ) صحابي جليل وعالم فاضل وسيد القراء وأول من جهر بقراءة القرآن، وكان يكتب القرآن، وله مصحف ذكرته الكتب، وممن أخذ بقراءته: عاصم وحمة والكسائي. انظر أسد الغابة 279/3.

5- القراءة في معاني الزجاج 166/5 والكشاف، والنص منه 526/4 وفي البحر المحيط 263/8 والدر المصون 319/10.

6- انظر معاني القرآن 86/1.

7- هو زيد بن الإمام علي زين العابدين ابن الإمام الحسين الشهيد بكر بلاء ابن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. (-122هـ)، قارئ وعالم ثقة، روى عن أبيه وأخيه الإمام محمد الباقر، وروى عنه الإمام جعفر الصادق رضي الله عنهم جميعاً. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 21/15 وفوات الوفيات 35/2. وقد ظن بعض المحققين، من أمثال الدكتور فخر الدين قباوة في تحقيقه لشرح قواعد الإعراب للكافيجي 183 والدكتور أحمد خراط في تحقيقه للدر المصون 187/1، وتابعه علي محمد معوض ومن معه في (نسختهم)، أن القارئ المذكور هو أبو القاسم زيد بن علي العجلي الكوفي =

بدليل قراءة ابن مسعود: (آمنوا بالله ورسوله)، ومجيء (يغفر) بالجزم في جوابه؛ على حد قولهم: «اتقى الله امرؤ فعمل خيراً يُتَّب عليه»، أي: «ليَتَّق وليَفعل يُتَّب».

50_ مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالًا⁽¹⁾

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنهم قالوا: لو نعلم أحب الأعمال إلى الله لعملناها، فنزلت هذه الآية، فمكتوا ما شاء الله يقولون: لَيْتَنَا نَعْلَمُ مَا هِيَ، فدلهم الله عليها بقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾⁽²⁾، وهذا دليل على أن ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ كلامٌ مستأنف، وعلى أن الأمر⁽³⁾ الوارد على النفوس بعد تَشَوُّفٍ وَتَطَّلُعٍ مِنْهُ إِلَيْهِ، أَوْقَعُ فِيهَا، وَأَقْرَبُ مِنْ قَبُولِهَا مِمَّا لَوْ تَفُوجِئَتْ⁽⁴⁾ بِهِ. انتهى كلامه⁽⁵⁾.

60 ﴿قوله﴾: (ومجيء ﴿يغفر﴾ مجزوماً في جوابه)⁽⁷⁾ أي: إِنْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ يَغْفِرُ لَكُمْ. 60 ﴿قوله﴾: (أَي لَيْتَقِ وَلِيَفْعَلِ).. الظاهر أن (ليفعل) تفسير لـ (فعل خيراً).

=شيخ العراق (-358)، وترجموا له مما ذكره ابن الجزري في غاية النهاية/298. وهذا مستبعد؛ لقوله هنا: «رضي الله عنه»، والنص من الكشاف 527/4، وقد ذكر الزمخشري قراءته في عدة مواضع، فكان يقول تارة: «رضي الله عنه» وتارة: «عنهما». انظر الكشاف: 10/1 و68 و104 و206 و569/3 و271/4 و439 و476 و527 و531. وكذلك ذكر قراءته أبو الفتح ابن جني في المحتسب 37/1، و114 وفيها: «ومن ذلك قراءة زيد بن علي عليه السلام». وانظر القراءة المذكورة في الكشاف 527/4 والبحر المحيط 263/8 والدر المصون 319/10.

1- لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ (-3ق.هـ) في شرح شذور الذهب 280، وللأعشى في الخزانة 14/9، وزاد في الدرر 61/5 لحسان، وليس في دواوينهم. وبلا نسبة في سيبويه 8/3 والمقتضب 132/2 والأصول في النحو 175/2 وكتاب اللامات 94 وضرائر القراز 210 والكشاف 527/4 وأمالى الشجري 150/2 و151 والإنصاف 530 وضرائر الشعر 134 وشرح التسهيل 60/4 والرضي 85/4 و125 وورصف المباني 256 والجني 113 وفي المغني 297 و840 والكافيحي 183 والأشعري 232/3 والهمع 444/2 والخزانة 11/9 و106 وحاشية الصبان 6/4. والشاهد «تفد» حيث حذف لام الدعاء الحازمة ضرورة، وسوغ حذفها قرينة الطلب، وإلا فحروف الجزم كحروف الجر لا تعمل وهي محذوفة إلا شذوذاً. والتبالي: سوء العاقبة، وأصله: الوبال، وهذا القلب في الواو المفتوحة قليل، ويكثر في المضمومة، نحو: (وَجَاءَ ﴿تُجَاءُ﴾، فإن سيبويه قال يجوز همز كل واو مضمومة. انظر الكتاب 450/3. وجاء في النسخة (ب): «يقالا» بدل «تبالا»، والشطر الثاني ساقط من (أ).

2- انظر أسباب النزول 454.

3- أي ودليل على أن الأمر. وفي (ب) و(ج): وعلى الأمر أن. وهذا سهو من الناسخين.

4- في (أ): فوجئت.

5- يعني الزمخشري. انظر كلامه في الكشاف 526/4 و527.

6- من آية سورة الصف السابقة.

7- في موصل الطلاب ص60: بالجزم في جوابه.

وعلى الأول - وهو أن يكون (تؤمنون) تفسيراً للتجارة - هو - أي (يغفر) بالجزم - جواب الاستفهام، وهو: (هل أدلكم). واستشكَّله الزَّجاج، فقال: الجواب مُسَبَّبٌ عن الطلب، وغفران الذنوب لا يَتَسَبَّبُ عن نفس الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد. وأشار المصنِّفُ إلى جوابه بقوله: «وصحَّ ذلك الجزم في جواب الاستفهام، على إقامة سبب السبب، وهو الدلالة على التجارة، مقامَ المُسَبَّب، وهو الامتثال.

ويرد عليه أنه صفة للنكرة قبله، ويمتنع [في الصفة]⁽¹⁾ أن تكون طلبية، وكان عليه ألا يذكر: (فعل خيراً) كما فعل غيره، أو يذكره ولا يفسره بما يدلُّ على الطلب، أو يذكره ويعطفه على (اتقى) كما في بعض النسخ⁽²⁾.

والجواب: أن (فعل) ليس صفة للنكرة قبله، وإنما هو مستأنف لطلب فعل الخير من المرء، ولو سلّم فهو صفة على إضمار القول، ويجوز في الطلبي أن يكون كذلك.

60 قوله: (واستشكَّله الزَّجاج... إلخ).. وعبارة بعضهم⁽³⁾ أن كلام المصنِّف الآتي⁽⁴⁾ جواب عن اعتراض الزَّجاج على الوجه الأول، فإنه⁽⁵⁾ قال: وقد غلط بعض النحويين⁽⁶⁾ في قوله: إنَّ ﴿يغفر لكم﴾⁽⁷⁾ جواب ﴿هل أدلكم﴾؛ لأنه ليس إذا دلَّهم⁽⁸⁾ النبي ﷺ على ما ينفعمهم غفر الله لهم، وإنما هو جواب: ﴿تؤمنون بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله﴾⁽⁹⁾؛ لأنَّ معناه الأمر، أي: آمنوا بالله وجاهدوا في سبيله يغفر لكم⁽¹⁾.

60 قوله: (وصحَّ ذلك على إقامة... إلخ).. قال الكافي: فإن قلت: لمَ جاز كون قوله: ﴿يغفر لكم﴾ جواباً لقوله تعالى: ﴿تؤمنون بالله ورسوله﴾ إذا كان استئنافاً على ما عرفت، فليجز كونه جواباً له إذا كان تفسيراً للتجارة، فلا حاجة إلى تكلف إقامة سبب السبب مقامَ المُسَبَّب، وإلاَّ فما الفرق بينهما؟.. قلت:

- 1- ساقط من (أ).
- 2- كذا وقع في كتاب سيبويه 100/3 و504 وأصول ابن السراج 163/2 ومفصل الزمخشري 333 وشرح الرضي 64/4.
- 3- هو الشمي. انظر المنصف من الكلام 129/2.
- 4- يعني قوله: «الجزم في جواب الاستفهام على إقامة سبب السبب، وهو الدلالة على التجارة، مقامَ المُسَبَّب، وهو الامتثال» الموصل 60، وانظر المغني 522، فقد عقب عليه الشمي 129/2.
- 5- أي الزَّجاج. انظر كلامه في معاني القرآن 166/5، وفي النقل تصرّف. وأيده مكي في تفسيره 7443 والمشكل 731.
- 6- هم سيبويه 94/3، والفراء في معانيه 86/1 وأبو العباس المبرد. انظر المقتضب 80/2 و133 وأصول ابن السراج 176/2. وتبعهم الزمخشري في الكشف 526/4. وسيأتي نصه في سياق كلام المغني في الصفحة 516 من هذا الكتاب.
- 7- ﴿يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم﴾ ﴿تؤمنون بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون﴾ يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ومسكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم﴾ الصف 10/61 و11 و12.
- 8- في (أ): بإدلالهم. ويستقيم به المعنى.
- 9- من آية سورة الصف المتقدمة ص 173.

قال المصنف: وخرج بقولي في تعريف الجملة التفسيرية التي لا محل لها: «وليست عمدة» الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن، نحو: «هو زيد قائم» وهي هند قائمة؛ فإنها - أي الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن - مفسرة له، ولها محل من الإعراب بالاتفاق..

قوله: ﴿تومنون بالله ورسوله﴾ إذا [كان] (1) تفسيرية يكون خبراً لفظاً ومعنى، ومعلوم أن المناسب للشرط هو الأمر (2)، لا الخبر، وذلك لأن كل واحد من الشرط والأمر غير ثابت الوجود، مع أن الطلب يكون غير مقصود بالذات غالباً كالشرط، لاسيما إذا ذكر بعد المطلوب شيء يناسب ارتباطه، بخلاف الخبر. انتهى (3).

60 قوله: (وخرج بقولي... إلخ).. و[إنما] (1) آخر بيان فائدة هذا القيد عن بيان الأمثلة كما في بعض النسخ (4)، مع أن المناسب لبيانها مقام ذكر الحد؛ لأن بيانها يطول، فلم يفصل به بين الممثل له والأمثلة، مع أن بيان الأمثلة يتعلق بالمقصود الأصلي، على أن التأخير أوقع في النفس؛ فإن المحصول بعد الطلب ألد من المنساق بلا تعب، وإيضاح الأول (5) أن الأمثلة متممة لشرح المعرف، وذلك سابق على المحترز.

60 قوله: (المخبر بها عن ضمير الشأن).. قال الزمخشري في أمالي المفصل (6): لا يجوز دخول هذا الضمير إلا في كلام له شأن عظيم، فلا يقال: «هو زيد قائم»، إلا وأن يكون قيام زيد أمراً عظيماً. انتهى.

قال الرضي في شرح الحاجبية: وهذا الضمير يُسميه الكوفيون ضمير المجهول (7)؛ لأن ذلك الشأن (8) مجهول؛ لكونه مقدراً إلى أن (9) يُفسر، ولا يعود ضميره من خبره إليه مع كونه جملة؛ لما مر في باب المبتدأ والخبر (10) من أنها مرتبطة به بلا ضمير، لأنه هو، ولا يؤكد، ولا يُبدل منه، ولا يقدم الخبر عليه، كل هذا لئلا يزول الإبهام المقصود. ويُختار كون الضمير (11) مؤنثاً؛

1- من (أ).

2- يعني الإنشاء.

3- انتهى كلام الكافيجي 186، وفي النقل تصرف.

4- انظر موصل الطلاب بتحقيق دعبد الكريم مجاهد 63.

5- أي: الممثل له.

6- كتاب أوضح به الزمخشري كتابه «المفصل في صنعة الإعراب»، انظر كلامه على ضمير الشأن في المفصل 173. ولا بن

الحاجب شرح عليه اسمه «أمالي المفصل» أيضاً.

7- انظر معاني الفراء 361/1 والخصائص 397/2 ومفاتيح الغيب 140/29 والدر المصون 485/1 والإتقان 552/1.

8- كذا في الرضي 466/2، والذي في النسخ: لأن المجهول. وهو سهو.

9- في (أ): لكونه معداً لأن. وليس بصواب.

10- كان قد ذكره الرضي 338/1.

11- أي: ضمير الشأن.

وإنما أجمعوا على أن لها محلاً، لأنها خبر، والخبر عمدة في الكلام كالمبتدأ، والعمدة لا يصح الاستغناء عنها، فوجب أن يكون لها محل، وهي من حيث كونها خبراً حالة محلّ المفرد؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد، لا من حيث كونها خبراً عن ضمير الشأن؛ لأن ضمير الشأن لا يُخبر عنه بمفرد..

لرجوعه إلى القصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث؛ لقصد المطابقة؛ لأنه راجع إلى ذلك المؤنث، كقوله تعالى: ﴿فَإِنهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾⁽¹⁾، وقوله:

51_ على أنها تعفو الكلوم وإنما تُؤكّل بالأدنى وإن جَلَّ ما يمضي⁽²⁾

والشرط⁽³⁾ ألا يكون المؤنث في الجملة فضلة، فلا يُختار: «أنها بنيت غرفة»، وألا يكون كالفضلة أيضاً، فلا يُختار: «أنها كان القرآن»⁽⁴⁾ معجزة؛ لأن المؤنث منصوب نصب الفضلات؛ كل هذا لأن الضمير المقصود المهم لا تراعى مطابقتها للفضلات. وتأتي هذا الضمير – وإن لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً – قياساً؛ لأن ذلك باعتبار القصة، لكنه لم يُسمع. وإذا لم تدخله نواسخ المبتدأ، فلا بد أن يكون مفسرته جملة اسمية، وإذا دخلت جاز كونها فعلية أيضاً، كما في قوله: ﴿فَإِنهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾⁽¹⁾، وتقول: «ما هو قام زيد»⁽⁵⁾.

61﴿قوله: (فوجب أن يكون لها محل).. في استلزام ما قبله له نظر؛ لأن أسماء الأفعال لا محل لها على الصحيح، مع أنها عمدة.

61﴿قوله: (وهي من حيث كونها خبراً... إلخ) جواب عما يقال: الجملة التي لها محل من الإعراب واقعة موقع المفرد⁽⁶⁾، والجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن ليست واقعة موقع المفرد، فيلزم ألا يكون لها محل من الإعراب، وأجيب أيضاً بأن المراد من قولهم: إن الجملة التي لها محل واقعة موقع المفرد، أنها واقعة موقعاً يكون الأصل وقوع المفرد فيه، وإن لم تكن هذه الجملة بتأويل المفرد، فلا

1- ﴿أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ الحج 46/22.

2- لأبي خراش خويلد بن مرة الهذلي (-15هـ) في ديوان الهذليين 158/2 والحماسة 327/1 والأغاني 210/10 و210/21 أمالي القالي 271/1 والخصائص 170/2 وشرح المازوني 786 والخزانة 405/5 و413 وانظر 414، وهو بلا نسبة في المفصل 173 والرضي 467/2 والدر المصون 595/9 والمغني 193. وفي البيت شاهد آخر، وهو مجيء «على» للاستدراك، ويروى في الأغاني وأمالي القالي والخصائص: «بلى إنما تعفو..» فلا شاهد على ذلك. وقبل هذا البيت:

فوالله لا أنسى قتيلاً رزئته بجانب قوسي ما بقيت على الأرض

3- أي: الشرط لتأنيث ضمير الشأن.

4- كذا في (أ)، والذي في سائر النسخ: «أما كالقرآن». وهو وهم.

5- انظر شرح الكافية 466/2 و467. وفي النقل تصرف.

6- انظر الرضي 246/1.

وكون الجملة الفصلة المفسرة لا محل لها من الإعراب، هو المشهور، سواء أكان ما تفسره له محل أم لا. وقال أبو علي الشلوبين - بفتح المعجمة واللام -: التحقيق أن الجملة المفسرة تكون بحسب ما تفسره، فإن كان ما تفسره له محل من الإعراب، فهي لها محل كذلك، وإلا يكن لما تفسره محل فلا محل لها؛ فالثاني - وهو الذي لا محل لما تفسره - نحو (ضربته) من نحو قولك: «زيداً ضربته»؛ فإنه مفسر لجملة مقدرة..

يُردُّ النقض بالجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن، ولا بالجملة الخالية عن الضمير كقوله: «أَتَيْتُكَ وَالْجَيْشُ قَادِمٌ»؛ إذ قد تقدّم أنّ الأصل في كلٍّ من المبتدأ والخبر والحال: الإفراد. 61 قوله: (سواء كان ما تفسره له محل أو لا).. أوضح من ذلك: سواء فسرت ما له إعراب لفظاً أو تقديرًا أو محلاً، أم (1) لا.

61 قوله: (بفتح المعجمة واللام) أي وضّمها أيضاً⁽²⁾، هو الأستاذ أبو علي⁽³⁾، وهو بلغة الأندلس⁽⁴⁾ الأبيض الأشعر⁽⁵⁾.

61 قوله: (بحسب ما تفسره) أي: من الإعراب وعدمه⁽⁶⁾.

61 قوله: (فإن كان ما تفسره له محل من الإعراب) أي: له إعراب أعم من أن يكون لفظاً أو تقديرًا أو محلاً، بدليل ما تقدّم من المثل في: ﴿كَمَثَلِ﴾⁽⁷⁾؛ فإنه مُعَرَّبٌ لفظاً، ولا ينافي ذلك قوله: (محل من الإعراب)؛ لأنه يجوز أن تكون ﴿مِنْ﴾⁽⁷⁾ للبيان كما تقدّمت الإشارة إليه⁽⁸⁾، ويجوز أن يكون المراد بالمحل استحقاق الإعراب.

1- في (أ): أو.

2- الكلام على الشلوبين. قال شيخ زاده في شرحه على قواعد الإعراب 50: و«الشلو» اسم بلدة ابن مالك، فيكون المراد منه: النحويين المنسوبين إلى الشلو. اهـ. ولكن ذكر ياقوت أن البلدة «شَلُوبِينِيَّة»، وهي من أعمال البيرة على شاطئ البحر، ينسب إليها النحوي المذكور، ولم يذكر أن ابن مالك منها. انظر معجم البلدان 360/3.

3- عمر بن محمد بن عمر الأزدي النحوي المعروف بالشلوبين أو الشلوبيني (-645هـ) إمام الأندلس في النحو واللغة. تتلمذ على أبي عبد الرحمن السهلي والحزولي. من كتبه: شرح الجزولية، والتوطئة في النحو، وله تعليق على كتاب سيبويه. انظر ترجمته في معجم البلدان (شلوبينية) 360/3 وإنباه الرواة 332/2 ووفيات الأعيان 451/3 وإشارة التعيين 241 والروض المعطار (شلوبينية) 343. وهو غير الشلوبين الصغير أبي عبد الله محمد بن علي بن إبراهيم الأنصاري (-660هـ) من أهل مالقة، وهذا من تلامذة ابن عصفور. انظر ترجمته في إشارة التعيين 333 وبغية الوعاة 187/1.

4- الأندلس - بفتح الدال أوضمها لغة فيها - جزيرة معظمها في الإقليم الخامس بالمغرب، وجانب منها في الإقليم الرابع، واسمها باليونانية إشبانيا. انظر معجم البلدان 262/1 والروض المعطار 32.

5- الأشعر: كثير الشعر طويله. القاموس (ش ع ر) 388.

6- وهذا مذهب الشلوبين. انظر المغني 526.

7- من قوله ﷺ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ آل عمران 59/3. وقد تقدم الكلام عليه في الصفحة 172.

8- تقدم ذلك في مفتتح المسألة الثانية من هذا الباب عند بيان الحمل التي لها محل من الإعراب في الصفحة 95.

والتقدير: «ضربتُ زيداً ضربتُهُ»، ولا محل للجملة المقدرّة التي هي (ضربتُ)؛ لأنّها مستأنفة، والمستأنفة لا محل لها، فكذلك تفسيرها لا محل له.

وإنما قدّم الثاني على الأول لكونه من صور الوفاق. والأول - وهو الذي لما تفسرهُ محلٌ - نحو: (خلقناه) من قوله تعالى: (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)، بنصب «كُلِّ»، فجملة (خلقناه) مُفسّرة للجملة المقدرّة العامل فعلها في (كُلِّ)، والتقدير: «إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ»، ف (خلقناه) المذكورة مفسّرة ل (خلقنا) المقدرّة، وتلك الجملة المقدرّة في موضع رفع، لأنّها خبر ل (إِنَّ)، فكذلك جملة (خلقناه) المذكورة تكون في موضع رفع؛ لأنّها بحسب ما تفسره.

61* قوله: (والتقدير: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَتُهُ) أي: والمقدّر مع غيره ما ذكر.

62* قوله: (ولا محل للجملة المقدرّة) أي: مع مفعولها الملفوظ به.

62* قوله: (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)⁽¹⁾.. قال في الكشاف: وقُرئ ﴿كُلُّ﴾ بالرفع⁽²⁾، والقَدَر والقَدْر: التقدير، وقُرئ بهما⁽³⁾، أي: خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ مُقَدَّرًا مُحْكَمًا مُرْتَبًا عَلَى حَسَبِ مَا اقْتَضَتْهُ الْحِكْمَةُ، أَوْ مُقَدَّرًا مَكْتُوبًا فِي اللَّوْحِ مَعْلُومًا قَبْلَ كَوْنِهِ قَدْ عَلِمْنَا حَالَهُ وَزَمَانَهُ. انتهى.

وعلى قراءة الرفع يجوز أن يكون مبتدأ و﴿خلقناه﴾ خبر؛ فهو يفيد المعنى المقصود، وهو أن الموجودات كلّها بقدر. ويجوز أن تكون ﴿خلقناه﴾ صفة ﴿شيء﴾، ويكون خبر المبتدأ ﴿بقدر﴾، فيفيد أن كل شيء مخلوق لنا، كائن بقدر، وهذا المعنى غير مقصود⁽⁴⁾.

وعلى تقدير النصب يتعيّن أن يكون ﴿خلقناه﴾ مفسراً، فيفيد المعنى المقصود، فلمّا كان الرفع يحتمل غير المقصود، والنصب لا يحتمله، كان النصب أولى⁽⁵⁾.

1- القمر 49/54.

2- وهي قراءة أبي السمال. مشكل مكّي 701/2 والمحتسب 300/2 والكشاف 441/4 ومجمع البيان 77/27 والمحرر الوجيز 221/5 ومفاتيح الغيب 64/29 والعكبري 1196/2 والدر المصون 146/10. وقراءة النصب هي المشهورة عند جمهور القراء. قال ابن جني: الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب؛ وذلك أنّه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: «زيدٌ ضربتُهُ»، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة؛ وذلك لأنّها جملة وقعت في الأصل خبراً عن مبتدأ في قولك: «نحن كلُّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ»، فهو كقولك: «هندٌ زيدٌ ضربتُها»، ثم تدخل «إِنَّ»، فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر. المحتسب 300/2، وانظر رأي سيبويه في الكتاب 148/1.

3- في النسخ: «والقدرة» ولس بصواب؛ وقُرئ: ﴿بقدر﴾ بسكون الدال وفتحها. انظر الكشاف 441/4 ومفاتيح الغيب 119/6 والبحر المحيط 183/8.

4- ذهب مكّي بن أبي طالب إلى أنّ الاحتيار على أصول البصريين رفع ﴿كُلِّ﴾، وقد أجمع القراء على نصبه على ما عند الكوفيين. انظر مشكل إعراب القرآن 702/2.

5- قال أحمد بن الميزر: «كان قياس ما مهّدته النحاة اختيار رفع ﴿كُلِّ﴾، لكن لم يقرأ بها واحد من السبعة، وإنما كان كذلك؛ لأن الكلام مع الرفع جملة واحدة، ومع النصب جملتان؛ فالرفع أخصر، مع أنّه لا مقتضى للنصب ههنا من أحد الأصناف الستة، أعني: الأمر والنهي.. إلى آخرها، ولا أحد هنا مناسب عطف ولا غيره مما يعدونه من محال اختيارهم للنصب، فإذا تبين ذلك فاعلم أنه إنما عدل عن الرفع إجماعاً لسرّ لطيف يعين اختيار النصب، وهو أنّه لو رفع لوقعت الجملة التي هي =

ومن ذلك ما مَثَّل به الشلوبين من قوله: «زَيْدٌ الْخَبِزَ يَأْكُلُهُ»، ف (يأكله) جملة واقعة في محل رفع؛ لأنها مفسرة للجملة المحذوفة، وهي (يأكل) العامل فعلها في «الخبز» النصب، والمحذوفة في محل رفع على الخبرية لـ «زيد»، والأصل: «زيد يأكل الخبز يأكله»، فكذلك المذكورة لها محل بحسب ما تفسره..

62 قوله: (فـ «يأكله» جملة واقعة في محل رفع). قال في المغني: ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: «أكله».. وكانت الجملة المفسرة عنده⁽¹⁾ عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع عطف البيان جملة، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان. انتهى.

1/46 واعترضوا الأول بأنهم أجازوا⁽²⁾ في جملة «أمدكم» الثانية أن تكون بدلاً من «أمدكم» الأولى في الآية⁽³⁾، وفي (لا تقيمن عندنا) بدل من (ارحل) في البيت⁽⁴⁾، وأجيب بأن المثبت للبدل في الآية والبيت هم البيانون⁽⁵⁾، وهم بالنسبة إلى باقي النحاة خلاف الجمهور. ونظر فيه بأن كثيراً من الكتب النحوية⁽⁶⁾ أثبتت فيها جواز إبدال جملة من أخرى، ومثّل له بما ذكر، وبقوله [عنه]⁽⁷⁾: «إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا إِنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ»⁽⁸⁾ بكسر «إنهم»، وبقوله [عنه]⁽⁷⁾: «اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ»⁽⁹⁾ إلخ.

= «حلقناه» صفة لـ «شيء»، ورفع قوله «بقدر» خبراً عن «كل شيء» المقيد بالصفة، ويحصل الكلام على تقدير: إنا كلُّ شيءٍ مخلوقٌ لنا بقدر. فأفهم ذلك أن مخلوقاً ما يضاف إلى غير الله تعالى ليس بقدر. وعلى النصب يصير الكلام: إنا خلقنا كلُّ شيءٍ بقدر، فيفيد عموم نسبة كل مخلوق إلى الله تعالى، فلما كانت هذه الفائدة لا توازيها الفائدة اللفظية على قراءة الرفع مع ما في الرفع من نقصان المعنى، ومع ما في هذه القراءة المستفيضة من مجيء المعنى تاماً واضحاً كفلق الصبح، أجمعوا على العدول عن الرفع إلى النصب. اهـ. الانتصاف من الكشاف 441/4.

- 1- أي عند الشلوبين؛ فقد خالف القول بأن الجملة المفسرة لا محل لها. انظر المغني 526.
 - 2- انظر البحر المحيط 33/7 و34 وتوضيح المقاصد 1049 والدر المصون 539/8 و540 والمغني 557 والأشعري 12/3.
 - 3- يعني قوله [عنه]: «وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ»⁽⁸⁾ «أمدكم بأنعام وبنين» الشعراء 132/26 و133. واختار أبو البقاء والسمين على أحد قوليه التفسيرية. انظر الإملاء 169/2 والتبيان 999 والدر المصون 539/5.
 - 4- يعني الشاهد المتقدم برقم 24:
- أقولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا
وإلا فكن في السرِّ والجهرِ مُسْلِماً
- 5- انظر إيضاح القزويني 144 و145 ومختصر المعاني 150.
 - 6- انظر شرح التسهيل 340/3 وارتشاف الضرب 1972 وتوضيح المقاصد 1049 والدر المصون 539/8 و540 والمغني 557 والأشعري 12/3 والهمع 153/3.
 - 7- زيادة ضرورية.
 - 8- المؤمنون 111/23.
 - 9- «وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ»⁽⁹⁾ «اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ» يس

21/36 و22.

واستدلَّ على ذلك التحقيقِ بعضهم بقول الشاعر:

– فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ * * * وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمَسِّ مِنَّا مُرَوَّعًا

ووجه الدليل منه أن (نؤمنه) مفسر لـ (نؤمن) قبل (نحن) محذوفاً مجزوماً بـ (من)، فظهر الجزم في الفعل المذكور، وهو (نؤمنه) المفسر للفعل المحذوف، والأصل: «من نؤمن نؤمنه»، فلما حذف (نؤمن) برز ضميره وانفصل.

62 قوله: (واستدلَّ على ذلك بعضهم بقول).. فإن قلت: أسند المصنّف هنا الاستدلال المذكور إلى البعض، وفي المغني إلى الشلوبين، ولفظه⁽¹⁾: «قال – يعني الشلوبين:

52_ فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ (2)

وهل هذا إلا منافاة؟ قلت: إسناد الاستدلال إلى البعض حقيقي؛ بدليل الصراحة، وإلى الشلوبين مجازي⁽³⁾؛ لأن المؤيد بهذا الاستدلال قوله، فكأنه هو المستدل.

فإن قلت في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾⁽⁴⁾: غنية عن مثل هذا الاستدلال؛ فإن كلام الله تعالى أعدل شاهد. قلت: فالجواب أن (نؤمنه) في البيت متعين للتفسير، وأما ﴿خَلْقْنَاهُ﴾ فظاهر فيه، وليس متعيناً؛ لاحتمال أن يكون صفة لـ ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ المرفوع في قراءة⁽⁵⁾.

فإن قلت: اللازم من هذا الاستدلال غير مطلوب، والمطلوب منه غير لازم، فإن قول الشاعر⁽⁶⁾، وإن سلم، فإنما يدل على أن للمفرد وحده إعراباً ولا يلزم منه أن يكون لمجموع الجملة المفسرة إعراباً، وهو المطلوب، ألا ترى أن جملة (يقوم زيد) ابتدائية لا محل لها مع أن للفعل وحده إعراباً⁽⁷⁾، فالجواب أن المفسر هنا – وإن كان مفرداً لفظاً – هو جملة معني؛ لأنه المنسوب إلى فاعله، وهو مع فاعله جملة، غايته أن الإعراب ظهر في أحد جزأيها لصلاحيته له، كما في: «زيد

1- أي لفظ المغني، انظره 522.

2- البيت كاملاً:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمَسِّ مِنَّا مُرَوَّعًا

والبيت لهشام المري، شاعر جاهلي من بني مرة بن كعب، في سيبويه 114/3 والدرر 77/5 والخزانة 38/9. وبلا نسبة في المقتضب 73/2 وضرائر القزاز 239 والإنصاف 619/2 وشرح التسهيل 74/4 والرضي 93/4 والإعراب 47 والمغني 526 والهمع 456/2 والخزانة 38/9. والشاهد كون جملة «نؤمنه» تفسيرية في محل جزم؛ لأن ما فسرتة في محل جزم، فهي مثله على مذهب الشلوبين. وفيه شاهد على الفصل بين حرف الجزاء «من» والفعل المجزوم به «نؤمنه» للضرورة.

3- في (أ) و(ج): مجاز.

4- القمر 49/54.

5- تقدم تخريج القراءة في الصفحة ما قبل السابقة.

6- يعني في الشاهد المتقدم آنفاً برقم 52.

7- فلهذا نسب المصنف الاستدلال إلى البعض. انظر الكافيحي 193. والنص منه بتصريف.

وفي كلٍّ من أمثلة التحقيق نظراً؛ لأنها ترجع عند التحقيق إلى تفسير المفرد بالمفرد، وهو تفسير الفعل بالفعل، لا الجملة بالجملة، بدليل ظهور الجزم في الفعل المفسر؛ لأن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تُسمّى في الاصطلاح جملة تفسيرية، وإن حصل بها التفسير، كما قال المصنف في المغني.

الجملة الخامسة مما لا محلّ له: الواقعة جواباً للقسم سواء أذكر فعل القسم وحرّفه، أم الحرف فقط، أم لم يُذكر.

فالأول نحو: «أقسم بالله لأفعلن».

يقعد أبوه وقائم أخوه»، على أن سبب الإعراب مظنة الإفراد، وقد تحققت هنا، وقد عرف جواب هذا الاستدلال مما ذكر قبله⁽¹⁾.

63 قوله: (ولأن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح [جملة]⁽²⁾ تفسيرية، وإن حصل بها التفسير).. هذا اعتراض ثانٍ على الشلوبين⁽³⁾، وحاصله أنه أطلق المفسرة على جملة الاشتغال، وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب عنه بأن الشلوبين أراد المفسرة بالمعنى اللغوي من دون الاصطلاح، وهو مثال لجملة الاشتغال.

[الجملة الخامسة: جواب القسم]

ب/46

64 قوله: (نحو: «أقسم بالله لأفعلن»).. قال الكافي: وجملة القسم لا محلّ لها أيضاً، وكذا المجموع لأنه جملة ابتدائية. ثم قال: ههنا اعتبارات، الأول: اعتبار جملة القسم وحدها، والثاني: اعتبار جملة جواب القسم، والثالث: اعتبارهما معاً.

لكن، لا شك أن جملة القسم وحدها لا محلّ لها من الإعراب، وأمّا جملة الجواب وحدها ففيها نوع اشتباه، فذلك نية عليها؛ لأنه⁽⁴⁾ ليس لها محلّ منه، وذلك لأنها لا تقع في موقع المفرد بناءً على أنها لا تكون إلا جملة، وأمّا مجموع جملة القسم وجوابه فقد يكون له محلّ من الإعراب، نحو: «زيد أقسم بالله ليفعلن».

فالتحقيق أن جواب القسم إذا وقع بعد المبتدأ يكون له محلّ منه⁽⁵⁾، وأن الخبر هو ذلك الجواب⁽⁶⁾؛ بناءً على أن الجملة المقسم بها من قبيل التأكيد الزائد على نفس الخبر.

1 - انظر الكافي 192 و193.

2 - من (أ).

3 - حيث جوز كون جملة (ياكله) من قوله: «زيد الخبز يأكله»، تفسيرية في محل رفع؛ لأنها مفسرة لـ (ياكل) المحذوفة، والواقعة خبراً عن «زيد». انظر المغني 526 والموصل 62.

4 - في الكافي 195: بأن.

5 - لاسيما إذا كان غير جواب النداء، كقوله ﷺ: «يس والقرآن الحكيم إني لَمِنَ المرسلين». انظر الكافي 196.

6 - ضعفه الرضي 4/459 وعقبه الكافي 196 بقول ثعلب: لا يكون جواب القسم خبراً، ولا يكون له محلّ من الإعراب: لا يجوز: «زيد ليقومن»؛ فإن «ليقومن» لا يصلح لأن يكون خبراً لزيد؛ لأنه جواب القسم؛ إذ التقدير: «زيد أقسم بالله ليقومن»، وكل جواب قسم لا يصلح لأن يكون خبراً له، فضلاً عن أن يكون خبراً. وهذا مقتضى كلام المررد في المقتضب 2/330. ثم إن ابن مالك عارض قول ثعلب، فقال في التسهيل 48: سلب جواز كون جملة القسم وحدها =

الثاني نحو: (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) بعد قوله تعالى: (يَسْأَلُكَ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ).
والثالث نحو قوله تعالى: (إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ) بعد قوله تعالى: (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِالِغَةِ).

وأما كون جواب القسم جملةً دائماً فلا ينافي الإعراب المحلّي إذا وقع في حيز الخبر، ونظير ذلك الجملة المحكية بالقول؛ فإنها لا تكون إلا جملةً، ومع ذلك تكون منصوبةً المحلّ على المفعولية؛ بناءً على أنّ الأصل فيها الإفراد، نحو قوله:

53_ [قال لي] ⁽¹⁾ كيف أنت؟ قلتُ عَلِيٌّ ⁽²⁾

انتهى ⁽³⁾.

64* قوله: ﴿يَسْ﴾ ⁽⁴⁾ قال في الكشف عن ابن عباس: معناه (يا إنسان) في لغة طيء ⁽⁵⁾، والله أعلم بصحته، وإن صحّ فوجهه أنّ يكون أصله: يا أنيسين ⁽⁶⁾، فكثرت النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شطره، كما قالوا في القسم: (مُ اللَّهُ) في (أَيْمُنُ اللَّهُ) ⁽⁷⁾. ﴿الْحَكِيمِ﴾ ⁽⁸⁾ أي ذي حكمة، أو لأنه دليل ناطق بالحكمة كالحَيِّ، ولأنه كلام حكيم، فوصف بصفة متكلم به. انتهى ⁽⁹⁾.

64* قوله: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ ⁽¹⁰⁾ .. «لأنّ معنى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا﴾: أم أقسمنا لكم».

= خيراً مردود بالوقوع. وقال في شرح التسهيل 310/1 روي عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو منع ضعيف؛ إذ لا دليل عليه مع ورود الاستعمال بخلافه، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَبُؤَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [النحل 41/16]، وكقول الشاعر:

حَشَاتُ فقلتُ اللدّ حشيتَ لِيَأْتِينَ وإذا أتاك فلاتَ حينَ مناص

قال الكافيحي 198: ولك أن تحمل كلام ابن مالك على المناقضة، على أنّ الوقوع ينافي قوله: إنّ جواب القسم وحده لا يكون له محل من الإعراب. وانظر المغني 529 ← 531.

1- ساقط من (أ).

2- عجزه: «سَهْرٌ دائِمٌ وحزَنٌ طويلٌ». ولم أفف على قائله على شهرته. وهو في دلائل الإعجاز 184 وإيضاح القزويني 42 و147 وشرح قواعد الإعراب للكافيحي 196 ومعاهد التنصيص 36/2 و95.

3- انظر الكافيحي 195 و196.

4- يس 1/36.

5- فيكون ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ جواباً لهذا النداء. انظر الكافيحي 194.

6- في (أ) يا نيسين. وهو سهو من الناسخ.

7- انظر رصف المباني 326 والجنى الداوي 538 والمغني 136 و872.

8- ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمِ﴾ يس 2/36.

9- الكشف 3/4.

10- ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِالِغَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ القلم 39/68.

والأيمان: جمع يمين، بمعنى القسم.

ونحو: (وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس)، لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف.

وقيل: ومن هنا - أي من أجل أن الجملة الواقعة جواب القسم لا محل لها - قال أحمد بن يحيى - ولقبه ثعلب: لا يجوز أن يقال: «زيد ليقومن» على أن (ليقومن) خبر عن (زيد)؛ لأن الجملة المخبر بها لها محل من الإعراب، وجواب القسم، لا محل له، فتتافيان.

كذا في البيضاوي⁽¹⁾، وكأنه يريد أن قوله: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمانَ عَلَيْنَا﴾ في معنى فعل القسم وحرف القسم، وليس هناك فعل قسم ولا حرفه لا لفظاً ولا تقديراً، فلا يرد ذلك على قول الشارح، سواء ذكر فعل القسم وحرفه... إلخ حيث دل على الحصر فيما ذكر.

64 قوله: (لأن الجملة المخبر بها لها محل من الإعراب.. إلخ).. قال الكافيجي: أحد الأمرين لازم ههنا، إما عدم استلزام الدليل للمطلوب، أو كون جواب المصنّف الآتي لغواً؛ لأن المراد من سلب الجواز ههنا: إن كان سلب جواز كون مجموع الجملتين خبراً للمبتدأ، أو سلب الجواز كلياً لزم الأمر الأول؛ لقصور الدليل على إفادته، على أنه لو استلزمه في صورة السلب الكلي لأدى إلى ردّ المختار. أو أريد سلب جواز كون جملة الجواب وحدها خبراً، لزم الأمر الثاني.

وغاية ما يتكلف في الجواب عنه أن المراد سلب جواز كون جملة الجواب وحدها خبراً كما هو الظاهر من ذلك الاستدلال. وأمّا جواب المصنّف فعلى ما فهم من كلام ثعلب⁽²⁾، ولذا قال: «والجواب عما قاله» ولم يقل: (عما استدّل عليه) ففي الجملة لا يخلو كلامه هنا عن اضطراب، وسببه عدم تحديد⁽³⁾ محل النزاع، ولك أن تحمل قول ثعلب على أن جملة القسم وحدها لا تقع خبراً كما هو الظاهر، فيرتفع النزاع من أصله. انتهى⁽⁴⁾.

لكنه⁽⁵⁾ مشى على أن قول المصنّف: (والجواب عما قاله) معناه: عما قاله ثعلب من عدم جواز: «زيد ليفعلن»، وبيته.

64 قوله: (فتتافيان) فيه نظر؛ لأن شرط التنافي المحذور اتحاد الجهة، وهو ههنا ممنوع.

1- أي تفسير البيضاوي، وهو أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي (-658هـ) نسبته إلى المدينة البيضاء بفارس، قاض مفسر علامة، صاحب التصانيف البديعة المشهورة، منها: تفسير للقرآن يعرف بتفسير البيضاوي، وشرح مختصر ابن الحاجب في الأصول، وشرح المنتخب في الأصول للإمام فخر الدين، وشرح الكافية في النحو. انظر ترجمته في البداية والنهاية 309/13 وبغية الوعاة 50/2. والمقبوس في تفسيره 374/5.

2- من أن جملة القسم لا تقع خبراً، وذكرت تفصيل ذلك في الصفحة 182 حاشية 6.

3- في الكافيجي: «تحرير». والنص منه.

4- انظر الكافيجي 197 ← 198.

5- أي: الكافيجي 199 و200.

ورد قول ثعلب، والراء له ابن مالك؛ قال في شرح التسهيل: «وقد ورد السماع بما منعه ثعلب من وقوع جملة جواب القسم خبراً»، واستشهد بقوله تعالى: (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبؤنهم) فجملة (لنبؤنهم) جواب القسم، وهي خبر (الذين). والجواب عما قال ابن مالك: أن التقدير: «والذين آمنوا وعملوا الصالحات أقسم بالله لنبؤنهم»، وكذا التقدير فيما أشبه ذلك من نحو قوله تعالى: (والذين جاهدوا فينا لتهديهم سبلنا).

65 قوله: (ورد بقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾⁽¹⁾... الخ) .. قال في المغني⁽²⁾: وعندي لما رد به⁽³⁾ تأويل لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمَّن معنى الشرط، ف خبره مَنْزَلٌ مَنْزِلَةٌ الجواب، [فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له]⁽⁴⁾، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً؛ للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله. ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط [عن جواب الشرط]⁽⁵⁾ المجرّد من لام التوطئة قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ﴾⁽⁶⁾، والتقدير: والله ليمسّن الذين [لئن]⁽⁷⁾ لم ينتهوا يمسّن. انتهى.

65 قوله: (والجواب عما قال ابن مالك) إشارة إلى قوله السابق: (قال في شرح التسهيل: وقد ورد السماع بما منعه ثعلب... الخ)⁽⁸⁾، وهذا الجواب جواب عن الرد؛ لأنّ الراد⁽⁹⁾ ادّعى دلالة الآية⁽¹⁰⁾ على وقوع جملة الجواب خبراً، فردّه المصنّف⁽¹¹⁾ بأنه لا دليل فيها على ذلك، لأنّ الخبر فيها المجموع، لا جملة الجواب وحده، وعلى هذا فلا موقع لقول الشارح، فلا يلزم التنافي؛ لأنّ الجواب ليس عن التنافي، بل عن دعوى ورود السماع بذلك، فكان ينبغي أن يقول بدل ذلك: «فلم يثبت ورود السماع بوقوع جملة الجواب خبراً»، ويمكن أن يجاب بأنه لم يُردّ الشارح بقوله: (فلا تنافي) بيان

1- ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾
العنكبوت 58/29.

2- ص 531.

3- في المغني: لما استدللّ به. وفي الأصل: لما استدللّ أنه. والصواب ما أثبتناه.

4- ساقط من (أ).

5- ليست هذه العبارة في المغني. وقوله (المجرد) صفة ثانية للقسم.

6- ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثَةٌ وَوَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ المائدة 73/5.

7- من (أ).

8- الموصل 65. وهو بهذا مخالف للكافيحي 200، وقد تقدم كلامه قبل قليل. وانظر كلام ابن مالك في شرح التسهيل 310/1.

9- وهو ابن مالك في التسهيل 48. وانظر المغني 531.

10- يعني آية سورة العنكبوت السابقة.

11- انظر المغني 530.

فالخبر في الحقيقة هو مجموع جملة القسم المقدرة، وهي (أقسم بالله) وجملة الجواب المذكورة، وهي (لنبؤنهم) و(لنهديهم)، لا مجرد جملة الجواب فقط، فلا يلزم التنافي؛ إذ لا يلزم من عدم محلّية الجزء عدم محلّية الكل. هذا تقدير كلامه هنا. وقال في المغني: مسألة: قال ثعلب: «لا تقع جملة القسم خيراً». فقيل في تعليقه: لأن نحو: «لأفعلن» لا محل له، فإذا بُني على مبتدأ، فقيل: «زيدٌ ليفعلن»، صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسَمِيَّة، لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خيراً، إذ لا ينفك أحدهما عن الآخر، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل، كقولك: «قال زيد أقسم بالله لأفعلن»، انتهى.

وفي بعض النسخ: «وهي في محلّ نصب؛ لأنها مقول القول»، فلا يستقيم إن كلام المعلّ.

تنبيهه: يحتل قول همام بن غالب الفرزدق يخاطب ذنباً عرض له في سفره:

– تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي * * * نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُنْبُ يَصْطَحِبَانِ

كون جملة (لا تخونني) جواباً لـ «عاهدتني»؛ فإنه بمنزلة القسم، كقوله، وهو الفرزدق أيضاً:

حاصل الجواب، بل أراد به أنه يستفاد من جواب المُصَنَّف أن الخبر مجموع الجملتين، ويترتب على ذلك دفع التنافي الذي ذكره ثعلب.

65* قوله: (لا مجرد جملة).. نعم مثل هذا الكلام إنما يتوجه على من قال إن الخبر هو مجرد الجواب وحده، لكن النزاع ليس معه، فالمناسب على ما قصده المُصَنَّف من قول ثعلب أن يقول ههنا: (فالخبر هو مجموع الجملتين) من دون قوله: (لا مجرد الجواب).

65* قوله: (وقال في المغني.. إلخ) الفرق بين ما هنا وما في المغني أنه هنا سلّم أن مراد ثعلب جملة الجواب فقط، وجزم بالتعليل المذكور، وفي المغني ردّ أن مراد ثعلب ذلك، وبنى على ذلك فساد التعليل⁽¹⁾.

65* قوله: (ومراده) أي بقوله: «لا تقع جملة القسم خيراً».

65* قوله: (أن القسم وجوابه) أي: مجموع الجملتين.

65* وقوله: (إذ لا تنفك إحداهما... إلخ)⁽²⁾ استدلال على أن ذلك مراده، يعني ليس [مراده]⁽³⁾ بجملة القسم مجرد جملة القسم من دون الجواب، لأنه لا تنفك إحداهما عن الأخرى، فلا يصح أن تريد مجرد جملة القسم، بل مراده مجموعهما.

65* وقوله: (وجملتا القسم والجواب... إلخ) جواب عن أن يعود المعلّ ويجري تعليقه في مجموعهما،

47/ب فبيّن أن هذا مراده؛ لأنّ التعليل لا يجري فيه.

66* قوله: (يخاطب ذنباً عرض له في سفره).. وذلك أنه أتاه وهو نازل في بعض أسفاره في بادية، وكان قد أوقد ناراً، ثم رمى إليه زاده وقال له: تعال تعش، ثم لا ينبغي أن يخون أحداً منا صاحبه حتى نكون مثل الرجلين اللذين يصطحبان. وقوله: (يصطحبان) فيه مراعاة لمعنى (من)⁽⁴⁾.

1- انظر المغني 529 و530.

2- في الموصل 65: لا ينفك أحدهما عن الآخر.

3- كذا في (ب) وهي ساقطة من سائر النسخ.

4- انظر شرح التسهيل 213/1.

– أرى مُحَرِّزاً عَاهِدْتُهُ لِيُؤَافِقَنِي * * * فَكَانَ كَمَنْ أَعْرَيْتُهُ بِخِلَافِ

فجمله (ليؤافقن) جواب لـ (عاهدته)، فيكون (لا تخونني) جواباً لـ (عاهدتني) فلا محل له من الإعراب؛ لأنه جواب القسم، ويحتمل كونه - أي كون (لا تخونني) - حالاً من الفاعل، وهو تاء المخاطب من (عاهدتني)، والتقدير: حال كونك غير خائن، أو حالاً من المفعول، وهو ياء المتكلم من (عاهدتني)، والتقدير: حال كوني غير خائن، أو حالاً منهما، أي من الفاعل، وهو التاء الفوقانية، ومن المفعول، وهو الياء التحتانية، والتقدير: حال كوننا غير خائنين.

وعلى التقادير الثلاثة فيكون في محل نصب، والاحتمال الأول أرجح، قال في المغني: والمعنى شاهد لكونها جواباً. الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها: الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، كجواب «إذا» الشرطية نحو: «إذا جاء زيد أكرمته»، وجواب «لو» الشرطية، نحو: «لو جاء زيد لأكرمته»، وجواب «لولا» الشرطية، نحو: «لولا زيد لأكرمته». فجملة (أكرمته) في جواب الثلاثة لا محل لها. أو الواقعة جواباً لشرط جازم لم تقترن بالفاء، ولا بـ «إذا» الفجائية، نحو: «إن جاءني زيد أكرمته»، فجملة (أكرمته) وقعت جواباً لشرط جازم، ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية، فلا محل لها. فإن اقترنت بأحدهما كانت في محل جزم كما تقدم.

67 قوله: (والتقدير حال كونك غير خائن).. لأن ضمير الفعل للذنب، والمفعول للفرزدق، فالمعاهد

– بالكسر – الذنب، والمعاهد – بالفتح – الفرزدق، فالمعنى: حال كوني غير خائن لك لمقتضى العهد، أو: حال كوني مطلوباً مني ترك الخيانة بالمعاهدة، ونحو ذلك، فليتأمل.

67 قوله: (والتقدير حال كوننا غير خائنين).. الأوضح أن يكون التقدير: مقولاً لكل منّا من جهة

صاحبه لا تخونني، فليتأمل. وإذا جعل حالاً من المفعول لم يستقم المعنى إلا بتقدير أي حال كوني مقولاً لي من جهتك لا تخونني؛ لأن ترك الخيانة بحسب الظاهر من الذنب فلا تكون صفة للمفعول، وكذا إذا جعل حالاً منهما لا يصح إلا بتأويل، أي حال كون [كل] (1) منّا مقولاً له: لا تخونني.

67 قوله: (والاحتمال الأول أرجح) أي من احتمالات الحال، هذا الذي يظهر، ولو أراد احتمال كونهما

جواب القسم لكان الظاهر أن يقول: (قال في المغني والمعنى شاهد له) ولا يقال أراد لفظ المغني؛ لأن ما ذكره ليس لفظه، بل لفظه: «والمعنى شاهد على الجوابية» (2)، وعلى ما قلنا يكون قد رجح الاحتمال الأول من احتمالات الحالية، ثم رجح الجوابية بقوله: (قال في المغني... إلخ). ويحتمل أنه أراد بالاحتمال الأول احتمال الجوابية، ويكون نقل كلام المغني تأييداً له.

[الجملة السادسة: جواب الشرط غير الجازم مطلقاً]

[أو جواب الشرط الجازم غير المقترنة بالفاء الرابطة أو «إذا» الفجائية]

68 قوله: (فإن اقترنت بأحدهما كانت في محل جزم كما تقدم).. فإن قلت: لم كان (3) محل الجملة

1- من (1).

2- انظر المغني 529.

3- أي الجزم.

الجملة السابعة: التابعة لما لا موضع له من الإعراب، نحو: «قام زيد وقعد عمرو»، فجملة (قعد عمرو) لا محل لها لأنها معطوفة على جملة (قام زيد)، ولا محل لها لأنها مستأنفة، هذا إذا لم تُقدَّر الواو الداخلة على «قعد» للحال، فإن قدرتها للحال كانت «قد» مُقدَّرةً، والجملة بعدها محلها نصبٌ على الحال من «زيد».

المقرونة بما ذكر، وغير المقرونة الجزم للفعل⁽¹⁾ وحده؟ قلت: أجب بأن المقرونة بما ذكر لا تسلط للأداة على الفعل، والفاء تُهيئ الجملة لربطها بالأداة، فكان المحل في الثانية للجملة، وأمّا غير المقرونة فالأداة متوجهة بنفسها للفعل، وهو مطلوب بالذات، فجزمته. فليتأمل.

[الجملة السابعة: التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب]

68* قوله: (التابعة لما [لا]⁽²⁾ موضع له).. فإن قيل: التابع كلُّ ثانٍ أُعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة، فلا بدَّ أن يكون لمتبوعه محل من الإعراب.

أجب بأن المراد بالتابع هنا اللغوي، لا الاصطلاحي الذي لا بدَّ أن يكون لمتبوعه محل من الإعراب، كما عرّفه ابن الحاجب⁽³⁾، وإطلاق التابع هنا مجاز لعلاقة المشابهة، وينبغي أن يُعلم أن العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لإفادة ثبوت مضمون الجملتين؛ لأن مثل قولنا: «ضرب زيد أكرم عمرو»، من دون عطف، يحتمل الإضراب والرجوع عن الأول، بخلاف ما إذا عطفت. نصّ على ذلك عبد القاهر⁽⁴⁾.

1/48



1- زاد الناسخ في الأصل كلمة (الماضي) وليس بصواب.

2- من (أ).

3- عبارته: «التوابع هي ما ثبت لها الإعراب فرعاً عن غيرها، وهي النعت، والعطف، والتأكيد، والبدل، وعطف البيان».

شرح الوافية نظم الكافية 255. وهذا دليل على صحة الكلام الآتي؛ فإني أرى أن ما ذكره من ثبوت الإعراب للتابع فرعاً عن المتبوع، لم يقصد به وجوب المحل، بل التأثير بمتبوعه من جهة إعرابه، أي إنه يتأثر به في انتفاء المحل الإعرابي أيضاً.

4- لم أقف على هذا الكلام لعبد القاهر.

[المسألة الرابعة]

1/48

[حكم الجمل بعد المعارف والنكرات]

68* قوله: (المسألة الرابعة من المسائل الأربع من الباب الأول) يحتمل عن أن المسألة خبر عن مبتدأ محذوف، والرابعة صفة لها، و: (من المسائل الأربع) إمّا حال من المسألة، أي: كائنة من المسائل الأربع، وإما صفة ثانية للمسألة بتقدير المتعلّق معرفة، أي: الكائنة من المسائل الأربع، و: (من الباب الأول) إمّا حال من المسائل، أي: كائنة من الباب الأول، وإما صفة بتقدير المتعلّق معرفة، أي: الكائنة من الباب الأول.

68* قوله: (الجملة الخبرية).. قال في المغني⁽¹⁾: واحترزتُ بذلك من نحو: «هذا عبدٌ بعثتُكهُ»، تريد بالجملة الإنشاء، و: «هذا عبدي بعثتُكهُ»، فإنّ الجملتين مستأنفتان؛ لأنّ الإنشاء لا يكون نعتاً، ويجوز أن يكوناً خبرين [آخرين] إلاّ [عند من منع تعدد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور⁽²⁾، و] ⁽³⁾ عند من منع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة، وهو أبو علي⁽⁴⁾، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً وهم طائفة من الكوفيين⁽⁵⁾.

قال الرضي⁽⁶⁾: وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية؛ لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة لتعرّف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول، من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة، فلا يجوز إذاً إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله⁽⁷⁾ قبل ذكر تلك الجملة، وهذه هي الجملة

1- انظره: 561 و562. وسيكرر كلامه هذا في الصفحة 191.

2- ذكر أنّ المبتدأ لا يقتضي أكثر من خبر واحدٍ إلاّ بالعطف، نحو: «زيدٌ راكبٌ وضاحكٌ»، فإذا أردنا أن الخبر مجموعهما، لا كلّ منهما منفرداً، قلنا: «زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ»، فلا نحتاج إلى عاطف؛ لأنّ المعنى: «زيدٌ جامعٌ للضحك والركوب»، فهما خبران في اللفظ، وخبرٌ واحدٌ في المعنى. انظر شرحه على جمل الزّجاجي 359/1.

3- ما بين حاصرتين ساقط من (أ).

4- الفارسي، ولم يصرح بذلك، بل ما ذكره هو أنّ خبر المبتدأ لا يخلو من أن يكون مفرداً أو جملةً، فإن كان مفرداً كان هو، أو مُتَرَكِّلاً هذا التتريل، وإن كان جملةً فلا بدّ من ذكر يعود منه إلى المبتدأ. انظر الإيضاح 96.

5- انظر الرضي 237/1. وأفسده ابن عصفور محتجاً بأنّ الخبر يكون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق والكذب، وهذا يسوغ الإخبار بالجملة التي لا تحتملها أيضاً. ونسب المنع بهذا الإخبار إلى ابن السراج، قال: «فما وجد من كلامهم نحو: «زيدٌ اضربته»، و«زيدٌ لا تضربه»، محمول على إضمار القول، أي: زيدٌ أقول لك اضربه. انظر شرح الجمل 346 و347. لكن ما ورد في الأصول 297/2 مفاده خلاف ذلك.

6- انظر شرح الكافية 299/2. وسيكرر كلامه هذا في الصفحة 193.

7- نائب فاعل لاسم المفعول: معلوم.

الخبرية، أمّا الإنشائية نحو: «بعتُ، وطلّقتُ، وأنت حرٌّ».. ونحوه، أو الطليبية، كالأمر، والنهي والاستفهام، والتمني، والعرض، فلا يُعرّف المخاطبُ حصول مضمونها إلاّ بعد ذكرها.

68 قوله: (وهي المحتملة للتصديق والتكذيب)⁽¹⁾.. أي لنسبة قائلها إلى الصدق والكذب، وذلك بأن يجوز العقل صدقها، أي مطابقة حكمها المفهوم منها للنسبة التي بين طرفيها في الواقع، والكذب أي عدم مطابقة حكمها في الكيفية للنسبة المذكورة بأن يختلفا ثبوتاً وسلباً، ثمّ إن أُريد بالحكم الإيقاع والانتزاع، فالحكم بالمطابقة أو بعدمها ظاهرٌ؛ لمُغايرة الحكم بهذا المعنى للنسبة المذكورة التي هي الوقوع أو اللاوقوع تغايراً ذاتياً، وإن أُريد به الوقوع أو اللاوقوع، فالحكم بما ذكر مبني على تغايرهما الاعتباري؛ فإنّ كلّاً من الوقوع واللاوقوع من حيث دلالة الكلام عليه، غيره⁽²⁾ من حيث الواقع بالاعتبار، وهو كافٍ في صحّة الحكم بالمطابقة وعدمها.

فإن قيل: الصدق هو الخبر المطابق للواقع، أو كون الخبر مطابقاً، فحاصل التعريف أنّ الخبرية ما يحتمل كونها خبراً مطابقاً، فيلزم تعريف الشيء بنفسه، وهو باطل. أوجب بأنّ المراد به في التعريف المذكور الكلام المطابق والمعنى العرفي البديهي الذي يعرفه كلّ واحد، وإن لم يُعرّف معنى الجملة الخبرية.

68 قوله: (مع قطع النظر [عن قائلها]).. كان ينبغي أن يقول: مع قطع النظر⁽³⁾ عن جميع الخصوصيات؛ فإنّ هذا إشارة إلى الجواب عمّا قيل⁽⁴⁾: كثيرٌ من الأخبار لا يُجوز العقلُ كذبها، كخبر الله ﷻ⁽⁵⁾، وخبر الرسول ﷺ، والبديهيّات الأولى كقولنا: «النارُ حارّة»، وكثيرٌ لا يُجوز صدقه مثل: «الأرضُ فوقنا». وحاصل الجواب أنّ المراد تجويزه بالنظر إلى مجرد حاصل مفهومه مع قطع النظر عن جميع الخصوصيات، حتّى عن خصوصية الطرفين، فدخل خبر الله وخبر الرسول ﷺ؛ لأنّه إذا قُطع النظرُ عن المتكلم يُجوز العقلُ الكذب، وكذا البديهيّات؛ لأنّها إذا جُرّدت عن خصوصية الموضوع والمحمول من خصوصها وعمومها، حتّى يبقى أن شيئاً شيء، أو منفصل، أو متصل به على الإطلاق، بحيث يُحتمل تحقّقه من الكاذب والصادق، يُجوز⁽⁶⁾ العقلُ فيها الأمرين.

وأوجب أيضاً بأنّ المراد احتمالهما⁽⁷⁾ بحسب لغة العرب، بمعنى أنّ وصفه بأيّ منهما لا يكون خطأً بحسب اللّغة، وفيها يدخل الكلُّ؛ لأنّ الخطأ فيه بحسب الواقع، لا في اللّغة. كذا قاله السيد

1- انظر كلام السيد الجرجاني في التعريفات 184 عند الكلام على القضية المركبة.

2- خبر «إنّ كلّاً».

3- ما بين حاصرتين ساقط سهواً من (أ).

4- انظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي 12/2 والتقدير والتجوير 296/2.

5- زيادة ضرورية.

6- جواب قوله: إذا جُرّدت.

7- أي احتمال خبر الله ﷻ وخبر رسوله ﷺ للصدق والكذب.

الشریف أستاذ شيخنا⁽¹⁾، وقال أيضاً: وأقول يمكننا الجواب بأنّ عدم التجويز فيما مرّ للعلم بحاله، فلو لم يُعلم تَحَقُّقُ مضمونه أو عدمه، لجوّز⁽²⁾ الأمرين، فالحاصل أنّ الخبر مركب تام يُجوّزُ العقل صدقه وكذبه، لو لم يَعْلَمَ تَحَقُّقَ مضمونه أو عدمه، فدخل الكل؛ لأنّه بحيث لو لم يَعْلَمَ العقل حاله لجوّز الأمرين، ولعمري إنه أقرب ما قيل في المقام. انتهى.

واحترز بالجملة الخبرية [عن الإنشائية]⁽³⁾؛ فإنها لا تقع نعتاً ولا حالاً على المشهور إلا بتأويل، خلافاً لبعض المحققين.

قال في المغني⁽⁴⁾: واحترزتُ بذلك من نحو: «هذا عبدٌ بعثكهُ» تريد بالجملة الإنشاء، و: «هذا عدي بعثكهُ» كذلك؛ فإنّ الجملتين مستأنفتان؛ لأنّ الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين، إلاّ عند من منع تعدد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة، وهو أبو علي، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً وهم طائفة من الكوفيين.

68* قوله: (التي لم يطلبها العامل لزوماً).. قال الكافيّجي: وهذا القول يشتمل على أربعة قيود: فإن ذلك القول يتضمن كون الجملة خبرية، وجواز الاستغناء عنها، ووجود المقتضي، وانتفاء المانع.

فإنّ إطلاق المقتضي يقتضي الإشارة إلى انتفائه، فاحترز بالقيود الأولى عن الجملة الإنشائية، وبالتالي عن جملة الخبر وجملة الصلة، وبالتالي عن جملة (فعلوه) في: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾⁽⁵⁾، فلا يجوز أن يكون حالاً؛ لعدم تحقق المقتضي؛ إذ لا عامل هنا يعمل في الحال، وبالرابع عن نحو جملة (وهو راكب) في نحو: «جاءني رجلٌ وهو راكبٌ». انتهى باختصار⁽⁶⁾.

وقال في المغني: خرج بذلك⁽⁷⁾ جملة الصلّة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول؛ فإنها لا يُستغنى عنها، بمعنى أنّ معقولية القول متوقفة عليها، وأشبه ذلك.

68* قوله: (لزوماً).. لعلّه إشارة إلى الاحتراز عن جملة، في الكلام عاملٌ يجوز أن تكون له، ويجوز أن لا، وعن جملة جاز أن تكون معمولاً لمحذوف، ويستغنى عنها المذكور، فليحرّر ذلك.

1- هو السيد عيسى الصفوي، وقد تقدمت الترجمة له ص 24.

2- كذا في الأصل، وفي (أ): يجوز. وفي (ب) و(ج): لجواز.

3- من (أ).

4- تقدّم هذا الكلام في الصفحة 189

5- القمر 52/54.

6- انظر الكافيّجي 205 ← 206.

7- أي بالقيود الثاني، وهو صلاحية الجملة الواقعة حالاً أو صفةً للاستغناء عنها. والأول كونها خبرية. انظر المغني 563.

ويصح الاستغناء عنها، بخلاف الجملة التي يطلبها العامل لزوماً، كجملة الخبر، والمحكية بالقول، وبخلاف ما لا يصح الاستغناء عنها، كجملة الصلة إن وقعت بعد النكرات المحضة، أي الخالصة مما يُقربها من المعرفة، فصفاً، أي فهي صفات..

68 قوله: (ويصح الاستغناء عنها).. أي: ولم تقتزن بمانع من هذا الحكم، فخرج جملة (هو راكب) في قولك: «جاءني رجلٌ وهو راكبٌ»، فلا يجوز أن تكون صفةً؛ لتحقق المانع، وهو الواو؛ فإنها لا تعترض بين الموصوف والصفة، خلافاً للزمخشري⁽¹⁾.

68 قوله: (أي الخالصة مما يقربها من المعرفة) وهي التي لم تتخصص بشيء من المخصصات.

68 قوله: (فصفاً).. سواءً كانت مفسرةً، أو مخصصةً، أو للمدح، أو للذم، أو للتأكيد.

ظاهره على سبيل التحتم؛ فقد يشكّل بجواز مجيء الحال من النكرة المحضة⁽²⁾، وإن كان قليلاً، إلا أن يُحمل هذا على أن الغالب ذلك، مع جواز الحالية على قلة، أو بفرق، فليحرر.

وإنما اشترط فيها أن تكون خبرية؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً، أما كون الإنشاء لا يقع حالاً فقال الرضي⁽³⁾: أما وجوب كون الحال جملة خبرية؛ فلأن مقصود المجيء بالحال، تخصيص وقوع مضمون عامله⁽⁴⁾ بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك: «جاءني زيدٌ راكباً»، أن المجيء الذي هو مضمون العامل، واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال، ومن ثم، قيل إن الحال تشبه الظرف معنى.

والإنشائية⁽⁵⁾: إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء، وأنت في الطلب لست على يقين من حصول مضمونها⁽⁶⁾، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول المضمون؟. وأما الإيقاعية نحو: (بعثت، وتزوجت، وطلقت)؛ فإن المتكلم بها لا ينظر إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده مجرد إيقاع مضمونها، وهو مناف لقصده وقت الوقوع، بلى، يُعرف بالعقل — لا من دلالة اللفظ — أن وقت التألف بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه. انتهى.

وقرر⁽⁷⁾ الحديثي⁽⁸⁾ وجّه اشتراط الخبرية بالحالية، بأن قال: الحال — وإن كانت خبراً لمبتدأ في المعنى — إلا أنها حكم خبري؛ لأنها قيد، والقيود قد تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها، والإنشاء لا

1- انظر الكشاف 570/2 والمغني 565 وشرح ابن عقيل 579/1.

2- وذلك إذا تقدمت على صاحبها، كما مرّ في الشاهد: «لمية موحشاً طلل» المتقدم برقم 6 و25.

3- في شرح الكافية 40/2.

4- في النسخ: عامل. وهو سهو.

5- أي كون الحال جملة إنشائية.

6- في النسخ: مضمون، وهو سهو.

7- في (ب): «وقول». وهو وهم.

8- تقدمت الترجمة له ص 120. وانظر كلامه في التصريح بمضمون التوضيح 609/1.

خارج له، بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله، فلا يصلح القيد، ولذا لم تقع الإنشائية حالاً⁽¹⁾، ولا صفةً إلا شاذاً، قلت: المَجُوزُ لوقوع الإنشاء خبراً أو صفةً بالتأويل ينبغي أن يُجوزَ وقوعه حالاً بالتأويل؛ إذ لا فرق. انتهى.

49/ب

والأمر كذلك، فقد قال السيد في حاشية المطول: الجملة الإنشائية لا تصلح أن تقع حالاً غير مؤولة بالقول كما في قوله:

54- جَذْبُ اللَّيَالِي أْبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي⁽²⁾

والتحقيق أنَّ الحال هناك هو القول المقدر، والجملة الإنشائية مقوله، فلا تكون حالاً إلا على سبيل المجاز. انتهى⁽³⁾.

وأما كونه لا يقع نعتاً فقال الرضي⁽⁴⁾: وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية؛ لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصول والموصوف المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول، من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة، فلا يجوز إذن إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل [ذكر]⁽⁵⁾ تلك الجملة. وهذه هي الجملة الخبرية، أما الإنشائية، نحو: «بِعِيتُ»، و«طَلَّقْتُ»، و«أَنْتَ حَرٌّ».. ونحوه، أو الطلبية، كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، فلا يعرف⁽⁶⁾ المخاطب حصول مضمونها إلا بعد ذكر مضمونها.

68* قوله: (أو بعد المعارف المحضة فأحوال).. نقضه الدماميني⁽⁷⁾ بمثل قولهم في نداء الباري جلَّ وعلا: «يَا حَلِيمًا لَا يَعْجَلْ وَيَا جَوَادًا لَا يَبْخُلْ»⁽⁸⁾؛ فإنَّ الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع

1- في النسخ: شرطاً. ولا مكان له في هذا السياق.

2- رجز لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي (-130هـ)، وقبله:

قد أصبحت أم الحيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع

من أن رأته رأسي كراس الأصلع ميمز عنه فُنزِعاً عن قُنزِع

وهو في سيبويه 44/1 والخصائص 292/1 و61/3 والمخصّص 82/1 ومفتاح العلوم 393 واللّسان (ق ن ز ع) 303/8 وإيضاح القزويني 33 والمطول 274 والخزانة 363/1. وأم الحيار: امرأة الراجز، والقُنزِع: خصلة الشعر المجتمع في نواحي الرأس.

3- انظر حاشية السيد الجرجاني على المطول 274.

4- في شرح الكافية 299/1. وقد تقدم نصه في الصفحة 189 من هذا الكتاب.

5- ساقط من (أ).

6- زيد في (ب): من.

7- انظر الشمي 144/2.

8- انظر الرضي 355/1.

أو وقعت بعد غير المحضة - أي التي تكون فيها شائبة تعريفٍ من وجهٍ وشائبة تنكيرٍ من وجهٍ آخر - منهما - أي من النكرات والمعارف - فمحتملةٌ لهما، أي فهي محتملةٌ للصفات والأحوال..

نصب على الصفة له، مع أن الموصوف معرفةٌ مَحْضَةٌ لَأَنَّهُ [منادى] (1) معيّن مقصود. نصّ عليه ابن السّيّد (2) في (أجوبة المسائل)، قال: وإنما وجب أن ينتصب هذا النوع من المناديات وإن كان غير منكور؛ لأنّ اللَّفْظَ الأوَّلَ لَمَّا كان محتاجاً إلى اللَّفْظِ الثَّانِي - لَأَنَّهُ الَّذِي يتم معناه ويخصه - أشبه المنادى المضاف الذي لا يتم إلا بالمضاف إليه، فانتصب كانتصابه، وصار بمنزلة قولك: «يا خيراً من زيد»، و«يا ضارباً رجلاً»، ولذلك سمى النحويون هذا النوع بالمنادى المثبته بالمضاف. وجوابه يؤخذ من كلام الرضي، [وهو أن يُقدَّرَ أنه كان موصوفاً قبل النداء. وساق كلام الرضي] (3).

وقال المُصَنِّفُ في حواشي التسهيل: ليست الجملة (4) نعتاً لما قبلها، وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف، وهو المخاطب بالنداء، وعامل الحال هو عامل صاحبها، والمنادى منصوب كما في: «يا طالعا جبلاً»، ولك في حرف المضارعة الياء والتاء (5)، على حدّ: «يا تميم كلهم أو كلكم»؛ فهو من الشبيه (6) بالمضاف.

وفيه ردٌّ على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتاً (7)، وينبغي أن يجري ذلك في الشبيه بالمضاف إذا أُريدَ به مُعَيَّنٌ (8)، فيجوز وصفه بكل من النكرة والمعرفة، فليتأمل. وظاهر كلام التسهيل عدم 1/50 وجوب النصب.

69* قوله: (منهما) أي من المعرفة والنكرة المطلقين، فإن ذكر المقيّد يستلزم تحقّق المطلق.

- 1- ساقط من (أ).
- 2- أبو محمد عبد الله بن محمد بن السّيّد البَطْلَيْوْسِي النَّحْوِي (-521هـ) عالم في اللّغة والأدب، نسبته إلى بَطْلَيْوْسَ بلدةٍ بالأندلس. عمل مدرساً للنحو في قرطبة وبلنسية. أشهر مصنفاته: المسائل والأجوبة في النّحو، وشرح أدب الكاتب، وشرح سقط الزند للمعري، والحلل في شرح أبيات الجمل للزجاجي. انظر ترجمته في البلدان (بتليوس) 447/1 ووفيات الأعيان 97/3 وإشارة التعيين 170 وغاية النهاية 449/1. وانظر كلامه في الشمني 144/2.
- 3- ساقط من (أ). وقال الرضي 356/1: كان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضاً، أن يجوز نحو: «يا حليماً لا يعجل، القدوس..» لكن كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة، فالوجه ألا يوصف إلا بالنكرة، على تقدير أنه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء، فتقول: «يا حليماً لا يعجل، غفار الذنوب». اهـ.
- 4- أي في المثال المتقدم قبل قليل: «يا حليماً لا يعجل ويا جواداً لا يبخل»، فيجوز: يا حليماً لا تعجل، ويا جواداً لا تبخل. بالتاء على نية الخطاب.
- 5- فيجوز: يا حليماً لا تعجل، ويا جواداً لا تبخل. بالتاء على نية الخطاب. كالمثال الآتي، بجواز الغيبة والخطاب.
- 6- كذا في الأصل، وفي (أ): المشبه. وفي (ب): التشبيه.
- 7- انظر شرح التسهيل 361 و400.
- 8- في (أ): «معنى»، وهو وهم.

وذلك مع وجود المقتضي وانتفاء المانع، فالمقتضي للوصفية تَمَحُّضُ التنكير، والمقتضي للحالية تَمَحُّضُ التعريف، والمقتضي لهما عدم تَمَحُّضِ التنكير والتعريف، والمانع للوصفية الاقتران بالواو ونحوها، والمانع للحالية الاقتران بحرف الاستقبال ونحوه، والمانع للوصفية والحالية فساد المعنى، كما تقدّم في جملة (لا يَسْمَعُونَ).

69 قوله: (وذلك مع وجود المقتضي وانتفاء المانع).. قال في المغني: وكل ذلك بشرط المقتضي وانتفاء المانع⁽¹⁾.

ثم قال فيه⁽²⁾: احترزتُ بالشرط الأول⁽³⁾ عن نحو ﴿فَعَلُوهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾⁽⁴⁾؛ فإنه صفة لـ ﴿كُلٌّ﴾ أو لـ ﴿شَيْءٍ﴾، ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ ﴿كُلِّ﴾ مع جواز الوجهين في نحو: «أَكْرِمِ كُلَّ رَجُلٍ جَاءَكَ»؛ لعدم ما يعمل في الحال، ولا يكون خبراً؛ لأنهم لم يفعلوا كل شيء. ونظيره قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾⁽⁵⁾ يتعيّن كون ﴿سَبَقَ﴾ صفةً ثانيةً لا حالاً من الكتاب، لأنّ الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، لأنّ أبا الحسن⁽⁶⁾ حكى أنّ الحال لا يذكر بعد «لولا» كما لا يُذَكَّرُ الخبر، ولا يكون خبراً؛ لما أشرنا إليه، [ولا ينقض الأول بقولهم: «لولا رأسك مدهوناً»⁽⁷⁾، ولا الثاني]⁽⁸⁾ بقول الزبير رضي الله عنه⁽⁹⁾:

55_ ولولا بنوها حولها لخبطنها كخبطة عصفورٍ ولم أتلعثم⁽¹⁰⁾

لندورهما.

- 1- انظر المغني 560.
- 2- ص 563 و564 و565.
- 3- أي وجود المقتضي. وقد ذكره قيلاً ثالثاً. والقيدان السابقان: كون الجملة خبرية ص 561 وصلاحيتها للاستغناء عنها 563.
- 4- ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ القمر 52/54.
- 5- ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ الأنفال 68/8.
- 6- انظر رأي الأحمش في المغني 563. ولم أقف عليه في مصنفاته.
- 7- حكاها الكسائي. انظر ارتشاف الضرب 1905.
- 8- في النسخ كلها: (ولا ينقض الثاني... ولا الثالث). وهذا قلة تأمل من النساخ.
- 9- هو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب ؓ (-36هـ) صحابي وأحد المبشرين بالجنة، شهد بدرًا والمشاهد كلها، وأمّه صفية عمة رسول الله ﷺ وعمته خديجة بنت خويلد زوج النبي ﷺ. انظر ترجمته في الحلية 89/1 وأسد الغابة 102/2.
- 10- منسوب في معجم الأدباء 163/16 إلى كعب بن مالك الأنصاري ؓ (-50هـ)، ولأخيه الزبير بن العوام في الكشاف 507/1 والمغني 563 والسيوطي 285، وبلا نسبة في الدر المصون 411/1. والخبط: الضرب، وفي النسخ: «لخبطتها». وهو تحريف؛ انظر الشمي 146/2 والسيوطي 285 وبغية الوعاة 133/1.

وأما قول ابن الشجري⁽¹⁾ في: ﴿لَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾⁽²⁾ إِنَّ عَلَيْكُمْ خَيْرٌ، فَمَرْدُودٌ؛ بَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَبْتَدَأِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ.

والشرط الثاني⁽³⁾ انتفاء المانع، وهو أربعة أنواع:

أحدها: ما يمنع حاليةً كانت مُتَعَيِّنَةً لولا وجود المانع، وَيَتَعَيَّنُ حِينَئِذٍ الاستئناف، نحو: «زَارَنِي زَيْدٌ سَأَكْفَانُهُ، أَوْ لَنْ أَنْسَى لَهُ ذَلِكَ»؛ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الْمُحْضَةِ حَالٌ، وَلَكِنَّ السَّيْنَ وَ«لَنْ» مَانِعَانِ؛ لِأَنَّ الْحَالِيَةَ لَا تُصَدَّرُ بِدَلِيلِ اسْتِقْبَالِ، وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ⁽⁴⁾ فِي: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ﴾⁽⁵⁾ إِنَّ سَيِّدِينَ حَالٌ كَمَا تَقُولُ: «سَأَذْهَبُ مَهْدِيًّا»، فَسَهْوٌ.

والثاني: ما يمنع وصفيةً كانت مُتَعَيِّنَةً لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى تَقْيِيدِ الْمُتَقَدِّمِ، فَتَتَعَيَّنُ الْحَالِيَةُ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مُمْتَنِعَةً وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾⁽⁶⁾ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ⁽⁷⁾ وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

56_ مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفَعُونَ بِي⁽⁸⁾

- 1- أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسيني المعروف بابن الشجري (-542هـ) من أئمة اللغة والنحو والأدب وأيام العرب، نسبته إلى قرية شجرة قرب المدينة، كان نقيب الطالبين بالكرخ. من كتبه: أمالي، وحماسة، وديوان مختارات شعراء العرب، وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه، وغيرها.. انظر ترجمته في إنباه الرواة 356/3 ووفيات الأعيان 45/6 وإشارة التعيين 370. وانظر رأيه في أماليه 510/2.
- 2- ذكر ابن الشجري هذا الصدد في أماليه 510/2 آيتين، الأولى: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ النساء 83/4، والثانية: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ نفسها 113، وانظر سورة: البقرة 64/2 والنور 10/24 و14 و20 و21.
- 3- في المغني 564: القيد الرابع.
- 4- هو الحوفي، انظر المغني 519.
- 5- الصفات 99/37.
- 6- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ البقرة 216/2.
- 7- ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِثَّةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِثَّةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة 259/2.
- 8- عجزه: «فهل لي إلى ليلي الغداة شفيح» منسوب إلى قيس ليلي في ديوانه 131 وأمالي القالي 136/1 والدرر 7/4، وإلى قيس بن ذريح في ديوانه 48 والأغاني 247/9 والسيوطي 285، وبلا نسبة في أساس البلاغة (ش ف ع) 513/1 وشرح التسهيل 334/2 والمغني 564 والمجموع 234/2.

والمعارض فيهنّ الواو؛ فإنّها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشريّ ومَنْ وافقه⁽¹⁾.

والثالث: ما يمنعها معاً نحو: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ﴾⁽²⁾، وقد مضى البحث فيها⁽³⁾.

والرابع: ما يمنع أحدهما من دون الآخر، ولو لا المانع لكانا جائزين، وذلك في نحو: «ما جاعني أحدٌ إلا قال خيراً»؛ فإنّ جملة القول كانت قبل وجود «الإا» محتملةً للوصفية والحالية، فلما جاءت «الإا» امتنعت للوصفية، ومثله: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا هُمْ يُنذِرُونَ﴾⁽⁴⁾.

ب/50

وأما: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾⁽⁵⁾، فللوصفية مانعان: الواو، و«الإا»، ولم ير الزمخشريّ وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً⁽⁶⁾، وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش⁽⁷⁾: لا تفصل «الإا» بين الموصوف وصفته، فإن قلت: «ما جاعني رجلٌ إلا ركب»، فالتقدير: إلا رجلٌ ركب، يعني أنّ (راكباً) صفةٌ لبدل محذوف، قال: وفيه قبح؛ لجعلك الصفة كالاسم في إيلائك إيّاها العامل. وقال الفارسي⁽⁸⁾: لا يجوز: «ما مررت بأحدٍ إلا قائم»، فإن قلت: «إلا قائماً»، جاز، ومثل ذلك قوله:

57_ وقائلةٌ تخشى عليّ أظنّه سيؤدي به ترحاله وجعائله⁽⁹⁾

فإن جملة (تخشى عليّ) حال من الضمير في (قائلة)، ولا يجوز أن تكون صفةً لها؛ لأنّ اسم الفاعل لا يُوصف قبل العمل⁽¹⁰⁾. انتهى.

1- انظر رأي الزمخشري في الكشف 570/2، ووافقه أبو البقاء العكبري في التبيان 73/1 و777/2.

2- ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَا الْأَعْلَى وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ الصافات 7/37 و8.

3- مضى التنبيه عليها ص 501 من المغني؛ والكلام الحالي من ص 564.

4- الشعراء 208/26.

5- الحجر 4/15.

6- انظر رأي الزمخشري في الكشف 570/2 ورأي أبي البقاء في التبيان 173/1 و777/2.

7- انظر كلامه في البحر المحيط 445/5 والدر المصون 142/7 والمغني 565 وابن عقيل 261/2. ولم أحده في مصنفاته.

8- انظر المسائل البصريّات 841/2 والبحر المحيط 445/5 والدر المصون 142/7 والمغني 565 وابن عقيل 261/2.

9- لم أقف على قائله، وهو في إعراب (الرّجّاج) 642 والمغني 565 والسيوطي 285. وتوجد في كل من ديوان ذي الرمة 209 وديوان الفرزدق قصيدة على البحر نفسه والروي نفسه، وليس فيها هذا البيت. والجماعات: ما جعل للسلطان على سبيل الرشوة، أو هي ما يدفعه من فُرُض عليه الغزو إلى غيره ليغزو عنه.

10- أدرج هنا في المغني: والله أعلم. إلى هنا كلامه، انظره من ص 563 إلى 565. وكون اسم الفاعل الموصوف قبل العمل لا يعمل إذا كان مجرداً عن «أل» هو مذهب البصريين، والكوفيون يجيزونه. انظر البحر المحيط 253/1.

مثال الجملة الواقعة بعد النكرة المحضة حال كونها صفة، قوله تعالى: (حَتَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ)، فجملة (نقروه) من الفعل والفاعل والمفعول، في موضع نصب، صفة لـ (كتاباً)؛ لأنه - أي كتاباً - نكرة محضة، وقد مضت أمثلة ثلاثة من ذلك - أي من وقوع الجملة صفةً للنكرة المحضة - في المسألة الثانية عند الكلام على الجملة التابعة لمفرد. ومثال الجملة الواقعة بعد المعرفة المحضة حال كونها حالاً، قوله تعالى: (وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْتَرُونَ) بالرفع، فجملة (تستكثرون) من الفعل والفاعل حال من الضمير المستتر في (تمنن)..

69 قوله: (فجملة ﴿نَقْرُؤُهُ﴾ (1) صفة) (2).. قال المنتخب (3) في إعرابه: جملة ﴿نَقْرُؤُهُ﴾ في محل نصب، إمّا على النعت لـ ﴿كِتَابٍ﴾، أو على الحال من المنوي (4) في ﴿عَلَيْنَا﴾ إِنْ جَعَلْتَهُ (5) حالاً من ﴿كِتَابٍ﴾ لِتَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ، وهو في الأصل صفة له، أي: كتاباً وارداً عَلَيْنَا، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنْ صِلَةٍ ﴿تُنَزَّلَ﴾ فَلَا. انتهى. ويجوز كونها حالاً من (نا) في: ﴿عَلَيْنَا﴾.

69 قوله: (وقد مضت أمثلة ثلاثة من ذلك).. يُشِيرُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ فِي الْجُمْلَةِ التَّابِعَةِ لِمُفْرَدٍ، الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ (6).

69 قوله: (فجملة ﴿تَسْتَكْتَرُونَ﴾ (7) حال... الخ).. قال في الكشاف (8): و﴿تَسْتَكْتَرُونَ﴾ مرفوع منصوب المحل على الحال، أي: ولا تعط مستكثراً راثياً لما تعطيه كثيراً، أو طلباً للكثير، نهى عن الاستغزار (9)، وهو أن يهب شيئاً، وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب، وهذا جائز، ومنه الحديث: ((المستغزر يُثَابُ مِنْ هَبْتِهِ)) (10)، وفيه وجهان: أحدهما: أن يكون نهياً

1- من قوله ﷺ: ﴿أَوْ يَكُونُ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرَفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُفَيْكَ حَتَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ الإسراء 93/17.

2- عبارة خالد الأزهري في الموصل 69: فجملة ﴿نَقْرُؤُهُ﴾ من الفعل والفاعل والمفعول في موضع نصب، صفة لـ ﴿كِتَابًا﴾.

3- تقدمت الترجمة له ص 115. وكتابه مفقود. ولم أقف على كلامه في المصادر.

4- في (أ): من الضمير. وهو: «نا».

5- أي: الحار والمحرور ﴿عَلَيْنَا﴾.

6- كرّر الشنواني ما شرحه خالد الأزهري في هذا القول في الموصل 69.

7- من قوله ﷺ: ﴿وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْتَرُونَ﴾ المدثر 6/74.

8- انظره 646/4.

9- كذا في الكشاف 646/4، وهو خلاف ما وهم به نساخ هذا الكتاب فكتبوا: الاستغراق.

10- مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب المواهب، باب الهبات، 106/9 برقم 15964، والرواية فيه: «الجانب المستغزر تُرَدُّ

إليه هبته أو يُثَابُ مِنْهَا». ومصنف ابن أبي شيبة 475/6. وقال ابن حجر العسقلاني في تخريجه بذيل الكشاف 481/3:

«أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من وجهين عن ابن سيرين عن شريح بهذا موقوفاً». وانظر غريب الحديث لابن

قتيبة 363/2 واللسان (ج ن ب) 275/1 و(غ ز ر) 22/5 ونسب الحديث لبعض التابعين.

خاصاً برسول الله ﷺ؛ لأنّ الله تعالى اختار له أشرف الآداب، وأحسن الأخلاق⁽¹⁾. والثاني: أن يكون نهياً تنزيهياً لا تحريمياً، له ولأمّته⁽²⁾.

وقرأ الحسن⁽³⁾: ﴿تستكثر﴾ بالسكون، وفيه ثلاثة أوجه: الإبدال من ﴿تمنن﴾؛ كأنه قيل: ولا تمنن ولا

تستكثر، على أنه من المنّ في قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ لَا يَتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَتًّا وَلَا أَذَى﴾⁽⁴⁾؛ لأنّ من شأن المان⁽⁵⁾ بما يعطي أن يستكثره، أي يراه كثيراً ويعتدّ به.

وأن يُشَبَّهَ «ثِرْوً» بـ «عَضُدٍ»، فيسكن تخفيفاً⁽⁶⁾. وأن يُعتبر حال الوقف⁽⁷⁾.

وقرأ الأعمش⁽⁸⁾ بالنصب⁽⁹⁾ بإضمار (أن)، كقوله:

1- قال ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ القلم 4/68.

2- في النسخ: «ولا منه». وهو تصحيف، صحّحته من الكشاف 464/4.

3- تقدّمت الترجمة له ص 91، وكذا قرأ ابن أبي عتبة، والقراءة في المحتسب 336/2 والكشاف 646/4 ومجمع البيان

102/29 والعكبري 1249/2 والبحر المحيط 372/8 والدر المصون 536/10 والإتحاف 756.

4- ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَتًّا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة 262/2.

5- في الكشاف 646/4: «المان». والنص منه كما بينته.

6- هذا الوجه الثاني لقراءة الحسن المذكورة. وقوله: «أن يُشَبَّهَ ثِرْوً بعَضُدٍ»، يعني أن يؤخذ بعض ﴿تستكثر﴾، وهو الثناء والراء، وحرف العطف الواو من الآية بعدها: ﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾، فيصيران معاً «ثِرْوً»، وهو ما يكون شبيهاً بـ «عَضُدٍ»، فيسكن وسطه تخفيفاً. وهذا كما قالوا في قول امرئ القيس:

فاليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلٍ

بتسكين «أشْرَبَ»: إنهم أخذوا من الكلمتين «رُبْعٌ» كـ «عَضُدٍ»، ثم سَكَنَ. انظر الدر المصون 537/10. وخُرج البيت على حذف ضمة الإعراب للضرورة؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف. انظر ضرائر الفراز 225 وضرائر الشعر 94.

7- أي: أن يُجرى الوصل مجرى الوقف فيسكن، وهذا الوجه الثالث لقراءة الحسن المذكورة. قال ابن جني: الجزم في تستكثر

يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون بدلاً من ﴿تمنن﴾؛ فكأنه قال: (لا تستكثر)، فإن قيل: فعبرة البديل أن يصلح إقامة الثاني مقام الأول، وأنت لو قلت (لا تستكثر) لا يدل ذلك النهي على المنّ للاستكثر، وإنما المعنى: (لا تمنن من مستكثر) قيل: قد

يكون البديل على حذف الأول، وقد يكون على نية ثباته، وذلك كقولك: «زيدٌ مررتُ به أبي محمد»، فتبدل أبا محمد من الهاء، ولو قلت: «زيد مررت بأبي محمد» كان قبيحاً. والأمر الآخر أن يكون أراد ﴿تستكثر﴾، فأسكن الراء لثقل الضمة مع كثرة الحركات، كما حكى أبو زيد: ﴿بَلَى وَرُسُلُنَا﴾ [الرحم 80/43]، بإسكان اللام. انظر المحتسب 337/2

و338 ونقله صاحب مجمع البيان 103/29.

8- أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي (-148هـ) كوفي تابعي، وكان أقرأ أصحابه بكتاب الله،

وأحفظهم للحديث وأعلمهم بالفرائض، ومع جلالته في العلم والفضل كان صاحب ملح ومزاح ونوادر. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 400/2 وغاية النهاية 315/1.

9- والقراءة في الكشاف 646/4 وفي مجمع البيان 102/29 قال في حُجَّتِهَا: وأما ﴿تستكثر﴾ بالنصب فبأن مضمرة؛ وذلك

أن يكون بدلاً من قوله: ﴿ولا تمنن﴾ في المعنى؛ ألا ترى أن معناه: (لا يكن منك من فاستكثر) فكأنه قال (لا يكن منك =

المقدَّر ذلك الضمير بـ «أنت»، وهو معرفة محضة؛ لأنَّ الضمائرَ كُلَّها معارفٌ محضةٌ، بل هي أعرف المعارف.

58_ ألا أَيَهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيَ (1)

ويؤيِّدهُ قراءةُ ابنِ مسعود: ﴿وَلَا تَمْتَرُ أَنْ تَسْتَكْرَ﴾ (2)، ويجوز في الرفع (3) أَنْ تُحْذَفَ (أَنْ) وَيَبْطُلَ عملُها، كما رُوِيَ: «أَحْضَرَ الْوَعْيَ» (4)، بالرفع. انتهى (5).

69 ﴿قوله﴾: (المقدَّر) صفة مؤكدة للضمير، ويحتملُ أَنْ يكونَ صفةً كاشفةً له، ولا شكَّ أَنَّ المقدَّرَ ليس من قبيلِ المحذوف، لاسيَّما إذا كانَ فاعلاً (6).

69 ﴿قوله﴾: (لأنَّ الضمائرَ كُلَّها معارفٌ).. هذا ظاهرٌ على القول بأنَّ ضميرَ الغائبِ العائدِ إلى نكرةٍ معرفةٍ؛ فإنَّهم اختلفوا فيه، فقال الجمهور: إنه معرفة كسائر الضمائر، وقال بعضهم (7): إنه نكرة؛ لأنَّه لا يخصُّ من عاد إليه من بين أمته (8)، ولذا دخلت عليه «رُبِّ»، نحو: «رُبِّه رجلاً». وأجيب بأنَّه يُخصِّصُهُ من حيث كونه للمذكور، واعتراضُ بأنه إنما يتمُّ إذا كان العودُ إليه مخصوصاً قبلُ بحكم،

=من أن تستكثر فتضم أن لتكون مع الفعل المنصوب بها بدلاً عن المن في المعنى الذي دل عليه الفعل. وانظر إعراب العكبري 1249/2 والبحر المحيط 372/8.

1- عجزه: «وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي». قاله طرفة بن العبد (-60ق.هـ) في معلقته. وهو في ديوانه 32 وشرح الروزي 157 وجمل الخليل 165 وسيبويه 99/3 و100 وسر الصناعة 285 وأمالى الشجري 124/1 و210/3 والإنصاف 560/2 واللسان (أ ن ن) 32/13 و(د ن و) 272/14 والخزانة 119/1 و463 و507/8 و579 و585 ومشاهد الإنصاف 159/1. وبلا نسبة في المقتضب 85/2 و136 والأصول في النحو 162/2 و176 ودقائق التصريف 139 وإعراب (الرجح) 94 و440 و631 وضرائر القزاز 287 والكشاف 159/1 و141/4 و646 وإعراب الأنباري 101/1 و250/2 وإعراب العكبري 83 وضرائر الشعر 151 وشرح التسهيل 50/4 والرضي 73/1 و54/4 و80 وورصف المباني 113 وشرح الشذور 207 والمغني 502 و840 وابن عقيل 333/2 والكافي 144 والسيوطي 270 والهمع 27/1 و39/2 و323.

2- القراءة في الكشاف 646/4 والبحر المحيط 372/8 والدر المصون 536/10.

3- كذا في الكشاف 646/4، والذي في النسخ جميعها: النصب. وهذا قلة تأمل من النساخ.

4- كذا الرواية في إعراب الأنباري 101/1 و250/2.

5- إلى هنا كلام الرَّمْحَشَرِيِّ في الكشاف 646/4.

6- ما بين حاصرتين ساقط من الأصل.

7- هو الرضي في شرح الكافية 235/3 وتابعه الجوجري في شرح شذور الذهب 297/1. وانظر الهمع 189/1.

8- فالاسم المعرفة هو الاسم الذي يدل على الشيء بعينه دون سائر أمته. والجواب أن الضمير العائد على نكرة يدل على المذكور بعينه دون سائر المذكورات، كما أن «أل» العهدية الذكرية تُعرِّف الحلاة بما بدالاتها على مذكور بعينه قبلها. قال سيبويه في الكتاب 6/2: «وإنما صار الإضمار معرفةً لأنك إنما تضمّر اسماً بعدما تعلم أن من تُحدِّثُ قد عرف من تعني أو ما تعني، وأنت تريد شيئاً بعينه» اهـ.

نحو: «جاءني رجل فأكرمته»، بخلاف ما إذا لم يختص بشيء قبل، كـ «رُبَّ رجلاً»، و«رُبَّ رجل وأخيه»، فينبغي أن يكون نكرة⁽¹⁾.

وفصل آخرون⁽²⁾ بين العائد على واجب التكرير، كالحال والتمييز، فنكرة، والعائد على غيره، كالفاعل والمفعول، فمعرفة.

70 قوله: (بل هي أعرف المعارف).. هو الصحيح⁽³⁾، وقيل غير ذلك⁽⁴⁾، والكلام في غير اسم الله تعالى؛ فإنه أعرف المعارف إجمالاً، ويليه ضميره. وروى سيبويه في المنام فقيل: ما فعل الله بك؟ قال غفر لي، قيل: بماذا؟ قال: بكوني جعلتُ اسمه أعرفَ المعارف⁽⁵⁾.

وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم: مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة، وذهب ابن حزم⁽⁶⁾ إلى أنها متساوية، وأعرفها عند سيبويه والجمهور المضمّر⁽⁷⁾، وقيل أعرفها العلم، وهو مذهب الصيّمري⁽⁸⁾، وعُزّي إلى الكوفيين، ونُسب إلى سيبويه، وقيل اسم الإشارة، ونسب إلى ابن السراج⁽⁹⁾، وقيل المُعرّف بـ (أل)، وأمّا المضاف فلم يذهب أحد إلى أنه أعرفها؛ إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه، وبه تعرّف⁽¹⁰⁾.

1- انظر الرضي 235/3.

2- انظر همع الهوامع 189/1.

3- قال ابن الحاجب: وأعرفها المضمّر المتكلم ثم المخاطب. قال الرضي: وكان المتكلم أعرف، لأنه ربما دخل الالتباس في المخاطب، بخلاف المتكلم. انظر شرح الكافية 278/3.

4- ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم، ثم المضمّر، ثم المبهم، ثم ما عُرف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. انظر مسألة مراتب المعارف في الإنصاف 708/2.

5- لم أف على هذا الخبر.

6- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (-456هـ). عالم الأندلس في عصره، كان خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم (الجزمية). أشهر مصنفاته: الفصل في الملل والأهواء والنحل، والمخلى، والإعراب. انظر معجم الأدباء 235/12 ووفيات الأعيان 325/3 ونفح الطيب 78/2 وكشف الظنون 1617/2 و1821. وانظر رأيه في الهمع 187، ولم أف على رأيه في مصنفاته.

7- انظر أسرار العربية 147/1. ولم يُشر سيبويه إلى ذلك في كتابه.

8- أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحق الصيّمري (-؟)، من نخاة القرن الرابع. نسبته إلى صيّم من بلاد خوزستان. له: «التبصرة في النحو» كتاب اشتهر في المغرب، ونقل عنه أبو حيان، وعليه نكت لإبراهيم بن محمد المعروف بابن ملكون الإشبيلي (-584). انظر إشارة التعيين 168 وبغية الوعاة 49/2 وكشف الظنون 339/1. ولم أجد له تصريحاً بأن اسم العلم هو أعرف المعارف، لكنه قدّمه عليها عندما ساقها في باب المعرفة والنكرة. انظر التبصرة والتذكرة 95/1.

9- الذي وجدته عنه خلاف ذلك، وهو أن المضمّر أعرف المعارف. انظر الأصول في النحو 313/2.

10- انظر هذا النصّ في همع الهوامع 187/1 و188.

ومثال الجملة المحتملة للوجهين، الصفة والحال، الواقعة بعد النكرة غير المحضة، نحو قولك: «مررتُ برجلٍ صالحٍ يُصلي»، فإن شئتَ قَدَرْتَ (يُصلي) من الفعل والفاعل صفةً ثانيةً لـ «رجلٍ» لأنَّه نكرة، وقد وُصِفَ أولاً بـ «صالحٍ». وإن شئتَ قدرته - أي (يُصلي) وفاعله - حالاً منه، أي من «رجلٍ»؛ ..

70 قوله: (ومثال المحتملة للوجهين) .. فإن قلت⁽¹⁾: الاحتمال يستلزم أن يكون نحو: (يُصلي)⁽²⁾ حالاً

[وصفةً]⁽³⁾ معاً في حالة واحدة؛ لقيام مقتضى كل منهما، وإلا يلزم الترجيح بلا مُرَجِّح.

قلت: الاحتمال لا يستلزم الوقوع، والتنافي في الوقوع لا في الاحتمال سلماً، لكن الاختيار هو المرجح كاختيار الجائع أحد الرغيفين المتساويين، وكاختيار الهارب من السبع إحدى⁽⁴⁾ الطريقين.

فإن قلت: قيام مقتضى كل منهما يستلزم اجتماع العلل المتخالفة على معلول⁽⁵⁾ واحد لشخص،

وهو لا يجوز، كما لا يجوز اجتماع العلل المتوافقة عليه. قلت: ليس المراد من العلل النحوية العلل

المؤثرة حتى يؤدي إلى الامتناع، بل المراد منها هو الوجوه الإقناعية، ولهذا تسمى أمارات

وعلامات، فلا حرج في اجتماعها في محل واحد، سواء كانت متوافقة أو متخالفة، كما لا حرج من

اجتماع اجتهادات في مسألة واحدة، فإن شئتَ توصيفاً بعد توصيف فإن في (رجل)⁽⁶⁾ إيهاماً يقبل⁽⁷⁾

الشدّة والضعف، وكذلك التخصيص، فـ (الرجل)، وإن خصص بالوصف الأول، لكنه لم يبلغ حدّ

التعيين المحض الذي ليس فيه شائبة شركة⁽⁸⁾، فيجوز [له]⁽⁹⁾ التخصيص مرةً أخرى⁽¹⁰⁾.

70 قوله: (فإن شئتَ قَدَرْتَ يُصلي) أي: جعلت⁽¹¹⁾.

70 قوله: (صفة ثانية)، فيكون المراد استمرار الصلاة كما هو المناسب لوصف الصلاة.

70 قوله: (حالاً منه) .. فيكون المراد تجدد الصلاة له، وحُدُوثها له [كما هو المناسب لوصف

الصلاة]⁽¹²⁾، وكما هو اللائق بفعل المرور. كذا قيل⁽¹³⁾. وليتأمل فيه.

1- الكلام الآن للكافيحي 212.

2- من قولنا: «مررت برجلٍ صالحٍ يُصلي». انظر الموصل 70.

3- ساقط من (أ).

4- في (أ): أحد.

5- في الأصل: معمول. وهو وهم.

6- من المثال السابق: «مررت برجل صالح يُصلي».

7- في (ب): يفيد.

8- أي: تداخل والتباس مع غيره؛ لكونه غير معروف.

9- من (أ).

10- قاله الكافيحي 212.

11- لأنّ (قَدَرْتَ) هنا بمعنى (جعلت)؛ فالتقدير يكون في الذهن موجوداً، وفي الكلام محذوفاً، ولا ينطبق هذا على الفعل

(يُصلي) في المثال المذكور.

12- كذا في الأصل، وهو ساقط من سائر النسخ.

13- قاله الكافيحي 213.

لأنه قد قُرِبَ من المعرفة باختصاصه بالصفة الأولى، وهي «صالح».

ومثال الجملة المحتملة للوجهين، بالصفة والحال، الجملة الواقعة بعد المعرفة غير المحضة، قوله تعالى: (كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا)..

70 قوله: (لأنه قد قُرِبَ من المعرفة لاختصاصه بالصفة).. قال في المغني⁽¹⁾: وذلك يقربها من المعرفة حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة، فقال في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَأَ يُقُومًا مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ﴾⁽²⁾: إنَّ ﴿الْأُولِيَانِ﴾ صفة لـ ﴿أَخْرَأَ﴾؛ لوصفه بـ ﴿يُقُومَانِ﴾. انتهى⁽³⁾. وإنما احتيج في الحال إلى التوصيف؛ لأنَّ الحال كالمحكوم به، وذا⁽⁴⁾ الحال كالمحكوم عليه، والمحكوم عليه يجب أن يكون معرفة.

70 قوله: (ومثال المحتملة لهما: ﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾)⁽⁵⁾.. ﴿مَثَلٌ﴾ في الموضعين⁽⁶⁾ معناه (قصة)، أي: (قصتهم لشهرتها كقصة الحمار)، فالكاف غير زائدة كما في الكشاف⁽⁷⁾، ولا تضر مخالفة من خالف. قال الدماميني⁽⁸⁾: قد يتوهم أن تجوز المصنّف الحالية من المضاف إليه، مع أن المضاف كلمة ﴿مَثَلٌ﴾، معارضة لردّه على أبي البقاء تجويزه⁽⁹⁾ حالية ﴿مَسْتَهُمُ الْبِأَسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ من الموصولة في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمٌ﴾.. الآية⁽¹⁰⁾، بأن⁽¹¹⁾ الحال لا تأتي من المضاف

1- ص 561.

2- ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَأَخْرَأَ يُقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشِهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شِهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ المائدة 107/5.

3- انظر رأي الأخفش في التسهيل 167 والرضي 307/2 وتوضيح المقاصد 949/2 والمغني 561 و747. وما وجدته في معانيه 290/1 أنه حين قال: ﴿يُقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ كان كأنه قد حدّهما، حتى صارا كالمعرفة في المعنى، فقال: ﴿الْأُولِيَانِ﴾ فأجرى المعرفة عليهما بدلاً.

4- أي: صاحب، وهو معطوف على قوله: «لأنَّ الحال».

5- ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ الجمعة 5/62.

6- أي: من الآية السابقة.

7- انظره: 530/4.

8- انظر كلامه في الشمني 144/2.

9- حوِّز أبو البقاء ذلك في إعرابه 171/1، وقد تقدم كلامه ص 169 و 170.

10- ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ الْبِأَسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَزُلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ البقرة 214/2.

11- متعلقة بالمصدر «ردّه» المجرور باللام.

فإن المراد بالجمار هنا الجنس من حيث هو، لا حمارٌ بعينه، وذو التعريف الجنسي يُقربُ مِنَ النكرة في المعنى..

إليه في مثل هذا، والمضاف في كلٍّ من الآيتين⁽¹⁾ كلمة ﴿مَثَلٌ﴾، فيشكُلُ المنعُ في إحداهما، والإجازةُ في الأخرى. وجوابه أن صلاحية المضاف للسقوط في آية الجمعة سوَّغَ الحالية؛ إذ الحال حينئذٍ كأنها غير مضاف إليه، وعدم الصلاحية في [آية]⁽²⁾ البقرة منع من ذلك.

70 قوله: (الجنس) أي: من حيثُ تحقُّقُهُ في ضمِّنِ فردٍ من أفرادهِ، فيكون من قبيل المعهودِ الذهني كقولهم: «أدخلِ السُّوقَ واشترِ اللحمَ»، فلا يكون المراد منه الجنس من حيث هو، ولا من حيث الاستغراق، ولا المعهود الخارجي كما لا يخفى، فقول الشارح (من حيث هو) فيه تأمل.

70 قوله: (و ذو التعريف الجنسي يقرب من النكرة).. قد أشار إلى هذا الرضي في شرح الحاجبية⁽³⁾، قال: الفرق بين ذي اللام والمجرد، أنَّ المجردَ لأجلِ التتوين الذي فيه للتكثير، يفيد أنَّ ذلك الاسم بعض من جملة، فمعنى «اشتريتُ تمرًا، ولقيتُ رجالًا»: شيئًا من التمر، وجماعةً من الرجال، بخلاف المُعرِّف باللام؛ فإنَّ المراد به الماهية مجردة عن البعضية، [لكن]⁽⁴⁾ البعضية مستفادَةٌ من القرينة، كالشراء أو اللقاء، وكأنَّك قلت: «لقيتُ هذا الجنس، واشتريتُ [هذا الجنس]⁽⁵⁾»، فهو كالعام المخصوص بالقرينة؛ فالمجرد⁽⁶⁾ وذو اللام إذن: بالنظر إلى القرينة، بمعنى⁽⁷⁾، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان⁽⁸⁾، فمن ثَمَّ جازَ وصفُ المُعرِّفِ من هذا الجنس بالنكرة، قال:

59_ ولقد أمرُ على اللئيمِ يسُبُّني⁽⁹⁾

1- آية الجمعة وآية البقرة السابقتين.

2- كذا في الأصل. وهي ساقطة من سائر النسخ. والمقصود بالآية الآنفه الذكر.

3- جزء 3 صفحة 239.

4- من (إ).

5- حرم في الأصل.

6- أي: من لام التعريف.

7- متعلقان بخبر: «فالمجرد».

8- معطوف على متعلق «بمعنى».

9- عجزه: «فمضيتُ ثَمَّتَ قلتُ لا يعينني». لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات 137، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحري 171، ولرجل من بني سلول في سيبويه 24/3 والسيوطي 107. وبلا نسبة في الخصائص 330/3 و332 والأزهية 273 والمخصص 116/16 ودلائل الإعجاز 163 والكشاف 16/1 و556 و15/4 و530 وأمالى الشجري 302/2 والرضي 239/1 و21/2 و208 و300 و15/3 و239/3 واللسان (ث م م) 81/12 وإيضاح القزويني 53 و155 وتوضيح المقاصد 948 وأوضح المسالك 273/3 والمغني 138 و561 و845 وابن عقيل 182/2 والكافيحي 126 و216 والأشموني 320/2 والهمع 36/1 و191/3 والخزانة 357/1 و201/3 و207/4 و23/5 و503 و197/7 و119/9 و383 وحاشية الصبان 92/3. والشاهد فيه أنَّ (اللئيم) مُعرِّفُ تعريف جنسي، وهو قريب من النكرة؛ لأنَّ (أل) فيه لم تُفدّه تعريفًا يعينه من بين أفراد جنسه، كلفظ (الحمار) في قوله ﷺ: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾ المتقدمة في الصفحة السابقة=

انتهى.

1/52

ويوجد من كلام الرضي⁽¹⁾ أنَّ المَعْرِفَ بلام الجنس الذي في حُكْمِ النكرة، هو المَعْرِفُ بلام الجنس الذي أُشيرَ به إلى الماهية في ضمن فردٍ مُبهمٍ، وذكرَ الشيخ سعد الدين في شرح المفتاح⁽²⁾ أنَّ المَعْرِفَ بلام الجنس مطلقاً في حكم النكرة.

وفي قوله هنا: (يُقَرَّبُ مِنَ النكرة)، وفيما قبل⁽³⁾: (قَدِ قُرِبَ مِنَ المَعْرِفَةِ) إشارة إلى أنَّ مناسبة القسم الرابع⁽⁴⁾ للنكرة، أشدُّ من مناسبة الثالث⁽⁵⁾ للمعرفة، وإلى⁽⁶⁾ أنَّ الوصفية أولى من الحالية، لاسيما والعامل في الحال ليس ظاهراً، بل ما تَضَمَّنَتْهُ مِنْ كافِ التشبيه⁽⁷⁾، كما أنَّ الحالية ثمَّ أولى من الوصفية.

فإن قلت: الأولوية تنافي الاحتمال. فالجواب أنَّ المُراد من الاحتمال الجواز بحيث لا يصل أحد الوجهين إلى حدِّ الوجوب والقطع فلا منافاة بين الرجحان والاحتمال، ألا ترى إلى قولهم: الخبر يحتمل الصدق والكذب، مع أن احتمال الصدق راجح، كذا قاله الأصل.

وتقدّم⁽⁸⁾ في مثال الواقعة حالاً أنَّ الرَّاجِحَ عندهم كالمُتَعَيِّنِ، وأنَّه يَضْمَحِلُّ الطَّرْفَ الضعيف إذا قوبل بالقوي، وهو منافٍ لما هنا؛ لأنَّه يقتضي أنَّ الأولوية تنافي الاحتمال، ويمكن حمل ما سبق على ما إذا كان سبب أحد الاحتمالين ظاهراً جداً، وسبب الآخر خفياً جداً، فحينئذٍ يضمحلُّ ذلك الخفي عند ذلك الظاهر، كالأية المذكورة، وهي: ﴿وَلَا تَمْنُنُ تَسْتَكْثِرُ﴾⁽⁹⁾؛ لأنَّ سبب كون الجملة حالاً كونها بعد معرفة، ولم يعارض هذا المقتضى معارضاً ظاهراً، واحتمال أنَّ رَفَعَ ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ بحذف «أن» وإبطال عملها، في غاية البُعد، لو لم يحتمل سواه، فكيف مع قيام مقتضى خلافه، وحمل ما هنا على ما إذا قام لكل احتمال مقتضى، وترجيح أحدهما بمرجّح، فحينئذٍ يجوز العمل بكل منهما، وإن كان ما يرجح أولى، فلا منافاة بين الأولوية والاحتمال، فتأمل. ومُراده بالجنس اسم الجنس المَعْرِفَ بلام الجنس، وإنما عدلَ إلى ما قاله لقصد التّفنُّن والإيجاز.

=والكلام عليها. وفيه شاهد آخر وهو تعيّن المضارع للمضي إذا عُطِفَ الماضي عليه، ويروى: «و لقد مررت» فلا شاهد فيه على ذلك، وفيه شاهد أيضاً على زيادة التاء في حرف العطف (ثم).

1- المتقدّم قبل قليل.

2- هذا من آثار التفتازاني المفقودة. ولكن انظر المطول 127 و156 و177.

3- أي فيما قال قبل ذلك. وهو قول خالد الأزهري في الموصل 70: «لأنه قد قرب من المعرفة لاختصاصه بالصفة».

4- أي: الجملة الواقعة بعد المعرفة غير المحضة. والجار والجرور «للنكرة» متعلقان بالمصدر «مناسبة».

5- أي: الجملة الواقعة بعد النكرة غير المحضة.

6- أي: وإشارة إلى.

7- في قوله ﷺ: ﴿كَمَثَلِ الحِمَارِ﴾.

8- في الصفحة 198، وشاهده قوله ﷺ: ﴿وَلَا تَمْنُنُ تَسْتَكْثِرُ﴾.

9- المدثر 6/74.

فتحتمل الجملة من قوله تعالى: (يحمل أسفاراً) من الفعل والفاعل والمفعول وجهين:
أحدهما: الحالية؛ لأن (الحمار) وقع بلفظ المعرفة.
والوجه الثاني: الصفة؛ لأنه - أي (الحمار) - كالنكرة في المعنى من حيث الشيعوع.

70 قوله: (فتحتمل الجملة من قوله تعالى: ﴿يحمل أسفاراً﴾)⁽¹⁾.. (من) فيه بيانية، و(قوله) بمعنى:
(مقوله)، و﴿يحمل أسفاراً﴾ بدل أو عطف بيان، ولو قال: فتحتمل جملة ﴿يحمل أسفاراً﴾ وجهين لكان
أخصر وأظهر.

والأسفار: جمع «سفر»، أي: كتباً كباراً من كتب العلم⁽²⁾.
ثم إن المَعْرِفَ بلام الجنس يؤخذ فيه اعتبار التعريف من حيث النظر إلى الجنس نفسه،
واعتبار التتكير من حيث إنه يلاحظ كونه في ضمن فرد من أفرادها، فيعطى لكل واحد من الاعتبارين
ما يليق به من الأحكام. 52/ب

70 قوله: (كالنكرة في المعنى من حيث الشيعوع)، أي: من حيث تحقُّقهُ في ضمن فرد من أفرادها كما
تَقَدَّمَ⁽³⁾.

فإن قلت: كيف يكون كالنكرة في المعنى، وإن معناه [جنس]⁽⁴⁾ قد أُشيرَ إليه باللام، فيكون
معرفةً لفظاً ومعنى معاً؟ قلت: سلّمناه إذا [نُظرَ إلى نفس معناه، لكن لا نسلّم إذا]⁽⁴⁾ نظرنا إليه حال
كونه في ضمن فرد من أفرادها، بل هو معرفة لفظاً، لا معنى، كما أشرنا إليه من قبل. أو نقول: لمّا
كان اسم الجنس ههنا وسيلةً [إلى تأدية المعنى الجزئي عنه، وكان ذلك الجزئي في نصب العين،
والجنس ساقط الاعتبار، كان تعريف الجنس كـ (لا تعريف)، فيكون كالنكرة في المعنى من حيث
قطع الإشارة إلى المعنى]⁽⁵⁾.



1- تقدمت في الصفحة 203.

2- أو جزء من أجزاء التوراة. انظر القاموس (س ف ر) 381.

3- في الصفحة ما قبل السابقة.

4- من (أ) و(ج).

5- ساقط من الأصل و(أ) و(ب).

الباب الثاني: في ذكر أحكام الجار والمجرور، وهذا الباب فيه أيضاً أربع مسائل.
إحداها: أنه لا بدّ من تعلق الجار والمجرور بفعل: ماضٍ، أو مضارعٍ، أو أمرٍ..

* الباب الثاني *

في ذكر أحكام الجار والمجرور

[المسألة الأولى]

[تعلق الجار والمجرور]

71* قوله: (في ذكر أحكام الجار والمجرور).. وكذا الظرف تبعاً، كان الأولى إسقاط (ذكر)، ولعلّ المعنى على إثباتها، [أي⁽¹⁾]: الباب الثاني معقود لذكر أحكام الجار والمجرور، ف (في) للتعليل⁽²⁾، وقد يُقال: إضافة (ذكر) إلى الأحكام من إضافة الصفة إلى الموصوف، وعلى هذا فـ (في) مستعارة للدلالة، أي: الباب الثاني دالٌّ على أحكام الجار والمجرور المذكورة.
71* قوله: (أنه) أي الشأن⁽³⁾، وقد أتى بضمير الشأن إشعاراً بأنّ الجملة التي تأتي بعده تتضمن معنى بديعاً؛ ألا ترى أنهم لا يقولون: «هو الذباب طائر»؟..

71* قوله: [(لا بدّ من تعلق الجار) قال الكافيجي: أي أولاً، كما]⁽⁴⁾ لا بدّ من تعلق المجرور ثانياً، فالتعلق⁽⁵⁾ الأول تعلق الإفضاء، كما أنّ التعلق الثاني كتعلق المعلول بالعلّة؛ فلذا أفرّد ذكر [الجار] عن⁽⁴⁾ المجرور ههنا، ويجوز أن يكون [تقدير الكلام: والمجرور، كما هو المناسب لقوله: (في)]⁽⁴⁾ الجار والمجرور، لكنّه لا يلائم ضمير الشأن. انتهى⁽⁶⁾.

ومشى على هذا الاحتمال الشارح، وقال في الصّاح: وقولهم: «لا بدّ من كذا»، أي: لا فراق منه⁽⁷⁾.

71* قوله: (بفعل) دخل فيه الناقص، قال في المغني⁽⁸⁾: هل يتعلّقان — أي الظرف والجار والمجرور⁽⁹⁾ — بالفعل الناقص؟

* - مو صل الطلاب 71. وهذا العنوان ساقط من (ب) واقتصر فيها على كلمة: «باب».

1- من (أ).

2- ينظر في هذا المعنى: الجنى 250 والمغني 224.

3- تقدّم الكلام على ضمير الشأن في الصفحة 176.

4- من (ب).

5- في (ب): والتعلق.

6- انظر الكافيجي 220. والنقل باقتضاب.

7- انظر الصّاح (ب د د) 445/2.

8- انظره ص 570 و 571. وانظر الدر المصون 269/3.

9- هذا الاعتراض للشنواي.

مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَدِيثِ مَنْعَ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ (1) الْمُبَرَّدُ (2)، وَالْفَارِسِيُّ (3)، وَابْنُ جَنِيِّ (4)، فَالْجَرَّانِيُّ (5)، فَابِنُ بَرَهَانَ (6)، ثُمَّ الشَّلُوبِيِّ (7)، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا كَلَّمَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ إِلَّا (لَيْسَ)، وَاسْتُدِلَّ لِمَثَبِ التَّعْلِيقِ (8) بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ (9) فَإِنَّ اللَّامَ لَا تَتَعَلَّقُ بِـ ﴿عَجَبًا﴾ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَخَّرٌ وَلَا بِـ ﴿أَوْحَيْنَا﴾ لِفَسَادِ الْمَعْنَى، وَلِأَنَّهُ صِلَةٌ لـ ﴿أَنَّ﴾، وَقَدْ مَضَى عَنْ قَرِيبٍ أَنَّ الْمَصْدَرَ الَّذِي لَيْسَ فِي التَّقْدِيرِ حَرْفٌ مُوَصُولٌ وَصَلْتُهُ (10) لَا يَمْتَنِعُ التَّقْدِيمُ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِمَحذُوفٍ هُوَ حَالٌ مِنْ (عَجَبًا)، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ:

60_ لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طُلُّ (11)

وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ اسْتِثْنَاءِ «لَيْسَ»، تَبِعَ فِيهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ (12)، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الرُّضِيُّ أَنَّ «لَيْسَ» أَيْضًا دَالَّةٌ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي هُوَ الْإِنْتِفَاءُ (13).
وَهَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِالْفِعْلِ الْجَامِدِ (14)؟
زَعَمَ الْفَارِسِيُّ (15) فِي قَوْلِهِ:

- 1- كَذَا فِي (ب) وَهُوَ الْأَصُوبُ، لِعُودِهِ عَلَى فَاعِلِ «زَعَمَ» الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ الْمَفْرُودِ. وَفِي بَاقِي النُّسخِ وَالْمَغْنِيِّ: وَهُمْ.
- 2- انظُرِ الْمُقْتَضِبَ 89/4 وَالْمَغْنِيَّ 570 وَالْمَعْمُومَ 362/1.
- 3- انظُرِ الْإِيضَاحَ 117 وَالْبَحْرَ الْحَيْطَ 458/2 وَالْمَغْنِيَّ 570 وَالْمَعْمُومَ 362/1.
- 4- انظُرِ اللَّمَعَ 36 وَالْمَغْنِيَّ 570 وَالْمَعْمُومَ 362/1.
- 5- عَبْدُ الْقَاهِرِ، انظُرِ الْمُقْتَصِدَ 398/1 وَالْمَغْنِيَّ 570 وَالْمَعْمُومَ 362/1.
- 6- انظُرِ الْمَغْنِيَّ 570 وَالْمَعْمُومَ 362/1.
- 7- انظُرِ السَّابِقَ.
- 8- فِي الْمَغْنِيِّ 571: وَاسْتُدِلَّ لِمَثَبِ ذَلِكَ التَّعْلِيقِ. وَانظُرِ الدَّرَ الْمَصُونِ 144/6.
- 9- ﴿كَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ﴾ يُونُسَ 2/10.
- 10- فِي الْمَغْنِيِّ: وَلَا صِلْتَهُ.
- 11- تَقْدِمُ بِرَقْمِ 6 وَ25 وَسَيَتَكَرَّرُ بِرَقْمِ 90.
- 12- قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْأَفْعَالِ النَّاخِصَةِ: «وَتُسَمَّى نَوَاقِصَ لِعَدَمِ اكْتِفَائِهَا بِمَرْفُوعٍ، لَا لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى زَمَنِ دُونَ حَدَثٍ، فَالْأَصَحُّ دَلَالَتُهَا عَلَيْهِمَا، إِلَّا لَيْسَ». التَّسْهِيلُ 53 وَشَرْحُهُ 338/1. وَكَذَلِكَ تَبِعَ السَّمِينُ. انظُرِ الدَّرَ الْمَصُونِ 243/5.
- 13- قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ 182/4: دَلَالَةُ «كَانَ» عَلَى الْحَدِيثِ الْمَطْلُوقِ — أَيِ الْكُونَ — وَضَعِيَّةٌ، وَدَلَالَةُ الْخَيْرِ عَلَى الزَّمَانِ الْمَطْلُوقِ عَقْلِيَّةٌ، وَأَمَّا سَائِرُ الْأَفْعَالِ النَّاخِصَةِ، نَحْوُ: «صَارَ»، الدَّالَّةُ عَلَى الْإِنْتِقَالِ، وَ«أَصْبَحَ»، الدَّالَّةُ عَلَى الْكُونَ فِي الصَّبْحِ، أَوْ الْإِنْتِقَالِ، وَمِثْلُهُ أَخْوَاتُهُ، وَ«مَادَامَ» الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى الْكُونَ الدَّائِمِ، وَ«مَازَالَ»، الدَّالَّةُ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ، وَكَذَا أَخْوَاتُهُ، وَ«لَيْسَ»، الدَّالَّةُ عَلَى الْإِنْتِفَاءِ، فَدَلَالَتُهَا عَلَى حَدَثٍ مُعَيَّنٍ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْخَيْرُ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ.
- 14- عُودَةٌ إِلَى نَصِّ الْمَغْنِيِّ، وَهُوَ فِيهِ ص 571.
- 15- انظُرِ رَأْيَهُ فِي كِتَابِ الشُّعْرِ 380 وَ381 وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ 218/1 وَالرُّضِيَّ 252/4 وَارْتِشَافَ الضَّرْبِ 1035 وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ 219 وَ432 وَالْمَغْنِيَّ 433 وَ571.

61- وَنِعْمَ مَزْكاً مِنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّ وَإِعْلَانٍ⁽¹⁾

أ/53

أَنَّ (مَنْ) نكرة تامة تمييز لفاعل نِعْمَ مستتراً، كما قال هو⁽²⁾ وطائفة⁽³⁾ في (مَا) من نحو: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾⁽⁴⁾، وَأَنَّ الظرف متعلق بنِعْمَ. وزعم ابن مالك⁽⁵⁾ أنها موصولة، فاعلٌ، وَأَنَّ (هُوَ) مبتدأ خبره (هُوَ) أخرى مقدرّة، على حدّ:

62- وشعري شعري⁽⁶⁾

وَأَنَّ الظرف متعلق بـ (هُوَ) المحذوفة لتضمنها معنى الفعل، أي: وَنِعْمَ الَّذِي هُوَ بَاقٍ عَلَى وَدِّهِ فِي سِرِّهِ وَإِعْلَانِهِ، وَأَنَّ المخصوص محذوف، أي بِشْرٍ بِنِ مَرَوَانَ⁽⁷⁾.
وعندي أَنَّ [تقدير] ⁽⁸⁾ المخصوص هو لتقدير ذَكَرَ «بِشْرٍ» فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ، وَهُوَ:
- وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أَرَأُعُ بِهِ وَقَدْ زَكَتُ إِلَى بِشْرِ بْنِ مَرَوَانَ⁽⁹⁾
فينبغي التقدير حينئذٍ: مَنْ هُوَ هُوَ هُوَ⁽¹⁰⁾.

1- هو مع بيت آخر سيذكر بعد الشاهد 62 من نظم واحد، أظنه للفرزدق، ولكني لم أقف له على نسبة. والبيت في سيبويه 340/2 والمحكم (ز ك أ) 79/7 وشرح التسهيل 218/1 و11/3 والرضي 252/4 واللّسان (ز ك أ) 91/1 وتوضيح المقاصد 432 والإعراب 81 والمغني 433 و569 و571 والأشئوني 138/1 وموصل الطلاب 123 والسيوطي 252 والهمع 300/1 و25/3 والخزانة 401/9 و411 وحاشية الصبان 225/1. والمزكا: الملحق. سيتكرر برقم 146.

2- انظر الإيضاح 114 وتفسير الطوسي 350/2 والرضي 52/3.

3- منهم مكّي بن أبي طالب في المشكل 141/1 والزمخشري في الكشاف 316/1 والمفصل 362 والطبرسي في مجمع البيان 349/3 والعكبري في التبيان 221/1 وأبو حيان في البحر المحيط 323/2. وانظر الرضي 52/3 و237/4.

4- ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ البقرة 271/2.

5- انظر شرح التسهيل 218/1.

6- هذا بعض بيتٍ مِنْ أَرْحُوزَةَ لِأَبِي النِّجْمِ الْعَجَلِي، وَهُوَ كَامِلًا مَعَ مَا بَعْدَهُ.

أنا أبو النجم وشعري شعري لله درّي ما يجنّ صدري

كامل المبرّد 36/1 والأغاني 341/22 والخصائص 337/3 وشرح الحماسة للمرزوقي 103/1 و290 وأمالي الشجري 373/1 والمغني 434 و571 و863 والكافي 79 و389 والهمع 201/1 و457/2 والخزانة 439/1 و307/8 و412/9.

7- أخو الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بن الحكم، ولّاه إمرة العرق، وكان سمحاً جواداً مُمدّحاً. توفي سنة 75هـ، فرثاه الفرزدق. انظر السيوطي 252 والخزانة 451/9.

8- من (أ).

9- مروان: ممنوع، وصرفه هنا للضرورة. والبيت سابق للشاهد 61، وسيتكرر معه برقم 146.

10- إلى هنا كلام المغني. انظره 570 و571.

وقال الكافيجي⁽¹⁾: النحاة يعلّقون حروف الجرّ بألفاظ الأفعال⁽²⁾، وإن كان في التحقيق بمعانيها؛ لكون غرضهم إصلاح الأمور اللفظية أصالة. وأشار إلى ما ذكر بقوله: «أو بما في معنى الفعل». ثم قال⁽³⁾ بعد ذكره خلافاً في تعلّقهما بالأفعال الناقصة: ثمّ التحقيق أن تعلّق حروف الجرّ بالأفعال مطلقاً إنّما يكون بحسب دلالتها على الحدث، ولاشك أن دلالة الأفعال الناقصة عليه متحقّقة وإن لم تكن مقصودة، فالتعلّق إنّما هو بحسب الدلالة لا الإرادة، فالحق أن الأفعال الناقصة تتعلّق بها حروف الجرّ، نعم إن كانت⁽⁴⁾ حروف الجرّ من آخر الكلام قبل دخول الأفعال الناقصة عليها لا تتعلّق بها؛ لئلا يلزم اختلال اللفظ⁽⁵⁾ وفساد المعنى، وإذا اعتبرت بعد دخولها عليه فلا مانع من التعليق، بل الواجب أن يتعلّق بها، فلعلّ عدم التمييز بين الاعتبارين هو منشأ الاختلاف ههنا⁽⁶⁾.

71 قوله: (أو بما في معناه) أي بلفظ استعمل في معناه، أو دالّ على معناه التضميني الذي هو الحدّث، ولعلّ الأوضح: «أو بما في معناه».

قال في المغني⁽⁷⁾: الجارّ والمجرور والظرف لا بُدّ من تعلّقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدّر.

مثال الأول والثاني ما ذكر هنا، ومثال الثالث قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾⁽⁸⁾، أي: «وهو الذي هو إله في [السما]»⁽⁹⁾، ف ﴿في﴾ متعلّقة بـ ﴿إله﴾، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف فتقول: «إله واحد»، ولا يوصف به، فلا تقول: «شيء إله»، وإنما صحّ التعلّق به لتأويله بـ «معبود»⁽¹⁰⁾، و﴿إله﴾ خبر لـ (هو) محذوفاً.

ومثال التعلّق بما فيه رائحة الفعل قوله:

- 1- شرح قواعد الإعراب 220.
- 2- في (أ): بألفاظ الألفاظ. وهو سهو من الناسخ.
- 3- أي الكافيجي، انظر شرح قواعد الإعراب 221 و222.
- 4- في النسخ كلّها: كان. والصواب تأنيث الفعل كما أثبتناه.
- 5- في الكافيجي 221: «النظم».
- 6- أي الاختلاف الذي ذكره الكافيجي ص 221 في تعلّق شبه الجملة بالأفعال الناقصة، وأشار إليه الشنواني بقوله آنفاً: «ثم قال بعد ذكره خلافاً». وقد تقدّم ذكر الخلاف في نصّ المغني في الصفحة السابقة.
- 7- انظر المغني ص 566 وما بعدها.
- 8- ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ الزخرف 84/43.
- 9- من (أ).
- 10- انظر القاموس (أ ل هـ) 1144.

63_ أنا أبو المنهال [بعض الأحيان] (1)

وقوله:

64_ أنا ابنُ ماويةَ إذ جدَّ النَّقْرُ (2)

ب/53

فتعلّق (بعض) و (إذ) بالاسمين العَلَمَيْنِ، لا لتأوّلِهِما باسمٍ يُشبهُ الفعلَ، بل لِمَا فِيهِمَا من [معنى] (3) قولك: الشجاع والجواد، وتقول: «فلان حاتمٌ في قومه»، فتعلّق الظرف بما في حاتم من معنى الجود. ومثال التعلّق بالمقدّر (4) قوله تعالى: ﴿وَالنَّمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً﴾ (5) بتقدير: «وأرسلنا لهم»، ولم يتقدّم ذكرُ الإرسال، ولكن ذكرَ النبيِّ والمُرسلِ إليهم يدلُّ على ذلك (6). انتهى.

ثمّ قال (7): وهل يتعلّقان بأحرف المعاني؟..

المشهور منع ذلك مطلقاً، وقيل بجوازه مطلقاً (8)، وفصل بعضهم فقال: إن كان نائباً عن فعل حذف (9)، جاز ذلك على سبيل النيابة، لا الأصالة، وإلا فلا، وهو قول أبي علي (10)،

1- من مشطور السريع، وبعده: «ليس عليّ حسبي بضولان». لأبي المنهال في اللسان (أ ي ن) 42/13 ولبعض بني أسد في تهذيب اللغة 47/12 وبلا عزو في الخصائص 270/3 والمحكم 192/8 واللسان (ض أ ل) 389/11 والدر المصون 531/4 و457/10 والمغني 568 و668 والسيوطي 285 والجمع 90/3. وضولان: ضئيل. وما بين حاصرتين ساقط من (أ).

2- بعده: «وجاءت الخيل أتابي زمر». رجز نسب لبعض السعديين في سيبويه 173/4، ولعبيد بن ماوية الطائي في اللسان (ن ق ر) 231/5، ولفدكي بن عبد الله — أو أعبد — المنقري في الدرر 300/6 والعيني 559/4 وهم في السيوطي 285 ولامرئ القيس في الدر المصون 541/10 وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الكامل للمبرد 381/2 والإنصاف 732/2 وضرائر الشعر 19 واللسان (ت ج ر) 89/4 و(ح ل ق) 63/10 والدر المصون 293/1 وأوضح المسالك 310/4 والمغني 568 والجمع 90/3 و1797. والنقر: أصله النقر؛ فنقل الحركة إلى الساكن قبلها للوقف، وهو صوت تُرجر به الفرس، ويكون بأن يلصق اللسان بأعلى الحنك ثم يفتح بنبرة، والأتابي: جمع تُبّة، وهي الجماعة.

3- زيادة من (ب).

4- في المغني: بالحدوف. والنص منه 570.

5- ﴿وإلى نمود أخاهم صالحاً قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره قد جاءكم بينة من ربكم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في أرض الله ولا تمسوها بسوء فياخذكم عذاب أليم﴾ الأعراف 73/7. وكذلك قوله ﷺ: ﴿وإلى نمود أخاهم صالحاً قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره هو أنشاكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب﴾ هود 61/11.

6- كما يدل عليه ذكر الإرسال صريحاً في قوله ﷺ: ﴿ولقد أرسلنا إلى نمود أخاهم صالحاً أن اعبدوا الله فإذا هم فريقان يختصمون﴾ النمل 45/27.

7- أي المصنّف في المغني. انظره: 572.

8- انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 327.

9- أي محذوف، وما بعده جواب قوله «إن كان نائباً».

10- انظر المغني 572 والجمع 91/3. ولم أقف على رأيه في مصنفاته.

وأبي الفتح⁽¹⁾؛ زعما في نحو: «يا لزيد»، أن اللام متعلقة بـ (يا)، بل قالوا في: يا عبد الله، إنَّ النصب بـ (يا)، وهو نظير قولهما⁽²⁾ في قوله:

65_ أبا خراشةَ أما أنتَ ذا نَفَرٍ

إنَّ (ما) الزائدة هي الرافعةُ الناصبة، لا (كان) المحذوفةُ.

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً، فقال بعضهم⁽⁴⁾ في قول كعب⁽⁵⁾ رضي الله عنه:

66_ وما سعادُ غداةَ البينِ إذ رحلوا إلا أَعْنُ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولٌ⁽⁶⁾

«غداةَ البين» ظرفٌ للمضي، أي: انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغْنُ.

وقال ابن الحاجب⁽⁷⁾ في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾⁽⁸⁾: ﴿إِذْ﴾ بدل من اليوم، و﴿اليوم﴾:

إِمَّا ظرفٌ للنفع المنفي، وإِمَّا لِمَا فِي ﴿لَنْ﴾ من معنى النفي، أي: انتفى في هذا اليوم النفع،

1- انظر الخصائص 229/3 والمغني 572 والهمع 91/3.

2- أي الفارسي وابن جني. انظر الحجة للقراء السبعة 385/4 والخصائص 381/2.

3- عجزه: «فإنَّ قَوْمِي لم تأكلْهُمُ الضَّبُعُ». للعباس بن مرداس السُّلَمي (-18هـ). والبيت في ديوانه 106 وسيبويه 293/1 وأما الشجري 49/1 و114/2 و134/3 واللسان (خ ر ش) 294/6 و(ض ب ع) 217/8 و(أ م ا) 47/14 وشرح الشذور 247 وشرح قطر الندى 194 والسيوطي 43 والخزانة 13/4 و17 و20 و445/5 و532/6 و62/11 ومشاهد الإنصاف 252/1، وينسب إلى الهذلي في المفصل 103 ولبعض الهذليين في الانتخاب 28، وهو بلا نسبة في الخصائص 381/2 وجمهرة الأمثال 105/2 وجمع الأمثال 84/2 والأزهيّة 156 وجمع البيان 222/12 وأما الشجري 34/1 والإنصاف 71/1 وشرح التسهيل 365/1 و385/3 والرضي 149/2 و394/4 ووصف المباني 99 و201 والجني 528 والألغاز النحوية 30 وأوضح المسالك 238/1 والمغني 54 و84 و572 و911 وابن عقيل 274/1 والأشموقي 249/1 والسيوطي 285 والهمع 386/1 والتاج (ما) 415/20 وحاشية الصبان 359/1 و417/3 و70/4. والأصل: أَلَأَنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ فَخَرَّتْ عَلَيْنَا؟ ثم حذف همزة الاستفهام واللام، كما حذف (كان) وعوضَ عنها بـ (ما) التي أدغمت في (أن) فانفصل الضمير المتصل الواقع اسماً لكان وصار (أنت). والضَّبُع: السنون الجديبة؛ يناقض أبا خراشة خفاف بن نُذْبَةَ السُّلَمي (-20هـ) وندبة أمه. وكانت بين الشاعرين مناقضات. انظر الخزانة 15/4.

4- لم اهتد إلى معرفته. انظر الهمع 91/3.

5- أبو المُضَرَّب كعب بن زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المُزَنِي (26هـ) شاعر عالي الطبقة، من أهل نجد، كان ممن اشتهر في الجاهلية، وأدرك الإسلام وأسلم، وهو صاحب اللامية المشهورة (بانة سعاد)، والبيت المذكور هو الثاني منها. وكعب من أعرق الناس في الشعر: أبوه زهير بن أبي سلمى، وأخوه بجير وابنه عقبة وحفيده العوام كلهم شعراء. انظر ترجمته في معجم الشعراء 275 وأسد الغابة 165/4 ونهاية الأرب 303/16.

6- ديوان كعب 123 والأغاني 86/17 ودلائل الإعجاز 38 والنهاية 371/4 واللسان (غ ن ن) 315/13 وشرح (بانة سعاد) لابن هشام 23 والمغني 572 والهمع 91/3. أعْنُ: وصف الظبي، أي: في صوته غنة. غضيض الطرف: فاتره.

7- انظر أماليه 355/1.

8- ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ الزخرف 39/43.

فالمنفي نفعٌ⁽¹⁾ مطلق، وعلى الأول نفعٌ مقيد باليوم.

وقال أيضاً⁽²⁾: إذا قلتَ «ما ضربتُ للتأديب»، فإن قصدتَ نفيَ ضربٍ مُعلَّلٍ بالتأديب فاللام متعلّقة بالفعل، والمنفي ضربٍ مخصوص، وللتأديب تعليلٌ للضرب المنفي، وإن قصدتَ نفيَ الضرب على كلِّ حال، فاللام متعلّقة بالمنفي والتعليل له، أي إنَّ انتفاءَ الضرب كان لأجل التأديب؛ لأنَّه قد يؤدَّب بعضُ الناسِ بتركِ الضربِ.

ومثله في التعلُّق بحرف النفي: «ما أكرمتُ المُسيءَ لتأديبه، وما أهنتُ المُحسنَ [لمكافأته]»⁽³⁾؛ إذ لو علّق هنا بالفعل فسد المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾⁽⁴⁾، الباء متعلّقة بالمنفي؛ إذ لو علّقتَ بـ ﴿مَجْنُونٍ﴾ لأفادَ نفيَ جنونٍ خاصٍّ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنونٌ هو نعمةٌ، ولأنَّ المراد نفيَ جنونٍ خاصٍّ. انتهى ملخصاً، وهو كلامٌ بديع⁽⁵⁾.

إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلُّق بالحروف، فينبغي — على قولهم — أن يقدر التعليل بفعل دلَّ عليه النافي، أي: انتفى ذلك بنعمة ربك. وقد ذكرت في شرحي لقصيصة كعب⁽⁶⁾ أن المختار تعلُّق الظرف بمعنى النسبة الذي تضمَّنه البيت، وذلك على أن الأصل: (وما كسعاد إلا ظنيُّ أغن) على التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لئلا يكون الظرف متقدماً في التقدير على اللَّفظ الحامل لمعنى التشبيه⁽⁷⁾.

71* قوله: (من مصدرٍ أو صفةٍ أو نحوهما).. قال الرضي في شرح الشافية⁽⁸⁾: واعلم أن علامة النسبة بياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه، يصير بها الاسم المركَّب منها ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً^{54/أ} منسوباً إلى المجرد عنها، فيدلُّ على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، وهي تشبه المجرد عنها، فتكون كسائر الصفات، من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة؛ فإنَّ كلاً منها ذات غير معينة موصوفة بصفة، فيحتاج إلى موصوف يُخصَّص تلك الذات، إمَّا هو أو متعلِّقه، نحو: «مررت برجلٍ تميميٍّ، وبرجلٍ مصريٍّ حماره»، فترفع في الأول ضميرَ الموصوف، وفي الثاني متعلِّقه مثل سائر

1- في (ب): يقع. وهو تصحيف.

2- أي ابن الحاجب. انظر الرضي 508/1.

3- من (أ).

4- القلم 2/68.

5- أي انتهى كلام ابن الحاجب الذي ساقه المصنّف في المغني، وكلام المغني مستمر 573.

6- انظر شرح بانة سعاد 23.

7- إلى هنا كلام المغني، انتهى باختصار، انظر الصفحات 566 و567 و568 و570 و572 و573.

8- «الشافية في التصريف» لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، وهي: مقدمة مشهورة في هذا الفن، كمقدمته

المعروفة في النحو، وله عليها شرح. وشروحا كثيرة. انظر كشف الظنون 1021/2.

الصفات المذكورة، ولا يعمل في المفعول به؛ إذ هو بمعنى اللازم⁽¹⁾، أي: مُتَسَبِّبٌ أو مَنَسُوبٌ، ولعدم مشابهته للفعل لفظاً، لا يعمل إلا في مُخَصَّصٍ تلك الذات المبهمة، إمّا ظاهراً كما في: «بِرَجْلٍ مِصْرِيٍّ حَمَارَةٌ»، أو مضمراً كما في: «بِرَجْلٍ تَمِيمِيٍّ»، فلا يعمل في غيره إلا في الظرف الذي يكفيه رائحة [الفعل]⁽²⁾، نحو: «أنا قُرَشِيٌّ أَبَدًا»، أو الحال⁽³⁾ المُشَبَّهِ لَه⁽⁴⁾، كما مضى في بابهِ، قال عِمْرَانُ بْنُ حَطَّانٍ⁽⁵⁾:

67_ يَوْمًا يَمَانٌ إِذَا لَاقِيَتْ ذَا يَمَنٍ فَإِنْ لَقِيَتْ مَعَدِيًّا فَعَدْنَانِي⁽⁶⁾

أما سائر الصفات المذكورة، فلمشابهتها للفعل لفظاً أيضاً، تتعدى في العمل إلى غير مُخَصَّصٍ تلك الذات المدلول⁽⁷⁾ عليها من الحال والظرف وغيرهما.

فإن قيل: فاسم الزمان والمكان أيضاً – نحو: المَضْرَبُ والمَقْتَلُ – واسم الآلة⁽⁸⁾، يدلان على ذات غير معيّنة موصوفة بصفة معيّنة؛ إذ معنى المَضْرَبِ: مكانٌ أو زمانٌ يُضْرَبُ فِيهِ، ومعنى المَضْرَبِ: آلةٌ يُضْرَبُ بِهَا، فهلاً رفعا ما يُخَصَّصُ ذَيْنَاكَ الذاتين أو ضميرُهُ، فيقال: «صُمْتُ يَوْمًا مَعْطَشًا»، أي: مَعْطَشًا هُوَ، و: «صُمْتُ يَوْمًا مَعْطَشًا نِصْفَهُ»، و: «سَرِيتُ فَرَسًا مَعْسِفًا»⁽⁹⁾، أي: مَعْسِفًا هُوَ، و«سَرِيتُ فَرَسًا مَعْسِفًا نِصْفَهُ».

فالجواب أن اقتضاء الصفة والمنسوب لمتبوع يخصص الذات المبهمة التي يدلان عليها وضعي، بخلاف الآلة واسمي الزمان والمكان؛ فإنها وضعت على أن تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف

1- كذا في شرح الشافية 13/2. والذي في النسخ: «اللام»، وهو وهم.

2- من (أ).

3- كذا في شرح الشافية 13/2. والذي في النسخ: «الظرف»، وهو وهم.

4- أي للظرف. ووجه الشبه بين الحال والظرف، من ناحية أن معناهما واحد؛ ألا ترى أن قولك: «جاء زيدٌ راكباً» مثل قولك: «جاء زيد وقت ركوبه»، ولهذا صح أن كل شيء دل على معنى الفعل يعمل فيهما؛ فاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. الخ، وأسماء الأفعال، والأحرف المشبهة بالفعل، كل ذلك يعمل في الحال والظرف جميعاً. فقوله: «الحال المشبه له» ليس للاحتراز، وإنما وصفه بصفة كاشفة. ومثال عمل المنسوب في الحال: «أنت قُرَشِيٌّ شاعراً».

5- أبو سماك عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي (-83هـ) خطيب الصفرية وشاعرهم، عد من القعدة الصفرية لأنه طال عمره وضعف عن الحرب، فاقتصر على التحريض والدعوة بشعره وبيانه. انظر ترجمته في المؤلف 91 والخزانة 436/2 و441.

6- لعمران في العقد الفريد 13/2 والأغاني 118/18 ومعجم الأدباء 214/7 وضرائر الشعر 134 وشرح الرضي على الشافية 14/2 وأعيان العصر 744/2 والخزانة 357/5. يمان: منسوب إلى اليمن؛ فالألف فيه عوض عن ياء النسبة، وتعلق به الظرف «إذا». وفيه شاهد على تخفيف المشدد في القافية للضرورة.

7- في النسخ: المدلولة.

8- معطوف على «اسم الزمان والمكان».

9- المَعْسِفُ: اسم مكان من: عَسَفَ يَعْسِفُ عَسْفًا، أي: مالَ وَعَدَلَ عن الطريق، كاعتسَفَ وتَعَسَّفَ. انظر القاموس (ع س ف) 772.

مثال تعلق الجار والمجرور بالفعل نحو: «مررت بزيد» فالجار والمجرور في محل نصب بمررت.

ومثال تعلق الجار والمجرور بما في معنى الفعل نحو: «زيدٌ مَمْرُورٌ به»، فالجار والمجرور في محل رفع على النيابة عن الفاعل بـ «مَمْرُور».

وقد اجتمعا، أي التعلق بالفعل والتعلق بما في معناه، في قوله تعالى: (أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)، فـ (عليهم) الأول متعلق بفعل، وهو (أنعمت)، ومحلّه نصب، و(عليهم) الثاني متعلق بما في معنى الفعل، وهو (المغضوب)، ومحلّه رفعٌ على النيابة عن الفاعل.

مُعَيَّنٍ غَيْرِ مُخَصَّصَةٍ بِمَنْبُوعٍ وَلَا غَيْرِهِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَخَصَّصٌ لَمْ تُجْرَ عَلَيْهِ وَلَمْ تَرْفَعْهُ وَلَمْ تَنْصِبْ أَيْضًا شَيْئًا؛ لِأَنَّ النَّصْبَ فِي الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ، بَعْدَ الرَّفْعِ، فَكَيْفَ فِي فُرُوعِهِ، فَمِنْ ثَمَّ أَوْلَوْا قَوْلَهُ:

68_ كَأَنَّ مَجْرَ الرَّامِسَاتِ دُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقْنَهُ الصَّوَانِعُ⁽¹⁾

بقولهم: «كأنَّ أثرَ مَجْرٍ، أو مَوْضِعِ مَجْرٍ»، على حذف المضاف، وعلى أَنَّ (مَجْرًا) مَصْدَرٌ بمعنى جِرٍّ. وأمَّا المَصْعَرُ فموضوعٌ لذاتٍ مخصوصةٍ موصوفةٍ بصفةٍ مخصوصةٍ، فليس هناك مَخَصَّصٌ غير لفظ المصغر حتى يرفعه هذا. انتهى⁽²⁾.

71* قوله: (فالجار والمجرور في محل نصب بمررت).. قال الرضي: والتحقيق أَنَّ المجرور وحده منصوبُ المحلِّ، لا مع الجار؛ لأنَّ الجار هو المُوَصِّلُ للفعل إليه، كالهزمة والتضعيف في: «أذْهَبْتُ زَيْدًا، وَأَكْرَمْتُ عَمْرًا»، لكنَّ لَمَّا كَانَ الهزمة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجار منفصلاً عنه كالجزء من المفعول، تَوَسَّعُوا فِي اللَّفْظِ وَقَالُوا: هما في محلِّ نصبٍ⁽³⁾.

72* قوله: (فـ) عليهم⁽⁴⁾ الأول متعلق بفعل). .. الْمُحَقِّقُونَ عَلَى كَسْرِ اللَّامِ فِي «المتعلق»، وإن صحَّ الفتح أيضاً؛ إذ المراد به معمولُ الفعل، والمتعارف أنَّ المعمولَ متعلقٌ، بالكسر، والعاملُ متعلقٌ، بالفتح، وسرُّهُ أَنَّ التَّعْلُقَ هُوَ التَّنَبُّتُ، و«المتنبَّت» بالكسر، هو المعمول الضعيف، وبالفتح هو العامل القوي⁽⁵⁾.

72* قوله: (وهو) أنعمت⁽⁶⁾. قال ابن جني: أسندَ النعمة إليه بطريق الخطاب تقريباً، وانحرفَ عن ذلك إلى الغيبة في ذكر الغضب تأدباً⁽⁶⁾. وهو كلام حسن، ومراده بالغيبة تركُّ الخطاب.

1- للنايعة الديباني. والبيت في ديوانه 79 والكشاف 745/2 والمفصل 305 وشرح التسهيل 124/3 وشرح الشافية 16

واللسان (ن م ق) 361/10 و(ذ ي ل) 260/11 والخزانة 453/2 والتاج (ذ ي ل) 256/14.

2- كلام الرضي، وهو في شرح الشافية من 13 إلى 17.

3- شرح الكافية 137/4.

4- أي: من سورة الفاتحة: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

5- انظر الكليات (أ ط) 140.

6- انظر المحتسب 145/1.

وقد اجتمعاً أيضاً في قول أبي بكر بن دريد في مقصوده:

- واشتعلَ المَبْيُضُ في مُسَوِّدِهِ * * * مثلَ اشتعالِ النارِ في جَزَلِ العَضَى

72 قوله: (في قول أبي بكر بن دريد)⁽¹⁾.. هو إمام عصره في الأدب والشعر، أبو بكر محمد بن الحسن دريد البصري، عَرَضَ له في رأسِ التسعينَ من عمره فالحج، سقى له الترياق فبرئ ثم عاوده بعد حَوْلٍ (2) لغذاء ضارّ تناوله⁽³⁾، فكان يحرك بيده حركةً ضعيفةً، وبطل من محزمه إلى قدميه⁽⁴⁾، وكان مع هذا الحال ثابت الذهن كامل العقل، توفي [في سنة]⁽⁵⁾ إحدى وعشرين وثلاثمئة. قال⁽⁶⁾: رأيتُ رجلاً في النوم، طويلاً، أصفرَ الوجه، كوسجاً⁽⁷⁾، دَخَلَ عَلَيَّ، وأخذَ بعضادتي الباب، وقال: أنشدني أحسنَ ما قلتَ في الخمرِ، فقلتُ: ما تركَ أبو نَواسٍ⁽⁸⁾ لأحدٍ شيئاً، فقال: أنا أشعرُ منه، فقلتُ: مَنْ أنتَ؟ قال: أبو ناجية⁽⁹⁾ من أهلِ الشام، وأنشدني:

_ وَحَمْرَاءَ قَبْلَ المَزَجِ صَفْرَاءَ بَعْدَهُ أَتَتْ بَيْنَ ثَوْبِي نَرْجِسٍ وَشَقَائِقِ

_ حَكَتْ وَجَنَةَ المَعْشُوقِ صِرْفاً فَسَلَطُوا عَلَيْهَا مَزَاجاً فَاکْتَسَتْ لَوْنَ عَاشِقِ⁽¹⁰⁾

فقلتُ: أسأت. قال: ولم..؟!.. قلت: لأنك قَدَمْتَ الحُمْرَةَ، ثم قلت: «ثوبِي نرجسٍ وشقائق»، فقَدَمْتَ الصُّفْرَةَ، فهلاً قَدَمْتَ الحُمْرَةَ أيضاً، فقال: وما هذا الاستقصاء يا بغيض؟..

1- تقدمت الترجمة له ص 141.

2- في (أ): أحوال.

3- في (أ): ولقد أضر بحاله.

4- في (أ): من محزمه إلى قدمه.

5- من (أ).

6- يعني ابن دريد. والخبر مفصلاً في معجم الأديباء 133/18 ووفيات الأعيان 327/4.

7- «الكوسج» بالفتح: النقيُّ الخدين من الشعر، أو هو الناقصُ الأسنان، وقال سيبويه: أصله بالفارسية (كوزه) أو (كوسه).

انظر الكتاب 305/4 ومادة (ك س ج) في اللسان 352/2 والتاج 467/3.

8- الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح الحكمي بالولاء (- 198هـ) شاعر العراق في عصره. ولد في الأهواز من بلاد

خوزستان ونشأ بالبصرة، اتصل بالخلفاء العباسيين، ومدح بعضهم. كان جدُّه مولى للجراح بن عبد الله الحكمي، أمير خراسان، فنسب إليه، هو أول من نَحَجَ للشعر طريقتَه الحضريَّة وأخرجه من اللهجة البدوية، وقد نظم في جميع أنواع

الشعر، وأشهر شعره خمريَّته. انظر ترجمته في الشعر والشعراء 680 والأغاني 3/20 ووفيات الأعيان 95/2.

9- شخصية غير حقيقية رآها ابن دريد في المنام ونسب إليها البيتَين كما يروي.

10- قوله: «وشقائق» من صيغ منتهى الجموع، وصرفه للضرورة، أو لشهرة الاسم مع المضاف إليه، فبقيت كسرتَه في الجرِّ

بعد إفراده. والبيتان في ديوان ابن دريد 86 وديوان ديك الجن 74 والحماصة الشجرية 869.

ف «في مسوده» متعلق بفعل وهو «اشتعل»، و«في جزل» متعلق بما في معنى الفعل، وهو «اشتعال»، وإن علقت الجارّ والمجرور الأول، وهو «في مسوده» ب «المبيض»، أو جعلته حالاً منه متعلقاً ب «كائناً» محذوفاً، فلا دليل فيه على اجتماعهما؛ لأنّ الجارّ والمجرور الأول والثاني متعلقان بما في معنى الفعل، وهو «المبيض» أو «كائناً».

72* قوله:

69_ (واشتعل (1)

قال الكافيجي⁽²⁾: فإن قلت: أليس⁽³⁾: ﴿اشتعل الرأس شيباً﴾⁽⁴⁾ أبلغ من: «اشتعل شيب الرأس في سواده»، وأوجز؟ قلت: عدل عنه لقصد تصوير حاله على أوضح وجه، ولكون المقام مقام البسط والإطناب⁽⁵⁾.

72* قوله: (بالمبيض) لأنه اسم فاعل⁽⁶⁾ باللام بمعنى الذي⁽⁷⁾، فيكون معتمداً على الموصول لأنه اسم فاعل، وتعلقه بالمبيض صحيح. وإن جعلت (أل) عوضاً عن المضاف إليه بأن كان أصله: (مبيضة) لصح الاعتماد، وحينئذ على الموصول أيضاً.

وفي تعلقه به بحث؛ لأنّ الشارح فسره بالبياض، فليس فيه معنى الفعل، إلا أن لا يفسره على هذا بالبياض، بل يُقْبِه على ظاهره، ومع ذلك فيه نظر من جهة المعنى، فليتأمل فيه.

72* قوله: (أو جعلته حالاً منه) أي: جعلت الجارّ الأول، ولا يخفى أنّ الحال إنّما هي الجارّ والمجرور، لا الجارّ وحده، فعبر الشيخ بالجرّ عن الكل اختصاراً؛ لأنّ مراده ما قلناه، وهذا يرشد إلى أنّ قوله: (أولاً لا بدّ من تعلق الجار بفعل) فيه حذف تقديره: والمجرور.

72* قوله: (فلا دليل فيه على اجتماعهما) أي لا يكون ذلك من اجتماع تعلق الجار بفعل أو بما في معناه، بل يكون الجار في الموضعين متعلقاً باسم.

1- أي: قوله مستشهداً بقول ابن دريد:

واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغصن

والبيت في المقصورة الدريدية 20 وأنساب السمعاني 436/5 ووفيات الأعيان 324/4 والبحر المحيط 173/6 والإعراب 55 والمغني 566 و856 وتفسير ابن كثير 212/5 والموصل 72. وفيه شاهدان مجتمعان؛ حيث تعلق الجار والمجرور، وهما (في مسوده) بالفعل، وهو (اشتعل)، وتعلق (في جزل) بما في معنى الفعل، وهو المصدر (اشتعال).

2- انظر شرحه على القواعد 224. والنقل باقتضاب.

3- كذا في النسخ، وفي شرح الكافيجي 224: «أليس قولهم: اشتعل رأسي شيباً»، من غير ذكر للآية الصريحة.

4- ﴿قال ربّ إني وهنّ العظم مني واشتعل الرأس شيباً ولم أكن بدعائك ربّ شقيّاً﴾ مريم 4/19.

5- الإطناب: الإسهاب والإطالة، وهو مقابل الإيجاز. انظر التلخيص 209 و210.

6- أصله: (مبييض)، على وزن (مفعّل) بكسر ما قبل آخره، اسم فاعل من: (أبييض بييضاً)؛ التقى فيه مثلاًن متحركان، فسكن الأول وأدغم في الثاني إدغماً واجباً.

7- ينظر في هذا المعنى لـ «أل»: الرصف 75 والجنى 201 والمغني 71. وقد تقدم شاهدان له برقم 27 و28.

و«اشتعل» معناه انتشر، و«المبيض»: البياض، والضمير في «مسوده» عائذ على الرأس في البيت قبله. و«بئس» بالنصب مفعولٌ مطلق، والجزل: الغليظ من الحطب اليابس، والغضى: شجر معروف، إذا وقع في النار يشتعل سريعاً، ويبقى زماناً؛ شَبَّهَ بياضَ الشَّيْبِ وانتشاره في رأسه باشتعال النار في الحطب الغليظ وانتشارها فيه. وَيَسْتَتْنِي مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ أَرْبَعَةٌ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ:

قال في المغني: ولكنَّ تَعَلَّقَ الثَّانِي (1) بالاشتعال يُرَجِّحُ تَعَلَّقَ الْأَوَّلِ بفعله؛ لأنه أتمُّ لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلقه في الثانية بكون محذوف حالاً من النار، ويبعده أن الأصل عدم الحذف (2).
72 قوله: (في البيت الذي قبله)، وهو قوله:

أما ترى رأسي حاك لونه طرة صبح تحت أذيال الدجى (3)

[ما لا يتعلّق من أحرف الجرّ]

73 قوله: (ويستثنى من حروف الجرّ أربعة... إلخ).. أي يستثنى من قولنا: (إنه لا بدّ لكل حرف جرّ من تعلق بفعل أو بما فيه معناه) (4).

فإن قلت: الاستثناء ينافي القاعدة.

قلت: إذا كانت قطعياً، أمّا إذا كانت استقرائيةً ظنيّةً فلا ينافيها؛ لأنّ الاستقراء فيها غير تام. فإن قلت: كان الأولى أن يقدم الاستثناء على التمثيل ومتعلقاته؛ فإنّ تأخيرها مختلفٌ فيه، وعدم التأخير مُتَّفَقٌ عليه، وإنّ الخروج من المختلف فيه إلى المنفَق عليه أولى. قلت: سلّمناه، لكن لا نسلم أنّ ههنا تأخير الاستثناء، غاية ما في الباب أنّ فيه تأخير الإخبار بالاستثناء عن الإخبار باجتماع الشواهد؛ لتعلقه بما خرج عن القاعدة، كما أنّ إخبار الاجتماع متعلّق بإثبات القاعدة وتوضيحها، فعلم من هذا أنّ الواو في قوله: (ويستثنى) للعطف على قوله: (وقد اجتمعاً) من حيث شهادة فحوى الكلام، ويحتمل أن تكون للاعتراض، وأمّا فائدة الاستثناء فهي [الإعلام بأنّ أحكام الحروف المستثناة] (5) مغايرة لأحكام الحروف غير المستثناة، فكذلك فرع عليه.

73 قوله: (فلا تتعلّق... إلخ).. زاد في المغني على هذه الأربعة اثنين: (6)

أدهما: رَبٌّ (7)، نحو: «رَبٌّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُهُ، أَوْ لَقِيْتُ»؛ لأنّ مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول أو مفعول على حدّ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، ويُقدَّرُ الناصب بعد المجرور، لا قبل الجار؛

1- أي الجار والمجرور (في جزل) من بيت المقصورة الآنف الذكر.

2- المغني 567.

3- هو مع الشاهد 69 من المقصورة الدريدية ص 20.

4- تقدم في موصل الطلاب 71..

5- من (أ).

6- انظر المغني 577 و578.

7- ينظر في رَبٌّ: الأزهية 268 والرصف 188 والجنى 438 والمغني 179.

لأنَّ (رُبَّ) لها الصِّدْرُ مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الجِرِّ، وإِنَّمَا دَخَلَتْ فِي المِثَالِينَ لِإِفَادَةِ التَّكْثِيرِ أَوْ التَّقْلِيلِ⁽¹⁾، لا لَتَعْدِيَّةٍ عَامِلٍ؛ هَذَا قَوْلُ الرُّمَّانِيِّ⁽²⁾، وَابْنُ طَاهِرٍ⁽³⁾.

ب/55

وَقَالَ الجَمْهُورُ: هِيَ فِيهِمَا⁽⁴⁾ حَرْفٌ جَرٌّ مُعَدٌّ، فَإِنْ قَالُوا إِنَّهَا [عَدَّتِ العَامِلَ المَذْكُورَ، فَخَطَأً؛ لِأَنَّهُ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَلا سِتْفَائِهِ مَعْمُولُهُ فِي المِثَالِ الأَوَّلِ، وَإِنْ قَالُوا إِنَّهَا]⁽⁵⁾ عَدَّتْ مَحذُوفًا تَقْدِيرُهُ: حَصَلَ، أَوْ نَحْوَهُ - كَمَا صرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ⁽⁶⁾ - ففِيهِ تَقْدِيرٌ لِمَا مَعْنَى الكَلَامِ مُسْتَعْنٍ عِنْدَهُ، وَلَمْ يُلْفِظْ بِهِ فِي وَقْتِ.

ثانِيهِمَا: حُرُوفُ⁽⁷⁾ الاستِثْنَاءِ، وَهِيَ: خَلا وَعَدَا وَحَاشَا⁽⁸⁾، إِذَا خَفَضْنَا فَإِنَّهُنَّ لِتَحْيَةِ الفِعْلِ عَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّ (إِلَّا) كَذَلِكَ، وَذَلِكَ عَكْسُ مَعْنَى التَّعْدِيَّةِ الَّذِي هُوَ إِيْصَالُ مَعْنَى الفِعْلِ إِلَى الأَسْمِ، وَلَوْ صَحَّ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ، لَصَحَّ ذَلِكَ فِي (إِلَّا)، وَإِنَّمَا خُفِضَ بِهِنَّ المَسْتَنْتَى، وَلَمْ يُنْصَبْ كَالْمَسْتَنْتَى بِإِلَّا؛ لِئَلَّا يَزُولَ الفَرْقُ بَيْنَهُنَّ أَفْعَالًا وَأَحْرَفًا. انْتَهَى.

وَرُدُّ الوَجْهِ الأَوَّلِ بَأَنَّ نَمْنَعَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى التَّعْدِيَّةِ مَا ذَكَرَهُ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا جَعَلَ مَجْرُورَهَا مَفْعُولًا بِهِ لِذَلِكَ الفِعْلِ، وَلا يَلْزَمُ مِنْهُ إِثْبَاتُ ذَلِكَ المَعْنَى لِلْمَجْرُورِ، بَلْ إِيْصَالُهُ إِلَيْهِ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الحَرْفُ، وَهُوَ هُنَا مُفِيدٌ لِانْتِقَائِهِ عِنْدَهُ⁽⁹⁾، وَقَدْ أَفْصَحَ المُصَنِّفُ بِهَذَا فِي المَغْنِيِّ، حَيْثُ قَالَ فِي

1- انظر الخلاف في ذلك في ارتشاف الضرب 1740 و1741.

2- في (أ): الدماميني. وهذا وهم بيِّن؛ إذِ النَّصُّ مِنَ المَغْنِيِّ 179، وَالدَّمَامِينِيُّ وَوُلِدَ سَنَةَ 763 هـ، وَابْنُ هِشَامٍ تَوَفَّى 761 هـ، فَكَيْفَ لَهُ أَنْ يَذْكُرَهُ؟! وَالرَّمَّانِيُّ هُوَ أَبُو الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَيْسَى بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (-384 هـ) الوَرَّاقُ الإِخْشِيدِيُّ (نَسَبَةٌ إِلَى أَسْتَاذِهِ الإِخْشِيدِ المُتَكَلِّمِ) عَالِمٌ فِي اللُّغَةِ وَالتَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ وَالتَّفْسِيرِ، مِنْ طَبَقَةِ الفَارْسِيِّ وَالسِّيْرَانِيِّ. مِنْ كُتُبِهِ: شَرْحُ كِتَابِ سَيِّوِيَّةِ، وَالأَلْفَاظُ المُتَقَارِبَةُ، وَمَعَانِي الحُرُوفِ، وَالحُدُودُ، وَالنُّكْتُ فِي إِعْجَازِ القُرْآنِ، وَغَيْرَهَا.. انظر ترجمته في معجم الأُدبَاءِ 73/14 وَإِنْبَاهِ الرِّوَاةِ 294/2 وَوَفِيَّاتِ الأَعْيَانِ 299/3 وَإِشَارَةُ التَّعْيِينِ 221. وَانظر رَأْيَهُ فِي ارْتِشَافِ الصُّرْبِ 1743 وَالجَنِيِّ 453 وَالمَغْنِيِّ 577 وَالمُسَاعَدِ 287/2 وَالكَافِيَّيْنِ 238 وَالمَعْمُورِ 353/2 وَالرَّمَّانِيِّ النُّحْوِيِّ 295 وَ296.

3- أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ طَاهِرِ الأَنْصَارِيِّ الإِشْبِيلِيِّ المَعْرُوفِ بِالحَدِّبِّ (-580 هـ) تَلْمِيزُ الرَّمَّانِيِّ وَشَيْخُ ابْنِ خُرُوفٍ. نُحْوِيُّ أُنْدَلُسِيِّ بَارِعٍ. لَهُ تَعْلِيقَاتٌ عَلَى كِتَابِ سَيِّوِيَّةِ، وَأُخْرَى عَلَى الإِيضَاحِ لِلْفَارْسِيِّ. انظر ترجمته في معجم الأُدبَاءِ 75/15 (وَهُوَ فِيهِ أَبُو الحَسَنِ) وَالوَاوِيَّ بِالوَفِيَّاتِ 81/2 وَبِغِيَّةِ الوَعَاةِ 28/1 وَكَشْفِ الظُّنُونِ 213. وَانظر رَأْيَهُ فِي ارْتِشَافِ الصُّرْبِ 1743 وَالجَنِيِّ 453 وَالمَغْنِيِّ 577 وَالمُسَاعَدِ 287/2 وَالكَافِيَّيْنِ 238 وَالمَعْمُورِ 353/2.

4- أَيُّ فِي المِثَالِينَ الأِنْفِيِّ الذِّكْرُ. وَانظر ارتشاف الضرب 1743.

5- مِنْ (أ).

6- مِنْهُمُ الخَلِيلُ وَسَيِّوِيَّةُ وَالفَارْسِيُّ وَالجَزُولِيُّ، انظر الكتاب 103/3 وَ104 وَإِيضَاحِ الفَارْسِيِّ 200 وَالمَقْدِمَةُ الجَزُولِيَّةُ 126 وَالارْتِشَافُ 1743.

7- فِي المَغْنِيِّ 179: حَرْفٌ.

8- يَنْظُرُ فِي خَلا: الرِّصْفُ 185 وَالجَنِيِّ 436 وَالمَغْنِيِّ 178، وَفِي عَدَا: الرِّصْفُ 366 وَالجَنِيِّ 461 وَالمَغْنِيِّ 189، وَفِي حَاشَا:

الرِّصْفُ 178 وَالجَنِيِّ 558 وَالمَغْنِيِّ 164.

9- انظر الكافي 239.

الكلام في حرف العين على الاستدراك ما نصّه: «وتعلّق (على) هذه بما قبلها كتعلّق (حاشا) بما قبلها عند مَنْ قال به⁽¹⁾؛ لأنّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج». انتهى⁽²⁾.
ورُدَّ الوجه الثاني⁽³⁾ بأنّه ساقط؛ لأنّه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته في جميع أحكامه؛ ألا ترى أنّ (إلا) التي بمعناها لا تعملُ الجرَّ، وهذا الحرفُ يَعْمَلُهُ، واللهُ [تعالى]⁽⁴⁾ أعلمُ.
73 قوله: (أحدها الحرف الزائد).. [أي]⁽⁵⁾: فإنّه لا يتعلّق بشيء.

قال في المغني: وذلك لأنّ معنى التعلّق الارتباط المعنوي، والأصل أنّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء، فأعينت على ذلك بحرف الجر، والزائد إنّما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً، ولم يدخل للربط. وقول الحوفي⁽⁶⁾ إنّ الباء في: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾⁽⁷⁾ متعلّق، وهم. نعم يصح في اللام المقوية أن يقال إنّها متعلّقة بالعامل المقوِّي، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾⁽⁸⁾ و: ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾⁽⁹⁾ و: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾⁽¹⁰⁾؛ لأنّ التحقيق أنّها ليست زائدة محضة؛ لما تُخِيلُ في العامل من الضعف الذي نُزِلَ مَنْزِلَةَ الْقَاصِرِ، ولا مُعَدِّيَّةٌ مَحْضَةٌ؛ لِأَطْرَادِ صِحَّةِ إِسْقَاطِهَا؛ فَهِيَ مَنْزِلَةٌ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ⁽¹¹⁾.

- 1- قال سيبويه: وأما «حاشا» فليس باسم، ولكنّه حرفٌ يجرُّ ما بعده، كما تجرُّ «حتى» ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: «ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله»، فيجعل «خلا» بمنزلة «حاشا». الكتاب 349/2 و350.
- 2- المغني 193. والكلام فيه على المعنى التاسع لحرف الجر (على) وهو الاستدراك.
- 3- أي أن تكون (إلا) متعلّقة أيضاً، أسوةً بسائر حروف الاستثناء حال تعلّقها.
- 4- زيادة من الأصل.
- 5- من (أ).
- 6- أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي (-430هـ) عالم باللغة والتفسير نسبته إلى الحوف المصرية مولده. من كتبه: الموضح في النحو، ومختصر العين، والبرهان في تفسير القرآن، وإعراب القرآن. انظر ترجمته في معجم الأدباء 221/12 وإنباه الرواة 219/2 ووفيات الأعيان 300/3 وإشارة التعيين 206 وكشف الظنون 122. وانظر رأيه في المغني 575 والهمع 91/3 قال صاحبه إنّ الحوفي ذكر ذلك في إعرابه.
- 7- التين 8/95.
- 8- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَبِكُفْرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ البقرة 91/2.
- 9- البروج 16/85. وكذلك في قوله ﷻ: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ هود 107/11.
- 10- ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ يوسف 43/12.
- 11- المغني 575 و576.

كالباء الزائدة في الفاعل، نحو قوله تعالى: (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)، ونحو: «أَحْسَنَ بَزِيدٍ»، عند الجمهور، والأصل: «كفى الله شهيداً»، و«أَحْسَنَ بَزِيدًا» بالرفع، فزيدت الباء في الفاعل. و«أَحْسِنُ» - بكسر السين - فعلٌ تَعَجُّبٌ.

والزائدة في المفعول، نحو: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ)، وفي المبتدأ، نحو: «بِحَسَبِكَ دِرْهَمٌ»، وفي خبر الناسخ المنفي، نحو: (أليس الله بكاف عبده)، و: (ما الله بغافل عما تعملون).

73* قوله: (كالباء⁽¹⁾ في: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾)⁽²⁾.. قال في المغني: قال الزجاج⁽³⁾: دخلت لتضمين الكلام معنى اكتف، وهو من الحُسن بمكان⁽⁴⁾.

73* قوله: (و«أَحْسِنَ بَزِيدًا» عند الجمهور) قال في المغني: إذ الأصل عندهم⁽⁵⁾: أَحْسَنَ بَزِيدًا، بمعنى صارَ ذا حُسنٍ، ثمَّ غُيِّرَتْ صِيغَةُ الْخَبَرِ إِلَى الْطَلْبِ، وَزِيدَتْ الْبَاءُ إِصْلَاحًا لِلْفَتْحِ، وَلِزِمَتْهُ. وَأَمَّا عِنْدَ غَيْرِهِمُ الْقَائِلِ⁽⁶⁾ بِأَنَّهُ أَمْرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَأَنَّ فِيهِ ضَمِيرَ الْمَخَاطَبِ مُسْتَتْرَأً، فَالْبَاءُ مُعَدِّيَّةٌ، مِثْلُهَا فِي «أَمْرٌ بَزِيدًا».

73* قوله: (وفي المبتدأ، نحو: «بِحَسَبِكَ دِرْهَمٌ»).. فإن «حسبك» مبتدأ خبره «درهم».

قال السيوطي: وما قالوه في: «بِحَسَبِكَ دِرْهَمٌ» غيرُ مُرْضٍ أَيْضًا؛ فَإِنَّ شَيْخَنَا الْكَافِيَّجِيَّ⁽⁷⁾ اخْتَارَ أَنَّ «بِحَسَبِكَ» خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وَأَنَّ الْمَبْتَدَأَ «دِرْهَمٌ»، نَظْرًا لِمَعْنَى؛ فَإِنَّهُ مَحَطُّ الْفَائِدَةِ؛ إِذِ الْقَصْدُ الْإِخْبَارُ عَنِ «دِرْهَمٍ» بِأَنَّهُ كَافِيٌّ. وَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا هُوَ الصَّوَابُ. انْتَهَى⁽⁸⁾.

وَرَدَّهُ شَيْخُنَا⁽⁹⁾ فَقَالَ: إِنْ أَرَادَ أَنْ الْقَصْدُ مَا ذَكَرَهُ دَائِمًا، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِلْقَطْعِ بِأَنَّهُ قَدْ يَنْعَكِسُ⁽¹⁰⁾ الْحَالُ بِأَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْكَافِيِّ بِأَنَّهُ دِرْهَمٌ، بِأَنْ يَتَّصِرَ مِنْ يَرِيدُ أَخْذَ كَفَايَتِهِ [مِنَ الدَّرَاهِمِ] فَيَقَالُ⁽¹¹⁾: «بِحَسَبِكَ دِرْهَمٌ»؛ إِذْ لَيْسَ الْقَصْدُ هُنَا إِلَّا الْإِخْبَارُ عَنِ الْكَافِيِّ بِأَنَّهُ دِرْهَمٌ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ قَدْ

1- ينظر في الباء: الرصف 142 والجنى 36 والمغني 137.

2- ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ الرعد 43/13. ومثلها في قوله ﷺ: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ الإسراء 96/17.

3- انظر رأيه في المغني 144 وروح المعاني 255/15، وما رأيته في معانيه 151/3 عند سورة الرعد 43/13، أن الباء مع الاسم في موضع رفع، والمعنى: كفى الله شهيداً. ولم أرَ مُسَوِّغًا لجعل هذه الباء مع الاسم بعدها كلمة واحدة.

4- انظر المغني 144. وكذا رأي ابن جني في المحتسب 49/2 والعكبري في التبيان 332.

5- أي عند الجمهور؛ على ما في المغني ص 144. والأولى أن الأصل: «حَسَنَ بَزِيدًا»، يجعل الفعل من الباب الخامس؛ فهو الأنسب للتفسير الآتي؛ مثل: شَجَع، إذا صار ذا شجاعة.

6- في المغني 144: وأما إذا قيل. ولم أقف على صاحب هذا الرأي.

7- انظر رأيه في الهمع 309/1. ولم أقف عليه في مصنفاته.

8- كلام السيوطي، انظر همع الهوامع 309/1.

9- أي ابن قاسم العبادي شيخ الشنواني. وتقدم في الصفحة 24.

10- في (أ): يعكس.

11- من (أ).

يكون القصد ما ذكر، لم يصحَّ جعلُ ذلك سبباً في كون ما قالوه غيرَ مُرَضٍّ؛ ففيه أنه — مع كونه لا يلائم كلامه ودليله — يرد عليه مثله، فتدبَّرْ واعجبْ لتصويبه المذكور مع هذا.

وأما «بحسبك زيد»، فالباء فيه زائدة، و«حسب» مبتدأ، كما يدلُّ عليه كلام ابن الناظم⁽¹⁾.

قال المرادي⁽²⁾: وذكر في شرح الكافية⁽³⁾ أن «حسبك» في هذا المثال ونحوه خبرٌ مقدَّم، لا مبتدأ؛ لأنه لا يتعرَّف بالإضافة، وإنما يكون مبتدأً إذا كان بعده نكرة، نحو: «بحسبك درهم». انتهى.

قيل⁽⁴⁾: ويرد عليه ما قالوه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾⁽⁵⁾ ف «حسبك» مبتدأ مضاف، و﴿اللَّهُ﴾ فاعله، وهو أعرفُ المعارف، ويدلُّ على كون (حسبك) مبتدأً وقوعه اسماً لـ (إن) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ بعد: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ﴾⁽⁶⁾، واسم (إن) هو المبتدأ في الأصل.

قال شيخنا: لعلَّ وجه ما ذكر عن شرح الكافية أنه لا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة، إلا في نحو: «ما لك؟»، ونحو: «خير منك زيد»، عند سيويوه⁽⁷⁾، كما استثنى ذلك في التسهيل⁽⁸⁾، لكن قد يشكل الاقتصاد عليها بنحو ما مثل به ابن الناظم للمجرور بحرف زائد من: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽⁹⁾ فإن فيه الإخبار بالمعرفة عن النكرة، فإن اطرَدَ ذلك في النفي جاز أن يقال: «ما رجل إلا زيد»، فليراجع وليحرر.

1- هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (-686هـ) لقب بابن الناظم نسبة لأبيه ناظم الألفية. نحوي كآبيه. ولد بدمشق وتوفي فيها. له شرح الألفية، والمصباح في المعاني والبيان، وشرح غريب تصريف ابن الحاجب، وغيرها.. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 165/1 وبغية الوعاة 225/1. ولم أقف على كلام له؛ لكن قال والده الناظم شارحاً لقوله:

وقد يجرُّ زائداً «من» مُبتدأً مُنكِّراً إن دون إيجاب بدأ
وربما جرَّته بآء زائدة نحو: «بحسب الأذكياء فائدة»

إنَّ المبتدأ قابلٌ للجرِّ لفظاً بمن والباء الزائدين.. وأما جرُّه بالباء، فنحو: «بحسب الذكيِّ فائدة»، و«بحسبك حديث»، هذا إذا كان المتأخر نكرة، فلو كان معرفةً فالأجود أن يكون مبتدأً، و«بحسبك» خبراً مقدماً؛ لأنَّ حسباً من الأسماء الستس لا تُعرَّفها الإضافة. انظر شرح الكافية الشافية 337/1 و338.

2- هو ابن أم قاسم نفسه. وقد تقدمت الترجمة له ص 139. وانظر كلامه في توضيح المقاصد 470 والجنى الداني 53.

3- أي ابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية 337/1 و338 وتوضيح المقاصد 470 والجنى الداني 53.

4- انظر ما يتعلق بذلك في البحر المحيط 516/4.

5- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنفال 64/8.

6- ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي آيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنفال 62/8.

7- انظر الكتاب 25/2 وحاشية الصبان 277/1.

8- انظر شرح التسهيل 269/1.

9- ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ آل عمران 62/3. وكذلك في سورة (ص) 65/38: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾.

وك «مِنْ» الزائدة في الفاعل، نحو: (أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ)، وفي المفعول، نحو: (مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ)، وفي المبتدأ، نحو: (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ)، و(هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ). وأستفيد من الأمثلة أن الباء تُزاد في الإثبات والنفي، وتدخل على المعارف والنكرات، وأن «مِنْ» لا تُزاد في الإثبات، ولا تدخل على المعارف، على الصحيح.

وإنما لم يتعلّق الزائد بشيء؛ لأنّ التعلّق هو الارتباط المعنوي، والزائد لا معنّى له يرتبط بمعنى مدخوله، وإنما يؤتى به في الكلام تقويةً وتوكيداً.

ومن كلام العرب: «**ناهيك بزيد**»، وأعرب بعض النحاة⁽¹⁾ (ناهيك) خبراً، و(زيد) مبتدأ زيدت فيه الباء، وهو ظاهر؛ لأنّ المعنى: إنّ زيدا ناهيك عن تطلّب غيره لما فيه من الكفاية. ويحتمل عكسه، وهو أن يكون (ناهيك) مبتدأ و(زيد) خبره، والباء زائدة⁽²⁾، ويحتمل أن الباء متعلّقة بمحذوف، وهي مع مدخولها خبر (ناهيك) بمعنى: كافيك حاصل بزيد، ومثل ناهيك بزيد: «**ناهيك بي**»، وغيره، يقال: «**ناهيك من رجل**»، و«**ناهيك منه**»، وتأويله أنه بحسبه وغناؤه ينهاك عن تطلّب غيره. انتهى. 56/ب

74 ﴿قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾﴾⁽³⁾.. فإني قلت: هل يجوز أن يكون ﴿خالق﴾ مبتدأ، و﴿غَيْرُ اللَّهِ﴾ فاعلاً به أغنى عن الخبر؟ قلت: لا؛ لأنّ الوصف الرفع لمكتفى به لشدة شبهه بالفعل لا يُصغّر؛ فلا يقال: «**أضوئرب الزيدان**»، ولا يوصف؛ فلا يقال: «**أضارب عاقل الزيدان**»، ولا: «**أضارب الزيدان عاقل**»، ولا يُعرّف؛ فلا يقال: «**القائم الزيدان**»، على أن يكون (الزيدان) فاعلاً بالوصف، ولا يتنى ولا يجمع؛ فلا يقال: «**أقائمان الزيدان**»، ولا: «**أقائمون الزيدون**»، على أن يكون «الزيدان» و«الزيدون» فاعلاً، إلا على لغة: «**أكلوني البراغيث**». وسيأتي الكلام عليها في باب الفاعل.

قال المصنّف: ولا يدخل عليه حرف جر⁽⁴⁾. ولهذا ردّ إعراب الزمخشري ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾، حيث جعله من هذا الباب⁽⁵⁾، أعني أن يكون ﴿خالق﴾ مبتدأ، و﴿غَيْرُ اللَّهِ﴾ فاعلاً به، والصواب أنّه من باب المبتدأ وخبره كما أسلفنا.

1- لم أفق على تصريح بذلك، لكنه قد يفهم من كلام الطبري في تفسيره 408/17، عند قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِرَبِّكَ﴾: فالاسم المدخلة عليه الباء في موضع رفع؛ لتدلّ بدخولها على المدح أو الذم، كقولهم: «**أكرم به رجلاً**»، و«**ناهيك به رجلاً**» و«**جاد بثوبك ثوباً**»، و«**طاب بطعامكم طعاماً**»، وانظر الهداية إلى بلوغ النهاية 4167/6 وتفسير الطوسي 455/6، والزاهر في معاني كلمات الناس 14/2 والرضي 227/4.

2- انظر نتائج الفكر في النحو للسهلي 273.

3- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ فاطر 3/35. وانظر في «من»: الأزهريّة 232 والرصف 322 والجنى الداني 308 والمغني 419.

4- عطفاً على الكلام الآنف. والمصنّف هنا هو ابن مالك، انظر شرح التسهيل 272/1.

5- انظر الكشاف 597/3.

والحرف الثاني ممّا لا يتعلّق بشيءٍ: «لعلّ» الجارة في لغة من يجرُّ بها المبتدأ، ..

وذكر الكواشي⁽¹⁾ أن «خالق» مبتدأ محذوف الخبر، و«من» صلة، تقديره: «هل خالق غير الله لكم»، وإنما احتيج إلى حذف الخبر ليكون استعمال «هل» على القياس؛ فإنّها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلاّ على شذوذ، نحو: «هل زيدٌ خرج؟» ولذا قال صاحب الكشاف: إنّ الفعل ههنا مضمّر يفسره «يرزقكم»⁽²⁾. فإن قلت: قد جوّز أيضاً أن يكون «يرزقكم» صفة لـ «خالق»، فكيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية؟ وما الخبر حينئذٍ قلت: أمّا اعتبار الموصوف والتوصيف ههنا فمجرد تصوير للنفي لا للإثبات، فإنّ الاستفهام فيه للإنكار، وكمن من مستحيل يُفرضُ ليعلم امتناعه على أوضح وجه، وأمّا الخبر فهو الظرف المحذوف كما مرّ آنفاً.

وقرئ: «غير الله» بالحركات الثلاث: بالجر⁽³⁾، والرفع على الوصف لفظاً أو محلاً⁽⁴⁾، والنصب على الاستثناء⁽⁵⁾. وزيادة (من) في النفي قياسية⁽⁶⁾.

وذكر الجلال المحلّي⁽⁷⁾ أن «خالق» مبتدأ وخبر المبتدأ «يرزقكم». فإن قلت: يشكّل عليه ما تقدّم، قلت: لا نسلم؛ لجواز أن يكون محلّ ذلك إذا كانت (هل) مستعملة في الاستفهام. 74 قوله: (والثاني: لعلّ⁽⁸⁾ في لغة من يجرُّ بها).. قال في المغني: لأنها بمنزلة الحرف الزائد؛ ألا ترى أنّ مجرورها في موضع رفع بالابتداء؛ بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال:

1- أبو العباس موفق الدين أحمد بن يوسف بن الحسن بن رافع بن الحسين بن سويدان الشيباني الموصلي (-680هـ) عالم بالتفسير من فقهاء الشافعية. نسبته إلى كواشة قلعة بالموصل. من كتبه تفسير للقرآن سماه «تبصرة المتذكر وكشف الحقائق» ويعرف بتفسير الكواشي. انظر ترجمته في النجوم الزاهرة 348/7. وانظر كلامه في الكافيحي 229.

2- انظر الكشاف 597/3.

3- قال في مجمع البيان 225/22 و226: «قرأ أهل الكوفة غير عاصم وأبي جعفر بالجر، والباقون بالرفع؛ قال أبو علي: من قرأ «غير الله» بالجر جعله صفة على اللفظ، والخبر: يرزقكم من السماء والأرض، ومن قرأ «غير الله» بالرفع احتمل وجوهاً؛ أحدها أن يكون خبر المبتدأ، والآخر أن يكون صفة على الموضع، والخبر مضمّر تقديره: هل خالق غير الله في الوجود أو العالم؟ والثالث: أن يكون «غير» استثناء، والخبر مضمّر؛ كأنه قال: هل من خالق إلاّ الله، ويدل على جواز الاستثناء قوله: «وما من إله إلاّ الله» اهـ. انظر قراءة الجر في مشكل إعراب القرآن 593/2 والبحر المحيط 300/7 والدر المصون 212/9 والإتحاف 643.

4- قرأ بالرفع «غير» ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبو عمرو وشيبة وعيسى والحسن، والقراءة في مشكل إعراب القرآن 592/2 وإعراب العكبري 1073/2 والبحر المحيط 300/7 والإتحاف 643.

5- قرأ بالنصب الفضل بن إبراهيم النحوي. انظر قراءة النصب في مواضع قراءة الجر.

6- انظر شرح الكافيحي 230.

7- جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلّي الشافعي (-864هـ) المفسر، مولده ووفاته بالقاهرة. صنف كتاباً في التفسير أمّه تلميذه جلال الدين السيوطي بعد وفاة أستاذه المحلّي بست سنين، فسمي: «تفسير الجلالين»، وله أيضاً البدر الطالع. انظر كلامه في تفسير الجلالين 437. وانظر ترجمته في شذرات الذهب 303/7.

8- انظر في لعلّ: الأزهريّة 226 والجنّي الداني 579 والمغني 377.

وهم عُقَيْلٌ، أي بالتصغير. ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، فهاتان لغتان، ولهم في لامها الأخيرة الفتح والكسر، فهاتان لغتان أيضاً، وإذا ضربت اثنتين في مثلهما، يحصل من ذلك أربع لغات، وهي: «لَعْلٌ» و«لَعْلٌ» و«عَلٌ» و«عَلٌ» بفتح اللام الأخيرة وكسرها فيهن.

70..... لَعْلٌ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ⁽¹⁾

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقع كما دخلت ليت لإفادة التمني، ثم إنهم جرّوا بها منبهةً على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به، كحروف الجرّ. وعلم من قوله (في لغة من يجرُّ بها) أن إسناد الجرّ إلى المتكلم حقيقة، وإلى الحرف مجازاً، كإسناد القطع إلى السكين⁽²⁾.

74 قوله: (ولهم في لامها الأولى... إلخ) مقتضى قوله⁽³⁾ (لهم) - أي لعُقَيْل⁽⁴⁾ - أن الناصب بها لا يوافقهم في مجموع ذلك، وهو صحيح؛ فقد خالفهم في كسر اللام الأخيرة⁽⁵⁾، وزاد عليهم لغات. فحكى الرضي قبل أن يحكي مقالة عُقَيْل [المذكورة]⁽⁶⁾ هنا من إثبات اللام.. إلخ، عشر لغات⁽⁷⁾: أشهرها: (لعلٌ، وعَلٌ)، وجاء (لَعْنٌ) بعين غير معجمة، و(لَعْنٌ) بغين معجمة وآخرها نون، وجاء 1/57 (رَعْنٌ) و(رَعْنٌ) بجعل الراء مقام اللام⁽⁸⁾، وجاء (لَأَنَّ، وَأَنَّ)، و(لَعَاءٌ) بالمدّ، قوله:

1- صدره: «فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جَهْرَةً» قاله كعب بن عبيد بن سعد بن عقبة الغنوي من بني غَنِيٍّ (-5ق.هـ) في رثاء أخيه أبي المغوار. ويروى له في جمهرة أشعار العرب 250 والأصمعيات 96 وطبقات فحول الشعراء 213/1 والتعازي والمراثي 24 وأمالي القالي 147/2 والخزانة 433/10 و436 واللّسان (ج وب) 283/1 والتاج (ج وب) 388/1: «لعلُّ أبا المغوار...» فلا شاهد فيه حينئذ. والبيت لكعب في العقد الفريد 271/3 وكتاب اللّامات 148 وسرّ الصناعة 407 وأمالي الشجري 361/1 ووصف المباني 375 و(ع ل ل) 473/11 و(ل م م) 550/12 والجنى 584 والمغني 377 و576 وابن عقيل 8/2 والعيني 347/4 والكافيحي 231 والأشئوي 62/2 وموصل الطلاب 75 والسيوطي 236 والمجمع 373/2 و92/3 والخزانة 426/10 وحاشية الصبان 304/2. ويأتي الشاهد 72 قبله في القصيدة نفسها.

2- أي إنّه من الحجاز العقلي ذي العلاقة الآلية؛ إذ أسند الفعل إلى آله، لا إلى فاعله الأصلي؛ فقد تُجَوِّزُ فيه ممّا هو له إلى غير ما هو له، وحصل الإثبات فيه من جهة العقل، لا من جهة اللغة. انظر المفصل في علوم البلاغة العربية 522 و523.

3- في الأصل: قولهم. وهو سهو من الناسخ.

4- قبيلة عربية منسوبة إلى عُقَيْلِ بْنِ كَعْبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ بَكْرِ بْنِ هُوَازِنِ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ عَكْرَمَةَ بْنِ خَصْفَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عِيْلَانَ بْنِ مِضَرَ. انظر كامل المبرد 215 والأغاني 104/19 وصبح الأعشى 395/1.

5- قال ابن جني: حكى أبو زيد أن لغة عقيل: «لَعْلٌ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ» بكسر اللام الآخرة من «لعلٌ» وجرّ «زيدٌ». وأنشد بيت كعب بن سعد الغنوي السابق. انظر سرّ الصناعة 407.

6- من (أ).

7- انظر شرح الكافية 373/4، وذكر أنّ لها إحدى عشرة لغة. وأشار إليها المصنف في المغني 379 ولم يذكرها.

8- حكى صاحب التاج عن شيخه أنهم قالوا رَعْلٌ، وأبدلوا في غيرها أيضاً، كأوجر بمعنى أوجل، وهي لغة قيس.. انظر تاج العروس، مفتاح باب الراء 3/6.

واشْتَهَرَ أَنَّ عَقِيلًا يَجْرُونَ ب «لَعَلَّ»، قَالَ شَاعِرُهُمْ، وَهُوَ كَعْبُ بْنُ سَعْدِ الْغَنَوِيِّ:

– وداعِ دعا يا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى * * * فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ

– فقلت ادعِ أُخْرَى وارفعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً * * * لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

فَجَرَّ بِهَا «أَبَا الْمَغْوَارِ» تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحُرُوفِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْإِسْمِ أَنْ تَعْمَلَ الْعَمَلَ الْخَاصَّ بِهِ، وَهُوَ الْجَرُّ.

وإنما قيل بعدم التعلق فيها لأنها بمنزلة الحرف الزائد الداخل على المبتدأ.

71_ لَعَاءُ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيمٌ⁽¹⁾

وقد تلحق (لعل) تاء التأنيث كما في (رُبَّتْ)، فيقال: لعلت⁽²⁾.

ثم قال⁽³⁾: اللام الأولى في (لعل) زائدة عند البصريين⁽⁴⁾، أصلية عند الكوفيين؛ لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة؛ لأن مبناها على الخفة، والبصريون نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتلقب بها، وجواز زيادة التاء، فإن سُمِّيَ بها لم تتصرف عند البصريين؛ للتركيب والعلمية، وكذا عند الكوفيين؛ لشبه العجمة والعلمية؛ لأنها ليست من أوزان كلامهم. انتهى.

75* قوله: (قال شاعرهم) أي في رثاء أخيه⁽⁵⁾.

75* قوله:

72_ (وداعِ دعا).....⁽⁶⁾

1- لم أقف على قائله، وهو من عقيل على آية حال. والبيت في الرضي 373/4 والخزانة 422/10 و430. ويروى في شرح الكافية الشافية 783 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 427/1 وورصف المباني 375 والجنى الداني 584 والدر المصون 191/1 وأوضح المسالك 8/3 وشرح القطر 351 وابن عقيل 9/2 والأشْمُونِي 61/2 وحاشية الصبان 304/2: «لعلَّ الله..» فلا شاهد فيه على لغة المد حينئذ. وقوله: «فضَّلْكم علينا» كذا في (أ) والمصادر، وما في سائر النسخ: «فضَّله عليكم»، والأول هو المناسب؛ لأن التفضيل هنا على سبيل التهكم والسخرية؛ فالشَّرِيم: المرأة المُفضاة التي اتصل مسلكاها، فصارا شيئا واحداً، ويقال فيها أيضاً شرماء وشروم. انظر اللسان (ش ر م) 321/12.

2- ينظر في هذه التاء: الجنى الداني 57.

3- أي الرضي، انظر شرح الكافية 374/4.

4- في (أ): عند البصريين زائدة. قال سيبويه: و«لعلَّ» حكاية؛ لأن اللام هنا زائدة، بمتزتها في «لأفعلن»، ألا ترى أنك تقول «علَّك»، وكذلك «كأن»؛ لأن الكاف دخلت للتشبيه. الكتاب 332/3. وانظر المقتضب 73/3 وأصول ابن السراج

105/2 وكتاب اللامات 135 والرصف 373. وقد عقد ابن الأنباري لذلك مسألة في الإنصاف 218 * 227.

5- وهو أبو المغوار المذكور في الشاهد رقم 70.

6- البيت كاملاً:

وداعِ دعا يا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ

وفيه شاهد على جواز تعدّي (استجاب) بنفسه، يقال: استجاب واستجاب له. انظر أدب الكاتب 419 وأمالي الشجري 95/1 ومادة (ج و ب) في الصحاح 118/2 واللسان (ج و ب) 283/1. والبيت مع الشاهد 70 من القصيدة نفسها. انظر تخريج الشاهد هناك.

والحرف الثالث مما لا يتعلّق بشيء: «لولا» الامتناعية إذا وليها ضمير متصل لمتكلم أو مخاطب أو غائب، في قول بعضهم: «لولاي ولولاك ولولاه»، كقول يزيد بن الحكم:

- وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هُوَ * * *

والشائع في تعدي «استجاب» إلى الداعي، أن يقال: «استجاب له»، وقد يقال: «استجابة» بمعنى أجابته، ومنه البيت الأول، وأما في التعدية إلى الدعاء فشائع من دون اللام، مثل: «استجاب الله دعاءه»، ولهذا قيل في البيت إنه على حذف مضاف، أي إنه لم يستجب دعاءه⁽¹⁾.

75 قوله: (والثالث: لولا... إلخ) قال في المغني في أبحاث لولا: وإذا ولي (لولا) مُضْمَرٌ فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ [ضمير]⁽²⁾ رفع، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾⁽³⁾، وسُمِعَ قَلِيلًا: «لَوْلَايَ» و«لَوْلَاهُ»، خلافًا للمبرد⁽⁴⁾. ثم قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير، مختصة به كما اختصت «حتى» والكاف بالظاهر⁽⁵⁾، ولا تتعلّق (لولا) بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف، وقال الأخفش⁽⁶⁾: الضمير مبتدأ، و(لولا) غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا إذ قالوا: «مَا أَنَا كَأَنْتَ وَلَا أَنْتَ كَأَنَا». وقد أسلفنا⁽⁷⁾ أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالأسماء الظاهرة في الاستقلال، فإذا عطف عليه اسم ظاهر، نحو: «لَوْلَاكَ وَزَيْدٌ»، تَعَيَّنَ رَفْعُهُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْفُضُ الظَّاهِرَ⁽⁸⁾.

وخرج بالامتناعية التحضيضية؛ فإنها لا يليها إلا الفعل ظاهرًا، أو مُضْمَرًا.

76 قوله:

73_ (وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ (.....)⁽⁹⁾

- 1- قاله الزمخشري في الكشاف عند قوله ﷺ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ [القصص 50/28]. وانظر الصحاح (ج و ب) 118/2 وأما الشجري 95/1 والخزانة 437/10.
- 2- ساقطة من النسخ، واستدركتها من المغني 360.
- 3- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْجَعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ سبأ 31/34.
- 4- انظر المقتضب 73/3.
- 5- انظر الكتاب 373/2 و383. وانظر في الكاف: رصف المباني 195 والجني الداني 78.
- 6- انظر رأيه في المقتضب 73/3 والمغني 361 و576 والهمع 375/2. وكذا رأي الفراء. انظر الرضي 445/2.
- 7- سلف ذكره في المغني 203.
- 8- المغني 361. ولم يذكر صاحب الأزهريّة والرصف مجيء لولا جارة زائدة، وقد رأى الهروي أنه لنا في الضمير بعد «لولا» وجهان: الانفصال، فيكون مرفوعاً، نحو: «لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو»، وهذا هو الأكثر والأجود. والاتصال، فيكون كالمجرور في اللفظ، نحو: «لولاك، ولولاي». ثم أنشد البيت الآتي. انظر الأزهريّة 180.
- 9- البيت كاملاً:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هُوَ بأجرامه من قلة النيق منهوي =

وكقول الآخر:

- لولاك في ذا العام لم أحجج * * *

وكقول جحدر:

- ولولاه ما قلت عليّ الدراهم * * *

فذهب سيبويه إلى أن «لولا» في ذلك جارة للضمير..

طاح: هلك، والجرم: الجسد، وأتى بلفظ الجمع حيث قال: بأجرامه، كما قالوا: «بِعَيْرِ ذُو عَائِنِ»، والنيق: الجبل الشامخ، وَقَلَّتْهُ رَأْسُهُ، والمنهوي: الساقط.

76 قوله:

74_ (.....) لولاك في ذا العام لم أحجج⁽¹⁾

قبله:

- أُوْمِتْ بِكَفَيْيْهَا⁽²⁾ مِنَ الْهُودِجِ

وبعدّه:

- أَنْتَ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتَنِي وَلَوْ تَرَكْتَ الْحَجَّ لَمْ أَخْرُجْ

76 قوله: (فذهب سيبويه إلى [أن⁽³⁾ لولا في ذلك] أي: القول والاستعمال، جارة للضمير بعدها⁽⁴⁾)؛ فالضمير بعدها ضمير مجرور مُتَّصِلٌ؛ إذ لو كان منصوباً لجاز أن يلحقَ نونُ الوقاية مع الياء،

ب/57

=ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفى (-105هـ) يعاتب أخاه عبد ربه. وهو في سيبويه 374/2 وعيون الأبحار 83/7 والأغاني 344/12 وأمالي القالي 68/1 والخصائص 259/2 وسرّ الصناعة 394 والأزهيّة 180 والمفصل 174 وأمالي الشجري 512/2 واللّسان (ج ر م) 92/12 و(هـ و ي) 370/15 و(إم لا) 470/15 والكافي⁽⁵⁾ 231 وموصل الطلاب 76 والخزانة 336/5 و342 و333/10 ومشاهد الإنصاف 258/2. وله أو يزيد بن عبد ربه في أمالي الشجري 271/1 والبيت بلا نسبة في معاني الفراء 85/2 والصحاح (هـ و ي) 2538 والكشاف 258/2 والإنصاف 259/2 وشرح التسهيل 185/3 والرضي 444/2 ورسف المباني 295 والجنى 603 والدر المصون 37/6 وابن عقيل 12/2 والأشئوني 64/2 والهمع 374/2 وحاشية الصبان 307/2. والشاهد في البيت مجيء (لولا) جارة للضمير، وهي لا تتعلق بشيء، وفيه دليل على أن حواز كون المضمّر بعدها مجروراً بها، فياء المتكلم لا تأتي في موضع رفع.

1- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه 85 والصناعتين 120 والخزانة 333/5 و335 و339، ولأعرابي في أمالي الشجري 278/1، ونسب للعرجي عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان، وليس في ديوانه، انظر الخزانة 334/5، والبيت بلا نسبة في شرح قطر الندى 353 وموصل الطلاب 76 والهمع 374/2، والشاهد كسابقة، وكذا الدليل؛ فالكاف لا تأتي في موضع رفع.

2- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ والديوان 85: بعينها.

3- من (أ).

4- انظر الكتاب 373/2.

وأَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ، «لَعَلَّ» الْجَارَةِ فِي أَنْ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ الْمَحَلَّ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَزَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنْ «لَوْلَا» فِي ذَلِكَ غَيْرُ جَارَةٍ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ الْمَحَلَّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَلَكِنْهُمْ اسْتَعَارُوا ضَمِيرَ الْجَرِّ مَكَانَ ضَمِيرِ الرَّفْعِ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُقَالَ: «لَوْلَا أَنَا» و«لَوْلَا أَنْتَ» و«لَوْلَا هُوَ» بِانْفِصَالِ الضَّمِيرِ فِيهِنَّ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ).

كما في الضمائر المتصلة بالحروف: (ليتني، وإني⁽¹⁾، ومني، وعني..)، ولو كان مرفوعاً لكان من صيغ [ضمائر]⁽²⁾ الرفع، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَجْرُوراً مُتَصِلاً. كَذَا قَالَه الْكَافِيَجِي⁽³⁾.

وقوله: (مني وعني) ليس الضمير فيهما منصوباً [على المفعولية]⁽⁴⁾، بل متصل مجرور كما نحن فيه، إلا أن يُقال: محلُّ المجرور بالنظر للمتعلِّقِ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.

قال في الإقليد⁽⁵⁾: حَمَلَ سَيِّبُويَه الكاف بعد «لولا» على الجرِّ، وأنَّ «لولا» في هذه اللَّغَةِ الضَّعِيفَةُ حَرْفُ جَرٍّ؛ إذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فِي بَابِ الضَّمَائِرِ أَنْ يَكُونَ الْكَافُ مَرْفُوعاً، وَلَكِنْ يَكُونُ مَنْصُوباً وَمَجْرُوراً، كـ «نصرك» و«غلامك»، على أنَّ الجرَّ أَوْلَى؛ لِأَنَّ «لولا» حَرْفٌ، وَالْحُرُوفُ الْجَارَةُ أَكْثَرُ مِنَ النَّاصِبَةِ، فَالْحَمْلُ عَلَى مَا هُوَ الْأَكْثَرُ أَوْلَى⁽⁶⁾.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي⁽⁷⁾: أَنَّ لَوْلَا لِلشَّرْطِ [كـ (إنَّ)]⁽¹⁾؛ فَهِيَ أَخْتَهَا فِي مَعْنَى الشَّرْطِ اقْتَضَتْ أَنْ تَوَاقِفَها فِي الْعَمَلِ، وَهُوَ الْجَزْمُ تَحْقِيقاً لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُؤَاخَاةِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا عَمَلَهَا الْجَرِّ، لَا الْجَزْمَ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ لَا يُتَصَوَّرُ فِي غَيْرِ الْفِعْلِ، و«لولا» مَخْتَصَّةٌ بِالْدُخُولِ عَلَى الْاسْمِ، فَلَمَّا امْتَنَعَ فِيهَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، صِيرَ إِلَى نَظِيرِهِ، وَهُوَ الْجَرُّ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ اخْتَصَّ عَمَلُهَا الْجَرِّ بِالضَّمِيرِ مِنْ دُونِ الصَّرِيحِ؟ قُلْتَ: لِأَنَّ الْمَشْهُورَ أَلَّا تَعْمَلَ هِيَ، لَا فِي الصَّرِيحِ، وَلَا فِي الضَّمِيرِ، لَكِنْ لَمَّا احتِجَّ إِلَى إِعْمَالِهَا تَحْقِيقاً لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ الْمُؤَاخَاةِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الشَّرْطِيَّةِ، أَعْمَلُوهَا فِي الضَّمِيرِ لِيَكُونَ ذَلِكَ شَاهِداً عَدِلاً عَلَى ضَعْفِهَا فِي الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ أضعفُ مِنَ الصَّرِيحِ، فَضَعُفُ الْمَعْمُولِ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ الْعَامِلِ. انْتَهَى.

76* قوله: (ولا تتعلَّقُ بشيءٍ) لِأَنَّهَا جِيئَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى امْتِنَاعِ جَوَابِهَا لَوْجُودِ الْأَوَّلِ، لَا لِلتَّعْدِيَّةِ⁽⁸⁾ وَالْإِفْضَاءِ.

1- في النسخ: «إني». ولا يصح به التمثيل.

2- من (أ).

3- انظر شرحه على قواعد الإعراب ص 232.

4- زيادة من (ب).

5- كتاب الإقليد شرح على مفصل الزمخشري، وضعه شرف الدين أحمد بن محمود الجندي (-700هـ). انظر كشف

الظنون 1775/2. وهو مفقود.

6- انظر كتاب سيبويه 373/2.

7- والوجه الأول أن تكون جارة للضمير كما تقدم آنفاً.

8- في (أ): للتعدي.

والحرف الرابع: كافُ التَّشْبِيهِ، نحو قولك: «زيدٌ كعمرو»، فزعم الأَخْفَشُ الأوسط، وهو سعيدُ بن مسعدة، وأبو الحسن بن عصفور، أنها - أي كاف التشبيه - لا تتعلّق بشيءٍ مُحتَجِّينَ بأنَّ المتعلّق به إن كان «استقرَّ»، فالكاف لا تدلُّ عليه، وإن كانَ فعلاً مناسباً للكاف، وهو «أشبهَ»، فهو مُتَّعِدٌ بنفسه، لا بالحرف. وفي ذلك بحثٌ، وفي بعض النسخ: نظراً، وبَيَّنَّهُ المصنّف في المغني بمنع انتفاء دلالة الكاف على «استقرَّ»، فقال: «والحقُّ أن جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار». وهو في ذلك تابعٌ لأبي حيان.

77* قوله: (و الأكثر) أي: أكثر استعمال العرب عند لحوق الضمير بـ «لولا»⁽¹⁾.

77* قوله: (بانفصال الضمير) أي: وكونه بصيغة ضمير الرفع.

77* قوله: (كاف التشبيه).. وأمّا الكاف التي بمعنى «مثل» فهو اسم⁽²⁾ لا يتعلّق بشيءٍ من الفعل وغيره اتفاقاً، والفرقُ بينهما من حيث المعنى: أنّ الأول يدل على إضافة مخصوصة كسائر حروف الجر، والثاني يدل على ذات ملاحظ فيها معنى، فيكون اسماً مثل: «الكتاب»، و«الأمام»⁽³⁾.



1- فإن قلت: إنّ «لولا» إذا دخلت على المرفوع المنفصل تكون خارجةً عمّا نحن بصدده، فما فائدة قوله: «والأكثر أن يقال... إلخ»؟ قلت: فائدته تكميل وجوه استعمالها إذا دخلت على المضمّر، وإرشادُ الذكّيّ إلى وجه ترجيح مذهب الأَخْفَشِ المختار في عدم كون «لولا» جارةً للضمير.. هذا وإنها إذا دخلت على الاسم المظهر يكون ما بعدها مرفوعاً لا غير، نحو: «لولا عليٌّ هلكَ عمرٌ». انظر الكافيحي 234 و235.

2- انظر رصف المباني 195 والجنى الداني 83.

3- زيدٌ على حروف الجرّ التي لا تتعلّق بشيءٍ: «متى» عند هذيل؛ ومن كلامهم: «أخرجها متى كُمت»، أي: من كُمت. وشاهدُه قولُ شاعرهم أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ متى لَجَجِ خُضْرٍ لَهُنَّ نَيْبُجُ

انظر التسهيل 148 وشرحه 186/3 وشرح الكافية الشافية 784/2 والرضي 204/3 وارتشاف الضرب 1751 وتوضيح المقاصد 739 والجنى الداني 505 وشرح قطر الندى 250 والمغني 440 والكافيحي 239 والممع 357/2.

المسألة الثانية من المسائل الأربع: في بيان حكم الجارّ والمجرور بعد المعرفة والنكرة. أحرّها عن الأولى؛ لأنّها بمنزلة الجزء من الكلّ.

حُكْمُ الجارِّ والمجرور إذا وقع بعد المعرفة، وبعد النكرة مع التمحض وغيره، حُكْمُ الجملة الخبرية المشروطة بالشروط المتقدّمة، فهو - أي الجارّ والمجرور - صفة في نحو قولك: «رأيتُ طائراً على غصنٍ»..

[المسألة الثانية]

[حكم الجار والمجرور بعد المعارف والنكرات]

78❖قوله: (لأنّها منها [بمنزلة⁽¹⁾ الجزء من الكل]) وذلك لأنّ ما تقدّم مجردّ تعلق، وهنا تعلق مع

حكم على الجملة بأنّها صفة أو حال، وعلى أنّ المتعلّق محذوف وجوباً.

78❖قوله: (حكم الجملة الخبرية) قال الكافيّجي: فإن قلت: إن كان متعلّق الجار والمجرور فعلاً

يكون جملة فقد اندرج حكمهما في حكم الجملة الخبرية، فلا فائدة في وضع هذه المسألة على حدة،

وإن كان شبه فعلٍ يكون مفرداً كسائر المفردات، فليس في إفرادهما عنه وفي تشبيه أحكامهما بأحكام

1/58

الجملة زيادة فائدة.

قلت: المراد من متعلّقهما زيادة التعلّق⁽²⁾، سواء كان فعلاً أو غيره؛ ليناسب وضع هذه المسألة

وضع المسألة السابقة والأحقّة، والجارّ والمجرور لهما شبهة بالجملة، بخلاف المفردات. انتهى⁽³⁾.

ويكفي أن يقال: إنّ الحكم ثابت في الظاهر لهما، مع قطع النظر عن متعلّقهما، وهما بهذا الاعتبار

غير الجملة قطعاً، ولا يفهمان من ذكر المفردات.

78❖قوله: (فهو صفة... إلخ) ثمّ أراد تفصيل أحكامهما بعد التشبيه، وإعلام أحكامهما إجمالاً ليكون

أوقع في النفوس؛ فإنّ الحصول بعد الطلب أعزّ من المساق بلا تعب، فقال على طريق نشر⁽⁴⁾ غير

مرتب: (فهو صفة)... إلخ⁽⁵⁾.

78❖قوله: (صفة) إنّما هو بحسب الظاهر؛ فإنّ الصفة في الحقيقة متعلّقهما، أو هما معه⁽⁶⁾.

فإن قلت: كان اللائق أن يُقدّم هذه المسألة على السابقة؛ ليرتب زيادة على أصله بلا تخلل شيء

بينهما. أجب بأنّه تركّ هذا لتلاّ يقع بين الجار والمجرور وبين أحكامهما زيادة فاصلة، لا أنّ الرابعة

كتمة الثالثة.

1- بداية نقص كبير في (أ) يمتدّ إلى ما بعد الشاهد 83 ضمناً.

2- في الكافيّجي 241: مطلق التعلّق.

3- انظر شرح الكافيّجي على قواعد الإعراب 240 و241.

4- اللّف والنشر: هو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثمّ ما لكل واحدٍ من غير تعيين؛ ثقةً بأنّ السامع يردّه إليه. والنشر

إمّا أن يكون على ترتيب اللّف، وإمّا على غير ترتيبه. انظر تلخيص القزويني 361.

5- الكافيّجي 241.

6- انظر الكافيّجي 241.

لأنه - أي «على غصن» - وقع بعد نكرة محضة، وهو «طائر». وهو حال في نحو قوله تعالى حكاية عن قارون: (فخرج على قومه في زينته)، ف (في زينته) في موضع الحال، أي: «مُتَزِينًا» على تفسير المعنى، و«كائنًا في زينته» على تفسير الأعراب؛ لأنه - أي (في زينته) - وقع بعد معرفة محضة، وهي الضمير المستتر في (فخرج). وهو محتمل لهما - أي الوصفية والحالية - بعد غير المحض منهما، وذلك في نحو: «يُعجبني الزهرُ في أكامه»، وفي نحو: «هذا ثمرٌ يانعٌ على أغصانه»؛ وذلك لأنَّ الزهرَ في المثال الأول مُعرَّفٌ بأل الجنسية، فهو قريب من النكرة، وقولك: «ثمر» في المثال الثاني موصوف بـ «يانع»، فهو قريب من المعرفة.

78 قوله: (لأنه بعد نكرة محضة وهو «طائراً»).. فإن قلت: إذا كان الجارُّ والمجرور صفةً لـ (طائراً) يكون العامل فيه (رأيت)؛ لأنَّ العامل في الصفة والموصوف واحد، فيكون ظرفاً لغواً⁽¹⁾، مع تصريحه بأنَّ اللغو لا يقع نعتاً ولا حالاً ولا خبراً.

قلت: إطلاق الصفة على نفس الظرف مسامحةً، من قبيل إطلاق اسم الكلِّ على الجزء لأنَّ الصفة في الحقيقة متعلِّقة معه، وإذا وقع الجارُّ والمجرور قبل النكرة لم يكن صفةً؛ لأنَّ الصفة لا تتقدَّم على الموصوف.

78 قوله: (فـ ﴿وَزِينَتْهُ﴾⁽²⁾ في موضع الحال).. فإن قلت: إذا كان الجارُّ والمجرور حالاً من الضمير في (خرج) يكون العامل فيه (خرج) مع تصريحهم بأنَّ اللغو لا يقع حالاً ولا خبراً ولا صفةً.

قلت: أُجيبُ بأنَّ إطلاقَ الحال على نفسِ الجارِّ والمجرور مسامحةً⁽³⁾؛ من قبيل إطلاق اسم الكلِّ على الجزء لأنَّ الحال في الحقيقة متعلِّقة بها.

78 قوله: (أي متزيناً... إلخ) عبارة المَحَلِّي⁽⁴⁾: هذا - أي متزيناً - هو العامل المحذوف، لأنه مسبوک من الجار والمجرور.

ويؤيده ما قاله المنتخب في إعرابه أن ﴿وَزِينَتْهُ﴾ هي موضع الحال من المَنوِي⁽⁵⁾ في ﴿فخرج﴾، أي: مُتَزِينًا بزِينته.

79 قوله: (يعجبني الزهر) قال في الصَّاح⁽⁶⁾: زهر النبت - بتسكين الهاء وضمها - نورُه.

1- الظرف اللغو هو ما كان فيه العامل مذكوراً، نحو: «زيدٌ حصلَ في الدار»، بخلاف الظرف المستقر الذي يكون فيه العامل مقدراً، نحو: «زيدٌ في الدار». انظر التعريفات (باب الظاء) 147 و148.

2- ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ القصص 79/28.

3- وكذا إطلاقه على الظرف. انظر حاشية الفَنَرِيِّ على المطول 108.

4- جلال الدين المَحَلِّي. وقد تقدَّم ص 224. وكلامه ليس في تفسير الجلالين. وأظنه في «شرح قواعد الإعراب» المفقود.

5- أي الضمير المستتر المنوي.

6- مادة (ز ه ر) 674/2، والا اعتراض للشنواني. وانظر القاموس 376.

فيجوز في كل من الجارّ والمجرور في المثاليين أن يكون صفة، وأن يكون حالاً.

والأكمام: جمع «كم» بكسر الكاف، وهو وعاء الطلع. والأغصان: جمع «غصن» بضم الغين.

79 قوله: (ثمر يانع) قال في الصّاح: الثَّمْرَةُ وَاحِدَةُ الثَّمَرِ وَالثَّمَرَاتِ. وَيَنَعُ الثَّمَرُ يَيْنَعُ وَيَيْنَعُ يَنْعًا وَيُنَعًا وَيُنُوعًا، أَي نَضَجَ. انْتَهَى (1).

وقال الراغب في مفرداته: «الثمرُ اسمٌ لكلِّ ما يَتَطَعَمُ من أحمالٍ (2) الشجر»، «واليانع هو المدرك البالغ» (3).

79 قوله: (جمع «كم» بكسر الكاف).. وفي الصّاح: جمع (كم) بالكسر أو كمامة، وهو وعاء الطلع. انتهى (4). وقال ابن الأثير (5): هو غلاف الثمرة والحَبُّ قبل أن يظهر.

79 قوله: (والأغصان جمع غصن) في النهاية لابن الأثير: الغصن يجمع على أغصان، وهو أطراف الشجر ما دامت فيها نابطة ويجمع على: غصون (6).



1- انظر الصّاح (ث م ر) 605/2 و(ي ن ع) 1310/3. والقاموس (ث م ر) 337 و(ي ن ع) 718.

2- كذا في النسخ كلها، والذي في مفردات الراغب 81: أعمال.

3- انظر المفردات في غريب القرآن 81 ثم 553.

4- انظر الصّاح (ك م م) 2024/5. وانظر أيضاً القاموس 1065.

5- أبو السعادات مجد الدين المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري (-606هـ): أحد أشهر العلماء ذكراً، أخذ التُّحُو عن أبي محمد سعيد بن المبارك الدّهان- وسيأتي ذكره- وسمع الحديث متأخراً، وله من المصنّفات: «جامع الأصول في أحاديث الرسول» جمع فيه بين الصّاح الستة، و«النهاية في غريب الحديث والأثر». انظر ترجمته في معجم الأدباء 71/17 وإنباه الرواة 257/3 ووفيات الأعيان 141/4. وانظر كلامه في النهاية (ك م م) 200/4.

6- انظر النهاية (غ ص ن): 370/4. وانظر القاموس 1125.

المسألة الثالثة من المسائل الأربع: في بيان متعلق الجارّ والمجرور المحذوف في هذه المواضع.
اعلم أنّه متى وقع الجارّ والمجرور صفةً لموصوف، أو صلةً لموصول، أو خبراً لمخبرٍ عنه، أو حالاً لذي حال، تعلق - أي الجارّ والمجرور - بمحذوف وجوباً..

[المسألة الثالثة]

[تقدير المتعلق المحذوف]

79*قوله: (في بيان متعلق الجار والمجرور) والأنسب بما يأتي أن يقول: في بيان الجار والمجرور لا بدّ له من متعلق، وأنه «كائن» أو «استقر».

79*قوله: (في هذه المواضع) أي الآتية المشار إليها بقوله: (صفة.. أو صلة...إلخ)⁽¹⁾.

79*قوله: (متى وقع الجارّ والمجرور صفة...إلخ) وكذا لو لم يقع شيئاً من هذه المواضع المذكورة كما هو ظاهر، نحو: «أفي الدار زيد؟» ولم يقصد الاحتراز عن ذلك، فراجعهُ وحررهُ.

79*قوله: (تعلق بمحذوف وجوباً) قال في المغني: وربّما ظهر في الضرورة كقوله:

75_ لك العزُّ إن مولاكَ عزٌّ وإن يهنُّ فأنْتَ لدى بحبوحةِ الهونِ كائنٌ⁽²⁾

وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾⁽³⁾ مِمَّا وقع فيه حالاً، فزعم ابن عطية⁽⁴⁾ أن

﴿مستقراً﴾ هو المتعلق الذي يُقدَّر في أمثاله قد ظهر⁽⁵⁾، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره⁽⁶⁾ إنَّ

هذا الاستقرار معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص⁽⁷⁾.

1- ساقط من الأصل.

2- لم أف على قائله. وهو في شرح التسهيل 317/1 وارتشاف الضرب 1123 والبحر المحيط 77/7 والدر المصون 39/1 و616/8 والمغني 582 وابن عقيل 199/1 والسيوطي 286 والهمع 321/1 و92/3 وروح المعاني 205/19. ومجوبة الشيء: وسطه. سيتكرر مباشرة برقم 76.

3- ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ النمل 40/27.

4- أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن تمام بن عطية الغرناطي المفسر (-542هـ) فقيه عالم بالأحكام والأحاديث وبارع في الأدب، أخذ عن أبيه المحاربي القاضي وغيره. له تفسير كبير سماه المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 40/18 و41 وإشارة التعيين 176 وبغية الوعاة 73/2.

5- عبارة ابن عطية: «ظهر العامل في الظرف من قوله: ﴿مستقراً﴾، وهذا المقدّر أبداً في كل ظرف، جاء هنا مظهرًا، وليس في كتاب الله تعالى مثله». المحرر الوجيز 261/4. وتابعه ابن خروف في شرح جمل الزجاجي 395/1.

6- انظر التبيان 1009/2، والرضي 244/1 والبحر المحيط 77/7 والدر المصون 39/1 والشمني 154/2.

7- انظر المغني 581 و582. وقال السمين في البيت السابق إنه شاذٌّ لا يلتفتُ إليه، وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾ فلم يقصد جعل الظرف ثابتاً؛ فلذلك ذكر المتعلق به. انظر الدر المصون 39/1.

قال الدماميني: ولقائل أن يقول: لا نَسَلَّمُ تَعَلُّقَ (لدى)⁽¹⁾ بكائن، بل بمحذوف، وهو خبر [كائن] الذي هو اسم فاعل⁽²⁾ [من «كان» الناقصة]⁽³⁾، سَلَّمْنَا أَنَّهُ مَتَعَلِّقٌ بِكَائِنٍ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ كَوْنٌ خَاصٌّ، وَهُوَ الثَّبُوتُ وَعَدَمُ التَّزَلُّزِ، فَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ «كَانَ» بِمَعْنَى «ثَبَّتَ»، الْمُرَادُ بِهِ مَا قَلْنَا، وَحِينَئِذٍ فَلَا شَاهِدَ فِي الْبَيْتِ⁽⁴⁾.

يعني أنه قد يمنع دلالة «كائن» هنا على الكون المطلق المراد به مجرد الحصول والوجودية؛ لجواز أن يُراد به الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل، وجعل قومٍ من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾⁽⁵⁾؛ لأنَّ الحالَ والصفةَ والصلةَ كالخبر في وجوب تركِ ذِكْرِ الاستقرار.

وزعم ابنُ الدَّهَّانِ⁽⁶⁾ أَنَّ «عِنْدَهُ» لَيْسَ مَعْمُولًا لـ «مُسْتَقَرًّا».

وتوجيهه أَنَّ الْمُسْتَقَرَّ هُنَا لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْحَصُولُ الْمَطْلُوقَ، بَلِ السُّكُونُ وَعَدَمُ التَّحْرُكِ، وَالظَّرْفُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا الْكُونُ الْمَطْلُوقَ، فَيَقْدَرُ هُنَا مُسْتَقَرًّا آخَرَ. كَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ⁽⁷⁾.

قال الدماميني⁽⁸⁾: أمَّا كون المراد هنا بالاستقرار الكون الخاص فقد سبق إليه أبو البقاء وغيره⁽⁹⁾، وأمَّا أَنَّ الظرف لا يعمل فيه إلا الكون المطلق فغير صحيح، بل يجوز أن يعمل فيه الكون الخاص قطعاً، ولا يحذف إلا لدليل، والحذف حينئذ جائزٌ، لا واجب، اللهم إلا في مثلٍ ونحوه.

79 قوله: (تقديره كائن) أي على أحد المذهبين؛ فإنه يقدر المحذوف اسماً.

80 قوله: (لأنَّ الأصل في الصفة والحال والخبر الإفراد).. أي فعند الاحتمال والتردد يكون الأولى تقدير ما هو الأصل، ورجَّحَ الْمُصَنِّفُ فِي الْأَوْضَحِ⁽¹⁰⁾.

1- في البيت الآنف الذكر.

2- ساقط من الأصل.

3- من الأصل. وسيأتي بعد قليل عن التفتازاني أنَّ «كان» في مثل هذه المواضع تامةٌ، وليست ناقصةً.

4- انظر الشمي 154/2.

5- تقدّمتْ أَنفَاءً.

6- أبو محمد سعيد بن المبارك المعروف بابن الدَّهَّانِ التَّحَوِّي (-569هـ) عالم بغدادي باللغة والأدب، ألف في التفسير والنحو والأدب، أخذ عنه مجد الدين بن الأثير المتقدم ذكره، وله: «الغرة» في شرح اللمع لابن جني، والفصول في علم العربية. انظر ترجمته في معجم الأدباء 219/11 ووفيات الأعيان 382/2 وإشارة التعيين 129. ولم أقف على رأيه.

7- انظر المعني 581.

8- انظر الشمي 154/2.

9- انظر التبيان 1009/2، والرضي 244/1 والبحر المحيط 77/7 والدر المصون 39/1 والشمي 154/2.

10- يعني كتابه: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، وكان الْمُصَنِّفُ قد جزم بأنَّ تقدير المتعلِّق المحذوف للخبر: كائنٌ أو مستقرٌّ، لا كانَ أو استقرَّ. أمَّا ترجيحه فقد جاء في سياق الحديث عن وقوع الحال شبه جملة وتعلُّقها بـ «مُسْتَقَرًّا» أو «اسْتَقَرَّ» محذوفين وجوباً؛ حيث قَدَّمَ الاسمَ على الفعل. انظر أوضح المسالك 182/1 و303/2.

قال بعضهم⁽¹⁾: إنّه هو الحق إذ المفهوم من: «زيدٌ عندك» أنّه مُستقرٌّ لا استقرّ، وهو علامة الحقيقة، فإن أريدَ المَجاز - وهو استقرارُهُ في الماضي - قَدَّرَ (استقرّ) لا (مُستقرّ).
ومن ثمّ قال السعد التفتازاني⁽²⁾: الإنصاف أنّ المفهوم من نحو: «زيدٌ في الدار» ثابتٌ فيها، أو مستقرٌّ، لا ثَبَّتَ أو استقرّ. انتهى.
والتصريح به في قوله:

76_ لك العزُّ إن مولاكَ عزَّ وإن يهنُّ فأنْتَ لدى بحُبوحَةِ الهونِ كائنٌ⁽³⁾

ولك أن تمنع دلالة هذا على الأولوية، بل غايته الدلالة على مجرد الجواز، ورجّحه ابن مالك؛ قال في شرح الكافية: وكونه اسم فاعلٍ أولى لوجهين:
أحدهما: أن تقدير اسم الفاعل لا يُحوِّجُ إلى تقديرٍ آخر؛ لأنّه وافٍ بما يحتاج إليه المحل⁽⁴⁾ من تقدير خبرٍ مرفوع، وتقدير الفعل يُحوِّجُ إلى⁽⁵⁾ تقدير اسم فاعلٍ؛ إذ لا بدّ من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر، والرفع المحكوم عليه [به]⁽⁶⁾ لا يظهر إلا في اسم الفاعل.
الثاني: أنّ كلّ موضع كان فيه الظرف خبراً وقَدَّرَ تعلقه، أمكن تعلقه باسم الفاعل، وبعد (أمّا) و(إذا المفاجأة) يتعيّن التعلّق باسم الفاعل، نحو: «أمّا عندك فزيدٌ»، و«خرَجْتُ فإذا في الباب زيدٌ»؛ لأنّ «أمّا» و«إذا» المفاجأة لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدّر.
وإذا تعيّن تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع، ولم يتعيّن تقدير الفعل في بعض المواضع، وجب ردُّ المحتمل إلى ما لا احتمال فيه؛ ليخرج البابُ على سَنَنِ واحد.
ثمّ قال⁽⁷⁾: وهذا الذي دلّلتُ على أولويّته هو مذهب سيبويه⁽⁸⁾، والآخر مذهب الأَخفش. هذا كلامه⁽⁹⁾.

ويؤخذ منه أنّ الخلاف في الراجح⁽¹⁰⁾، لا في الجواز، وردّ بأنّه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جوازُ الفصل بين أمّا والفاء بغير المفرد أو جملة الشرط؛ لأنّه لازم الحذف، فيكون المحذور ظهور الفعل، لا تقديره؛ لأنهم يغتفرون في المقدّرات ما لا يغتفرون في الملفوظات، ولو سُلمَ أنّ

59/ب

1- هو السيوطي، انظر همع الهوامع 321/1.

2- في المطول 183.

3- تقدم برقم 75.

4- في شرح الكافية الشافية 349: في المحلّ.

5- كذا في شرح الكافية 349. والذي في النسخ: إليه. وليس بصواب؛ لنقضه السابق حينئذٍ.

6- من (ب).

7- أي: ابن مالك في شرح الكافية الشافية 350.

8- انظر كتابه 128/2.

9- انظر شرح الكافية الشافية 349 و350. وانظر أيضاً شرح التسهيل 317/1.

10- قوله: (في الراجح) خبر قوله: (أنّ الخلاف).

المحذورَ أعمُّ من ذلك، فلا يلزم منه جواز الفصل، وإنما يلزم أن لو قُدِّرَ قبل معموله، أما لو قُدِّرَ بعد المبتدأ، بأن يقال: «أما في الدارِ فريدٌ استقرَّ»، فلا يلزم ذلك، وكذا في «إذا» المذكورة. ولك أن تقول: ما ذكره من الوجهين⁽¹⁾ لا دلالةَ فيه؛ لأنَّ ما ذكره في الأول معارضٌ بأنَّ أصل العمل للفعل، وأما الثاني فوجوب كون المتعلِّق اسمَ فاعل بعد (أما وإذا) إنما هو لخصوص المحل، كما أنَّ وجوب كونه فعلاً في نحو: «جاءني الذي في الدار» و: «كلُّ رجلٍ في الدارِ فلَهُ دِرْهَمٌ»؛ كذلك لوجوب كون الصلَّةِ وصِفَةِ النكرةِ الواقعةِ مبتدأً في خبرها الفاء جملةً.

80 قوله: (أو استقر) أي: على المذهب الآخر الذي يُقدِّرُ المحذوفَ فعلاً. وتعبيره بـ (كائن أو استقر) للتمثيل لا للتقييد؛ فيصح⁽²⁾ تقدير ما كان بمعناها، نحو (حاصل) و(ثابت) و(مستقر) في الأول⁽³⁾، و(حصل) و(ثبت) و(وجد) في الثاني.

قال في المغني: إنَّ أريد الماضي قُدِّرَ: (كان) أو (استقر) أو وصفهما، وإنَّ أريد الحال أو الاستقبال، نحو: «الصومُ في اليومِ والجزاءُ في الغدِ» قُدِّرَ مضارعهما. هذا الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو: «ضربني زيدا قائماً»: إنَّ التقدير (إذا كان قائماً) إنَّ أريد المضي، و(إذا كان)⁽⁴⁾ إنَّ أريد المستقبل، ولا فرق. وإذا جهلت المعنى فقُدِّرَ الوصف؛ فإنه صالحٌ في الأزمنة كلِّها، وإنَّ كان حقيقةً في الحال. انتهى⁽⁵⁾.

واعترض⁽⁶⁾ بأنه كيف يُقدِّرُ مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الأمور المجهولة؟ وهل هذا إلا تهافت؟ ورد⁽⁷⁾ بأنه لا تهافت؛ لأنَّ تقدير الوصف إنما هو لصلوحه للأزمنة كلِّها دون غيره.

قال التفتازاني في حواشي الكشاف⁽⁸⁾ عند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾⁽⁹⁾: ومِمَّا يَجِبُ التَّنْبُهُ لَهُ أَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ فِي الظَّرْفِ الْمُسْتَقَرِّ: (كان) أو (كائن)، فهو من التامة؛ بمعنى: (حصل)

1- أي: اللذين ذكرهما ابن مالك قبل قليل.

2- في (ب): فيصبح. وهو وهم من الناسخ.

3- أي: في المذهب الأول الذي يقدر متعلقات أشباه الجمل أسماء. وفي المذهب الثاني أفعالاً.

4- معطوف على سابقة، أي: والتقدير: (إذا كان).

5- انظر المغني 585، وفي النقل تصرف.

6- المعارض هنا هو الدماميني. انظر الشمي 155/2.

7- ردّه الشمي 155/2، والمراد بالجهل هنا هو تلبس المعنى على المعرب، فيفرُّ إلى الصفة كي لا يقع في خطأ التقدير.

8- سبق أن ذكرت أنه لم يكملها، ولم تصلنا. وانظر كلامه في الشمي 155/2.

9- ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٍ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة 184/2

و(ثبت)، والظرف بالنسبة إليه لغو، لا الناقصة⁽¹⁾، وإلا لكان الظرف في موضع الخبر، فتقدّر (كان) أخرى، وتتسلسل التقديرات. انتهى.

80 قوله: (لأن الأصل في العمل للأفعال).. والمتعلّق المحذوف عاملٌ في محلّ الجار والمجرور، وهذا مبنيٌّ على القول إنّ عامل الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً هو المتعلّق المحذوف. وهو الأصح⁽²⁾.

«وقيل: المبتدأ، وعليه ابن خروف⁽³⁾، ونسبه ابن أبي العافية⁽⁴⁾ إلى سيبويه⁽⁵⁾، وأنه عمل فيه⁶⁰ أ/ال نصب لا الرفع؛ لأنه ليس الأول في المعنى. ورد⁽⁶⁾ بأنه مخالف للمشهور من غير دليل، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنسوب من دون ثالث.

وقيل: بالمخالفة، وعليه الكوفيون⁽⁷⁾، فإذا قلت: «زيدٌ أخوك»، فالأخ هو زيد، أو: «زيدٌ خلفك» فالخلف ليس زيداً؛ لمخالفته، فمخالفته أعمّتِ النصب. ورد⁽⁸⁾ بأنّ المخالفة معنى لا يختصّ بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة؛ لأنّ العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصاً، فالمعنوي الأضعف أولى⁽⁹⁾.

1- معطوف على قوله: من التامة.

2- انظر الرضي 244/1 وتوضيح المقاصد 479 والهمع 321/1. وقد عقد ابن النباري لذلك مسألة في الإنصاف 245.

3- انظر رأيه في شرح التسهيل 314/1 و315 والارتشاف 1121 والمغني 566 والمساعد 236/1 والهمع 321/1. وأوماً إليه في شرح الجمل 390/1 من دون تصريح.

4- أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي الغرناطي الكُتُنْدِيّ (-583هـ)، لقي ابن خفاجة الشاعر وكان أديباً شاعراً لغوياً. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 192/3 والبغية 154/1. وانظر رأيه في الارتشاف 1121 والمساعد 236/1 والهمع 321/1.

5- نصُّ سيبويه: هذا بابٌ ما يَنْتَصِبُ مِنَ الْأَمَاكِنِ وَالْوَقْتِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا ظُرُوفٌ تَقَعُ فِيهَا الْأَشْيَاءُ، وَتَكُونُ فِيهَا، فَانْتَصَبَ لِأَنَّهُ مَوْقُوعٌ فِيهَا، وَمَكُونٌ فِيهَا، وَعَمَلٌ فِيهَا مَا قَبْلَهَا.. فصار: «هو خَلْفَكَ»، و«زيدٌ خَلْفَكَ». بمتزلة ذلك، والعاملُ في «خَلْفَ»: الذي هو مَوْضِعٌ لَهُ، والذي هو في مَوْضِعِ خَبْرِهِ، كما أنّك إذا قلت: «عبدُ اللهِ أخوك»، فالأخِرُ قد رَفَعَهُ الْأَوَّلُ، وَعَمَلٌ فِيهِ، وَبِهِ اسْتَعْنَى الْكَلَامُ، وَهُوَ مَنْفَصِلٌ مِنْهُ. انظر الكتاب 403/1 ← 406.

6- ردّه ابن عقيل في المساعد 236/1.

7- أي شبه الجملة معمول بالمخالفة، انظر الإنصاف 245. وجكاه ابن كيسان والسيرافي. وقد أوهمه سيبويه بقوله في الباب الذي ذكرته آنفاً: «فهذا كلّ انتصب على ما هو فيه، وهو غيره». انظر شرح التسهيل 313/1 و314 والارتشاف 1121 وتوضيح المقاصد 1254 والهمع 321/1.

8- ردّه ابن مالك في شرح التسهيل 313/1 وضَعَفَهُ ابنُ عَقِيلٍ فِي الْمَسَاعِدِ 236/1.

9- ما بين مقبوسين في همع الهوامع 321/1.

وفي الرضي⁽¹⁾: وانتصابُ الظرفِ خبراً للمبتدأِ عندَ الكوفيين على الخلافِ، يعنون الخبرَ لما كان هو المبتدأ في نحو: «زيدٌ قائمٌ»، أو كأنه هو في نحو: «وأزواجهُ أمهاتهم»⁽²⁾ ارتفع⁽³⁾ ارتفاعه، ولما كان مخالفاً له، بحيث لا يُطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: «زيدٌ عندك»: «إن زيدا عنده»، خالفه⁽⁴⁾ في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوياً، وهو معنى المخالفة التي اتصفت بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر.

وفي المغني: وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخرؤف⁽⁵⁾ أنه لا تقدير في نحو: «زيدٌ عندك» و«عمرو في الدار»، ثم اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخرؤف: الناصب لهما المبتدأ، وزعم أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: «زيدٌ أخوك»، وينصبه إذا كان غيره نحو: «زيدٌ عندك»، [وأن ذلك مذهب سيويوه]⁽⁶⁾، وقال الكوفيون: الناصب لهما أمرٌ معنوي، وهو كونها مخالفتين للمبتدأ. ولا معول على هذين القولين⁽⁷⁾.

80 قوله: (لأن الأصل في العمل للأفعال)⁽⁸⁾ أي فعند الاحتمال يكون الأولى تقدير ما هو الأصل. ثم قال في المغني⁽⁹⁾: الأصل أن يُقدَّر المحذوف مقدماً على الجار والمجرور، كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً وما يقتضي إيجابه، فالأول نحو: «في الدار زيدٌ»؛ لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ، والثاني نحو: «إن في الدار زيدا»؛ لأن (إن) لا يليها مرفوعها، ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يُقدَّر متأخراً في جميع المسائل؛ لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ. انتهى.

وقول المصنف⁽¹⁰⁾: «تقديره كائن أو استقر» هذه الجملة محلها الجرُّ صفة لقوله (محذوف)، أي: محذوف مقدر بنحو (كائن أو استقر)، مما سموه كونا مطلقاً، واحترز بذلك عن الكون

1- انظر شرح الكافية 243/1.

2- «النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً كان ذلك في الكتاب مسطوراً» الأحزاب 6/33.

3- جواب قوله: «لما كان هو المبتدأ».

4- جواب قوله: «لما كان مخالفاً له».

5- انظر رأي ابن طاهر في المغني 566، وقد تقدم ترجيح رأي الكوفيين وابن خروف آنفاً.

6- من الأصل. وقد تمت نص سيويوه قبل قليل.

7- في المغني 566: المذهبين.

8- لم يكرر خالد الأزهرى هذا القول في الموصل 80، وإنما أعاده الشنواي هنا للإشارة إلى جهة أخرى للشرح.

9- ص 587.

10- أي قوله في الإعراب 60: تعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر. انظر موصل الطلاب 79.

الخاصّ، نحو (قائم وجالس)، قال في المغني: فإنه لا يجوز⁽¹⁾ تقديره إلاّ لدليل خاصّ، ويكون الحذف حينئذٍ جائزاً، لا واجباً، ولا ينتقل الضمير من المحذوف إلى الظرف والجار والمجرور.

وتوهم جماعة⁽²⁾ امتناع حذف الكون الخاصّ، ويبيّله أنّا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف، مع أنه إمّا أن يكون هو الدليل، أو مقوياً للدليل؟ واشترائط النحويين الكون المطلق إنّما هو لوجوب الحذف لا لجوازه، ومما يتخرّج على ذلك قولهم: «مَنْ لِي بِكَذَا؟» أي من يتكفل لي به؟⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾⁽⁴⁾ [أي: مُسْتَقْبَلَاتٍ لِعَدَّتِهِنَّ]⁽⁵⁾. كذا فسره جماعة من السلف، وعليه عوّل الزمخشري⁽⁶⁾، وردّه أبو حيان⁽⁷⁾ توهماً منه أنّ الخاصّ لا يُحذف، وقال: الصواب أنّ اللام للتوقيت⁽⁸⁾، وأنّ الأصل: (لاستقبال عدّتهنّ)، فحذف المضاف. انتهى. وقد بيّنا فساد تلك الشبهة⁽⁹⁾.

ومفهوم قول المُصنّف⁽¹⁰⁾: «متى وقع الجار والمجرور صفة... الخ» أنّه إذا لم يقع أحد الأمور الأربعة لا يتعلّق بما ذكره، وهو صحيح، ويصدق بأمرين:
أحدهما: أن يتعلّق بمذكور نحو: «قرأ زيد في الدار»، ف «في الدار» متعلّق بـ «قرأ»، وليس هو أحد الأمور الأربعة المذكورة.

الأمر الثاني: أن يتعلّق بمحذوف لا يُقدّر بنحو «كائن» أو «استقرّ»، وهو ثلاثة أمور ذكرها في المغني:

1- في المغني: ولا يجوز.

2- منهم أبو حيان، وسيأتي رأيه قليل. وانظر المغني 570، وسأذكر نصه بعد قليل.

3- انظر الكليات (كأن) 753.

4- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ الطلاق 1/65.

5- من (ب).

6- انظر الكشاف 271/1 و 552/4 ومفاتيح الغيب 76/6 و 28/30. وتبعه زكريا النصارى في إعرابه 521.

7- انظر البحر المحيط 281/8.

8- ينظر في لام التوقيت: الرصف 224 والجنى 101 والمغني 281.

9- المغني 585 و 586. وكان قد بين فسادها عند القول في قوله تعالى: ﴿وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سرركم وجهركم ويعلم ما تكسبون﴾ [الأنعام 3/6]، بتعلّق «في» بجزر محذوف قدره الزمخشري بـ «عالم»، وردّه أبو حيان بأنّ «في» لا تدلّ على عالم ونحوه من الأكوان، خاصةً. فقال ابن هشام: وكذا ردّ على تقديرهم في ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾: مستقبلات لعدتهن، وليس بشيء؛ لأنّ الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإن بعده: ﴿يعلم سرركم وجهركم﴾، وليس الدليل حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تميز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسدّ مسدّه فكيف تمنعه مع وجود ما يسدّ؟ وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف، لا لجوازه. المغني 570.

10- أي قوله في الإعراب 60. انظر الموصل 79.

أحدها: أن يُستعمل المتعلق محذوفاً في مثلٍ أو شبهه، كقولهم للمُعْرِسِ: «بالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ»⁽¹⁾، بإضمار: (أَعْرَسَتْ).

ثانيها: أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير، نحو: «بزيدٍ مررتُ به» عند مَنْ أجازَهُ⁽²⁾ مستدلاً بقرأة بعضهم⁽³⁾: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾⁽⁴⁾، فيقدر في الأول (مَرَرْتُ) موافقةً للمفسر؛ لأنه فعل، فإن كان اسماً قُدِّرَ اسماً، نحو: «أفي يومِ الجمعةِ أنتَ مُعْتَكِفٌ فيه»، أي: أنتَ معتكفٌ في يومِ الجمعةِ. ويقدر في الثاني: إمَّا (عَذَّبَ)⁽⁵⁾ على صيغة الماضي موافقةً لـ ﴿أَعَدَّ﴾، أو: (يُعَذِّبُ) بصيغة المضارع موافقةً للمعطوف عليه.

والأول منهما فيه نظر، والأكثر⁽⁶⁾ يوجبون في ذلك إسقاط الجارِّ، وأن يُرْفَعَ الاسم بالابتداء، أو يُنصَبَ بإضمار (جاوزتُ) أو نحوه في الأول⁽⁷⁾، و(عَذَّبَ) أو (يُعَذِّبُ) في الثاني⁽⁸⁾ كما تقدّم.

ثالثها: أن يكون المجرور مُقسماً [به]⁽⁹⁾ بغير الباء نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾⁽¹⁰⁾، و﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾⁽¹¹⁾ وقولهم: «لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ»⁽¹²⁾، فيتعيّن تقدير الفعل، وهو «أقسِمُ»، ولو صرّح بالفعل في نحو ذلك لَوَجِبَتِ الباء. انتهى⁽¹³⁾.

- 1- جمهرة الأمثال 206/1 وجمع الأمثال 103/1 والمستقصى 6/2 والأساس (ر ف و) 372/1 وانظر الجذر (ر ف أ) في الصحاح 53/1 واللسان 87/1 والتاج 164/1. والرِّفَاءُ: الاتفاق والالتحام والالتام؛ قال ابن السكيت: وإن شئتَ كان معناه السكون والطمأنينة، فتكون أصله غير الهمزة، من قولهم: «رفوتُ الرجلَ إذا سَكَنْتُهُ». انظر الشمني 154/2.
- 2- أحازه الفراء في معاني القرآن 221/3 والطبري في تفسيره 120/24 والطوسي في تفسيره 214/10 وابن عطية في تفسيره 415/5.
- 3- هو ابن مسعود، والقراءة في معاني الفراء 221/3 وتفسير الطبري 120/24 ومشكل مكّي 789/2 والكشاف 676/4 والحرر الوجيز 415/5 والبحر المحييط 402/8 والدر المصون 627/10. وقال السيوطي في الهمع 158/5: والقراءة مؤولة على تعلق اللام بـ ﴿أَعَدَّ﴾ الظاهر، و﴿لَهُمْ﴾ بدل منه.
- 4- ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ الإنسان 31/76.
- 5- في (ب): عدي. وهو وهم من الناسخ.
- 6- يعني جمهور البصريين. انظر الهمع 158/5.
- 7- أي: مثال: «بزيدٍ مررتُ به».
- 8- أي قوله ﷻ: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾ في قراءة ابن مسعود كما تقدّم قبل قليل.
- 9- من الأصل.
- 10- اللّيل 1/92.
- 11- ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ الأنبياء 57/21.
- 12- انظر الرضي 286/4 وأوضح المسالك 30/3.
- 13- ذكر المُصَنَّفُ في المعني أن الجارِّ والمجرور يَجِبُ تعلقهما بمحذوف في ثمانية أمور، ذكر الشنواي هنا آخر ثلاثة منها. انظر معني اللبيب 581 و582. وفي النقل تصرف.

ويعضده الاتفاق عليه في الصلة، المشار إليه بقوله: «إلا الواقع صلة»، فيتعيّن فيه تقدير «استقر» اتفاقاً..

نعم يردُّ على المفهوم ما إذا رفعَ (1) الجارُّ والمجرورُ الاسمَ الظاهرَ، نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ (2)؛ فإنّه (3) يُقدَّرُ المحذوفَ «استقر»، كما سيأتي، وليس الجارُّ والمجرورُ أحدَ الأمور الأربعة (4)، والحاصل أنّ الجارَّ والمجرورَ يتعلّقُ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ في ثماني مسائل، كما ذكره في المغني (5).

80 قوله: (ويعضده الاتفاق عليه في الصلة) فيه نظر؛ لأنّه لم يُقدَّرِ الفعلُ في الصلّة لكونِ الأصلِ في العملِ للأفعال؛ بل ليكون جملةً؛ لأنَّ الصلّة لا تكونُ إلا جملةً.

1/61

حاصلُ ما ذكره في المغني أنّه قد يُتَيَقَّنُ (6) تقديرُ الفعلِ، وذلك إذا كان الجارُّ والمجرورُ صلةً (7). فيحتملُ غير الصلة الذي تردّدنا في أنّه مقدَّرٌ بالفعل، أو بالاسم على الصلّة، فيقدَّرُ بالفعل حملاً للمشكوك على المتيقّن؛ لأنَّ الحملَ عندَ الشكِّ على المتيقّن أولى.

وأجيب بما حاصله أنّ قياس غير الصلة عليها، قياسٌ مع وجود الفارق؛ سيّما وذلك المتيقّن إنّما قدَّر فيه الفعل لمعنى يخصّه، ولا نسلّم أنّ الحملَ على المتيقّن أولى كلياً.

80 قوله: (إلا الواقع صلة، فيتعيّن فيه تقدير استقر).. قال في المغني: قال ابن يعيش (8): وإنّما لم يجز في الصلة أن يقال إنّ نحو: «جاء الذي في الدار» بتقدير: «مستقر»، على أنّه خبرٌ لمبتدأٍ محذوف، على حدِّ قراءة بعضهم (9): ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ (10)

1- في (ب): وقع. وهو وهم.

2- ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنَّ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ إبراهيم 10/14.

3- أي الشان.

4- يعني الصفة، والصلة، والحال، والخبر.

5- كما قد أسلفت. انظر المغني 581 ← 583.

6- في المغني 583: يتعين.

7- انظر المغني 583 في مسألة: هل المتعلّق الواجب الحذف فعل أو وصف؟..

8- أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن محمد بن علي الأسدي، ويُعرف أيضاً بابن الصائغ (-643هـ). نحوي كبير، موصليُّ الأصل حلبيُّ المولد والوفاة، من آثاره: شرح المفصل للزمخشري، وشرح التصريف للملكي لابن جني. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 46/7.

9- هو أبو سليمان يحيى بن يعمر العدوانيّ النحويّ البصري (-129هـ) أحد قراء البصرة، كان تابعياً؛ لقي عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وروى عنه قتادة بن دعامة السدوسي وإسحاق بن سويد العدوي، وأخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي. انظر ترجمته في معجم الأدباء 42/20 ووفيات الأعيان 173/6.

10- ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام 154/6. ونقل ابن مالك إجازة الفراء أنّ تكون ﴿الذي﴾ موصوفة بـ ﴿أحسن﴾ على أنّه اسم تفضيل؛ لقول العرب: «مررت بالذي خير منك»، ولا تقول: «بالذي قائم»، لأنَّ «خير منك» كالمعرفة؛ إذ لم تدخل فيه الألف=

لأن الصلة لا تكون إلا جملةً، والوصف مع مرفوعه المستتر فيه مفرد حكماً، وقد تقدّم مثالا الصفة والحال في قوله: «رأيتُ طائراً على عُصنٍ»، و: (خرج على قومه في زينته).

بالرفع⁽¹⁾؛ لقلّة ذلك واطّراد هذا. انتهى⁽²⁾.

وكذا يجب في الصفة في نحو: «رجلٌ في الدارِ فله درهمٌ»؛ لأنّ الفاء تجوز في نحو: «رجلٌ يأتيني فله درهمٌ»، وتمتّع في نحو: «رجلٌ صالحٌ فله درهمٌ»، فأما قوله:

77_ كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٌ أَوْ مُدَانٍ فَمَنْوُوطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي⁽³⁾

فنادِرٌ . انتهى كلام المغني.

80_ قوله: (لأنّ الصلّة لا تكون إلا جملةً) يؤخذ منه أنّه لا يتعين تقدير «استقرّ» في الظرف الواقع صلةً لـ (أل)⁽⁴⁾ في الضرورة، نحو:

78_ مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سِعَةٍ⁽⁵⁾

80_ قوله: (مفرد حكماً).. لأنّه لا يقتضي أنّ الإسناد إليه من حيث إنه اسم، وهذا لا ينافي إسناد اسم الفاعل إلى فاعله لتضمّنه معنى الفعل؛ فإنّ الإسناد إلى الفاعل أعمّ من إسناد الكلام والجملة، وهذا التعليل في قولهم: إنّ اسم الفاعل لما أشبه الخالي عن الضمير في عدم التفاوت في التكلم والخطاب والغيبة، لم يكن مع فاعله جملةً كما صرّحوا به⁽⁶⁾.

=واللام. وكذا يقولون: «مررتُ بالذي أحيك، وبالذي مثلك»، إذا جعلوا صفة «الذي» معرفة أو نكرة لا تدخله الألف واللام، جعلوها تابعةً للذي. انظر معاني الفراء/365/1 وشرح التسهيل/219/1.

1- القراءة في المحتسب/234/1 والكشاف/81/2 ومجمع البيان/236/8 وإعراب العكبري/550/1 والبحر المحيط/255/4 والدر المصون/228/5. قال ابن جني — ونقله عنه الطبرسي: هذا مستضعف الإعراب عندنا؛ لأنه حذف المبتدأ العائد إلى الذي، لأنّ تقديره (على الذي هو أحسن)، وإنما يحذف من صلة الذي الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلته، نحو: «مررتُ بالذي ضربت» أي ضربته.. وليس المبتدأ بنيف ولا فضلة فيحذف تخفيفاً، لا سيما وهو عائد الموصول. اهـ. ونقل في المغني في الجهة الرابعة 716 قول التبريزي: إنّ أصله (أحسنوا) فحذفت الواو اجتزاءً عنها بالضمّة. ثم قال: واجتماع حذف الواو وإطلاق «الذي» على الجماعة ليس بالسهل، والأولى أنه بتقدير مبتدأ، أي: هو أحسن. وكان قد نقل في الكشاف 174/3 في أول سورة المؤمنون قراءة طلحة بن مصرف ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ بضمّة بغير واو؛ اجتزاءً بها عنها.

2- كلام ابن يعيش. انظر شرح المفصل/46/8. وكلام المغني مستمر 583.

3- لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل/330/1 وارتشاف الضرب/1143 والمغني/583 وطبقات السبكي/19/1 والمساعد/246/1 والسيوطي/286 والممع/350/1.

4- ينظر في (أل) الموصولة: الرصف/74 والجنى/202 والمغني/71.

5- رجز مجهول القائل. والرجز في شرح التسهيل/203/1 وارتشاف الضرب/1014 و2451 وتوضيح المقاصد/100 و447 والجنى/203 والتذييل والتكميل/69/3 والمغني/72 وابن عقيل/152/1 والعيني/475/1 والأشوني/151/1 والممع/278/1 والحزانة/32/1 وحاشية الصبان/241/1. على المعّة: أي على الذي معهُ. حرّ: أي حرّيّ وجدير.

6- انظر الرضي/31/3.

ومثال الخبر: (الحمدُ لله)، ومثال الصلة: (وله من في السموات والأرض).

ويُسمى الجارَّ والمجرور في هذه المواضع الأربعة بالظرف المستقرّ - بفتح القاف - لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله، وفي غيرها بالظرف اللغو؛ لإلغاء الضمير فيه.

فإن قلت: إذا وقع اسم الفاعل في سياق النفي، يكون مع فاعله جملةً كما صرّحوا به، فليكن كذلك إذا وقع في سياق الموصول، وإلا فما الفرق بينهما؟ قلت: الفرق أنّ حرف النفي لمّا اختصَّ بمعاني الأفعال، نُزِلَ اسمُ الفاعل منزلةَ الفعل، فحُكِمَ عليه بأنّه مع فاعله جملة، بخلاف الموصول؛ فإنّه لا اختصاصَ له بالأفعال. كذا قاله الكافيجي (1).

80 قوله: (ومثال الخبر: ﴿الحمدُ لله﴾) (2).. ما ذكره من أنّ ﴿الله﴾ خبر عن ﴿الحمدُ﴾ هو المشهور وقول المحققين (3)، وتوهم بعضهم (4) أنّ ﴿الحمدُ﴾ مرفوع بالجارِّ والمجرور فاعلاً، بناءً على عملِ الظرف، وإن لم يعتمد، وأنّ الفاعل مقدّم، والتقدير: «الله الحمدُ»، وبعضهم (5) أنّ المجرور معمولٌ للمصدر، واللام لتقويته، كما في قولك: «أعجبنى الحمدُ لله».

80 قوله: (في هذه المواضع الأربعة).. أي مواضع الصفة، والصلة، والخبر، والحال.

80 قوله: (لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله).. وذلك لأنّ الضمير الذي كان فيه انتقل منه إلى الظرف والجارِّ والمجرور.

ب/61

فإن قلت: هل انتقل الضمير قبل الحذف، أو بعده، أو معه؟.. قلت: قال شيخنا: يحتمل أنّه قبله، ولا يضرُّ أنّه يلزم تفرُّغ العامل من الضمير، وهو ممتنع، لا يقال: لا نسلم امتناعه؛ بدليل أنّه بعد الحذف فارغ منه؛ لأنّه بعد الحذف نابَ الظرف عنه في تحمّل الضمير، فلم يضرّ فراغه منه، بخلافه قبل الحذف. ويحتمل أنّه بعده، ولا يضرُّ أنّه يلزم حذف الفاعل؛ لأنّه أمرٌ اعتباريٌّ غيرُ تقديري، غير مستمر. ويحتمل أنّه معه، ولعله أولى؛ لأنّه لا يلزم عليه شيء، فليتأمل.

وقال الفراء (6): لا ضميرَ فيه إلا إذا تأخر، فإن تقدّم فلا، وإلا لجاز أن يؤكّد، ويُعطَفَ عليه ويُبدل منه، كما يفعل ذلك مع التأخير، وظاهره الاتفاق على امتناع هذه الأمور.

قيل: ولك أن تقول إنّما امتنع جواز الإتيان للفصل بالأجنبي، ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع، فلا يتم التقريب. وقيل: لا ضميرَ في الظرف والجارِّ والمجرور مطلقاً تقدّم أو تأخر، وأنّ الضمير حذف مع المتعلّق (7).

1- انظر شرح الكافيجي 247. والنقل باقتضاب.

2- الفاتحة 1/1.

3- انظر المغني 719.

4- انظر الكافيجي 248.

5- أي: وتوهم بعضهم.

6- انظر ارتشاف الضرب 1122 وتوضيح المقاصد 701 والهمع 322/1 و234/2. ولم أقف عليه في معانيه.

7- انظر ارتشاف الضرب 1122.

وزعم ابن خروف⁽¹⁾ أن الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً [فلا]⁽²⁾ ضمير فيه عند سيبويه⁽³⁾، والصحيح ما تقدم من أن الضمير الذي كان في المتعلق انتقل منه إلى الظرف تقدّم أو تأخّر، واستدل لذلك بقول جميل بن عبد الله⁽⁴⁾:

79_ فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بَارِضٍ سِوَاكُمْ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ⁽⁵⁾

وجّه الدلالة منه أن (أجمع) مرفوع، لا يصح أن يكون توكيداً لـ (فؤادي) ولا لـ (الدهر)؛ لأنّهما منصوبان، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار؛ لأنّ التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم (إن) على محلّه من الرفع على الابتداء؛ لأنّ الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ، وإذا بطلت هذه الأقسام، تعيّن أن يكون توكيداً للضمير المنتقل إلى الظرف، وهو المطلوب، ولا يشكّل عليه الفصل بالأجنبي، وهو (الدهر)؛ فإنه جائز في الضرورة، وما ذكره من التعليل تبع فيه بعضهم⁽⁶⁾.

وقضيته أنه لا يُسمّى بذلك إذا قدر المتعلق خاصاً؛ لأنه حينئذ لا يستقر فيه ضمير كما قال في المغني⁽⁷⁾، ولا ينتقل ضمير من المحذوف، أي الخاص⁽⁸⁾، إلى الظرف والجار والمجرور، وتقدم ذلك قريباً منه⁽⁹⁾. وقضيته أيضاً أنه لا يُسمّى بذلك إذا رفع الظرف والجار والمجرور، الظاهر نحو: «زيد في الدار أبوه، أو عنده أخوه»؛ لأنّ رفع الظاهر مانع من استقرار الضمير فيه، إلا أن يريد ما من شأنه أن يستقرّ فيه الضمير، بأن يستقرّ فيه على فرض كون الفاعل ضميراً. فليحرر.

على أنه لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير مع المتعلق مطلقاً كما تقدّم⁽¹⁰⁾.

وقد جعل السيّد في حواشي الكشاف⁽¹¹⁾ الظرف المستقرّ ما كان عاملاً المحذوف مفهوماً منه،

1- انظر توضيح المقاصد 701 والهمع 234/2.

2- من الأصل.

3- والفرّاء. انظر توضيح المقاصد 701 والهمع 234/2. وليس في الكتاب.

4- هو جميل بئينة، أبو عمرو بن عبد الله بن معمر العذري القضاعي (-82هـ) شاعر من عشاق العرب، افتتن ببئينة، فتاة من فتيات قومه، واشتهرت أشعاره فيها. فتناقل الناس أخبارهما. له ديوان شعر مطبوع. انظر ترجمته في الأغاني 90/8 والمؤتلف والمختلف 72 و168 ووفيات الأعيان 366/1 والخزانة 191/1.

5- لجميل في ديوانه 118 وأمالى القالي 57/1 والسيوطي 286 والخزانة 395/1، ولكتّيب عزة أيضاً في ديوانه 404، وبلا نسبة في الرضي 246/1 وأوضح المسالك 182/1 والمغني 579 والأشموني 189/1 والهمع 322/1 وحاشية الصبان 294/1. والشاهد تأكيد الضمير المستتر في «عندك»، وهو فاعل له، بكلمة «أجمع». سيتكرر مباشرة برقم 80.

6- قاله ابن مالك في التصريح 166/1. وانظر حاشية الصبان 294/1.

7- انظره ص 579.

8- أي الكون الخاص.

9- راجع الصفحة السابقة.

10- قبل قليل.

11- من الكتب المفقودة للسيد الجرجاني.

وإن كان كوناً خاصاً، وعلّله بأنه استقرّ فيه معنى عامله؛ فإنه لما قال الفاضل اليميني⁽¹⁾: النحويون يُقدِّرون في الظروف المستقرة فعلاً عاماً إذا لم توجد قرينة الخصوص، وحيث وُجدت فلا بدّ من تقديرها؛ لأنّه أكثر فائدة. انتهى. قال⁽²⁾ السيّد: وتحقيقه أنّ هذا القسم من الظروف إنّما سُمِّيَ مستقراً؛ لأنّه استقرّ فيه معنى عامله، وفهم منه، فإن لم يفهم منه سوى الأفعال العامة، كان المقدّر فيها، وإن فهم منه شيء من خصوصيات الأفعال، كان المقدّر بحسب المعنى خاصاً، نحو: «زيدٌ على الفرس، أو من العلماء، أو في البصرة»⁽³⁾. أي: «راكبٌ، ومعدودٌ، ومقيمٌ»⁽⁴⁾، وذلك لا يُخرجها عن كونها ظرفاً مستقراً؛ لأنّ معنى ذلك الفعل الخاص استقرّ فيها أيضاً، وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الإعراب، قال⁽⁵⁾: ولما كان تقدير الأفعال العامة ضابطاً مطرداً، اعتبره النحاة، وفَسَّروا المستقرّ بما عامله محذوفاً عامّاً. انتهى.

ومنه يظهر أنّ التقييد بالاسم أو الفعل العام، ليس لامتناع كونه خاصاً، بل بالنظر لوجوب الحذف أيضاً، وقد تقدّم ذلك⁽⁶⁾.



1- تقدّمت الترجمة له في الصفحة 132. ولم أقف على كلامه.

2- جواب قوله: (لما قال الفاضل اليميني).

3- البصرة بفتح الباء، وقيل: وضمها وكسرهما، مدينة بالعراق، بينها وبين الكوفة ثمانون فرسخاً، أصلها بالفارسية (بس راه) أي: بعد الطريق. والكوفة والبصرة تسميان العراقيين. ويوجد بصرة أخرى في المغرب الأقصى. انظر معجم البلدان 430/1 و440 والروض المعطار (البصرة) 105 و(العراق) 410.

4- قدّرها على طريق اللف والنشر المرتب؛ الأول للأول، والثاني للثاني، والثالث للثالث.

5- يعني السيّد في حواشي الكشاف، كما ذكر آنفاً.

6- في الصفحة 235.

المسألة الرابعة من المسائل الأربع: يجوز في الجار والمجرور حيث وقع في هذه المواضع الأربعة: صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً، وحيث وقع بعد نفي أو استفهام، أن يرفع الفاعل؛ لاعتماده على ذلك، تقول: «مررتُ برجلٍ في الدارِ أبوه»..

[المسألة الرابعة]

[حكم المرفوع بعد الجار والمجرور]

80* قوله: (في هذه المواضع الأربعة... الخ) لو قال: أي مواضع الصفة والصلة والخبر والحال⁽¹⁾.

ومحلُّ قوله (في هذه المواضع) نصبٌ على الحال من قوله (الجار والمجرور) فيتعلّق بمحذوف تقديره: «كائن في هذه المواضع الأربعة... الخ»، ومعلومٌ أنّ الكائنَ فيها الجارُّ والمجرور مع المرفوع بعده في مسألتنا، وبه صرّح بعدُ، فقال: (والجملةُ صفةٌ)⁽²⁾، فلا يقال عبارته تقتضي أنّ الجارَّ والمجرور وحده هو الكائن فيها، نعم عبارة المغني أوضح؛ فإنه قال: إذا وقع بعد الظرف أو الجار والمجرور مرفوع، فإن تقدّمهما نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو صاحبُ خبر، أو حال، فالأرجح كون المرفوع مبتدأً مخبراً عنه بالظرف أو [الجار]⁽³⁾ والمجرور، ويجوز كونه فاعلاً بأحدهما. انتهى⁽⁴⁾.

80* قوله: (أن يرفع الفاعل) أي يرفع الاسم الواقع بعده على أنه فاعل، أو أن يعتقد أنه رافع للفاعل، أو أن يحكم بذلك. ومُراده بالفاعل الاسم الظاهر، وإلا فرفعه للفاعل مطلقاً لا يتقيّد بما ذكر كما هو ظاهر، وينبغي أنّ الضمير البارز كالاسم الظاهر.

62/ب

80* قوله: (على ذلك)⁽⁵⁾ أي على النفي والاستفهام، ويجهل رجوعه للموصوف، والمخبر عنه، وذي الحال، والموصول، التي استلزمها بها مِمّا ذكر من الصفة والصلة والخبر والحال، واحترز به عن الضمير المستتر فيهما؛ فإنهما يرفعانه من غير تقييد بهذه الصور، ثمّ المرفوع الواقع بعده مِمّا يكون اسماً ظاهراً كما في الأمثلة. وهل يكون ضميراً منفصلاً؟ فيه نظر، وقول الشيخ: (يجوز أن يرفع الفاعل) هو الراجح، قال في المغني: ونقل ابن هشام⁽⁶⁾ عن الأكثرين وجوب كون

1- أي: لكان أولى. ولعله سها عنها.

2- موصل الطلاب 81.

3- ساقط من النسخ والمغني، انظره 579.

4- انظر المغني 578 و579.

5- هذا القول متأخر في النسخ إلى ما بعد القول التالي، وقد أثبتناه على وروده في متن الموصل 80.

6- الخضراوي، وهو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخزرجي الأندلسي المعروف بابن البردعي (-646هـ)، كما يعرف بابن هشام الخضراوي، نسبةً إلى الجزيرة الخضراء تتلمذ على ابن خروف وتلمذ عليه الشلوين. من تصانيفه: فصل المقال في أبنية الأفعال، والنقض على الممتع لابن عصفور، وغيرها.. انظر ترجمته في السواني بالوفيات 132/5 و133 وبغية الوعاة 267/1. وكلامه في المغني 579. وانظر الكشاف 536/2 والإملاء 216/2 والبحر المحيظ 402/5.

فلك في «أبو» وجهان:

أحدهما: أن تقدّره فاعلاً بالجارّ والمجرور، وهو «في الدار»؛ لنيابته عن «استقر» أو «مستقرّاً» محذوفاً، وهذا الوجه هو الراجح عند الحدّاق من النحويين، كابن مالك؛ وحجّته أن الأصل عدم التقدير والتأخير.

المرفوع بعدهما فاعلاً. انتهى⁽¹⁾. والشقّ الآخر من متعلّق قوله: (بجوز): هو أن يكون المرفوع بعدهما مبتدأً، كما سيأتي⁽²⁾.

81 قوله: (بالجارّ والمجرور).. إن فُدرَ المتعلّق فعلاً فالجملة فعلية، وإن فُدرَ اسماً، فهل يقال إنّها اسمية، وإنّ الاسم المحذوف مبتدأ، والمرفوع فاعل أغنى عن الخبر؛ إذ لا يقال ذلك؛ لأنّه لمّا قام الجار والمجرور مقام المحذوف، ورفع الفاعل صار الحكم له، وهو لا يمكن كونه مبتدأً، فلا يحكم على الجملة بأنّها اسمية مركبة من مبتدأ وخبر. فيه نظر فراجع وحرر.

81 قوله: (لنيابته عن استقر) قال في المغني⁽³⁾: وقربّه من الفعل لاعتماده، وقيل⁽⁴⁾: العامل الفعل المحذوف، والمختار الأول⁽⁵⁾ بدليلين، أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: «زيدٌ في الدارِ جالساً»، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، وكقوله:

80_ فَإِنْ يَكُ جِثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ⁽⁶⁾

فأكّد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً للضمير المحذوف مع الاستقرار؛ لأنّ التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم إن على محله من الرفع بالابتداء؛ لأنّ الطالب للمحل قد زال.

واختار ابن مالك⁽⁷⁾ المذهب الثاني مع اعترافه بأنّ الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض؛ فإنّ الضمير لا يستكن إلا في عامله.

81 قوله: (وهذا هو الراجح) يحتمل أن يكون إشارة⁽⁸⁾ إلى قوله: (فاعلاً بالجارّ والمجرور)، ويحتمل أن يكون إشارة⁽⁸⁾ إلى قوله: (فاعلاً) لا غير، والثاني هو القريب؛ لأنّه لم يذكر إلاّ مقابل قوله: (فاعلاً)، وهو كونه مبتدأً، ولو كان مراده الأول لذكر أيضاً مقابل قوله: (بالجار والمجرور)، وأيضاً

1- وانظر المغني 579، وكلامه في المذهب الثالث الذي يُخصّص المرفوع بعد الجار والمجرور.

2- بعد قليل، وانظر نتائج السهيلي 352.

3- انظره 579.

4- اختاره الفارسي في الإيضاح العضدي 47 والزحشمري في المفصل 44 وابن مالك في التسهيل 317/1. وانظر الإملاء 201/1 وارتشاف الضرب 1121.

5- أي كون العامل في نحو: «مررت برجل في الدار أبوه»، هو الجار والمجرور.

6- تقدم برقم 79.

7- انظر شرح التسهيل 317/1.

8- في (ب): أشار.

والوجه الثاني: أن تقدّره - أي «أبوه» - مبتدأ مؤخرًا، وتقدّر الجارّ والمجرور - وهو «في الدار» - خبراً مقدّماً، والجملة من المبتدأ والخبر صفة لـ «رجل»، والرابط بينهما الهاء من «أبوه». وكذا تقول في الصلة والخبر والحال. وتقول في الواقع بعد النفي والاستفهام: «ما في الدار أحد»، و: «هل في الدار أحد»، فلك في «أحد» الوجهان..

فالمقصود ذكر كونه فاعلاً أو مبتدأً. وكون العامل في الفاعل هو الجار والمجرور إنّما وقع في المتن⁽¹⁾.

81* قوله: (عند الحدّاق).. [قال في المغني]⁽²⁾: واختاره ابن مالك، وتوجيهه أنّ الأصل عدم التقديم والتأخير. انتهى⁽³⁾.

وما نقله عن ابن مالك هنا يؤيدّه ما تقدّم من أنّ قوله: (هذا)⁽⁴⁾ مشار به إلى قوله (فاعلاً)؛ لأنّ ابن مالك يختار أنّ العامل في الفاعل هو الفعل المحذوف كما تقدّم⁽⁵⁾.

81* قوله: (والثاني أن تقدّره مبتدأ مؤخرًا).. قال الدماميني: هذا يقدر في قولهم إنه متى أوقع تقدّم الخبر في إلباس المبتدأ بالفاعل، وجب تأخيرها، نحو: «زيدٌ قام». انتهى⁽⁶⁾.

63/أ

قال الشُّمْنِيّ: وأقول إنّ قولهم ذلك إنّما هو في فاعل نفس الفعل الصريح، بدليل تجويزهم في نحو: «أقائم زيدان» بكون (زيد) مبتدأ، وأن يكون فاعلاً أغنى عن خبره. انتهى⁽⁷⁾.

وسبب امتناعه في نحو: «قام زيد»، وجوازه في نحو: «أقائم زيدان» رجحان الفاعل في المثال الأول بخلوّه عن خلاف الظاهر الذي في المرجوح من تقديم الخبر؛ لكونه - خلاف الأصل - أوجب⁽⁸⁾ للذهن عدم الالتفات إلى المرجوح، على أنّ في التقديم تقويت تقوي الحكم، بخلاف المثال الثاني، فلا رجحان، بل هما مستويان؛ فإنّ كون المسند مبتدأ خلاف الأصل، ككون المبتدأ مؤخرًا، فالمخاطب يجعل المقصود محتملاً، وإن فات بذلك شبه تقوي الحكم في نحو: «أزيدٌ قائم» لأنّه أمر سهل، بخلافه فيما مرّ.

81* قوله: (والجملة صفة) أي سواء أعزبنا المرفوع فاعلاً أم مبتدأً، والموصوف (رجل)، ولم يمثّل الشيخ لما وقع فيه الجارّ والمجرور مع المرفوع بعده صلةً، أو خبراً، أو حالاً، ومثّل في المغني⁽⁹⁾ لذلك بقوله: «جاء الذي في الدار أبوه»، و«زيدٌ عندك أخوه»، و«مررتُ برجلٍ عليه جبّة». انتهى.

1- يعني كتاب الإعراب 61.

2- ساقط من (ب). وكلامه في المغني 579.

3- انظر شرح التسهيل 317/1.

4- من قول الشارح الأنف الذكر في موصل الطلاب «و هذا هو الراجح».

5- قبل قليل.

6- الشمي 152/2.

7- المصدر نفسه.

8- خبر عن مصدر الكون.

9- ص 578.

قال الله تعالى: (أَفِي اللَّهِ شَكُّ)، فلك في (شكُّ) الوجهان.

وحكى ابن هشام الخضراوي عن الأكثرين أن المرفوع بعد الجار والمجرور يجب أن يكون فاعلاً، وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما - أي الجار والمجرور - الفاعل في غير هذه المواضع الستة أيضاً، نحو: «في الدار زيد»، فزيدٌ عندهم يجوز أن يكون فاعلاً، ويجوز أن يكون مبتدأً مؤخراً، والجار والمجرور خبراً، وأوجب البصريون غير الأخفش ابتدائيةً.

[وقوله: (والجملة صفة)]⁽¹⁾ إنما هو بحسب الظاهر؛ فإنَّ الصفة في الحقيقة متعلِّق الجار والمجرور، أو هما ومتعلِّقهما⁽²⁾.

81* قوله: ((أَفِي اللَّهِ شَكُّ))⁽³⁾ قال في الكشف: أُدخِلَتْ⁽⁴⁾ همزة الإنكار على الظرف لأنَّ الكلام ليس في

الشك؛ إنما هو في المشكوك فيه، وأنَّه لا يحتمل الشك لظهور الأدلة وشهادتها عليها⁽⁵⁾.

فإن قلت: الاستفهام هنا للإنكار والنفي، فكيف يصحّ تمثيل الاعتماد على الاستفهام⁽⁶⁾ ههنا؟ قلت: يصح من حيث إنَّه اعتماد على حرف⁽⁷⁾ الاستفهام من حيث اللَّفْظُ والصورة، وهو كافٍ في التمثيل، ومناسب لمبحث النَّحو، وفيه تنبيهٌ على أنَّ الاعتماد يجوز على حرف الاستفهام من دون اعتبار معناه، [كما يجوزُ الاعتماد عليه مع ملاحظة معناه]⁽⁸⁾. كذا قاله الكافيجي⁽⁹⁾.

81* قوله: (وحكى ابن هشام⁽¹⁰⁾... إلخ).. قال الدماميني: وجَّههُ ما قَدَّمناه عنهم من أنَّ الإلباس محذورٌ،

والتعلُّق عندهم بفعل، فهو كقولك: «قام زيد»، فيتعيَّن أن يكونَ (زيدٌ) في مثل ذلك فاعلاً، لا مبتدأً⁽¹¹⁾.

82* قوله: (وأجاز الكوفيون والأخفش⁽¹²⁾ رفعهما الفاعل في غير هذه المواضع أيضاً، نحو: «في

الدار زيد»).. قال في المغني: لأنَّ الاعتماد عندهم ليس بشرط، [وأجازوا أيضاً أن يكونَ مبتدأً، وكذا

أجازوا الوجهين في نحو: «قائمٌ زيد»]⁽¹⁾ أن يكونَ (قائمٌ) مبتدأً، و(زيدٌ) فاعلاً، وأن يكونَ (قائمٌ) خبراً

1- ساقط من (ب).

2- انظر أوضح المسالك 182/1.

3- ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكُّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ إِلَىٰ أَحْلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ إبراهيم 10/14.

4- في (ب): دخلت.

5- الكشف 447/2.

6- في النسخ: النفي. والصواب ما أثبتناه.

7- في (ب): ظرف. وهو وهم بين.

8- ساقط من الأصل.

9- انظر شرحه 251 و252.

10- الخضراوي، وقد تقدمت الترجمة له مع رأيه ص 249.

11- انظر الشمسي 152/2.

12- انظر معاني الزجاج 159/1 والرضي 247/1 والمغني 579.

(تنبيه): جميع ما ذكرناه في الجار والمجرور من أنه لا بد من تعلُّقه بفعل أو بما في معناه، ومن كونه صفةً للنكرة المحضة، وحالاً من المعرفة المحضة، ومحتماً للوصفية والحالية بعد غير المحض منهما، وغير ذلك، ثابت للظرف؛ فلا بد من تعلُّقه بفعل، زمانياً كان الظرف أو مكانياً: فالأول نحو: (وجاؤوا أباهم عشاءً يبيكون)، ف (عشاءً) ظرف زمان متعلِّق ب (جاؤوا)..

مُقَدِّمًا، و (زيدٌ) مبتدأ مؤخرًا، والجمهورُ يوجبون في كل ذلك أن يكونَ (زيد) مبتدأً، وما قبله خبراً. انتهى (1).

وقال الرضي في شرح الحاجبية: الكوفيون يوجبون ارتفاع (زيد) في نحو: «في الدار زيدٌ»، و«قائمٌ زيدٌ»، على الفاعلية، ولا يجوز أن يكونَ مبتدأً؛ لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ، مفرداً كان أو جملة؛ لئلا يتقدم الضمير على مفسره.

وليس بشيء؛ لأن حق المبتدأ التقديم، فالضمير متأخر تقديرًا كما في: «ضربَ غلامه زيدٌ». وأمّا الأخفش (2) فلا يوجب ذلك، بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً؛ إذ هو يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، لكنه لما أجاز أعمال الصفة بلا اعتماد، أجاز كونَ زيدٍ في: «قائمٌ زيدٌ» فاعلاً أيضاً. وله في جواز أعمال الظرف بلا اعتماد قولان؛ وذلك لأن الظرف أضعفُ في عمل الفعل من الصفة (3). انتهى.

82* قوله: (ثابت للظرف) تقدّم أنه إذا كان المتعلّق كوناً عاماً لا يجوز ذكره إلا في الضرورة (4)، فذكره هنا مُشكّل، قلت: قد يمنع دلالة (ثابت) هنا على الكون العام المُراد به مجرد الحصول، لجواز أن يراد به هنا الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل (5).

82* قوله: ((عشاءً)) (6) قال في المنتخب (7): انتصابه على الظرف، وهو - بالكسر والمَد - آخرُ النهار، مثل العِشِيِّ (8)، وهو من صلاة المغرب إلى العتمة، أي: جاؤوا وقتَ العشاء (9).

1- كلام المغني بتصرف، انظره 579.

2- انظر معاني الزجاج 159/1.

3- انظر شرح الرضي على الكافية 247/1 و 248.

4- تقدّم شاهده برقم 75.

5- انظر الشمي 154/2. وواضح أن الجارَّ والمجرور (للظرف) متعلقان باسم الفاعل (ثابت)، وهو خير عن (جميع)، وهو ثبوت خاص، فلا مسوغ لتعقيبه هذا.

6- ((وجاؤوا أباهم عشاءً يبيكون)) يوسف 16/12.

7- كتاب «المنتخب في النحو» لمؤلفه أبي نزار الحسن بن صافي بن عبد الله بن أبي الحسن، المعروف بملك النحاة (586هـ -)

أنحى أهل زمانه، قرأ أصول الفقه على ابن برهان. وألّف أيضاً: المقتصد في التصريف، وله ديوان شعر. انظر إنباه الرواة 305/1 ووفيات الأعيان 92/2 والوافي بالوفيات 37/12.

8- في (ب): العشاء. وهو سهو عن مقصود التمثيل.

9- انظر الإملاء 50/2 والتبيان 725/2..

والثاني نحو: (أو اطرحوه أرضاً)، ف (أرضاً) ظرف مكان متعلق ب (اطرحوه)، وإنما نُصِبَتْ على الظرفية لإبهامها من حيث كونها منكورةً مجهولةً..

82 قوله: (وإنما نصبت على الظرفية لإبهامها من حيث كونها منكورةً مجهولةً).. قال الزمخشري: ﴿أَرْضاً﴾⁽¹⁾ منكورة مجهولة بعيدة [من]⁽²⁾ العمران، وهو معنى تنكيرها واختلاؤها من الوصف؛ وإبهامها من هذا الوجه نُصِبَتْ نصبَ الظروف المبهمة. انتهى⁽³⁾.

وقال الكافيجي⁽⁴⁾: فإن قلت: ﴿أَرْضاً﴾ ليست من المبهم على ما فسّر، فكان حقّ الفعل ألاّ يتعدى إليه إلاّ بلفظة (في)، قلت: إنها لمّا دلتّ بتنكيرها على أرض مجهولة بعيدة من العمران حصل لها إبهام، فألحقت بالجهات السّت، كما ألحق بها (عند) لإبهامه⁽⁵⁾، فنُصِبَتْ نصبَ الظروف المبهمة. وقيل: لمّا كثر استعمالها حذف حرف الجرّ منها، وجعلت من قبيل قولهم:

81 كما عسل الطريق الثعلب⁽⁶⁾

انتهى.

ومثّل الشيخ⁽⁷⁾ بمثالين؛ لأنّ الأول ظرف زمان، والثاني ظرف مكان، وكذا مثّل في معنى الفعل، وهذه المسألة نظير المسألة الأولى في باب الجارّ والمجرور⁽⁸⁾.

- 1- من قوله ﷺ: ﴿اقتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطرْحُوهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ يوسف 9/12.
- 2- ساقطة من (ب).
- 3- الكشاف 447/2.
- 4- انظر شرحه 254.
- 5- كذا في الكافيجي. وما في النسخ: الإهمام. وليس بصواب.
- 6- البيت كاملاً:

لَدُنْ بِهِزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلُبُ

لساعدة بن جؤية الهذلي يصف رجلاً. وهو في ديوان الهذليين 190/1 وحمل الخليل 70 وسببويه 36/1 و214 وإعراب (الرّجّاج) 119 والمحكم (ع س ل) 486/1 و(ل ذ ذ) 50/10 والمحرر الوجيز 380/2 واللّسان (ع س ل) 446/11 والدر المصون 11/6 والخزانة 83/3 و86 والتاج (ع س ل) 488/15 ومشاهد الإنصاف 92/2، والبيت بلا نسبة في الكامل للمبرد 251/1 ومشكل مكّي 380/1 والخصائص 319/3 والكشاف 92/2 و627/4 وأمالي الشجري 63/1 و573/2 وشرح التسهيل 227/2 والرضي 493/1 وارتشاف الضرب 1436 وأوضح المسالك 159/2 والمغني 15 و681 و750 والكافيجي 254 والأشعري 449/1 والهمع 113/2 و7/3 وحاشية الصبان 142/2. واللّذّن: اللّين من كلّ شيء، والباء في «بهزّ» للسببية، وعسلان الريمح: اشتداد اضطرابه واهتزازه، وعسلان الثعلب أو الذئب: إسرعه واضطراب جريه واهتزاز رأسه، ومبالغة اسم فاعله: عسال، كما وصف بها الفرزدق الذئب في قصيدته المشهورة. والأصل: كما عسل في الطريق الثعلب، فحذف الجار، ونصب (الطريق) بالفعل (عسل) اتساعاً، كقولك: «دخلت البيت».

7- يعني خالداً الأزهرى، وما مثل به من الطرفين: ﴿عشاء﴾ و﴿أرضاً﴾.

8- راجع متن موصل الطلاب 71.

أو بمعنى فِعْلٍ، فالزمانى نحو: «زَيْدٌ مُّبَكِّرٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، والمكانى نحو: «زَيْدٌ جَالِسٌ أَمَامَ الْخَطِيبِ»، فالظرفان متعلقان باسم الفاعل؛ لما فيه من معنى الفعل. ومثال وقوعه - أي الظرف المكانى - صفةً بعد النكرة المحضة: «مررتُ بطائرٍ فوقَ عُصْنٍ»، ف «فوقَ عُصْنٍ» صفة لـ «طائرٍ». ومثال وقوعه حالاً بعد المعرفة المحضة: «رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ» ف «بَيْنَ السَّحَابِ» حالٌ مِنَ الْهَيْلَالَ. ومثال وقوعه محتملاً لهما - أي للوصفية والحالية - بعد غير المحض منهما: «يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ - بِالْمَثَلَةِ - فوقَ الْأَغْصَانِ»، و«رَأَيْتُ ثَمْرَةً - بِالْمَثَلَةِ - يانعةً فوقَ عُصْنٍ»، ف «فوقَ» فى المثالين يَحْتَمِلُ الوصفية والحالية؛ أما الأول: فلأنه وقع بعد المَعْرِفِ بِأَلِ الْجِنْسِيَةِ، وهو قريب من النكرة، فإن راعيتَ معناه جعلتَ الظرفَ صفةً له، وإن راعيتَ لفظه جعلته حالاً منه. وأما الثانى: فلأنه وقع بعد النكرة الموصوفة بـ «يانعة»، والمُنْكَرُ الموصوف قريب من المعرفة، فإن لم تكتفِ بالصفة جعلتَ الظرفَ صفةً ثانيةً، وإن اكتفيتَ بها جعلته حالاً مِنَ النكرة الموصوفة.

ومثال وقوعه خبراً: (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) فى قراءة السبعة: نافع، وابن كثير، وابن عامر وأبى عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائى، بنصب (أسفل)، ف (أسفل) ظرفٌ مكانٌ خبرٌ عن (الركب).

83 ﴿قوله: (والمكاني⁽¹⁾ نحو: زيد جالس).. قال الكافيجي⁽²⁾: فى عطف ظرف المكان على ظرف الزمان إشارة إلى أن ظرف الزمان أصل بالقياس إلى ظرف المكان؛ لشدة احتياج الفعل إليه. انتهى.

83 ﴿قوله: (جعلته حالاً) أى: أو صفةً، فليتأمل⁽³⁾.

84 ﴿قوله: (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)⁽⁴⁾.. قال المنتخب فى إعرابه: ﴿الرَّكْبُ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ فهو منصوب اللفظ مرفوع المحل لكونه خبراً للمبتدأ، كما تقول: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، و«الْقِتَالُ خَلْفَكَ» وهو نعت لظرف محذوف تقديره: والركبُ مكاناً أسفلَ من مكانكم⁽⁵⁾، وقد أُجيزَ رفعُ ﴿أَسْفَلَ﴾⁽⁶⁾، وفى الكلام على هذا حذف مضاف تقديره: وموضع الركب أسفل منكم. و﴿مِنْكُمْ﴾: «مِنْ» صلة ﴿أَسْفَلَ﴾⁽⁷⁾؛ لأنَّ فيه معنى التسافل، و﴿الرَّكْبُ﴾ جمع «راكب» فى المعنى دون اللفظ⁽⁸⁾، بشهادة قولهم فى تصغيره: (رُكَيْبٌ)، وأنشد:

1- ليست فى (ب). وفيه عطف المكاني على الزماني. انظر الموصل 83.

2- فى شرح القواعد 255.

3- يريد أننا نستطيع أن نُقدِّرَ فى مثال «يعجبنى الثمرُ فوقَ الأغصانِ»: يعجبنى الثمر موجوداً أو كائناً، أو الموجودُ أو الكائنُ فوق الأغصان. إن راعينا لفظه، وإن راعينا معناه لم يجز إلا تقدير الصفة.

4- ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِأَخْتَلَفْتُمْ فى الميعادِ وَلَكِنَّ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيْنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ الأنفال 42/8.

5- انظر الكشاف 223/2 والإملاء 7/2 والتبيان 625/2 والدر المصون 612/5.

6- قرأ برفعه زيد بن علي ؑ، وأحازه الفراء والأحفش والكسائى. انظر معاني الفراء 411/1 ومعاني الأحفش 350 ومعاني الكسائى 153، ومشكل مكى 315/1 والبحر المحيظ 500/4 والدر المصون 612/5.

7- أى تعلقه بأسفل.

8- فهو اسم جمع. انظر القاموس (رك ب) 98.

ومثال وقوعه صلة: (وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ)، ف (مَنْ) بفتح الميم، اسمٌ موصول، و(عِنْدَهُ) صلتهَا.

82_ بَيِّنْتُهُ بَعْضَبَةَ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا⁽¹⁾

ومحلُّ الجملة جرٌّ عطفًا على (أنتم) المجرور بـ(إِذْ)؛ يعني: (وَإِذِ الرُّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)، والله أعلم.

84 ﴿قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾⁽²⁾.. فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى ﴿مَنْ عِنْدَهُ﴾ وَاللَّهُ تَعَالَى مُنْزَرَةً عَنِ الْمَكَانِ؟

قُلْتَ: [قِيلَ: إِنَّ]⁽³⁾ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ مُتَقَرِّبُونَ، مُنْزَلُونَ - لِكِرَامَتِهِمْ عَلَيْهِ - مِنْزَلَةَ الْمُقَرَّبِينَ عِنْدَ الْمَلُوكِ، عَلَى طَرِيقِ التَّمْثِيلِ وَالْبَيَانِ⁽⁴⁾.

قال الكواشي⁽⁵⁾: ﴿مَنْ عِنْدَهُ﴾ هم الملائكة نُسِبُوا إِلَيْهِ تَشْرِيفًا، لِأَنَّهُ تَعَالَى فِي مَكَانٍ، فَ ﴿مَنْ﴾

مَبْتَدَأٌ خَبْرُهُ ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ أَي لَا يَتَعَظَمُونَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْطَفَ (مَنْ) عَلَى (مَنْ) فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يَزَلْ فِي

السَّمَاوَاتِ﴾⁽⁶⁾ وَيَكُونُ ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ مُسْتَأْنَفًا.

64/ب واعلم أنه زاد في المغني ثلاثة مواضع يتعلّق الظرف فيها بمحذوف وجوباً، لكنّه مقدّر في

أحدها بنحو (استقر)، وهو إذا ما رفع الظاهر نحو: «أعندك هذا»، وفي الاثنين الباقيين لا يُقدّر بـ (كائن) أو (استقر)، بل يُقدّر بحسب المعنى:

أحدهما: أن يستعمل المتعلّق محذوفاً في مَثَلٍ أو شَبْهَةٍ، كقولهم⁽⁷⁾ لِمَنْ ذَكَرَ أَمْرًا قَدْ تَقَدَّمَ عَهْدُهُ:

«حِينَئِذٍ الْآنَ»⁽⁸⁾، وَأَصْلُهُ: كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ وَاسْمِعِ الْآنَ.

الثاني: أن يكون المتعلّق محذوفاً على شريطة التفسير نحو: «أَيُّومَ الْجُمُعَةِ صَمِتَ فِيهِ؟» انتهى.

1- في (أ): غاديا. رجز لأبي عمرو أُحِيحَةَ بن الجلاح بن الحريش الأوسي (-129ق.هـ). شاعرٌ جاهلي من ذُهاة العرب

وشجعاهم. وهو له في الأغاني 47/15 وشرح الشافية 154/4 والخزانة 359/3، وهو بلا نسبة في المحكم (ج ب أ)

494/7 والكشاف 624/4 وإعراب الأنباري 388/1 و136/2 وشرح الشافية 202/2 و149/4 واللّسان (ج ب

أ) 43/1 و(ر ج ل) 268/11 والدر المصون 612/5 و642/7 والخزانة 254/6 والتاج (ر ج ل) 263/14. والشاهد

تصغير رُكْبٍ وَرَجُلٍ مِنْ دُونَ رَدِّهِمَا إِلَى الْوَاحِدِ. قال الأنباري في إعرابه 388/1: «وَالرُّكْبُ»: اسم للجمع، وليس بجمع

تكسير لراكب، بدليل قولهم في تصغيره: رُكَيْبٌ» وأنشد البيت. ثم قال: «ولو كان جمع تكسير لـ (راكب) لكان يقول

رُوكِبُونَ، كما يقال في تكسير (شاعر): شويرون» اهـ.

2- ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ الأنبياء 19/21.

3- من الأصل.

4- كذا قاله الكافيحي 257.

5- تقدمت الترجمة له ص 224. وانظر المحرر الوجيز 77/4 ومفاتيح الغيب 155/13 و68/31 وإتقان السيوطي 482/1.

6- من سورة الأنبياء السابقة نفسها.

7- في (ب): كقولك.

8- انظر الكتاب 224/1 و129/2 والمفصل 82 والإنصاف 72 والرضي 505/1.

ومثال رَفَعَهُ الْفَاعِلَ الظَّاهِرَ: «زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ»، ف «مَالٌ» فاعل «عنده»؛ لأنه اعتمدَ على مُخْبِرٍ عنه، هذا هو الراجح، ويجوز تقديرُهُما - أي الظرف، والمرفوع بعده - مبتدأً مؤخراً، وخبراً مقدماً، والجملة خبر «زيد»، والرابط بينهما الهاءُ من «عنده».

ويأتي في نحو: «عندك زيد» المذهبان المتقدمان، فيما إذا لم يعتمدِ الظرف على شيءٍ ووقع بعده مرفوعٌ، فمذهبُ البصريين، إلا الأَخْفَشَ، وجوبُ رفعه على الابتداء، والظرفُ خبرٌ مُقَدَّمٌ، ومذهبُ الكوفيين والأخفش جوازُ رفعه على الفاعلية؛ لأنَّهم لا يشترطون الاعتماد.

وفيما عدا هذه المواضع السبعة يتعلَّقُ الظرف إمَّا بمذكور نحو: «جَلَسَ زَيْدٌ أَمَامَكَ»، وإمَّا بمحذوفٍ جوازاً؛ لقيام دليلٍ عليه، وهو الكون الخاص، كما تقدَّم في الجار والمجرور⁽¹⁾.
84 قوله: (ومثال رفعه الفاعل... الخ).. ومثَّلَ الشيخ⁽²⁾ لما وقع فيه الظرف مع المرفوع بعده خبراً. ومثال ما وقع فيه حالاً: «رَأَيْتُ زَيْدًا عِنْدَهُ كَرَمٌ». ومثال ما وقع فيه صفة: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَمَامَهُ مَاءً». ومثال وقوعهما صلةً: «جَاءَ الَّذِي عِنْدَهُ مَالٌ». ومثال وقوعهما بعد نفي: «مَا عِنْدِي أَحَدٌ»، وبعد استفهام: «أَعِنْدَكَ قَمَحٌ؟».

85 قوله: (ويأتي في نحو: «عندك زيد» المذهبان).. أي مذهب الجمهور، وهو كون (زيد) مبتدأً [لا غير، ومذهب الكوفيين والأخفش⁽³⁾، وهو كونه إمَّا⁽⁴⁾ مبتدأً، أو فاعلاً، كما قال الشيخ⁽⁵⁾ فيما تقدَّم، وينظر في ذلك بمثل ما نقلناه عن الرضي فيما سبق⁽⁶⁾ من أنَّ الكوفيين يوجبون كون (زيد) فاعلاً ولا يجوز كونه مبتدأً؛ لأنَّ الخبر لا يتقدَّمُ عندهم على المبتدأ؛ لئلاَّ يتقدَّمَ الضمير على مُفسِّره. والأخفشُ على أحدِ قوليه يمنع رفع الفاعل بالظرف الذي لم يعتمد، وحينئذٍ يوجب كون (زيد) مبتدأً كما قاله الجمهور، وأمَّا على قوله الآخر فهو موافق لما نقله الشيخ عنه من تجويزه كَوْنِ (زيد) مبتدأً قدَّم خبره؛ لأنه يُجيزُ تقديم الخبر، وكونه فاعلاً بالظرف، وإن لم يعتمد، والله تعالى أعلم.



- 1- تقدمت الإشارة إلى أنَّ المُصنِّفَ ذكر في المعنى ثمانية أمور يتعلَّقُ فيها شبه الجملة بمحذوفٍ وجوباً. انظر معني اللبيب 580 و581 و582 والصفحة 242 من هذا الكتاب. والكلام هنا للكواشي لما ينه.
- 2- قصد به هنا خالداً الأزهرى.
- 3- تقدم رأيهم في الصفحة 252.
- 4- من (ب).
- 5- قصد به هنا المُصنِّفَ. راجع الصفحة 82 من الموصل، والصفحتين 252 و253 من هذا الكتاب.
- 6- تقدم نصه في الصفحة 253، وهو في شرح الكافية 1/247.

الباب الثالث: في تفسير كلمات كثيرة يحتاج العرب إليها، يكثر في الكلام دورها، وَيَقْبَحُ بِالْمُعْرَبِ جَهْلُهَا. وهي عشرون، بل اثنتان وعشرون كلمةً، وهي ثمانية أنواع عدد أبواب الجنة.

الباب الثالث

في تفسير كلمات يحتاج إليها المُعْرَبُ ❁

86❁ قوله: (في تفسير كلمات).. إن قيل: التفسيرُ بيانُ المعنى، وكشَفُ الموضوع له، وليس منه ما ذكره المُصَنِّفُ من أنَّ أولها مفتوح أو مضموم، أو أنها معربةٌ أو مبنية⁽¹⁾.

قلت: مراده به أعمُّ من بيان المعنى، وبيان صفتها، فلا اعتراض.

[و(كلمات) جمع قلةٌ أريدَ به الكثرة، بقريته قوله بعدها: (وهي عشرون كلمة)]⁽²⁾.

[ثم رأيت الكافيَ قال عَقَبَ قوله: (في تفسير كلمات) ما نصُّه: أي من جهة هيئتها ومعانيها ووجوه استعمالها، فعلمَ من هذا أنَّ مَنْ قال إنَّ الذي يذكره بعد هذا لا يصدق عليه حقيقة التفسير، لا لغة ولا اصطلاحاً، فقد سها عن مقصود هذا الباب. انتهى]⁽³⁾.

86❁ قوله: (يحتاج إليها المُعْرَبُ).. لا ينافي أنه يحتاج إلى غيرها؛ لأنه لم يدع الحصر فيها.

وأيضاً مراده نوع من الاحتياج، وهو الاحتياج الشديد، وكأنَّ الشارح أراد دفعَ هذا بقوله: «يكثرُ

أ/65

في الكلام دورها - أي استعمالها - ويقبح بالمعرب جهلها».

86❁ قوله: (عدد أبواب الجنة).. ليس الحامل للمصنف على جعلها ثمانيةً موافقةً عدد أبواب الجنة، وإنما هي ثمانيةٌ بحسب أحوالها، فاتَّفَقَ ذلك.

❁ - هذا العنوان في جميع النسخ عدا (ب).

1- من مثل قوله: «قَطَّ بفتح القاف، وتشديد الطاء وضمَّها... إلخ» وستأتي بعد قليل، وكذا نظائرها.

2- ساقط من الأصل.

3- ساقط من (ب). وانظر شرح الكافي 263.

أحدها - أي الأنواع - ما جاء على وجه واحدٍ لا غير، وهو أربعة:
أحدها (قَطُّ)

بفتح القاف، وتشديد الطاء وضمّها، في اللغة الفصحى فيهنّ، وهي اللغة الأولى. والثانية: فتحُ القاف وتشديد الطاء مكسورةً على أصل التقاء الساكنين. والثالثة: إبتاع القاف للطاء في الضم. والرابعة: تخفيف الطاء مع الضم. والخامسة: تخفيف الطاء مع السكون. وهي في اللغات الخمس ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان..

[النوع الأول: ما يأتي على وجه واحد]

[قَطُّ⁽¹⁾]

86* قوله: (في اللغة الفصحى فيهنّ)، أي: في حركة القاف، وحالة الطاء من التشديد والتخفيف، وحركتها.

وما جعلناه مرجع الضمير⁽²⁾ تقدّم ما يدل عليه، وهو فتح القاف وتشديد الطاء. وغير الفصحى:

في القاف ضمّها إبتاعاً للطاء المشدّدة. وفي الطاء تخفيفها مضمومةً أو ساكنةً مع فتح القاف. وفي حركة الطاء الكسر مع التشديد، وفتحُ القاف والكسرُ لالتقاء الساكنين.

فهذه خمس لغات ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل⁽³⁾، وذكرها الشيخ في المغني مقرّمة⁽⁴⁾.

86* قوله: (وهو⁽⁵⁾ ظرف لاستغراق... إلخ).. اعلم أن كلام المُصنّف ليس على ما ينبغي من التحرير؛ لأنّه بظاهره يقتضي أنّ الاستغراق المذكور مطروفاً في معناها، وهو الزمان، وليس شيء من الزمان والاستغراق مطروفاً فيه.

وأجاب بعضهم⁽⁶⁾ بأنّ اللام في قوله: (لاستغراق... إلخ) للتعليل⁽⁷⁾؛ فلا يقتضي كلامه ما ذكر، لكنّه قال إنّها موضوعةٌ للزمان والاستغراق، وإنّما استقيد⁽⁸⁾ من وقوعها بعد النفي، والمضي⁽⁹⁾ من وقوعها بعد الماضي. وما قاله مخالفٌ لكلام النحويين؛ لأنّهم صرّحوا إنّ معناها الزمان الماضي.

1- ينظر في «قط»: الارتشاف 1425 والمغني 233 والهمع 2/158. ولم يذكرها صاحبو الأزهية والرصف والجنى.

2- أي مرجع الهاء في قوله «فيهنّ».

3- انظره 221/2 و222.

4- انظر المغني 233. والقرطمة: التقطيع، ومُراده أنّ المُصنّف ذكرها مبعثرة مقتضبة.

5- في الموصل: «وهي». وما أثبتته الشنواني فيه مراعاة لقوله: «وهو أربعة، أحدها: قَطُّ».

6- هو الكافيحي في شرح القواعد 266 و267. وسيأتي نصه بعد قليل.

7- انظر في لام التعليل: الرصف 223 (قال: «معنى من أجل»). وسماها لام العلة والسبب). والجنى 97 والمغني 275.

8- أي الاستغراق.

9- معطوف على الضمير المستتر في (استفيد)، أي: واستفيد المضي.

والأولى في الجواب أن يُقال: إنَّ قوله (لاستغراق) خبرٌ ثانٍ، وحينئذٍ لا يقتضي كلامه ما ذكر، ونقول إنها موضوعة للزمان الماضي.

ثم رأيت شيخنا قال: قوله (وهي... إلخ) أي⁽¹⁾: (قط) موضوع للزمان غالباً ليدل على الزمان الماضي المستغرق لنفي الفعل الماضي لوقوعه في سياق النفي، فيكون ظرف زمان للنفي لا للمنفي. فعلم من هذا أنه موضوع للزمان، لا للزمان الماضي المستغرق؛ فتكون اللام في قوله: (لاستغراق ما مضى من الزمان) لامَ التعليل، لا لامَ الصلّة للوضع؛ فكثيراً ما تشبّه الأولى بالثانية في مثل هذا المقام، فلذا قال بعض الشارحين⁽²⁾ وهنا: وعندني العموم ليس من الوضع، بل من وقوع (قط) في سياق النفي. كذا في الكافي⁽³⁾.

86 قوله: (ملازم للنفي).. وعبارته في المعنى⁽⁴⁾: فتختص بالنفي، وسكت عن ذلك هنا؛ لأنه قد ورد من دون النفي لفظاً ومعنى، ولفظاً لا معنى؛ فمن الأول: قول بعض الصحابة⁽⁵⁾ رضي الله عنه: «قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط».

65/ب ومن الثاني: قول أبي⁽⁶⁾ حين سأل عبد الله⁽⁷⁾: «كأين⁽⁸⁾ تقرأ سورة الأحزاب؟ فقال ثلاثاً وسبعين، فقال: قط». أي: ما كانت كذا قط.

1- في (ب): «إن». وهو وهم.

2- انظر شيخ زاده 82.

3- انظر شرحه 266 و267. وفي النقل اقتضاب.

4- انظره 233.

5- هو حارثة بن وهب الخزاعي أخو عبيد الله بن عمر بن الخطاب لأمه، وهي أم كلثوم بنت حنظل بن مالك الخزاعية، وله رواية عن النبي ﷺ، وله في الصحيحين أربعة أحاديث منها هذا الحديث. وروى عنه أبو إسحق السبيعي، ومعبد بن خالد الجهني، وغيرهما.. انظر ترجمته مع الحديث في معرفة الصحابة لأبي نعيم 744/2 و55/6 و56 والإصابة لابن حجر 619/1 وفي صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الصلاة بمعى، والرواية: «صلى بنا النبي ﷺ ونحن أكثر ما كنا قط وأمنه بمعى ركعتين». وأمنه: أكثر الأوقات أمناً.

6- في الأصل: أبي علي. والصواب أنه أبي بن كعب بن قيس بن زيد سيد القراء (-19هـ). والأثر في السنن الكبرى للبيهقي، كتاب القسامة، كتاب الحدود 211/8 برقم 15735. وانظر توضيح المقاصد 1342 والمغني 246 والقاموس (ك ي ن) 1133.

7- ابن مسعود. وفي مسند أحمد 126/35 وسنن البيهقي، كتاب القسامة 211/8 وكذلك تفسير ابن كثير 375/6، أن المسؤول هو أبو مريم زب بن حبّيش بن حباشة بن أوس الأسدي، ويقال: أبو مطرف الكوفي (-83هـ). كان في الجاهلية، ولم ير النبي ﷺ. روى عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم. انظر ترجمته في أسد الغابة 107/2.

8- في الأصل و(ب): كانت. وهو وهم. وأصلها: «كأي»، وهي اسم مركب من كاف التشبيه و«أي» المنوثة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأنّ التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نوناً. وهي توافق «كم» في خمسة أمور، وتحالفها في خمسة. انظر المغني 246 والقاموس (ك ي ن) 1133.

تقول: «هذا الشيء ما فعلته قط»، أي: لم يصدر مني فعله في جميع أزمنة الماضي.

واشتقاقها من القَط، وهو القطع، فمعنى: «ما فعلته قط»: «ما فعلته فيما انقطع من عمري»؛ لانقطاع الماضي عن الحال والاستقبال، ولا تستعمل إلا في الماضي.

ذكر ذلك ابن مالك⁽¹⁾، وكذا الرضي⁽²⁾، وكأنه أخذه منه، لكن مثل للأول بقوله: «كنت أراه قط»، [أي دائماً، وللتاني بقوله:

83- هل رأيت الذئب قط⁽³⁾]

فملازمة (قط) للنفي ليس أمراً⁽⁴⁾ مستمراً على الدوام، وإنما ذلك هو الغالب⁽⁵⁾.

86* قوله: (هذا الشيء) قدره ليكون مرجع الضمير مذكوراً⁽⁶⁾، ويجوز الرفع والنصب مثل: «زيداً ضربته»⁽⁷⁾.

87* قوله: (أي لم يصدر مني فعله في جميع أزمنة الماضي).. الأنسب بالنصب على الاستغراق أن يقول: أي لم يصدر مني فعله في شيء من أزمنة الماضي؛ لأنه إذا انتفى في بعضها من دون بعض، صدق عليه أنه لم يصدر في جميعها.

قال في المغني: وبُنِيَتْ (قط) لتضمُّنها معنى (مذ) و(إلى)؛ إذ المعنى⁽⁸⁾: مذ أن خلقت إلى الآن، وعلى حركة⁽⁹⁾؛ لئلا يلتقي ساكنان، وكانت الضمة⁽¹⁰⁾ تشبيهاً بالغايات⁽¹¹⁾. انتهى.

واعلم أن المصنّف جعل (قط) هنا⁽¹²⁾ [مما جاء على وجه واحد، وخالفها في المغني فجعلها]⁽¹³⁾ ممّا جاء على ثلاثة أوجه:
أحدهما: ما ذكره هنا⁽¹⁴⁾.

1- انظر التسهيل 95 وشرحه 221/2 و222.

2- انظر شرح الكافية 225/3.

3- تقدم برقم 30. ولكنه استشهد به هنا على مجيء «قط» مع الإثبات. وما بين حاصرتين ساقط من الأصل.

4- إلى هنا النقص في (أ) الذي أشرنا إليه في بداية المسألة الثانية من الباب الثاني.

5- انظر حاشية المطول للفنري 125.

6- أي مرجع الهاء في «فعلته» من المثال هو كلمة «الشيء».

7- يعني أنه يجوز في إبدال «الشيء» من «هذا»، الرفع إبتاعاً محلّ الإبتداء، أو النصب إبتاعاً محلّ المفعولية.

8- أي معنى قولنا: «ما فعلته قط». انظر المغني 233.

9- أي: وبُنِيَتْ «قط» على حركة.

10- في (أ): ضمة.

11- أي: من حيث كانت ظرفاً مفتقراً إلى ما يُبَيِّنُهُ من الجمل التي بعدها. انظر شرح الوافية نظم الكافية 301. وانظر

كلام المغني 233.

12- أي في الإعراب 63 وانظر الموصل 86.

13- من (أ).

14- من أهما ظرف زمان.

وقولُ العامّة: «لا أفعله قط» لحن، أي خطأ؛ لأنّهم استعملوها في المستقبل، وذلك مخالف للوضع والاشتقاق، وسماه لحناً لما فيه من تغيير المعنى، يقال للمخطيء لحن؛ لأنّه يعدل بالكلام عن الصواب.

والثاني: أن يكون بمعنى «حَسَب»، قال: وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء يقال: «قطي، وقطك، وقط زيد درهم»، كما يقال: «حسبي، وحسبك، وحسب زيد درهم»، إلا أنّها مبنية لأنها موضوعة على حرفين، و(حسب) معربة.

والثالث: أن يكون اسم فعل بمعنى «يكفي»، فيقال: «قطني»، بنون الوقاية، كما يقال: «يكفيني»، وتجوّز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظاً للبناء على السكون، كما يجوز في (لذّن) و(من) و(عن) كذلك. انتهى (1).

والجواب أن كلام الشيخ هنا في (قط) بفتح القاف وتشديد الطاء المضمومة، كما ذكره، وليس لها إلا استعمال واحد، وهو كونها ظرف زمان.

وكلامه في المغني (2) في (قط) من حيث هي؛ فإنه قال: «قط على ثلاثة أوجه»، فلم يقيدّها كما فعل هنا، وإنما قيد عند بيان الأوجه، ولا (3) تخالف بين الكلامين، والله أعلم.

نعم قد يُقال: عبارته هنا تقتضي أن (قط) على اللّغة الفصحى وغيرها تستعمل على وجه واحد، ومن جملة غير الفصحى (قط) بفتح القاف وسكون الطاء الخفيفة، وهي لا تستعمل على وجه واحد فقط، بل على ثلاثة الأوجه (4) المتقدمة.

87 قوله: (وقول العامّة: «لا أفعله قط» لحن).. فإن [قلت] (5): لا يلزم من استعمال العامّة [قط] (6) مع

نفي المضارع أن يكون خطأ؛ لجواز أن يكون استعماله معه على سبيل المجاز، وأمّا القول بأنّ أئمة اللّغة لم ينقل عنهم أنّهم استعملوه معه، لا حقيقة ولا مجازاً، فهو لا يمنع الاستعمال؛ لجواز أن يوجد الاستعمال مع عدم نقله عنهم. 1/66

قلت: إنّ استعماله مع نفي المضارع [غير موجود عندهم، ويكفي في ذلك استقراء (7) كلامهم وتتبع كتبهم. وقد قلت أيضاً: إنّ استعماله مع نفي المضارع] (8) قول العامّة، وقولهم: «ملحق بأصوات الحيوانات» عند أهل البلاغات (9)، فلا تكون أقوالهم معتبرة أصلاً، سواء كانت حقائق أو

1- انظر المغني 233.

2- الأنف الذكر.

3- في (أ): فلا.

4- في النسخ: ثلاثة أوجه. وأثبتها على قاعدة تعريف العدد.

5- من (ب).

6- من (الأصل).

7- كذا في شرح الكافي، والنص منه 268. والذي في النسخ: استعمال. وليس بصواب.

8- ساقط من (أ) و(ب).

9- في (أ): البلاغة. ولم أقف على قول أهل البلاغة ذلك.

الثاني (عَوْضُ)

بفتح أوله وإهماله، وسكون ثانيه، وتثليث آخره وإعجابه، وهو ظرفٌ لاستغراق ما يستقبل من الزمان غالباً.

مجازات؛ فلهذا لا يستدل بأقوالهم على شيء أصلاً، ولا يخفى عليك أن المصنّف في صدد بيان (1) اللغة، فإن مقصوده أن هذه اللغة لا تثبت بمجرد قول العامة، سواء كان قولهم حقيقة أو مجازاً، وإن كان يفيد معنى عندهم كالمجازات. كذا قاله الكافي (2).

[عَوْضُ] (3)

87* قوله: (عَوْضُ بفتح أوله وتثليث (4) آخره) أي من غير تنوين، وهي حركات بناء، وسيأتي أنه يعرب في بعض الأحوال (5).

قال في المغني: فبناؤه على الضم كـ (قبل)، وعلى الكسر كـ (أمس)، وعلى الفتح كـ (أين) (6).

87* قوله: (وهو ظرفٌ لاستغراق ما يستقبل من الزمان) أي: هو ظرف (7) موضوع للزمان المستقبل، وأما دلالته على الاستغراق فبمقارنة النفي.

قال الجوهري: «عَوْضُ» للزمان المستقبل، كما أن (قَطُّ) للزمان الماضي (8). وهذا من الجوهري تصريح بأن معناها الزمان الماضي، بخلاف ما زعمه بعض الشراح من أن معناها الزمان مطلقاً كما مر (9). وعبارة التسهيل: «قَطُّ» للوقت الماضي عاماً (10). وهو يدل على أن [الماضي داخل في معناها، بل ويدل أيضاً على أن] (11) الاستغراق أيضاً داخل في معناها، وكذا عبارة المصنّف (12). وقوله: (لاستغراق) خبر ثانٍ كما تقدّم في قَطُّ (13).

1- في شرح الكافي 268: إثبات.

2- في شرحه 268، ونقل شيخ زاده في شرحه 82 قول الحريري في درة الغواص: وهو من أفحش الخطأ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه؛ وذلك أن العرب تستعمل لفظة (قَطُّ) فيما مضى من الزمان، كما تستعمل كلمة (أبدأ) فيما يستقبل منه، فيقولون: «ما كلمته قط، ولا أكلمه أبداً»، والمعنى في قولهم: «ما كلمته قط» أي: فيما انقطع من عمري؛ لأنه من: قططت الشيء إذا قطعتُه عرضاً. اهـ. وانظر الخزانة 127/7.

3- ينظر في عوض: ارتشاف الضرب 1425 والمغني 200.

4- أي: جواز بنائه على الحركات الثلاث (الضمة والكسرة والفتحة)؛ وسيأتي في كلام المغني بعد قليل.

5- سيأتي بعد قليل، وشاهدُه برقم 84.

6- انظر المغني 200.

7- في (ب): هو لفظ.

8- انظر الصّحاح (ع وض) 1093/3. واسترشد بكلامه شيخ زاده في شرحه 82.

9- تقدّم ذلك في نصّ الكافي في شرح القواعد 266، راجع الصفحة 262 من هذا الكتاب.

10- انظر التسهيل 95 وشرحه 220/2. واسترشد به شيخ زاده أيضاً 82.

11- من (أ).

12- في المغني 200.

13- حيث قال: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى. وكذا في المغني 233.

ويُسَمَّى الزمانُ عَوْضًا؛ لأنه كلما ذهب منه مُدَّة، عَوَّضَتْهَا مُدَّةٌ أُخْرَى، أو لآئته - أي الزمان - يُعَوِّضُ ما سُلِبَ في زعمهم
الفاسد واعتقادهم الباطل.

وهو ملازم للنفي تقول أنت: «هذا الشيء لا أفعله عَوْضًا»، أي لا يصدرُ مِنِّي فعلُهُ في جميع أزمنة المستقبل. وهو
مبنيٌّ، فإن أضعفته أعربتَه ونصبته على الظرفية، فقلت: «لا أفعله عَوْضَ العائِضين»، كما تقول: «دهرَ الدهارين».
ومن غير الغالب ما ذكره ابن مالك في التسهيل من أنّ «عَوْضًا» قد يرد للماضي، فيكون بمعنى «قَطَّ»، وأنشد عليه قوله:
- فلم أرَ عامًا عَوْضَ أكثرَ هالكًا * * *
.....

87* قوله: (أو لآئته يُعَوِّضُ ما سبقَ في زعمهم).. وعبارته في المغني (1): وقيل: بل لأنَّ الدَّهْرَ في ذلك يَسْلُبُ وَيُعَوِّضُ.

88* قوله: (فإن أضعفته أعربتَه) مأخوذ من قولهم (نصبتَه)، وهذا كالتقيد لقوله قبل: (وتثليث آخره)، فكأنه قال: «ما لم يُضَفْ»؛ فإنه حينئذٍ يكون معرباً بالنصب، لا مبنياً مثلثاً، وقد أشار إلى ذلك في المغني حيث قال: وهو معربٌ إن أُضيف، مبنيٌّ إن لم يُضَفْ. انتهى (2).

[ولكن يَرُدُّ عليه ما ذكره ابن مالك (3) من أنه يُعْرَبُ أيضاً إذا وقع مضافاً إليه، كقوله:

84_ ولولا نَبَلُ عَوْضٍ في حُظْبَيَّ وأوصالي

_ لطاعنتُ صُدورَ القَوِّ م طَعْنًا ليسَ بالآلي (4)

انتهى (5).

66/ب

88* قوله: (فقلت: «لا أفعله عَوْضَ العائِضين»): أي: «لا أفعله دهرَ الدهارين» (6). والعائِض (7) الذي يبقى على وجْه الأرض، فكأنَّ المعنى: ما بقي الدهرُ دهرًا.

1- في (أ): وعبرة المغني. وهي في المغني 200. وانظر الخزانة 118/7.

2- المغني 200.

3- انظر شرح التسهيل 221/2.

4- قالهما الفندُّ الرِّماني، سهلُ بن شيبان بن ربيعة بن بكر بن وائل (-95ق.هـ) شاعر جاهلي، كان سيد بكر في زمانه، شهد حرب البسوس وقد ناهز المثة. والبيتان له في الحماسة 209/1، وتمذيب اللغة (ح ظ ب) 266/4 وشرح المزوقي 538/1 والمحكم (ح ظ ب) 285/3 واللِّسان (ح ظ ب) 323/1 والخزانة 116/7 و119 والتاج (ح ظ ب) 431/1، وبلا عزو في تمذيب اللغة (ح ظ ن ب) 216/5 والرضي 224/3 وارتشاف الضرب 1426 والهمع 157/2. و«عَوْضٌ»: اسم للدهر، والحُظْبِيُّ: الظهر، وقيل عَرَقٌ في الظهر، وقيل صلب الرجل، وفي النسخ: «حظاي» وهو تحريف. وأراد بنبَلِ الدهر تأثيرَه في أجساد الشيوخ، ولا سيما الظهر والأضلاع والمفاصل، والمعنى: لولا رميات الدهر في ظهري ومفاصلي لكانَ بلائي في الحرب أكثرَ ممَّا كان، ولطَعْنَتُ أسيادَ القوم طَعْنًا متواصلًا لا تقصيرَ فيه. انظر شرح الحماسة للمزوقي 538/1.

5- ما بين حاصرتين ساقط من (أ). وانظر ارتشاف الضرب 1426.

6- المستقصى 244/2. وانظر مجمع الأمثال 180/3.

7- في (ب): العارض. وهو وهم. ولم أقف على معناه في المعاجم.

فإن قلت: قد حكى المصنّف وغيره أنّ في (عَوْض) لغةً بالبناء على الفتح عند عدم الإضافة⁽¹⁾، فمن أين لنا في هذه الفتحة الموجودة أنّها فتحة إعراب لا بناء؟ قلت: أجاب المصنّف عنه في حواشي التسهيل بأننا قلنا بذلك لاتفاقهم على الفتح عند الإضافة، واختلافهم فيه عند عدمها⁽²⁾.
وتعبيره بقوله: (فقلت) من دون أن يقول (كقولهم) كما عبّر به في المغني⁽³⁾، إشارةً إلى أنّه مقصور على إضافته إلى العائضين، وهو ظاهر عبارة ابن مالك حيث قال: وقد يضاف إلى العائضين أو يضاف إليه⁽⁴⁾. انتهى.

وشبّه الشيخ⁽⁵⁾ «عَوْضَ العائضين» بـ «دَهْرَ الداهرين» من جهة نصبهما؛ لأنّهما بمعنى واحد، قال السيد عبد الله⁽⁶⁾ في شرح اللباب: عَوْضُ العائضين، أي دهر الداهرين، والداهر والعائض: الذي يبقى على وجه الأرض، فكأنّ المعنى: ما بقي في الدهر داهر. انتهى.

88* قوله: (دهر الداهرين) والدهر الزمان، قال الشاعر:

85_ إِنْ دَهْرًا يَلْفُ شَمْلِي بِجَمَلٍ لَزِمَانٌ يَهُمُّ بِالْإِحْسَانِ⁽⁷⁾

وجمعته: دهور⁽⁸⁾. وقولهم: «دهر داهر» كقولهم: «أبدٌ أبدٌ». ودهر داهر: أي شديد، كقولهم: ليلة ليلى، ونهار أنهر، ويوم أيوم.

88* قوله: (وكذلك أبدأ... إلخ).. قال الراغب في مفرداته: الأبدُ عبارة عن مُدَّةِ الزمان الممتدّ الذي لا يتجزأ⁽⁹⁾ كما يتجزأ الزمان؛ وذلك أنّه يقال: «زمان كذا»، ولا يقال: «أبد كذا»، وكان حقّه ألاّ يثنى ولا يجمع؛ إذ لا يتصور حصول أبدٍ آخر يُضمُّ إليه فيثنى، ولكن قد قيل (أبأد)، وذلك على حسب

1- حكاه في المغني 200.

2- انظر المزج والشمسي 298/1.

3- انظر المغني 200.

4- انظر شرح التسهيل 221/2.

5- أي ابن هشام.

6- هو جمال الدين عبدالله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري (-776هـ) وينعت بالشريف، كما يعرف بالتقره كار — أي صانع الفضة — عالم بالعربية وأصول الفقه. من كتبه: شرح لبّ اللباب، وشرح التسهيل، وشرح التلخيص، وشرح شافية ابن الحاجب. انظر ترجمته في الدرر الكامنة 286/2 وبغية الوعاة 70/2. ولم أقف على كلامه.

7- لسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه. وهو في ديوانه 517/1 والأساس (ل ف ف) 175/2 والكشاف 737/2 ونهاية الأرب 69/7، وهو بلا عزو في معاني الفراء 156/2 والصحاح (د هـ ر) 661 والصناعتين 284 ودلائل الإعجاز 246 واللسان (د هـ ر) 293/4 والتاج (د هـ ر) 425/6.

8- انظر القاموس (د هـ ر) 368.

9- في النسخ: «يتجزى» بالمقصورة، وهو مخالف لقاعدة رسمها. وفي الراغب 8 بالهمز. وانظر القاموس (أ ب د) 254.

تقول فيها: ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان، إلا أنها لا تختص بالنفي، ولا تُبنى، كقوله تعالى: (خالدين فيها أبداً).

الثالث ممّا جاء على وجه واحد: (أجل)

بسكون اللام، وفتح الهمزة والجيم، ويُقال فيها: «بَجَلٌ» بالموحدة، وهو حرف موضوع لتصديق الخبر، مثبتاً كان الخبر أو منفيّاً؛ يُقال في الإثبات: «جاء زيدٌ»، وفي النفي: «ما جاء زيدٌ»، فتقول في جواب كل منهما تصديقاً للمُخبر: «أجل»، أي: صدقت. هذا قول الزمخشري وابن مالك وجماعة.

تخصيصه في بعض ما يتناول، كتخصيص اسم الجنس في بعضه، ثم يُثنى ويُجمع، على أنه ذكر بعض الناس أن (أباد) مؤلّد وليس من كلام العرب⁽¹⁾. انتهى.

88 قوله: (ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان) أي: لفظ موضوع للزمان المستقبل المستغرق للفعل الواقع فيه.

[أجل]⁽²⁾

88 قوله: (وهو حرف موضوع لتصديق الخبر) أي: فهو دالٌّ على اعتقاد المتكلم به مطابقة ذلك الخبر لما في الواقع، لأنّ التصديق هو اعتقادك مطابقة ذلك الخبر كما في الواقع لا النسبة، ولا يجيء بعد الاستفهام.

88 قوله: (أو: ما جاء زيد).. مثل بالمنفي إشارة إلى ردّ تقييد المألقي⁽³⁾ الخبر الذي تأتي (أجل) بعده بالمثبت، ثم جعل المُصنّف هنا (أجل) ممّا جاء على وجه واحد، وهو تصديق المخبر. حكاؤه في المغني بصيغة التضعيف⁽⁴⁾ فقال: وقيل تختص بالخبر، وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة⁽⁵⁾. قال: وقال ابن خروف⁽⁶⁾: أكثر ما يكون بعد الخبر. انتهى.

1- انظر المفردات في غريب القرآن 8، وانظر تاج العروس (أ ب د) 327/4. و«آباد» باللغة الفارسية: الأرض العمورة بالخير. كذا في المعجم الذهبي للدكتور محمد التونجي ص 22.

2- ينظر في أحل: الرضي 431/4 والرصف 59 والجنى 359 والمغني 29.

3- أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد — أو رشيد — المألقي (-702هـ) صاحب «رصف المباني في شرح حروف المعاني»، وله: «شرح الجمل الكبيرة» للزجاجي، و«التحلية في البسمة والتصلية». انظر ترجمته في البحر المحيط 429/2 والإحاطة في أخبار غرناطة 79/1 وغاية النهاية 77/1.. وسيشير المؤلف إلى نسبه بعد قليل. وانظر رأيه في رصف المباني 59 حيث قال: «ولا تكون «أجل» جواباً للنفي ولا للنهي».. وقد نقل رأيه صاحباً الجنى 360 والمغني 29. فقال صاحب الجنى: «قال صاحب رصف المباني.. إلخ». وهذا يدفع ما ظنه محققاً المغني ص 29، ومحقق موصل الطلاب ص 89 من أن المقصود بالمألقي هو محمد بن الحسن الفقيه النحوي (-771هـ)، والمعروف بالمألقي أيضاً.

4- أي: من وجه ضعيف. انظر المغني 29.

5- انظر المفصل 415 والتسهيل 245 ونقله الكافيحي 270 بتصرف.

6- انظر رأيه في المغني 29 والجمع 490/2.

وقال المصنف في المغني: إنها كـ «نعم»، فتكون حرف تصديق بعد الخبر، ووعد بعد الطلب، وإعلام بعد الاستفهام، فتقع بعد نحو: «ما قام زيد»، و«اضرب زيدا»، و«أقائم زيدا؟». وقيد المألقي الخبر بالثبوت والطلب بغير النهي.

وصدّر الشيخ⁽¹⁾ كلامه بأنّها حرف جواب مثل (نعم)، قال: فيكون تصديقا للخبر وإعلاما للمستخبر ووعدا للطلب، فتقع نحو: «قام زيد»، ونحو: «أقائم زيد»، ونحو: «اضرب زيدا». قال⁽²⁾: وقيد المألقي الخبر بالثبوت والطلب بغير النهي⁽³⁾. قال⁽²⁾: وقيل لا يجيء بعد الاستفهام، [وعن الأخفش: هي للخبر أحسن من (نعم)، و(نعم) بعد الاستفهام]⁽⁴⁾ أحسن منها. انتهى.

88* قوله: (أي: صدقت) تفسير للكلام المقدّر بعد «أجل». هكذا قاله بعضهم⁽⁵⁾. ويؤيده أنّ الحرف ليس له معنى مستقل، فليس قوله: (صدقت) تفسيرا له، وإنّ جعل تفسيرا له، فهو على ضرب من المسامحة، كما يقال: معنى «من» الابتداء⁽⁶⁾. قال الكافيجي: فإن قلت: كان المناسب لقوله: (لتصديق الخبر) أن يقال: «صدقت»⁽⁷⁾. قلت: المراد من تصديق الخبر نسبة الصدق [إلى المخبر، فيكون ذلك الحرف دالا على تلك النسبة. انتهى]⁽⁸⁾.

89* قوله: (واضرب زيدا) وكذا لا تضرب زيدا. 89* قوله: (وعد بعد الطلب) أي: سواء كان أمرا أو نهيا، بل أو تحضيضا، أو عرضا، أو تمنيا، أو ترجيا، والظاهر أنه أراد بالوعد مجرد الإخبار بوقوع الفعل، ولم يُرد به مقابل الوعد. 89* قوله: (المألقي) بفتح اللام، منسوب إلى مالقة مدينة كبيرة بالأندلس⁽⁹⁾، وضبطها السمعاني⁽¹⁰⁾ بكسر اللام.

1- أي: المصنّف. وكلامه في المغني 29. وسيأتي في نص الموصل بعد قليل.

2- أي المصنف في المغني 29.

3- في (ب): النفي. وهو وهم. انظر رأي المألقي في رصف المباني 59. وقد ذكرتُ نصه قبل قليل.

4- ساقط من (ب). وانظر رأي الأخفش في الرضي 431/4 والجنى 361 والمغني 29 والهمع 490/2.

5- هذا قول الكافيجي في شرح القواعد 270.

6- أي: ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية. ينظر في «من»: الأزهيّة 232 والرصف 322 والجنى 308 والمغني 419.

7- يعني بتضعيف العين.

8- ساقط من (ب). وانظر كلام الكافيجي في شرحه على قواعد الإعراب 270.

9- على شاطئ البحر، وعليها سور صخر، والبحر في قبلها. انظر (مالقة) في معجم البلدان 43/5 والروض المعطار 517.

10- أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المرزوي (-562هـ) مؤرخ رحالة من حفاظ الحديث. نسبته إلى سمعان بطن من تميم. وهو صاحب (الأنساب)، و(تاريخ مرو)، و(تذيل تاريخ بغداد للخطيب). انظر ترجمته في وفيات الأعيان 209/3 مع ترجمة أبيه وجدّه. وانظر ضبطه للكلمة في الأنساب 176/5.

وقيل: لا تقع بعد الاستفهام. وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسن من «نعم»، و«نعم» بعد الاستفهام أحسن. انتهى.

الرابع ممّا جاء على وجه واحد: (بلى)

وهو حرفٌ موضوع لإيجاب الكلام المنفي، أي لإثباته، وتختص بالمنفي، وتفيد ابطاله، مجرداً كان النفي عن الاستفهام، نحو: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ)، ف (بلى) هنا أثبتت البعث المنفي، وأبطلت النفي.

قال ابن خلكان⁽¹⁾: «وهو غلط». ذكر ذلك في ترجمة أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي⁽²⁾.

89 قوله: (و عن الأخفش: هي للخبر أحسن من «نعم»، و«نعم» بعد الاستفهام أحسن منها).. فإذا قلت: «أنت سوف تذهب»، قلت: «أجل»، وكان أحسن من: «نعم». وإذا قلت: «أتذهب»، قلت: «نعم»، وكان أحسن. ولعلّ الشاهد بذلك الذوق.

[بلى]⁽³⁾

89 قوله: (بلى، وهو حرف).. قال في المغني: أصلي الألف. وقال جماعة: الأصل: بل، والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث بدليل إمالتها⁽⁴⁾. انتهى.

89 قوله: (إيجاب الكلام المنفي) ولا تقول لمن قال: «قام زيد»: بلى؛ لأنه موضع «نعم».

89 قوله: (وتختص بالمنفي).. هذا لازم لما تقدّم، وحكى الرضي عن بعضهم أنه أجاز استعمالها

بعد الإيجاب⁽⁵⁾؛ تمسكاً بقوله: 67/ب

86_ وقد بُعدت بالوصل بيني وبينها بلى إن من زار القبور بعيد⁽⁶⁾

قال الرضي: وهذا شاذ⁽⁷⁾.

1- أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان الرمكي (-681هـ) المؤرخ والأديب صاحب «وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان» من أشهر كتب التراجم وأحسنها ضبطاً وإحكاماً. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 201/7 وفوات الوفيات 55/1 والتاج (خ ل ك) 551/13. ورأيه في وفيات الأعيان 144/3.

2- عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (-581هـ) حافظ عالم في اللغة والأخبار. نسبته إلى سهيل قرب مألقة. له: «الروض الأنف» في شرح السيرة النبوية، و«أمالي السهيلي» في النحو واللغة والحديث والفقهاء. انظر ترجمته في إنباه الرواة 346/2 ووفيات الأعيان 143/3 وإشارة التعيين 182.

3- ينظر في بلى: الرصف 157 والجنى 420 والمغني 153.

4- المغني 153. وقال ابن أم قاسم في الجنى 420: ليس أصلها «بل» التي للعطف، فدخلت الألف للإيجاب أو للإضراب والرد، أو للتأنيث، كالتاء في «رُبَّتْ» و«ثُمَّتْ» خلافاً لزاعمي ذلك. اهـ. وانظر الهمع 491/2 والإتقان 465/1. ولم أقف على القائلين بما ذكر.

5- قال المصنف: «وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المحرّد» انظر المغني 154. وسأذكره بعد قليل.

6- لم أقف على قائله. وفي الأصل: «على» بدل «بلى»، وسقط منها الضرب، وكذا جاء في سائر النسخ محذوفاً مردوفاً «بعيداً»، وجاء في الرضي 428/4 والخزانة 210/11 وروح المعاني 101/9: «ليبعدا»، فيكون الضرب صحيحاً.

7- انظر شرح الكافية 428/4. قال صاحب الخزانة 211/11: وإنما قال: شاذ، ولم يقل: ضرورة؛ لأنه جاء مثله في الحديث الصحيح؛ أخرج البخاري في كتاب الأيمان والنذور من صحيحه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: بينما =

أو كان النفي مقروناً بالاستفهام الحقيقي، نحو: «أليس زيدٌ بقائمٍ»، فيقال: «بلى»، أي: بلى هو قائم. أو التوبيخي، نحو: (أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى)، أي: بلى نسمع.

وفي المغني في بحث نعم⁽¹⁾: (بلى) لا تأتي إلا بعد نفي، و(لا) لا تأتي إلا بعد إيجاب، و(نعم) تأتي بعدهما. قال: وإنما جاز: ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي﴾⁽²⁾ مع أنه لم يَتَقَدَّمْهُ أداة نفي؛ لأن: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾⁽³⁾ يدلُّ على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذٍ: قد هَدَيْتُكَ بمجيء الآيات، أي: قد أُرشدتَكَ بذلك، مثل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾⁽⁴⁾. انتهى.

90 قوله: (أو كان النفي مقروناً بالاستفهام... إلخ).. قال في المغني: حقيقياً كان، نحو: «أليس زيدٌ بقائمٍ»، فنقول: «بلى»، أو توبيخاً نحو: ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى﴾⁽⁵⁾، أو تقريرياً⁽⁶⁾ نحو: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾⁽⁷⁾ قالوا بلى⁽⁷⁾، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾⁽⁸⁾، أجزوا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ «بلى»، ولذا قال ابن عباس وغيره: لو قالوا «نعم» لكفروا⁽⁹⁾، ووجهه أن «نعم» تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء⁽¹⁰⁾: لو قال: «أليس عليك ألف؟» فقال: «بلى»، لزمته، ولو قال: «نعم»، لم تلزمه، وقال آخرون: تلزمه فيهما، وجزوا في ذلك على مقتضى العرف، لا اللغاة.

=رسول الله ﷺ مٌضِيفٌ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ بِمَانَ، إِذْ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَرْضُونَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: أَفَلَمْ تَرْضُوا أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ». اهـ. والحديث في البخاري كما ذكره تحت باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ، وكذا في ابن ماجه، كتاب الزهد 1432.

- 1- انظره 452 و453.
- 2- ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ الزمر 59/39.
- 3- ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ من السورة نفسها 57.
- 4- ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذْتَهُمْ صَاعِقَةً الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ فصلت 17/41.
- 5- ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ الزخرف 80/43.
- 6- في (ب): تقديرياً.
- 7- ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْعَيْظِ كُلَّمَا أَلْقَيْ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلْتَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ قالوا بلى قد جاءنا نذيرٌ فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلالٍ كبيرٍ الملك 8/67 و9.
- 8- ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ الأعراف 7/172.
- 9- انظر الجني 422. ولم أقف على هذا لغير ابن عباس.
- 10- انظر الدر المختار للحصفي 151/5.

أو التقريري نحو: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى)، أي: بلى أنت ربُّنا؛ أجزوا النفي مع التقريري مجرى النفي المجرد،
فذلك قال ابن عباس: «لو قالوا نعم لكفروا»، ووجهه أن «نعم» لتصديق الخبر بنفي أو إثبات.

واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية⁽¹⁾ تقريرياً عبارة الجماعة، ومُرادهم أنه تقرير بما بعد النفي؛
لأن التقريرَ حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرَّ ثبوته أو نفيه⁽²⁾. انتهى.
وقد استقرَّ عند المخاطبين بثبوت كون الله ربَّهم، واعترفوا بذلك لَمَّا قرَّروهم.
90 قوله: (أي: بلى أنت ربُّنا).. فإن قلت: كان حقَّ العبارة أن يقول في تفسير المقدَّر⁽³⁾: «أي: أنت ربنا»
فما الفائدة في إتيان⁽⁴⁾ «بلى» فيه؟ قلت: التصريح بتعلُّقه بذلك المقدَّر، مع دفع توهم كون حرفِ
التفسير فاصلاً بينه وبين متعلِّقه، فـ «بلى» دالٌّ على إيجاب المنفي الواقع بعد «ليس» المقارن لحرفِ
الاستفهام.

فإن قلت: إن الاستفهام فيه للإنكار، فيكون مثبتاً؛ بناءً على أن نفي النفي إثبات؛ لِعَدَمِ الوسطة بين
النفي والإثبات، فمن أين يُتصوَّرُ إيجابُ النفي ههنا؟ قلت: يُتصوَّرُ من حيث النظرُ إلى أصلِ منطوقِ
الكلام الذي بعد النفي⁽⁵⁾، مع تجريد النظر عن الاستفهام الإنكاري لعارضٍ له، وإن⁽⁶⁾ الفرقَ بين
الإيجابين كالفرق بين الإصباح والمصباح.
فظهر أن «بلى» لا تُستعمل إلا بعد النفي؛ ولذا قال ابن عباس: لو قالوا نعم كفروا؛ لأنها لا تكون
مقرَّرةً لما سبق. كذا في الكافي⁽⁷⁾.

90 قوله: (أجزوا - أي العرب - النفي مع التقريري مجرى النفي المجرد؛ فذلك قال ابن عباس
وغيره... إلخ)⁽⁸⁾.. ونازع السهيلي وجماعة⁽⁹⁾ في المحكي [عن]⁽¹⁰⁾ ابن عباس وغيره [في الآية]⁽¹¹⁾،

1- يعني الآية الأخيرة.

2- انظر الكليات 98 وكلام المغني 153 و154. وقال السيد الجرجاني: «الفرق بين التحرير والتقرير: أن التحرير: بيان المعنى

بالكناية، والتقرير: بيان المعنى بالعبارة». التعريفات 67. وبناءً عليه يكون التقرير في الاستفهام حمل المخاطب على

الاعتراف بصريح العبارة من دون مواربة، وهو المناسب لجواب قوله ﷺ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾.

3- كذا في النسخ والكافي^ج 272. والأدقُّ هنا: «المقرَّر»؛ لما تقدَّم من أن الاستفهام تقريري.

4- كذا في الأصل والكافي^ج 272. وفي (أ): إثباته. و(ب): إثبات.

5- في الكافي^ج 273: الذي هو المنفي. والنص منه.

6- في الكافي^ج: وأما.

7- انظر شرحه 272 و273. والسطر الأخير من المغني 154 تصرف به هنا.

8- تقدم نص المغني فيه آنفاً.

9- انظر المغني 154 والبرهان للزركشي 262/4 والإتقان 466/1. ولم أقف عليه في مصنفاته.

10- من (أ).

11- من (أ) و(ب). والآية المعنية هي الأخيرة نفسها.

متمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب، ولذلك امتنع سيبويه⁽¹⁾ من جعل (أم) متصلةً في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (2)؛ لأنها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب، فـ «نعم» بعد الإيجاب تصديق له. انتهى⁽³⁾. وقد يُقال إجراؤهم المذكور يدفع ذلك، فليتأمل.

68/أ

ووجه هذا التعليل أنهم لو لم يجروه مجرى النفي، كان بمعنى الإثبات؛ لأن التقريري بمعنى الإثبات، وقضية ذلك أن المعنى هنا⁽⁴⁾: أنا ربكم، كما أن المعنى في: ﴿أَمْ نَشْرَحُ لَكَ صَدْرَكَ﴾⁽⁵⁾ أي: «شرحنا لك صدرك»، ولو أردت «نعم» باعتبار هذا لكانت تصديقاً للإثبات، وكان المعنى: «نعم أنت ربنا». كذا في الكافي⁽⁶⁾.



-
- 1- انظر الكتاب 173/3.
- 2- ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين) الزخرف 51/43 و52.
- 3- المعنى 154.
- 4- أي في قوله ﷻ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾.
- 5- الانشراح 1/94.
- 6- ليس الكلام الأخير في الكافي.

النوع الثاني: ما جاء من هذه الكلمات على وجهين، وهو (إذا)

بغير نون، فتارة يُقالُ فيها: ظرفٌ مستقبل، خافضٌ لشرطه، منصوبٌ بجوابه غالباً فيهنَّ، وذلك في نحو: «إذا جاء زيدٌ أكرمتك»، فـ «إذا» ظرفٌ للمستقبل مضافٌ، و«جاء زيد» شرطه مضاف إليه، «إذا» والمضاف خافضٌ للمضاف إليه، و«أكرمتك» جواب «إذا»، وفعل الجواب وما أشبهه هو الناصب لمحلّ «إذا»، فـ «إذا» متقدمةٌ من تأخير، والأصل: أكرمتك إذا جاء زيد.

[النوع الثاني: ما يأتي على وجهين]

[إذا]⁽¹⁾

[الوجه الأول: «إذا» الشرطية]

90 قوله: (فتارة) أي: مرّة، ومثله: «طوراً»، فهي ألفاظٌ مترادفة، ويُفهم من كلام ابن الحاجب في شرح الكافية أنّ انتصاب (مرة) في قولنا: «ضربته مرّة»، [يجوز أن]⁽²⁾ يكونَ على الظرف، ويجوز أن يكونَ على المفعول المطلق، وإذا كان (طوراً، وتارة) بمعناه، فانصبابهما أيضاً إمّا على الظرف، أو على المفعول المطلق⁽³⁾. ذكرَ ذلك نجمُ الدين سعيد⁽⁴⁾ في (شرح الشاذية في العروض).

90 قوله: (ظرف مستقبل) المشهور: المُستَقْبَل⁽⁵⁾، بفتح الباء، اسم مفعول، والقياس يقتضي كسرها؛ ليكون اسم فاعل؛ [لأنه يَسْتَقْبَل]⁽⁶⁾، كما يقال: الماضي، ولعلَّ وجَهَ الأولِ أنّ الزمانَ يَسْتَقْبِلُهُ، فهو «مستقبل»، اسم مفعول، لكنَّ الأولى أن يقال: المُستَقْبَل، بكسر الباء؛ فإنّه الصحيح. وتوجيهُ الأوّل لا يخلو من حِزَازة⁽⁷⁾، وإنّما كانت ظرفاً مستقبلاً لدلالاتها على الزمان الآتي، وأمّا قول البعض⁽⁸⁾: إنّها تكون للحال، استدلالاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى﴾⁽⁹⁾، فضعيفٌ؛ لعدم استلزام الدليل لما ادّعاه على ما لا يخفى.

90 قوله: (منصوب بجوابه) أي: بما في جوابه من فعلٍ أو شبهه، [وسَيُنَبِّهُ الشَّارِحُ على ذلك.

1- ينظر في إذا: الأزهية 211 والرصف 61 والجنى 367 والمغني 120.

2- من الأصل.

3- انظر الكليات 316. ولم أقف على كلام ابن الحاجب.

4- هو نجم الدين سعيد العجمي، له شرح على شرح ابن الحاجب للكافية، ويسمى الشرح السعدي. انظر كشف الظنون 1371/2 وشرح الوافية مقدمة التحقيق 35. ولم أقف على كتابه المذكور.

5- عبارة السعد التفتازاني: «إذا» لتعليق أمر، هو حصول مضمون الجزاء، بغيره في الاستقبال. انظر المطول 162.

6- زيادة من (ب).

7- كذا في النسخ، والحِزَازُ، بكسر الفاء ككتاب: الاستقصاء. وهو المقصود. حيث لم ترد الكلمة بالتأنيث إلا بفتح الحاء، ومعناها: وجع في القلب من غيظ، انظر القاموس (ح ز ز) 471. وهذا المعنى لا يناسب هذا الموضع لا حقيقة ولا مجازاً.

8- هو المصنف في المغني 130. وانظر الارتشاف 1865. والحال: الزمن الحاضر. وسيأتي نصه في الصفحة 279.

9- النجم 1/53.

ومن غير الغالب أن تكون «إذا» للماضي، كما سيأتي، وأن تكون لغير الشرط، نحو: (وإذا ما غَضِبُوا هم يَغْفِرُونَ)، ولا تضاف لهما بعدها، والتقدير: «هم يغفرون وقت غضبهم»، فلا يكون لها شرط ولا جواب، وتُنصَب بما لا يكون جواباً، تقدّم عليها أو تأخّر عنها.

وعبارته في المغني⁽¹⁾: بما في جوابه من فعلٍ أو شِبْهِهِ⁽²⁾، وهو قول الأَكْثَرِينَ⁽³⁾، ويرد عليهم أمور⁽⁴⁾، وقال المحققون⁽⁵⁾: إنّه منصوب بشرطه، فيكون بمنزلة «متى» و«حيثما» و«أيان»، وقول أبي البقاء: إنّه مردود بأنّ المضاف إليه غير عامل في المضاف، غير⁽⁶⁾، و«إذا» عند هؤلاء غير مضافة، كما يقول الجميع: (إذا) جَزَمَتْ⁽⁷⁾، كقوله:

87..... وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ⁽⁸⁾

انتهى.

91﴿قوله: (وأن تكون لغير الشرط نحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾﴾⁽⁹⁾ فلا يكون لها شرط ولا جواب.

قال في المغني⁽¹⁰⁾: الفصل الثالث: في خروج «إذا» عن الشرط⁽¹¹⁾.

68/ب

- 1- انظره: 130 و131. وفي العبارة فيها تصرف.
- 2- ما بين حاصرتين ساقط من (أ).
- 3- انظر: الرضي 189/3 والارتشاف 1411 و1866 وتوضيح المقاصد 809 والجنى 369.
- 4- أحدها: أن «إذا» الفجائية قد تقع جواباً لـ «إذا» الشرطية، وما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها. والثاني: اقتران جوابها بالفاء، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها. والثالث: أن جوابها جاء منفياً بـ «ما»، نحو: ﴿وَإِذَا تَنَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتُّنُوا بِآيَاتِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^[الباقية 25/45]، وما بعد «ما» النافية لا يعمل فيما قبلها. والرابع: اختلاف وقتي الشرط والجواب في بعض المواضع، نحو: «إذا جئتني غداً أحييتك بعد غد». الجنى 369.
- 5- انظر الرضي 189/3 والارتشاف 1411 وتوضيح المقاصد 809 والجنى 369.
- 6- خير قوله: «قول أبي البقاء». وانظر رأيه في التبيان 27/1.
- 7- قال ابن أم قاسم في الجنى 367: ومع تضمّنها معنى الشرط لم يُجَزَمْ بها إلا في الشعر، كقول الشاعر:
وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَارْجُ الْغِنَى
وإلى الذي يُعْطِي الرِّغَابَ فَارْغَبْ
إنما لم يُجَزَمْ بها لمخالفتها «إن» الشرطية؛ وذلك لأن «إذا» لما تُبَيَّنَّ وجوده، أو رُجِّحَ، بخلاف «إن» فإنها للمشكوك فيه.
- 8- صدره: «واستغن ما أغناك ربك بالغنى»، لعبد القيس بن خُفَافِ الْبُرْجُمِيِّ. في المفصليات 308/2 والأصمعيات 230 واللسان (ك ر ب) 712/1، وبلا نسبة في معاني الفراء 158/3 وإعراب (الرَّجَّاج) 887 وشرح التسهيل 211/2 و82/4 والدر المصون 133/1 والمغني 128 و131 و916 والكافيسيحي 108 والأشموني 253/3 والهمع 132/2 والحزانة 243/4 وحاشية الصبان 20/4. والخصاصة: الفقر. ويروى في تاريخ دمشق لابن عساكر 395/11: «وإذا تكون خصاصة..» فلا شاهد فيه حينئذ.
- 9- ﴿وَالَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِبَائرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ الشورى 37/42.
- 10- ص 135 و136.
- 11- في المغني: الشرطية.

وهذا التعريف الذي ذكره المصنف أنفع معني، وأرشق عبارة، وأوجز لفظاً من قول العربيين: «إنها ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى حرف الشرط غالباً»؛

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾⁽¹⁾، فـ ﴿إِذَا﴾ فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية، والجملة الاسمية جواب، لاقتترنت بالفاء مثل: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽²⁾.

وقول بعضهم⁽³⁾: «إنه على إضمار الفاء» تقدم رده⁽⁴⁾، وقول آخر⁽⁵⁾: «إن الضمير توكيد، لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب»، ظاهر التعسف، وقول آخر⁽⁶⁾: «إن جوابها محذوف، فمدلول عليه بالجملة بعدها»، تكلف من غير ضرورة. [و]⁽⁷⁾ من ذلك (إذا) التي بعد القسم، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾⁽⁸⁾، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾⁽⁹⁾؛ إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى، كما في قولك: «أتيتك إذا أتيتني»، فيكون التقدير: إذا يغشى الليل، أو: إذا هوى النجم أقسمت؛ وهذا ممتنع لوجهين:

أحدهما: أن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق؛ لأن الإنشاء إيقاع، والمعلق يقبل الوقوع وعدمه، فأما: «إن جاء فوالله لأكرمته»، فالجواب في المعنى فعل الإكرام؛ لأنه المسبب عن الشرط، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد، ولا يمكن ادعاء مثل هذا هنا؛ لأن جواب ﴿والليل﴾ ثابت دائماً، وجواب ﴿والنجم﴾ ماضٍ مستمر الانتفاء، فلا يمكن تسببها عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط.

والثاني: أن الجواب خبري، فلا يدل عليه الإنشاء؛ لتباين حقيقتيهما⁽¹⁰⁾.

91 ﴿قوله: (أنفع)⁽¹¹⁾ أي أكثر نفعاً.

91 ﴿قوله: (وأوجز)، أي: أقصر تكليماً مطلقاً، سواء كان من جهة التركيب أو الكلمات أو الحروف، فهذا ثاني وجهي الترجيح من حيث سهولة الجريان على لسان المتكلم.

1- الشورى 39/42.

2- ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بَضْرًا فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الأنعام 6/17.

3- هم الأحفش والفراء والكسائي. انظر البحر المحيط 20/1 و43/3. وجوزه الرضي في شرح الكافية 191/3.

4- بأن الفاء لا تُحذف إلا في ضرورة، كقول حسان ؓ: «من يفعل الحسنات لله يشكرها». انظر المغني 133. وقد تقدم الشاهد برقم 22 في هذا الكتاب. وأجاز الكوفيون حذف الفاء اختياراً. انظر الرضي 111/4.

5- هو الرضي في شرح الكافية 191/3.

6- هو الكرمانى في غرائب التفسير 355.

7- ساقطة من (ب).

8- الليل 1/92.

9- النجم 1/53.

10- إلى هنا كلام المغني، انظره 135 و136.

11- القولان: «أنفع» و«أوجز»، متأخران في النسخ عن قوله: «ظرف لما يستقبل من الزمان»، فأثبتهما كما في الموصل.

أما إنَّه أنفع، فلما فيه من بيان عمل «إذا» والعامل فيها، وتسمية ما يليها شرطاً، وتاليه جواباً، وعبارتهم لا تفيد ذلك. وأما إنَّه أرشق وأوجز، فظاهر.

وتختص «إذا» الشرطية هذه بالدخول على الجمل الفعلية، عكس الفجائية، على الأصح فيهما، نحو: (فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان)، وأما نحو: (إذا السماء انشقت)، مما دخلت فيه على الاسم، فمحمول عند جمهور البصريين على إضمار الفعل، ويكون الاسم الداخلة هي عليه فاعلاً بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، والتقدير: «إذا انشقت السماء انشقت»، مثل: (وإن امرأة خافت)، ف (امرأة) فاعلٌ بفعل محذوف على شريطة التفسير، والتقدير: «وإن خافت امرأة خافت»، فقاس الشرط غير الجازم على الشرط الجازم في دخوله على الاسم المرفوع بفعل محذوف، وهذا القياس إن كان لجرد التنظير فظاهراً، وإن كان للاستدلال ففيه نظر؛ لأن شرط المقيس عليه أن يكون ممّا اتفق عليه الخصمان، والخلاف ثابتٌ في «إن» أيضاً، والمخالف في ذلك الأخفش والكوفيون؛ فإنهم يجيزون دخول (إن وإذا) الشرطيتين على الأسماء، ف (امرأة) عندهم مبتدأ، و (خافت) خبره، أو فاعل بالمذكور، عند الكوفيين، أو بمحذوف عند الأخفش.

إلى أن قال (1): فإن قلت: الأولى أن يُقدّم وجه الترجيح الثاني لكونه راجعاً إلى اللفظ، واللفظ يتقدّم على المعنى في استفادة المعنى منه ووسيلةً إليه (2). قلت: نعم، لكن المعاني مقصودة بالذات نصب عين القلب؛ فلذا قدّمه. كذا في الكافيحي باختصار.

91 قوله: (ظرف لما يستقبل من الزمان) لا يقال هذا يقتضي ويستلزم أن يكون للزمان زمان، وهو باطل؛ لأنّ هذا إنّما يأتي أن علق (لما يستقبل) بقوله: (ظرف تعلق المظروف بظرفه)، وهو ممنوع لجواز تعلقه بمحذوف خبراً ثانياً، أي: موضوع لما يستقبل.

91 قوله: (وأما أنه أرشق).. لعلّ الأرشق بمعنى الأحسن؛ لأنّ هذا اللفظ أخف وأكثر معنى، وسالم من إيهام أن يكون للزمان زمان، وفيه حسنُ المجاز من إسناد الاستقبال إليها، ونحو ذلك، وهذا يقتضي الحسن.

91 قوله: (معنى حرف الشرط).. ويجوز أن تكون إضافة (معنى) إلى (الشرط) بيانيةً، أي: معنى هو الشرط.

91 قوله: («إذا» الشرطية هذه).. لو أحرّ (الشرطية) عن (هذه) لكان أولى؛ لأنّ بعد ذكر «الشرطية» لا يبقى لـ «هذه» (3) فائدة.

92 قوله: (على شريطة التفسير).. أي: [على شرط التفسير] (4)، أي: لأجل شرط هو التفسير، أي: لأجل التفسير.

92 قوله: (والتقدير: إن خافت امرأة خافت) أي: والمقدر مع غيره، أو: تقدير الكلام.

1- أي الكافيحي في شرحه ص 267؛ ولما سيأتي في نهاية كلامه.

2- معطوف على «يتقدم»، وهي خبر عن «اللفظ»، أي: وهو وسيلة، أي: اللفظ.

3- في الأصل: «إذا». وهو وهم.

4- من (أ).

92 ﴿قوله: (وهذا القياس إن كان لمجرد التنظير، فظاهر وإن كان للاستدلال ففيه نظر... إلخ) والجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أنه لا يشترط في المقيس عليه أن يكون متفقاً عليه بين الخصمين، إلا إذا كان الغرض من القياس إلزام الخصم، وغرض المصنّف إثبات هذا الحكم لا إلزام الخصم.
ثانيهما: أنه لا يشترط ما ذكر إذا كانت أدلة الخصم عليه واضحة، وهنا كذلك، غاية الأمر أن المصنّف لم يذكرها لأنه ليس محل ذكرها.

والحاصل أنا نختار الثاني⁽¹⁾، ويُجاب عن النظر بأننا لا نسلم أن من شرط المقيس عليه ما ذكر، بل يكفي فيه أيضاً إثباته بالدليل الملزم للخصم، ثمّ القياس عليه كما يعلم ذلك من محله، وحينئذٍ فالمصنّف يرى أن أدلة المقيس عليه ههنا واضحة ملزمة للخصم، فأشار إلى الاستدلال بالقياس لذلك، ولو سلم، فاشتراط اتفاق الخصم إنما هو إذا أُريد الاستدلال على الخصم بالقياس، وأمّا إذا أُريد مجرد الإثبات فالشرط أن يكون المقيس عليه ثابتاً عند القياس، كما نقتدر⁽²⁾ في محله، فيجوز أن يكون الغرض هنا مجرد الإثبات، لا الاستدلال على الخصم.

93 ﴿قوله: (وقد تُستعملُ للماضي... إلخ) هذا مقابل قوله أولاً: (مستقبل).

وذكر في المغني⁽³⁾ أن خروجها عن الاستقبال يأتي على وجهين:

أحدهما: أن يجيء للماضي، نحو الآية المذكورة⁽⁴⁾، ونحو قوله: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾⁽⁵⁾.

والثاني: أن تجيء للحال، وذلك بعد القسم، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾⁽⁶⁾. قيل⁽⁷⁾: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم؛ لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي؛ لأنّ قسم الله سبحانه

1- وهو أن قياس الشرط غير الجازم على الشرط الجازم في دخوله على الاسم المرفوع بفعل محذوف، للاستدلال، وليس لمجرد التنظير.

2- في (أ): تقول.

3- انظره 129 و130. والنقل بتصرف. وانظر شرح التسهيل 213/2.

4- يعني قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ الجمعة 11/62. المذكورة في موصل الطلاب 93. وستأتي بعد صفحتين.

5- ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَعَيْنُهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ التوبة 92/9.

6- تقدمتا في الصفحة ما قبل السابقة.

7- انظر البحر المحيط 480/8 والدر المصون 81/10.

وتعالى قديم، ولا يكون محذوفاً، وهو حال من ﴿اللَّيْلِ﴾ و﴿النَّجْمِ﴾؛ لأنَّ الاستقبال والحال متنافيان،^{69/ب} وإذا بطل هذان الوجهان تعيَّن أنه ظرفٌ لأحدهما على أنَّ المراد به الحال. انتهى.

والصحيح أنه لا يصح التعليق بـ (أقسم) الإنشائي؛ لأنَّ القديم لا زمان له، ولا حال، ولا غيره، بل هو سابق على الزمان، وأنه لا يمتنع التعلُّق بـ (كائناً) مع بقاء (إذا) على الاستقبال؛ بدليل صحة مجيء الحال المقدرّة باتفاق، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَدَاً»، أي: مقدِّراً الصيد به غداً، كذا يُقدِّرون⁽¹⁾، وأوضح منه أن يقال: المعنى: (مُرِيداً بِهِ الصَّيْدَ غَدَاً)، كما فسَّرَ في: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾⁽²⁾ بـ «أَرَدْتُمْ»⁽³⁾.

– تنبيه –

بقيَ على المُصنِّف أن يذكر مقابلَ قوله: (ظرف) و(الشرطية)⁽⁴⁾، كما ذكر مقابل (مستقبل). وقد ذكر الثلاثة في المغني⁽⁵⁾ فقال: قيل: وقد تخرج إذا عن كلِّ من الظرفية والاستقبال ومعنى الشرط، وفي كلِّ من هذه فصل:

الفصل الأول: في خروجه عن الظرفية:

زعم أبو الحسن⁽⁶⁾ في: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا﴾⁽⁷⁾ أنَّ «إذا» جرُّ بـ «حتى».

1- انظر سيبويه 52/2 وأصول ابن السراج 38/2 و268 ومعاني النحاس 499/6 والكشاف 546/3 ومجمع البيان 214/8 والحكم (خ ل ف) 201/5 ومفاتيح الغيب 174/13 والإملاء 263/1 والنيان 543/1 والرضي 140/2 والدر المصون 423/4.

2- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ المائدة 6/5.

3- انظر معاني النحاس 268/2 والخصائص 173/3 وسر الصناعة 632 و633 وتفسير مكي 4084 وغرائب التفسير 319 ومعالم التنزيل 20/3 والكشاف 666/4 ومجمع البيان 35/6 والحكم (ح ق ل) 14/3 ومفاتيح الغيب 58/1.

4- معطوف على (ظرف)، ومفعول (يذكر)، هو كلمة (مقابل)؛ يريد أن المصنف ذكر في كتاب (الإعراب) خروج «إذا» عن الاستقبال، وهو مقابل — أي: معاكس — قوله: «مستقبل»، فبقي عليه أن يذكر مقابلَ قوله: «ظرف»، وهو خروج «إذا» عن الظرفية، وأن يذكر مقابلَ قوله: «الشرطية»، وهو خروجها عن معنى الشرط.

5- انظره: 128 و129.

6- الأحفش، انظر رأيه في شرح التسهيل 210/2 والدر المصون 133/1 والمغني 128 والإتقان 433/1 والهمع 132/2. وتبعه ابن مالك في شرح التسهيل 210/2.

7- ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾. وكذلك: ﴿وَسِيقَ

وزعم أبو الفتح⁽¹⁾ في: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾.. الآية⁽²⁾، فِيمَنْ نَصَبَ: ﴿خَافِضَةً رَافِعَةً﴾⁽³⁾ أَنْ ﴿إِذَا﴾ الأولى مبتدأ، والثانية⁽⁴⁾ خبر، والمنصوبين حالان، وكذا جملة ﴿ليس﴾ ومعمولاهما، والمعنى: وقت⁽⁵⁾ وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رَجِّ الأَرْضِ.

وزعم ابن مالك⁽⁶⁾ أنها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة⁽⁷⁾ رضي الله تعالى عنها: ﴿إِنِّي لِأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي﴾⁽⁸⁾.

والجمهور على أن ﴿إِذَا﴾ لا يخرج عن الظرفية، وأنَّ (حتى) في: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا﴾ حرفُ ابتداءٍ دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له⁽⁹⁾.

وأما ﴿إِذَا وَقَعَتْ﴾⁽¹⁰⁾، فـ ﴿إِذَا﴾ الثانية بدلٌ من الأولى، والأولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحسنه طول الكلام، وتقديره بعد ﴿إِذَا﴾ الثانية، أي: انقسمتم أقساماً وكنتم أزواجاً ثلاثاً، وأما الحديث⁽¹¹⁾ فـ«إِذَا» ظرف لمحذوف وهو مفعول «أعلم»، وتقديره: شأنك.. ونحوه، كما تعلقت «إِذَا» بالحديث⁽¹²⁾ في: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ⁽¹³⁾.

الفصل الثاني: في خروجها عن الاستقبال. وقد تقدم⁽¹⁴⁾.

الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طُبِّئْتُمْ فَأَدْخُلُوهَا
حَالِدِينَ ﴿ الزمر 71/39 و73.

- 1- ابن جني. انظر المحتسب 307/2 والممع 132/2.
- 2- الكلام في قوله ﷺ: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ خَافِضَةً رَافِعَةً إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا وَيُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً الواقعة 56/من 1 إلى 7.
- 3- وهي قراءة زيد بن علي الحسن واليزيدي وعيسى الثقفي وأبو حيوة. وهي في معاني الفراء 121/3 والمختسب 305/2 ومشكل مكِّي 710 والكشاف 456/4 والحرر الوجيز 239/5 ومجمع البيان 10/27 والعكبري 1202/2 والبحر المحيط 203/8 و204 والدر المصون 190/10 والإتحاف 726.
- 4- أي: ﴿إِذَا﴾ المذكورة في الآية الرابعة.
- 5- في (ب): «وقعت». وهو وهم.
- 6- انظر شرح التسهيل 210/2.
- 7- بنت أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما (-58هـ) ومن زوجات رسول الله ﷺ.
- 8- صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب غيرة النساء 1343/3 برقم 5228.
- 9- انظر الإتيقان 433/1 والممع 132/2.
- 10- من سورة الواقعة المتقدمة قبل قليل.
- 11- يعني حديث النبي ﷺ الأنف الذكر: «إني لأعلم».
- 12- يعني بكلمة «حديث» من قوله ﷺ في الآية الآتية.
- 13- ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ الذاريات 24/51 و25.
- 14- ص 279 من هذا الكتاب.

فالأول نحو: (وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضوا إليها). والثاني نحو: (والذَّجَم إذا هوى).

الفصل الثالث: في خروجها عن الشرطية. وقد تقدّم أيضاً⁽¹⁾.

93 ﴿قوله: ﴿وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضوا إليها﴾⁽²⁾.. هذا⁽³⁾ إخبار بقضية العير التي قَدِمَتِ المدينة والنبي

ﷺ يخطب يوم الجمعة، فتفرَّقوا عنه، حتّى لم يبقَ معه إلا اثنا عشر رجلاً، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية، فيكون ﴿إذا﴾ فيها للماضي.

وقال ناظر الجيش⁽⁴⁾: المراد من ذلك حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم وديدهم، والمعنى: حال هؤلاء أنّهم إذا رأوا تجارةً أو لهواً كان منهم ما ذكر، ولو أتى بـ «إذ» في هذا المحلّ لصار لمعنى الإخبار عن واقعة وقعت منهم، ولا يلزم من الإخبار بذلك أن يكون من شأنهم، قلت⁽⁵⁾ لا نسلم أنّ المراد الإخبار بأنّ ذلك من شأنهم وديدهم، وكيف هؤلاء المُخْبِر عنهم من الصحابة رضي الله عنهم، الذين هم خير القرون بشهادة الصادق، ولا يليق بهم اعتبار هذا الفعل الذي اتّخذه عادةً وديدنا من الخصال الذميمة القبيحة، وإنّما المراد الإخبار بأنّه وقع على سبيل النادرة، لا أنّ ذلك عادتهم المستمرة، فالمحلّ إذن محلّ الماضي، لا محلّ الزمن المستمرّ الذي يُستعمل (إذا) فيه في بعض الأحيان، كما في قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرضِ قالوا إنما نحن مصلحون﴾⁽⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا﴾⁽⁷⁾، أي هذه عادتهم المستمرة وشأنهم الذي لا ينفكون عنه⁽⁸⁾. فتأمله.

[الوجه الثاني: «إذا» الفجائية]

- 1- ص 276 من هذا الكتاب.
- 2- ﴿وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضوا إليها﴾ وتَرْكُوكَ قائماً قُلْ ما عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ مِنَ اللهِ وَمِنَ التَّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿الجمعة 11/62. وتقدمت قبل صفحتين.
- 3- الكلام الآن للدماميني في المزمج 201/1. وانظر في تفسير الآية: الطبري 387/23 والبيضاوي 339/5 وأسباب التزول للواحد 286/1 والكشاف 536/4 وجمع البيان 73/28.
- 4- تقدّمت الترجمة له ص 83. وانظر كلامه في تمهيد القواعد 1948/4 ونقله الدماميني في المزمج 201/1.
- 5- المتكلم الدماميني، وكلامه في المزمج 201/1.
- 6- البقرة 11/2.
- 7- وردت في سورة البقرة: الآية 14: ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤون﴾ وكذلك: الآية 76: ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتحدثونهم بما فتح الله عليكم ليحاجوكم به عند ربكم أفلا تعقلون﴾.
- 8- إلى هنا كلام الدماميني في المزمج 201/1.

وتارةً يُقال فيها: حرف مفاجأة، فلا تحتاج إلى جواب، وتختصّ بالدخول على الجمل الاسمية، على الأصح، نحو: (وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ)، ف (هي) مبتدأ، و(بيضاء) خبره. وقد تليها الجملة الفعلية إذا كانت مصحوبة بـ «قد»، نحو: «خَرَجْتُ إِذَا قَدْ قَامَ زَيْدٌ». حكاة الأخص عن العرب، واختلفَ في الفاء الداخلة عليها؛ فقال المازني: زائدة، وقال الرَّجَّاح: دخلت للربط كما في جواب الشرط.

93 قوله: (حرف مفاجأة) أي موضوع للمفاجأة فقط، أو مع المكان أو الزمان، ولهذا أطلق المفاجأة، وذكر⁽¹⁾ الخلاف في أنها حرف، أو ظرف مكان أو زمان.

والمفاجأة بهمزة بعد الجيم، والمُرَاد بها الهجوم والبعثة، تقول: «فاجأني كذا» إذا هجم عليك بعثة⁽²⁾، ثمَّ يحتمل أنه أراد بالحرف مقابل الاسم والفعل، وقوله بعد ذلك⁽³⁾: (وهل هي حرف... إلخ) لبيان الخلاف في الحرفية، ويحتمل أنه أراد به الكلمة، فيشمل الاسم؛ فلذا احتج إلى ذكر الخلاف الآتي.

93 قوله: (فلا تحتاج إلى جواب) بل ولا إلى شرط؛ وذلك لعدم تضمنها الشرط.

قال في المغني⁽⁴⁾: ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: «خَرَجْتُ إِذَا الْأَسَدُ بِالْبَابِ»، ومنه: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾⁽⁵⁾، ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ وَإِيَاتِنَا﴾⁽⁶⁾.

93 قوله: (وتختصّ بالدخول على الجمل الاسمية).. هذا على أحد الأقوال، وهي ثلاثة:

الأول: اختصاصها بالاسمية [كما ذكره هنا⁽⁷⁾].

الثاني: جواز دخولها على الاسمية⁽⁸⁾ والفعلية.

الثالث: الفرق بين أن تقترن الفعلية بـ «قد»، فيجوز دخول «إذا» عليها، وألا تقترن، فيمتنع⁽⁹⁾.

70/ب

1- في (أ): «وحكى». وذكره الشارح في الموصل 94، وسيأتي نصه بعد قليل. وقال الهروي: تكون «إذا» للمفاجأة،

كقولك: «نظرتُ فإذا زيدٌ»، وهي في هذا المعنى ظرفٌ من المكان، وإنما أدخل عليها الفاء من بين حروف العطف؛ لأنَّ وقوع الثاني بعد الأول في المعنى، والفاء للترتيب. انظر الأزهية 211. وانظر تفصيل الخلاف في الارتشاف 1412.

2- انظر القاموس (ف ج أ) 58.

3- في موصل الطلاب 94، وسيأتي ص 284.

4- ص 120.

5- ﴿فَأَلْفَاها إِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ طه 20/20.

6- ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَّسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾

يونس 21/10.

7- انظر الرضي 456/1 و66/4 و104 وتوضيح المقاصد 1285 والجمع 134/2.

8- من (ب). وانظر الجمع 134/2.

9- انظر ارتشاف الضرب 1414.

واختلّف في حقيقة «إذا» الفجائية: هل هي حرف أو اسم؟ وعلى الاسمية: هل هي ظرف مكان أو ظرف زمان؟..

فقول الشارح: (وقد تليها الجمل الفعلية إذا كانت مصحوبة بقد) إنّما يأتي على القول الثالث، وإنّما اختصّت بالدخول على ما ذكر لأنهم قصدوا لذلك إزالة التباسها بالشرطية؛ فإنّ تلك⁽¹⁾ خاصة بالأفعال؛ لإفادتها للتعليق، فخصّت هذه⁽²⁾ بالأسماء.

ويؤخذ من هذا التوجيه إلحاق الجملة الفعلية المقرونة بـ «قد» بالجملة الاسمية؛ لأنّ أداة الشرط لا تدخل على الفعل [المقرون بـ «قد»].

لا يقال: قضية ذلك إلحاق كل ما لا يكون شرطاً بالاسمية⁽³⁾ كالمصدّرة بتفتيس؛ لأننا نقول قصدوا تأكيد التمييز بمنع ما من شأنه أن يكون شرطاً، فليتأمل.

93 قوله: (واختلّف في الفاء الداخلة... الخ).. قال ابن عقيل⁽⁴⁾ في شرح التسهيل: والفاء في: «فإذا الأسد»، ونحوه.. زائدة لازمة عند المازني⁽⁵⁾، عاطفة عند أبي بكر⁽⁶⁾، داخلة على جملة دخولها في جواب الشرط. انتهى⁽⁷⁾.

1- يعني «إذا» الشرطية.

2- يعني «إذا» الفجائية.

3- من (أ) و(ب) و(ج).

4- قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشمي العَقِيلِي - نسبةً إلى عَقِيل بن أبي طالب ﷺ - الهمداني الأصل ثم البالسي المصري (-769هـ) من أشهر آثاره: شرح الألفية، والمساعد على تسهيل الفوائد. انظر ترجمته في الدرر الكامنة 266/2 وبغية الوعاة 47/2. وانظر كلامه في المساعد 510/1.

5- أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان - أو بقرية - بن حبيب المازني البصري (-249هـ) نحوي متقدم، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وأخذ المبرد عنه. له: التصريف الملوكي، والعروض، والقوافي. انظر ترجمته في إنباه الرواة 246/1 ومعجم الأدباء 107/7 ووفيات الأعيان 283/1 وإشارة التعيين 61. وانظر رأيه في الرضي 274/1 والارتشاف 1413 والمغني 221 والمساعد 510/1 والهمع 134/2.

6- هو محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، المعروف بمَبْرَمَان (-326هـ أو 345) من كبار العلماء بالعربية، من أهل بغداد. أخذ عن المبرد والزجاج. لقبه المبرّد «مَبْرَمَان»؛ لكثرة سؤاله وملازمته له. وأخذ عنه الفارسي والسيرافي. من كتبه: «شرح شواهد سيبويه» و«المجموع على العلل» و«شرح كتاب سيبويه» لم يتمه. انظر ترجمته في الفهرست 66/1 ومعجم الأدباء 254/18 والوافي بالوفيات 81/4 وكشف الظنون 481/1. وانظر رأيه في الرضي 274/1 والارتشاف 1413 والجنى 73 والمغني 221 والمساعد 510/1.

7- وقال ابن هشام: الفاء في نحو: «خرجتُ فإذا الأسد» زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة، وعاطفة عند مبرمان وأبي الفتح، وللسيبويه المحضّة كفاء الجواب عند أبي إسحاق، ويجب عندي أن يُحمل على ذلك مثل: «إنا أعطيناك الكوثر فصلّ لربّك»، ونحو: «اتّني فإني أكرمك»؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها. المغني 221. وانظر أيضاً الجنى الداني 73.

وفي المطول: والفاء في: (فإذا) قيل: هي فاء السببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي مفاجأة زيد لازمة للخروج، وقيل للعطف حملاً على المعنى، أي: خرجت مفاجأت وقت وجود زيدٍ بالباب. انتهى⁽¹⁾.

وقول ابن عقيل في «فإذا الأسد».. ونحوه، كأنه احتراز⁽²⁾ عما إذا كانت (إذا) في جواب شرط، لأنّ الفاء لا تلزم حينئذٍ، ولا يتأتى القول بالعطف، نعم يجوز الجمع بينهما في جواب الشرط تأكيداً، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في جواب: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَتَحْتُمُ الْبَابَ بِأَجُوجٍ وَمَاجُوجٍ﴾... الخ⁽³⁾. قال الشارح: خلافاً لمن منع ذلك، أي الجمع⁽⁴⁾. انتهى.

وممن⁽⁵⁾ جزم بالمنع السيوطي في (الهمع⁽⁶⁾ واللّمع)، فقد توجّهت الزيادة بتزيين اللفظ.

فإن قلت: ما فائدة الفاء على العطف، فإنّ ما تفيدته من الترتيب والتعقيب مستفاداً من المفاجأة؟ قلت: قال شيخنا: الظاهر أنّ المفاجأة أخصّ من التعقيب؛ لأنّه يعتبر فيها الفور والسرعة، وذلك غير لازمٍ للتعقيب؛ لصدقه مع عدم السرعة، بل مع التراخي إذا كان تعقيباً عرفياً، بخلاف الفور والسرعة، ألا ترى أنّه يصح: «تزوج زيد فولد له»⁽⁷⁾، إذا كان بينهما أقلّ مدّة الحمل، ولا يصح: «تزوج زيد فإذا هو ولد له»؛ فقد أفادت (إذا) تعقيباً لم تُفدّه الفاء.

فإن قلت: فلا حاجة للفاء مُضمّنة معنى الشرط غالباً، قالوا: إنّها معمولة للجواب، فانظره حيث صدرّ الجواب بالفاء، لأنّ فاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

راجع الرضي والمغني وحواشيه وحررّ أمر الفاء⁽⁸⁾.

94 ﴿قوله: (وهل هي حرف)﴾⁽⁹⁾.. تقديمه لهذا القول يشعر بترجيحه، وكذا قدّمه في المغني⁽¹⁰⁾، واستدل له، ولم يستدلّ للقولين الآخرين.

1- انظر المطول 141. وكان قد أورد مثال: «خرجت فإذا زيد».

2- في (أ): احترز.

3- ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَتَحْتُمُ الْبَابَ بِأَجُوجٍ وَمَاجُوجٍ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ واقترب الوعد الحقّ فإذا هي شاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ الأنبياء 96/12 و97.

4- بين الفاء وإذا الفجائية.

5- في (ب): ومما. وهذا غلط.

6- في (ب): المنع. قال السيوطي: لا تجتمع الفاء الرابطة وإذا؛ لأنّ إذا نائبة عن الفاء، و«المعوض لا يجتمع مع العوض، فلا يقال: إن يقيم زيد فإذا عمرو قائم». انظر همع الهوامع 459/2.

7- في (ب): تزوج زيد فإذا هو ولد له. وهذا سهو؛ لما سيأتي.

8- انظر شرح الكافية 274/1 و116/4 والجنى 66 والمغني 220 والمزج والشمسي 315/1.

9- في النسخ أدرج هذا القول مع القولين الذين بعده متأخرين عن قوله الآتي (أقوال ثلاثة)، وقد أثبتناها في موضعها تبعاً لورودها في المتن.

10- انظره 120.

فذهب إلى الأول: الأخفش والكوفيون، واختاره ابن مالك.

94 قوله: (ظرف مكان) قال الدماميني⁽¹⁾: ومقتضاه ألا تكون «إذا» مضافة إلى الاسم الواقعة بعدها؛ إذ لا يضاف من ظروف المكان إلا «حيث»⁽²⁾.

قال الرضي: وما ذهب إليه - يعني المبرد⁽³⁾ - لا يطرد في جميع مواضع إذا الفجائية؛ إذ لا معنى لقولك: «فبالمكان السبع بالباب»⁽⁴⁾.

قلت: وفيه نظر؛ لإمكان كون (بالباب) بدلاً من المكان، لكن فيه الفصل بالمبتدأ بين البدل والمبدل منه، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف.

وفي المطول: فيجوز أن يكون هو⁽⁵⁾ خبر المبتدأ، أي في نحو: «خرجت فإذا زيد»، [أي: فبالمكان]⁽⁶⁾، والتزم تقديمه لمشاكلتها⁽⁷⁾ «إذا» الشرطية، لكنه لا يطرد؛ إذ لا معنى لقولنا: «فبالمكان زيد بالباب».

قال الفنري⁽⁸⁾: قوله⁽⁹⁾: (لكنه لا يطرد... إلخ) قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره لجواز كون (بالباب) بدلاً من (المكان) بدل الكل من الكل.

ويجاب بأن الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدأ غير جائز، والمصير إلى الاضمار والتفسير خلاف الظاهر، هذا وقد يجوز أن يكون (بالباب) حالاً أو خبراً بعد خبر؛ ففي وقت الخروج زيد، أي حاضر، فليتأمل.

94 قوله: (أقوال).. أي: فيه أقوال، أو هذه أقوال⁽¹⁰⁾.

94 قوله: (أقوال ثلاثة).. بقي رابع ذكره في المطول، وهي أنها مفعول به، والعامل في (إذا) هو (فاجأت)، فحينئذ يكون مفعولاً به، لا ظرفاً، ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف، فحينئذ لا

1- في تحفة الغريب 114 والمزج 187/1.

2- قال الأخفش: وترد «حيث» للزمان مبنية على الضم تشبيهاً بالغايات، فإن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة، ولهذا قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿مَنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف 277]: ما بعد «حيث» صلة لها، وليست بمضافة إليه، يعني أنها غير مضافة للجملة بعدها، فصارت كالصلة لها، أي كالزيادة، وليست جزءاً منها. انظر إتقان السيوطي 472/1.

3- نسب إليه القول إن «إذا» الفجائية اسمية ظرفية مكانية. انظر الارتشاف 1412 وهامش المقتضب 56/2 و 57.

4- انظر شرح الكافية 273/1.

5- أي «إذا» الفجائية باعتبارها ظرف مكان، وقد نقل السعد هذا الكلام عن المبرد. انظر المطول 141.

6- زيادة من (ب).

7- في (ب): ثم كلتا. وهو وهم بين.

8- كذا في الأصل. وفي (أ): الغنوي. و(ب): الغزي. وكلاهما وهم.

9- أي قوله في المطول الآنف الذكر. والنص من حاشية الفنري على المطول 140.

10- أدرجت هذه العبارة في النسخ قبل قوله: «واختاره الزمخشري» الآتي.

وإلى الثاني: المُبَرِّدُ والفارسيُّ وأبو الفتح ابن جني، وعُزِّي إلى سيبويه، واختاره ابن عصفور.
وإلى الثالث: الزَّجَاجُ والرِّياشي، واختاره الزمخشري.

يكون مضافاً إلى الجملة. انتهى⁽¹⁾. وقوله⁽²⁾: (فحينئذ يكون مفعولاً به).. قال الفَنَرِيُّ⁽³⁾: هذا مبني
على ما ذهب إليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لـ: (إذا)⁽⁴⁾، وأمّا على ما عليه الجمهور من
أنَّ «إذا» الظرفية غير منصرفة، فهو ظرف للجزاء المقدَّر، لا مفعول به. انتهى.
وقوله⁽⁵⁾: (فحينئذ لا يكون مضافاً إلى الجملة. انتهى).. قال الفَنَرِيُّ⁽⁶⁾: لئلا يلزم إعمال جزاء
المضاف إليه في المضاف. انتهى.

94* قوله: (واختاره الزَّمَخْشَرِيُّ) قال في المغني: وزعم⁽⁷⁾ أنَّ عاملها فعل مُقَدَّرٌ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِ
المُفَاجَأَةِ، قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ﴾.. الآية⁽⁸⁾: التقدير: فإذا دعاكم فاجأتكم الخروج في ذلك
الوقت.

ولا يُعرفُ هذا لِغَيْرِهِ⁽⁹⁾، وإنما ناصبها عندهم الخبرُ المذكورُ في نحو: «خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ جَالِسٌ»،
أو المُقَدَّرُ في نحو: «فَإِذَا الأَسَدُ»، أي: حاضرٌ، وإنَّ قُدِّرَتْ أَنَّهَا الخبرُ فعاملها «مستقراً» أو «استقرَّ»،
ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مُصْرَحاً به، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾⁽¹⁰⁾، ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾⁽¹¹⁾، ﴿فَإِذَا هِيَ
بَيضاءُ﴾⁽¹²⁾، ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾⁽¹³⁾، وإذا قيل: «خَرَجْتُ إِذَا الأَسَدُ» صحَّ كونها عند المُبَرِّدِ
خبراً⁽¹⁴⁾، أي: «فبالحضرة الأسد»، ولم يصحَّ عند الزَّجَاجِ؛ لأنَّ الزمان لا يُخبر به عن الجثة⁽¹⁵⁾،

1- انظر المطول 145.

2- أي قول السعد التفتازاني المذكور آنفاً في نص المُطَوَّل.

3- انظر حاشيته على المطول 142.

4- تقدم عن المصنف ما يتعلق به في الصفحة 275 من هذا الكتاب.

5- أي قول السعد التفتازاني المذكور آنفاً في نص المُطَوَّل.

6- انظر حاشيته على المطول 142.

7- أي الزَّمَخْشَرِيُّ. انظر الكشاف 475/3 والمغني 120.

8- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ الروم 25/30.

9- لم أقف عليه لغير الزمخشري في الكشاف 475/3. وانظر الإتيان 432/1.

10- ﴿فَأَلْقَاهَا إِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ طه 20/20.

11- ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبْحَةً وَاحِدَةً إِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ يس 29/36.

12- ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ إِذَا هِيَ بَيضاءُ لِلنَّاطِرِينَ﴾ الأعراف 108/7. وكذلك الشعراء 33/26.

13- النازعات 14/79.

14- انظر المقتضب 56/2.

15- انظر رأيه في الرضي 273/1. وإعراب القرآن المنسوب للزجاج 35/1.

والصحيح الأول؛ ويشهد له قولهم: «خرجتُ فإذا إنَّ زيداً بالباب»، بكسر «إنَّ»، فلو كانت «إذا» ظرفَ مكانٍ أو زمانٍ، لاحتاجت إلى عاملٍ يعمل في محلِّها النصبَ، و«إنَّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن تكون ظرفاً، تَعَيَّنَ أن تكون حرفاً.

ولكلِّ من «إذا» الشرطية والفجائية مواضعٌ تخصُّها، وقد اجتمعاً في قوله تعالى: (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ)، ف (إذا) الأولى شرطية وليتَّها جملة فعلية، والثانية فجائية وليتَّها جملة اسمية.

ولا عندَ الأَخْفَش؛ لأنَّ الحرف لا يخبر به ولا عنه⁽¹⁾، فإنَّ⁽²⁾ قلت: «فإذا القتال» صحَّتْ خبريَّتها عندَ غير الأَخْفَش. وتقول: «فإذا زيدٌ جالسٌ أو جالساً»؛ فالرفع على الخبرية، و(إذا) نُصِبَ به، والنصبُ على الحاليَّة، والخبر⁽³⁾ (إذا) إنَّ قيل بأنَّها مكان، وإلَّا فهو محذوف، نعم يجوز أن تقدِّرها خبراً عن الجثة، مع قولنا إنَّها زمان إذا قدَّرتَ حذف مضاف، كأنَّ تقدِّرَ في نحو: «خرجتُ فإذا الأسدُ»: فإذا حضورُ الأسدِ⁽⁴⁾.

94 ﴿قوله: (فلو كانت... الخ).. قد يجاب بأنَّ العامل معنى المفاجأة، فليتأمل.

94 ﴿قوله: (وإذا بطل أن تكون ظرفاً تعيَّن أن تكون حرفاً).. فيه بحث؛ لاحتمال أن تكون مفعولاً به كما قيل به، كما علمت من كلام المُطَوَّل⁽⁵⁾.

94 ﴿قوله: (وقد اجتمعاً).. أي: «إذا» الظرفية، والفجائية.

94 ﴿قوله: (﴿إذا دعاكم﴾)⁽⁶⁾.. [أي دعاكم]⁽⁷⁾ إسرافيل على صخرة بيت المقدس: يا أهل القبور اخرجوا. ﴿من الأرض﴾ صفةٌ ﴿دعوة﴾، أو متعلِّقة بـ ﴿دعاكم﴾⁽⁸⁾.



1- انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 7 وأسرار العربية 29 والمغني 121.

2- في (أ): فإذا.

3- في (أ): والناصب. وليس بصواب.

4- انظر المغني 120 و121.

5- قبل قليل.

6- تقدمت في الصفحة السابقة.

7- من (أ).

8- انظر الكشاف 475/3 و476 والبحر المحيظ 168/7.

النوع الثالث: ما جاء من الكلمات على ثلاثة أوجه، وهو سبع:
إحداها (إذ)

فيقال فيها تارة: ظرفٌ لما مضى من الزمان غالباً..

[النوع الثالث: ما يأتي على ثلاثة أوجه]

[إذ⁽¹⁾]

[الوجه الأول: ظرف زمان]

95 ﴿فيقال فيها﴾.. أي لبيان وجوه استعمالها، فاستعمل (في) بمعنى اللام⁽²⁾.

95 ﴿ظرفٌ لما مضى من الزمان﴾.. أي: اسمٌ لما مضى من الزمان⁽³⁾.

قال في المغني⁽⁴⁾: ولها أربعة استعمالات:

أحدها: أن تكون ظرفاً، وهو الغالب نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁵⁾.

الثاني: أن تكون مفعولاً به نحو: ﴿وَإِذْ كُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكُنْتُمْ كَثِيرًا﴾⁽⁶⁾.

والغالب في المذكورة⁽⁷⁾ في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً بتقدير (أذكر)، نحو:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾⁽⁸⁾، ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾⁽⁹⁾، وبعضُ المعربين يقول في ذلك إنه ظرف لـ (أذكر)

1- ينظر في «إذ»: الرصف 59 والجنى 185 والمغني 111.

2- أي: إنما هنا للتعليل، وينظر في معاني «في»: الأزهية 277 والرصف 388 والجنى 250 والمغني 223.

3- قال المالقي: لم يقدّم دليل يقطع باسميتها، وحكم باسميتها لأنها في معنى «حين»، وتكون معمولة كسائر الظروف، فإذا صرنا إلى الشرط جزمنا بما متصلة بما، وقلنا: «إذما تقم أقم»، وكان حكمها في ذلك حكم إن الشرطية، فقوي حكمها في الحرفية بنائها وبكونها على حرفين، وبطلبها الفعل باختصاصه بما وتأثيرها فيه، وهذه خاصية الحروف، ولذلك جعلها سيويه في الحرفية، وغيره يجعلها ظرفاً على أصلها في غير باب الجزاء، ويضمنها معنى إن. انظر رصف المباني 60.

4- انظره 111 و112.

5- ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيْدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ التوبة 40/9.

6- ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَإِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكُنْتُمْ كَثِيرًا وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ الأعراف 86/7.

7- في المغني: على المذكورة. وانظر الكشاف 54/1.

8- ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ البقرة 30/2. وكذلك قوله ﷺ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾ الحجر 28/15.

9- ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَجْنَحْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ البقرة 50/2.

وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، فالأولى نحو: ﴿واذكروا إذ أنتم قليلٌ﴾، والثانية نحو: ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾. محذوفاً⁽¹⁾، وهذا وهمٌ فاحش؛ لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منّا، وإنما المراد ذلك الوقت نفسه، لا الذكر فيه.

الثالث: أن تكون بدلاً من المفعول نحو: ﴿واذكروا في الكتابِ مريمَ إذ انتبذت﴾⁽²⁾ فـ (إذ) بدل اشتمال من ﴿مريمَ﴾ على حدّ البدل في: ﴿يسألونك عن الشهرِ الحرامِ قال فيه﴾⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿واذكروا نعمةَ اللهِ عليكم إذ جعلَ فيكم أنبياءً﴾⁽⁴⁾ يحتمل كون ﴿إذ﴾ ظرفاً للنعمة وكونها بدلاً منها.

والرابع: أن يكون مضافاً إلى اسم زمان صالح للاستغناء⁽⁵⁾ عنه، نحو: (يومئذٍ وحينئذٍ) أو غير صالح له نحو قوله تعالى: ﴿بعد إذ هدّيتنا﴾⁽⁶⁾ وزعم الجمهور⁽⁷⁾ أن (إذ) لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها، وأنها في نحو: ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾⁽⁸⁾ ظرفٌ لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، وفي نحو: ﴿إذ انتبذت﴾⁽²⁾ ظرفٌ لمُضافٍ إلى مفعولٍ محذوفٍ، أي: واذكروا قصةَ مريم⁽⁹⁾، ويؤيد هذا التصريح بالمفعول في: ﴿واذكروا نعمةَ الله عليكم إذ كنتم أعداءً﴾⁽¹⁰⁾.

95 قوله: (وتدخل على الجملتين) قال في المغني:

— مسألة (11) —

- 1- انظر البحر المحيط 139/1 والجنى 188 والدر المصون 247/1 و271 و96/2 و283/3 و261/8.
- 2- ﴿واذكروا في الكتابِ مريمَ إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً﴾ مريم 16/19.
- 3- ﴿يسألونك عن الشهرِ الحرامِ قتال فيه قل قتال فيه كبيرٌ وصدٌّ عن سبيلِ اللهِ وكُفْرٌ بهِ والمسجدِ الحرامِ وإخراجُ أهله منه أكبرُ عندَ اللهِ والفتنةُ أكبرُ من القتلِ ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ومن يرتدّد منكم عن دينه قيمتٌ وهو كافرٌ فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرةِ وأولئك أصحابُ النارِ هم فيها خالدون﴾ البقرة 217/2.
- 4- ورد في النسخ: «واذكروا... نبيا». وليس بصواب؛ فالآية بتمامها هي: ﴿واذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمةَ الله عليكم إذ جعلَ فيكم أنبياءً وجعلكم ملوكاً وآتاكم ما لم يؤت أحدًا من العالمين﴾ المائدة 20/5.
- 5- في (ب): للاستقبال. وهو وهمٌ يبين.
- 6- ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هدّيتنا وهب لنا من لدنك رحمةً إنك أنت الوهاب﴾ آل عمران 8/3.
- 7- انظر الجمع 127/2.
- 8- تقدمت في الصفحة السابقة.
- 9- انظر إملاء ما من به الرحمن 111/2 وتفسير البيضاوي 8/4 والدر المصون 576/7.
- 10- ﴿واعتصموا بحبلِ اللهِ جميعاً ولا تفرّقوا واذكروا نعمةَ الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألّفَ بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرةٍ من النارِ فأنقذكم منها كذلك يبينُ الله لكم آياته لعلكم تهتدون﴾ آل عمران 103/3.
- 11- انظر المسألة كاملة في المغني 116 و117 و118.

تلزم «إذ» الإضافة إلى جملة، إما اسمية نحو: ﴿وَأذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾⁽¹⁾، [أو فعلية فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَأذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾]⁽²⁾ أو فعلية فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً، نحو: ﴿وَأذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾⁽³⁾، ﴿وَأذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁴⁾، ﴿وَأذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾⁽⁵⁾، وقد يحذف أحد شطري الجملة، فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد، كقوله:

88_ هل تَرَجِعَنَّ لِيَالٍ قَدِ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا⁽⁶⁾

والتقدير: إذ ذاك كذلك، وقال الأخطل:

89_ كَانَتْ مَنَازِلَ أَلْفٍ عَهْدَتْهُمْ إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانًا⁽⁷⁾

ألف – بضم الهمزة – جمع ألف، بالمدّ مثل: كافر وكفار، فـ (نحن) و (ذاك) مبتدآن حذف أخبارهما، والتقدير: عهدتْهم إخواناً ونحن متآلفون إذ ذاك كائن، ولا يكون (إذ) الثانية خبراً عن (نحن) لأنه زمان، و (نحن) اسم عين، بل هي ظرف للخبر المقدر، أو (إذ) الأولى ظرف لـ (عهدتْهم) و (دون) إمّا ظرف له، أو للخبر المقدر، أو⁽⁸⁾ لحال من (إخواناً) محذوفة، أي: متصافين دون الناس، ولا يمنع من ذلك تكرير صاحب الحال المتأخرة، كقوله:

90_ لِمِيَّةٍ مُوحِشًا طَلَلُ.....⁽⁹⁾

1- ﴿وَأذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِبَصَرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ الأنفال/26/8.

2- تقدمت في الصفحة 289. وما بين حاصرتين ساقط من الأصل.

3- ﴿وَأذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَأِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ البقرة/127/2.

4- ﴿وَأذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ الأنفال/30/8.

5- ﴿وَأذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ الأحزاب/37/33.

6- نسب إلى عبد الله بن المعتز (-296هـ) وليس في ديوانه، وهو في الأغاني 289/10 ونهاية الأرب 212/4 والرواية فيهما: «والدار جامعة أزمان أزمانا» فلا شاهد فيه حينئذ. ونسب لأعرابي من بني تميم في شرح شافية ابن الحاجب 330/4، والبيت بلا نسبة في سر الصناعة 208/2 واللمع 199/1 وأمالى الشجري 489/2 ووصف المباني 350 وارتشاف الضرب 1403 والمغني 117 والهمع 129/2.

7- هناك اضطراب في نسخ هذا البيت؛ فكتب في الأصل: «كانت منازلهم ألف عدتهم ونحن إذ ذاك دون الناس إخواناً» وفي (أ) و (ج): «كانت منازلكم.. إلخ». فأثبتته كما ورد في المغني 117؛ فالنص منه، كما أن ما جاء في النسخ يسقط «إذ» الأولى، وهذا إخلال بالشاهد. والبيت ينسب إلى لأخطل فيما ينسب إليه ص 399، وليس في أصل ديوانه.

8- من (أ).

9- تقدم برقم 6 و 25 و 60.

ومن غير الغالب أنها قد تستعمل للمستقبل، نحو: (فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم)..

ولا كونه اسمَ عَيْنٍ⁽¹⁾؛ لأنَّ (دون) ظرف مكان لا زمان، والمشار إليه بذلك التجاوب المفهوم من الكلام. انتهى ما أردناه منه⁽²⁾.

95 قوله: (ومن غير الغالب أنها قد تستعمل للمستقبل... إلخ).. قال في المغني⁽³⁾: والوجه الثاني:

أن تكون اسماً للزمن المستقبل نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾⁽⁴⁾، والجمهور لا يستثنون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾⁽⁵⁾، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما

وقع⁽⁶⁾، وقد يُحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾⁽⁷⁾، فإنَّ ﴿يعلمون﴾ مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس⁽⁸⁾ عليه، وقد عمل في «إذ»، فيلزم أن يكون بمنزلة «إذا».

قوله⁽⁹⁾: «وقد يُحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾.. قال الدماميني: فيه

نظر⁽¹⁰⁾؛ إذ لا مانع من أن يُتأولَ هذا بما تأولَ به الجمهور: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾⁽⁴⁾ فيقال: إنَّه

من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع، وحرف التنفيس ليس بصادً عن ذلك. انتهى.

ب/72

1- معطوف على قوله: ولا من ذلك تنكير صاحب الحال..

2- أي من المغني 116 و117 و118.

3- ص 113.

4- الزلزلة 4/99.

5- ذكرت في التنزيل الحكيم في سياق أربع آيات: أولها: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ

فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾ الكهف 99/18. وثانيها: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ يس 51/36.

وثالثها: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ

يَنْظُرُونَ﴾ الزمر 68/39. ورابعها: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ذَلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ﴾ ق 20/50.

6- انظر الإتقان 430/1، والهمع 127/2.

7- ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَمِمَّا أُرْسِلْنَا بِهِ رُسُلْنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يُسحبون﴾

غافر 70/40 و71.

8- أي: حرف الاستقبال «سوف»، ونظيره السين. وقد سماهما سيويوه: حرفي التنفيس، ومعناه: تأخير الفعل إلى الزمان

المستقبل، وعدم التضييق في الحال، يقال: نفست الخناق، أي وسعته، و«سوف» أكثر تنفيساً من السين. انظر الكتاب

233/4، والرضي 6/4، والكلبيات 499.

9- شرع الشنواني يعلق على كلام المغني الآنف الذكر.

10- أي تعليل المصنّف من صحة الاحتجاج بالآية السابقة فيه نظر. وكلامه في تحفة الغريب 104. وانظر المزج 175/1.

«وَأَقُولُ: لِأَجْلِ هَذَا⁽¹⁾ قَالَ الْمُصَنِّفُ: «وَقَدْ يُحْتَجُّ» مِنْ غَيْرِ جَزْمٍ⁽²⁾، وَسَنَنْقُلُ عَنِ الرَّضِيِّ عِنْدَ قَوْلِهِ⁽³⁾: «وَمِمَّا حَمَلُوهُ عَلَى التَّعْلِيلِ»، مَا إِذَا عَطَفْتَهُ إِلَى هُنَا، نَفَعَكَ⁽⁴⁾ فِي كَوْنِ التَّنْفِيسِ لَيْسَ بِصَادِّ عَنْ تَنْزِيلِ الْمُسْتَقْبَلِ مَنْزِلَةَ الْمَاضِي.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ تَنْزِيلَ الْمُسْتَقْبَلِ مَنْزِلَةَ الْمَاضِي خِلَافُ الْأَصْلِ، وَأَنَّ الْآيَةَ⁽⁵⁾ إِذَا أُوتَتْ عَلَى ذَلِكَ يَلْزَمُ مَخَالَفَةَ الْأَصْلِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

أحدهما: ﴿إِذَا الْأَعْلَالُ وَأَعْنَاقِهِمْ﴾، وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مَعْنَى. وَثَانِيَهُمَا: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾، وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ لَفْظاً وَمَعْنَى، وَيَلْزَمُ فِي هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي حَرْفِ الرَّاءِ فِي الْكَلَامِ عَلَى (رُبِّ)، وَقَالَ إِنَّهُ مُتَكَلِّفٌ، وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلُ عُبِّرَ بِهِ عَنِ مَاضٍ مُتَجَوِّزٍ بِهِ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ⁽⁶⁾. وَمِنْ هُنَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَانِعَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ مِنْ تَنْزِيلِ الْمُسْتَقْبَلِ مَنْزِلَةَ الْمَاضِي فِي هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ التَّكَلُّفُ⁽⁷⁾.

1- أي: لأجل كون حرف التنفيس ليس بصاد عن تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع. والكلام الآن للشمني في المنصف من الكلام 176/2.

2- أي: من غير أن يجزم بصحة الاحتجاج، فأتى بصيغة التقليل: «قد يحتج».

3- أي قول المصنف في المغني 114: «ومما حملوه على التعليل: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَسْأَلُونَ هَذَا إِنْ كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب 11/46]، ﴿وَإِذْ اعْتَرَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوَا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف 16/18]؛ حيث عقب عليه الشمني 177/1 و178 بقوله: «لم يحمل الرضي هاتين الآيتين على التعليل، بل قال: وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَسْأَلُونَ﴾، وقوله: ﴿وَإِذْ اعْتَرَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوَا﴾، وقوله: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [المائدة 13/58]؛ فإجراء الظرف مجرى كلمة الشرط، كما ذكر سيبويه في نحو قوله: «زيد حين لقيته فأنا أكرمه»، وهو في (إذ) مطرد، ويجوز أن يكون من باب: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [البدر 5/74] أي: مما أضمر فيه (أما)، وإنما جاز إعمال المستقبل الذي هو ﴿سَيَقُولُونَ﴾ و﴿أَوْوَا﴾، و﴿أَقِيمُوا﴾ في الظروف الماضية التي هي: ﴿إِذْ لَمْ يَهْتَدُوا﴾، و﴿إِذْ اعْتَرَلْتُمُوهُمْ﴾ و﴿إِذْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾، وإن كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالاً؛ لما ذكرنا في نحو: «أما زيدٌ فممنطلقٌ»، من أن الغرض المعنوي هو قصد الملازمة، حتى كأن هذه الأفعال المستقبلية وقعت في الأزمنة الماضية، وصارت لازمة لها، كل ذلك لقصد المبالغة. اهـ. وانظر كلام الرضي في شرح الكافية 475/4، إلا أن الرضي كان قد أحاز تأويل الآيتين على التعليلية بقوله في شرح الكافية أيضاً 184/3: «قد تكون «إذا» للماضي، كإذ، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾ [الكهف 93/18]. كما أن «إذ» تكون للمستقبل كإذا، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَسْأَلُونَ﴾، على أنه يمكن أن تُؤوَّل بالتعليلية، وكما في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَعْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾. اهـ.

4- جواب «إذا عطفته»؛ أي إذا عطفنا قول الرضي المذكور على قول المصنف: «وقد يحتج» نفعنا في التحقق من أن حرف التنفيس ليس بصاد عن تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة الماضي الذي وقع.

5- يعني قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أُرْسِلْنَا بِهِ رُسُلْنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ] غافر 70/40 و71.

6- انظر المغني 183.

7- إلى هنا كلام الشمني. انظر المنصف 176/2.

ف (إذ) هنا بمعنى «إذا»؛ لأنَّ العامل فيها فعل مستقبل.

ويقال فيها تارةً: حرف مفاجأة إذا وقعت بعد «بيننا» أو «بينما»؛ فالأول كقولك: «بيننا أنا في ضيقٍ إذ جاءني الفرج». والثاني كقوله:

– اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ * * * فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

95 [قوله: (لأنَّ العامل فيها فعل مستقبل).. في الاستدلال باستقبالية العامل نظر؛ لأنه يصح أن يقال: «ستعلمُ غداً سفرَ زيدٍ»، إذا كان السفر ماضياً والمخاطب يجله، وقد يقال: يلزم من استقبالية العامل استقبالية المعمول إذا كان ظرفاً، فتأمل⁽¹⁾.

[الوجه الثاني: «إذ» الفجائية]

95 [قوله: (إذا وقعت بعد بيننا أو بينما)⁽²⁾.. قال الرضي: أصل (بين) أن يكون مصدرًا بمعنى الفراق، فتقدير: «جلستُ بينكما»: مكان فراقكما، وتقدير: «فعلتُ بينَ خروجك ودخولك»: زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه. وهو ملازم للإضافة إلى المفردين لما قصد إضافته إلى الجملة؛ لأنَّ الإضافة إليها كلاً إضافة؛ لأنَّ الإضافة في المعنى ليست إليها، بل إلى المصدر الذي تضمنته، وزادوا عليه (ما) الكافة؛ لأنها التي تكفُّ المقتضي عن الاقتضاء، وأشبعوا الفتحة، فتولدت الألف ليكون للألف دليلٌ عدم اقتضائه للمضاف إليه، كأنه وقِفَ عليه، والألف قد يؤتى بها للوقف كما في: «أنا»، و: ﴿الظنون﴾⁽³⁾. انتهى.

96 [قوله⁽⁴⁾:

91 (استقدرِ اللهَ خيراً وارضينَّ بهِ فبينما العسرُ إذ دارت مياسيرُ)⁽⁵⁾

«استقدرِ الخير: اطلب تقديره، والمياسير جمع ميسور، بمعنى اليسر⁽⁶⁾.

1- ساقط من الأصل.

2- انظر سيويه 232/4 وأصول ابن السراج 178/3.

3- انظر شرح الكافية 196/3. وفي النقل تصرف، وكان قد نقله الشمي 179/1. وقد تقدم ص 111 من هذا الكتاب.

4- النص التالي لهذا الشاهد منقول بحرفه عن الشمي 180/1.

5- ينسب إلى عثير بن لبيد العذري في وفيات الأعيان 417/4 والوافي بالوفيات 286/19 وكما سيأتي في الخبر بعد قليل، وإلى حرث بن جبلة العذري في المعمرين والوصايا 40 وعيون الأخبار 305/2 والعقد الفريد 192/3 ومعجم الأدباء 74/12 واللسان (د ه ر) 293/4 وإلى أبي عيينة المهلي في التاج (د ه ر) 427/6. والبيت بلا نسبة في سيويه 528/3 وسر الصناعة 255 واللمع 199 وأمالى الشجري 504/2 وشرح التسهيل 209/2 وورصف المباني 338 وشرح شذور الذهب 174 والمغني 115 والقاموس (إذ) 312 والكافيحي 285 وموصل الطلاب 96 والهمع 129/2 و149 والتاج (أ ذ ذ) 349/5. والشاهد وقوع (إذ) حرف مفاجأة بعد (بينما)، وفيه شاهد أيضاً على مجيء المصدر مجموعاً لأنه قصد به الاسم، وقد جاء المصدر على وزن اسم المفعول، نحو مخلوف.

6- فهو من المصادر. انظر الفصل 277 والشافعية في علم التصريف 7.

روى أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري⁽¹⁾ سنده إلى هشام ابن الكلبي⁽²⁾، قال: عاش عبيد بن شريّة الجرهمي⁽³⁾ ثلاثمئة سنة، وأدرك الإسلام فأسلم، ودخل على معاوية⁽⁴⁾ بالشام وهو خليفة، فقال: حدثني بأعجب ما رأيت، فقال: مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتاً لهم، فلما انتهيت إليهم اغرورقت عيناى بالدموع، فتمثلت بقول الشاعر:

يا قلب إنك من أسماء مغرور
قد بحت بالحب ما تخفيه من أحد
فلست تدري - وما تدري - أعاجلها
فاستقير الله خيراً وارضىن به
وبيئنا المرء في الأحياء مغتبط
إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير⁽⁵⁾
يبكي الغريب عليه ليس يعرفه
وئو قرابته في الحي مسرور

1/76

فقال لي رجل: أتعرف من قال هذا الشعر؟ فقال: لا، فقال: إن قائله هو الذي دفناه الساعة، وأنت الغريب تبكي عليه ليس تعرفه، وهذا الذي خرج من قبره أمس الناس رحماً به، وأسأروهم بموته. فقال له معاوية: لقد رأيت عجباً، فمن الميت؟! قال: هو عثير بن لبيد العذري⁽⁶⁾. وأطلاقاً: جمع طلق، بفتحيتين، يقال: حدي الفرس طلقاً أو طلقين، أي شوطاً أو شوطين. والمحاضير جمع محضر، بكسر الميم، وهو الفرس الكثير العدو. والرمس تراب القبر، وهي في الأصل مصدر رمست الميت وأرستته: دفنته، ورمسوا قبر فلان إذا [كتموه]⁽⁷⁾ وسووه مع

1- تقدمت الترجمة له ص 57.

2- أبو المنذر هشام بن أبي النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي (-204هـ) النسابة الأخباري الحافظ. من أهل الكوفة. حدث عن أبيه. وقدم بغداد وحدث بها. وهو صاحب جمهرة الأنساب، وله: الموجز، والفريد، والملوكي، وكلها في النسب. وغير ذلك. انظر ترجمته في الفهرست 95 ومعجم الأدباء 287/19 ووفيات الأعيان 82/6.

3- أو ابن سرية أو سارية الجرهمي (-67هـ) رواية من المعمرين الحكماء البلغاء في الجاهلية أدرك النبي ﷺ، واستحضره معاوية من صنعاء إلى دمشق، فسأله عن أخبار العرب الأقدمين وملوكهم، فحدثه، فأمر بتدوين أخباره، وعاش إلى أيام عبد الملك بن مروان. ونسبته إلى جرهم بن قحطان، وهي قبيلة كبيرة مشهورة باليمن. انظر ترجمته في المعمرين 40 والفهرست 89 ومعجم الأدباء 72/12 ووفيات الأعيان 420/4 والوفاء بالوفيات 285/19.

4- ابن أبي سفيان (-60هـ) رأس الدولة الأموية.

5- قوله: «بينما» فيه شاهد على لحوق «ما» الكافة لـ «بين»، والبيت في سر الصناعة 257 ووصف المباني 318.

6- وقيل: اسمه عثمان بن لبيد العذري. وورد في بعض المصادر «عثير». وهو تصحيف، قال ابن خلكان: «عثير: في الأصل اسم للغبار، وبه سمي الرجل» اهـ. ووفيات الأعيان 420/4. والخبر تجده في: «المعمرون والوصايا» 40 و«عيون الأخبار» 305/2 و«العقد الفريد» 192/3 ودرة الغواص 55 ووفيات الأعيان 417/4 والوفاء بالوفيات 285/19 وغيرها..

7- من (1).

وهل هي ظرف زمان، أو مكان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف زائد للتوكيد؟ أقوال.

الأرض. والأعاصير جمعُ إعصارٍ، وهي رِيحٌ تُثَبِّرُ الغبارَ ويرتفع على السماء كأنه عمود، ويقال هي ريح تنثير سحاباً ذات ريح ورعد وبرق⁽¹⁾».

96 قوله: (أقوال) أي فيها أقوال أو هذه أقوال.

قال في المغني: وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني⁽²⁾: عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه، وعامل (بينما وبينما) محذوف يفسره الفعل المذكور، وقال الشلوبين⁽³⁾: «إذ» مضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعل ولا في (بينما وبينما)؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، و(إذ) بدل منها، وقيل⁽⁴⁾: العامل ما يلي «بين» بناءً على أنها مكفوفة عن العمل فيه، كما يعمل تالي اسم الشرط فيه، وقيل⁽⁵⁾: «بين» خبر لمحذوف، وتقدير: «بينما أنا قائم إذ جاء عمرو»: بين أوقات قيامي مجيء عمرو⁽⁶⁾، ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه بمجيء عمرو، وقيل: مبتدأ⁽⁷⁾، و(إذ) خبره، والمعنى: حين أنا قائم حين جاء زيد.

وفي شرح التسهيل للدماميني⁽⁸⁾: فإذا قلت: «بينما أو بينما أنا قائم إذ أقبل عمرو»؛ فعلى القول بزيادة «إذ»⁽⁹⁾ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في «بينما وبينما»، كما يكون كذلك لو كانت «إذ» غير موجودة. وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في «بينما وبينما» فعل محذوف يفسره ما بعد «إذ»، وهو «أقبل» في المثال المذكور.

[وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني: عاملها الفعل الذي بعدها؛ لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بينما وبينما» محذوف يفسره الفعل المذكور، وقال الشلوبين: «إذ» مضافة للجملة ولا يعمل فيها الفعل

1- انظر القاموس: (ط ل ق) 833، (ح ض ر) 352، (ر م س) 508، (ع ص ر) 411. وإلى هنا كلام الشمني 180/1.

2- انظر ارتشاف الضرب 1405 والجنى 190 والمغني 115. ولم أقف على كلامه في مصنفاته.

3- انظر ارتشاف الضرب 1405 والجنى 190 والمغني 115.

4- انظر الرضي 198/3.

5- انظر المصدر السابق.

6- في المغني: زيد. والنص منه 115.

7- يعني «بينما». ورأى الرضي أن «إذ» الفجائية إذا كانت ظرف زمان، فهي مضافة إلى الجملة التي بعدها، مخرجة عن الظرفية، مبتدأ، خبره «بينما، وبينما»، فمعنى: «بينما زيد قائم إذ رأى هند»: وقت رؤية زيد هند حاصل بين أوقات قيامه. انظر شرح الرضي على الكافية 198/3.

8- انظر تعليق الفرائد 70/2 والمزج 180/1 و181.

9- قاله أبو عبيدة وابن قتيبة. انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 36/1 والرضي 199/3 والارتشاف 1405 والجنى 190. وسيأتي في نص المغني بعد قليل.

ويقال فيها تارة حرف تعليل، بالعين، كقوله تعالى: (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ)، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا.

وهل هي حرف بمنزلة لام التعليل، أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام؟ قولان.

ولا في بينا وبينما؛ لأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل⁷³ عليه الكلام، وإذ بدل منها، أي: «حين أنا قائمٌ أقبل عمرو»، أي: «وافقْتُ إقبال عمرو»⁽¹⁾. انتهى. وقضيتُهُ أنه لا يتأتى الإبدال على الظرفية المكانية، فينبغي أن يتعلّق بالعامل المحذوف. وقال في المغني: ونُكر لـ «إذ» معنيان آخران:

أحدهما: التوكيد، وذلك بأنّ تحمل على الزيادة، قاله أبو عبيدة⁽²⁾ وتبعه ابن قتيبة⁽³⁾، وحمل عليه آيات، منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾⁽⁴⁾.

والثاني: التحقيق كـ «قد»، وحملت عليه الآية⁽⁵⁾. وليس القولان بشيء⁽⁶⁾.

[الوجه الثالث: «إذ» التعليلية]

96 قوله: (أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا).. فـ (إذ) ومعمولاها في محل رفع على الفاعلية؛ بمعنى: ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب كما ينفع الواقعين في أمرٍ صعبٍ اشتراكهم في تحمّل أثقاله.

96 قوله: (أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام).. قال في المغني⁽⁷⁾: لا من اللفظ⁽⁸⁾؛ فإنه إذا قيل: «ضربتهُ إذ أساء»، وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال أنّ الإساءة بسبب الضرب، وإنما يرتفع

1- ما بين حاصرتين ساقط من (أ). وقد ضمنه الدماميني من كلام المغني الآنف الذكر.

2- مُعَمَّر بن المثنى (-210هـ) نحوي بصري عالم باللغة والأدب. له: نقائض جرير والفرزدق، ومجاز القرآن، والحيل، وغيرها كثير. انظر ترجمته في معجم الأدباء 154/19 وإنباه الرواة 276/3 ووفيات الأعيان 235/5. وانظر رأيه في مجاز القرآن 36/1 والرضي 199/3 والارتشاف 1405 والجنى 190.

3- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (-276) من أئمة الأدب والتصنيف. ولي قضاء دينور فنسب إليها. مولده ووفاته ببغداد. من كتبه: أدب الكاتب، وعيون الأخبار والشعر والشعراء، وغيرها.. انظر ترجمته في إنباه الرواة 143/2 ووفيات الأعيان 42/3 وإشارة التعيين 172. وانظر رأيه في الرضي 199/3 والجنى 190.

4- ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ البقرة 30/2. وكذلك قوله ﷺ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّنْ صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْتُورٍ﴾ الحجر 28/15.

5- يعني السابقة. انظر الجنى 192.

6- انظر المغني 115 و116. وانظر الجنى الداني 193.

7- انظره 113 و114 و115.

8- عطفاً على قوله: «مستفاد من قوة الكلام».

السؤال على القول الأول؛ فإنه لو قيل: «ولن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب»، لم يكن التعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمني الفعلين.

ويبقى إشكال في الآية⁽¹⁾، وهو أن «إذ» لا تبدل من «اليوم»؛ لاختلاف الزمانين، ولا يكون ظرفاً لـ (ينفع)؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ «مشتركون»؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة⁽²⁾ لا يتقدم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة، لا في زمن ظلمهم.

ثم قال⁽³⁾: وقال أبو الفتح⁽⁴⁾: راجعتُ أبا علي مراراً في قوله تعالى: «ولن ينفعكم اليوم»... الآية⁽⁵⁾، مستشكلاً إبدال من «اليوم»، فأخبر ما تحصل منه أن قال: الدنيا والآخرة متصلتان، وإنهما في حكم الله سواء، فكان اليوم ماضٍ، أو كأن «إذ» مُستقبلة. انتهى⁽⁶⁾.

وقيل: المعنى: «إذ ثبت ظلمكم»⁽⁷⁾، وعليها فـ «إذ» بدل من «اليوم»، وليس هذا التقدير مخالفاً لما قلناه في: «بعد إذ هديتنا»⁽⁸⁾؛ لأن المُدعى هناك أنها لا يستغنى عن معناها، كما يجوز الاستغناء عن (يوم) في (يومئذ)، إلا أنها لا تحذف لدليل، فإذا لم تُقدَّر (إذ) تعليلاً فيجوز أن تكون⁽⁹⁾ (إذ) وصلتها تعليلاً، والفاعل مستتر راجع إلى قوله: «يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين»⁽¹⁰⁾ أو إلى «القرين»، ويشهد لهما قراءة: «إنكم»⁽¹¹⁾ بالكسر على الاستئناف. انتهى⁽¹²⁾.

«واللام في (السؤال)⁽¹³⁾ للعهد، والمعهود هو السؤال المفهوم من قوله: «فإنه لو قيل: لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم... إلخ»، وتقدير ذلك السؤال أن (إذ) لو كانت ظرفاً، والتعليل مُستفاداً من قوة الكلام،

1- يعني السابقة: «وإذ قال ربك...».

2- أي الأحرف المشبهة بالفعل «إن» وأحوالها. وسينبه إليها الشنواني بعد الفراغ من كلام المعني.

3- أي ابن هشام المعني 114 و115.

4- ابن جني. انظر كلامه في البحر المحيط 17/8 والدر المصون 591/9 والبرهان في علوم القرآن 192/4.

5- «ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنفسكم في العذاب مشتركون» الزخرف 39/43.

6- انتهى كلام ابن جني، وكلام المعني مستمر 114.

7- انظر حاشية الصبان 382/2.

8- «ربنا لا تترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب» آل عمران 8/3. وتقدم ما قاله ابن هشام فيها في المعني 112. وتقدم نصه في الصفحة 290 من هذا الكتاب.

9- في (أ) و(ب): يكون. وليس بصواب؛ بدليل تأنيث الضمير بعده.

10- «حتى إذا جاءنا قال يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين فبئس القرين» الزخرف 38/43.

11- من آية سورة الزخرف المتقدمة. وهي قراءة ابن عامر، والقراءة في الحجة لابن خالويه 322 والسبعة لابن مجاهد 586 والكشاف 252/4 والعكبري 1140/2 والبحر المحيط 16/8.

12- انظر المعني 113 و114 و115.

13- في قول المعني: «وإنما يرتفع السؤال... إلخ» حيث يعلق على بعض ما ورد آنفاً.

الثانية من الكلمات التي جاءت على ثلاثة أوجه: (لَمَّا)

بفتح اللام وتشديد الميم، فيقال فيها في نحو: «لَمَّا جاء زيد جاء عمرو»: حرف وجود لوجود..

1/74

لكانَ التعليل مستفاداً إذا ذُكر ظرف بمعناها في موضعها، لكنه غير مستفاد. وقيل⁽¹⁾: أرادَ بالسؤال ما أورده في المتن بعد هذا من الإشكال، وهو أن (إِذْ) لا تبدل من اليوم؛ لاختلاف الزمانين. انتهى.

وفيه نظر؛ أمّا أولاً: فلأنّ تعبيره أولاً بالسؤال، وثانياً⁽²⁾ بإشكال الآية، يُشعر بمغايرتهما، وأمّا ثانياً: فلأنّه لا معنى حينئذٍ لقوله: «فإنه لو قيل: لن ينفعمكم اليوم.. إلخ» ولا لِنَتَرْتَبِه على ما قبله بالفاء⁽³⁾، وأمّا ثالثاً: فلأنّ قوله: «ويبقى إشكال الآية» يُشعرُ بتمام ما سبق، والشروع في خلافه، وبأنّ ما سبق لا يخصّ الآية بل يعمّها وغيرها.

وقوله⁽⁴⁾: «لاختلاف زمني الفعلين» يجوز أن يريد [الفعلين اللغويين، وهما النفع والظلم، ويجوز أن يريد]⁽⁵⁾ الاصطلاحيين وهما (ينفع وظلم)، وبما قاله عُرِفَ الجواب من إفادة: «ضربته إذ أساء» للتعليل، وهو أن زمنَ الضربِ والإساءة واحدٌ.

وأراد بالأحرف الخمسة: (إِنَّ) المكسورة الهمزة، و(كَأَنَّ) و(لَيْتَ) و(لَكِنَّ) و(لَعَلَّ)، والمعنى أن معمول خبر هذه الأحرف الخمسة لا يتقدّم عليها، فلا يتقدم معمول خبر (أَنَّ) المفتوحة الهمزة؛ لأنها فرع عن أحدها، وهو⁽⁶⁾ (إِنَّ) المكسورة، وإلا كانَ الفرع أقوى من أصله فيما هو فرع فيه⁽⁷⁾.

وقوله⁽⁸⁾: «وقيل: المعنى إذ ثبت ظلمكم» يعني عندهم⁽⁹⁾؛ لأنّ ثبوت ظلمهم عندهم في يوم القيامة، فلم يختلف الزمان، وليس المعنى: إذ ثبت ظلمكم في نفس الأمر، لأنّ ثبوت ظلمهم في نفس الأمر وقت وقوعه منهم، وهو قبل يوم القيامة، فيختلف الزمان⁽¹⁰⁾.

وقوله⁽¹¹⁾: «وإذا لم يقدر «إِذْ» تعليلاً، فيجوز أن تكون «إِذْ» وصلتها تعليلاً، والفاعل مستتر»، يعني: و﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ بَدَلٌ من ﴿اليوم﴾؛ لأنّهما في حكم الله سواء، أو لأنّ المراد بالظلم ثبوته عندهم، أو لأنّ التقدير: بعد إذ ظلمتم.

1- انظر الشمي 176/1.

2- أي: وتعبيره ثانياً.

3- التي في كلمة: «فإنه» من قوله السابق.

4- من كلام المغني الآنف الذكر أيضاً.

5- من (أ).

6- في (أ) و(ب): وهي. وليس بصواب؛ إذ هو عائد على (أحدها) فوجب تذكير الضمير.

7- إلى هنا نصّ الشمي، وهو في المنصف من الكلام 176/1 و177.

8- من كلام المغني الآنف الذكر أيضاً.

9- كذا في (أ) و(ب)، والذي في سائر النسخ: «عندكم»، وما أثبتته أنسب للتعليل الآتي.

10- هذا التعقيب أيضاً والتعقيب الآتي للشمي في المنصف 178/1 و179.

11- من كلام المغني الآنف أيضاً.

[لَمَّا]⁽¹⁾

[الوجه الأول: «لَمَّا» الوجودية الشرطية]

96 قوله: (حرف وجود لوجود) أي حرف يدل على ربط جملة بأخرى رَبَطَ السببية. وعبر بعضهم⁽²⁾ عن هذا المعنى بـ: «حرف وجوب لوجوب»⁽³⁾. والوجوب: المراد به الثبوت، وهو الوجود، فلا فرق بين التعبيرين.

96 قوله: (فوجود مجيء عمرو لوجود مجيء زيد) يقتضي أنّ الأول سببٌ للثاني. وعبارته في المغني⁽⁴⁾: «الثاني من أوجه لَمَّا: أنّ تختصّ بالماضي، فنقتضي جملتين وُجِدَتْ ثانيتهما عند وجود أولاهما».

97 قوله: (وتختصّ بالدخول على الفعل الماضي على الأصح).. قال في المغني⁽⁵⁾: ومن مُشكِل (لَمَّا) هذه قول الشاعر:

92 أقولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا ونحنُ بوادي عبدِ شَمْسٍ وَهَا شِمٌّ⁽⁶⁾

فيقال: أين فعلاها؟!.. والجواب أنّ (سِقَاؤُنَا) فاعل بفعل محذوف يفسرُهُ (وَهَا)⁽⁷⁾ بمعنى: سَقَطَ، والجواب محذوف تقديره: (قلتُ)، بدليل قوله: (يقول)، وقوله: (شِمٌّ) أمرٌ، من [قولك]⁽⁸⁾: ^{ب/74} «شِمْتُ البرق» إذا نظرتُ إليه⁽⁹⁾، والمعنى: لَمَّا سَقَطَ سِقَاؤُنَا قلتُ لِعَبْدِ اللَّهِ: شِمُّهُ.

1- ينظر في لَمَّا: الأزهريّة 206 والرصف 281 والجنى 592 والمغني 367.

2- عبر عنه ابن أم قاسم في الجنى الداين 594؛ قال: وبعضهم يعبر بالدال، والمعنى قريب. وانظر ارتشاف الضرب 1896.

3- قال المالقي: إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين، وإن كانت الجملتان بعدها منفيتين كانت حرف نفي لنفي؛ نحو: «لَمَّا لم يَقمَ زيدٌ لم يَقمَ عمرو». وتكون حرف وجوب لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفية والثانية موجبة، نحو: «لَمَّا لم يَقمَ زيدٌ أحسنتُ إليك»، وبالعكس. اهـ. رصف المباني 283.

4- ص 369.

5- ص 370.

6- ينسب إلى تميم بن رافع المخزومي في شرح أبيات المغني 153/5، وينسب في نفع الطيب 246/5 للمعري، وليس في أي من مؤلفاته، والبيت بلا نسبة في المغني 370 والأشوبى 153/2 و239/3 والسيوطي 234 والمزهر 458/1 وحاشية الصبان 391/2 و11/4.

7- كذا في النسخ، والصواب أن يرسم بالألف المقصورة؛ فهو فعل معتل ليف مفرق يأتي، ورُسم بالممدودة للإلغاز. والوهي بمعنى الضعف والسقوط. انظر اللسان (وهـ ي) 418/15.

8- ساقطة من (أ).

9- فالفعل ثلاثي معتل أجوف يأتي من الباب الثاني: شَامَ يَشِيمُ شِمٌّ شِيمًا، كَبَاعَ يَبِيعُ بَعٌّ بَيْعًا. وقال في اللسان (ش ي م) 330/12: شَامَ السحابَ والبرقَ شِيمًا: نظرَ إليه أين يَقْصِدُ وأين يُمَطِّرُ، وقيل هو النظرُ إليهما من بعيد. وقد يكون الشِيمُ النظرُ إلى النار؛ قال ابن مقبل:

وكونها حرفاً هو مذهب سيبويه، وزعم الفارسي ومتابعوه، كابن جنّي، أنّها ظرف للزمان بمعنى «حين»..

وفيه أيضاً⁽¹⁾: ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونةً بـ «إذا» الفجائية، أو بالفاء عند ابن مالك⁽²⁾، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور⁽³⁾، ودليل الأول: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾⁽⁴⁾، والثاني: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾⁽⁵⁾، والثالث: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾⁽⁶⁾، والرابع: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾⁽⁷⁾ وهو مؤولٌ بـ (جادلنا).
وقيل في آية الفاء⁽⁸⁾ إنَّ الجواب محذوف، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد⁽⁹⁾، وفي آية المضارع إنَّ الجواب: ﴿جَاءَتْهُ الْبُشْرَى﴾⁽⁸⁾ على زيادة الواو، أو محذوف، أي: أقبل يجادلنا⁽¹⁰⁾.
97 قوله: (وكونها حرفاً هو مذهب سيبويه⁽¹¹⁾)، وزعم الفارسي ومتابعوه⁽¹²⁾ أنّها ظرفٌ بمعنى (حين).. قال في شرح القطر: وردَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾... الآية⁽¹³⁾، وذلك لأنها لو كانت

ولو تُشْتَرَى مِنْهُ لَبَاعٌ ثِيَابُهُ بِنَبْحَةِ كَلْبٍ أَوْ بِنَارٍ يَشِيْمُهَا

و«سِئْتٌ مَخَائِلُ الشَّيْءِ» إِذَا تَطَلَّعَتْ نَحْوَهَا بِبَصْرِكَ مُنْتَظِرًا لَهُ. وَشِمْتُ الْبَرْقَ إِذَا نَظَرْتُ إِلَى سَحَابَتِهِ أَيْنَ تَمَطَّرُ. اهـ.

- 1- أي وفي المعني. انظره 370، والكلام فيه سابق على ما قبله هنا.
- 2- انظر شرح التسهيل 102/4.
- 3- انظر الإتيان في علوم القرآن 506/1 والجمع 163/2.
- 4- ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ الإسراء 67/17.
- 5- ﴿وَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ العنكبوت 65/29.
- 6- ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظَّلْلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ لقمان 32/31.
- 7- ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ هود 74/11.
- 8- أي: ﴿فمنهم مقتصد﴾ المتقدمة. وقد قاله أبو حيان في البحر المحيط 79/3 ونقله السمين في الدر المنثور 437/3 وذكره ابن هشام في مواضع أخرى من المعني 174 و221 و760، والزر كشي في البرهان في علوم القرآن 384/4.
- 9- ما بين حاصرتين ساقط من (أ).
- 10- قال أبو البقاء العكبري: فأما جواب ﴿لما﴾ فيه وجهان: أحدهما هو محذوف تقديره: أقبل يجادلنا، و﴿يجادلنا﴾ على هذا حال. والثاني أنه ﴿يجادلنا﴾، وهو مستقبل بمعنى الماضي، أي: جادلنا، ويعد أن يكون الجواب: ﴿جاءته البشري﴾؛ لأن ذلك يوجب زيادة الواو، وهو ضعيف. انظر (إملاء ما من به الرحمن) 43/2.
- 11- قال في الكتاب 234/4؛ وأما لما فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وإنما تجيء بمترلة لو؛ فإنما هما لا ابتداءً وجواب.
- 12- انظر رأي الفارسي في الإيضاح 250 والجنى 594، وهو تابع فيه لابن السراج في أصوله 179/3 وتبعهما ابن جني في الخصائص 222/3. وانظر أيضاً المعني 369 وموصل الطلاب 38 والجمع 163/2.
- 13- ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْعَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ سبأ 14/34. والراء أبو حيان في البحر المحيط 266/7 و319.

والمعنى في المثال: «حين جاء زيدٌ جاء عمرو»، فيقتضي مجيئهما في زمن واحد، وهو غير لازم.

ظرفاً لاحتاجت إلى عاملٍ يعمل في محلها النصب، وذلك العامل إما ﴿قَضِينَا﴾، أو ﴿دَلَّهْم﴾؛ إذ ليسَ معنا سواهما، وكون العامل ﴿قَضِينَا﴾⁽¹⁾ مردودٌ بأنّ القائلين بأنها⁽²⁾ اسمٌ يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل ﴿دَلَّهْم﴾ مردودٌ بأنّ (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها هنا عامل تبيين أنه⁽³⁾ لا موضع لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية. انتهى⁽⁴⁾.

وفي المغني: وردَّ ابن خروف⁽⁵⁾ على مُدَّعي الاسمية بجواز: «لَمَّا أَكْرَمْتَنِي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ»؛ لأنها إذا قُدِّرَتْ ظرفاً كانَ عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في أمس. والجواب أن هذا مثل: ﴿إِزَكَّتْ قَلْبَهُ فَقَدْ عَلَّمَهُ﴾⁽⁶⁾، والشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ولكن المعنى: إن ثبت أنني كنتُ قَلْبَهُ، وكذا هذا المعنى: لَمَّا ثَبَّتَ الْيَوْمَ إِكْرَامَكَ لِي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ⁽⁷⁾.

وصرَّح بعضهم⁽⁸⁾ بأنَّ مذهب سيبويه هو الصحيح.

97 قوله: (بمعنى حين).. عبارة ابن مالك: «بمعنى إذ»⁽⁹⁾، ورُجِّحَتْ لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة.

1- في (ب): سواهما. وهو سهو من الناسخ.

2- أي (لما) في الآية السابقة.

3- في شرح القطر: «تعيَّن أن». والنص منه ص 55.

4- كلام ابن هشام في شرح قطر الندى 55.

5- انظر رأيه في المغني 396 والجمع 163/2. ولم أفد عليه في مصنفاته، وأظنه في القسم المفقود من كتابه تنقيح الألباب.

6- ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ المائدة 116/5.

7- انتهى كلام المصنف انظر المغني 369.

8- رجه المالقي في رصف المباني 284، وقدمت نصه ص 295 ح 2. وأقره المرادي في الجني 595، وعلله بأوجه: أحدها: أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء. والثاني أنها تقابل «لو»؛ وتحقيق تقابلها أنك تقول: «لو قام زيدٌ قام عمرو، ولكنه لما لم يقم لم يقم». والثالث أنها لو كانت ظرفاً لكان جوارها عاملاً فيها كما قال أبو علي، ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعاً فيها، لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه، وأنت تقول: «لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم»، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [الأنعام 59/18]، والمراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم؛ لأن ظلمهم متقدم على إنذارهم، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم. والرابع أنها تشعر بالتعليل، كما في الآية المذكورة، والظروف لا تشعر بالتعليل، وهذا استدلال ابن عصفور على حرفيتها. والخامس أن جوارها قد يقترب إذا الفجائية كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ [الزخرف 47/43]، وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها.

9- ونسبه إلى الفارسي. انظر شرح التسهيل 102/4، لكن في إيضاح الفارسي 250 أنها بمعنى «حين»، و ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية 1644. واستحسنه صاحب المغني 369 والأشموني 239/3. وانظر شيخ زاده 92.

وتارةً يقال فيها إذا دخلت على المضارع في نحو: (بَلْ لَمَّا يَدُوْقُوا عَذَابٍ): حرف جزمٍ لنفي حدث المضارع، وقلبه، أي قلب زمنه ماضياً، متصلاً بفيه بالحال، متوقفاً بثبوته في الاستقبال..

[الوجه الثاني: «لَمَّا» النافية الجازمة]

97* قوله: (ويقال فيها في نحو: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوْقُوا عَذَابٍ﴾⁽¹⁾ حرف جزمٍ لنفي حدث المضارع).. أي موضوع لانتفاء حدث المضارع وقلب زمنه ماضياً، فهو يدل على انتفاء حدث المضارع في الزمان الماضي وقلبه ماضياً.

والظاهر أن استعمال المضارع حينئذٍ في الزمان الماضي حقيقة، فكأنه وُضِعَ في الزمان الماضي حقيقة، فكأنه وُضِعَ مع «لم» للزمان الماضي.

ثم رأيت الكافيّجي قال: فإن قلت: المضارع إذا نُقِلَ إلى الماضي فهل يكون حقيقةً في المعنى الأول؟ قلت: لا بل يكون منقولاً، نعم، هو حقيقة في المعنى الثاني⁽²⁾.

97* قوله: (متوقفاً بثبوته).. قال المصنّف في شرح قطر الندى: والاستعمال والذوق يشهدان به⁽³⁾.

وفي المغني⁽⁴⁾: أحدها - أي أوجه (لَمَّا) - أن تختصّ بالمضارع، فتجزمه وتنفيه وتقابله ماضياً كـ (لم)، إلا أنها تفارقها في خمسة أمور:

أحدها: أنها لا تقترن بأداة شرط، لا يقال: «إِن لَمَّا تَقَمَّ»، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَمَّ تَعْمَلُ﴾⁽⁵⁾، ﴿وَلَا تَمَّ يَنْهَوْا عَمَّا يَقُولُونَ﴾⁽⁶⁾

الثاني: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال كقوله:

93_ وَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَأَدْرِكُنِي وَلَمَّا أَمْرَقٌ⁽⁷⁾

1- ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَدُوْقُوا عَذَابٍ﴾ ص 80/38.

2- شرح الكافيّجي 290.

3- انظر شرح القطر 115.

4- انظره: 367 و368 و369.

5- ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ المائدة 67/5.

6- ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ المائدة 73/5.

7- قاله شأس بن نهار بن أسود، المعروف بالمرزق العبدى، وبيته هذا هو سبب تلقيبه بالمرزق. وهو في الأصمعيات 47 وطبقات فحول الشعراء 274/1 والبيان والتبيين 375/1 والمقتضب 247/4 والمؤتلف 185 وجمهرة الأمثال 132/1 و220 وجمع الأمثال 295/1 والأساس (أ ك ل) 31/1 وأمالي الشجري 204/1 وشرح التسهيل 65/4 ووصف المباني 281 واللسان (م ز ق) 343/10 و(أ ك ل) 21/11 والمغني 367 والأشئمي 243/3 والسيوطي 233 والخزانة 280/7 والمزهر 372/2 و378 والتاج (م ز ق) 443/13 و(أ ك ل) 23/14 وحاشية الصبان 7/4.

ومنفى (لم) يحتمل الاتصال، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾⁽¹⁾، والانقطاع، مثل: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾⁽²⁾، ولهذا جاز: «لم يكن ثم كان»، ولم يَجْزُ: «لَمَّا يَكُنْ ثُمَّ كَانَ»، بل يقال: «لَمَّا يَكُنْ وَقَدْ يَكُونُ»، ومثّل ابنُ مالكٍ للنفي المنقطع [بقوله]⁽³⁾:

94_ وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَاكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ⁽⁴⁾

وتبعه ابنه⁽⁵⁾ فيما كتب على التسهيل، وذلك وهمٌ فاحش.

ولامتداد النفي بعد (لَمَّا) لم يَجْزِ اقتترانها بحرف التعقيب، بخلاف (لم)، تقول: «قمت فلم تقم»؛ لأنَّ معناه: وما قمت عقيب قيامي، ولا يجوز: «قمت فلم يقم»؛ لأنَّ معناه: وما قمت إلى الآن. والثالث: أن منفى (لَمَّا) لا يكون إلاً قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفى (لم)، تقول: «لم يكن زيدٌ في العام الماضي مُقِيمًا»، ولا يجوز: «لَمَّا يَكُنْ»، وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفى (لَمَّا) قريباً من الحال مثل: «عصى إبليسُ ربّه ولمّا يندم»، بل ذلك غالب لا لازم⁽⁶⁾.

والرابع⁽⁷⁾: أن منفى (لَمَّا) متوقّع ثبوته بخلاف منفى (لم)؛ ألا ترى أن معنى: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا

عَذَابٍ﴾⁽⁸⁾ أنهم لم يدوقوه إلى الآن، وأنَّ ذوقهم له متوقّع؟ قال الزمخشريُّ في: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾⁽⁹⁾: ما في (لَمَّا) من معنى التوقّع دالٌّ على أنَّهُ هُؤَلاءِ قد آمنوا فيما بعد⁽¹⁰⁾. انتهى.

ولهذا أجازوا: «لم يقض ما لا يكون»، ومنعوه في «لَمَّا».

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، وأمّا بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره، مثال المتوقع أن تقول: «ما لي قمت فلم تقم؟» أو: «لَمَّا تقم». ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداءً: «لم تقم»، أو: «لَمَّا تقم».

1- ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ مریم 4/19.

2- ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ الإنسان 1/76.

3- ساقط من (أ).

4- رجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي الشيباني، من العصر الأموي. سيبويه 210/2 والسيوطي 233. وبلا نسبة في

المقتضب 247/4 وسر الصناعة 541 وشرح التسهيل 64/4 وشرح الكافية الشافية 1573 وأوضح المسالك 101/3

والمغني 368. وروي في نسخة الأصل: «لم يكن شيء» ولا يستقيم بها وزن الرجز، و(كان) في المرات الثلاث تامة.

5- هو بدر الدين المعروف بابن الناظم. وقد تقدمت الترجمة له ص 222. وانظر شرح التسهيل 64/4.

6- انظر شرح الكافية الشافية 1574. واشترط وجوبه في شرح التسهيل 65/4.

7- في (أ): والغالب. وهو سهو من الناسخ.

8- تقدمت في الصفحة السابقة. ورسمت ﴿عذاب﴾ في النسخ بالياء بعد الكسرة.

9- ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ نُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ

مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ الحجرات 14/49.

10- انظر الكشف 377/4. وربما لم يؤمنوا؛ على قول ابن مالك آنفاً.

ألا ترى أن المعنى في المثال: إنهم لم يذوقوه - أي العذاب - إلى الآن، وإن ذوقهم له متوقع في المستقبل. وتارة يقال فيها حرف استثناء بمنزلة «إلا» الاستثنائية في لغة هذيل؛ فإنهم يجعلون «لما» بمعنى «إلا» في نحو قولهم: «أنشدك الله لما فعلت كذا». أي: ما أسألك إلا فعلك كذا.

الخامس: أن منفي (لما) جائز الحذف لدليل، كقوله:

95 فجئت قبورهم بدءاً ولما فناديت القبور فلم تجيبنة⁽¹⁾

أي: ولما أكن بدءاً قبل ذلك، أي سيّداً، ولا يجوز: «وصلت إلى بغداد ولم» تريد: ولم أدخلها، فأما قوله:

96 احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعراب إن وصلت وإن لم⁽²⁾

فضرورة⁽³⁾. وعلّة هذه الأحكام كلّها أن (لم) لنفي فعل، و(لما) لنفي قد فعل⁽⁴⁾.

97 قوله: (ألا ترى... إلخ) توضيح لما ذكر، وهو من: «رأى» بمعنى «أبصر»، كما هو المتبادر على طريق تنزيل المعقول منزلة المحسوس؛ إشعاراً بأن ذلك المعقول أمرٌ محسوس لا شبهة فيه بلا احتياج إلى تأمل. أو بمعنى: «اعلم»⁽⁵⁾.

[الوجه الثالث: «لما» الاستثنائية]

97 قوله: (حرف استثناء).. قال في المغني⁽⁶⁾:

1- ينسب إلى أعرابي من بني أسد في معجم الأدياء 245. والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل 65/4 واللّسان (ل م م)

554/12 والدر المصون 160/1 و381/2 و298/5 والمغني 369 والأشموني 237/3 والهمع 448/2 والخزانة 113/10.

2- لإبراهيم بن هرمة (-176هـ) في ديوانه 191 والسيوطي 233 والخزانة 8/9. وبلا نسبة في الرضي 83/4 وتوضيح

المقاصد 1271 والجنى 269 وأوضح المسالك 183/4 والمغني 369 والأشموني 237/3 والهمع 447/2. ويريد بيوم

الأعراب وقت الفوضى والاضطراب. وذكره البغدادي بالراء المهملة (الأعراب)، وقال: «لم أقف عليه في كتب أيام

العرب، وقال العيني: هو يوم معهود بينهم». انظر الخزانة 10/9.

3- وجعله ابن عصفور من باب نقص الجملة الفعلية. ثم قال بعد إنشاده مجموعة من الشواهد المماثلة للمذكور: وإنما لم يجرز

الاكتفاء بـ «لم» وحذف ما تعمل فيه إلا في الشعر؛ لأنها عاملٌ ضعيفٌ، فلم يتصرفوا فيها بحذف معمولها في حال

السعة، بل إذا كان الحرف الجاراً - وهو أقوى في العمل منه؛ لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل

الأفعال - لا يجوز حذف معموله، فالأحرى ألا يجوز ذلك في الجازم.. وإن الذي سوغ حذف معمول «لما» كونها نفيًا

لـ «قد فعل»؛ ألا ترى أنك تقول في نفي «قد قام زيد»: «لما يقيم»، فحملت لذلك على «قد»، فكما يقال: «لم يأت

زيدٌ وكان قد»، أي: «وكان قد أتى»، فيكتفى بـ «قد»، فكذلك أيضاً قالوا: «قارت المدينة ولما»، أي: «ولما

أدخلها»، فاكتفوا بـ «لما». اهـ. انظر ضرائر الشعر 183 و184.

4- انظر شرح ابن خروف على جمل الزجاجي 855.

5- تقدّم هذا الكلام ص 80 ويبيّنه في موضعه.

6- ص 370 و371.

منه - أي من مجيء «لَمَّا» بمعنى «إِلَّا» - قوله تعالى: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) في قراءة التشديد، وهي قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبي جعفر؛ ألا ترى أن المعنى: «ما كل نفس إلا عليها حافظ»، ف (إِنْ) نافية، و (لَمَّا) بمعنى «إِلَّا». ولا التفات إلى إنكار الجوهري ذلك، حيث قال: «إِنْ لَمَّا بِمَعْنَى إِلَّا غَيْرَ مَعْرُوفٍ فِي اللُّغَةِ»، وسبقه إلى ذلك الفراء، وأبو عبيدة، وما قاله المصنف حكاة الخليل وسيبويه والكسائي، وَمَنْ حَفِظَ حِجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، وَالثَّبِثُ مُقَدِّمٌ عَلَى النَّافِي.

والتالث: أن يكون حرف استثناء، فيدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁽¹⁾ فِيمَنْ شَدَّدَ الميم⁽²⁾، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو: «أُنشِدُكَ اللّٰهَ لَمَّا فَعَلْتَ»، أي: ما أسألك إلا فعلاً⁽³⁾، قال:

97 قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَيْتَ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ⁽⁴⁾

وفيه ردٌ لقول الجوهري: إن (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) قولٌ غير معروف في اللغة⁽⁵⁾. انتهى.

وقال أبو حيان: [فتكون]⁽⁶⁾ «لَمَّا» بمعنى «إِلَّا»، وهي قليلة الورد في كلام العرب، وينبغي ألا يُتَّسَعَ فيها، بل يُقْتَصَرُ على التركيب الذي وقع في كلام العرب، وقاسه الزجاجي⁽⁷⁾، وزعم بجواز أن يقال: «لم يأت من القوم لَمَّا أخوك، ولم أر من القوم لَمَّا زيدا» بمعنى: إلا أخوك، وإلا زيدا.. قال أبو حيان: وينبغي أن يتوقف في إجازة هذا التركيب⁽⁸⁾ ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب⁽⁹⁾.

1- الطارق 4/86.

2- قرأ بذلك أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة والحسن والأعرج وقتادة وابن ذكوان، وقرأ الباقون بالتخفيف، فمن قرأ ﴿لَمَّا﴾ مخففة على أن (ما) صلة، تكون إن مخففة من الثقيلة، وأيتهما كانت فهي مما يتلقى به القسم. والقراءة في الحجة لابن خالويه 398 والسبعة 678 والكشاف 734/4 وجمع البيان 97/30 و98 والعكبري 1281/2 والبحر المحيط 454/8 والدر المصون 409/6 و751/10.

3- انظر أمالي ابن الحاجب 381.

4- رجز لم أف على قائله. وهو في شرح التسهيل 28/1 و207/3 و101/4 وارتشاف الضرب 1794 واللسان (غ ن ث) 173/2 والجنى 593 والمغني 371 والهمع 222/2 و399 و410 والتاج (غ ن ث) 242/3. غنث: شرب ثم تنفس. وروي في الأصل و(أ): «لما قعدنا نفثاً أو نفثين». وذو البردين لقب لعامر بن أحيمر بن مهدلة. انظر خبر تلقيبه في العقد الفريد 330/5.

5- انظر الصحاح (ل م م) 2033. و«لَمَّا» التي بمعنى «إِلَّا» حكاها الخليل، وسيبويه، والكسائي. انظر الكتاب 139/2 و109/3 وارتشاف الضرب 1555 والجنى الداني 594 وموصل الطلاب 98.

6- زيادة من (ب).

7- تقدمت الترجمة له ص 61. وانظر رأيه في حروف المعاني 11 وارتشاف الضرب 1556 والجنى 594.

8- في (أ): هذه التراكيب.

9- أي: لغة العرب. انظر كلام أبو حيان في الارتشاف 1555 و1556. ومثله في الجنى 594.

فإن قلت: إذا كانت حرف استثناء، فأين المستثنى منه؟.. قلت: قيل: هو محذوف تقديره - مثلاً - في الآية⁽¹⁾: ما كل نفس على حالة من الحالات، إلا على حالة الحفظ عليها⁽²⁾.
97* قوله: (أشدتُك⁽³⁾ الله لما فعلت).. كذا قال الرضي⁽⁴⁾.

وقد تدخل «إلا» و«لما» التي بمعناها على الماضي إذا تقدمت قسماً السؤال⁽⁵⁾ نحو: «نشدتُك بالله إلا فعلت»، وقول [عمر]⁽⁶⁾ في كتاب لأبي موسى⁽⁷⁾: «عزمتُ عليك لما ضربت كاتبك سوطاً»⁽⁸⁾. كتبه إليه لما لحن كاتبه في كتاب إلى عمر، وكتب: «من أبو موسى». وقولهم: «نشدتُك الله» من قولهم: نشدته فنشد، أي ذكرته فتذكر⁽⁹⁾، ف (نشد) المتعدّي إلى واحد مطاوع⁽¹⁰⁾ للأول المتعدّي إلى اثنين، والمعنى: «ذكرتُك الله»، أي: «أقسمتُ عليك به، وقلتُ بالله لتفعلن»، أو يكون (نشدت) بمعنى (طلبت)، كقوله تعالى: ﴿أَبْغِيكُمْ إِلَهُهَا﴾⁽¹¹⁾، أي أبغي لكم، أي طلبت لكم الله من بين جميع ما يقسم به الناس لأقسم عليك.

ومعنى (إلا فعلت) أي: فعلك، و(إلا) لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم؛ لأنك إذا حلفت غيرك⁽¹²⁾ بالله، فقد ضيقت عليه الأمر في فعل مطلوبك، فكأنك قلت: «ما أطلب منك إلا فعلك»، فـ (فعلت) بمعنى المصدر مفعولاً به لـ «ما أطلب» الذي دل عليه (نشدتُك الله)، وإنما جعلته فعلاً

1- يعني الآية الأخيرة.

2- لم أف على صاحب هذا الرأي.

3- في الموصل: «أشدتُك». انظره 97 و98.

4- يعني قوله: «لما فعلت»، فقد قال: يُجاب قسَم السؤال بإلا ولما أيضاً، نحو: «نشدتُك بالله إلا فعلت» أو «لما فعلت». انظر شرح الكافية 140/2 و308/4. وانظر ارتشاف الضرب 1556.

5- السؤال هنا بمعنى الطلب.

6- ساقط من (أ). وهو عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه. وكان قد استعمل أبا موسى الأشعري على البصرة. وكان هذا الأخير قد استكتب أبا الحصين ابن أبي الحرّ العنبري. انظر البيان والتبيين 217/2 ووفيات الأعيان 357/6.

7- هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب، المعروف بأبي موسى الأشعري (-44هـ)، أحد الحكمين اللذين حكما بعد حرب صفين. روى 355 حديثاً. انظر ترجمته في أسد الغابة 263/3.

8- روي بغير هذا اللفظ في البيان والتبيين 217/2 ووفيات الأعيان 357/6 واللسان (ق ن ع) 301/8: «قَنَّعَ كَاتِبَكَ سُوطاً»، فلا شاهد فيه على هذه الرواية. وقَنَّعَ: اضرب.

9- قال ابن مالك: أصل «نشدتُك الله»: طلبتُ منك بالله. شرح الكافية الشافية 869/2.

10- المطاوعة من معاني الأفعال المزيدة، تقول: «كسرتُ الرُّجَاحَ فانكسر»، فزيادة همزة الوصل والنون أفادت مطاوعة الفعل «انكسر» للفعل الجرد «كسر» وتأثره به. انظر في هذا المعنى: المقتضب 102/2 وأصول ابن السراج 126/3 والمفصل 373 ونتائج السهيلي 252 وشرح الرضي على شافية ابن الحاجب في الصرف 103/1.

11- ﴿قَالَ أَعْيَرَ اللَّهُ أَبْغِيكُمْ إِلَهُهَا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ الأعراف 140/7.

12- في (ب): غيره. وهو تحريف.

ماضياً لقصدِ المبالغة في الطلب، حتى كأنَّ المخاطبَ فعلَ ما تَطَلَّبُهُ، وصار ماضياً، ثمَّ أنتَ تُخْبِرُ عنه؛ فهو مثلُ قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ (1)﴾، و: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ (2)﴾، وقولهم: «رَحِمَكَ اللَّهُ».

ومعنى: «عزمتُ عليك» أي أوجبتُ عليك، وهو قَسَمُ السؤال، و«إلا» في الاستثناء لا تجيء إلا بعد القسم ظاهراً أو مقدراً كما رأيت، ولا تجيء إلا في المُفْرَغِ (3). انتهى (4).

وفي المغني (5): وتأتي (لَمَّا) مركبة من كلمات [ومن كلمتين:

فأمَّا المركبة من كلمات] (6) فكما تقدّم في: ﴿وَلَا تَكَلِّمُنَا يَوْمَئِذٍ (7)﴾ في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص (8) بتشديد نون ﴿إِنَّ﴾ وميم ﴿لَمَّا﴾ (9) فيمن قال: الأصل (لَمِنْ مَا) فأبدلت النون ميماً وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى (10)، وهذا القول ضعيف؛ لأنَّ حذف مثل هذه الميم استنقالاتاً لم يثبت.

- 1- ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَراً حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾. وكذلك قوله ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طَابْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ الزمر 71/39 و73. وما بين حاصرتين ساقط من الأصل. وسقطت الآية من باقي النسخ.
- 2- ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ الأعراف 50/7.
- 3- يعني الاستثناء المُفْرَغُ، وهو ما كان منفياً ناقصاً بحذف المستثنى منه، فيعرب المستثنى فيه بحسب محلّه. انظر الرضي 99/2 ومختصر المعاني 128.
- 4- يعني قول الرضي. انظر شرح الكافية 140/2 و141 و142. وفي النقل تصرف.
- 5- انظره 371 و372 و373.
- 6- ساقط من النسخ. وقد استدرسته من المغني 371.
- 7- ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ هود 111/11.
- 8- هو أبو عمرو، حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عددي الدُّوري النَّحْوِي البغدادي (-246هـ) إمام قرّاء عصره في العراق، وهو أول من جمع القراءات. قرأ على الكسائي، وإسماعيل بن جعفر، ويحيى البيهقي، وغيرهم. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 65/13 وغاية النهاية 225/1 وشذرات الذهب 111/2.
- 9- وكذلك قرأ أبو عمرو بن العلاء وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، والقراءة في مفردة أبي عمرو 100 ومعاني الفراء 28/2 وإعراب القرآن للنحاس 305/2 والحجة لابن خالويه 190 و191 ومشكل مكّي 374 والتيسير 89 وجمع البيان 222/12 والعكبري 716/2 والبحر المحيط 266/5 والدر المصون 397/6 والإتحاف 462.
- 10- انظر معاني الفراء 29/2 والحجة لابن خالويه 191 ومشكل مكّي 375 والإملاء 46/2 والدر المصون 401/6 و402 والإتحاف 462.

وأضعفُ منه قول آخر: إنَّ الأصلَ (لَمَّا) بالتَّوِينِ، بمعنى: جمعاً⁽¹⁾، ثمَّ حذفَ التَّوِينِ إجراءً للوصلِ مُجرى الوقفِ؛ لأنَّ استعمالَ (لَمَّا) في هذا المعنى بعيدٌ، وحذفَ التَّوِينِ مِنَ الْمُنْصَرَفِ فِي الوصلِ أَبْعَدُ، وأضعفُ مِنْ هَذَا قول آخر: إِنَّهُ (فُعَلَى) مِنَ اللَّمَمِ، وَهُوَ بِمَعْنَاهُ، وَلَكِنَّهُ مُنْعَ الصَّرْفِ لِأَلْفِ التَّانِيثِ⁽²⁾، وَلَمْ يَثْبُتِ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَإِذَا كَانَ (فُعَلَى) فَهَلَّا كُتِبَ بِالْيَاءِ، وَهَلَّا أَمَالَهُ مَنْ قَاعِدَتُهُ الْإِمَالَةَ.

واختار ابن الحاجب أنها «لَمَّا» الجازمة حُذِفَ فَعْلُهَا، وَالتَّقْدِيرُ: «لَمَّا يُهْمَلُوا» أَوْ «لَمَّا يُتْرَكُوا»، بِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾⁽³⁾، ثُمَّ ذَكَرَ الْأَشْقِيَاءَ وَالسَّعْدَاءَ وَمَجَازَاتِهِمْ، قَالَ: وَلَا أَعْرِفُ وَجْهًا أَشْبَهَ مِنْ هَذَا، وَإِنْ كَانَتْ النُّفُوسُ تَسْتَبْعِدُهُ مِنْ جِهَةِ أَنْ مِثْلَهُ لَمْ يَقَعِ فِي التَّنْزِيلِ، وَالْحَقُّ أَلَّا يُسْتَبْعَدَ لِذَلِكَ. انْتَهَى⁽⁴⁾.

وَفِي تَقْدِيرِهِ نَظْرًا، وَالْأَوْلَى عِنْدِي أَنْ يَقْدَرَّ: [لَمَّا يُوَفُوا أَعْمَالَهُمْ]⁽⁵⁾ أَيْ إِنَّهُمْ إِلَى الْآنَ لَمْ يُوَفُّوْهَا، وَسَيُوفُّونَهَا، وَوَجْهٌ رَجَحَانَهُ أَمْرَانِ:

- أحدهما:** أَنْ بَعْدَهُ ﴿لِيُوفِّيَنَّهُمْ﴾، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّوْفِيَةَ لَمْ تَقَعْ بَعْدَ، وَإِنَّمَا هِيَ سَتَقَعُ. وَالثَّانِي: أَنَّ مَنْفِي (لَمَّا) مَتَوَقَّعُ الثَّبُوتِ كَمَا قَدَّمْنَا⁽⁶⁾، وَالْإِهْمَالُ غَيْرُ مَتَوَقَّعِ الثَّبُوتِ. وَأَمَّا قِرَاءَةُ أَبِي بَكْرٍ⁽⁷⁾ بِتَخْفِيفِ إِنْ وَتَشْدِيدِ «لَمَّا»، فَتَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَكُونَ مَخْفَفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَيَأْتِي فِي «لَمَّا» تِلْكَ الْأَوْجُهُ. وَالثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ ﴿إِنْ﴾ نَافِيَةٌ، وَ﴿كُلًّا﴾ مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ «أَرَى»، وَ﴿لَمَّا﴾ بِمَعْنَى الْإِلَّا⁽⁸⁾.

- 1- قرأ بذلك الزهري وسليمان بن أرقم، كقوله ﷺ: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾ [النحر/89]، والمعنى: وإن كلاً ملمومين، بمعنى مجموعين، كأنه قيل: وإن كلاً جميعاً، كقوله ﷺ: ﴿فَسَحَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلَّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر/30، ص 73/38]. انظر معاني الفراء 30/2 والمحتسب 328/1 والكشاف 432/2 وجمع البيان 222/12 والدر المصون 397/6.
- 2- نسب لأبي عبيد القاسم بن سلام، انظر إعراب القرآن للنحاس 306/2 والبحر المحيط 267/5. وانظر أمالي ابن الحاجب 166/1 والدر المصون 406/6 و410.
- 3- ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ هود 105/11.
- 4- كلام ابن الحاجب، وهو منقول بتصريف عن أماليه 166/1 و167. وكلام المعنى مستمر 372.
- 5- ساقط من (أ).
- 6- راجع الصفحة 304.
- 7- شعبة بن عياش الأزدي، وقد تقدم ذكره ص 161، والقراءة في مواضع قراءة التشديد الآنفه الذكر.
- 8- قرأ على هذا الوجه أبي بن كعب، وقراءة عبد الله بن مسعود والأعمش مفسرة لها: ﴿وإنَّ كُلُّ إِلَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ﴾. انظر المحتسب 328/1 والكشاف 432/2 وجمع البيان 222/12 والبحر المحيط 266/5 والدر المصون 397/6.

وأما قراءة النَّحْوِيِّينَ⁽¹⁾ بتثديد النون وتخفيف الميم، وقراءة الحَرَمِيِّينَ⁽²⁾ بتخفيفهما، فإنَّ في الأولى على أصلها في التثديد ووجوب الإعمال، وفي الثانية مُخَفَّفَةٌ من الثقيلة، وأُعْمِلَتْ على أحدِ الوجهين⁽³⁾، واللامُّ من (لَمَّا) فيهما لام الابتداء.

قيل: أو هي في قراءة التخفيف الفارقة بين (إن) النافية والمخففة من الثقيلة⁽⁴⁾، وليس كذلك؛ لأنَّ تلك⁽⁵⁾ إنما تكون عند تخفيف (إن) وإهمالها، و(ما) زائدة للفصل بين اللامين، كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾⁽⁶⁾، وبين النونات في نحو: «اضربنَّانِ يا نِسْوَةَ».

[قيل]⁽⁷⁾: وليست موصولةً بجملة القسم؛ لأنها إنشائية، وليس كذلك؛ لأنَّ الصلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسم مَسْوُوقَةٌ لِمَجْرَدِ التوكيد، ويشهدُ لذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُطِئَنَّ﴾⁽⁸⁾، لا يقال: لعلَّ (مَنْ) نكرة، أي: «أَفْرِيقْ لِيُطِئَنَّ»؛ لأنها حينئذٍ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية.

وأما المركبة من كلمتين فكقوله:

98_ لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ⁽⁹⁾

- 1- هما: أبو عمر بن العلاء والكسائي. وقد تقدّمت الترجمة لهما ص 147 و 60. وقال الفارسي في الحجة 385/4: وجهه أنه نصب ﴿كُلًّا﴾ بـ ﴿إِنَّ﴾، و﴿إِنَّ﴾ يقتضي أن يدخل على خبرها أو اسمها لام، فدخلت هذه اللام وهي لام الابتداء على الخبر في قوله ﴿لَمَّا﴾، وقد دخلت في الخبر لام أخرى، وهي التي تلقى بها القسم، ويختص بالدخول على الفعل ويلزمها في أكثر الأمر إحدى النونين، فلما اجتمعت اللامان واتفقتا في تلقي القسم واتفقتا في اللفظ، فصل بينهما بما، كما فصلوا بين إن واللام، فدخلت «ما» لهذا المعنى. وانظر مجمع البيان 222/12 والبحر المحيط 266/5 و 292/3.
- 2- هما: عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله الدّاري المكي، ولد بمكة وتوفي بها (-120هـ). والثاني نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي المدني، توفي بالمدينة المنورة (-169هـ). أخذ على سبعين من التابعين.. وهما من القراء السبعة المشهورين. انظر ترجمتهما في التيسير 4 ووفيات الأعيان 41/3 و 368/5 وغاية النهاية 443/1 و 330/2. وقراءتهما في الكشف 432/2 ومجمع البيان 222/12 وإعراب العكبري 716/2 والبحر المحيط 266/5.
- 3- قال في مجمع البيان 222/12: وجه النصب بما مع التخفيف مع القياس أنها مشبهة في نصبها بالفعل، والفعل يعمل محذوفاً كما يعمل غير محذوف؛ وذلك في نحو: «لم يكُ زيدٌ منطلقاً». اهـ
- 4- نسب هذا القول إلى أبي شامة. انظر الدر المصون 400/6.
- 5- أي: اللام الفارقة، وانظر فيها: الجني 133.
- 6- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة 6/2. وكذلك قوله ﷺ: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ يس 10/36.
- 7- من (ب). ولم أقف على صاحب هذا الرأي.
- 8- ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُطِئَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ النساء 72/4.
- 9- لم أقف على قائله، وهو في الخصائص 411/2 والانتخاب 5/1 وشرح التسهيل 22/4 والمغني 373 والأشوني 189/3 والمزهر 457/1 وحاشية الصبان 416/3. ورُسم في ضرائر الشعر 201: «لن ما رأيت..» فلا إلغاز فيه حينئذٍ، بل يستشهد به على الفصل بين الحرف «لن» والفعل «أدع» للضرورة.

وهو لُغَزٌ يُقال فيه: أين جواب (لَمَّا)؟! .. وبِمِ انتصبَ (أدع)؟! ..
وجواب الأول أنَّ الأصل: (لنَّ ما)، ثمَّ أدغمت النون في الميم للتقارب، ووُصِلَ خطأً للإلغاز،
وإنَّما حقُّهما أن يكتبَا منفصلين، ونظيره في الإلغاز قوله:

99_ عافتِ الماءِ في الشتاءِ فقلنا بَرْدِيهِ تُصادِفِيهِ سَخِينا⁽¹⁾

فيقال: كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخينا؟! ..

وجوابه أنَّ الأصل: (بلُّ رِدِيهِ)، ثمَّ كُتِبَ على لفظه للإلغاز.

وعن الثاني⁽²⁾: [أنَّ انتصابه بـ «لن»، و«ما» الظرفية وصلتها ظرف له، فاصل بينه وبين⁽³⁾] «لن» للضرورة⁽⁴⁾.

[فيسأل حينئذٍ كيف يجتمع قوله: (لن أدع القتال) مع قوله⁽⁵⁾]: (لن أشهد الهيجاء)؟! ..

فيجاب بأنَّ (أشهد) ليس معطوفاً على (أدع)، بل نصبه بـ (أن) مضمره، و(أن) والفعل عطف
على القتال، أي: لن أدع القتال وشهود الهيجاء، على حدِّ قول ميسون⁽⁶⁾:

100_ ولبسُ عباةٍ وتقرَّ عيني⁽⁷⁾

[نعم]⁽⁸⁾

1- مجهول القائل. ووطن قطرب أن «برديه» بمعنى سخنيه؛ انظر المخصص 448/2. وعُدَّ من الأضداد؛ قال أبو حاتم: هذا خطأ. انظر أضداد ابن الأنباري 64 وأضداد اللغوي 80، ويروى في شرح الحماسة للمرزوقي 1654/4 على أصله: «بل رديه» فلا إلغاز حينئذٍ. والبيت أيضاً في المحكم (ب ر د) 319/9 ومعجم الأدباء 124/17 واللسان (ب ر د) 82/3 والمغني 373 والمزهر 457/1 وحاشية الصبان 416/3.

2- أي السؤال عن انتصاب (أدع).

3- من (أ).

4- انظر ضرائر الشعر 201.

5- من (ب).

6- بنت بجدل الكلية (-80هـ) بدوية تزوجها معاوية مكرهة. وسيأتي خبرها عند تكرار الشاهد برقم 159.

7- عجزه: «أحبُّ إليَّ من لبسِ الشُّغوفِ».. والبيت في كتاب سيبويه 45/3 والمقتضب 26/2 والأصول في النحو 150/2

وسرِّ الصناعة 273 ومُشكِل مكي 229/1 والكشاف 415/2 وأمالِي الشجري 427/1 ونتائج السهيلي 247 والعكبري

194 وشرح التسهيل 48/4 والرضي 53/4 و77 ووصف المباني 423 وارتشاف الصُّرَب 1688 واللَّسان (م س ن)

408/13 والجنِّي 157 وأوضح المسالك 175/4 وشرح القطر 89 والمغني 352 و373 و472 و623 و715 وابن عقيل

330/2 والأشْموني 225/3 والموصل 134 والهمع 322/2 والخزانة 503/8 والنتاج (ش ف ف) 308/12 وحاشية

الصبان 459/3. وسيأتي كلام المُحشِّي عليه في الصفحة 434. سيتكرر برقم 159 و169.

8- ينظر في نَعَم: الرصف 364 والجنِّي 505 والمغني 451.

الثالثة من الكلمات التي جاءت على ثلاثة أوجه: (نَعَمْ)

بفتحتين على الأصح؛ فيقال فيها حرف تصديق إذا وقعت بعد الخبر المثبت، نحو: «قام زيد»، أو الخبر المنفي، نحو: «ما قام زيد».

99 ﴿قوله: (نَعَمْ بفتحتين) أي للنون والعين، وأمّا الميم فساكنة. قال في المغني: [نَعَمْ بفتح العين] (1)، وكنانة (2) تكسرهما، وبها قرأ الكسائي (3)، وبعضهم يُبدّلها حاء (4)، وبها قرأ ابن مسعود (5)، وبعضهم يكسر النون إتياعاً لكسرة العين؛ تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولك: «نَعَمْ»، وشهد بكسرتين (6)، كما نزلت (كلاً) منزلة الفعل في الإمالة، والفارسي لم يطّلع على هذه القراءة، وأجازها بالقياس. انتهى (7).

1/77 قال الدماميني (8): وكأنّ كنانة أرادوا (9) أن يفرّقوا بين (نعم) اسماً، وبين (نعم) حرفاً، فميّزوا بينهما اللّفظ، ويجوز على هذه اللّغة كسر النون إتياعاً للعين؛ إجراء لها مجرى الأسماء في هذا الحكم. وقد تُبدّل العين حاء؛ لأنّ الحاء تليّ العين في المخرج، وهي أخف من العين؛ لكونها أقرب إلى الفم (10).

99 ﴿قوله: (حرف تصديق).. أي حرف يدل على اعتقاد المتكلم به مطابقة ذلك الخبر لما في الواقع، لأنّ التصديق هو اعتقادك مطابقة تلك النسبة.

قال الكافيجي: فـ (نعم) في الجواب في كلاً الموضوعين يدل على اعتقاد المتكلم مطابقة نسبة ذلك الخبر لما في الواقع، فإنّ التصديق اعتقاد تلك المطابقة، فإن قلت: لاشك أن (نعم) ههنا متعلّقة بمضمون الخبر المقدّر بعدها، فتدل على مطابقة نسبة ذلك الخبر للواقع، فما معنى دلالتها على ذلك الاعتقاد؟ قلت: (نعم) تدل أولاً على تلك المطابقة، وبواسطتها [تدل] (11) ثانياً على اعتقاد تلك المطابقة، فالمعنى الأول هو الوضعي، والمعنى الثاني هو المعنى الموضوع له الكلام على حسب اقتضاء

1- من (ب).

2- قبيلة عربية كبيرة، من بني حزيمة بني مدركة بني إلياس بني مضر، ومنهم قريش وفهر، وبنو كنانة أيضاً من تغلب بن وائل، وهم بنو عكب، يقال لهم قريش تغلب. انظر أنساب السمعاني 26/1 والصحاح (ك ن ن) 2189.

3- قرأها في كل القرآن، وقرأها ابن مسعود والأعمش ويحيى بن وثاب. و(نعم ونعم): لغتان؛ فالكسر لغة كنانة وهذيل، والفتح لغة سائر العرب. انظر الكشاف 312/3 و38/4 ومجمع البيان 61/8 وإعراب العكبري 570/1 والبحر المحييط 300/4 والدر المصون 326/5.

4- قال السمين الحلبي: وتبدل عينها حاء، وهي لغة فاشية، كما تبدل حاء «حتّى» عيناً. انظر الدر المصون 327/5.

5- وحكاها التّصير بن شمّيل. انظر الجني الداني 506 والهمع 505/2.

6- انظر لسان العرب (ن ع م) 579/12.

7- المغني 451. ولم أقف على رأي الفارسي في شيء من مصنفاته.

8- انظر الشمي 100/2.

9- تذكير الضمير جائر على حذف مضاف، أي: كأنّ بني كنانة أرادوا، أو: أهل كنانة.. ونحو ذلك.

10- انظر الكتاب 449/4 وأصول ابن السراج 414/3 والهمع 505/2.

11- من (أ) و(ب).

ويقال فيها حرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام، نحو: «هل قام زيد».

ويقال فيها حرف وعد إذا وقعت بعد الطلب، نحو أن يقال لك: «أحسن إلى فلان»، فتقول: «نعم».

ومن مجيئها أيضاً للإعلام بعد الاستفهام قوله تعالى: (فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ). وهذا المعنى - وهو مجيء نعم للإعلام - لم ينبه عليه سيبويه؛ فإنه قال: «نعم عدة وتصديق». ولم يزد على ذلك.

المقام، فالمعتبر عند البلغاء هو المعنى الثاني كما هو الظاهر من عبارة الكتاب⁽¹⁾، ففسر على هذا نظائره. انتهى⁽²⁾.

99* قوله: (إذا وقعت بعد استفهام).. سواء كان استفهاماً عن موجب أو منفي.

99* قوله: (حرف وعد) المراد به الإخبار بوقوع أمر لم يقع بعد، مع ملاحظة الإرادة لتحقيق الخبر، وليس المراد به هنا ما هو قسيم الوعيد⁽³⁾.

99* قوله: (بعد الطلب) وعبارة المغني: «بعد (افعل) و(لا تفعل)، وفي معناهما: هلا تفعل، وهلا لم تفعل»⁽⁴⁾، قال في المغني: وتأتي للتوكيد إذا وقعت صدراً، نحو: «نعم هذه أطلالهم»⁽⁵⁾، والحق أنها في هذه حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر.

99* قوله: (وهذا المعنى لم ينبه عليه سيبويه).. وعبارة المغني⁽⁶⁾: ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة، بل قال: «وأمّا نعم فعدة وتصديق، وأمّا بلى فيوجب بها بعد النفي»⁽⁷⁾.

وكانه رأى إذا قيل: «هل قام زيد» فقيل: «نعم» فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام؛ إذ لا يصح أن تقول لقاتل ذلك: «صدقت»؛ لأنه إنشاء لا خبر.

واعلم أنه إذا قيل: «قام زيد»، فتصديقه: «نعم»، وتكذيبه: «لا»، ويمتنع دخول (بلى)؛ لعدم

النفي⁽⁸⁾، وإذا قيل: «ما قام زيد» فتصديقه «نعم» وتكذيبه⁽⁹⁾ «بلى»، ومنه: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْثُوا قُلْ بَلَىٰ

وَرَبِّي⁽¹⁰⁾. ويمتنع دخول «لا»؛ لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي، وإذا قيل: «أقام زيد»، فهو مثل «قام

زيد»، أعني أنك تقول إن أثبت القيام: «نعم»، وإن نفيت: «لا»، ويمتنع دخول «بلى»، وإذا قيل لك:

«ألم يقم زيد» فهو مثل: «لم يقم زيد» فتقول إن أثبت القيام: «بلى»، ويمتنع دخول «لا»، وإن نفيت:

1- حيث قال سيبويه 243/4: وأما «نعم» فعدة وتصديق. اهـ. وسيأتي في نص المغني بعد قليل.

2- انظر شرح الكافيحي 296 و297.

3- في (ب): قسم للوعيد. وقال في الرصف 364: إن كان ما قبلها طلباً، فهي عدة لا غير، وإن خيراً فهي تصديق لا غير.

4- انظر المغني 451.

5- الجنى 506 والمغني 452 والهمع 505/2 والخزاة 482/4.

6- انظره: 452 و453 و454.

7- انظر الكتاب 243/4.

8- وذلك لأن (بلى) مختصة بالنفي.

9- من (ب).

10- ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ النباين 7/64.

قلت: «نعم»؛ قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ قالوا بلى⁽¹⁾، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾⁽²⁾، ﴿أَوَلَمْ تَوْمُنْ قَالِ بَلَىٰ﴾⁽³⁾. وعن ابن عباس رضي الله [تعالى] ⁽⁴⁾ عنهما أنه لو قيل (نعم) في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ كان كُفْرًا⁽⁵⁾. والحاصل أن (بلى) لا تأتي إلا بعد نفي، وأن (لا) لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأن (نعم) تأتي بعدهما، وإنما جاز: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ نَكَ آيَاتِي﴾⁽⁶⁾ مع أنه لم يتقدم أداة نفي؛ لأن: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾⁽⁷⁾، يدل على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذ: (بلى قد هديتكم بمجيء الآيات)، أي: (قد أرشدتكم)؛ بدليل⁽⁸⁾: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾⁽⁹⁾، وقال سيبويه في باب النعت في مناظرة جرّت بينه وبين النحويين: فيقال له: «ألسنت تقول كذا؟» فإنه لا يجد بدءاً من أن يقول «نعم»، فيقال له: «أفلسنت تفعل كذا؟» فإنه قائل: «نعم»⁽¹⁰⁾. فزعم ابن الطراوة⁽¹¹⁾ أن ذلك لحن.

- 1- ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْعَجْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلْتَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير المملك 8/67 و9.
- 2- ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ الأعراف 172/7.
- 3- ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالِ بَلَىٰ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ البقرة 260/2.
- 4- زيادة من (ب).
- 5- انظر ارتشاف الضرب 2369.
- 6- ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ الزمر 57/39.
- 7- ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ نَكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ نفسها 59/39.
- 8- في (ب): بذلك.
- 9- ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَىٰ الْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمُ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ فصلت 17/41.
- 10- استخلص ابن هشام هنا زيادة ما أراه من نقاش سيبويه، وكان يتحدث في موضوع الصفة، فنطق بعبارات مفترضة أجازها بـ «بنعم»، لحنه فيها ابن الطراوة كما سيأتي. ونصه في الكتاب 19/2: وإن زعم زاعم أنه يقول: «مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه داءً»، ففرق بينه وبين المنون، قيل له: ألسنت تعلم أن الصفة إذا كانت للأول، فالتنوين وغير التنوين سواء، إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين، نحو قولك: «مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباك»، و«مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباك»، أو ملازمك»، فإنه لا يجدُ بدءاً من أن يقول: «نعم»، وإلا خالف جميع العرب والنحويين، فإذا قال ذلك قلت: أفلسنت تجعل هذا العمل إذا كان منوناً، وكان لشيءٍ من سبب الأول، أو التبس به، بمثلته إذا كان للأول؟ فإنه قائل: «نعم».
- 11- أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله الأندلسي المالقي المعروف بابن الطراوة (-528هـ) عالم باللحن والأدب. له كتاب المقدمات على سيبويه. انظر ترجمته في فوات الوفيات 79/2 وإشارة التعيين 135 وبغية الوعاة 602/1. وانظر رأيه في الخزانة 201/11 و202.

وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين⁽¹⁾: إذا كان قبل النفي استفهام، فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان مُراداً به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعيّاً للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعيّاً لمعناه، ألا ترى أنّه لا يجوز بعده دخول (أحد) ولا الاستثناء المفرغ، لا يقال: «أليس أحدٌ في الدار»، ولا: «أليس في الدار إلاّ زيدٌ»، وعلى ذلك قول الأنصار للنبي عليه الصلاة والسلام وقد قال لهم: «أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ لَهُمْ ذَلِكَ»: نعم⁽²⁾، وقول جَدْر⁽³⁾:

101_ أليس اللّيلُ يجمعُ أمَّ عمرو وإيانا فذاك بنا تداني

_ نَعَمْ وأرى الهلالَ كما تراه وَيَعْلُوها النَّهارُ كما علاني⁽⁴⁾

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه⁽⁵⁾.

وقال ابن عصفور: أجرت العرب التقرير في الجواب مُجرى النفي المحض، وإن كان إيجاباً في المعنى، فإذا قيل: «ألم أعطك درهماً» قيل في تصديقه: (نعم) وفي تكذيبه: (بلى)؛ وذلك لأنّ المقرّر قد يوافقك فيما تدّعيه وقد يخالفك، فإذا قال (نعم) لم تعلم هل أراد: (نعم لم تُعطني) على اللفظ، أو (نعم أعطيتني) على المعنى؟ فلذلك أجابه على اللفظ ولم يلتفتوا إلى المعنى.

1/78

وأما (نعم) في بيت جَدْر فجوابٌ لغيرٍ مذكور، وهو ما قدّره⁽⁶⁾ في اعتقاده من أنّ اللّيل يجمعه وأمّ عمرو، وجاز ذلك لأمن اللبس؛ لعلمه أنّ كلّ أحدٍ يعلم أنّ اللّيل يجمعه وأمّ عمرو، أو هو جواب لقوله: (وأرى الهلال... البيت)، وقدّمه عليه، قلت: أو لقوله: (فذاك بنا تداني) وهو أحسن. قال⁽⁷⁾:

1- انظر الخزانة 203/11.

2- لم أعر عليه في كتب الحديث، وانظر الجني الداني 423 والمغني 453.

3- جحدر بن مالك المحرزي العُكلي (-100هـ) شاعر أموي من بني حنيفة من أهل اليمامة، كان في أيام الحجاج بن يوسف الثقفي، يقطع الطريق وينهب الأموال ما بين حجر واليمامة، فأمسكه عامل الحجاج في اليمامة وسجنه في سجن بها اسمه (دوّار) نظم فيه قصائد، منها القصيدة التي منها هذا البيت. انظر البداية والنهاية 145/9 والخزانة 209/11.

4- يروى صدر البيت الثاني في عيون الأخبار 194/2 والخزانة 206/11: «ترى وضح النهار..»، وفي نهاية الأرب 275/2 والخزانة أيضاً 206/11: «بلى وترى..» فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين. والبيتان لجحدر في أمالي القاضي 278/1 وارتشاف الضرب 2369 والجني 422 والمغني 453 والخزانة 201/11 و204 و209، والبيتان للمجنون في ديوانه 194 وللمعلوط في الشعر والشعراء 410/1 و442 ونهاية الأرب 275/2 وبلا نسبة في عيون الأخبار 194/2 والرضي 427/4 وورصف المباني 365 والدر المصون 456/1 و326/5 و513.

5- الأنف الذكر.

6- كذا في المغني 454. وفي النسخ: قدروه. وليس بصواب؛ بدليل أفراد الضمير بعده، وهو عائد على جحدر.

7- أي: ابن عصفور، وهو ضمن كلام المُصنّف في المغني 454.

الكلمة الرابعة مما جاء على ثلاثة أوجه: (إي)

بكسر الهمزة وسكون الياء المخففة، وهي حرف جواب بمنزلة «نعم»؛ فتكون لتصديق الخبر، ولإعلام المستخبر، ولوعد الطالب، فتقع بعد نحو: «قام زيد» و«ما قام زيد» و«هل قام زيد» و«اضربُ زيداً»، كما تقع «نعم» بعدها. هذا مقتضى التشبيه. وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام خاصة، إلا أنها تفارق «نعم» من حيث كونها تختصّ بالقسم بعدها، نحو قوله تعالى: (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قَوْلُ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ).

وأما قول الأنصار⁽¹⁾ فجاز لزوال اللبس؛ لأنه قد علم أنهم يريدون: (نعم نعرف لهم ذلك) وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير. انتهى⁽²⁾.

ويتحرّر على هذا أنه لو أُجيبَ: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ»⁽³⁾ بـ «نعم»، لم يكفِ في الإقرار؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى أوجبَ في الإقرار بما يتعلّق بالربوبية العبارة التي لا تحتلُّ غيرَ المعنى المُراد من المُقرِّ، ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: «لا إلهَ إلاّ الله»؛ برفع (إله) لاحتماله لنفي الوحدة فقط. ولعلّ ابن عباس رضي الله عنه إنما قال إنهم لو قالوا «نعم» لم يكن إقراراً كافياً، وجوّز الشلوبين⁽⁴⁾ أن يكون مراده أنهم لو قالوا «نعم» جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كُفراً؛ إذ الأصل تطابقُ الجوابِ والسؤالِ لفظاً، وفيه نظر؛ لأنّ التكفير⁽⁵⁾ لا يكون بالاحتمال⁽⁶⁾.

[إي]⁽⁷⁾

99 قوله: (بمنزلة نعم) قال ابن جماعة⁽⁸⁾: فتكون حرف تصديق في الماضي ووعده في الاستقبال. انتهى بمعناه. فانظر هذا التقييد، وهل يمتنع أن يقال: «يقومُ زيدٌ غداً» فيقال: «إي والله؟! انتهى. فليُحرَّرْ.

100 قوله: (إلا أنها تختصّ بالقسم).. وعبرة المغني: ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم⁽⁹⁾، وإذا قيل: «إي والله» ثم أسقطت الواو جاز إسكان الياء وحذفها وفتحها⁽¹⁰⁾، وعلى الأول فيلنقي ساكنان على

1- في الحديث السابق لقول جحدر.

2- كلام ابن عصفور، انظر المقرّب والخزانة 205/11. وكلام المغني مستمر 454.

3- تقدمت في الصفحة ما قبل السابقة.

4- انظر الخزانة 206/11.

5- كذا في النسخ، وما في المغني 454: «التفكير». والصواب ما أثبتته؛ لأن المقصود به تكفير ابن عباس لمن لو قالوا «نعم» في جواب «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ». وانظر الخزانة 206/11.

6- إلى هنا كلام المغني، انظره 452 و453 و454.

7- ينظر في «إي»: الرصف 136 والجنى 234 والمغني 105.

8- تقدمت الترجمة له في الصفحة 54، وانظر كلامه في أقرب المقاصد (شرح المقدمة الصغرى) 1231.

9- وعبرة المألقي: لا تقع «إي» إلا جواباً مع المُقسَم به قبله. انظر رصف المباني 136.

10- في المغني 106: «جاز سكون الياء وفتحها وحذفها».

الكلمة الخامسة مما جاء على ثلاثة أوجه: (حتى)

فأحد أوجهها: أن تكون جارةً، فتدخلُ على الاسمِ الصريحِ الظاهر، فتكون بمعنى «إلى» في الدلالة على انتهاء الغاية، نحو: (حتى مطلعِ الفجرِ)، و(حتى حين).

غير حدّهما. انتهى. أي على غير حدّ التقائهما؛ لأنّ الحدَّ لالتقاء الساكنين، لا لهما، وحدّ التقائهما أن يكونا في كلمة، ويكون الأول منهما حرفٌ لَيِّن، والثاني مُدْغماً في آخر⁽¹⁾. وقال⁽²⁾ إنّها تختصُّ بالقسم، وإنّ وليّها [لفظ الجلالة]⁽³⁾ (الله)، أي بحذف واو القسم، بخلاف ما إذا وليّها حرف القسم، فيجب بقاء الياء ساكنةً حُدِّفَتْ ياءُها، فيقال: «إِلِلَّهِ» بحذف الياء؛ لالتقاء الساكنين؛ لا عتلالهما، أو فُتِحَتْ⁽⁴⁾ كما فتحت نون (من) مع لام التعريف، والفتح هنا يحفظ تفخيم اسم الله، كما ذكروا⁽⁵⁾ في: ﴿إِلِلَّهِ﴾⁽⁶⁾، ولتقل اجتماع الكسرتين، كما ذكروا في: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾⁽⁷⁾، أو بقي⁽⁸⁾ سكونها، وإن لزم التقاء الساكنين على غير حدّه؛ فإنّ شَرْطَ المُدْغَمِ في التقاء الساكنين على حدّه أن يكون له أصلٌ في الحركة، وليس لِلَّامِ أصلٌ في ذلك، لأنّ هذا مستثنى⁽⁹⁾.

[حتى]⁽¹⁰⁾

[الوجه الأول: «حتى» الجارة]

ب/78

100* قوله: (فتدخل على الاسم الصريح الظاهر فتكون بمعنى إلى) قال في المغني⁽¹¹⁾: وتستعمل على ثلاثة أوجه: فتكون حرفاً جاراً بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل، ولكنّه يخالفه في ثلاثة أمور: أحدها: أنّ لمخفوضها شرطين⁽¹²⁾، أحدهما عام، وهو أن يكون ظاهراً، لا مضمراً، خلافاً للكوفيين والمبرد⁽¹³⁾، فأما قوله:

1- مثل: جارٌّ وفارٌّ، وقوله ﴿فَلْيَلْبَسُوا﴾ في آخر فاتحة الكتاب: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾. والأصل: حارٌّ، وفارٌّ، وضالٌّ؛ أسماء فاعلين.

2- انظر همع الهوامع 490/2.

3- زيادة ضرورية.

4- معطوفة على جملة (حُدِّفَتْ).

5- انظر سيبويه 153/4 والشافية في علم التصريف لابن الحاجب 14/1 وشرح الرضي عليها 240/2.

6- ﴿إِلِلَّهِ﴾ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿آل عمران 1/3 و2.﴾

7- وردت في التزليل الحكيم في سياق اثني عشرة آية: البقرة 8/2 و165 و204 و207، والحج 3/22 و8 و11 و75، والعنكبوت 10/29، ولقمان 6/31، و20، وفاطر 28/35.

8- معطوفة على جملة (حُدِّفَتْ) أيضاً.

9- في (ب): مستلقي. وهو وهمٌ بيِّنٌ؛ فهو مستثنى من حدّ التقاء الساكنين.

10- ينظر في حتى: الأزهية 223 والرصف 180 والجنى 542 والمغني 166.

11- ص 166.

12- في (أ): «أن المخفوضة بشرطين». وهو وهمٌ بيِّنٌ. وانظر في ذلك الجنى 543 و544.

13- انظر المقتضب 37/2 وأصول ابن السراج 426/1 والارتشاف 1065 والجنى 543 والمغني 166.

102_ أَتَتْ حَتَّكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيْبُ⁽¹⁾

فضرورة⁽²⁾.

واختلف في علة المنع⁽³⁾، فقيل⁽⁴⁾: هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضاً لما قبلها، أو كبعض منه، فلم يكن عود ضمير البعض على الكل، ويردُّه أنه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت، فلا يعود على ما تقدّم، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدّم غير الكل، كقولك: «زَيْدٌ ضَرِبْتُ الْقَوْمَ حَتَّاهُ»، وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة، ويردُّه أنها لو دخلت عليه ل قيل في العاطفة: «قَامُوا حَتَّى أَنْتَ، وَأَكْرَمْتَهُمْ حَتَّى إِيَّاكَ» بالفصل؛ لأنّ الضمير لا يتصل إلا بعامله، وفي الخافضة «حَتَّكَ» بالوصل، كما في البيت، وحينئذ فلا التباس، ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب: «رَأَيْتُكَ أَنْتَ» وفي البديل: «رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ» فلم يحصل لبس. وقيل: لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في «إِلَيَّ»، فلا تتحمل ذلك⁽⁵⁾.

والشرط الثاني⁽⁶⁾ خاصٌّ بالمسبوق بذي أجزاء، وهي أن يكون المجرور أجزاء نحو: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا» أو ملاقياً لآخر جزء نحو: «سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»⁽⁷⁾، ولا يجوز: «سَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى ثَلَاثِيهَا أَوْ نَصْفِهَا». كذا قال المغاربة، وغيرهم⁽⁸⁾.

وتوهّم ابن مالك⁽⁹⁾ أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري⁽¹⁰⁾، واعترض عليه بقوله:

103_ عَيَّنْتُ لَيْلَةً فَمَا زَلْتُ حَتَّى نَصْفِهَا رَاجِئاً فَعُدْتُ يَوْسَا⁽¹¹⁾

وهذا ليس محلّ الاشتراط؛ إذ لم يقل: «فَمَا زَلْتُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ حَتَّى نَصْفِهَا»، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يصرّح به⁽¹²⁾.

- 1- لم أقف على قائله. وهو في المعنى 166 والأشعري 69/2 والسيوطي 127 والهمع 341/2 والخزانة 475/9 وحاشية الصبان 312/2. و(أن) في «أنها» مخففة من الثقيلة.
- 2- انظر ضرائر الشعر 309، وعبارة الرضي 277/4: «وهو شاذ».
- 3- أي منع دخول «حتى» الجارة على الضمير.
- 4- انظر شرح التسهيل 166/3 و167 و168.
- 5- انظر الرضي 276/4 والهمع 342/2 وحاشية الصبان 317/2.
- 6- من شرط مجرور «حتى» الجارة.
- 7- القدر 5/97.
- 8- لأن الفعل المعدى بما، الغرض فيه أن يتفصّل ما تعلق به شيئاً فشيئاً، حتى يأتي عليه. انظر المفصل 380 والجنى 544.
- 9- انظر شرح التسهيل 168/3.
- 10- انظر المفصل 380.
- 11- لم أقف على قائله. وهو في شرح التسهيل 168/3 وارتشاف الضرب 1755 وتوضيح المقاصد 94 و752 والجنى 544 والمغني 167 والسيوطي 127 والهمع 340/2 وروح المعاني 143/26.
- 12- انظر الجنى الداني 544 و546.

الثالث⁽¹⁾: أن كلاً منهما قد يَنْفَرِدُ بِمَحَلٍّ لا يَصْلُحُ لِلْآخِرِ:

فما انفردت به (إلى) أنه يجوز: «كَتَبْتُ إِلَى زَيْدٍ»، و: «أنا إلى عمرو»، أي: هو غايتي، كما جاء في الحديث: «أنا بك وإليك»⁽²⁾، و: «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ»، ولا يجوز: «حَتَّى زَيْدٍ، وَحَتَّى عَمْرٍو، وَحَتَّى الْكُوفَةِ»؛ أمّا الأولان فلأنَّ (حَتَّى) موضوعة لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و(إلى) ليست كذلك، وأمّا الثالث فلضعف (حَتَّى) في الغاية، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية.

ومما انفردت به (حَتَّى) أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها، نحو: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا»، وذلك بتقدير: حتى أن أدخلها، و(أن) المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحَتَّى، ولا يجوز: «سِرْتُ إِلَى أَدْخَلْتُهَا». انتهى ما أردناه منه⁽³⁾.

- 100* قوله: (على انتهاء الغاية).. المراد بالغاية في قولهم: «من ابتداء الغاية وإلى لانتهاء الغاية» 1/79 المسافة التي وقع فيها الفعل، لا النهاية؛ إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية⁽⁴⁾.
- 100* قوله: (حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)⁽⁵⁾ متعلق بـ «سَلَامٌ»، ويجوز بـ «تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ»⁽⁶⁾.
- 100* قوله: (حَتَّى) مثال آخر أسنده إلى قوله تعالى: «وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ»⁽⁷⁾.

1- من الأمور التي تخالف فيه «حَتَّى» الجارة نظيرها «إلى»، وقد أغفل الشنواني الأمر الثاني هنا، وسيدكره في الصفحة التالية خدمة لغرضه الذي هو الإيضاح كما كان قد صرح في مفتتح هذا الكتاب.

2- عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة، قال: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي، وَنُسُكِي، وَمَحْيَايَ، وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي، فَاعْفُرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا؛ إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ؛ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا؛ لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ». صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها 48/6 برقم 771، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة 186/1 برقم 760، وسنن النسائي، كتاب الافتتاح 141/2.

3- انظر المعني 166 و 167 و 168.

4- قال حسن جلي الفنري: المراد بالغاية المسافة؛ إطلاقاً لاسم الجزء على الكل؛ إذ الغاية هي النهاية، وليس لها ابتداء، وبهذا ظهر معنى قولهم: «إلى لانتهاء الغاية». انظر حاشية المطول 537.

5- القدر 5/97.

6- أي الجار والمجرور «حَتَّى مَطْلَعِ» متعلق بقوله ﷺ «سَلَامٌ» أو بالفعل من الآية التي قبلها: «تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ» القدر 4/97.

7- الصفات 178/37. ويجوز أنه أسند المثال إلى سائر الآيات التي وردت فيها، وهي قوله ﷺ في سورة يوسف 35/12: «ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجْنَتَهُ حَتَّى حِينٍ» وسورة المؤمنون 25/23: «إِنَّهُ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جَنَّةٌ فَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينٍ» و54: «فَدَرَّهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ» وفي سورة الصفات أيضاً 174/37: «فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ» وفي سورة الذاريات 43/51: «وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ».

وهل مجرورها داخلٌ فيما قبلها، أو خارجٌ عنه؟ أو داخل تارةً وخارج أخرى؟ أقوال: ذهب سيبويه، والمبرد، وأبو بكر، وأبو علي، إلى الأول. وذهب أبو حيان وأصحابه إلى الثاني. وذهب ثعلب وصاحب الذخائر إلى الثالث. وتدخّل على الاسم المؤوّل من «أن» حال كونها مضمرةً وجوباً، ومن الفعل المضارع، وهي في ذلك على وجهين:

قال الكافيجي: ومن زعم أنه⁽¹⁾ تفسير لـ: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ بمعنى: إلى [وقت] (2) طلوع الفجر،

فقد سها سهواً بيّناً، وخرَجَ عن مقصودِ المَتنِ. انتهى.

100*قوله: (داخلٌ فيما قبلها) يعني في حكم ما قبلها.

100*قوله: (أو خارجٌ منه) يعني من حكم ما قبلها.

100*قوله: (أقوال) أي: فيه أقوال، أو: هذه أقوال.

قال السُّيوطي: متى دلّ دليل على دخول الغاية التي بعد (إلى) و(حتى) في حكم ما قبلهما، أو على عدم دخوله، فواضح أنه يعمل به، وإن لم يدلّ دليل على واحد منهما ففيهما أربعة أقوال: أحدها: وهو الأصح، تدخّل مع (حتى) دون (إلى)، والثاني: تدخّل فيهما، والثالث: لا [تدخّل]⁽³⁾ فيهما، والرابع: تدخّل معهما إن كان من الجنس، ولا تدخّل إن لم يكن.

ومحلّ الخلاف في (حتى) الجارة، فأما العاطفة فتدخّل معها اتفاقاً. انتهى ملخصاً⁽⁴⁾.

وفي المغني⁽⁵⁾: الثاني – يعني من الأوجه التي تخالف (حتى) فيها (إلى)⁽⁶⁾ – أنها إذا لم يكن

معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها، كما في قوله:

104_ [ألقي الصَّحيفةَ كي يُخفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتَّى نعلُهُ ألقاها]⁽⁷⁾

1- أي: ﴿حَتَّى حِينَ﴾. فمن زعم أن المصنّف لم يقصد التمثيل بالآيات وإنما قصد تفسير الآية التي سبقته، فقد سها.

انظر شرح الكافيجي 302 و303 وانظر أيضاً موصل الطلاب 100.

2- من (أ).

3- من الأصل و(أ) و(ب).

4- انظر هجع الهوامع 345/2.

5- ص 168.

6- ذكره الشنواني هنا بعدما كان قد أغفله خلال إيراد نصّ المغني في الصفحة السابقة.

7- البيت للمتلّمس الضبي جريز بن عبد المسيح (-43ق.هـ) في ملحق ديوانه 327 ولمروان بن سعيد بن عباد بن

حبيب بن المهلب بن أبي صفرة النحوي في كتاب سيبويه 97/1 ومعجم الأدباء 146/19 والخزانة 21/3 و24

و472/9 ولهما في السيوطي 127. وبلا عزو في الأصول في النحو 425/1 وشرح التسهيل 167/3 و358

والرضي 455/1 و273/4 وورصف المباني 182 وارتشاف الضرب 1999 وتوضيح المقاصد 1002 والجنى 547 و553

وأوضح المسالك 325/3 وشرح القطر 431 والمغني 167 و171 و175 والأشئوني 75/2 والهمع 344/2 وحاشية

الصبان 319/2. وقوله: «ألقاها» هو قرينة دخول ما بعد «حتى» في مضمون حكم ما قبلها. وفي البيت إشارة إلى قصة

إلى المتلمّس وابن أخته طرفة بن العبد (-60ق.هـ) حين كتب لهما عمرو بن هند كتابين محتومين، أوهمهما =

فتكون تارةً بمعنى «إلى»، نحو قوله تعالى: (لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)..

أو عدم دخوله، كما في قوله⁽¹⁾:

105_ سقى الحيا الأرضَ حتى أمكنُ عزيتَ لهم فلا زالَ عنها الخيرُ مجدوداً⁽²⁾

حمل على الدخول، ويحكم في مثل ذلك لما بعد (إلى) بعدم الدخول حملاً على الغالب في البابين، هذا [هو الصحيح في البابين]⁽³⁾.

وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي⁽⁴⁾ أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد (حتى)، وليس كما ذكر، بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاق في (حتى) العاطفة لا الخافضة، والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو.

قال الدماميني⁽⁵⁾: والتحرير في الدخول والخروج أنه إن قامت قرينة الدخول، نحو:

106_ حتى نعلهُ ألقاها⁽⁶⁾

أو قرينة الخروج نحو: «صمتُ اليومَ حتى يومَ العيد»، عمل⁽⁷⁾ بمقتضاها، وإلا حكم بالدخول حملاً على الغالب وعلى أختها العاطفة⁽⁸⁾.

101* قوله: (فتكون تارةً بمعنى إلى).. وذلك إذا كان ما بعدها غايةً لما قبلها.

101* قوله: (حتى يرجع) (متعلق بـ) «يرجع»⁽⁹⁾ متعلق بـ «يرجع»⁽¹⁰⁾.

ب/79

= أن فيهما أمراً لعامله في البحرين بإكرامهما، إلا أن المتلمس فضَّ صحيفته، فوجد أمراً بقتله، فرجع. انظر الخزانة 24/3. سيتكرر برقم 106 و110 و209.

1- ما بين حاصرتين ساقط من (أ) و(ب).

2- لم أقف على قائله. والبيت في شرح التسهيل 167/3 والمغني 168 والأشئوني 76/2 والسيوطي 128 والهمع 345/2 وحاشية الصبان 320/2. وقوله «لا زال عنها الخير مجدوداً» هو القرينة المانعة من دخول ما بعد (حتى) الجارة في مضمون حكم ما قبلها؛ فالخير لم يشمل أماكنهم كسائر الأرض. والمحدود: المقطوع.

3- من (ب).

4- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي يعلى إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي (-684هـ) نسبته إلى القرافة مدفنه، وهو مدفن مشهور في القاهرة يسكنه الناس ويعمرونه. أخذ عن العز ابن عبد السلام. له مؤلفات في الفقه والأصول والعربية، منها: «نفائس الأصول في شرح المحصول» و«الاستغناء في أحكام الاستثناء» و«أنوار البروق في أنواء الفروق». انظر ترجمته في الشمي 255/1. وكلامه في المغني 168. ولم أقف عليه في مصنفاته.

5- انظر تحفة الغريب 106.

6- تقدم برقم 104 وسيتكرر برقم 110 و209.

7- جواب قوله: «إن قامت قرينة الدخول».

8- نحو قولنا: «أكلت السمكة حتى رأسها» بنصب الرأس.

9- «قالوا لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى» طه 91/20.

10- في الأصل: يرجع. وهو تصحيف. وفي (أ): يرجع. وهو سهو بين.

الأصل في التقدير: «حتّى أن يرجع» ب «أن» والفعل المضارع، أي: «إلى رجوعه»، بتأويل المصدر من «أن» والفعل، أي: «إلى زمان رجوعه»، بتقدير زمان؛ وذلك لأن الرجوع لا بدّ له من زمان يكون حصوله فيه كالفعل، إلا أنّ دلالة المصدر على الزمان التزامية، ودلالة الفعل المؤوّل منه المصدر على الزمان وضعيّة.¹
وتكون «حتّى» تارةً بمعنى «كي» التعليلية..

101* قوله: (أي إلى رجوعه) علم من التفسيرين على سبيل التدرّج أنّ «حتّى» بمعنى «إلى»، وأنّ المراد من ذلك الفعل هو المصدر، وأنّ المضاف مُقدّرٌ في ذلك المصدر؛ لاستقامة المعنى، ولعدم خلوّ معنى المصدر عن الزمان، والوقت يقدّر كثيراً في المصدر، نحو: «أتيتك خفوق النجم»، أي وقت خفوق النجم. (الخفوق: الغروب).

101* قوله: (أي إلى زمان) في توقّف صحّة المعنى على تقدير الزمان نظر.

101* قوله: (وضعيّة) أي: تضمّنيّة، وإلاّ فدلالة الالتزام أيضاً وضعيّة.

101* قوله: (وتارةً بمعنى «كي» التعليلية).. والعلة الغائيّة تكون علةً للفعل بحسب التعقّل، وبحسب الوجود في الخارج مفعولاً له، وذلك إذا كان ما قبلها علةً لما بعدها.

وقال بعضهم⁽¹⁾: إذا استعملت⁽²⁾ في معنى (كي) تكون مجازاً. أمّا قول المتأخّرين من النحاة: «إنّها تكون بمعنى (كي) فنكون مشتركة»⁽³⁾ فليس بحجة؛ إذ لم يقل أحدٌ من المتقدّمين إنّها تكون للتعليل، بل قالوا إنّها لل غاية⁽⁴⁾، وأمّا نحو: «أسلمتُ حتّى أدخل الجنة» فتقديره: أسلم، [أي]⁽⁵⁾: «أسلمتُ، وأبقى على إسلامي حتّى أدخلها»، فهي بمعنى (إلى) وإنّما حذف (أسلم) للقرينة الدالة عليه، وهي أنّ غاية الشيء آخره، وآخره جزء منه، والمستقبل ليس جزءاً من الماضي، فلا يكون غايته، فيقدّر ما هو غايته، والتقدير أولى من الاشتراك؛ [فإنّ الأصل عدم الاشتراك]⁽⁶⁾.

1- ذكره الكافيحي 304.

2- أي: حتّى.

3- انظر الرضي 59/4 وتوضيح المقاصد 1247. ومقتضى كلام السيد الجرجاني أنّ التعليل هو المعنى الأصلي لها؛ حيث قال في التعريفات 166 إنّ الغاية هي ما لأجله وجود الشيء. اهـ. وهذا المقصود بالاشتراك.

4- قال سيويه 16/3 و17: اعلم أنّ «حتّى» تنصب على وجهين: فأحدهما أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك، وذلك قولك: «سرتُ حتّى أدخلها، كأنك قلت: «سرتُ إلى أن أدخلها»؛ فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غايةً؛ فالفعل إذا كان غايةً نصب، والاسم إذا كان غايةً جرّ، وهذا قول الخليل. وأمّا الوجه الآخر، فإنّ يكون السير قد كان، والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار «أن» وفي معناها، وذلك قولك: «كلّمته حتّى يأمر لي بشيء». اهـ. وقال الهروي: تكون «حتّى» ناصبة للفعل المستقبل. بمعنى «كي»، كقولك: «سرتُ حتّى أدخل المدينة». وبمعنى «إلى أن»، كقولك: «وقفتُ حتّى تطلع الشمس». انظر الأزهية 224.

5- من (أ).

6- كذا في الأصل. وهي ساقطة من سائر النسخ.

نحو قولك للكافر: «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخَلَ الْجَنَّةَ»، أي: كي تدخلها، أي: لأجل دخولها. وقد تكون «حَتَّى» في الموضع الواحد تحتلها، أي المعنيين: معنى «إلى»، ومعنى «كي»، كقوله تعالى: (فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغِي حَتَّى تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ)، يحتمل أن يكون المعنى على الغاية أو التعليل، أي: «إلى أن تفيء»، أو: «كي أن تفيء»، والغالب أنها لا تكون لغير ذلك.

أقول: لاشك أن التقدير أولى إن دل عليه الكلام، ويكون مقصوداً ظاهراً منه، لكن الأمر ههنا ليس كذلك... إلخ. كذا ذكره الكافيجي⁽¹⁾.

102 قوله: (نحو: أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخَلَ الْجَنَّةَ).. وفي بعض النسخ⁽²⁾: «نحو: أَسْلَمْتَ حَتَّى تَدْخَلَ الْجَنَّةَ». واستشكل التمثيل بـ «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخَلَ الْجَنَّةَ» بأن الأمر بالإسلام ليس سبباً لدخوله الجنة، والجواب أن المراد بالسبب ما يفضي في الجملة، ولو بوسائط، والأمر به قد يترتب عليه دخول الجنة بدليل أن إسلامه أيضاً ليس سبباً لدخول الجنة.

وقال الكافيجي: وما وقع في بعض النسخ من نحو: «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخَلَ الْجَنَّةَ»⁽³⁾، فهو أيضاً صحيح؛ فإن الأمر سبب الإسلام، والإسلام سبب دخول الجنة، والمراد من السبب هنا ما يكون مفضياً إلى المسبب المقصود في الجملة وإن لم يكن مستلزماً له⁽⁴⁾.

102 قوله: (وقد تحتلها، أي المعنيين).. (أي) على البدلية، [وليست على التفسير، والمعنى: «تحتل أي المعنيين»، على إبدال (أي) من الضمير في (تحتلها) فهذا مراده، والظاهر أنها للتفسير]⁽⁵⁾... إلخ. 1/80

وتخصيص هذه الآية⁽⁶⁾ بالاحتمال ظاهر في أن ما تقدّم عليها من أمثلة هذا القسم غير محتمل، فأما: «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخَلَ الْجَنَّةَ» فلا يحتمل غير التعليلية، نعم إن كان المخاطب به مسلماً احتمل المعنيين؛ لأن المراد منه حينئذٍ الدوام، وأما: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ﴾⁽⁷⁾ فلا يحتمل غير الغاية.

102 قوله: (أو: كي)⁽⁸⁾.. «أو» للتوابع، لا للترديد.

1- انظر شرحه 304 و305. والنقل باقتضاب.

2- كذا في الكافيجي 304.

3- كذا في المغني 169.

4- شرح القواعد للكافيجي 305.

5- من (أ).

6- يعني قوله ﷺ: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين﴾ الحجرات 9/49.

7- تقدمت في الصفحة 321.

8- من قول الشارح: «أو: كي أن تفيء»، والذي في النسخ: «أو لي» وهو وهم؛ إذ هو الاحتمال الثاني لتفسير قوله ﷺ: ﴿حَتَّى تَقِيءَ﴾ من آية الحجرات السابقة. وقال الكافيجي 306: «فإن قلت: استعمال «أو» في التفسير ينافيه؛ لأنها للترديد والتشكيك المحتمل، قلت: إنها تستعمل كثيراً للتوابع، بحسب معونة المقام، وهذا منه، على أن الإبهام الحاصل من=

وزعم ابن هشام الخضراوي - بمعجمتين - وتبعه ابن مالك أنها - أي «حتى» - تكون بمعنى «إلا» الاستثنائية كقوله:

- ليس العطاء من الفضول سماحة * * حتى تجود وما لديك قليل

102 قوله: (بمعنى «إلا») عبارة بعضهم⁽¹⁾: بمعنى «إلا أن»، وهو الموافق⁽²⁾ لتقديره الآتي⁽³⁾، ثم رأيت الدماميني صوّب ترك⁽⁴⁾ (أن)⁽⁴⁾، وهو استثناء منقطع.

قيل⁽⁵⁾: وفي كونه منقطعاً بحث، ويمكن أن يُوجّه بأن الجود ليس من جنس العطاء ولا فرداً منه، بل لازم من لوازمه، وإن أراد من الجود: العطاء عن الجود، يكون متصلاً، لكن يبقى التعارض بين مجازين فيطلب الترجيح وكون المجازي في الأول هو كونه مجازاً منقطعاً، وقد وجّه الشارح الانقطاع بما ذكره في المغني: ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاث معانٍ..

ثم قال⁽⁶⁾: ومُرَادِفَةٌ (إلا) في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: «والله لا أفعل إلا أن تفعل»: «المعنى: حتى أن تفعل»⁽⁷⁾، وصرّح به ابن هشام الخضراوي، ونقله أبو البقاء عن بعضهم⁽⁸⁾ في: «وما يعلمان من أحد حتى يقولا»⁽⁹⁾، والظاهر في هذه الآية خلافه، وأن المراد معنى الغاية، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله:

107_ ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل⁽¹⁰⁾

= ملاحظة الاجتماع لا ينافي التمييز الحاصل من ملاحظة الانفراد الذي هو منشأ التفسير؛ لاختلاف الجهة. اهـ. وانظر في معاني «أو»: الأزهية 115 والرصف 131 والجنى 227 والمغني 87.

1- نقله العكبري في إعرابه 99/1، وذكره المصنف، ونسبه أيضاً إلى ابن هشام الخضراوي في المغني 169، وسيأتي نصه بعد قليل. وكذا عبارة ابن مالك في التسهيل وشرحه 22/4 و24. وانظر توضيح المقاصد 1250.

2- أدرج في (ج) بعدها: إلا أن. وهو سهو.

3- أي تقدير قول الشاعر: «حتى تجود» بقول الشارح في الموصل: «إلا أن تجود». وسيرد البيت برقم 107.

4- انظر تحفة الغريب 209.

5- انظر المغني 169.

6- أي المصنف في المغني 169.

7- الكتاب 342/2.

8- انظر إعراب العكبري 99/1. وتقدم بيانه آنفاً في الحاشية الأولى.

9- «وَأَتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرُّوا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» البقرة 102/2.

10- للمقتع محمد بن مظفر الكندي (-70هـ) في ديوان الحماسة 299/2 و343 وشرح المرزوقي 1734 والسيوطي 128، وبلا نسبة في شرح التسهيل 24/4 وتوضيح المقاصد 1250 والجنى الداني 555 والدر المصون 37/2 والمغني 169 والكافي 307 والأشعري 203/3 والموصل 102 والهمع 301/2 والخزانة 370/3. والفضل: ما زاد عن الحاجة.

وفي قوله:

108_ وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبَيِّرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا⁽¹⁾

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما، ولا مسبباً عنه. وجعل ابن هشام⁽²⁾ من ذلك الحديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُؤَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبُوهُ [هُمَا اللَّذَانِ] يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ»⁽⁴⁾؛ إذ زمن الميلاد لا يتناول فتكون (حتى) فيه للغاية، ولا كونه يؤلد على الفطرة علة⁽⁵⁾ لليهودية و[النصرانية]⁽⁶⁾، فتكون فيه للتعليل، ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً، أي: يؤلد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون.. انتهى⁽⁷⁾.

قال الدماميني: يتأتى التخريج على وجه حسن من دون ارتكاب هذا الحذف، وذلك أن تجعل قوله [ص] ⁽⁸⁾: «يولد» صفة لـ (مولود)، وقوله [ص] ⁽⁸⁾: «على الفطرة» ظرفاً مستقراً خبراً لمبتدأ، أي: كل مولود يولد مستقراً على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه، والمعنى أن استقراره على الفطرة ممتد إلى أن يقع التهود والتنصير، فيزول ذلك الاستقرار حينئذ.

فإن قلت: فما فائدة هذه الصفة؟.. قلت: فائدتها تأكيد العموم، كقوله: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ

بِجَنَاحِهِ﴾⁽⁹⁾. فإن قلت: الظرف المستقر إنما يتعلق بمطلق الكون، وهو لا دلالة له على الامتداد والاستمرار، فيحتاج إلى تقديره، وهذا عين ما قدره المصنف. قلت: لا امتداد لفعل⁽¹⁰⁾ حقيقة؛ لأنه عرض، والعرض لا يبقى زمانين، لكن بعض الأفعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الأمثال من غير

1- رجز قاله امرؤ القيس ابن حجر الكندي يتوعد فيه الذين قتلوا أباه بإهلاك بطني القبيلتين الجانيتين، وهما مالك وكاهل. والشطرتان من أرحوزة له في ديوانه 150 والثانية هي آخرها. وفي السيوطي 128 والخزانة 333/1 و213/2، وبلا عزو في المغني 169 والأشعوني 204/3 والهمع 301/2 و55/3 وحاشية الصبان 436/3. وأبير: أهلك. وفي النسختين (أ) و(ج): «أبيد». وهو هو.

2- الخضراوي، انظر المغني 169 والهمع 301/2.

3- من (أ).

4- صحيح البخاري، كتاب الجنائز 321/1 و327 برقم 1358 و1359 و1385، والرواية فيها: «.. فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه..» وكذا الرواية في صحيح مسلم، باب القدر، برقم 2658؛ فلا شاهد فيه على هذه الروايات. والحديث مكرر في صحيح مسلم، برواية أخرى: «.. حتى يعبر عنه لسانه» ويصح به الاستشهاد.

5 في (أ): «و لا كون يولد على الفطرة علة لليهودية».

6- من الأصل.

7- انظر المغني 169 و170.

8- زيادة ضرورية.

9- ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ الأنعام 38/6.

10- في (ب): يفعل.

أي: «إلا أن تجود»، وهو - أي «أن تجود» - استثناء منقطع؛ لأن الجودَ في حال قلة المال ليس من جنس المستثنى منه، وهو العطاء في حالة الكثرة. قال الدماميني - وتبعه الشمي: وتحتل الغاية احتمالاً مرجوحاً، بأن يكون المعنى: إن انتفاء كون عطائك معدوداً من السماح ممتداً إلى زمن عطائك في حال قلة مالك، فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك. انتهى.

والوجه الثاني من أوجه «حتى»: أن تكون حرف عطف، خلافاً للكوفيين، تفيد مطلق الجمع من غير ترتيب ولا معيية، على الأصح، كالواو في ذلك..

فصل، كالسكنى، والجلوس، والرُكوب، ومنه مطلق الكون، فيكون معنى الغاية فيه متصوراً بهذا الطريق، ولا حاجة إلى تقدير الامتداد أصلاً. انتهى⁽¹⁾.

وفي شرح الدماميني استظهره⁽²⁾ مع أن احتمال الغاية متأ. قال الشُّمْنِي: وأقول الظهور لا ينافي الاحتمال، وإنما ينافيه⁽³⁾ القطع. انتهى.

102* قوله: (وتحتل الغاية احتمالاً مرجوحاً... إلخ) أي: وتحتل أيضاً التعليل احتمالاً مرجوحاً؛ بأن يكون المعنى: إنني أحكمُ بأن عطائك من فضول المال ليس سماحة لأجل أن أبعثك على الإعطاء حالة الإقلال من المال⁽⁴⁾. كذا قاله الشُّمْنِي أيضاً.

[الوجه الثاني: «حتى» العاطفة]

103* قوله: (والثاني⁽⁵⁾: أن تكون حرف عطف خلافاً للكوفيين).. قال في المغني:

- تنبيه -

العطف بحتى قليل، وأهل الكوفة يُنكرونها البتة، ويحملون نحو: «جاء القوم حتى أبوك» و«رأيتهم حتى أباك» و«مررت بهم حتى أبوك»، على أن (حتى) فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل⁽⁶⁾.

وإذا عطف بها على مجرور أُعيد الخافض؛ فرقاً بين كونها عاطفةً، وكونها جارةً، نحو: «مررت بالقوم حتى بزید»، قال ابن مالك: يتعين العطف في نحو: «عجبت من القوم حتى بنهم»⁽⁷⁾.

103* قوله: (تفيد مطلق الجمع) أي: الاجتماع في الحكم من غير أن يُقيد⁽¹⁾ ذلك الاجتماع بكون زمان المجتمع واحداً. وفي بعض النسخ: «الجمع المطلق»⁽²⁾ ولا فرق بين [العبارتين]⁽³⁾ كما سيأتي، وإن فرّق بينهما الفقهاء فذلك اصطلاح آخر⁽⁴⁾.

1- الشمي 257/1 و258. وانظر المزج بهامشه.

2- أي معنى الاستثناء حتى في قوله: «حتى تجود» من الشاهد المتقدم برقم 107. انظر الشمي 257/1.

3- في (أ): غايته فيه. وهذا وهمٌ بين. انظر الشمي 257/1.

4- في الأصل: حالة قلة المال. وانظر الشمي 257/1.

5- من أوجه (حتى). والعطف بها رواه سيويه. انظر الكتاب 96/1 و97.

6- انظر التنبيه كاملاً في المغني 173. وانظر ارتشاف الضرب 1978 وتوضيح المقاصد 995، وصرح السيوطي بأنه لم يعلم

العطف بـ «حتى» في القرآن، لأنه قليل جداً، ومن ثم أنكره الكوفيون. انظر الإتيان 471/1.

7- انتهى كلام المغني. انظر ص 172. وفي النقل اقتضاب. وانظر كلام ابن مالك في شرح التسهيل 358/2 و359.

إلا أن المعطوف بها - أي بحتى - مشروطٌ بأمرين:

أحدهما: أن يكون بعضاً من المعطوف عليه، إمّا حقيقةً أو حكماً، كما سيأتي.

والأمر الثاني: أن يكون المعطوف بها غايةً له - أي للمعطوف عليه - في شيءٍ، كالشرف، نحو قولك: «مات الناسُ حتّى

الأنبياء»، فإن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام هم المعطوف بحتى..

103*قوله: (إلا أن المعطوفَ بها مشروطٌ بأمرين).. زاد في المغني شرطاً ثالثاً، وهو أن يكون المعطوف بها ظاهراً، لا مضمراً، كما أن ذلك شرطٌ مجرورها. ذكره ابن هشام الخضراوي، قال: ولم أفق عليه لغيره⁽⁵⁾.

ويشترط أيضاً أن يكون غير نكرة فلا يجوز (قام القوم حتّى رجل)، فإن وصفت جاز، كـ: «جاءني القوم حتّى رجلٌ كبيرٌ منهم»، وإنما خصت بالاسم؛ لأن أصلها أن تكون حرف جرّ، وهي لاتدخل إلا على الاسم لفظاً أو تقديراً.

103*قوله: (الثاني⁽⁶⁾): أن يكون غايةً له في شيء) أي: باعتبار شيء.

81/أ قال في المَطْوَل: و(حتّى) مثلها⁽⁷⁾ من جهة أنها تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع مع مهلة، إلا أن فيه دلالة على أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها. والتحقيق أن المعتبر في (حتّى) ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، ولا يعتبر الترتيب الخارجي؛ لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخرى، نحو: «مات كلُّ أبٍ لي حتّى آدم»، وفي أثنائها، نحو: «مات الناسُ حتّى الأنبياء» صلى الله عليهم وسلم، وفي زمان واحد، نحو: «جاءني القوم حتّى خالد»، إذا جاؤوك وخالدٌ أضعفهم⁽⁸⁾.

103*قوله: (في شرف المقدار) أي: باعتبار شرف المقدار.

1- في (ب): يفيد. وهو تصحيف.

2- قال ذلك ابن الحاجب في الكافية 225.

3- من (ب).

4- قال ابن هشام: «وقول بعضهم: إن معناها الجمع المطلق، غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد». المغني 464. وكان قد نَبّه على ذلك المرادي، فنقل عن بعض العلماء: الصواب أن يقال: الواو مطلق الجمع، لا للجمع المطلق؛ لأن الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالإطلاق؛ لأننا نُفرّق بالضرورة بين الماهية بلا قيد، والماهية المقيدة، ولو بقيد «لا». والجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنى هنا، بل المطلوب هو مطلق الجمع، بمعنى أيّ جمع كان، سواء كان مرتباً أو غير مرتب. ونظير ذلك قولهم: مطلق الماء، والماء المطلق». الجني الداني 162.

5- انظر المغني 171، حيث ذكر هذا الشرط أولاً ثم ذكر الآخرين ثانياً وثالثاً. وانظر رأي الخضراوي في الهمع 182/3.

6- من شروط المعطوف بحتى.

7- أي: «ثم».

8- انظر المطول 101. وفي النقل تصرف.

وهم غاية للناس في شرف المقدار بالنسبة إلى كمالات النوع الإنساني. وعكسه، كالدناءة، نحو قولك: «زارني الناس حتى الحجامون»، فإن «الحجامون» هم المعطوف بحتى، وهم غاية في دناءة المقدار. وكالقوة والضعف، كما قال الشاعر:

– قَهْرُنَاكُمُ حَتَّى الْكِمَاةِ فَأَنْتُمْ * * * تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

فالكِماةُ - جمع كَمِيٍّ، وهو البطل؛ من الكم، وهو الستر؛ لأنه يستر نفسه بالدرع والبيضة - غاية في القوة، والبنون الأصغر غاية في الضعف.

وتقول في البعض الحقيقي: «أكلت السمكة حتى رأسها»..

103❖قوله: (بالنسبة إلى كمال⁽¹⁾ النوع الإنساني).. إنما قيد بذلك لأن من الشرف ما لا يتصور في الأنبياء، كشرف الله تعالى.

103❖قوله: (في دناءة المقدار).. لك أن تقول: أدنى منهم مقداراً من يباشر القاذورات والنجاسة، إلا أن يريد أنهم في غاية الناس فيما ذكر⁽²⁾، فليتأمل.

103❖قوله: (أو كالقوة).. مفهوم كلامه أن القوة ليست من الشرف، وقد يوجه بأنها بذاتها غير الشرف، إلا أنها قد تكون سبباً للشرف، فليحرر.

104❖قوله: (جمع كمي).. وفي الصحاح: كأنهم جمعوا كامياً على كماء، مثل قاضي وقضاة⁽³⁾.

104❖قوله: (غاية في القوة) أي باعتبار القوة.

104❖قوله: (غاية في الضعف) أي باعتبار الضعف.

104❖قوله: (وتقول في البعض الحقيقي... إلخ).. وظاهر كلامه أنه لم يمثّل للبعض الحقيقي فيما مرّ، وليس كذلك، بل مثّل له في صدر الكلام بقوله⁽⁴⁾: «مات الناس حتى الأنبياء» و: «زارني الناس حتى الحجامون»⁽⁵⁾، و:

109. قَهْرُنَاكُمُ حَتَّى الْكِمَاةِ (6)

1- كذا في النسخ، والذي في موصل الطلاب: كمالات.

2- أي: بالنسبة إلى كمالات النوع الإنساني.

3- انظر الصحاح (ك م ي) 2477/6.

4- في الموصل 103.

5- الحجامون: جمع، مفرد «الحجام»، أي: المصاص، وتطلق على المداوي بالحمامة، لأنه يمسّ فم المحجمة، وهي القارورة المستعملة لذلك، ليخرج الدم الفاسد، ويزول الألم. انظر اللسان (ح ج م) 116/12.

6- البيت كاملاً:

قَهْرُنَاكُمُ حَتَّى الْكِمَاةِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

ولا يعرف له قائل، والشاهد في الشطرين كليهما، حيث إن المعطوف بحتى هو بعض من المعطوف عليه حقيقة، كما أنه غاية له في القوة والضعف. والبيت في شرح التسهيل 358/3 وارتشاف الضرب 1999 والجنى الداني 548 والإعراب 73 والمغني 172 والكافي ج 314 والأشئوني 369/2 والموصل 103 والسيوطي 128 والمجمع 181/3.

وفي الحكمي: «أعجبني الجارية حتى كلامها»؛ لأن الكلام في عدم استقلاله بنفسه واحتياجه إليها، كجزئها؛ لما بينهما من التعلق الاشتمالي، ويمتنع أن تقول: «أعجبني الجارية حتى ولدها»؛ لأن الولد مستقل بنفسه، وغير قائم بها. وفي تمثيله للثاني قبل الأول لفً ونشراً غير مرتب. والضابط - وهو أمر كلي منطبق على جزئياته - ..

104* قوله: (حتى رأسها) لعل هذا من باب كون الغاية في الدناءة من حيث المأكولية، لأن عاليها لا يصلح للأكل، ولا يستطاب كغيره.

104* قوله: (أعجبني الجارية حتى كلامها).. لقاتل أن يقول: هذا المثال من البعض الحقيقي بناء على المقصود من الكلام، إذ المقصود: أعجبني ما اشتملت عليه الجارية، أو معانيها أو صفاتها أو نحو ذلك، لا نفس حقيقتها؛ إذ هي كسائر الأفراد [في ذلك] (1).

ب/81

104* قوله: (وفي تمثيله للثاني قبل الأول).. [لك أن تمنع أنه مثل للثاني قبل الأول] (2) بل الأمثلة السابقة أمثلة لهما جميعاً؛ إذ في كل من تلك الأمثلة قد تحقق بعضية (3) المعطوف من المعطوف عليه، وكونه غاية له، وكذا هذا المثال، إلا أن البعضية فيه حكمية. فتأمل.

104* قوله: (والضابط) أي: ضابط ما هو كالجزم.

قال في المغني: والثاني - أي من الشروط (4) - أن تكون إمّا بعضاً من جمع قبلها، ك: «قدم الحجاج حتى المشاة» أو جزءاً من كل نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها» أو كجزء نحو: «أعجبني الجارية حتى حديثها» ويمتنع أن تقول «حتى ولدها»، والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء، ويمتنع حيث (5) يمتنع، ولهذا لا يجوز: «ضربت الرجلين حتى أفضلهما» وإنما جاز:

110..... حتى نعلها ألقاها (6)

لأن: (ألقى الصحيفة والزاد) في معنى: ألقى ما يتقله (7).

104* قوله: (وهو أمر كلي منطبق على جزئياته) (8).. المراد بـ (الأمر) القضية، وبالانطباق الاشتمال، فمعنى التعريف قضية كلية، أي محكوم فيها على كل فرد، مشتملة بالقوة القريبة إلى الفعل على أحكام ما تحتها، ثم إن الشائع إطلاق الجزئيات على أفراد المفهوم الكلي لا على القضايا التي تحت القضية الكلية، بل الشائع إطلاق الفروع عليها، فإن حُملت الجزئيات على ما هو الظاهر منها

1- من (ب).

2- من (أ) و(ب).

3- في (ب): بعضه.

4- التي تشترط في معطوف (حتى) العاطفة. انظر المغني 171. وهذا الاعتراض هنا للشنواني.

5- في (ب): حتى. وهو سهو.

6- تقدم برقم 104 و106 وسيكرر برقم 209.

7- انظر أيضاً شرح التسهيل 168/3 و357.

8- انظر التعريفات 177.

أن يقال: ما صحَّ استثناؤه ممَّا قبله على الاتصال، صحَّ دخول «حتَّى» عليه، وما لا يصحُّ استثناؤه ممَّا قبله فلا يصح دخول «حتَّى» عليه؛ ألا ترى أنه يصحُّ أن يقال: «أعجبتني الجاريةُ إلاَّ كلامها»، ويمتنع: «إلاَّ ولدها»؛ لعدم دخوله فيها. الوجه الثالث من أوجه «حتَّى»: أن تكون حرف ابتداء، على الأصح، فتدخل على ثلاثة أشياء: على الجملة الفعلية المبدوءة بالفعل الماضي، نحو قوله تعالى: (حتَّى عفوا وقالوا). أو المبدوءة بالفعل المضارع المرفوع، نحو قوله تعالى: (وزلزلوا حتَّى يقول الرسول) في قراءة من رفع، وهو نافع.

احتيج إلى حذف مضاف ومضاف إليه، أي على أحكام جزئيات موضوعها، وإن حُمِلت على الفروع تجوزاً على وجه التشبيه، فلا حاجة إلى ارتكاب حذف. ويرادف الضابط القاعدة⁽¹⁾، والقانون.
104 قوله: (أن يُقال) كأنه إنما زاده لتصحيح الإخبار، ويرد عليه أن (أن) وصلتها بتأويل مفرد، وهو ليس بضابط، فلعل في الكلام حذفاً، أي: ذو⁽²⁾ أن يقال.
104 قوله: (على الاتصال) هو ما نقل عن المصنّف أنه قال: أعني به المتصل. انتهى⁽³⁾. والظاهر أن المراد: الاتصال بحسب المقصود من الكلام، وإلاَّ فالكلام بحسب الظاهر مستثنى منقطع، وباعتبار مقصود الكلام متصل؛ لأن المقصود: أعجبتني أمر الجارية وشأنها إلاَّ كلامها، وليس المراد: أعجبتني لحمها ودمها، وإلاَّ فلا خصوصية للجارية.

[الوجه الثالث: «حتى» الابتدائية]

104 قوله: (أن يكون حرف ابتداء) أي: حرفاً تبتدأ بعده الجملة، أي: تُستأنف، وتُقطع عما قبلها من حيث الإعراب، وإن وجب تعلقها به من حيث المعنى.
104 قوله: (حتَّى عفوا) أي كثروا، من: «عفا النبات» إذا كثر⁽⁵⁾.
105 قوله: (على المضارع⁽⁶⁾ المرفوع نحو: ﴿وزلزلوا حتَّى يقول الرسول﴾⁽⁷⁾ في قراءة من رفع⁽⁸⁾.. قال في المغني: واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد (حتَّى) الابتدائية إلاَّ بثلاثة شروط:

- 1- انظر تاج العروس (ض ب ط) 322/10.
- 2- في (أ): ذوا. وهي اسم موصول للمذكر والمؤنث، المفرد والمثنى. انظر اللسان (ذو، ذوا) 460/15.
- 3- نقله الشمني 261/1.
- 4- ﴿ثمَّ بدلنا مكان السيئة الحسنة حتَّى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بعتة وهم لا يشعرون﴾ الأعراف 95/7.
- 5- انظر القاموس (ع ف و) 1206.
- 6- أي الداخلة على المضارع. وعبارة الموصل 104 ← 105: «أو المبدوءة بالفعل المضارع المرفوع نحو... إلخ».
- 7- ﴿أم حسبتهم أن تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم لباساً والضراء وزلزلوا حتَّى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب﴾ البقرة 214/2.
- 8- القراءة في الكشف 257/1؛ قال: القراءة بنصب ﴿يقول﴾ على إضمار «أن» ومعنى الاستقبال، وبالرفع على أنه في معنى الحال. وانظر معاني الفراء 132/1 ومعاني النحاس 18/1 والحجة لابن خالويه 95 ولأبي زرعة 131 والتيسير 64 والعكبري 172 والإملاء 91/1 والدر المصون 382/2 والنشر 227/2 والإتحاف 286.

أحدها: أن يكون حالاً أو مؤوَّلاً بالحال، كما مثلنا⁽¹⁾.

والثاني: أن يكون مُسَبَّباً عَمَّا قَبْلَهَا؛ فلا يجوز: «سَرَتْ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» ولا: «مَا سَرَتْ حَتَّى أَدْخُلَهَا» و: «هَلْ سَرَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا»؛ أمَّا الأَوَّلُ فَلأنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ لا يَتَسَبَّبُ عَنِ السَّيْرِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلأنَّ السَّبَبَ لَمْ يَتَحَقَّقْ وَجُودَهُ. وَيَجُوزُ: «أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا» و: «مَتَى سَرَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا»؛ لأنَّ السَّيْرَ مُحَقَّقًا، وَإِنَّمَا الشُّكُّ فِي عَيْنِ الْفَاعِلِ وَفِي عَيْنِ الزَّمَانِ. وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ الرَّفْعَ بَعْدَ النِّفْيِ⁽²⁾، عَلَى أَنْ يَكُونَ أَصْلُ الْكَلَامِ إِجَابًا، ثُمَّ أُدْخِلَتْ أَدَاةُ النِّفْيِ عَلَى الْكَلَامِ بِأَسْرِهِ، لَا عَلَى مَا قَبْلَ (حَتَّى) خَاصَّةً، وَلَوْ عُرِضَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِهَذَا الْمَعْنَى عَلَى سَبَبِيَّوَيْهِ لَمْ يَمْنَعِ الرَّفْعَ فِيهَا، وَإِنَّمَا مَنَعُهُ إِذَا كَانَ النِّفْيُ مُسَلِّطًا عَلَى السَّبَبِ خَاصَّةً⁽³⁾، وَكُلُّ أَحَدٍ يَمْنَعُ ذَلِكَ.

والثالث: أن يكون فضلة؛ فلا يصح في نحو: «سَيَّرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا»؛ لثَلَا يَبْقَى الْمَبْتَدَأُ بِلَا خَبَرٍ، وَلَا فِي نَحْوِ: «كَانَ سَيَّرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا»، إِنْ قَدَّرْتَ (كَانَ) نَاقِصَةً، فَإِنْ قَدَّرْتَهَا تَامَةً، أَوْ قُلْتَ: «سَيَّرِي أَمْسَ حَتَّى أَدْخُلَهَا»، جَازَ الرَّفْعَ، إِلَّا إِنْ عَلَّقْتَ (أَمْسَ) بِنَفْسِ السَّيْرِ، لَا بِاسْتِقْرَارِ مَحذُوفٍ. انْتَهَى⁽⁴⁾. وَقَوْلُهُ: «كَمَا مَثَّلْنَا»، قَالَ فِيمَا تَقَدَّمَ⁽⁵⁾: ثُمَّ إِنْ كَانَتْ حَالِيَّةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَنِ التَّكْلَمِ، فَالرَّفْعُ وَاجِبٌ، كَقَوْلِكَ: «سَرَتْ حَتَّى أَدْخُلَهَا» إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ وَأَنْتَ فِي حَالَةِ الدَّخُولِ، وَإِنْ كَانَتْ حَالِيَّةً لَيْسَتْ حَقِيقَةً، بَلْ كَانَتْ مَحْكِيَّةً رُفِعَ، وَجَازَ نَصْبُهُ إِذَا لَمْ تُقَدِّرِ الْحِكَايَةَ، نَحْوَ: ﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾⁽⁶⁾، قِرَاءَةً نَافِعَ⁽⁷⁾ [بِالرَّفْعِ]⁽⁸⁾ بِتَقْدِيرِ: حَتَّى حَالَتِهِمْ حِينَئِذٍ أَنَّ الرَّسُولَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا. انْتَهَى.

وإنما أوجب الرفع إذا كانت حاليتها بالنسبة إلى زمن التكلم؛ لأنَّ الحال حينئذٍ حقيقة، وبين نصب المضارع بـ (أن) المُخْلِصَةَ لِلِاسْتِقْبَالِ، وَبَيْنَ كَوْنِهِ لِلْحَالِ الْحَقِيقِيَّةِ تَنَافُ، وَمَعْنَى حِكَايَةِ الْحَالِ أَنْ يُفْرَضَ الْحَالُ الَّذِي وَقَعَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي وَاقِعًا فِي وَقْتِ التَّكْلَمِ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ مَسْبُوبًا عَمَّا قَبْلَهَا أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا بِحَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ يُوَدِّيَ إِلَى حُصُولِ مَضْمُونِ مَا بَعْدَهَا، سِوَاءِ اتِّصَالِ الْمَضْمُونِ نَحْوِ: «سَرَتْ حَتَّى أَدْخُلَهَا»، أَوْ لَمْ يَتَّصِلَا، نَحْوِ: «رَأَى مِنِّي الْعَامَ الْأَوَّلَ شَيْئًا، حَتَّى لَا أُسْتَطِيعُ أَنْ أَكَلِمَهُ الْعَامَ

82/ب

1- سيشير إلى ذلك المؤلف بعد انتهاء كلام المغني.

2- في (ب): الرفع. وهو سهو. وانظر معاني القرآن للأخفش 128.

3- اعتمد في هذا على تجويز سيبويه للرفع والنصب في: «ما سرّت إلا قليلاً حتى أدخلها» لأنه بمعنى: «سرّت قليلاً حتى أدخلها»، فإن جعلت الدخول غاية نصبت. انظر الكتاب 21/3.

4- إلى هنا كلام المغني، انظره ص 170 و 171.

5- شرع المؤلف يعلّق على كلام المصنف. وقوله الآتي في المغني 170.

6- تقدمت آنفاً.

7- تقدمت الترجمة له ص 310 عند ذكر الحرّمين، فهو أحدهما.

8- من (ب).

..... * * * حتى ماء دجلة أشكل -

وقد تقدّم.

وقيل: هي مع الجملة الفعلية المصدّرة بالفعل الماضي جارة، و«أن» بعدها مضمرة، والتقدير في: (حتى عفوا): «حتى أن عفوا»، كذا قال ابن مالك؛ قال المصنف في المغني: ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلفٌ إضمار من غير ضرورة. انتهى. وقد مضى خلاف الزجاج وابن درستويه فيها، في الكلام على الجملة الابتدائية.

بشيء، وإِنَّمَا وَجِبَتْ السَّبَبِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا زَالَ الْإِتِّصَالُ اللَّفْظِيُّ، وَهُوَ تَعَلَّقُ (حَتَّى) الْجَارَةَ بِمَا قَبْلَهَا، فَشَرَطَتْ السَّبَبِيَّةُ الْمَوْجِبَةَ لِلْإِتِّصَالِ الْمَعْنَوِيِّ؛ جَبْرًا لِمَا فَاتَ مِنَ الْإِتِّصَالِ اللَّفْظِيِّ. 105* قوله: (وقد تقدّم). وقد ذكرنا فيما سبق ما يتعلّق به⁽¹⁾.

105* قوله: (كذا قال ابن مالك... إلخ) قال في المغني⁽²⁾: وزعم ابن مالك أن (حتى) هذه⁽³⁾ جارة، و(أن) بعدها مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلفٌ إضمار من غير ضرورة، وكذا قال في الداخلة على (إذا) في نحو: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ﴾⁽⁴⁾ في أنها جارة، وأن (إذا) في موضع جرٍّ بها، وهذه المقالة سبقه إليها الأخفش وغيره، والجمهور على خلافها وأنها حرف ابتداء، و(إذا) في موضع نصب بشرطها أو بجوابها، والجواب في الآية محذوف⁽⁵⁾، أي: امتحنتم أو انقسمتم قسمين، بدليل: ﴿مَنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمَنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾⁽⁴⁾ ونظيره حذف جواب (لما) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾⁽⁶⁾ أي انقسموا على قسمين: فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وأمّا قول ابن مالك⁽⁷⁾ إنَّ ﴿فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ هو الجواب، فمبني على صحة مجيء جواب (لما) مقروناً بالفاء، ولم يثبت.

1- أي: بيت جرير المتقدم برقم 26.

2- ص 174.

3- أي في قوله ﷺ: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَعْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ الأعراف/95/7. انظر كلام ابن مالك في شرح التسهيل 166/3.

4- ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مَنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمَنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ آل عمران 152/3.

5- انظر إعراب العكبري 301/1. ولم أقف على رأي الأخفش في مصنفاته.

6- ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ لقمان 32/31.

7- انظر شرح التسهيل 102/4.

الكلمة السادسة مما جاء على ثلاثة أوجه: (كَلًّا)

بفتح الكاف وتشديد اللام. فيقال فيها تارة حرف رَدَعٍ وزَجْرٍ. وهو قول الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين، كالتى في نحو قوله تعالى: (فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ كَلًّا)، أي: انْتَهَى، وانزَجِرَ عن هذه المقالة التي هي الإخبار بأن تقدير الرزق - أي تضييقه - إهانةٌ، وقد تكون كرامةً؛ لتأديه إلى سعادة الآخرة.

وزعم بعضهم⁽¹⁾ أن الجواب في الآية الأولى المذكور، وهو ﴿عَصَيْتُمْ﴾ أو ﴿صَرَفَكُمُ﴾ وهذا مبني على زيادة الواو و(ثم)، ولم يثبت ذلك. انتهى.

[كَلًّا]⁽²⁾

105* قوله: (كَلًّا) وهل هي بسيطةٌ أو مُركَّبَةٌ قولان، فعند جماعة أنها بسيطةٌ⁽³⁾، وقال ثعلب⁽⁴⁾: مُركَّبَةٌ من كاف التشبيه و(لا) النافية، قال: وإنما شُدِّدَتْ لأمها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين. 83/1
106* قوله: (حرف رَدَعٍ وزَجْرٍ).. فإن قلت: الظاهر أن يكون اسم فعل بمعنى ارتدع كما أن (عليك) اسم فعل بمعنى الزم، فما الذي يصرفه عن ذلك الظاهر؟ قلت: أجيب بأن عدم استقلال معناها بنفسها يصرفها عن ذلك⁽⁵⁾.

106* قوله: (وهو قول الخليل وسيبويه وجمهور البصريين)⁽⁶⁾ لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها، ويؤوِّلون ما يأتي من الأمثلة⁽⁷⁾.

106* قوله: (أي انته) تفسير المقصود من الرَدَعِ، وإلا فمعنى الانتهاء معنى الارتداع، لا معنى الردع⁽⁸⁾. ولا يصح أيضاً تفسير معنى الحرف لمضمون الكلام، فهذا على ضرب من المسامحة، كما يقال معنى «من» الابتداء، وإن الحرف لا يتضمَّن معنى الاسم.

1- هو مذهب الكوفيين واختيار الفراء. انظر مفاتيح الغيب للرازي 30/9. واحتمله أبو حيان في البحر المحيط 65/3.

2- ينظر في كَلًّا: الرصف 212 والتسهيل 245 والجنى 577 والمغني 249.

3- إلا أن ابن العريف جعلها مركبة من «كُلٌّ» و«لا»، وهذا كلامٌ فاسد؛ لأن «كل» لم يأت لها معنى في الحروف، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب، من أجل «لا»؛ إذ لا يدعى التركيب إلا فيما يصح له معنى في حال الأفراد، فهذا كلامٌ لم يوفق فيه أحداً ممن ادعى التركيب في غيره. انظر رصف المباني 212 والجنى الداني 578.

4- انظر رأيه في الجنى 577 والمغني 249.

5- كذا قاله الكافيجي 321.

6- انظر سيبويه 235/4 والتسهيل 245 والجنى 577.

7- قال المالقي: «الصحيح أنه يوقف عليها في بعض المواضع مع وصل ما قبلها بها، وفي بعض المواضع يوقف على ما قبلها، وذلك بحسب مواضعها من المعنى، وهذا لا يتبين إلا بتتبع مواضعها واحداً واحداً، وهذا يطول ويخرجنا عن المقصود، ولكن الغرض هنا تفسير المعنى الذي وضعت له. رصف المباني 212. وقال المرادي: «وأما الوقف عليها فالراجح أن حالها فيه مختلف. فمنها ما يوقف عليه ولا يتبدأ به. ومنها ما يتبدأ به ولا يوقف عليه. ومنها ما يجوز فيه الأمران. ومنها ما لا يوقف عليه ولا يتبدأ به. فهذه أربعة أقسام. وقد ذكرت ذلك في كراسة أفردها لكلاً وبلى». الجنى الداني 578.

8- أدرج في (أ) بعدها: «ولا يصح أيضاً تفسير معنى الارتداع لا معنى الردع» وهذا سهو بَيِّنٌ.

ويقال فيها تارة حرف جواب وتصديق بمنزلة «إي» بكسر الهمزة وسكون الياء، وهو قول الفراء والنضرب بن شميل، في نحو: (كَلَّا والقمر)، والمعنى: إي والقمر. ويقال فيها حرف بمعنى «حقاً»..

106* قوله: (عن هذه المقالة) [أي عن مثل هذه المقالة]⁽¹⁾، فإنَّ الانتهاء عن نفس المقالة الواقعة غير مُتَّصِرٍ⁽²⁾.

106* قوله: (أي توضيقيه) فمعنى: قدر عليه أي رزقه، أي ضيق.

106* قوله: (حرف جواب وتصديق) أي: معنًى، فتكون لتصديق المُخْبِرِ وإعلام المُسْتَخْبِرِ ووعداً للطالب. واستعمالاً، فتكون مع القسم.

106* قوله: (بمعنى حقاً).. فتكون اسماً، ويُنْبئِي لِمْوَافَقَتِهِ لـ (كَلَّا) التي هي حرف في لفظه، فيكون مشتركاً بين الحرف والاسم، وهذا ضعيف؛ لأنَّ مثل هذا الاشتراك قليل جداً، مع كونه مخالفاً للأصل، ومُحَرِّجاً إلى تكلفٍ سبب بنائها. كذا قاله الكافي⁽³⁾.

وقول المُصَنِّفِ⁽⁴⁾ «و بمعنى حقاً» قد يُفهم أنها في هذه الحالة حرفٌ كما صرَّح به الشارح، وهو ظاهر كلام ابن مالك⁽⁵⁾، وقال مكي⁽⁶⁾ في كتابه: إنها على هذا القول اسم كما أنَّ (حقاً) اسم⁽⁷⁾.

1- من (ب).

2- قال المرادي: «وعدَّة ما جاء في القرآن من لفظ (كَلَّا) ثلاثة وثلاثون موضعاً، تتضمنها خمس عشرة سورة، وليس في النصف الأول منها شيء. قيل: وحكمة ذلك أن النصف الأخير نزل أثره بمكة، وأكثرها جابرة، فتكررت هذه الكلمة على وجه التهديد والتعنيف لهم، والإنكار عليهم. بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود، لم يحتج إلى إيرادها فيه، لذمهم وصغارهم». الحنئ الداني 578.

3- انظر شرحه 322 و323.

4- في الإعراب 75 وفي المغني 250. وانظر شرح الرضي على الكافية 4/478.

5- انظر الحنئ الداني 577.

6- أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي (-437هـ)، مقرئ، عالم بالتفسير والعريضة. أشهر آثاره: مشكل إعراب القرآن الكريم (المذكور)، والهداية إلى بلوغ النهاية، والكشف عن وجوه القراءات وعللها. انظر ترجمته في معجم الأدباء 167/19 وإنباه الرواة 313/3 ووفيات الأعيان 274/5. ولم أفر في آثاره على تصريح بما نسب إليه، ولكن قال عند تفسير قوله ﷺ: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه﴾ [العلق 15/96] ما نصُّه: «ويجوز أن تكون ﴿كَلَّا﴾ بمعنى: (حقاً)، وبمعنى: (ألا)، فبيئداً بها؛ إذ ليس قبلها لفظ ظاهر تكون ردّاً له، وإنما يحسن الوقوف عليها إذا كان قبلها لفظٌ منصوبٌ يحسن أن يكون ردّاً له. اهـ. الهداية إلى بلوغ النهاية 8357/12 وانظر: 8252 و8363 و8417.

7- قال في المغني 250: وأما قول مكي: «إنَّ كَلَّا» على رأي الكسائي اسمٌ إذا كانت بمعنى حقاً، فبعيدٌ؛ لأنَّ اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالفٌ للأصل، ومُحَرِّجٌ لتكلف دعوى علة لبنائها، وإلا فلم لا تُؤنث؟ اهـ. وانظر إلتقان 495/1. وقال الرضي: وإذا كانت بمعنى (حقاً) جاز أن يقال إنها اسم، بنيت لتكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها، لأنك تردع المخاطب عمّا يقوله تحقيقاً لضده، لكنَّ النحاة حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى (حقاً) أيضاً، لما فهموا من أنَّ المقصود تحقيق الجملة، كالمقصود بيان، فلم يُخرجها ذلك عن الحرفية. شرح الكافية 4/479.

أو بمعنى «الأ» - بفتح الهمزة واللام المخففة - الاستفتاحية، على خلاف في ذلك، نحو: (كَلَّا لَا تُطَعُّهُ). فالمعنى على الأول: «حقاً لا تطعه»، وهو قول الكسائي وابن الأنباري ومن وافقهما. وعلى الثاني: «ألا لا تطعه»، وهو قول أبي حاتم والزجاج. والصواب الثاني، وهو أنها للاستفتاح؛ لكسر الهمزة من «إن» بعدها، في نحو: (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا) كما تُكسر بعد «ألا» الاستفتاحية في نحو: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ). ولو كانت بمعنى «حقاً» لفتح الهمزة بعدها كما تُفتح بعد «حقاً»، كقوله:

- أَحَقَّ أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقْلُوا * * *

106* قوله: (أو بمعنى «الأ» الاستفتاحية) وإنما قيدها بذلك لأنها تستعمل على سبعة أوجه: الاستفتاح، والإنكار، والتوبيخ، والتمني، والاستفهام، والعرض، والتحضيض⁽¹⁾.

107* قوله: (وهو قول أبي حاتم⁽²⁾ والزجاج⁽³⁾).. استدل أبو حاتم بأن صدر السورة أنزل أول شيء، ثم نزل بعد ذلك: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾⁽⁴⁾ فجاءت في افتتاح الكلام على هذا⁽⁵⁾، وقد رد ابن مالك قوله، فقال: ولا تكون لمجرد الاستفتاح خلافاً لبعضهم⁽⁶⁾.

107* قوله: (ولو كانت بمعنى حقاً... إلخ).. اعلم أن (حقاً) التي تفتح (أن) بعدها منصوبة على الظرفية، في نحو [قوله]⁽⁷⁾:

83/ب 111_ أَحَقَّ أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقْلُوا فَنِيَّتْنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيْقٌ⁽⁸⁾

1- ينظر في (الأ): الأزهية 172، ولم يذكر الإنكار والتوبيخ والعرض. والرصف 78 ولم يذكر سوى التنبيه والاستفتاح

والعرض، وأن تكون جواباً، وهو قليل، كقول القائل: ألم تقم؟ فتقول: ألا. وهو شاذ بمعنى بلى. والجن 381 والمغني 95.

2- سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني (-255هـ) أحد أئمة البصريين في القراءة والحديث واللغة

والعروض، تتلمذ على الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري وغيرهم، وأخذ عنه ابن دريد والميرد وغيرهما، وروى عنه

الحديث أبو داود والنسائي. من أشهر مصنفاة: إعراب القرآن، والمقصود والممدود، والأضداد، وغيرها.. انظر ترجمته

في معجم الأدباء 263/11 وإنباه الرواة 58/2 ووفيات الأعيان 430/2 وإشارة التعيين 137.

3- العلق 6/96.

4- ليس في معانيه.

5- رجح رأيه في المغني 250.

6- انظر التسهيل 245.

7- من (أ) و(ب).

8- للمفضَّل عامر بن معشر بن أسحم التكري العبدى، شاعر من أصحاب المنصِّفات، وهو في الأصمعيات 200 وطبقات

فحول الشعراء 233 وروايتهما: «ألم تر أن جيرتنا»، فلا شاهد فيه حينئذ. وفي سيبويه 136/3 وأصول ابن

السراج 273/1 والخزانة 277/10. والبيت بلا نسبة في المحكم (ف ر ق) 384/6 وأمالي الشجري 197/3 وشرح

التسهيل 23/1 واللسان (ف ر ق) 301/10 والجن 391 والمغني 79 والأشموقي 304/1 وموصل الطلاب 107 والسيوطي

170 والجمع 488/2 والتاج (ف ر ق) 400/13 وحاشية الصبان 410/1.

بفتح الهمزة. ويُدفع بأنّه إنما لم تُفتح همزة «إنّ» بعد «كَلّا» إذا كانت بمعنى «حقّاً»؛ لأنّها حرفٌ لا يصلحُ للخبريّة صلاحيةً «حقّاً» لها.

أي: متفرقة، و«الجيرة» جمع «جار»، واستقلّوا: ارتحلوا.. وهو قول سيبويّه⁽¹⁾، وهو الصحيح بدليل قوله:

112_ أفي الحقّ أتي مُغرّم بك هائمٌ وأنتك لا خلّ هواك ولا خمر⁽²⁾

والمُغرّم اسم مفعول من: أغرّم فلانٌ بكذا، إذا ولّع به ولزمه. والغرام السوء الدائم والعذاب. كذا في الصّاح⁽³⁾. والهائم اسم فاعل من: هام على وجهه هيماً وهيماناً، ذهب من العشق وغيره⁽⁴⁾. وقال المبرد: (حقّاً) مصدر (يحقّ) محذوفاً، و(أنّ) وصلتها فاعل⁽⁵⁾.

107* قوله: (ويُدفع⁽⁶⁾... إلخ).. قال الدماميني⁽⁷⁾: قلت إنّما يمتنع كسرهما بعد (حقّاً) إذا كانت واقعةً في ابتداء الكلام، فيكون ما بعدها فاعلاً بفعل ناصب لها، أو مبتدأً مخبراً عنه بها، على أن تكون منصوبةً على تقدير إسقاط الخافض، أي: في حقّ، أمّا إذا جُعِلت متعلّقةً بالكلام السابق عليها، فلا مانع من أن تُكسرَ (إنّ) بعدها؛ لأنّ (إنّ) حينئذٍ واقعةٌ في ابتداء الكلام، كما إذا قلت: «زيدٌ أكرمه حقّاً إنّه [فاضلٌ]»، فتجعل «حقّاً» متعلّقةً بما قبله، أي: أحقّ إكرامه حقّاً⁽⁸⁾، ولا تجعل صدرًا بالنسبة إلى ما بعدها، فيظهر الكسر حينئذٍ، قال الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعَدَّ اللَّهُ حَقّاً إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾⁽⁹⁾ فلم لا تكون (كَلّا) على رأي الكسائي⁽¹⁰⁾ راجعةً لما قبلها من الكلام، ويكون ما بعدها جملةً ابتدائيةً، فتُكسر⁽¹¹⁾ حينئذٍ، ولا إشكال؟ انتهى.

1- أي كون «انظر الكتاب 135/3.

2- للمجنون في ديوانه 80. ويروى: «أفي الله أي مغرم..» فلا شاهد فيه حينئذٍ. والبيت بلا نسبة في الحماسة 84/2 وشرح المرزوقي 983 والمستقصى 326/2 وأوضح المسالك 204/2 والمغني 79 والخزانة 401/1 و274/10. والمعنى أن حبّها له ملتبس، فلا هو صدّ يوقع اليأس ولا إقبال يوقع الأمل في النفس.

3- انظر مادة (غ ر م) 1996/5.

4- انظر القاموس (ه ي م) 1080.

5- انظر المقتضب 351/2.

6- أي: ويدفع ما استشهدوا به من فتح همزة (أنّ) في قول النكري: «أحقّاً أن حيرتنا.. إلخ». انظر الموصل 107.

7- تحفة الغريب 412.

8- من (أ).

9- ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعَدَّ اللَّهُ حَقّاً إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ يونس 4/10.

10- انظر رأي الكسائي في المغني 250.

11- أي: همزة «إنّ».

الكلمة السابعة مما جاء على ثلاثة أوجه: (لا)

فتكون تارة نافية، وتارة ناهية، وتارة زائدة:

فالنافية تعمل في النكرات عمل «إن» كثيراً..

107* قوله: (لأنها حرف... إلخ) هذا التعليل لا يأتي على قول مكّي إنها اسم⁽¹⁾.

[لا]⁽²⁾

[الوجه الأول: «لا» النافية]

107* قوله: (فتكون نافيةً وناهيةً).. إسناد النفي والنهي إليها مجاز؛ من إسناد ما للشيء إلى آتته، لأن النافي والناهي حقيقة إنما هو المتكلم.

108* قوله: (فالنافية تعمل في النكرات عمل إن كثيراً).. قال السعد التفتازاني: وقد سُمع عن العرب

الجزم بـ (لا) النافية إذا صلح قبلها (كي)، نحو: «جِئْتَهُ لَا يَكُنْ لَهُ عَلَيَّ حُجَّةٌ»⁽³⁾. انتهى.

وقال في التسهيل: والمنفي بـ (لا) الصالح قبلها (كي) جائزُ الرفع والجزم سماعاً عن العرب. انتهى⁽⁴⁾.

قال ابن مالك عن العرب أنهم يقولون: «رَبَطْتُ الْفَرَسَ لَا يَنْفَلْتُ»، برفع (ينفلت) وجزمه، وكذا يقولون: «أوثقت العبد لا يفر ولا يغدر»، رفعاً وجزماً⁽⁵⁾، ولا يخفى أن الفعل المنفي بـ «لا» في 84/أ المثاليين يصلح قبله «كي»؛ إذ يصح أن يقول: «رَبَطْتُ الْفَرَسَ كِي لَا يَنْفَلْتُ»، و: «أوثقت العبد كي لا يفر»، والجزم في ذلك لا يجوز عند البصريين، قال ابن عصفور: وهذا عندنا يجب رفعه، ولا يجزم إلا ضرورة⁽⁶⁾.

واحترز بقوله⁽⁷⁾: «إذا صلح قبلها كي» من نحو [قولك]⁽⁸⁾: «لا يقوم زيد» مما لم يتقدمه شيء، ومن نحو: «يقوم زيد ولا يقوم عمرو» مما لم يتقدمه ما يصلح للسببية. وذكر الدماميني أن

1- تقدم رأي مكّي في الصفحة 334.

2- ينظر في «لا»: الأزهية 158، والرصف 257 والجنى 290 والمغني 313.

3- يبدو لي أن «لا» في هذا المثال لم تخرج عن معنى النهي؛ ولهذا حزمته؛ أي: حثته، فلا يحتج. وما ذكره الهروي هو «لا» التي بمعنى «لم»، والتي يأتي بعدها الماضي، نحو قوله ﷺ: «فلا صدق ولا صلى» [القيامة 31/75]، أي: لم يصدق ولم يصل. وما قصده الهروي هو أن «لم» تنفي المضارع بعدها في الماضي، فالمشاهدة في المعنى لا العمل. انظر الأزهية 167.

4- انظر التسهيل 233 وشرحه 44/4 و48 والمساعد 105/3.

5- حكاه عن الفراء، قال: وإنما جزم لأن تأويله: «إن لم أربطه فر». انظر معاني القرآن 283/2 وشرح التسهيل 48/4.

6- انظر شرح التسهيل 48/4 والمساعد 105/3.

7- أي قول التفتازاني الآنف الذكر.

8- من (أ).

فتنصب الاسم وترفع الخبر، إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التَّنْصِيصِ، نحو: (لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، ف (إِلَه) اسمها، وخبرها محذوف تقديره: «لنا» ونحوه..

الجزم في ذلك على التَّوَهُّمِ والتَّقْدِيرِ⁽¹⁾؛ فَإِنَّهَا عَلَى تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ شَرْطِيَّةٍ؛ إِذِ الْمَعْنَى: «رَبَطْتُ الْفَرَسَ لِأَنِّي إِنْ لَمْ أَرِبْطُهُ يَنْفَلِتُ»، وَهَذَا يَخَالِفُ مَا قَالَهُ السَّعْدُ، وَلَعَلَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ لِقَلَّتِهِ.

108 قوله: (إِذَا أُرِيدَ بِهَا نَفْيُ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِيصِ)⁽²⁾.. أَي جِنْسِ اسْمِهَا: إِنْ مَفْرَدًا مَفْرَدًا، أَوْ مَثْنًا فَمَثْنًا، أَوْ جَمْعًا فَجَمْعًا.

ومعنى نفي الجنس والوحدة في المثنى والجمع نفي كل مثنى وجمع، ونفي فرد من أفرادهما. وفي التلخيص وشروحه⁽³⁾: واستغراق المفرد أشمل من استغراق المثنى والمجموع، بمعنى أنه يتناول كل واحد من الأفراد، والمثنى يتناول كل اثنين ولا ينافي خروج الواحد، والجمع يتناول كل جماعة، ولا ينافي خروج الواحد والاثنين؛ بدليل صحّة: «لا رجال في الدار» إذا كان فيها رجل أو رجلان، دون: «لا رجل»؛ فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان. انتهى باختصار.

لكن أشار في المطول إلى أن استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع، وبينه السيد: واعلم أن المراد نفي جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر، فالمنفي في الحقيقة هو الخبر، وإلا فليس المنفي الاسم بل الخبر. فلي تأمل⁽⁴⁾.

والمراد بجنس الاسم الماهية التي كل فرد منها يصدق عليه الذكّران من بني آدم اللذين يصدق عليهما رجلان، وكذا «لا رجال». فلي تأمل.

وظاهر كلامه أن (لا) للتَّنْصِيصِ على العموم، وإن لم يكن اسمها مبنياً، بل كان منصوباً لفظاً، وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وغيره⁽⁵⁾. ومقتضى كلام بعضهم⁽⁶⁾ اختصاص ذلك بحالة البناء.

108 قوله: (ف) (إِلَه) (7) (اسمها) أي: ﴿اللَّهُ﴾ بدل منه باعتبار محل الرفع، ولم يجز باعتبار محل النصب؛ لعدم صلاحيته لعمل (لا)؛ فإنه معرفة، و (لا) لا تعمل في المعارف.

1- ينظر تحفة الغريب 546.

2- قال في المغني 313: وتسمى حينئذ تبرئة. ونقل الشمني في المنصف 44/2 عن الأندلسي قوله في شرح الجزولية: إنما سميت (لا) هذه بالتبرئة، لأنها تنفي الجنس، فكأما تدل على البراءة من ذلك الجنس.

3- في (ب): وشرحه. انظر التلخيص 66 والمطول 83 و84.

4- انظر: المطول وحاشية السيد 83.

5- انظر الرضي 269/4.

6- انظر الحني الداني 291.

7- من قوله ﷺ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ الصفات 35/37، وكذلك قوله ﷺ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ﴾ محمد 19/47.

واعترض⁽¹⁾ في صحة البدلية هنا، مع أن البدل هو المقصود بالنسبة، وهي بالنسبة إلى المبدل منه سلبية. وأجيب بأنه إنما وقعت النسبة إلى البدل بعد النقص بالإلا، فالبديل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل، لكن بعد نقضه، ونقض النفي إثبات. واعتراض أيضاً بأن المراعاة في البدل في باب الاستثناء صحة حلوله محل المبدل منه، وهي في كلمة الشهادة ونحوها متعذرة.

وأجاب الشلوبين بأن هذا الكلام إنما هو على توهم كلام آخر، فإذا قلت: «لا أحد فيها إلا زيد» صح الإبدال؛ لأنه على توهم: «ما فيها أحد إلا زيد»؛ إذ المعنى واحد، وهذا ممكن فيه الإحلال بأن تقول: «ما فيها إلا زيد»، وكذا كلمة الشهادة في معنى: «ما في الوجود إلا الله»، فيصح الإحلال⁽²⁾. قال ابن عصفور: وهذا الإشكال لا يتقرر؛ لأنه لا يلزم أن يجعل «أحد» الواقع بعد (إلا)، إنما يلزم تقدير العامل في المبدل منه، والعامل في المبدل منه الابتداء، فإذا أبدلت منه كان مبتدأ وخبره محذوف، فالتقدير في: «لا أحد فيها إلا عبد الله»: لا فيها إلا عبد الله⁽³⁾.

وهذا فيه تأمل ينكشف [بما ذكره النحويون]⁽⁴⁾ في مسألة «ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به»⁽⁵⁾ من أن «إلا شيء» بالرفع لا غير، على اللغتين: أمّا عند [بني]⁽⁴⁾ تميم فلأن «بشيء» في محل رفع، وتقدر عمله على اللفظ؛ لأن الباء لا تتراد في الإيجاب، وأمّا عند أهل الحجاز⁽⁶⁾ فلأنهم وإن عملوا «ما» - و«بشيء» في محل نصب عندهم - فإعمالها مشروط بعدم انتقاض النفي؛ فما بعد (إلا) لا يمكن تقدير عملها فيه، والبديل على نيّة تكرار العامل، ولذلك قال سيوييه: «وتستوي اللغتان»⁽⁷⁾، وقد زعم ابن خروف أن مراده بالاستواء فيما قبل (إلا)، وفيما بعدها من المستثنى والمستثنى منه⁽⁸⁾.

1- انظر حاشية الصبان 24/2.

2- انظر حاشية الصبان 215/2.

3- انظر مقرّب ابن عصفور 168/1.

4- من (أ).

5- في الأصل: «بعوبه». وهو وهم. وانظر سيوييه 316/2 حيث قال: «بشيء» في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قسح أن تحمله على الباء، صار كأنه بدل من اسم مرفوع. و«بشيء» في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكّك إذا قلت: «ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به»، استوت اللغتان، فصارت «ما» على أقيس الوجهين؛ لأنك إذا قلت: «ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به» فكأنك قلت: «ما أنت إلا شيء لا يعبا به»، وتقول: «لست بشيء إلا شيئاً لا يعبا به»، كأنك قلت: «لست إلا شيئاً لا يعبا به».

6- سمي الحجاز حجازاً لأنه حُجز بين الغور والشام، وقيل بين نجد والسرّة، وهي أعظم جبال العرب. انظر معجم البلدان 218/2 والروض المعطار (الحجاز) 188.

7- انظر الكتاب 316/2. وذكرت نصه قبل قليل.

8- يبدو أن كلام ابن خروف في الجزء المفقود من شرحه على سيوييه.

قال ابن الضائع⁽¹⁾: وغلط الأستاذ أبو علي في النقل عنه⁽²⁾، فنقل الاستواء فيما بعد (إلا)، لا فيما بعد
المجرور، حتى ردّ عليه بأنه لا يجوز بدل مرفوع من منصوب.

واعلم أنّ الرفع فيما بعد ﴿إلا﴾ من ستة أوجه:

أولها: ما ذكره من أنّ خبر (لا) محذوف، و﴿إلا الله﴾⁽³⁾ بدلٌ من موضع (لا) مع اسمها قبل

دخولها.

ثانيها: أنّ خبر (لا) محذوف، و﴿إلا الله﴾ بدل من الضمير المستتر فيه، وهذا لا كلفة فيه،

واختاره بعض المتأخرين⁽⁴⁾.

ثالثها: أنّ الخبر محذوف، و﴿إلا الله﴾ صفةٌ ﴿لا إله﴾ على الموضع، موضع (لا) مع اسمها، أو

موضع اسمها قبل دخول (لا). ولا يستتكون وقوع (إلا) صفةً؛ فقد جاء: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ

لَفَسَدَتَا﴾⁽⁵⁾ ويصير المعنى: لا إله غير الله في الوجود، وقد جاء: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ آلِهِ غَيْرُهُ﴾⁽⁶⁾.

ولكنّ الخبر محذوف، قَدَّرَهُ بعضهم: (في الوجود)⁽⁷⁾، وقَدَّرَهُ بعضهم: (كائن)⁽⁸⁾.

رابعها: أنّ يكون الاستثناء مَفْرَعًا، و﴿إله﴾ اسم (لا) بُني معها، و﴿إلا الله﴾ هو الخبر، وهذا

منقول عن الثلوبين فيما علّقه على المفصل⁽⁹⁾، ونقله عن الزمخشري في حواشيه ابنُ عمرو⁽¹⁰⁾،

وإن كان في المفصل⁽¹¹⁾. قال غيره: وذهب إلى أنّ الخبر محذوف.

1- في (ب): ابن الصائغ. والصواب أنه أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن الضائع الأندلسي النَّحْوِي (-680هـ) من

كتبه: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي. انظر إشارة التعيين 231 وبعية الوعاة 204/2. أما ابن الصائغ فهو
شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردى (-776هـ) بارع في اللغة والنحو والفقه، من تصانيفه:

«تنزيه السلف عن تمويه الخلف» وهو حاشية على مغني اللبيب. انظر بعية الوعاة 55/1 وكشف الظنون 1752/2.

2- أي: عن سيبويه عندما قال: «وتستوي اللغتان». وانظر كلام الفارسي في التعليقة على كتاب سيبويه 50/2 و51.

3- تقدمت في الصفحة 338.

4- انظر المغني 746.

5- ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الأنبياء 22/21. والسقط من الأصل.

6- وردت في التنزيل الحكيم في سياق تسع آيات: الأعراف 59/7 و65 و73 و85، وهود 61/11 و84 و50، والمؤمنون

23/23 و32.

7- انظر الكشف 664/1 والمفصل 52 والبحر المحيط 463/1.

8- انظر أوضح المسالك 182/1.

9- لم أقف عليه.

10- أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد ابن عمرو الحلبي النَّحْوِي (-649هـ) بارع في

العربية، أخذ عن ابن يعيش وجالس ابن مالك. شرح المفصل شرحاً مطولاً. انظر ترجمته في إشارة التعيين 337، وانظر

كشف الظنون 1776/2.

11- انظر المفصل 52.

خامسها: أن ﴿لَا إِلَهَ﴾ في موضع الخبر، و﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ في موضع المبتدأ. ذكر ذلك الزمخشري في كلام تلقفه عنه بعض تلامذته⁽¹⁾. وقال العصام⁽²⁾: [جعل الزمخشري⁽³⁾] كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر، وكتب فيه رسالة، ومحصول ما ذكره أن أصل التركيب: «اللَّهِ إِلَه» فدخل «لا» و«إلا» للحصر، فالمسند إليه هو ﴿اللَّهُ﴾، والمسند هو الإله، وهذا مما يُتَحَيَّرُ في تعقله الأذكياء، ويتعجبون من كلامه هذا، وأنا⁽⁴⁾ أوضّح لك بكلامٍ وجيزٍ، وهو أنه لو أبدل (لا) و(إلا) بكلمة (إنما)، وقيل: «إنما الله إله»، لكان كلاً تاماً من غير تقدير، و(إنما) بمعنى (ما) النفي، وكلمة (إلا)، فعلم أن قول النحاة بالتقدير لداعٍ لفظيٍّ، هو أن (لا) تطلبُ خبراً، ولا يحتاج إليه المعنى. انتهى.

سادسها: أن تكون (لا) التي يُبنى اسمها معها، و﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ مرفوع بإله ارتفاع الاسم بالصفة، واستغنيَ بالمرفوع عن الخبر كما في: «ما مضروبُ الزيدان» و«ما قائمُ الزيدان» وشجّع على ذلك قول الزمخشري: ﴿إِلَه﴾ بمعنى مألوه؛ إلهٌ عبدٌ، ولو قلت: لا معبودَ إلاَّ الله، لم يمتنع فيه ما ذكر.

وأما النصب في ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ فمن وجهين:

أولهما: أن يكونَ على الاستثناء إذا قُدِّرَ الخبر محذوفاً، أي: لا إله موجود أو في الوجود إلاَّ الله⁽⁵⁾.

108 قوله: (تقديره: لنا)⁽⁶⁾.. كذا قدره بعضهم⁽⁷⁾، [وقدره بعضهم]⁽⁸⁾ موجود أو في الوجود، [وقدره بعضهم كائن]⁽⁹⁾.

- 1- لم أفق على كلامه في مصنفاته. وقال في المغني 746: لم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسألة اكتفاءً بتأليف مفرد له فيها، وزعم فيه أن الأصل «اللَّهُ إِلَه»؛ المعرفة مبتدأ، والنكرة خبر، على القاعدة، ثم قُدِّم الخبر، ثم أدخل النفي على الخبر، والإيجاب على المبتدأ، ورُكِّبَتْ لا مع الخبر، فيقال له: فما تقول في نحو: «لا طالعاً جبلاً إلاَّ زيداً»، لم انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إنَّ (لا) عاملة عمل ليس، فذلك ممتنع؛ لتقدُّم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريف أحد الجزأين.
- 2- عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني (-945هـ) نسبته إلى إسفرايين مولده. وهو صاحب «الأطول» في شرح تلخيص المفتاح في علوم البلاغة للقزويني، وله حاشية على تفسير البيضاوي، وشروح في النحو. انظر ضبط المدينة المنسوب إليها في وفيات الأعيان 74/1، وترجمته في شذرات الذهب 291/8. ولم أفق على كلامه.
- 3- ساقط من (ب). وانظر الكشاف 41/4.
- 4- في (أ): إنما.
- 5- كذا قاله الزمخشري في الفصل 52.
- 6- من نص الموصل فيما تقدم: «..نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، فـ ﴿إِلَه﴾ اسمها، وخبرها محذوف تقديره: لنا، ونحوه..».
- 7- انظر مفاتيح الغيب 157/4 158. وسأذكر نصح بعد قليل.
- 8- من (أ). وانظر الكشاف 664/1 والمفصل 52 والبحر المحيط 463/1 والكافيحي 328.
- 9- من الأصل. وانظر أوضح المسالك 227/2.

قيل: [وتقدير بعضهم: (موجودٌ)، أو (في الوجود)]⁽¹⁾، وتقديرُ بعضهم: (كائن)، أولى من حيث كونه أدلَّ على التوحيد المطلق من غير تقييد، ولذلك جاء: ﴿وَالْهَيْكُلُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾⁽²⁾ وأعقب بقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، ويقال إذا فُدرَّ (لنا) فالمراد: لنا أيها العالم الذي هو كل موجود سوى الله. فاتَّحدتِ التقادير.

وقد ردَّ الإمام فخر الدين⁽³⁾ على من قدرَّ الخبر: «في الوجود»؛ لأنَّ هذا النفي عام مستغرق، فتقييده بالوجود مخصَّص، فلا يبقى النفي على عمومهِ المراد منه، فلا يكون هذا إقراراً بالوحدانية على الإطلاق.

قال الأندلسي⁽⁴⁾: الإله حقيقة من له الخلق والأمر، ومن له هذه الصفة لا بدَّ أن يكون موجوداً، فيعكس النقيض بـ (ما ليس موجوداً ليس بإله). و المراد بقوله (في الوجود) مسمى الوجود الصادق على العيني والذهني، فنفي الإله عن الوجود نفي الحقيقة..

وفي (ريِّ الظمان)⁽⁵⁾: لا يُتصور نفي الماهية عندنا إلا مع الوجود. هذا مذهب أهل السنة خلافاً للمعتزلة؛ فإنهم يثبتون الماهية عرِّيَّة عن الوجود، والدليل يأبى ذلك.

ولم يجعل ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ خبراً؛ لأنَّ المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله، لا على نفي مغايرة الله عن كلِّ إله، وهو الذي يفيد الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى.

وإنما لم يقدر الخبر (في الإمكان) أو (ممكن) مع أن فيه رداً لخطأ المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة على وجه أبلغ، وهو سلوك الطريقة البرهانية؛ لأنَّ نفي الإمكان يستلزم نفي الوجود من دون العكس، لأنَّ المقصود من كلمة التوحيد هو إثبات الوجود له تعالى، ونفيه عن إله غيره، وإثبات الإمكان لا يستلزم إثبات الوجود.

فإن قلت: فالكلام لا ينفي الإمكان عن غيره تعالى. قلت: أجيب بأنَّ ذلك النفي مستدل عليه بدلائل أخر، وليس بمقصود الكلام ههنا على أنَّ المتمردين لا يدعون إمكان غيره تعالى من دون الوجود،

1- ساقط من النسخ عدا الأصل.

2- ﴿وَالْهَيْكُلُ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ البقرة 163/2.

3- الرازي. وعبارته: قال جماعة من النحويين: التقدير: «لا إله لنا»، أو «لا إله في الوجود إلا الله». واعلم أن هذا الكلام غير مطابق للتوحيد الحق؛ وذلك لأنك لو قلت: التقدير أنه لا إله لنا إلا الله، لكان هذا توحيداً لإلهنا، لا توحيداً للإله المطلق، فحينئذ لا يبقى بين قوله: ﴿وَالْهَيْكُلُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ وبين قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ فرق، فيكون ذلك تكراراً محضاً، وأنه غير جائز، وأما لو قلنا: التقدير «لا إله في الوجود»، فذلك الإشكال زائل، إلا أنه يعود الإشكال من وجه آخر، وذلك لأنك إذا قلت: «لا إله في الوجود لا إله إلا هو»، كان هذا نفياً لوجود الإله الثاني، أما لو لم يضم هذا الإضمار كان قولك: «لا إله إلا الله» نفياً لماهية الإله الثاني، ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود، فكان إجراء الكلام على ظاهره والإعراض عن هذا الإضمار، أولى. انظر مفاتيح الغيب 157/4-158.

4- تقدمت الترجمة له ص 82. ونقل كلامه أبو حيان في البحر المحيط 463/1. وكان قد نقل عن المنتخب كلام الرازي آنفاً.

5- في الأصل: «زي الغلمان»، وهو تصحيف وتحريف. والكتاب «ري الظمان في تفسير القرآن» للأندلسي المذكور. وانظر

كلامه في البحر المحيط 463/1، وانظر طبقات السبكي 38/8.

وتعمل عمل «ليس» قليلاً، فترفع الاسم وتنصب الخبر، إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل الظهور، أو أريد بها نفي الواحد، فالأول كقوله:

– تَعَزَّ فِلا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا * * * وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبَا

والثاني كقولك: «لا رجل قائماً، بل رجلان».

والمُرَاد بـ (إله) المعبود بحق، وهو المقصود بحصر الوجود منه؛ لكثرة المعبودات الباطلة، فلا يخالف ما في شرح الكشاف⁽¹⁾ من أن (إله) بالتكثير بمعنى المعبود مطلقاً، و(الإله) بالتعريف بمعنى المعبود بالحق؛ فإنه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع.

108* قوله: (إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل الظهور أو أريد بها نفي الواحد).. وفي المغني:

أ/86

– تنبيه –

إذا قيل: «لا رجل في الدار» بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده: «بل امرأة»، وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس، وامتنع أن تكون مهملة وإلا لتكررت كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول: «بل امرأة» وعلى الثاني: «بل رجلان أو رجال». وغلط كثير من الناس فزعموا أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو قوله:

113_ تَعَزَّ فِلا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا⁽²⁾

انتهى ما أردناه منه⁽³⁾.

108* قوله:

114_ (تَعَزَّ فِلا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبَا)⁽⁴⁾

تَعَزَّ: أمرٌ، مِنَ التَّعَزِيَةِ، وهي الحمل على الصَّبْرِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، من (تَعَزَّى يَتَعَزَّى) أي تَصَبَّرَ، وهو مبني على حذف الألف.

و(لا) في الموضعين بمعنى (ليس)، والوَزَرَ: الملجأ⁽⁵⁾، والواقِي: الحافظ، أي: اصبر على ما أصابك من المصيبة؛ فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض، ولا ملجأ يقي من الشخص مِمَّا قَضَاهُ

1- لم أقف على هذا الكلام في شروح الكشاف. ولعله في شرح السعد المفقود. وانظر نظم الدرر 541/3.

2- سيأتي مباشرة كاملاً برقم 114، ولم أقف على قائله، والبيت في شرح التسهيل 376/1 وارتشاف الضرب 1208 وتوضيح المقاصد 510 والجنى 292 والدر المصون 304/1 و2/324 و269/9 والإعراب 75 وأوضح المسالك 256/1 وشرح القطر 200 والمغني 315 و316 وابن عقيل 289/1 والأشْمُونِي 264/1 وموصل الطلاب 108 والسيوطي 208 والهمع 397/1 وحاشية الصبان 372/1 و3/2.

3- انظر المغني 316.

4- تقدّم آنفاً برقم 113.

5- انظر القاموس (وزر) 457.

والناهية تجزم الفعل المضارع، سواءً أُسندَ إلى مُخاطَبٍ أو غائبٍ، فالأول نحو: (ولا تَمُنُّنْ تَسْتَكْثِرُنَّ)، والثاني نحو: (فلا يُسْرِفُ في القَتْلِ). ويَقْلُ إسناده للمُتَكَلِّمِ مَبْنِيًّا للمفعول، نحو: «لا أُخْرِجُ ولا تُخْرِجُ». ويندُرُ جدًّا في المَبْنِيِّ للفاعل والفرقُ بين النافية والناهية:

من حيثُ اللَّفْظِ: اختصاصُ الناهية بالمضارع وجزمه، بخلافِ النافية.

ومن حيثِ المعنى: أنَّ الكلامَ مع الناهية طلبِيٌّ، ومع النافية خبرِيٌّ.

والزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها، وفائدتها التقوية والتوكيد، نحو: (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) في سورة الأعراف، أي: «أَنْ تَسْجُدَ»، كما جاء (أَنْ تَسْجُدَ) بدون «لا»، مُصْرَحًا به في موضعٍ آخَرَ من سورة (ص).

اللَّهُ تَعَالَى وَقَدَرَهُ عَلَيْهِ. وَ (شَيْءٌ) اسْمُهَا وَ (عَلَى الْأَرْضِ) ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ صِفَةٌ لـ (شَيْءٍ) أَوْ لَعَوُ (1) مُتَعَلِّقٌ بـ (بَاقِيًا)، وَ (بَاقِيًا) خَبَرٌ (لَا)، وَ كَذَا الْقَوْلُ فِيمَا بَقِيَ. وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: لَا دَلَالَةَ فِيهِ؛ لِإِمْكَانِ أَنْ (بَاقِيًا) وَ (وَاقِيًا) حَالَانِ مِنْ (شَيْءٍ) وَ (وَزَرَ)، سِوَاءً كَانَتْ عَامِلَةً أَمْ لَا.

[الوجه الثاني: «لا» الناهية الجازمة]

109* قوله: (بخلاف النافية).. إمَّا لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ، وَإِمَّا لِأَنَّ الَّذِي اخْتَصَّتْ بِهِ النَّاهِيَةُ الْمَضَارِعَ وَجَزَمَهُ، فَلَا يَنَافِي مَا تَقَدَّمَ عَنِ السَّعْدِ (2).

[الوجه الثالث: «لا» الزائدة]

109* قوله: (والزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها) أي باعتبار أصل المعنى، وإلا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد، وخروجه يخل بهذه الفائدة، فليس دخوله كخروجه بهذا الاعتبار. وسيأتي في معنى الزائدة مزيد كلام (3).

ب/86 وأما نحو: «جنتُ بلا مالٍ» و: «غضبتُ من لا شيءٍ» بالجرِّ فيهما بحرف الجر، فعن الكوفيين أنَّها اسمٌ بمعنى غير، وأنَّ الخافض دخل عليها، وأنَّ ما بعدها خُفِضَ بِالِإِضَافَةِ (4). وَغَيْرُهُمْ يَرَاهَا حَرْفًا وَيَسْمِيْهَا زَائِدَةً (5)، وَيَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّهَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَطَالِبَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ أَصْلُ الْمَعْنَى بِإِسْقَاطِهَا.

109* قوله: (وفائدتها التقوية والتأكيد) أي: ومن فائدتها ذلك لما سيأتي (6).



1- أي ظرف لغو.

2- من قوله إنه سمع عن العرب الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كي. راجع الصفحة 337 من هذا الكتاب.

3- سيأتي في الباب الرابع تحت مسألة إطلاق الزائد على حرفٍ من كتاب الله ﷻ، في الصفحة 536 من هذا الكتاب.

4- انظر المقتضب 358/4 وأصول ابن السراج 380/1 والعكبري 10/1، والإملاء 8/1 والبرهان في علوم القرآن 360/4.

5- انظر الحجّة للقراء السبعة للفارسي 166/1 و167 والحزاة 48/4.

6- أي: من الأمثلة الواردة بعده.

النوع الرابع: ما جاء من الكلمات على أربعة أوجه، وهو أربعة:
أحدها: (لولا)
فيقال فيها حرفٌ يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه..

[النوع الرابع: ما يأتي على أربعة أوجه]

[لولا]⁽¹⁾

[الوجه الأول: «لولا» الشرطية الامتناعية]

110* قوله: (حرفٌ يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه) أي: حرف يدل على انتفاء جوابه لوجود شرطه⁽²⁾. قال في المغني: فأما قوله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»⁽³⁾، فالتقدير: «لولا مخافة أن أشق على أمتي لأمرتهم»، أي أمر إيجاب، وإلا لانعكس معناها؛ إذ الممتنع المشقة، والموجود الأمر. انتهى⁽⁴⁾.
وقال البيضاوي⁽⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلَوْا﴾⁽⁶⁾: «ليس القصد في جواب (لولا) ههنا إلى⁽⁷⁾ نفي همتهم، بل إلى نفي تأثيره فيه⁽⁸⁾».
وقال الدماميني⁽⁹⁾: ومن مشكلات (لولا) قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلَوْا﴾⁽⁶⁾؛ وذلك لأن القاعدة أن يكون جوابها ممتنعاً، وقضية ذلك أنه ينتفي الهم لوجود الفضل،

1- ينظر في «لولا»: الأزهية 175 ووصف المباني 292 والجني الداني 597 والمغني 355.

2- في إعراب العكبري 72/1: «هي مركبة من (لو) و(لا)، و(لو) قبل التركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و(لا) للتفي، والامتناع نفي في المعنى، فقد دخل التفي بلا على أحد امتناعي (لو)، والامتناع نفي في المعنى، والتفي إذا دخل على التفي صار إيجاباً، فمن هنا صار معنى (لولا) هذه: يمتنع بها الشيء لوجود غيره». وقد رد ابن الحاجب على هذا القول في أماليه 309. وقال صاحب الأزهية 175: «معنى امتناع شيء لأجل شيء، أو وقوع شيء لأجل شيء». وفي الرصف 293: «إن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب لامتناع، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع».

3- صحيح البخاري، كتاب الجمعة 211/1 برقم 887، وكتاب التمني برقم 7239. وسنن ابن ماجه 105/1 برقم 287.

4- المغني 359.

5- تقدمت الترجمة له ص 184. وكلامه في تفسيره 251/2. وانظر الشمي 64/2.

6- ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلَوْا وَمَا يُضْلَوْنَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ وَمَا يَضُرُّوكَ مِنْ شَيْءٍ﴾ وانزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً النساء 113/4.

7- كذا في تفسير البيضاوي 251/2، وما في النسخ: «الرد». وهو وهم من النسخ. وهو متعلق بالمصدر «القصد».

8- في النسخ: «تأثيره به» وهو خطأ لغوي. انظر تفسير البيضاوي 251/2 والشمي 64/2.

9- انظر تحفة الغريب 241/ب.

وَتَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَةِ الْمَحذُوفَةِ الْخَبْرَ وَجُوباً غَالِباً، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْخَبْرُ كَوْنًا مَطْلَقًا، نَحْوُ: «لَوْلَا زَيْدٌ - أَي مَوْجُودٌ - لِأَكْرَمَتِكَ»، اِمْتَنَعَ الْإِكْرَامُ الَّذِي هُوَ الْجَوَابُ، لِوُجُودِ زَيْدٍ الَّذِي هُوَ الشَّرْطُ.

وَقَدْ هَمُّوا. وَجَوَابُهُ أَنَّ الْمَعْنَى: وَلَوْلَا فَضْلَ اللَّهِ وَرَحْمَتَهُ لِأَضْلُوكَ؛ إِذْ هَمُّوا وَأَنْتَ غَيْرُ مُطَّلَعٍ عَلَى حَقِيقَةِ الْحَالِ.

110 قوله: (وتختصُّ بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر وجوباً).. وعبارة المغني⁽¹⁾: (لولا) على أربعة أوجه: إحداها: أن تدخلَ على اسميةٍ فعليةٍ لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو: «لولا زيدٌ لأكرمته». ثمَّ قال⁽²⁾: وليس المرفوع بعد «لولا» [فاعلاً]⁽³⁾ بفعل محذوف، ولا بـ «لولا» لنيابتها عنه⁽⁴⁾، ولا بها أصالة⁽⁵⁾، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثمَّ قال أكثرهم: يجبُ كونَ الخبر كَوْنًا مطلقاً محذوفاً، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول: «لولا زيدٌ قائم»، ولا أن تحذف، بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول: [لولا قيامُ زيدٍ لأتيتكم]، أو تدخل (أن) على المبتدأ فتقول⁽⁶⁾: «لولا أن زيداً قائم»، وتصير (أن) وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً⁽⁷⁾.

وذهب الرّماني⁽⁸⁾، وابنُ الشجري⁽⁹⁾، والشّلوّبيّ⁽¹⁰⁾، وابنُ مالك⁽¹¹⁾ إلى أنه يكون كَوْنًا مطلقاً كالوجود والحصول، فيجب حذفه، وكَوْنًا مقيداً كالقيام والعود، فيجب ذكْرُهُ إن لم يُعلم، نحو:

1/87

- 1- انظر المغني 359 و360.
- 2- أي المصنّف في المغني 359.
- 3- ساقط من النسخ، استدرسته من المغني 359. وذهب إليه الكسائي، انظر الجني 601 والدر المصون 410/1.
- 4- هذا مذهب الكوفيين، واختاره المالقي، قال: فإذا قلت: «لولا زيدٌ لأكرمته»، و«لولا أنتم لكنا مؤمنين»، فالمعنى: لو انعدم زيدٌ، ولو انعدمتم. وهذا هو الصحيح؛ لأنّه إذا زالت «لا» وليّ «لو» الفعل ظاهراً أو مقدّراً، وإذا دخلت «لا» كان بعدها الاسم، فهذا يدل على أنّ «لا» نائبةٌ مناب الفعل، وقد اتفقت الطائفتان على أنّ «لولا» مركبة من «لو» التي هي حرف امتناع لامتناع، و«لا» النافية، وكلّ واحدة منهما باقيةٌ على باهما من المعنى الموضوعية له قبل التركيب، هذا مع أنّ خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوف، لم يُسمع إظهاره في موضعٍ من المواضع، فحكّم به مع صحّة تقدير الفعل في موضع «لا» والنطق به دونها. اهـ. رصف المباني 294 وانظر الجني الداني 602. وانظر المسألة في الإنصاف 70.
- 5- قاله الفراء ردّاً على القائل بالنيابة، انظر الجني 602 والدر المصون 410/1.
- 6- ساقط من (أ) و(ب) و(ج).
- 7- أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً بـ (ثبت) محذوفاً. المغني 360.
- 8- كذا في المغني 360، والذي في النسخ: «الدمامي». وهذا وهمٌ من النساخ؛ بيّنته عند الترجمة للرماني ص 219 فقد وقع هذا الوهمُ هناك أيضاً. وانظر رأيه في شرح التسهيل 276/1 وتوضيح المقاصد 487 والجني 600.
- 9- تقدّمت الترجمة له 196. وانظر رأيه في أماليه 62/2 و510. وشرح التسهيل 276/1 وتوضيح المقاصد 487 والجني 600.
- 10- انظر رأيه في شرح التسهيل 276/1 وتوضيح المقاصد 487 والجني 600.
- 11- انظر شرح التسهيل 276/1. وقد أورد آراء الثلاثة.

﴿لولا قومك حديثو العهد بالإسلام لهدمت الكعبة﴾⁽¹⁾، ويجوز الأمران إن عُلِمَ.
وزعم ابنُ الشَّجَرِيِّ⁽²⁾ أنَّ مِنْ ذِكْرِهِ: ﴿لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ﴾⁽³⁾، وهذا غير مُتَعَيِّنٍ؛ لجواز تعلق
الظرف. ولحَنَ جماعةٌ مِمَّنْ أَطْلَقَ وَجوبَ حَذْفِ الْخَبْرِ الْمَعْرِيِّ⁽⁴⁾ فِي قَوْلِهِ [فِي صِفَةِ سَيْفٍ]⁽⁵⁾:

115_ يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا⁽⁶⁾

وليس بجَيِّدٍ؛ لاحتمال تقدير «يُمْسِكُهُ» بدلاً؛ على أَنَّ الْأَصْلَ (أَنْ يُمْسِكَهُ) ثُمَّ حُذِفَ (أَنْ) وَارْتَفَعَ
الْفِعْلُ، أَوْ لِتَقْدِيرِ (يُمْسِكُهُ) جُمْلَةً مُعْتَرِضَةً، وَقِيلَ⁽⁷⁾: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْخَبْرِ الْمَحذُوفِ، وَهَذَا مُرَدُودٌ
بِنَقْلِ الْأَخْفَشِ⁽⁸⁾ أَنَّهُمْ لَا يَذْكُرُونَ الْحَالَ بَعْدَهَا، لِأَنَّهُ خَبْرٌ فِي الْمَعْنَى. وَعَلَى الْإِبْدَالِ وَالْإِعْتِرَاضِ وَالْحَالِ
عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ، يَتَخَرَّجُ أَيْضاً قَوْلُ تِلْكَ الْمَرْأَةِ:

116_ فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ لَزَعَزَعْتُ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ⁽⁹⁾

وزعم ابن الطراوة أن [جواب] لولا [أبدأ هو]⁽¹⁰⁾ خبر المبتدأ، ويردّه أنه لا رابط بينهما.
انتهى⁽¹¹⁾.

1- رُوِيَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، كِتَابِ الْحَجِّ 77/9 بِرَقْمِ 1333: «لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُو عَهْدٍ بِشْرِكِ». وَفِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ، أَبْوَابِ
الْحَجِّ، بَابِ كَسْرِ الْكَعْبَةِ 247/2 بِرَقْمِ 876، وَسَنَنِ النَّسَائِيِّ، كِتَابِ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، بَابِ بِنَاءِ الْكَعْبَةِ 222/5 بِرَقْمِ 2899:
«حَدِيثُو عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ». وَانظُرِ الْجَنِّيَ الدَّانِيَّ 601.

2- انظُرِ أَمَالِيَهُ 510/2.

3- تَقَدَّمَتْ فِي الصَّفْحَةِ مَا قَبْلَ السَّابِقَةِ.

4- مَفْعُولٌ بِهِ لِلْفِعْلِ (لَحَّنَ).

5- زِيَادَةٌ مِنْ (ب).

6- الْبَيْتُ لِلْمَعْرِيِّ فِي سَقَطِ الزُّنْدِ 33 وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ 276/1 وَرَصَفَ الْمَبَانِيَّ 295 وَالْجَنِّيَّ 600 وَالِدْرَ الْمَصُونَةَ 410/1 وَأَوْضَحَ
الْمَسَالِكَ 200/1 وَشَرَحَ الشُّذُورَ 59 وَالْمَغْنِيَّ 360 وَابْنَ عَقِيلَ 233/1 وَالْأَشْمُونِيَّ 206/1 وَالْهَمْعَ 337/1 وَحَاشِيَةَ
الصَّبَانَ 316/1. الْعَضْبُ: مُصَدَّرٌ عَضَبَ يَعْضِبُ، أَي قَطَعَ، وَوُصِفَ بِهِ السَّيْفُ الْقَاطِعُ؛ يَرِيدُ: إِنَّ هَذَا السَّيْفَ تَفْرَعُ مِنْهُ
السُّيُوفُ، فَلَوْلَا أَغْمَادُهَا تُمْسِكُهَا لَسَالَتْ.

7- انظُرِ الْجَنِّيَّ 600.

8- انظُرِ رَأْيَهُ فِي الْجَنِّيَّ 600 وَالْمَغْنِيَّ 360. وَلَمْ أَقْفَ عَلَيْهِ فِي مُصَنَّفَاتِهِ.

9- لِمَرْأَةٍ تَشْكُو فِرْقَةَ زَوْجِهَا، سَمِعَهَا عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ تَشْتَدُّهَا ذَاتَ لَيْلَةٍ، وَهِيَ أُمُّ الْحِجَّاجِ بْنِ يُوْسُفَ الثَّقَفِيِّ فِي تَسَاجِ
الْعُرُوسِ (ز ع ز ع) 189/11. وَرُوِيَ فِي تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ 83/9: «فَوَاللَّهِ لَوْلَا حَشِيَّةُ اللَّهِ وَالتَّقَى» فَلَا شَاهِدَ عَلَى مَا أَرَادَهُ
الْمُصَنِّفُ. وَالْبَيْتُ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ 394 وَرَصَفَ الْمَبَانِيَّ 241 وَاللِّسَانَ (ز ع ع) 142/8 وَالْمَغْنِيَّ 360 وَالْمُسْتَطْرَفَ 290/2
وَالسُّيُوطِيَّ 229 وَالْحِزَانَ 333/10. وَجَاءَ فِي (ب) وَالْمَغْنِيَّ وَالسُّيُوطِيَّ: «لَزَعَزَعٌ». وَيَسْتَقِيمُ بِهِ الْوِزْنُ جَوَازاً.

10- مَا بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب). وَانظُرِ رَأْيَ ابْنِ الطَّرَاوَةِ فِي الْجَنِّيَّ 601 وَالْمَغْنِيَّ 360.

11- كَلَامُ الْمَغْنِيِّ، انظُرْهُ ص 359 وَ360.

110*قوله: (غالباً) أي في القسم الغالب منها، وهو ما كان الخبر فيه كوناً مطلقاً، كما أشار إلى ذلك الشارح.

110*قوله: (وذلك) أي: وجوب الحذف.

110*قوله: (أي موجود) إشارة إلى تقدير الوجود الذي أضافه المتن إلى شرط «لولا»، فزيدٌ هو ذو الوجود، فهو الشرط، وقد زاده تنصيماً بقوله: (لوجود زيد الذي هو الشرط)، وقد يقال: الشرط هو الجملة، ومعنى وجودها حصول مضمونها [سواء كان الخبر فيها كوناً مطلقاً كما مثل⁽¹⁾، أو خاصاً كقولك⁽²⁾: «لولا زيدٌ أمسٍ هلكَ الناسُ»، وما قاله الشارح⁽³⁾ إنَّ صَحَّ، فإنَّما هو في الكون العام الذي أوجبه الجمهور، دون الخاص الذي جوَّزه محققو المتأخرين، وعبارة المغني⁽⁴⁾: «لربط امتناع الثانية بوجود الأولى»، وهو نصٌ فيما قلنا. انتهى. كذا قاله ناصر الملة والدين اللقاني⁽⁵⁾.

قال شيخنا: وفي قوله⁽⁶⁾: (إنَّ صَحَّ) إشارة إلى التوقُّف فيما قاله الشارح، ولا وجَّهٌ للتوقُّف في صحته، لا بحسب المعنى، ولا بحسب اللفظ؛ أمَّا الأول فلأنَّ حاصل كلامه أنَّ وجود المبتدأ في الجملة الأولى سبب لامتناع الجملة الثانية، ولا شبهة في صحة ذلك، بل ولا في أنه المراد من هذا التركيب؛ لأنَّا نقطع بأنَّ القائل: «لولا زيدٌ هلكَ عمرو» إنَّما أراد أن امتناع هلاك عمرو بسبب وجود زيد، وأنَّه لم يلاحظ أن سبب الامتناع تحقق لثبوت الوجود لزيد، وإنَّ صَحَّ من جهة المعنى أيضاً.

وأما الثاني؛ فلأنَّ غاية ما يستغرب من كلامه إطلاق لفظ الشرط على المفرد الذي هو «زيدٌ»، ولا إشكال في ذلك يوجهه، حيث كانت التسمية هنا بالشرط⁽⁷⁾ والجواب، من الاصطلاحيات التي اشتهر أنَّه لا مُشاحَّةَ فيها، فأیُّ مانع من الاصطلاح على تسمية المبتدأ وحده - ك (زيدٌ) في المثال - بالشرط؟ وأي محذور في ذلك كما في سائر الاصطلاحيات؟ ومن الواضح أن حقيقة الشرط غير مُرادَة، بل ولا متصورة؛ إذ مضمون الجملة الأولى لا يترتب عليه مضمون الثانية، بل إنَّما يترتب عليه انتفاء مضمون الثانية مع أنَّ الاسمية لا تكون شرطاً إلاَّ في باب (إذا) على قول، فظهر أنَّ

1- من قوله: «لولا زيدٌ لأكرمتك».

2- ساقط من (أ).

3- أي ما قاله خالد الزهري في موصل الطلاب 110: لولا حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه.

4- ص 359. وتقدم في كلامه الآنف الذكر.

5- هو أبو عبد الله ناصر الدين إبراهيم اللقاني المالكي (-958) فقيه أصولي صوفي، وهو أحد شيوخ ابن قاسم العبادي أستاذ الشنواني. من آثاره: حاشية على شرح التصريف للزنجاي، وحاشية على شرح عقائد الفيروزآبادي. انظر كشف الظنون 1139/2 و1147. ولم أقف على كلامه، ولعله من مختصره الذي أشرت إليه في الدراسة في سياق ذكر آثار الشنواني.

6- أي قول الناصر اللقاني آنفاً.

7- متعلقان بالتسمية، وخبر «كانت» هو قوله: «من الاصطلاحيات». وقال الكافِسيحي بهذا الصدد: فإن قلت: الدال على ما ذكر هو المجمع المركب من «لولا» ومدخولها، فكيف يستقيم أنَّها تدلُّ عليه وحدها؟ قلت: المعتبر في الدلالة على ما ذكر هو «لولا»؛ فإنَّها هي العمدة فيها، والباقي شرط لها، كما هو شأن الحروف، فصحت إضافة المعنى إليه وحدها من هذه الحيشية، كما صحت في سائر الحروف. شرح قواعد الإعراب 335.

التسمية بالشرط هذا⁽¹⁾ ليست إلا لمجرد اصطلاح، وحينئذ فلا شبهة لعاقل في صحة الاصطلاح على تسمية المفرد بذلك، فالتوقف فيها لا منشأ له إلا التعصب الذي لا يلتفت إليه. وقد سبق الشارح إلى ذلك الجلال المحلّي⁽²⁾، ولم ينفرد بذلك، بل ذكره غيره⁽³⁾ أيضاً، ولهذا لما قال صاحب اللباب⁽⁴⁾: «و الأخيران - أي «لولا» و«لو» - يكونان أيضاً لامتناع الثاني، أي: وهو جوابهما، لوجود الأول». انتهى، فسّر شارحُه⁽⁵⁾ السيد الأول⁽⁶⁾ بقوله: «وهو المبتدأ الواقع بعدهما». انتهى.

وأما قوله⁽⁷⁾: «فإنما هو في الكون العام الذي أوجبه الجمهور»، فجوابه أنه لا محذور بوجه يلحق أحداً في متابعة الجمهور، خصوصاً في أمرٍ نقليٍّ استنباطيٍّ لم يأت الشيخ⁽⁸⁾ بقاطعٍ على ردّ مذهبهم فيه. وأما قوله: «وعبارة المغني..» إلى قوله: «وهو نصٌ فيما قلناه»، فجوابه أنه لم يقم برهان [نقلي]⁽⁹⁾ أو عقلي على أنه يمتنع على الأئمة مخالفة نص المغني، وخصوصاً فيما يرجع لمجرد الاصطلاح كما فيما [نحن]⁽¹⁰⁾ فيه، مع أن الاعتراض عليه لمجرد مخالفة عبارة المغني، مع القطع بأنه اطلع عليها ولم يبال بقصد مخالفتها، مما لا ينبغي صدوره [عن عاقل]⁽¹⁰⁾، وإنما الذي ينبغي هو التماس بيان الحامل للشارح على العدول عنها، ويمكن أن يكون من أسباب العدول عنها أنه يلزم عليه الاستدراك باعتبار ما لا حاجة إلى اعتباره، وذلك للقطع بأنه يكفي - في نحو: «لولا زيد لأهنتك» - لانتفاء الإهانة وجود زيد، كما هو حاصل ما قاله الشارح، ولا حاجة فيه إلى اعتبار حصول ذلك الوجود في ذلك الانتفاء كما هو حاصل كلام المغني⁽¹¹⁾؛ لأنّ مضمون الجملة الأولى وجود زيد، وقد

1/88

1- كذا في الأصل. وهي ساقطة من سائر النسخ.

2- قال ذلك في شرحه لقواعد الإعراب، الذي أشرت إليه في قسم الدراسة عند ذكر شروح «الإعراب». وهو مفقود.

3- قال الكافيحي 334: (لولا) حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه، أي: يدل على استلزام تحقق شرطه لانتفاء جوابه بحسب فحوى الخطاب. فحسّن مقابلة الوجود بالامتناع؛ فإن الاعتبار للمعنى لا للفظ فقط، فلا يتوجه ما يقال من أن الأحسن أن يُقابل الوجوب بالامتناع؛ فإنه غير مناسب لمعنى الكلام كما ترى. ولا يتوجه أيضاً الاعتراض بأن الشرط يُستدلّ بعدمه على عدم المشروط، فكيف يُستدلّ بوجوده على عدمه.

4- هو تاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني (-684هـ) عالم نحوي. وكتابه المقترن به «لباب الإعراب» أشهر كتبه، أوضحه بكتاب آخر سماه «لب اللباب»، وله أيضاً «ضوء المصباح»، ولأبي البقاء العكبري كتاب باسم: «اللباب في علل البناء والإعراب»، ولم أظف على كلامه فيه. انظر كشف الظنون 1544 و1708.

5- أي شارح اللباب، و(فسّر) جواب قوله: (لما قال صاحب اللباب).

6- أي الأول بعد لو ولولا، من قوله الآنف الذكر في اللباب: «لامتناع الثاني لوجود الأول».

7- أي قول اللقائي في الصفحة السابقة.

8- هنا المُصنّف ابن هشام.

9- من (ب).

10- من الأصل.

11- يعني قوله: «لربط امتناع الثانية بوجود الأولى» المذكور في نقل اللقائي في الصفحة السابقة.

ومنه - أي ومن دخولها على الجملة الاسمية المحذوفة الخبر - «لولاى لكان كذا»، أي: لولا أنا موجود»، فأقام المتصل مقام المنفصل، وحذف الخبر لكونه كوناً مطلقاً. هذا مذهب الأخفش.

أضاف إليها الوجود حيث قال: «بوجود الأولى» فيكون السبب في انتفاء الثانية وجود مضمون الأولى، ومضمونها وجود زيد، فيكون السبب في الانتفاء وجود [وجوده]⁽¹⁾، فيكون اعتبار هذا الوجود المضاف إلى الأولى ممّا لا حاجة إليه؛ لكفاية اعتبار وجود زيد كما تبين، فيلزم الاستدراك واعتبار ما لا حاجة إليه؛ [لكفاية]⁽²⁾ في الاعتبار.

على أنا لا نسلّم أنّ عبارة المغني نصّ فيما قاله؛ لأنّ [قوله]⁽²⁾ «بوجود الأولى» يجوز جوازاً قريباً أن يكون معناه الوجود الكائن في الأولى، وهو وجود المبتدأ.

ويؤيده تأييداً قوياً أن شارح اللباب السيّد لمّا فسّر «الأول» في قوله: «لامتناع الثاني لوجود الأول» بقوله: «وهو المبتدأ الواقع بعدهما»، أي بعد «لولا» و«لو»⁽³⁾، [قال]⁽⁴⁾ ما نصّه: وحاصل معناه ارتباط الجملتين على معنى أنّ الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الأولى. انتهى. [فليتأمل]⁽⁵⁾.

110 قوله: (ومنه: لولاى لكان كذا).. قال في المغني⁽⁶⁾: وسُمع قليلاً: «لولاى» و«لولاك» و«لولا»،

خلافاً للمبرد⁽⁷⁾، ثمّ قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير، مُختصّة به كما اختصّت حتّى والكاف بالظاهر⁽⁸⁾، ولا تتعلّق (لولا) بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف.

88/ب وقال الأخفش⁽⁹⁾: الضمير مبتدأ، ولولا غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا إذ قالوا: «ما أنا كَأنتَ ولا أنتَ كَأنا».

وقد أسلفنا⁽¹⁰⁾ أنّ النيابة إنّما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، فإذا عطف عليها اسم ظاهر، نحو: «لولاك وزيد»، تعيّن رفعه، لأنّها لا تخفض الظاهر.

1- من (أ) و(ب) و(ج).

2- من (أ).

3- في (أ): مهما. وهو سهو.

4- ساقط من (أ).

5- زيادة من (ب).

6- ص 361. وقد تقدم هذا الكلام في الصفحة 327.

7- انظر المقتضب 73/3.

8- انظر الكتاب 373/2 و383. وانظر في الكاف: رصف المباني 195 والجنى الداني 78.

9- انظر رأيه في المقتضب 73/3 والمغني 361 و576 والجمع 375/2. وكذا رأي الفراء. انظر الرضي 445/2.

10- كان قد أشار إليه المصنف ص 126 من المغني.

وذهب سيبويه إلى أن «لولا» جارة للضمير، كما تقدّم. ومن غير الغالب: «لولا زيدٌ سالمنا ما سلّم». ويقال فيها تارة حرف تحضيض، بمهملة ومُعْجَمَتَيْن.

110* قوله: (وذهب سيبويه إلى أن لولا جارة للضمير كما تقدّم)⁽¹⁾.. قال الرضي: (لولا) عنده⁽²⁾ حرف جرّ هنا⁽³⁾ خاصة. قال — يعني الشارح⁽⁴⁾: ولا يبعد أن تكون لبعض الكلمات⁽⁵⁾ مع بعضها حال، فتكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جرّ، مع أنها مع غيره عاملة، نحو: «لولا أنت»، ومثّل لذلك بـ «لذن»⁽⁶⁾، فإنّها تجرّ ما بعدها بالإضافة، إلّا إذا وليتها (غُدوةً) فإنّها تنصبها. قال الرضي: وفي قوله نظر؛ وذلك أن الجارّ إذا لم يكن زائداً فلا بدّ له من متعلّق، ولا متعلّق في نحو: «لولاك لم أفعَل»، ظاهراً، ولا يصحّ تقديره. وقال السيرافي⁽⁷⁾: الجارّ والمجرور — أي: لولاك — في موضع رفع بالابتداء، كما في (بحسبك). وفيه نظر؛ لأنّ ذلك إنّما بتقدير زيادة الجارّ، وإذا لم يكن زائداً فلا بدّ له من متعلّق، فيكون مفعولاً بذلك المتعلّق.

فإن رجّح مذهب سيبويه بأنّ التغيير عنده تغيير واحد، وهو تغيير (لولا) بجعلها حرف جرّ — بخلاف مذهب الأخفش؛ فإنه يُلزمه اثني عشر ضميراً — يُرَجِّح⁽⁸⁾ بأنّ تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب، بخلاف تغيير (لولا) لجعلها حرف جرّ، وارتكاب خلاف الأصل — وإن كثر — إذا كان مستعملاً، أهون من ارتكاب الأصل غير المستعمل⁽⁹⁾.

[الوجهين الثاني والثالث: «لولا» للتحضيض والعرض]

110* قوله: (تحضيض) مأخوذ من: حضّه على القتال، أي حتّه وطلبه منه⁽¹⁰⁾، فهو أبلغ في إفادة هذا المعنى من الحثّ لزيادة البناء.

- 1- تقدم في موصل الطلاب 76 عند الكلام على حروف الجرّ التي لا تتعلق مع مجرورها بشيء، وتقدم شاهده في هذا الكتاب برقم 73 و74.
- 2- أي عند سيبويه، انظر الكتاب 375/2.
- 3- يعني في وصل الضمير بلولا، كقولنا: «لولاك ولولاي».. ونحوهما. انظر الكتاب 373/2 و375.
- 4- زادها الشنواني، وهو يعني شارح الكافية الرضي؛ فقد نقل كلام سيبويه بالمعنى.
- 5- في (أ): الكمالات. وهو وهم.
- 6- أي: جعل سيبويه جرّ الياء والكاف بلولا حالة خاصة، مثل نصب «لذن» لـ «غُدوة» خاصة؛ ونصّ ما في الكتاب 375/2: «فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال، كما كان لـ (لذن) حال مع (غُدوة) ليست مع غيرها».
- 7- انظر الرضي 445/2. ولم أقف عليه في مصنفاته.
- 8- أي مذهب الأخفش. وهو جواب قوله: إن رجّح مذهب سيبويه. يريد أن لكل مذهب ما يرجحه.
- 9- انظر شرح الرضي على الكافية 444/2 و445. والنقل باقتضاب.
- 10- انظر القاموس (ح ض ض) 590.

وتارةً حرف عَرْضٍ، بسكون الراء؛ أي: طَلَبُ بِإِزْعَاجٍ فِي التَّحْضِيضِ، أَوْ طَلَبُ بِرَفْقٍ فِي العَرْضِ، عَلَى التَّرْتِيبِ، فَتَخْتَصُّ فِيهِمَا بِالْجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ المَبْدُوءَةِ بِالمَضَارِعِ، أَوْ بِمَا فِي تَأْوِيلِهِ. فَالتَّحْضِيضُ نَحْوُ: (لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ)، أَيْ اسْتَغْفِرُوهُ وَلَا بَدًّا. وَنَحْوُ: (لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكًا)، ف (أَنْزَلَ) مُؤَوَّلٌ بِالمَضَارِعِ، أَيْ يُنْزَلُ. وَالعَرْضُ نَحْوُ: «لَوْلَا تَنْزَلُ عِنْدَنَا فَتَصِيبَ خَيْرًا»، وَنَحْوُ: (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ)، ف (أَخَّرْتَنِي) مُؤَوَّلٌ بِالمَضَارِعِ، أَيْ: «تُؤَخَّرَنِي». وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً حَرْفِ تَوْبِيخٍ - مَصْدَرٌ «وَبَّخَهُ»، أَيْ: عَيَّرَهُ بِفِعْلِهِ القَبِيحِ - فَتَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ المَبْدُوءَةِ بِالمَاضِي، نَحْوُ، (فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً)، أَيْ: فَهَلَا نَصَرَهُمْ.

111 قوله: (وَعَرَضُ بِسُكُونِ الرَّاءِ) مِنْ: «عَرَضَ فُلَانٌ حَاجَتَهُ عَلَى فُلَانٍ»، وَمِنْهُ التَّعْرِيفُ، خِلَافَ

التَّصْرِيحِ⁽¹⁾. وَفَسَّرَهُمَا⁽²⁾ عَلَى جِهَةِ⁽³⁾ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ المَرْتَبِ بِقَوْلِهِ: «أَيُّ طَلَبٍ بِإِزْعَاجٍ أَوْ بِرَفْقٍ». يُقَالُ: أَرَعَجَهُ إِذَا طَلَبَهُ مِنْ مَكَانِهِ أَوْ طَلَبَ بِرَفْقٍ، فَهِيَ مَشْتَرِكَانِ فِي مَطْلَقِ الطَّلَبِ، وَلِذَا جَعَلَهُمَا وَجْهًا وَاحِدًا، وَإِنْ كَانَتْ دَلَالَةُ العَرْضِ عَلَيْهِ إِنَّمَا هِيَ بِالإِتِمَارِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ: «نَظَرْتُ إِلَيْهِ مِنْ عَرْضٍ»، أَيْ: جَانِبٍ وَنَاحِيَةٍ، فَكَأَنَّ المُعَرِّضَ لَمَّا تَرَكَ التَّصْرِيحَ بِحَاجَتِهِ⁽⁴⁾، طَلَبَهَا مِنْ جَانِبٍ؛ لِأَنَّ المُرَادَ مِنَ المَعْنَى أَعْمٌ مِنَ الحَاصِلِ بِطَرِيقِ وَضْعِ اللَّفْظِ لَهُ، وَالحَاصِلُ بِمَعُونَةِ المَقَامِ، فَلِذَا كَانَتْ الوُجُوهُ بِحَسَبِ الإِسْتِعْمَالِ، لَا الوُضْعَ فَقَطْ⁽⁵⁾. وَيَفْتَرِقَانِ مِنْ جِهَتَيْ [الطَّلَبِ]⁽⁶⁾: الإِزْعَاجُ، وَالرَّفْقُ. وَعَطْفٌ أَوَّلًا بِالْوَاوِ، وَثَانِيًا بِ (أَوْ)؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الأَوَّلَ مَقَامٌ اشْتِرَاكٍ، وَأَنَّ الثَّانِيَّ مَقَامٌ امْتِيَازٍ، وَكُلٌّ مِنَ العَاطِفِينَ ثَابِتٌ فِي مَقَامٍ يَلِيْقُ بِهِ عَلَى حَسَبِ تَوَافُقِ الوُضْعِ وَطَبْعِهِ. فَإِنْ قَلَّتْ: ظَهَرَ الفَرْقُ بَيْنَ التَّحْضِيضِ وَالعَرْضِ بِحَسَبِ الفِعْلِ⁽⁷⁾، فَهُوَ كَافٍ فِي الفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ مُرَادِ⁽⁸⁾ الإِسْتِعْمَالِ، فَالجَوَابُ: لَا بَلْ هُوَ مُفَوَّضٌ إِلَى صِلَاحِيَّةِ المَقَامِ لِأَحَدِهِمَا. كَذَا قِيلَ⁽⁹⁾.

[الوجه الرابع: «لولا» التوبيخية]

1- انظر القاموس (ع ر ض) 595.

2- في (ب): فردهما. وهو وهم.

3- كذا في الأصل و(ب) والذي في سائر النسخ: على لغة.

4- في النسخ كلها: حاجته. والصواب تعدي التصريح بالباء هنا.

5- الكلام بمعناه في الكافي 338.

6- كذا في الأصل، وهي ساقطة من سائر النسخ.

7- في (ب): العقل. وهو وهم.

8- في الأصل: موارد. وهو وهم أيضاً.

9- قاله الكافي 338.

قيل وتكون «لولا» حرف استفهام، فختص بالماضي، نحو: (لولا أخرجتني إلى أجل قريب)، (لولا أنزل إليه ملك)، قاله أبو عبيدة أحمد الهروي، والمعنى: «هل أخرجتني؟ وهل أنزل؟» والظاهر أنها - أي (لولا) - في الآية الأولى، وهي (لولا أخرجتني)، للعرض، كما تقدم، وفي الآية الثانية، وهي (لولا أنزل عليه ملك)، للتحضيض، أي: «هلاً أنزل». وزاد الهروي معنى آخر، وهو أن تكون «لولا» نافية بمنزلة «لم»، وجعل منه - أي من المنفي: (فلولا كانت قرية آمنت) آمنت، أي: «لم تكن قرية آمنت».

111* قوله: ﴿فلولا نصرهم﴾⁽¹⁾ أي: برفع العذاب عنهم. ﴿مزدون الله﴾: أي غيره. ﴿قرباناً﴾: أي متقرباً به

إلى الله. ﴿آلهة﴾: أي: معهم، وهم الأصنام. ومفعول ﴿اتخذوا﴾ ضمير محذوف يعود على الموصول، أي: هم، و﴿قرباناً﴾ الثاني⁽²⁾، و﴿آلهة﴾ بدل منه⁽³⁾.

وفي المغني: الثاني عشر⁽⁴⁾: قول بعضهم⁽⁵⁾ في: ﴿فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة﴾⁽¹⁾ إن

الأصل: اتخذوهم قرباناً، وإن الضمير و﴿قرباناً﴾ مفعولان، و﴿آلهة﴾ بدل من ﴿قرباناً﴾.

وقال الزمخشري: «إن ذلك فاسد في المعنى»⁽⁶⁾. ولم يبين وجه فساد المعنى، ووجهه⁽⁷⁾ أنهم إذا ذموا على اتخاذهم قرباناً من دون الله، اقتضى مفهومه الحث على أن يتخذوا الله سبحانه وتعالى قرباناً، كما إذا قلت: «أنتخذ فلاناً معلماً دوني؟» كنت امرأ له⁽⁸⁾ أن يتخذك معلماً دونه، والله تعالى يتقرب إليه بغيره، ولا يتقرب به إلى غيره سبحانه.

[ما قيل أيضاً في معاني «لولا»]

112* قوله: (منه، أي من النفي)⁽⁹⁾ لو قال: أي من (لولا) التي للنفي لكان أوضح.

1- ﴿فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة بل ضلوا عنهم وذلك إفكهم وما كانوا يفترون﴾ الأحقاف 28/46.

2- أي: المفعول الثاني لـ ﴿اتخذوا﴾، فلفظة «الثاني» ههنا خبر.

3- سيأتي بعد قليل عن المصنف ما يبين فساد هذا الوجه الإعرابي، فإن الصحيح أن مفعول ﴿اتخذوا﴾ هو ﴿آلهة﴾، أي: اتخذوا آلهة من دون الله، و﴿قرباناً﴾ حال من واو الجماعة، مؤولة بمشتق، أي: متقربين، والفعل ﴿اتخذ﴾ هنا متعدياً إلى واحد، كقولك: «اتخذت موطناً لي».

4- في المغني 695: الثامن عشر. وكان ابن هشام قد ذكر أمثلة يحصل فيها الفساد متبني فيها على ظاهر اللفظ، ولم ينظر في موجب المعنى، وبعض تلك الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب. انظرها في المغني 686.

5- هم الحوفي، وأبو البقاء العكبري، وابن عطية. انظر التبيان 235/2 والحرر الوجيز 103/5، والبحر المحيط 66/8.

6- في الكشف 310/4 ما نصه: «لا يصح أن يكون ﴿قرباناً﴾ مفعولاً ثانياً و﴿آلهة﴾ بدل منه؛ لفساد المعنى» اهـ.

7- أي وجه فساد المعنى الذي تحدث عنه الزمخشري.

8- ساقط من الأصل و(أ) و(ب).

9- في الموصول: المنفي.

وهذا بعيد، والظاهر أن المراد بـ «لولا» هذا: التوبيخ، والمعنى: «فهلأ»، وهو قول الأخفش، والكسائي، والفرّاء.

112 قوله: (والظاهر أن المراد بلولا ههنا⁽¹⁾ التوبيخ).. قال في المغني⁽²⁾: فإن احتج محتج للهروي⁽³⁾ بأنه قرئ بنصب ﴿قوم﴾⁽⁴⁾ على الاستثناء، ورفع على الإبدال، فالجواب أن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي، كقوله:

117 عافٍ تغيّر إلا النُّويُّ والوتد⁽⁵⁾

فرفع؛ لما كان (تغيّر) بمعنى: لم يبق على حاله.

وأدق⁽⁶⁾ من هذه قراءة بعضهم⁽⁷⁾: ﴿شربوا منه إلا قليل منهم﴾⁽⁸⁾، لما كان ﴿شربوا منه﴾ في معنى: فلم يكونوا منه، بدليل: ﴿فمن شرب منه﴾ فليس مني⁽⁹⁾.

ويوضح لك ذلك أن البديل في غير الموجب أرجح من النصب، وقد اجتمعت السبعة⁽¹⁰⁾ على

1- في الموصل: «هذا». وهو ضعيف.

2- ص 363. وكان المصنف قد ذكر أن الهروي قال إن «لولا» تكون نافية بمتزلة «لم»، وأنه جعل منها الآية الآتية. وانظر كلام الهروي في الأزهية 178.

3- أبو الحسن علي بن محمد الهروي (نحو -415هـ) نحوي بارع، نسبته إلى هراة، وسكن مصر. وهو والد المؤذن أبي سهل علي بن محمد الهروي (-433هـ). من أشهر كتبه: الأزهية في علم الحروف، والذخائر في النحو. انظر ترجمته في معجم الأدباء 248/14 وإنباه الرواة 311/2.

4- من قوله ﷺ: ﴿فلولا كانت قرية أمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يؤنس لَمَا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾ يونس 98/10. والمشهور النصب، ورويت قراءة الرفع عن الجرمي والكسائي، والقراءتان في مشكل إعراب القرآن 354/1 والكشاف 371/2 والبحر المحيط 192/5 والدر المصون 269/6. وقال في مجمع البيان 98/11: لم يقرأ أحد بالرفع.

5- صدره: «وبالصريمة منها منزل خلق». للأخطل في ديوانه 114 والسيوطي 230، وبلا عزو في إعراب العكبري 85 وشرح التسهيل 281/2 والدر المصون 471/1 و410/10 وأوضح المسالك 224/2 والمغني 363 مكرر، والأشتموني 503/1 وحاشية الصبان 213/2. والصريمة: اسم موضع وهو المنقطع من الرمال، والخلق: المهترئ الهش، العافي: الدارس الزائل، النوي: حاجز أو حفيرة حول الخيمة.

6- في الأصل: «أحق»، وفي (أ): «أحف». وهو وهم من الناسخين.

7- هم عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وسليمان الأعمش رضي الله عنهم. وتقدم تخريج هذه القراءة في الصفحة 95.

8- ﴿فلما فصل طالوت بالجنود قال إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده فشربوا منه إلا قليلاً منهم فلما جاوزه هو والذين آمنوا معه قالوا لا طاقة لنا اليوم بجالوت وجنوده قال الذين يظنون أنهم ملاقوا الله كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين﴾ البقرة 249/2.

9- من الآية السابقة نفسها. ما بين حاصرتين ساقط من (أ).

10- أي القراء السبعة، وهم: نافع المدني (-169هـ) وابن كثير المكي (-120هـ) وأبو عمرو البصري (-154هـ) وعبد الله بن عامر (-118هـ) وعاصم الكوفي (-127هـ) وحزمة الكوفي (-156هـ) والكسائي الكوفي (-189هـ).

وَيُؤَيِّدُهُ أَنْ فِي حَرْفِ أَبِي بْنِ كَعْبٍ، وَحَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَي فِي قِرَاءَتِهِمَا: (فَهَلَا)..

النصب في: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾⁽¹⁾ فدلَّ على أنَّ الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب، كما في قوله: «تَغْيِيرَ إِلَّا النَّوْيُ وَالْوَتْدُ». انتهى.

112* قوله: (أي في قراءتهما)⁽²⁾.. قال في سرِّ الصَّنَاعَةِ⁽³⁾ لابن جنبي: وأمَّا الحرف، فالقول فيه وفيما كان من لفظه، أنَّ (ح ر ف)⁽⁴⁾ أينما وقعت في الكلام، يراد بها حدُّ الشيء وحدِّته؛ من ذلك: حرف الشيء إنما هو حدّه وناحيته⁽⁵⁾، وطعام حريّف، يراد به حدِّته، ورجل مُحارَف أي محدود على الكسب والخير، ويقال فيه أيضاً مُجارَف – بالجيم – ومثله مُحَرَفٌ ومُجرَفٌ، كان الخير قد حُرِفَ عنه⁽⁶⁾، وجُلِّفَ كما يُجَلِّفُ القلم. وقولهم: «انحرف فلانٌ عني» من هذا أيضاً، كأنه جعل بينه وبينه حداً بالبعد والاعتزال. وقال أبو عبيدة في قول الله عزَّ وجل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾⁽⁷⁾: أي لا يدوم، تقول: «إنما أنت على حرفٍ»، أي لا أتقُّ بك⁽⁸⁾، وهذا راجع إلى ما قدمناه، لأنَّ تأويله أنه قلق في دينه، فكأنه معتمد على حرفٍ دينه غيرَ واسطٍ فيه، كالذي هو على حرف الجبل ونحوه. وقال أحمد بن يحيى⁽⁹⁾: أي على شكٍّ، وهذا هو المعنى الأول، ومن هنا سُمِّيَتْ حروف المعجم حروفاً؛ وذلك أنَّ الحرف حدُّ مُنْقَطِعِ الصوت، وغايته وطرفه، كحرف الجبل، ويجوز أن يكون سُمِّيَتْ حروفاً لأنها جهات للكلم، ونواح، كحروف الشيء وجهاته المُحدِّقَةِ به، ومن هذا قيل: فلان يقرأ بحرف أبي عمرو، وغيره من القراء؛ وذلك لأنَّ الحرف حدُّ ما بين القراءتين، وجهته وناحيته.

1/90

- 1- قال في الكشاف 371/2: «وهو استثناء منقطع، بمعنى: ولكن قوم يونس لما آمنوا، ويجوز أن يكون متصلاً والجملة في معنى النفي؛ كأنه قيل: ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلا قوم يونس، وانتصابه على أصل الاستثناء. وقرئ بالرفع على البدل، هكذا روي عن الجرمي والكسائي» اهـ.
- 2- يعني أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود، وقد قرأا في مصحفيهما: ﴿فَهَلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنْتُ﴾ من آية سورة يونس الأنفة الذكر. والقراءة في الطبري 117/11 و119 والكشاف 371/2 والبحر المحيط 192/5 والبرهان 379/4.
- 3- «سر صناعة الإعراب» كتاب يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم الواقعة في كلام العرب، وأحوال كل حرف منها، وما يتفرع عن تلك الأحكام والأحوال. وكلامه فيه 13 و14.
- 4- كذا في (ج) وسرِّ الصناعة 13، وفي سائر النسخ: «من لفظة الحرف».
- 5- انظر القاموس (ح ر ف) 737.
- 6- في سرِّ الصناعة: «حُرِّفَ عنه». والنص منه 14. ورجل مُحَرَّفٌ: قد جرَّفه الدهر، أي اجتاح ماله وأفقره. انظر: (ج ر ف) في اللسان 26/9 والتاج 113/12.
- 7- ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ الحج 11/22.
- 8- في الأصل: لا أتوبك. وهو وهم. وانظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 46/2 والبرهان 151/2.
- 9- هو ثعلب نفسه. ورأيه في سرِّ الصناعة 14 بصدد الآية الأنفة الذكر. ولم أقف عليه في مصنفاته.

ويلزمُ من ذلك المعنى الذي ذكرناه - وهو التوبيخ - معنى النفي الذي ذكره الهروي؛ لأن اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يُشعرُ بانتفاء وقوعه.

ويجوزُ أن يكونَ قولهم: «حرف فلان» يراد به حروفه التي يقرأ بها، أي القارئ يؤديها بأعيانها من غير زيادة ولا نقص، فيكون الحرف في هذا - وهو واحد - واقعاً موقع الحروف، وهي جماعة، كقوله [١]: ﴿وَالْمَلِكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ (2) أي: والملائكة، وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (3) أي والملائكة، وكقوله [٢]: ﴿أَهْلِكَ النَّاسَ الَّذِينَ وَالِدْرَاهِمِ﴾ (5)، أي: الدنانير والدرهم، وكقولنا: «الأسدُ أشدُّ [من الذئب]»، أي: الأسدُ أشدُّ [6] من الذئب.

وهذا واسع (7) في كلامهم، ولهذا سمى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً (8)، نحو: (من) و(قد) و(هل) و(بل)؛ وذلك لأنها تأتي في أول الكلام وآخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له (9). انتهى ما أردناه منه (10).

112 قوله: (لأن اقتران التوبيخ بالفعل... إلخ).. وعبارته في المغني (11): «لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع».

[إِنْ] (12)

[الوجه الأول: «إن» الشرطية]

- 1- زيادة ضرورية.
- 2- ﴿وَالْمَلِكُ عَلَى أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةً﴾ الحاققة 17/69.
- 3- الفجر 22/89.
- 4- زيادة ضرورية.
- 5- روي بغير هذا اللفظ في صحيح ابن حبان، كتاب الرقائق، برقم 694 وكذلك في حلية الأولياء لأبي نعيم 261/1: «إنما أهلك من قبلكم هذا الدينار وهذا الدرهم، وهما مهلكاكم». وانظر شعب الإيمان للبيهقي 513/12.
- 6- ما بين حاصرتين ساقط من (أ) و(ب). ولو قال: «أي: الأسود أشد..» لكان أغنى لتفسيره.
- 7- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: واقع.
- 8- من ذلك: تسمية الرَّجَاجِي كتابه «حروف المعاني»، وتسمية أحمد بن عبد النور المالقي كتابه «رصف المباني في شرح حروف المعاني»، وتسمية الحسن بن قاسم المرادي كتابه: «الجنى الداني في حروف المعاني».. إلخ.
- 9- نقل ابن أم قاسم في سياق بيان حد الحرف عن بعضهم أن الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط، وهذا يشمل الاسم والفعل والحرف، وعلم منه أن ما ليس بكلمة فليس بحرف، كهمزتي النقل والوصل وياء التصغير؛ فهذه من حروف الهجاء، لا من حروف المعاني، فإنها ليست بكلمات بل أبعاض كلمات. انظر الجنى 20. وانظر أمالي ابن الحاجب 310.
- 10- انتهى كلام ابن جني في «سر الصناعة». انظر كلامه في الصفحتين 13 و14 منه. وفي النقل تصرف.
- 11- ص 363.
- 12- ينظر في إن: الأزهية 32 والرصف 104 والجنى 207 والمغني 313.

112* قوله: (شرطية)⁽¹⁾.. قال الرضي: وشرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى المضى جعلت الشرط لفظ (كان) كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ﴾⁽²⁾ و: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾⁽³⁾. وإنما اختص ذلك بـ(كان) لأن الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه، الزمن الماضي فقط، ومع النص على المضى لا يمكن إفادة الاستقبال، وهذا من خصائص (كان) دون سائر الأفعال الناقصة⁽⁴⁾. قال الدماميني⁽⁵⁾: «وهذا الكلام مع ما فيه من النظر مشى عليه التفتازاني في مواضع من حاشية الكشاف، قلت: والقول بأن (إن) الشرطية لا تنقل (كان) بخصوصها عن معنى المضى، بل هو باقٍ معها، هو مذهب المبرد⁽⁶⁾؛ نقله عن جدي من قول الإمام قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير⁽⁷⁾ في تفسيره المسمى بالبحر الكبير، قال: والصحيح أنها – يعني (كان) الواقعة بعد إن الشرطية – بمنزلة غيرها من الأفعال الماضية، وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولي⁽⁸⁾؛ لأنه قال: والماضي بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه، وهنَّ أدوات الشرط إلا (لو)، ولما قال جدي المشار إليه: ولو كانت (إن) لا تقلب معنى (كان) إلى الاستقبال [لقوة دلالتها على الماضي، لما جاز أن تأتي بعد (إن)، والمراد بها الاستقبال]⁽⁹⁾، في موضع⁽¹⁰⁾ من المواضع، وليس الأمر كذلك؛ ألا ترى أن المعنى على الاستقبال في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ حُبًّا فَاطَّهَّرُوا﴾⁽¹¹⁾؟»

- 1- فيقال فيها تارةً شرطية. الموصل 112. وعبارة الهروي: تكون جزاءً، كقولك: «إِنْ تَأْتِي آتِكَ». الأزهية 32.
- 2- ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ المائدة 116/5.
- 3- ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ يوسف 26/12.
- 4- انظر الرضي 114/4 و 115.
- 5- انظر المرجع 46/1 و 47.
- 6- انظر المقتضب 49/2.
- 7- تقدمت الترجمة له ص 132. ولم أقف على تفسيره البحر الكبير.
- 8- أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى الجزولي (-607) نحوي بارع. نسبته إلى جزولة قبيلة من البربر. أخذ عن ابن بري، وقرأ عليه جمل الزجاجي، ثم كتب تعليقات عليه ضمنها حصيلة المناقشات التي أثارها «الجملة» فعُرفت بالقانون أو المقدمة الجزولية. وأخذ عنه الشلوين وابن معط. وله أيضاً: مختصر تفسير ابن جني في شرح المتنبي. انظر ترجمته في إنباه الرواة 378/2 ووفيات الأعيان 488/3 وإشارة التعيين 249. وانظر كلامه في مقدمته 102.
- 9- ساقط من الأصل.
- 10- متعلقان بالفعل تأتي.
- 11- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْكُمْ فَطْهُرٌ وَلَا مَاءٌ فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ بِمَاءٍ مَسَّكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ مِنْكُمْ﴾ المائدة 6/4.

وقال ابن الحاجب في شرح منظومته⁽¹⁾: وقد يُراد به - يعني بالفعل الواقع شرطاً⁽²⁾ - الماضي مع المستقبل جميعاً، لا الماضي وحده، كما جَوَزَهُ بعضهم⁽³⁾ مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَتَقَوُّوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ﴾⁽⁴⁾، فتدخل في ذلك على الماضي والمستقبل جميعاً، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَبُوءُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾⁽⁵⁾، والمراد أصحاب الأعداء وغيرهم ممن يفعل فعلهم. قلت: ليس ما في هذه الآية من قبيل الشرط الذي فيه الكلام حتى يورده هنا، ولكن لما كان هذا مشابهاً للشرط، وكان الحكم الذي ذكره هنا، جاز في مشابهة الشرط. أورد هذا المثال أيضاً تنبيهاً على جريان الحكم المذكور فيه. ثم قال⁽⁶⁾: وكذلك: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾⁽⁷⁾ وأشباهه، والمراد: مَنْ آمَنَ وَمَنْ يُؤْمِنُ؛ لأنَّ المعنى والسياق يقتضي ذلك، ولذلك يُحكم بالعموم في مثل: «إِنْ جَاءَكَ رَجُلٌ عَالِمٌ فَأَكْرِمْهُ»، وبالتكرير في المطلق؛ لأنَّ السياق باعتبار المعنى⁽⁸⁾ يقتضي ذلك؛ إذ القصد في مثله قصد التكرار، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾⁽⁹⁾، وكقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾، ولا إشكال في ذلك.

فإن قلت: فيلزم على هذا تكرير المشروط بتكرار الشرط، ومعلوم أنك لو قلت: «إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ» فدخلت مرة، طَلَّقْتَ، ثُمَّ لَوْ دَخَلْتَ ثَانِيَةً لَمْ تُطَلِّقْ. قلت: هذا إذا لم يكن العُرف⁽¹⁰⁾ اقتضى التكرير، وقد عَلِمَ مِنْ عُرْفِ الشَّارِعِ أَنَّ هَذِهِ الشَّرُوطُ فِي التَّعْلِيمِ وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ كُلِّهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً الْمَعْنَى، فِيهَا قَصْدُ تَكْرِيرِ الشَّرُوطِ عِنْدَ تَكْرَرِهَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ: التَّعْلِيمَ مُسْتَمِراً، وَالتَّرْغِيبَ مُسْتَمِراً، وَالتَّرْهِيْبَ مُسْتَمِراً، وَالعُرفُ فِي مِثْلِهِ قَصْدُ التَّكْرَرِ.

=تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ المائدة 6/5.

- 1- شرح الوافية نظم الكافية 413 و414 و415. وساقه الدماميني في المزج 47/1 بتصرف.
- 2- أدرج هنا في النسخ والمزج: «لأن». والتصحيح من شرح الوافية لابن الحاجب 413. كما أن السياق يقتضي عدمها.
- 3- انظر توضيح المقاصد 1294.
- 4- ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَتَقَوُّوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ محمد 36/47.
- 5- البروج 10/85.
- 6- أي ابن الحاجب، انظر شرح الوافية 414.
- 7- ﴿رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً﴾ الطلاق 11/65.
- 8- كذا في (ب) وشرح الوافية 414. والذي في سائر النسخ والمزج 47/1: «في المعنى».
- 9- من سورة المائدة 6/5 المذكورة في الصفحة السابقة.
- 10- في (ب): الفرق. وهو وهم.

ومعناها تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى، كالتي في نحو: (إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمَهُ اللَّهُ)، فحصول مضمون العلم مُعَلَّقٌ بحصول مضمون ما يُخْفُونَهُ أَوْ يُبْدُونَهُ.

وإنَّ الشرطية حكمها بالنسبة إلى العمل، أن تجزَمَ فعلين مضارعين، أو ماضيين، أو مختلفين، ويُسمَّى الأول منهما شرطاً، والثاني جواباً وجزاءً.

ومن ثمَّ قال مالك⁽¹⁾ رحمه الله تعالى ما معناه: إنَّ المشروط لا يتكرر بتكرر الشرط إلاَّ أَنْ يَكُونَ العُرْفُ فِي مِثْلِهِ قَصْدُ التَّكْرُرِ، كَقَوْلِ القَائِلِ: «إِنْ تَرَكْتُ صَلَاةَ الوِتْرِ فَعَلِيَّ كَذَا»؛ فَإِنَّهُ يَتَكَرَّرُ عَلَيْهِ بِتَكَرُّرِ الشرط، حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ: «كَلَّمَا أَتَرَكْتُ أَدَيْتُ ذَلِكَ»⁽²⁾؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ فِيهِ المَرَّةَ الوَاحِدَةَ، وَإِنَّمَا المُرَادُ المَحَافِظَةَ عَلَى ذَلِكَ مُسْتَمِرًّا، وَلَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ إِلَّا بِتَكَرُّرِ المشروطِ عِنْدَ تَكَرُّرِ الشرطِ. إِلَى هُنَا كَلَامُهُ⁽³⁾.

قلت: والحاصل أنه أخرج الواقع شرطاً في مثل ذلك عن دلالاته على الزمن الخاص الذي وضع له، واستعمل في مطلق الزمان مجازاً للقرينة، من باب استعمال المقيد في المطلق، فصَدَقَ عَلَى المَاضِي كَمَا صَدَقَ عَلَى المَستَقبَلِ». إِلَى هُنَا كَلَامُ الدَّمَامِينِيِّ⁽⁴⁾.

112*قوله: (فحصول مضمون العلم).. أي حصول مضمون هو العلم، ولو قال: [فحصول]⁽⁵⁾ العلم معلق، لكان أخصراً وأظهر.

112*قوله: (وحكمها أن تجزَمَ فعلين... إلخ).. قال في المغني: وقد تقترن - أي إن الشرطية⁽⁶⁾ -

بـ «لا» النافية، فيظن من لا معرفة له أنها (إلا) الاستثنائية، نحو: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾⁽⁷⁾، ﴿إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾⁽⁸⁾، ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكْرَمَ الخَاسِرِينَ﴾⁽⁹⁾، ﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾⁽¹⁰⁾.

1- كذا في (أ) وشرح الوافية 415. وفي الأصل: قال ماذكر. وفي (ب): قال مالك ذكر. وفي المزج 47/1: قال ابن مالك. ولم أصف على كلام ابن مالك في مصنفاته.

2- في النسخ كلها: «كَلَّمَا تَرَكْتُ صَلَاةَ الوِتْرِ فَعَلِيَّ كَذَا»؛ وهو سهو، صححته من المزج للدمايني 47/1.

3- أي كلام ابن الحاجب. انظر شرح الوافية 413 و414 و415. وكلام الدمايني لما بينته. انظر المزج 47/1.

4- وهو في المزج 46/1 و47.

5- من (أ).

6- هذا الاعتراض للشنواي، وليس من كلام المغني.

7- ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ التوبة 40/9.

8- ﴿إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَنْصُرُوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ نفسها 39.

9- ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾ هود 47/11.

10- ﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ يوسف

وتارةً يقال فيها نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، كالتي في نحو: (إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا)، أي: «ما عندكم»، وعلى الفعلية الماضية، كالتي في نحو: (إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحَسَنَى)، والمضارعة، كالتي في نحو: (إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا)..

وقد بلغني أَنْ مَنْ يَدَّعي الفضل — أي وهو كاذب في دعواه⁽¹⁾ — سأل في: ﴿إِن تَفْعَلُوهُ﴾⁽²⁾، فقال: ما هذا الاستثناء؟ أمتصل أم منقطع؟.. انتهى⁽³⁾.

قيل: وكان ينبغي أن يجاب بأن الاستثناء الذي تخيله متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل⁽⁴⁾. وظنه ما ذكر⁽⁵⁾ من جهة أنه يجب قلب نون (إِنْ) لاماً وإدغامها في لام النافي الذي بعدها، فيصير مجموعهما في اللفظ كـ (إِلَّا) الاستثنائية.

113 ﴿قوله:﴾ (يُسَمَّى الْأَوَّلُ مِنْهُمَا شَرْطًا وَالثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً).. سُمِّي الْأَوَّلُ شَرْطًا؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ لِحَقِّقِ الثَّانِي، وَالثَّانِي جَوَابًا⁽⁶⁾؛ تَشْبِيهًا لَهُ بِجَوَابِ السُّؤَالِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ⁽⁷⁾ بَعْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ، كَمَا يَقَعُ الْجَوَابُ بَعْدَ السُّؤَالِ، وَجَزَاءً⁽⁸⁾؛ لِأَنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى الْأَوَّلِ ابْتِنَاءً الْجَزَاءِ عَلَى الْفِعْلِ.

[الوجه الثاني: «إِنْ» النافية]

113 ﴿قوله:﴾ (إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا)⁽⁹⁾.. المراد بالسلطان الدليل⁽¹⁰⁾.

113 ﴿قوله:﴾ (إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا)⁽¹¹⁾.. أي ما يعد الكافرون بعضهم بعضاً إلا باطلاً بقولهم: الأصنام تشفع لهم⁽¹²⁾.

- 1- هذا الاعتراض للدماميني في شرح المغني. انظر المزج 47/1.
- 2- ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ الأنفال 73/8.
- 3- المغني 33. ثم إنه نبه على ذلك متعجباً من ابن مالك إذ ذكرها في شرح التسهيل من أقسام «إلَّا». انظر المغني 102 وشرح التسهيل 268/2.
- 4- قاله الدماميني في المزج 47/1.
- 5- أي: «إلَّا» الاستثنائية.
- 6- معطوفان على: «الأول شرطاً».
- 7- في (ب): لا يقع. وهذا قلة تأمل من الناسخ.
- 8- أي: وسُمِّي الثاني جزاءً.
- 9- ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْعَزِيزُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يونس 68/10.
- 10- انظر مفاتيح الغيب 108/17 وتفسير البيضاوي 208/3 وابن كثير 282/4.
- 11- ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ بَلْ إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ فاطر 40/35.
- 12- انظر معالم التنزيل 426/6.

قال في المغني⁽¹⁾: وقول بعضهم⁽²⁾: «لا تأتي (إن) النافية إلا وبعدها (إلا)، كهذه الآيات، أو (لما) المشددة التي بمعناها، أي بمعنى (إلا)، كقراءة بعض السبعة: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁽³⁾ بتشديد الميم⁽⁴⁾، أي: ما كل نفس إلا وعليها حافظ»، مردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾⁽⁵⁾، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ﴾⁽⁶⁾، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾⁽⁷⁾.

وخرج جماعة⁽⁸⁾ على (إن) النافية قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾⁽⁹⁾، ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَكْدٌ﴾⁽¹⁰⁾ وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾⁽¹¹⁾ أي: في الذي ما مكناكم فيه، وقيل: زائدة⁽¹²⁾، ويؤيد الأول: ﴿مَكَّنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾⁽¹³⁾، وكأنه إنما عدل عن (ما) لئلا يتكرر فيثقل اللفظ، قيل⁽¹⁴⁾: ولهذا لما زادوا على (ما) الشرطية (ما)، قلبوا الألف الأولى هاءً فقالوا (مهما). وقيل: بل هي في هذه الآية بمعنى «قد»⁽¹⁵⁾، وإن من ذلك: ﴿فَذَكِّرْ نَفْعَتِ الذِّكْرِ﴾⁽¹⁶⁾. وقيل⁽¹⁷⁾ في هذه الآية إن

- 1- ص 34 و 35.
- 2- انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج 750/2.
- 3- الطارق 4/86.
- 4- تقدّم تخريج القراءة في الصفحة 306.
- 5- تقدمت في الصفحة السابقة.
- 6- ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ الجن 25/72.
- 7- ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ الأنبياء 111/21.
- 8- انظر المحرر الوجيز 77/4 والعكبري 1158 والبحر المحيط 302/6 والدر المصون 138/8.
- 9- ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَاتَّخِذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ الأنبياء 17/21.
- 10- ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَكْدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ الزحرف 81/43.
- 11- ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَابْصَارًا وَافْتَدَاهُ فَمَا أُغْنِي عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْتَدِيَهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ﴾ الأحقاف 26/46.
- 12- انظر الرضي 434/4 والعكبري 1158.
- 13- ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِمَّنْ قَرْنٍ مَكَّنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ الأنعام 6/6.
- 14- انظر المفصل 186.
- 15- حكي عن الكسائي، وليس بصحيح؛ فهي في الآية شرطية. والجنى الداني 214. ولم أف أف على رأيه في مصنفاته.
- 16- الأعلى 9/87. ونسب القول فيها لابن خالويه. انظر الدر المصون 763/10.
- 17- قاله النحاس في إعرابه 206/5 ومكي في تفسيره 8211، وأورد عليه أن الذكرى تنفع بكل حال، والتقدير: فذكر إن كنت تفعل ما أمرت به. اهـ. والكرماني في غرائب التفسير 1330. ونسب إلى الفراء والجرجاني والزهراوي. انظر المحرر الوجيز 470/5 والدر المصون 763/10.

التقدير: وإن لم تنفع، مثل: ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾⁽¹⁾. وقيل: إنما قيل ذلك بعد أن عمَّهم بالتذكير ولزمت الحجة⁽²⁾، وقيل: ظاهره الشرط، ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم، كقولهم: (عِدِ الظالمين إن سمعوا منك)، تريد بذلك الاستبعاد، لا الشرط⁽³⁾.

113 قوله: (وَحُكْمُهَا الْإِهْمَالُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعَرَبِ) أي: عدم الإعمال.

وفي المغني: وإذا دخلت (إن) النافية على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه⁽⁴⁾ والفرّاء⁽⁵⁾، وأجاز الكسائي⁽⁶⁾ والمبرد⁽⁷⁾ إعمالها عمل (ليس)، وقرأ سعيد بن جبير⁽⁸⁾: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ﴾⁽⁹⁾ بتخفيف (إن) وكسرهما لالتقاء الساكنين، ونصب (عبادًا) و (أمثالكم). انتهى⁽¹⁰⁾.

وَنَصَبُ ﴿أَمْثَلَكُمْ﴾ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لـ ﴿عِبَادًا﴾. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ هَذَا وَهُمَا مُتَخَالِفَانِ بِالتَّكْرِيرِ وَالتَّعْرِيفِ؟ قُلْتُ: بَلِ هُمَا مُتَوَافِقَانِ فِي التَّكْرِيرِ؛ فَإِنَّ ﴿أَمْثَلَكُمْ﴾ بِمَعْنَى: مِمَّا تَلِكُمْ؛ فَإِنَّ الْإِضَافَةَ فِيهِ لَفْظِيَّةٌ.

فإن قلت: ظاهر هذه القراءة مخالف للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع (عبادًا) و (أمثالكم)؛ إذ مقتضاها إثبات مماثلة المدعوين من دون الله تعالى المخاطبين، ومقتضى القراءة الأخرى نفي المماثلة، فهل من سبيل إلى التوفيق⁽¹¹⁾؟..

قلت: نعم؛ بأن تجعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية، أي: إن هؤلاء الذين تدعونهم آلهة مماثلون لكم في كونهم مربوبين مُتَسِمِينَ بِسِمَةِ الْعِبُودِيَّةِ لِهَيْبَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالمُثَابَلَةُ

1/92

- 1- ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ النحل 81/16.
- 2- قاله الزمخشري في الكشاف 739/4.
- 3- قاله الزمخشري، والبيضاوي، وأبو حيان، والسمين. انظر الكشاف 739/4 وأنوار التنزيل 480/5 والبحر المحيظ 459/8 والدر المصون 763/10.
- 4- لم يُصرِّح بذلك، بل اكتفى بقوله إنها تكون بمعنى «ما». انظر الكتاب 152/3. وانظر المقتضب 359/2 والأزهية 32.
- 5- انظر رأيه في الأزهية 33 والارتشاف 1207 والمغني 35. ولم أقف عليه في مصنفاته.
- 6- انظر رأيه في الأزهية 33 وشرح التسهيل 375/1 والارتشاف 1207 والمغني 35. ولم أحده في معانيه.
- 7- انظر المقتضب 359/2 والأزهية 33 وشرح التسهيل 375/1 ووصف المباني 107 والارتشاف 1207 والمغني 35 والمساعد 281/1.
- 8- تقدمت الترجمة له ص 159. وخرّج ابن جني القراءة على أنها «إن» النافية، وهي عاملة عمل «ما» الحجازية. والقراءة في المحتسب 270/1 والكشاف 189/2 والعكبري 608/1 والبحر المحيظ 444/4 والدر المصون 539/5.
- 9- ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ الأعراف 194/7.
- 10- انظر المغني 35 و36.
- 11- أي: التوفيق بين القراءتين. وفي (ب): «التوفيق». وهو وهم.

وأهل العالِيَّة يُعْمَلُونَهَا عَمَلٌ «ليس»، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، نثراً أو شعراً..

المنفيَّة في القراءة الأخرى باعتبار الإنسانية⁽¹⁾، أي: ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتَّصفتُمْ به من الإنسانية؛ إذ هم جمادٌ وأنتم عقلاء، فلكم عليهم مزيَّة، فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة وهم دونكم؟!.. فأظنُّ أنني على معنى هذا الكلام في شرح التسهيل للقاضي محبِّ الدين ناظر الجيش رحمه الله تعالى. كذا قاله الدماميني⁽²⁾.

وخرَّج بعضهم⁽³⁾ قراءة ابن جُبَيْرٍ على أنها إنَّ المخففة من الثقيلة، وبأنها تَنْصَبُ الجزأين⁽⁴⁾ مثل:

118- إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا⁽⁵⁾

وجعلهُ [منهُ]⁽⁶⁾ أحسن؛ لتتوافق القراءتان⁽⁷⁾ إثباتاً، وهو تخريجٌ على شاذِّ.

113* قوله: (وأهل العالِيَّة يُعْمَلُونَهَا عَمَلٌ ليس).. [أي يستعملونها على وجهٍ يُعلم منه أنها عاملةٌ عملَ ليس]⁽⁸⁾. والعالِيَّةُ - بالعين المهملة والياء المثناة - تحت ما فوق نجد⁽⁹⁾ إلى أرض تهامة⁽¹⁰⁾ وإلى ما

1- في (ب): الإنشائية. وهو تصحيف.

2- في المزج 50/1 و51. وانظر شرح التسهيل لناظر الجيش 1214/3 و1217.

3- هو أبو حيان. انظر البحر المحيط 444/4 و283/8.

4- إجازة نصب الاسم والخبر معاً في جملة «إنَّ وأخواتها» هو مذهب بعض الكوفيين، وممن ذهب إلى جواز ذلك ابنُ سلام في طبقات فحول الشعراء 65، وزعم أنها لغة ربيعة وقومه. وأجازه الفراء في «ليت» خاصة، وقال ابن السيد: نصب خبر «إنَّ وأخواتها» لغة قوم من العرب. وإلى ذلك ذهب ابن الطراوة. والجمهور على أن ذلك لا يجوز. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 424/1 وشرح الكافية الشافية 516 و517 والجنى 393.

5- البيت كاملاً:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَتَنَأَتْ وَلِتَكُنَّ حُطَاكَ حِفَاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي (-93هـ)، وليس في ديوانه، وهو له في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 424 والبحر المحيط 444/4 والجنى الداني 394 وبلا نسبة في شرح التسهيل 9/2 والبحر المحيط 283/8 والدر المصون 490/4 و540/5 والمغني 55 والقاموس (أ ن ن) 1084 والأشْمُونِي 294/1 والسيوطي 45 والهمع 431/1 والخزانة 167/4 و242/10 وحاشية الصبان 397/1.

6- زيادة ضرورية رأيتها الأنسب لإتمام الجملة. أي: جَعَلْتُ تَخْرِيجَ الْقِرَاءَةَ بِتَخْفِيفِ «إِنَّ» وَنَصَبِ «عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ» مِنْ بَابِ نَصَبِ الْجَزَائِنِ كَمَا فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ أَحْسَنُ.. إلخ. قال في المغني 55: وَقَدْ خُرِّجَ الْبَيْتُ عَلَى الْحَالِيَّةِ، وَأَنَّ الْخَبْرَ مَحْذُوفٌ، أَي: تَلْقَاهُمْ أُسْدًا.

7- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: ليوافق القراءتين.

8- ساقط من (أ) و(ب).

9- أرض ما بين الحجاز إلى الشام؛ فمنها: الطائف والمدينة واليمامة والبحرين إلى عُمان. انظر معجم البلدان 261/5 والروض المعطار (نجد) 572.

10- جبال مشتبكة أولها في البحر الأحمر، وتمتد على سواحلها، وفي شرقها جبال متصلة من الجنوب إلى الشمال، وفي شمالها مكة وجُدَّة، وسميت تهامة لتغيَّر هوائها؛ من قولهم: «تَمَّ الدَّهْنُ» إذا تغيَّر ريحه. انظر البلدان 63/2 والروض المعطار 141.

فالنثر نحو قول بعضهم: «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ»، فـ «أحدٌ» اسمها، و«خيرًا» خبرها.

وراء مكة⁽¹⁾، [وهي الحجاز]⁽²⁾ وما والاهما. والنسبة إليها «عاليٌّ»، ويقال أيضاً «عُلويٌّ» على غير قياس⁽³⁾. كذا في الصحاح⁽⁴⁾.

ولم يذكر المصنّف في هذا الكتاب⁽⁵⁾ شرطَ عملها عند أهل العالية، وشرطَ لها في (الشذور) نفي الخبر، وتأخيرها، وألا يلبسها معمولها، وليس ظرفاً ولا مجروراً⁽⁶⁾. وظاهره أنه لا يشترط ما عداها، كعدم تكريرها، ويحتمل أن يجري في تكريرها ما جرى في تكرير (ما) فليراجع. وسكتٌ عن اشتراط التكرير، وظاهره أيضاً أنه لا يشترط، لكن في نكت⁽⁷⁾ السيوطي: ذكر الناظم في التُّحفة⁽⁸⁾ أن (إن) لا تعمل إلا في اسم معرفة، عكس (لا)، وأن (ما) تعمل في المعرفة والنكرة. انتهى. ويردّه ما سيأتي.

قال في المغني: ومما يتخرّج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين: «إِنَّ قَائِمٌ» وأصله: «إِنْ أَنَا قَائِمٌ»، فحذفت همزة (أنا) اعتباراً، وأدغمت نون (إن) في نونها، فحذفت ألفها في الوصل، وسُمع: «إِنَّ قَائِمًا» على الإعمال. انتهى⁽⁹⁾. وكيفية العمل في الحذف والإعمال كما مرّ.

113* قوله: «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ»⁽¹⁰⁾ [أي: ما أحدٌ خيرٌ من أحدٍ بشيءٍ إلا بالعافية]⁽¹¹⁾. والشاهد فيه حيثُ عمل (إن) عمل (ليس)، وفيه شاهدٌ آخر، وهو أن انتقاض النفي بعد خبر (إن) لا يقدح في عملها عمل (ليس)، ومثل ما سُمع من كلامهم: «إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَكَ»⁽¹²⁾ ينصب «نافعك» على أنه خبرها و«ضارك» عطف على الخبر.

1- يقال لها أيضاً: بكة؛ لأنها تبتك أعناق الجبارة إذا أحدثوا فيها شيئاً، قال بئس: «إِنْ أَوْلَ بَيْتٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِيَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ» آل عمران 96/3. انظر معجم البلدان 181/5 والروض المعطار (بكة) 93.

2- ساقط سهواً من النسخ.

3- وقالوا: النسبة إليها عُلويٌّ والأنتى عُلويّة. أي بضم العين وفتح اللام بعدها. انظر معجم البلدان 71/4.

4- الكلام للدمامي في تحفة الغريب، تجده في كتاب الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب 380. والنص تحت الجذر (ع ل و) في الصحاح 2436/6. واللسان 87/15. وقال ياقوت في البلدان 71/4: «العالية اسم لكل ما كان من جهة

بجد من المدينة من قراها وعمائرها إلى تمامة، فهي العالية، وما كان دون ذلك من جهة تمامة فهي السافلة» اهـ.

5- أي في المغني، وقد تقدم نصه آنفاً.

6- انظر شرح شذور الذهب للجوحري 377/1.

7- النكت على الألفية والكافية والشفافية ونزهة الطرف وشذور الذهب، كتاب في التَّحْوِ جمع فيه لطائف التَّحْوِ ودقائقه. انظر كلامه فيه 72/ب.

8- «تحفة المودود في المقصور والمدود» منظومة لابن مالك، له عليها شرح يسير. وانظر كلامه فيها 46.

9- انظر الجني 209 والمغني 36.

10- حكاة الكسائي عن بعض العرب. وهو في توضيح المقاصد 214 و227 و512، ونسب في المغني 36 لأهل العالية.

11- من (أ).

12- في النسخ: «ضاربك»، وهو وهم. انظر توضيح المقاصد 214 و227 و512 والمغني 36 حكاة عن أهل العالية.

- إنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ * * * إِلَّا عَلَى أضعَفِ المَجَانِينِ

ف «هُوَ» اسمها، و«مُسْتَوَلِيًّا» خبرها.

114 ﴿قوله﴾:

92/ب

119_ (إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعَفِ المَجَانِينِ)⁽¹⁾

أنشدهُ سيبويه⁽²⁾، ويُروى: «إِلَّا عَلَى حَزْبِهِ المَلَاعِينِ»⁽³⁾، والشاهد [في أول البيت، حيث أعمل] ⁽⁴⁾ «إِنْ» عمل «ليس»، وفيه شاهد آخر، وهو أن انتقاض النفي بعد خبر (إِنْ) لا يقدح في عملها؛ فـ (إِنْ) النافية بمعنى ليس، وعملت عمل ليس، و(هُوَ) اسمها، و(مستولياً) خبرها. ومما استشهدوا به على إثبات هذه اللغة قول الآخر:

120_ إِنْ المرءُ مَيِّتًا بانقضاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فيُخَذَلَا⁽⁵⁾

وذهب بعضهم⁽⁶⁾ إلى أنها إذا دخلت على الاسم فلا بد أن يكون بعدها (إِلَّا)، نحو: ﴿إِنَّ الكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾⁽⁷⁾، ويرده ما تقدم⁽⁸⁾.

114 ﴿قوله﴾: ﴿وَلَنْ زَالًا أَمْسِكُهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ﴾⁽⁹⁾.. قال في المغني: الأولى شرطية، والثانية نافية، جوابٌ للقسم الذي آذنت له اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوباً⁽¹⁰⁾.

1- لم أصف على قائله. وهو في الأزهية 33 وأمالى الشجري 143/3 وشرح التسهيل 150/1 و375 والرضي 196/2 ووصف المباني 108 وتوضيح المقاصد 214/1 و512 والجنى السداني 209 والدر المصون 449/1 و539/4 وأوضح المسالك 261/1 وشرح الشذور 363 وابن عقيل 292/1 والأشموني 268/1 والموصل 114 والهمع 210/1 و395 والخزانة 166/4 وحاشية الصبان 375/1.

2- ليس في كتابه.

3- كذا روي في الأزهية 33 وأمالى الشجري 143/3، وكذا قال البغدادي في الخزانة 167/4.

4- من (أ).

5- في الخزانة 167/4: «هذا الشاهد مع كثرة دورانه في كتب التحو لم يعلم له قائل». اهـ. والبيت في شرح التسهيل 376/1 وتوضيح المقاصد 513 والجنى 210 وابن عقيل 293/1 والأشموني 268/1 والهمع 395/1 وحاشية الصبان 376/1.

6- هو الكسائي. انظر المحرر الوجيز 489/2.

7- ﴿أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ الملك 20/67.

8- تقدم رده في الصفحة 361.

9- ﴿إِنَّ اللّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ إِنَّه كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ فاطر 41/35.

10- المغني 35.

وقد اجتمعت «إن» الشرطية، و«إن» النافية في قوله تعالى: (وَلَيَنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ)، ف«إن» الداخلة على (زالتا) شرطية، و«إن» الداخلة على (أمسكهما) نافية. ويقال فيها تارة: مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، كالتي في نحو قوله تعالى: (وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُؤْفِيَنَّهُمْ)، في قراءة مَنْ خَفَّفَ الثَّقِيلَةَ، وهو الحرميان وأبو بكر.

أي: «على القاعدة المقررة في موضعها»⁽¹⁾. وهذا مما يقضي بسهو المصنف، حيث ادعى⁽²⁾ في قول الشاعر:

121_ لَيْنٌ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَنَنِي مِنْهَا إِنْ لَأُقِيلُهَا⁽³⁾
 أَنْ (إِنْ) جَوَابٌ لـ (إِنْ) الظاهرة في أول البيت⁽⁴⁾.
 وقوله⁽⁵⁾: (جواب القسم)، أي: جزء جواب القسم، وإلا فليست بمفردها جواباً للقسم.

[الوجه الثالث: «إن» المشبهة بالفعل على أنها المخففة من الثقيلة]

114* قوله: (قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُؤْفِيَنَّهُمْ﴾⁽⁶⁾ في قراءة مَنْ خَفَّفَ الثَّقِيلَةَ) اللام الأولى لام الابتداء، والثانية لام القسم. قال الرضي: وإذا أردت دخولها في خبر إن الذي في أوله لام القسم وجب الفصل بينهما لكرهة اجتماع اللامين، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُؤْفِيَنَّهُمْ﴾⁽⁶⁾ فصل بينهما بما الزائدة. انتهى⁽⁷⁾.
 أي: وإن المختلفين المؤمنين منهم والكافرين. والتتوين بدل من المضاف إليه، و(إن) مخففة من الثقيلة، و(كلاً) اسمها، واللام في (لما) لام الابتداء الداخلة على خبر إن، و(ما) موصولة بمعنى الذين

1- وهي أنه إذا اجتمع القسم والشرط، فالجواب المذكور للسابق منهما، وجواب الآخر محذوف وجوباً؛ لدلالة المذكور عليه.

2- انظر المغني 30.

3- لكثير عزة (-105هـ) في ديوانه 78/2 وسيبويه 15/3 والبيان والتبيين 341/2 وسر الصناعة 397 والمفصل 443. وبلا عزو في إعراب الأنباري 8/2 و95 والرضي 48/4 وورصف المباني 66 و243. وهو بلا عزو في أوضح المسالك 150/4 والمغني 30 والأشئوي 194/3 والهمع 295/2 والخزانة 447/8 و473 و476 و340/11 وحاشية الصبان 405/3. و«لا أقيلها»: لا أدعها تفوتي. قاله كثير بحق عبد العزيز بن مروان بن الحكم والد الخليفة الأموي عمر، وكان كثير قد أنشد بين يديه قصيدة أعجبته، وطلب أن يكون كاتباً لديه، فمنعه عبد العزيز الجائزة وصرفه. انظر البيان والتبيين 341/2.

4- قاله الدماميني في المزج 50/1.

5- أي قوله في المغني آنفاً. والتعقيب للدماميني، انظر المزج 50/1.

6- ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُؤْفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ هود 111/11. وانظر القراءة بالتخفيف في مواضع القراءة بالتشديد، وتقدم تخريجها في الصفحة 308.

7- شرح الكافية 358/4 و359.

وُنُقِلَ إِعْمَالُهَا عَمَلٌ «إِنَّ» الْمَشْدُودَةَ، مِنْ نَصَبِ الْإِسْمِ، وَرَفْعِ الْخَبْرِ، كَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ، فَ (كُلًّا) اسْمُهَا، وَمَا بَعْدَهُ خَبْرُهَا.

خبر (إن)، و (ليوفينهم) جواب لقسم محذوف تقديره: والله، وجملة القسم وجوابه صلة لـ (ما) كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾⁽¹⁾ والتقدير: [وَإِنْ كُنَّا لَلَّذِينَ]⁽²⁾ وَاللَّهُ لِيُؤَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ جَزَاءَ أَعْمَالِهِمْ. وقيل (ما) نكرة [موصوفة]⁽²⁾ وجملة القسم وجوابه قامت مقام الصفة، والتقدير: وإن كلاً لخلق أو جمع موفى عمله، أي جزاء عمله. وقيل (ما) زائدة، وعليه الرضي كما تقدّم. وعلى كل، فاللام الأولى لام الابتداء والثانية لام القسم، وفي البيضاوي: «اللام الأولى مؤطّنة للقسم والثانية للتأكيد أو بالعكس، و (ما) مزيدة⁽³⁾ بينهما للفصل».

و على الزيادة فخير إن ﴿ليوفيتهم﴾، وعلى أن (ما) موصولة أو نكرة موصوفة فهي الخبر. 93/أ

114* قوله: (وهو الحرميّان وأبو بكر)⁽⁴⁾.. «ليست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة لهذه الآية متّفقةً من كل وجه؛ فإنّ الحرميّين يقرآن بتخفيف النون و[الميم من إنّ، وأمّا أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون]⁽⁵⁾ وتشديد الميم، فلو اقتصر الشارح على قوله: (وهو الحرميّان) لصحّ، ولو اقتصر المصنّف أيضاً على قوله [تعالى]⁽⁶⁾: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَلَّذِينَ﴾ لصحّ مفهوم كلامه، وأمّا جمع التلاوة لبقية الآية فيشكّل بأنّه لا تصحّ نسبة القراءة إلى الثلاثة قطعاً، سواء شدّدت (لما) أو خفّفت. ثم إنّ المصنّف في بحث (لما) ذكر أنّها تحتل وجهين: أحدهما: أن تكون مخففة من الثقيلة، وتأتي في (لما) تلك الأوجه. والثاني: أن تكون نافية، و﴿كُلًّا﴾ مفعول بإضمار (أرى)، و﴿لما﴾ بمعنى (إلا). انتهى كلامه⁽⁷⁾. فأنت تراه قد اعترف باحتمال الوجهين⁽⁸⁾».

114* قوله: (ونُقِلَ إِعْمَالُهَا عَمَلٌ «إِنَّ» الْمَشْدُودَةَ).. محلّه إذا دخلت على الجملة الاسميّة، وإن دخلت على الجملة الفعلية وجب إهمالها، والأكثر في الاستعمال كون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِنْ﴾

1- ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ النساء 72/4.

2- من (أ).

3- كذا في الأصل والبيضاوي 265/3، والذي في سائر النسخ: زائدة.

4- قوله: «وهو» بإفراد الضمير، فيه مراعاة لمعنى «من» في قوله: «مَنْ خَفَّفَ الثَّقِيلَةَ».

5- كذا في الأصل، وهي ساقطة من سائر النسخ.

6- زيادة ضرورية.

7- انظر المعنى 372.

8- ما بين علامتي التنصيص للدماميني، ووافقه الشمني. انظر المزج والمنصف 52/1 ونحفة الغريب (الدماميني النحوي) 382.

وَمِنْ وُرُودِ إِهْمَالِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ «لَمَّا»، وَهُوَ نَافِعٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَالْكَسَائِيُّ، وَخَلْفٌ، وَبِعَقُوبٍ. وَ(كُلُّ نَفْسٍ) مُبْتَدَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَجُمْلَةٌ (لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) خَبَرُهَا، وَ«مَا» صِلَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ». وَأَمَّا مَنْ شَدَّدَ (لَمَّا)، وَهُوَ أَبُو جَعْفَرٍ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ، وَحَمْزَةٌ، فَهِيَ - أَيِ «إِنْ» - عِنْدَهُ نَافِيَةٌ، وَ(لَمَّا) إِبْجَابِيَّةٌ عَلَى لُغَةِ هُدَيْلٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ».

كَانَتْ لَكَبِيرَةً⁽¹⁾، ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾⁽²⁾، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾⁽³⁾. وَدُونُهُ أَنْ يَكُونَ مُضَارِعًا نَاسِخًا نَحْوُ: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُرْلِقُونَكَ﴾⁽⁴⁾، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمَنِ الْكَاذِبِينَ﴾⁽⁵⁾، وَيُقَاسُ عَلَى النُّوعَيْنِ انْتِفَاقًا. وَدُونَ هَذَا أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا غَيْرَ نَاسِخٍ، نَحْوُ:

122_ شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ⁽⁶⁾

وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ⁽⁷⁾، أَجَازُ: «إِنْ قَامَ لِأَنَا، وَإِنْ قَعَدَ لِأَنْتَ». وَدُونَ هَذَا أَنْ يَكُونَ مُضَارِعًا غَيْرَ نَاسِخٍ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: «إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ»⁽⁸⁾، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا. وَحَيْثُ وَجَدْتَ (إِنْ) بِتَخْفِيفِ النُّونِ، وَبَعْدَهَا اللَّامُ الْمَفْتُوحَةُ، فَاحْكُمْ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ بِأَنْ أَصْلُهَا التَّشْدِيدُ.

وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ إِعْمَالِهَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَاسْتَدَلَّ لَهُمُ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَغْنِيِّ بِالآيَةِ⁽⁹⁾.

1- ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ البقرة 143/2.

2- ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوتِيتَ إِيَّاكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذَا لَا تَأْخُذُوكَ حَلِيلًا﴾ الإسراء 73/17.

3- ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ الأعراف 102/7.

4- ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُرْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْحُونٌ﴾ القلم 51/68.

5- ﴿وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمَنِ الْكَاذِبِينَ﴾ الشعراء 186/26.

6- لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، الصحابية في رثاء زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه في الأغاني 63/18 وطبقات ابن سعد 112/3 والوافي بالوفيات 318/16 ونهاية الأرب 88/19 و56/20 والسيوطي 26، وانفرد صاحب العقد الفريد 277/3 في نسبه إلى أسماء بنت أبي بكر زوجته أيضاً، ونسبه صاحب الخزانة 373/10 لزوجة الزبير من دون تسميتها. والبيت بلا نسبة في جمل الخليل 160 و272 وكتاب اللآمات 121 والأزهيية 37 والمفصل 395 وأمالى الشجري 147/3 والإنصاف 641 والتسهيل 95 وشرح التسهيل 36/2 ووصف المباني 109 وتوضيح المقاصد 538 والجنى 208 وأوضح المسالك 329/1 والمغني 37 وابن عقيل 350/1 والأشموقي 318/1 والهمع 452/1 وحاشية الصبان 427/1. والخطاب في البيت موجه إلى قاتله عمرو بن جرموز.

7- انظر الجنى 208 والمغني 37 وابن عقيل 382/1. ولم أقف على رأيه في مصنفاته.

8- هذا من أقوال العرب التي حكها الكوفيون عنهم. انظر أصول ابن السراج 260/1 وتوضيح المقاصد 208 و227 و538 والمغني 37 والنص منه.

9- يعني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِقِيهِمْ﴾ هود 111/1. وانظر المغني 36 و37.

ويقال فيها تارةً: زائدة لتقوية الكلام وتوكيده، والغالب أن تقع بعد «ما» النافية، كالتي في نحو: «ما إن زيد قائم»، وتكفُّ «ما» الحجازية عن العمل في المبتدأ والخبر، كقوله:

– فما إن طَبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ * * * مَنَايَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَا

93/ب

وللكوفيين أن يجيوا عن قراءة الحرميين⁽¹⁾ بأنَّ ﴿كُلًّا﴾ مفعول بإضمار (أرى)، واللام بمعنى (إلا)، على ما هو المعروف من مذهبهم⁽²⁾.

فإن قلت: يترجَّح مذهبُ البصريين بسلامته من الحذف الذي ارتكبه الكوفيون، وهو خلاف الأصل. قلت: قيل لكنه لم يسلم من التصرف في الحروف؛ لحذف بعض أحرفها التي وضعتُ عليها⁽³⁾، وهو خلاف الأصل، ومذهبُ الكوفيين سالمٌ من ذلك. وبالجملة، فالنظر في المذهبين متعارضٌ، فتأملهُ.

[الوجه الرابع: «إن» الزائدة]

115 ﴿قوله: (والغالب أن تقع بعد «ما» النافية).. قال في المغني: وأكثر ما زيدت بعد (ما) النافية

داخلة على جملة فعلية كما في البيت، يعني:

123_ ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه (4)

أو اسمية، كقوله:

124_ فما إن طَبْنَا جُبْنٌ (5)

1- المتقدمة في الصفحة ما قبل السابقة.

2- وهو أن «إن» إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلا». انظر الإنصاف 640 والجنى 209.

3- يعني حذف النون الثانية من «إن» المشددة، فتصح «إن» المخففة.

4- عجزه: «إذن فلا رفعت سُوطِي إِلَيَّ يَدِي» من معلقة النابغة الذبياني في الاعتذار إلى النعمان بن المنذر، ويروى في ديوانه 35: «ما قلت من سيءٍ مِمَّا أتيتَ به» فلا شاهد فيه حينئذ. والبيت في شرح الزوزني 203 والأغاني 39/11 وتهذيب اللغة (د ن ا) 135/14 والأزهرية 41 وأساس البلاغة (ن د ي) 260/2 وأمالى الشجري 148/3 والرضي 41/4 والمغني 38 والقاموس المحيط (أ ن ن) 1085 والسيوطي 27 والخزانة 73/5 و449/8. وهو مع الشاهدين 7 و186 من القصيدة نفسها.

5- البيت كاملاً:

فما إن طَبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَا

لَفَرُوءُ بِنُ مُسَبِّكِ المُرَادِي الِيمَنِي، فِي سَيِّوِيهِ 153/3 و221/4 والسيرة النبوية 224/4 وأصول ابن السراج 236/1 و196/2 و258 وأمالى الشجري 148/3 واللسان (ط ب ب) 554/1 والسيوطي 30 والتاج (ط ب ب) 177/2، ولذي الإصبع العدواني أو فروة أو الفرزدق في مشاهد الإنصاف 116/3. وليس في دواوينهم، والبيت بلا نسبة في الكامل للمبرد 233/1 والمقتضب 361/2 والخصائص 108/3 والصَّحاح (ط ب ب) 171 والأزهرية 40 وإعراب (الرَّجَّاح) 139 والمحكم (ط ب ب) 135/9 وشرح التسهيل 371/1 والرضي 185/2 و433/4 وورصف المباني 110 و311

ثم قال⁽¹⁾: وقد تَزَادَ بَعْدَ (ما) الموصولةِ الاسميَّةِ كقوله:

125_ يُرَجِّي المرءَ ما إنْ لا يَراهُ وتَعْرِضُ دُونَ أدناهُ الخُطوبُ⁽²⁾

وبعدَ (ما) المصدريةِ كقوله:

126_ وَرَجَّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتُهُ على السنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ⁽³⁾

وبعد (ألا) الاستفتاحية، كقوله:

127_ أَلَا إنْ سَرَى ليلى فبیتُ كئيبا أحاذرُ أنْ تنأى النَّوى بَغْضُوبا⁽⁴⁾

وقبلَ مَدَّةِ الإنكارِ: سَمِعَ سيبويه رجلاً يُقالُ له: «أخرجُ إنْ أخصبتِ البادية؟» فقال: «أنا إنِيه؟!» مُنكَراً أنْ يكونَ رأيُه على خلاف ذلك⁽⁵⁾.

وزعم ابن الحاجب أنَّها تَزَادَ بعد [لَمَّا] الإيجابية⁽⁶⁾، وهو سهوٌ، وإنَّما ذلك في (أن) المفتوحة. انتهى⁽⁷⁾.

ومدَّةُ الإنكارِ مدَّةٌ تَلْحَقُ آخرَ المذكورِ في الاستفهام بالألفِ خاصَّةً، إذا قصدتِ إنكارَ اعتقادِ كونِ المذكورِ على ما ذكر، أو إنكارِ كونه بخلاف ما ذكر، كما تقول: «جاءني زيدٌ»، فيقول مَنْ يقصدُ إنكارَ مجيئه لك: «أزِيدُنيهِ؟!» أي: كيف يجيئك؟! فهذه العلامة لبيان أنَّه يعتقد أنَّه جاءك، أو يقول لك مَنْ لا يشكُّ في أنَّ زيدا جاءك، ويستتكر ألا يجيئك، فكأنَّه يقول مَنْ لا يشكُّ في هذا: فكيف لا يجيئك؟!

والجنى 327 والمغني 38 وموصل الطلاب 115 والهمع 391/1 والخزانة 121/2 و 112/4 و 487 و 141/11 و 218. والطَّبَّ: هنا الطَّوِيَّةُ والعادة. سيتكرر برقم 130.

1- أي المصنف في المغني 38.

2- لجابر بن رألان الطائي، أو لإياس بن الأرت في السيوطي 32 ومشاهد الإنصاف 309/4. والرواية في ضرائر القزاز 304

والرضي 39/4: «يرجي المرء ما لا أن يلاقي» والشاهد حينئذٍ على كون أصل (ن): (لا أن) على مذهب الخليل، وعلى جواز الجمع بين ثلاثة أحرف بمعنى واحد للضرورة وهي «ما» و«لا» و«إن». وهو بلا نسبة في الكشف 309/4 و ضرائر

الشعر 62 وشرح التسهيل 371/1 و 59/2 والجنى 211 والدر المصون 676/9 والمغني 38 و 890 والخزانة 440/8.

3- للمعلِّوط بن بدل القرَّبي في السيوطي 32، وبلا نسبة في سيبويه 222/4 وأصول ابن السراج 206/2 و 173/3

والخصائص 110/1 والأزْهِيَّةُ 42 و 96 وإعراب (الرَّجَّاج) 140 وأمالى الشجري 148/3 و ضرائر الشعر 61 وشرح

التسهيل 371/1 وارتشاف الضَّرْبِ 2393 واللِّسان (أ ن ن) 35/13 والجنى 211 وأوضح المسالك 222/1 والمغني 38

و 57 و 401 و 890 والأشْمُونِي 232/1 والهمع 396/1 والخزانة 443/8. وقوله: «على السنِّ» أي: على تقدُّم السنِّ.

4- لم أقف على قائله. وهو في شرح التسهيل 372/1 و 43/2 والجنى 211 والمغني 38 والسيوطي 32 والهمع 396/1 والخزانة

443/8. ، و غَضُوبُ اسم امرأة؛ ولهذا مُنِعَ من الصرف.

5- انظر الكتاب 420/2.

6- من (أ). وانظر رأي ابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية 404 و 405، والمغني 39.

7- كلام المغني. انظره: 38 و 39.

115* قوله: (وتكفُّ «ما» الحجازية عن العمل).. فيبقى المبتدأ والخبر بعدها على ما كان عليه من الرفع. قال في المغني: وأمّا قوله:

128_ بني غَدَانَةَ ما إن أنتم ذهباً ولا صَريفاً ولكن أنتم الخَرفُ⁽¹⁾

في رواية من نصب «ذهباً» و«صريفاً»، فخرَج على أنها نافية مؤكدة لـ (ما). انتهى⁽²⁾.

أي: لا زائدة، وهذا صريح في أنّ تأكيد (ما) بـإنِ النافية لا يبطل عملها. وبالأولى تأكيدها بـ

(ما) أخرى نحو: «ما ما زيد قائماً».

أ/94

وهو الحق الذي أفاده كلام ابن مالك في التسهيل⁽³⁾، وغيره أيضاً؛ فإنه صريح في ذلك، وفي أنّ

تكرار (ما) لا يبطل عملها، واقتضاه كلام بعضهم، وذكره بعضهم⁽⁴⁾، ومشى عليه الأشموني⁽⁵⁾ في

شرح التوضيح، حيث قال: بقي شرط خامس: ألا تتكرّر، فإن تكرّرت، نحو: «ما ما زيد قائماً»،

بطل عملها، وأجازه بعضهم⁽⁶⁾. انتهى.

فاعتماداً الاشتراط – حيث صدر⁽⁷⁾ به، وعبر عن غيره بقوله: «وأجازة بعضهم» – مردوداً بذلك،

ولعلّه غفلة عن أنّ تأكيدها بـ «إن» النافية لا يضرُّ المُقتضي عدم الضرر إذا أكدت بمثلها، بل

أولى. وعن⁽⁸⁾ كلام ابن مالك في شرح التسهيل فإنه قال ردّاً لقول الكوفيين: إنّ (إن)⁽⁹⁾ نافية، لا

زائدة، وما زعموه من ذلك مردود بوجهين:

أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة، لم يُغيّرُ العمل تكرار (ما)؛ قال الراجز:

1- لم أفُ على قائله. ويروى في تهذيب اللغة (ص ر ف) 114/12 واللّسان 190/9: «حقاً لستم ذهباً» فلا شاهد فيه

حينئذٍ. والجمهور يرويه بالرفع على إهمال (ما)، والبيت في الصّحاح (ص ر ف) 1385/4 وشرح التسهيل 370/1

والرضي 186/2 والجنى 328 وأوضح المسالك 246/1 وشرح القطر 198 والمغني 38 والأشموني 254/1 والسيوطي 32

والخزانة 119/4 والتاج (ص ر ف) 320/1 وحاشية الصبان 364/1. وغُدانة: حيٌّ من يربوع، والصّريف: الفضة. انظر

السيوطي 32.

2- المغني 38، والذي روى بنصب «ذهباً» يعقوب وابن السكّيت. انظر أوضح المسالك 247/1 والخزانة 119/4 وحاشية

الصبان 364/1.

3- ص 56 وانظر شرح التسهيل 371/1 وسيأتي نصه بعد قليل.

4- ذكره ابن هشام في شرح شواهد. انظر الخزانة 120/4.

5- أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني (-900هـ) قاضٍ فقيه نحوي، نسبته إلى أشمون بمصر، ومولده

بالقاهرة. وُلِّي قضاء دمياط. أشهر آثاره: شرح ألفية ابن مالك، وشرح شواهد التوضيح لابن هشام. انظر كشف

الظنون 153/1.

6- تقدم عن ابن مالك قبل قليل.

7- أي الأشموني بقوله آنفاً: «بقي شرط خامس».

8- معطوف على «غفلة عن». أي: وغفلة عن كلام ابن مالك..

9- في قول الشاعر السابق: «ما إن أنتم ذهباً... البيت».

وحيث اجتمعت «ما» و«إن»، فإن تقدمت «ما» على «إن» فهي - أي «ما» - نافية، و«إن» زائدة، نحو ما تقدم في المثال والبيت، وإن تقدمت «إن» على «ما» فهي - أي «إن» - الشرطية، و«ما» زائدة، نحو: (وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً).

129_ لَا يُنْسِكُ الْأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا⁽¹⁾

والثاني: أن العرب قد استعملت (إن) الزائدة بعد (ما) الاسمية الموصولة و(ما) المصدرية التوقيفية؛ لشبهها في اللفظ بـ (ما) النافية، فلو لم تكن المقترنة بما النافية زائدة، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مُسَوِّغٌ⁽²⁾. وعمّا⁽³⁾ صرح به المرادي من ردّ هذا الشرط⁽⁴⁾.

115*قوله:

130_ (فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا)⁽⁵⁾

المراد بالطب هنا العادة. والجبن: خلاف الشجاعة. والمنايا جمع مَنِيَّة، وهي الموت⁽⁶⁾. والدولة في الحرب بمعنى النصر والغلبة، تقول: كان لفلان على فلان دولة، أي انتصر عليه وغلبه؛ قال أبو عمرو [بن]⁽⁷⁾ العلاء: الدولة، بالضم، في المال، وبالفتح في الحرب. قال ابن عمر⁽⁸⁾: وكتاتهما في المال والحرب. قال يونس: أمّا أنا فوالله ما أدرى ما بينهما⁽⁹⁾.

115*قوله: (وحيث اجتمعت «ما» و«إن»، فإن تقدمت... إلخ) إن قلت: ما هذه الفاء من قوله: (فإن تقدمت... إلخ)؟ قلت: قيل⁽¹⁰⁾ هي فاء الجواب؛ إمّا على إجراء كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط،

- 1- رجز مجهول القائل. وهو في شرح التسهيل 371/1 و304/3 وتوضيح المقاصد 986 والجنى الداني 328 والأشئوني 350/2 والهمع 392/1 و146/3 والخزانة 120/4. والحمام: الموت، والمعنى: لا يُنْسِكُ ما أصابك من الحزن على من فقدته أن تتأسى بمن سبقك ممن فقد أحبابه؛ فليس من أحد محمياً من الموت.
- 2- انظر شرح التسهيل 371/1.
- 3- معطوف على «غفلة عن»، ورسمت في النسخ بالفصل (عن ما).
- 4- ردّ المرادي شرط إعمال «ما» عمل ليس في عدم تكرارها، مستنداً إلى قول ابن مالك أنفاً. انظر الجنى الداني 328.
- 5- تقدم برقم 124.
- 6- انظر القاموس: (ط ب ب) 114، (م ن ي) 1226.
- 7- ساقط من (أ). انظر رأيه في تهذيب اللغة (د ل) 124/14 والصحاح (د و ل) 1700 والمختص 414/4 واللسان (د و ل) 252/11 والقاموس (د و ل) 920.
- 8- هو عيسى بن عمر البصري الثقفي (-149هـ) إمام في اللغة والنحو والقراءة. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحق الحضرمي، وأخذ عنه الخليل بن أحمد. ألف الجامع والإكمال. انظر ترجمته في معجم الأدباء 146/16 وإنباه الرواة 374/2 ووفيات الأعيان 486/3 وإشارة التعيين 249 وغاية النهاية 613/1. وانظر رأيه في مصادر الحاشية السابقة نفسها.
- 9- انظر رأيه في تهذيب اللغة (د ل) 124/14 والصحاح (د و ل) 1700 والمختص 414/4 واللسان (د و ل) 252/11 والقاموس (د و ل) 920. وعند الزجاج: الدولة - بضم الدال - اسم الشيء الذي يتداول، والدولة - بفتحها - الفعل والانتقال من حال إلى حال. انظر معاني القرآن له 146/5.
- 10- انظر الرضي 475/4.

الكلمة الثالثة مما جاء على أربعة أوجه: (أن) المفتوحة الهمزة المخففة النون.

فيقال فيها تارة: حرف مصدري، تَوَوَّلَ مع صِلَتِهَا بالمصدر، وتنصب المضارع لفظاً أو محلاً؛ فالأول نحو: (يريدُ اللهُ أن يُخَفِّفَ عَنْكُمْ)، والثاني: «يريدُ النساءُ أن يُرَضِعْنَ أولادَهُنَّ».

كما ذكره سيبويه⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسِيْقُولُونَ﴾⁽²⁾، وإمّا على جعله من باب: ﴿وَالرُّجُزَ فَاهْجُرْ﴾⁽³⁾، أي: مِمَّا أَضْمَرَ فِيهِ [أَمَّا]⁽⁴⁾.

[أَنْ]⁽⁵⁾

116 ﴿قَوْلُهُ: (المُخَفَّفَةُ النُّون).. وَالْمُخَفَّفَةُ: اسم مفعول من خَفَّفَ، والأولى: الساكنة⁽⁶⁾؛ لِمَا سَيَأْتِي من أَنَّ أَقْسَامَهَا: الشرطية والنافية والزائدة. ولا تصدق المخففة⁽⁷⁾ عليهنَّ إِلَّا بِتَكْلُفٍ، وهو أَنْ يُقَالَ: أَطْلَقْتَ المَخَفَّةَ على كُلِّ مَنْهَنٍّ، وَإِنْ لَمْ يَصْلِحْ لَهَا ثَقُلَ بِاعْتِبَارِ نَسْبَتِهَا إِلَى الخِفَّةِ؛ لكونهـ موضوعةً على حرفين، فهو اسم مفعول من قولك: «خَفَّفْتُ الكَلِمَةَ»، أي: نَسَبْتُهَا إِلَى الخِفَّةِ، كـ: «فَسَفَّتُ زَيْدًا»، أي: نَسَبْتُه إِلَى الفِسْقِ.

[الوجه الأول: «أن» المصدرية الناصبة]

116 ﴿قَوْلُهُ: (تَوَوَّلَ مع صِلَتِهَا بالمصدر).. الأولى: تَوَوَّلَ هي وصلتها بالمصدر، بل قد يقال: المؤول بالمصدر في الحقيقة إنما هو صلتها⁽⁸⁾.

116 ﴿قَوْلُهُ: (وتنصب المضارع لفظاً أو محلاً).. مُرَادُهُ بِاللَّفْظِيِّ مَا لَيْسَ بِمَحَلِّيٍّ، فَيَشْمَلُ التَّقْدِيرِيَّ. قال في المغني⁽⁹⁾:

- تنبيه -

ذكر بعض النحويين وأبو عبيدة⁽¹⁰⁾ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَجْزِمُ بِـ «أَنْ»، ونقله

1- انظر الرضي 475/4. ولم أجد في الكتاب.

2- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسِيْقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ الأحقاف 11/46.

3- المدثر 5/74.

4- كذا في الأصل، وهي ساقطة من سائر النسخ.

5- يُنْظَرُ فِي أَنْ: الأزهية 51 والرصف 111 والجنى 215 والمغني 41.

6- أي: والأولى أَنْ يُقَالَ: الساكنة النون بدل المخففة. وسميها في الأزهية 51 والرصف 111 المفتوحة الخفيفة.

7- زيادة من (ب).

8- عبارة الهروي: تدخل على الفعل الماضي والمستقبل، فتكون هي والفعل اسماً بمعنى المصدر، وتنصب الفعل المستقبل. انظر

الأزهية 51. وعبارة المالقي: أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً، أي مع الجملة التي بعدها في موضع المصدر. انظر الرصف 111.

9- انظره ص 45 و46.

10- وأجازه بعض الكوفيين. انظر الجنى 226 والأشْمُونِي 190/3.

اللحياني⁽¹⁾ عن بعض بني صَبَّاح⁽²⁾، وأنشدوا:

131_ إذا ما غَدَوْنَا قَالَ فِتْيَانُ أَهْلِنَا تَعَالُوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ⁽³⁾

وقوله:

132_ أَحَاذِرُ أَنْ تَعَلَّمَ بِهَا فَتْرُدَّهَا فَتَتْرَكُهَا ثِقَلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ⁽⁴⁾

وفي هذا نظر؛ لأنَّ عطفَ المنصوب عليه يدلُّ على أنه مُسَكَّنٌ⁽⁵⁾ للضرورة⁽⁶⁾، لا مجزوم، وقد يُرْفَعُ الفِعْلُ المضارع بعدها، كقراءة ابن مُحَيِّصٍ⁽⁷⁾: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ﴾⁽⁸⁾ بضم الميم⁽⁹⁾، وقول الشاعر:

1- أبو الحسن علي بن حازم، وقيل ابن المبارك اللحياني، (توفي نحو 210هـ) أخذ عن الكسائي وأبي عمرو وأبي عبيدة والأصمعي، وعاصر الفراء، وأخذ عنه القاسم بن سلام. وله من الكتب المصنفة كتاب النوادر. انظر الفهرست 54/1 وإنباه الرواة 255/2 ومعجم الأدباء 106/14.

2- اللحياني نسبة إلى قبيلة عربية تنتمي إلى لحيان بن هذيل بن مدركة، وصَّبَّاح — بتشديد الباء — قبيلة تنتمي إلى بني صُرَيم بن سعد بن ضَبَّة أحوال الفرزدق. انظر الشمي 63/1.

3- في (ب): «قال ولدان». والبيت لامرئ القيس ابن حجر الكندي، ويروى في ديوانه 34: «إلى أن يأتي الصيد» فلا شاهد فيه حينئذ. والبيت له في المفضليات 145 والمختسب 294/2 ونهاية الأرب 26/10 والجنى 227 والسيوطي 34 والتاج (خ ر ب) 455/1، وبلا نسبة للمغني 45 والقاموس (أ ن ن) 1085 والأشعري 190/3 والخزانة 292/4. ووجهه عند ابن عصفور في ضرائر الشعر 91 أنه سكن الياء من «يأتينا» تخفيفاً، ثم حذفها اجترأ بالكسرة عنها، ومثله تسكين الياء من «ترضيي» واجترأها بالكسرة عنها فيما أنشده اللحياني أيضاً في نوادره:

وأغضي على أشياء منك لترضيني وأدعى إلى ما سرَّكُم فأحيبُ

4- في (أ) و(ب): ثَقَلًا عليه كما هي ما. وهذا وهم بين. والبيت لجميل بئينة، ويروى في ديوانه 234: «أخاف إذا أنبأها أن تضيعها» فلا شاهد فيه حينئذ. وهو في السيوطي 36، والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل 13/4 والجنى 227 والمغني 46 والأشعري 191/3 والجمع 284/2. والضمير في (ها) و(تردها) يعود إلى الحاجة التي ذكرها في بيت سابق.

5- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: سُكِّن. وانظر شرح التسهيل 14/4. والدليل المقصود من المنصوب هو الفعل (تتركها)؛ لأنَّ تردها: ملتبس بين الجزم والنصب، كما هي حال الثلاثي المدغم العين واللام، نحو: لم يردَّ.

6- انظر ضرائر الشعر 89.

7- أبو حفص محمد بن عبد الرحمن بن محيصة المكي (-123هـ) قارئ ثقة وبارع في العربية. انفرد بحروف خالف فيها المصحف؛ فترك الناس قراءته ولم يلحقوها بالمشهورة. انظر ترجمته في غاية النهاية 167/2.

8- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بَوْلِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلُهُ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ البقرة 233/2.

9- وقرأ بذلك أيضاً ابن مجاهد وابن عباس. قال في الكشف 278/1: قَرَأَ ﴿أَنْ يَتِمَّ﴾ برفع الفعل تشبيهاً لـ «أَنْ» بـ «مَا» لتأخيهما في التأويل. هـ. أراد أنهما مشتركتان في كونهما توولان مع ما بعدهما بمصدر. ثم نقل في أول سورة (المؤمنون) 174/3 قراءة طلحة بن مصرف ﴿قَدْ أَفْلَحُوا الْمُؤْمِنُونَ﴾ على: (أكلوني البراغيث) أو على الإهام والتفسير. وقال في المغني

و«أن» هذه هي الداخلة على الفعل الماضي في نحو: «أعجبني أن صُمتَ»؛ بدليل أنها تؤوّل بالمصدر، أي: «صيامك»، لا «أن» غيرها، خلافاً لابن طاهر في زعمه أنها غيرها، مُحْتَجّاً بأن الداخلة على المضارع تُخَلِّصُهُ للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين. ويُقَضُّ بـ «أن» الشرطية؛ فإنها تدخل على المضارع، وتُخَلِّصُهُ للاستقبال، وتدخل على الماضي باتِّفاق.

133_ أن تقرأن على أسماء ويحكما مئني السلام وألا تشعرا أحدا⁽¹⁾

وزعم الكوفيون أن هذه هي المُخَفِّفة من النقيضة شدَّ اتصالها بالفعل، والصَّواب قول البصريين إنها «أن» الناصبة؛ أهملت حملاً على أختها (ما) المصدرية⁽²⁾، وليس من ذلك قوله:

134_ إذا مت فادفتي إلى جنب كرمة ثروني عظامي بعد موتي عروقتها

_ ولا تدفنني في الفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أدوقها⁽³⁾

كما زعم بعضهم⁽⁴⁾؛ لأنَّ الخوف هنا يقين. و (أن) مُخَفِّفة من النقيضة. انتهى⁽⁵⁾.

116* قوله: (وهي الداخلة على الماضي نحو: «عجبت⁽⁶⁾ أن صُمتَ».. [لا أن غيرها]⁽⁷⁾)، خلافاً لابن طاهر⁽⁸⁾.. قال في المغني⁽⁹⁾: وتوصل بالفعل المُتصرِّف، مضارعاً كان - كما مرَّ - أو ماضياً

أيضاً في الجهة الرابعة 717: وأما قول بعضهم إنَّ الأصل: (أن يُتموا) بالجمع فحسن؛ لأنَّ الجمع على معنى ﴿مَنْ﴾، مثل: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ﴾ [يونس/42]، ولكن أظهر منه قول الجماعة إنه قد جاء على إهمال أن الناصبة حملاً على أختها ما المصدرية. اهـ. وقال أبو حيان إنَّ هذه القراءة وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة. انظر البحر المحيط 213/2. وانظر الدر المصون 463/2.

1- لم أقف على قائله. وهو في المفصل 429 والإنصاف 563/2 وشرح التسهيل 44/2 و114 والرضي 35/4 ورفض المباني 113 واللسان (أ ن ن) 33/13 وتوضيح المقاصد 1237 والجنى 220 والدر المصون 463/2 و366/4 وأوضح المسالك 143/4 والمغني 46 و915 والأشئوني 193/3 والسيوطي 37 والخزانة 420/8.

2- انظر رفض المباني 112 والدر المصون 463/2 و464.

3- لأبي محجن الثقفي عمرو بن حبيب (-30هـ) في تفسير الطبري 551/4 و298/8 والعقد الفريد 350/6 والأغاني 384/18 و10/19 وأمالى الشجري 387/1 و158/3 وشرح التسهيل 13/4 والرضي 34/4 واللسان (ف ن ع) 257/8 والبحر المحيط 23/1 و197/2 و241/3 والدر المصون 265/2 و451 والمغني 46 والمستطرف 102/1 والسيوطي 37 والهمع 283/2 والخزانة 398/8 و402. وبلا نسبة في معاني الفراء 146/1 و265 والأشئوني 188/3 والشاهد في البيت الثاني في الشطر الثاني.

4- قاله الفراء في معاني القرآن 146/1 و265. وانظر تفسير الطبري 551/4 والبحر المحيط 23/1 و197/2.

5- تم كلام المغني، انظره 45 و46.

6- في الموصل ص 116: أعجبتني.

7- كذا في الأصل، وهي ساقطة من سائر النسخ.

8- انظر رأي ابن طاهر في ارتشاف الضرب 1637 والجنى الداني 217 والمغني 43 والهمع 282/2.

9- انظره: 43 و44 و45.

نحو: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾⁽¹⁾، ﴿وَلَوْلَا أَنْزَلْنَاكَ﴾⁽²⁾ أو أمراً، نحو⁽³⁾: «كُتِبَتْ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ». هذا هو الصحيح. وقد اختلفَ من ذلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر؛ زعمَ [أنها غيرها]⁽⁴⁾؛ بدليلين:

أحدهما: أنَّ الداخلة على المضارع تُخَلِّصُهُ للاستقبال فلا تدخل على غيره، كالسين وسوف. **والثاني:** أنها لو كانت الناصبة، لَحُكِمَ على موضعها بالنصب، كما حُكِمَ على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطية، ولا قائل به.

والجواب عن الأول أنه ينتقض بنون التوكيد؛ فإنها تُخَلِّصُ المضارع للاستقبال، وتدخل على الأمر باطراد، وبأدوات الشرط⁽⁵⁾؛ فإنها أيضاً تُخَلِّصُهُ مع دخولها على الماضي باتفاق. وعن الثاني⁽⁶⁾ أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطية؛ لأنها أثرت الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في محلّه، كما أن (أن) أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع، وأثرت النصب في لفظه.

الأمر الثاني: في كونها توصل بالأمر. والمخالف في ذلك أبو حيان⁽⁷⁾، وزعم أنها لا توصل به، وأن كل شيء سُمِعَ من ذلك فـ (أن) فيه تفسيرية، واستدلَّ بدليلين:

أحدهما: أنهما⁽⁸⁾ إذا قُدِّرَا بالمصدر، فات معنى الأمرية. **[الثاني:]** أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، ولا يصح: «أعجبني أن قُمْ» ولا: «كرهت أن قُمْ»، كما يصح ذلك مع الماضي والمضارع⁽⁹⁾.

ورد⁽¹⁰⁾ بأن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر، كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي، والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه⁽¹¹⁾

1- ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَانَ اللَّهُ يَسْطُرُ الرَّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا

لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَاةُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ القصص 82/28.

2- ﴿وَلَوْلَا أَنْ تَبْتَئَا لَقَدْ تَرَكْنَا إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ الإسراء 74/17.

3- في المغني: كحكاية سيبويه. والنص منه 43، وسترده بعد قليل.

4- من (أ).

5- معطوف على قوله: «ينتقض بنون التوكيد».

6- أي: والجواب عن الدليل الثاني.

7- انظر الارتشاف 991 و1637.

8- أي (أن) وفعل الأمر الموصولة به.

9- ما بين حاصرتين ساقط من (أ) و(ب).

10- في المغني 44: والجواب عن الأول.

11- أي: أبا حيان، انظر الارتشاف 991.

يُسَلِّمُ مصدرية (أن) المخففة من المشددة، مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾⁽¹⁾؛ إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً، نحو (سَقِيًّا وَرَعِيًّا).

وعن الثاني⁽²⁾ أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى للإعجاب والكرهية بالإنشاء إلا لما ذكر، ثم ينبغي له ألا يُسَلِّمَ بمصدرية «كي»؛ لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوفةً بلام التعليل. ثم مِمَّا يَقْطَعُ به على قوله بالبطان حكاية سيبويه: «كُتِبَتْ إِلَيْهِ بِأَنْ قَمٌ»⁽³⁾. وأجابَ عنها بأنَّ الباءَ محتملةٌ للزيادة مثلها في [قوله]⁽⁴⁾:

135_ لا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ⁽⁵⁾

وهذا وهمٌ فاحشٌ؛ لأنَّ حروف الجرِّ - زائدة كانت أو غير زائدة - لا تدخل إلا على اسم صريح⁽⁶⁾ أو ما في تأويله. انتهى⁽⁷⁾.

[الوجه الثاني: «أن» الزائدة]

1- ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ النور 9/24. والشاهد قراءة حفص ونافع ورويس بكسر الضاد على فعل الغضب ورفع لفظ الجلالة، وقرئ: ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ على تخفيف أن ورفع ما بعدها. انظر والكشاف 216/3 وإعراب العكبري 966/2. وقال في مجمع البيان 14/18: خففت الثقبلة المفتوحة على إضمار القصة والحديث، ولا تكون في ذلك كالمكسورة؛ لأنَّ الثقبلة المفتوحة موصولة، والموصول يتشبه بصلته أكثر من تشبه غير الموصول بما يتصل به. وانظر البحر المحيط 434/6 والدر المصون 387/8 و389 والإتحاف 573.

2- أي: والجواب عن الدليل الثاني من الدليلين الذين استدلَّ بهما أبو حيَّان.

3- انظر الكتاب 162/3. وقال ابن أم قاسم: قيل: ويضعف وصلها بالأمر لوجهين: أحدهما أنها إذا قُدِّرت مع الفعل بالمصدر فات معنى الأمر. والثاني أنه لا يوجد في كلامهم «يعجبني أن قم»، ولا «أحببت أن قم». ولو كانت توصل بالأمر لجاز ذلك، كما جاز في الماضي والمضارع. وجميع ما استدلوا به على أنها توصل بالأمر يحتمل أن تكون التفسيرية. وأما ما حكى سيبويه من قولهم: «كُتِبَتْ إِلَيْهِ بِأَنْ قَمٌ»، فالباء زائدة، مثلها في: «لا يقرأ بالسور». الجني 216 و217.

4- زيادة من (ب).

5- البيت كاملاً:

هُنَّ الْحَرَاثُ لَا رَبَّاتٌ أَحْمِرَةٌ سَوْدُ الْمَحَاغِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

ينسب إلى الراعي النميري عبيد بن حصين (-90هـ) في ديوانه 87 وأدب الكاتب 416 والمخصص 242/4 واللسان (س و ر) 386/4 والتاج (س و ر) 553/6، وللقنتال الكلي (-70هـ) في ديوانه 53 والأغانى 155/24. وبلا نسبة في دقائق التصريف 489 وتهذيب اللغة 244/4 والصحاح (س و ر) 690 والمفصل 381 وأمالى الشجري 130/1 وإعراب العكبري 1295/2 واللسان (ق ر أ) 128/1 والجني 217 والدر المصون 140/2 والمغني 45 و147 و885 والخزانة 305/7 و107/9 و111 والكليات 723. والحرائر: الكريمت، وأحمره: جمع حمار؛ يريد أنهنَّ خيرات كريمات يتلون القرآن، ولسنَّ بإمائه سود ذوات حمير يسقنهنَّ.

6- ليست في المغني. والنص منه ص 45.

7- كلام المغني. انظره 43 و44 و45.

ويقال فيها تارةً: زائدة لتقوية المعنى وتوكيده، كالتي في نحو: (فلما أن جاء البشير)، وكذا يُحكم لها بالزيادة حيث جاءت بعد «لما» التوقيفية، كهذا المثال، أو وقعت بين القسم و«لو»، كقوله:

– وَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ * * * لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

117 قوله: (لما التوقيفية).. وهي التي بمعنى «حين» عند بعضهم⁽¹⁾، وإنما سُميت توقيفيةً نسبةً إلى التوقيت الذي هو ذكر الوقت وتعيينه؛ لأنها يُوقتُ بها، أي يُعَيَّن بها الوقت، فإذا قلت: «لما جاء زيدٌ جاء عمرو»، فقد عَيَّنْتَ وقتَ مجيء عمرو، وأخبرت أنه وقتُ مجيء زيدٍ. وبعضهم⁽²⁾ يطلق على (لما) هذه أنها حرف وجود لوجود. واحترز بالتوقيفية عن (لما) النافية، وهي الجازمة، وعن (لما) الموجبة، وهي التي بمعنى «إلا»⁽³⁾.

117 قوله⁽⁴⁾:

136_ فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ⁽⁵⁾

«ولا يخفى أنه قد توالى في البيت قَسَمٌ وشرط، ولم يقع بعدهما غير جواب واحد، وهو قوله: (لكان لكم يوم)، فيجعل جواباً للقسم – إذ هو السابق – على القاعدة المقررة في ذلك⁽⁶⁾، وقد نصَّ بعضُ المغاربة⁽⁷⁾ على أنه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره، وهو ظاهر كلام الجماعة، وأمّا ابن مالك فوافق على ذلك إن لم يكن الشرط امتناعياً، واضطرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي، فظاهر ما قاله في باب القسم أن الجواب لـ (لو) وأنها مع جوابها جواب القسم⁽⁸⁾. وكلامه في باب الجوازم على أن جواب القسم محذوف، أغنى عنه جواب (لو)⁽⁹⁾.

1- هم ابن السراج وأبو علي الفارسي والهروي وابن جني. ينظر: الأزهية 208 والرصف 284 والجنى 594 والمغني 369.

2- راجع الأداة «لما» في الصفحة 300 من هذا الكتاب، وحرر ما خرجه في هوامشها.

3- تقدّم الكلام على «لما» في هذا الباب، وهي الكلمة الثانية من النوع الثالث، وهو ما جاء من الكلمات على ثلاثة أوجه. وانظر فيها: الأزهية 206 والرصف 281 والجنى 592 والمغني 367.

4- أدرج هنا في النسخ عبارة: «في قوله، أي إلى قول أرقم الشكري». ثم كررت في موضعها الصحيح، وستأتي بعد قليل.

5- للمسيب زهير بن علس (-48ق.هـ) في الخزانة 80/10، وبلا نسبة في سيبويه 107/3 وشرح التسهيل 51/4 والرضي 313/4 واللّسان (ظ ل م) 378/12 والدر المصون 52/7 و660/8 وأوضح المسالك 146/4 والمغني 50 والأشموقي 192/3 والموصل 117 والخزانة 145/4 و318/11. والشاهد زيادة (أن) بين القسم و(لو) لتقوية المعنى. سيتكرر برقم 138.

6- وهي أنه إذا اجتمع القسم والشرط، فالجواب المذكور للسابق منهما، وجواب الآخر محذوف وجوباً؛ لدلالة المذكور عليه.

7- انظر الارتشاف 1903.

8- عبارة ابن مالك في التسهيل 152: «المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم.. تُصدّر في الشرط الامتناعي بلو ولولا». وانظر شرح التسهيل 205/3.

9- هذا التعقيب للدماميني في المزج 72/1. وانظر المساعد 313/2 و178/3.

..... * * * كَأَنْ ظَبْيِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

في رواية الجرّ.

117* قوله: (في قوله)⁽¹⁾ أي قول أرقم اليشكري⁽²⁾: «كَأَنْ ظَبْيِيَّةً تَعْطُو». هذا بعض بيت، وهو قوله: أ/96

137_ ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ⁽³⁾

«والموافاة: الإتيان⁽⁴⁾، والمُقَسَّمُ: الحسن؛ مأخوذٌ مِنَ الْقَسَامِ وهو الحُسْنُ، يقال: «فلانٌ قَسِيمٌ الْوَجْهِ، ومُقَسَّمُ الْوَجْهِ»، وتعطو: أي تتناول إلى الشجر لتتناول منه. كذا في القاموس⁽⁵⁾، والوارق: اسم فاعل من وَرَقَ الشَّجَرَ يَرِقُّ⁽⁶⁾. ويروى: «ناضِرِ السَّلْمِ»⁽⁷⁾، والنَّضْرَةُ: الحُسْنُ والبَهْجَةُ⁽⁸⁾، والسَّلْمُ - بفتحين - شجرٌ يَعْظُمُ وله شوك⁽⁹⁾.

117* قوله: (في رواية الجرّ) أي: جرّ «ظَبْيِيَّةً»؛ «فإنه يتعين حينئذ أن تكون الكاف جارةً، و(أن) زائدةً، وأما في رواية من نصب (الظبية) فعلى أن (كأن) خففت وأعملت في الظاهر، وأما على رواية

1- في موصل الطلاب 117: كقوله.

2- هو أرقم بن علباء أو علباء بن أرقم بن عوف بن سعد بن عجل بن عتيك بن يشكر (-؟) شاعر جاهلي كان معاصراً للنعمان بن المنذر، له شعر أورده الأصمعي في الأصمعيات 157 و 161. انظر معجم الشعراء 209.

3- لعلباء بن أرقم في الأصمعيات 157 والتاج (ق س م) 571/17، ولباعث بن صريم اليشكري في سيبويه 134/2 والأصول في النحو 245/1 وضرائر الشعر 59 والسيوطي 41 والخزانة 399/10 ومشاهد الإنصاف 286/4 ولابن صريم أو كعب بن أرقم في اللسان (ق س م) 482/12 ولزيد بن أرقم في الإنصاف 202/1. وبلا نسبة في سيبويه 165/3 والكامل للمبرد 62/1 وتهذيب اللغة (ق س م) 322/8 و(كأن) 207/10 وسرّ الصناعة 682 وإعراب (الزجاج) 318 والكشاف 286/4 والمفصل 399 وأماي الشجري 178/2 وضرائر الشعر 310 وشرح التسهيل 43/2 و46 والرضي 371/4 و434 وورصف المباني 117 و211 وارتشاف الضرب 1278 و1691 و2392 واللسان (أ ن ن) 32/13 وتوضيح المقاصد 542 و1234 والجنى 222 و522 وأوضح المسالك 337/1 وشرح الشذور 371 وشرح القطر 218 والمغني 51 والعيني 301/2 والأشئوني 325/1 والموصل 117 والهمع 456/1 و326/2 والخزانة 489/8 و394/10 و399 و411 و220/11 والكليات 192 وحاشية الصبان 432/1. وسيأتي ذكر الروايات الثلاث. سيتكرر برقم 140.

4- وتوافى القوم: تتأموأ. انظر القاموس (و ف ي) 1233.

5- انظر مادتي (ق س م) 1059 و(ع ط و) 1205.

6- انظر القاموس (و ر ق) 855.

7- كذا في الأصمعيات 157 والتهذيب (ق س م) 322/8 و(كأن) 207/10 واللسان (ق س م) 482/12 و(أ ن ن) 32/13.

8- انظر تفسير الطوسي 189/10. وقال الفيروز: النعمة، والعيش، والغنى، والحسن.. ونضرة الله وأنضره فأنضره، والناضر: الشديد الخضرة، ويبالغ به في كل لون؛ أحضر ناضر، وأحمر ناضر، وأصفر ناضر. انظر القاموس (ن ض ر) 450.

9- انظر المحكم (س ل م) 515/8. هذا الشرح بحرفه في المزج 73/1 وتحفة الغريب (الداميني النحوي) 408 و409.

مَنْ رَفَعَهَا فَعَلَىٰ أَنهَا خُفِّتْ وَأُهْمِلَتْ، إِذْ أُعْمِلَتْ فِي ضَمِيرٍ مَحذُوفٍ، أَي: كَأَنَّهَا ظَبِيَّةٌ»⁽¹⁾.
قال في المغني⁽²⁾: والوجه الرابع - أي من أوجه (أن) التي تقدّم ذكرها - أن تكون زائدة،
ولها أربعة مواضع:

أحدها: وهو الأكثر، أن تقع بعد (لما) التوقيفية، نحو: ﴿وَلَمَّا أَزْجَأَتْ رُسُلَنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهٖمِ﴾⁽³⁾.
والثاني: أن تقع بين (لو) وفعل القسم المذكور، كقوله:

138_ فَأَقْسَمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ⁽⁴⁾

أو متروكاً، كقوله:

139_ أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ⁽⁵⁾

هذا قول سيبويه⁽⁶⁾ وغيره. وفي مقرب⁽⁷⁾ ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط
الجواب بالقسم. ويبعده أن الأكثر في تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك.

والثالث: أن تقع بين الكاف ومخفوضها، كقوله:

140_ وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بَوَجْهِ مَقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَىٰ وَارِقِ السَّلْمِ⁽⁸⁾

في رواية من جرّ «ظبية».

والرابع: بعد (إذا)، كقوله:

141_ فَأَمْهَلَهُ حَتَّىٰ إِذَا أَنْ كَانَتْهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرٌ⁽⁹⁾

1- هذا التعقيب أيضاً بحرفه في المصدرين الأخيرين، وانظر تهذيب اللغة (ق س م) 322/8 و(كأن) 207/10 وأوضح المسالك 337/1.

2- انظره ص 50 و 51.

3- ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنْجُوكَ وَاهْلِكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ العنكبوت 33/29.

4- تقدم برقم 136.

5- لم أقف إلا على نسبه لامرأة. وهو في ضرائر الفزاز 304 والإنصاف 200 والمقرب 205/1 ووصف المباني 116 والجنى 222 والدر المصون 52/7 و660/8 والمغني 50 والسيوطي 41 ورواه أيضاً عن الفارسي: «لو انك يا حسين خلقت حراً» فلا شاهد، والهمع 325/2 والخزانة 141/4 و143 و145 و82/10. وجواب (لو) محذوف. وفيه شاهد على مجيء الباء الزائدة المؤكدة للنفي بعد النافي مباشرة للضرورة. والعتيق: الكريم.

6- انظر الكتاب 107/3 و222/4.

7- كتاب المقرب في النحو لابن عصفور، وله عليه شرح لم يتم. ولأبي العباس المبرد كتاب بالاسم نفسه، وشرحه. ولأبي حيان مختصر على مقرب ابن عصفور سماه «التقريب». انظر كشف الظنون 1805/2. وانظر كلامه في المقرب 205/1.

8- تقدم برقم 137.

9- في (أ): فأحمله. والبيت لأوس بن حجر (-2ق.هـ) في ديوانه 71 والسيوطي 42، وبلا نسبة في شرح التسهيل 213/2 والمغني 51 والهمع 326/2. وصواب القافية: غارف.

وزعم الأخفش⁽¹⁾ أنها تزداد⁽²⁾ في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع، كما تجرُّ (مِنْ) والباء الزائدتان الاسمَ، وجعل منه: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾⁽³⁾، ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾. وقال غيره⁽⁵⁾: هي في ذلك مصدرية، ثم قيل⁽⁶⁾: ضُمِّنَ ﴿مَا لَنَا﴾ معنى (ما منعنا). وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول، ولأنَّ الأصلَ ألا تكونَ (لا) زائدةً، والصواب قول بعضهم⁽⁷⁾ إنَّ الأصلَ: «وما لنا في أن لا نفعل كذا»، وإنما لم يجرَّ للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف، وهو «لو» و«كأن» في البيتين⁽⁸⁾، وعلى الاسم وهو «ظبية» في البيت⁽⁹⁾، بخلاف الحرف الزائد؛ فإنه كالحرف المُعَدِّي في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل. انتهى.

[الوجه الثالث: «أن» التفسيرية]

117* قوله: (وَمُفَسَّرَةٌ لِمُضْمُونِ جَمَلَةٍ قَبْلِهَا).. قال في المغني⁽¹⁰⁾: وعن الكوفيين إنكار (أن) التفسيرية البتة⁽¹¹⁾، وهو متَّجِهٌ؛ لأنك إذا قلت: «كُتِبَ إِلَيْهِ أَنْ قُمَ»، فليس (قُمَ) تفسيرَ (كُتِبَ) كما أنَّ الذهب نفس العسجد في قولك: «هَذَا عَسْجَدٌ أَيْ ذَهَبٌ»، ولهذا لو جئتَ بـ (أَي) مكان (أَنْ) في المثال، لوجدتَ الطَّبَعَ غيرَ قابلٍ له. انتهى.

«وهذا الكلام من المُصَنَّفِ - رحمه الله تعالى - مبنيٌّ على أن «قُمَ» في المثال المذكور تفسيرٌ لـ «كُتِبَ» نفسه، فأبطله بتغايرهما، وليس الأمر كما فهمه، إنما التفسير في ذلك لمُتَعَلِّقٌ «كُتِبَ» وهو الشيء المكتوب، و«قُمَ» نفسُ ذلك الشيء⁽¹²⁾.

1- انظر مفاتيح الغيب 146/6 وشرح الرضي على الكافية 37/4 والبحر المحيط 219/8. ولم أقف على رأيه في مصنفاته.

2- في (أ) و(ب) و(ج): لا تزداد. وهذا قلة تأمل من النساخ.

3- ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ إبراهيم 12/14.

4- ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَّهُمْ أبعثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَانِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ البقرة 246/2.

5- انظر البحر المحيط 256/2.

6- قاله الفراء. انظر معاني القرآن 163/1 ومفاتيح الغيب 146/6 والبرهان 76/3.

7- هو الكسائي. انظر معاني القرآن 93 ومفاتيح الغيب 146/6.

8- يعني دخول «أن» على «لو» في الشاهد 139 وعلى «كأن» في الشاهد 141.

9- يعني الشاهد 140.

10- ص 47.

11- وهي عندهم المصدرية نفسها. انظر الجني 221.

12- كذا قال الدماميني في المزج 67/1.

تكون بمنزلة «أي» التفسيرية، كالتالي في نحو: (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ)، أي اصنع الفلك، فالأمرُ بصنع الفلك تفسير للوحي.

قال الرضي: و(أن) لا تفسر إلا مفعولاً مقدرًا للفظ دال على معنى القول، كقوله تعالى: ﴿وَأَدْبَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾⁽¹⁾ فقوله: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ تفسير لمفعول ﴿وَأَدْبَاهُ﴾ المقدر بلفظ، هو قول: (يا إبراهيم)، وكذلك قولك: «كُتِبَ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ»، أي: كُتِبَ إِلَيْهِ شَيْئًا هُوَ «قُمْ»، ف (أن) حرفٌ دالٌّ على أَنَّ (قُمْ) تفسيرٌ للمفعول المقدر لـ (كُتِبَ). وقد تفسر المفعول به الظاهر، كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مَا يُوحَىٰ﴾⁽²⁾ «إلى هنا كلامه»⁽³⁾.

96/ب

فما قاله الشارح من أنها مفسرة لمضمون جملة قبلها تبع فيه ما في المغني. وقوله⁽⁴⁾: «ولهذا لو جئت بأي مكان أن في المثاليين لوجدت الطبع غير قابل له» ممنوع⁽⁵⁾، ولو سئلَ فلا مدخل للطبع في الأحكام النحوية، لا ردًا، ولا قبولًا. قال الرضي⁽⁶⁾: ولو ارتكب مرتكب أن المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول، لم يكن ثم مانع منه؛ فمعنى: «أمره أن قُمْ»: قال له: قُمْ، بتأويل أمرٍ يقال، أو بتقدير «قال» بعد [أمر]⁽⁷⁾، على الخلاف المعروف⁽⁸⁾، و(أن) زائدة، وهذا يطرد في جميع الأمثلة.

117 قوله: (كالتالي في نحو قوله تعالى: ﴿أَنْصَعْ الْفُلْكَ﴾⁽⁹⁾، أي: اصنع؛ فالأمر بصنع الفلك تفسير للوحي).. قال في المغني: الوجه الثالث: أن تكون مفسرة بمنزلة «أي»، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْصَعْ الْفُلْكَ﴾⁽¹⁰⁾.

- 1- الصفات 104/37.
- 2- ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مَا يُوحَىٰ﴾ أَنْ أَقْدَفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَأَقْدَفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيَلْقَهُ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذُهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ وَالْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةٌ مَنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي طه 38/20 و 39.
- 3- انظر الرضي 438/4. والنص للدماميني في المزج 67/1.
- 4- أي قول المصنّف الآنف الذكر. والكلام الآن للدماميني في المزج 67/1 وتحفة الغريب (الدماميني النحوي) 402.
- 5- خبر لـ «وقوله».
- 6- في شرح الكافية 439/4.
- 7- سقط من (أ).
- 8- كذا في المزج 67/1، وفي الرضي 439/4: «الخلاف المذكور في أفعال القلوب»؛ وكان الرضي 166/4 قد ذكر بأنه يجوز في نحو: «سألتك هل زيد قائم»، و: «استفهمت أقام زيد»، أن يُنوى بعده القول، والجملة مفعول لذلك المنوي، على ما هو مذهب البصريين، أو يُضَمَّن السؤال معنى القول، فيلحق به في الحكاية بعده، على ما هو مذهب الكوفيين.
- 9- ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ المؤمنون 27/23.
- 10- نفسها. وانظر كلامه في المغني 47.

وكذا يُحَكَّمُ لها بأنّها مفسرة حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه، أي حروف القول، ولم تقترب «أن» بخافض، وتتأخر عنها جملة اسمية أو فعلية. فالفعلية كالمثال المتقدم، والاسمية نحو: (وَوَدُّوا أَنْ تَلْكُمُ الْجَنَّةُ أَوْرِثْتُمُوهَا). فليس منها - أي من المفسرة - نحو: (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)؛

أي: ممّا وقع فيه بعدها جملة اسمية، وتحتمل ﴿أَنْ﴾ في الآيتين⁽¹⁾ المصدرية؛ بأن يُقدَّرَ قبلها حرفُ الجرِّ، فتكون في الأولى (أَنْ) الثنائية لدخولها على الأمر، أي والمخففة لا تدخل عليه، والتقدير: وأوحينا إليه بالأمر بصنع الفلك، وفي الثانية المخففة من الثقيلة؛ لدخولها على الجملة الاسمية، أي: وهي لا تكون صلة لـ (أَنْ) الثنائية الوضع. وعلى ما تقدّم عن الرضي⁽²⁾ تكون مفسرة لمفعول (أوحى) المقدّر⁽³⁾، أي: أوحينا إليه كلاماً هو اصنع الفلك.

117* قوله: (حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه) أي: أو فيها حروف القول، والقول مؤوّلٌ بغيره.

117* قوله: (﴿وَوَدُّوا أَنْ تَلْكُمُ الْجَنَّةُ أَوْرِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾)⁽⁴⁾.. ف ﴿أَنْ﴾ مفسرة لمحذوف على ما قاله الرضي⁽²⁾، ولمضمون ﴿وَوَدُّوا﴾ على ما قاله المصنّف⁽⁵⁾.
و(تبي) اسم إشارة مبتدأ، و﴿الجنة﴾ بدلٌ منه، وجملة ﴿أَوْرِثْتُمُوهَا﴾ خبره.

118* قوله: (﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾)⁽⁶⁾ أي وخاتمة دعائهم الذي هو التسبيح أن يقولوا: «الحمْدُ لله ربِّ العالمين». فإن قلت: [ما]⁽⁷⁾ المقصود من آخر دعائهم مع أنّ أقوال أهل الجنة وأحوالهم لا آخر لها؛ فإن الجنة دارُ البقاء؟ قلت: قال المفسرون⁽⁸⁾: معناه خاتمة تسبيحهم في كلّ مجلس أن يقولوا الحمد لله رب العالمين؛ فإن أهل الجنة يسبحون الله⁽⁹⁾ تتعماً وتلذّذاً بلا تكلف عليهم.

1/97

1- يعني الآية السابقة مباشرةً والآية التالية مباشرةً، المذكورتان في الموصل 117.

2- في الصفحة السابقة، عند قوله: و(أَنْ) لا تفسر إلا مفعولاً... إلخ

3- صفة «مفعول»؛ أي: للمفعول المقدّر للفعل «أوحى».

4- ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءتْ رُسُلٌ رَبَّنَا بِالْحَقِّ وَوَدُّوا أَنْ تَلْكُمُ الْجَنَّةُ أَوْرِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الأعراف 43/7.

5- انظر المغني 47.

6- ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يونس 10/10.

7- من (ب).

8- انظر الكشاف 331/2 والبحر المحيط 132/5 وتفسير ابن عبد السلام 64/2.

9- كذا في النسخ، والصواب: «يسبحون لله»؛ إذ يتعدى التسبيح باللام، نحو قوله ﷺ: ﴿تَسْبِحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ﴾

الإسراء 44/17، وانظر أيضاً: النور 36/24 و41، والحديد 1/57، والحشر 1/59 و24، والصف 1/61، والجمعة 1/62، والتغابن 1/64.

لأنَّ المتقدِّمَ عَلَيْهَا غيرُ جملةٍ، وإنما هي «أنَّ» المخففةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ. ولا نحو: «كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ»؛ لِذُخُولِ الْخَافِضِ عَلَيْهَا، وإنما هي «أنَّ» المصدرية. ولا نحو: «ذَكَرْتُ عَسْجَدًا أَنْ ذَهَبًا»؛ لِأَنَّ الْمُتَأَخَّرَ عَنْهَا مَفْرُودٌ، لا جملةٌ، فَيَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِ «أَيَّ» مكانها، ولا نحو: «قُلْتُ لَهُ أَنْ أَفْعَلَ»؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ، فِيهَا حُرُوفُ الْقَوْلِ.

والواو للعطف، و﴿أَخْرُ﴾ مبتدأ مضاف إلى دعوى، وهو مضاف إلى الضمير بعده، وهو عائد إلى أهل الجنة، و﴿أَنْ﴾ مخففة من الثقيلة⁽¹⁾، فلا يكون استعمالها هنا من [الوجه الثالث]⁽²⁾، بل من الوجه الرابع، وهي عاملة في ضمير الشأن [المقدَّر، أصله: (أَنَّهُ)، خُفِّتْ (أَنْ) وَحُدِفَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ]⁽³⁾، كما في:

142..... أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ⁽⁴⁾

و﴿الْحَمْدُ﴾ مبتدأ خبره ﴿لِلَّهِ﴾، و﴿رَبُّ﴾ صفة الله، وهو مضاف، و﴿العالمين﴾ مضاف إليه، والمجموع خبر ضمير الشأن، وضمير الشأن مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل على أنها خبر المبتدأ، والمجموع هنا وقع اسم ليس على سبيل المسامحة، وفي التحقيق ﴿أَنْ﴾. 118 قوله: ﴿لأنَّ المتقدِّمَ عَلَيْهَا غيرُ جملة﴾.. وذلك لأنه لم يقع قبلها إلا مفرد، وهو مبتدأ، والجملة بعدها خبر ذلك المبتدأ، فهو من تنمة السابق، ومرتبطة به لكونه خبراً عنه، وما بعد «أن» المفسرة ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام من دونه، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدَّر فيه، فلا تكون الآية من هذا القبيل.

118 قوله: ﴿وإنما هي «أنَّ» المصدرية﴾ أي: لا التفسيرية؛ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى اسْمٍ، أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهِ⁽⁵⁾، و«أَنْ أَفْعَلَ» بتقدير كون (أَنْ) فيه مصدريةً في تأويل الاسم، فيصح⁽⁶⁾ دخول الجار عليه، وبتقدير كونها تفسيريةً، ليس باسم ولا في تأويله، فيمتنع دخول حرف الجرِّ عليه.

1- وقُرئ: ﴿أَنَّ الْحَمْدُ﴾ بالتشديد ونصب الحمد. انظر الكشاف 331/2.

2- من (ب). ويعني بالوجه الثالث «أنَّ» التفسيرية، وبالرابع: المشبهة بالفعل، وسيأتي في الصفحة 397.

3- ساقطة من النسخ عدا الأصل.

4- صدره: «في فنية كسيوف الهند قد علموا». وهو للأعشى من معلقته. ورواية ديوانه 147: «أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلُ» ويصح به الشاهد أيضاً. والبيت في سيبويه 137/2 و 74/3 و 454 والمقتضب 9/3 وأصول ابن السراج 239/1 والخصائص 441/2 والأزهيية 57 والكشاف 331/2 و 390 والمفصل 396 وأمالي الشجري 178/2 و 156/3 والإنصاف 199 وشرح التسهيل 41/2 و 42 و 8/4 والرضي 32/4 و 369 و رصف المباني 115 وتوضيح المقاصد 539 والدر المصون 155/5 والكافيحي 367 والهمع 454/1 والخزانة 426/5 و 390/8 و 391/10 و 354/11. وهو مع الشاهد 207 من القصيدة نفسها.

5- تقدّم الكلام فيه عند الشاهد 135. وانظر أصول ابن السراج 150/2.

6- في (ب): فيصير. وهو تحريف.

ولا نحو: «ذَكَرْتُ عَسَجَدًا أَنْ ذَهَبًا»؛ لِأَنَّ الْمُتَأَخَّرَ عَنْهَا مَفْرُودٌ، لَا جُمْلَةٌ، فَيَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِـ «أَيٍّ» مَكَانَهَا، وَلَا نَحْو: «قُلْتُ لَهُ أَنْ أِفْعَلٌ»؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ، فِيهَا حُرُوفُ الْقَوْلِ.

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ - وَهُوَ سُلَيْمُ الرَّازِي - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ): إِنَّهَا - أَي (أَنْ) الدَّاخِلَةُ عَلَى (اعْبُدُوا) - مَفْسَّرَةٌ، فِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَفْسَّرَةً لـ (أَمَرْتَنِي)، أَوْ لـ (قُلْتُ). قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَكِلَاهُمَا لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا مَفْسَّرَةٌ لـ (أَمَرْتَنِي) دُونَ (قُلْتُ) مُنِعَ مِنْهُ فَسَادُ الْمَعْنَى؛ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ: (اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ) مَقُولًا لِلَّهِ تَعَالَى..

118* قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِـ «أَيٍّ» مَكَانَهَا) يُقَالُ: «ذَكَرْتُ عَسَجَدًا أَيَّ ذَهَبًا»، وَلَا يَجُوزُ: «ذَكَرْتُ عَسَجَدًا أَنْ ذَهَبًا».

118* قَوْلُهُ: (الرَّازِي) (1) بَزَايَ قَبْلَ يَاءِ النِّسْبَةِ، نِسْبَةً إِلَى الرَّيِّ (2) عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ.

118* قَوْلُهُ: (لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ (3) مَقُولًا لِلَّهِ تَعَالَى).. وَذَلِكَ لِأَنَّ (أَنْ) عِنْدَ الْمُصَنِّفِ (4) مَفْسَّرَةٌ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَمُضْمُونُ ﴿أَمَرْتَنِي﴾ مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. فَمُضْمُونُ ﴿أَمَرْتَنِي﴾ الْأَمْرُ الصَّادِرُ مِنَ اللَّهِ، فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ ﴿أَنْ﴾ عَيْنَهُ، فَلَمْ يَسْتَقِمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَقُولُ: (اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ).

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ (5): الْمَحْكِي إِنْمَا هُوَ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ مِنْ كَلَامِ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، أُرْدَفَ بِهِ الْكَلَامُ الْمَحْكِي تَعْظِيمًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَمَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْيَهُودِ: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ (6): «وَيَجُوزُ أَنْ يَضَعَ اللَّهُ الذِّكْرَ الْحَسَنَ مَكَانَ ذِكْرِهِمُ الْقَبِيحَ فِي الْحِكَايَةِ عَنْهُ؛ رَفْعًا لِعَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَمَّا يَذْكُرُونَهُ، وَتَعْظِيمًا لِمَا أَرَادُوا بِمَثَلِهِ» (7).

1- وهو هنا أبو الفتح سُلَيْمُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ سَلِيمِ الرَّازِي (-447هـ) أَدِيبٌ فُقَيْهٌ عَالِمٌ بِاللُّغَةِ، أَخَذَ عَنِ أَبِي حَامِدِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ.

من آثاره: غريب الحديث والإشارة. انظر ترجمته في إنباه الرواة 69/2 ووفيات الأعيان 397/2.

2- بفتح الراء، وهي أول مدن خراسان، وتنسب إلى الجبل، وهي آخر الجبال من خراسان. انظر معجم البلدان 116/3 والروض المعطار (الرِّي) 278.

3- ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ المادة 117/5.

4- انظر المغني 49.

5- الكلام الآن للدماميني في المزج 69/1 و70. وتحفة الغريب (الدماميني النحوي) 403 و404.

6- ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَّوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِمَّنْ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ النساء 157/4.

7- الكشاف 587/1.

وقال ابن الحاجب في أماليه⁽¹⁾: وإذا حكى حاك كلاماً فله أن يصف المخبر عنه بما⁽²⁾ يحكي له بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه، ويمكن أن يُصَرَّفَ التفسيرُ إلى المعنى؛ بأن يكون عيسى عليه السلام قد حكى قول الله عزَّ وجلَّ بعبارةٍ أخرى، وكأنه تعالى قال له: (مُرُّهُمُ بِأَنْ يَعْبُدُونِي)، أو: (مُرُّهُمُ بِأَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ رَبَّكَ وَرَبَّهُمْ)، فعَبَّرَ عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم، وعنهم بطريق الخطاب على ما هو مقتضى المقام حينئذ.

ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَانِقُونَ﴾⁽³⁾ (الأصل: (إنكم لذائقون)، ثُمَّ عَدَلَ إِلَى التَّكْلُمِ؛ لِأَنَّهُمْ كَنُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

143_ أَلَمْ تَرَ أَنِّي يَوْمَ جَوْ سَوِيْقَةٍ
بَكَيتُ فَنَادتْنِي مُلَيْكَةً مَا لِيَا؟⁽⁴⁾

أي ما لك؟ وسيأتي فيه كلام.

ولا يمتنع أن يكون الله تعالى قال لعيسى عليه السلام: قل لهم اعبدوا الله ربِّي وربَّكم، فحكاه كما أمرَ به؛ ولا إشكال حينئذ. فإن قلت: القصر الواقع في الآية من أي قبيل هو؟ قلت: هو من قصر القلب⁽⁵⁾؛ وذلك لأنَّ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾، فيه أنَّ المبعوث إليهم عيسى عليه السلام يدَّعون⁽⁷⁾ أنه قال لهم ذلك، وحاشاه منه، فكأنه ﷺ قال: لم أقل لهم ما يدَّعونه، لم أقل لهم إلا ما أمرتني به، أن اعبدوا الله⁽⁸⁾.

118* قوله: (وذلك لأنَّ **أمرتني** **مقول** **لـ** **قلت**)⁽⁹⁾.. فيه بحث؛ لأنَّ مقول القول **ما**، كما سيذكره الشارح⁽¹⁰⁾ قريباً بقوله: (ولا يصحَّ أن يُبدلَ من **ما** **الموصولة المعمولة لـ** **قلت**)، فإنَّ أجيب

- 1- مسائل نحوية أملى معظمها في دمشق، والباقي في القاهرة. ولم أقف على كلام ابن الحاجب في أماليه. والنص للدماميني في المرح 70/1 وتحفة الغريب (الدماميني النحوي) 404، ونقله الشمسي 70/1. ولكن انظر مفاد ذلك في أماليه 235.
- 2- في الأصل: بمن. ولا يستقيم.
- 3- الصافات 31/37.
- 4- في (ب): هنيذة، وكذا روي المصادر. والبيت للفرزدق يهجو بني الخطفي. وهو في ديوانه 895 والكامل للمبرد 65/1 والعقد الفريد 235/3 والأغاني 344/11 و276/21 والبحر المحيط 320/1 والتاج (س وق) 229/13 وبلا نسبة في المغني 540. وجوّ سويقة: اسم مدينة متصلة بأرض عمان من جهة المغرب؛ ثم سميت اليمامة نسبة إلى زرقاء اليمامة، وسويقة موضع فيها. انظر البلدان 287/3 و442/5 والروض المعطار (جوّ) 180 و(سويقة) 328 و(اليمامة) 619.
- 5- أي: العكس.
- 6- ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلُّهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ المائدة 116/5.
- 7- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: يزعمون.
- 8- إلى هنا نص المرح والشُّمُني 69/1 و70.
- 9- في الموصل: مقول **قلت**. من غير لام.
- 10- في الموصل 120.

وذلك لأنّ (أمرتني) مقولٌ (قلتُ)، وهو مسندٌ إلى ضميرِ الله تعالى، فلو فسّر بالعبادة الواقعة على: (الله ربّي وربكم) لم يستقم؛ لأنّ الله تعالى لا يقول: «اعبدوا الله ربي وربكم»، أو حُمِلَ على أنّها - أي «أن» - مفسرة لـ (قلت) دون «أمرت»، فحروف القول تأباه، أي تأبى التفسير، لما تقدّم من أنّ شرطَ المُفسّر - بفتح السين - ألا يكون فيه حروف القول؛ لأنّ القول يُحكي بعده الكلام من غير أن يتوسّط بينهما حرف التفسير. انتهى كلام الزمخشري. فإنّ أوّل لفظ القول بغيره جاز التفسير، ولهذا جَوّزه - أي التفسير - الزمخشريُّ إنَّ أوّل (قلتُ) بـ «أمرت»، والتقدير: «ما أمرتهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله». واستحسنه المصنف في المعني.

بأنّ الصلة كالجاء من الموصول قلنا: هذا لا يقتضي جعل ﴿أمرتني﴾ مقولٌ القول، حقيقة غايته أنّه يقتضي تسميته مقولاً تسمّحاً؛ ففي جعله ذلك بياناً للزوم نظر، ولو قال: «لأنّه مسند إلى ضمير الله تعالى» لكفى.

118 ﴿قوله: (وهو)، أي: «أمر»⁽¹⁾.

119 ﴿قوله: (لم يستقم... إلخ).. تقدّم الجواب عنه⁽²⁾.

119 ﴿قوله: (أن لا يكون فيه حروف القول) فلا يقال: «قلت له أن افعل»؛ لعدم وجوده في كلامه، وبتقدير وجوده لا يتعيّن أن (أن) فيه للتفسير؛ لجواز أن تكون زائدة.

قال الدماميني: «ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم [القول]⁽³⁾ الصريح».

119 ﴿قوله: (بينهما) أي القول والمحكي به.

119 ﴿قوله: (واستحسنه المصنّف في المعني).. قال فيه⁽⁴⁾: «نعم، إنَّ أوّل القول بالأمر كما فعل الزمخشريّ في وجه التفسيرية جاز، وقد فاتّه هذا الوجه فأطلق المنع⁽⁵⁾». انتهى.

1- أي: الفعل ﴿أمرتني﴾ الذي هو مقولٌ للفعل ﴿قلتُ﴾، وهو مسندٌ إلى ضمير الله ﷻ.

2- في الصفحة ما قبل السابقة. عند قوله: لا يصح أن يكون: ﴿اعبدوا الله ربّي وربكم﴾ مقولاً لله تعالى.

3- من (أ). وانظر كلام الدماميني في المزمج 69/1.

4- ص 49.

5- نصُّ الزمخشري: «أن» في قوله: ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾، إنّ جعلتها مفسّرة لم يكن لها بدٌّ من مفسّر، والمفسّر إمّا فعل القول، وإمّا فعل الأمر، وكلاهما لا وجه له؛ أمّا فعل القول فيحكي بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير؛ لا تقول: «ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله»، ولكن: «ما قلت لهم إلا اعبدوا الله». وأمّا فعل الأمر فمسند إلى ضمير الله عزّ وجلّ، فلو فسّرت به ﴿اعبدوا الله ربّي وربكم﴾ لم يستقم؛ لأنّ الله تعالى لا يقول: «اعبدوا الله ربّي وربكم»، وإن جعلتها موصولةً بالفعل لم تخلُ من أن تكون بدلاً من ﴿ما أمرتني به﴾ أو من الهاء في ﴿به﴾، وكلاهما غير مستقيم؛ لأنّ البديل هو الذي يقوم مقام المبدل منه. ولا يقال: «ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله»، بمعنى: «ما قلت لهم إلا عبادته»؛ لأنّ العبادة لا تقال، وكذلك إذا جعلته بدلاً من الهاء؛ لأنك لو أقمت ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ مقام الهاء فقلت: «إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله» لم يصح؛ لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته. فإن قلت: فكيف يصنع؟ قلت: يُحمل فعل القول على معناه؛ لأنّ معنى ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به﴾: ما أمرهم إلا بما أمرتني به، حتى يستقيم تفسيره بأن اعبدوا الله ربي وربكم. الكشاف 694/1 عند تفسير الآية 117 من سورة المائدة.

وَجَوَزَ الزمخشري أيضاً مصدرِيَّتَهَا، أي مصدرية (أن) هذه؛ على أن المصدر المؤول من (أن) وصلتها، وهو: (أن) اعبدوا، بيان للهاء، أي عطف بيان على الهاء المجرورة بالباء في (به)، لا أن المصدر بدل من الهاء؛ لأن المبدل منه في حكم الساقط، وعلى تقدير إسقاط الضمير المبدل منه، تخلو الصلة من عائد على الموصول الذي هو (ما)، وذلك لا يجوز، واللازم باطل، فكذا الملزوم، والصواب العكس، وهو كون المصدر بدلاً من الهاء في (به)، لا عطف بيان عليها؛ لأن البيان في الجوامد كالصفة في المشتقات، فكما أن الضمائر لا تُنعت، كذلك لا يُعطف عليها عطف بيان.

«وإنما⁽¹⁾ جاز لصحة تسليطه حينئذ على العبادة؛ إذ هي مما يؤمر به، وقد يقال: إنما منع بناءً على أن القول بمعناه ليس مؤولاً بشيء مما يرشد إليه قوله؛ لأن العبادة لا تقال، وإلا فلو أول بالأمر لزال المانع، وصحَّ بيان جعلها مصدرية؛ إذ العبادة مما يؤمر بها. وأجاز بعضهم⁽²⁾ الحكم بمصدريتها، على أن يكون المعنى: (ما قلت لهم إلا عبادة الله تعالى، أي: الزموا عبادته)، ويكون هو المراد من «ما أمرت به»⁽³⁾، وتكون الجملة - وهي (الزموا عبادته) - بدلاً من «ما أمرت به» من حيث إنها في حكم المفرد لأنها مقولة، و«ما أمرت» مفرد لفظاً، وجملة معنى»⁽⁴⁾. ثم قال في المغني: «فإن قيل: لعل امتناعه - يعني الزمخشري - من إجازته لأن (أمر) لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلاً، فكذا ما أول به، قلنا: هذا لازم له للتفسيرية⁽⁵⁾». انتهى. «ولكنه لم يعتبره مانعاً بناءً على أنه لا يلزم من تأويل شيء بشيء أن يكون حكمه حكم ما هو مؤول به، وإنما قلنا إنه لم يعتبره؛ لأنه أجاز التفسيرية، وصحَّحها، ولم يلتفت إلى ما ذكره السائل، فلا يكون هذا مانعاً عنده، فيلزمه القول بصحة البدل من (ما) على التأويل، وهو قد منع ذهولاً⁽⁶⁾ عن التأويل في هذا المحل على معنى كلام المصنف»⁽⁷⁾.

119 قوله: (واللازم باطل) الظاهر أنه عطف تفسير؛ لأن ما قبله يغني عنه.

120 قوله: (فكما أن الضمائر لا تُنعت كذلك لا يُعطف عليها عطف البيان).. أي: «وإذا كان كذلك، فكما أن... إلخ». وقوله: (عطف بيان) «بنصب (عطف) بالفعل المتقدم، والنائب عن الفاعل قوله: (عليها)، أو بالرفع⁽⁸⁾ على أن يكون هو النائب عن الفاعل، و(عليها) لغو⁽⁹⁾ متعلق بـ (يُعطف)،

ب/98

1- الكلام الآن للدماميني في المزج 71/1.

2- هما سيبويه وأبو علي الفارسي. انظر شرح الرضي على الكافية 36/4. واستدل سيبويه على وجه مصدريتها بجواز دخول حرف الجر عليها، في نحو: «أوعزتُ إليه بأن افعل». انظر الكتاب 162/3.

3- تقدمت في الصفحة 385.

4- إلى هنا كلام الدماميني. انظر المزج 71/1.

5- في المغني 49: على توجيهه التفسيرية.

6- مفعول لأجله.

7- هذا الكلام أيضاً للدماميني في المزج 71/1.

8- أي: رفع (عطف).

9- أي: ظرف لغو. وقد تقدّم بيانه في الصفحة 232 حاشية 1

نصَّ على ذلك ابن السَّيِّدِ وابن مالك. وعلى هذا فلا يُتَّبَعُ الضميرُ بعطف البيان، كما أنَّ الضمير لا يُنْعَتُ، وإذا امتنع أن يكون بياناً تَعَيَّنَ أن يكون بدلاً.

فإن قال قائل: يلزم على القول بالبدلية إخلاء الصلّة من عائد، كما تقدم؛ بناءً على أن المُبْدَل منه في نيّة الطّرح. قلنا: ذلك غالبٌ، لا لازمٌ، ولئن سلّمنا لزومَه، قلنا جواب آخر، وهو أن نقول: العائدُ المُقَدَّر الحذف موجودٌ لا معدوم، فلا يلزم المحذور..

فهو منصوب المحلّ، و(كما) في محلّ نصب على أنه نعت مصدر محذوف، أو حال، والتقدير: «وإذا كان كذلك فلا يُعطف على الضمائر، يُرتكب ذلك ارتكاباً مثل ارتكاب عدم نعت الضمائر، أو يفعل ذلك في حالة كونه مماثلاً لعدم نعت الضمائر». فإن قلت: فما موقع (كذلك) في هذا التركيب؟.. قلت: لك أن تجعله توكيداً لـ (كما)؛ فهو في محلّ نصب، وأن تجعله خبر مبتدأ محذوف؛ فهو في محلّ رفع، أي الأمر كذلك. ولا يخفى أن تقديم (كما) وما دخلت عليه هنا أمرٌ واجب؛ لاشتمال ذلك على ما يفسر الضمير المتأخر⁽¹⁾، فلو ذهبت تؤخره لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، وهو ممتنع⁽²⁾.

ولقائل أن يقول: لم يعتبر الزمخشري ذلك بناءً على أن ما يتنزل منزلة الشيء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له؛ ألا ترى أن المنادى المفرد المُعَيَّن⁽³⁾ مُنْزَلٌ منزلة الضمير، ولذلك بُني، والضمير لا يُنْعَتُ مطلقاً على المشهور، ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور. 120* قوله: (ابن السَّيِّدِ) بكسر السين، وهو أبو محمد عبدالله البَطْلَيْوْسِي⁽⁴⁾، بموحدة، وطاء مهملة مفتوحتين، ولام ساكنة، ومثناة تحتية مفتوحة، وواو ساكنة، وسين مهملة، نسبة إلى بَطْلَيْوْسٍ بلدة⁽⁵⁾ بالأندلس.

120* قوله: (قلنا جواب آخر... الخ).. «أفعد من هذا في الردّ إلزام الزمخشري بما لا محيص له عنه، ولا يستطيع إنكاره؛ وذلك أنه قد قال في المُفَصَّل ما هذا نصّه: وقولهم إنَّ البديل في حكم تنحية الأول، إيدانٌ منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تمتيناً⁽⁶⁾ لما يتبعانه، إلا أن يعنوا هدر الأول واطّراحة، ألا تراك تقول: «زيدٌ رأيتُ غلامه رجلاً ضاحكاً»، فلو ذهبت تهدير الأول لم يسْتَدَّ كلامك⁽⁷⁾.

1- في (أ): المُتَوَخَّر.

2- هذا الكلام للدماميني في المرحج/70.

3- في الأصل: المعنى. وهو تحريف. والمراد به العلم.

4- تقدّمت الترجمة له ص 194. والترجمة هنا بجرفها في المرحج/70.

5- في (أ): «قرية». وهي غربي قرطبة. انظر معجم البلدان/447/1.

6- في النسخ: تتمين. والتصحيح من المفصل/157.

7- المفصل/157.

ولا يصحُّ أن يُبدل المصدر المذكور من (ما) الموصولة المعمولة لـ (قلتُ)؛ لأن العبادة مصدر مفرد لا يعمل فيها فعل القول؛ لأن القول وما تصرف منه لا يعمل إلا في جملة، أو مفرد يؤدي معنى الجملة، ك: «قلتُ قصيدة»، والعبادة ليست كذلك.

فانظر هذا [مع⁽¹⁾] ما وقع له في الكشف⁽²⁾، وانظر إجازته لأن يكون قول: ﴿أَنْعَبِدُوا﴾⁽³⁾ عطفَ بيان على الهاء في ﴿بِهِ﴾ مع تصريحه بمنع أن تكون تفسيريةً لفعل الأمر؛ لأنه لا يصحُّ أن يكون: ﴿عَبِدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ مقولاً لله تعالى، فلا يصحُّ أن يكون تفسيراً لأمره، وهذا بعينه لازم على القول بجعل المصدر عطفَ بيان على الهاء.

وكذا إجازة المُصَنَّف⁽⁴⁾ أن يُقدِّر المصدر بدلاً من الهاء مع لزوم مثل ذلك فيه، فتأمله». كذا قاله الدماميني⁽⁵⁾.

120*قوله: (لا يعمل فيها فعل القول) لأنَّ العبادة لا تقال. قال التفتازاني في حاشية الكشف: وكذا لو اعتبرت معنى الطلب فإن طلب العبادة لا يقال أيضاً⁽⁶⁾.

قال الدماميني: وفيه نظر؛ إذ التقدير: «ما قلت لهم إلا أمرهم بالعبادة»، ولا شك أن الأمر بالعبادة ممَّا يُقال. وقد أسلفنا عن الزمخشري أن الموصولة بالأمر تؤول بمصدرٍ دالٍّ بحسب المادة على الأمر، وإذا [كان كذلك لم يمتنع⁽⁷⁾] كونه مقولاً⁽⁸⁾.

قال الشُّمْنِي: وأقول إنَّ الطلب يراد به المصدر، أعني المعنى القائم بالطلب، وبهذا الاعتبار لا يكون مفعولاً للقول، وهذا مُراد التفتازاني، ويراد به أحد أنواع الكلام كالأمر، وبهذا الاعتبار يكون مفعولاً للقول، وهذا مُراد الدماميني⁽⁹⁾، وحينئذٍ فلم يتوارد على محل واحد.

120*قوله: (لأنَّ «القول» وما تصرف منه لا يعمل إلا في جملة) أي: فعلية، أو اسمية.

(القول) مصدر، والذي تصرف منه: الماضي، نحو: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا﴾⁽¹⁰⁾، والمضارع، نحو:

1- من (ب).

2- انظر الكشف/1/695.

3- تقدمت في الصفحة 358.

4- انظر المغني 49. والكلام هنا معطوف على الكلام السابق: «وانظر إجازته لأن يكون... إلخ»

5- في المزج 72/1 وانظر تحفة الغريب (الدماميني النحوي) 406.

6- انظر الشمي 71/1 وتحفة الغريب (الدماميني النحوي) 405.

7- من (أ).

8- انظر الشمي 71/1 وتحفة الغريب (الدماميني النحوي) 405.

9- في الشمي 71/1: الشارح.

10- وردت في التنزيل في سياق خمس آيات: البقرة 93/2 و 285 والنساء 46/4 والأنفال 21/8 والأنبياء 60/21.

﴿قُولُوا رَبَّنَا﴾⁽¹⁾، والأمر، نحو: ﴿قُولُوا آمَنَّا﴾⁽²⁾، واسم الفاعل، نحو: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾⁽³⁾، واسم المفعول، كقوله:

144_ تَوَاصَوْا بِحُكْمِ الْجُودِ حَتَّىٰ عَبِيدَهُمْ مَقُولٌ لَدَيْهِمْ لَا زَكَ مَا لِي نِي بُخْلِ⁽⁴⁾

واسم المصدر نحو: «مَقَالَتُكَ: اللَّهُ رَبُّنَا، إِقْرَارٌ بِالرُّبُوبِيَّةِ»⁽⁵⁾.

قال الرضي⁽⁶⁾: وَمِمَّا يَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، الْقَوْلُ وَمَا يَنْصَرَفُ مِنْهُ، وَالْأَصْلُ فِي اسْتِعْمَالِهِ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ اللَّفْظُ الْمَحْكِيُّ: إِمَّا بِالَّذِي مَضَى ذَكَرَهُ قَبْلُ، نَحْوُ: «قُلْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ»، أَوْ الَّذِي هُوَ وَاقَعَ فِي الْحَالِ، نَحْوُ: «أَقُولُ الْآنَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ «أَقُولُ» فِي هَذَا الْكَلَامِ مُتَلَفِّظًا بِهَا فِي لَفْظٍ آخَرَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكَلَامِ، وَإِلَّا لَمْ تَكُنْ حِكَايَةً. وَالَّذِي يَقَعُ بَعْدَهُ، نَحْوُ: «أَقُولُ غَدًا زَيْدٌ قَائِمٌ» أَوْ «قِيلَ زَيْدٌ قَائِمٌ». انتهى.

وقضيتُهُ أَنَّهُ لَا بَدَّ فِي تَحَقُّقِ الْحِكَايَةِ مِنَ التَّلَفُّظِ بِالْمَحْكِيِّ فِي غَيْرِ الْحِكَايَةِ، وَقَدْ يَتَشَكَّلُ مَعَ ذَلِكَ مَا يَقَعُ لِلْمَصْنُفِينَ، كَقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ:

_ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ⁽⁷⁾

وقول ابن الوردى⁽⁸⁾:

_ قَالَ الْفَقِيرُ عَمْرُ بْنُ الْوَرْدِيِّ الْحَمْدُ لِلَّهِ أَتَمَّ الْحَمْدِ⁽⁹⁾

- 1- وردت في التنزيل في سياق ثماني آيات: آل عمران 16/3 والنساء 75/4 والمائدة 83/5 والمؤمنون 109/23 والفرقان 65/25 و74 والحشر 10/59 والتحريم 8/66.
- 2- ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ البقرة 136/2.
- 3- ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ الأحزاب 18/33.
- 4- لم أفق على قائله. وهو في شرح التسهيل 94/2 والهمع 501/1.
- 5- انظر شرح التسهيل 94/2.
- 6- في شرح الكافية 174/4.
- 7- مفتتح ألفيته المشهورة.
- 8- أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد الوردى المعري الكندي (-749هـ) شاعر أديب مؤرخ، ولد في معرة النعمان، وولي القضاء بمنبج، وتوفي بجلب. له ديوان شعر مطبوع، وكتاب تنمة المختصر. انظر ترجمته في فوات الوفيات 116/2 والدرر الكامنة 195/3 وبغية الوعاة 226/2.
- 9- مفتتح أرجوزته (البهجة الوردية) في نظم كتاب الحاوي الصغير في الفروع للشيخ نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني الشافعي (-665). انظر كشف الظنون 626/1.

وقول ابن الجزري⁽¹⁾:

يقول راجي عفورب سامعي - مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِي
- الْحَمْدُ لِلَّهِ (2)

فإن الظاهر أنهم لم ينطقوا بجملة الحمد في غير هذا الكلام، فليتأمل.

وقال الرضي أيضاً⁽³⁾: إن المقصود من الجملة الواقعة بعده إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام، لا مجرداً، بل مع المعنى، فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون إلا مفرداً نحو: «قيل زيد قائم» أي قيل هذا اللفظ، ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الأصل جاز أن يُغَيَّرَ اللفظ، بشرط وفاء اللفظ المُغَيَّرِ إليه بالمعنى المفهوم من الأصل، فعلى هذا لك أن تقول حكايةً عمّن قال: زيد قائم: «قال فلان زيد قائم»، وتقول: [«قال زيد أنا قائم» و«قلت لعمرؤ أنت بخيل»؛ رعايةً للفظ المحكي، ويجوز⁽⁴⁾: «قال زيد هو قائم» و«قلت لعمرؤ هو بخيل» بالمعنى اعتباراً بحال الحكاية؛ فإن زيدا وعمراً فيه⁽⁵⁾ غائبان. انتهى.

99ب

وعملها في الجملة النصب إن لم تنب عن فاعل كما تقدّم، قال ابن الناظم⁽⁶⁾: القول وفروعه مما يتعدى إلى مفعول واحد، ويكون إما جملة، وإما مفرداً مؤدياً معناها، فإن كان مفرداً نصب، نحو: «قلت شعراً وخطبةً وحديثاً»، وإن كان جملة حكيّت، نحو: «قلت زيد عالم»، ولم يعمل فيها القول كما يعمل الظن؛ لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها؛ فجزأها معه كالمفعولين من باب (أعطيت)⁽⁷⁾، فصح أن ينصبها الظن نصب (أعطيت) مفعوليه⁽⁸⁾، وأمّا القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها، فلم يصح أن ينصب جزأها مفعولين؛ لأنه لم يقتضها من جهة معناها، فلم يشبه باب (أعطيت)، ولا أن ينصبها مفعولاً واحداً؛ لأنّ الجمل لا إعراب لها⁽⁹⁾، فلم يبق إلا الحكاية. انتهى.

1- أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد الجزري الدمشقي ثم الشيرازي الشهير بابن الجزري (-833هـ) شيخ الإقراء في زمانه

ومن حفاظ الحديث. مولده بدمشق، ونسبته إلى جزيرة ابن عمر. من آثاره: غاية النهاية في طبقات القراء، والنشر في

القراءات العشر، وأرجوزة في التجويد. انظر ذيل تذكرة الحفاظ/1 376 وغاية النهاية 2/247.

2- مفتاح أرجوزته المشهورة بالمقدمة الجزرية في التجويد ص16. والبيت الثاني كاملاً:

الحمد لله وصلى الله على نبيه ومضطفاً

3- في شرح الكافية 4/174.

4- من الأصل.

5- أي في حال الحكاية.

6- انظر شرح التسهيل 2/93.

7- أي: من أفعال الهبات، نحو: سأل، منح، وهب، أهدى، ألبس... إلخ

8- مفعول به للمصدر «نصب»، وهو مضاف إلى محل «أعطيت»، والضمير فيه عائد إلى «أعطيت»

9- أي من حيث لفظها.

أو مفردٍ يؤدي معنى الجملة، ك: «قلت قصيدة»، والعبادة ليست كذلك؛ نعم، يجوز أن تُبدل العبادة من (ما) إن أُوّل (قلت) ب «أمرت»؛ لأن «أمرت» يعمل في المفرد الخالي عن معنى الجملة، نحو:

❖ - أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ * * *

والأكثر تَعْدِيتهُ إلى المأمور به بالباء.

وقوله⁽¹⁾: «من جهة لفظها»، أي: لأنه حكايةٌ للفظ. وقوله: «لأنه لم يقتضها من جهة معناها» قد يخالفه قول الرضي السابق: «والمقصود في الجملة الواقعة بعده..» إلى قوله: «فإن زياداً وعمراً فيه غائبان» إلا أن يراد عدم اقتضاء المعنى مجرداً.

120❖ قوله: (أو مفرداً يؤدي معنى الجملة، كقلت قصيدة).. قال في التسهيل⁽²⁾: وينصب به المفرد المؤدي معناها، [أي معنى الجملة، والمفرد المراد به مجرد اللفظ. انتهى.

والمفرد المؤدي معناها]⁽³⁾ كالحديث، والفقه، والشعر، والخطبة، والكلام، ويعتبر ذلك بأن يجعل مكان ذلك المفرد الجملة، ثم يحمل عليها ذلك المفرد، وتقول - مثلاً -: «قلت كلاماً حقاً أو باطلاً، أو كلاماً حسناً» إذا قلت: «زيد قائم» مثلاً، ثم تقول: «زيد قائم كلام حق، أو باطل، أو كلام حسن».

وأما المفرد المراد به مجرد اللفظ، فقال الدماميني: قال المصنف - يعني ابن مالك - كقولك: «قلت كلمة»⁽⁴⁾، أي هذا اللفظ.

أ/100

1- شرع الشنواني هنا يعلّق على كلام ابن الناظم الآنف الذكر.

❖ - هذا بعض بيت، لم يُشِرْ إليه مُحَقِّقُ الْمُوصِلِ، ولهذا أُشِرْتُ إليه هنا؛ وهو كاملاً:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

لعمرو بن معد يكرب في ديوانه 44 وسيبويه 37/1 وأصول ابن السراج 178/1 وأما الشجري 558/2 والسيوطي 247 والخزانة 124/9. ويُنسب لأعشى طرود - بكسر فسكون ففتح، كما ضبطه في اللسان (ع ش ا) 56/15، وللعباس بن مرداس في ديوانه 46، ولزرعة بن السائب، ولخفاف بن ندبة وإلياس بن موسى. انظر الخزانة 342/1 و343 ومشاهد الإنصاف 590/2. والبيت بلا نسبة في كامل المبرد 48 والمقتضب 35/2 و83 و320 و331/4 وتفسير الطبري 145/13 وكتاب اللامات 139 ومعاني النحاس 370/1 و512 وتفسير مكّي 1182 والكشاف 590/2 و54/4 والمفصل 387 وأما الشجري 133/2 وجمل الزجاجي 28 وشرحها لابن خروف 358/1 وإملاء العكبري 42/1 والرضي 220/1 و139/4 والبحر المحيط 250/1 و19/6 والدر المصون 163/1 وشرح الشذور 477 والمغني 415 و736 وشرح الشذور للجوري 638/2 والسيوطي 248 والهمع 11/3. والتشّيب: قال البغدادي: قيل: بمعنى جميع ما يملك بمعنى المال، وقيل: المال الأصيل الثابت. بمعنى العقار، كالذّور والضياح، مأخوذ من نشب الشيء، إذا ثبت في موضع لزومه. فعلى الأول يكون من عطف المترادفين للتوكيد، وعلى الثاني يكون من عطف الخاص على العام. وإن فسّر المال بغير القول الأخير كان من عطف المتقابلين. الخزانة 341/1.

2- انظر التسهيل 73 وشرحه 93/2.

3- ما بين حاصرتين ساقط من (أ) و(ب).

4- شرح التسهيل 94/2. وانظر همع الهوامع 501/1.

وهذا النوع مختلف فيه، وقد ساقه سَوَقَ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا اسْتَبْطِطَ إِجَازَةَ الزَّجَّاجِي⁽¹⁾ له من قوله في كتابه المسمى بالجمال: «وَإِنَّمَا قُلْنَا الْكُلَّ وَالْبَعْضَ»⁽²⁾، وإجازة⁽³⁾ الزَّمَخْشَرِيَّ له من قوله في: ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾⁽⁴⁾: «مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله»⁽⁵⁾؛ قال الْمُصَنِّفُ - يعني ابن مالك - وَرَجَّحَ الزَّمَخْشَرِيَّ هذا الإعراب على إعرابه منادى أو خبر⁽⁶⁾، أي: «هذا إبراهيم»، فلم يذكر وجهه، ويمكن توجيهه بأمرين: سلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما، وأنه شامل لكل استعمال يُستعمل فيه هذا اللفظ، أعني أنه يشمل استعماله في جميع التراكيب، وأمّا: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾⁽⁷⁾ فخاصٌّ بالنداء، وأمّا: (هذا إبراهيم) فمختص بهذا التركيب، وليس المراد إلا أن هذا اللفظ يطلق عليه. قال ابن هشام⁽⁸⁾: إذا قيل: (قلت كلمة) إن أُريدَ بها الكلامُ فجازز اتفاقاً، كـ «قلت شعراً»، أو مسمّى كلمة، كـ (زيد)، أو (قام)، أو (هل) فممتنع إجماعاً، أو لفظة (كلمة) فمسألة خلاف. قلت: وقع في شرح الحاجبية للرضي الأسترابادي إجازة الوجه الثاني الذي حكى الإجماع على امتناعه؛ وذلك أن الرضي قال: ويقع المفرد بعد القول على أحد خمسة أوجه، فنذكر الأول وهو أن يكون مؤدياً معنى الجملة فقط. ثم قال: وثانيهما أن يُعبّر به عن المفرد لا غير، نحو: «قلت كلمة» أو «قلت لفظة عبارة عن زيد»، ويعتبر ذلك بأن يقع خبراً عن اللفظ المفرد نحو: «زيد لفظة أو كلمة»، ثم قال: وثالثها أن يكون لفظاً يصلح لأن يُعبّر به عن المفرد وعن الجملة، نحو: «قلت لفظاً»، فإنك تقول: «زيد لفظاً»، و«زيد قائم لفظاً»، تنصب هذه الثلاثة لأنها ليست أعيان الألفاظ المحكية حتى تراعى. هذا كلامه⁽⁹⁾، ولا أدري من أين أخذ جواز الحكم في الصورة التي حكى فيها ابن هشام المنع بإجماع، فحرره.

- 1- وقع في النسخ: الزجّاج. وليس بصواب؛ لأن كتاب الجمل الكبرى في النحو، من أشهر كتب تلميذه الزجاجي.
- 2- ونصب «الكلّ والبعض» على تقدير: «وإنما قلنا هاتين الكلمتين»؛ لأنك تقول: «قلت كلمة»، كما تقول: «قلت قولاً»، والقول يقع على ما يفيد، وعلى ما لا يفيد. اهـ. نقله ابن مالك في شرح التسهيل 95/2. واستعمال كلمة «بعض» بالألف واللام مسامحة. انظر المحكم (ع ض ب) 413/1 واللسان (ب ع ض) 119/7.
- 3- معطوف على: «إجازة الزجاجي».
- 4- ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتَى يَدْعُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ الأنبياء 60/21.
- 5- انظر الكشف 124/3.
- 6- انظر شرح التسهيل 94/2.
- 7- وردت في التنزيل الحكيم في سياق أربع آيات: أولها: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ هود 76/11. وثانيها: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنْتَه لَأَرْحَمَنَّكَ وَأَهْجُرَنِي مَلِيًّا﴾ مريم 46/19. وثالثها: ﴿قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بَالِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ الأنبياء 62/21. ورابعها: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ الصافات 104/37.
- 8- انظر شرحه على جمل الزجاجي 388. وذكره الدماميني في شرحه على التسهيل 18/2.
- 9- أي كلام الرضي. انظر شرح الكافية 176/4. ونص الدماميني كما ينته.

قال الزمخشري ما حاصله: ولا يمتنع في (أن) من قوله تعالى: (وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذني) أن تكون مفسرة بمنزلة «أي»، مثلها في: (فأوحينا إليه أن اصنع الفلأ بأعيننا)، فيكون التقدير: «أي اتخذني»، فسر الوحي إلى النحل بأنه الأمر بأن تتخذ من الجبال بيوتاً. انتهى. خلافاً لمن منع ذلك، وهو الإمام الرازي..

ثم قال الرضي: ورابعها: مفرد غير معبر به عن جملة، ولا مفرد، بل المراد به نفس ذلك اللفظ، فتجب حكايته ورعاية إعرابه، نحو: «قال فلان زيد»، إذا تكلم بزيد مرفوعاً. وخامسها: مفرد غير معبر به عن مفرد ولا [جملة]⁽¹⁾، ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ، فيجب أن يقدّر معه ما يكون به جملة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَامٌ قَوْمٍ مُنْكَرُونَ﴾⁽²⁾ أي: عليكم⁽³⁾. إلى هنا كلام الدماميني⁽⁴⁾.

وفي التسهيل: وإن تعلق بالقول مفرد لا يؤدي معنى جملة، ولا يراد به مجرد اللفظ، حكي مقدراً معه ما هو به جملة. انتهى⁽⁵⁾. نحو: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾⁽⁶⁾، فيقدّر مع الأول فعل ناصب له، أي: سلّمنا، ويقدر مع الثاني إما خبر فيكون مبتدأ، والتقدير: «عليكم سلام»، وإما مبتدأ فيكون خبراً، والتقدير: تحينكم سلام. والحاصل أنه لا ينصب بالقول مفرد على أنه مفعول به [إلا إذا كان على أحد الوجهين المذكورين، وإنما قلت: على أنه مفعول به]⁽⁷⁾؛ احترازاً من نحو: «قلت حقاً»، أي: قولاً حقاً؛ فإن هذا من باب المفعول المطلق، وكلام ابن مالك مخالف لما قدمناه من كلام الرضي، فتأمل. كذا قاله الدماميني⁽⁴⁾.

121 قوله: (فسر الوحي إلى النحل... إلخ).. هذا مبني على ما تقدم عن المصنف، وأمّا ما تقدم عن الرضي: فسر الموحى به بـ ﴿اتَّخِذِي﴾⁽⁸⁾ أي: أوحى ربك إلى النحل كلاماً أو حديثاً أو قولاً هو: اتخذني من الجبال بيوتاً⁽⁹⁾.

121 قوله: (وهو الإمام الرازي).. هو الإمام أبو عبدالله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكري، الطبرستاني الأصل، الرازي المولد، المعروف بابن الخطيب⁽¹⁰⁾، فاق أهل زمانه في علم

1- من (ب).

2- ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٍ مُنْكَرُونَ﴾ الذاريات 25/51.

3- أي: عليكم سلام، كما في الرضي 176/4. وكلام الدماميني في تحفة الغريب 321/أ وب.

4- انظر كلامه في شرحه على التسهيل 19/2.

5- انظر التسهيل 73 وشرحه 96/2. والتذيل والتكميل 148/6.

6- ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ هود 69/11.

7- من الأصل.

8- ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ النحل 68/16.

9- راجع الصفحة 382 من هذا الكتاب.

10- تقدمت الترجمة ص 5.

فإنه قال مُتَعَقِّباً لكلام الزمخشري: إنَّ الوَحْيَ هنا إلهامٌ باتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، وإنما هي مصدرية، أي: «باتخاذ الجبال بيوتاً». وأشار المصنف إلى دفعه نصرةً للزمخشري بقوله: لأنَّ الإلهامَ في معنى القول؛ لأنَّ المقصود من القول الإعلام والإلهام، فَعَلُّ مِنَ اللَّهِ يَتَضَمَّنُ الإعلام، بحيث يكون المَلْهُمُ عالماً بما أَلْهِمَ به وإلهامُ اللَّهِ النَّحْلَ من هذا القبيل.

الكلام وعلم الأوائل، قال في كتابه المسمى بتحصيل الحق⁽¹⁾ إنه اشتغل في الأصل على والده⁽²⁾، ووالده على أبي القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري⁽³⁾، وهو على إمام الحرمين، وهو على أبي إسحاق الإسفراييني⁽⁴⁾، وهو على أبي الحسين الباهلي⁽⁵⁾، وهو على أبي الحسن الأشعري⁽⁶⁾، وهو على أبي علي الجبائي⁽⁷⁾ أولاً، ثُمَّ رَجَعَ⁽⁸⁾ عن مذهبه ونصر أهل السنة. توفي الرازي سنة ست وستمئة بمدينة هراة⁽⁹⁾.

121❖قوله: (وليس في الإلهام معنى القول) فلا تكون (أن) [مفسرة]⁽¹⁰⁾.

121❖قوله: (وإنما هي مصدرية) أي على تقدير الباء قبلها كما أشار إليه بقوله (أي...الخ).

121❖قوله: (باتخاذ الجبال بيوتاً) الصواب: باتخاذ بيوت من الجبال.

121❖قوله: (وأشار المصنف إلى دفعه نصرة للزمخشري بقوله).. قال الدماميني: على أن^{1/101} الزمخشري صرح بأن الإيحاء فيه معنى القول، يريد الإيحاء الواقع هنا، وقال قبل ذلك: الإيحاء إلى النحل إلهامها، والقذف في قلوبها، وتعليمها على وجه هو أعلم به، لا سبيل لأحد إلى الوقوف عليه،

1- كتاب في علم الكلام. انظر كشف الظنون 1/359. وكلامه في وفيات الأعيان 4/252. وانظر الشُّمْنِي 1/68.

2- ضياء الدين عمر. انظر وفيات الأعيان 4/252.

3- أو سلمان، (-512هـ) فقيه مفسر وزاهد متصوف من أهل نيسابور، تتلمذ على الجويني. له: شرح الإرشاد في الكلام، والغنية في فروع الشافعية. انظر طبقات السبكي 7/96 وكشف الظنون 1/68 و1212/2 و1434.

4- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران (-418هـ) عالم بالفقه والأصول، نسبته إلى إسفرايين منشئه. كان ثقةً في رواية الحديث. له كتاب الجامع. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 1/28 وانظر ضبط نسبه فيه ص 74، وضبطها ياقوت في معجم البلدان 1/177: «إسفرايين» بفتح الهمزة.

5- أو أبو الحسن؟ الباهلي البصري المتكلم الأشعري (-370هـ) أخذ عن الأشعري علم النظر، وبرع وتقدم مع الدين والتعبد.. انظر سير أعلام النبلاء 16/304 والوافي بالوفيات 12/193.

6- تقدمت الترجمة له في الصفحة 68.

7- أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي (-303هـ) من معتزلة البصرة، ورئيس علماء الكلام في عصره، نسبته إلى جبِّي قرية بالبصرة، وإليه نسبة الطائفة الجبائية، له تفسير حافل مطول رد عليه الأشعري تلميذه. انظر ترجمته في الأنساب 3/186 ووفيات الأعيان 4/267 وابن كثير 11/125 والتعريفات 77.

8- أي: الأشعري المتقدم.

9- بفتح الهاء، مدينة عامرة بخراسان. انظر معجم البلدان 5/396 والروض المعطار (هراة) 594.

10- من (أ).

ويقال فيها تارةً مخففةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضِي)، (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ فِي (تَكُونُ) وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو، وَحَمَزَةٌ، وَالْكَسَائِيُّ، وَيَعْقُوبُ، وَخَلْفٌ فِي اخْتِيَارِهِ. وَكَذَا يُحْكَمُ لَهَا بِالِتَّخْفِيفِ مِنَ الثَّقِيلَةِ حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ «عِلْمٍ»، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ: (ع ل م)، بَلْ كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْيَقِينِ، أَوْ ظَنٍّ، يُنَزَّلُ ذَلِكَ الظَّنُّ مَنزِلَةَ الْعِلْمِ، وَتَقَدَّمَ مِثَالَاهُمَا.

وَإِلَّا فَنِيقَتَهَا⁽¹⁾، وَلَطْفُهَا فِي تَدْبِيرِ أَمْرِهَا، وَإِصَابَتِهَا فِيمَا يَصِلِحُهَا، دَلَائِلُ⁽²⁾ بَيِّنَةٌ شَاهِدَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْدَعَهَا عِلْمًا بِذَلِكَ، كَمَا أَوْلَى أَوْلَى الْعُقُولِ عُقُولَهُمْ. هَذَا كَلَامُهُ⁽³⁾.

[الوجه الرابع]:

[«أن» المشبهة بالفعل على أنها المخففة من الثقيلة]

122 ﴿قوله: (نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضِي﴾⁽⁴⁾﴾ ﴿أَنْ﴾ مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن

محذوف، أي أنه، أي الشأن.

قال الرضي: ولا يجوز تقدير ضمير الشأن إلا بعد (أن) المخففة قياساً، و(إن) وأخواتها ضرورة⁽⁵⁾. انتهى.

فإن قيل: قد جوزوا في قول الشاعر:

145_ قَنَافِدُ هَذَا جَوْنَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَاهُمْ عَطيَّةً عَوْدًا⁽⁶⁾

أن اسم كان ضمير الشأن، والتقدير: بما كان هو، أي الشأن. أجيب بأنهم لم يجوزوا في هذا البيت أنه محذوف، وإنما جوزوا أنه مستتر في (كان)، والكلام في الأول دون الثاني.

1- أي تأتفها.

2- في (ب): ولا بد. وهو وهم. وهي خبر لـ «نيقتها» وما عطف عليه.

3- أي الزمخشري، انظره في الكشاف 618/2. وكلام الدماميني في المزمع 68/1.

4- ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصِيَهُ فَبَاتَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضِي وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ المزمع 20/73.

5- انظر شرح الكافية 113/4. وتقدم كلامه في الصفحة 93 من هذا الكتاب. ولم أقف على نظيره في كتب الضرورة.

6- للفرزدق يهجو جرير بن عطية، وهو في ديوانه 214 ونقائض جرير والفرزدق 493/1 والمقتضب 101/4، والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل 367/1 والرضي 206/4 وتوضيح المقاصد 499 والدر المصون 17/4 وأوضح المسالك 224/1 والمخي 795 وابن عقيل 261/1 والأشئوني 238/1 والهمع 375/1 والخزانه 268/9 وحاشية الصبان 349/1. والهدج: المشي الضعيف، والهدجان: مشية الشيخ. كذا في اللسان (هـ د ج) 387/2، وعطية: والد جرير، والمعنى: إنهم يتسلسلون إلى البيوت للسرقة أو الفجور بسبب ما كان والدهم قد عودهم من قبل.

الكلمة الرابعة مما جاء على أربعة أوجه: (مَنْ)

بفتح الميم، فتكون تارةً شرطيةً، كالتي في نحو: (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ).

وتارةً موصولةً، كالتي في نحو: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ) على أحد الاحتمالين، فتحتاج إلى صلةٍ وعائدٍ..

122*قوله: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِئْتَةً﴾⁽¹⁾ في قراءة الرفع).. هذه الآية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد

فِعْلٍ مُنْزَلٍ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ؛ [نَزَلَ حَسْبَانَهُمْ]⁽²⁾ لقوته في صدورهم منزلة العلم⁽³⁾، وزعم ابن مالك أن (حَسِبَ) يُسْتَعْمَلُ تَارَةً لِلظَّنِّ وَتَارَةً لِلْعِلْمِ⁽⁴⁾، والظاهر أن مراده ذلك بحسب الوضع.

122*قوله: (وهي قراءة أبي عمرو... إلخ).. وقرأ الباقر بنصب ﴿تَكُونُ﴾⁽⁵⁾، على الظاهر، لأن الحسبان⁽⁶⁾ ليس من أفعال التحقيق.

122*قوله: (وليس المراد: «ع ل م») أي اللفظ المنتظم من هذه الأحرف المسماة بـ (عين لام ميم)، ويُقرأ بصيغة الماضي مُفَكَّكًا.

[مَنْ]⁽⁷⁾

[الوجه الثاني: «مَنْ» الموصولة]*

122*قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾⁽⁸⁾ على أحد الاحتمالين⁽⁹⁾.. اللام في ﴿الناس﴾ للجنس، و﴿مِنَ النَّاسِ﴾ خبرٌ

مقدّم. قال الشريف العلامة⁽¹⁰⁾: فإن قيل: لا فائدة في الإخبار بأنّ مَنْ يَقُولُ كذا وكذا من الناس⁽¹¹⁾، أجب بأنّ فائدته التنبيه على أنّ الصفات المذكورة تنافي الإنسانية، فينبغي أن يُحمّل على كون المتّصف بها من الناس، ويُتعبّب منه.

1- ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِئْتَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ المائدة/71/5. وقد ذكر الشارح أصحاب هذه القراءة. وهي في مفردة أي عمرو 89 ومجمع البيان 157/6 والعكبري 452/1 والبحر المحيط 533/3 والدر المصون 365/4.

2- في (أ): حسابهم.

3- من (ب).

4- انظر شرح التسهيل 76/2.

5- في النسخ: يكون. وليس بصواب؛ لما ورد في الآية الآنفه الذكر. وتقدم تخريج القراءة قبل قليل.

6- في (أ): الحساب.

7- يُنْظَرُ فِي مَنْ: الْأُزْهِيَّةُ 100 والمغني 431. ولم يذكرها صاحبها الرصف والجنى.

♣- لم يعلق الشنواني على الوجه الأول، مكتفياً بما أورده الشارح.

8- ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمْ الْآخِرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ البقرة 8/2.

9- أي احتمال كون ﴿مَنْ﴾ موصولةً وموصوفة.

10- عني به السعد التفتازاني. وكلامه قاله في حوشي الكشاف المفقودة. انظر الشمي 224/2 وأبجد العلوم 334/1.

11- زيد في (ب): قد.

ورد⁽¹⁾ بأن مثل هذا التركيب قد يأتي في مواضع لا يتأتى فيها مثل هذا الاعتبار، ولا يقصد فيها إلا الإخبار بأن من هذا الجنس طائفة صفتها كذا، كقوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾⁽²⁾، فالأولى أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأً على معنى: «وبعض الناس»، أو: «وبعض منهم من اتصف بما ذكر»، فيكون مناط الفائدة تلك الأوصاف، ولا استبعاد في وقوع الظرف بتأويل معناه مبتدأً، وقد يقع الظرف موقع مبتدأً، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ دُونِ ذَلِكَ﴾⁽³⁾، ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾⁽⁴⁾، والقوم قدروا الموصوف في الظرف الثاني، وجعلوه مبتدأً، والظرف الأول خبراً، وعكسه أولى بحسب المعنى، أي: «جمع من دون ذلك، وما أحد من إلا له مقام معلوم»، لكن وقوع الاستعمال على أن: (من الناس رجال كذا وكذا دون رجال) يشهد لهم.

قال الكازروني⁽⁵⁾: أقول فيه نظر؛ لأن الرد المذكور ليس على موقعه؛ إذ لعل غرض المجيب أن الفائدة في الآية المذكورة⁽⁶⁾ تحصل بما ذكر، ولا يدعي جريان ما ذكر في كل تركيب مثله.

ولعل قوله⁽⁷⁾: (الأولى) دون قوله: (والصواب) إشارة إلى ما ذكرناه، ثم إن جعل ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ بمعنى (بعض الناس)، يدل على كون [من] ⁽⁸⁾ بمعنى البعض، فيكون اسماً، لكنهم ذكروا كون الكاف اسماً⁽⁹⁾، وكذا كون (عن) اسماً، وما اطلعنا على أنهم ذكروا كون (من) اسماً بمعنى البعض. ويحتمل أن اللام فيه⁽¹⁰⁾ للجنس و(من) موصوفة؛ إذ لا عهد⁽¹¹⁾. قال الشريف⁽¹²⁾: جعل (من) موصوفة مع الجنس، موصولة مع العهد، رعاية للمناسبة والاستعمال؛ أما المناسبة فلأن الجنس

1- رده الشمي. انظر المنصف من الكلام 224/2.

2- ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ الأحزاب 23/33.

3- ﴿وَإِنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قَدَدًا﴾ الجن 11/72.

4- الصفات 164/37.

5- لعله أبو الفضل القرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازروني (-945هـ)، عالم بالتفسير والحديث والعقليات. نسبته إلى كازرون بفارس. له حاشية على تفسير البيضاوي. انظر كشف الظنون 189/1. وحاشيته المذكورة مخطوط محفوظ بجامعة الملك سعود، رقم الصنف (212/ح.ك) الرقم العام (3335). ولم ألاحظ كلامه فيها.

6- يعني: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ المذكورة قبل قليل من سورة البقرة 8/2.

7- أي قول التفتازاني الآنف الذكر: «فالأولى أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأً... إلخ».

8- حرم في (أ). وانظر في هذا المعنى لـ «من»: الأزهية 232 والرصف 323 والجن 309 والمغني 420.

9- قال المالقي: «والصحيح أن تكون حرفاً إلا إذا قام الدليل القطعي على الاسمية؛ من كونها فاعلة لا غير، أو بجرورة لا غير». انظر رصف المباني 198.

10- أي: في لفظ: «الناس»، من الآية المتقدمة: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ البقرة 8/2.

11- أي: ليست اللام عهدية؛ لعدم سبق المعهود.

12- التفتازاني، وكلامه من حاشية الكشاف. انظر الشمي 92/2.

وتارةً استفهاميةً، كالتي في نحو: (مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقِدِنَا)، فتحتاج إلى جواب.

مبهم لا توقيت فيه، فناسب أن يُعبر عن بعضه بما هو نكرة، والمعهودُ معيّن، فناسب أن يعبر عن بعضه بمعرفة، وأمّا الاستعمال فلأنّ الشائع في مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة إذا جعل من الجنس، كقوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾⁽¹⁾، والموصول مع الصلة إذا كان بعضاً من المعهود، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾⁽²⁾، والقرآن يفسّر بعضه بعضاً.

قيل⁽³⁾: والسّرُّ في ذلك أنك إذا قلت: «من هذا الجنس طائفة شأنها كذا»، كان التقييد بالجنس مفيداً، بخلاف ما إذا قلت: «من هذا الجنس الطائفة الفاعلة كذا»؛ لأنّ من عرفهم عرف كونهم من هذا الجنس، وإذا قلت: «من هؤلاء الذين فعلوا كذا» كان حسناً؛ إذ فيه زيادة تعريف له لا يحسن كل الجنس⁽⁴⁾ أن يقال: فاعل كذا، لأنّه عرفهم كلّهم، إلّا إذا كان في تنكيره عرضٌ كثيراً عليه أو محتمل، وكلُّ⁽⁵⁾ منافي الأصل. قال الكازروني: أقول: كلية القضية المذكورة ممنوعة؛ إذ من لازم أن من عرف الطائفة الفاعلة كذا، عرف أنّهم من الجنس المذكور. وإذا قيل: «من المصورين الذين يقرؤون القرآن» [يمكن أن يكون مفيداً؛ إذ لا يلزم من معرفة الذين يقرؤون القرآن]⁽⁶⁾ معرفة كونهم من المصورين، ثمّ إنّ لو كان هذا لازماً لم يكن المثال المذكور - وهو قوله: «من هؤلاء الذين فعلوا كذا» - مفيداً؛ للدليل المذكور عينه⁽⁷⁾؛ إذ يقال: «من عرف الذي فعل كذا عرف أنّه من هؤلاء»، وإن لم يكن لازماً في هذه الصورة لم يكن لازماً في صورة الجنس. وقد يقال: إنّ المراد من الجنس في قوله⁽⁸⁾: «من هذا الجنس طائفة منّا» هو حقيقة الأفراد، كالإنسان بالنسبة إلى أفرادها، ومن عرف أفراد حقيقة، عرف أنّها من أفراد تلك الحقيقة، فتأمل.

[الوجه الثالث: «من» الاستفهامية]

122 ﴿قوله﴾: (وتارةً استفهامية كالتي في نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقِدِنَا﴾)⁽⁹⁾.. قال في المغني⁽¹⁰⁾: وإذا قيل:

- 1- تقدمت في الصفحة السابقة.
- 2- ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ التوبة 61/9.
- 3- انظر الشمي 92/2.
- 4- كذا في (أ) والذي في سائر النسخ: الحسن. وهو وهم.
- 5- في النسخ: كلا. ولا مسوغ لنصبه.
- 6- من الأصل.
- 7- في النسخ: لعين الدليل المذكور. وهذا لا يناسب الفصحى. والجار والمجرور «للدليل» متعلقان بـ «لم يكن».
- 8- أي قول الشريف السعد المتقدم آنفاً.
- 9- ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقِدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ يس 52/36.
- 10- ص 431.

وتارةً نكرةً موصوفةً، كالتي في نحو: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ»، أي: إنسانٌ مُعْجِبٌ لك. وتحتاج إلى صفة. وأجاز أبو علي الفارسي في «مَنْ» أن تقع نكرةً تامةً، وحَمَلَ عليه قوله:
- ونعمَ مَنْ هُوَ في سرِّ وإعلانٍ * * *

«مَنْ يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا زَيْدًا» فهي «مَنْ» الاستفهاميةُ أُشْرِبْتُ معنى النفي، ومنه: «وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ»⁽¹⁾، ولا ينقيد جواز ذلك بأن يتقدّمها الواو، خلافاً لابن مالك⁽²⁾، بدليل: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا يَأْذَنُ»⁽³⁾.

[الوجه الرابع: «مَنْ» النكرة]

123* قوله: (نكرة تامة).. يعني تمييزية، أخذاً ممّا نقله المُصَنِّفُ عن أبي علي⁽⁴⁾، وإلاً لاقتضى مع قوله: (ونكرة موصوفة) أن الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصول، وليس كذلك، بل هما نكرتان كنظيرهما في (ما)⁽⁵⁾.
123* قوله:

146_ (.....) ونعمَ من هو في سرِّ وإعلان⁽⁶⁾

هذا عَجْرُ بَيْتٍ، صدره:

_ فَنِعْمَ مَزْكَاءٌ مَن ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ

1- ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ لَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ آل عمران 135/3.

2- لم يقيد ابن مالك ذلك، لا في التسهيل ولا في شرحه، ولا في شرح الكافية، وعبارته: «وأكثر ما يكون معنى النفي في الاستفهام إذا كان بهلّ أو مَنْ، وقد يكون بأيّ». انظر شرح التسهيل 281/2.

3- ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ البقرة 255/2.

4- انظر المغني 571. وانظر رأي الفارسي في كتاب الشعر 380 و381 وشرح التسهيل 218/1 وارتشاف الضرب 1035 وتوضيح المقاصد 432 والمغني 433 و571.

5- قال صاحب الأزهية 101 و102: وتكون مَنْ نكرة بمعنى إنسان، وتلزمها النعت، كقولك: «رأيت مَنْ ظريفاً»، و«مررت بِمَنْ ظريفٍ»، أي: رأيتُ إنساناً ظريفاً، ومررت بإنسان ظريف، وتقول: «مررتُ بِمَنْ غيرِك»؛ قال حسان:

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا

فخفف «غيرنا» على النعتِ لِمَنْ، وقد يروى بالرفع؛ أي: على مَنْ هُوَ غيرنا. و«مَنْ» معرفة فيمن رفع، بمعنى الذي؛ لأن «مَنْ» و«ما»، إذا وُصِلتا كانتا معرفتين، وإذا نُعِتتا كانتا نكرتين، قال عمرو بن قميئة:

يا رَبُّ مَنْ يُغِضُ أَوْادَنَا رُحْنَ على بَعْضائِهِ واغْتَدَيْنِ

فـ «مَنْ» ها هنا نكرة؛ لأنّه أدخل عليها «رُبَّ»، وهي لا تدخل إلا على نكرة؛ كأنه قال: يا رَبُّ إنسانٍ. اهـ

6- تقدم برقم 61.

ففاعل «نعم» مستتر فيها، و«من» تمييز بمعنى: «شخصاً»، والضمير المنفصل هو المخصوص بالمدح، أي: «ونعم شخصاً هو»
أي: بشرُ بنُ مروانَ المذكورَ في البيت قبله.

102/ب ففاعل (نعم) مستتر فيها، و(من) تمييز بمعنى شخصاً، والضمير المنفصل [هو] - بضم الهاء - المخصوص بالمدح⁽¹⁾، وهو راجع إلى بشرٍ في قوله:

_ وكيف أَرَهَبُ أَمراً أو أَرَأُعُ بِهِ وقد زَكَتُ إلى بِيَشْرِ بْنِ مَرَوَانَ

_ ونعمَ مزكاً من ضاقت مذاهبه

و(إلى بشرٍ) متعلقٌ بـ (زَكَتُ)، [و(في سرٍّ) متعلقٌ بـ (نعم)]⁽²⁾.

وغير أبي علي لم يثبت ذلك، وقال⁽³⁾: (من) موصولة فاعل (نعم) و(هو) - بضم الهاء - راجع إليها، مبتدأ خبره (هو) محذوف راجع إلى (بشرٍ) يتعلّق به (في سرٍّ) لتضمنه معنى الفعل كما سيظهر، والجملة صلة (من) والمخصوص بالمدح محذوف، أي هو راجع إلى (بشرٍ) أيضاً، والتقدير: نعم الذي هو المشهور في السرِّ والعلانية بشرٌ، ويحتاج إلى تقدير (هو) راجع على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف.



1- من (ب).

2- كذا في الأصل. وهي ساقطة من سائر النسخ.

3- انظر شرح التسهيل 11/3 والرضي 252/4 والمغني 569.

النوع الخامس من الأنواع الثمانية: ما يأتي من الكلمات على خمسة أوجه، وهو شيان:

أحدهما: (أيُّ)

بفتح الهمزة وتشديد الياء. فتقع تارةً شرطيةً، فتحتاج إلى شرطٍ وجوابٍ، والأكثر أن تتصل بها «ما» الزائدة، نحو: (أيُّما الأجلين قضيت فلا عدوان عليّ)، ف (أيُّ) اسم شرطٍ، مفعولٌ مقدّمٌ لـ (قضيت)، و(قضيت) فعل الشرط، وجملة (فلا عدوان عليّ) جواب الشرط.

[النوع الخامس: ما يأتي على خمسة أوجه]

[أيُّ⁽¹⁾]

124* قوله: (أيُّ) (2) قيل: كان عليه (3) أن يقيد بها كونها مفتوحة الهمزة مشددة الياء، كما قيدها الشارح بذلك، كما في المغني (4)، حتى لا تلتبس بـ (إيُّ) التي هي حرف إيجاب (5)، وبـ (أيُّ) التي هي حرف نداء أو تفسير (6).

فإن قيل: لا لبس على التقييد المذكور لاندفاعه بذكر الأمثلة لها بعد ذكرها، فلا تحتاج إليه، قلت: فكان ينبغي ألا يقيد (إيُّ) فيما سبق بكونها مكسورة الهمزة الساكنة الياء كما ذكر، وإلا فما الفرق؟.

[الوجه الأول: «أيُّ» الشرطية]

124* قوله: (أيُّما الأجلين قضيت فلا عدوان) (7) قال في الكشف: وقرأ ابن مسعود: «أيُّما الأجلين ما قضيت» (8). قال: فإن قلت: [ما الفرق] (9) بين موقعي (ما) المزيدة في القراءتين؟ قلت: وقعت في المستفيضة (10) مؤكدة لإبهام (أيُّ) أعني زائدة، وفي الشاذة تأكيداً للقضاء؛ كأنه قال: أيُّ الأجلين صممت على قضائه وجردت عزيمة إليه (11).

1- يُنظر في أيُّ: الكتاب 398/2 والأزهيّة 108 والمغني 107.

2- الموصل 124. وجعلها الهروي على ستة أوجه، فجعل منها التعجبية؛ كقولك: «أيُّ رجل زيد!». والظاهر أنها فرع عن الاستفهامية، فقد يكون الاستفهام تعجباً، كقولنا: «ما هذا العالم؟!». نريد: ما أعلمه!. انظر الأزهيّة 109.

3- أيُّ على المصنف. وقال الكافيحي: «أيُّ» وهو بفتح الهمزة وتشديد الياء، لكن المصنف لم يقيد بذلك؛ لكونه بصدد بيان الوجوه، لا بيان التعريف، واكتفاءً بما بيّن حاله من بعد. انظر شرح قواعد الإعراب 391.

4- ص 107.

5- تقدم الكلام عليها ص 316 من هذا الكتاب.

6- ينظر في «أيُّ»: الرصف 134 والجنى 233 والمغني 106.

7- «قال ذلك بيّني وبيّنك أيُّما الأجلين قضيت فلا عدوان عليّ واللّه على ما نقول وكيل» القصص 28/28.

8- وقرأ أيضاً مجذف «ما»، انظر: الكشف 406/3 والبحر المحيط 115/7 والبرهان 77/3.

9- من (ب).

10- يعني في القراءة المستفيضة، أي المشهورة.

11- انظر الكشف 406/3.

وتقع تارةً استفهاميةً، فتحتاجُ إلى جواب، نحو: (أَيْكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا) ف (أَيْ) مبتدأ، وخبره ما بعده.
وتقع تارةً موصولةً، خلافًا لتعلبٍ في زعمه أنها لا تقع موصولةً أصلاً، ويرده نحو: (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)،
ف (أَيْ) موصولةً، حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا، أي: «الذي هو أشد»، قاله سيبويه ومن تابعه، وهي عنده مبنية على الضم إذا
أُضِيفَتْ وحُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا كهذه الآية.

124* قوله: (وَقَضَيْتُ) فعل الشرط) فيه مُسامحة لا تخفى (1).

[الوجه الثاني: «أَيَّ» الاستفهامية]

124* قوله: (واستفهاميةً).. قال في المغني: وقد تُخَفَّفُ (2)، كقوله:

147_ تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكِينَ أَيُّهُمَا عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهْلَتْ مَوَاطِرَهُ (3)

[الوجه الثالث: «أَيَّ» الموصولة]

124* قوله: (وِيرِدُهُ نَحْوُ: «لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ») (4) وذلك لأنها لو لم تكن موصولة لكانت
استفهاميةً؛ إذ لا يصلح هنا غيرهما، ويمنع من استفهاميتها في الآية أن (ننزع) ليس بفعل قلبي
حتى يُعَلَّقَ، وإنما هي موصولة وهي المفعول، وضمُّها بناءً كما سيأتي (5)، لا إعراباً، و«أشدُّ» خبرٌ
لـ (هو) محذوفاً كما أشار إليه المُصَنِّفُ (6).

1/103

1- والمسامحة هنا في كون فعل الشرط هو (قضيت) محذوفاً يفسره المذكور.

2- في (ب): وقد تحقق. وهو تصحيف. وعلى لغة التخفيف قرأ الحسن في الآية الآنفه الذكر: «أَيُّمَا الْأَحْلِينَ» بتخفيف الياء

وسكوها. انظر المحتسب 151/2 والكشاف 406/3 ومجمع البيان 283/20. وانظر كلام ابن هشام في المغني 107.

3- للفرزدق في ديوانه 347 والمحتسب 40/1 و107 و151 والمحرر الوجيز 519/1 ومجمع البيان 283/20 وإعراب العكبري 7

وشرح التسهيل 222/1 وارتشاف الضرب 1039 واللسان (ح ي ر) 225/4 و(أ ي ي) 56/14 والتاج (ح ي ر)

321/6 و(أ ي ي) ومشاهد الإنصاف 406/3، وبلا نسبة في الكشاف 406/3 وشرح التسهيل 176/1 والجنى 234

والدر المصون 667/8 والمغني 107 والقاموس (أ ي ي) 1160 والسيوطي 83. و«نصراً» هو الأمير أبو الليث بن سيار

المرزوي (-131هـ) والي خراسان والعراقيين. والسماكان: كوكبان؛ الأعرل لا نجم أمامه، والسماك الرامح أمامه نجوم.

(انظر الجذر «س م ك» في اللسان 443/10 والتاج 585/13). وأيهما: أصله مشدد فسكن للضرورة، ثم يحتمل أنه

نُصِبَ بدلاً مما قبله، وأنه معمول محذوف، أي: «لا أعلم أيهما» وهو موصول، ويجوز أنه استفهام، وعليه فهو رفع على

الابتداء، والضمير فيه راجع إلى نصر والسماكين، أي: ترقبتُ نصرًا والسماكين أيهما استهلت مواطره عليَّ من الغيث.

واستهل السحاب وأهل: اشتدَّ انصبابه. والمواطر: السحاب. وفي قرن نصر بالسماكين دلالة على تشبيهه بهما في الخير،

ودلالة على الاستفهام؛ فهو من باب تجاهل العارف، وكذلك دلالة على نفي العلم. انظر مشاهد الإنصاف 406/3.

4- «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا» مريم 69/19.

5- بعد قليل.

6- انظر المغني 107 وموصل الطلاب 125.

وقال مَنْ رأى أن «أياً» الموصولة لا تُبنى، وإنما هي مُعرَبةٌ دائماً، وهي هنا في هذه الآية استفهامية، ف (أي)، مبتدأً (وأشدُّ) خبره، وعليه الكوفيون، وجماعةٌ من البصريين منهم الزَّجاج، وقال - يعني الزَّجاج - ما تَبَيَّنَ لي أن سَيَبُويَه غلط إلا في مسألتين: إحداهما هذه، فإنَّه يُسَلِّمُ أنَّها تُعَرَّبُ إذا أُفْرِدَتْ، فكيف يقولُ ببنائها إذا أُضيفت؟..

125 قوله: (وقال مَنْ رأى... إلخ).. مِمَّنْ رأى ذلك يونس والخليل؛ فإنهما يقولان: ليست حينئذٍ (1) موصولةٌ وإنما هي استفهاميةٌ معربة، ثم اختلفا في تخريج الآية بالنسبة إلى مفعول (ننزع)، فقال الخليل: محذوفٌ، والتقدير: لننزع عن الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد. ويردُّه أنه لا يجوز أن يقال: «لأضربنَّ الفاسق» بتقدير: الذي يقال فيه الفاسق. وقال يونس: الجملة (2)، وعلق (ننزع) عن العمل فيها لأجل الاستفهام. ويردُّه أن التعليل يختصُّ بأفعال القلوب، و(ننزع) ليس منها (3). ويردُّ مذهبهما جميعاً قوله:

148 فسَلِّمُ على أيهم أفضل (4)

على رواية من رواه بضم (أي)؛ لأنَّ حرف الجرِّ لا يُعلِّق (5)، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته، ولا يُستأنف ما بعد الجار.

125 قوله: (إحداهما هذه).. أي: والأخرى نصب (غدوة) ب (لذن) (6).

125 قوله: (فكيف يقولُ ببنائها إذا أُضيفت).. وقد حكي عن سيبويه أنه قال معتذراً عن ذلك: لما بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزأي الابتداء، كان ذلك مخالفاً لأخواتها، فغَيَّرُوها تغييراً ثانياً؛ لأنَّ التغييرَ يأنسُ بالتغيير (7).

1- أي في قراءة ﴿أيهم﴾ بالرفع، وتقدم هذا الكلام في الصفحة 146 من هذا الكتاب.

2- أي: مفعول (نزع).

3- انظر كتاب سيبويه 398/2 ← 401، والرضي 62/3 وارتشاف الضرب 1017. وقد تقدم كل ذلك في الصفحة 145.

4- تقدم برقم 29 و32.

5- أي: عن العمل، كأفعال القلوب.

6- انظر الكتاب 58/1 و210 و119/3. وأجاز الفراء في غُدوةِ الرفع والنصب والخفض؛ قال ابن كيسان: من خفض بها أجزاها مُجرى (من) و(عن)، ومن رفع أجزاها مُجرى (مذ) ومن نصب جعلها وقتاً وجعل ما بعدها ترجمة عنها. انظر اللسان (ل د ن) 383/13. ومن شواهد قول ذي الرمة:

لَذُنْ غَدُوَّةٌ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى وَحَثَّ القَطِينِ الشَّحْشَحَانُ المُكَلَّفُ

ديوانه 173 وغريب ابن سلام 442/3 والبيان والتبيين 274/2 والصحاح (ش ح ح) 378/1 واللسان (ش ح ح) 495/2 و(ل د ن) 384/13. والقطين: الخدم والأتباع، والشحشح: المواظب على الشيء في كلام أو سير، وهنا الحادي.

7- انظر الكتاب 400/2. وقال الهروي: واعلم أن أياً في الخبر إذا كانت مضافة ولم يكن بعدها «هو» بنيت على الضم، إلا في حال الخفض، كقولك: «كَلِّمْتُ أيهم في الدار»، تريد: الذي في الدار، ومنه قوله تعالى: ﴿أيهم أشدُّ﴾. وتقول: «مررتُ بأيهم قام» بالخفض. فأما إذا كانت مضافة وبعدها «هو» أو كانت مفردة أعربت بوجوه الإعراب كلها، وعمل فيها ما قبلها، كقولك: «رأيتُ أيهم هو في الدار»، و«كَلِّمُ أياً هو أفضل»، وكذلك ما أشبهه. انظر الأزهية 112.

وتقع تارةً دالةً على معنى الكمال للموصوف بها في المعنى: فتقعُ صفةً لَنَكْرَةٍ قَبْلَهَا، نحو قولك: «هذا رجلٌ أيُّ رجلٍ»، ف «أيُّ» صفةٌ لرجلٍ، دالةٌ على معنى الكمال، أي: هذا رجلٌ كاملٌ في صفةِ الرجال. وتقعُ حالاً لمعرفةً قَبْلَهَا، ك: «مررتُ بعبدِ اللهِ أيُّ رجلٍ»، ف «أيُّ» منصوبةٌ على الحال من عبدِ الله، أي: كاملاً في صفةِ الرجال. وتقعُ تارةً وَصْلَةً لنداءٍ ما فيه «أل»..

وقال الرضي⁽¹⁾: إذا حُذِفَ المبتدأ صار⁽²⁾ مبنياً كأخواته الموصولة؛ وذلك لأنَّ شيئاً إذا فارق أخواته لعارضٍ، فهو شديدُ النَّزْوِعِ، فبأدنى سببٍ يَرْجِعُ إليها، ويُنْبِئُ على الضَّمِّ تشديهاً بـ (قبلُ) و(بعْدُ)⁽³⁾؛ لأنَّه حُذِفَ منه بعضٌ ما يُوَضِّحُهُ وَيُبَيِّنُهُ، أي: الصلّة؛ لأنَّها المُبَيِّنَةُ⁽⁴⁾ للموصول، [كما يُحذِفُ من (قبلُ، وبعْدُ) المضافُ إليه المُبَيِّنُ للمضاف]⁽⁵⁾. هذا مذهب سيبويه⁽⁶⁾، وهو الأكثر، أعني كونه مبنياً على الضَّمِّ عندَ حذفِ المبتدأ. انتهى.

ولا يخفى ضَعْفُ هذين الاحتمالين.

وقال بعضهم⁽⁷⁾: وإنما بُنِيَتْ (أي) الموصولة وهي مضافة لفظاً، إذا كان صدر صلتها ضميراً محذوفاً؛ لأنها لَمَّا حُذِفَ صدر صلتها نُزِلَ ما هي مضافة إليه منزلته، فصارت كأنَّها مقتطعة عن الإضافة لفظاً مع قيام موجب البناء، فَمَنْ لاحظَ ذلك بنى، ومن لاحظَ الحقيقةَ أَعْرَبَ.

[الوجه الرابع: «أيُّ» الكمالية]

125 قوله: (للموصوف بها في المعنى).. دَخَلَ فِيهِ ذُو الْحَالِ؛ فَإِنَّ الْحَالَ فِي الْمَعْنَى صِفَةٌ لِصَاحِبِهَا.

[الوجه الخامس: «أيُّ» النكرة الموصولة للنداء]

125 قوله: (وتقع تارةً وَصْلَةً لنداءٍ ما فيه «أل»).. قضيةٌ إطلاقه: «أيُّ»، جوازُ تذكيرها، وإن كان الوصف مؤنثاً، وليس بصحيح. وأجيبُ بأنَّه اتَّكَلَّ على ظهور ذلك، أو مال هنا إلى القول بالجواز. قال السيوطي⁽⁸⁾: وتَوَثَّتْ بِتَأْنِيثِ الصِّفَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾⁽⁹⁾.

1- في شرح الكافية 61/3. ونقله الدماميني في المزج 167/1.

2- أي: لفظ «أيُّ».

3- أي: عند قطعهما عن الإضافة.

4- في الأصل: المبنية: وهو تصحيف.

5- ساقط من الأصل.

6- انظر الكتاب 399/2.

7- حكاه الأشموني عن ابن كيسان. انظر شرح الألفية 43/1 و 126/1 وحاشية الصبان 83/1 و 241. قال سيبويه 399/2:

وزعم الخليل أن «أيُّهم» إنما وقع في: «اضرب أيُّهم أفضل» على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيُّهم أفضل.

وهو مقتضى كلام الهروي الذي سقته في الصفحة السابقة ح3

8- في همع الهوامع 39/2. وانظر شرح التسهيل 399/3.

9- الفجر 27/89.

نحو: (يا أيها الإنسان)، ف «أي» منادى، و«ها» للتنبية، و(الإنسان) نعت «أي»، وحركتة إعرابية، وحركة «أي» بنائية.

وفي (البدیع) (1) أن ذلك أولى لا واجب، فيجوز (يا أيها المرأة)، ولا تلحقها — أي (أي) — (2) من علامات الفروع غير التاء، لا علامة تنبية ولا جمع، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ (3)، ﴿يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ (4).

125* قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾ (5).. قال السّمين في إعرابه في سورة البقرة (6): (أي) اسم منادى في محلّ نصب، ولكنه مبني على الضمّ لكونه مفرداً معرفةً. وزعم الأخفش (7) أنها ههنا موصول، وأنّ المرفوع بعدها خبرٌ مبتدأٍ مُضمَرٍ، والجملة صلةٌ، والتقدير: يا الذي هو الإنسان (8)، والمرفوع بعدها صفةٌ لها، ولا يجوزُ نصبُها على المحلّ خلافاً للمازني (9)، و(ها) زائدة للتنبية لازمة لها، والمشهور فتحُ هائها، ويجوزُ ضمُّها إتباعاً للياء، وقد قرأ ابنُ عامرٍ بذلك (10)، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ (4)، والمرسوم يساعده (11).

1- يوجد ثلاث كتب باسم: (البدیع في النحو)، أحدها لابن الأثير، والثاني ل محمد بن مسعود الغزي، والثالث لأبي الحسن علي

بن عيسى الربعي. انظر معجم الأدباء 193/4 وهدية العارفين 477/1 وكشف الظنون 236/1 وإيضاح المنون 172/1.

2- هذا الاعتراض للشنواني، وليس في الهمع.

3- كذا رسمت «أيها» في النسخ، وفي المصحف: ﴿سَنَفَرُغُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ الرحمن 31/55. ومثلها الآية التالية.

4- ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ النور 31/24.

5- ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ الانفطار 6/82. وكذلك قوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ الانشقاق 6/84.

6- عند الآية 21: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾. انظر الدر المصون 185/1 و186.

7- انظر شرح التسهيل 400/3 والارتشاف 2196 والمغني 109 والكافيحي 397. ولم أقف عليه في معانيه.

8- في الدر المصون 185/1: «يا الذين هم الناس»، ولكن الشنواني أراد تفسير الآية الآنفه الذكر الواردة في الموصول 125.

9- انظر رأيه في التسهيل 181 وشرحه 398/3 وارتشاف الضرب 2194 وتوضيح المقاصد 1077 والدر المصون 186/1 والمساعد 507/2 واللسان (أيا) 56/14 والكافيحي 397.

10- انظر القراءة في السبعة 455 والتيسير 108 والكشاف 233/3 وجمع البيان 34/18 وإعراب العكبري 969/2 والبحر المحيط 450/6 والدر المصون 186/1 والنشر 142/2 والإتحاف 203.

11- ومثلها: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ الرحمن 31/55، و: ﴿يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ الزخرف 49/43. قال في مجمع البيان 35/18 بعد ذكره المواضع الثلاثة: فأما ضمّ الهاء في قراءة ابن عامر، فلا يتّجه؛ لأنّ آخر الاسم هو الياء الثانية من «أي»، فيجب أن يكون المضموم آخر الاسم، ولو جاز أن يضمّ هذا من حيث كان مضموماً إلى الكلمة، لجاز أن يضم الميم من «اللَّهُمَّ»؛ =

ولا توصف (أي) هذه إلا بما فيه الألف واللام، أو بموصول هما فيه، أو باسم إشارة نحو: ﴿بِأَيِّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾⁽¹⁾، قال الشاعر:

149_ أَلَا أَيُّهَا النَّابِحُ السَّيِّدَ إِنِّي عَلَى نَائِيهَا مُسْتَبْسِلٌ مِنْ وَرَائِهَا⁽²⁾

وردَّ في المغني ما ذهب إليه الأخفش⁽³⁾، بأنه ليس لنا عائد يجِبُ حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملةً اسمية، وله بأن يجيب عنها بأنّ (ما) في قولهم: «لَا سَيِّمًا زَيْدٌ» بالرفع كذلك، وزاد الأخفش قسمًا، وهو أن تكون نكرةً موصوفة⁽⁴⁾ نحو: «مررتُ بأَيِّ مُعْجَبٍ لَكَ»، كما يقال: «بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ». قال في المغني: وهذا غير مسموع، ولا يكون (أي) غيرَ مذكورٍ معها مضافٌ إليه البتة، إلا في النداء والحكاية، يقال لمن قال: «جاءني رجلٌ» فنقول: «أَيِّ يَا هَذَا»، و«جاءني رجلان» فنقول: «أَيَّانَ»، و«جاءني رجالٌ» فنقول: «أَيَّونَ». انتهى⁽⁵⁾.

«وإنما جُعِلَتْ وصلةٌ لنداء ما فيه (أل) لأنهم استكروها اجتماعَ التني للتعريف، فحاولوا أن يفصلوا بينهما⁽⁶⁾ باسم مبهم يحتاج إلى ما يُزِيلُ⁽⁷⁾ إبهامه، فيصيرُ المنادى في الظاهر ذلك المُبْهَمُ، وفي الحقيقة ذلك المخصَّصُ الذي يزِيلُ⁽⁷⁾ الإبهام، ويُعَيِّنُ الماهية، فوجدوا ذلك الاسم «أَيًّا» - إذا اقتطع عن

1/104

= لأنه آخر الكلمة، ووجه الإشكال والشبهة في ذلك أنه وجد هذا الحرف قد صار في بعض المواضع التي يدخل فيها بمتزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو: «مررتُ بهذا الرجل وغلّام هذه المرأة» فلما وحدها في أوائل المهمة كذلك جعلها في الآخر أيضاً بمتزلة شيء من نفس الكلمة، واستحاز حذف الألف لللاحق للحرف لَمَّا رآه قد حُذِفَ في قولهم «هَلُمُّ» فأحري عليه الإعراب لَمَّا كَانَ كالشيء الذي من نفس الكلمة. اهـ. قال في الكشاف 233/3 وقد ذكر القراءة: ووجهه أنها كانت مفتوحة لوقوعها قبل الألف، فلَمَّا سقطت الألف لالتقاء الساكنين أتبعَتْ حركتها حركة ما قبلها. اهـ.

1- ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ الحجر 6/15.

2- للفضل بن الأخصر بن هبيرة الضبي، في الحماسة 130/1 وشرح المرزوقي 588، وبلا نسبة في الدر المنصون 186/1 والنص منه. وقوله: «على نأيتها» موضعه نصبٌ على الحال، لأن المعنى: أستبسِلُ من ورائها بعيدة. وقد استعار النباح هنا للتعريض والإيذاء. يقول: أيها المتعرض لبني السَّيِّدِ والمتنقص لهم، والناحت أثلثتهم، إنني على بعدها مني مدافعٌ عنها وذابٌ، مع تغيبهم دونها، قضاءً لحق الشرف وذهاباً مع النصفة. انظر شرح المرزوقي 588. وقد روي البيت وهماً في النسخ:

أَلَا أَيُّهَا البَائِحُ السَّرَّ إِنِّي عَلَى بَابِهَا مُبْتَلٌ مِنْ وِلَائِهَا

3- من أن «أَيًّا» موصول اسمي، والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف، يقدر بضمير يكون هو العائد. وتقدم رأيه في نصّ السمين قبل قليل. وانظر المغني 109.

4- في (ب): «الموصولة». تحريف؛ وانظر رأي الأخفش في التسهيل 181 وشرحه 398/3 والرضي 59/3 والبحر المحييط 50/7 والمغني 109 والمساعد 506/3 والكافيحي 397.

5- انظر المغني 109.

6- يعني: (با) والمعرف بأل المنادى بها.

7- في (ب): يزيد. وهو تحريف.

الإضافة - واسم الإشارة، حيث وُضِعَا⁽¹⁾ مبهمين مشروطاً بإزالة إبهامهما، إلا أن اسم الإشارة قد يُزال إبهامه بالإشارة الحسيّة، فلا تحتاج إلى الوصف، بخلاف (أي)، فكان أدخَلَ في الإبهام؛ فلهذا جاز: «يا هذا»، ولم يجز: «يا أيّ أيّ»، بل لزم أن يُردِّفه المتكلم بما يُزيلُ إبهامه، وذلك اسم الجنس؛ لأنه الدالُّ على تعيين الماهية. ويجري مجراه (الذي) ومجموعه ومؤنثهما، وقد يجري مجراه اسم الإشارة الموصوفُ بذِي اللَّامِ⁽²⁾، نحو: «يا أيُّ هذا الرجل».

125* قوله⁽³⁾: («ها» للتنبيه).. قال ابن الناظم: ولزِمَتْهُ (ها) التنبيه تعويضاً عمّا فاتته من الإضافة⁽⁴⁾. انتهى.

قيل: يؤخذ منه مع ما قدّمه أن كلاً من التابع و(ها) التنبيه عوضٌ عن الإضافة. انتهى.

قال شيخنا: ولك أن تقول: التعويض بالتابع من جهة المعنى، وب (ها) التنبيه من جهة اللفظ.

125* قوله: (و﴿الإنسان﴾ نعت «أي»).. قال في التسهيل: ولا يتبعها - أي «أي» - غيرها، أي الصفة⁽⁵⁾. قال ابن عقيل: «والصواب أنه أراد: ولا يتبعها غيرها من التابع.. وكلامه في الشرح⁽⁶⁾ على هذا». انتهى باختصار⁽⁷⁾.

وذكر الدماميني نحوه بلفظ: «ويحتمل أن المراد كذا»⁽⁸⁾. ثم قال: قال أبو حيّان⁽⁹⁾: وإطلاقه يقتضي إتباع كلّ تابع بعد أن تستوفي صفتها، ويلزم تابعها الرفع لأنه هو المقصود بالنداء، فالترتم رفعه لتكون حركته الإعرابية موافقةً للحركة البنائية التي هي علامة المنادى، قيل: فيدلُّ على أنه هو المقصود بالنداء⁽¹⁰⁾. فإن قيل: إذا كان تابع (أي) هو المقصود لا يكون صفةً؛ لأنها لا تكون مقصودةً. قلت: أجيب بأن معنى أن الصفة غير مقصودة، هو أنها غير مقصودة بالنسبة إلى متبوعها، لأنها غير مقصودة أصلاً؛ فالرجل في نحو: «يا أيها الرجل»، وإن لم يُقصد بالنسبة بحيث إنه يكون المنادى؛ إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون (يا) داخلاً فيه، لكنّه مقصودٌ في الأصل والحقيقة، وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى، ومع ذلك ينبغي ألا يكون محلّه نصباً؛

1- يعني (أي) واسم الإشارة.

2- هذا الكلام ما بين مقوسين للدماميني في المزج 169/1 ونقله الشمني 170/1.

3- راجع الصفحة 407.

4- انظر معاني الزجاج 98/1 وتوضيح المقاصد 1075 والمساعد 505/3.

5- انظر التسهيل 181 وشرحه 398/3. والاعتراضين في نصه للشنواني.

6- أي كلام ابن مالك في شرح التسهيل 400/3، حيث قال: «ويساوي اسم الإشارة أيّاً في وجوب رفع صفتها، واقتراثها بالألف واللام الجنسيتين. ويخالفها بجواز استغنائه عن الوصف، ويجوز أن يتبع بغير وصف». وانظر المساعد 508/2.

7- انظر المساعد 507/2.

8- انظر تعليق الفرائد 307/2.

9- انظر الارتشاف 2196.

10- انظر سرّ الصناعة 354 والهداية إلى بلوغ النهاية 5779 والرضي 381/1 وتوضيح المقاصد 1077.

لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولاً له، بل تابع له. ويؤيد ذلك قول ابن مالك في التسهيل⁽¹⁾: إنه يلزم في توابع تابع (أي) الرفع لأنها توابع معرب، وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني. وذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد (أي) خبر مبتدأ محذوف⁽²⁾، و(أي) موصولة بالجملة، وردّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ، بل كان أولى، ولجاز وصلها بالفعلية والظرف. وظاهر كلام الشارح⁽³⁾ أن تابع (أي) نعت مطلقاً، والمانع⁽⁴⁾ لَحَظَ فِيهِ الاشتقاق، وقيل: عطف بيان، وقال ابن السّيد: «وهو الظاهر»⁽⁵⁾، وردّ بأنه يلزم عليه استقلال (أي) بالنداء، وقيل: إن كان مشتقاً فهو نعت، وإن كان جامداً فهو عطف بيان، وإليه ذهب ابن المصنّف⁽⁶⁾، وما أحسن ما ذهب إليه!

وجوّز المازني نَصَبَ تابع (أي) على المحل⁽⁷⁾، قال الزّجاج: لم يُجِزْ هذا المذهبَ أحدٌ قبله، ولا تابَعَهُ أحدٌ بعده⁽⁸⁾؛ وعلّة ذلك ما تقدّم من أنه المقصود بالنداء، وقُرئ شاذاً: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾⁽⁹⁾.
125 قوله⁽¹⁰⁾: (وحرّكته إعرابية، وحرّكة «أي» بنائية).. قال الرضي: إن قيل: فلم لم يجز بناء التوابع المفردة، ولاسيما الوصف منها كما جاز في: «لا رجلَ ظريفَ فيها» فكنت تقول: «يا زيدَ الظريف»، واللام⁽¹¹⁾ لا يمنع البناء كما لا يمنع في (الخمسة عشر)؟!.. قلت: إنما جاز ذلك في (لا) لأنّ المنفيّ في الحقيقة هو الوصف، لا الموصوف، فكأنّ (لا) باشرت الوصف؛ وذلك لأنّ معنى «لا رجلَ ظريفَ فيها»: لا ظرافة في الرجال الذين فيها، فالمنفيّ مضمونُ الصفة؛ فهي لنفي الظرفاء، لا

1- انظر التسهيل 182 والمساعد 516/2.

2- انظر شرح التسهيل 400/3 والرضي 376/1 والدرّ المصون 185/1 وتوضيح المقاصد 1078 والمغني 109. ولم أقف على رأيه في مصنفاته.

3- أي قوله في الموصل 125: إن ﴿الإنسان﴾ نعت «أي» في قوله ﴿قُلْ﴾: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾. راجع الصفحة 407.

4- في الأصل: الحامد.

5- انظر ارتشاف الضرب 2194 وتوضيح المقاصد 1076/2 والأشْمُونِي 34/3. ولم أقف على رأيه في مصنفاته.

6- المصنّف هنا هو ابن مالك، وابنه البدر بن مالك المعروف بابن الناظم. وانظر توضيح المقاصد 1077.

7- انظر رأيه في التسهيل 181 وشرحه 398/3 وارتشاف الضرب 2194 وتوضيح المقاصد 1077 والدرّ المصون 186/1 والمساعد 507/2 واللسان (أيا) 56/14 والكافيحي 397.

8- انظر معاني الزّجاج 229/1 وشرح التسهيل 400/3 وتوضيح المقاصد 1077 وشرح الشذور 584.

9- الكافرون 1/109. ونسب الجاحظ هذه القراءة إلى ابن ضحيان الأزدي، وقال إنه أحد المجانين الأشراف، فكلم ابن ضحيان فيها، فقال: قد عرفت القراءة في ذلك، ولكنني لا أجلّ أمر الكفار. انظر البيان والتبيين 20/4. وذكرها ابن هشام في شرح الشذور 584 عن المازني؛ فقال: «وهذا إن ثبت فهو من الشذوذ بمكان». اهـ. ولم أقف على هذه القراءة في شيء من كتب التفسير والقراءات. وما وقفت عليه من قراءات مختلفة لهذه الآية: قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾. انظر المحرر الوجيز 587/15.

10- راجع الصفحة 407.

11- أي لام التعريف.

لنفي الرجال، فكأنه قيل: «لا ظريفَ فيها» بخلاف: «يا زيدُ الظريفُ»؛ فإنَّ المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع. انتهى (1).

فإن قيل: فينبغي أن تُبنى صفةُ المنادى إذا كانت هي المقصودة بالنداء نحو: «يا أيُّها الرجلُ»، أجب بأنَّ كونَ هذه الصفة مقصودةً بالنداء إن كان يوجب بناءها فامتناع مباشرة (يا) التي هي مدار البناء مع هذه الصفة يَمْنَعُه، فاختر فيهما حركةً هي أثر (يا)، من غير أن يكون مبنياً؛ عملاً بالاعتبارين، وكانت حركة تابع (أي) إعرابيةً، مع أن حركة (أي) بنائيةً؛ حملاً على لفظ (أي)؛ وذلك لتزليل حركة بنائه منزلةً حركة إعرابه، فاختلَفوا في وجه تنزيل حالته البنائية منزلة الإعراب، فقيل: لعروضها بعروضها، كعروض الإعراب بعروض العامل (2)، وقيل: لا طرادها كاطراد الإعراب (3).

105/أ

وزيفه الرضيُّ بالنقض (4)؛ باطراد كسرة (هؤلاء)، مع أنها لم تنزل منزلة الإعراب، وردَّ عليه بأنَّ معنى الاطراد الحكمُ الكلِّيُّ، كقولنا: كلُّ منادى مبني على ما يُرفع به، وذا لا يتحقَّقُ في (هؤلاء). ويردُّ بأنه يتحقَّقُ في الظروف المقطوعة عن الإضافة، مع أنه لم يُنزل ضمُّها منزلة الإعراب. وقد قدّمنا لك ما يرشد إلى أنه بمنزلة رفع الفاعل، فأقبل عليه؛ فإنه على أحسن الطائل. كذا قيل (5).

قال العصام (6): وفي درجها - أي توابع المنادى - في تعريف التابع حال رفعها، وجعل إعرابه بعامل، وكونه علماً بشيء من المعاني المقترضية، إشكال (7) ليس له بغير عقدة التكلف انحلال (8)، تعرفها إن كان منك بفهمك (9) اعتمالاً. انتهى.

ثم رأيتُ الشارحَ قال في شرح التوضيح: والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع؛ تنزيلاً لحركة البناء العارضة، [بسبب دخول حرف النداء، منزلة حركة الإعراب] (10) بسبب دخول العامل، ومقتضى هذا التنزيل أن يكون حرف النداء هو الرفع للتابع؛ بناءً على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل، وإلا فأين الرفع؟ والقول إن الرفع التبعية قولٌ ضعيفٌ لا يحسنُ

1- شرح الرضي على الكافية 364/1. وانظر 173/2.

2- انظر الرضي 269/2.

3- انظر الجوجري 822.

4- انظر شرح الكافية 364/1.

5- لم أفق على القائل.

6- الأسفراييني، وقد تقدمت الترجمة له ص 341. ولم أفق على كلامه.

7- مبتدأ مؤخر، خبره: «في درجها».

8- اسم «ليس» مؤخر، لتكثيره ولكون خبرها شبه جملة، وهو الجار والمجرور «له»، و«بغير» متعلقان بالمصدر «انحلال».

9- في (ب): ميل لفهمك. والجار والمجرور متعلقان بالمصدر «اعتمال»، وهو اسم «كان» مؤخر كسابقه.

10- من (أ).

الكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ: (لَوْ)

فأحد أوجهها - وهو الغالب - أن تكونَ حرفَ شرطٍ في الماضي، نحو: «لو جاء زيدٌ أكرمتهُ». وإذا دخلت على المضارع صرفتهُ إلى الماضي، نحو: «لو يفي كفى»، فيقال: يقتضي امتناع ما يليه، وهو فعل الشرط، مثبتاً كان أو منفيّاً، ويقتضي استلزامه - أي فعل الشرط - لتاليه، وهو جواب الشرط، مثبتاً كان أو منفيّاً.

التخريجُ عليه، والمُخَصَّصُ من رَبِّقَةٍ⁽¹⁾ هذا الإشكال أن يحاول في المنادى المرفوع أن يكون نائبَ فاعلٍ في المعنى، والتقدير: «مَدْعُوٌّ زَيْدٌ»، فرَفَعُ تَابِعِهِ بِالْحَمَلِ على ذلك. انتهى⁽²⁾.

[لَوْ]⁽³⁾

[الوجه الأول]:

[«لو» الشرطية الامتناعية الماضية]

126* قوله: (حرف شرط في الماضي).. وعبارة التلخيص⁽⁴⁾: «و(لو) للشرط في الماضي مع القطع

بانتهاء الشرط». انتهى.

وقوله⁽⁵⁾: «للشرط». قال السعد: «لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط

فرضاً⁽⁶⁾ في الماضي»، وقوله⁽⁷⁾: (في الماضي) متعلقٌ بـ (حصول) لا بـ (الشرط).

وقوله⁽³⁾: «مع القطع بانتهاء الشرط»، قال السعد: «فيلزم انتفاء الجزاء». انتهى⁽⁸⁾. أي فانتفاء

الجزاء بطريق اللزوم.

ولا يجوزُ تعلقُ (في الماضي) بـ (الشرط)؛ لأنَّه بمعنى التعليق، والتعليق في الحال⁽⁹⁾، لا في

الماضي، وهو متعلقٌ بجزء معناه وهو حصول الشرط في الماضي، لا بجزئه الآخر الذي هو حصول

الجزاء؛ لأنَّه غير مقيد بالماضي، [بل معلقٌ على حصول الجزاء؛ لأنه غير مقيد بالماضي]⁽¹⁰⁾، بل

معلقٌ على حصول الشرط، وإن لزمَ تقييدهُ بالماضي؛ لأنَّ المعلقُ بأمرٍ مقيد بالماضي، يلزمُ تقييدهُ

1- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: «ربطة»، ويصح به المعنى. والربُّقُ: جبلٌ فيه عدَّةُ عُرَى، يشدُّ به البهْمُ؛ كلُّ عُرْوَةٍ

رَبِّقَةٌ. انظر القاموس (ر ب ق) 816.

2- كلام خالد الأزهرى، انظر شرح التصريح على التوضيح 229/2.

3- يُنظر في لو: الرصف 289 والجنى 272 والمغني 337.

4- ص 116.

5- أي قول القزويني في التلخيص.

6- كذا في الأصل والمطول 166. وهي ساقطة من سائر النسخ.

7- أي قول السعد.

8- انظر المطول 166.

9- أي: الحاضر.

10- من (أ).

126* قوله: (لو يفي كفى) أي: لو كفى وفى.

126* قوله: (حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) أي: استلزام ما يليه على تقدير ثبوته [لثبوت تاليه]⁽²⁾، وهذا التعريف يشير به إلى أحد المذاهب الثلاثة في معنى «لو»، وهو مختاره من كونه يدل على امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنه إن لم يكن⁽³⁾ ليس له سبب إلا هو لزم من انتقائه انتقاؤه، وإن كان له سبب آخر فلا يلزم من انتقائه انتقاؤه. وسيجيء هذا في كلامه⁽⁴⁾.

والمذهب الثاني أنها تفيد امتناع الشرط والجواب معاً، وهذا هو المشهور بين النحاة⁽⁵⁾.

والمذهب الثالث أنها لا دلالة لها على امتناع، بل على مجرد التعليق في الماضي. والقائل بهذا الشلوبين وابن هشام الخضراوي⁽⁶⁾. وهذان المذهبان أفسدهما في المغني⁽⁷⁾.

126* قوله: (فالأقسام أربعة).. قال في المغني⁽⁸⁾: جواب (لو): إما مضارعٌ منفيٌّ بـ (لم)، نحو: «لو لم يخف الله لم يعصه»⁽⁹⁾، أو ماضٍ مثبتٌ، أو منفيٌّ بـ (ما)، والغالب على المثبت دخول اللام

1- عبارة سيويه 224/4: «لما كان سَمِعَ لَوْ قَوْعَ غَيْرِهِ». وقال المُرادِي: «لو» حرفٌ يدلُّ على تعليقِ فعلٍ بفعلٍ فيما مضى. فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها. ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه؛ إذ لو قُدِّرَ حصوله لكان الجواب كذلك، فتصير حرف وجوب لوجوب، وتخرج عن كونها للتعليق في الماضي. وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير؛ لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط، ولكن الأكثر أن يكون ممتنعاً. انظر الجني الداني 374.

2- من (أ).

3- في (ب): لكن إن لم تكن.

4- يعني المصنف، انظر المغني 340.

5- قال في الرصف 289: أرى أن تفسير معناها بهذا إنما هو في الجمل الواجبة، لأنها الأصل، والنفي داخل عليها، فلم يعتبروه لأنه فرع، والذي ينبغي اعتبار الأصل؛ لأن «لو» يختلف تفسير معناها بذلك. وانظر الجني 273 والمغني 339.

6- انظر رأيهما في الارتشاف 1898 والجني 276 والمغني 337 والهمع 471/2.

7- يعني المذهبين الأحييرين؛ فقال في الثاني: وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: «ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا» [الأنعام 111/6].. وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه، وبالعكس، فيلزم على هذا القول في الآية ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم.. وكل ذلك عكس المراد. وأجاب عن الثالث: وهذا الذي قاله كإنكار الضروريات؛ إذ فهم الامتناع منها كالبديهي، فإن كل من سمع: «لو فعل»، فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنًى، تقول: «لو جاءني أكرمته، لكنه لم يجر». انظر المغني 338 و339.

8- ص 358 و359.

9- منسوب إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في حق صهيب الرومي في شرح موطأ مالك لابن العربي 475/2، ورواه ابن خروف في شرح الكتاب 204: «يرحم الله صهيباً... الخ»، وقد نسبه الصلاح الصفدي إلى النبي ﷺ في (الوافي =

عليه، نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾⁽¹⁾، ومن تَجَرَّدَ مِنْهَا نَحْوُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾⁽²⁾، ومن اقترانه بها قوله:

150_ وَلَوْ نُعْطِيَ الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي⁽³⁾

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بـ (ما) بها قوله:

151_ أَمَا وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى لَئِنْ غَبَّتِ عَنْ عَيْنِي لَمَا غَبَّتِ عَنْ قَلْبِي⁽⁴⁾

ووردَ جواب (لو) الماضي مقروناً بـ (قد)، وهو غريب كقول جرير:

152_ [لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشْرَبَةٍ تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلاً⁽⁵⁾

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها، كقول جرير أيضاً⁽⁶⁾:

153_ لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي⁽⁷⁾

= بالوفيات) 196/16 في سياق ترجمة صهيب وكذلك فعل المألقي في رصف المبابي 290 و291، وجعل «لو» هنا حرف شرط بجملة «إن»؛ قال: «إلا أنها لا يُجزم بها، كما يجزم بأن، ولا يكون جوابها بعدها إلا محذوفاً غالباً؛ لدلالة الكلام عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [سوف 17/12].. المعنى: وإن كنا صادقين.. وعلى ذلك ينبغي أن يُحملَ قوله عليه السلام: «نعم العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ الله لم يعصه»؛ المعنى: إنه لا يعصي الله وإن قُدِّرَ أنه لا يخافه. اهـ. هذا وسيأتي الكلام على نسبة الأثر في ص 421 من هذا الكتاب.

1- ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ الواقعة 65/56.

2- ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ الأنعام 112/6.

3- مجهول القائل. وهو في أوضح المسالك 209/4 والمغني 358 والوافي بالوفيات 296/17 والأشْمُونِي 294/3 والسيوطي 228 والهمع 473/2 ونفح الطيب 454/2 و32/6 والخزانة 145/4 و82/10 وحاشية الصبان 61/4.

4- قاله العباس بن الأحنف (-192هـ) وهو في ديوانه 54، ونسب لأبي العتاهية في عيون الأخبار 86/10، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في أمالي القاضي 196/2 ومفردات الراغب 275 والمغني 358 والسيوطي 228 والهمع 401/2.

5- نسب في الصحاح (و ج د) 547 وشرح الشافية 132/1 واللسان (و ج د) 445/3 والتاج (و ج د) 293/5 إلى لبيد العامري (-41هـ) وليس في ديوانه. وهو لجرير في ديوانه 453 والحيوان 146/5 والمحكم (ق ن ع) 230/1 وشرح الشافية 55/4 واللسان (ن ق ع) 361/8 والمغني 358 والسيوطي 228 والتاج (ن ق ع) 492/11، وهو بلا نسبة في سرّ الصناعة 595 وتوضيح المقاصد 1632 والأشْمُونِي 150/4. نقع: ارتوى، والحوائم: العطاش، والغليل: حرارة العطش.

6- ما بين حاصرتين ساقط من (أ) و(ب).

7- صدره: «كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية». والبيت لجرير في ديوانه 156 وشرح الشافية 56/4 والمغني 91 و359 والهمع 173/3، وبلا نسبة في ابن عقيل 213/2 والأشْمُونِي 378/2. والضمير في «كانوا» عائد على العيال في البيت الذي قبله:

ماذا ترى في عيالٍ قد برمتُ بهم لم أحصِ عُدتَّهم إلا بعددًا

بِرم: سئم وضجر. انظر اللسان (ب ر م) 43/12.

قيل: وقد يكون جواب (لو) جملة اسمية⁽¹⁾ مقرونة باللام أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّو كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾، وقيل: جواب لقسم مقدر⁽³⁾، وقول الشاعر:

154_ قَالَتْ سَلَامَةٌ لَّمْ يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ
أَنْ تَتْرُكَ الْأَعْدَاءَ حَتَّى تُعْذِرَا
_ لَوْ كَانَ قَتْلُ يَأِ سَلَامٌ فَرَاخَةٌ
لَكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةً أَنْ أُوسِرَا⁽⁴⁾

106/أ

فإن قيل: إن وضعها لامتناع الشرط ينافي دلالتها على استلزام الشرط للجزاء، فلا يمكن أن تكون موضوعاً لذلك⁽⁵⁾ الامتناع مع دلالتها على ذلك الاستلزام، قلت: لا نسلم ذلك؛ لأن غاية ما يلزم منه دلالتها على ذلك الامتناع وعلى ذلك الاستلزام وهذه الدلالة لا محذور فيها⁽⁶⁾ بوجه؛ لأن غاية ما يترتب عليها تحقق مدلولها الذي هو ذلك الامتناع بأن يتحقق امتناع الشرط أي انتفاؤه، وذلك الاستلزام بأن يكون الشرط بحيث لو وجد لوجد الجزاء؛ لأن معنى استلزام شيء آخر عدم انفكاك الآخر عن ذلك الشيء إذا وجد، وهذا صادق حال انتفاء ذلك الشيء الذي هو الملزوم، ألا ترى أن طلوع الشمس حال عدمه بأنه مستلزم لوجود النهار؟⁽⁷⁾ بمعنى أن وجود النهار لا ينفك عن وجوده، وهذا مما لا شبهة فيه لمن تصور معنى الاستلزام، والحاصل أن غاية ما يلزم منه دلالتها على امتناع الشرط مع كون الشرط في نفسه مستلزماً للجزاء، ولا محذور في ذلك بوجه؛ لأن غاية الأمر أنه إذا تحقق اتصاف الشرط بانتفاء عدم الوجود، وبكونه بحيث لو وجد وجد الجزاء، كما هو معنى الاستلزام، ولا إشكال في صحة اتصافه بهذين الأمرين، ألا ترى إلى صحة الشرطية في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾⁽⁸⁾، وقولك مشيراً إلى حجر مثلاً: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا لَكَانَ حَيَوَانًا»، مع اتصاف الشرط في الأول - وهو تعدد الآلهة - بالامتناع، أي الانتفاء المفهوم من (لو) الصادق بالاستحالة، وباستلزامه هو لفساد السموات والأرض⁽⁹⁾، وفي الثاني - وهو كونه إنساناً -

1- قاله ابن مالك. انظر التسهيل 240 وشرح الكافية الشافية 1636 والارتشاف 1899 والمساعد 191/3 و192.

2- البقرة 103/2.

3- أغنى عن جواب «لو»، خلافاً للزجاج؛ فإنه جعل ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ جواب «لو»، قال: كائنه قيل: لأثيوا. هذا رأي البصريين،

انظر معاني الزجاج 187/1 وقاله المرادي في الجنى الداني 284. وانظر تفسير الطوسي 383/1 وابن عطية 189/1 وجمع البيان 18/2 ومفاتيح الغيب 114/4 والرضي 454/4 و456 والارتشاف 1902 والجلالين 20/1 والهمع 474/2.

4- كذا في المغني، والذي في النسخ: أوترا. ولا يناسب معنى البيت. والبيتان لعامر بن الطفيل في شرح أبيات المغني 115/5 وليسا في ديوانه، وهما بلا نسبة في شرح التسهيل 100/4 والمغني 359 والسيوطي 229 والثاني وحده في ارتشاف الضرب 1902 والهمع 474/2.

5- في (ب): كذلك.

6- في الأصل: «.. محذور فيها». وفي (أ): «لا محذور فيه». وفي (ب): «لا محذوف فيها».

7- وذلك في قولنا: «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً» انظر المغني 340.

8- ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الأنبياء 22/21.

9- انظر المطول 435.

لأنهما: إمّا مثبتان، نحو: «لو جاء زيدٌ أكرمته»، أو مَنفِيان، نحو: «لو لم يَجِيء ما أكرمته»، أو الأول مثبت والثاني منفي، نحو: «لو قصدني ما خيبتُهُ» أو عكسه، نحو: «لو لم يَجِئني عتبتُ عليه».

والمنطقيون يُسمُّون الشرط مُقدِّماً؛ لِتَقَدُّمِهِ فِي الذِّكْرِ، وَيُسَمُّونَ الجوابَ تالياً؛ لِأَنَّهُ يَتَلَوُّهُ، ثم ينتفي التالي إن لَزِمَ المُقدِّمَ،

بالامتناع، أي الانتفاء، وباستلزامه هو لكونه حيواناً، كما ينصُّ على ذلك كلامه، كما هو معلوم لمن له أدنى خبرة به، فقد ظهر بطلانه.

قد يقال: إنَّ الشيء حال عدمه لا يمكن أن يتَّصِفَ باستلزامه لِغَيْرِهِ، وَظَهَرَ أَيْضاً بِالامْتِناعِ الانتفاءُ الصادقُ بالاستحالة وبعدمها، فسقط ما يقال «استحالة الشيء تنافي استلزامه لغيره»؛ فإنه غلط فاحش:

106/ب أمّا أو لا⁽¹⁾: فكون المراد بالامتناع الاستحالة ينافي نحو مثال: «لو لم يخف الله لم يعصه»؛ إذ الشرط فيه لا استحالة فيه؛ إذ ثبوت عدم الخوف للمذكور ممكن قطعاً، فليس المراد بالامتناع هنا إلا مجرد الانتفاء، أعم من أن تصحبه استحالة أو لا كما سبقت الإشارة إليه.

وأما ثانياً: فلا نسلم أن المراد به الاستحالة، لكنَّ استحالة الشيء [لا]⁽²⁾ تنافي اتصافه بالاستلزام لغيره كما هو ظاهر من التمثيل بنحو: «لو كان فيهما آلهة إلا الله»⁽³⁾، وكفاك شاهداً على هذا ما اشتهر وشاع فيما بينهم من قولهم: «إنَّ استحالة الملزوم تدل على استحالة اللازم»⁽⁴⁾؛ إذ فيه غاية التصريح بأن استحالة الشيء لا تنافي أن يكون ملزوماً لشيء آخر.

126* قوله: «لو جاء زيدٌ أكرمته».. دلت «لو» على انتفاء مجيء زيد، وعلى أن مجيء زيد لو وُجد وُجد إكرامه.

126* قوله: «لو لم يَجِيء ما أكرمته».. دلت «لو» فيه على انتفاء عدم المجيء، وعلى أن عدم المجيء لو وُجد وُجد عدم الإكرام له.

126* قوله: «لو قصدني ما خيبتُهُ».. دلت «لو» فيه على انتفاء القصد، وعلى أنه لو وُجد وجد عدم الخيبة.

126* قوله: «لو لم يَجِئني عتبتُ عليه».. دلت «لو» فيه على انتفاء عدم المجيء وأنه لو وُجد عدم المجيء، وُجد العتبُ عليه.

126* قوله: «إن لزم المقدم».. قد يقال: لا حاجة إليه؛ لأنه قد استُفيدَ من قوله: «واستلزامه لتاليه»، فإنه إذا كان مدلوله استلزام المقدم للتالي، لزم أن التالي لا يكون إلا لازماً، وإن كان لزومه له تارة⁽⁵⁾ باعتبار نفسه، وأخرى باعتبار ما تضمَّنه.

1- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: الأول.

2- من (ب).

3- تقدَّمت في الصفحة السابقة.

4- انظر شرح التلويح على التوضيح 333/1.

5- في (ب): «زيادة». وهو وهم.

ولم يَخْلَفِ المَقْدَمَ غَيْرَهُ، نحو: (ولو شِئْنَا لَرَفَعْنَا بِهَا)، ف (لو)، هنا دالةٌ على أمرين:

أحدهما: أنَّ مشيئةَ الله - التي هي المَقْدَمُ؛ لرفع هذا المنسلخ الذي هو التالي - منفيةٌ بدخول (لو) عَلَيْهَا، ويلزم من هذا - أي النفي - للمَقْدَمِ، الذي هو مشيئة الله، أن يكون رَفَعَهُ - أي رفع هذا المنسلخ الذي هو التالي - منفيًا؛ للزومه للمَقْدَمِ، ولكونه لم يَخْلَفْ غَيْرَهُ؛ إذ لا سببَ له - أي للتالي، وهو الرَّفْعُ - إلا المَقْدَمُ، وهو المشيئة، وقد انتفتت، ولا يَخْلَفُهَا غَيْرَهَا، فَيَنْتَفِي الرَّفْعُ. وهذا الحُكْمُ بِخِلَافِ ما إذا خَلَفَ المَقْدَمَ غَيْرُهُ، نحو قول عُمَرَ فِي صُهَيْبٍ: «لو لم يَخَفِ اللهُ لم يَعِصِهِ»؛ فَإِنَّهُ لا يلزم من انتفاء المَقْدَمِ - الذي هو: «لم يَخَفِ» - انتفاء التالي الذي هو: «لم يَعِصِهِ»، حتَّى يكون المعنى أَنَّهُ قد خاف وعصى؛ بناءً على أن «لو» إذا دخلت على منفيٍّ أثبتتُهُ، مُقَدِّمًا كان أو تاليًا، وذلك متخلفٌ هنا؛ لأنَّ انتفاء العَصِيَانِ - الذي هو التالي - له سببان: أحدهما: الخوفُ مِنَ العِقَابِ، وهي طريقةُ العَوَامِ. والثاني: الإجلالُ لله والتعظيمُ له، وهي طريقةُ الخَوَاصِّ العارفين بالله. والمراد أن صُهَيْبًا - رضي الله عنه - من هذا القِسْمِ، أي من قِسْمِ الخَوَاصِّ، وهو أن سببَ عدم معصية الله، خوفُهُ مِنَ اللهِ تعالى، وإجلالُ اللهِ وتعظيمُهُ، وأَنَّهُ لو قُدِّرَ - أي فُرِضَ - خُلُوهُ عن الخوفِ، لم يَفَعْ مِنْهُ مَعْصِيَةً، فكيف والخوفُ مع ذلك حاصلٌ له. وهذه المسألة كالمُستثناة من حُكْمِ «لو»، وهو أَنَّهُ إذا دخلت على مُثَبَّتِ صَيْرَتُهُ منفيًا، وإذا دخلت على منفيٍّ صَيْرَتُهُ مُثَبَّتًا، وكذا حُكْمِ جوابها. ومن هنا - أي من أجل أَنَّهُ لا يلزم من امتناع المَقْدَمِ امتناع التالي، في نحو: «لو لم يخفِ اللهُ لم يعصه» - تَبَيَّنَ فسادُ قول المُعَرِّبِينَ إنَّ «لو» حرف امتناع للجواب لامتناع الشرط ..

126*قوله: (ولم يَخْلَفِ المَقْدَمَ غَيْرَهُ).. كان الأولى أن يقول: ثُمَّ يَنْتَفِي التَّالِي إن لم يَخْلَفِ المَقْدَمَ غَيْرَهُ، وَيُسْقَطُ (لِزْمِ المَقْدَمِ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ، ولأنَّ (إن) تَقْتَضِي التَّرَدُّدَ، والمراد: لم يَخْلَفِ المَقْدَمَ غَيْرَهُ فِي تَرْتُّبِ التَّالِي عَلَيْهِ.

127*قوله: (منفيةٌ بدخول «لو» عليها) يعني أن هذا مقتضى اللفظ إن تحقق مدلوله.

127*قوله: (ولكونه لم يَخْلَفِ المَقْدَمَ غَيْرَهُ).. أي ليس له خَلْفٌ فِي تَرْتُّبِ التَّالِي عَلَيْهِ؛ إذ لا يمكن الرفع من دون المشيئة، كما قال المُصَنِّفُ من أَنَّهُ لا سببَ له غير المشيئة⁽¹⁾.
127*قوله: (وهذا الحكم بخلاف ما إذا خلف المَقْدَمَ غَيْرَهُ).. أي: [إن]⁽²⁾ كان له خَلْفٌ فِي تَرْتُّبِ التَّالِي عَلَيْهِ.

128*قوله: (بناءً على أن «لو» إذا دخلت على منفيٍّ أثبتتُهُ).. أي دلَّتْ على ثبوته، وهو مذهب المُعَرِّبِينَ الآتِي⁽³⁾.

128*قوله: (ومن هنا... إلخ) وجعل ما يفسره⁽⁴⁾ قول عمر رضي الله تعالى عنه في حق صُهَيْبِ⁽⁵⁾ رضي الله تعالى عنه: «لو لم يَخْفِ اللهُ لم يعصه». انتهى.

1- انظر المغني 347 والموصل 127.

2- من (ب).

3- سيأتي في نصِّ الموصل بعد قليل.

4- في (ب): يفسده. وهو تحريف.

5- أبو يحيى - ويقال أبو عسال - صهيب بن سنان بن مالك النمري الرومي (-38هـ). كان من أهل الموصل من بني النمر بن قاسط، سبَّه الروم صغيراً، ونشأ فيهم، ثم ابتاعته كلب وباعته بمكة، فاشتره واعتقه عبد الله بن جدعان. روى

واعتره عنه التفازاني في مُطَوِّلهِ بقوله: وقد تستعمل «لو»⁽¹⁾ للدلالة على أنّ الجزاء لازم الوجوب في جميع الأزمنة في قصد المتكلم، وذلك إذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، ويكون⁽²⁾ نقيض ذلك الشرط أنسب وأليقّ باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه، فيكون دائماً، سواء كان الشرط والجزاء مثبتين، نحو: «لو أهنتني لأثنت عليك»، أو منفيين، نحو: «لو لم يخف الله لم يعصه»، أو مختلفين، نحو: «ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما فدت كلمات الله إلا الله عزيز حكيم»⁽³⁾، ونحو: «لو لم تكرمني لأثنت عليك».. ففي هذه الأمثلة إذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له، فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الأولى.. فإن قيل: هل يجوز أن تكون (لو) في هذه الأمثلة على أصلها من تقدير انتفاء الجزاء [بناءً]⁽⁴⁾ على أنّ الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلاً، فيجوز أن يكون هذا منفيًا، وعدمُ العصيان المرتبط بالخوف ثابتًا، وكذا يُقدَّر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الإكرام بناءً على ثبوت الثناء المرتبط بالإكرام؟ قلنا: لا يخفى على [أحد]⁽⁵⁾ أنّ الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء، وإنما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط، وإلا لكان تقييده بالشرط تكراراً، كما إذا قلنا: «لو جنتي أكرمتك» إكراماً مرتبطاً بالمجيء، ونحن نعلم قطعاً أنّ المنفي في قولنا: «لو جنتي لأكرمتك» هو نفس الإكرام، لا الإكرام المرتبط بالمجيء، وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء، أو ثبوته له، يجب أن يكون ملاحظاً للعقل⁽⁶⁾ عند الحكم، وقيداً لذلك الشيء. انتهى⁽⁷⁾.

_ فائدة (8) _

107/ب

الخوف والوجل والهيبّة والرهبّة ألفاظٌ متقاربة؛ فالأول: توقع العقوبة على مجاري الأنفاس، أو اضطراب القلب من ذلك الخوف، والخشية أخصُّ منه؛ إذ هي خوف مقرون بمعرفة، ومن ثمّ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽⁹⁾.

عن النبي ﷺ أحاديث. وهو الذي صلى على عمر رضي الله تعالى عنهما.. وكانت تُعقد في بيته اجتماعات أحياناً. انظر ترجمته في أسد الغابة 433/2 والواقعي بالوفيات 196/16.

- 1- في المطول: «إن» و«لو». والنص منه 168.
- 2- كذا في المطول 168. والذي في النسخ: ولكون.
- 3- لقمان 27/31. ووقف في المطول 168 عند قوله ﷻ: ﴿كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾.
- 4- من الأصل.
- 5- من (أ).
- 6- كذا في المطول 169. وما في النسخ: «للفعل». وهو وهم.
- 7- انظر المطول 168 و169. والنقل باقتضاب.
- 8- هذه الفائدة لبيان دلالات الخوف مما جاء في الأثر المنسوب إلى عمر رضي الله تعالى عنه.
- 9- ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ فاطر 28/35.

وقيل: الخوف حركة، والخشية سكون؛ ألا ترى أن مَنْ يرى عدواً له، حالة تحركه للهرب منه، وهي الخوف، وحالة الاستقرار في محل لا يصل إليه وهي الخشية⁽¹⁾. والرهبنة: الإمعان في الهرب من المكروه. والوجل: خفقان القلب عند ذكر من تخاف سطوته. والهيبة: خوفٌ مقترن بتعظيم وإجلال، وأكثر ما يكون مع المحبة والمعرفة، والإجلال تعظيم مقترن بالحب⁽²⁾.

والخوف للعامة، والخشية للعلماء العارفين، والهيبة للمحبين، والإجلال للمقربين، [وعلى قدر العلم والمعرفة يكون العلم والخشية]⁽³⁾؛ ومن ثم قال ﷺ: «إِنَّا أَتَقَاكُمُ اللَّهُ وَأَشَدُّكُمْ خَشِيَةً»⁽⁴⁾.

129 قوله: (حرف امتناع لامتناع) أي: حرف دالٌّ على امتناع الثاني لامتناع الأول. وهذه العبارة تحتل أن المراد أنها تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول بطريق الاستدلال بامتناع الأول على امتناع الثاني، وهو ما فهمه ابن الحاجب⁽⁵⁾، واعترضه بأن الأول سبب والثاني مسبب، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب؛ لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة، بل الأمر بالعكس؛ لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه، فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني؛ ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾⁽⁶⁾ إنما سيقَ ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة، دون العكس⁽⁷⁾.

واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب، حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني؛ إما لما ذكروه وإما لأن الأول ملزوم والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس⁽⁸⁾، لجواز أن يكون اللازم أعم، ويحتمل أن المراد أنها تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول، بمعنى أنها تدل على أن علة امتناع الثاني في الخارج هي انتفاء الأول، وهو ما قاله السعد أنه المراد، وردَّ به اعتراض ابن الحاجب، فقال: وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل، لأنه ليس معنى قولهم: «لو لامتناع الثاني لامتناع الأول» أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني، حتى يُردَّ عليه أن انتفاء السبب والملزوم لا يستلزم انتفاء المسبب أو اللازم، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو سبب انتفاء الأول.

1- قال صاحب التعريفات 103: الخشية تألم القلب بسبب توقع مكروه في المستقبل؛ يكون تارة بكثرة الجناية من العبد،

وتارة بمعرفة جلال الله وهيبته، وخشية الأنبياء من هذا القبيل.

2- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: بالحياء. وانظر القاموس (ج ل ل) 901.

3- من (أ).

4- صحيح مسلم، كتاب الصيام 181/7 برقم 1108.

5- انظر أماليه 309، والمغني 346 والمطول 167 والشمني 58/2.

6- ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الأنبياء 22/21.

7- انظر الجني الداني 274

8- ذُكرت هذه العبارة معكوسة بمامش الأصل. ولعلها من وضع الناسخ. وانظر حاشية المطول للفري 115 و336 و337.

والصواب أنها لا تُعَرَّضَ لها إلى امتناع الجواب أصلاً، ولا إلى ثبوتيه، وإنما لها تُعَرَّضُ لامتناع الشرط فقط.

فمعنى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَاكُمْ﴾⁽¹⁾ أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة، يعني أنها تُستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي. وحاصله - كما قال السيرافي⁽²⁾ - أنها تستعمل في شرط لم يبق من الأمور التي يتوقف عليه وجود الجزاء إلا هو، فيكون انتفاء الجزاء في الخارج مُعللاً بانتفاء الشرط، فسببته من حيث الخارج لا من حيث العلم⁽³⁾.

129* قوله: (والصواب أنه لا تُعَرَّضُ لامتناع الجواب أصلاً... إلخ).. «قال⁽⁴⁾ ابن مالك في شرح الكافية: العبارة الجيدة في (لو) أن يقال: «حرف يدل على امتناع⁽⁵⁾ تال، يلزم لثبوت ثبوت تاليه».. فقيام زيد من قولك: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو» محكوم⁽⁶⁾ بانتفائه فيما مضى، وكونه مُستلزماً لثبوت ثبوت قيام عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد، أو ليس له؟ لا تُعَرَّضُ لذلك، بل الأكثر كون⁽⁷⁾ الأول والثاني غير واقعين. وقال في التسهيل: «لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه»⁽⁸⁾.

فقوله⁽⁹⁾: «يقتضي امتناع ما يليه» يعني الشرط؛ لأنه لو ثبت لثبت جوابه، وكان الإخبار بذلك معلوماً بإيجاب، ولم يكن لقولك: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو» فائدة⁽¹⁰⁾. وقوله: «واستلزامه لتاليه» أي: يقتضي استلزام شرطها لجوابها، فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود جوابها، ولا يقتضي امتناع الجواب في نفس الأمر ولا ثبوتيه. وفي بعض النسخ: «لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوت ثبوت غيره». والعبارات الثلاث بمعنى⁽¹¹⁾. كذا في شرح التسهيل⁽¹²⁾.

1- ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ الأنعام 149/6.

2- لم أقف على كلامه.

3- انظر المطول 167.

4- بداية نص منقول بلا عزو عن الشمسي 56/2. وانظر كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية 1631.

5- في شرح الكافية الشافية: انتفاء. والنص منه 1631.

6- في شرح الكافية الشافية: مُعَلَّمٌ.

7- في الأصل: الأكثرون. وهو وهم.

8- التسهيل 240 وشرحه 93/4.

9- أي: قول ابن مالك في التسهيل آنفاً.

10- في (ب): لم يكن لقولك لو قام فائدة.

11- أي بمعنى واحد. والعبارات الثلاث هي ما تقدّم آنفاً من عبارة ابن مالك في شرح الكافية 1631، ثم التسهيل 240، ثم

شرحه 95/4.

12- لابن مالك 95/4، ولابن أم قاسم كما قال الشمسي 56/2، وانظر الجني 275 وتوضيح المقاصد 1297/3. وإلى هنا

ينتهي نصّ الشمسي الذي أشرت إليه.

وإن لم يكن للجواب سببٌ سوى ذلك الشرط لا غير، بحيث لا يخلُفه غيرُهُ، لزم من انتفائه - أي الشرط - انتفاؤه - أي الجواب - نحو: «لو كانت الشمس طالعةً لكانَ النهارُ موجوداً»، فيلزم من انتفاء الشرط - وهو طلوع الشمس - انتفاء الجواب، وهو وجود النهار. وإن خَلَفَ الشرطُ غيرَهُ، بأن كان له - أي للجواب - سببٌ آخرٌ غير الشرط لم يلزم من انتفائه - أي الشرط - انتفاء الجواب، ولا ثبوته؛ لأنَّها لا تُعَرِّضُ لها إلى امتناع الجواب، ولا إلى ثبوته، نحو: «لو كانت الشمس طالعةً كانَ الضَّوءُ موجوداً»؛ وإنَّه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء، ولا ثبوته، ومنه قول عمر رضي الله عنه: «نعم العبدُ صهيَّبٌ، لو لم يخفَ الله لم يعصِهِ»، وتقدَّم توجيهه.

129* قوله: (وإن خلف الشرط غيره) أي: كان له خلف في ترتب التالي⁽¹⁾ عليه، فليس المراد بقوله: (وإن خلف الشرط غيره) تحقُّق الخلف⁽²⁾، بل أن يُعَلَمَ أنَّ هناك خلفاً، فإنَّ تحقُّق ثبت التالي، وإلا لم يثبت، ولهذا قال الشارح⁽³⁾: «يلزم من انتفاء الشرط، وهو طلوع الشمس انتفاء الجواب، وهو وجود النهار»، ولم يقل: فلا ينتفي الجواب، وقال أيضاً: «فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء»، ولم يقل: فلا ينتفي الجواب.

129* قوله: (ومنهُ قول عمر رضي الله تعالى عنه: «نعم العبدُ صهيَّبٌ لو لم يخفَ الله لم يعصِهِ»).. [قال⁽⁴⁾ القاضي بهاء الدين السبكي⁽⁵⁾ في⁽⁶⁾ شرح التلخيص: وقد نسب الخطيبي⁽⁷⁾ هذا الكلام إلى النبي ﷺ، ولم أرَ هذا الكلام في شيءٍ من كتب الحديث، لا مرفوعاً، ولا موقوفاً عن النبي ﷺ، ولا عن عمر، مع شدة الفحص. انتهى. وقال الشيخ والدي⁽⁸⁾ رحمه الله، ومن خطه نقلت: رأيتُ الحافظَ أبا بكر ابنَ العربي⁽⁹⁾ نسبهُ إلى عمر بن الخطاب، إلا أنَّه لم يبدِ له إسناداً. انتهى. وكذا نسبه القرافي⁽¹⁰⁾ في (المالكية في الفروع) إلى النبي ﷺ.

1- في (ب): الثاني.

2- في (ب): التخلف.

3- في الموصل 129.

4- الكلام الآن للشمني في المنصف من الكلام 55/2. وانظر حاشية المطول للفتري 338.

5- تقدّمت الترجمة له ص 29.

6- ما بين حاصرتين ساقط من الأصل.

7- في (أ) و(ب): «الخطيبي». ولعله أبو محمد إسماعيل بن علي بن إسماعيل بن يحيى، ابن بنان الخطيبي (-350هـ) عالم بأخبار الناس والخلفاء والأدب، روى عنه الدارقطني. صنف تاريخاً كبيراً على ترتيب السنين. انظر معجم الأدباء 19/7.

8- في (ب): «والذي». وهو تصحيف. والكلام للشمني 55/2.

9- في الأصل: المغربي. وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد ابن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي (-543هـ) قاضٍ حافظ للحديث، سمع من خاله الحسن بن عمر الهوزني ومن طائفة بالأندلس. قتل بأيدي الإفرنج. من آثاره: عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، والمسالك في شرح موطأ مالك، وتفسير للقرآن. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 296/4 والوفاي بالوفيات 265/3 266* وانظر كلامه في شرح موطأ مالك 475/2.

10- تقدّمت الترجمة له ص 321. ولم أقف على كتابه المذكور.

الأمر الثاني مما دلت عليه «لو» في المثال المذكور، وهو قوله تعالى: (ولو شئنا لرفعناها بها)، إن ثبوت المشيئة من الله تعالى مستلزم لثبوت الرفع ضرورة؛ لأن المشيئة سبب للرفع، والرفع مسبب عنها، وثبوت السبب مستلزم لثبوت المسبب، وهذان المعنيان المعبر عنهما بالأمرين قد تضمنتهما - أي شملتهما - العبارة المذكورة، وهي قوله: «حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه» دون عبارة العربيين، وهي قولهم: «حرف امتناع لامتناع»؛ فإنها لا تتضمنها.

وقال الحافظ زين الدين بن العراقي⁽¹⁾ ومن خطه نقلت: لا أصل لهذا الحديث عن النبي ﷺ، ولم أف له على إسناد قط في شيء من كتب الحديث. وبعض النحاة ينسبونه إلى عمر بن الخطاب؛ من قوله: (ولم أر له إسناداً إلى عمر). انتهى.

وقال الدماميني⁽²⁾: ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل [أن ذلك]⁽³⁾ في الحديث، وظاهر أنه عن النبي ﷺ، وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر، فأخبرني أنه بحث عن ذلك فلم يقف عليه، ثم وقفت في الحلية لأبي نعيم⁽⁴⁾ من ترجمة سالم مولى أبي حذيفة⁽⁵⁾ رضي الله عنه، قال حديثاً رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ [يقول]⁽⁶⁾: ((إن سالماً شديداً يحب لله عز وجل، لو كان لا يخاف الله ما عصاه))⁽⁷⁾. انتهى.

129* قوله: (وتقدم توجيهه).. واعتذر عنه التفتازاني في مطوله بما سبق بيانه⁽⁸⁾.

1- أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن (-806هـ) من كبار الحفاظ للحديث، أصله من الكرد، توفي بالقاهرة. من كتبه: التحرير، والمغني عن حمل الأسفار في الأسفار، وغيرهما.. انظر ترجمته في غاية النهاية 382/1.

2- في الشمي 55/2: «وفي الشرح». (يريد شرح المغني للدماميني). وانظر حاشية المطول للفري 338.

3- من (ب). ولم أف على كتاب ابن الحاجب المذكور.

4- أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصفهاني (-430هـ) حافظ مؤرخ، ولد ومات بأصفهان. أشهر آثاره: «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» المذكور قبله، وهو كما يقول في ديباجته: «كتاب يتضمن أسامي جماعة وبعض أحاديثهم وكلامهم، من أعلام المتحققين من المتصوفة وأئمتهم، وترتيب طبقاتهم، من النساك ومحبتهم، من قرن الصحابة والتابعين وتابعيهم، ومن بعدهم». وله غيره: «ذكر أخبار أصبهان» و«معرفة الصحابة».. انظر ترجمته في مقدمة الحلية 3/1 ووفيات الأعيان 91/1 وغاية النهاية 71/1.

5- أبو عبد الله سالم بن معقل ﷺ من كبار الصحابة والسابقين إلى الإسلام ومن قرائهم، فارسي الأصل، أعتقته ثيبنة زوج أبي حذيفة صغيراً، فتبناه أبو حذيفة وزوجه ابنة أخ له، شهد بدرًا، ثم كان معه لواء المهاجرين يوم اليمامة، فقطعت يمينه، فأخذه بيساره فقطعت فاعتنقه إلى أن استشهد. ومولاه هو أبو حذيفة ابن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، صحابي هاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة، شهد بدرًا وأحداً والخندق والمشاهد كلها، واستشهد يوم اليمامة قبل سالم، فأوصى سالم أن يدفن بجانبه. انظر ترجمتهما في الحلية 176/1 وأسد الغابة 170/2.

6- من (أ).

7- انظر حلية الأولياء 177/1. وبهذا المعنى وقفت في العقد الفريد 437/2 على قول منسوب إلى عبد الله بن عمر ﷺ في حبّ ولده: «إن ابني سالماً ليحبُّ حباً لو لم يخفه لم يعصه».

8- تقدم ص 418 من هذا الكتاب. وانظر كلامه في المطول 168 و169.

الوجه الثاني من أوجه (لو): أن تكون حرف شرط في المستقبل، مرادفاً لـ «إن» الشرطية، إلا أنها - أي «لو» - لا تجزم، على المشهور..

[الوجه الثاني: «لو» الشرطية الامتناعية المستقبلية]

130* قوله: (حرف شرط في المستقبل) أي: حرف يدل على تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في المستقبل. فقوله (في المستقبل) متعلق في الحقيقة بـ (حصول) لا بالشرط، أي: التعليق، كما هو ظاهر كلام المصنف⁽¹⁾، ولا يجوز تعلق (في المستقبل) بالشرط؛ لأنه بمعنى التعليق، والتعليق في الحال، فهو متعلق بجزء معناه وهو حصول الشرط في المستقبل، لا بجزئه الآخر الذي هو حصول الجزاء؛ [لأنه غير مقيد بالمستقبل، بل معلق على حصول الشرط]⁽²⁾، وإن لزم تقييده بالمستقبل؛ لأن المعلق بأمر مقيد بالمستقبل يلزم تقييده بالمستقبل.

قال في المغني: وأنكر ابن الحاج⁽³⁾ في نقده على المقرب مجيء (لو) للتعليق في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: «لو يقوم زيد فعمرو منطلق» كما تقول ذلك مع (إن). وكذلك أنكروه بدر الدين بن مالك⁽⁴⁾، وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين، قال: وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطاً لـ (لو) مستقبلاً في نفسه، أو مقيداً بالمستقبل، ولا يُنافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يُحوج⁽⁵⁾ إلى إخراج (لو) عما عهد فيها من المضي⁽⁶⁾. انتهى⁽⁷⁾.

وفي كلامه نظر في مواضع:

إحداها: نقله عن أكثر المحققين، فإننا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه، وكثير أثبت⁽⁸⁾.

1- انظر المغني 345. وسيأتي نصه بعد قليل.

2- من (أ) و(ب).

3- في النسخ ابن الحاجب. وهو وهم. وابن الحاج هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان بن يعقوب ابن سعيد الإشبيلي (-647هـ) أخذ عن الشلوبين وبرع في العربية والعروض، وكتب تعليقات على كتاب سيويوه، وعلى الخصائص وسر الصناعة لابن جني، والمقرب لابن عصفور في النحو، وغير ذلك.. انظر ترجمته في إشارة التعيين 47، وهو غير محمد بن عبد الله بن محمد التنجي المعروف بابن الحاج أيضاً (-641هـ)، انظر بغية الوعاة 141/1. والنص من المغني 345 وانظر توضيح المقاصد 594 والجنى الداني 285 وشرح الأشموني 403/1 و285/3.

4- هو ابن الناظم، وقد تقدمت الترجمة له ولأبيه. وانظر رأيه في شرح الألفية 710. وانظر الشمي 58/2.

5- القياس في أمثلة هذا الفعل الإعلال، فيقال: «يُحِجُّ»، لكنه شاذ. انظر الخصائص 127/2.

6- كذا في المغني 345، والذي في النسخ: المعنى.

7- انتهى كلام البدر بن مالك، وكلام المغني مستمر.

8- في المغني 346: «وجماعة منهم أثبتوه». ومن أثبت أبو البقاء وابن مالك، انظر الدر المصون 591/3. وانظر توضيح المقاصد

1295/3 والجنى 284 وإتقان السيوطي 510/1.

كقوله تعالى: (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ)، ف (لو) هنا شرطية بمنزلة «إن»، أي: «إن تركوا» أي: «شارفوا وقاربوا أن يتركوا»، وإنما احتاج إلى التفسير الثاني لأن الخطاب للأوصياء، أو لمن يحضر الموصي حالة الإيلاء، وإنما يتوجه الخطاب إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات. قاله المصنف في المغني.

والثاني: أن قوله: (وذلك لا ينافي... إلخ) مقتضاه أن الشرط ممتنع لامتناع الجواب، والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما، أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نرَ أحداً صرح بخلاف ذلك إلا ابن الحاجب⁽¹⁾ وابن الخباز⁽²⁾.

ثم قال⁽³⁾: الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين: أن ما قاله من التأويل يُمكن في بعض المواضع دون بعض، فما أمكن فيه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ... الآية⁽⁴⁾؛ إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذريةً ضعافاً لخفت عليهم، لكنك لم تشارف فيما مضى⁽⁵⁾. انتهى ما أردناه منه باختصار كثير⁽⁶⁾.

130 قوله: (وإنما احتاج إلى التفسير الثاني لأن الخطاب للأوصياء... إلخ).. عبارته في المغني: وإنما أولنا الترك بمشافة الترك لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات⁽⁷⁾. وفي الكشاف: ﴿لو﴾⁽⁸⁾ مع ما في حيزه⁽⁹⁾ صلة لـ ﴿الذين﴾، والمراد بهم⁽¹⁰⁾ الأوصياء أمروا أن يخشوا الله فيخافوا على من في حورهم من اليتامى، ويشفقوا⁽¹¹⁾ عليهم خوفهم على

1- تقدم رأيه ص 419، عند الكلام على «لو» الماضية.

2- أبو عبد الله شمس الدين أحمد بن الحسين الإربيلي الموصلي (-639هـ) نحوي بارع في اللغة والعروض. وكان ضريباً. له: شرح الإيضاح. انظر ترجمته في إشارة التعيين 29. وانظر الرأي في الإلتقان 509/1.

3- أي المصنف في المغني 347.

4- ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ النساء 9/4.

5- كذلك منع ابن عطية والزنجشري كون «لو» في الآية المذكورة مستقبلية، خلافاً لأبي البقاء وابن مالك، وقد حملهما على جعلها بمعنى «إن» توهم أنه لما أمر بالخشية - والأمر مستقبل، ومتعلق الأمر موصول - لم يصح أن تكون الصلة ماضية على تقدير دلالة على العدم الذي يُنافي امتثال الأمر، وحسن مكان «لو» لفظ «إن»، ولأجل هذا التوهم لم يُدخل الزنجشري «لو» على فعل مستقبل، بل أتى بفعل ماضٍ مسندٍ للموصول حالة الأمر، فقال: "وَلْيَخْشَ الَّذِينَ صَفَّتْهُمْ وحالهم أنهم لو شارفوا أن يتركوا". انظر الدر المصون 591/3. وسيأتي نصّ الزنجشري بعد قليل. وحمل الشمني على المضي. انظر المصنف من الكلام 58/2.

6- انظر المغني 345 و346 و347.

7- المغني 344 و345.

8- يعني في الآية الأنفة الذكر من سورة النساء 9/4.

9- كذا في الكشاف، والنص منه 478/1. والذي في النسخ والمغني 345: خبره. وهو تصحيف.

10- في الأصل: والمراد أنهم.

11- في (أ): وشفقتهم.

ذُرِّيَّتَهُمْ لَوْ تَرَكَوهُمْ ضِعْفَاءَ، وَشَفَقْتَهُمْ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ يُقَدِّرُوا ذَلِكَ فِي أَنْفُسِهِمْ وَيَصَوِّرُوهُ، حَتَّى لَا يَجْسُرُوا عَلَى خِلافِ الشَّفَقَةِ وَالرَّحْمَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: وَلِيخَشَوْا عَلَى الْيَتَامَى مِنَ الضِّيَاعِ، وَقِيلَ: هُمُ الَّذِينَ يَجْلِسُونَ إِلَى الْمَرِيضِ فَيَقُولُونَ: إِنَّ ذُرِّيَّتَكَ لَا يُغْنُونَ عَنْكَ [مِنْ اللَّهِ] (1) شَيْئاً، فَقَدَّمَ مَالِكٌ فَسْتَفْرَقَهُ بِالْوَصَايَا، وَأَمْرُهُمْ بِأَنْ يَخَشَوْا رَبَّهُمْ، وَيَخَشَوْا عَلَى أَوْلَادِ الْمَرِيضِ (2)، وَيَشْفَقُوا عَلَيْهِمْ شَفَقْتَهُمْ عَلَى أَوْلَادِ أَنْفُسِهِمْ لَوْ كَانُوا (3).

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَّصِلَ بِمَا قَبْلَهُ، وَأَنْ يَكُونَ أَمراً لِلوَرَثَةِ بِالشَّفَقَةِ عَلَى الَّذِينَ يَحْضُرُونَ الْقِسْمَةَ (4) مِنْ ضِعْفَاءِ أَقَارِبِهِمْ، وَالْيَتَامَى، وَالْمَسَاكِينَ، وَأَنْ يَتَصَوَّرُوا أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا أَوْلَادَهُمْ بِقَوَا (5) خَلْفَهُمْ ضَائِعِينَ مُحْتَاجِينَ، هَلْ كَانُوا (6) يَخَافُونَ عَلَيْهِمُ الْحَرَمَانَ وَالْخَبِيَةَ؟. فَيَنْ قُلْتُ: مَا مَعْنَى وَقَوْلِ ﴿لَوْ تَرَكَوْا﴾ وَجَوَابِهِ صَلَةً لـ ﴿الَّذِينَ﴾؟ قُلْتُ: مَعْنَاهُ: وَلِيخَشَ الَّذِينَ صَفَقْتَهُمْ وَحَالَهُمْ أَنَّهُمْ لَوْ شَارَفُوا أَنْ يَتَرَكَوْا ذُرِّيَّةً ضِعْفَاءً، وَذَلِكَ عِنْدَ احْتِضَارِهِمْ، خَافُوا عَلَيْهِمُ الضِّيَاعَ بَعْدَهُمْ لِغِيَابِ كَافِلِهِمْ وَكَاسِبِهِمْ. انْتَهَى (7).

وَفِي حَاشِيَةِ التَّفْتَاذَانِيِّ (8): يَعْنِي أَنَّ الصَّلَةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قَضِيَّةً مَعْلُومَةً لِلْمَخَاطَبِ، ثَابِتَةً لِلْمَوْصُولِ كَالصَّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، فَكَيْفَ ذَلِكَ فِي الشَّرْطِيَّةِ الْوَاقِعَةِ صَلَةً؟ فَأَجَابَ بِأَنْ كُونَ حَالِ الْأَوْصِيَاءِ أَوْ الْجَالِسِينَ أَوْ الْوَرَثَةِ وَصَفَتَهُمْ مَضْمُونِ هَذِهِ الشَّرْطِيَّةِ قَضِيَّةً مَعْلُومَةً، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ حَمَلِ ﴿تَرَكَوْا﴾ عَلَى الْمَشَارَفَةِ؛ لِيَصِحَّ وَقَوْلُ ﴿خَافُوا﴾ جِزَاءً (9) لَهُ ضَرُورَةٌ، أَنَّهُ لَا خَوْفَ بَعْدَ حَقِيقَةِ الْمَوْتِ وَتَرَكَ الذَّرِيَّةَ. وَفِي كَلَامِ بَعْضِ النَّحَاةِ (10) أَنَّ (لَوْ) هَذِهِ بِمَعْنَى (إِنْ)، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

وَفِي الْحَاشِيَةِ (11) أَيْضاً عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (12): وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْمَجَازِ بِاعْتِبَارِ الْمَشَارَفَةِ حَالِ اعْتِبَارِ الْحَكْمِ، لَا حَالِ الْحَكْمِ، فَعَصْرُ الْخَمْرِ مَجَازٌ، وَإِنْ صَارَ الْإِخْبَارُ خَمِراً، لِأَنَّهُ حَالٌ تَعَلَّقَ الْعَصْرُ بِهِ لَيْسَ بِخَمْرٍ، وَكَذَا عَصْرُ الْعَصِيرِ أَيْضاً مَجَازٌ، وَإِنَّمَا الْحَقِيقَةُ عَصْرُ الْعَنْبِ.

1- من (ب).

2- في (ب) والكشاف: على أولادهم المرضى. ولا يناسب المعنى الآتي.

3- أي: لو كانوا أولادهم. وانظر هذا الرأي في مفاتيح الغيب 161/9.

4- في (ب): أنفسهم. وهو وهم.

5- حال من الأولاد.

6- جواب قوله: لو كانوا.

7- انظر الكشاف 478/1. ونقله الشمني 58/2.

8- يعني حاشيته على الكشاف. انظر الشمني 58/2.

9- في (ب): خيراً. ولا يصح به المعنى.

10- منهم ابن مالك وابن عصفور وابن أم قاسم. انظر شرح التسهيل 28/1 وتوضيح المقاصد 1298 والجنى السداني 284،

ونقله عن ابن مالك أبو حيان في البحر المحيط 177/3.

11- أي حاشية التفتازاني على الكشاف. والكلام في للشمني 58/2 لما ينته.

12- ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ البقرة 2/2.

ونحو قول الشاعر، وهو توبةٌ صاحبُ ليلي الأخيلية:

– ولو تَلْتَقِي أصدَاؤُنَا بعدَ مَوْتِنَا * * * وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ

أي: «وإن تلتقي»، واثبات الياء دليل على أن «لو» غير جازمة.

ثمَّ هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق الحصول بأن يجعل الاتصاف في المعنى الحقيقي عقيب تعلق الحكم بلا تراخ، كقتل القتيل ومرض المريض، وقد يكون بطريق المصير بأن يكون شأنه المصير إلى ذلك ولو بعد حين، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْدُوا إِلَّا فَاغْرًا كَهَّارًا﴾⁽²⁾ فَإِنَّ اتَّصَفَ المولود بذلك متأخراً عن تعلق الولادة به. انتهى.

110/131 قوله:

155_ (وَلَوْ تَلْتَقِي أصدَاؤُنَا بعدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ)⁽³⁾

وبعد:

– لظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَّةً لَصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ

الأصداءُ بالمدِّ جمعُ صَدَى بالقصر، وهو ما يَرُدُّه الجبلُ أو غيره من الأبنية المرتفعة في الأماكن الخالية على المَصَوْتِ⁽⁴⁾ عنده. والرَّمْسُ: القبر. كذا في القاموس⁽⁵⁾.

وقال الجوهري: الرَّمْسُ ترابُ القبر، وهو في الأصل مصدرٌ. يريد: مصدر كقولنا: (رَمَسُوا قبرَ فلان) إذا تركوه وسَوَّوه مع الأرض كما ذكره هو⁽⁶⁾ قبل. والسَبَسَبُ – بسينين مُهْمَلَتَيْنِ وباعين مُوحَّدَتَيْنِ – المَفَاذَة، وهو مرفوع بالابتداء، خبره (مِنْ دُونِ) والجملة الاسمية حال من فاعل (تلتقي)، والرَّمَّةُ – بكسر الراء – العظام البالية. وتهشُّ: ترتاح؛ من قولك: هَشِشْتُ لفلان – بكسر العين – أَهَشُ هَشِيشَةً⁽⁷⁾. والَطْرَبُ: خِفَةٌ تكون لسرورٍ أو حُزْنٍ⁽⁸⁾، والمراد هنا [الأول]⁽⁹⁾.

1- ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ البقرة 2/2.

2- ﴿إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلْدُوا إِلَّا فَاغْرًا كَهَّارًا﴾ نوح 27/71.

3- نسبه الشارح الأزهري في الموصل 130 لتوبة بن الحمير (-80هـ) صاحب ليلي الأخيلية (-90هـ) قال المحقق د. عبد الكريم حبيب: وأظن أن الشارح اعتمد على رواية المعنى لبنتين ذكرا بعده لتوبة. اهـ. ونُسب في أشعار المهذليين 936/2 و938 والأغاني 106/24 والسيوطي 220 إلى أبي صخر المهذلي. ونُسب إلى الجنون في ديوانه 17،. وبلا نسبة في الإعراب 86 وأوضح المسالك 202/4 والمعنى 344 و349 والكافي 415 والأشعري 283/3 وحاشية الصبان 53/4. والشاهد مجيء (لو) حرف شرط في المستقبل مرادفةً لـ (إن) الشرطية، إلا أنها لم تجزم.

4- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: «عن الصوت». ولا يستقيم به المعنى.

5- انظر القاموس المحيط (ص د ي) 1197، (ر م س) 508.

6- أي الجوهري. انظر الصحاح (ر م س) 963/3.

7- فالفعل من الباب الرابع؛ أصله: هَشِشَ يَهْشِشُ. انظر الصحاح (هـ ش ش) 1028/3.

8- انظر القاموس: (س ب س ب) 102، (ر م م) 1028، (هـ ش ش) 564، (ط ر ب) 114.

9- من (أ).

وقوله: «وإن كنت رمة» حال من (صدى صوتي)⁽¹⁾، و(لصوت) يتعلق بـ (يهش)، وحذف مثله متعلق بـ (يطرب)، أي: يهش لصوت صدى ليلي [ويطرب له]⁽²⁾، فإن قلت: هل هذا من قبيل التنازع؟.. قلت: قال الدماميني: لا؛ على ما يقتضيه كلام ابن الحاجب⁽³⁾ وابن مالك⁽⁴⁾ وغيرهما؛ فإن المفهوم منه أن التنازع إنما يكون في المعمول المؤخر، وقال الرضي: قد يتنازع العاملان ما هو قبلهما إذا كان منصوباً، نحو: «زيداً ضربت وقتلت»، أو «بك قمت وقعدت»⁽⁵⁾ [أو «إياك ضربت»⁽⁶⁾ وأكرمت»⁽⁷⁾]. قلت: يلزم عليه عند إعمال الثاني تقدّم ما في حيز حرف العطف عليه⁽⁸⁾، وهو ممتنع. فإن قلت: قد ارتكبه الجمهور في نحو: «أفلم ينظروا»⁽⁹⁾، «أفلم يسيروا»⁽¹⁰⁾، «أثم إذا ما وقع»⁽¹¹⁾، فجعل الهمزة واقعة في الأصل بعد العاطف، ولكنها قدّمت⁽¹²⁾ عليه لفظاً. قلت: هذا الحكم ليس بمنعدي إلى غير الهمزة، بل هو مقصور عليها عندهم؛ تنبيهاً على أصالة الهمزة في التصدير،

- 1- تجوز عبارته هذه بناءً على أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فالصوت مضاف إلى الصدى المضاف بدوره إلى ياء المتكلم العائد إليها الضمير في (كنت رمة)، فتكون هي وما أضيف إليها صاحب الحال.
- 2- من (ب).
- 3- قال في شرح الوافية نظم الكافية 161 إنه قد يتنازع الفعلان ظاهراً بعدهما، وذلك عند شرح قوله في الوافية: وإن أتى الفعلان بالتنازع لظاهر بعدهما فاسمع وع
- 4- عبارته في التسهيل 86: إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه، متفقان لغير تأكيد، أو مختلفان، بما تأخر، غير سبي، مرفوع، عمل فيه أحدهما لا كلاهما، خلافاً للفراء، في نحو: «قام وقعد زيد». والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق، خلافاً للكوفيين. وانظر شرح التسهيل 164/2.
- 5- ساقط من النسخ عدا (ب).
- 6- ساقط من (أ).
- 7- شرح الكافية 203/1.
- 8- متعلقان بالمصدر (تقدّم).
- 9- «أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج» ق 6/50.
- 10- وردت في التنزيل الحكيم في سياق أربع آيات: الأولى: «وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم من أهل القرى أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ولدار الآخرة خيرٌ للذين اتقوا أفلا تعقلون» يوسف 109/12. الثانية: «أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أكثر منهم واشد قوة واناراً في الأرض فما أعنى عنهم ما كانوا يكسبون» غافر 82/40. الثالثة: «أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور» الحج 46/22. والرابعة: «أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم دمر الله عليهم وللكافرين أمثالها» محمد 10/47.
- 11- «أثم إذا ما وقع أمثم به الآن وقد كنتم به تستعجلون» يونس 51/10.
- 12- في (ب): قدرت. وهو وهم.

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ الْجَزْمَ بِهَا لُغَةٌ مُطَّرَدَةٌ، وَخَصَّهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ بِالشَّعْرِ.

والظاهر أَنَّ قولَ الشاعر⁽¹⁾: «لِصَوْتِ صَدَى لَيْلِي» مقلوبٌ من قوله: لصدى صوت ليلي؛ يدلُّ عليه قوله أولاً: «وَلَوْ تَلْتَقَى أَصْدَاؤُنَا»، وقوله ثانياً: «لِظَلِّ صَدَى صَوْتِي». انتهى⁽²⁾.

110/ب فإن قلت: ما النُّكْتَةُ في تمثيله بمثالين لـ (لو) التي هي في معنى (إن) الشرطية؟⁽³⁾ قلت: كأنه لمَّا ذكر أنَّها تفارق (إن) في كونها لا تجزم — وذلك إنَّما يظهر في المثال الثاني لأنَّه قال: «وَلَوْ تَلْتَقَى» بإثبات الياء، دونَ الأول، وذلك ظاهرٌ — أُرْدَفُهُ بالمثال الثاني، وقد يقال حينئذٍ: يحصل الغرض بالاقْتِصَارِ على المثال الثاني؛ لأنَّ (لو) فيه حرف شرط في المستقبل غير جازمة، فلا حاجة إلى الإتيان بالمثال الأول.

131* قوله: (وزعم قوم أنَّ الجزم بها لغة مُطَّرَدَةٌ، وخصَّه ابن الشجري⁽⁴⁾ بالشعر).. قال في المغني⁽⁵⁾:

المسألة الثالثة:

- 1- المتقدم في الصفحة 426 برقم 155.
- 2- كلام الدماميني، انظر تحفة الغريب 322/ب.
- 3- كان الشارح الأزهري قد مثَّل بقوله $\text{لَوْ لَيْخَشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا}$ المتقدمة في الصفحة 424 حاشية 4 قبل تمثيله بيت الهذلي المذكور بعدها. انظر الموصل 131.
- 4- ومن حكاه أيضاً عن ابن الشجري، ابن مالك في شرح التسهيل 83/4، وقد تحقق البغدادي من الأمر، فقال في خزائنه 299/11 301* وما نقلوه عن ابن الشجري من أنَّه جوِّزَ الجزم بلو في الشعر غير موجود في أماليه، وإنَّما أخبرنا بأنَّها جزمتُ في بيت، وقد تكلم عليه في مجلسين من أماليه: الأول هو المجلس الثامن والعشرون، قال: بيتٌ للشريف الرضي: من قصيدة رثى بها أبا إسحق إبراهيم بن هلال الكاتب الصابئ:
إنَّ الوفاءَ كما اقترحتَ فلو تكنُ حياً إذن ما كنتَ بالمزداد
جزم بلو، وليس حقَّها أن يُجزم بها، لأنَّها مفارقة لحروف الشرط، وإنَّ اقتضت جواباً كما تقتضيه «إن» الشرطية؛ وذلك أنَّ حرف الشرط ينقل الماضي إلى المستقبل، كقولك: «إنَّ خَرَجْتَ غداً خَرَجْنَا»، ولا تفعلُ ذلك «لو»، وإنَّما تقول: «لو خَرَجْتَ أمسِ خَرَجْنَا»، وقد جاء الجزم بلو في مقطوعة لامرأةٍ من بني الحارث بن كعب:
لو يشأُ طارَ بها ذو مِيعَةٍ لاحقُ الآطال هُذُّ ذو خُصْلٍ
وكتب على هامش النسخة تلميذه أبو اليمن الكندي بخطه: ليس للرضيِّ ولا لأمثاله أن يرتكب ما يخالف الأصول، ولكنَّ لو جاء مثل هذا عن العرب في ضرورات شعرهم لاحتمل منهم؛ وذلك أنَّ «لو»، وإن كانت تطلب جواباً كما يطلبه حرف الشرط، ليست موجبةً للاستقبال كإذا، بل يقع بعدها الماضي للماضي، كما يقع المستقبل للمستقبل فلا يجزم بها البتَّة. وليس في قوله: «يشأ» شاهد على الجزم بلو، ولكنه مقصور غير مهموز، كما يقصر الممدود في الشعر. انتهى. وفيه نظر؛ فإنَّه مُصَادِمَةٌ للمنقول. والمجلس الثاني هو المجلس الأربعون قال فيه: «لو» من الحروف التي تقتضي الأجوبة، وتختصُّ بالفعل، ولكنَّهم لم يجزموا به، لأنَّه لا ينقل الماضي إلى المستقبل كما يفعل ذلك حروف الشرط. وربما جزموا به في الضرورة. ثم أنشد هذه المقطوعة وبيت الشريف الرضيِّ. اهـ. وانظر كلام ابن الشجري في أماليه 287/1 و83/2.
- 5- ص 357 و358.

لغلبة⁽¹⁾ دخول (لو) على الماضي لم تجزم، ولو أُريدَ بها معنى (إن) الشرطية. وزعم بعضهم⁽²⁾ أن الجزم بها مُطَرَدٌ على لغة، وأجازَه جماعة في الشعر، منهم ابن الشَّجَرِي، كقوله:
156_ لَو يَشَا طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدُ ذُو خُصَلٍ⁽³⁾
وقوله:

157_ تَامَتْ فُؤَادَكَ لَو يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتَ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي دُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ⁽⁴⁾
وقد خُرِّجَ على أَنَّ ضَمَّةَ الإِعْرَابِ سُلِبَتْ⁽⁵⁾ تخفيفاً، كقراءة أَبِي عَمْرٍو: ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾⁽⁶⁾،
و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾⁽⁷⁾، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾⁽⁸⁾.

- 1- في (ب): لقلة. وهذا عكس المعنى المراد. قال المالقي: وتخالف «لو» هذه «إن» بأنها أبداً تلزم الدخول على الماضي، لفظاً ومعنى، أو معنى دون لفظ، كقوله عليه السلام: «لو لم يخف الله لم يعصه». انظر رصف المباني 291.
- 2- انظر الجني الداني 286.
- 3- لامرأة حارثية ترثي قتيلاً، في ديوان الحماسة 463/1 وشرح المرزوقي 1109/3 وأما الشجري 288/1 و83/2 وإيضاح القزويني 248 والخزانة 298/11، ولها أو لعلقمة الفحل (-20هـ) في السيوطي 228، وهو في ملحق ديوانه 134. والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل 83/4 و97 والرضي 452/4 والجني 287 والدر المصون 182/1 والمغني 357 والأشعري 293/3 والهمع 469/2 وحاشية الصبان 21/4 و60. والميعة: أول الشباب وأنشطه. والأطال: جمع أطل، وهو الخصر. وفي النسخ: «الأطال» وهو وهم. يريد: لو شاء الفرار لنجا به فرس نشيط ضامر الجنبين حسيم طويل الشعر.
- 4- للقيط بن زرارة في الصحاح (ت ي م) 1879 وجمع الأمثال 261/1 وروايته: «لم يحزنك» وأساس البلاغة (ت ي م) 100/1 وروايته: «لو تحزنك»، واللسان (ت ي م) 75/12، وروي بلا نسبة في تهذيب اللغة (ت ي م) 239/14: «لن يحزنك». فلا شاهد فيه على الجزم بلو. والبيت أيضاً بلا نسبة في شرح التسهيل 83/4 و97 والجني 287 والدر المصون 182 والمغني 357 والأشعري 293/3 والسيوطي 228 والخزانة 299/11 وحاشية الصبان 21/4 و60. تامت: تيمت، أي أوقعت في حبها. وفي النسخ: تبت. ولا وجه له.
- 5- كذا في النسخ، وفي المغني 357: سكتت. والأصح ما أثبتناه؛ لأن التسيير للحرف، وسلب الحركة: اختلاسها فيحل محلها السكون. وتأول ابن مالك هذين البيتين، وقال: لا حجة فيهما. انظر شرح التسهيل 83/4 والجني 287.
- 6- ﴿إِنْ يَنْصُرُكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ آل عمران 160/3. والقراءة بسكون الراء واختلاس الحركة في مفردة أبي عمرو 75 و174 والتيسير 60 والنشر 212/2 والإتحاف 325. وكذلك قرأها في قوله ﷻ: ﴿أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكَافِرِينَ فِي الْأَفْسَى غُرُورٍ﴾ الملك 20/67. والقراءة في مفردة أبي عمرو 75 و174 والحجة لابن خالويه 77 والتيسير 60 والبحر المحيط 303/8 والنشر 212/2 والإتحاف 745.
- 7- ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام 109/6. والقراءة في مفردة أبي عمرو 75 و174 والتيسير 60 والبحر المحيط 201/4 و433 والنشر 212/2 والإتحاف 381.
- 8- ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبُحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ البقرة 67/2. والقراءة في مفردة أبي عمرو 75 والحجة لابن خالويه 77 والتيسير 60 والبحر المحيط 249/1 والنشر 212/2.

الوجه الثالث من أوجه (لو): أن تكون حرفاً مصدرياً، أي مُؤَوَّلًا مع صلته بمصدرٍ، مرادفاً لـ «أن» المصدرية، إلا أنها - أي «لو» - لا تَنْصِبُ كما تَنْصِبُ «أن».

والأول⁽¹⁾ على لغة مَنْ يقول: (شاء يشأ) بألف، ثم أُبدلتْ همزة ساكنة، إكما قيل: «العالم والحاتم»⁽²⁾، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان⁽³⁾: ﴿مِنَسَاتُهُ﴾⁽⁴⁾ بهمزة ساكنة⁽⁵⁾؛ فإن الأصل: ﴿مِنَسَاتُهُ﴾ بهمزة مفتوحة؛ «مِفْعَلَةٌ» من «نَسَأَهُ» إذا أَخْرَهُ، ثم أُبدلتْ الهمزة أَلِفًا، ثم الألف همزة ساكنة. انتهى⁽⁶⁾.

[الوجه الثالث: «لو» المصدرية]

131﴿قوله: (مؤولاً مع صلته بمصدر)﴾⁽⁷⁾.. أوضح منه: «مؤولاً هو وصلته بمصدر». قال الدماميني⁽⁸⁾: قلت: وعلى كون (لو) مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف العلماء كثيراً من قولهم: «بخلاف ما لو كان الأمر كذا»، كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي⁽⁹⁾: «بخلاف ما لو وقع ميتاً»، وقول صاحب

وكذلك قرأها في قوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ البقرة 169/2. والقراءة في التيسير 60 والبحر المحيط 479/1 والنشر 212/2 والإتحاف 278، وكذلك قرأها في قوله ﷺ: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ آل عمران 80/3. والقراءة في التيسير 60 والبحر المحيط 507/2 والنشر 212/2 والإتحاف 299. وفي قوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ النساء 58/4. والقراءة في المختصب 257/1 والتيسير 60 والنشر 212/2 والإتحاف 341.

- 1- أي: وخُرجَ الشاهد الأول، وهو المتقدم برقم 156.
- 2- قيل إنها لغة العجاج. انظر تهذيب اللغة (أ س س) 97/13.
- 3- عبد الله بن أحمد بن بشر - ويقال بشير - ابن ذكوان القرشي الدمشقي (-242هـ) شيخ الإقراء بالشام، وإمام الجامع الأموي. تبع ابن عامر في قراءته، وروى عنه أبو داود وابن ماجة. انظر الوافي بالوفيات 14/17 وغاية النهاية 404/1.
- 4- ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ فَلَمَّا خَرَ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْعَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ سبأ 14/34. وقرأ بها أيضاً هشام وابن عامر وبكار، وقال في الكشف 573/3: «قرئ بفتح الميم وبخفيف الهمز قلباً وحذفاً، وكلاهما ليس بقياس، ولكن إخراج الهمزة بين يمين هو التخفيف القياسي». والقراءة أيضاً في التيسير 118 وجمع البيان 185/22 والعكبري 1065/2 والبحر المحيط 267/7 والدر المصون 75/1 و656/2 و164/9 والنشر 350/2 والإتحاف 638.
- 5- ما بين حاصرتين ساقط من الأصل.
- 6- تم كلام المغني، انظره 357 و358. وانظر شرح الكافية الشافية 1632 و1633 و1634 وشرح التسهيل 83/4 والدر المصون 163/9 و164.
- 7- الوجه الثالث من أوجه «لو». وانظر الجني 287. ولم يذكر صاحب الرصف مصدرية «لو».
- 8- انظر: تحفة الغريب 225/ب.
- 9- هو مختصره في الأصول. وقد تقدم التعريف به ص 83، وانظر كلامه فيه 262/2.

وأكثر وقوعها بعد «وَدَّ»، نحو قوله تعالى: (وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ فَيُدْهِنُونَ)، أي: ودُّوا الإدهان. وبعد «يَوَدُّ»، نحو قوله تعالى: (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ)، أي: التعمير.

التلخيص: «بخلاف ما لو أُخِرَّ»⁽¹⁾، فيكون التقدير: بخلاف وقوعه ميثاقاً، وبخلاف تأخيرِهِ. و(ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه نحو: «جئتُكَ»⁽²⁾ غيرَ ما مرَّه. هذا أقرب ما يُخرَجُ مثلُ هذا التركيب عليه، والله أعلم⁽³⁾.

131* قوله: (﴿وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾)⁽⁴⁾.. جَوَزَ الزَّمْخَشَرِيُّ كَوْنَ (لَوْ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِلتَّمْنِي أَيْضاً، فَإِنَّهُ قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ رُفِعَ قَوْلُهُ [تَعَالَى] ⁽⁵⁾: ﴿فَيُدْهِنُونَ﴾ وَلَمْ يُنْصَبْ بِإِضْمَارِ (أَنْ) وَهُوَ جَوَابُ التَّمْنِي؟ قُلْتَ: قَدْ عَدَلَ بِهِ إِلَى طَرِيقٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنْ جَعَلَهُ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أَيْ: فَهُمْ يُدْهِنُونَ، كَقَوْلِهِ [تَعَالَى]: ⁽⁶⁾ ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ عَلَى مَعْنَى: وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ فَهُمْ يَدْهِنُونَ حِينَئِذٍ، أَوْ: وَدُّوا إِدْهَانَكَ فَهُمْ الْآنَ يُدْهِنُونَ طَمَعاً فِي إِدْهَانِكَ. قَالَ سَيَبَوِيهَ: وَزَعَمَ هَارُونَ ⁽⁷⁾ أَنَّهَا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ ⁽⁸⁾. انتهى ⁽⁹⁾.

132* قوله: (﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾)⁽¹⁰⁾.. فِي الْكَشَافِ أَنَّ ﴿لَوْ﴾ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِلتَّمْنِي؛ فَإِنَّهُ قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ:

1- وكقول السمين في الدر المصون 214/2: «بخلاف ما لو ذُكِرَ»، وقول التاج السبكي في رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب 127/4: «بخلاف ما لو قال»، وقول صاحب المطول 339: «بخلاف ما لو لم تكن مُصَنَّفَةَ الْجَوَانِبِ». أي: بخلاف ذُكْرِهِ، وبخلاف قَوْلِهِ، وبخلاف انتفاء كونها.. وهو كثير الورد في كلامهم.

2- في الأصل: «بعتك».

3- أدرج هذا السطر في نسخة الأصل بعد الشطر الأول من الشاهد المتقدم برقم 156، ثم أعيد كلام الدماميني كاملاً بعده. وهذا اضطراب ظاهر من الناسخ.

4- القلم 9/68.

5- زيادة ضرورية.

6- ﴿وَإِنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهَدْيَ آمَنَّا بِهِ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ الجن 13/72.

7- أبو عبد الله هارون بن موسى الأزدي العتكي النحوي البصري المشهور بالأعور (-170هـ) عالم بالقراءات والعربية، من أهل البصرة، كان يهودياً فأسلم، حفظ التَّحَوُّ والحديث، وكان أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها. روى عن أبي عمرو بن العلاء والخليل وغيرهما، وروى عنه البخاري ومسلم. انظر ترجمته في إنباه الرواة 361/3 وبغية الوعاة 331/2.

8- الكتاب 36/3 والكشاف 586/4 والبحر المحيط 309/8 والدر المصون 402/10. قال أبو حيان — ونقله تلميذه السمين: ولنصبه وجهان: أحدهما أنه جواب ﴿وَدُّوا﴾ لتضئته معنى «ليت». والثاني أنه على توهم أنه نطق بـ «أَنْ»، أي: «وَدُّوا أَنْ تَدَّهِنَ فَيُدْهِنُونَ»، فيكون عطفاً على التوهم، ولا يجيء هذا الوجه إلا على جعل «لو» مصدرية بمعنى «أَنْ».

9- كلام الزمخشري، انظر الكشاف 586/4.

10- ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِحٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ البقرة 96/2.

وَمِنَ الْقَلِيلِ قَوْلُ قُتَيْبَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ :

— مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبِّمَا * * مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحَنَّقُ

أَي: مَنُّكَ.

كيف اتصل ﴿لَوْ بَعَثَ﴾ بـ ﴿بُودُ أَحَدُهُمْ﴾؟! قلت: هي حكاية لودادهم، و﴿لَوْ﴾ في معنى التمني، كان القياس: لو أعمر، إلا أنه جرى على لفظ الغيبة لقوله [تعالى] (1): ﴿بُودُ أَحَدُهُمْ﴾، كقولك: «حلفتُ بالله لِيَفْعَلَنَّ». انتهى (2).

132 قوله: (قول قُتَيْبَةَ (3) للنبي ﷺ):

158. مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبِّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحَنَّقُ (4)

قُتَيْبَةَ — بقاف مضمومة بمتناة فوقية، فياء التصغير — هي بنت النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ، قَتَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَبَاهَا النَّضْرَ (5) صَبْرًا (6)، فَأَنشَدَتْهُ ابْنَتُهُ قُتَيْبَةَ الْمَذْكُورَةَ بَعْدَ قَتْلِ أَبِيهَا أَبِيئَاتًا، مِنْهَا:
— أَمَحَمَّدُ وَأَنْتَ نَجْلُ نَجِيْبَةٍ فِي قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلُ مُعْرِقٍ (7)
— مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبِّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحَنَّقُ
فقال عليه الصلاة والسلام: «لَوْ سَمِعْتُهُ مَا قَتَلْتُهُ».

واستدلَّ بهذا بعض الأصوليين (8) على جواز تفويض الحكم إلى المجتهد، فيقال له: احكم بما شئت فهو صواب، وعلى وقوع ذلك (9)؛ فإنَّ قوله عليه الصلاة والسلام: «لَوْ سَمِعْتُهُ مَا قَتَلْتُهُ» يدلُّ

1- زيادة ضرورية.

2- الكشاف/1/168.

3- شاعرة قرشية، وقيل اسمها ليلي، وستأتي ترجمتها مع خبرها بعد قليل.

4- الحماسة/1/401 والسيرة/2/42 والأغاني/1/24 والصحاح (غ ي ظ) 1176 و(ح ن ق) 1465 وشرح المرزوقي 966/2 والنهاية/1/451 وشرح التسهيل/1/228 ووفيات الأعيان 437/3 وارتشاف الضَّرْبِ 992 و1320 ونهاية الأرب 36/17 والجنى الداني 288 وأوضح المسالك 201/4 والمغني 350 والأشْمُونِي 280/3 والسيوطي 222 والهمع/1/264 والموصل 132 وحاشية الصبان 49/4. والشاهد مجيء (لو) حرفاً مصدرياً مرادفاً لـ (أن) المصدرية الناصبة.

5- هو النضر بن الحارث بن علقمة بن كلدة بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي القرشي العبدري. وقيل هو أخو قتيبة. وفيات الأعيان 437/3 والنهاية/1/451.. وجزم في الأغاني/1/24 أن النضر أخوها. وقال في اللسان (ض ن أ) 112/1: «وفي حديث قتيبة بنت النضر بن الحارث أو أخته». وأنشد البيت الأول، وذكره أيضاً تحت الجذر (ع ر ق) 241/10 وكذا الزبيدي في التاج (ض ن أ) 196/1 و(ع ر ق) 329/13.. انظر خبر مقتله كاملاً مع القطعة في ديوان الحماسة 401/1 وسيرة ابن هشام 42/2 والأغاني/1/24 وشرح المرزوقي 966/2 والنهاية/1/451 ونهاية الأرب 35/17.

6- هذا من المصادر المنصوبة على الحال لأنه بمعنى اسم الفاعل. انظر الكتاب/1/370.

7- قولها: «أحمد» نوتته ضرورة، ولو تركته لجاز.

8- انظر التقرير والتحبير 430 والمحصل للرزقي 137/6.

9- أي: واستدلوا على وقوع ذلك..

وأكثرهم لا يثبت هذا القسم، وهو وقوع «لو» مصدرية؛ حذراً من الاشتراك، ويُخَرِّجُ الآيةَ الثانيةَ ونحوها على حذفِ مفعولِ الفعلِ الَّذِي قَبْلَهَا وهو (يَوَدُّ)، وحذفِ الجوابِ بعدها، أي: «يَوَدُّ أَحَدُهُم التعميرَ لو يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ لَسَرَّةً ذَلِكَ» ولا يخفى ما في هذا التقدير من كثرة الحذف.

ووقوع «لو» مصدرية، قال به الفراء، والفارسي، والتبريزي، وأبو البقاء، وابن مالك، من النحويين.

على أن القتل وعدمه مفوضان إليه، والمانعون من الوقوع مجبيون بأنه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خَيْرَ فِيهِمَا مُعَيَّنًا فَقِيلَ لَهُ: لك أن تأمر بقتله وألا تأمر.. ونحو ذلك، ويجوز أن يكون بوحي نزل به، لو شفع فيه ما قتل.. ونحوه.

والنجبية: الكريمة الحسبية، والفحل: الذكر من كل حيوان. كذا في القاموس⁽¹⁾. والمُعْرِقُ: اسم فاعل من أعرق الرجل صار عريقاً، وهو الذي له عرق في الكرم، ومعنى: «لو مننت»: لو أنعمت وأحسنيت. والمَغِيظُ - بفتح الميم - اسم مفعول من غاظه يَغِيظُهُ. قال في القاموس⁽²⁾: الغيظُ الغضبُ أو شدته وأولهُ. والمُحَنَّقُ: اسم مفعول من أحنقه أغضبه، فهو توكيد للمغيظ. و(لو مننت) يحتمل أن يكون اسم كان، و(ضرك) خبرها، أي: ما كان منك ضرك؛ على ما هو الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب، ويحتمل أن يكون فاعلاً بـ (ضرك) والجملة خبر كان، واسمها ضمير شأن.

وقال العيني⁽³⁾: ما: اسم استفهام مبتدأ، وكان: زائدة، و(لو مننت) فاعل (ضرك).

ب/111

قال الدماميني: قلت: وعلى كون (لو) مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف العلماء كثيراً، كما تقدم⁽⁴⁾.

133* قوله: (وأكثرهم لا يثبت هذا القسم... إلخ)⁽⁵⁾.. وعلى رأي الأكثر تُخَرِّجُ الآيةَ الأولى⁽⁶⁾ أيضاً على حذفِ مفعولِ الفعلِ الَّذِي قَبْلَهَا، والجوابِ بعدها؛ تقديره: ودُّوا إدهانك، لو تُدْهِنُ لَسُرُّوا بِذَلِكَ، وحينئذ تكون ﴿لَوْ﴾ في الآيتين واردة على المعنى الأغلب لها الذي هو «حرف امتناع لامتناع»، أو غير ذلك من العبارات.

1- انظر (ن ج ب) 138 و(ف ح ل) 959.

2- انظر (غ ي ظ) 643 و(ح ن ق) 808.

3- أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العيني الحنفي (-855هـ) نحوي مؤرخ علامة من كبار المحدثين، نسبته إلى عينتاب مولده، وهي في الشمال السوري المقطع من قبل تركيا، ووفاته بالقاهرة. من مصنفاته: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، وفرائد القلائد، وعمدة القاري في شرح صحيح البخاري.. انظر ترجمته في شذرات الذهب 286/7. ونص كلامه في المقاصد النحوية 472/4: واسم «كان» مستتر فيه، و(ضرك) خبره، و«لو» للشرط.

4- تقدم كلامه في الصفحة 430 وكرر في النسخة (ب) ثانية هنا.

5- لم يذكر صاحب رصف المباني مصدرية «لو» كما أسلفنا. انظره 289.

6- يعني المذكورة ص 431: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾، وأما الثانية فهي المذكورة بعدها.

الوجه الرابع من أوجه (لو): أن تكون حرفاً للتمني بمنزلة «ليت»، إلا أنها لا تنصب ولا ترفع، نحو: (فلو أن لنا كرة فنكون)، ف«لو» للتمني، أي: «فليت لنا كرة».

قيل: ولهذا - أي لكون «لو» للتمني - نُصِبَ (فنكون) في جوابها، كما انتصب (فأفوز) في جواب «ليت» بـ «أن» مضمرة، بعد الفاء وجوباً في قوله تعالى: (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً)، كذا استدلوا، ولا دليل لهم في هذا الاستدلال؛ لجواز أن يكون النصب في (فنكون) بـ «أن» مضمرة جوازاً بعد الفاء، و«أن» والفعل في تأويل مصدرٍ معطوف على (كرة)، مثله في قوله - وهو الشخص المسمى ميسون، أم يزيد بن معاوية، وكانت بدويةً:

- ولُبِسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي * * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

[الوجه الرابع: «لو» التي للتمني]

133 قوله: (في هذا الاستدلال) الأوضح أن يقال: في هذا الكلام أو فيما استدلوا به؛ لأن الاستدلال طلب الدليل⁽¹⁾.

133 قوله: (لجواز أن يكون النصب في يكون... الخ).. قال الشيخ عز الدين⁽²⁾: فإن قلت: إذا كان في الموضوعين الانتصاب بأن المضمرة بعد الفاء، فما الفرق بين المهروب عنه والمهروب إليه؟.. قلت: الفرق أن على المهروب عنه (أن) لازمة الإضمار ولا يجوز فيها الإظهار، وعلى المهروب إليه (أن) جائزة الإضمار وجائزة الإظهار، فإضمارها ليس بلازم. انتهى.

134 قوله: (وهو الشخص المسمى ميسون) إشارة إلى أنه راجع لها باعتبار أنها شخص. (وميسون) غير منصرف؛ للعلمية والتأنيث، وهو اسم امرأة معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنه، وهي⁽³⁾ ميسون بنت بحدل، بالباء الموحدة بعدها مهملتان ولام. 134 قوله:

159_ (ولُبِسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ)⁽⁴⁾

وقد ثبت هذا البيت في بعض النسخ بالواو، كما أثبتناه هنا، وهو الصحيح، وثبت في بعضها باللام مكان الواو: «لُبْسُ عَبَاءَةٍ»⁽⁵⁾، وليس بصحيح، فالرواية كما ذكرناه أولاً. وقبل [هذا البيت]:

1- يعني أن الزيادة فيه للطلب، مثلها في: استخرج، واستفهم، واستنجد، واستصدر.. إلى آخر ما هنالك.

2- لم أقف على كلامه. ولعله في شرحه على القواعد المفقود.

3- في (أ): «وهو». والعود حينئذ إلى «الشخص». وقد قدمت الترجمة لها ص 311.

4- تقدم برقم 100 وسيكرر برقم 169.

5- كذا الرواية في سيبويه 45/3 والمقتضب 26/2 وأصول ابن السراج 150/2 ومشكل إعراب القرآن لمكي 229/1

والكشفاف 415/2 وأمالي الشجري 427/1 ونتائج السهيلي 247 وإعراب العكبري 194 وشرح التسهيل 48/4 والرضي

53/4 و77 وورصف المباني 423 واللسان (م س ن) 408/13 والمغني 623 والأشموني 225/3 والهمع 322/2 والتاج (ش

ف ف) 308/12.

- لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ
 - وَأَكْلٌ كُسَيْرَةٌ مِنْ كِسْرِ بَيْتِي
 - وَأَصْوَاتُ الرِّيَّاحِ بِكُلِّ فَجٍّ
 - وَكَلْبٌ يَنْبِغُ الطُّرَّاقَ دُونِي
 - وَبَكْرٌ يَتَّبَعُ الْأَطْعَانَ صَعْبٌ
 - وَخِرْقٌ مِنْ بَنِي عَمِّي نَحِيفٌ
 أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ⁽¹⁾
 أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَكْلِ الرَّغِيفِ
 أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ضَرْبِ الدُّفُوفِ
 أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِطِّ الْأُفُوفِ أَحَبُّ
 إِلَيَّ مِنْ بَغْلِ زَفُوفٍ⁽²⁾
 أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عِلْجٍ عَنِيفٍ⁽³⁾

قالت ذلك لما تزوجها معاوية ونقلها من البادية إلى الشام، فكانت تُكثر الحنين إلى ناسها والتذكير لمسقط رأسها، فاستمع لها يوماً وهي تنشد هذه الأبيات، فلما سمعها قال لها: ما رَضِيتِ ابنةً بحدلٍ حتى جعلتني عِلْجاً عنيفاً.

تخفق - بكسر الفاء - مضارع خفقتِ الريح خفقاناً، وخفقها دويُّ جريها. والأرواح: جمع الريح. والمُنِيفُ: العالي المُشْرِف. والعباءة: ضرب من الأكسية. والشفوف: جمع شَفَّ بفتح الشين المعجمة، وهو ستر دقيق من صوف يُسْتَشَفُّ ما وراءه. كذا في الصَّحاح⁽⁴⁾، وقال في القاموس: الشَّفَّ بفتح⁽⁵⁾ - ويكسر - الثوب الرقوق⁽⁶⁾، جمعه شفوف، وشَفَّ الثوبُ يَشِفُّ شُفُوفاً وشَفِيفاً: رِقَّ فَحَكَى ما تحته. قال بعضهم: الشُّفُوف - بضم الشين - الثياب الرقاق.

وكسِرُ البيتِ - بكسر الكاف - أسفلُ شقة الخبز التي تلي الأرض من حيث يُكسِرُ جانبه. والفجُّ الطريق الواسع بين جبلين، وبعضهم يترك القيد⁽⁷⁾، والدُّفُوف جمع دَفَّ بضم الدال وفتحها، وهو الآلة

1- ما بين حاصرتين ساقط من الأصل.

2- البغل: حيوان هجين من الفرس والحمار، يجمع بين شدة الحمار وسرعة الفرس، والزفوف: السريع. ولن يشرحها المؤلف مع ما سياتي؛ ولعلها سقطت من النسخ سهواً، ولهذا بينتها هنا. انظر القاموس (ب غ ل) 890 و(ز ف ف) 753.

3- العِلْجُ: كل صلب شديد غليظ، ويقال للعير الوحشي السمين، وللحمار مطلقاً، وللرجل من كفار العجم، والقوي الضخم منهم، جمعه: علوج وأعلاج. انظر الجذر (ع ل ج) في اللسان 326/2 والتاج 438/3.

4- انظر الجذور: (خ ف ق) 1468/4 و(ر و ح) 367/1 و(ن و ف) 1436/4 و(ع ب ي) 2418/6 و(ش ف ف) 1382/4.

5- ليست في (أ) ولا في القاموس (ش ف ف) 761.

6- في القاموس (ش ف ف) 761: الرقيق.

7- أي إنَّ الفجَّ هو الطريق الواسع مطلقاً، من دون تقييده بكونه بين جبلين. انظر القاموس (ف ج ج) 196.

ف «تَقَرَّ» منصوبٌ بـ «أن» مضمرة بعد الواو جوازاً، و«أن» والفعل في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على «لُبِسُ»، ومثله في قوله تعالى: (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجابٍ أو يُرسلَ رسولاً)، ف (يُرسل) منصوبٌ بـ «أن» مضمرة بعد (أو) جوازاً، و«أن» والفعل في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على (وحياً). ومثله في قول الشاعر:

التي يضرب بها. [أو البكرُ - بفتح الباء - الفتي من الإبل] (1)، والخرقُ - بكسر الخاء المُعجَمَة - الكريمُ السخي (2).

134 قوله: (ف «تَقَرَّ» منصوبٌ بـ «أن» مضمرة بعد الواو) أي ليصح عطفه على الاسم الذي قبله؛ لأنه حينئذ يكون مع (أن) مؤولاً بالاسم فيصح العطف حينئذ؛ إذ لولا ذلك لما صحَّ العطف، لأنه لا يعطفُ صريحُ الفعل على صريحِ الاسم، لأنَّ العطف يقتضي اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في العامل، ولا مشاركة للفعل مع الاسم فيه.

134 قوله: (﴿أُورِسِلَ رَسُولاً﴾) (3) هو (4) منصوب (بأن) المقدرة بعد (أو)، ليكون مع (أن) مؤولاً بالاسم؛ ليصحَّ عطفه على الاسم الصريح المذكور في قوله [تعالى] (5): ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾. ويوضح هذا ما قاله الزمخشري (6): ﴿وَحياً﴾ و (أن يرسل) مصدران واقعان موقع الحال، لأن: (أن يرسل) في معنى (إرسالاً). و﴿مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ ظرف واقع موقع الحال أيضاً، كقوله تعالى (7): ﴿وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾ (8) والتقدير: وما صحَّ أن يكلم أحداً إلا موحياً أو مسمعاً من وراء حجاب أو مرسلًا. انتهى.

134 قوله:

160_ (إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثورٍ يضرب لما عافت البقر) (9)

- 1- كذا في الأصل، وهي ساقطة من سائر النسخ. وانظر القاموس (ب ك ر) 332.
- 2- انظر الصحاح: (ك س ر) 806/2، و(ف ج ح) 333/1، و(د ف ف) 1360/4، و(ب ك ر) 595/2، و(خ ر ق) 1467/4.
- 3- ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بآيَاتِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ الشورى 51/42.
- 4- أي: الفعل ﴿يُرْسِلُ﴾.
- 5- زيادة ضرورية.
- 6- في الكشاف 233/4.
- 7- كذا في الكشاف 233/4، والذي في النسخ: «كقولهم». وهو سهو بين.
- 8- ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِياماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ آل عمران 191/3.
- 9- لأنس بن مدركة في الحيوان 18/1 والكمال 251/1 والأغاني 400/20 وجمع الأمثال 23/3 والمستقصى 204/2 واللسان (ث ور) 109/4 و(ع ي ف) 260/9 والتاج (ث و ر) 154/6 و(و ج ع) 496/11 و(ع ق ل) 506/15، وبلا عزو

– إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ * * * كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرَ

ف «أَعْقَلَهُ» منصوب بـ «أَنْ» مضمرة جوازاً بعد «ثُمَّ» و«أَنْ» والفعل في تأويل مصدر معطوف على «قتلي»، وهو من خصائص الفاء، والواو، و«أَوْ»، و«ثُمَّ».

الوجه الخامس من أوجه (لو): أن تكون للعرض، وهو الطلب بلين ورفق، نحو: «لو تنزل عندنا فتصيب خيراً». ذكره في التسهيل.

قاله [أنس] (1) بن مُدْرِكَةَ الْخَنْعَمِيِّ.

و«سُلَيْكٌ» اسم رجل (2)، والشاهد في: «ثُمَّ أَعْقَلَهُ»، مِنْ عَقَلْتُ الْقَتِيلَ أَعْطَيْتُ دَيْتَهُ، و(لَمَّا) بمعنى (حين)، وعافت: أي كرهت، والمعنى: إنَّ البقر إذا امتنعت من شروعه في الماء وشربها منه (3) لا تُضْرَبُ؛ لأنها ذات لبن، وإنما يُضْرَبُ الثور؛ لتفرغ هي فتشرب (4).
134* قوله: (معطوف على «قتلي») مخالف لما تقرّر من أن المعطوفات إذا تكرّرت كانت معطوفة على الأول، وقيل: كل معطوف على ما يليه (5).

[الوجه الخامس: «لو» التي للعرض]

135* قوله: (وهو الطلب بلين ورفق) أي الطلب غير المتأكد، فلا إشكال.

135* قوله: (لو تنزل عندنا فتصيب خيراً) (6) أي: انزل عندنا فتصيب خيراً.

في الصحاح (ع ي ف) 1408/4 وارتشاف الضرب 1689 وأوضح المسالك 177/4 وشرح الشذور 415 وابن عقيل 331/2 والأشموني 226/3 والموصل 134 والهمع 322/2 وحاشية الصبان 460/3. والشاهد (ثم أعقله)؛ حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازاً بعد (ثم) و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على (قتلي)، وروي في العين (ث ر) 233/8 واللسان (ث و ر) 109/4: «إِنِّي وَعَقْلِي سُلَيْكًا بَعْدَ مَقْتَلِهِ» فلا شاهد فيه حينئذ.

1- كذا في الأصل، وهي ساقطة من سائر النسخ. وأنس هذا هو أبو سفيان بن مُدْرِكَةَ - أو مُدْرِك - ابن كعب الأكلبي الخثعمي (-35هـ) شاعر فارس من المعمرين، قيل عاش حوالي 154 عاماً. كان سيد خثعم في الجاهلية وفارسها، أدرك الإسلام فأسلم. أقام بالكوفة ووالى أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه فاستشهد في إحدى المعارك. انظر ترجمته في الإصابة 73/1 وأسد الغابة 179/1.

2- وهو السُلَيْكُ بْنُ عُمَيْرِ السَّعْدِيِّ (-17ق.هـ) المعروف بالسُلَيْكِ بْنِ السُّلَيْكَةِ، وهي أمه. شاعر فاتك عداء من غربان العرب، يلقب بالربال، وكان أدل الناس بالأرض. وكان من خير قتله أنه مرّ ببيت من بني خثعم، وأهله متخلفون عنه فرأى شابة، فنال منها، ولما علم ابن مُدْرِكَةَ بذلك تبعه وقتله، ثم دفع ديتَه. انظر: كامل المبرد 352/2 والأغاني 389/20.

3- في (ب): منها.

4- وخلاصة البيت أن سُلَيْكًا أصبح عبْرَةً لغيره، كما يكون الثور عبْرَةً للبقرة. وقريب من هذا المعنى أيضاً، ما أورد ابن منظور في لسان العرب تحت الجذر (ن ع ج) 380/2 بيتاً لنافع بن لقيط الفقعسي قال فيه:

كالثور يُضْرَبُ أَنْ تَعَافَ نَعَاجُهُ وَجَبَّ الْعِيفُ ضَرَبَتْ أَوْ لَمْ تُضْرَبِ

5- انظر حاشية الصبان 177/3.

6- انظر التسهيل 240.

وذكر لها ابن هشام اللّخمي وغيره معنًى آخرَ سادساً، وهو أن تكون للتقليل، بالقاف، نحو، قوله ﷺ: «تصدّقوا ولو بظلفٍ مُحْرَقٍ»، وفي رواية النسائي: «رُدُّوا السَّائِلَ ولو بظلفٍ مُحْرَقٍ»، والمعنى: «تصدّقوا بما تيسر، ولو بلغ في القِلَّةِ كالظلفِ»، وهو - بكسر الظاء المعجمة - للبقر والغنم كالحافر للفرس، والمراد بالمُحْرَقِ المشويُّ. وفي رواية الشيخين: «اتَّقوا النارَ ولو بشقِّ تمرَةٍ». وقد يدعى أن التقليل إنما استُفيدَ من مدخولها، لا منها؛ لأنَّ الظلفَ والشَّقَّ يُشعِران بالتقليل.

[وجهٌ سادسٌ قيل في «لو»]

[«لو» التقليلية]

- 135 ﴿قوله﴾: (وهو أن تكون للتقليل) فيه مسامحة؛ لأنَّ المعنى للتقليل⁽¹⁾، لا الكون للتقليل.
- 135 ﴿قوله﴾: ((رُدُّوا السَّائِلَ))⁽²⁾ أي: بالإحسان.
- 135 ﴿قوله﴾: (والمعنى: تصدّقوا بما تيسر ولو بلغ في القِلَّةِ كالظلف المحروق) فإنه خيرٌ من العدم، أي: عدم التصدق رأساً، والمعنى: تصدّقوا بما تيسر من كثيرٍ أو قليلٍ ولو بلغ في القلة إلى الظلف مثلاً، فإنه خير من العدم.
- وقيدَ بالإحراق، أي: الشّيء، كما هو عادتهم فيه؛ لأنَّ النِّيءَ قد لا يؤخذ، وقد يرميه آخذُه فلا ينتفع به، بخلاف المشوي؛ فقوله ﷺ⁽³⁾: ((ولو بظلفٍ مُحْرَقٍ)) كنايةٌ عن هذا التعميم، وقوله ﷺ: ((ولو بلغ في القِلَّةِ كالظلفِ)) إشارةٌ إلى أنه ليس المراد المبالغة بخصوص الظلف.
- 135 ﴿قوله﴾: (وهو - بكسر الظاء المعجمة - للبقر والغنم كالحافر للفرس) وفي الصّحاح: الظلف للبقرة والشاة والطبي، واستُعيرَ للأفراس⁽⁴⁾.
- 135 ﴿قوله﴾: ((ولو بشقِّ تمرَةٍ))⁽⁵⁾ يريد: لا تستقلّوا من الصدقة بشيء. قاله ابن الأثير⁽⁶⁾.

- 1- في (ب) و(ج): «للتعليل». وهو وهم. وعبارة المألقي: «الموضع الرابع: أن تكون حرف تقليل بمتلة ربّ، في المعنى». انظر رصف المباني 292.
- 2- «رُدُّوا السَّائِلَ ولو بظلفٍ مُحْرَقٍ» سنن النسائي، كتاب الزكاة، باب ردّ السائل 83/5 برقم 2561. وسنن البيهقي، كتاب الزكاة 177/4. واستشهد به صاحب الرصف 292 بلفظ: «لا تردُّوا السائل ولو بظلفٍ مُحْرَقٍ».
- 3- زيادة ضرورية.
- 4- من ذلك قول عمرو بن معد يكرب:

وَحَيْلٌ تَطَاكُمُ بِأَظْلَافِهَا

- انظر مادة (ظ ل ف) في الصّحاح 1398/4 والمقاييس 366/3 والأساس 625/1 واللسان 229/9. وليس للبيت تنمة.
- 5- «اتَّقوا النارَ ولو بشقِّ تمرَةٍ» رواية أخرى للحديث السابق، وهي في صحيح البخاري، كتاب المناقب 880/2 برقم 3595، وكتاب الأدب 1527/4 وكتاب الزكاة 336/1 برقم 1314، وكذلك في صحيح مسلم، كتاب الزكاة 86/7 برقم 1016 باختلاف يسير: «من استطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشقِّ تمرَةٍ، فليفعل». وكذلك في سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة 590/1 برقم 1843. واستشهد به صاحب الرصف أيضاً 292 بلفظ: «لا تردُّوا السائل ولو بشقِّ تمرَةٍ».
- 6- في النهاية 491/2.

36 ﴿قوله: (وقد يدعي [أن] (1) التقليل إنما استفيد من مدخولها لا منها).. ولما نقل في المغني التقليل عن ابن هشام اللخمي (2) وغيره قال: وفيه نظر. انتهى (3).
 ووجه النظر بأن ما قيل فيه ذلك - عند التحقيق - ليس بخارج عما تقدم (4). صرح بذلك ابن أم قاسم في (الجنى الداني) (5). انتهى.

113/أ

وحاصله أن إثبات هذا المعنى لمناسبته لبعض الأمثلة غير قوي، مع إمكان جريان المعاني المشهورة في تلك الأمثلة.

هذا وقال بعضهم: إن هذا من قبيل ما استعمل فيه (لو) مستقبلاً (6)؛ إذ معناه الحث على التصديق (7) كما في: «اطلب العلم ولو بالصين» (8)، والتقليل علم من خصوص المثال، ولو قيل: «زيد صديقك القديم أهل للبر ولو أعطيتهم جميع ما أعطيتهم» كان المعنى بحاله على الاستقبال (9). انتهى.

ولا يخفى ما فيه، وما استدلل به لا دليل فيه؛ لأن كون المعنى على الحث على التصديق لا ينافي كون (لو) للتقليل بالمعنى الذي قرره الشارح، ولو سلم، فغاية ما أورده أنه مناقشة في مثال، فلا أثر لها.



- 1- ساقطة من (أ). والكلام في الموصل 135 ← 136.
- 2- أبو علي محمد بن أحمد بن هشام اللخمي الأندلسي السبتي (-570هـ) عالم بالأدب والعربية. من كتبه: شرح المقصورة الدريدية، شرح الجمل، وشرح الفصيح، وتعليقات على أبيات سيبويه، وغير ذلك.. انظر ترجمته في إشارة التعيين 298 وبغية الوعاة 48/1.
- 3- انظر المغني 352 و353.
- 4- أي من أقسام «لو» من كونها شرطية امتناعية، وشرطية بمعنى إن، ومصدرية، وللتمني.
- 5- انظر الجنى الداني 290.
- 6- هذا مذهب الفراء. انظر معاني القرآن 84/1 و175 والرضي 451/4.
- 7- في (ب): التصديق. فالمقصود من الحديث السابق الحث على التصديق كما أن المقصود من الآتي الحث على طلب العلم.
- 8- رواه ابن حبان في «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» عن أبي عاتكة طريف بن سليمان عن أنس عن النبي ﷺ 382/1. قال البيهقي: هذا الحديث متنه مشهور وإسناده ضعيف، انظر شعب الإيمان 193/3.
- 9- قال حسن جلبي الفنري بعد ذكره حديث طلب العلم: اعلم أن «لو» في مثل هذا المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره، ولا المضى، ولا لقصد التعليق والاستقبال، بل هي مستعملة في تأكيد الحكم البتة. حاشية المطول 442.

النوع السادس من الأنواع الثمانية: ما يأتي من الكلمات على سبعة أوجه:

وهو (قد) لا غير

[النوع السادس: ما يأتي على سبعة أوجه]

[قد⁽¹⁾]

[ما قيل من أنها تكون نافية]

136* قوله: (وهو «قد» لا غير).. وزاد ابن سيده⁽²⁾ أنها تكون للنفي، وحكى:

161- قد كُنتَ في خيرٍ فتَعْرِفُهُ⁽³⁾

ينصب (تَعْرِفُهُ). وأشار إليه في التسهيل بقوله: «وربما نفي بقَد فنصب الجواب»⁽⁴⁾.

قال المصنّف: ومَحْمَلُهُ⁽⁵⁾ عِنْدِي على خلاف ما ذكره، وهو أن تكون كقولك للكذوب: هو رجلٌ صادقٌ، ثم جاء النصب بعده نظراً للمعنى.

قال⁽⁶⁾: وإن كانا⁽⁷⁾ إنما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم؛ لمجيء قوله:

162_ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا⁽⁸⁾

1- ينظر في قد: الأزهية 220 والرصف 392 والجنى 253 والمغني 226.

2- انظر المحكم (ق د) 115/6.

3- لم أقف على عجزه وقائله، وهو منسوب إلى أحد الفصحاء كما أورده ابن سيده في المحكم (ق د) 115/6، وهو في

اللسان (ق د د) 347/3 والمغني 232 والقاموس 293 والهمع 308/2 و495 والتاج (ق د د) 182/5.

4- انظر التسهيل 242. وكذا نص المصنّف في المغني 232، والكلام الآتي تابع له.

5- كذا في الأصل والمغني 232، والذي في سائر النسخ: «وبجمله». وهو تصحيف.

6- أي المصنّف.

7- أي: ابن سيده، وابن مالك.

8- صدره: «سأترك منزلي لبني تميم». للمغيرة بن حبناء الحنظلي (-91هـ) في السيوطي 169 والخزانة 522/8 ومشاهد

الإنصاف 557/1، وبلا نسبة في سيبويه 39/3 و92 والمقتضب 24/2 والأصول في النحو 182/2 و471/3 وإعراب

(الزجاج) 906 وضرائر القزاز 313 والكشاف 557/1 و108/3 و227/4 وأمالي الشجري 427/1 وضرائر الشعر 284

وشرح التسهيل 30/4 و45 و46 والرضي 66/4 وورصف المباني 379 وارتشاف الضرب 1687 و2400 والدر

المصون 89/2 و245/3 وشرح الشذور 396 والمغني 232 والأشئوني 214/3 والهمع 251/1 و305/2 و320 و496.

وخرج الشاهد على الضرورة، وهي نصب «أستريح» بأن المضمر بعد فاء السببية، ولم يتقدمها نفي أو طلب؛ قال في

مشاهد الإنصاف 557/1: «لأن المضارع قبله فيه معنى الأمر لنفسه، أو رائحة التمني، أو لأنه عطف على تعليل محذوف؛

أي: (لأنجو منهم وألحق بالحجاز فأستريح من شرّ عشرتهم)، ولو فات لرفع ذلك، وكان إخباراً باللحوق والاستراحة

فقط، لكن نصّ النحويون على أن النصب بعد الخبر المثبت الخالي من الشرط ضرورة، وهذا منه» اهـ.

فأحد أوجهها: أن تكون اسماً بمعنى «حَسَبُ»، وفيها مذهبان: أحدهما: أنها مُعَرَّبَةٌ رَفْعاً على الابتداء، وما بعدها خبرٌ، وإليه ذهب الكوفيون، وعلى هذا فيقال فيها إذا أُضيفت إلى ياءِ المتكلم: «قَدِي دِرْهَمٌ» بغير نون للوقاية، كما يُقال: «حَسْبِي دِرْهَمٌ» بغير نون وجوباً.

وقراءة بعضهم⁽¹⁾: ﴿بَلْ نَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾⁽²⁾.

[الوجه الأول: «قد» اسمية للكفاية]

136 ﴿قوله﴾: (بمعنى «حَسَبُ») أي: كافٍ⁽³⁾.

136 ﴿قوله﴾: (وفيها مذهبان... إلخ).. وعبارة المغني⁽⁴⁾: وهذه — أي (قد) التي هي اسم مُرادف لحسب — تستعمل على وجهين:

مبنيّة — وهو الغالب — لشبهها بقَد الحرفية في لفظها، ولكثير من الحروف في وضعها. ويقال في هذه: «قَد زيد دِرْهَمٌ»، بالسكون، و«قَدْتِي»، بالنون حرصاً على بقاء السكون؛ لأنه الأصل فيما يبنون.

ومُعَرَّبَةٌ، وهو قليل، يقال: «قَد زيد دِرْهَمٌ»، بالرفع كما يقال: «حَسْبُهُ دِرْهَمٌ»، بالرفع. و: «قَدِي دِرْهَمٌ»، بغير نون، كما يقال «حَسْبِي». انتهى.

وظاهرةُ أنّهما لغتان، لا مذهبان للنحويين كما هو ظاهر كلام الشارح، ولعلَّ مُرادَه بالمذهبيين لغتان، وتكون إحدى اللغتين أنّها معربة، وأمّا كونه رفْعاً على الابتداء فـ (قد) زائد⁽⁵⁾.

136 ﴿قوله﴾: (مُعَرَّبَةٌ).. وجهُ الإعراب ما عارضَ وجهَ تحتم البناء، من ملازمتها للإضافة.

113/ب قال الدماميني: وهو مُشْكِلٌ؛ لأنَّ الشَّيْبَةَ الوَضْعِيَّ موجود، وهو كافٍ في تحتم البناء، فما وجه الإعراب؟ فإن قلت: [ملازمتها. قلت: لو صحَّ دافعاً⁽⁶⁾ للبناء لم تُبْنَ في: «قَد زيد دِرْهَمٌ» بالسكون، وهي حالتها الغالبة. انتهى⁽⁷⁾.

1- هو أبو عمر عيسى بن عمر الأسدي الكوفي المقرئ صاحب الحروف، ويُعرف بالهمداني (-156هـ)، عرض على عاصم وطلحة بن مصرف (-112هـ). انظر ترجمته في غاية النهاية 612/1 و613. وذكره ياقوت في معجم الأدباء 146/16 في سياق ترجمته للثقفى النحوي. وسيرجم له السنواني في الصفحة 469 من هذا الكتاب.

2- ﴿بَلْ نَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ الأنبياء 21/18. حيث قُرئ بنصب «يدمغهُ»؛ لأنه وقع في جواب المضارع المستقبل، فأشبهه التمني في الترقب»، والقراءة في الكشاف 107/3 وأورد لها الشاهد السابق. وانظر إعراب العكبري 913/2 والبحر المحيط 302/6 والدر المصون 138/8.

3- انظر شرح التسهيل 107. ولم يذكر هذا المعنى لـ «قد» صاحباً الأزهريّة والرصف.

4- انظره ص 226. والاعتراض في نصح للسنواني.

5- في (أ): «فقد زائد». وهو وهم.

6- في (ب): «رافعاً». وهو تحريف.

7- تحفة الغريب 350 وانظر الشمي 7/2.

والثاني أنَّها مبنيةٌ على السكون لِشَبَّهَها بالحرفية لفظاً، وهو مذهب البصريين، وعلى هذا يقال: «قدي» بغير نون؛ حملاً على «حسبي»، و«قدني» بالنون حفظاً للسكون؛ لأنَّه الأصلُ في البناء.

وأجيبُ بأنَّ ملازمتها⁽¹⁾ للإضافة ليست دافعةً لبنائها، بل [لتَحْتَمِه]⁽²⁾، فلذا جاز إعرابها.

136* قوله: (نشبها بالحرفية لفظاً).. قال الدماميني: وليس شبهها بـ «قد» الحرفية في اللفظ موجباً لبنائها؛ لأنَّه لا بدُّ أن يضافَ إلى الشَّبَّهِ اللَّفْظِي الشَّبَّهَ المعنوي، وهو مُنْتَفٍ هنا؛ بدليل أنَّ (إلى) المُرادفَ للنعمة⁽³⁾ مُعْرَبٌ، مع مشابهته لـ (إلى) الحرفية في اللفظ⁽⁴⁾. وردَّ الشُّمْنِي⁽⁵⁾ بأنَّ المشابهةَ لـ (قد) في لفظها مشابهة لها في وضعها لكونها على حرفين، والمشابهة لحرف في وضعه علة تامَّة للبناء، وما ذكره من مشابهة (إلى) - بمعنى النعمة - لـ (إلى) الحرفية، مردودٌ بأنَّه لا مشابهة بينهما في اللفظ؛ لأنَّ (إلى) الاسمية مُنَوَّنة بخلاف (إلى) الحرفية، ولو سلَّم فمشابهة (إلى) الاسمية لـ (إلى) الحرفية مشابهة لفظية غيرُ وضعية؛ لكونها على ثلاثة أحرف، ومشابهة (قد) الاسمية لـ (قد) الحرفية مشابهة لفظية وضعية؛ لكونها على حرفين، والمشابهة الثانية علة تامَّة للبناء من دون الأولى، واقتصرَ حينئذٍ [غير⁽⁶⁾] واحد بأنَّ شَبَّهَ الاسم للحرف في الوضع أن يكون الاسم على حرف، أو حرفين⁽⁷⁾. انتهى.

[الوجه الثاني: «قد» اسم فعل للكفاية]

1- ما بين حاصرتين ساقط من الأصل.

2- من (أ).

3- يقال فيها أيضاً: «ألى، وإلى، وألى، وألوى» وتجمع على: «آلاء». انظر القاموس (أ ل ي) 1160.

4- تحفة الغريب 350 وانظر الشمي 7/2.

5- انظر المنصف من الكلام 7/2.

6- من الأصل.

7- فالأول كناء (قُمْتُ)؛ فإنَّها شبيهة بنحو باءِ الجرِّ ولامه، وواوِ العطفِ وفائه، والثاني كـ «نا» من (قُمْنَا)؛ فإنَّها شبيهة بنحو «قَدُّ» و«بَلُّ». وهذا أحد أنواع ثلاثة، والثاني: الشَّبَّهَ المعنوي، وضابطه أن يتضمَّن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وُضع لذلك المعنى حرفٌ، أم لا، فالأول كـ «متى»؛ فإنَّها تُستعمل شرطاً، نحو: «متى تَقُمُ أقم»، وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بـ «إنَّ» الشرطية، وتُستعمل أيضاً استفهاماً، نحو: «متى نصرُ الله»، وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام. والنوع الثالث: الشَّبَّهَ الاستعمالي، وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف، كأن يُنوب عن الفعل، ولا يدخل عليه عامل فيؤثِّر فيه، وكأنَّ يفتقر افتقاراً متصلاً إلى جملة؛ فالأول كـ «هَيَّات، وصه، وأوه»، فإنَّها نائبة عن: «بُعَد، وأسكَّت، وأتوجَّع»، ولا يصحُّ أن يدخلَ عليها شيءٌ من العوامل فتتأثر به، فأشبهت «ليت، ولعل» مثلاً؛ لأنَّهما نائبان عن «أتممتي، وأترجيتي»، ولا يدخل عليهما عامل. والثاني كـ «إذ، وإذا، وحيث»، والموصولات؛ ألا ترى أنك تقول: «حيثُك إذ» فلا يتمُّ معنى «إذ» حتى تقول: «جاء زيدٌ ونحوه»، كذلك الباقي.. انظر توضيح المقاصد 299 وأوضح المسالك 29.

الوجه الثاني من أوجه (قد): أن تكون اسم فعل بمعنى «يكفي» وهي مبنيّة اتفاقاً، ويتصلُّ بها ياء المتكلم، فيقال: «قدني برهم» بالنون وجوباً، كما يُقال: «يكفيني برهم»، فياء المتكلم في محلّ نصب على المفعولية، و«درهم» فاعل.

الوجه الثالث من أوجه (قد): أن تكون حرف تحقيق؛ لكونها تفيد تحقيق وقوع الفعل بعدها، فتدخل على الفعل الماضي اتفاقاً، نحو: (قد أفلح من زكّاه)، فحَقَّقَتْ حصولَ الفلاحِ لِمَنْ اتَّصفَ بذلك. قيل: وتدخل أيضاً على الفعل المضارع، نحو: (قد يَعْلَمُ ما أنتم عليه)، أي «قد عَلِمَ»، فحصول العلم مُحَقَّقٌ لله تعالى، وهذا مأخوذاً من قول التسهيل: «وعليهما لِّلتحقيق».

الوجه الرابع من أوجه (قد): أن تكون حرف تَوَقُّع؛ لكونها تفيد تَوَقُّع الفعل وانتظاره، فتدخل عليهما - أي على الماضي والمضارع - على الأصحّ فيهما، وفي قوله أيضاً تَسَامُحٌ؛ لأنّ «قد» التي للتحقيق لا تدخل على المضارع إلا في قول ضعيف عبّر عنه بـ «قيل».

تقول في المضارع: «قد يخرج زيد» إذا كان خروجه متوقّعا مُنتظراً، فدَلَّ على أنّ الخرج منتظر متوقّع.

137 ﴿قوله: (اسمُ فعلٍ بمعنى يكفي)﴾.. عبارة المغني: «والمستعملة اسم فعلٍ مرادف لـ (يكفي)». انتهى (1).

قال الدماميني: أقول لو كانت مُرَادِفَةً لها، لكانت فعلاً، واللّازم باطل، ولا أدري لِمَ جعلها بمعنى المضارع، مع أنّ في مجيء اسم الفعل بمعناه كلاماً، وابن الحاجب يأباه، وقد صرّح ابن أم قاسم أنّها بمعنى كفي (2). انتهى (3).

[الوجه الثالث: «قد» حرفية للتحقيق]

137 ﴿قوله: (لكونها تفيدُ تحقّقَ وقوع الفعل بعدها) أي: تدلُّ على تحقيق وقوع الفعل بعدها. 137 ﴿قوله: (قيل وتدخل على المضارع... إلخ) إنّما أتى بصيغة التعريض (4) وهي (قيل)؛ لأنّه يختار أنّها للتقليل إذا دخلت على المضارع كما سيأتي في كلامه.

[الوجه الرابع: «قد» حرفية للتوقّع]

137 ﴿قوله: (حرف تَوَقُّع)﴾ (5).. إطلاقُ المُصَنِّفِ هنا وفي المغني يُشعرُ بأنّ التوقّع يكون من المتكلم، أو من غيره، وتمثيلُهُ في المغني مع تقريره يقتضي أنّه في المضارع من المتكلم، وفي الماضي من غيره، وكلامُهُ الآتي يدلُّ على أنّه في الماضي من غيره (6).

1- انظر المغني 226.

2- وتلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم، كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال، والياء المتصلة بها في موضع نصب. انظر الجني 253.

3- تحفة الغريب 350 وانظر الشمي 7/2.

4- في (أ): «التمرّيز». وهو تحريف. والقائل بدخول «قد» التحقيق على المضارع هو ابن مالك. انظر التسهيل 242 وشرحه

106/4 و108.

5- كذا تعبّر المالقي، وعبارة الهروي: «تكون جواباً للتوقّع». انظر الرصف 392 والأزهيّة 220.

6- انظر المغني 227 و228.

وكلام الرضي ظاهرٌ في أنه لا يكونُ في المضارع، وصريحٌ في أنه إذا كانَ في الماضي كانَ من 114/أ غيرِ المتكلم، وعبارته: إذا دخلت «قد» على الماضي أو (1) المضارع فلا بدَّ من معنى التحقيق. ثمَّ إنه قد يضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي: التقريب من الحال مع التوقع، أي يكون مصدره متوقعاً لمن يخاطبه واقعاً عن قريب، [كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: «قد ركب»؛ أي: حصلَ عن قريب] (2) ما كنتَ تتوقعُهُ، ومنهُ قولُ المؤذِّن: «قد قامت الصلاة» (3).

ففيه إذن ثلاثة معانٍ مجتمعة: التحقيق، والتقريب، والتوقع، وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط، نحو أن تقول: «قد ركب» لمن لم يكن متوقعاً ركوبه. انتهى (4).

138 ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ (5) لأنها كانت تتوقع سماع شكواها).. أي سماعاً يترتب

عليه مقصودها، أو سماع قبول للشكاية وإزالة الضرر عنها، وإلا فمطلق السماع حاصل قطعاً بمجرد كلامها؛ لأنه تعالى لا يغيب عنه شيء، وهي تعتقد ذلك، فالانتظار منها لمطلق السماع لا يقتضي عدم وجود السماع، وهو هنا محال. فليتأمل.

رُوي أن خولة بنت ثعلبة (6) ظاهر منها زوجها أُويسُ بنُ الصَّامِتِ (7)، فاستفتت رسولَ الله ﷺ، وقال: حُرِّمَتْ عليه، فقالت: ما طَلَّقْتَنِي، فقال: حُرِّمَتْ عليه، فاغتمت لِصِغَرِ أولادها، وشكَّت إلى الله تعالى، فنزلت هذه الآية والآيات الثلاث بعدها (8).

واعلم أنَّ السَّمْعَ يطلق على أربعة معانٍ (9):

1- أدرج في (ب) هنا: «في».

2- ساقط من الأصل.

3- الأولى أن يقول: «قول المصلي»؛ لأن هذه العبارة ليست من جملة الأذان، بل تضاف إلى إقامة الصلاة.

4- انظر شرح الكافية 444/4 و445.

5- ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ المجادلة 1/58.

6- هي ابنة مالك بن أصرم بن فهر بن ثعلبة بن غنم بن سالم بن عوف، صحابية جلييلة من الأنصار، وهي ابنة عم الصحابي المجاهد أُويس بن الصامت بن قيس ؓ. انظر الترجمة في أسد الغابة 94/6.

7- أُويس — أو أوس — بن الصامت بن قيس ؓ، وهو أخو الصحابي الجليل عبادة بن الصامت الأنصاري ؓ. شهدا بدرًا والمشاهد كلها، وأُويس هو أول من ظاهر من امرأته. انظر خبر المظاهرة في كتاب الأوائل لأبي هلال العسكري 330 و331. وانظر الترجمة في أسد الغابة 202/1.

8- وهي قوله ﷺ: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِّنْ نِّسَائِهِمْ مِمَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتُهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ المجادلة 2/58 و3 و4.

9- انظر مفردات الراغب (سمع) 242.

أحدها: سَمِعَ إدراك، ومُتَعَلِّقُهُ الأصوات، ومنه: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾⁽¹⁾،
ومنه: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾⁽²⁾. وهذا يتعدى بنفسه.

الثاني: سَمِعَ فَهَمٌ وَعَقْلٌ، ومتعلِّقه المعاني، ومنه قوله: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا واسْمَعُوا﴾⁽³⁾، ومنه:
﴿سَمِعْنَا واطعنا﴾⁽⁴⁾. وهو يتعدى أيضاً بنفسه.

الثالث: سمع إجابة وإعطاء ما سُئِلَ، ومنه: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، ومنه الدعاء المأثور: «اللَّهُمَّ اسْمِعْ»، أي: أجب وأعط ما سألتك. وهو يتعدى باللام؛ لتضمينه معنى «استجاب له»، ولا حذف.

الرابع: سَمِعَ قَبُولٌ وَاِنْقِيَادٌ، ومنه: ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾⁽⁵⁾ ومنه: ﴿سَمَاعُونَ لَهُمْ﴾⁽⁶⁾ على أصح التفسيرين،
ف قيل: معناه عيون وجواسيس⁽⁷⁾، وهذه الآية في المنافقين، وهم كانوا مختلطين بالصحابية فلم يكونوا
محتاجين إلى عيون وجواسيس. وهو يتعدى باللام تارة، وبـ (من) أخرى، بحسب المعنى، فإذا كان
السياق يقتضي القبول عُدِّي بمن، وإذا كان يقتضي الانقياد عدي باللام. 114/ب

[الوجه الخامس: «قد» المُقَرَّبَةُ لِلْمَاضِي مِنَ الْحَاضِرِ]

- 1- تقدمت قبل قليل.
- 2- ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ آل عمران 181/3.
- 3- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا واسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ البقرة 104/2.
- 4- وردت في سياق أربع آيات؛ الأولى: ﴿أَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ البقرة 285/2. والثانية: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا واسْمَعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لِيَّا بِاللَّسْتِهِمْ وَطَعْنَا فِي السِّدِّينَ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا واسْمَعْ وانظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ النساء 46/4. والثالثة: ﴿واذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاثَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ المائدة 7/5. والرابعة: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ النور 51/24.
- 5- وردت في التنزيل الحكيم في سياق آيتين متتاليتين: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا حِزْبٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلْسُّحْتِ فَيَأْتُواكَ فَأَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ المائدة 41/5 و42.
- 6- ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْئُوتُوكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ التوبة 47/9.
- 7- انظر معالم التنزيل 55/3 والحرر الوجيز 192/2 ومفاتيح الغيب 184/11 والبحر المحيط 487/3.

الوجه الخامس من أوجه (قد): تقريب الزمن الماضي من الزمن الحال، نحو: «قد قام» فإنَّها قرَّبت الماضي من الحال، ولهذا التقريب تلزم «قد» مع الماضي الواقع حالاً اصطلاحيةً: إمَّا ظاهرةً في اللفظ، نحو: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم)، فجملة (وقد فصل لكم) حاليةٌ. أو مُقدَّرة، نحو: (هذه بضاعتنا ردت إلينا)، أي: «قد ردت إلينا»، والجملة حاليةٌ. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن اقتران الماضي الواقع حالاً بـ «قد» ليس بلازم؛ لكثرة وقوعه حالاً بدون «قد»، والأصل عدم التقدير، هذا هو الظاهر؛ إذ ليس بين الحال الاصطلاحية والحال الزمانية ارتباط معنوي؛ بدليل أنهم قسّموا الحال الاصطلاحية إلى ماضويةً، ومقارنةً، ومستقبليةً، اللهم إلا أن يقال: الكلام في الحال المقارنة لأنها المتبادرة إلى الذهن عند الإطلاق.

139 قوله: (ولهذا التقريب تلزم «قد» مع الماضي الواقع حالاً اصطلاحيةً).. واعترض بأن «قد» إنما تفيد المقاربة — بالباء — لا المقارنة، بالنون، والمطلوب في الحال المعنى الثاني لا الأول، وأجيب بأن المقاربة تنزل منزلة المقارنة، واعترض بأن المعبر في الحال المقارنة الحقيقية. وعبارة الرضي⁽¹⁾: ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه من حرف الاستقبال، كالسين ولن.. ونحوهما؛ وذلك أن الحال الذي نحن في بابه، والحال الذي يدل عليه المضارع — وإن تباينا — حقيقة؛ لأن في قولك مثلاً: «أضرب زيداً غداً يركب» [لفظ «يركب»]⁽²⁾ حال بأحد المعنيين، غير حال بالآخر، لأنه ليس في زمان التكلم، لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة — أي المصدر بالـمضارع — عن علم استقبال لتناقض الحال [والاستقبال في الظاهر، وإن لم يكن التناقض]⁽³⁾ ههنا حقيقياً، ولمثله التزموا لفظة (قد) إمَّا ظاهرةً، وإمَّا مقدَّرةً في الماضي إذا كان حالاً، مع أن حالته بالنظر إلى عامله، ولفظة (قد) تقرب الماضي من حال التكلم فقط، وذلك لأنه كان يستبشع⁽⁴⁾ في الظاهر لفظ الماضي والحالية، فقالوا: «جاء زيد العام الأول وقد ركب»، فالمجيء بلفظ «قد» ههنا لظاهر الحالية، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك.

139 قوله: (وذهب الكوفيون والأخفش⁽⁵⁾... إلخ) يعني فما ذكره المصنّف من لزوم (قد) مع الماضي المذكور. وهو مذهب البصريين إلا الأخفش.

139 قوله: (إذ ليس بين الحال الاصطلاحية والحال الزمانية ارتباط معنوي).. يوضّح ذلك ما اعترض به بعضهم⁽⁶⁾ على مذهب البصريين، من أن (قد) تُقرب الماضي من الحال الذي هو زمان التكلم، وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، ولا يُقرب من الحال الذي هو

1- انظر شرحه على الكافية 43/2 و44. وانظر معنى كلامه في المطول 276.

2- من (ب).

3- كذا في الأصل، وهي ساقطة من سائر النسخ.

4- كذا في الأصل والرضي 44/2، والذي في سائر النسخ: يستشع.

5- في الموصل 139: «إلا الأخفش». وليس بصواب؛ لأن الأخفش من البصريين. وانظر رأيه في البحر المحيط 493/7.

6- هما خطاب بن يوسف الماوردي (-450هـ)، ومحمد بن مسعود الغزي (-421هـ). انظر توضيح المقاصد 532 والمغني

وقال ابن عصفور: إذا أُجيبَ القسمُ بماضٍ معنًى، مُثَبَّتٌ لا منفي، متصرفٌ لا جامد، فإن كانَ المعنى قريباً منَ الحال، جِئْتَ قَبْلَ الفِعْلِ المَاضِي بِاللَّامِ و«قد» جميعاً، نحو: «تاللهَ لَقَدْ قامَ زيدٌ»، وفي التنزيل: (تاللهَ لَقَدْ أَتَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا).

لفظٌ يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ بِهِ لفظاً أو معنًى، وحينئذٍ فكيفَ يَجِبُ في وقوعِ المَاضِي حالاً بالمعنى الثاني دخولُ (قد) عليه، المُقَرَّبَةِ مِنَ الحَالِ⁽¹⁾ بالمعنى الأول، لتحصلَ المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها؟.. بل ربّما تُبْعَدُ (قد) المَاضِي عن المقارنة، كما في قولنا: «جاءَ زيدٌ في السَّنَةِ المَاضِيَةِ وَقَدْ رَكِبَ».

115/ وأجاب السيد الجرجاني⁽²⁾ بأنّ الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة، فهم منها استقباليّتها وحاليّتها وماضويّتها بالقياس إلى ذلك المقيد، لا بالقياس إلى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية، وليس ذلك بمستبعد، فقد صرحوا⁽³⁾ في بحث حتى: يكون الفعل مستقبلاً نظراً إلى ما قبله، وإن كان ماضياً نظراً إلى زمن التكلم، فعلى هذا إذا قلت: «جاءني زيدٌ ركباً» كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة إلى المجيء متقدماً عليه، فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها، فإذا دخلت عليه (قد) قربه من زمان المجيء، وتفهم المقارنة بينهما، فكان ابتداء الركوب كان متقدماً على المجيء، لكنه قارنه دوماً. انتهى.

140 ﴿قوله﴾: (وقال ابن عصفور: إذا أُجيبَ⁽⁴⁾ القسمُ بماضٍ معنًى، مُثَبَّتٌ لا منفي، متصرفٌ لا جامد).. إنّما قيّد جواب القسم⁽⁵⁾ بكونه ماضياً؛ لأنّه إذا لم يكن ماضياً لم يؤت بـ «قد» المفيدة [لتقريب الماضي من الحال؛ لأنّه حينئذٍ لا يُمكنُ اعتبارُ هذا المعنى ليؤتى بها. وبكونه مثبتاً⁽⁶⁾، لأنّه إذا كان منفيّاً لم يؤت بـ «قد» المفيدة⁽⁷⁾ لذلك؛ لعدم الحاجة إليها [حينئذٍ]⁽⁸⁾؛ لأنّه إذا نُفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي إلى زمان الحال بحكم الاستصحاب وبكونه متصرفاً، لأنّه إذا لم يكن متصرفاً كـ (ليس، وعسى، ونعم، وبئس) فإنها لا تدخل عليهنّ لأنهنّ للحال، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، ولذلك علّة أخرى، وهي أنّ صيغهنّ لا يُفدّنَ الزمان، ولا يتصرفنّ، فأشَبَّهنَّ الاسم. هذا ما تلخّص من كلام القوم⁽⁹⁾.

1- ساقط من الأصل.

2- انظر حاشيته على المطول 277.

3- في حاشية على المطول 277: صرح النحاة في مباحث «حتى». وانظر بهذا الصدد: الرضي 56/4 و57 والمغني 170

وشرح الشذور 381 والجوهر 527/2.

4- في (أ): «أجبت». وانظر رأي ابن عصفور في المقرَّب 205/1 و206 والمغني 229 والبرهان 306/4.

5- في (أ) و(ج): إنّما قيد الجواب.

6- معطوف على قوله: «بكونه ماضياً».

7- ساقط من الأصل.

8- زيادة من (ب).

9- انظر المغني 229.

وإن كان المعنى بعيداً من الحال، جئنا قبل الفعل الماضي باللام فقط، كقوله، وهو امرؤ القيس:

– حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةً فَاجِرٍ * * * لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

قال المصنف في المغني: والظاهر في الآية والبيت عكس ما قاله؛ إذ المراد في الآية: «لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة

المحسنين»، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو مُتَّصِفٌ بِهِ مُدَّ عَقْلٍ..

140 قولُه:

163 (حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ)⁽¹⁾

في الصَّحاح: «فجر فجوراً: فسق. وفجر، أي كذب». انتهى⁽²⁾. فالفاجر الكاذب؛ قال الراغب في مفرداته⁽³⁾: «وسُمِّيَ الكاذبُ فاجراً لكون الكذب بعض الفجور».

و(لناموا) جواب (حلقت) لا جواب قَسَمَ محذوف، و: (من حديث): إمّا على حذف مضاف، أي: (من ذي حديث) أو على جعل الحديث بمعنى الحادث، كالعشير بمعنى المعاشر.

والصالي: المُصْطَلِي، وهو الذي يستدفي بالنار؛ يقول: طَرَقْتُ⁽⁴⁾ المحبوبة فاستشعرت الخوف من الرقباء، فحلقت لها إنَّ القومَ الذين كانوا يَتَحَدَّثُونَ وَيَصْطَلُونَ نياماً. وقبل هذا البيت:

– [فَقَالَتْ] عَسَاكَ اللَّهُ أَنْكَ فَاضِحِي أَلَسْتُ تَرَى السُّمَّارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِي⁽⁵⁾

ب/115

140 قولُه: (إذ المراد في الآية)⁽⁶⁾... (إخ) قال الدماميني⁽⁷⁾: لا نسلم أن المراد ذلك؛ إذ يجوز أن المراد: بالحكم علينا في أرضك. وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك.

1- لامرؤ القيس. والبيت في ديوانه 141 وأصول ابن السراج 242/1 وتهذيب اللغة (ح ل ف) 43/5 وسر الصناعة 374 و393 و402 والأزهيية 41 والمفصل 450 وأمالى الشجري 148/3 وشرح التسهيل 214/3 والرضي 313/4 وورصف المباني 110 وارتشاف الضرب 1205 و1777 واللسان (ح ل ف) 53/9 والجنى 135 والدر المصون 353/5 و743/10 والمغني 229 و834 والكافيجي 437 والموصل 140 والهمع 394/1 و402/2 والخزانة 71/10 و73 و77. والشاهد (لنامو) حيث حذف (قد) من جواب القسم، وفيه شاهد على زيادة «إن» و«من» لتوكيد النفي.

2- الصَّحاح (ف ج ر) 778/2.

3- ص 373.

4- أي: قدمت إليها ليلاً.

5- أورده ابن مالك شاهداً على ظرف المكان العادم التصرف والملازم للإضافة، وهو (حوال) وقد جاء في البيت مجموعاً. انظر شرح التسهيل 243/2. وهو أيضاً في الأساس (س ب ي) 436/1 والمخصص 316/3 واللسان (ح و ل) 184/11 وما بين حاصرتين ساقط من النسخ، استدركته من الديوان 141. والسُّمَّار: الساهرون.

6- يعني قوله ﷺ في سورة يوسف 91/12: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ المذكورة في المتن، حيث أورد الشارح الأزهري رأي ابن هشام في المغني في أن المراد منها: «لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين». خلافاً لابن عصفور. انظر المغني 230 والموصل 140.

7- انظر تحفة الغريب 358 والشمي 10/2.

والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه. انتهى.

وزعم جازر الله الزمخشري في كشفه عندما تكلم على قوله تعالى: (لقد أرسلنا نوحاً) في تفسير سورة الأعراف، أن «قد» الواقعة بعد لام القسم تكون بمعنى التوقع، وهو الانتظار؛ لأن السامع يتوقع الخبر وينتظره عند سماع القسم به. هذا معنى كلام الزمخشري، ولفظه: فإن قلت: ما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع «قد»، وقل عنهم نحو قوله: «حلفت لها بالله... البيت؟! قلت: لأن الجملة القسمية لا تساق إلا لتوكيد الجملة المقسم عليها التي هي جوابها، فكانت مظنة معنى التوقع الذي هو معنى «قد» عند استماع مخاطب كلمة القسم. انتهى.

قال الشُّمْنِي: وأقول حلفهم⁽¹⁾ دليل على ما قال المصنف، لأن حكمه عليهم في أرضه ظاهر جلي لا فائدة في الحلف عليه، وما ذكره المصنف مأخوذ من الكشاف، وعبارته: «أي فضلك علينا بالتقوى والصبر وسيرة المحسنين»⁽²⁾، وهو مناسب لقوله تعالى قبله: ﴿إِنَّهُ مَرِيقٌ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽³⁾، وعن ابن عباس: بالملك⁽⁴⁾ أو بالصبر والعلم، قولان. وقال أبو سليمان الدمشقي⁽⁵⁾: بالحلم والصفح⁽⁶⁾.

141 قوله: (والمُرَادُ فِي الْبَيْتِ⁽⁷⁾ أَنَّهُمْ نَامُوا قَبْلَ مَجِيئِهِ).. قال الدماميني⁽⁸⁾: وأمّا البيت فليس المراد أن نومهم كان قريباً من مجيئه؛ لأن في ذلك تنفيراً لها من قربه؛ إذ نوم الرقيب متى كان في ابتدائه كان غير مستقلاً، فيوشك أن يذهب بأدنى محرّك، وإنّما المراد أن النوم بعد زمنه بحيث صار تقريباً متمكناً. انتهى. قال الشُّمْنِي⁽⁹⁾: وأقول بعد تسليم أنهم كانوا رقباء أن النوم في ابتدائه يكون مستقلاً إذا كان بعد تعب النهار وسهر بالليل كما هو عادة العرب. قال الدماميني⁽¹⁰⁾: وقوله (والمُرَادُ فِي الْبَيْتِ أَنَّهُمْ نَامُوا قَبْلَ مَجِيئِهِ) ليس منافياً لدعوى ابن عصفور، وإنّما ينافيه أن نومهم قبل مجيئه بالقرب منه، ولعل المصنف أراد: (قبل مجيئه) بالتصغير، فيفيد غرضه، ولكن لم أف في شيء من النسخ. انتهى.

1- يعني: ﴿تَاللَّهِ﴾ من الآية السابقة نفسها.

2- الكشاف 502/2. وانظر المغني 230.

3- ﴿قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ يوسف 90/12.

4- أي: فضلك علينا. وكذا تفسير الآتي.

5- هو: محمد بن عبد الله بن سليمان السعدي، أبو سليمان الدمشقي الشافعي، مُفسِّر عاش في القرن الرابع، صنف: مجتبي التفسير، والمهذب في التفسير. ينظر: تاريخ دمشق 349/53 وطبقات المفسرين للسيوطي 89.

6- الشمي 10/2.

7- يعني الشاهد رقم 163.

8- انظر تحفة الغريب 358 والشمي 10/2.

9- في المنصف من الكلام 10/2.

10- انظر تحفة الغريب 359 والشمي 10/2.

ولا يُنافي ذلك كونها للتقريب، قال في التسهيل: وتدخل على فعل ماضٍ متوقَّعٍ لا يُشبهُ الحرف؛ لتقريبه من الحال. انتهى. واحتراز بقوله: «لا يُشبهُ الحرف» من الفعل الجامد، نحو: نَعَمْ، وبُئْسَ، وأفعل التعجب، فلا تدخل عليها «قد»؛ لأنَّها سُلِبَتِ الدلالة على المضيِّ.

الوجه السادس من أوجه (قد): التقليل - بالقاف - وهو ضربان: الأول: تقليل وقوع الفعل، نحو قولهم في المثل: «قد يَصُدُّ الكَذُوبُ»، و«قد يجودُ البَخِيلُ»، فوقع الصَّدقُ مِنَ الكَذُوبِ، والوجودُ مِنَ البَخِيلِ، قليلٌ. والثاني: تقليل مُتعلِّقه، أي متعلِّق الفعل، نحو قوله تعالى: (قد يَعْلَمُ ما أنتم عليه)، فمتعلِّق الفعل: العلم بما هم عليه، أي: إنَّ ما هم منطوون عليه من الأحوال والمتعلِّقات، هو أقلُّ معلوماته تعالى. وزعم بعضهم أنَّها - أي «قد» - في ذلك - أي في قوله تعالى: (قد يعلم ما أنتم عليه) - للتحقيق لا للتقليل، كما تقدَّم في قوله: «وتدخل على المضارع، نحو قوله تعالى: (قد يعلم ما أنتم عليه)».

قال الشُّمْنِيُّ⁽¹⁾: وأقول أراد المُصَنِّفُ بقوله: (قبل مجيئه) القَبْلِيَّةَ القَرِيبَةَ؛ لأنَّه ذكر هذا القول في مقابلة القول إنَّ نومهم قبل مجيئه إليها قَبْلِيَّةٌ بعيدة، وذلك قرينة على ما قلنا. **142** قوله: (ولا) ⁽²⁾ تدخل عليها «قد».. قال في المغني: وأمَّا قوله⁽³⁾:

164_ لولا الحياءُ وأنَّ رأسي قد عسا فيه المَشْيِبُ لَزُرْتُ أمَّ القاسمِ⁽⁴⁾

ف (عسا) هنا بمعنى ائْتَدَّ، وليست «عسى» الجامدة. انتهى.

[الوجه السادس: «قد» التقليلية]

142 قوله: (وتقليل متعلِّقه... إلخ).. قال في الكشف⁽⁵⁾: أدخل (قد) ليؤكد علمه⁽⁶⁾ بما هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق، وقد جمع بين تأكيد العلم، وتوكيد الوعيد⁽⁷⁾، وذلك أنَّ (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى رُبَّما⁽⁸⁾.

1- في المنصف من الكلام 10/2.

2- في الموصل 142: فلا..

3- في المغني 229: «و أمَّا قول عديّ» وهو عدي بن زيد بن الرقاع العاملي، نحو (-110هـ) شاعر من أهل دمشق، عاصر جريراً وهاجاه، وهو غير عدي بن زيد العبدي الجاهلي. انظر معجم الشعراء 117 والوافي بالوفيات 350/19.

4- روي في تهذيب اللغة (ع ث) 96/3 ولسان العرب (ع ث و) 28/15: «قد عثا» وفي اللسان (ج س م) 100/12 «قد عفا»، فلا كَبَسَ على هاتين الروايتين. والبيت لعدي في الأغاني 354/9 والحماسة الشجرية 681 ونهاية الأرب 225/3 والمغني 229 والوافي بالوفيات 351/19 والكافي 433 وبلا نسبة في كتاب اللآمات 139 والتاج (ق د د) 182/5. ورسوم في النسخ (عسى) بالألف المقصورة، والصواب ما أثبتناه حسب قاعدة الألف اللينة.

5- انظر الكشف 260/3 عند تفسير: «قد يَعْلَمُ ما أنتم عليه» من سورة النور 24 الآية 64.

6- في (أ): «ليوكل عمله». وهو ووهم.

7- في الكشف 260/3 «ومرجع العلم إلى توكيد الوعيد». وفي الأصل: «ومن جمع العلم إلى توكيد العلم بما هم عليه الصواب حذف العلم والياء» وهو وهم ظاهر. وفي (أ): «ومن جمع.. الوعد».

8- فوافقت «رعباً» في خروجها إلى معنى الكثير. انظر الكشف 260/3. هذا وقد صرح المالقي في رصف المباني 392 بأنَّ مجيء «قد» للتحقيق مع المضارع، قليل؛ وأنشد لذلك قول امرئ القيس:

وزعم هذا البعض أيضاً أنّ التقليل في المثالين - وهما: «قد يصدق الكذب» و«قد يجود البخيل» - لم يُستفد من لفظ «قد»، بل من نفس قولك: «البخيل يجود»، ومن قولك: «الكذب يصدق»؛ فإنه - أي الشأن - إن لم يُحمَل على أن صدور ذلك - أي الجود من البخيل، والصدق من الكذب - قليلٌ على جهة التدور، كان متناقضاً؛ لأنّ «البخيل» و«الكذب» صيغة مبالغة يقتضي كثرة البخل والكذب، فلو كان كلٌّ من يجود ويصدق بدون «قد» يقتضي كثرة الجود والصدق، لزم تدافع الكثيرين؛ لأنّ آخر الكلام - وهو البخيل، والكذب - يدفع أوله، وهو يجود، ويصدق.

الوجه السابع من أوجه (قد): التكثير، قاله سيبويه في قوله، وهو الهذلي:

- قد أترك القرن مصفراً أنامله * * كأنّ أثوابه مجتت بفرصاد

[الوجه السابع: «قد» التكثيرية]

143 ﴿قوله: (السابع⁽¹⁾): التكثير، قاله سيبويه⁽²⁾ في قوله، وهو الهذلي⁽³⁾:

165_ قد أترك القرن مصفراً أنامله⁽⁴⁾

﴿قال⁽⁵⁾ التفتازاني: أصل (قد) في المضارع للتقليل، وقد استعيرت ههنا للتكثير⁽⁶⁾؛ لمناسبة التضاد، كـ (ربّما)، ولوجه آخر يُذكر في قوله تعالى: ﴿عَلِمْتُ نَفْسِي مَا أَحْضَرْتُ﴾⁽⁷⁾، ومعنى: «مجتت بفرصاد» صبغت بماء الفرصاد، وحقبة مَجَّ الفرصاد عليه من مجتت الرقيق. انتهى.

وقد أغتدي والطير في وكناتها بمُنَجَّرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلٍ

1- حكى في المعنى عن ابن سيدة وابن مالك معنى ثامناً لـ «قد» مطلقاً، وسادساً لـ «قد» الاسمية، وهو النفي، وبين وجهه ردّه. راجع الشاهد المتقدم برقم 161.

2- عبارته: «وتكون قد بمنزلة ربّما» وأنشد البيت. انظر الكتاب 224/4.

3- شماس الهذلي، شاعر مقلّ من هذيل. وليس له ذكر في الهذليين. انظر المعنى 231.

4- عجزه: «كأنّ أثوابه مجتت بفرصاد». للهذلي في سيبويه 224/4 والأزهيّة 221 والمخصّص 55/14 واللّسان (ق د 347/3) و(أ س ن) 17/13 والجنى الداني 259 والمعنى 231 والكافي يحيى 446 و447 والموصل 143 والخزانة 253/11 ومشاهد الإنصاف 202/1، وليس في ديوان الهذليين، ولعبيد بن الأبرص في ديوانه 64 والصحاح (ق د 522) والخزانة 257/11، ولهما في السيوطي 169، وبلا نسبة في المقتضب 43/1 والكشاف 202/1 و709/4 وأمالى الشجري 324/1 وشرح التسهيل 29/1 و108/4 والرضي 445/4 والرصف 393 والدر المصون 412/1 و159/2 والهمع 35/1 و495/2 والتاج (ق د د) 182/5. وورد لزهير بن أبي سلمى بعجز مختلف: «بميد في الرّمح ميّد المائح الأسن» في الصحاح (أ س ن) 2070 والدر المصون 692/9، وانظر الخزانة 259/11، ورواية ديوانه 131: «يغادر القرن»، فلا شاهد. و«أترك»: هنا من أفعال التحويل، والقرن: المكافئ والنظير، واصفرار الأنامل كناية عن الموت. سيتكرر برقم 167.

5- الكلام الآن للشمني 10/2.

6- أنشد المألقي البيت السابق شاهداً على أنّ «قد» للتقليل، قال: وهو أيضاً قليل. انظر الرصف 392 و393. وقال المرادي: إنّ التكثير معنى غريب لها. ثم قال: والحاصل أنّها تفيّد مع الماضي أحد ثلاثة معانٍ: التوقع والتقريب والتحقيق، ومع المضارع أحد أربعة معانٍ: التوقع والتقليل والتحقيق والتكثير. انظر الجنى 258 و259.

7- التكوير 14/81. وكلام السعد في حواشيه على الكشاف المفقودة. فالوجه الآخر الذي قصده هو عكس الكلام لقصده المبالغة في المعنى، ذكره الزمخشري عند تفسير الآية، فقال: «فإن قلت: كل نفس تعلم ما أحضرت، كقوله يوم تجد كلُّ

والفرصاؤ التوت الأحمر⁽¹⁾، وفي الصّاح: التوت بمتناتين من فوق، ولا تقل: توت⁽²⁾. يعني
بمتناة في أوله ومثلثة في آخره. وفي هامش النسخة: يقالان معاً، قال بعض الأعراب:

166-..... من كَرخِ بغدادَ ذي الرُّمانِ والتُّوثِ⁽³⁾

انتهى. وقد ذكر اللّغتين ابن الأعرابي. وقال ابن قتيبة: قال الأصمعي: العربُ تقول بالمتناة،
والفرسُ بالمثلثة⁽⁴⁾.

واعترض على المُصنّف بأنّ سيبويّه لم يقل هذا، وإنّما جوّزه أبو حيّان عليه، معارضاً لفهم
ابن مالك⁽⁵⁾ عنه، وسبق أبا حيّان إلى ذلك الزمخشري⁽⁶⁾، وأمّا نصُّ سيبويّه فهو: «وأمّا (قد)
فجواب لقوله: لمّا يفعل»، ثمّ قال: «وتكونُ بمنزلةِ ربّما»، وأنشد قول الهذلي⁽⁷⁾.

قال ابن مالك: إطلاقه بأنّها بمنزلةِ ربّما، موجبٌ للتسوية بينهما في التقليل، والصرف إلى
المضي⁽⁸⁾.

واعترضه أبو حيّان⁽⁹⁾ فقال: لم يُبين سيبويّه الجهة التي فيها (قد) بمنزلةِ ربّما، ولا يدلّ ذلك
على التسوية في كلّ الأحكام، بل يستدلّ بكلام سيبويّه على نقيض ما فهمه ابن مالك، وهو أن
(قد) بمنزلةِ ربّما في التكثر فقط، ويدلّ عليه إنشاد البيت⁽¹⁰⁾؛ لأنّ الإنسان لا يعجز بما يقع منه
على سبيل القلة والندرة، وإنّما يعجز بما يقع على سبيل الكثرة، فتكون (قد) بمنزلةِ ربّما في
التكثر، وأجيب بأنّ إطلاق التسوية كافٍ في الدلالة على كونها في كلّ الأحكام، وبأنّ الإنسان إنّما
يعجز بما يقع منه على سبيل الكثرة فيما يكون وقوعه قليلاً وكثيراً، وأمّا ما لا يقع إلا قليلاً فإنّه

نفس ما عملت من خيرٍ مُحضراً، لا نفس واحدة. فما معنى قوله عَلِمَتْ نَفْسٌ؟ قلت: هو من عكس كلامهم الذي
يقصدون به الإفراط فيما يعكس عنه». ومنه قوله عز وجل: ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾، ومعناه معني
كم، وأبلغ منه». وأنشد بيت الهذلي. انظر الكشاف 709/4.

1- انظر القاموس (ف ر ص د) 291.

2- انظر الصّاح (ت وت) 254/1. والقاموس (ت و ت) 165.

3- صدره: «أحلى وأشهى لِعَيْنِي إن مَرَرْتُ بِهِ». قاله محبوب بن أبي العَشَنَظِ التَّهْشَلِيّ (-؟) كما في الحيوان 386/5
واللسان (ت وت) 18/2 والشمسي 10/2 والخزانة 258/11 ولبعض الأعراب في المزهرة 216/1. والعَشَنَظِ الطويل من
الرجال. والكرخ: هي الجانب الغربي من بغداد، وفيها سوق عظيمة، وتسمى كرخ بغداد، وهي غير كرخ «سُرْمَن
رأى». انظر معجم البلدان 448/4 والروض المعطار 490 و491.

4- انظر أدب الكاتب 299 واللسان 18/2 والشمسي 10/2 والنص منه كما قدمت.

5- انظر رأي أبي حيان في الخزانة 254/11 وسيأتي نص ابن مالك بعد قليل من شرح التسهيل 29/1

6- انظر الكشاف 201/1 و202. وسيأتي نصّه بعد قليل.

7- انظر الكتاب 223/4 و224. وقول الهذلي هو الشاهد المتقدم برقم 165.

8- انظر شرح التسهيل 29/1.

9- انظر التذييل والتكميل 272/10 والخزانة 255/11.

10- يعني قول الهذلي، وهو الشاهد 165.

«القرن» بكسر القاف: الكفؤ في الشجاعة، والأنامل: جمع أنملة، وهي رأس الأصبع، و«مُجَّتْ» بالبناء للمفعول، أي: رُمِيَتْ؛ يقال: «مَجَّ الرجلُ الشرابَ مِنْ فِيهِ» إذا رمى به، و«الفرصاد» بكسر الفاء: التوتُّ الأحمر. وقاله الزمخشري - أي قال إنها تَرِدُ للتكثير - في قوله تعالى: (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ)، والكثرة هنا في متعلق الفعل، لا في الفعل نفسه، وإلا لزم تكثير الرؤية، وهي قديمة، وتكثير القديم باطل عند أهل السُّنَّةِ.

يعجز عنه بالقليل لاستحالة الكثير، و(تَرَكَ القرن مصفرًا الأناملِ كأنْ أثنابه مُجَّتْ بفرصاد) مما لا يقع إلا قليلاً». انتهى (1).

143* قوله: (وهي رأس [الأصابع] (2)).. فيه نظر؛ لأنَّ هذا المعنى لم يثبُت، فليحذر (3).

144* قوله: (وقاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾) (4).. عبارة الزمخشري:

﴿قَدْ نَرَى﴾: رَبَّمَا نَرَى، ومعناه كثرة الرؤية (5). وأنشد:

167. قَدْ أَتْرُكُ (6)

ب/116

قال السمين في إعرابه (7): وشرحه هذا على التحقيق مُتضادًّا؛ لأنَّه قد شرح ﴿قَدْ نَرَى﴾ بـ (رَبَّمَا نَرَى)، و(رَبًّا) على مذهب المحققين إنَّما تكون لتقليل الشيء في نفسه، أو لتقليل في نظيره. ثمَّ قال (8): «ومعناه كثرة الرؤية»، فهو مُضادٌّ لمدلول (رَبًّا) على مذهب الجمهور، ثمَّ هذا الذي ادَّعاه من كثرة الرؤية لا يدل عليه اللَّفْظ؛ لأنَّه لم يوضع (قد) للكثرة مع المضارع، سواء أريد بها الماضي [أم لا] (9)، وإنَّما فُهِمَتِ الكثرة من تَعَلُّقِ الرُّؤية، وهو التقلُّب. انتهى.



1- إلى هنا كلام الشمني 10/2. وانظر الخزانة 254/11 و255 و256

2- في الموصل: «الإصبع». وهنا بداية ورقة ضائعة من (أ).

3- بل المعنى ثابت؛ إذ قال الخليل في العين (ن م ل) 330/8: الأئملة: المفصل الأعلى الذي فيه الظفر من الإصبع. ورجلٌ مؤنَّمَلُ الأصابع، أي: غليظُ أطرافِها. اهـ. وانظر تهذيب اللغة (ل ن م) 263/15 واللسان (ن م ل) 678.

4- ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ البقرة 144/2.

5- هذا من المواضع التي تبالغ العرب فيها بالتعبير عن المعنى بصدِّ عبارته، ومن هذا الأسلوب قوله ﷺ: ﴿رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ الحجر 2/15. والمراد كثرة مودتهم للإسلام يوم القيامة عند معاينة جزائه وثوابه. انظر الانتصاف من الكشاف 201/1.

6- تقدم برقم 165. ونقل في المعنى 231 كلام الزمخشري هذا. وانظره في الكشاف 201/1 و202، حيث قال عن البيت: «كأنه قال: رَبَّمَا». ونقله في الجني 259 فقال: «فتشبيبه برَّبَّمَا، يدل على أنَّها للتكثير، وعكس ذلك بعضهم، فقال: بل تدلُّ على التقليل؛ لأنَّ رَبَّمَا للتقليل». ثمَّ إنه رجَّح في باب «رَبًّا» ص 440 مذهب الجمهور أنَّها حرف تقليل.

7- نقلًا عن أبي حيان الأندلسي بتصريف يسير. انظر البحر المحيط 427/1 و428 والدر المصون 159/2.

8- أي: أبو حيان؛ على ما ذكرنا.

9- ساقط سهوًّا من النسخ. استدركته من الدر المصون 159/2.

النوع السابع: ما يأتي من الكلمات على ثمانية أوجه:

وهو (الواو)

وذلك الانحصار في الثمانية، أن لنا (واوين) يرتفع ما بعدهما من الاسم والفعل المضارع، وهما:

واو الاستئناف: وهي الواقعة في ابتداء كلام آخر غير الأول، نحو قوله تعالى: (لُبَّيْنٍ لَكُمْ وَنُقْرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ)، برفع (نُقْرُ)، فالواو الداخلة عليه وأو الاستئناف؛ فإنها لو كانت للعطف على «نُبَيْنَ» لانتصب الفعل الداخلة عليه، وهو (نُقْرُ)، كما نُصِبَ في قراءة أبي زُرْعَةَ وعاصم، في رواية المفضل.

[النوع السابع: ما يأتي على ثمانية أوجه]

[الواو]⁽¹⁾

[الوجه الأول: الواو الاستئنافية]

145 ﴿قوله: (واو الاستئناف).. ويشارك الواو في الورد للاستئناف الفاء، كما ذكره الرضي، والمولى سعد الدين⁽²⁾، وكذا (ثم) عند الأخفش⁽³⁾.

145 ﴿قوله: (﴿ونُقْرُ﴾⁽⁴⁾... إلخ) قال الزمخشري: القراءة بالرفع⁽⁵⁾ إخبار بأنه يُقْرُ في الأرحام من يشاء أن يُقْرَهُ من ذلك، والقراءة بالنصب⁽⁶⁾ تعليل معطوف على تعليل، ومعناه: خلقناكم من هذا النوع⁽⁷⁾ لغرضين: أحدهما أن نُبَيِّنَ قَدْرَتَنَا، والثاني أن نُقِرَّ في الأرحام من نُقِرُّ حَتَّى تُوَلِدُوا وَتَنَشَّؤُوا وَتَبْلُغُوا حَدَّ التَّكْلِيفِ فَأَكْلِفْكُمْ. ويعضد هذه القراءة قوله: ﴿ثُمَّ لَتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ﴾⁽⁸⁾.

1- ينظر في الواو: الأزهية 240 والرصف 410 والجنى 153 والمغني 463.

2- انظر رأيهما في شرح الكافية 74/4، والمطول 475.

3- انظر معاني القرآن 321.

4- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ثَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عِلْقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ لُّبَّيْنٍ لَّكُمْ وَنُقْرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لَتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّن يَتُوفَىٰ وَمِنْكُمْ مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْضِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ الحج 5/22.

5- قال الفراء: استأنف: ﴿وَنُقْرُ فِي الْأَرْحَامِ﴾، ولم يردّها على ﴿لُبَّيْنِ﴾. وقال الهروي: رفع ﴿ونُقْرُ﴾ على الاستئناف؛ أي: ونحن نُقْرُ، ومثله: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام 2/6]. انظر معاني الفراء 216/2 والأزهية 240. وانظر الجنى الداني 163.

6- ساقط من (ب). والقراءتان في الكشاف 144/3 والعكبري 933/2 والبحر المحيط 352/6 والدر المصون 231/8.

7- في الكشاف: «خلقناكم مُدْرَجِينَ هذا التدرج». والنص منه 145/3.

8- من الآية نفسها. انظر كلامه في الكشاف 144/3 و145. وقال الطبرسي: ﴿ونُقْرُ﴾ مرفوع بالعطف على على ﴿خلقناكم﴾، أو للاستئناف، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: ونحن نُقْرُ. انظر مجمع البيان 75/17.

والواو الثانية واو الحال: وهي الداخلة على الجمل الحالية، اسميةً كانت أو فعليةً، وتُسمَّى واو الابتداء أيضاً، نحو قولك: جاء زيدٌ والشَّمْسُ طالعةٌ»، ونحو: «دخل زيدٌ وقد غرَّبتِ الشَّمْسُ»، وسيبويه يُقدِّرها بـ «إذ»؛ لأنها تدخل على الجملتين، بخلاف «إذا»، لاختصاصها بالجملِ الفعليةِ على الأصح.

وأن لنا واوين ينتصب ما بعدهما من الاسم والفعل المضارع، وتفيدان المعية وهما:

واو المفعول معه، نحو قولك: «سِرْتُ والنَّيْلَ» بِنَصْبِ «النَّيْلِ» على أَنَّهُ مفعول معه.

قال السمين في إعرابه: «قلت: تسمية مثل هذه الأفعال المسندة إلى الله تعالى غرضاً⁽¹⁾ لا يجوز».

وذكر⁽²⁾ أن الذي قرأ بِنَصْبِ ﴿وَقَرَّ﴾ هو يعقوب⁽³⁾ وعاصم⁽⁴⁾ في رواية.

145* قوله: (وتسمى واو الابتداء أيضاً).. أي: لها صلاحية لأن يقع بعدها المبتدأ⁽⁵⁾.

[الوجه الثاني: الواو الحالية]

146* قوله: (وسيبيويه يُقدِّرها بإذ).. وعبارة المغني⁽⁶⁾: وَيُقَدِّرُهَا سَيَبَوِيهِ وَالْأَقْدَمُونَ بِـ (إذ)، ولا يريدون أنها بمعناها⁽⁷⁾؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قَيْدٌ⁽⁸⁾ للفعل السابق، كما أن (إذ) كذلك.

1- ردًا على قول الزمخشري آنفًا: «ومعناه خلقناكم من هذا النوع لغرضين». انظر الدر المصون 232/8.

2- أي السمين. انظر الدر المصون 231/5.

3- أبو محمد يعقوب بن إسحق بن زيد بن عبد الله الحضرمي البصري (-205هـ) ثامن القراء العشرة، أخذ عن سلام بن سليمان النَّحْوِي (-171هـ) وغيره، وله كتاب «الجامع» في اختلاف وجوه القراءات. وأشهر الرواة عنه: رُوَيْس، وهو محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري (-238هـ) ورُوْح بن عبد المؤمن الهلالي البصري النَّحْوِي (-234هـ). انظر ترجمته في معجم الأدباء 52/20 ووفيات الأعيان 390/6 وإشارة التعيين 385 وغاية النهاية 386/2.

4- هو أبو بكر عاصم بن أبي النَّجُود الكوفي الأسدي (-127هـ) أحد التابعين والقراء السبعة المشهورين. أخذ عن ابن مسعود، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة، ورحل إليه الناس للقراءة. وأشهر الرواة عنه: شعبة وحفص. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 9/3 وغاية النهاية 346/1 وتاج العروس (ن ج د) 271/5.

5- قال المالقي وقد سماها حرف ابتداء: ومعنى ذلك أن تكون لابتداء الكلام، وسواءً كان جملة اسمية أو فعلية، فلا يرتبط ما بعدها من الجمل بما قبلها. انظر رصف المباني 416. وانظر أيضاً الجني الداني 163. فقول السنواني: «لها صلاحية» إشارة إلى جواز الاحتمالين.

6- ص 471.

7- عبارة سيبويه: «وأما قوله عز وجل: ﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [ال عمران 154/3]، فَإِنَّمَا وَجَّهَهُ عَلَى أَنَّهُ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ، وَطَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِذْ طَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ، فَإِنَّمَا جَعَلَهُ وَقْتًا، وَلَمْ يُرَدَّ أَنْ يَجْعَلَهَا وَاقًا، وَإِنَّمَا هِيَ وَاقٌ لِابْتِدَاءِ». الكتاب 90/1. قال الهروي: وتكون بمعنى «إذ».. وتسمى أيضاً واو الحال، وواو الابتداء؛ لأن ما بعدها مبتدأ. وذكر الآية، وقال: قال سيبويه: الواو هاهنا في موضع إذ. انظر الأزهري 242.

8- في (ب): فيه. وهو وهم.

والثانية: واو الجمع الداخلة على الفعل المضارع المسبوق بنفي أو طلبٍ مَحْضِينَ، وتُسَمَّى عند الكوفيين واو الصَّرْف؛ لصرْفهم نَصَبَ ما بعدها عن سنن الكلام. مثال الداخلة على الفعل المسبوق بالنفي، نحو قوله تعالى: (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ)، أي: وأن يعلم. ومثال الداخلة على الفعل المسبوق بالطلب، نحو قول أبي الأسود الدؤلي:

- لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ * * عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

أي: وأن تأتي.

146* قوله: (مَحْضِينَ).. المراد بالمنفي المحض غير الراجع إلى معنى الإثبات، والمراد بالطلب المحض ما لا يكون بلفظ الخبر، أو المصدر، أو اسم الفعل، نحو: «حَسْبُكَ فَيَنَامُ النَّاسُ»، و«سَقِيًّا فَيُرِيكَ»، و«صَنَةَ فَتَكْرُمُكَ»، فلا يجوز النصب بعد شيء منها⁽¹⁾.

[الوجه الرابع: واو الجمع أو الصرف]⁽²⁾

146* قوله: (وتسمى واو الصرف... إلخ).. يعنون⁽³⁾ أنه كان من حق هذا الفعل أن يُعْرَبَ بإعراب ما قبله، فلمَّا جاءت الواو صرْفَتْهُ إلى وجه آخر من الإعراب.

أ/117

146* قوله: (﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾)⁽⁴⁾.. قال المصنّف في شرح الشذور: والمعنى⁽⁵⁾ - والله أعلم - إنكم تجاهدون ولا تصبرون، وتعلمون أن تدخلوا الجنة، وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا⁽⁶⁾ اجتمع في جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه، فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم، والواو من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا﴾ واو الحال، والتقدير: بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة. انتهى⁽⁷⁾.

147* قوله:

168_ (لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ)⁽⁸⁾

1- انظر توضيح المقاصد 1253.

2- ترك الشنواني ذكر الوجه الثالث، وهو واو المعية.

3- أي: الكوفيون. وقال الهروي: وتكون للصرف عن جهة الأول، كقولك: «لا تأكل السمك وتشرّب اللبن». قال الشاعر:

168- لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

أراد: لا تجمع بين النهي عن خلق وإتيان مثله. الأزهريّة 243. وقال المالقي: إن حكمها في صرف ما بعدها إلى المصدر

كحكم الفاء، فقسّمها عليه. انظر رصف المباني 422. وانظر الكتاب 41/3 و42.

4- ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ آل عمران 142/3.

5- في (ب): «المعنى». وهو تصحيف.

6- أدرج قبلها (إلا). وفيه قلب للمعنى.

7- شرح شذور الذهب 409.

8- لأبي الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي (-69هـ) وهو في ديوانه 404 واللّسان (ع ظ ظ) 447/7 وشرح الشذور 310

والجوجري 537/2 والموصل 147 والهمع 312/2 والتاج (ع ظ ظ) 474/10، وللمتوكل الليثي (-85هـ) في جمل

الخليل 96 والعقد الفريد 311/2 والأغاني 188/12 ومعجم الشعراء 399 وجمهرة الأمثال 38/2، وللأخطل في=

وعبارة المُغني: والواوان اللذان ينتصب ما بعدهما: واو المفعول معه.. والواو الداخلة على المضارع المنصوب بعطفه على اسم صريح أو مؤوّل، فالصريح كقوله:

– ولُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي * * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والمؤوّل نحو الواقع قبل واو الصّرف. انتهى.

وقبله:

– يا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ
– يَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِي السَّقَامِ وَذِي الضَّنَا كَيْمَا يَصِحَّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمٌ
– وَأَرَاكَ تَلْقَحُ بِالرَّشَادِ عُقُولَنَا⁽¹⁾ مِنْهَا وَأَنْتَ عَنِ الرَّشَادِ عَقِيمٌ
– إِبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَانْهَاهَا عَنْ غِيَّهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ
– فَهُنَاكَ يَسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيَهْتَدِي بِالقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمِ

والشاهد في: «وَتَأْتِي مِثْلُهُ»⁽²⁾. وعار: خبر مبتدأ محذوف، أي ذلك عارٌ عليك، وعظيم: صفته، و«إذا فعلت» معترض بينهما، و(الخلق) بضم اللام⁽³⁾ – كما قاله الإمام الرازي – مَلَكَةٌ تصدر بها الأفعال عن النفس بسهولة⁽⁴⁾.

147* قوله: (كقوله... إلخ).. يريد: كقول من قال، وإلا فكان ينبغي أن يقول: (كقولها)؛ إذ البيت لميسون زوجة معاوية رضي الله تعالى عنه.

147* قوله:

169- (ولُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

تقدّم الكلام عليه⁽⁵⁾).

= سيبويه 42/3 وليس في ديوانه، وللأخطل أو سابق البربري أو الطرمّاح أو أبي الأسود في الخزانة 564/8. والبيت بلا نسبة في معاني الفراء 34/1 و 408 115 وطبقات فحول الشعراء 684/2 والمقتضب 16/2 والأصول في النحو 154/2 وجمل الرّجّاجي 198 ودقائق التصريف 54 والأزْهِيَّة 243 وشرح الحماسة للمرزوقي 535/2 والمستقصى 260/2 وإعراب الأنباري 146/1 و 386 وشرح التسهيل 36/4 والرضي 75/4 ورفض المبان 424 وارتشاف الضّرْب 1678 والجنى الداني 156 وأوضح المسالك 164/4 وشرح القطر 106 والمغني 472 وابن عقيل 325/2 والمستطرف 37/1 والكافي 455. وغير ذلك..

1- تليق العقول: نهيها عن عواقب الأمور. والمعنى على المجاز. انظر أساس البلاغة (ل ق ح) 176/2.

2- حيث دخلت واو الجمع على فعل مضارع مسبوق بطلب، فانصب بإضمار (أن). ويروى البيت في نظم الدرر 567/3: «..وتأتي بمثله..» فلا شاهد فيه حينئذ، كما لا يستقيم بما الوزن.

3- وضبطها الفيروز في القاموس (خ ل ق) 812 بسكون اللام.

4- انظر أجد العلوم 32/2، وكشف الظنون 35/1. وانظر الفروق اللغوية، في الفرق بين الكسب والخلق 453.

5- تقدّم البيت أول مرة برقم 100 وتقدّم كلام المُحسّني عليه عند وروده برقم 159.

وَأَنَّ لَنَا وَوَيْنَ يَنْجُرُّ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَهَمَا:

واو القسم ينجر ما بعدها بها، نحو قوله تعالى: (وَالَّذِينَ وَالزَّيْتُونَ).

والثانية: واو «رُبَّ»، ينجر ما بعدها بإضمار «رُبَّ» لا بالواو، على الأصح، كقوله، وهو عامر بن الحارث:

- وبلدة ليس بها أنيس * * * إلا اليعافير وإلا العيسُ

أي: «وَرُبَّ بَلَدَةٍ». واليعافير: الظباء البيض، والعيس: الإبل.

وَأَنَّ لَنَا وَوَاوًا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ وَوَاوُ الْعَطْفِ، وَهَذِهِ هِيَ الْأَصْلُ وَالْغَالِبُ، وَهِيَ لِمَطْلَقِ الْجَمْعِ عَلَى الْأَصْحَ، فَلَا تَدَلُّ عَلَى تَرْتِيبٍ وَلَا مَعِيَّةٍ، إِلَّا بِقَرِينَةٍ خَارِجَةٍ، وَعِنْدَ التَّجَرُّدِ مِنَ الْقَرِينَةِ يَحْتَمِلُ مَعطُوفُهَا الْمَعَانِي الثَّلَاثَةَ؛ فَإِذَا قُلْتَ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» كَانَ مُحْتَمِلًا لِلْمَعِيَّةِ، وَالتَّأَخُّرِ، وَالتَّقَدُّمِ.

[الوجه الخامس: واو القسم]

147* قوله: (واو القسم)⁽¹⁾.. ولا تدخل إلا على مظهر يحسن الحلف به، وإذا تلتها واو أخرى فهي للعطف، وإلا⁽²⁾ لاحتاج كل من الاسم أو الاسمين⁽³⁾ إلى جواب.

[الوجه السادس: واو «رُبَّ»]

147* قوله: (واو رُبَّ).. أي: واو تقع بعدها رُبَّ⁽⁴⁾.

148* قوله:

170- (وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ⁽⁵⁾)

1- قال المالقي: تكون للقسم عوضاً من الباء، والأصل الباء؛ لأنها حرف جر في القسم وغيره. انظر رصف المباني 420.

2- نهاية الورقة الضائعة من (أ).

3- في (ب): «كل من الاسمين أو الأسماء».

4- جعلها الهروي بمعنى «رُبَّ». انظر الأزهية 241. وأفسده صاحب الرصف 424 وانظر 156 و387.

5- بعده: «إلا اليعافير وإلا العيس». رجز قاله عامر بن الحارث النمري الملقب بجران العود، وهو في ديوانه 52 والخزانة 15/10، وروايتها: «بسابسا ليس به أنيس» ومشاهد الإنصاف 764/4، وينسب إلى العجاج في ديوانه 346/2 وروايتها: «في بلد ليس به أنيس»، وكذلك روي في الهمع 207/3، فلا شاهد على تلك الروايات. والشاهد (وبلدة) حيث جر الاسم برُبَّ مضمرة بعد الواو، وجعله سيبويه تقوية لإضمار الفعل مع قوته؛ إذ جاز إضمار حرف الجر على ضعفه لما ذكره في أول كلامهم تشبيهاً له بالفعل. ويساق الشطر الثاني شاهداً على الاستثناء؛ فالحجازيون ينصبون «اليعافير»، والتميميون يرفعونه على الإبدال مع أنه استثناء منقطع، وأجازه الفراء في كتابه معاني القرآن 479/1. والرجز بلا نسبة في سيبويه 263/1 و322/2 ومعاني الفراء 273/3 والمقتضب 319/2 و347 و414/4 ومشكل إعراب القرآن 354/1 و376 والكشاف 764/4 وإعراب الأنباري 421/1 والإنصاف 271 و377 وشرح التسهيل 52/2 و286 والرضي 296/4 و رصف المباني 417 والإيضاح في علوم البلاغة 246 والجنى السداني 163 واللسان (ك ن س) 198/6 وإلا⁽⁶⁾ 364/15 والدر المصون 357/4 و633/8 والإعراب 98 وأوضح المسالك 229/2 وشرح الشذور 348 والعيني 107/3 والكافيحي 456 والأشموني 505/1 وموصل الطلاب 148 والهمع 191/2 و207/3 والخزانة 121/4 و363/7 و258/9 و314/10 والكليات 921 والتاج (ك ن س) 451/8.

وَأَنَّ لَنَا وَأَوَّأً يَكُونُ دَخُولَهَا فِي الْكَلَامِ كَخُرُوجِهَا، وَهِيَ الْوَاوُ الزَّائِدَةُ، وَتُسَمَّى فِي الْقُرْآنِ صِلَةً، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) فَ (فُتِحَتْ) جَوَابُ (إِذَا)، وَالْوَاوُ صِلَةٌ جِيءَ بِهَا لِتَوْكِيدِ الْمَعْنَى؛ بِدَلِيلِ آيَةِ الْأُخْرَى قَبْلَهَا، وَهِيَ: (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَتُحْتَبَرُ أَبْوَابُهَا) بِغَيْرِ وَاوٍ. وَقِيلَ: لَيْسَتْ زَائِدَةً، وَإِنَّهَا عَاطِفَةٌ، وَالْجَوَابُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: كَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ. قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ وَالْبَيْضَاوِيُّ. وَقِيلَ: وَاوٍ الْحَالُ، أَيْ «وَقَدْ فُتِحَتْ»، فَدَخَلَتْ الْوَاوُ لِبَيَانِ أَنَّهَا كَانَتْ مُفْتَحَةً قَبْلَ مَجِيئِهِمْ، وَحُدِثَتْ فِي آيَةِ الْأُولَى لِبَيَانِ أَنَّهَا كَانَتْ مُغْلَقَةً قَبْلَ مَجِيئِهِمْ. قَالَ الْبَغَوِيُّ.

يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِـ «أَنْيَسٍ» مَا يُؤَانِسُ بِهِ⁽¹⁾ مِنْ إِنْسٍ أَوْ جِنٍّ، فَيَكُونُ الْاسْتِنْتَاءُ مُتَصِلًا، وَ(الْيَعَافِيرُ): جَمْعُ يَعْفُورٍ، (الطَّبَاءُ الْبَيْضُ)، وَقَالَ غَيْرُهُ: الْيَعَافِيرُ وَلَدُ الْغَزَالِ⁽²⁾، وَقَالَ بَعْضُهُمْ⁽³⁾: الْيَعَافِيرُ جَمْعُ يَعْفُورٍ، وَهُوَ وَلَدُ الْبَقْرَةِ الْوَحْشِيَّةِ. وَأَبْدَلَ (الْيَعَافِيرُ) وَ(الْعَيْسُ) مِنْ (أَنْيَسٍ). وَ(إِلَّا) الثَّانِيَّةُ مُؤَكَّدَةٌ لِلأُولَى. وَ(الْعَيْسُ) — بِكسر العين — جَمْعُ عَيْسَاءَ، كَالْبَيْضِ جَمْعُ بَيْضَاءَ: الْإِبِلُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: هِيَ الْإِبِلُ الْبَيْضُ يَخَالِطُ بِيَاضَهَا شَيْءًا مِنَ الشَّقْرَةِ⁽⁴⁾.

[الوجه الثامن: الواو الزائدة]⁽⁵⁾

ب/117

149 ﴿قَوْلُهُ: (لِبَيَانِ أَنَّهَا كَانَتْ مُفْتَحَةً قَبْلَ مَجِيئِهِمْ...إِلخ)﴾⁽⁶⁾.. قِيلَ: وَإِنَّمَا فُتِحَتْ لَهُمْ قَبْلَ مَجِيئِهِمْ إِكْرَامًا لَهُمْ عَنْ أَنْ يَقْفُوا حَتَّى تَفْتَحَ لَهُمْ⁽⁷⁾. وَوَرَدَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ» فَتَفْتَحُ لَهُ⁽⁸⁾. وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهَا لَا تَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَهُ، وَذَلِكَ مِمَّا يَقْدَحُ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْفَتْحِ قَبْلَ الْمَجِيءِ الْإِكْرَامُ، لَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَحَقَّ الْخَلْقِ بِهِ، وَأَوْلَاهُمْ بِنَيْلِهِ.

- 1- انظر القاموس 492.
- 2- انظر النهاية (ي ع ف ر) 297/5 ومشاهد الإنصاف 764/4.
- 3- هو ابن الأثير. انظر النهاية (ي ع ف ر) 297/5. ونقله عنه ابن منظور، قال: واليُفُورُ الظبي الذي لونه كلون العَفْرِ، وهو التراب، وقيل: هو الظبي عامة، والأنثى يَعْفُورَةٌ، وقيل اليَعْفُورُ الحِشْفُ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِصِغَرِهِ وَكَثْرَةِ لُزُوقِهِ بِالْأَرْضِ، وَقِيلَ الْيَعْفُورُ وَلَدُ الْبَقْرَةِ الْوَحْشِيَّةِ، وَقِيلَ الْيَعَافِيرُ تُيُوسُ الطَّبَاءِ وَفِي الْحَدِيثِ: «مَا جَرَى الْيَعْفُورُ». قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: هُوَ الْحِشْفُ وَهُوَ وَلَدُ الْبَقْرَةِ الْوَحْشِيَّةِ، وَقِيلَ تَيْسُ الطَّبَاءِ، وَالْجَمْعُ الْيَعَافِيرُ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ. اللِّسَانُ (ع ف ر) 583/4. وانظر القاموس (ع ف ر) 412.
- 4- انظر القاموس (ع ي س) 518.
- 5- تَرَكَ الشَّنَوَائِي ذِكْرَ الْوَجْهِ السَّامِعِ، وَهُوَ وَاوٍ الْعَطْفِ، وَالْكَلامُ فِيهَا طَوِيلٌ، انظر الرصف 410 والجنى 158 والمغني 463.
- 6- انظر معالم التنزيل للبغوي 133/7 وتفسير الثعلبي 457/8.
- 7- انظر المغني 476.
- 8- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ». صَحِيحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الْإِيمَانِ 58/2. وانظر تفسير ابن كثير 119/7.

وقول جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، إنها - أي الواو في (وفتحت) - واو الثمانية؛ لأن أبواب الجنة ثمانية، ولذلك لم تدخل في الآية قبلها؛ لأن أبواب جهنم سبعة..

وفي الكشف حكاية قول بأن أبواب جهنم لا تفتح إلا عند دخول أهلها فيها، وأما أبواب الجنة فمقدّم فتحها؛ لقوله: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾⁽¹⁾، فلذلك جيء بالواو، وكأنه قال: حتى إذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها⁽²⁾.

وقال اليميني: أراد جهنم محبس⁽³⁾ لأهلها، ومن عادة المحبس ألا يفتح إلا للداخل فيه أو الخارج منه؛ ولهذا قارن فتحها مجيئهم، وأما الجنة؛ فلأن من فيها من الحور والولدان يتشوقون⁽⁴⁾ إلى أهلها، وينطلعون إلى لقائهم، فيفتحونها قبل مجيئهم، استبشاراً بهم وتطلعاً إليهم كما هو العادة في مجالس الأُنس والسرور. هذا كلامه.

وقد يقال: إن المراد بالأبواب التي تفتح قبل مجيئهم هي أبواب منازلهم من الجنان، والذي لا يفتح أحد قبل النبي ﷺ هو ما كان في المحيط الذي يفضى منه إلى المنازل، فيندفع السؤال المتقدم. والله تعالى أعلم.

149* قوله: (وقول جماعة إنها واو الثمانية)⁽⁵⁾.. قال بعضهم⁽⁶⁾: الذي لخصته من كلام القوم أن هذه الواو أثبتتها الكوفيون⁽⁷⁾، والأخفش⁽⁸⁾، وجماعة⁽⁹⁾، وحملوا على ذلك: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾⁽¹⁰⁾، بدليل الآية الأخرى⁽¹¹⁾، وحينئذ يكون جواب «إذا» ﴿وَفُتِحَتْ﴾، وإنما جيء هنا بالواو دون التي قبلها؛ لأن أبواب السجون مغلقة، إلى أن يأتي صاحب الجريمة، فتفتح له، ثم تعلق عليه، فناسب ذلك عدم

1- سورة (ص) 50/38.

2- انظر الكشف 147/4.

3- كذا في (أ) والذي في سائر النسخ: «مجلس». ولا يناسب المراد. ولم أقف على كلام الفاضل اليميني.

4- في (ب): يتشوقون.

5- للتوسع ينظر كتاب «واو الثمانية» لعمر بن عبد الله العمري.

6- انظر المغني 473 و476. والكلام الآن على الواو الزائدة.

7- انظر الخصائص 462/2 ومعالم التنزيل 133/7 والإنصاف 456 والدر المصون 447/9 والمغني 474 والسراج المنير 372/3.

8- انظر معاني القرآن 132 و497 والدر المصون 447/9 والمغني 474 والسراج المنير 372/3.

9- من ضعفة النحويين. انظر الدر المصون 447/9 والجنى الداني 167 والمغني 474.

10- ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾. الزمر 73/39.

11- يعنى الآية 71 من السورة نفسها، وهي: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ حيث ذكرت «فتحت» بغير واو.

الواو فيها، بخلاف أبواب السرور؛ فإنها تفتح انتظاراً لمن يدخلها. وقيل⁽¹⁾ هي عاطفة، والزائدة الواو في: ﴿وقال لهم خزنتها﴾، وحينئذ يكون جواب «إذا» ﴿وقال لهم خزنتها﴾.

وقيل⁽²⁾: هما عاطفتان، ويكون الجواب محذوفاً تقديره: كان كيت وكيت. وقيل⁽³⁾: هي للحال،

أي جاؤها مفتحةً أبوابها، كما صرح بمفتحةً حالاً في: ﴿جناتٍ عدنٍ مفتحةً لهم الأبواب﴾⁽⁴⁾.

وقيل⁽⁵⁾: وإنما فتحت لهم مع مجيئهم، إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم، ويكون الجواب حينئذ مقدرًا تقديره: (اطمأنوا وسعدوا)؛ قال الزمخشري: «حقه أن يقدر بعد ﴿خالدين﴾»⁽⁶⁾؛ لأنه إنما جاء بعد متعلقات الشرط وما عطف عليه. وقيل⁽⁷⁾: تقديره: (حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها)، يعني أن الجواب بلفظ الشرط، ولكنه بزيادة تقييده بالحال، فذلك صح.

وقيل: هي واو الثمانية؛ لأن أبواب الجنة ثمانية⁽⁸⁾، وزعموا أن لغة قريش إذا عدوا قالوا: «سنة، سبعة، وثمانية»؛ أي إذاً بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعده [عدد]⁽⁹⁾ مستأنف، واستدلوا على ذلك بآيات من جملة: ﴿وثامنهم كلبهم﴾⁽¹⁰⁾. ومن ذكر ذلك الحريري⁽¹¹⁾، وابن خالويه⁽¹²⁾،

1- انظر الدر المصون 447/9 والجنى 168.

2- انظر الكتاب 103/3 ومعاني الزجاج 364/4 والخصائص 462/2 وتفسير الطوسي 452/6 ومعالم التنزيل 133/7 والكشاف 147/4 والإنصاف 459 ونتائج السهيلي 206 وتفسير البيضاوي 80/5 والسراج المنير 372/3.

3- انظر تفسير التعلبي 257/8 والفصول المفيدة 142 و158 وإيجاز البيان 723 والجنى 168 وتفسير الجلالين 575.

4- تقدمت في الصفحة السابقة.

5- انظر تفسير البيضاوي 80/5.

6- أي: جواب الشرط. انظر الكشاف 147/4. وانظر الدر المصون 447/9.

7- انظر الدر المصون 448/9 والسراج المنير 372/3.

8- قال المالقي: وهذه الواو وإن وقعت دالةً على الثمانية أو في الثامن، لا يخرجها ذلك عن معنى العطف أو واو الحال، ووقعت في الثامن بالعرض لا بالقصد. انظر رصف المباني 426. وقوله: «بالعرض» لم يصب فيه؛ فالقرآن كله حكمة، وإن خفيت عنّا. وانظر تعقيب ابن المنير في الانتصاف من الكشاف 713/2 و567/4.

9- زيادة من (ب).

10- ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَحْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ الكهف 22/18.

11- أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري (-516هـ) أديب ومحدث بصري، وهو صاحب المقامات المشهورة باسمه، من كتبه: ملححة الإعراب، ودرة الغواص في أوام الخواص. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 63/4 وإشارة التعيين 263. ورأيه في درة الغواص 22.

12- أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمداني (-370هـ) إمام في النحو واللغة والأدب، أخذ عن ابن دريد وأبي بكر بن الأنباري ونفطويه. وكان على صلة بسيف الدولة، وروى شعر أبي فراس وتوفي بجلب. له: إعراب ثلاثين سورة، و«ليس» في كلام العرب، والجملة في النحو، والمقصود والممدود، وغير ذلك. انظر ترجمته في الفهرست 84 وإنباه الرواة 324/1 ووفيات الأعيان 178/2 وإشارة التعيين 101. ورأيه في الحجة في القراءات السبع 311.

وقولهم إنَّ منها - أي من واو الثمانية - قوله تعالى: (وَتَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)، وهذا قول لا يرضاه نحوياً؛ لأنه لا يتعلّق به حكم إعرابيٌّ، ولا سرٌّ معنويٌّ. والقول بذلك - أي بأن الواو واو الثمانية - في قوله تعالى: (وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ) لأنه الوصف الثامن، أبعدُ من القولِ بذلك في الآيتين قبلها. والقول بذلك في قوله تعالى: (تُيَبِّاتٍ وَأَبْكَاراً) لأنَّ البكارةَ وصفٌ تامنٌ، ظاهرُ الفساد؛ لأنَّ واو الثمانية صالحةٌ للسقوط عندَ القائل بها..

والثعلبيُّ⁽¹⁾، وجماعةٌ، وهذا فاسدٌ عندَ المُصنّف، وذكرَ في المغني⁽²⁾ وَجَهَ ذلك وقال: لو كان لـواو الثمانية حقيقةً، لم تكن الآية منها؛ لأنه ليس فيها ذكرٌ عددِ البتّة، وإنّما فيها ذكرُ الأبواب، وهي جمْعٌ لا يدلُّ على عددٍ خاصٍّ، ثمَّ الواو ليست داخلةً عليه، بل على جملةٍ هو فيها. وأمّا الآيةُ المقيسُ عليها⁽³⁾، فليست نصّاً فيما ذكره، بل تحتلُّ أوجهاً، أحدها: أنّها عاطفةٌ عطفتْ هذه الجملةَ على جملةٍ قوله: (هم سبعة)، فيكون قد أخبروا بخبرين: أحدهما أنّهم سبعةٌ رجالٍ على البتّ، والثاني⁽⁴⁾ أنّ تامينهم كلبُهُمْ، وهذا يؤدّنُ بأنَّ جملةَ قوله: ﴿وَتَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ من كلامِ المتنازعينِ فيهم.. إلى آخر ما ذكره في المغني⁽⁵⁾.

150 ﴿قوله: (إنَّ منها).. بكسر «إن»، معطوفٌ على الأولى⁽⁶⁾؛ لكونها بعدَ القولِ، وقد أشار إلى ذلك الشارح بقوله: (وقولهم).

150 ﴿قوله: (لأنَّه لا يتعلّق به حكم إعرابي ولا سرٌّ معنوي).. الأحسنُ في وجهه أن يقال: لأنَّه لا يدلُّ عليه نقلٌ، ولا يقتضيه⁽⁷⁾.

150 ﴿قوله: (أبعد).. وفي بعضِ النسخ: «أقربُ منه»⁽⁸⁾، أي: إلى القبول. فإن قلت: هذا إثبات ما نفيت؟.. قلت: لا، بل بيانُ التفاوتِ بين القولين، وإن كان كلٌّ منهما غير مقبول.

150 ﴿قوله: (ظاهرُ الفساد).. يعني أنّ القول بثبوتها في غير هذا الموضع⁽⁹⁾ [قولٌ فاسدٌ]⁽¹⁰⁾ يُحتاج إلى بيان فسادِه بوجه من الوجوه، لكن القول به ههنا قول: «ظاهرُ الفساد» ولا يحتاج إلى بيانه أصلاً.

1- أبو إسحق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (-427هـ) عالم بالتفسير والعربية والقراءات، له: الكشف والبيان في تفسير القرآن المشهور بتفسير الثعلبي، والعرائس في قصص الأنبياء. انظر ترجمته في معجم الأدباء 36/5 ووفيات الأعيان 79/1 وإنباه الرواة 119 وبعية الوعاة 356/1. ورأيه في تفسيره 257/8.

2- ص 475.

3- يعني الآية الأنفة الذكر: ﴿وَتَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

4- أي: الخبر الثاني، وليس الوجه الثاني للواو في الآية..

5- انظره: من 473 إلى 476. وفي النقل تصرف.

6- أي: على قول الشارح فيما سبق: وقول جماعة من الأدباء... إلخ

7- تعقيب سليم؛ لأنَّ خفاء السرِّ عنّا لا يُلغي وجوده.

8- لم أقف عليه في نسخ الموصول.

9- أي: في غير قوله ﴿وَتَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

10- من (أ) و(ب). وأدرج بعدها في باقي النسخ «لا». والتصحيح من الكافيحي، فالنص منه 466.

وهي في هذه الآية لا يَصِحُّ إسقاطها؛ إذ لا تجتمع التُّيُوبَةُ والبَكَارَةُ، وليست (أبكاراً) صفةً ثامنةً، وإِنَّمَا هي تاسعةٌ؛ إذ أَوَّلُ الصفات: (خيراً مَنكُنَّ).

وقولُ التُّعَلْبِيِّ: إِنَّ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)، سَهْوٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا عَاطِفَةٌ، وَذَكَرَهَا وَاجِبٌ.

ووجهُ ظهورِهِ⁽¹⁾ أَنَّ «أَبْكَاراً»⁽²⁾ وَقَعَتْ هُنَا صِفَةً تَاسِعَةً، لَا ثَامِنَةً؛ إِذْ أَوَّلُ الصِّفَاتِ الْوَاقِعَةُ هُنَا:

«خَيْراً مَنكُنَّ»، لَا: «مُسْلِمَاتٍ».

118/ب

فَمَا قِيلَ فِي وَجْهِ الظُّهُورِ⁽³⁾ مِنْ أَنَّ الْوَائِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلسَّقُوطِ، وَوَاوِ الثَّمَانِيَةِ قَابِلَةٌ⁽⁴⁾ لِلسَّقُوطِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أَحْكَامِ الْوَائِ الزَّائِدَةِ⁽⁵⁾، لَا مِنْ أَحْكَامِ وَائِ الثَّمَانِيَةِ. وَأَجِيبُ أَيْضاً بِأَنَّ الْوَائِ هُنَا لِعَطْفِ «أَبْكَاراً» عَلَى «تِيَّاتٍ»⁽⁶⁾، فَإِنْ قُلْتِ: فَلِمَ وَسَطَ الْعَاطِفُ بَيْنَهُمَا دُونَ مَا عَدَاهُمَا؟ قُلْتِ: لِمُنَاسِبَةٍ مَخْصُوصَةٍ بَيْنَهُمَا دُونَ مَا عَدَاهُمَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ بَيْنَهُمَا اتِّصَالاً مِنْ وَجْهِ، وَانْفِصَالاً مِنْ وَجْهِ، فَهَذَا هُوَ الْمَوْجِبُ لِمَعْنَى الْعَطْفِ؛ فَلِذَا وَسَطَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا الصِّفَاتُ الْبَاقِيَةُ فَبَيْنَهُمَا اتِّصَالٌ تَامٌّ، فَلَا حَاجَةَ فِي ارْتِبَاطِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ إِلَى إِثْبَاتِ عَاطِفٍ يَفْتَضِيهِ عَقْلٌ⁽⁷⁾.

151 ❀ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَتْ «أَبْكَاراً» صِفَةً ثَامِنَةً وَإِنَّمَا هِيَ تَاسِعَةٌ).. قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: فَإِنْ أَجَابَ بِأَنَّ

«مُسْلِمَاتٍ» وَمَا بَعْدَهُ تَفْصِيلاً لـ «خَيْراً مَنكُنَّ»؛ فَهَذَا لَمْ تَعُدَّ قَسِيمَةً لَهَا، قُلْنَا: كَذَلِكَ «تِيَّاتٍ» تَفْصِيلاً لِلصِّفَاتِ السَّابِقَةِ⁽⁸⁾.



- 1- أي: ظهور فساد القول إن من واو الثمانية تلك التي في قوله ﷻ: «تِيَّاتٍ وَأَبْكَاراً»، وسيأتي في نص الموصل 151. وانظر أنموذج حليل 182.
- 2- «عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مَنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ تِيَّاتٍ وَأَبْكَاراً» التحريم 5/66.
- 3- أي: ظهور الفساد المشار إليه آنفاً. وانظر أنموذج حليل 529.
- 4- في (ب): صالحة.
- 5- سمي الهروي الواو الزائدة في الكلام مُقَحَّمَةً. انظر الأزهية 243.
- 6- انظر الفصول المفيدة 140 ❀ 144.
- 7- قاله الكافيحي 466.
- 8- انظر المغني 477.

النوع الثامن وهو آخر الأنواع: ما يأتي من الكلمات على اثني عشر وجهاً:

وهو (ما)

وهي على ضربين: اسمية وحرفية، فالضرب الأول: الاسمية، وهي الأشرف، وأوجهها سبعة:

أحدها: معرفة تامة، فلا تحتاج إلى شيء، وهي ضربان: عامة وخاصة. فالعامة: هي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، نحو قوله تعالى: (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)، ف «ما» فاعل «نعم»، فمعناها الشيء، (هي) ضمير (الصدقات) على تقدير مضاف محذوف دل عليه (تبدوا)، وهو المخصوص بالمدح، أي: «فنعيم الشيء إبدائها». والخاصة: هي التي يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، وتقدر من لفظ ذلك الاسم المتقدم، نحو: «غسلته غسلًا نعمًا»، و«دققته دقًا نعمًا»، أي: نعم الغسيل، ونعم الدق.

والثاني: معرفة ناقصة، وهي الموصولة، وتحتاج إلى صلة وعائد، نحو قوله تعالى: (ما عند الله خيرٌ من اللّهُوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ)، ف (ما) موصول اسمي في محل رفع على الابتداء، و(عند الله) صلته، و(خيرٌ) خبره، أي: الذي عند الله خيرٌ.

[النوع الثامن: ما يأتي على اثني عشر وجهاً]

[ما]⁽¹⁾

[الضرب الأول: «ما» الاسمية]

[الوجه الأول: «ما» الاسمية المعرفة التامة]

152 ﴿قوله: (وأوجهها سبعة... إلخ).. هذا يؤدي إلى قوله: (إن «ما» تأتي على: معرفة تامة... إلخ).

اللهم إلا أن يُقدَّرَ بمحذوف، أي: وجه معرفة تامة، هكذا إلى الآخر، أي: طريقته⁽²⁾.

152 ﴿قوله: (فلا تحتاج إلى شيء).. تفسير لـ (تامة).

152 ﴿قوله: (وهو المخصوص بالمدح) أي في الظاهر، وفي الحقيقة: «إبدائها».

152 ﴿قوله: (إبدائها) يعني أن ﴿هي﴾ هو المخصوص بالمدح، لكن على حذف مضاف؛ ليحسن

ارتباط الجزاء⁽³⁾ بالشرط، يدل على هذا تذكير الضمير في: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾⁽⁴⁾، أي: إخفاؤها.

[الوجه الثاني: «ما» الاسمية المعرفة الناقصة]

153 ﴿قوله: (ما عند الله خيرٌ)﴾⁽⁵⁾ أي: ما عند الله من الثواب خيرٌ للمؤمنين من اللّهُوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ.

1- ينظر في «ما»: الأزهية 71 والرصف 310 والجنى 322 والمغني 390.

2- يريد: هكذا طريقته إلى الآخر. وهذا من التعقيبات التي لا مسوغ لها.

3- في (ب): الجزم.

4- ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ البقرة 271/2.

5- ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللّهُوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ الجمعة 11/62.

والثالث: شرطية، زمانية وغير زمانية، فالأولى نحو: قوله تعالى: (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم). والثانية نحو قوله تعالى: (وما تفعلوا من خيرٍ يعلمه الله).

[الوجه الثالث: «ما» الاسمى الشرطية]

153* قوله: (أي استقيموا... إلخ).. كذا في المغني؛ حيث قال: أثبت ذلك - أي الشرطية الزمانية - الفارسي⁽¹⁾، وأبو البقاء⁽²⁾، وأبو شامة⁽³⁾، وابن بري⁽⁴⁾، وابن مالك⁽⁵⁾، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾⁽⁶⁾، أي: استقيموا لهم مُدَّةَ استقامتهم لكم. انتهى⁽⁷⁾. وقضيتُه أنَّ ﴿مَا﴾ معمولةٌ للجزاء، وقد يشكُّ عملٌ ما بعدَ فاءِ الجِزاء فيما قبلها. ثم رأيت الدماميني قال⁽⁸⁾: ونحن لا نسلّم ظهوره، بل هي مُحتملةٌ للزمانية⁽⁹⁾ وللمفعول المطلق على حدّ سواء، ويحتمل أن يكون التقدير: (أي زمن استقاموا)، أو (أي استقامة)، وقوله⁽¹⁰⁾: (أي استقيموا لهم مدة استقامتهم)، أي: يقتضي أنها مصدرية ظرفية، لا شرطية زمانية، ويحتمل أن يكون هذا تفسير معني، لا تفسيراً صناعياً. انتهى. قال الشُّمْنِي⁽¹¹⁾: أمارته ظهور الفاء في: ﴿فاستقيموا﴾؛ لأنّ المصدرية الزمانية لا تحتاج إلى الفاء. انتهى. فليتأمل.

وفي إعراب السّمين ما نصّه: يجوز في ﴿مَا﴾ أن تكون مصدرية ظرفية، وهي في محلّ نصبٍ على ذلك، أي: فاستقيموا مُدَّةَ استقامتهم لكم، ويجوز أن تكون شرطية، وحينئذٍ ففي محلّها وجهان:

- 1- انظر التعليقة على سيبويه 147/2. وأنكره أبو حيان في الارتشاف 1864.
- 2- انظر التبيان 636/2.
- 3- أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان (-665هـ) عالم بالقراءات والفقاه والعريضة والتاريخ. مقدسي الأصل دمشقي المولد والنشأة. قرأ على علم الدين السخاوي، وشرح قصائده النبوية، وله: شرح الشاطبية، ومختصر تاريخ دمشق. انظر ترجمته في غاية النهاية 365/1 وبغية الوعاة 77/2. ولم أقف على رأيه.
- 4- في الأصل: «ابن نوى»، وهم. وهو أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بري المصري (-582هـ) مقدسي الأصل مصري الدار، عالم في اللغة والنحو، قرأ كتاب سيبويه وأجاده. الجزولي من تلامذته. وله حواش على الصّحاح لم تتم.. انظر ترجمته في معجم الأدباء 56/12 ووفيات الأعيان 108/3 وإشارة التعيين 161. ولم أقف على رأيه.
- 5- قال: جميع النحويين يجعلون «ما» و«مهما» مثل «من» في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء العرب. وأنشد له الشاهد الآتي برقم 170. انظر شرح الكافية الشافية 1627 وشرح التسهيل 69/4.
- 6- ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ التوبة 79.
- 7- المغني 398.
- 8- انظر الشمي 78/2.
- 9- في (ب): الزبانية. وهو وهم بيّن.
- 10- أي: قول المصنف في المغني آنفاً.
- 11- انظر المنصف من الكلام 78/2 و79.

والرابع: استفهامية، نحو قوله تعالى: (وَمَا تَلَكَ يَمِينِكَ يَا مُوسَى)..

أحدهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الظرفِ الزمانيِّ، والتقدير: أيُّ زمانٍ استقاموا لكم فاستقيموا لهم.

والثاني: أنها في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وفي الخبرِ الأقوال المشهورة⁽¹⁾، و﴿فاستقيموا﴾ جواب الشرط. وهذا نحا إليه الحوفي⁽²⁾، ويحتاج إلى حذفِ عائِد، أي: «أيُّ زمانٍ استقاموا لكم فيه فاستقيموا لهم». وقد جوَّز الشيخُ جمالُ الدينِ بنُ مالكٍ⁽³⁾ في (ما) المصدريةِ الزمانيةِ أن تكونَ شرطيةً جازمةً، وأنشدَ على ذلك:

171_ فما نَحْيَ لا نَسَامُ حَيَاةً وَإِنْ نَمْتُ فِلا خَيْرَ في الدُّنْيَا ولا العَيْشَ أَجْمَعاً⁽⁴⁾

ولا دليلٌ فيه؛ لأنَّ الظاهرَ الشرطيةَ مِنْ غيرِ تأويلٍ بمصدريةِ وزمانٍ. انتهى⁽⁵⁾. وفيه نظر⁽⁶⁾؛ لأنَّه يقتضي أنَّ (ما) معمولٌ للخبر، مع أنه ليسَ معمولاً له، اللهمَّ إلاَّ أن يُقال: تفسير معنى لا تفسير إعراب.

[الوجه الرابع: «ما» الاسمية الاستفهامية]

153* قوله: (﴿وَمَا تَلَكَ يَمِينِكَ﴾)⁽⁷⁾.. ﴿مَا﴾ مبتدأ، خبرُهُ [تـ]⁽⁸⁾، واللامُ حرفٌ دالٌّ على البُعدِ، و﴿يَمِينِكَ﴾ حالٌ مِنْ اسمِ الإشارةِ، والعاملُ فيه ما في المبتدأ مِنْ معنى الفعل⁽⁹⁾، وجوَّز الكوفيون كونَ جميعِ أسماءِ الإشارةِ موصولةً، واستدلُّوا بهذه الآيةِ وشبهها⁽¹⁰⁾، واعتذرَ البصريون بأنَّ أسماءَ الإشارةِ

1- وهو جملة ﴿استقاموا﴾ وحدها، أو مجموع الشرط والجواب.

2- تقدمت الترجمة له ص 220. وانظر رأيه في البحر المحيط 12/5 والدر المصون 16/6.

3- انظر شرح الكافية الشافية 1627/3 وشرح التسهيل 69/4 والأشئوني 17/4 و18.

4- لعبد الله بن الزبير الأسدي، وليس في ديوانه. وهو في شرح التسهيل 69/4 وشرح الكافية الشافية 1627 والدر المصون

16/6 والأشئوني 249/3 وحاشية الصبان 18/4. والشاهد حزم الفعلين المضارعين «نحى» و«لا نسأم» بـ «ما» الشرطية الجازمة.

5- انظر الدر المصون 15/6 و16. وفي النقل اقتضاب.

6- يعني قول السمين: «الظاهر الشرطية»؛ لأنه يقتضي كونها معمول الجزاء الذي هو جملة (لاخير في الدنيا) من البيت.

7- طه 17/20.

8- من (ب).

9- انظر الشعر للفارسي 389، وهذا يردُّ على قول ابن هشام: إنَّ الابتداء لا يعمل في الحال. انظر المغني 563.

10- فقالوا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة 85/2]: إنَّ التقدير: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، فأنتم

مبتدأ، وهؤلاء خبره، وتقتلون صلة هؤلاء، وفي قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [النساء 109/4]: التقدير: «ها أنتم الذين جادلتهم عنهم»، فأنتم مبتدأ، وهؤلاء خبره، وجادلتهم صلة هؤلاء. انظر الإنصاف 717.

ويجب في «ما» الاستفهامية حذف ألفها إذا كانت مجرورة بحرف، نحو قوله تعالى: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) و: (فَنَظِرَةً بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ)، الأصل: «عن ما» و«بما»، فحذفت الألف فرقاً بين الاستفهامية والخبرية..

في هذه المواضع باقية على أصلها؛ دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل، وحملوا على الأصل الحال⁽¹⁾.

وجوز ابن عصفور تعليق ﴿بيمينك﴾ بـ «أعني»⁽²⁾، ولا ينبغي أن يُعَوَّل عليه؛ لأنَّ (أعني) يتعدى بنفسه لا بالباء، والحال أولى كما قال البصريون، ويكون ﴿ما﴾ خبراً مقدماً، و﴿تلك﴾ مبتدأ مؤخر، فالحال فيه مثلها في: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾⁽³⁾.

153 قوله: (بحرف).. كان أولى أن يقول: «بحرف أو مضاف»، أو يترك ذلك.

وعبارة الرضي⁽⁴⁾: وقد تُحذف ألف (ما) الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جرٍّ أو مضاف؛ وذلك لأنَّ لها صدرَ الكلام؛ لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجارِّ عنها، فُقِدَّ عليها، ورُكِبَ معها حتى يصيرَ المجموعُ كلمةً موضوعةً للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر، وجعل حذف الألف دليلَ التركيب، ولم يُحذف⁽⁵⁾ آخرُ (مَنْ) و(كَمْ) الاستفهاميتين مجرورتين⁽⁶⁾؛ لكونه صحيحاً، ولا آخرُ (أَيُّ)؛ لِجَرِيهِ مجرى الصحيح في تحمُّلِ الحركات، وقد جاء الألف ثابتاً، نحو:

172 على ما قام يشتمني لثيم كخنزير تمرغ في رماذ⁽⁷⁾

153 قوله: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)⁽⁸⁾.. قال الزمخشري: «ومعنى هذا الاستفهام تفخيم الشأن؛ كأنه قيل: عن أي شيء يتساءلون»⁽⁹⁾.

1- أي: الحال التي هي عليها الآن. وانظر هذه المسألة في الإنصاف 717.

2- أي: مقدراً. ولم أقف على رأي ابن عصفور.

3- ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ النمل 52/27.

4- في شرح الكافية 50/3.

5- كذا في الرضي 50/3، والذي في النسخ: يجعل. ولا يستقيم.

6- حال لـ (مَنْ) و(كَمْ).

7- لحسان بن ثابت بن المنذر يهجو رُفَيْعَ بنَ صَيْفِيٍّ بنِ عَابِدِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو بنِ مَخْزُومٍ، وكان قد قتل يوم بدر كافراً. وفي (أ): «دمان» ولا فرق، وكذا روي أيضاً، ويروي في الديوان 79 والخزانة 101 و104: «ففيهم تقول يشتمني..»، فلا شاهد فيه حينئذٍ. وهو لحسان في المحتسب 347/2 وأضداد اللغوي 365 والأزهية 84 والكشاف 683/4 وأمالى الشجري 547/2 والرضي 50/3 وشرح الشافية 297/2 و224/4 وارتشاف الضرب 2403 واللسان (ق و م) 497/12 والمغني 394 والعيني 554/4 والكافي 473 والهمع 420/3 والخزانة 130/5 و99/6، وبلا نسبة في ضرائر القراز 317 وتوضيح المقاصد 1487 والدر المصون 516/1 و380/3 و265/5 و257/9 و534/10 و647. سيتكرر برقم 174.

8- النبأ 1/78.

9- الكشاف 684/4.

وسُومَ إثباتها على الأصل، نثراً وشعراً؛ فالنثر: كقراءة عيسى وعكرمة: (عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ) بإثبات الألف. والشعر:

كقول حسان رضي الله عنه:

153* قوله: (﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾)⁽¹⁾.. قال السمين في إعرابه: و﴿بِمَ﴾ يتعلّق بـ ﴿يَرْجِعُ﴾، وقد وَهَمَ الحوفي⁽²⁾ فجعلها متعلّقة بـ ﴿فَنَاظِرَةٌ﴾، وهذا لا يستقيم؛ لأنَّ اسم الاستفهام له صَدْرُ الكلام، و﴿بِمَ يَرْجِعُ﴾ مُعلّقٌ لـ⁽³⁾ ﴿فَنَاظِرَةٌ﴾.

154* قوله: (كقراءة عيسى وعكرمة)⁽⁴⁾.. المراد بعيسى هذا عيسى بن عمر الأسدي الكوفي المقرئ صاحب الحروف، ويُعرف بالهمذاني⁽⁵⁾، لا عيسى بن عمر البصري الثَّقَفي النَّحْوِي⁽⁶⁾. خرَّج له التِّرْمِذِي⁽⁷⁾ والنَّسَائِي⁽⁸⁾، وقال ابن حنبل⁽⁹⁾: لا بأس به. مات سنة ست وخمسين ومئة. وعكرمة - بكسر العين والراء - أبو عبد الله المفسّر⁽¹⁰⁾ مولى ابن عباس رضي الله عنه،

1- ﴿وَإِنِّي مُرْسَلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ النمل 35/27.

2- انظر رأيه في البحر المحيط 74/7 والدر المصون 611/8 والمغني 702 والإتقان 530/1.

3- في النسخ: «متعلق بـ»، وهو وهم. فالنظر هنا مُعلّقٌ عن العمل، وجملة ﴿بِمَ يَرْجِعُ﴾ سدّت مسدّاً مفعول اسم الفاعل ﴿فَنَاظِرَةٌ﴾. والنص من الدر المصون 611/8. وانظر البحر المحيط 74/7.

4- أي: ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ بإثبات الألف، وقرأ بها أيضاً ابن مسعود وأبي بن كعب. قال ابن جني: أضعف اللغتين. انظر المحتسب 347/2، والقراءة أيضاً في الحجة لابن خالويه 241 والكشاف 683/4 ومجمع البيان 4/30 والبحر المحيط 420/8 والدر المصون 647/10 والبرهان 403/4.

5- تقدمت الترجمة له في الصفحة 442.

6- تقدمت الترجمة له 372. وخالف الشمسي بعد ذكره الترجمة عن الدماميني، فقال: الظاهر الذي لا يُعدّلُ عنه إلا للدليل، أن المراد هنا الثَّقَفي النَّحْوِي؛ لأنه الذي كان له اختيارات في القراءة تفارق قراءة العامة ويستنكرها الناس، وكان ذا تعبير في كلامه، واستعمال الغريب فيه وفي قراءته، ولا شك في غرابة هذه القراءة. انظر المنصف من الكلام 76/2.

7- أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلميّ البوغي الترمذي (-279هـ) من أئمة الحديث وحفاظه. نسبته إلى ترمذ على نهر جيحون. تتلمذ على البخاري. له «الكتاب الجامع»، وهو السنن المقرونة باسمه. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 278/4 والوفاي بالوفيات 107/4.

8- أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر النَّسَائِي (-303هـ) حافظ للحديث من الثقات. نسبته إلى مولده «نسا» من نواحي خراسان، سكن مصر، وكان يتشيع لآل البيت، فامتحن بمعاوية فضرب حتّى الموت. له السنن المقرونة باسمه. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 77/1.

9- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الوائلي (-241هـ) إمام المذهب الحنبلي، أصله من مرو، صنّف المسند المقرون باسمه. وله مؤلفات في التاريخ والتفسير وفضائل الصحابة. انظر ترجمته في الحلية 28/2 ووفيات الأعيان 63/1. وانظر كلامه في الشمسي 76/2.

10- ابن عبد الله أصله من البربر من المغرب، وكان لِحْصَيْنِ بن الحرّ العنبري، فوهبه لابن عباس، فسماه عِكْرَمَةَ، واجتهد في تعليمه القرآن والسنن، فبرع في التفسير وعلم القراءات. انظر معجم الأدباء 181/12 ووفيات الأعيان 265/3.

— على ما قام يَشْتَمُنِي لَيْمٌ * * كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّعَ فِي دِمَانٍ

والدِّمَانُ كالرماد وزناً ومعنى. إلا أن حذف الألف هو الأجود، وإثباتها لا يكاد يوجد؛ ولهذا - أي ولأجل أن «ما» الاستفهامية تُحذف ألفها إذا جُرَتْ - ردَّ الكِسائي على المفسرين قولهم في قوله تعالى: (بما غفرَ لي رَبِّي) إنها استفهامية؛ وجه الرد: أن نفي اللزوم يستلزم نفي اللزوم، وكون «ما» الاستفهامية، فدخل حرف الجرِّ ملزومٌ لحذف الألف..

روى عن مولاه وعائشة وأبي هريرة⁽¹⁾ رضي الله تعالى عنهم، خرَّج له الجماعة، ومات سنة ست ومئة⁽²⁾. والعكرمة: الأنثى من الحمام⁽³⁾؛ كأنَّ هذا العَلَمَ منقول منها.

154 قوله: (كقول حسان)⁽⁴⁾.. يشتمني: يسبني، ويجوز في عينه الضمّ والكسر، واللَّيْم: خلاف الكريم، والخنزير: الحيوان المحرّم الأكل المعروف، ونونُه زائدة⁽⁵⁾، وتمرّع: تمعك⁽⁶⁾، والدِّمَان: قد فسره الشارح⁽⁷⁾.

154 قوله: (بما غفرَ لي رَبِّي)⁽⁸⁾.. قال الزمخشري: فإن قلت: (ما) في قوله [تعالى]⁽⁹⁾: ﴿بما غفرَ لي رَبِّي﴾، أي الكلمات⁽¹⁰⁾ هي؟ قلت: المصدرية أو الموصولة، أي: «بالذي غفرَ لي من الذنوب»، ويحتمل أن تكون استفهامية بمعنى: «بأي شيء غفرَ لي رَبِّي»، يريد به ما كان معهم من المصابرة لإعزاز من الدين، حتى قُتل. إلا أن قولك: «بم غفرَ لي» بطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً. انتهى⁽¹¹⁾.

1- عبد الرحمن بن صخر الدوسي (-59هـ) الأكثر رواية للأحاديث. لزم النبي ﷺ حوالي أربع سنين، فروى نحو 5374 حديثاً، توفي بالمدينة. انظر ترجمته في الحلية/376/1 وأسد الغابة/356/3.

2- وقيل سنة: 104هـ، و105، و107. والله أعلم. انظر وفيات الأعيان/265/3 و266.

3- انظر القاموس (ع ك ر م) 1051.

4- أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري ﷺ (-54هـ) شاعر النبي ﷺ وأحد المخضرمين؛ عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام. وكان من سكان المدينة. واشتهرت مدائحه في الغسانيين وملوك الحيرة قبل الإسلام، ثم تولى مهمة الذود عن الدعوة الإسلامية بلسانه. لم يشهد مع النبي ﷺ مشهداً لعلَّه أصابته. انظر أسد الغابة/548/1.

5- قال في التاج (خ ز ر): احتلّف في وزنه، فقال أهل التصريف: هو فعليل — بالكسر — رباعيّ مزيد فيه الياء، والتّون أصلية، لأنها لا تُزاد ثانية مطرّدة، بخلاف الثالثة، كقرنفل، فإنها زائدة. وقيل: وزنه فتّيل؛ فإن التّون قد تُزاد ثانية.. وذكره صاحب اللسان في الموضعين، وكان المصنّف اعتمد زيادة التّون؛ لأنه الذي رواه أهل العربية عن ثعلب، وساعده على ذلك اتفاقهم على أنه مُشتقّ من الخزر؛ لأن الخنازير كلّها خزر، ففي الأساس: وكلُّ خنزيرٍ أخزر. ومنه خنزر الرجل: نظّر بمؤخر عينه. قلت: فجعله «فنعّل» من الأخزر. وقال كراع: هو من الخزر في العين، لأن ذلك لازم له. اهـ. وانظر أساس البلاغة/242/1.

6- انظر القاموس: (ش ت م) 1037، (ل أ م) 1066، (خ ز ر) 395، (م ر غ) 727.

7- بقوله في الموصل 154: «كالرماد وزناً ومعنى».. وانظر القاموس (د م ن) 1102. وتقدّم الشاهد برقم 171.

8- ﴿بما غفرَ لي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾ يس 27/36.

9- زيادة ضرورية.

10- في الكشف: «أي المآت». والنص منه 11/4. وصواب رسمها: المئات.

11- انظر الكشف 11/4 و12.

وحذف الألف لازم، فإذا تَبَتَّتْ الألفُ فقد انتفى اللازم، وإذا انتفى اللازم - وهو حذف الألف - انتفى الملزوم، وهو كون «ما» استفهامية، وإذا انتفى كون «ما» استفهامية ثبت نقيضه، وهو كونها غير استفهامية. وجوابه يؤخذ مما تقدم؛ قال في الكشف: ويحتمل أن يكون «ما» استفهامية، أعني: «بأي شيء غفر لي ربي»، فطرح الألف أجود وإن كان إثباتها جائزاً؛ يقال: «قد علمت بما صنعت هذا» و«بم صنعت». انتهى.

قال في المغني: والعجب من الزمخشري إذ جَوَزَ كونها استفهامية، مع رده على من قال في: ﴿بِمَا أَعُوذُ بِكَ﴾ (1): إنَّ المعنى: (بأي شيء)، بأن (2) إثبات الألف قليل شاذ (3)، وأجاز هو وغيره (4) أن تكون بمعنى الذي، وهو بعيد؛ لأن الذي غفر له هو الذنوب، ويبعده إرادة الإطّلاع عليها، وإن غُفِرَتْ. انتهى (5).

واختار المصنّف فيه أن تكون مصدرية، وذكر السمين في إعرابه (6) أنها ستضعف موصوليتها، من حيث إنه يبقى المعنى أنه تمنى أن يعلم قومه بذنوبه المغفورة. انتهى. وهذا يوضح ما (7) ردّ به المصنّف في المغني. ثم قال السمين: والقائل بكونها استفهامية هو الفراء (8)، ورده الكسائي (9) بأنه كان ينبغي حذف ألفها لكونها مجرورة. ثم ردّ السمين على الزمخشري في قوله (10): «الأجود طرح الألف» بأن المشهور من مذهب البصريين وجوب حذف ألفها، كقوله:

173 - [عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ] (11)

1- ﴿قَالَ فَبِمَا أَعُوذُ بِكَ لِأَفْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الأعراف 16/7.

2- متعلقان بالمصدر (رَدّه).

3- انظر الكشف 92/2.

4- انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 351/1 والهداية إلى بلوغ النهاية 3895 وتفسير الطوسي 363/4.

5- انظر المغني 394.

6- انظر الدر المصون 256/9.

7- في النسخ: «لما». والصواب أن الفعل يوضح يتعدى بنفسه.

8- انظر معاني القرآن 374/2.

9- انظر معاني القرآن 217.

10- تقدم في الكشف آنفاً.

11- لعمر بن معد يكرب في الحماسة 44/1 واللسان (ق ول) 575/11 والخزانة 436/2 والتاج (ق ول) 641/15، وينسب في الأصمعيات 122 إلى دريد بن الصمة (-8هـ). والبيت بلا نسبة في إعراب (الرجاج) 891 والدر المصون 257/9 وأوضح المسالك 69/2 والمغني 191 والعيني 436/2 والأشْمُونِي 375/1 و91/2 والهمع 504/1 وحاشية الصبان 50/2 و333. والرُمح مفعول أول لتقول؛ لأنه بمعنى أظن، و«إذا» الأولى جوابها محذوف دلّ عليه ما قبلها، وما ناب عن جوابها دلّ على جواب «إذا» الثانية؛ فكأنه قال: إذا كَرَّتِ الخيلُ فلماذا تظنُّ بوجوب إلقائي الرمح إذا تَرَكْتُ الطعنَ به. ومالك بن الريب (-60هـ) بيت يشبهه في صدره، أورده ابن منظور تحت الجذر (ج ن ح د ل) 128/11=

وعلى وجوب حذف ألفها إنما جاز إثبات الألف في: «لماذا فعلت»؛ لأن ألفها صارت حشواً بالتركيب مع «ذا» وصيرورتها كالكلمة الواحدة، فأشبهت «ما» الاستفهامية في حال تركيبها مع «ذا» الموصولة في وقوع ألفها حشواً، لصيرورة الموصول مع صلته كالشيء الواحد.

إلا في ضرورة، كقوله⁽¹⁾:

174_ على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في يمان⁽²⁾

انتهى⁽³⁾.

155 *قوله: (وإنما جاز: لماذا فعلت... إلخ).. يوضح هذا ما ذكره السيّد في شرح اللب⁽⁴⁾، أن «ما» الاستفهامية إذا كانت مجرورة، ووقع بعدها (ذا)، لم تحذف ألفها؛ لأن (ذا) لمّا لم تثبت زيادته، ولا كونه موصولاً إلا مع (ما)، صار (ما) مع (ذا) [كلمة⁽⁵⁾] واحدة، وصارت كأنها في وسط الكلمة، والحذف في الوسط قليل. انتهى.

وهذا فصل عقده لـ (ماذا)⁽⁶⁾

اعلم أنها تأتي في العربية على أوجه:

أحدها: [أن تكون (ما) استفهاماً و (ذا) إشارة، نحو: «ما ذا التواني؟»، «ما ذا الوقوف؟»⁽⁷⁾.
الثاني⁽⁸⁾: [أن تكون (ما) استفهاماً و (ذا) موصولة، كقول ليبي رضي الله عنه⁽⁹⁾:

علام تقول السيف يُثقل عاتقي إذا قادي بين الرجال الجندل

قال: والجندل: القصير. اهـ.

- 1- ما بين حاصرتين ساقط من (أ) و (ب).
- 2- تقدم برقم 172.
- 3- كلام السمين. انظر الدر المصون 256/9 و 257. والنقل باقتضاب.
- 4- تقدّم ذكره في الصفحة 120.
- 5- بداية نقص في الأصل تمته من (أ).
- 6- انظر الفصل في المغني 395 ← 397. وانظر: شرح التسهيل 1/196 والرضي 3/64 والقاموس المحيط (ما) 1241.
- 7- كذا ذكره في المغني 395 والقاموس (ما) 1241 والأشعري 1/147 والتاج (ما) 412/20. وأورد ابن الجزري في النشر 161/2 والسيوطي في شرح شواهد المغني 242 بيتاً بلا نسبة، هو:
ما ذا الوقوف على نارٍ وقد حمّدت يا طالماً أوقدت في الحرب نيران
ولم أقف عليه في غيرهما، وقد وقفت على قصيدة لأسامة بن منقذ الشيزري (-584هـ) يقول في مطلعها:
ما ذا الوقوف على دارٍ بذي سلم عجماء أو قد عراها عارضُ البكم
وهي في ديوانه 298. فعمل المصنّف أتى به للتمثيل، كمثل «ما ذا التواني».
- 8- ما بين حاصرتين هنا ساقط من (ب).
- 9- أبو عقيل ليبي بن ربيعة بن مالك العامري (-41هـ) أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات. من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ ويعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم، وترك الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً. انظر ترجمته في أسد الغابة 200/4.

175_ أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يَحَاوُلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ⁽¹⁾

فـ (ما) مبتدأً بدليل إبدال المرفوع⁽²⁾ منها، و (ذا) موصولة بدليل افتقاره للجملة بعده.

وهو أرجح الوجهين في: ﴿وَسَأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾⁽³⁾، فيمن رفع⁽⁴⁾ ﴿الْعَفْوَ﴾، أي: الذي ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تُجَابَ الأسميةُ بالأسمية، والفعليةُ بالفعلية.

الثالث: أن يكونَ (ماذا) كُلهُ استنهماً على التركيب، كقولك: «لماذا جئت؟»، وقوله:

176_ يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ⁽⁵⁾

وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ بالنصب⁽⁶⁾، أي: ينفقون العفو.

الرابع: أن يكونَ (ماذا) كُلهُ اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الذي، على خلاف في تخريج قول الشاعر:

177_ دَعِيَ مَاذَا⁽⁷⁾ عَلِمْتَ سَاتِّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَغْيِبِ نَبَّئِنِي⁽⁸⁾

1- ديوان لبيد 144 وجمل الخليل 181 وسيبويه 417/2 ومعاني الفراء 139/1 والأصول في النحو 264/2 وكتاب اللامات 50 وتهذيب اللغة (ح ن ب) 75/5 و(ح ل) 156/5 والصحاح (ذا) 2552/6 والأزهيية 216 والمفصل 190 وأمالي الشجري 444/2 و54/3 وشرح التسهيل 197/1 والرضي 65/3 ووصف المباني 188 واللسان (ن ح ب) 751/1 و(ح و ل) 185/11 و(ذو) 364/15 والجنى 239 وأوضح المسالك 144/1 والمغني 395 والقاموس (ما) 1241 والأشمونى 145/1 والإتقان 359/1 والسيوطي 242 والخزانة 252/2 و145/6 و147 والتاج (ن ح ب) 420/2 و(ما) 412/2 وحاشية الصبان 232/1. والنحب: النذر.

2- يعني: «نحب».

3- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ البقرة 219/2.

4- قرأ بذلك أبو عمرو، والقراءة في مفردته 80 والتيسير 64 والنشر 160/2 و227، وابن كثير في رواية، والحسن وقتادة وابن أبي إسحق. انظر الكشاف 262/1 ومجمع البيان 202/2 والعكبري 176/1 والبحر المحيط 195/2 والدر المصون 408/2 والإتحاف 287.

5- عجزه: «لا يستفقتن إلى الدارين تحنانا»، لجرير يهجو الأخطل. وهو في ديوانه 494 وشرح التسهيل 198/1 والجنى 240 والسيوطي 242 والتاج (ما) 413/20، وبلا نسبة في مجمع البيان 203/2 والدر المصون 230/1 والمغني 396 والمهم 274/1. والخزُرُ، بضم الخاء المعجمة وسكون الزاي وبعدها راء، جمع أخزر، مثل أحمَرُ وحُمُرٌ، وكل ما كان من هذا الباب، والأخزر: الذي في عينيه ضيقٌ وصغرٌ، وهذا وصف العجم، فكأنه نسبة إلى العجم وأخرجه عن العرب، وهذا عند العرب من النقائص الشنيعة. انظر وفيات الأعيان 325/1.

6- وهي القراءة المشهورة المثبتة في القرآن الكريم. فقوله: «غير أبي عمرو» لا وجه له؛ لما ذكرت في تخريج قراءة الرفع.

7- إلى هنا ساقط من الأصل.

8- لأبي حية النميري، وهو في ديوانه 177 ولسان العرب (أ ب ي) 12/14، وللمثقب العبدي في ديوانه 213 والسيوطي 69، ولسحيم بن وثيل في العيني 488/1؛ قال إنه من قصيدة مُلَفَّقَة تداحلت فيها أبياتٌ للمثقب، ولسحيم، ولأبي زيد.

فالجُمهور على أنَّ (ماذا) كَلَّةُ مفعول (دعي) ثمَّ اختلف؛ فقال السيرافي وابن خروف⁽¹⁾: موصولٌ بمعنى الذي⁽²⁾، وقال الفارسي⁽³⁾: نكرة بمعنى شيء؛ قال: لأنَّ التركيب ثبت في الأجناس من دون الموصولات. وقال ابن عصفور⁽⁴⁾: لا يكون (ماذا) مفعولاً لـ (دعي)؛ لأنَّ الاستفهام له الصدر، ولا لـ (علمت)؛ لأنَّه لم يُردَّ أن يَسْتَفْهَمَ عَنْ معلومها ما هو، ولا لِمَحذوف يفسره (سأَتَقِيه)؛ لأنَّ (علمت) حينئذٍ لا محلُّ لها، بل (ما) استفهام مبتدأ و(ذا) موصول خبره، و(علمت) صلةٌ، وعُلِّقَ (دعي) عن العمل بالاستفهام. انتهى. وتقول: إذا قَدَّرْتَ (ما) بمعنى «الذي»، أو بمعنى «شيء»، لم يمتنع كونها مفعول (دعي)، وقوله⁽⁵⁾: «لم يُردَّ أن يستفهما عن معلومها»، لازمٌ له إذا جعل (ماذا) مبتدأً وخبراً، ودعواه تعليق (دعي) مردودٌ بأنَّها ليست من أفعال القلوب. فإن قال: إنّما أردتُ أنه قدَّر الوَقْفَ على (دعي)، فاستأنفَ ما بعده، ردَّه قول الشاعر: «ولكن»؛ فإنَّها لا بدَّ أن يُخالِفَ ما بعدها ما قبلها، والمخالِفُ هنا: (دعي)؛ فالمعنى: «دعي كذا، ولكن افعلي كذا»، وعلى هذا فلا يصحُّ استئناف ما بعدَ (دعي)؛ لأنَّه لا يقال: «مَنْ في الدار؟ لأنني أكرمه، ولكن أخبريني عن كذا».

الخامس: أن تكونَ (ما) زائدةً، و(ذا) للإشارة، كقوله:

178_ أَنْوَرًا سَرَعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ⁽⁶⁾

[أَنْوَرًا، بالنون]⁽⁷⁾، أي: أنفراً، و(سَرَع) أصله بضمِّ الراء فخفف، يقال: «سَرَعَ ذا خروجاً»،

أي: أسرع هذا في الخروج.

= انظر كلامه 193/1. ولبعض العرب في سيبويه 418/2 والخزاعة 142/6، وبلا عزوٍ في المفردات 183/1 وشرح التسهيل 197/1 والرضي 65/3 وارتشاف الضرب 1009 واللسان (ذوا) 461/15 وتوضيح المقاصد 439 والجن 241 والدر المصون 230/1 والمغني 396 و397 والقاموس (ما) 1241 والمهمع 275/1 والتاج (ما) 412/20. وورد في (ب): «فأتقيه» بدل «سأتقيه». سيتكرر برقم 179.

1- انظر المغني 396. ولم أفد على رأيهما في شرحهما على كتاب سيبويه، فلعلهما في القسمين المفقودين.

2- قال السمين الحلبي: «لأنَّ ما قبله لا يُعلَّق». انظر الدر المصون 230/1.

3- انظر كتاب الشعر 385 والبحر المحيط 119/1 والجنى الداين 241 والدر المصون 230/1. ولم يصرح به في التعليقة 119/2، ونصه: «إذا قلت: ماذا، فجلعتَ (ذا) بمنزلة (الذي)، لم يجز أن تضع (الذي) موضع (ذا) بعد (ما).

4- انظر شرحه على الجمل 479/2، وارتشاف الضرب 1009.

5- أي ابن عصفور.

6- عجزه: «وَجَبَلُ الوَصْلِ مُنْتَكِتٌ حَذِيقٌ». لِمَالِكِ بْنِ زُغْبَةَ البَاهِلِيِّ فِي تَهْدِيبِ اللُّغَةِ (س ع ر) 54/2 و(ر ن) 169/15

والأساس (س ر ع) 451/1 واللَّسَان (ن و ر) 244/5 و(س ر ع) 152/8 والتاج (ن و ر) 566/7 و(س ر ع) 208/11

و(ح ذ ق) 70/13 و(ما) 412/20. ولِلْبَاهِلِيِّ فِي الصَّحاح (س ر ع) 1228، ولَأَبِي شَفِيقِ زُغْبَةَ البَاهِلِيِّ، أَوْ لِحِزْرِ بْنِ

رَبَاحِ البَاهِلِيِّ فِي اللِّسَان (ب و ق) 30/10، وَأَحَالَهُ السِّيَوطِيُّ 243 إِلَى الأَصْمَعِيَّاتِ مَنْسُوباً لِأَبِي شَفِيقِ البَاهِلِيِّ جَرَدِ بْنِ

رَبَاحِ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِيهَا. وَلَمْ يَنْسَبْ فِي المَحْتَسَبِ 181/1 والصَّحاح (ن و ر) 838 وشرح التسهيل 197/1 والمغني 397

و411 والقاموس (ما) 1241. وفَرُوقُ: المَرَاةُ تَفَارِقُ الرِّيبَ، وَحَذِيقُ: مَقْطُوعٌ. سيتكرر برقم 198.

7- من (أ).

والخامس: نكرة تامة غير محتاجة إلى صفة، وذلك واقع في ثلاثة مواضع، في كلٍّ منها خلافٌ يُذكرُ:

أحدها: الواقعة في باب «نعم وبئس» إذا وقع بعدها اسم أو فعل، فالأول نحو قوله: (فِنِعْمًا هِي)، والثاني كقولك: «نِعْمَ مَا صَنَعْتَ»، ف «ما» في المثالين نكرة تامة منصوبة المحل على التمييز للضمير المستتر في «نِعْمَ»، المرفوع على الفاعلية، والمخصوص بالمدح في المثال الأول مذكورٌ، أي: «نِعْمَ شَيْئًا هِي»، وفي المثال الثاني محذوفٌ، والفعل والفاعل صفة، أي: «نِعْمَ شَيْئًا شَيْءٌ صَنَعْتَهُ». والخلاف في الأول ثلاثة أقوال، وفي الثاني عشرة أقوال، تركتُها خوفَ الإطالة.

والموضع الثاني من المواضع الثلاثة: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإكثار من فعل: «إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلُ»، فخبِر «إِنَّ» محذوف، و«مِنْ» متعلّقة به، و«ما» نكرة تامة بمعنى «أمر»، و«أَنْ» وصلَّتْها في موضع جرٍّ، بدلٌ مِنْ «ما»، أي: إِنِّي مخلوقٌ مِنْ أَمْرٍ، ذلكَ الأَمْرُ هُوَ فِعْلِي كَذَا وَكَذَا». وزعمَ السِّيرافيّ وابنُ خروفٍ - وتبعهما ابن مالِك، ونقلَه عن سيبويه - أن «ما» معرفةٌ تامةٌ بمعنى: «الأمر» و«أَنْ» وصلَّتْها مبتدأً، والظرف خبره، والجملة خبر «إِنَّ»، أي: «إِنِّي مِنَ الأَمْرِ فِعْلِي كَذَا وَكَذَا». والأول أظهر؛ وذلك لأنَّه على سبيل المبالغة، مثل: (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ)، جعلَ الإنسانَ لمبالغته في العَجَلَةِ كأنَّه مخلوقٌ منها، ويؤيِّدُه أن بعده: (فلا تستعجلون)، وقيل: العَجَلُ الطينُ بلغة حمير. وردَّه المصنف في «شرح بانة سعاد» بأن ذلك لم يثبت عند علماء اللغة.

قال الفارسي⁽¹⁾: يجوز كون (ذا) فاعل (سرع) و(ما) زائدة، ويجوز كون (ماذا) كُله اسماً، كقوله:

179_ دعي ماذا علمت..... (2)

السادس: أن تكون (ما) استفهاماً، و(ذا) زائدة. أجازَه جماعةٌ منهم ابن مالك⁽³⁾ في نحو: «ماذا صنعت»، وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: «لم ذا جئت». والتحقق أن الأسماء لا تُزاد⁽⁴⁾.

[الوجه الخامس: «ما» الاسمية النكرة التامة]

157﴿قوله: (كأنه مخلوق منها).. قال السمين في إعرابه: جعل ذاتَ الإنسان كأنها خلقت من نفس العَجَلَةِ، دلالةٌ على شدة اتِّصاف الإنسان بها؛ فإنها التي أخذ منها مادته⁽⁵⁾.

1- انظر شرح التسهيل 197/1 والمغني 397. ولم أفر على رأيه في مصنفاته.

2- تقدم برقم 177.

3- عبارته: فلو ألغيت «ذا» حقيقةً بتقدير سقوطها، أو حُكماً يجعلها مع «ما» و«من» شيئاً واحداً، حُكِم للموضع بما يستحقه لفظ «أي» الاستفهامية لو وقعت فيه، ويظهر أثر ذلك في الجواب والتفصيل؛ فالجواب كقولك: «خيراً» لمن قال لك: «ماذا صنعت؟». والتفصيل كقولك: «أخيراً أم شرّاً»، و: «أزيداً أم عمراً». شرح التسهيل 196/1.

4- انظر بهذا الصدد: سر الصناعة 301 والمخصص 228/4 والبحر المحيط 522/2 والجنى 78.

5- قاله عند الآية: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ الأنبياء 37/21. وهذا قولٌ ثانٍ مما ذكر أنه على المبالغة، وكان قد ذكر أولاً أنه من باب القلب، والأصل: خُلِقَ العَجَلُ مِنَ الإنسان لشدة صدوره منه وملازمته له، وإلى هذا ذهب أبو عمرو، وقد يتأيد هذا بقراءة عبد الله بن مسعود: ﴿خُلِقَ العَجَلُ مِنَ الإنسان﴾. والقلب موجود. انظر الدر المصون 156/8 و157.

والموضع الثالث، وهو آخرها: التعجب، نحو: «ما أحسن زيداً»، ف «ما» نكرة تامة، مبتدأ، وما بعدها خبرها، أي: شيءٌ حسنٌ زيداً. وهذا القول هو قول سيبويه، وجوز الأخفش أن تكون موصولة، وأن تكون نكرة ناقصة، وما بعدها صلة أو صفة، والخبر محذوف وجوباً، مقدّر بـ «عظيم».. ونحوه.

158* قوله: (التعجب).. قال الرضي: واعلم أن التعجب انفعال يعرضُ للنفس عند الشعور؛ لأمر يخفى سببه، ولهذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب، ولا يجوز التعجب منه⁽¹⁾ تعالى حقيقة؛ إذ لا يخفى عليه تعالى شيءٌ. انتهى⁽²⁾.

وقال بعضهم⁽³⁾: التعجب كيفية نفسانية تابعة لإدراك الأمور القليلة الوقوع المجهولة الأسباب، والمراد بها الأسباب العادية، لا قدرة الله تعالى.

وقال نجم الدين السعيد⁽⁴⁾ في شرح الحاجبية: التعجب انفعال يحدث في النفس عند مشاهدة ما جهل سببه ويقل في العادة وجوده، ولهذا لا يصح التعجب على الله تعالى، لأنه عالم لا يخفى عليه شيء، وما ورد منه تعالى نحو: ﴿فما أصبرهم على النار﴾⁽⁵⁾، مصروفٌ إلى المخاطب، أي يجيب أن يتعجب العباد منه⁽⁶⁾.

158* قوله: (وهذا القول هو قول سيبويه) أي: كون (ما) في «ما أحسن زيداً» نكرة تامة⁽⁷⁾.

قال في المغني: جزم بذلك جميع البصريين إلا الأخفش⁽⁸⁾ فجوزه، وجوز أن تكون معرفة موصولة، والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في محل رفع، نعتاً لها، وعليهما؛ فخير المبتدأ محذوف وجوباً تقديره: شيء عظيم.. ونحوه. انتهى⁽⁹⁾.

1- متعلقان بجوز؛ أي: لا يصدر من الله ﷻ التعجب على الحقيقة.

2- شرح الكافية 228/4.

3- لم اهد إلى معرفته. وعبارة السيد الجرجاني: «التعجب انفعال النفس عما خفي سببه». التعريفات 65.

4- تقدم ص 275، وكتابه المذكور مخطوط في مكتبة صنعاء 399 ونسخة أخرى في دير الأسكوريال رقم 87 ونسختان في

مكتبة خزنة فيض الله أفندي باستانبول رقم 1980 و1981. انظر شرح الوافية، مقدمة التحقيق 35.

5- ﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب بالمعفرة فما أصبرهم على النار﴾ البقرة 175/2.

6- قال العكبري 142: «الكلام تعجب عجب الله به المؤمنين». اهـ. وقال صاحب الكشاف 216/1: تعجب من حالهم في

التباسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم، كما تقول لمن يتعرض لما يوجب غضب السلطان: «ما أصبرك على القيد والسجن»، تريد أنه لا يتعرض لذلك إلا من هو شديد الصبر على العذاب. اهـ.

7- أي: غير موصوفة، والجملة بعدها خبر. هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين والأخفش في قول. انظر الكتاب 73/1

والمفصل 368 وشرح الكافية للرضي 233/4 والجنى الداني 337.

8- انظر معاني القرآن 39 والمفصل 368 وشرح التسهيل 31/3 وتوضيح المقاصد 886 والجنى 337 والمغني 392.

9- انظر المغني 392.

وزهد الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية، وما بعدها الخبر.

والسادس: نكرة موصوفة بصفة بعدها، كقولهم - أي العرب: «مررت بما معجب لك»، أي: بشيء معجب لك. ومنه - أي ومن وقوع «ما» نكرة موصوفة - في قول قال به الأخفش والرجاج والزمخشري: «نعم ما صنعت»، ف «ما» نكرة ناقصة، فاعل «نعم»، وما بعدها صفتها، أي: نعم شيء صنعت. ومنه أيضاً: «ما أحسن زيدا» عند الأخفش في أحد احتمالين، أي: شيء موصوف بأنه حسن زيدا عظيماً، فحذف الخبر كما تقدم عنه.

158* [قوله]: (وزهد الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية)⁽¹⁾، وضَعَفَ⁽²⁾ هذا من حيث اللفظ؛ لأنه نقل من إنشاء إلى إنشاء، ولم يثبت ذلك، وأما من حيث المعنى فقوي؛ لأنه كان جهل السبب فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو: ﴿مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾⁽³⁾، وإنما صحَّ وقوع (ما) مبتدأ عند سيبويه⁽⁴⁾ مع كونها نكرة غير مخصوصة؛ لأن التثنية مقصود هنا باعتبار الإبهام i/121 المناسب للتعجب، لأن سببه مجهول لا يعرف.

وقال الرضي⁽⁵⁾: وذلك لأن التعجب كما ذكرنا إنما يكون فيما يُجهل سببه، فالتثنية يناسب معنى التعجب، فكان معنى «ما أحسن زيدا» في الأصل: «شيء من الأشياء، لا شيء أعرفه، جعل زيدا حسناً»، ثم نقل إلى إنشاء التعجب، وانمحي عنه معنى الجعل، فجاز استعماله عن شيء يستحيل كونه جعل جاعل، نحو: «ما أقدّر الله، وما أعلمه»؛ وذلك لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته، وهي⁽⁶⁾ التعجب من الشيء، سواء كان مجعولاً وله سبب، أو لا. فهزمة (أفعل) لتعدية ما كان لازماً بالأصالة، أو لتعدية ما صار لازماً بالنقل [إلى فعل]⁽⁷⁾، إلى مفعول غير مفعول الأول، وهو فاعل أصل الفعل، نحو: «ضرب زيداً عمرواً» في: «ما أضرب زيدا لعمرو»، و (ما) مبتدأ و (أفعل) خبره، وفيه ضمير راجع إلى ما هو فاعل، والمنصوب بعده مفعول. انتهى.

[الوجه السابع: «ما» الاسمية النكرة الوصفية]⁽⁸⁾

1- انظر رأيهما في الرضي 234/4 وتوضيح المقاصد 886 والجن 337. ولم أقف عليه في مصنفاتهما.

2- ضَعَفَهُ الرضي في شرح الكافية 234/4. وانظر شرح التسهيل 32/3.

3- ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ ثم ما أدراك ما يوم الدين الانفطار 17/82 و18.

4- انظر الكتاب 73/1.

5- في شرح الكافية 233/4.

6- كذا في الرضي 233/4، والذي في النسخ: «هو». وليس بصواب؛ إذ إنه عائد إلى الثمرة.

7- ساقط من النسخ، استدركته من الرضي 233/3. وقوله بعده: «إلى مفعول» متعلق بالمصدر «تعدية» الأول.

8- ترك الشنواني ذكر الوجه السادس، وهو «ما» الاسمية النكرة الموصوفة.

والسابع: نكرة موصوفٌ بها نكرة قبلها، إما للتحقير، أو للتعظيم، أو للتنويح. فالأول نحو: (مثلاً ما بَعُوضَةٌ).

159 ﴿قوله: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾⁽¹⁾.. في الكشف: و﴿ما﴾ هذه إيهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة

أبهمة إيهاماً، وزادته شياعاً وعموماً، نحو: «أعطني شيئاً ما»⁽²⁾. أو صلة⁽³⁾ لتأكيد نحو: ﴿فَمَا تَقْضِيهِمْ مِثْقَاتِهِمْ﴾⁽⁴⁾. وانتصب ﴿بَعُوضَةٌ﴾ لأنه عطف بيان لـ ﴿مَثَلًا﴾، أو مفعول لـ (ضرب)، و﴿مَثَلًا﴾ حال عن النكرة، مقدّمة عليها، أو انتصب ﴿مَثَلًا﴾ و﴿بَعُوضَةٌ﴾ على أنهما مفعولان؛ لجري (ضرب) مُجْرَى (جعل)⁽⁵⁾.

قال التفزازاني⁽⁶⁾: ولا خفاء في أنه لا معنى لقولنا: «يَضْرِبُ بَعُوضَةٌ» إلا بضم (مثلاً) إليه، فتسمية مثل هذا مفعولاً و﴿مَثَلًا﴾ حال بعيد جداً، وقولهم: «حال موطئة» غلط ظاهر؛ فإن ﴿مَثَلًا﴾ هو المقصود، وإنما يستقيم لو جعل ﴿بَعُوضَةٌ﴾ حالاً، و﴿مَثَلًا﴾ صفة له؛ مثل: ﴿أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾⁽⁷⁾.

والحاصل أن في نصب ﴿مَثَلًا﴾ و﴿بَعُوضَةٌ﴾ في الآية أقوالاً⁽⁸⁾:

أحدها - للفراء⁽⁹⁾ -: أن ﴿مَثَلًا﴾ مفعول ﴿يَضْرِبُ﴾ و﴿بَعُوضَةٌ﴾ صفة لـ ﴿ما﴾ إذا جعلتها بدلاً من (مثل) وتكون (ما) حينئذٍ وصفت باسم الجنس المنكر لإيهام (ما). وضعف بأن الصفة بأسماء الأجناس لا تنقاس.

الثاني: أن ﴿مَثَلًا﴾ مفعول، و﴿بَعُوضَةٌ﴾ عطف بيان للمثل⁽¹⁰⁾. وضعف بأن الجمهور على أن عطف البيان لا يكون في النكرات.

الثالث: أن ﴿مَثَلًا﴾ مفعول، و﴿بَعُوضَةٌ﴾ بدلٌ منه، واختير⁽¹¹⁾.

ب/121

1- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ

كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا بِضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ البقرة 26/2.

2- في الكشف: «كقولك أعطني كتاباً ما». والنص منه 114/1.

3- معطوف على «إيهامية».

4- ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَعِيرٍ حَقٌّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ النساء 155/4.

5- انظر الكشف 114/1.

6- في حاشية الكشف، ونقله الشمني 319/1 وكان قد نقل كلام الزمخشري الآنف الذكر.

7- ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ يوسف 2/12. وقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِمْ أَهْلَ السُّفْهِانِ﴾ أيضاً: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ طه 113/20.

8- انظر مجمع البيان 144/1 و145 والبحر المحيط 122/1.

9- وذكر ثلاثة أوجه، هذا ثالثها وأحبها إليه. انظر معاني القرآن 22/1.

10- انظر مفاتيح الغيب 125/2.

11- اختاره أبو البقاء العكبري، انظر التبيان 43/1 والإملاء 26/1.

والثاني نحو قولهم - أي العرب، كالزبَاء: «لأمرٍ ما جدَعٌ قَصِيرٌ أَنْفَهُ»، ف «ما» نكرة موصوفٌ بها (مثلاً) في الأول، و«أمرٍ» في الثاني، مؤوَّلةٌ بمشتق، أي: مثلاً بالغاً في الحقارة بعوضةً، و: لأمرٍ عظيمٍ جدَعٌ قصيرٌ أَنْفَهُ. وقصيرٌ: اسم رجل، وهو قصيرٌ بنُ سعدٍ اللَّخميِّ صاحبِ جَذِيمةِ الأبرش، وقِصَّتُهُ مشهورةٌ معَ الزبَاء لَمَّا احتال على قتلها.

الرابع: أنَّ ﴿بِعُوضَةٍ﴾ مفعول ﴿يُضْرَبُ﴾، و﴿مِثْلًا﴾ حالٌ منها لأنَّه نكرةٌ مقدَّمٌ عليها⁽¹⁾.
الخامس: أنه مفعول أول لـ ﴿يُضْرَبُ﴾، و﴿بِعُوضَةٍ﴾ الثاني. وضعف بأنَّ الصحيحَ تعديّ (ضرب) إلى مفعول واحد فقط⁽²⁾.

السادس: أنَّ ﴿بِعُوضَةٍ﴾ مفعول أول لـ ﴿يُضْرَبُ﴾، و﴿مِثْلًا﴾ الثاني، وفيه ما تقدّم⁽³⁾.
السابع: أنَّ ﴿مِثْلًا﴾ مفعول ﴿يُضْرَبُ﴾، و﴿بِعُوضَةٍ﴾ منصوبٌ على إسقاط الخافض، أي: ما بين بعوضةٍ فما فوقها، وحكوا: «لَهُ عَشْرُونَ مَا نَاقَةٌ فَجَمَلًا»⁽⁴⁾، ونسبه ابنُ عطية⁽⁵⁾ لبعض الكوفيين، والمهدوي⁽⁶⁾ للكوفيين، وغيرُهما للكسائيِّ والفراء⁽⁷⁾، وأنكره أبو العباس⁽⁸⁾.
159 قوله: «جدَعٌ قصيرٌ»⁽⁹⁾ أَنْفَهُ.. الجَدَعُ: القَطْعُ⁽¹⁰⁾.

1- هذا الوجه الأول عند الفراء. انظر معاني القرآن 21/1. وانظر مفاتيح الغيب 125/2.

2- انظر المحرر الوجيز 111/1. وقال البيضاوي والفخر الرازي بتضمين «يضرب» معنى الجَعَلِ. انظر تفسير البيضاوي 258/1 ومفاتيح الغيب 125/2.

3- أي: في هذا القول من الضعف ما تقدم في القول السابق؛ إذ الصحيح تعديّ ضرب إلى مفعول واحد فقط.

4- كذا في المصادر، وفي النسخ: «وجملاً» ولا يصحّ به الشاهد. وحكى الكسائي والفراء أيضاً: «هي أحسن الناس ما قرناً فقَدَمًا». انظر معاني القرآن للكسائي 65 وللبراء 22/1 وتفسير الطبري 405/1 ومجمع البيان 144/1. وانظر البحر المحيط 122/1.

5- تقدمت الترجمة له ص 235. ونسبه لبعض العرب، من دون ذكر الكوفيين. انظر المحرر الوجيز 111/1.

6- أبو العباس أحمد بن عمار (أو ابن محمد) المهدي (-440هـ) عالم بارع في التَّحْوِ والقراءات والتفسير. نسبته إلى المهديّة من أعمال القيروان. وهو غير أبو عبد الله محمد بن جعفر المهدي (-412هـ) شارح الدرديّة. ورجحت الأول لذكره مع نظيره ابن عطية المفسر. انظر ترجمته في إشارة التعيين 42 وكشف الظنون 462.

7- انظر معاني القرآن للكسائي 65 وللبراء 22/1.

8- ما بين حاصرتين ساقط من (أ) و(ب) و(ج). وقد أنكر المبرد نصب ﴿بعوضة﴾ على الوجه المذكور. انظر النكت في القرآن الكريم 120 والمحرر الوجيز 111/1 والبحر المحيط 122/1. ولم أقف على رأيه في مصنفاته.

9- هو قصير بن سعد بن عمرو بن جذيمة بن قيس بن هلال بن نمارة اللّخمي، عمّ جذيمة الأبرش وخازنه. انظر ترجمته في مروج الذهب 90/2 ووفيات الأعيان 18/6. والخبر مع المثل في الأغاني 310/15 ومجمع الأمثال 121/3 والروض المعطار 430 و431.

10- لِأَنْفٍ، أو الأُذُنِ، أو اليَدِ، أو الشَّفَةِ. انظر القاموس (ج د ع) 652.

159*قوله: (صاحب جذيمة الأبرش) جذيمة — بجيم مفتوحة فذال معجمة — اسمٌ لملك الحبشة، وهو جذيمة الأبرش ابن مالك ابن فهم⁽¹⁾، وإنما سُمِّيَ جذيمة الأبرش لأنه كان أبرص، فهابَّ العرب أن تقوله.

159*قوله: (وقصته مشهورة مع الزبَاء⁽²⁾ لما احتال على قتلها).. والزبَاء — ممدود⁽³⁾، قال في المحكم: وقد تقصر⁽⁴⁾ — ملكة الجزيرة⁽⁵⁾، وتعدُّ من ملوك الطوائف.

وكان من خبرها أنها لما قتلت جذيمة، قال قصيرُ بنُ سعدٍ لعمرو⁽⁶⁾ ابنِ أختِ جذيمة: ألا تطلب ثأر خالك؟ قال: وكيف أقدرُ على الزبَاء؟ فقال قصيرٌ: اعمدْ إلى شرفتي فاصطلمها⁽⁷⁾، واجدعْ أنفي، واضربْ ظهري ضرباً موجعاً، ودعني وإياها. ففعل ذلك، فسار إليها، وأعلمها أن عمراً فعل ذلك به لما توهمه أن⁽⁸⁾ أشار على جذيمة بالإقبال عليها، حتى قبلته وظنت أن الأمر كما وصف، فأقام عندها، وأحسنَ خدمتها، وأظهر النصيحة، وتحلَّى عندها بالتجارة وزينها لها، فبعثت معه مالاً وإيلاً إلى العراق⁽⁹⁾، فسار قصيرٌ إلى عمرو في سرٍّ، فأخذ منه مالاً، وزاده على مالها، واشترى طرفاً من طرف⁽¹⁰⁾ العراق، ورجع إليها، فأراها الأرباح، فسرت به، ثم جهزته مرةً أخرى، فأضعفَ لها المالَ حتى عجبت من ذلك، فازدادت به سروراً وغبطةً، فلما كانت المرة الثالثة أعدَّ لها جوالق⁽¹¹⁾، وأدخل في الجوالقِ رجالاً بسلاحهم، وذلك بموافقة من عمرو، وقد سار معه،

1- ابن دؤس ابن الأزدي، وهو الذي قتلته الزبَاء ثأراً لأبيها، وأصبحت ملكة الجزيرة بعد ذلك، فاحتال قصير على قتلها. انظر إحالات الحاشية السابقة. والسيوطي 134.

2- اسمها هند أو ميسون أو فارعة أو نائلة بنت عمرو بن الطرب بن أذينة بن السميدع بن هوبر العاملي. وكانت زرقاء. انظر الخزانة 273/8.

3- في (ب): ممدودة.

4- وقال: اسم الملكة الرومية. انظر المحكم (ز ب ب) 14/9، وحزم بأنه ممدود في المخصص 438/4. وانظر اللسان 445/1 والتاج 48/2.

5- تسمى جزيرة العرب لإحاطة البحار والأنهار بها من أطرافها. انظر معجم البلدان 137/2 والروض المعطار 163.

6- هو عمرو بن عدي بن نصر بن ربيعة بن الحارث بن معاوية بن مالك بن غنم بن نمارة اللخمي، أول ملوك الحيرة من لحم، ملك بعد خاله جذيمة ما يقارب 120 سنة، والأخت المذكورة رقاش. انظر وفيات الأعيان 18/6 والخزانة 269/8.

7- في (ب): واصطلمها.

8- أي: للأمر الذي توهم أنه.

9- العراق لغة: الشاطئ، وسمي بذلك لأنه على شاطئ دجلة والفرات، والكوفة والبصرة تسميان العراقيين، وقيل من عرق القرية، وهو الخرز المسني الذي في أسفلها؛ أي إنما أسفل أرض العرب، ودنت من البحر. انظر معجم البلدان 93/4 والروض المعطار (العراق) 410.

10- الطرف، بالتحريك: الناحية من النواحي، والجمع أطراف. انظر القاموس (ط ر ف) 767.

11- الجوالق — بفتح الجيم وكسر اللام — جمع «جوالق» بضم الجيم وفتح اللام أو كسرهما، وهي كلمة فارسية معربة، من «جواله»، وتعني الوعاء، ويقال في جمعه أيضاً جواليق. انظر تاج العروس (ج ل ق) 62/13.

فكانا يسيران اللَّيْلَ ويكمنان النهار، ولَمَّا بَعُدَ خبره عن الزَّبَاءِ سألتُ عنه، فقيل لها: أَخَذَ
الغُوَيْرَ، فقالت:

عَسَى الغُوَيْرُ أبُوْسَا⁽¹⁾

1/122

فأرسلتها مثلاً. ودخل قصيرٌ إلى الزَّبَاءِ، والعيرُ متأخرةٌ عنه، فقال لها: قفي وانظري إلى العير،
فرقتُ سطحاً لها⁽²⁾، فجعلتُ تنتظرُ إليها وهي تمشي قليلاً قليلاً، فأنكرتُ مَشِيهَا وقالت:

ما لِلْجِمالِ مَشِيهَا وَئِيدَا؟⁽³⁾

أجندلاً يَحْمِلْنَ أم حديدًا

أم صَرفاناً بارداً شديداً

أم الرِّجالُ جُثمًا قُعودًا؟

قال صاحب الروض المعطار⁽⁴⁾: والصرفان الرصاص.

فانتهوا إلى الحصن الذي هي فيه وقد أظلم الليل، وشغلت هي ولم ترتب بقصير، فلما دخلت
العير المدينة، تقدّم قصير فوقف على الباب وعليه بوابون من النبط، وفيهم رجل بيده شفرة، فطعن
جُوالِقاً منها، فأصاب رجلاً، وقال البواب: الشَّرُّ الشَّرُّ، فانتضى قصيرٌ سيفه، فضربَ
به البوابَ فقتله، وجاءَ عمروٌ على فرسه فدخل الحصن، وبركت الإبل وحلت الجوالق، فبرز الرجال
ومتلّوا في المدينة بالسلاح، وكانت الزَّبَاءُ قد اتخذت سرّاً⁽⁵⁾ أجرت فيه الماء من قصرها إلى

1- المثل بيت من منهوك الرجز، وفيه شاهد على مجيء خبر «عسى» مفرداً ندوراً. والغوير لغة: تصغير غار، قال في المحكم (غ
و ر) 55/6: «الغار: موضع بالشام، والغورة والغوير: ماء لكلب في ناحية السماوة، وإياه عنت الزبَاء بقولها». اهـ.
والأبوس: جمع أبس، وهو الشدة؛ أرادت: لعلّ السوء يأتيها من قبله، وقال في القاموس: أي داهية. والمثل في جمهرة الأمثال
50/2 ومجمع الأمثال 341/2 والنهاية 90/1 والجنى 463 والمغني 203 والقاموس (ب أس) 492.

2- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: سطحها.

3- هذا الشطر من الرجز فيه شاهد على جواز تقديم الفاعل عند الكوفيين، وهو «مَشِيهَا» على رواية الرفع؛ حيث أعربوه
فاعلاً مقدماً للصفة المشبهة «وئيداً» وهي حال من الجمال. ورأى الزجاجي أنّ خفض «مَشِيهَا» على البديل من
«الجمال»؛ لاشتغال المعنى عليه، أي: «ما لَمْشِي الجمال؟». ولم أرقمه لأنه لم يؤت به هنا للاستشهاد. انظر: أمالي
الزجاجي 107 ← 108 وشرح التسهيل 108/2 وأوضح المسالك 78/2 والمغني 758 والأشمونى 388/1 والهمع 511/1.
والرجز كاملاً في أدب الكاتب 170 والروض المعطار 430 وتحت الجذر (ص ر ف) في الصّحاح 1385/4 واللّسان
193/9 والتاج 321/12 وحاشية الصبان 65/2.

4- هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد المنعم بن عبد النور الحميري (-900هـ) عالم بالبلدان والسير
والأخبار، أندلسي من أهل سبته. وكتابه المشهور «الروض المعطار في خير الأقطار» معجم جغرافي مرتب على حروف
الهاء أنجزه سنة 866هـ، وقد حار الباحثون في صحة نسبته إليه، ولعلّ هذا هو سبب قوله: «قال صاحب الروض
المعطار» كما هي العادة عند الشك في نسبة أي كتاب. انظر ترجمته في كشف الظنون 920. وكلامه في الروض 430.

5- أي: ممراً محفوراً تحت الأرض. انظر القاموس (س ر ب) 102.

والثالث نحو قولهم: «ضربته ضرباً ما»، أي: نَوْعاً مِنَ الضَّرْبِ، مِنْ أَي نَوْعٍ كَانَ.

وقيل إنَّ «ما» في هذه المواضع الثلاثة حرفٌ، لا موضعَ لها، زائدةٌ منبهةٌ إلى وصفٍ لائقٍ بِالْمَحَلِّ، وهو أولى؛ لأنَّ زيادتها عوضاً عن محذوفٍ ثابتةٌ في كلامهم. قاله ابن مالك في شرح التسهيل.

قصر أختها⁽¹⁾، فقصدها عمرو، وقد كان وصفه لها قصيراً، ووصف له الزبَاءَ، وكانت الزبَاءَ وُصف لها عمرو بصورته على كلِّ حالاته، تُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ تَعْرِفَهُ لِتَأْخُذَ حِذْرَهَا مِنْهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الزَّبَاءَ عَمْرًا عَرَفْتَهُ، فَوَلَّتْ هَارِبَةً، فَلَحِقَهَا عَمْرُو، فَلَمَّا أَيْقَنْتْ بِلِحَاقِهِ لَهَا مَصَّتْ خَاتَمَهَا فِي يَدِهَا مَسْمُومًا، وَقَالَتْ: بِيَدِي لَا بِيَدِكَ يَا عَمْرُو، فَمَاتَتْ مَكَانَهَا، وَقِيلَ: إِنَّهُ جَنَدَلُهَا بِالسِّيفِ، ثُمَّ اسْتَبَاحَ بِلَادَهَا، وَاسْتَوْلَى عَلَى مَلِكِهَا.

والوئيد - بفتح الواو وكسر الهمزة بعدها مثناة تحتية فдал مهملة - التؤدة. قاله الجوهري⁽²⁾، وأنشد قول الزبَاءَ. وفي القاموس: الوئيد الرزانة والتأني⁽³⁾.

والجندل: الصخر، والصرْفَان - بفتح الصاد والراء المهملتين بعدهما فألف فنون - جنس من التمر. قال أبو عبيدة: لم يكن يُهدى للزبَاءَ شيءٌ أَحَبُّ مِنَ التَّمْرِ الصَّرْفَانِ، وأنشد:

وَمَا أَنْتَهَى الْعَيْرُ قَالَتْ أَبَارِدُ مِنْ التَّمْرِ أَمْ هَذَا حَدِيدٌ وَجَنْدَلُ⁽⁴⁾

والجُثْم - بضم⁽⁵⁾ الجيم وتشديد التاء المثناة - جمع جاثم⁽⁶⁾، وهو الَّذِي تَلَبَّدُ بِالْأَرْضِ، وَالْقُعُودُ: جمع قاعد⁽⁷⁾. وزرقاء اليمامة⁽⁸⁾ غيرها.

160* قوله: (زائدة منبهة... إلخ)⁽⁹⁾.. عبارة الدماميني: [قال المصنف]⁽¹⁰⁾: والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أولى؛ لأنَّ زيادتها عوضاً عن محذوفٍ ثابتةٌ في كلامهم،

1- لم أقف على اسمها.

2- انظر الصَّحاح (وأ د) 546/2 و(ص ر ف) 763 و(ج ن د ل) 902.

3- انظر القاموس: (وأ د) 306.

4- البيت مع كلام أبي عبيدة تحت الجذر (ص ر ف) في الصَّحاح 1386/4 واللَّسان 193/9 والتاج 321/12.

5- كذا في (ب): والذي في سائر النسخ: «بفتح». وهو سهو بين.

6- في النسخ: جاث. وهو وهم؛ فالصواب أن (جاث) اسم فاعل من (جثا يجثو)، أما «جُثْم» بضم الجيم، فمفردة جاثم.

7- انظر القاموس (ق ع د) 295 و(ج ث م) 1002.

8- هي الزرقاء من بني جدیس من أهل اليمامة (-؟) ويقال لها أيضاً «زرقاء جو» و(جو) الاسم السابق لليمامة في الجاهلية (راجع حاشية الشاهد 143). يضرب فيها المثل في حدة النظر وجودة البصر؛ قيل إنها كانت تبصر الشيء من مسيرة ثلاثة أيام، ومن ذلك أنها رأت جيوش السُّبُعِ حسان قادمةً لغزو جدیس، فأندرت قومها ولم يصدقوها، فاجتاحهم حسان بعد أيام. انظر الروض المعطار (جو) 180. وقوله: «زرقاء اليمامة غيرها» أي: غير الزبَاءَ؛ إذ كانت الزبَاءَ زرقاء أيضاً. وهناك زرقاء ثالثة، هي البسوس صاحبة الفتنة المشهورة بين بكر وتغلب. انظر خزانة البغدادي 273/8.

9- في الموصل 160: «منبه» وعليه فالضمير عائد إلى الحرف.

10- كذا في الأصل، وهي ساقطة من سائر النسخ. والمصنف هنا ابن مالك، وكلامه في شرح التسهيل 216/1. وانظر كلام

الدماميني في تعليق الفرائد 222/1.

والضرب الثاني: حرفية، وأوجهها خمسة:

الأول: نافية، فتعمل في دخولها على الجملة الاسمية عمل «ليس»، فترفع الاسم وتنصب الخبر في لغة الحجازيين، نحو قوله تعالى: (ما هذا بشراً)، (ما هن أمهاتهم).

والثاني: مصدرية غير ظرفية، نحو قوله تعالى: (بما نسوا يوم الحساب)، فتُسبَكُ مع صلتها بمصدر، أي: بنسيانهم إياه، أي: يوم الحساب.

نحو: «أما أنت منطلقاً انطلقت»، فزادوها عوضاً من (كان)، ونحو: (حيث)، فزادوها عوضاً عن الإضافة، وليس في كلامهم نكرة جامدة كجمودها إلا وهي مُردفة بمثل الموصوف، نحو: «مررتُ برجلٍ أي رجل»، و«طعمنا شاة كل شاة»، و«هذا رجل ما شئت من رجل»؛ فالحكم على (ما) المذكورة بالاسم واقتصار الوصفية، حكم بما لا نظير له، فوجب اجتنابه⁽¹⁾.

[الضرب الثاني: «ما» الحرفية]

[الوجه الأول: «ما» الحرفية النافية]⁽²⁾

160 قوله: (فتعمل في دخولها على الجمل الاسمية عمل ليس في لغة الحجازيين).. وعبرة المغني: فإن دخلت على الجمل الاسمية أعملها الحجازيون، والتهاميون، والنجاديون⁽³⁾، عمل ليس بشروط معروفة⁽⁴⁾، نحو: ﴿ما هذا بشراً﴾⁽⁵⁾، ﴿ما هن أمهاتهم﴾⁽⁶⁾، وعن عاصم أنه رفع: ﴿أمهاتهم﴾ على التميمية⁽⁷⁾.

وندر تركيبها مع النكرة تشبيهاً لها بها كقوله:

180_ وما بأس لو ردت علينا تحية قليل على من يعرف الحق عابها⁽⁸⁾

1- في الأصل: اقتضاؤه. والنص من شرح التسهيل لابن مالك 216/1.

2- وهو الوجه الثامن لـ «ما» مطلقاً.

3- الصواب: النجديون، ولعله أتبعها لما قبلها لوقوعها في صحبتها.

4- وهي أربعة: أحدها: تأخر الخبر عن الاسم. والثاني: عدم انتقاض النفي بيلاً. والثالث: عدم زيادة (إن) بعدها. والرابع: ألا يتقدم شيء على معمول خبرها غير الظرف والجار والجرور.

5- ﴿فلما سمعت بمكرهن أرسلت إليهن واعتدت لهن متكا وائت كل واحدة منهن سكيناً وقالت اخرج عليهن فلما رأتهن أكبرتهن وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم﴾ يوسف 31/12.

6- ﴿الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً وإن الله لعفو غفور﴾ المجادلة 2/58.

7- أي على اللغة التميمية، وهي إهمال (ما). وقرأ ابن مسعود بزياد الباء: ﴿بأمهاتهم﴾، انظر الكشاف 485/4 والحرر الوجيز 273/5 ومفاتيح الغيب 221/29 والبحر المحيط 304/5 و232/8 والدر المصون 262/10. ورفع الخبر أرجح الوجهين عند سيويه والفراء. انظر الكتاب 71/1 و316/2 ومعاني القرآن 42/2 وحجة القراءات 703.

8- لم أقف على قائله. وهو في ضرائر الشعر 310 والجنى 330 والمغني 399 والقاموس (ما) 1241 والسيوطي 243 والهمع 394/1 والتاج (ما) 413/20. والعاب: العيب.

والثالث: مصدرية ظرفية زمانية، نحو قوله تعالى: (ما دُمْتُ حَيًّا)، فتنبؤ عن المدة، وتُؤوّل بمصدر، أي: مدة دوامي حياً. ولا تقع ظرفية غير مصدرية، فأما قوله تعالى: (كلّما أضاء لهم مشوا فيه) فالزمان المقدّر هنا مجرور، أي: كل وقت، والمجرور لا يُسمّى ظرفاً اصطلاحاً.

وإن دخلت على الفعلية لم تعمل، نحو: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾⁽¹⁾.

وأبدي الدماميني في البيت المذكور ما يخرج به عن تركيب (ما) فقال⁽²⁾: يمكن أن يقال: إن (بأس) فعل ماضٍ أصله (بئس) بكسر الهمزة، تقول: بئس فلان، إذا أصابه بؤس، أي شدة، ثم خفف بإسكانها، كما يقال (شهد) بإسكان الهاء في (شهد) بكسرهما، و(لو) مصدرية، وهي وصلتها فاعل (بئس) أي: وما بئس ردها التحية علينا، أي ما أصاب بؤساً ولا مشقة، والإسناد مجازاً؛ إذ المراد أنها ما بئست بسبب ردّ التحية، ثم أسند الفعل إلى الرد الملابس لها. وهذا تخريج جارٍ على القواعد، لم أرَ أحداً تعرّض إليه، وهو خير من إثبات حكمٍ لما لم يثبت لها. فتأمله.

و«عابها»: عيبها، وهو مبتدأ، و«قليل» خبره، وهو في معنى النفي، أي: عابها معدومٌ على رأي مَنْ يعرف الحق، فثمّ مضافٌ محذوف.

[الوجه الثالث]⁽³⁾:

[«ما» الحرفية المصدرية الظرفية الزمانية]

161 ﴿فَوَلِّ اللَّهُ مَا تَشَاءُ﴾ قوله: (ظرفية)⁽⁴⁾ زمانية نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾⁽⁵⁾ أي مدة دوامي حياً.. قال في المغني: والزمانية نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ أصله: مدة دوامي حياً، فحذف الظرف وخلفته (ما) وصلتها، ولو كان معنى كونها زمانيةً أنها تدلّ على الزمان بذاتها لا بالنيابة، لكانت اسماً ولم تكن مصدرية. انتهى⁽⁶⁾.

قال الدماميني: ظاهر كلامه أنها تدلّ على الزمان بطريق النيابة، والتحقيق أنها لا تدلّ على الزمان أصلاً، لا بطريق الأصالة ولا بطريق النيابة، وإنما الدالّ على الزمان في أمثال هذه التراكيب ما وضع له، وهو المضاف المحذوف، وبعد حذفه يفهم بقريته⁽⁷⁾.

- 1- ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظَلَّمُونَ﴾ البقرة 272/2. وعندها ينتهي نص المغني.
- 2- انظر الشمي 79/2.
- 3- تركّ الشنواني ذكر الوجه الثاني، وهو «ما» الحرفية المصدرية غير الزمانية، وهو الوجه التاسع لـ «ما» مطلقاً.
- 4- قد يقال: جعل معنى الظرفية من أوجه «ما» الحرفية دليل اسميتها، وسيأتي عن المغني والدماميني ما يوضحه بعد قليل.
- 5- ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكاً أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ مريم 31/19.
- 6- انظر المغني 400.
- 7- الشمي 79/2.

والرابع: كافة عن العمل، وهي في ذلك ثلاثة أقسام: الأول: كافة عن عمل الرفع، كقوله، وهو المرار يخاطب امرأة:

— صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا * * * وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقال الشُّمْنِيُّ⁽¹⁾: لا معنى لدلالة (ما) على الزمان بطريق النيباية، إلا أنه حذف منها [اسم]⁽²⁾

أ/123

زمان مضاف يدل عليه القرينة، وأقيمت هي مقامه. انتهى.

قال في المغني: وإنما عدلت عن قولهم (ظرفية) إلى قولي (زمانية) ليشمل: ﴿كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا

فِيهِ﴾⁽³⁾؛ فإنَّ الزمانَ المقدَّرَ هنا مخفوض، أي: كلَّ وقتٍ إضاءةٍ، والمخفوضُ لا يُسمَّى ظرفاً⁽⁴⁾. انتهى.

[الوجه الرابع: «ما» الحرفية الكافة]⁽⁵⁾

161 ﴿قوله: (المرار) بفتح الميم وتشديد الراء. في القاموس: «والمَرَّارُ الكَلْبِيُّ»⁽⁶⁾ وابنُ سعيدٍ

الفقعسي⁽⁷⁾، وابنُ مُنْقِذِ التَّمِيمِي⁽⁸⁾ وابنُ سَلَامَةَ العِجْلِي⁽⁹⁾ وابنُ بَشِيرِ الشَّيْبَانِي⁽¹⁰⁾ وابنُ مُعَاذِ

الحَرْشِيِّ⁽¹⁰⁾، شعراء». كذا قال⁽¹¹⁾، ولا أدري الآن مَنْ هُوَ صاحبُ هذا البيتِ مِنْ هؤُلاءِ⁽¹²⁾.

1- المصدر نفسه.

2- زيادة اقتضاها المقام.

3- ﴿يَكَادُ الْبُرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة 20/2.

4- بل يُكتفى بتسميته اسم زمان، ويعرب بحسب موضعه، نحو قوله ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة

119/5]، ﴿هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء 103/21]، ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأُولَى﴾ [المرسلات

38/77]، فالיום خبرٌ مرفوع، وهو اسمٌ يدلُّ على الزمان. وانظر كلام المغني 401.

5- هذا الوجه الحادي عشر لـ «ما» مطلقاً.

6- شاعر جاهلي مغمور ينتسب إلى قبيلة كلب بن وبرة بن تغلب من بني قضاعه. قال الأمدى: لم يرفع إليَّ نسبه. وأنشد

بعض أبياته. انظر المؤلف والمختلف 233.

7- أبو حسان المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة بن جحوان بن فقعه الأسدي شاعر أموي، كان مفرطاً في القصر

ولكنه كان شجاعاً كريماً، كما كان من الشعراء اللصوص. انظر ترجمته في معجم الشعراء 396.

8- المرار زياد بن منقذ بن عبد بن عمرو بن صدي بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم الحنظلي العدوي

الأسدي. شاعر أموي مشهور، من بني العدوية، وهو معاصر لجريز، وقد تماحيا، وله قصيدة في المفضليات. انظر ترجمته في

الشعر والشعراء 266 ومعجم الشعراء 397.

9- المرار بن سلامة العجلي شاعر جاهلي أدرك الإسلام، وله أبيات قالها في ذي قار ذكرها المرزباني. انظر المؤلف 176

ومعجم الشعراء 398 وفيه ضبطه بضم الميم وتخفيف الراء.

10- لم أقف على ترجمة له في المصادر.

11- انظر القاموس المحيط (م ر ر) 442. وقد ورد في سمط اللآلي 231: والمرارون من الشعراء سبعة: المرار الفقعسي، والمرار

العدوي، والمرار العجلي، والمرار الطائي، والمرار الشيباني، والمرار الكلبي، والمرار الحرشي. وفي معجم الشعراء 514 مرار بن

مياس الطائي، وذكر بعض أبياته. قال صاحب التاج (م ر ر): لعل السابغ المرار العنبري.

12- انظر ذلك في الحاشية التالية.

181 - صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُوبِ الصُّدُودِ يَدُومٌ⁽¹⁾

قال في المغني⁽²⁾: فأما قول المرار: «صَدَدْتُ... إلخ» فقال سيبويه: ضرورة⁽³⁾. فقول: وَجَّهَ الضرورة أن حَقَّهَا أَنْ يَلِيَّهَا الْفِعْلُ صَرِيحاً، والشاعرُ أَوْ لَهَا فِعْلاً مُقَدَّرًا، وَأَنَّ (وَصَالَ) مُرْتَفِعٌ بِـ (يَدُومٍ) مَحْذُوفًا مَفْسَّرًا بِالْمَذْكُورِ⁽⁴⁾، وَقِيلَ: وَجَّهَهَا أَنَّهُ قَدَّمَ الْفَاعِلَ⁽⁵⁾، وَرَدَّهُ ابْنُ السَّيِّدِ بِأَنَّ الْبَصْرِيِّينَ لَا يُجَبِّزُونَ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ فِي شِعْرِ وَلَا نَثْرٍ⁽⁶⁾، وَقِيلَ⁽⁷⁾: وَجَّهَهَا أَنَّهُ أَنْابَ الْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةَ عَنِ الْفِعْلِيَّةِ كَقَوْلِهِ:

182_ فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيْعُهَا⁽⁸⁾

1- للمرار في المغني 403 والكافيحي 483 والموصل 161 والسيوطي 244 وهو المرار بن سعيد الفقعسي الأسيدي في أمالي الشجري 567/2 والخزانة 290/10، ولعمر بن أبي ربيعة في قسم الشعر المنسوب إليه 494 وابن عقيل 584/2، والبيت بلا نسبة في سيبويه 31/1 و115/3 والمقتضب 222/1 والأصول في النحو 234/2 و466/3 والخصائص 143/1 و257 وضرائر القراز 309 والأزهيية 90 وأمالي الشجري 392/2 والإنصاف 144 وضرائر الشعر 202 وشرح التسهيل 109/2 والرضي 329/4 واللسان (ط ول) 412/11 و(ق ل ل) 564/11 والإعراب 100 والمغني 758 و768 والهمع 13/3 و439 والخزانة 245/1 و226/10 و231 والتاج (ح وج) 335/3 و(ط ول) 445/15 و(ق ل ل) 631 و(ق ول) 639. والشاهد (قلما وصال) حيث جاءت (ما) كافة عن عمل الرفع، ويروى في الخزانة 290/10: «..و لا أرى وصالاً..» فلا شاهد فيه حينئذ، وفيه شاهد أيضاً على تقديم الاسم، وهو «وصال»، على رافعه، وهو «يدوم»، للضرورة. وقوله: «أطوَّلتُ» على غير قياس؛ فالقياس الإعلال. سيتكرر برقم 183.

2- انظره 403 و404.

3- انظر الكتاب 31/1 و115/3.

4- انظر الخزانة 228/10.

5- هذا رأي سيبويه، والأعلم في أحد قوليه، وابن عصفور. انظر الكتاب 31/1 و115/3 والنكت في تفسيره 229/1 وضرائر الشعر 202 والخزانة 228/10. وسيأتي نصُّ سيبويه عن الدماميني بعد قليل.

6- انظر الخزانة 228/10.

7- انظر الرضي 55/4 و443 و452، والجنى 509.

8- البيت كاملاً:

وَبُنِيْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيْعُهَا

في الأصل و(أ): «فهلا نفس ليلها» وهو وهم. والبيت للمجنون في ديوانه 134، ولابن الدُمينة في ديوانه 206، وللصمة القشيري في الخزانة 61/3 و513/8 و229/10 و245/11، ولهم في السيوطي 79، وينسب في الأغاني 335/11 للمُعَنَّي عَلَوِيَّهِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْفٍ، وَنَسَبَهُ ابْنُ حَلْكَانٍ فِي وَفِيَاتِ الْأَعْيَانِ 47/1 إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعَبَّاسِ الصُّوْلِيِّ، وَأَحَالَهُ إِلَى الْحَمَّاسَةِ، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي دِيْوَانِ الْحَمَّاسَةِ 62/2 وَشَرَحَ الْمَرْزُوقِيُّ 1220 وَالرُّضِيُّ 470/1 وَ55/4 وَ443 وَ452 وَرَصَفَ الْمُبَازِي 408 وَالْجَنِّي 509 وَ613 وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ 116/3 وَالْمَغْنِي 103 وَ354 وَ404 وَ759 وَالْأَشْمُونِيُّ 152/2 وَالْهَمْعُ 477/2. والشاهد مجيء الجملة الاسمية بعد «هلا» ضرورة، بدل الفعلية.

ف «قَلَّ» فعل ماضٍ يقبل التائين، و«ما» كافةٌ له عن طلب الفاعل..

وزعم المُبَرِّدُ⁽¹⁾ أَنَّ (ما) زائدة، و(وصال) فاعلٌ، لا مبتدأ. وزعم بعضهم⁽²⁾ أَنَّ (ما) مع هذه الأفعال مصدريةٌ لا كافةٌ. انتهى.

قال الدماميني: أقول: والذي قاله سيبويه في الكتاب⁽³⁾ ما نصُّه: «وقد يجوزُ تقديم الاسم في الشعر، قال:

183- صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ»⁽⁴⁾

فهذا تصريحٌ بأنَّ وجهَ الضرورةِ تقديمُ الاسمِ على رافعه. فلم يبقَ بعد ذلك وجهٌ للاختلاف في توجيهه كلامه: هل وجه الضرورة إيلاءٌ (قَلَّمَا) الفعلَ مَقْدَرًا، أو إنابةُ الاسمِ عن الفعلية؟ ولم يبقَ وجهٌ لِرَدِّ ابنِ السِّيدِ⁽⁵⁾ القولَ بأنَّ وجهَ الضَّرورةِ تقديم الفعل، بأنَّ البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر.

قال المُصَنِّفُ في بعض تعاليقه⁽⁶⁾: والصواب في البيت أن يقال: (وداد)، عوضُ قوله: (وصال)، وإن كان سيبويه وغيره أوردوه كذلك⁽⁷⁾؛ يعني أن تَسَلَّطَ النَّفْيِ على دوام الوصال يقتضي وجود أصله، وليس كذلك؛ لأنه لا وصال أصلاً مع الصدود، طال أو لم يطل.

ب/123

وقد يقال: عبّر بالوصال عن إرادته وتوقُّعه، أو حُدِفَ مضافٌ للقريضة؛ فإنَّ المُحِبَّ قد يَبْئَسُ⁽⁸⁾ من الوصل بطول استمرار الصدود واستمرار الإعراض، فينقطع رجاؤه منه، وتوقُّعه له، فيكون ذلك سبباً لسُلوِّه وعدم إرادته لِلِوِصَالِ، وكثيرٌ ما يقع ذلك لبعض الناس. انتهى⁽⁹⁾.

161* قوله: (عن طلب الفاعل) أي: كما كُفِّتَ (رُبَّما). إلا أن (رُبَّ) لِمَا مَضَى، و(قَلَّ) لِمَا يَأْتِي. نصَّ عليه ابن العليج⁽¹⁰⁾. كذا في الدماميني.

1- انظر المقتضب 222/1 والخزانة 227/10. وجوزّه الأعلام في قوله الثاني، انظر النكت 229/1.

2- انظر الرضي 329/4 والخزانة 227/10. ؛ وجوزَّ ابن السراج إضمار (يكون)، أي: قَلَّ ما يكونُ وصالٌ يدومُ على طولِ الصدود. قال: وحقَّ (ما) إذا دخلتْ كافةٌ في مثلِ هذا الموضعِ فإنَّما تدخلُ ليقعَ الفعلُ بعدها. انظر الأصول في النحو 466/3 والخزانة 228/10.

3- انظر 115/3.

4- تقدم قبل قليل برقم 181.

5- المتقدم في نصِّ المعنى قبل قليل.

6- لم أقف على مصدر لابن هشام فيه هذا الكلام. وقد أوردته الشمي 81/2.

7- يعني رَوَوْهُ بلفظ «وصال» بدل «وداد».

8- في النسخ: «يبأس». وأثبتها على قواعد الإملاء المشهورة.

9- كلام الدماميني، انظر الشمي 81/2.

10- قال السيوطي: «صاحب البسيط ضياء الدين بن العليج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه ولم أقف له على ترجمة».

بغية الوعاة 370/2. وكلامه نقلاً عن الدماميني في الشمي 81/2.

وأما «وصال» فهو فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور، وهو «يدوم»، والتقدير: «قل ما يدوم وصالاً يدوم»، على حدّ: «إن امرؤ هلك»، ولا يكون «وصال» مبتدأ، وخبره «يدوم»؛ لأنّ الفعل المكفوف عن طلب الفاعل لا يدخل إلا على الجملة الفعلية؛ لأنّه أُجْرِيَ مجرى حرف النفي، فقولك: «قلما يقول» بمعنى: «ما يقول». قاله ابن مالك في شرح التسهيل. فإن قلت: أين فاعل «قلما»؟ قلت: لا فاعل له. فإن قلت: الفعل لا بدّ له من فاعل، قلت: أقول بموجبه، ولكن في غير الفعل المكفوف، فإن قلت: فهل لذلك نظير؟ قلت: نعم، الفعل المؤكّد، كقوله:

..... * * * * * أتاك أتاك اللاحقون

فاللاحقون فاعل للأول، ولا فاعل للثاني، كما قاله المصنف في التوضيح.

ولم تكف «ما» من الأفعال عن عمل الرفع إلا ثلاثة: (قل، وكثر، وطال)، ولا تدخل هذه الأفعال المكفوفة بـ «ما» إلا على فعلية صرّح بفعليتها. فالأول نحو:

..... * * * * * قلما يبرح اللبيب

والثاني نحو:

..... * * * * * يا ابن الزبير طالما عصيكا

قال الشُّمْنِيّ⁽¹⁾: وأقول: إن أراد أنه لا وصال مع الصدود في زمنه، فمُسَلَّمٌ، لكن لا نُسَلَّمُ أن ذلك مراد الشاعر، وإن أراد أنه لا وصال مع الصدود مطلقاً فممنوع؛ لجواز تقدّم الوصال على الصدود، وتأخره عنه، والظاهر أن مراد المصنّف أنه لا فائدة في قولنا: «لا يدوم وصال مع طول الصدود»، فليتأمل. انتهى.

161* قوله: (وجوباً) مأخوذ من قوله: (يُفسرُهُ الفعلُ المذكورُ)؛ إذ لا يُجمَعُ بينَ المفسرِ والمفسرِ⁽²⁾.

163* قوله: (ولم تكف «ما» من الأفعال إلا قل وطل وكثر).. قال في المغني: وعلة ذلك شبهة بـ (رب) ولا يدخل إلا على جملة فعلية صرّح بفعلها. انتهى⁽³⁾.

163* قوله: (قلما يبرح اللبيب) بعض بيت، وهو:

184- قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعياً أو مجيباً⁽⁴⁾

(قلما) في معنى النفي، واللبيب: العاقل، و(المجد): الكرم⁽⁵⁾؛ أي: لا يبرح العاقل على إحدى هاتين الحالتين: إما أن يدعو إلى ما يورث المجد، وإما أن يجيب إلى ذلك إذا دعي إليه. و(إلى) متعلق بـ (داعياً) وحذف مثلها متعلقاً بـ (مجيباً).

1- في المنصف من الكلام 81/2.

2- أي لا يذكران معاً؛ فلا بدّ من حذف المفسر، وإلا لما كان هناك حاجة إلى التفسير.

3- المغني 403. وقوله: «صرّح بفعلها» إشارة إلى قوله في وجه الضرورة عند الشاهد المتقدم برقم 181: إن الشاعر أولها فعلاً مقدراً.

4- مجهول القائل. المغني 403 والموصل 163 والسيوطي 244. والشاهد (قلما) حيث كفت (ما) الفعل (قل) عن العمل.

5- انظر القاموس (ل ب ب) 136، (م ج د) 301.

والثالث: «كثراً فعلت كذا».

وأما: «قلما وصال... البيت»، مما الجملة غير مُصَرَّحٍ بفعلها، فقال سيبويه: ضرورة.

والقسم الثاني: كافة عن عملِ النصبِ والرفع، وذلك مع «إن» وأخواتها، نحو قوله تعالى: (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ).

واعلم أنَّ الرضيَّ يُجيزُ التنازعَ في المعمولِ المتقدِّمِ في نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ»، و: «بَزِيدٍ قُمْتُ وَقَعَدْتُ»⁽¹⁾. وعليه فيأتي في هذا البيت مثل ذلك، وقد ردُّوه⁽²⁾.
وذكر قطبُ الدين⁽³⁾ في حواشي الكشاف أنَّ (ما) المتصلة بهذه الأفعال يجوز أن تكون كافةً، ويظهرُ ثمرةُ ذلك في فصلها ووصلها خطأً، فعلى الأول⁽⁴⁾ تُفصل، وعلى الثاني تُوصل.
163*قوله:

185_ (يا ابنَ الزُّبيرِ طالماً عَصَيْكَ⁽⁵⁾)

الكاف فيه بدل من التاء بدلاً تصريفاً، من باب إنابة ضميرٍ عن ضمير، كما ظنَّ ابن مالك⁽⁶⁾،
فالکاف عنده في (عَصَيْكَ) نائبةٌ عن التاء، والأصل: (عَصَيْتَ).
163*قوله: (وذلك مع إن وأخواتها).. قال في المغني⁽⁷⁾: وهي المتصلة بين وأخواتها، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾⁽⁸⁾، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾⁽⁹⁾، وتُسمَّى المَتَلَوَّةُ بفعلٍ مَهْيئةً.

1/124

1- انظر شرح الكافية 203/1. وقد تقدم نصه في الصفحة 427 من هذا الكتاب.

2- رده الجوجري في شرح الشذور 739/2.

3- أبو عبد الله قطب الدين محمد بن محمد التحتاني الرازي (-766هـ) عالم بالحكمة والمنطق. من كتبه: تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية، ولوامع الاسرار في شرح مطالع الأنوار، في المنطق، وحاشية على الكشاف. انظر مفتاح السعادة 246/1 وشذرات الذهب 207/6 وكشف الظنون 1063/2 و1478 و1716.

4- أي: كونهما كافةً.

5- بعده: «وطالماً عَتَيْتُكَ إِلَيْكَ». رجز لأعرابي من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير، وهو له في الصحاح (س ي ن) 2141 والخزانة 428/4، وبلا نسبة في سر الصناعة 280 والمحکم (ق ف و) 572/6 وشرح التسهيل 397/1 والرضي 264/2 واللسان (ق ف و) 193/15 و(تا) 445/15 وتوضيح المقاصد 1626 والجنى 468 والدر المصون 58/1 والمغني 204 والأشموني 290/1 و85/4 والموصل 163 وحاشية الصبان 393/1 و471/4. وعَصَيْكَ: أصله عصيت، وهي على لهجة إبدال التاء كافاً. والشاهد (طالماً) حيث كَفَّتْ (ما) الفعل (طال) عن عمل الرفع.

6- انظر شرح التسهيل 397/1.

7- انظره من الصفحة 404 إلى 407.

8- ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَامْنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ النساء 171/4.

9- ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ الأنفال 6/8.

وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين⁽¹⁾ أنّ (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التّفخيم والإبهام، وفي⁽²⁾ أنّ الجملة بعده مفسّرة له ومُخبراً بها عنه، ويردّه أنّها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير (إنّ) وأخواتها.

وردّه ابن الخباز في شرح الإيضاح⁽³⁾ بامتناع: «إنّما أين زيد» مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام، وهذا سهوٌ منه؛ إذ لا يُفسّر ضمير الشأن⁽⁴⁾ بالجملة غير الخبرية، اللهم إلاّ مع (أنّ) المخففة من الثقلية، فإنّه قد يُفسّر بالدعاء، نحو: «أما أنّ جزاك الله خيراً»⁽⁵⁾، وقراءة السبعة⁽⁶⁾: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾⁽⁷⁾، على أنّنا لا نسلّم أنّ اسم (أنّ) المخففة يتعيّن كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في الأول والغائب في الثاني، وقد قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ كَقَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا﴾⁽⁸⁾: [إنّ التقدير: أنّك قد صدقت]⁽⁹⁾.

وأما⁽¹⁰⁾: ﴿إِنْ مَا تُوَعَّدُونَ لَا تَلَاتِ﴾⁽¹¹⁾، ﴿وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾⁽¹²⁾، ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽¹³⁾، ﴿يُحْسِبُونَ﴾⁽¹⁴⁾، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾⁽¹⁵⁾، ف (ما) في

- 1- انظر هذا الرأي في الرضي 338/4 وارتشاف الضرب 1284 والمغني 404 وجمع الهوامع 460/1.
- 2- معطوف على قوله: (في التّفخيم).
- 3- «الإيضاح في علوم البلاغة» كتاب في المعاني والبيان للخطيب القزويني (-739هـ) ألفه على ترتيب تلخيص المفتاح، وجعله كالشرح له، فوضح مواضعه المشكّلة، وفصل معانيه المحملة، كما يقول في المقدمة. وقد شرحه غير واحد. انظر كشف الظنون 210/1 و211. وانظر كلامه في المغني 404.
- 4- ساقط من (أ) و(ب) سهواً.
- 5- قال سيبويه: وأما قولهم: «أما أنّ جزاك الله خيراً» فإنهم إنّما أجازوه لأنه دعاء. الكتاب 167/3. وانظر الارتشاف 991.
- 6- قرأها أبو عمرو على المشهور، وهي في مفردته 118. وقد تقدم تخريج القراءة في الصفحة
- 7- ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ النور 9/24.
- 8- أدرج بعدها: وما توعدون، وهذا سهو؛ إذ هي كما في التنزيل الحكيم: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ كَقَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ الصافات 104/37 و105.
- 9- انظر الكتاب 163/3.
- 10- ساقط سهواً من النسخ.
- 11- ﴿إِنْ مَا تُوَعَّدُونَ لَا تَلَاتِ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ الأنعام 134/6.
- 12- ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ لقمان 30/31.
- 13- ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ النحل 95/16.
- 14- ﴿يُحْسِبُونَ أَنَّمَا نُنَادِيهِمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ يَدَيْهِمْ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ المؤمنون 55/23 و56.
- 15- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الأنفال 41/8.

ذلك كله اسمٌ باتِّفاقٍ، والحرْفُ عاملٌ، وأمّا: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾⁽¹⁾، فَمَنْ نَصَبَ ﴿الْمَيْتَةَ﴾ فـ (ما) كافّةً، ومن رفعها — وهو أبو رجاء العطاردي — فما اسمٌ موصول، والعائد محذوف، وكذلك: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾⁽³⁾، من يرفع ﴿كَيْدُ﴾ فـ (إنَّ) عاملةٌ، و (ما) موصولة، لكنه محتمل للاسمي والحرفي، أي: إن الذي صنعوه، أو: إن صنعهم، ومن نصب⁽⁴⁾ — وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم⁽⁵⁾ — فـ «ما» كافّةً، وجزم النحويون في أنّ «ما» كافّةً في: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽⁶⁾، ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي⁽⁷⁾، و﴿العلماء﴾ خبر، والعايد⁽⁸⁾ مستتر في ﴿يَخْشَى﴾، وأطلقت ﴿مَا﴾ على جماعة العقلاء كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، ﴿فَانكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾⁽⁹⁾. وأمّا قول النابغة⁽¹⁰⁾:

1- ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالِدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أَهَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ البقرة 173/2. وكذلك قوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالِدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ النحل 115/16.

2- أدرج هنا في الأصل: «محمد». والصواب أنه أبو رجاء العطاردي المتقدمة ترجمته في الصفحة حاشية. والنص من المغني 405. هذا وقرأ مثله أبو جعفر وابن أبي عبله وأبو عبد الرحمن السلمي، والقراءة في معاني الفراء 102/1 والحرر الوجيز 239/1 والعكبري 141/1 والبحر المحيط 486/1 والدر المصون 235/2.

3- ﴿وَأَلْقَى مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ طه 69/20.

4- قرأ بالرفع العامة، وبالنصب مجاهد وحميد وزيد بن علي، على أنه مفعول به، و«ما» مزيدة مهيئة. انظر تفسير الطبري 337/18 والكشاف 75/3 والحرر الوجيز 52/4 والبيضاوي 60/4 والبحر المحيط 260/6 والدر المصون 75/8.

5- في الأصل و(أ): «خشيب»، وفي المغني 405: «حيثم». وهو وهم؛ إذ هو أبو يزيد الربيع بن خثيم، الثوري الكوفي، من بني ثعلبة بن عامر بن ملكان بن ثور (-70 أو -90هـ)، قارئ ومحدث ورع. روى عن ابن مسعود وأبي أيوب الأنصاري. انظر طبقات ابن سعد 182/6 والوافي بالوفيات 56/14.

6- ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالذَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ فاطر 28/35.

7- في (ب): الذين.

8- أي الفاعل من ﴿يَخْشَى﴾.

9- ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْتَامَى فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾ النساء 3/4.

10- أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري (-18ق.هـ) شاعر جاهلي مُعَمَّر، من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ، فتقصده الشعراء، فتعرض عليه أشعارها. كان حظياً عند النعمان بن المنذر، حتّى شب في قصيدة له بالمتجرده زوجة النعمان، فغضب منه النعمان، ففر النابغة، ووفد على الغسانيين بالشام، وغاب زمناً. ثم رضي عنه النعمان فعاد إليه. انظر طبقات الفحول 51 وأنساب السمعاني 6/3 ومؤتلف الأمدي 252.

فَمَنْ نَصَبَ «الْحَمَامَ» - وهو الأرجح عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ فِي نَحْوِ: «لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمًا» - ف (مَا) زَائِدَةٌ غَيْرُ كَافَةٍ، وَ (هَذَا) اسْمُهَا وَ (لَنَا) الْخَبَرُ. قَالَ سَيِّبِيُّوَيْهِ: وَقَدْ كَانَ رُؤْبَةً بِنُ الْعَجَّاجِ (2) يَنْشُدُهُ رَفْعًا. انْتَهَى (3). فَعَلَى هَذَا يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ (مَا) كَافَةً، وَ (هَذَا) مُبْتَدَأٌ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مُوَصُولَةً، وَ (هَذَا) خَبْرًا لِمَحذُوفٍ (4)، أَيْ: «لَيْتَ الَّذِي هُوَ هَذَا الْحَمَامُ لَنَا»، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِحَذْفِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي صِلَةٍ غَيْرِ «أَيَّ» مَعَ عَدَمِ طَوْلِ الصِّلَةِ، وَيَسْهَلُ ذَلِكَ تَضْمِينَهُ إِبْقَاءَ الْإِعْمَالِ. وَزَعَمَ جَمَاعَةٌ (5) مِنَ الْأَصُولِيِّينَ وَالْبَيَانِيِّينَ أَنَّ (مَا) الْكَافَةَ مَعَ (إِنَّ) نَافِيَةٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ سَبَبٌ إِفَادَتُهُمَا لِلْحَصْرِ، قَالُوا: لِأَنَّ (إِنَّ) لِلْإِثْبَاتِ، وَ (مَا) لِلنَّفْيِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَجَّهَا مَعًا إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ تَنَاقُضٌ، وَلَا أَنْ يَحْكَمَ بِتَوَجُّهِ النَّفْيِ لِلْمَذْكُورِ بَعْدَهَا لِأَنَّهُ خِلَافُ الْوَاقِعِ بِاتِّفَاقٍ، فَتَعَيَّنَ صَرْفُهُ لغيرِ الْمَذْكُورِ، وَصَرْفُ الْإِثْبَاتِ لِلْمَذْكُورِ، فَجَاءَ الْحَصْرُ. وَهَذَا الْمَبْحَثُ (6) مَبْنِيٌّ عَلَى مَقْدَمَتَيْنِ بَاطِلَتَيْنِ بِإِجْمَاعِ النَّحْوِيِّينَ؛ إِذْ لَيْسَتْ (إِنَّ) لِلْإِثْبَاتِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِتَوْكِيدِ الْكَلَامِ: إِثْبَاتًا كَانَ، مِثْلُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا»، أَوْ نَفْيًا مِثْلُ: «إِنَّ زَيْدًا لَيْسَ بِقَائِمٍ»، وَمِثْلُهُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا

1- عجزه: «إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ»، مِنْ مَعْلَقَةِ النَّابِغَةِ، فِي دِيْوَانِهِ 34 وَشَرْحُ الزُّوزِيِّ 203 وَجَمَلُ الْخَلِيلِ 120 وَ189 وَ307 وَسَيِّبِيُّوَيْهِ 137/2 وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ 233/1 وَالْخِصَائِصُ 460/2 وَإِعْرَابُ (الرَّجَّاحِ) 607 وَجَمْعُ الْأَمْثَالِ 395/1 وَالْمَفْصَلُ 390 وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ 397/2 وَ561 وَالْإِنْصَافُ 479 وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ 38/2 وَالرِّضِيُّ 338/4 وَرِصْفُ الْمَبَانِي 299 وَ316 وَ318 وَاللِّسَانُ (ق د د) 347/3 وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ 312/1 وَشَرْحُ الشُّذُورِ 365 وَشَرْحُ الْقَطْرِ 210 وَالْمَغْنِيُّ 89 وَ376 وَ406 وَالْأَشْمُونِيُّ 311/1 وَالْمُهْمَعُ 220/1 وَ458 وَالْخَزَانَةُ 157/6 وَ251/10 وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ 419/1. وَفِيهِ شَاهِدٌ أَيْضًا عَلَى مَجِيءِ (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاوِ، وَيُرْوَى: «وَنِصْفَهُ» فَلَا شَاهِدَ عَلَى ذَلِكَ حَيْثُئِذٍ. وَالضَّمِيرُ فِي (قَالَتْ) عَائِدٌ عَلَى فِتَاةِ الْحَيِّ، وَهِيَ زُرْقَاءُ الْيَمَامَةِ، فِي بَيْتِ سَابِقٍ:

أَحْكُمُ كَحُكْمِ فِتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامِ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

وهو مع الشاهدين 7 و123 من القصيدة نفسها.

2- أبو الجحَّاف - أو أبو محمد - رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي (-145 هـ)، راحز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة، ولما مات ودُفِنَ قال الخليل: دَفَّنَا الشَّعْرَ وَاللُّغَةَ وَالْفِصَاحَةَ. انظُرِ الشَّعْرَ وَالشُّعْرَاءَ 495 وَالْمُؤْتَلَفَ وَالْمُخْتَلَفَ 175 وَوَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ 303/2.

3- كلام سيبويه. انظر الكتاب 137/2. وكلام المغني مستمر 406.

4- في (ب): «لمبتدأ محذوف». وهو هو.

5- منهم الفخر الرازي وتقي الدين السبكي، انظر مفاتيح الغيب 12/5، و107/16 والإيهام في شرح المنهاج 356/1.

6- أفسده أبوحيان بقوله: وكونها - أي «إتاما» - مركبة من «ما» النافية دخل عليها «إن» التي للإثبات، فأفادت الحصر، قول ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو، والذي نذهب إليه أنها لا تدل على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يفهم من أحوالها التي كُفَّتْ بِمَا. انظر البحر المحيط 61/1. وكلام المصنف الآتي يوافق.

والقسم الثالث: كافة عن عمل الجرّ، ومُهَيَّئَةٌ للدخول على الجملة الفعلية:
فالمُهَيَّئَةُ، نحو قوله تعالى: (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ).

يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا⁽¹⁾، وليست (ما) للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها (ليتّما، ولعلّما، ولكنّما، وكأنّما). وبعضهم⁽²⁾ ينسب القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات⁽³⁾، ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قاله نحويّ غيره⁽⁴⁾، وإنما قال الفارسي في الشيرازيات⁽⁵⁾: إنّ العرب عاملوا (إنّما) معاملة النفي و(إلا) في فصل [الضمير، كقول الفرزدق]⁽⁶⁾:

187_ وإنّما يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي⁽⁷⁾

فهذا كقول الآخر:

188_ قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا⁽⁸⁾

وقول أبي حيان⁽⁹⁾: لا يجوز فصل الضمير المحصور بـ (إنّما)، وإنّ الفصل في البيت الأوّل

1- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ يونس 44/10.

2- هو الشهاب القرافي في نفائس الأصول في شرح المحصول في علم الأصول للفخر الرازي 1032/3.

3- مسائل نحوية أملاها بشيراز، وهي مدينة فارسية جنوب غرب إيران، تبعد عن طهران حوالي 900 كم جنوباً، معناها: اللبن المصفى، أو قلب الأسد. انظر المعجم الذهبي 442.

4- بالفعل لم أقف عليه لغيره.

5- انظر المسائل الشيرازيات 270/2. وانظر كلامه في كتاب الشعر 199 والحجة 162/1.

6- ساقط من النسخ كلّها، وقد استدرّكته من المغني والنص منه 407.

7- اختلف في صدره؛ فهو في ديوان الفرزدق 712 واللسان (ق ل و) 200/15: «أنا الضامن الحاني عليهم وإنّما»، وشرح الشافية 79/4 والخزانة 465/4: «الراعي» بدل «الحاني»، وفي نتائج السهيلي 135 و317: «أدافع عن أعراض قومي وإنّما»، وفي المحتسب 194/2 ودلائل الإعجاز 252/1 ومفاتيح الغيب 10/5 و84/16 ونهاية الأرب 72/7 وإيضاح القزويني 121 والتلخيص 141 وتوضيح المقاصد 368 والحني 397 والأشتموني 93/1 والسيوطي 245 والصبان 173/1: «أنا الذائد الحامي الذمار وإنّما»، وشرح التسهيل 148/1 «الفارس» بدل «الذائد». ولم يذكر صدره في تهذيب اللغة (ن م) 384/15 واللسان (أ ن ن) 31/13 والارتشاف 937 والمغني 407 وأوضح المسالك 88/1 والهمع 209/1. والشاهد مجيء ضمير المتكلم منفصلاً في جملة «إنّما»؛ لجرّها مجرى النفي مع «إلا»؛ أي: «لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي».

8- في (أ): «ما نظر الفارسي». وهو وهم. والبيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه 167 وسيبويه 379/1 والأغاني 208/15 وإيضاح القزويني 122. وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة (ق ط ر) 6/9 ودلائل الإعجاز 259/1 والمفصل 168 واللسان (ق ط ر) 106/5 والدر المصون 132/1 و102/9 والمغني 407 والتاج (ق ط ر) 406/7. وقطره: ألقاه على قطرّه، أي جانبه، وضبطه مرتضى الزبيدي في التاج بتخفيف العين.

9- انظر ارتشاف الضرب 936 و937. وانظر التذليل والتكميل 249/2 و250 و251.

ضرورة، واستدلّاه بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَعْظَمَكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾⁽¹⁾، ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾⁽²⁾، ﴿وَأِنَّمَا تُوَفَّرُ أَجُورُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾⁽³⁾، وَهُمْ؛ لَأَنَّ الْحَصْرَ فِيهِنَّ فِي جَانِبِ الظرفِ، لا الفاعلِ، ألا ترى أَنَّ المعنى: ما أَعْظَمَكُمْ إِلَّا بِوَاحِدَةٍ، وكذا الباقي. انتهى⁽⁴⁾.

164 ﴿قوله: (وكافة عن عمل الجبر).. قال في المغني: وتتصل بأحرف وظروف، فالأحرف:

أحدها: (رُبُّ)⁽⁵⁾، وأكثر ما تدخل حينئذٍ على الماضي، كقوله:

189- رَبُّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَنْ ثُوبِي شِمَالَاتٍ⁽⁶⁾

لأنَّ التقليل والتكثير إنّما يكونان فيما عُرِفَ حَدُّهُ، والمستقبل مجهول، ومن ثَمَّ قَالَ الرُّمَّانِي⁽⁷⁾

في: [رُبُّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا]⁽⁸⁾: إِنَّمَا جازَ لِأَنَّ المستقبل معلوم عندَ الله تعالى كالماضي، وقيل هو⁽⁹⁾ على

حكاية حال ماضية مجازاً، مثل: ﴿وَنُفِّخَ فِي الصُّورِ﴾⁽¹⁰⁾، وقيل التقدير: «رُبُّمَا كَانَ يُوَدُّ»، وتكون (كان) هذه

1- ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلِي وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ حِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ سبأ 46/34.

2- ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يوسف 86/12.

3- ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّرُونَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ آل عمران 185/3.

4- كلام المغني، انظره من الصفحة 404 إلى 407.

5- ينظر في رُبُّ: الأزهية 268 والرصف 188 والجنى 438 والمغني 179.

6- قاله جَدِيدَةُ الأبرص يفتخر بأنه يصعد الجبل بنفسه ليستطلع أعداءه، ولا يعتمد في ذلك على غيره. والبيت له في سيبويه

518/3 وطبقات فحول الشعراء 38/1 والأغاني 311/15 والصحاح (ش م ل) 1740 وضرائر القزاز 160 والأزهية

92 و275 والحكم (خ ش ي) 244/5 و(ش ل م) 71/8 وضرائر الشعر 29 واللسان (ش ي خ) 32/3 و(ش م

ل) 366/11 والسيوطي 134 والخزانة 404/11 والتاج (ش م ل) 389/14، ولعمرو بن هند في المفصل 458، وبلا نسبة

في المقتضب 15/3 والأصول في النحو 453/3 وكتاب اللامات 115 وأمالى الشجري 565/2 وإعراب الأنباري 63/2

والرضي 486/4 وورصف المباني 335 وارتشاف الضرب 658 و1748 و2384 وتوضيح المقاصد 1175 والدر

المصون 313/1 و168/10 وأوضح المسالك 63/3 والمغني 180 و183 و407 والقاموس (ما) 1241 والأشموني 107/2

والهمع 388/2 و513 والتاج (ما) 414/20 وحاشية الصبان 347/2 و321/3. وأوفيت: أشرفت، والعلم: الجبل،

والشَّمَالَات: رياح الشمال القطبية الشديدة. وفيه شاهد أيضاً على إدخال النون في الواجب ضرورة في «ترفعن».

7- انظر رأيه في المغني 408 ونظم الدرر 203/4 و204. ولم أقف عليه في مصنفاه.

8- ﴿رُبُّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ الحجر 2/15. وسقطت الآية سهواً من الأصل و(أ).

9- في (ب): هي. وانظر تفسير الطبري 60/17 وتفسير مكي 3859 والحجة للفارسي 39/5 وغرائب التفسير 585 والرضي

295/4 والعكبري 776/2 والبحر المحيط 444/5 والفصول المفيدة 266.

10- ذكرت في التنزيل الحكيم في سياق أربع آيات: أولها: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِّخَ فِي الصُّورِ

فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾ الكهف 99/18. وثانيها: ﴿وَنُفِّخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ يس 51/36.

شأنية⁽¹⁾، وليسَ حذفُ (كانَ) من دون (إنَّ) و(لو) الشرطيتين مُستسهلاً⁽²⁾، ثمَّ الخبر حينئذٍ، وهو ﴿يُودُّ﴾ مُخرَجٌ على حكاية الحال الماضية، فلا حاجة إلى تقدير (كان). ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية، خلافاً للفارسي⁽³⁾، ولهذا قال في قول أبي دؤاد⁽⁴⁾:

190_ رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ⁽⁵⁾

(ما) نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها، أي: «رَبَّ شَيْءٍ هُوَ الْجَامِلُ». الثاني: الكاف⁽⁶⁾، نحو: «كُنْ كَمَا أَنْتَ»، وقوله:

191_ كَمَا سَيْفٌ عَمِرٍ لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ⁽⁷⁾

وثالثها: ﴿وَتُفَخَّ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ الزمر 68/39. ورابعها: ﴿وَتُفَخَّ فِي الصُّورِ ذَلِكَ يَوْمَ الْوَعِيدِ﴾ ق 20/50.

1- قاله الربيعي. انظر الرضي 295/4. وانظر غرائب التفسير 585 والمحرر الوجيز 350/3 والبرهان للزر كشي 280/4. وضعفه أبوحيان في البحر المحيط 444/5. وقال الفارسي في الحجة 39/5 إنَّ هذا لا يبيحه سيبويه؛ لأنَّ (كان) عنده لا تضم. انظر الكتاب 264/1. لكنه كان قد أجاز إضمارها بعد «إنَّ». انظر الكتاب 258/1.

2- في (ب): «مستعملاً». وفي المغني: «سهلاً»، والنص منه ص 408.

3- انظر الحجة 40/5. ورأيه في البيت المذكور في شرح التسهيل 174/3 والمغني 408 والهمع 389.

4- جارية بن الحجَّاج بن حُمُران بن بَحْر بن عِصام بن تَبْهان بن مَنبِه بن حُدَاقَةَ الإيادي، وقيل حنظلة بن الشرفي (- 79ق.هـ) شاعر جاهلي من وُصَّاف الخيل المجيدين؛ إنَّما أحسن نعت الخيل لأنه كان على خيل النعمان بن المنذر. وكان أبو دؤاد قد جاور كعب بن أمارة الإيادي، فكان إذا هلك له بعير أو شاة أخلفها، فضُربَ المثل به فقالوا: كجار أبي دؤاد. له شعر في الأصمعيات 185. انظر ترجمته في الأغاني 402/16 وسمت اللآلي 579 والتاج (ح ذ ق) 70/13.

5- عجزه: «وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ»، وهو لأبي دؤاد في تفسير الطبري 60/17 والمفصل 383 وأمالى الشجري 565/2 والمغني 183 و408 والسيوطي 139 والخزانة 586/9، وبلا نسبة في جمهرة اللُّغة (ر م هـ) والأزْهِيَّة 93 و275 وأمالى الشجري 243/2 والرضي 295/4 وشرح التسهيل 172/3 و174 وورصف المباني 193 و318 وتوضيح المقاصد 741 والجنى 448 و455 والدر المصون 443/5 و138/7 و139 وأوضح المسالك 64/3 وابن عقيل 33/2 والأشْمُونِي 105/2 والهمع 349/2 و389 وحاشية الصبان 348/2 و91/4. ومن رواه بخفض «الجامل» وصفته، حملة على الضرورة، أو على زيادة «أل». والجامل: جماعة الإبل، والمؤبَّل: كثير الإبل. والعناجيج: أحسن الخيل؛ وأبو دؤاد يتحدَّثُ عن قومه وما كانوا عليه من أنه إذا قامت الحرب حُشد لها الإبل الكثيرة والخيول المتميزة مع أمهارها.

6- يُنظَرُ في الكاف: الرصف 195 والجنى 78 والمغني 233.

7- صدره: «أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ»، لنهشل بن حرِّي (-45هـ) في الحماسة 360/1 وشرح المرزوقي 872 والمستقصى 366/1 والمستطرف 384/1 والسيوطي 171 وهو فيه ابن جرير، وللسموعل في الموصل 164 وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك 61/3 والإعراب 100 والمغني 236 و408 والقاموس (ما) 1241 والعيبي 334/3 والكافيحي 487 والهمع 390/2 والتاج (ما) 415/20. والمُراد بعمرو: ابن معد يكرب، وبسيفه: الصمصامة، يرثي أخاه مالكا الذي استشهد في جيش أمير المؤمنين كرم الله وجهه يوم صفين. سيتكرر برقم 205.

قيل (1): ومنه: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُم آلِهَةٌ﴾ (2)، وقيل (3): (ما) موصولة، والتقدير: كالذي هو آلهة لهم، وقيل (4): لا تَكْفُ الكافُ بـ (ما)، وأنَّ (ما) في ذلك مصدريةٌ موصولةٌ بالجملةِ الاسمية. الثالث: الباء (5)، كقوله:

192- فَلَيْنُ صِرْتَ لَا تَحِيرُ جَوَاباً لَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ (6)

ذكره ابن مالك (7)، وأنَّ (ما) الكافةُ أحدثت مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت في الكاف معنى التعليل في نحو: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ (8). والظاهر أنَّ الباء والكاف للسببية (9)، وأنَّ (ما) في ذلك (10) مصدرية، وقد سُلِّمَ أَنَّ كَلَامًا مِنَ الْكافِ وَالْبَاءِ يَأْتِي لِلتَّعْلِيلِ مَعَ عَدَمِ (ما)، كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾ (11)، ﴿وَيَكَاثُهَا لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (12)، وقال: التقدير: أعجبُ لِعَدَمِ فَلَاحِ الْكَافِرِينَ. ثُمَّ الْمُنَاسِبُ فِي الْبَيْتِ مَعْنَى التَّكْثِيرِ لَا التَّقْلِيلِ. الرابع: «مِنَ»، كقول أبي حَيَّة (13):

- 1- انظر الرضي 327/4 والدر المصون 442/5.
- 2- ﴿وَحَاوَرْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَيَّ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَيَّ أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُم آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ الأعراف 138/7.
- 3- انظر الإملاء 284/1 والتبيان 593 ومفاتيح الغيب 182/14 والدر المصون 442/5.
- 4- انظر الحاشية السابقة.
- 5- ينظر في الباء: الرصف 142 والجنى 36 والمغني 137.
- 6- للمطيع بن إياس الكوفي (-199هـ) يرثي يحيى بن زياد الحارثي في أمالي القالي 271/1 ونسب في الخزانة 221/10 إلى صالح بن عبد القدوس. ولم ينسب في شرح التسهيل 172/3 وارتشاف الضرب 1699 وتوضيح المقاصد 771 والمغني 408 والقاموس (ما) 1241 والهمع 388/2 والتاج (الباء) 381/20 و(ما) 415/20. وفي النسخ: «فلأن» والصواب أنَّ اللَّامَ مُوَطَّئَةً لَجَوَابِ الْقِسْمِ مَعَ «إِنَّ» الشَّرْطِيَّةِ، وَهُوَ: «لَبِمَا قَدْ تَرَى» وَفِي الْأَصْلِ وَ(أ): «عَمَا قَدْ تَرَى» وَلَا يَسْتَقِيمُ.
- 7- انظر شرح التسهيل 172/3 و173.
- 8- ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ البقرة 198/2.
- 9- في المغني: «للتعليل». والنص منه 409.
- 10- في المغني 409: «معهما».
- 11- ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ النساء 160/4.
- 12- ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَأَنَّ اللَّهَ يَسْطُرُ الرَّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ لَا أَنْ مِنَ اللَّهِ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَاثُهَا لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ القصص 82/28.
- 13- الهيثم بن الربيع بن زرارة النميري (-183هـ) من بني عامر شاعر مجيد فصيح راجز، من أهل البصرة، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، مدح خلفاء عصره فيهما. انظر ترجمته في الأغاني 331/16 والوافي بالوفيات 235.

193_ وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً (1)

قاله ابن الشجري (2). والظاهر أنَّ (ما) مصدرية، وأنَّ المعنى مثله في: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ (3)، وقوله:

194_ وَضَنَّتْ عَلَيْنَا وَالضَّيْنُ مِنَ الْبُخْلِ (4)

فَجَعَلَ الْإِنْسَانَ وَالْبَخِيلَ مَخْلُوقَيْنِ مِنَ الْعَجَلِ وَالْبُخْلِ مُبَالَغَةً.

وَأَمَّا الظُّرُوفُ (5):

فَأَحَدُهَا: «بَعْدَ»، كَقَوْلِهِ:

195_ أَعْلَاقَةٌ أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالنَّغَامِ الْمُخْلِيسِ (6)

وقيل: (ما) مصدرية، وهو الحق (7)؛ لأنَّ فيه إبقاء «بعد» على أصلها من الإضافة، ولأنَّها لو لم تكن مضافة لَنُوتَتْ.

والثاني: (بين)، كَقَوْلِهِ:

1- عَجْرُهُ: «على رأسه تُلقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ». والبيت لأبي حية في ديوانه 174 وسيبويه 156/3 والأزهية 90 وأمالي الشجري 567/2 والمغني 409 و424 والسيوطي 245 والخزانة 215/10 و217، وبلا نسبة في المقتضب 174/4 وأساس البلاغة (ك ب ش) 120/2 والرضي 328/4 والجني 315 والدر المصون 13/4 و403/6 والقاموس (ما) 1241 والممع 378/2 و388 والتاج (ما) 415/20. والكبش هنا سيد القوم.

2- انظر أماليه 566/2.

3- ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأْرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ الأنبياء 37/21.

4- صدره: «ألا أصبحت أسماء جاذمة الجبل» للبعيث بن بشر (-134هـ) في المحكم 156/8 والمخصص 248/1 واللسان (ج ذ م) 87/12 و(ض ن ن) 261/13، والبيت بلا نسبة في الخصائص 202/2 و259/3 والمختص 45/2 وأمالي الشجري 107/1 والمغني 409 والسيوطي 246 والخزانة 216/10. والجاذم: القاطع.

5- أي: التي تتصل بها «ما» الكافة.

6- للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي في سيبويه 116/1 و139/2 وأمالي الشجري 561/2 واللسان (ع ل ق) 262/10 و(ث غ م) 78/12 والسيوطي 246 والخزانة 232/11 والتاج (ع ل ق) 346/13 و(ث غ م) 86/16 و(ما) 415/2، والمرار زياد بن منقذ الأسدي في معجم الشعراء 398 والأزهية 88، والمرار من دون تعيين في الأصول في النحو 234/1 والموصل 165 واللسان (ف ن ن) 326/13 والتاج (ف ن ن). والبيت بلا نسبة في إصلاح المنطق 45/1 والمقتضب 54/2 والأصول في النحو 258/2 وجمهرة الأمثال 308/2 ونتائج السهيلي 145 وشرح التسهيل 227/1 و3 و126/3 و128 والرضي 441/4 وورصف المباني 314 وارتشاف الضرب 1827 و2113 و2254 والمغني 409 والقاموس (ما) 1241 والكافيجي 487 والممع 142/2 والخزانة 230/10 و251. وفيه شاهد أيضاً على إجراء المصدر، وهو «علاقة» مجرى الفعل، فعمل عمله، فنصب «أم». والأفنان: الأغصان، والنغام: نبت إذا يبس صار أبيض، والمخلص، بكسر اللام: المختلط رطبه بيباسه.

7- في المغني 409: وهو الظاهر. والقائل بذلك الرضي في شرح الكافية 441/4. خلافاً للسهيلي في نتائج الفكر 145.

196_ بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ⁽¹⁾

وقيل⁽²⁾: (ما) زائدة و (بين) مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، و «بين» مضافة إلى « زمن » محذوف مضاف إلى الجملة، أي: «بين أوقات نحن بالأراك»⁽³⁾. والأقوال الثلاثة تجري في (بين) مع الألف، في نحو قوله:

197_ فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ تُنْصَفُ⁽⁴⁾

والثالث والرابع: «حيث» و «إذ»⁽⁵⁾، ويضمَّنان حينئذٍ معنى (إن) الشرطية فيجزمان فعلين.

وغير الكافة نوعان: عَوْضٌ، وغيرُ عَوْضٍ؛ فالعَوْضُ في موضعين: أحدهما: في نحو قولهم: «أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ»⁽⁶⁾، والأصل: انطلقت لأن كنت مُنْطَلِقًا؛ فُقِدَ المفعول له للاختصاص، وحُذِفَ الجارُّ و (كان) للاختصار، وجيءَ بـ (ما) للتعويض، وأُدْغِمَتِ النونُ للتقارب، والعملُ عندَ الفارسي وابن جني لـ «ما»، لا لـ «كان»⁽⁷⁾.

والثاني: نحو قولهم: «افعل هذا إمَّا لا»، وأصله: إن كنت لا تفعل غيرهُ.

وغير العَوْضِ: يقع بعد الرفع، كقولك: «شتان ما زيدٌ وعمرو»، وقول مُهَلِّهِ⁽⁸⁾:

198_ لَوْ بِأَبَاتَيْنِ جَاءَ يَخْطِبُهَا رُمْلٌ مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بَدَمٌ⁽⁹⁾

1- لجميل بئينة (-82هـ) في ديوانه 105 والأغاني 99/8 والسيوطي 126 و246 والخزانة 21/10، وبلا نسبة في معاني الفراء 459/1 وشرح التسهيل 209/2 والمغني 410 والقاموس (ما) 1241 والخزانة 73/7 والتاج (ما) 415/20. والأراك: موضع بعرفات.

2- انظر الخزانة 63/7.

3- انظر سرّ الصناعة 24.

4- لحرقه بنت النعمان بن المنذر في ديوان الحماسة 53/2 والصحاح (ن ص ف) 1434 وشرح المرزوقي 1203 والجنى 376 واللسان (ن ص ف) 333/9 و(س وق) 170/10 والروض المعطار 208 والخزانة 59/7 و68 و70 والتاج (ن ص ف) 503/12 و(س وق) 230/13، ولأختها هند في أمالي الشجري 451/2 ولهما في السيوطي 246، والبيت بلا نسبة في الأساس (ن ص ف) 276/2 والرضي 195/3 والمغني 410 و485 والقاموس (ما) 1241 والهمع 149/2. والسوقة: الخدم.

5- ينظر في حيث: المغني 176 وفي إذ: الرصف 59 والمغني 111.

6- انظر الكتاب 293/1 و7/3 و332.

7- في المسائل البغداديات 307 أن العمل للفعل. وانظر الخصائص 380/2.

8- عدي بن ربيعة التغلبي المشهور بالزير سالم - لانشغاله باللهو والنساء ولسلامته من المخاطر التي يخوض بها - شاعر فارس جاهلي شجاع، قتل حساس بن مرة البكري أخاه كليياً، فخاض مع البكرين حرب البسوس المشهورة. انظر ترجمته في طبقات الفحول 39 ومعجم الشعراء 109.

9- لمهلل في الكامل للمبرد 78/3 والعقد الفريد 395/3 والأغاني 56/5 وتهذيب اللغة (ن ب) 361/15 والصحاح (ض ر ج) 326 والمحكم (ن ب أ) 489/10 واللسان (ض ر ج) 313/2 و(أ ب ن) 5/13 والمغني 411 والروض المعطار 7 والسيوطي 247 والتاج (ض ر ج) 422/3 و(ما) 416/20، وبلا نسبة في سرّ الصناعة 462 والقاموس (ما) 1241=

وقد مضى البحث في قوله:

199_ أَنْوَرًا سَرَعًا مَاذَا يَا فَرُوقُ (1)

وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَنْفَارًا سَرَعًا هَذَا.

وبعدَ الناصبِ الرفعِ، نحو: «لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمًا». وبعدَ الجازمِ، نحو: «وَأَمَّا يَنْزَعَنَّكَ» (2)، «أَيَّامًا

تَدْعُوا» (3)، «أَيَّامًا تَكُونُوا بِدَرِكِكُمُ الْمَوْتِ» (4)، وقول الأَعشى (5):

200_ متى ما تُناخِي عِنْدَ بابِ ابْنِ هَاشِمٍ تُراحي وتَلقي من فَواضِلِهِ نَدَى (6)

وبعدَ الخافضِ، حرفاً كان نحو: «فِيمَا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ» (7)، «عَمَّا قَلِيلٍ» (8)، «مِمَّا حَطَّيَاتِهِمْ» (9)، وقوله:

=والهمع 248/3. والأبانان: جيلان أحدهما اسمه أبان، فغلبه على الآخر، ورُمِلَ: ضُرِّجَ ولَطَّخَ. قال هذا البيت لما أكره على تزويج ابنته من أحد الأعراب، وذلك في أواخر حياته قبل أن يأسره عمرو بن مالك.

1- تقدم برقم 177. وبحث فيه هناك.

2- «وَأَمَّا يَنْزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» الأعراف 200/7.

3- «قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا» الإسراء 110/17.

4- «أَيَّامًا تَكُونُوا بِدَرِكِكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا» النساء 78/4.

5- أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي (-7هـ)، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل والأعشى الكبير. من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات. ولقب بالأعشى لضعف بصره، وعمي في أواخر عمره. كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، غزير الشعر، وكان يُعْتَبَرُ بشعره فسمي (صناحة العرب). عاش عمراً طويلاً وأدرك الإسلام ولم يسلم. انظر طبقات فحول الشعراء 51 و معجم الشعراء 382.

6- رواية الديوان «تريحي.. يدا» والخطاب للناقبة، وأراد بابن هاشم: الرسول الأعظم ﷺ. والبيت في السديوان 46 وجمهرة أشعار العرب 67 والعين (ري ح) 293/3 والأغاني 147/9 وأمالي الشجري 569/2 ونهاية الأرب 47/18 والمغني 411 والسيوطي 247 والخزائفة 38/3.

7- «فِيمَا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ» آل عمران 159/3.

8- «قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ» المؤمنون 40/23.

9- «مِمَّا حَطَّيَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا» نوح 25/71. وفي النسخة (أ): «خطاياها»، وهي تحريف، وأثبتُ «خطاياهم» جمعاً بالألف والتاء بإبدال الهمزة ياءً، وإدغام ياء المدِّ فيها، كما وردت في الأصل، وهي قراءة أبو رجاء العطاردي وأبي جعفر. ووردت في (ب): «خطاياهم» جمع تكسير، على قراءة الحسن وعيسى والأعرج وأبي عمرو. انظر القراءتين مفاتيح الغيب 128/30 والكشاف 620/4 وجمع البيان 96/29 والبحر المحيظ 343/8 والنشر 391/2 والإتحاف 752.

201_ رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءٍ⁽¹⁾

وقوله:

202_ وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ⁽²⁾

أو اسماً، كقوله تعالى: ﴿أَيُّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ﴾⁽³⁾ وقول الشاعر:

203_ نَامَ الْخَلِيُّ فَمَا أَحْسُ رُقَادِي وَالْهَمُّ مُحْتَضِرٌ لَدَيَّ وَسَادِي
- مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمٍ وَلَكِنْ شَفَّنِي هَمُّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُوَادِي⁽⁴⁾

وقوله:

204_ وَلَا سِيَّما يَوْمَ بِدَارَةٍ جُلْجُلٍ⁽⁵⁾

أي: ولا مثل يوم، وقوله (بِدَارَة) صفة لـ (يَوْم)، وخبر (لا) محذوف، ومَنْ رفع (يَوْم) فالتقدير: «ولا مثل الذي هو يوم»، وحسّن حذفَ العائد طولَ الصلة بصفة (يَوْم)، ثمَّ المشهور أنَّ (ما) مخفوضة، وخبرَ (لا) محذوف.

- 1- لعدي بن الرَّعلاء الغساني، والرَّعلاء أمه، في الأصمعيات 152 وجمهرة اللُّغة (ج ل ن) ومعجم الشعراء 117 والأزْهَبيَّة 80 و93 وأمالي الشجري 566/2 وحماسه 194 والسيوطي 138 والخزانة 582/9، وبلا نسبة في الرضي 294/4 وورصف المباني 194 و316 وارتشاف الضَّرَب 1748 وتوضيح المقاصد 773 والجنى 456 وأوضح المسالك 59/3 والمغني 183 و411 والأشْمُوني 106/2 والهمع 389/2 والتاج (ما) 415/20 وحاشية الصبان 346/2. وقوله: «بين بصرى» أي: بين أماكن بصرى، وهي مدينة جبل حوران من أرض الشام، كانت من أعمال دمشق، وبصرى أخرى من قرى بغداد قرب عُكْبَرَاء. (انظر معجم البلدان 441/1 والروض المعطار 109). ونجلاء: واسعة، وصرّفها هنا للضرورة.
- 2- لعمر بن بُرَاقَة (-11هـ) شاعر همدان في الجاهلية، وبُرَاقَة أمه؛ أما أبوه فاسمه مَنبّه. والبيت له في أمالي القالي 122/2 والسيوطي 170 وبلا نسبة في شرح التسهيل 171/3 و363 وتوضيح المقاصد 774 والجنى 166 و482 والدر المصون 333/2 و443/5 و212/8 وأوضح المسالك 60/3 والمغني 92 و236 و412 و468 وابن عقيل 34/2 والأشْمُوني 106/2 والهمع 390/2 و160/3 والخزانة 207/10 وحاشية الصبان 347/2. والمجروم عليه: الواقع عليه الظلم.
- 3- ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيُّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَيَّ مَا تَقُولُ وَكَيْلٌ﴾ القصص 28/28.
- 4- للأسود بن يعفر النهشلي (-23ق.هـ) في ديوانه 25 والمفضليات 546/1 وطبقات فحول الشعراء 147/1 والأغاني 18/13 و20 والأساس (ح ض ر) 196/1 والخزانة 406/1 وبلا نسبة في المغني 412 والسيوطي 247. والخَلِيُّ: الخالي من الهموم، ما أَحْسُ: ما أَحَد، شَفَّنَه الهم: هَزَلَه وأنخله.
- 5- صدره: «أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهِنَّ صَالِحٌ». لامرئ القيس من معلقته. والبيت في ديوانه 145 وشرح الزوزني 83 والأغاني 86/9 وتهذيب اللغة (س م) 84/13 والصحاح (س ي ا) 2387 والمفصل 98 وإعراب الأنباري 64/2 وشرح التسهيل 318/2 والرضي 135/2 وورصف المباني 193 وارتشاف الضَّرَب 1550 واللِّسان (س وي) 411/14 والجنى 334 و443 والمغني 186 و412 و550 والأشْمُوني 529/1 والسيوطي 247 والهمع 217/2 والخزانة 444/3 و451 والتاج (ج ل ل) 115/14 وحاشية الصبان 248/2. ودارَة جلجل: اسم موضع.

وقال الأخفش⁽¹⁾: (ما) خبر لـ (لا)، ويلزمه قطع (سي) عن الإضافة من غير عَوْض، قيل: وكونُ خبر (لا) معرفة⁽²⁾. وجوابه أنه يُقَدَّر (ما) نكرةً موصوفةً، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في: «لا رَجُلٌ قائمٌ»: إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به، لا بـ (لا) النافية⁽³⁾. وفي الهَيْتِيَّات⁽⁴⁾ للفارسي: إذا قيل: «قاموا لا سيماً زيد»، فـ (لا) مهملة، و(سي) حال، أي قاموا مماثلين لزيد في القيام⁽⁵⁾، ويردُّه صحَّة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم⁽⁶⁾ تكرار (لا)، وذلك واجب مع الحال المفردة. وأمّا مَنْ نصبه⁽⁷⁾ فهو تمييز. ثمَّ قيل⁽⁸⁾: (ما) نكرة تامة مخفوضة بالإضافة، وكأنَّه قيل: «ولا مثل شيء»، ثمَّ جيء بالتمييز. وقال الفارسي⁽⁹⁾: (ما) حرفٌ كافٌ لـ (سي) عن الإضافة، فأشبهت الإضافة في: «على التمرّة مثلها زُبداً»⁽¹⁰⁾، وإذا قلت: «لا سيماً زيد»، جاز رفع «زيد» وجره⁽¹¹⁾، وامتنع نصبه. انتهى ما أردناه منه⁽¹²⁾.

164* قوله:

205. (أخ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ كما سيفُ عمروٍ لم تخنهُ مضاربُهُ)⁽¹³⁾

- 1- انظر رأيه في المغني 412. وأورد له الرضي 135/2 قوله في قولهم: «إن فلاناً كريمٌ ولا سيما إن أتيتُه قاعداً»: «ما» ههنا، زائدة، عوضاً عن المضاف إليه، أي: ولا مثله إن أتيتُه قاعداً. ولم أقف على رأيه في مصنفاته.
- 2- معطوف على قوله: «ويلزمه قطع سي عن الإضافة». وانظر الخزانة 445/3.
- 3- انظر الكتاب 275/2 و293.
- 4- مسائل نحوية أملاها في هيت، وهي مدينة عراقية على ضفة الفرات. انظر الروض المعطار (هيت) 597. وانظر رأي الفارسي في ارتشاف الضرب 1552.
- 5- ساقط من الأصل.
- 6- أي: ويردُّه عدم... إلخ.
- 7- أي: نصب «يوم» من الشاهد المتقدم برقم 204: «ولا سيما يوماً... البيت». وانظر الجني 334 و443.
- 8- انظر الخزانة 445/3 و446.
- 9- انظر المغني 413 والخزانة 446. ولم أقف على رأيه في مصنفاته.
- 10- زبداً: تمييز. انظر الكتاب 172/2 والمفصل 94 والرضي 55/2. ثم قال سيبويه 181/2: فإذا قلت: «عليها مثلها زُبداً»، فإن شئت رفعت على البدل، وإن شئت رفعت على قوله: «ما هو؟» فنقول: «زبداً»، أي: هو زيد، ولا يكون الزبد صفةً؛ لأنه اسم.
- 11- في (ب): «جاز جر زيد ورفع». وكذلك في المغني، والنص منه 413.
- 12- انظر المغني من ص 407 إلى 413. وانظر القاموس (ما) 1241.
- 13- تقدم برقم 191.

والكافّة عن عمل الجرّ نحو قوله، وهو السّموّءل:

- أخ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ * * * كما سيفُ عمرو لم تخنهُ مضاربُهُ

برفع «سيف» على الابتداء والخبر.

واختلّف في «ما» التالية للفظ «بعد» في قوله، وهو المرارُ يُخاطبُ نفسه:

- أعلّاقَةٌ أمّ الوليّدِ بعدما * * * أفنانُ رأسِك كالنّغامِ المُخْلِيسِ

على قولين: فقيّل كافّة لـ «بعد» عن الإضافة إلى «أفنان». وقيل مصدرية عند مَنْ يُجوزُ وصلها بالجملة الاسمية. والعلاقةُ بفتح العين المهملة: علاقةُ الحبِّ، والوليّدُ: تصغيرُ الولدِ، وهو الصبيُّ، والأفنانُ: جمع فنن، وهو الغصن، مبتدأ، والنّغامُ بفتح المثلثة والغين المعجمة: جمع نغامة، خبره، وهو نُبتٌ في الجبل بيّضٌ إذا يبس؛ شَبّه به الشَّيب، والمُخْلِيسُ بالخاء المعجمة والسين المهملة: اسم فاعل من: أخلّسَ النباتُ إذا اختلطَ رطبُهُ ويابسهُ. واختلّسَ رأسُهُ، إذا خالطَ سوادهُ البياضُ.

الماجد: الكريم، والإخزاء: الإهانة والإذلال، والمشهد هنا مصدر ميمي كالشهود والحضور، ومضربُ السيف - بكسر الراء - نحو شِبْرٍ من طرفه. فإن قلت: كيف جمع مضارب؟! قلت: هو مثل قولهم: «شابتَ مفارقُهُ»⁽¹⁾، وإنما له⁽²⁾ مفرق واحد، مثل قول الشاعر يصف ناقة:
206..... تمدُّ لِمَشْيِ أوصالاً وأصلاباً⁽³⁾

وإنما لها صلْبٌ واحدٌ، ولكنهم يُقدِّرون تسميةَ الجزء باسم الكل، فيقع الجمع موقع الواحد. و(سيفُ عمرو) مبتدأ، و(لم تخنهُ مضاربُهُ) الخبر، ف (ما) كافّة، ولولا ذلك لَجُرَّ⁽⁴⁾. يمدح أخاه بأنّه كريم لم يُهنهُ في يوم يحضر فيه، كما أن سيف عمرو لم يُهنهُ في مشهد قتال، حيث لم تخنهُ مضاربُهُ بأنْ نابت⁽⁵⁾ عن القطع، بل يمضي في الحال على حسب المراد.
165* قوله: (أعلّاقَةٌ)⁽⁶⁾ نُصِبَ بفعلٍ مقدَّرٍ على المصدرية⁽⁷⁾.

165* قوله: (وهو الغصنُ) هذا معناه في الأصل⁽⁸⁾، والظاهرُ أنّ المراد بالأفنان هنا شعر الرأس.

[الوجه الخامس: «ما» الحرفية الزائدة]⁽⁹⁾

- 1- ومثله: «هذا بعير ذو عثانين». انظر الخصائص 421/2 و422 والمخصص 269/4.
- 2- في (ب): للإنسان. والمفرق، بفتح الميم وكسر الراء: الموضع الذي ينفرق فيه الشعر من الرأس.
- 3- صدره: «كأنّ هامتها قبرٌ على شرف». .. للوليد بن عدي بن حجر الكندي في التذكرة الحمدونية 474، وبلا نسبة في المخصص 157/4 والمصون في الأدب 28 والمزهر 172/2،
- 4- أي: «سيف». وفي (ب): «لحسب». وهو وهم.
- 5- في (ب): ينبو. ولاتناسب الصيغة قبلها.
- 6- من الشاهد المتقدم برقم 194.
- 7- أي: على المفعولية المطلقة.
- 8- انظر القاموس (ف ن ن) 1127. وإنّما أضاف الأغصان إلى الرأس على سبيل الاستعارة التصريحية.
- 9- وهو الوجه الثاني عشر لـ «ما» مطلقاً.

الوجه الخامس: زائدة، وتسمى هي وغيرها من الحروف الزوائد: صلةً وتأكيداً في اصطلاح العربيين؛ فراراً من أن يتبادر إلى الذهن أن الزائد لا معنى له.

والحامل على هذه التسمية خصوصاً المقام القرآني، والتعميم لطرد الباب وقطع المادة، نحو: (فيما رحمة من الله لنت لهم)، و: (عما قليل ليصبحن ناديين)، أي: «فبرحمة»، و: «عن قليل»، و«ما» صلة مؤكدة.

165 قوله: (وزائدة).. قال في المغني: وزيدت قبل الخافض، كما في قول بعضهم⁽¹⁾: «ما خلا زيد وما عدا عمرو»، بالخفض، وهو نادر.

وبعد⁽²⁾ أداة الشرط، جازمة كانت نحو: «وإما تخافن»⁽³⁾، «أينما تكونوا يدرككم الموت»⁽⁴⁾، أو غير جازمة نحو: «إذا ما جاؤوها شهد عليهم سمعهم»⁽⁵⁾.

وبين المتنوع وتابعه في نحو: «مثلاً ما بعوضة»⁽⁶⁾، قال الزجاج: «ما» حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين. انتهى⁽⁷⁾. ويؤيده سقوطها⁽⁸⁾ في قراءة ابن مسعود.

ب/126

و«بعوضة» بدل، وقيل «ما» اسم نكرة صفة لـ «مثلاً»، أو بدل منه، و«بعوضة» عطف بيان على «ما»⁽⁹⁾، وقرأ روبة⁽¹⁰⁾ برفع «بعوضة»⁽¹¹⁾، [و الأكثرون على أن «ما» موصولة، أي: الذي هو بعوضة]⁽¹²⁾، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذ عند البصريين، قياساً عند الكوفيين⁽¹³⁾.

1- هو ابن جتي، انظر للمع 69 وشرح الرضي على الكافية 4/441.

2- معطوف على الكلام الأسبق، أي: وزيدت «ما».

3- «وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين» الأنفال 8/58.

4- «أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً» النساء 4/78.

5- «حتى إذا ما جاؤوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون» فصلت 41/20.

6- «إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا فإعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً يضلل به كثيراً ويهدي به كثيراً وما يضلل به إلا الفاسقين» البقرة 2/26.

7- كلام الزجاج، انظر معاني القرآن 1/103. وانظر البرهان في علوم القرآن 3/77.

8- يعني «ما» في الآية السابقة، انظر بهذا الصدد مجمع البيان 1/144 و145.

9- انظر مشكل مكى 1/83 والكشاف 1/114 والمحرر الوجيز 1/110 و111 والبرهان للزركشي 3/77.

10- ابن العجاج، وقد تقدم.

11- انظر المحتسب 1/63 والكشاف 1/114 و115 والعكبري 1/43 والبحر المحيط 3/123 و4/255.

12- ساقط من النسخ كلها، وقد استدركنه من المغني، والنص منه 413.

13- انظر المحتسب 1/369 وتوضيح المقاصد 451.

واختار الزمخشري⁽¹⁾ كون «ما» استفهامية مبتدأة⁽²⁾، و«بَعُوضَةٌ» خبرها، والمعنى: أي شيء البعوضة فما فوقها..

وزادها⁽³⁾ الأعشى مرتين في قوله:

207_ إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا يَعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ⁽⁴⁾

وأمية بن أبي الصلت⁽⁵⁾ ثلاث مرات في قوله:

208_ سَلَعٌ مَا وَمِثْلُهُ عَشْرٌ مَا عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا⁽⁶⁾

وهذا البيت: قال عيسى بن عمر⁽⁷⁾: [لا أدري ما معناه، ولا رأيتُ أحداً يعرفه، وقال غيره⁽⁸⁾: كانوا إذا أَرَادُوا⁽⁹⁾ الاستسقاء في سنة الجَدْبِ، عَقَدُوا في أذنانِ البَقَرِ وبينَ عراقِيبِها السَّلَعَ - بفتحتين - والعُشْرَ - بضمّة ففتحة - وهما ضربانِ من الشجر⁽¹⁰⁾، ثم أوقدوا فيها النار، وصعدوا بها الجبال، ورفعوا أصواتهم بالدعاء، قال:

1- انظر الكشاف 115/1 و81/2.

2- في المغني 413: مبتدأ.

3- في (أ): وزاد «ما». وهي المقصودة بالضمير على أية حال.

4- للأعشى من معلقته، وهو في ديوانه 59 والأزْهِيَّةُ 77 و152 وأمالي الشجري 570/2 و127/3 والرضي 462/4 والمغني 414 والخزانة 351/11. وهو مع الشاهد 142 من القصيدة نفسها.

5- أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي (-5هـ) شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، حكيم من أهل الطائف، إلا أن علماء اللغة لا يحتجون بشعره لورود ألفاظ فيه لا تعرفها العرب. كان مطلعاً على الكتب القديمة، وهو ممن حَرَمُوا على أنفسهم الخمر ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية، وعندما ظهر الإسلام قدم مكة وسمع من النبي ﷺ آيات من القرآن، ولم يسلم. وهو أول من جعل في مطالع الكتب: «باسمك اللهم»، فكتبتها قريش. انظر الواقي بالوفيات 225/9.

6- والبيت في ديوان أمية 399 والحيوان 467/4 ودقائق التصريف 42 والصحاح (ع و ل) 1778 و(ع ل و) 2436 والأوائل 35 والأزْهِيَّةُ 78 والمحكم (ع س ل) 484/1 وأمالي الشجري 570/2 واللسان (ب ق ر) 73/4 و(س ل ع) 161/8 والمغني 414 والمزهر 305/2. والبيقور: اسم جمع. معنى بقر. وسيأتي شرحه بعد قليل.

7- الثقفي التَّحَوِي. وانظر أمالي الشجري 570/2.

8- قال أبو هلال العسكري في سياق الحديث عن نيران العرب في كتاب الأوائل 35: «فأما نار الاستمطار فكانوا في الجاهلية الأولى إذا احتبس المطر يجمعون البقر ويعقدون في أذنانها وعراقِيبِها السلع والعشور، ويصعدون بها في الجبل الوعر ويشعلون فيها النار ويزعمون أن ذلك أسباب المطر». وأنشد بيت أمية وبيت الورك الطائي الآتي. ثم قال: «البيقور والباقور والبقر سواء». اهـ. وانظر الصحاح (ع و ل) 1778.

9- ساقط من الأصل.

10- السلع: شجر مرّ يرتقي حبلاً لا ورق لها، ولكن لها قضبان تلتف على الغصون، وله ثمرة مثل عناقيد العنب صغار، فإذا أبيضَ أسوداً، فتأكله القروود فقط. والعُشْرُ: من كبار الشجر، له صمغ حلو، وفيه حُرَّاق مثل القطن يقتدح به. انظر اللسان (س ل ع) 161/8 و(ع ش ر) 574/4.

أَجَاعِلُ أَنْتَ بَيْقُورًا مُسَلَّعَةً ذَرِيعَةً لَكَ بَيْنَ اللَّهِ وَالْمَطَرِ⁽¹⁾
 ومعنى: «عالت البيقورا» أن السنة⁽²⁾ أثقلت البقر بما حملتها من السَّلَعِ والعُشَرِ.
 انتهى⁽³⁾.



¹ - لوداك — أو الورك — الطائي، في الحيوان 468/4 والمحسن والمساوي 412 والصَّحاح (ب ق ر) 594/2 والأوائل 35
 واللَّسان (ب ق ر) 161/8 73/4 والمغني 414. قوله: «أجاعل» كذا في (ب) والمصادر، والذي في سائر النسخ:
 «أجاعلي».

² - في (ب): المنعة. وهو وهم. وانظر الصحاح (ع ل و) 2436.

³ - كلام المغني: 413 و414.

الباب الرابع: في الإشارات إلى عبارات محررة - أي مهذبة مُنقحة - مستوفاة للمقصود، موجزة، من الإيجاز، وهو تجريد المعنى من غير رعاية للفظ الأصل، بلفظٍ يسير، ولم يقل: مختصرة؛ لأن الاختصار تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى، وليس مراداً هنا.

الباب الرابع

في الإشارات إلى عبارات مُستوفاة للمقصود*

167 قوله: (في الإشارات إلى عبارات) جمع عبارة، وهي اللفظ، وسُمِّي اللفظ عبارةً لأنه يُعبرُ به عما في الضمير، والمراد من الإشارة إلى العبارات هو ذكرها.

167 قوله: (مستوفاة) كان الأولى: مستوفية للمقصود، اسم فاعل؛ لأنه المناسب لما ذكره الشارح من قوله: (للمقصود)، أي أخذة له بكماله، من قولك: «استوفى فلان حظه»، إذا أخذته وأفياً كاملاً⁽¹⁾.

167 قوله: (موجزة).. قال في المُطَوَّل بعد كلامٍ ذكره⁽²⁾: فعلم أن للإيجاز معنيين: أحدهما: كون الكلام أقل من عبارة المتعارف.

والثاني: كونه أقل مما هو مقتضى المقام، وبينهما عمومٌ من وجه⁽³⁾.

إلى أن قال: وقد توهّم من كلام السكاكي⁽⁴⁾ أن الفرق بين الإيجاز والاختصار، هو أن الإيجاز ما يكون بالنسبة إلى مقتضى المقام⁽⁵⁾، وهو وهم؛ لأن السكاكي قد صرح بإطلاق الاختصار على كونه أقل من المتعارف أيضاً، نعم لو قيل: الإيجاز باصطلاحه أخص لأنه لم يطلقه بالنسبة إلى ما هو مقتضى المقام، لم يبعد عن الصواب.. إلخ. انتهى.

قال الفنري: قوله⁽⁶⁾ (فعلم أن للإيجاز... إلخ) هذا مبني على ما ذكره الترمذي وغيره⁽⁷⁾، من أنه لا فرق بين الإيجاز والاختصار عند السكاكي، فهو يستعمل الإيجاز تارةً والاختصار أخرى، وقوله فيما سيأتي: (نعم لو قيل: الإيجاز أخص... إلخ) بيان لما مال إليه الشارح. انتهى.

♣ - هذا العنوان ليس في (ب).

1- انظر القاموس (و ف ي) 1233.

2- في الباب الثامن عند كلامه على الإيجاز والإطناب والمساواة، وكان قد نقل عن السكاكي قوله: أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين، لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين. اهـ. وشرحه بقوله: فإن الموجز إنما يكون موجزاً بالنسبة إلى كلام أزيد منه، وكذا المُطَنَّب، إنما يكون مُطَنَّباً بالقياس إلى كلام أنقص منه. انظر المطول 282 و 283.

3- عبارة السيد في التعريفات 42: الإيجاز أداء المقصود بأقل من العبارة المتعارفة.

4- الوارد في نصّ المطول آنفاً. وانظر مفتاح العلوم 276 وإيضاح القزويني 170 ومختصر المعاني 169.

5- كذا في (ب)، وهو المشهور، والذي في سائر النسخ: «الكلام».

6- في (ب): «قال الغزي». وهو وهم؛ فالقول من نصّ المُطَوَّل الأنف الذكر، والشرح للفرنري في حاشيته عليه 280.

7- لم أفق على رأيه. وقال أبو هلال العسكري: والفرق بين الاختصار والإيجاز: أن الاختصار هو إلفاظ من الكلام المؤلف، من غير إحلال بمعانيه.. فيكون في كلام قد سبق حدوثة وتأليفه. والإيجاز هو أن يُبنى الكلام على قلة

ينبغي لك أيها المعرب أن تقول في نحو «ضرب» بضم أوله وكسر ما قبل آخره، من قولك: «ضرب زيد»: ضرب فعل ماضٍ - لتبيين نوع الفعل - لم يسم فاعله، لتبيين أنه لم يبق على صيغته الأصلية. أو تقول: فعل ماضٍ مبني للمفعول؛ لوجازة هاتين العبارتين.

فعلّم أنّهما بمعنى، أو أنّ الإيجاز⁽¹⁾ أخص⁽²⁾، وعلى كلا التقديرين لم يعتبر فيهما ما اعتبره الشارح، فلعل ما ذكره اصطلاح لبعض الناس وقف عليه.

[ما ينبغي للمعرب]

1/127

167* قوله: (ينبغي لك أيها المعرب) أي يحسن منك⁽³⁾.

167* قوله: (من «ضرب») لو قال: (من نحو: «ضرب»)، لكان أولى؛ لأن: «نحو ضرب» لا يكون بعضاً من قولك: «ضرب زيد»، فكان ينبغي أن يقول: «من نحو قولك». والجواب إما بأن المراد من قولك: «ضرب زيد»: ونحوه، أو مثلاً، فحذف قوله: «و نحوه» أو: «مثلاً» لفهمه [بواسطة]⁽⁴⁾ أن: «نحو ضرب» ليس بعض: «ضرب زيد»، وإما بأن قوله: «من ضرب زيد» متعلق بالمضاف إليه، أي (ضرب) لا بالنحو⁽⁵⁾، إلا أن فيه أنه يلزم أن يأتي بما يكون التمثيل بالذات لـ: «نحو ضرب» لا لـ: «ضرب»، والظاهر العكس.

167* قوله⁽⁶⁾: (لم يسم فاعله) أي لم يذكر بأن ذكر، ولم يقصد.

167* قوله: (لتبيين أنه لم يبق على صيغته الأصلية).. يقتضي أن المبني للفاعل أصل للمبني للمفعول، وهو الأصح، وذهب قوم إلى أنه أصل برأسه؛ إذ لنا⁽⁷⁾ أفعال لم تُبن قط لفاعل، نحو: (جُن) و(حَم). والدليل على أنه مُغَيَّر على أصله صحة الواو في: «بُوع زيد» و«سُوَيْر»، مع وجود المقتضي لانقلابه ياءً، وإدغامه؛ فإنه إنما صحَّ ليدلَّ على أنه منقلب عمّا لا يُدغم في الياء، وهو ألف (بائع وسائر)، ومراعاة للأصل؛ إذ المشتق ممّا صحَّ صحيح، بدليل صحة (عاور) المشتق من (عور)⁽⁸⁾.

167* قوله: (مبني للمفعول) أي: للإسناد للمفعول.

اللفظ وكثرة المعاني، يقال: «أوحز الرجل في كلامه» إذا جعله على هذا السبيل، و«اختصر كلامه أو كلام غيره» إذا قصره بعد إطالة، فإن استعمل أحدهما موضع الآخر، فلتقارب معنيهما. الفروق اللغوية 27.

1- كذا في (ب) والذي في سائر النسخ: «الاختصار». والظاهر الأول.

2- في الأصل: إحصار.

3- أدرج هذا الكلام في الأصل في مستهل هذا الباب.

4- زيادة من (ب).

5- أي متعلق بقوله: «ضرب» لا بقوله: «نحو».

6- زيد قبله في (أ): «قوله ينبغي لك أيها المعرب أي يطلب منك. لو قال من نحو ضرب لكان أولى». وهذا سهوٌ بيِّن.

7- أي: يشهد لنا. وانظر المخصص 308/4.

8- وكان القياس في نظائره انقلاب الواو ألفاً لتحركها بعد فتح؛ نحو: قول ← قال.. إلخ.

ولا تقل مع قولك: فعل ماضٍ مبني لِمَا - أي لشيءٍ - لم يُسَمَّ فاعله؛ لِمَا فيه - أي لِمَا في هذا التعبير، بمعنى العبارة - مِن التّطويل والخفاء؛ أَمَّا التّطويل: فلأنَّ هذه العبارة سبع كلمات، والعبارتان السابقتان دون ذلك. وأَمَّا الخفاء: فلإبهام ما وقعت عليه «ما» المجرورة باللام. وفي كلتا العبارتين نظر؛

أَمَّا الأولى: فلأنَّها تصدقُ على الفعلِ الذي لا فاعلَ له، نحو: «قلِّمًا»؛ فإنَّه فعل ماضٍ لم يُسَمَّ فاعله، مع أنَّه ليس مُراداً

هنا.

167*قوله: (لِوَجَاةِ هَاتَيْنِ الْعِبَارَتَيْنِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْعِبَارَةَ الثَّانِيَةَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهَا أَوْجَزُ مِنَ الْأُولَى.

167*قوله: (لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ).. إِضَافَةُ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ، لِمَلَابَسَةِ كَوْنِهِ فَاعِلاً لِفِعْلِ مُتَعَلِّقٍ بِهِ⁽¹⁾.

167*قوله: (لِمَا فِي هَذَا التَّعْبِيرِ بِمَعْنَى الْعِبَارَةِ).. كَانَ الْأُولَى: «لِمَا فِيهِ»، أَي: فِي قَوْلِكَ...إِلْخ؛ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ.

ب/127

167*قوله: (لِإِبْهَامِ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ «مَا».) وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ الْفَاعِلَ وَالْحَدِثَ.

168*قوله: (أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ) أَي يَصْدُقُ.

168*قوله: (مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَاداً) أَي مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ الشُّذُورِ: وَهُوَ - أَي نَائِبُ الْفَاعِلِ⁽²⁾ - الَّذِي يَعْبُرُونَ عَنْهُ بِمَفْعُولٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْعِبَارَةُ الْأُولَى أَوْلَى لِوَجْهِينِ:

أحدهما: أَنَّ النَّائِبَ عَنِ الْفَاعِلِ يَكُونُ مَفْعُولاً وَغَيْرَهُ، كَمَا سَيَأْتِي.

والثاني: أَنَّ الْمَنْصُوبَ فِي قَوْلِكَ: «أَعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً» يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَفْعُولُ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَلَيْسَ مَقْصُوداً لَهُمْ. انْتَهَى⁽³⁾.

أَي: وَلِصَدَقِ الْعِبَارَةُ الثَّانِيَةَ الَّتِي هِيَ عِبَارَتُهُمْ عَلَى مَفْعُولِ الْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ الْفَاعِلِ، وَعَلَى مَفْعُولِ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: «اضْرِبُوا الْقَوْمَ، وَاضْرِبَا الْقَوْمَ، وَاضْرِبِي الْقَوْمَ».. وَأَمْثَالُهَا مِمَّا لَا يُحْصَى، فَهُوَ مِنْ [مِثْلِ قَوْلِهِ]⁽⁴⁾: «تَخْصِيصُ اللَّفْظِ يَقْسَمُ⁽⁵⁾ مِنْهُ اصْطِلَاحاً».

قَالَ الْجَوْجَرِيُّ⁽⁶⁾: وَكِلَا الْوَجْهِينِ - يَعْنِي اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ الشُّذُورِ⁽⁷⁾ - مِمَّا يُنَازَعُ⁽⁸⁾ فِيهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ صَارَ عَلَماً بِالْغَلْبَةِ فِي عُرْفِهِمْ⁽⁹⁾ عَلَى

1- انظر الرضي 215/1.

2- هذا الاعتراض للشنواي.

3- انظر شرح شذور الذهب 214.

4- من الأصل.

5- في (ب): بقسم.

6- شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري (-889هـ) فقيه مصري، نسبتته إلى جوجر بليدة بمصر قرب دمياط.

من آثاره: شرح الإرشاد لابن المقري، وشرح شذور الذهب، وشرح همزية البوصيري. انظر البدر الطالع 200/2.

7- هذا الاعتراض للشنواي إشارة منه إلى كلام المُصَنِّفِ الآنف.

8- في (أ): يعالج.

9- أي المعربين. وفي (ب): «في غير فهم». وهو تصحيف.

وأما الثانية: فلأنَّ المفعولَ حيثُ أُطلقَ انصرفَ إلى المفعولِ به؛ لأنَّه أكثرُ المفاعيلِ تَوَرّاً في الكلامِ، كما قال المصنّف في المُعْنِي، فلا يشملُ المسندَ إلى المجرورِ والظرفِ والمصدرِ. وينبغي لك أن تقولَ في نحو «زيدٌ» المسندِ إليه الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ: «نائبٌ عنِ الفاعلِ»؛ لجلالتهِ ووَجارتِهِ..

ما يقوم مقامَ الفاعلِ من مفعولٍ أو غيره، بحيث لو أُطلقَ فُهِمَ مِنْهُ ذلك، ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره. انتهى (1).

وقال الحفيد⁽²⁾: ويمكن أن يجاب عما ذكره المتقدمون من مفعول ما لم يُسمَّ فاعله بأنهم إنَّما قالوا: (مفعول ما لم يُسمَّ فاعله) لأنَّهم يرون أنَّ الفعلَ إذا بُنيَ للمفعولِ إنَّما يكونُ إسنادُهُ حقيقةً إذا أُسندَ إلى المفعولِ به، أمَّا إذا أُسندَ إلى غيره فلا يكونُ حقيقةً.

وبهذا صرَّحَ أهل المعاني⁽³⁾، على هذا فعبارتهم أولى؛ لأنَّها لا تشمل غير المقصود، وأمَّا صدقها على المفعول الثاني من باب (أعطي) فمدفوع بأنَّ كلامهم في المرفوعات لا في المنصوبات، وأمَّا الأخصرية فموجودة في كلامهم، لأنَّه لا عبارة أخصرُ ممَّا ذكروا في تأدية ما قصدوا، وأمَّا الأوضحية فموجودة أيضاً. انتهى.

168 قوله: (وأما الثانية... إلخ).. والجواب عن النظر الأول أنَّ المقصود من هذه العبارة تمييزه عن المعلوم من مادته، فالمقصود من قولنا في: «ضربَ زيدٌ» - مثلاً - أنه فعل ماضٍ لم يُسمَّ فاعله، تمييزه عن (ضرب) لا عن كلِّ ضربٍ ما عداه، فلا يضرُّ هذا الصّدق. وعن الثاني أن ذكر الفعل مع غير المفعول به قرينة على أنه ليس المراد، بل أعم منه، ونقول: المقصود⁽⁴⁾ من العبارة الثانية تمييزه عن المعلوم فقط، [إمَّا بأنَّ المراد من قولك: «ضربَ زيدٌ»: ونحوه أو مثلاً، فحذف قوله: «و نحوه» أو (مثلاً) لفهمه بواسطة أن: «نحو ضرب» ليس بعض: «ضربَ زيدٌ»، وإمَّا بأنَّ قوله: «من ضربَ زيدٌ» متعلِّق بالمضاف إليه، لا بالنحو، إلا أن فيه أنه يلزم أن يأتي بما يكون التمثيل بالذات لـ «نحو ضرب» لا لـ: «ضرب»، والظاهر العكس⁽⁵⁾.

168 قوله: (المبني للمفعول).. وفي بعض النسخ⁽⁶⁾: (المبني للمجهول) بدل المبني للمفعول، ومعناه: للمجهول فاعله، وفيه شيء؛ لأنَّ فاعله قد لا يكون مجهولاً، وقد يقال إنَّ المبني للمجهول صار اسماً في الاصطلاح للمبني للمفعول، سواء كان الفاعل معلوماً أو مجهولاً.

1- انظر شرح الشذور للجوجري 333/1.

2- هو حفيد السعد التفتازاني، وقد تقدمت الترجمة له 122. ولم أقف على كلامه.

3- انظر التعريفات 170 والكشف والبيان 131/8 وكتاب «إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل» لابن علان الصديقي.

4- في (ب): «ويقول غير المقصود». وهو وهم.

5- ما بين حاصرتين ساقط من النسخ عدا الأصل، وقد تقدم في الصفحة ما قبل السابقة في سياق التعليق على قوله: (من

ضرب).

6- لم أقف عليها.

ولا تقل: «مفعولٌ لما لم يُسمَّ فاعله»؛ لخفايته وطوله، كما يؤخذ مما تقدم، وصدقُه - بالجرِّ، أي: ولصدق هذا القول - على المفعول الثاني، مثل «درهماً» من نحو: «أعطي زيداً درهماً»، فيصدق على «درهماً» في هذا المثال أنه مفعول لما لم يُسمَّ فاعله، مع أنه ليس مراداً، ومن ثمَّ سماه المتقدمون: خبراً ما لم يُسمَّ فاعله.

وينبغي لك أن تقول في «قد»: حرف لتقليل زمن الماضي وتقريبه من الحال، وتقليل حدث المضارع، ولتحقيق حدتيهما، وتقدّمت أمثلة ذلك في بحث «قد».

وأن تقول في «لن» من نحو: «لن أقوم»: لن حرف نفي ونصب واستقبال، ولا يقتضي تأكيد النفي، خلافاً للزمخشري في كشافه، ولا تأبيده خلافاً له في أنموذجه، ف: «لن أقوم» يحتمل أنك تريد: لا تقوم أبداً، وأنت لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل.

168* قوله: (مفعولٌ لما لم يُسمَّ فاعله) أي مفعول للعامل الذي لم يُسمَّ فاعله - أي النحوي - بأن يُترك ولم يُصدِّق، فلا يصدق على: «أنبت الربيع البقل».

168* قوله: (ولصدقُه... إلخ) أي: ولصدقُه أيضاً على مفعول المصدر المحذوف الفاعل، وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو: «اضربوا القوم، واضربا القوم، واضربي القوم..» وأمثالها مما لا يحصى.

168* قوله: (خبر ما لم يُسمَّ فاعله) أي من حيث المعنى باعتبار أنه أخذ له، وإن كان من حيث الوجود لم يصح الإخبار.

168* قوله: (لتقليل زمن الماضي).. [أي موضوع لأجل الدلالة على قلة زمن الماضي، وقربه من الحال، وقس عليه ما بعده.

169* قوله: (حرف نفي)⁽¹⁾ أي حرف موضوع لانتفاء حدث الفعل الذي دخل عليه فالنفي بمعنى الانتفاء، لأن المصدر كثيراً ما يطلق ويراد به الحاصل بالمصدر.

169* قوله: (ولا تقتضي تأكيد النفي ولا تأبيده)⁽²⁾.. على الأصح؛ قال الزمخشري في الكشاف

مُفرقاً: فقولك: «لن أقوم» كما في: «إني مقيم» و«أنا قائم»، وقولك في شيء: «لن أفعله»

مؤكداً على وجه التأبيد، كقولك: «لا أفعله أبداً»، والمعنى أن فعله ينافي حاله، كقوله تعالى: ﴿لن

يخلقوا ذباباً﴾⁽³⁾ [أي: خلقه من الأصنام مستحيلٌ منافٍ لحالها. انتهى]⁽⁴⁾.

1- ما بين حاصرتين ساقط من (أ) و(ب) و(ج). وانظر في «لن»: الرصف 285 والجنى 270 والمغني 373.

2- في الموصل 169 تأبيده. وهو تصحيف. والتأبيد هو إفادة لن النفي أبدياً.

3- ﴿يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وإن يسئلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب﴾ الحج 73/22.

4- ليس هذا ما قاله، بل نص ما في الكشاف 171/3: «(لن) أخت (لا) في نفي المستقبل، إلا أن (لن) تنفيه نفياً مؤكداً، وتأكيده هاهنا الدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيلٌ منافٍ لأحوالهم، كأنه قال: محال أن يخلقوا».

وقال في الأنموذج⁽¹⁾: فقولك: «لن أفعله» [حقولك: لا أفعله أبداً]⁽²⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنِيخْلُقُوا ذَبَابًا﴾⁽³⁾. قال ابن مالك: وحمله على ذلك اعتقاده في: ﴿لَنُتْرَانِي﴾⁽⁴⁾ أن الله لا يرى، وهو باطل⁽⁵⁾. وردّه غيرُه⁽⁶⁾ بأنها لو كانت للتأبيد لم يصحّ التوقيف في نحو: ﴿فَلَنُكَلِّمَنَّ الْيَوْمَ إِنَّسِيًا﴾⁽⁷⁾، ﴿قَالُوا لَنُزَيِّجَنَّكَ عَاقِبِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾⁽⁸⁾، أي: والحمل على المجاز خلاف الأصل، فلا يصحّ إلا بدليل، وكان ذكر الأبد في قوله: ﴿وَلَنَيَّمَنَّهُ أَبَدًا﴾⁽⁹⁾ تكراراً، والأصل عدمه، واستفادة التأبيد في آية ﴿لَنِيخْلُقُوا ذَبَابًا﴾⁽¹⁰⁾ من خارج، وأمّا ما انتصر به [بعض المتأخرين]⁽¹¹⁾ للزمخشري، كالحفيد؛ حيث قال: واعلم أن قول النحويين: «(لن) ليست لتأبيد النفي مع أنها لنفي سيفعل» متناقض؛ وذلك لأنّ (سيفعل)

1- مختصر لكتابه «الفصل في صنعة الإعراب». وقد نُسب إليه الزعم بإفادة «لن» للتأبيد. والتحقيق أنه لم يقل بالتأبيد كما هو واضح في الكشف 154/2 حيث قال: فإن قلت: ما معنى لن؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه «لا»؛ وذلك أن «لا» تنفي المستقبل؛ تقول: «لا أفعل غداً»، فإذا أكّدت نفيها قلت: «لن أفعل غداً». والمعنى أن فعله ينافي حالي، كقوله: ﴿لَنِيخْلُقُوا ذَبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾، فقوله: ﴿لَا تُذَكِّرُهُ الْأَبْصَارُ﴾ نفي للرؤية فيما يستقبل، و﴿لن تراني﴾ تأكيد وبيان، لأنّ المنفي مُنافٍ لصفاته. اهـ. والموجود في (الأنموذج) المطبوع (أنها للتأكيد)، وكذا في شرحه، ويبدو أنّه وقع التأبيد تصحيفاً؛ قال الأردبيلي: «وفي بعض النسخ: (التأبيد) بدل قوله (التأكيد)». يُنظر الأنموذج 102 وشرح الأردبيلي 190.

2- من (ب).

3- من الأصل.

4- ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنُتْرَانِي وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ نُرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأعراف 143/7.

5- انظر شرح التسهيل 14/4. وقال ابن عطية عند الآية السابقة: لو سأل موسى محالاً لكان في الكلام زجرٌ ما وتبيين، وقوله عزّ وجلّ: ﴿لن تراني﴾ نصٌّ من الله تعالى على منعه الرؤية في الدنيا، و﴿لن﴾ تنفي الفعل المستقبل، ولو بقينا مع هذا النفي بمجرده، لقضينا أنه لا يراه موسى أبداً، ولا في الآخرة، لكن ورد من جهة أخرى بالحديث المتواتر أن أهل الإيمان يرون الله تعالى يوم القيامة. المحرر الوجيز 450/2. وانظر الجواهر الحسان 52/2.

6- انظر المغني 374 والقاموس (ل ن) 1135 والإتقان في علوم القرآن 507/1.

7- ﴿فَكَلِمِي وَاشْرَبِي وَفَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنُكَلِّمَنَّ الْيَوْمَ إِنَّسِيًا﴾ مريم 26/19.

8- طه 91/20.

9- ﴿وَلَنَيَّمَنَّهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ البقرة 95/2. ولقائل أن يقول: ليس هذا تكراراً باللفظ، وهو ظاهر، ولا بالمرادف؛ لأنّ الأبد لا يرادف «لن»؛ لأنّ الاسم لا يرادف الحرف، ولأنّ التأبيد نفس معنى «أبداً» وجزء معنى «لن»، وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن، وله هنا فائدة، وهي دفع ما يتوهم من أن ﴿لن﴾ لمجرد النفي، بناءً على استبعاد نفي تمّي الموت منهم على جهة التأبيد. انظر الشمسي 68/2.

10- تقدمت قبل قليل.

11- من (ب). ولم أقف على كلام الحفيد.

وأن تقول في «لم» من نحو: «لم يَقمْ»: حرف جزمٍ لنفي المضارع وقلبه ماضياً.
وأن تقول في «أما» المفتوحة الهمزة، المشددة الميم من نحو: (فأما اليتيم فلا تقهر): أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد،
ومن نحو: «أما زيدٌ فمطلقٌ»: أما حرف شرط وتوكيد، دون تفصيل.
وأن تقول في «أن» المفتوحة الهمزة الساكنة النون من نحو: «أن تقوم»: أن حرف مصدرِيّ ينصب المضارع ويُخلصه
للاستقبال.

مطلقة، ونقيضه (لن يفعل) الدائمة، فلو لم تكن لتأبيد النفي لم يكن قولنا: (لن يفعل) نقيضاً لقولهم
(سيفعل)؛ لأنه على ما قالوه من عدم التأبيد يجوز أن يكون للنفي على حالة، والإثبات على أخرى،
فالحق أنها لتأبيد النفي كما ذكره الزمخشري، لاسيما ومدلولات الألفاظ ليست راجعة إلى اعتقاد أحد،
وهو عدلٌ، وقد نقله. انتهى.

فأقول (1) [هو] (2) في غاية السقوط كما يظهر بأدنى تأمل، وما استدل به لا يُجديه شيئاً، ولا نسلّم
الملازمة التي ذكرها، ولكن لا نسلّم بطلان التالي، ومن أين وجب أن [يكون] (3) (لن يفعل) نقيضاً
لـ (سيفعل) حتى يلزم أن يكون (لن) لتأبيد النفي؟!... بل نقيضه (4): (لن يفعل أبداً)؛ وكأنه ظن أن
[نقيض] (3) الموجبة سالبها مطلقاً، وليس كذلك؛ بل نقيضها السالبة على وجه مخصوص كما هو
ظاهر من محله، ولو صح ما ظنه كان قولنا: «ليس بعض الإنسان جماداً» نقيضاً لقولنا:
«بعض الإنسان جماداً»، وهو باطل قطعاً، فتعلم انهدام ما بني عليه قوله: (فالحق... إلخ).

وأما قوله: (وهو عدلٌ... إلخ) فجوابه أنا [لا] (5) نسلّم ذلك، ولكنه نقل بحسب ما فهمه
من استعمال اللغة، وغيره أيضاً عدلٌ، وقد نقل خلافة، مع أن ما نقله لا يُنافي نقل غيره؛ لجواز أن
يكون استعمالهم لها في التأبيد؛ لكونه من أفراد معناها الذي هو النفي على الإطلاق، فليتأمل.
نعم وافقه على التأكيد (6) جماعة؛ قال بعضهم: إن منعه مكابرة (7).

169* قوله: (نفي المضارع) أي موضوع لانقضاء حدث المضارع، فالنفي بمعنى الانتفاء.

169* قوله: (وقلبه ماضياً) أي قلب زمانه ماضياً.

169* قوله: (حرف شرط وتفصيل وتوكيد) تقدم الكلام على ذلك في الخطبة (8).

169* قوله: (ويُخلصه للاستقبال) أي يُخلص زمانه للاستقبال.

1- جواب «أما ما انتصر به بعض المتأخرين».

2- ساقط من النسخ عدا الأصل.

3- من (أ).

4- أي: نقيض: «سيفعل».

5- من الأصل.

6- أي: تأكيد «لن» للنفي. ووافقه ابن الحبار. انظر الإتيان في علوم القرآن 1/506.

7- انظر مع الموماع 2/287.

8- راجع الصفحة 17 عند كلامه على قوله: «وبعد، فيقول... إلخ».

وأن تقول في الفاء التي بعد الشرط من نحو: (وإن يَمَسَّكَ بخيرٍ فهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ): الفاء رابطة الشرط بالشرط. ولا تقل: جواب الشرط، كما يقولون، كالحوفي وغيره؛ لأنَّ الجوابَ في الحقيقة إنما هو الجملة بأسرها، يعني الفاء ومدخولها، لا الفاء وحدها، وفيه تجوُّزٌ؛ لأنَّ الفاء لا مدخل لها في الجواب، وإنما جيء بها لربط الجواب بالشرط، كما قال قبل التعليل. والجواب عن القائلين بأن الفاء جواب الشرط: أنَّه على حذف مُضاف، والتقدير: حرفُ جوابِ الشرط، أو: لا حذف، فيكون مجازاً علاقتهُ المُجاورة، من إطلاق أحد المتجاورين، وهو الجواب، على مجاوره، وهو الفاء.

وأن تقول في نحو: «زيدٌ بالجر، من نحو: «جلستُ أمامَ زيدٍ»: زيدٌ مخفوضٌ بالإضافة - أي بإضافة «أمام» إليه - أو بالضاف. ولا تقل: مخفوض بالظرف، وهو «أمام»؛ لأنَّ المقتضى للخفض إنما هو الإضافة، لا كون المضاف ظرفاً بخصوصه؛ بدليل أن المضاف قد يأتي غير ظرفٍ، كأن يكون اسم ذات أو اسم معنى، نحو: «غلامُ زيدٍ» و«إكرامُ عمرو». وفي بعض النسخ: إنما هو المضاف من حيث أنَّه مضاف، وهو متعيَّن؛ لأنَّ الأصحَّ أن العامل في المضاف إليه إنما هو المضاف، لا الإضافة.

170 قوله: (رابطة لجواب الشرط بالشرط).. الحكم بأنَّ ما بعد الفاء في الآية⁽¹⁾ جواب الشرط كلام ظاهري، والحق⁽²⁾ أن جواب الشرط في مثل ذلك محذوف، وما بعد الفاء دليله، كما نبّه على ذلك المُصنّف في المغني⁽³⁾.

170 قوله: (بأسرها) يعني: «بجميعها»؛ لأنَّ الأسرَ هو القيْدُ يُشَدُّ به الأسير⁽⁴⁾، وإذا ذهب الأسيرُ بأسره، فقد ذهب بجميعه.

170 قوله: (يعني الفاء ومدخولها) وفيه نظر؛ لأنَّ المُصنّف لم يُردِ هذا قطعاً.

170 قوله: (من إطلاقه أحد المتجاورين) أي اسم أحدهما؛ لأنَّ الذي أُطلق اسم أحدهما.

170 قوله: (مخفوضٌ بالإضافة) أي على قول؛ فإنهم اختلفوا في الخافض للمضاف إليه على ثلاثة أقوال، فقيل: هو الإضافة فيكون العامل معنوياً⁽⁵⁾، وقيل: حرف الجرّ المقدّر⁽⁶⁾، وقيل: المضاف، وهو الذي عليه المُصنّف، وطائفة من المحققين⁽⁷⁾.

170 قوله: (أو بالمضاف) أي على أحد الأقوال، وهو الصحيح كما تقدّم.

1 يعني قوله ﷺ: «وإن يَمَسَّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمَسَّكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» الأنعام 17/6. والكلام على جزئها الثاني. انظر الموصل 169 و170.

2 - في (ب): والتحقيق.

3 - انظر التنبيه على حذف جواب الشرط في المغني 850.

4 - انظر القاموس (أ س ر) 322 و323.

5 - عليه المبرد والزرجاج، انظر المقتضب 228/2 و230 وما ينصرف وما لا ينصرف 6 وارتشاف الضرب 1799.

6 - اختاره ابن الحاجب. انظر شرح الوافية نظم الكافية 250. ولم أفد عليه لغيره.

7 - هذا مذهب سيبويه وابن مالك وابن هشام، انظر الكتاب 419/1 وشرح التسهيل 226/3 وشرح شذور الذهب

للجوجري 698/2. وذكر هذه الآراء الرضي في شرح الكافية 72/1 و73 وأبو حيان في ارتشاف الضرب 1799. وتقدّم كل ذلك في الصفحة 112 من هذا الكتاب.

وأن تقول في الفاء من نحو: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ): الفاء فاء السببية. ولا تقل: «فاء العطف»؛ لأنه لا يجوز على رأي، أو لا يحسن على آخر، عطف الطلب، وهو قسم من الإنشاء، على الخبر المقابل للإنشاء، فلو جعلنا الفاء عاطفة على: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)، لزم عطف الإنشاء على الخبر، ولا العكس، أي عطف الخبر على الإنشاء، وهي مسألة خلاف، منع من ذلك البيانيون؛ لما بينهما من التنافي وعدم التناسب، وأجازَه الصَّفَّارُ.

171 قوله: (منع من ذلك البيانيون).. قال في المغني⁽¹⁾: منعه البيانيون، وابن مالك في شرح باب⁽²⁾

المفعول معه من كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح⁽³⁾.

171 قوله: (وأجازَه الصَّفَّارُ)⁽⁴⁾ قال في المغني⁽⁵⁾: وأجازَه الصَّفَّارُ وجماعة⁽⁶⁾ مستدلّين بقوله تعالى:

﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽⁷⁾ في سورة البقرة، و: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁸⁾ في سورة الصف.

ثم قال⁽⁹⁾: وأقول: أمّا آية البقرة فقال الزمخشري⁽¹⁰⁾: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى

يطلب له مشاكيل، بل المراد عطف جملة ثواب⁽¹¹⁾ المؤمنين على جملة عذاب الكافرين،

كقولك: «زيد يعاقب بالقيد وبشر فلاناً بالإطلاق»، وجوز عطفه على ﴿اتقوا﴾⁽¹²⁾، وأتم من كلامه

في الجواب الأول أن يقال: المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكروا، ويزاد عليه فيقال: والكلام

منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: «والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات،

فبشّرهم بذلك». وأمّا الجواب الثاني: ففيه نظر؛ لأنه لا يصح أن يكون جواباً للشرط؛ إذ ليس

الأمر بالتنبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن.

ب/129

1- في النسخ: التسهيل. وهذا وهم بين، بدليل الكلام الآتي. والنص في المغني 627. وانظر الأشموني 406/2 والإتقان 582/1 والهمع 192/3.

2- كذا في (ب) والمغني 627، والذي في سائر النسخ: «في باب شرح». وانظر التسهيل 99 وشرحه 261/2.

3- شرح إيضاح الفارسي. انظر رأيه في المغني 627 والإتقان 582/1 والهمع 192/3.

4- قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري الأندلسي البطليوسي الشهير بالصفار (- بعد 630هـ) نحوي تتلمذ على ابن عصفور وأخذ عنه الشلوبين. شرح كتاب سيبويه. انظر ترجمته في إشارة التعيين 266 وبغية الوعاة 256/2. ورأيه في المغني 627 والإتقان 582/1 والهمع 192/3. ولم أف عليه في مصنفه.

5- ص 627.

6- لم أف عليه لغيره.

7- ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رُزِقُوا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأْتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ البقرة 25/2.

8- ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الصف 13/61.

9- أي المصنّف في المغني ص 628 و629.

10- انظر عبارته في الكشاف 104/1.

11- في (ب): جواب. وهو وهم.

12- من الآية التي قبلها: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ البقرة 24/2.

وقال المرادي في شرح التسهيل: أجاز سيبويه التخالف في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام، فأجاز: «هذا زيد، ومن عمرو؟». انتهى.

ويجاب بأنه قد علم بأنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فيبشر غيرهم بالجنات⁽¹⁾، ومعنى هذا: فيبشر هؤلاء المعاندين بأنهم لا حظ لهم في الجنة. وقال⁽²⁾ في آية الصف: إن العطف على ﴿تؤمنون﴾⁽³⁾ لأنه بمعنى آمنوا، ولا يقدر في ذلك أن المخاطب بـ ﴿تؤمنون﴾ المؤمنون، وبـ ﴿بشروا﴾⁽⁴⁾ النبي⁽⁵⁾ ولا أن يقال في ﴿تؤمنون﴾ إنه تفسير للتجارة، لا طلب، وإن ﴿بغفر لكم﴾ جواب للاستفهام؛ تنزيلاً لسبب السبب منزلة المسبب، كما هو في بحث الجملة المفسرة⁽⁶⁾؛ لأن تخالف الفاعلين لا يقع، تقول: «قوموا واقعدوا يا زيد»، ولأن ﴿تؤمنون﴾ لا يتعين للتفسير، سلمنا، ولكن يحتمل كونه تفسيراً مع كونه أمراً، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق: أتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم، كما كان: ﴿فهل أنتم منتهون﴾⁽⁷⁾ في معنى (انتهوا)، أو بأن يكون تفسيراً للمعنى دون الصناعة؛ لأن الأمر قد يساق لإفادة المعنى الذي يتحصل من المفسرة، تقول: «هل أدلك على سبب نجاتك؟ آمن بالله»، كما تقول: «هو أن تؤمن بالله»، وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.. انتهى ما أردناه منه⁽⁸⁾.

171 قوله: (أجاز سيبويه التخالف في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام، فأجاز: «هذا زيد ومن عمرو؟»). قال أبو حيان⁽⁹⁾: وأجاز سيبويه: «جاءني زيد ومن عمرو العاقلان؟» على أن يكون (العاقلان) خبراً لمحذوف. ثم قال⁽¹⁰⁾: وأمّا ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما

1- في (ب): الجنان.

2- أي الزمخشري في الكشاف. انظر عبارته فيه 526/4.

3- من قوله ﷺ قبلها: ﴿يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم﴾ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴿يعرف لكم دئوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم﴾ الصف 10/61 و11 و12.

4- ﴿وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشّر المؤمنين﴾ الصف 13/61.

5- معطوف على (المؤمنون).

6- سبق أن ذكره المصنف في المغني 522. وراجع الصفحة 175 من هذا الكتاب

7- ﴿إتسا يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون﴾ المائدة 91/5.

8- أي من المغني. انظر كلامه 627 و628 و629.

9- نقله المصنف في المغني 627. ولم أقف على رأيه في مصنفاته.

10- أي: المصنف، انظر المغني 630.

وَأَنْ تَقُولَ فِي الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ مِنْ نَحْوِ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»؛ الْوَاوِ حَرْفٌ لِمُجَرَّدِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ. قَالَ الْمَصْنَفُ فِي الْمَغْنِيِّ: «وَلَا تَقُلْ: لِلْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ». انْتَهَى؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ لِلْجَمْعِ الْمَقْيَدِ، نَحْوِ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ»، أَوْ «بَعْدَهُ»، أَوْ «مَعَهُ». وَأَنْ تَقُولَ فِي «حَتَّى» مِنْ نَحْوِ: «قَدَّمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ»: حَتَّى حَرْفٌ عَطْفٌ لِلْجَمْعِ وَالْغَايَةِ وَالتَّدْرِيجِ.

قال⁽¹⁾: «واعلم أنه لا يجوز: «مَنْ عَبْدَ اللَّهِ وَهَذَا زَيْدُ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحِينَ»، رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ؛ لِأَنَّهُ لَا تُثْنَى إِلَّا عَلَى مَنْ أَثْبَتَهُ وَعَلِمْتَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُطَ مَنْ تَعَلَّمَ وَمَنْ لَا تَعَلَّمَ، فَتَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ. وَقَالَ الصَّفَّارُ: «لَمَّا مَنَعَهَا سَيَبَوِيهِ مِنْ جِهَةِ النَّعْتِ عَلِمَ أَنْ زَوَالَ النَّعْتِ يَصَحُّهَا»⁽²⁾، فَتَصْرَفُ أَبُو حَيَّانَ فِي كَلَامِ الصَّفَّارِ فَوَهْمٌ فِيهِ، وَلَا حُجَّةٌ فِيهَا ذِكْرُ الصَّفَّارِ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ لِلشَّيْءِ مَانِعَانِ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ أَحَدِهِمَا لِأَنَّهُ الَّذِي اقْتَضَاهُ الْمَقَامُ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. انْتَهَى⁽³⁾.

1/130

171*قوله: (لِمُجَرَّدِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ) أي: موضوع لمجرد الاجتماع دون المتعاطفين في شيء من غير تقييد ذلك الاجتماع بكون زمان ذلك المجتمع واحداً، بل أعمُّ من أن يكون بينهما مهلة وترتيب أو لا، وهذا يصدق مع وجود التقييد، فالمقصود أنها لا تدل على تقييد، ولا على خلافه، والمراد بالجمع مشاركة ما بعدها لما قبلها في الثبوت، ففي نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَمَا قَامَ عَمْرُو» تشارك مضمون الأولى وهو ثبوت المجيء، ومضمون الثانية وهو نفي القيام، من عمرو؛ [لأنَّ كلاً منهما ثابت حاصل، ولعلَّ العدول عن الجمع المطلق لأنه قد لا يتأتى مع التقييد أو عدمه، ك: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعَهُ أَوْ قَبْلَهُ»⁽⁴⁾، ولا تقول: للجمع المطلق؛ قال في المغني: لإيهامه تقييد الجمع بالإطلاق، والغرض نفي التقييد⁽⁵⁾.

والحقُّ أن مُؤَدَّى العبارتين واحد؛ لأنَّ المطلق هنا ليس للتقييد بعدم القيد، بل لبيان الإطلاق، كما يقال: الماهية من حيث هي هي، والماهية لا بشرط، وإلا لم يصدق بترتيب ولا معية، وسبب توهم الفرق [بينهما]⁽⁶⁾، الفرق بين «الماء مطلق» و«مطلق الماء»، مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعي في بعض أنواع المياه، وما نحن فيه اصطلاح لغوي.

172*قوله: (للجمع والغاية والتدريج) أي: موضوع للاجتماع في شيء، ومعنى الغاية آخر الشيء⁽⁷⁾، ومعنى التدريج أن ما قبلها يتقضى شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ إلى الغاية، وهو الاسم المعطوف، ولذا

1- أي سيبويه. وكلامه في الكتاب 60/2.

2- انظر كلام الصفار في المغني 630.

3- كلام المغني 630.

4- أدرج هذا الكلام في الأصل على الهامش الأيسر من الورقة 130/ب.

5- انظر المغني 464؛ وعبارته: «وقول بعضهم إن معناها الجمع المطلق، غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد». اهـ.

6- من (ب).

7- قال السيد في التعريفات 166: الغاية ما لأجله وجود الشيء. وعن الفنري أن المراد بالغاية المسافة؛ إطلاقاً لاسم الجزء على الكل؛ إذ الغاية هي النهاية، وليس لها ابتداء، وبهذا ظهر معنى قولهم: «إلى لانتها الغاية». انظر حاشية المطول 537.

وَأَنْ تَقُولَ فِي «ثُمَّ» مِنْ نَحْوِ: «قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمِرُو»: ثُمَّ حَرْفٌ عَطْفٌ لِلتَّرْتِيبِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ، وَالْمَهْلَةِ فِي الزَّمَانِ.

وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُعْطُوفُ بِهَا جِزَاءً مِنَ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ، إِمَّا تَحْقِيقًا كَقَوْلِكَ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا»، أَوْ تَقْدِيرًا كَقَوْلِهِ:

209- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا⁽¹⁾

فَعَطْفٌ (نَعْلَهُ) بِ (حَتَّى)، وَلَيْسَ جِزَاءً مِمَّا قَبْلَهَا تَحْقِيقًا، لَكِنَّهُ جِزَاءٌ تَقْدِيرًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ: أَلْقَى مَا يَنْقُلُهُ.

وَالتَّحْقِيقُ⁽²⁾ أَنْ الْمَعْتَبَرُ فِي (حَتَّى) تَرْتِيبُ أَجْزَاءِ مَا قَبْلَهَا، وَلَا يُعْتَبَرُ التَّرْتِيبُ الْخَارِجِي؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ مَلَابِسَةُ الْفِعْلِ لِمَا بَعْدَهَا قَبْلَ مَلَابِسَةِ الْأَجْزَاءِ الْأُخْرَى، نَحْوِ: «مَاتَ كُلُّ أَبِي لِي حَتَّى أَدَمَ»، أَوْ فِي أَثْنَائِهَا نَحْوِ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ» عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ نَحْوِ: «جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى خَالِدًا»، إِذَا جَاؤُوكَ مَعًا، وَيَكُونُ خَالِدًا أَوْ أَعْوَاهُمْ.

172* قَوْلُهُ: (لِلتَّرْتِيبِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ وَالْمَهْلَةِ).. أَي: مَوْضُوعَةٌ لِذَلِكَ، فَهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ

عَلَى وَجْهِ يَكُونُ الْمُعْطُوفُ عَلَيْهِ مَقْدَمًا عَلَى الْمُعْطُوفِ بِوَجْهِ مِنْ وَجْهِ التَّقَدُّمِ، فَمَعْنَى التَّرْتِيبِ كُونَ مَا بَعْدَهَا وَقَعًا بَعْدَ مَا قَبْلَهَا، وَمَعْنَى التَّرَاخِي كُونَ مَا بَعْدَ (ثُمَّ) وَقَعًا بَعْدَ مَا قَبْلَهَا بِمَهْلَةٍ وَتَرَاخٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ سَيِّبَوَيْه: إِنَّ الْمُرُورَ فِي نَحْوِ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ثُمَّ امْرَأَةٌ» مُرُورَانٌ⁽³⁾؛ لِأَجْلِ تَرَاخِي أَحَدِ الْمُرُورِينَ عَنِ الْآخَرِ. انْتَهَى.

وَأَيْضًا لَا تَكُونُ (ثُمَّ) لِلسَّبَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَرَاخَى الْمُسَبَّبُ عَنِ السَّبَبِ التَّامِّ، وَقَدْ تَجِيءُ (ثُمَّ) لِمَجْرَدِ التَّعْقِيبِ فِي الذِّكْرِ، وَالتَّدْرُجِ فِي دَرَجِ الْارْتِقَاءِ، سِوَاءً كَانَ بَيْنَهُمَا تَرَاخٍ وَمَهْلَةٌ، أَمْ لَا، وَسِوَاءً كَانَ الثَّانِي بَعْدَ الْأَوَّلِ فِي الزَّمَانِ أَوْ لَا، كَقَوْلِهِ:

210- إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدِ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ⁽⁴⁾

فَقَدَّمَ سِيَادَةَ الْإِبْنِ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَأَخِّرَةً عَنِ سِيَادَةِ أَبِيهِ؛ لِأَنَّ سِيَادَةَ نَفْسِهِ أَحْصَى، وَكَذَلِكَ سِيَادَةُ الْأَبِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سِيَادَةِ الْجَدِّ، وَأَجَابَ ابْنُ عَصْفُورٍ⁽⁵⁾ بِأَنَّ (ثُمَّ) عَلَى ظَاهِرِهِ، وَالْبَيْتُ مِنْ قَبِيلِ ادِّعَاءِ التَّرْتِيبِ فِي السَّبَبِيَّةِ؛ بِأَنَّ يَدَّعَى أَنَّ الْجَدَّ أَتَاهُ السُّوَدُودُ مِنْ قَبِيلِ الْأَبِ، وَالْأَبُ أَتَاهُ مِنْ قَبِيلِ الْإِبْنِ، كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّومِيِّ:

1- تَقَدَّمَ بِرَقْمِ 104 وَ106 وَ110.

2- الْكَلَامُ الْآنَ لِلتَّفْتَازَانِي فِي الْمَطُولِ 101. وَنَقَلَهُ عَنْهُ الشَّمْنِي فِي الْمَنْصَفِ 1/261.

3- انظُرِ الْكِتَابَ 1/438.

4- لِأَيِّ نَوَاسٍ، وَهُوَ أَوَّلُ آيَاتِ سَبْعَةِ مَدَحِ بِمَا الْعَبَّاسُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ. وَالْبَيْتُ فِي الدِّيْوَانِ 493 وَإِعْرَابُ (الرَّجَّاحِ)

105 وَالرُّضِيِّ 4/390 وَرِصْفِ الْمَبَانِي 174 وَتَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ 999 وَالْجِنِّي 428 وَالْمَغْنِي 159 وَالْأَشْمُونِي 2/366 وَالْمُهْمَعِ

164/3 وَالْخَزَانَةَ 11/37 وَ40 وَقَدْ تَرَكَ السِّيَوطِيُّ فِي شَرْحِ الشُّوَاهِدِ لِتَأَخَّرِ الشَّاعِرِ؛ وَقَالَ فِي الْخَزَانَةِ 11/40: «وَهَذَا

الْبَيْتُ مِنْ شِعْرِ مَوْلَدٍ لَا يُوَثَّقُ بِهِ، وَأَوَّلُهُ مَغْيَرٌ اشْتَهَرَ بِهِ». اهـ. وَالْبَيْتُ لِلِاسْتِشْهَادِ الْمَعْنَوِيِّ لَا النَّحْوِيِّ.

5- انظُرِ رَأْيَهُ فِي الْمَغْنِي 160 وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي مَصْنَفَاتِهِ.

قالوا أبو الصَّقرِ مِنْ شَيْبَانَ قَلْتُ لَهُمْ كَلَّا لَعَمْرِي وَلَكِنْ مِنْهُ شَيْبَانٌ

وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلَا بِابْنِ ذَوِي شَرَفٍ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانٌ⁽¹⁾

وقد رُدَّ عليه بأنَّ قول الشاعر: «قَبْلَ ذَلِكَ»⁽²⁾ تصريحٌ بما ينافي هذا المعنى؛ وذلك لأنَّ مضمون الكلام على ما أجاب به أنَّ سُودد الأب سابقٌ على سُودد الجدِّ، كما أنَّ سُودد الابن سابقٌ على سُودد الأب، وقوله: «قَبْلَ ذَلِكَ» تصريحٌ بأنَّ سُودد الجدِّ مقدَّمٌ على سُودد الأب، وهذا ظاهر، سواء جُعِلَ (قَبْلَ ذَلِكَ) متعلِّقاً بـ (سَادَ) أو حالاً من (جَدُّهُ) قُدِّمَتْ عَلَيْهِ، أمَّا على الأول فأظهر، وأمَّا على الثاني؛ فلأنَّه إذا جُعِلَ (قَبْلَ ذَلِكَ) حالاً من (جَدُّهُ) وَجَبَ أَنْ يَتَصِفَ الْجَدُّ بِالْقَبْلِيَّةِ وَقَدْ اتَّصَفَهُ بِالسِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ مُبَيَّنٌّ لِهَيْئَةِ الْفَاعِلِ حَالٌ كَوْنَهُ فَاعِلاً، وَالْجَدُّ لَا يَتَصِفُ بِالْقَبْلِيَّةِ إِلَّا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهُ الْأَبُ فِي الْوُجُودِ؛ إِذْ لَوْ جَامَعَهُ لَزَالَ الْقَبْلِيَّةُ إِلَى الْمَعِيَّةِ، فَتَأْمَلْ.

وقد يُوضَعُ⁽³⁾ مَوْضِعَ الْفَاءِ، كقول الشاعر:

211 كَهَزَّ الرَّدِّيُّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ⁽⁴⁾

أي: فاضْطَرَبَ. وكان الشارح احترز عن ذلك بقوله⁽⁵⁾: (من نحو: «قام زيد ثم عمرو»).

172* قوله: (للترتيب والتعقيب) أي موضوعة لذلك، فهي تدل على أنَّ الاجتماع على وجه يكون المعطوف عليه مقدِّماً على المعطوف بوجه من وجوه التقدُّم؛ فمعنى الترتيب كون ما بعد الفاء واقعاً بعد ما قبلها، ومعنى التعقيب [كون ما بعد الفاء واقعاً بعقب ما قبلها من غير مهلة وتراخٍ. فإن قلت] ⁽⁷⁾: التعقيب مشتمل على الترتيب ومستلزم له، فلم صرَّح به؟ قلت: لبيان أنه معتبرٌ في الوضع؛ لأنه لا يلزم من استلزام التعقيب له أن يعتبر في الوضع معه، فلو سكَّت عنه لم يُعَلِّمْ أَنَّهُ

1- البيتان للتمثيل وليس فيهما شاهد نحوي، وهما في ديوان ابن الرومي 373 وثمار القلوب 18/1 ومطلع الفوائد 180 ونهاية

الأرب 346/2 والجنى 429 والمغني 160 والخزانة 38/11.

2- يعني قول أبي نواس في البيت: «ثم قد ساد قبل ذلك جدُّه».

3- أي: «ثم».

4- لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه 292 من قصيدة تنسب أيضاً لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه 43. والبيت لأبي دؤاد في

السيوطي 124 وبلا نسبة في شرح التسهيل 355/3 وتوضيح المقاصد 998 والجنى 427 وأوضح المسالك 323/3 والمغني

160 والأشئوني 365/2 والهمع 165/3. والشاهد وقوع (ثم) موقع الفاء؛ إذ الهزُّ متى ما جرى في أنابيب الرمح يعقبه

الاضطراب ولم يتراخ عنه. والرُّدِّيُّ: من أسماء الرمح؛ نسبة إلى رُدَيِّنة امرأة السَّمْهَرِيِّ، وكانا يقومان الرماح، انظر

الصحاح (ردن) 2122، والعجاج: الغبار الذي تثيره أقدام المتحاربين، والأنبوبة: ما بين العقدتين في القصبه وغيرها،

والشاهد وقوع (ثم) موقع الفاء؛ إذ الهزُّ متى ما جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه.

5- في الموصل 172.

6- كذا في (أ)، والذي في سائر النسخ: «ما بعدها».

7- من الأصل.

معنى وَضَعِيٌّ للفاء؛ لأنه لا يلزم، بل ولا يتبادر من كونه لازماً لمعناها أنها موضوعة له، ويجري نظير السؤال والجواب في معنى (ثم) المتقدم، ومقتضى إطلاقه أنها للتعقيب مع الترتيب، معنوياً كان أو ذكرياً، وهو في عطف مفصل على مجمل، نحو: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا عُرُبًا أَتْرَابًا﴾⁽¹⁾، ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾⁽²⁾.

وقد يستشكل ذلك في الذكر؛ إذ المفهوم من الترتيب الذكري أن المقصود ترتيب المذكور في الفاء، بأن تذكر بعضه أولاً، وبعضه ثانياً، وهذا القدر لازم للذكري مع إسقاط الفاء؛ إذ من لازم ذكر الشئيين في وقت، أن يتقدم أحدهما، وأن يتأخر الآخر؛ إذ لا يتصور ذكرهما معاً، وأن يكون أحدهما عقب الآخر، فلا فائدة في [ذكر الفاء]⁽³⁾.

وقد يجاب بأن المقصود من الترتيب الذكري ليس في مجرد الترتيب في الذكر، بل ترتيب مراتب المذكور؛ بأن يبين أن المذكور أولاً حقه أن يتقدم لتقدم رتبته على رتبة المتأخر، ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم، غير مترخية عنها كثيراً، فليتأمل.

وفي الرضي: الفاء تقيّد الترتيب، سواء كانت حرف عطف، أو لا، فإن عطفت مفرداً غير صفة⁽⁴⁾، ففانثرتها أن ملابسة المعطوف لمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة. وإن دخلت على الصفات المتتالية، فإن كان الموصوف واحداً فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها، بل في مصادر تلك الصفات، كقولك: «جاءني زيد الأكل فالنائم»، أي: الذي يأكل فينام، وإن كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق مضمون العامل بموصوفاتها، كما في الجوامد، نحو⁽⁵⁾: «يقدم الأقرأ فالأفقه فالأقدم هجرة فالأسن». وإن عطفت جملة على جملة، أفادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقب⁽⁶⁾ مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل، نحو: «قام زيد فقعد عمرو».

وكان الشراح⁽⁷⁾ قيد بقوله (من نحو: قام زيد فعمر) حتى لا يرد ما نابت فيه الفاء عن (ثم). وفي الرضي⁽⁸⁾: اعلم أن إفادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمان طويل⁽⁹⁾ إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصِحُّ

131/ب

1- الواقعة 35/56 و36 و37.

2- ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ وَأَتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَانًا مُّبِينًا﴾ النساء 153/4.

3- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: ذكرها.

4- في الرضي 384/4: مفرداً على مفرد. والشنواني ينقل بالمعنى؛ لما سيحيء بعد قليل.

5- قولهم في صلاة الجماعة. انظر شرح الكافية 385/4.

6- في الرضي 485/4: عقيب. وهو خير مصدر الكون.

7- يعني خالد الأزهرى في الموصل 172.

8- انظر شرح الكافية 388/4 و389.

9- كذا في الأصل والرضي 388/4، والذي في سائر النسخ: واحد.

وتعقيب كل شيء بحسبه، تقول: «تَرَوِّجُ فُلَانٌ فُؤُلِدَ لَهُ»، إذا لم يكن بينهما إلا مَدَّةُ الحَمَلِ.

وإذا اختصرتَ فيهنَّ - أي في أحرف العطف الأربعة وما عطفتَ - فقل: «عاطف ومعطوف»، على طريق اللف والنشر على الترتيب، الأول للأول، والثاني للثاني، كما تقول في نحو: (بِسْمِ): جارٌّ ومجرورٌ، وكذلك تقول في نحو: (لَنْ نَبْرَحَ)، و: «لن نفعل»: ناصبٌ ومنصوبٌ، وفي نحو: «لم تَقْمُ»: جازمٌ ومجزومٌ.

الأَرْضُ مُخَضَّرَةٌ⁽¹⁾؛ فَإِنَّ اخْضِرَارَ الأَرْضِ يَبْتَدِئُ بَعْدَ نَزْوِلِ المَطَرِ، لَكِنْ يَتِمُّ فِي مَدَّةٍ وَمَهْلَةٍ، فَجِيءَ بِالفَاءِ، وَلَوْ قِيلَ: (ثُمَّ تَصْبِحُ)، نَظَرًا إِلَى تَمَامِ الاخْضِرَارِ جَازٍ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿١﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً ﴿٢﴾﴾، نَظَرًا إِلَى تَمَامِ صَيُورِ رُتْهَا عَلَقَةً، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا المُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحْمًا ﴿٣﴾﴾ نَظَرًا إِلَى ابْتِدَاءِ كُلِّ طُورٍ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ﴿٤﴾﴾ نَظَرًا إِلَى تَمَامِ الطُّورِ الأَخِيرِ، أَوْ اسْتِبْعَادِ المَرْتَبَةِ هَذَا⁽³⁾ الطُّورِ الَّذِي فِيهِ كَمَالُ الإِنْسَانِيَةِ، مِنْ الأَطْوَارِ المَتَقَدِّمَةِ.

172 قوله: (وتعقيب كل شيء بحسبه).. يشير إلى ما قاله ابن الحاجب⁽⁴⁾ من أن المُعْتَبَرَ ما يُعَدُّ فِي العَادَةِ مَرْتَبًا مِنْ غَيْرِ مَهْلَةٍ، فَقَدْ يَطُولُ الزَّمَنُ، وَالعَادَةُ تَقْضِي فِي مِثْلِهِ بَانْتِفَاءَ المَهْلَةِ، وَقَدْ يَقْصُرُ، وَالعَادَةُ تَقْضِي بَعْكَسَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الزَّمَانَ الطَّوِيلَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عِظَمِ الأَمْرِ، فَيُسْتَعْمَلُ الفَاءُ، وَقَدْ يُسْتَبْعَدُ الزَّمَانَ القَرِيبَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى طُولِ أَمْرِ تَقْضِي العَادَةَ بِحِصُولِهِ فِي زَمَانٍ أَقَلِّ مِنْهُ.

قال الدماميني: قلت: والذي يظهر من كلام جماعة⁽⁵⁾ أن استعمال الفاء فيما تراخي زمان وقوعه عن الأول - سواء أقصر في العرف أو لا - إنما هو بطريق المجاز. وظاهر كلام المُصَنِّفِ أَنَّ اسْتِعْمَالَهَا فِيمَا يُعَدُّ بِحَسَبِ العَادَةِ تَعْقِيبًا - وَإِنَّ طَالَ الزَّمَنَ - اسْتِعْمَالٌ حَقِيقِيٌّ، فَتَأَمَّلْهُ. انتهى⁽⁶⁾.

172 قوله: (وإذا اختصرت فيهن).. [إلى]⁽⁷⁾ قوله: (كما تقول.. جارٌّ ومجرور).. أي: كقولك إذا أردت الاختصار في التعبير عن الباء وعن (اسم) من قولك: (بِسْمِ). فإن قلت: فعلى هذا تحقق في العبارة المذكورة تطويلٌ، والتطويلُ مردودٌ، قلت: هذا تطويلٌ مقبولٌ، وأما التطويلُ المردودُ فهو التطويلُ المُتَعَرِّضُ⁽⁸⁾ لِخِلَافِ المُرَادِ.

1/132

1- ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللّٰهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللّٰهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ الحج 63/22.

2- ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿١﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿٢﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا المُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللّٰهُ أَحْسَنُ الخَالِقِينَ﴾ المؤمنون 12/23 و13 و14.

3- أدرج قبلها في النسخ واوًا. وهو وهم. و«من الأطوار» متعلقان بالمصدر «استبعادًا». انظر الرضي 389/4.

4- انظر أماليه 123 والمزج 317/1. وانظر معنى كلامه في روح المعاني 10/23.

5- إشارة إلى كلام ابن الحاجب الأنف الذكر.

6- المزج 317/1.

7- زيادة ضرورية.

8- في (ب): المعترض.

وَأَنْ تَقُولَ فِي «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ الْهَمْزَةَ الْمَشْدُودَةَ النَّونَ: حَرْفٌ تَوْكِيدٌ، يَنْصَبُ الْاسْمَ اتِّفَاقًا، وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ عَلَى الْأَصَحِّ. وَتَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فِي «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةَ الْهَمْزَةَ الْمَشْدُودَةَ النَّونَ: «مَصْدَرِيٌّ»، فَتَقُولُ: حَرْفٌ تَوْكِيدٌ مَصْدَرِيٌّ، يَنْصَبُ الْاسْمَ اتِّفَاقًا، وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ عَلَى الْأَصَحِّ. وَتَقُولُ فِي «كَأَنَّ»: حَرْفٌ تَشْبِيهِيٌّ، يَنْصَبُ الْاسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ. وَفِي «لَكِنَّ»: حَرْفٌ اسْتِدْرَاكِيٌّ، يَنْصَبُ الْاسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ. وَفِي «لَعَلَّ»: حَرْفٌ تَرَجُّحِيٌّ، وَفِي «لَيْتَ»: حَرْفٌ تَمَنِّيٌّ، يَنْصَبُ الْاسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُعَابُ عَلَى النَّاشِئِ فِي صِنَاعَةِ - بِكَسْرِ الصَّادِ، وَهِيَ الْعِلْمُ الْحَاصِلُ مِنَ التَّمَرُّنِ فِي الْعَمَلِ - الْإِعْرَابِ - بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، وَتَقَدَّمَ بَيَانُهُ - ..

172 ❁ قوله: (وكذا إذا اختصرت) (1) أي: وتقول مثل ذلك القول إذا أردت الاختصار.

173 ❁ قوله: (على الأصح) .. هو من مذهب البصريين، وأما عند الكوفيين فالخبر مرفوع على ما كان عليه (2).

173 ❁ قوله: (ويرفع الخبر) .. أي: على الأصح، وكذا يقال فيما بعده (3)، وانظر كم ترك ذلك في ذلك.

[ما يعابُ على المُعرب]

173 ❁ قوله: (واعلم) من العلم الذي هو إدراك الكليات أو المركبات - أي: النسب التي لا تكون إلا بين منسوب ومنسوب إليه - ضد (4) المعرفة التي هي إدراك الجزئيات والبسائط، أما العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل، فعلم للتصورات والتصديقات، وبمعنى (5) صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به، فخاص بالتصورات والتصديقات اليقينية، وبمعنى حكم الذهن الحازم المطابق الثابت، فخاص بالتصديق اليقيني (6).

قيل (7): الواو فيه للعطف، و(اعلم) معطوف على مُقَدَّرٍ، كأنه قال: اعلم أن ما ذكر يتعلّق بالمبتدئ، واعلم أن ما يذكر يتعلّق بالمنتهي في الفن. وفيه نظر يُعَلَّمُ بالوقوف على كلام المغني (8).

173 ❁ قوله: (وهي العلم) .. يصح أن يكون المراد بالعلم الإدراك، ف(في) الداخلة على (صناعة)، في الحقيقة داخلة على محذوف تقديره: (اصطلاح أهل)، وأن يكون بمعنى المُدْرَكِ، وهو القواعد والمسائل، فلا حذف.

1- في الموصل: «كذلك تقول».

2- انظر هذه المسألة في الإنصاف 176.

3- يعني باقي الأحرف المشبهة بالفعل.

4- الصواب أن يقال: «غير المعرفة»؛ لأن العلم لا يكون ضدًا للمعرفة، بل إنما ضده الجهل.

5- معطوف على قوله: «فأما العلم بمعنى... إلخ»، وكذا نظيره الآتي.

6- انظر: التعريفات (العلم) 161، والكليات 610 و611.

7- قاله الكافيجي 507.

8- انظر المغني 875 عند قوله: «و أول ما يجترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب».

أَنْ يَذْكَرَ فِعْلاً مِنَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ، وَلَا يَبْحَثُ عَنْ فَاعِلِهِ، إِنْ كَانَ لَهُ فَاعِلٌ. وَلَوْ قَالَ: أَنْ يَذْكَرَ عَامِلاً وَلَا يَبْحَثُ عَنْ مَعْمُولِهِ، لَكَانَ أَشْمَلًا؛ لِيَدْخُلَ فِي الْعَامِلِ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ وَأَسْمَائِهَا، وَالْمَصَادِرِ وَأَسْمَائِهَا، وَالصِّفَاتِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا، وَيَدْخُلَ فِي الْمَعْمُولِ الْفَاعِلُ وَنَائِبُهُ، وَاسْمُ «كَانَ وَأَخْوَاتِهَا»، وَخَبْرُ «إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

أَوْ يَذْكَرَ مَبْتَدَأً فِي الْأَصْلِ، أَوْ فِي الْحَالِ، وَلَا يَفْحَصُ عَنْ خَبَرِهِ، أَهْوَ مَذْكَورٌ أَمْ مَحْذُوفٌ؟ وَجُوبًا أَمْ جَوَازًا؟
أَوْ يَذْكَرَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا لِهَمَا مُتَعَلِّقٌ، وَلَا يُنَبِّئُهُ عَلَى مُتَعَلِّقِهِ، أَهْوَ فِعْلٌ أَمْ شِبْهَةٌ. وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمَجْرُورَ بِحَرْفِ زَائِدٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، فَلَا مُتَعَلِّقَ لَهُ.

وقال مولانا حسين⁽¹⁾ في (حاشية شرح هداية الحكمة) ما نصه: الصنّاعة - بالفتح - ملكة نفسانية يصدر بها أفعال اختيارية ذوات آلات موضوعة بلا روية، وبالكسر اصطلاح كل فن⁽²⁾.
وتفسيرها بأنها ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما في تحصيل غرض من الأغراض استعمالاً بالاختيار من غير رويّة، لا يخلو عن الاستدراك كما لا يخفى على العارف الدارك، وقد يطلق على غيرها من العلوم كما هو المراد ههنا، سواء كانت متعلّقة بكيفية الأعمال أم لا، وإن كان إطلاقها على الأول أكثر وأشهر. انتهى.

ب/132

فَقَوْلُ الْمُصَنَّفِ: (فِي صِنَاعَةٍ) الْوَارِدُ⁽³⁾: فِي صِنَاعَةٍ - بِالْكَسْرِ - أَيِ اصْطِلَاحِ أَهْلِ هَذَا الْفَنِّ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ وَالسَّلَامَةِ عَنِ التَّكْلُفِ اللَّازِمِ لِمَا فَسَّرَ بِهِ الشَّارِحُ.
173*قوله: (التمرّن في العمل) أي التكرّر والتّردّد في العمل بتتبّع الجزئيات، والمراد أنّ الصنّاعة - بالكسر - العلم⁽⁴⁾ الكلّي، والكلّي المعلوم علماً حاصلًا من علم الجزئيات، واحداً بعد واحد.
173*قوله: (الإعراب [المصطلح عليه]⁽⁵⁾... إلخ).. الأوجه أنّ المراد بالإعراب هنا علم النحْوِ.
173*قوله: (ولا يبحث عن فاعله إن كان له فاعل) احترز به عن الفعل المكفوف بـ (ما)، والفعل المؤكّد؛ فإنّه لا فاعل له.

174*قوله: (أو يذكر مبتدأ ولا يفحص عن خبره)⁽⁶⁾.. قال في المغني: ولا بدّ للمتكلّم عن الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه، كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه.

وأما قول كثير من المعريين: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة، فليس بشيء؛ لأنّ هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً، فالإقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يُعلم به موقعها

1- القاضي مير، وتقدمت الترجمة له في الصفحة 69. وكتابه المذكور يسمى: «قاضي مير على الهداية»؛ وقد وضعه على كتاب «هداية الحكمة» الذي ألفه أثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل المنطقي الأهمري (-663هـ). وقد وضع محمد بن صلاح الدين بن جلال الدين اللّاري (-979هـ) حاشية على شرح القاضي مير. وانظر كلامه فيه 84/ب.

2- انظر التعريفات (صناعة) 140 والمنطق لابن سينا 1002.

3- أي قوله الذي ساقه الشارح في الموصول 173: واعلم أنّه يعاب على الناشئ في صناعة الإعراب.

4- في (ب): العمل. وهو وهم.

5- ليست في الموصول.

6- في الموصول 174: «فيذكر». وقد ورد هنا كما في بعض نسخ الموصول، وأشار إليه محققه في الحاشية.

من الإعراب، وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عيّن نوعه فقيل: مفعول مطلق أو مفعول به أو لأجله أو معه أو فيه، وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: (مفعول) وأطلق، لم يُرد إلا المفعول به؛ لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام خففوا اسمه، وإنما كان حق ذلك ألا يصدق إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يُطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيداً بلفظ الإطلاق، وإن عيّن المفعول فيه، فقيل: «ظرف زمان، أو مكان»، فحسن.

ثم قال (1): وإن كان المفعول به مُعَدَّداً عَيَّنْتَ كُلَّ وَاحِدٍ، فقالت: مفعولٌ أولٌ أو ثانٍ أو ثالثٌ. وينبغي أن يعيّن المبتدئ (2) [نوع الفعل] (3) معه، فيقول: فعل ماضٍ، أو فعل مضارع، أو فعل أمر. ويقول في نحو (تَلَطَّى): فعل مضارع، أصله: تَتَلَطَّى، ويقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي الأمر: مبني على ما يجزم به مضارعه، وفي نحو: ﴿تَرَبَّصْ﴾ (4): مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، وفي نحو ﴿لِيُنَبِّذَنَّ﴾ (5) مبني على الفتح لمباشرة نون التوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لحولته محل اسم، أو تقول: منصوب بكذا، أو بإضمار (أن)، أو مجزوم بكذا، وتبين علامة الرفع والنصب والجزم. وإن كان الفعل ناقصاً نصاً عليه، فقال مثلاً: (كان) فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر.

وإن كان المعرب حالاً في غير محله عيّن ذلك، فقيل في (قائم) مثلاً من نحو: «قائم زيد»: خبر مقدم؛ ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي، وليتطلب مبتدأه، وفي نحو: ﴿لَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ (6): الذين: مفعول مقدم؛ ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته قيل: خبر مؤطى؛ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ جَاهِلُونَ﴾ (7) وقوله:

212_ كَفَىٰ بِجِسْمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي (8)

1- أي المصنّف في المعنى في الصفحة نفسها 874.

2- في المعنى: «أن تعيّن للمبتدئ».

3- من (ب).

4- من قوله ﷻ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنْنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. أو من قوله ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ البقرة 228/2 و234.

5- من قوله ﷻ: ﴿كَلَّا لِيُنَبِّدَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ الهزرة 4/104.

6- ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ الأنفال 50/8.

7- ﴿أَنْتُمْ لَنَا نُورٌ لِرِّجَالٍ شَهْوَةٌ مِنْ دُونِ النَّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ النمل 55/27.

8- للمتنبّي، والبيت للتمثيل لا للاحتجاج شأن أبيات المتنبّي، وقد أهمله السيوطي. والبيت في شرح الديوان 434/2 وأمالى الشجري 221 وورصف المباني 149 والجنّي 53 والمغني 148 و875 والخزانة 62/6 و121.

أو يذكر جملة فعلية أو اسمية، ولا يذكر ألقاباً محلاً من الإعراب أم لا؟ وهل المحل رفع أو نصب خفض أو جزم؟
أو يذكر موصولاً اسماً، ولا يبين صلته وعائده.

وما يُعاب على الناشئ في صناعة الإعراب، أن يقتصر في إعراب الاسم المبهم، من قولك: «قام ذا» أو «قام الذي» على أن يقول في الأول: «ذا» اسم إشارة، أو يقول في الثاني: «الذي» اسم موصول؛ فإن ذلك لا يبنيني عليه إعراباً، من رفع أو غيره، فالصواب أن يقال في «ذا» أو «الذي» في المثالين: فاعل محله رفع، وهو اسم إشارة. أو فاعل، وهو اسم موصول.
وهل المحل للموصول دون صلته؟ أو لهما؟ صحح في المغني الأول، وقد أورد المصنف سؤالاً على ما قرره، وأجاب عنه، فقال: فإن قلت: لا فائدة في قوله في «ذا»: اسم إشارة، بعد قوله: فاعل؛ لأن الغرض بيان الإعراب، وكونه اسم إشارة لا يبنيني عليه إعراباً، بخلاف قولك في «الذي» مع بيان محله من الإعراب: إنه اسم موصول؛ فإن فيه فائدة وتنبيهاً على ما يفتقر الموصول إليه من الصلة والعائد ليطلبهما المرب، وليعلم أن جملة الصلة لا محل لها. قلت: بلى، فيه - أي في قوله: «اسم إشارة» - فائدة، وهي التنبيه على أن ما يلحقه من الكاف حرف خطاب، وإن كانت متصرفة تصرف الأسماء، لا أنها اسم مضاف إليه..

ولهذا أعيد الضمير بعد ﴿قَوْمٌ﴾ و﴿رَجُلٌ﴾ إلى ما قبلهما [لا إليهما]⁽¹⁾، ومثله الحال الموطئة في نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾⁽²⁾.

وإن كان المبحوث فيه حرفاً بين نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملاً، فقال مثلاً: (إن) حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، (لن) حرف نفي ونصب واستقبال، (أن) حرف مصدر ي نصب الفعل المضارع، (لم) حرف نفي يجزم المضارع ويقبله ماضياً.⁽³⁾
ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل: ألقاباً محلاً أم لا؟. انتهى⁽⁴⁾.

174* قوله: (ولا يذكر ألقاباً محلاً من الإعراب أم لا) أي ولا يذكر جواب ذلك، وكذا يقال فيما بعده.

174* قوله: (على أن يقول في الأول.. إلخ).. تقدم في كلام المغني ما يتعلق به⁽⁵⁾.

174* قوله: (صحح في المغني الأول) تقدم ما نقلناه عنه⁽⁶⁾.

175* قوله: (على أن ما يلحقه من الكاف حرف خطاب، وإن كانت متصرفة تصرف الأسماء).. اعلم أن في هذه الكاف اللاحقة لاسم الإشارة ثلاث لغات⁽⁷⁾:

1- من (ب).

2- ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ يوسف 2/12.

3- في (ب): لمن. وهو سهو بين.

4- انظر المغني 874 و875.

5- انظر كلام المغني المتقدم في الصفحة ما قبل السابقة عند ذكره المضاف واسم الإشارة والاسم الموصول.

6- راجع ص 148 من هذا الكتاب، عند كلامه السابق للشاهد المتقدم برقم 32.

7- انظر الجني الداني 92.

وَلِيَهْتَدِيَ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَ الْمَقْرُونِ بِ «أَل» الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهُ - أَي بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ - مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: «جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ» نَعْتُ عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ..

الأولى: أن تتصرف في الكلام تصرف الكاف الاسمية؛ لِيَتَبَيَّنَ بِهَا⁽¹⁾ أحوالُ المخاطَبِ مِنْ أفرادٍ وتثنيةٍ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ، كما يُتَبَيَّنُ بِهَا لو كانتِ اسماً؛ فَتُفْتَحُ لِلْمُذَكَّرِ، وتُكْسَرُ لِلْمؤنثِ، وتتصل بها علامة التثنية والجمع. وهي الفصحى⁽²⁾.

الثانية: إفرادها مفتوحةً في الأحوال كلها. المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط.

الثالثة: إفرادها مفتوحةً في التذكير، مكسورةً في التأنيث. فلها على هذه اللغة حالتان.

175* قوله: (نعت عند ابن الحاجب⁽³⁾)، أو عطف ببيان عند ابن مالك⁽⁴⁾).. قال في المغني في حرف الهمزة:

- تنبيه -

قال ابن عصفور⁽⁵⁾: أجازوا في نحو: «مررت بهذا الرجل» كونَ الرجلِ نعتاً وكونه بياناً، مع اشتراطهم في البيان أن يكونَ أعرفَ من المُبَيَّنِّ، وفي النعت ألا يكونَ أعرفَ مِنَ المنعوتِ، فكيف يكون الشيء أعرفَ من نفسه وغيرَ أعرفٍ؟!..^{133ب}

وأجابَ بأنه إذا قُدِّرَ بياناً قُدِّرَت (أَل) فيه لتعريفِ الحضور؛ فهو⁽⁶⁾ يفيد الجنسَ بذاته، والحضورَ بدخولِ (أَل)، والإشارةُ إنما تدل على الحضور دون الجنس، وإذا قُدِّرَ نعتاً قُدِّرَت (أَل) فيه للعهد، فالمعنى: (مررت بهذا الرجل)، أو: (هو الرجل المعهود بيننا)؛ فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدل عليه، فكانت أعرف. قال: وهذا معنى كلام سيبويه. انتهى⁽⁷⁾. وقوله⁽⁸⁾: (مع اشتراطهم في البيان أن يكونَ أعرفَ من المُبَيَّنِّ)، اعترض⁽⁹⁾ بأن لقائل أن يقول: لا

1- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: لها.

2- نقول: ذاك، ذاك، ذاك، ذاك، ذاك، ذاك.

3- انظر شرح الوافية نظم الكافية 259 والرضي 289/2. وهو بهذا على مذهب المبرِّد. انظر المقتضب 282/4 و283.

4- انظر شرح التسهيل 325/3 وشرح الكافية الشافية 1192.

5- انظر شرحه على جمل الزجّاجي 297/1 و298.

6- في المغني 74: فقد.

7- المغني 74. وعبارة سيبويه: المُضَمَّرُ لا يوصَفُ بِالْمُظَهَّرِ أَبَداً؛ لأنه قد استغنى عن الصفة، وإنما تُضَمَّرُ الاسم حين يستغنى بالمعرفة.. ألا ترى أنك لو قلت: «مررت بهو الرجل» لم يجز، ولم يحسن، ولو قلت: «مررت بهذا الرجل» كان حسناً جميلاً. انظر الكتاب 88/2.

8- أي قول ابن عصفور الوارد في التنبيه السابق من نصّ المغني 74.

9- المعترض هنا هو الشُّمُتِيُّ في المنصف من الكلام 110/1.

نَسَلَمَ اشتراطهم ذلك في عطف البيان، فقد جعل سيبويه (ذا الجُمَّة) من قوله: «يا هذا ذا الجُمَّة» عطف بيان⁽¹⁾، مع أن اسم الإشارة أعرِفُ من المضاف إلى ذي الألف واللام. قال التفتازاني: لا يلزم في عطف البيان كون الثاني أوضح؛ لجواز أن يحصل الإيضاح من مجموعهما⁽²⁾.

وذكر في المغني⁽³⁾ في الجهة السادسة ما نصه: قال ابن مالك: أكثر المتأخرين يقدِّم بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطفَ البيان لا يكون إلاَّ أخصَّ من متبوعه، وليس كذلك؛ فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمتنع كون⁽⁴⁾ المنعوت أخصَّ من النعت، وقد هُدِيَ ابن السَّيِّدِ إلى الحقِّ في المسألة، فجعل ذلك⁽⁵⁾ عطفاً، لا نعتاً، وكذا ابن جني⁽⁶⁾. انتهى⁽⁷⁾.

قلت: وكذا الزَّجَّاج⁽⁸⁾، والسُّهيلي⁽⁹⁾؛ قال السُّهيلي: وأما تسمية سيبويه له نعتاً فتسامح، كما سمى التوكيدَ وعطفَ البيانَ صفةً.

وزعمَ ابنُ عصفور أن النَّحويين أجازوا ذلك في الصفة والبيان، ثمَّ استشكله بأنَّ البيانَ أعرِفُ من المَبَيَّنِّ وهو جامد، والنعت دون المنعوت أو مساو له، وهو مشتق أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكونَ بياناً ونعتاً؟! وأجاب بأنه إذا قُدِّرَ نعتاً فاللام فيه للعهد، والاسم مؤوَّلٌ بقولك: (الحاضر، أو المشار إليه)، وإذا قُدِّرَ بياناً فاللام لتعريف الحضور، فيساوي الإشارةَ بذلك، ويَزيدُ عليها بإفادته الجنسَ المعَيَّنَ، فكانَ أخصَّ. قال: وهذا معنى قول سيبويه. انتهى⁽¹⁰⁾.

- 1- انظر الكتاب 189/2 و190. والجُمَّة: الشعر المجتمع الطويل، وهو ما سقط من شعر الرأس على المنكبين، وهو أكثر من الوفرة. انظر اللسان (ج م م) 107/12.
- 2- انظر المطول 96. وقال ابن مالك: وزعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص، بل يساويه، أو يكون أعم منه. والصحيح جواز الأوجه الثلاثة؛ لأنه بمتزلة النعت، والنعت يجوز أن يكون في الاختصاص فائقاً ومفوقاً ومساوياً، فليكن العطف كذلك، وهو مذهب سيبويه؛ فإنه أجاز في «ذا الجُمَّة» من: «يا هذا ذا الجُمَّة» أن يكون عطف بيان، أو يكون بدلاً، واسم الجنس الجامد، مثل: «رأيتُ ذلك الرجل»، بيان، مع أنه أقل اختصاصاً من اسم الإشارة. انظر شرح التسهيل 326/3.
- 3- ص 742.
- 4- في (ب): أن يكون.
- 5- أي: الاسم المعرف باللام الواقع بعد اسم الإشارة. وانظر رأي ابن السَّيِّدِ في المغني 472. ولم أقف عليه في مصنفاه.
- 6- انظر سرِّ الصناعة 356 و357.
- 7- أي: كلام ابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية 1193 والنص المسوق هنا للشمني 110/1 نقلاً عن المغني 742.
- 8- انظر معاني القرآن 68/1.
- 9- انظر رأيه في نتائج الفكر في النحو 168. ولم أقف على كلامه الآتي في غير المغني 742.
- 10- كلام ابن عصفور. انظر شرحه على جمل الزَّجَّاجي 297/1 و298.

على الخلاف المذكور في المعرّف بـ «أل» الواقع بعد اسم الإشارة، والواقع بعد «أيها» في نحو: «يا أيها الرجل»، فذهب بعضهم إلى أنّه نعت «أيها»، وبعضهم إلى أنّه عطف بيان عليها، وقيل: بدلٌ منها.

وفيما قاله نظر؛ لأنّ الذي يُؤوّلُه النّحويون بـ (الحاضر والمشار إليه) إنّما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً، كـ: «مررتُ بزیدِ هذا»، فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنّما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له؟ إلى هنا كلام المغني⁽¹⁾.

ونظر بعضهم⁽²⁾ في قوله: (وأجاب... إلى آخره)⁽³⁾ بقوله: في هذا الجواب نظر؛ لأنّ مرادهم من ألاّ يكون النعتُ أعرفَ من المنعوت، أن يكونَ التعريفُ الطارئُ على مدلولِ [النعتِ من مرتبةٍ أدنى من مرتبةِ التعريفِ الطارئِ على مدلولِ]⁽⁴⁾ المنعوت، أو من مرتبةٍ مساويةٍ لها، ومرتبّةُ التعريفِ بالإشارة أعلى من مرتبةِ التعريفِ باللام عند الجميع، سواءً كان التعريفُ باللام تعريفَ حضورٍ، أم⁽⁵⁾ عهد.

175*قوله: (فذهب بعضهم إلى أنّه نعت).. ظاهره أنّه نعت مطلقاً⁽⁶⁾.

175*قوله: (وبعضهم إلى أنّه عطف بيان عليها).. قال ابن السّيّد: وهو الظاهر⁽⁷⁾.

وقيل: إن كان مشتقاً فهو نعت، وإن كان جامداً فهو عطف بيان، وهذا أحسن، وعليه البدر ابن مالك⁽⁸⁾، ويشترط أن يكونَ (أل) في تابع (أي) جنسيّةً، وصارت بعده للحضور، كما صارت لذلك بعد اسم الإشارة.

«وأجاز الفراء⁽⁹⁾ والجرمي⁽¹⁰⁾ إتباع (أي) لمصحوب (أل) التي لِمَحِ الصفة نحو: «يا أيها الحارث»، والمنع هو مذهب الجمهور، ويتعيّن أن يكونَ ذلك عطف بيان عند من أجازوه⁽¹¹⁾.

1- انظر الصفحة 742 منه.

2- هو الشمي، انظر المنصف من الكلام 110/1. وانظر حاشية الصبان 160/1 و287.

3- من كلام المغني الأنف الذكر، حكاية عن ابن عصفور.

4- كذا في الأصل، وساقط من سائر النسخ.

5- في النسخ والشمي 110/1: «أو». والنص منه.

6- هذا مذهب ابن مالك، انظر التسهيل 181 وشرحه 398/3. وانظر ارتشاف الضرب 2193 و2194 وتوضيح المقاصد 1076 والأشئوني 34/3. وراجع الصفحة 410 و411 من هذا الكتاب.

7- انظر ارتشاف الضرب 2194 وتوضيح المقاصد 1076 والأشئوني 34/3. ولم أقف على رأيه في مصنفاته.

8- المعروف بابن الناظم. وانظر توضيح المقاصد 1077.

9- انظر رأيه في توضيح المقاصد 1078. ولم أقف على رأيه في معانيه.

10- أبو عمرو صالح بن إسحق الجرمي بالولاء (-225هـ) فقيه عالم باللّغو واللّغة. من أهل البصرة، نسبته إلى قبيلة جَرَم التي نزل فيها. له: الأبنية، وغريب سيبويه، وكتاب في السير. انظر ترجمته في الفهرست 56 ومعجم الأدياء 15/12 ووفيات الأعيان 485/2 وإشارة التعيين 145. رأيه في الارتشاف 2195 وتوضيح المقاصد 1078 والمساعد 505/1.

11- قاله المرادي في توضيح المقاصد 1078.

ومما لا يَنْبَنِي عَلَيْهِ إعرابٌ أن يقولَ في «غلامٌ» من نحو: «غلامٌ زيدٍ»: مضافٌ، مُقتَصِراً عَلَيْهِ؛ فإنَّ المضافَ ليسَ له إعرابٌ مُستَقَرٌّ كما للفاعل؛ فإنَّ له إعراباً مُستَقَرّاً، وهو الرفع لفظاً أو محلاً. ونحوه - أي الفاعل - مما له إعراب مستقر كالمفعول؛ فإنَّ له إعراباً مُستَقَرّاً، وهو النَّصْبُ، بخلافِ المضاف، فإنَّه ليس له إعراب مُستَقَرٌّ، وإتْماءُ إعرابُهُ بحسب ما يدخلُ عَلَيْهِ ممَّا يقتضي رفعه أو نصبه أو خفضه، فالصواب أن يُبيِّنَ موقعَ إعرابه، فيقول: فاعلٌ، أو مفعولٌ، أو نحو ذلك من العُمْدِ والفَضَلاتِ، بخلافِ المضافِ إليه؛ فإنَّ له إعراباً مُستَقَرّاً، وهو الجرُّ بالمضاف؛ فإذا قيل: «مضافٌ إليه» عَلِمَ أَنَّهُ مجرورٌ لفظاً أو محلاً.

ويَنْبَغِي للمعربِ ألاَّ يُعَبَّرَ عَمَّا هو موضوع على حرف واحدٍ بلفظه، فيقولُ في الضميرِ المُتَّصِلِ بالفعل من نحو (ضَرَبْتُ): «تُ فاعلٌ»؛ إذ لا يكونُ اسمٌ هكذا، فالصواب أن يُعَبَّرَ باسمه الخاصِّ أو المُشْتَرَكِ، فيقول: «التاء، أو الضمير، فاعل».

175*قوله: (وقيلَ بَدَلٌ مِنْهَا)⁽¹⁾.. «وذهبَ الأَخْفَشُ⁽²⁾ في أحدِ قولَيْهِ إلى أنَّ المرفوعَ بعد (أي) خبر لمبتدأ محذوف، و (أي) موصولة بالجملة، ورُدَّ بأنَّه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ، بل كان أولى، ولجاز وصلُّها بالفعليَّةِ والظرف. وذهب الكوفيون وابنُ كيسان⁽³⁾ إلى أنَّ (ها) دخلت للتمييز مع اسم الإشارة، فإن قلت: «يا أيُّها الرجل» تريد (يا أيُّهَذَا الرجل) ثمَّ حذف (ذا) اكتفاءً بها، ويجوز أن توصف صفة (أي)، ولا تكون إلا مرفوعةً، مفردةً كانت أو مضافةً، نحو:

213_ يا أَيُّها الجاهِلُ ذو التَّنْزِي⁽⁴⁾

176*قوله: (إذ لا يكون اسمٌ هكذا) أي: اسم ظاهر، وإنما قيِّدَ بذلك لأنَّ الضمائر المتصلة أسماء، ومنه ما هو على حرف واحد، يعني أَنه في هذه الحالة يكون معيراً به عن نفسه، فيكون اسماً ظاهراً، وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد⁽⁵⁾.

قال في المغني عقب ذلك: فأما الكاف الاسمية فإنها ملازمة للإضافة، فاعتمدت على المضاف إليه، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها، فقلت في نحو قوله:

1- انظر الكتاب 197/2 و230 والمقتضب 219/4 وأصول ابن السراج 338/1 و375 والرضي 378/1.

2- انظر شرح التسهيل 400/3 والرضي 376/1 والدر المصون 185/1 وتوضيح المقاصد 1078 والمغني 109. ولم أفد على رأيه في مصنغاته. والكلام الآن للمراي في توضيح المقاصد 1078 و1079 وقد وضعته بين علامتي التنصيص.

3- تقدمت الترجمة له في الصفحة 154. وانظر رأيه في ارتشاف الضرب 2195 وتوضيح المقاصد 1078.

4- بعده: «لا توعدي حياءً بالكز» من أرجوزة طويلة لرؤية بن العجاج في ديوانه 63، والرجز بلا نسبة في سيويوه 192/2 والمقتضب 218/4 والأصول في النحو 337/1 و375 وجمهرة اللغة (ز ك ن) والمحكم (غ ن ف) 541/5 وأمال الشجري 369/2 و45/3 واللسان (ن ك ز) 420/5 و(غ ن ف) 272/9 وتوضيح المقاصد 1079 والدر المصون 658/8 والأشئوني 35/3 والتاج (يا) 437/20. والشاهد فيه نعت «الجاهل» بـ: «ذو التنزي» مرفوعة مضافة، لأن «الجاهل» ليس في موضع نصب حتى تنصب صفته إتباعاً على المحل. والتنزي: التوثب والتسرُّع إلى الشرِّ، وهنا خفة الجهل، والتكز: طعن الحية بأنفها أو لسعتها به.

5- الشمي 272/2.

أما ما صار بالحذف على حرفٍ واحدٍ فلا بأسَ بذلك، فتقول في «م»: مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ؛ لأنَّه بعضُ «أَيْمَن»، وفي «ق» من نحو قولك: «قِ نَفْسِكَ»: قِ فعلٌ أمرٌ؛ لأنَّه من الوقاية. فإن كانَ موضوعاً على حرفين يُنطَقُ به، فتقول: «مَنْ» اسم استفهام. وما أشبَهَ ذلك.

214 وما هَدَاكَ إِلَى أَرْضِ كَعَالِمِهَا (1)

الكاف فاعل، ولا تقول: (ك) فاعل لزوال ما يعتمد عليه. انتهى (2). وهو (3) جواب سؤالٍ يَرُدُّ على قوله: (إِذْ لَا يَكُونُ اسْمٌ هَكَذَا) تقديره (4): الكاف الاسمية اسم ظاهر على حرف واحد. وقوله: «فاعتدت على المضاف إليه»، أي فصارت بمنزلة ما هو على صورة أكثر من حرف (5). وقوله: «جئت باسميَّتها» أي لانتقاء الاعتماد حينئذٍ، وقوله: «الكاف» أي في: «كَعَالِمِهَا»، وقوله: «فاعل»، أي لـ «هَدَى» (6).

176 قوله: (التاء أو الضمير فاعل).. «التاء» اسم خاص، ولا ينافي خصوصه عمومته لتاء المتكلم، وتاء المخاطب، وتاء المخاطبة، وتاء المفرد من ذلك، وتاء غيره؛ لأنَّ المراد خصوصه بمطلق التاء، و«الضمير» اسم عام.

176 قوله: (فتقول في «م»: مبتدأٌ حذف خبره؛ لأنَّه بعضُ أَيْمَن (7)، وفي «ق» من نحو قولك «قِ نَفْسِكَ»: قِ فعلٌ أمرٌ؛ لأنَّه من الوقاية).. فيه تأمل؛ لأنَّ كلاً من «م» و«ق» حرفٌ هجائي، فكيف يكون مبتدأً أو فعلاً؟ اللهم إلا أن يقال إنه حذف نسياً منسياً، فصار مثل: «يَرَّ» (8).

176 قوله: (فإن كانَ موضوعاً على حرفين يُنطَقُ به، فتقول في «مَنْ»: مَنْ اسم استفهام، وما أشبه ذلك).. وذلك لأنَّ اللفظ موضوع لنفسه، ولا مانع من إطلاقه هنا عليها، وإنما وضعوا اللفظ لنفسه لأنَّهم محتاجون إلى التعبير عنه، فلو وضعوا لفظاً آخر لكان الوضع له ضائعاً؛ إذ نفس اللفظ كافٍ في التعبير عنه (9).

1- عجزه: «وما أعانك في غُرمٍ كغُرمٍ» قاله عمرو بن براقه (-11هـ). وهو في جمهرة الأمثال 121/2 وبلا نسبة في

شرح التسهيل 171/3 والمغني 872.

2- انظر المغني 873.

3- أي قول المصنف آنفاً: «فأما الكاف الاسمية فإنها ملازمة للإضافة، فاعتمدت على المضاف إليه».

4- أي تقدير السؤال. انظر الشمي 272/2.

5- في النسخ: حرفين. والتصحيح من الشمي 272/2.

6- في الأصل: «هذا». وهو وهم. فالقصد الفعل (هداك) في البيت السابق.

7- كذا في النسخ، وفي الموصل 176: «المن». وليس بصواب؛ فهو من قولنا في القسم: «مُ اللهُ» مخفف من: «أيم الله» و«مُن اللهُ»

الله» و«أيمَن اللهُ»، التي هي من الأيمن. انظر الرصف 326 والجنى 538 والمغني 872 والصفحة 183 من هذا الكتاب.

8- الظاهر أنه أراد صيغة الأمر: «ر»، على ما هو مقتضى الكلام قبله.

9- قاله الشمي 272/2.

قال التفتازاني: ولا خفاء في أن هذا اللفظ ليس بوضع قصدي، لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على أنه يطلق اللفظ ويراد نفسه، والظاهر اللزوم؛ لأننا إذا قلنا: (ضرب) فعل ماضٍ، (من) حرف جرّ.. فالدال اسمٌ، والمدلول فعل وحرف⁽¹⁾، ودلالته عليه ليست إلا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح، والتحقيق أنه وضع علمي، لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك، وإلا كان جميع الألفاظ مشتركة، ولا قائل به. انتهى⁽²⁾.

وظاهر كلامه - كالمصنّف في المغني⁽³⁾ - أن اللفظ إذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير. وقال الرضي وغيره⁽⁴⁾: الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً⁽⁵⁾ وقصد إعرابها يشدّد الحرف الثاني منها، سواء كان حرفاً صحيحاً أو حرف علة⁽⁶⁾، نحو: «أكثرت من الهم ومن اللّم ومن اللوّ»؛ لتكون على أقلّ أوزان المعربات، وأمّا إذا جعلت علماً لغير اللفظ أو لم يقصد إعرابها، فلا يشدّد ثانيها إذا كان صحيحاً، نحو: «جاءني كمّ، ورأيت مناً»؛ لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى.

أ/135

وقال الدماميني عقب قول المغني: «وإن كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل: (قد) حرف تحقيق، و(هل)⁽⁷⁾ حرف استفهام، و(نا) فاعل أو مفعول، والأحسن أن يعبر عنه بقولك: (الضمير)؛ لئلا ينطق بالمتصل مستقلاً». انتهى⁽⁸⁾: ظاهر هذا عدم التفصيل بين أن يكون ثاني الحرفين حرف لين أو لا. «وقد عرفت أنه إن كان حرف لين ضعف... إلخ»⁽⁹⁾. وقد أشار بقوله: «وقد عرفت» إلى قوله قبل ذلك: «قد صرحوا»، بأنه إن كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه إذا أعربته، سواء جعلته علماً للفظ، أو لغيره، نحو: (لو) و(في). انتهى⁽¹⁰⁾.

1- لف ونشر مرتب. أي فعل في الأول وحرف في الثاني.

2- كلام السعد التفتازاني. انظر المطول 388، ونقله الشمي 272/2.

3- انظر المغني 873.

4- انظر شرح الكافية 269/3، وفي النقل تصرف، وهو هنا كما نقله الشمي 272/2. وانظر تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف 343.

5- أي: علماً للفظ.

6- عبارة الرضي هنا تخصّ الحرف الصحيح فقط، أمّا المعتل، فيقول بتضعيف ثانيه إذا أعرب، سواء جعل علماً للفظ أو لا؛ ثم قال: وإنما وجب التضعيف؛ لأنك لو أعربته بلا زيادة حرف آخر، أسقطت حرف العلة للتونين، فيبقى المعرب على حرف واحد، ولا يجوز، وكذلك لو أولناه بالكلمة، أو سمينا به ومنعناه من الصرف، وجب التضعيف؛ لأننا لا نأمن من التنكير، فيجيء التونين إذن. وحكي عن بعض العرب أنه يجعل الزيادة المحتملة بعد حرف العلة الثاني همزة في كل حال، نحو: «لوء»، و«فيء»، و«لاء»، والأول - أي التضعيف - أولى؛ لكون المزيد غير أجني. انظر شرح الكافية 270/3.

7- في الأصل: «بل». وهو سهو بين.

8- كلام المغني 873. وتعقيب الدماميني يتلوه.

9- من كلام ابن هشام في المغني أيضاً 873.

10- انظر تحفة الغريب (مخطوط) 396/ب.

ولا يَحْسُنُ أن نَنطِقَ عن الكلمة بحروف هجائها، فلا يقال: «الميم والنون اسم استفهام»، وكذلك قولهم في «أل» في أداة التعريف، أقيس من قولهم: «الألف واللام».

فالحاصل أن ثاني الثنائي إن كان حرفاً لين وقصد إعرابه ضَعْفٌ، سواء جُعِلَ عَلَماً للفظ أو لغيره، أو حرفاً صحيحاً فُصِدَ إعرابه ضَعْفٌ إن جُعِلَ عَلَماً للفظ، وحينئذٍ فإطلاق المُصَنَّفِ إذا لم يُقصدِ الإعراب.

177 قوله: (ولا يحسن أن ينطق عن الكلمة بحروف هجائها؛ فلا يقال: الميم والنون اسم استفهام؛ ولذلك كان قولهم «أل» في أداة التعريف أقيس من قولهم: الألف واللام).. [قال الدماميني⁽¹⁾: [والهجاء تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي رُكِّبَتْ منها، بذكر اسم تلك الحروف، يقال: هجيت الحروف وهجوتها وتهجيتها: عدتها بأسمائها، ومن المجاز: «تهجو فلاناً»: تُعَدُّ مَعَايِهُ⁽²⁾، وإذا عَدَّتْ الحروف ملفوظةً بأنفسها لم يكن ذلك تَهْجِيًّا⁽³⁾].

وعبارة المغني⁽⁴⁾: ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من ذلك، أي مما كان على حرفين، وعلى هذا فقولهم (أل) أقيس من قولهم (الألف واللام)، وقد استعمل التعريف بهما الخليل وسيبويه⁽⁵⁾. انتهى. قال الدماميني: هذا — أي قوله: «وعلى هذا فقولهم الأقيس».. إلخ — مناف لقوله: «ولا يجوز أن ينطق باسم شيء»، أي ويجاب بأن المراد: ولا يجوز جوازاً راجحاً، بدليل هذا، فليتأمل⁽⁶⁾.

ولعلَّ الشارحَ عَدَلَ عن قوله: «ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من ذلك» — كراهية الإطالة — إلى قوله: «ولا يحسن» إلى⁽⁷⁾ ما قاله الدماميني.

[ثم رأيتُ المرادِيَّ قال⁽⁸⁾: فإن قلت: هل الأولى أن يُعَبَّرَ عن حرف التعريف بـ (أل) أو بـ (الألف واللام) أو بـ (اللام)، قلت: لهم في حرف التعريف ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه ثنائي، وهمزته همزة قطعٍ وُصِلَتْ بكثرة الاستعمال. ولا يَحْسُنُ على هذا المذهب إلا التعبير بـ (أل). وهو مذهب الخليل⁽⁹⁾، واختيار الناظم⁽¹⁰⁾.

1- ساقط من (أ) و(ب). وانظر المصدر السابق.

2- انظر أساس البلاغة (هـ ج و) 365/2.

3- من الأصل.

4- ص 873.

5- انظر الكتاب 5/2 وانظر شرح التسهيل 253/1.

6- انظر تحفة الغريب 396/ب.

7- متعلق بـ «عَدَلَ».

8- انظر الجني الداني 138 و192 و193 وتوضيح المقاصد 460.

9- انظر الكتاب 324/3 و325 و148/4 والرضي 240/3. وكذا مذهب ابن كيسان. انظر الجني 138.

10- انظر التسهيل 42 وشرحه 253/1.

قال ابن جنّي: وقد حكى عن الخليل أنه كان يسميها (أل)، ولم يكن يسميها بالألف واللام⁽¹⁾.
والثاني: أنه ثنائي، وهمزته همزة وصل زائدة، وهي مع زيادتها معتد بها كالاعتداد بهمزة
(استمع) ونحوه، حيث لا يُعدُّ رباعياً. وهو مذهب سيبويه فيما نقله في التسهيل وشرحه⁽²⁾.
وعلى هذا المذهب يجوز أن نُعبرَ بـ (أل) نظراً إلى أنَّ الهمزة معتدُّ بها في الوضع، وهو أقيسُ،
وأن يُعبرَ عنها بالألف واللام؛ نظراً إلى أنَّ الهمزة زائدة. وقد استعمل سيبويه في كتابه العبارتين⁽³⁾.
والثالث: أنه اللام وحدها، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، ونسبه بعضهم⁽⁴⁾ إلى سيبويه، ولا
يُحسن على هذا المذهب إلا التعبير باللام. انتهى⁽⁵⁾.

وفي المغني أيضاً: وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضاً فقل: سوف: حرف استقبال، وضرب:
فعل ماضٍ، و(ضرب) هذه اسم، ولهذا أُخبر⁽⁶⁾ عنها بقولك: «فعل ماضٍ» وإنما فُتحت على
الحكاية، يدلُّك على ما ذكرنا أنَّ الفعل ما دلَّ على حدثٍ وزمانٍ مُحصَّل⁽⁷⁾، و(ضرب) لا يدلُّ هنا
على ذلك، ومِمَّا يوضِّح لك ذلك أنك تقول في (زيد) من: (ضرب زيد) مرفوع، بـ (ضرب)، أو
فاعل بـ (ضرب)، فتدخل الجار عليه.

ب/135

وقال لي بعضهم⁽⁸⁾: لا دليل في ذلك؛ لأنَّ المعنى: «بكلمة ضرب»، فقلت: فكيف وقع (ضرب)
مضافاً إليه مع أنه ليس باسم في زعمك؟ فإن قلت: فإذا كان اسماً، فكيف أُخبرت عنه بأنه فعل؟ قلت:
هو نظير الإخبار في قولك: «زيد قائم»؛ ألا ترى أنك أُخبرت عن زيد باعتبار مُسمَّاه، لا باعتبار
لفظه، وكذلك أُخبرت عن (ضرب) باعتبار مُسمَّاه، وهو (ضرب) الذي يدلُّ على الحدث
والزمان، فهذا في أنه لفظ مُسمَّاه لفظاً، كأسماء السور، وأسماء حروف المعجم، ومن هنا قلت: حرف
التعريف (أل)، فقطعت الهمزة⁽⁹⁾؛ وذلك لما نقلت اللفظ من الحرفية إلى الاسمية، أُجريت عليه قياس

1- انظر سرِّ الصناعة 333. وجاء في كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل 259، تحت باب جمل الألفات: «... وسُمِّيَ ألفَ
التعريف؛ لأنَّك تُدخله مع اللام في أوَّل الاسم النكرة، فيصير ذلك الاسم معرفة». اهـ.

2- انظر كتابه 324/3. وانظر التسهيل 42 وشرحه 253/1 و254.

3- انظر الكتاب 325/3 وانظر شرح التسهيل 253/1.

4- منهم الزنجشيري في مفصله 449 والرضي في شرحه على الكافية 240/3 و273 وابن عقيل في شرحه على الألفية 177/1
وابن الجزري في النشر 415/1، وانظر الجوجري 317/1 والبرهان 334/4. وانظر توضيح المقاصد 460. ولم يقله سيبويه
في كتابه. وتقدّم رأيه قبل قليل. وحكى الرضي مذهباً رابعاً نقله عن المبرد في كتابه «الشافعي»، وهو أن حُرِّفَ التعريف
الهمزة المفتوحة وحدها؛ وإنما ضمَّ إليها اللام لئلاَّ يَشْتَبَهَ التعريف بالاستفهام. انظر شرح الكافية 241/3. لكن رأي المبرد
في المقتضب 92/2 على مذهب سيبويه.

5- ما بين حاصرتين متأخّر في الأصل إلى بداية الورقة 136/أ، وهذا سهو ظاهر من الناسخ.

6- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ والمغني 873: أُخبرت.

7- في (ب): تحصل.

8- الكلام مازال للمصنف في المغني 873. ولم أقف على القائل المقصود.

9- كذا في الأصل والمغني 873 وفي التعليق الذي سيأتي على هذا الكلام بعد قليل، والذي في سائر النسخ: فنطقت بالهمزة.

همزات⁽¹⁾ الأسماء، كما أنك إذا سميت بـ (إضرب) قطعت همزته، وأما قول ابن مالك⁽²⁾ إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي، فلا تحقيق فيه.

وقال لي بعضهم⁽³⁾: كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: فكيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يُخبرُ به ولا يُخبر عنه، وإن الحرف لا يُخبر به ولا عنه؟⁽⁴⁾. وممن قلّد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان⁽⁵⁾. انتهى⁽⁶⁾. وفي الرضي⁽⁷⁾: واعلم أنه إذا قصد بـ: (كلمة) ذلك اللفظ دون معناها، كقولك: (أين) كلمة⁽⁸⁾ استفهام، و(ضرب) فعل ماضٍ، فهي علمٌ؛ وذلك لأن مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناولٍ غيره، وهو منقول؛ لأنه نقل من مدلول هو المعنى، إلى مدلول هو اللفظ. انتهى⁽⁹⁾. و(سوف) أيضاً في التركيب الذي ذكره المصنّف⁽¹⁰⁾ اسم؛ ولهذا أخبر عنها بقوله: «حرف استقبال» وكان المصنّف لم يذكرها؛ لأن الأدلة الثلاثة التي في قوله: «يدلك على ما ذكرناه... الخ» مختصة بـ (ضرب)، وقوله: «إنما فتحت على الحكاية» لأن الكلمة المبنية إذا جعلت علماً على اللفظ فالأكثر فيها الحكاية، تقول: (من) اسم استفهام و(ضرب) فعل ماضٍ و(سوف) حرف استقبال، ويجوز الإعراب؛ قال الشاعر:

215_ لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ⁽¹¹⁾

ثم إن أولت بمذكور كاللفظ انصرفت مطلقاً، وإن أولت بمؤنث كالكلمة واللفظة، فإن كانت ثلاثية ساكنة الوسط كـ (سوف وليت) فهي كـ (هند) في الصرف وتركه، وإن كانت رباعية أو ثلاثية ساكنة الوسط، فهي غير منصرفة.

- 1- أدرج قبلها في الأصل: من. وسقطت في التعليق الذي سيأتي على كلام المصنّف هذا.
- 2- انظر شرح التسهيل 9/1.
- 3- لم أقف عليه.
- 4- انظر شرح التسهيل 10/1.
- 5- انظر التذييل والتكميل 49/1.
- 6- كلام المغني 873 و874.
- 7- انظر شرح الكافية 255/3. ومن هنا بداية كلام طويل للشمني 273/2.
- 8- كذا في (ب) والرضي 255/3. والذي في سائر النسخ: اسم. ولا يستقيم به التمثيل.
- 9- شرح الكافية 255/3.
- 10- أي في كلامه الآنف الذكر.
- 11- تقدم برقم 47.

وقوله⁽¹⁾: «فهذا في أنه لفظ... إلخ» وذلك أنها أفاظ مسماها أفاظ، فإنَّ (أل عمران) — مثلاً — اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات⁽²⁾، و(جيم) — مثلاً — اسم مُسمّاه الحرف المخصوص؛ قال سيبويه: قال الخليل يوماً وسأل أصحابه⁽³⁾: كيف تقولون إذا أردتُم أن تلفظوا بالكاف الذي في (تلك)⁽⁴⁾، والباء⁽⁵⁾ التي في (ضربت)؟ فقيل: نقول: باء، كاف، فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: كة، به⁽⁶⁾.

أ/136

وفي الكشف: فإن قلت: من أي قبيل هي من الأسماء؟ أمعربة أم مبنية؟ قلت: بل هي أسماء معربة، وإنما سكنت سكون (زيد وعمرو) وغيرهما من الأسماء، حيث لا يمسه إعراب؛ لفقده مقتضيه وموجبه، والدليل على أن سكونها وقف وليس بناءً، أنها لو بُيِّت لَحُدِّي فيها⁽⁷⁾ حَذْو (كيف، وأين، وهؤلاء)، ولم يقل: (صاد، قاف، نون) مجموعاً⁽⁸⁾ فيها من الساكنين⁽⁹⁾.
وقوله⁽¹⁰⁾: «قياس همزات الأسماء» يعني الأسماء الصرفة، وهي التي ليست [جاريةً مجرى الفعل، فلا يُردُّ (الانطلاق والانقذار) من المصادر التي همزاتها همزة وصل؛ لأنَّ همزاتها ليست بأسماء صرفة]⁽¹¹⁾، بهذا المعنى.

ب/136

وقوله: «كما أنك إذا سميت بـ (اضرب) قطعت همزته»، قال الدماميني⁽¹²⁾: لأنه حينئذ اسم صرف ولا وجود لهزمة الوصل في شيء من الأسماء الصرفة إلا إذا كان من الأسماء العشرة، فإن قلت: فيلزم إذا قطع همزة (الانطلاق) إذا سُمِّيَ به؛ لأنه عند التسمية به غير مصدر، وليس من الأسماء العشرة، قلت: أبقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل إلى قبيل، فاستصحب ما كان ثابتاً قبل التسمية بها، بخلاف مثل (أل) و(اضرب).
وقوله: «فقلت: فكيف توهم ابن مالك أن النحويين... إلخ»، لقائل أن يقول: لم يُقتضِ كلام ابن مالك السابق تغليب النحاة، وإنما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الإسناد اللفظي، أي الإسناد

1- أي: قول ابن هشام المتقدم: «فهذا في أنه لفظُ مُسمّاه لفظاً». والكلام للشمني 273/2 كما قدّمت.

2- في (أ): الكلام.

3- كذا في الأصل و(ب) وكتاب سيبويه 320/3، والذي في سائر النسخ: «قال الخليل يوماً لأصحابه».

4- في (أ): «من ذلك»، وفي (ب): «ذلك».

5- في (أ): «والتاء». ويصح به التمثيل.

6- انتهى بتصرف. انظر الكتاب 320/3.

7- في (ب): بما.

8- في (ب): «مجموعها». وهو سهو.

9- الكشف 21/1.

10- أي: قول المصنف المشار إليه آنفاً. وكذا نظيره الآتي.

11- ساقط من (ب).

12- في الشمني 273/2: «في الشرح». والنص منه كما أسلفنا.

وينبغي أن يتجنب المعرب أن يقول في حرفٍ من كتاب الله تعالى إنّه زائدٌ؛ تعظيماً له واحتراماً؛ لأنّه يسبقُ إلى الأذهان أنّ الزائد هو الذي لا معنى له أصلاً، وكلامه ﷺ مُنَزَّهٌ عن ذلك؛ لأنّه ما من حرفٍ فيه إلّا له معنىٌ صحيحٌ..

الذي المسند إليه فيه لفظ، سواء عبر عنه بلفظه وحده، ك: «ضربَ: كلمة»، [و: «سوفَ: كلمة»]⁽¹⁾، أو عبر عنه بلفظه مع غيره، ك: (لفظة ضرب ولفظة سوف) أو عبر عنه بلفظ آخر، ك: (الفعل الماضي وحرف التنفيس).

واعلم أنّ الإمام الرّازيَّ اعترض في المُلخَصِ⁽²⁾ على قولهم: «الفعل لا يُخبر عنه» بأنّ المُخبر عنه في هذا الكلام ليس حرفاً اتفاقاً، إمّا اسم أو فعل، وعلى كلا التقديرين فهو كاذب⁽³⁾؛ أمّا إن كان اسماً فلأنّ كلّ اسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه، وأمّا إن كان فعلاً؛ فلأنّه أُخبر عنه بأنّه لا يُخبر عنه، فبعض الفعل يُخبر عنه، ويلزم التناقض.

وأجيب بأنّ الإخبار إمّا عن اللفظ، وذلك جائزٌ في الكلمات [كلّها]⁽⁴⁾، سواء ذُكرت ألفاظها وحدها، أو مع غيرها، أو عبّر عنها بألفاظٍ أخرى، وإمّا عن المعنى إمّا معبراً عنه بلفظه وحده، أو مع غيره، أو معبراً عنه بلفظٍ آخر، فالأول من خواصّ الاسم، والأخيران مشتركان بينه وبين آخريه، فإذا أريد الإخبار عن معناهما بامتناع الإخبار عنه، وجب أن يُعبّر عنه بغير لفظه، أو به مع غيره، فيُخبر عنه حينئذٍ معبراً بأحد هذين الوجهين؛ فإنّه يمتنع أن يُخبر عنه مُخبراً بوجه ثالث، فلا تناقض في ذلك⁽⁵⁾.

[ما ينبغي للمعرب أن يتجنّبهُ]

177 قوله: (وينبغي أن يجتنّب⁽⁶⁾ المُعرب).. يجتنّب: من قولك: «اجتنبت فلاناً»، إذا بعُدتُ عنه وتركتُه. فإن قلت: [الاجتناب]⁽⁷⁾ يعمّ الكل، فلم خصّه بالمعرب؟ قلت: لأنّ الاحتراز عن شيء بعد العلم بذلك الشيء، وإنّما يكون مثل هذا القول صادراً من المعرب غالباً. كذا قاله الكافيّجي⁽⁸⁾.

177 قوله: (في حرفٍ من كتاب الله).. والظاهر أنّ المراد من الحرف ههنا أعمّ، فيتناول حروف المباني، وحروف المعاني، والاسم، والفعل، وغيرها⁽⁹⁾.

- 1- من (أ) (ب).
- 2- رسالة في الحكمة والمنطق، وعليها شروح. انظر كشف الظنون 1819/2.
- 3- أي إن قولهم: «الفعل لا يخبر عنه» كاذب على كلا التقديرين.
- 4- من (ب).
- 5- إلى هنا كلام الشمني 273/2.
- 6- في الموصل: «يتجنب». وجاء في نسخ أخرى كما هي هنا، وأشار إليها محققه.
- 7- من (أ).
- 8- في شرح قواعد الإعراب 520.
- 9- نقل ابن أم قاسم عن بعضهم أن الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط، ثم قال: فقوله «كلمة» جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وعلم من تصدير الحدّ به أنّ ما ليس بكلمة فليس بحرف، كهزني النقل والوصل وياء التصغير؛ فهذه من حروف الهجاء، لا من حروف المعاني، فإنها ليست بكلمات بل أبعاض كلمات. اهـ. انظر الجني الداني 20.

وَمَنْ فَهَمَّ خِلافَ ذَلِكَ فَقَدْ وَهَمَ، وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْوَهْمُ - بفتح الهاء، مصدر: وَهَمَ يَهْمُ، إِذَا غَلِطَ - للإمام فخر الدين الرازي
خطيب الرِّي. قال الكافيجي: فَإِنْ قُلْتَ: مَنْ أَيْنَ عَلِمَ الْمَصْنَفُ أَنَّ هَذَا الْوَهْمَ وَقَعَ لِلْإِمَامِ فُخْرِ الدِّينِ...؟ قُلْتَ: مِنْ أَمْرَيْنِ:
الأول أَنَّهُ نَقَلَ إِجْمَاعَ الْأَشَاعِرَةِ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ الْمَهْمَلِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ عَيْنُ الْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ الزَّائِدِ فِيهِ؛ إِذِ
الزائد بهذا المعنى هو عينُ المهمل، فلو لم يقع له هذا الوهم لما احتاج إلى التعرُّض لهذا الإجماع.

177 قوله: ﴿لأنَّه يَسْبِقُ إِلَى الْأَذْهَانِ﴾.. تحليلُ الاجتناب، أي: لأنَّ الشَّأنَ⁽¹⁾.

177 قوله: ﴿وَكَلَامُ اللَّهِ مُنْزَعٌ عَنِ ذَلِكَ﴾ أي: الزائد. قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا
بُعُوضَةٌ﴾⁽²⁾: ﴿مَا﴾ مزيدة للتأكيد، ولا نعني بالمزيدة اللَّغْوَ الضَّائِعَ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ هُدًى وَبَيَانٌ، بَلْ
نعني بها ما لم تُوضَعْ لمعنى يراد منه، وإِنَّمَا وَضِعَتْ لِأَنَّ تَذَكُّرَ مَعْ غَيْرِهَا، فَتُفِيدُ لَهُ وَثَاقَةً وَقُوَّةً،
وهو زيادة في الهدى غير قاذح فيه⁽³⁾.

فظهر من قوله أمران:

الأول: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: حَرْفٌ مُزِيدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ⁽⁴⁾، أَوْ زِيدَتْ لِلتَّقْوِيَةِ - وَمِثْلُ هَذَا فِي كُتُبِ التَّفَاسِيرِ - فَلَا
بَأْسَ بِهِ⁽⁵⁾.

والثاني: أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَبَ عَنْ أَنْ تَقُولَ إِنَّهُ زَائِدٌ إِذَا أُطْلِقَ، كَأَنَّ يُقَالُ: «مِنْ
زَائِدَةٌ» بَلَا تَقْيِيدٍ بِقَيْدِ التَّوَكِيدِ وَالتَّقْوِيَةِ وَغَيْرِهِمَا⁽⁶⁾، [لَكِنَّ ذِكْرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ
بَحِيرَةٍ﴾... الآية⁽⁷⁾، أَنْ (مِنْ) زَائِدَةٌ⁽⁸⁾.

177 قوله: ﴿هَذَا الْوَهْمُ﴾ أي الْمُتَوَهَّمُ، وَهُوَ الزَّائِدُ الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ أَصْلًا.

177 قوله: ﴿وَإِذَا غَلِطَ﴾ الغلط ما يقع على سبيل الذهول⁽⁹⁾.

177 قوله: ﴿قُلْتَ: مِنْ أَمْرَيْنِ...﴾ إلخ لك أن تقول: لا دلالة في ذلك.

1- انظر الكافيجي 520.

2- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ
كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ البقرة 26/2.

3- انظر تفسير البيضاوي 257/1. ونقله الكافيجي 521.

4- أي: «ما» في الآية السابقة.

5- البأس: الحرج والشدة. ويقال في فعل الشيء: لا بأس به، إذا كان لا محذور فيه ولا مانع منه، أو كان فعله أولى من تركه،
وقد يُقال فيما هو واجب. انظر الكافيجي 521.

6- إلى هنا كلام الكافيجي 521.

7- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾
المائدة 103/5.

8- أدرجت في الأصل بعد قوله: «قلت من أمرين... إلخ».

9- الغلطُ أَنْ تَعْبَأَ بِالشَّيْءِ فَلَا تَعْرِفَ وَجْهَ الصَّوَابِ فِيهِ. اللسان (غ ل ط) 363/7.

والثاني أنه حمل ما في قوله تعالى: (فبما رحمةً) على أنها استفهامية بمعنى التعجب، كقوله تعالى: (ما لي لا أرى الهدى).

فأشار المصنف إلى الأول بقوله: «فقال الفخر الرازي: المحققون من المتكلمين، وهم الأشاعرة، على أن المهمل لا يقع في كلام الله تعالى؛ لترفعه عن ذلك»، وأشار إلى الثاني بقوله: «فأما ما في قوله تعالى (فبما رحمة من الله)، فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب، والتقدير: فبأي رحمة من الله، يعني لا زائد». انتهى كلام الفخر الرازي. والظاهر أن هذا الوهم لا يقع لواحدٍ من العلماء، فضلاً عن أن يقع لمثل الإمام الرازي، وإنما أنكر إطلاق القول بالزائد إجلالاً لكلام الله تعالى، وللملازمة لباب الأدب، كما هو اللائق بحاله. وأما حمل ما في قوله تعالى: (فبما رحمة) على أن تكون استفهامية بمعنى التعجب على سبيل الجواز والإمكان، فهو بمعزل عن الدلالة على وقوع الوهم منه بمراحل. انتهى كلام الكافيحي. ولما فرغ المصنف من نقل كلام الرازي وتوجيهه، وأراد إبطاله وبيان تعريف الزائد، قال: «والزائد عند النحويين هو الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد، لا أن الزائد عندهم هو المهمل، كما توهم الإمام الرازي».

أما الأمر الأول: فلا دلالة فيه؛ لأنه يجوز أن يكون إشارة إلى الرد على الحشوية⁽¹⁾ القائلين بأنه يجوز أن يقع في الكتاب والسنة ما لا معنى له. إلا بدفع وقوع الزائد في القرآن بناءً على أنه المهمل.

وأما الثاني: فكذلك لأنه يجوز أن يكون دفعا لما قد توهم من أن هذا يدل لهم، بناءً على أنه لا معنى لما ههنا، فدفعه بما ذكره، ولا ينافي ذلك إمكان جواب آخر؛ بأن يقال: إنها زائدة للتأكيد؛ لأن الجواب بشيء، لا ينافي الجواب بشيء آخر.

179 قوله: (والزائد عند النحويين... إلخ).. فيه نظر؛ فقد صرح المصنف في (من الزائدة بأنها ترد للتنصيص على العموم، كقولك: «ما جاءني من رجل»⁽²⁾؛ فإنه من دون (من) ظاهر في الاستغراق، وبها نص فيه؛ فقد أثبت للزائد معنى غير التأكيد، وقد صرحوا بأن (لا) في قولك: «ما جاءني زيد ولا عمرو» زائدة، مع أن الكلام من دونها يحتمل نفي المجيء في حالتها الاجتماع والافتراق، ونفيها في حالة الاجتماع، ومع وجود (لا) يتعين المعنى الأول.

وأجيب بأنه ليس فيما ذكره معنى غير التأكيد؛ فإن التنصيص على العموم بعد احتماله تأكيد لذلك [العموم، وكذلك التنصيص على نفي المجيء حالتها الاجتماع والافتراق بعد احتمالها، تأكيد لذلك]⁽³⁾ النفي؛ لأن التأكيد تقوية الكلام، وتقريره، ودفع الاحتمال عنه.

1- طائفة كلامية، سُميت بذلك لأنها تحشو أحاديث لا أصل لها في الأحاديث المروية عن النبي ﷺ، وكانوا يقولون بالجر والتشبيه. ويقال لبعضهم «النوابت» على الحجاز، أي أحدثوا بدعاً في الإسلام. انظر (ن ب ت) في الأساس 240/2 والتاج 143/3 و144.

2- انظر المعنى 425.

3- من الأصل.

وفي شرح الرضي: قيل⁽¹⁾: فائدة الحروف الزائدة في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية: فالمعنوية تأكيد المعنى، كما في (من) الاستغراقية، والباء في خبر (ما) و(ليس)⁽²⁾. فإن قيل: فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية، قيل⁽³⁾: إنما سُميت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد⁽⁴⁾ بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت، [وتقويته]⁽⁵⁾، فكأنها لم تُفد شيئاً لما لم تُغَيِّرْ فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها. ويلزمهم أن يُعدُّوا على هذا (إن)، ولام الابتداء، وألفاظ التوكيد، أسماء كانت أو لا، زوائد⁽⁶⁾، ولم يقولوا به. وبعض الزوائد يعمل، كالباء و(من) الزائدتين، وبعضها لا يعمل، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾⁽⁷⁾.

وأما الفائدة اللفظية: فتزيين اللفظ، وكونها بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام يتهيأ بسببها لاستقامة وزن شعر، أو لحسن السجع، أو لغير ذلك من الفوائد اللفظية. ولا يجوز خلوها من اللفظية والمعنوية معاً، وإلا لعدت عبثاً، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء. وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تنفرد إحداهما⁽⁸⁾ عن الأخرى⁽⁹⁾. [وفي بعض النسخ: «والزائد عند النحويين معناه الذي لم يؤت به... إلخ»]⁽¹⁰⁾. فإن قلت: فلم نذكر: «معناه»⁽¹¹⁾ مع أنه لو قال: «الزائد هو الذي... إلخ» لتم التعريف، وكان أظهر وأرشق؟.. قلت: لما كان بصدد⁽¹²⁾ الرد على⁽¹³⁾ من زعم أن الزائد هو الذي لا معنى له أصلاً حقيقة، وإن كان

1- انظر الجني الداني 87.

2- يعني أن فائدة زيادة «من» هي النص على الاستغراق والشمول، وفائدة زيادة الباء فيما ذكر هي تأكيد النفي.

3- انظر البرهان 74/3.

4- في النسخ: تزيد. وهم.

5- من (أ) و(ج).

6- في (أ): زائدة.

7- ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ آل عمران 159/3. والشاهد زيادة «ما» بعد الباء من دون تأثير على العمل.

8- في الأصل: «إحديهما». وليس بصواب.

9- انتهى كلام الرضي، انظر شرح الكافية 432/4 و433. والنقل باقتضاب.

10- من الأصل. وانظر هذه العبارة في الكافيحي 523.

11- أي قوله «معناه» بما ورد في بعض النسخ: «والزائد عند النحويين... إلخ».

12- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: «بسبب»، وهو وهم.

13- في الأصل: «عن»، وليس بصواب.

والتوجيه المذكور للإمام الرازي في الآية باطل لأمرين:

أحدهما: أن «ما» الاستفهامية إذا حُفِضَتْ وَجَبَ حذف ألفها فرقاً بين الاستفهام والخبر، نحو: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)، و«ما» في الآية ثابتة الألف، ولو كانت استفهامية لَحُدِفَتْ أَلْفُهَا لدخول حرف الخفض عليها.

وأجيب بأن حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا دخل الخافض، أكثرى لا دائماً، فيجوز إثباتها للتنبية على إبقاء الشيء على أصله. وعوضاً بأن إثبات الألف لغة شاذة، لا يحسن تخريج التنزيل عليها.

والأمر الثاني: أن خفض (رحمة) حينئذ - أي حين إذ قال إن «ما» استفهامية - يشكّل على القواعد؛ لأنه - أي خفض (رحمة) - لا يكون بالإضافة؛ إذ ليس في أسماء الاستفهام ما يضاف إلا «أي» عند - النحاة - الجميع، و«كم» عند أبي إسحق الزجاج. ولا يكون خفضها بالإبدال من «ما»، وذلك لا يجوز؛ لأن المبدل من اسم الاستفهام لا بد أن يقترب بهمزة الاستفهام إشعاراً بتعلق معنى الاستفهام بالبديل قصداً، واختصت همزة بذلك لأنها أصل الباب، ووضعها على حرف واحد، نحو: «كيف أنت؟ صحيح أم سقيم؟» و(رحمة) لم تقترب بهمزة الاستفهام، فلا تكون بدلاً منها.

ولا يكون خفضها على أن يكون (رحمة) صفة لـ «ما»؛ لأن «ما» لا توصف إذا كانت شرطية أو استفهامية، وكل ما لا يوصف لا يكون له صفة، فوجب ألا تكون صفة لـ «ما». ولا يكون خفضها على أن تكون (رحمة) بياناً، أي عطف بيان على «ما»؛ لأن «ما» لا توصف، وكل ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان، كالمضمرات عند الأكثرين.

صورة في بيان التعريف، ذكر⁽¹⁾: «معناه» للرد صريحاً⁽²⁾ على الزاعم، فلأجل هذا قال: «لا المهمل».

180 ﴿قوله: (كيف أنت؟ صحيح أم سقيم؟).. (أنت) مبتدأ خبره (كيف) وهو اسم استفهام، و (صحيح) بدل منه مقترناً بهمزة الاستفهام، و (أم) للعطف، و (سقيم) معطوف على (صحيح). فإن قلت: فلم وقع الفصل بين البديل والمبدل منه؟ قلت: لاقتضاء المبدل منه صدر الكلام؛ لتضمنه معنى الاستفهام⁽³⁾.

180 ﴿قوله: (لأن كلمة «ما» لا توصف).. فإن قلت: فلم أدخل (الكلمة) على (ما) ولم يقل: (لأن «ما» لا توصف؟)⁽⁴⁾.. قلت: تنصيصاً على المراد، ودفعاً للالتباس⁽⁵⁾.

180 ﴿قوله: (إذا كانت شرطية).. ذكرها ههنا على سبيل الاستطراد؛ لأجل تعميم الفائدة⁽⁶⁾.

1/138

1- جواب «لما».

2- كذا في الأصل والكافي 524، والنص منه. والذي في سائر النسخ: صريحاً للرد.

3- قاله الكافي 526.

4- كذا عبارة الموصول 180، ولم يُشرِ المحقق إلى أي اختلاف في هذا مع أي نسخة من النسخ التي اعتمدها.

5- قاله الكافي 526.

6- انظر المصدر السابق.

ولإمام الرازي أن يقول: لَمَا كَانَتْ «مَا» عَلَى صُورَةِ الْحَرْفِ نُقِلَ الْإِعْرَابُ مِنْهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا، فَجُرَّتْ بِالْحَرْفِ عَلَى حَدِّ: «مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ»، عَلَى الْقَوْلِ بِاسْمِيَّةِ «أَل»، وَهُوَ الْأَصْحَى. وَكَثِيرٌ مِنَ النِّحَاةِ الْمُتَقَدِّمِينَ يُسَمُّونَ الزَّائِدَ صَلَةً؛ لِكَوْنِهِ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى تَيْلٍ غَرَضٍ صَحِيحٍ، كَتَحْسِينِ الْكَلَامِ وَتَزْيِينِهِ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مُؤَكِّدًا؛ لِأَنَّهُ يُعْطِي الْكَلَامَ مَعْنَى التَّأَكِيدِ وَالتَّقْوِيَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَسَمِّيهِ لِعَوَا؛ لِإِلْغَائِهِ، أَيْ عَدَمِ اعْتِبَارِهِ فِي حُصُولِ الْفَائِدَةِ بِهِ، لَكِنَّ اجْتِنَابَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْأَخِيرَةِ فِي التَّنْزِيلِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَبَادَرُ إِلَى الْأَذْهَانِ: مِنَ اللَّغْوِ الْبَاطِلِ، وَكَلَامِ اللَّهِ ﷻ مُنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

180 قوله: (وللإمام الرازي⁽¹⁾ أن يقول... إلخ) وله أيضاً أن يقول إن ﴿رَحْمَةً﴾⁽²⁾ بدلٌ، والاقتران بهمزة الاستفهام غالبياً لا كَلْيُّ، كما في نظيره من الشرط، فإنه غالبياً [لا كَلْيُّ]⁽³⁾، كما ذكره الشارح في شرح التوضيح، حيث قال: وقد تتخلف إعادة الشرط⁽⁴⁾.

ففي الكشف⁽⁵⁾ أن ﴿يَوْمَئِذٍ﴾⁽⁶⁾ بدلٌ من ﴿إِذَا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾⁽⁷⁾، وكذا قال أبو البقاء⁽⁸⁾، [وكذا]⁽⁹⁾ اقتصر النظم على الاستفهام، وكذا التسهيل⁽¹⁰⁾. انتهى. وأن يقول⁽¹¹⁾: إن الاستفهام مقدر. فليتأمل.

181 قوله: (يسمُّون الزائد صلة).. قال الشيخ سعد الدين⁽¹²⁾: مع كونها صلةً ومزيدةً، أنها لا يتغير بها أصل المعنى، وبشكل ببعض الحروف المفيدة للتأكيد، مثل (إِنَّ) واللام، حيث لا تعدُّ صلةً، وإن اشترط عدم العمل انتقض باللام؛ حيث لم تعمل، وزيادة بعض الحروف الجارّة؛ حيث عملت، وقد تكون حروف الصلة لتزيين اللفظ، وزيادة فصاحته.

1- إشارة إلى كلامه المسوق في الموصل 178: «المُحَقِّقُونَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَهُمْ الْأَشَاعِرَةُ، عَلَى أَنَّ الْأَهْمَلَ لَا يَقَعُ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِتَرْفُعِهِ عَنْ ذَلِكَ». وهو في الكافيحي 522. وانظر كلام الرازي في التفسير الكبير 80/3. وفي النقل تصرف.

2- من قوله ﷻ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ المتقدمة قبل قليل. وهو يشير إلى كلام الموصل: «ولا يكون خفضها بالإبدال من «ما»، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ المبدل من اسم الاستفهام لا بدَّ أن يقترن بهمزة الاستفهام إشعاراً بتعلُّق معنى الاستفهام بالبدل قصداً، واختصَّتْ همزة بذلك لأنها أصل الباب، ووضعها على حرف واحد، نحو: «كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟» و﴿رَحْمَةٍ﴾ لم تقترن بهمزة الاستفهام، فلا تكون بدلاً منها». وهو منقول عن الكافيحي 526.

3- من الأصل.

4- انظر التصريح بمضمون التوضيح 648/1.

5- انظره ص 784/4.

6- من قوله ﷻ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ الزلزلة 4/99.

7- الزلزلة 1/99.

8- انظر التبيان 1299/2. والكلام هنا معطوف على قوله: كما ذكره الشارح في شرح التوضيح.

9- ساقية من النسخ عدا الأصل.

10- انظر شرح التسهيل 181/3.

11- عطفاً على: وللإمام الرازي أن يقول.

12- انظر المطول 284.

وقال الشيخ أكمل الدين⁽¹⁾: ليس معنى الزيادة التي تكون لغواً؛ فإنه لا يصح في الكلام المعجز، وإنما المراد بها ألا تكون موضوعة لمعنى هو جزء التركيب، وإنما يفيد وثاقاً [التركيب]⁽²⁾، وقوته. وقال بعضهم⁽³⁾ في الفرق بينهما وبين الحروف الموضوعة للتأكيد غير الزائد، كلام القسم، ولام التأكيد، ونحوهما: إن هؤلاء موضوعة لتأكيد هو جزء معنى التركيب، كالجص الذي يوضع بين اللَّبْنَتَيْنِ، والحرفُ الزائدُ - وإن كان موضوعاً لمعنى التأكيد - إلا أنه لا دخل له في التركيب، بل خارجٌ عنه، كما إذا وصلت خشبةً بخشبةٍ وُضِعَ على مَفْصَلِهَا ضَبَّةٌ⁽⁴⁾، فتلك الضبَّة ما صارت جزءاً من ذلك المركب، بل لا تفيد إلا توثيقاً وزيادة مثابة، وكذلك القول في سائر الزيادات. انتهى. وهذا الكلام الأخير للقطب.



- 1- لعله محمد بن إبراهيم بن عمر بن مفلح الراميني المقدسي (-1011هـ) قاضٍ مؤرخ محدث، أصله من القدس ومولده ووفاته بدمشق. من آثاره: تاريخ، ورسالة في تواريخ الأنبياء. انظر ترجمته في خلاصة الأثر 3/314. ولم أقف على كلامه.
- 2- من (ب).
- 3- هو القطب التحتاني كما سيأتي في نهاية كلامه. ولم أقف عليه.
- 4- حديدة عريضة يُلبسُ بها الباب والخشب.

وفي هذا القدر الذي ذكره المصنف كفاية لمن تأمله؛ فإن التأمل أصل في درك الأمور كلها، فلذلك نص على التأمل في ختم الكتاب، كما فعل في افتتاحه، حيث قال: «تقتني بمتأملها جادة الصواب».

«والله الموفق والهادي إلى سبيل الخيرات بمنه وكرمه»: سأل الله التوفيق والهداية..

[الختم]

181* قوله: (في درك الأمور كلها) أي: إدراكها؛ إذ الدرك — بفتح الدال وسكون الراء — بمعنى الإدراك.

181* قوله: (فلذلك حض على التأمل) التحضيض على الشيء الحث عليه، وبعضهم يفسره بالطلب بحث وإزعاج⁽¹⁾، ولينظر وجه التحضيض فيما ذكره في الختم والافتتاح.

181* قوله: (والله الموفق) أي خالق التوفيق. قال الدواني⁽²⁾: قيل: التوفيق عند الأشعري وأكثر أصحابه: خلق القدرة على الطاعة⁽³⁾. وقال إمام الحرمين: هو خلق الطاعة.

ب/138

قلت: والظاهر ما قاله الإمام؛ فإن القدرة على الطاعة تتحقق في كل مكلف، اللهم إلا أن يكون المراد: القدرة المؤثرة القريبة من الطاعة، التي هي مع الفعل، كما هو مذهبه من أن القدرة مع الفعل — وهو على ما عرفه بعض المتأخرين⁽⁴⁾ — جعل الأسباب [متوافقة] انتهى⁽⁵⁾.

وحاصله توجيه الأسباب⁽⁶⁾ بأسرها نحو المسببات، ولا يقال لغير الله: موفق، والتوفيق عزيز، ولعزته لم يذكر في القرآن إلا في قوله تعالى: ﴿وما توفيقي إلا بالله﴾⁽⁷⁾.

قال القاضي⁽⁸⁾: والمختص بالمتعلم من التوفيق أربعة أشياء: شدة العناية، وذكاء القريحة، ومعلم ذو نصيحة، واستواء الطبيعة، أي خلؤها من الميل إلى غير ما يُلقى إليها. وقال بعضهم⁽⁹⁾ إذا جمَعَ العالمُ ثلاثاً تمتَّ النعمة على المتعلم: الصبر، والتواضع، وحسن الخلق، وإذا جمَعَ المتعلم ثلاثاً تمتَّ النعمة على العالم: العقل، والأدب، وحسن الفهم.

181* قوله: (والهادي) أي: خالق الهداية، وإنما فسّرناه بذلك؛ لتعريف الطرفين المفيد للحصر.

1- قاله في المغني 361 في الفرق بين التحضيض والعرض. وانظر الخزانة 246/11 وحاشية الصبان 442/3.

2- تقدم الكلام على التوفيق في الصفحة 68، كرره الشنواني هنا.

3- انظر رأيه في الملل والنحل 116/1. وتقدم ذلك في الصفحة 68.

4- هو السعد التفتازاني. انظر شرح التلويح على التوضيح 7/1.

5- انظر نظم الدر للبقاعي 565/3 والكافي ج 54 وشيخ زاده 9.

6- ما بين حاصرتين ساقط من النسخ عدا الأصل.

7- ﴿قال يا قوم أرايتم إن كنت على بينة من ربي ورزقي منه رزقا حسنا وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾ هو 88/11. وذكر التوفيق في آية أخرى هي: ﴿فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جاءوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا﴾ النساء 62/4.

8- المتقدم في الصفحة 68. وانظر كلامه في حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج 21/1.

9- هو الخليل الفراهيدي، انظر قوت القلوب 225.

181 ﴿قوله﴾: (وكرمه) أي جوده.

181 ﴿قوله﴾: (سأل الله التوفيق والهداية) أشار به⁽¹⁾ إلى أن جملة (والله الموفق والهادي) خبرية لفظاً، إنشائية معنى؛ والسؤال هنا بمعنى طلب الإعطاء، لا بمعنى الاستفهام، أي: طلب منه أن يعطيه ذلك خالصاً.

و(سأل) يتعدى تارة⁽²⁾ بنفسه إلى مفعولين، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَوَمَّنَا وَتَقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ إن يسألكموها فيحفكم تبخلوا⁽³⁾، ومنه ما نحن فيه، ف [لفظ الجلالة]⁽⁴⁾ (الله) مفعوله الأول، و(التوفيق) مفعوله الثاني. ويتعدى تارة إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بـ (عن) نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾⁽⁵⁾، أو ما في معناها، نحو: ﴿الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَيْراً﴾⁽⁶⁾.

وقال الطيبي⁽⁷⁾: واعلم أن الطلب، والسؤال، والاستخبار، والاستفهام، والاستعلام، ألفاظ متقاربة مترتبة بعضها على بعض، فالطلب أعمها؛ لأنه يقال فيما تسأله من غيرك، وفيما تطلبه من نفسك، والسؤال لا يقال إلا فيما تطلبه من غيرك، وكل سؤال طلب، ولا يعكس، والسؤال يقال في الاستعطاء فيقال: «سألته كذا»، وفي الاستخبار فيقال: «سألته عن كذا»⁽⁸⁾.

139 والاستخبار استدعاء الخبر⁽⁹⁾، وهو أخص من السؤال، فكل استخبار سؤال، ولا يعكس.

1- كذا في الأصل، والذي في سائر النسخ: «إشارة». وهي هي.

2- في (1): تارة يتعدى. وانظر الرضي 312/1 والكليات (س أ ل) 501.

3- ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ إن يسألكموها فيحفكم تبخلوا ويخرج أضغانكم ﴿محمد 36/47 و37.﴾

4- زيادة ضرورية.

5- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ الأنفال 1/8.

6- ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ الفرقان 59/25.

7- تقدمت الترجمة له في الصفحة 106. وانظر كلامه في نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج 384/2 وحاشية البجيرمي على الخطيب 457/2. وانظر تفسير الراغب 466/4.

8- هنا تمت النسخة الأصل. والورقة الأخيرة ضائعة، تمتها من (أ).

9- أي: طلب الإخبار. انظر القاموس (خ ب ر) 357.

إلى طريق الخير بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ، كما فعل في أول الكتاب، حيث قال: «وَمِنَ اللَّهِ أَسْتَمِدُّ التَّوْفِيقَ وَالْهُدَايَةَ إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ». فحتمَ كتابَه بما ابتدأه به.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والتسليم على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

علَّقَهُ لِنَفْسِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ الْعَوْدِيِّ الْأَسَدِيِّ، وَفَقَّهَ اللَّهُ تَعَالَى لِمَرْضَاتِهِ، فَارْغَا مِنْهُ عَصْرَ نَهَارِ الْأَرْبَعَاءِ السَّابِعِ وَالْعَشْرِينَ مِنْ صَفَرِ سَنَةِ 945 هـ.

والاستفهام طلب الإفهام⁽¹⁾، وهو أخصُّ من الاستخبار؛ فإنَّ قولَه تعالى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾⁽²⁾ استخبارٌ، وليس الاستفهام، وكل استفهام خبر، ولا ينعكس، والاستعلام طلب العلم، وهو أخصُّ من الاستفهام؛ إذ ليس كلُّ ما يُفهم يُعلم، بل قد يُظنُّ ويُخَمَّنُ، فكلُّ استفهامٍ استعلامٌ، ولا ينعكس⁽³⁾.

181 ﴿قوله﴾: (إلى طريق) إشارة إلى تفسير السبيل بالطريق، والمراد منه الإسلام الذي هو سبب كلِّ خير⁽⁴⁾.

181 ﴿قوله﴾: (فحتم كتابه بما ابتدأه) أي: بمثل ما ابتدأه به بداية عُرْفِيَّةً.

182 ﴿قوله﴾: (والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيّد المرسلين وآله وصحبه أجمعين)⁽⁵⁾.. ختم الشارح كتابه بما ابتدأه به، وعقب كتابه بالصلاة على النبي ﷺ شكراً⁽⁶⁾ لما أولاه من إنعامه الجسيم؛ لأنَّه الآتي بأحكام هذه الشريعة السمحة من عند ربه الحكيم، المتضمنة بالحث على تأليف مثل هذا الكتاب القويم، فقد قال ابن عبد السلام: ليست صلاتنا عليه ﷺ شفاعاً له؛ إذ مثلنا لا يشفع لمثله، بل صلاتنا عليه شكرٌ له على ما أولانا بإرشاده، فقد أسدى إلينا أفضل الرغائب وأسمى المناقب، وقد قال عليه أفضل الصلاة والسلام: ﴿مَنْ أَسَدَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِيهِ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِيعُوا فَادْعُوا لَهُ﴾⁽⁷⁾، فدعأونا بالصلاة المشروعة مكافأةً للعجز عن المكافأة.

1- في (ب) الفهم.

2- ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ المائدة 116/5. وانظر معالم التنزيل للبخاري 122/3.

3- انظر تفسير الراغب الأصفهاني 787/1 و466/4.

4- هنا تنتهي النسخة (د).

5- كذا عبارة الموصول 173 بتحقيق د. عبد الكريم مجاهد.

6- مفعول لأجله عمل فيه الفعل «عقب». والأكثر استعماله مفعولاً مطلقاً.

7- سنن التَّسَائِي، كتاب الزكاة، باب ردِّ السائل 83/5 برقم 2561. وسنن أبي داود، كتاب الزكاة 390/1 برقم 1672. وهنا نهاية النسخة (هـ).

وإلى هذا يُشِيرُ قولُ الحَلِيمِي⁽¹⁾: «المقصود بالصلاة على النبي ﷺ التقرب إلى الله تعالى، بامتنال أمره، وقضاء حق النبي ﷺ».

وأيضاً لما افتتح كتابه بالصلاة على النبي ﷺ وعلى آله وصحبه، ختمه بما ابتدأه؛ ليكون كتابه مكتئفاً بين حمدين وصلاتين، فيكون أجدر لدوام النفع به، وقد فعل الله ﷻ⁽²⁾ ذلك له من إطباق أهل العصر على الاشتغال بكتبه، لاسيما هذا الكتاب.

وعلم من قوله: (سيدنا) أنه ﷺ أفضل الخلق مطلقاً. وأما قوله ﷺ: ((لا تفضّلوا بين الأنبياء))⁽³⁾، وقوله ﷺ: ((لا تفضّلوني على يونس))⁽⁴⁾،

ونحوهما.. فأجيب عنهما بأنه نهي عن تفضيل يؤدي إلى تنقيص بعضهم؛ فإن ذلك كفر، أو عن تفضيل في نفس النبوة التي لا تتفاوت في ذوات الأنبياء - عليهم أفضل الصلاة والسلام - المتفاوتين بالخصائص. أو بأنه⁽⁵⁾ نهي قبل علمه ﷻ⁽²⁾ بأنه أفضل الخلق، ولهذا لما علم قال: ((أنا سيّد ولد آدم))⁽⁶⁾. أو بأنه نهي تأدباً وتواضعاً، أو لئلا يؤدي إلى الخصومة.

و(الصحب): اسم جمع لـ (صاحب) عند سيبويه⁽⁷⁾، وجمع له عند الأخفش⁽⁸⁾، وبه جزم الجوهري⁽⁹⁾. وحاول بعضهم التوفيق بحمل كلام الأخفش على الدلالة على ما فوق الواحد⁽¹⁰⁾.

و(أجمعين) تأكيد لـ (صحبته)؛ حذف نظيره مما قبله أولاً، ووجه التحضيض⁽¹¹⁾ عليهما أن الصحب مظنة التوهم؛ لعدم ورود الأمر بالصلاة عليهم، وإنما ثبت بالقياس على الآل.

* * * * *

1- أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري المعروف بالحليمي الجرجاني (-403هـ) فقيه قاضٍ، مولده بجرجان ووفاته ببخارى، ونسبته إلى جده حليم. كان رئيس أهل الحديث في ما وراء النهر. من آثاره: المنهاج في شعب الإيمان. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 137/2 والوفاي بالوفيات 217/12 وكشف الظنون 1047/2 و1871. وكلامه في حاشية البحرمي على الخطيب 113/1.

2- زيادة ضرورية.

3- روي: «لا تُخَيَّرُوا..» في صحيح البخاري، كتاب الأنبياء 840/2 برقم 3414، وكتاب الديات 1743/4 برقم 6916 و6917، وصحيح مسلم، كتاب الفضائل 112/15 برقم 2374.

4- روي في صحيح البخاري، كتاب الأنبياء 840/2 برقم 3412: «لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ». وروي في سنن أبو داود، كتاب السنة، باب التخيير بين الأنبياء 411/2 برقم 4669: «ما يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ».

5- معطوف على قوله: «فأجيب عنهما بأنه نهي..».

6- تقدم في الصفحة 11.

7- انظر الكتاب 494/2.

8- انظر معاني القرآن 316 ولسان العرب (ص ح ب) 519/1 والهمع 338/3.

9- انظر الصحاح (ص ح ب) 161/1.

10- تقدم هذا الكلام في الصفحة 16 من هذا الكتاب.

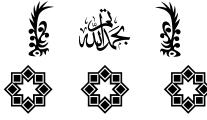
11- أي: التأكيد.

وفي هذا القدرِ كفايةً لمن تأمَّله بالدراية، فإنَّ يكنْ صواباً⁽¹⁾ فمن فضلِ ربِّنا الرَّحْمَن، وإنَّ يكنْ خطأً فمنِّي ومن الشيطان، وأنا فيه بين جاهلٍ معذورٍ، وحاسدٍ مغرورٍ، واللهِ درُّ القائلِ⁽²⁾ حيث يقول:

قُلْ لِمَنْ لَا يَرَى الْمُعَاوِرَ شَيْئاً وَيَرَى لِلْأَوَائِلِ التَّقْدِيمَا
- إِنَّ ذَاكَ الْقَدِيمَ كَانَ جَدِيداً وَسَيَبْقَى⁽³⁾ هَذَا الْجَدِيدُ قَدِيمَا

والحمدُ لله الذي هدانا لهذا ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾⁽⁴⁾، وصلى الله على سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى أزواج سيدنا مُحَمَّدٍ، وعلى ذرية سيدنا مُحَمَّدٍ، كلِّما ذكره الذَّاكرون، وسها⁽⁵⁾ عن ذكره الغافلون، عدَّدَ معلوماته، ومِدَادَ كلماته.

[وكان الفراغ منه في آخر جمادى الأولى سنة ست عشرة بعد الألف، أحسن الله ختامها.
انتهى]⁽⁶⁾.



1- في (ب): فيه صواب.

2- هو الأديب الشاعر أبو الفضل جعفر بن محمد بن أبي سعيد بن شرف القيرواني (-460هـ) الذي اشتهر بمناقضاته ومهاجاته لابن رشيق القيرواني. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 115/11. وقد ذكر البيهقي في رسائل الانتقاد 10.

3- الفعل (يبقى) هنا ناقصٌ وليس تامًّا؛ لأن فيه معنى الصيرورة، واسم الإشارة اسمه، و«قديمًا» خبره. وتعضده رواية المصدر السابق: «سيغدو».

4- ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ تَجْرِي مِنَ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءتْ رُسُلٌ رَبَّنَا بِالْحَقِّ وَتُودُوا أَنْ تُلَكُمُ الْجَنَّةَ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الأعراف 43/7.

5- في (ب): عمي.

6- ساقط من النسخ عدا (أ).

المسارد الفنية

- 1- مسرد الآيات الكريمة
 - 2- مسرد الأحاديث النبوية
 - 3- مسرد الأمثال والأقوال المأثورة
 - 4- مسرد النماذج النحوية
 - 5- مسرد الأخبار والأحداث
 - 6- مسرد الأشعار والأرجاز
 - 7- مسرد الأدوات
 - 8- مسرد الأعلام
 - 9- مسرد القبائل والجماعات
 - 10- مسرد الأمكنة
 - 11- مسرد الكتب الواردة في المتن
 - 12- مسرد اللغة والبيان
 - 13- مسرد المصادر والمراجع
 - 14- مسرد الموضوعات
-

﴿مسرد الآيات الكريمة﴾

- 1- سلسلت السُّور والآيات حسب ورودها في القرآن الكريم .
2- الرقم السابق هو رقم ورود الآية في المصحف الشريف، والرقم اللاحق هو رقم ورودها في صفحات هذا الكتاب.
3- ذكرت من الآية في هذا المسرد ما استشهد به فقط، وبالقراءة الواردة في متن هذا الكتاب، وكنت قد ذكرت الآيات في الحواشي بتمامها، وبالقراءة المشهورة على رسم المصحف العثماني.

1- الفاتحة

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: 28.

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾: 217.

2- البقرة

﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾: 425.

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾: 96 و310.

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾: 317 و398.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾: 97 و282.

﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾: 282.

﴿كُلَّمَا أضاءَ لَهُمْ مَشْأَوْا فِيهِ﴾: 485.

﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾: 156.

﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾: 156.

﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾: 515
﴿لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾: 45.

﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾: 478 و503 و537.

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾: 289 و291
و297.

﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾: 289.

﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾: 155.

﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾: 196.

﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾: 100 و101.

﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾: 282.

﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾: 9 و164 و220.

﴿قَالُوا سَمِعْنَا﴾: 390.

﴿وَلَنْ يَّتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾: 512.

﴿يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ﴾: 431.

﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا﴾: 324.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾: 415.

﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا﴾: 446.

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾: 291.

﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾: 151.

﴿قُولُوا آمَنَّا﴾: 391.

﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾: 368.

﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾: 454.

﴿وَالِهَ كُمْ إِلَهًا وَاحِدًا﴾: 342.

أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿: 172.
﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: 381.
﴿آيَةَ مُلْكِهِ﴾: 112.
﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾: 95 و 354.
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾: 401.
﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنِ قَالِ بِلِي﴾: 314.
﴿ثُمَّ لَا يَتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذَى﴾: 199.
﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾: 209. ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾: 465.
﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾: 484.
﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾: 390 و 446.

3- آل عمران

1 و 2: ﴿الْم ﴿اللَّهُ﴾: 317.
8: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾: 290 و 298.
16: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا﴾: 391.
30: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾: 49.
31: ﴿فَاتَّبِعُونِي يَحَبِّبْكُمْ اللَّهُ﴾: 57.
36: ﴿وَضَعْتُ﴾: 161 و 162.
59: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾: 171 و 178.
62: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾: 222.
80: ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾: 429.
96: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾: 364.
103: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾: 290.

165: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾: 317.
169: ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾: 429.
173: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾: 491.
175: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾: 476.
184: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾: 238.
187: ﴿الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾: 49.
198: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾: 496.
204: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾: 317.
207: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾: 317.
214: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾: 168 و 169 و 203 و 330 و 331.
216: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾: 196.
217: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾: 290.
219: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾: 473.
220: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾: 49.
221: ﴿فَاتَّوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾: 152.
222: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾: 152 و 153.
226: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾: 49 و 51.
228: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾: 524.
233: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتْمُ﴾: 374.
234: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾: 138 و 139 و 524.
235: ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾: 49.
243: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ

90 : ﴿جَاؤُواكُمْ حَصِرَتِ صُدُورُهُمْ﴾ : 120.
113 : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلُوكَ﴾ : 196 و 345 و 347.
125 : ﴿اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ : 40 و 169.
153 : ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ : 520.
155 : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ : 478.
157 : ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ : 385.
160 : ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾ : 496.
171 : ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ : 489.

5- المائة

6 : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ : 280 و 358. ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ : 357.
7 : ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ : 446.
20 : ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾ : 290.
41 و 42 : ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ : 446.
71 : ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ : 398.
73 : ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ﴾ : 185 و 303.
83 : ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا﴾ : 391.
91 : ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ : 516.
97 : ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ : 41.
103 : ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ﴾ : 537.
106 : ﴿لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾ : 92.
107 : ﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾ : 203.

106 : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ : 32 و 39.
135 : ﴿وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ : 401.
142 : ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ : 457.
152 : ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ﴾ : 332.
158 : ﴿إِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ : 28.
159 : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ : 499 و 539.
160 : ﴿يَنْصُرْكُمْ﴾ : 429.
173 : ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ : 122.
181 : ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ : 446.
185 : ﴿وَإِنَّمَا تُوفُونَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ : 494.
191 : ﴿وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾ : 436.

4- النساء

2 : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ : 48.
3 : ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ : 491.
9 : ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ﴾ : 424.
21 : ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ : 49.
28 : ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ : 19.
32 : ﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ : 22.
46 : ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ : 446.
57 : ﴿لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ : 45.
58 : ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ : 429.
72 : ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ : 310 و 367.
75 : ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا﴾ : 391.
78 : ﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ﴾ : 117 و 499 و 503.
83 : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ : 196.

73 : ﴿وَإِلَىٰ تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾: 211. ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾: 340.
85 : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾: 340.
86 : ﴿وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمُ﴾: 289.
95 : ﴿حَتَّىٰ عَفَا﴾: 330 و 332.
102 : ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾: 386.
108 : ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾: 287.
138 : ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾: 496.
140 : ﴿أَبْغِيكُمْ إِلَهًا﴾: 307.
143 : ﴿لَنْ تَرَانِي﴾: 512.
172 : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾: 271 و 272 و 273 و 314 و 316.
184 : ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا فِي صَاحِبِهِمْ مِنْ حِجَّةٍ﴾: 106.
186 : ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾: 114.
194 : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ﴾: 362.
200 : ﴿وَإِنَّمَا يَنْزِعُ عَنْكَ﴾: 499.

8- الأنفال

1 : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾: 544.
6 : ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾: 489.
21 : ﴿قَالُوا سَمِعْنَا﴾: 390.
26 : ﴿وَادْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾: 112 و 291.
30 : ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: 291.
41 : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمْسَهُ﴾: 490.
42 : ﴿وَالرَّكْبُ أَصْفَلُ مِنْكُمْ﴾: 255.
50 : ﴿لَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ﴾: 524.

116 : ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾: 386 و 545. ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾: 111 و 302 و 357.
117 : ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾: 358 و 386 و 387 و 390.
119 : ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾: 109 و 458.

6- الأنعام

6 : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾: 361.
17 : ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾: 277 و 514.
38 : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾: 325.
102 : ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾: 41.
109 : ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾: 429.
112 : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾: 414.
134 : ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾: 490.
149 : ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَاكُمْ﴾: 420.
154 : ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾: 243.

7- الأعراف

16 : ﴿مَا أَغْوَيْتَنِي﴾: 471.
43 : ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾: 547. ﴿وَتَوَدُّوا أَنْ تَلَكُمُ الْجَنَّةُ أَوْ رِثْمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: 383.
50 : ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ﴾: 308.
59 : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾: 340.
65 : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾: 340.

98 : ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤُسُّ﴾ : 354.

11- هود

7 : ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ : 105 و 167.
 47 : ﴿وَالَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾ : 359.
 50 : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ : 340.
 61 : ﴿وَالِي تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ : 211. ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ : 340.
 69 : ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ : 12. ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ : 395.
 74 : ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَىٰ يُجَادِلُنَا﴾ : 301.
 76 : ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ : 394. ﴿وإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ﴾ : 89.
 81 : ﴿إِلَّا أَمْرًا تَكُ﴾ : 96.
 84 : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ : 340.
 88 : ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ : 2 و 68 و 543.
 105 : ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ : 309.
 107 : ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ : 9 و 164 و 220.
 111 : ﴿وإن كُلا لِمَا لِيُوفِّيَنَّهُمْ﴾ : 308 و 366 و 368.

12- يوسف

2 : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ : 478 و 525.
 9 : ﴿أَرْضًا﴾ : 254.
 16 : ﴿عِشَاءً﴾ : 253.
 26 : ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدِّمَ مِنْ قَبْلِ﴾ : 357.
 31 : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ : 483.
 33 : ﴿وَالَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾ : 359.

58 : ﴿وإِذَا تَخَافَنَّ﴾ : 503.

64 : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبِكَ اللَّهُ﴾ : 222.

66 : ﴿الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ : 92.

68 : ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ : 195.

73 : ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ : 156 و 360.

9- التوبة

7 : ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ : 466.
 40 : ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ : 128 و 289 و 359.
 47 : ﴿سَمَاعُونَ لَهُمْ﴾ : 446.
 61 : ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ : 400.
 92 : ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾ : 279.
 107 : ﴿وَلِيَحْلِفْنَ إِنْ أَرَدْنَا﴾ : 160.

10- يونس

2 : ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ : 208.
 3 : ﴿ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ : 41.
 4 : ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ : 39 و 170 و 336.
 10 : ﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ : 383.
 21 : ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾ : 283.
 37 : ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ : 101.
 44 : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ : 493.
 51 : ﴿أُتِمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ : 427.
 65 : ﴿وَلَا يَخْزِيكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ : 130.
 68 : ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ : 361.

68 : ﴿اتَّخِذِي﴾ : 395.
81 : ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ : 362.
95 : ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ : 490.
115 : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ : 491.
118 : ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ : 27.
123 : ﴿أَتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ : 40 و 169.

17- الإسراء

1 : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ : 14.
67 : ﴿فَلَمَّا نَحَاكُمْ إِلَى الْبِرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ : 301.
73 : ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ : 368.
74 : ﴿وَلَوْلَا أَنْ تَبْتِنَاكَ﴾ : 376.
85 : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ : 21.
93 : ﴿حَتَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ : 198.
96 : ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ : 221.
110 : ﴿آيَا مَا تَدْعُوا﴾ : 499.

18- الكهف

1 : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ : 14.
12 : ﴿لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَخْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ : 106 و 107.
19 : ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ : 106.
22 : ﴿وَتَامَنُفُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ : 462 و 463.
28 : ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ : 48.
38 : ﴿لَكِن أَنَا﴾ : 91.
42 : ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ : 52.
47 : ﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ﴾ : 96 و 104.

35 : ﴿ثُمَّ بَدَأ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجْنَتَهُ حَتَّى جَاءَ حِينٌ﴾ : 97 و 319.
43 : ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ : 9 و 164 و 220.
86 : ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ : 494.
90 : ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ : 449.
91 : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ : 450.
109 : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ : 427.

13- الرعد

23 و 24 : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ : 166.
43 : ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ : 221.

14- إبراهيم

7 : ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ : 7 و 35.
10 : ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ : 243 و 252.
12 : ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾ : 381.
45 : ﴿وَوَيِّبَنَّ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ : 103.

15- الحجر

2 : ﴿رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ : 453 و 454 و 494.
4 : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ : 197.
6 : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ : 408.
28 : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ : 289 و 291 و 297.

16- النحل

57 : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ : 152.

3 : ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾: 165.
17 : ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾: 361.
18 : ﴿بَلْ نَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾: 442
19 : ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾: 256.
22 : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾: 340 و415 و419.
37 : ﴿خَلِقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ﴾: 475 و497.
57 : ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾: 242.
60 : ﴿قَالُوا سَمِعْنَا﴾: 390. ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾: 394.
62 : ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾: 394.
96 : ﴿حَتَّى إِذَا فَتَحْتَ بِأُجُوجٍ وَمَاجُوجٍ﴾: 285.
97 : ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: 285
111 : ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾: 361.

22- الحج

3 : ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾: 317.
5 : ﴿لَتُنَبِّينَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ﴾: 455.
8 : ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾: 317.
11 : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾: 355.
46 : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾: 427. ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾: 177.
52 : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾: 13
63 : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾: 521.
73 : ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾: 511 و512.
75 : ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾: 13.

65 : ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا﴾: 14.
83 و84 : ﴿قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ ﴿إِنَّا مَكْنُتَا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾: 129.
99 : ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾: 292 و494.

19- مريم

2 : ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾: 41.
4 : ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾: 217 و304.
16 : ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ 26 : ﴿فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾
31 : ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾
46 : ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾: 394.
69 : ﴿لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آيَةً أَشَدُّ﴾: 106 و145 و404.
93 : ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا﴾: 14.
95 : ﴿وَكَلَّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾: 89.

20- طه

17 : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾: 467.
20 : ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾: 283 و287.
38 و39 : ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى﴾ ﴿أَنْ أَقْدِفِي﴾: 382.
47 : ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾: 12.
69 : ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرٍ﴾: 491.
71 : ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ أَنَّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾: 106.
91 : ﴿قَالُوا لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾: 321 و323 و512.
113 : ﴿أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾: 478.

21- الأنبياء

78 : ﴿وجاهدوا في الله حقَّ جهاده﴾: 37.

23- المؤمنون

12 و 13 و 14: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾: 521.

23 : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾: 340.

25 : ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾: 319.

27 : ﴿أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾: 382 و 395.

32 : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾: 340.

40 : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾: 499.

53 : ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾: 54.

54 : ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾: 319.

55 و 56 : ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾: 490.

109 : ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا﴾: 391.

111 : ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا إِنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾: 180.

24- النور

9 : ﴿وَالْحَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾: 377 و 490.

10 و 14 و 20 و 21: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾: 196.

31 : ﴿أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾: 407.

40 : ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾: 101.

51 : ﴿سَمِعْنَا وَاطَعْنَا﴾: 446.

64 : ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾: 451.

25- الفرقان

1 : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾: 14.

3 : ﴿لَا يَمْلِكُونَ لَأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾: 25.

20 : ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾: 96.

59 : ﴿الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾: 544.

65 و 74: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا﴾: 391.

26- الشعراء

16 : ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: 12.

33 : ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾: 287.

132 : ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾: 166 و 180.

133 : ﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾: 166 و 180.

134 : ﴿وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾: 166.

186 : ﴿وَإِنْ تَطُنَّتْ لِمَنِ الْكَادِبِينَ﴾: 368.

208 : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾: 197.

227 : ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾: 106.

27- النمل

23 : ﴿أَوْتَيْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾: 146.

35 : ﴿فَنَاطِرَةٌ بِمِ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾: 469.

39 : ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾: 89.

40 : ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾: 89. ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾: 235 و 236.

45 : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ إِخْوَانَهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾: 211.

52 : ﴿فَتَلَكَّ يَبُوءُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾: 468.

55 : ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾: 524.

28- القصص

15 : ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ﴾: 99.

28 : ﴿أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ﴾: 403 و 500.

32 : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ : 301.

32- السجدة

26 : ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ : 103.

33- الأحزاب

6 : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ : 240.

10 : ﴿ الظُّنُونَا ﴾ : 294 و 111.

18 : ﴿ وَالْقَاتِلِينَ إِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ : 391.

23 : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾ : 399 و 400.

37 : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ : 291.

53 : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ : 22 و 436.

34- سبأ

14 : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ ﴾ : 301.
﴿ مِنْسَأَتُهُ ﴾ : 430.

31 : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ : 227 و 346.

46 : ﴿ إِنَّمَا أَعْظَمَكُمْ بِوَاحِدَةٍ ﴾ : 494.

35- فاطر (الملائكة)

3 : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾ : 223.

13 : ﴿ ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ : 41.

15 : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ﴾ : 19.

27 : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٍ ﴾ : 42.

28 : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ : 317. ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ : 418 و 491.

40 : ﴿ إِنَّ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾ : 360.

41 : ﴿ وَلَتَنْ زَالِنَا إِنْ أَمْسَكْتُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ ﴾ : 365.

36- يس

1 و 2 : ﴿ يس ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾ : 182 و 183.

79 : ﴿ فِي زِينَتِهِ ﴾ : 232.

82 : ﴿ لَوْلَا أَنْ مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ : 376. ﴿ وَيُكَائِنُهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ : 496.

29- العنكبوت

10 : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ : 317.

32 : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ : 103 و 119.

33 : ﴿ إِلَّا أَمْرًا تَكُ ﴾ : 96 و 394.

33 : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ ﴾ : 380.

58 : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ ﴾ : 185.

65 : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ : 301.

69 : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا ﴾ : 37.

30- الروم

25 : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ : 287 و 288.

32 : ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ : 54.

36 : ﴿ هُمْ يَقْتَطُونَ ﴾ : 115.

48 : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ : 114.

54 : ﴿ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ﴾ : 19.

31- لقمان

6 : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ : 317.

14 : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ : 153.

20 : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ : 317.

27 : ﴿ وَكَلِمَاتُ اللَّهِ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ : 418.

30 : ﴿ وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ ﴾ : 490.

71 : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ﴾ : 308. ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا فَتَحَّتْ أَبْوَابُهَا﴾ : 280 و 461.
73 : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ﴾ : 308. ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفَتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ : 280 و 461.

40- غافر

16 : ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ : 109.
62 : ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رُبُّكُمْ﴾ : 41.
64 : ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رُبُّكُمْ﴾ : 41.
70 و 71 : ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ إِذِ الْأَغْلَالِ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ : 292.
76 : ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ : 133.
82 : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ : 427.

41- فصلت

17 : ﴿وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ : 271 و 314.
29 : ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ : 148.
20 : ﴿إِذَا مَا جَاؤُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾ : 503.
43 : ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ : 119.

42- الشورى

10 : ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ : 2.
37 : ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ : 276 و 277.
51 : ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ : 436.

43- الزخرف

38 : ﴿يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ : 298.
39 : ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ إِنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ : 212 و 298.
51 و 52 : ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ : 273.
80 : ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ﴾ : 271.

10 : ﴿سِوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ : 96 و 104 و 310.
21 و 22 : ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿اتَّبِعُوا﴾ : 180.
27 : ﴿مَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ : 470.
29 : ﴿فَإِذَا هُمْ حَامِدُونَ﴾ : 287.
51 : ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ : 292 و 494.
52 : ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَاقِدِنَا﴾ : 400.
76 : ﴿نَعْلَمُ مَا يَسِرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ : 131.

37- الصافات

7 : ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ : 131 و 197.
8 : ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ : 49 و 131 و 133 و 197.
31 : ﴿فَحَقَّقَ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَاتِقُونَ﴾ : 386.
35 : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ : 338.
99 : ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَّهْدِينِ﴾ : 196.
104 : ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ : 382 و 394 و 490.
105 : ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ : 490.
164 : ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ : 399.
174 : ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ : 319.
178 : ﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ : 319.

38- ص

30 و 40 : ﴿نَعْمَ الْعَبْدُ﴾ : 86.
41 : ﴿وَادْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ﴾ : 14.
65 : ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ : 222.
80 : ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابَ﴾ : 303 و 304.

39- الزمر

57 : ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ : 271 و 314.
59 : ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي﴾ : 171 و 314.
68 : ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ : 292 و 494.

25 : ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ : 129 و 281 و 395.
43 : ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ : 319.

53- النجم

1 : ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ : 275 و 277 و 279.
10 : ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ : 14.

54- القمر

49 : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ : 179 و 181.
52 : ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ : 191 و 195.

55- الرحمن

31 : ﴿أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ : 407.

56- الواقعة

1 و 2 و 3 و 4 : ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَئِيسَ لَوْفَعَتِهَا كاذِبَةٌ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا﴾ : 281.

35 و 36 و 37 : ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا عُرْبًا أُرَابًا﴾ : 520.

65 : ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ : 414.

75 : ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ : 159 و 162.

76 : ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ : 160 و 162.

77 : ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ : 160 و 162.

57- الحديد

29 : ﴿لَنَلَّا بِعَلَمٍ﴾ : 159.

58- المجادلة

1 : ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ : 445 و 446.

2 : ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ : 483.

59- الحشر

10 : ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا﴾ : 391.

81 : ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ : 361.

84 : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ : 210.

45- الجاثية

32 : ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾ : 103 و 119.

46- الأحقاف

11 : ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾ : 293 و 373.

15 : ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا﴾ : 50.

26 : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ : 361.

28 : ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ : 353.

47- محمد

10 : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ : 427.

19 : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ : 338.

36 : ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ : 358 و 544.

37 : ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمْوهَا فَيُخْفِكُمْ تَبَخَّلُوا﴾ : 544.

49- الحجرات

9 : ﴿حَتَّىٰ تَفِيءَ﴾ : 323.

12 : ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ : 39.

14 : ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ : 169.

50- ق

6 : ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا﴾ : 427.

20 : ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ : 292 و 494.

42 : ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾ : 49.

51- الذاريات

10 : ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ : 86.

12 : ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ﴾ : 106.

24 : ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ : 129 و 281.

60- المتحنة

10 : ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ﴾: 22.

61- الصف

10 و 11 و 12 : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿يَعْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾: 173 و 175 و 516.

13 : ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾: 515 و 516.

62- الجمعة

5 : ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾: 203 و 205.

11 : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَاتِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾: 279 و 282 و 465.

64- التغابن

7 : ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَنَّوْا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾

65- الطلاق

1 : ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾: 241.

11 : ﴿وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾: 358.

66- التحريم

5 : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّمَّنْكَ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ صَالِحَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾: 464.

8 : ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا﴾: 391.

67- الملك

2 : ﴿يَسْأَلُونَكَ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾: 105 و 167.

8 و 9 : ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ قالوا بلى: ﴿271 و 314.

20 : ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾: 429. ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾: 365.

68- ن (القلم)

2 : ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْتُونٍ﴾: 213.

9 : ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾: 431.

39 : ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِالْعَقَّةِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾: 183 و 184.

51 : ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾: 368.

69- الحاقة

17 : ﴿وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا﴾: 356.

21 : ﴿عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾: 151.

30 و 31 و 32 : ﴿خُدُّوهُ فَغُلُّوهُ﴾ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾: 27.

71- نوح

25 : ﴿مِمَّا خَطَبَا تَهُمْ﴾: 499.

27 : ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاغْرًا كَفَّارًا﴾: 426.

72- الجن

11 : ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾: 399.

13 : ﴿فَمَنْ يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾: 431.

25 : ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبٌ مَا تُوعَدُونَ﴾: 361.

28 : ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾: 107.

73- الزمّل

20 : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾: 397.

74- المدثر

5 : ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾: 293 و 373.

22 و 23 و 24 : ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ مُنْصِرٌ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ : 95

89- الفجر

4 : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ : 50.

22 : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾

27 : ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾

92- الليل

1 : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ : 242 و 277 و 279.

93- الضحى

9 و 10 و 11 : ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ : 27.

94- الانشراح

1 : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ : 273.

95- التين

8 : ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ : 220.

96- العلق

1 : ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ : 26.

3 : ﴿اقْرَأْ﴾ : 26.

6 : ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ﴾ : 335.

97- القدر

4 : ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ : 319.

5 : ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ : 318.

99- الزلزلة

1 : ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ : 541.

4 : ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ : 292 و 541.

101- الفارعة

7 : ﴿عِيشَةَ رَاضِيَةٍ﴾ : 151.

104- الهمزة

4 : ﴿لِيُنْبَذْنَ﴾ : 524.

6 : ﴿وَلَا تَمُنَّ بِتَسَكُّرِكُمْ﴾ : 198 و 200 و 205.

75- القيامة

23 : ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ : 27.

76- الإنسان

1 : ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ : 304.

31 : ﴿وَلِلظَّالِمِينَ أَعْدَاءُ لَهُمْ﴾ : 242.

78- النبا

1 : ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ : 468 و 469.

79- النازعات

14 : ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ : 287.

81- التكوير

14 : ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أُخْضِرَتْ﴾ : 452.

82- الانفطار

6 : ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾ : 407.

83- المطففين

17 : ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ : 103.

84- الانشقاق

6 : ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾ : 407.

85- البروج

10 : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ : 358.

16 : ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ : 9 و 164 و 220.

86- الطارق

4 : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ : 306 و 361.

87- الأعلى

9 : ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى﴾ : 361.

88- الغاشية

109- الكافرون

1 : ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ﴾: 410.

108- الكوثر

1 : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾: 130 و 284.



﴿مسرد الأحاديث النبوية﴾

الصفحة	الحديث
43	1. آل محمد كلٌ تقىّ
438	2. اتقوا النار ولو بشق تمرة
439	3. اطلب العلم ولو بالصين
315	4. ألسنتم ترون لهم ذلك
32	5. أما بعد ، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله
419	6. إنا أتقاكم لله و أشدكم خشية
460	7. أنا أول من يقرع باب الجنة
319	8. أنا بك وإليك
422	9. إن سالماً شديد الحب لله عزّ وجلّ ، لو كان لا يخاف الله ما عصاه
11 546 و	10. أنا سيّد ولد آدم ولا فخر
281	11. إني لأعلم إذا كنت عني راضية و إذا كنت عليّ غصبي
356	12. أهلك الناس الدينار و الدرهم
14	13. تعس عبد الدينار
62	14. حبك للشّيء يعمي و يصم
7	15. الحمد رأس الشكر ، ما شكر الله من لم يحمده
438	16. ردّوا السائل و لو بظلف محرق
262	17. «قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قطّ»
262	18. كآين تقرأ سورة الأحزاب؟ فقال ثلاثاً وسبعين، فقال: قطّ
164	19. كلّ مما يليك
7	20. كلّ أمر ذي بال لا يُبتدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم
325	21. كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه
10	22. لا أذكر إلا و تُذكر معي
97	23. لا حول و لا قوة إلا بالله كتر من كنوز الجنة

546	24. لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ
546	25. لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ
75	26. لَتَتَّبِعَنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ بَاعًا فَبَاعًا
15 و 11	27. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ
345	28. لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ
347	29. لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ
7	30. مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدًا لَمْ يَحْمُدْهُ
545	31. مَنْ أَسَدَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِيعُوا فَادْعُوا لَهُ
10	32. مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ
198	33. الْمُسْتَعْزِرُ يُثَابُ مِنْ هَبْتِهِ
65	34. وَأَسْأَلُكَ النَّظَرَ إِلَى وَجْهِكَ وَ الشُّوقَ إِلَى لِقَائِكَ
12	35. وَلَكِنْ قُولُوا عَبْدُ اللَّهِ وَ رَسُولُهُ



مسرد الأمثال والأقوال المأثورة

الصفحة	المثل أو القول المأثور
58	1- إذا كنت ذا طَبِّ فَطَبِّ لِعَيْنِكَ
439	2- اطلب العلم ولو بالصين
422	3- إِنَّ ابْنِي سَالماً لِيُحِبُّ حُبًّا لَوْ لَمْ يَخْفَهُ لَمْ يَعِصِهِ
364	4- إِنَّ أَحَدُ خَيْرِ مَنْ أَحَدٌ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ
364	5- إِنَّ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارُّكَ
368	6- إِنَّ يَزِيدَكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهَيْبَةٍ
242	7- بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ
104, 96, 85	8- تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ
97	9- زَعَمُوا مَطِيَةَ الْكُذْبِ
446, 49	10- سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ
481	11- عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَا
501	12- عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَيْدًا
57	13- فَعَلْتُهُ فِعْلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ
445	14- قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ
266	15- لَا أَفْعَلُهُ عَوْضَ الْعَائِضِينَ
479	16- لِأَمْرِ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ
446	17- اللَّهُمَّ اسْمِعْ
479	18- لَهُ عَشْرُونَ مَا نَاقَةٌ فَجَمَلًا
417, 416, 414, 413 و429, 421, 418	19- نِعَمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعِصِهِ
107	20- هُوَ أَحْصَى لِلْمَالِ وَأَفْلَسُ مِنَ ابْنِ الْمَذْلُوقِ
52	21- يُقَلِّبُ كَفَيْهِ عَلَى كَذَا



«مسرد النماذج
النحوية»

الصفحة	النص	الصفحة	النص
374 و		52	أحمدُ إليك فلاناً
490	أما أن جزاك الله خيراً	42	أحمرُ قاني
148	أمرُّرُ بأيهم هو أفضل	133	ادخلِ السجن خالداً في عذابه
31 و 29 و 18	أما زيد فذاهب	49	أرقتَ فلانَ بامرأته
34 و 33 و 17	أما زيد فمنطلق	370	أزِيدِيهْ؟! ..
513 و 293 و		48	استكثمتُه الحديثَ، أي سألتُه كتمانَه
30 و 29	أما عالماً فعالم	356	الأسدُ أشدُّ من الذئبِ
237	أما عندك فزيدُ	322	أسلمتُ حتى أدخلَ الجنةَ
319	أنا إلى عمرو	147	اضربِ آيةَ لقيتها
370	أنا إنيهِ؟! ..	406	اضربُ أيهم أفضلُ
214	أنا قرشيُّ أبداً	146 و	
511	أنبتَ الربيعَ البقلَ	447	أضربُ زيدا غداً يركبُ
305	أنشدك الله لما فعلتَ	105	أظننتَ زيدا قائماً
306 و		329	أعجبتني الجاريةُ حتى حديثها
364	إن أحدُ خيراً من أحدٍ إلا بالعافيةِ	245	أعجبني الحمدُ لله
359	إن تَرَكْتُ صلاةَ الوترِ فعليّ كذا	150	أعجبني ما صنعت
358	إن جاءك رجلٌ عالمٌ فأكرمه	498	افعلْ هذا إما لا
358	إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالق	242	أفي يومِ الجمعةِ أنتِ مُعتكِفٌ فيه
364	إن ذلكَ نافعك ولا ضاركَ	85 و 84 و 80	أفانمُ الزيدان
81 و 29	إن قامَ زيد قامَ عمرو	251 و	
115 و		531	أكثرُ من الهمِّ ومن اللَمِّ ومن اللَوِّ
328	إن قامَ لأنا، وإن قعدَ لأنتَ	159	أكرمُ كلِّ رجلٍ جاءكَ
114	إن قمتَ أقومُ	328 و 318	أكلتُ السمكةَ حتى رأسها
94	إن زيدا جاءكَ دونَ عمرو	518 و 329 و	
157	إن في الدارِ إن زيدا قائمٌ	146	أكلتُ من كلِّ طعامٍ
89	إنما أنتَ سيرا	223	أكلوني البراغيثُ

256	حينئذ الآن
284 و 283 287 و 288	خرجت فإذا الأسد
237	خَرَجْتُ فَإِذَا فِي الْبَابِ زَيْدٌ
38	خاتم فضة
385	ذَكَرْتُ عَسَجِدًا أَي ذَهَبًا
218	رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقَيْتُهُ، أَوْ لَقَيْتُ
201	رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ
201 و 200	رُبَّهُ رَجُلًا
337	رَبَطْتُ الْفَرَسَ لَا يَنْفَلْتُ
244	رَجُلٌ صَالِحٌ فَلَهُ دَرَاهِمٌ
244	رَجُلٌ يَأْتِينِي فَلَهُ دَرَاهِمٌ
308 و 39	رَحِمَكَ اللَّهُ
328	زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الْحَجَّامُونَ
107	زَيْدٌ أَحْصَى ذَهَبًا، وَعَمَرُو أَحْصَى مَالًا
389	زَيْدٌ رَأَيْتُ غَلَامَهُ رَجُلًا ضَاحِكًا
439	زَيْدٌ صَدِيقُكَ الْقَدِيمُ أَهْلٌ لِلْبِرِّ وَلَوْ أَعْطَيْتَهُ جَمِيعَ مَا أَعْطَيْتَهُ
318	زَيْدٌ ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى
90	زَيْدٌ عَمَرُو بَكَرٌ هَنْدٌ ضَارِبُهُ فِي دَارِهِ مِنْ أَجَلِهِ
86	زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ
79 و 89	زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ
129	زَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ
154	زَيْدٌ لَا قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ
515	زَيْدٌ يَعَاقِبُ بِالْقَيْدِ وَبَشَّرَ فُلَانًا بِالْإِطْلَاقِ
182	زَيْدٌ يَقْعُدُ أَبُوهُ وَقَائِمٌ أَخُوهُ
114	زَيْدًا إِنْ يَأْتِي أَكْرَمُهُ
489	زَيْدًا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ
28	زَيْدًا عَرَفْتُ

337	أَوْثَقْتُ الْعَبْدَ لَا يَفْرُ وَلَا يَغْدِرُ
331	أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا
222 و 221	بِحَسْبِكَ دَرَاهِمٌ
340	بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَا
489	بَزِيدٍ قَمْتُ وَقَعَدْتُ
242 و 28	بَزِيدٍ مَرَرْتُ
228	بَعِيرٌ ذُو عَنَانَيْنِ
73	تَصَدَّقْتُ بِمَالٍ دَرَاهِمًا دَرَاهِمًا
344	جِئْتُ بِبَلَا مَالٍ
341	جِئْتُكَ غَيْرَ مَا مَرَّةً
337	جِئْتُهُ لَا يَكُنْ لَهُ عَلَيَّ حُجَّةٌ
447	جَاءَ زَيْدٌ الْعَامَ الْأَوَّلَ وَقَدْ رَكِبَ
121	جَاءَ زَيْدٌ فِي السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ قَدْ رَكِبَ فَرَسَهُ
251	جَاءَ الَّذِي فِي الدَّارِ أَبُوهُ
141	جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ
149	جَاعَنِي أَيُّهُمْ ضَرَبْتُ
138	جَاعَنِي رَجُلًا لَيْسُوا زَيْدًا
43	جَاعَنِي رَجُلٌ أَحْمَرٌ
191 و 192	جَاعَنِي رَجُلٌ وَهُوَ رَاكِبٌ
520	جَاعَنِي زَيْدٌ الْأَكْلُ فَالِنَائِمُ
121 و 120 448 و 122	جَاعَنِي زَيْدٌ رَكِبَ
94	جَاعَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو لَمْ يَجِيئُ
516 و 538	جَاعَنِي زَيْدٌ وَمَنْ عَمَرُو الْعَاقِلَانِ؟
518	جَاعَنِي الْقَوْمُ حَتَّى خَالَذُ
327	جَاعَنِي الْقَوْمُ حَتَّى رَجُلٌ كَبِيرٌ مِنْهُمْ
238	جَاعَنِي الَّذِي فِي الدَّارِ
531	جَاعَنِي كَمْ، وَرَأَيْتُ مِنْهَا
38	جَرْدٌ قَطِيفَةٌ
136	جَمِيعُ الْمُدَّةِ يَوْمَانِ

326	عجبتُ من القومِ حتّى بنِيهم
166 و167	عرفت زيداَ أبو من هو
304	عصى إبليسُ ربّه ولما يندمُ
344	غضبتُ من لا شيء
173	غفرَ الله لك، ويغفرُ الله لك
211	فلانٌ حاتمٌ في قومه
136	في الدارِ رجلٌ، وفي الجمعة صلاةٌ
136	في رمضانَ جُمعاتٌ
77	في العسكرِ ألفُ رجلٍ
78	في الكتابِ عشرةَ أبوابٍ
392	قال زيدٌ أنا قائمٌ
122 و123	قالَ زيدٌ عبدُ الله مُنطلقٌ وعمرو مقيمٌ
392	قال زيدٌ هو قائمٌ
392	قال فلانٌ زيدٌ قائمٌ
318	قاموا حتّى أنت، وأكرمتهم حتّى إياك
442	قد زيدٌ درهمٌ
329 و517	قدم الحجاجُ حتّى المشاةُ
392	قلتُ لعمرو أنت بخيلٌ
392	قلتُ لعمرو هو بخيلٌ
376 و377	كتبتُ إليه بأن قم
238	كلّ رجلٍ في الدارِ فله درهمٌ
263	كنتُ أراهُ قطُّ
242	لله لا يُؤخّرُ الأجلُ
142	ليقيمَ أيّهم في الدارِ
144	لا أحبُّ اليرُوحُ للهو
98	لا ربيئةَ لقومٍ يجيءُ بخيرٍ
410	لا رجلَ ظريفَ فيها
148	لأكرمِ من أيّهم عندك

94	سافرَ زيدٌ لكن عمرو حاضرٌ
294	ستعلمُ غداً سفرَ زيدٍ
322 و 319	سرتُ حتّى أدخلها
331 و	
214	سرتُ فرسخاً معسفاً
214	سرتُ فرسخاً معسفاً نصفه
319	سرتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ
446 و 49	سمعَ الله لمن حمده
331	سيرى أمسٍ حتّى أدخلها
498	شتانَ ما زيدٌ وعمرو
321	صمتُ اليومَ حتّى يومَ العيدِ
214	صمتُ يوماً معطشاً
214	صمتُ يوماً معطشاً نصفه
238	الصومُ في اليومِ والجزءُ في الغدِ
253	ضربَ غلامه زيدٌ
238	ضربني زيداَ قائماً
483	طعمنا شاةً كلَّ شاةٍ
97	ظهر لي أن قامَ زيدٌ
307	عزمتُ عليكَ لما ضربتَ كاتبكَ سوطاً
501	على التمرةِ مثلها زُبدًا
73	علّمته الحسابَ باباً باباً
103	علمَ أقامَ زيدٌ؟
105 و168	علمتُ أزيداً منطلقاً
168	علمتُ أيّهما عمرو
105	علمتُ بكرةً أبو من هو
167	علمتُ زيداَ لأبوه عالمٌ
105	علمتُ زيداَ ما هو قائماً
105 و168	علمتُ زيداَ منطلقاً
105	علمتُ زيداَ من هو

96	ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه
177	ما هو قام زيدٌ
327 518 و	مات كلُّ أبٍ لي حتى آدمُ
328 518 و	مات الناسُ حتى الأنبياءُ
331	متى سرّرت حتى تدخلها
408	مررت بأيِّ مُعجِبٍ لك
483	مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ
213	مررت برجلٍ تميميٍّ، وبرجلٍ مصريٍّ حمارُه
518	مررت برجلٍ ثمَّ امرأةً
74	مررتُ برجلٍ زهيراً
43	مررتُ برجلٍ ضاحكٍ
251	مررتُ برجلٍ عليه جُبَّةٌ
154	مررتُ برجلٍ لا طويلٍ ولا قصيرٍ
164 280 و	مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً
42	مررتُ بظريفٍ رجلٍ
154	مررتُ به لا ضاحكاً ولا باكياً
53	مرّيتُ بزید عمراً
391	مَقاتلَتكَ: اللهُ رُبُّنا، إقرارٌ بالرُّبوبيَّةِ
341	مَن لي بكذا؟
401	مَن يفعلُ هذا إلا زيداً
32	مهما يكن من شيءٍ لم أبال به
223	ناهيكٌ بزید
307	نَشَدْتُكَ اللهُ
109	نظرتُ بينَ القومِ
313	نَعَمْ هَذِهِ أَطْلالُهُمْ
31	هؤلاءُ فضلاءُ: أَمَا زَيْدٌ فَفَقِيهٌ، وَأَمَّا عَمْرُو فمُتَكَلِّمٌ
74	هذا حُلُوٌّ حامِضٌ
483	هذا رجلٌ ما شئتَ من رجلٍ

151	الذي كان معنا أمسٍ زيدٌ
304	لم يُقَضَ ما لا يكون
110 302 و	لَمَّا أَكْرَمْتَنِي أَمْسٍ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ
110	لَمَّا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُهُ
479	لَهُ عَشْرُونَ ما ناقةٌ فجملاً
418	لو أهنتني لأنثيتُ عليك
437	لو تنزلُ عندنا فتصيبَ خيراً
195	لولا رأسُكَ مدهوناً
348	لولا زيدٌ أمسٍ هلكَ الناسُ
348	لولا زيدٌ هلكَ عمرو
49	لي منك مَبْرَةٌ
492 499 و	ليتما زيدا قائم
477	ما أضربَ زيدا لعمرو
477	ما أقدرَ اللهَ وما أعلمه
213	ما أكرمتُ المسيءَ لتأديبه، وما أهنتُ المُحسِنَ لمكافأته
227 350 و	ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا
197	ما جاءني أحدٌ إلا قالَ خيراً
197	ما جاءني رجلٌ إلا راکبٌ
538	ما جاءني من رجلٍ
503	ما خلا زيدٌ وما عدا عمرو
472	ما ذا التواني؟
472	ما ذا الوقوف؟
339	ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به
35	ما شكرنا حقَّ شكرِكَ
213	ما ضربتُ للتأديبِ
96	ما علمتُ زيدا إلا يفعلُ الخيرَ
120	ما لقيتهُ إلا أكرمني
371	ما ما زيدٌ قائماً

194	يا خيراً من زيد
194	يا ضارباً رجلاً
194	يا طالعاً جبلاً
527	يا هذا ذا الجمّة
96	يُعجِبني قام زيد
520	يَقْدِمُ الأقرأ فالأفقهُ فالأقدمُ هجرةً فالأسنُ
52	يُقَلِّبُ كَفِيهِ على كذا
136	يو مان أمدُ ذلك

516	هذا زيدٌ ومَنْ عمرو؟
189 و191	هذا عبدٌ بعثكهُ
181	هذا عَسَجَدُ أي ذهبٌ
224	هلُ زيدٌ خرج؟
37	هو حقُّ عالمٍ وجدُّ عالمٍ
479	هي أحسنُ الناس ما قرناً فقَدَمًا
324	والله لا أفعُلُ إلا أن تفعل
194	يا تميمُ كلهم أو كلكم
193 و194	يا حلِيمًا لا يعجلُ ويا جوادًا لا يئخلُ



مسرد الأخبار
والأحداث

الصفحة	الخبر
480	1- احتيال قصير بن سعد على زنوبيا.
307	2- تلحين عمر رضي الله تعالى عنه لكاتب أبي موسى الأشعري .
158	3- العاشق المتهم بالسرقة أمام أمير العراقيين خالد بن عبد الله القسري .
432	4- قتيلة بنت الحارث تعاتب النبي ﷺ بعد قتله أباهما .
445	5- مظاهرة أويس بن الصامت ؓ من امرأته خولة بنت ثعلبة .
172	6- معجزة النبي جرجيس الكليلي بنجاته من التعذيب .
172	7- معجزة النبي حزقيل الكليلي بإحياء الموتى .
295	8- المعمر عبيد بن شرية الجرهمي يروي لمعاوية قصة عجيبة .
216	9- منام أبي بكر بن دريد .
201	10- منام سيبويه .
435	11- ميسون بنت بحدل ومعاوية .
504	12- نار الاستمطار عند العرب .



مسرد الأشعار والأرجاز

- مرتب على حروف الروي بحسب الترتيب الألف بائي، وحسب الحركة: الساكن فالمتفتح فالمضموم فالمكسور، ثم بحسب الدوائر العروضية.
- كنتُ إذا تعددَ حرفَ الروي للبيت الواحد ذكرتُ كل رواية في موضعها بحسب الترتيب المذكور .
- ورد بيت واحد مجهول العجز، فأخترتُهُ إلى ما بعدَ قافية الباء في نهاية هذا المسرد.

الرقم	البيت	الصفحة
قافية الألف		
	[الرجز]	
218	أما ترى رأسي حاك لوئته طرة صبح تحت أذيال الدجى	
217	واشْتَعَلَ المَبْيُضُ في مَسودِّهِ مثل اشتعال النار في جزل العصى	
	ابن دريد	
قافية الهمزة		
	[المنسرح]	
45	إن سُلَيْمى والله يكلُّها ضنَّت بشيءٍ ما كان يرزؤها	156
	إبراهيم بن هرمة	
	[الكامل]	
98	لما رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتِلاً أدعَ القتالَ وأشهدَ الهِجاءَ	310
	مجهول القائل	
	[الطويل]	
149	ألا أيُّ هذا النابحِ السَّيِّدِ إنني على نأيها مُستَبْسِلٌ مِن ورائها	408
	الفضل بن الأخضر بن هبيرة الضبي	
	[الخفيف]	
201	ربما ضربةٍ بسيفٍ صَقِيلٍ بين بصرى وطعنةٍ نجلاء	500
	عدي بن الرعلاء	
قافية الباء		
	[المتقارب]	
211	كَهَزَّ الرُّدَيْنِيُّ تحتَ العجاجِ جرى في الأنايبِ ثم اضطرب	519
	أبو دؤاد الإيادي أو حميد بن ثور الهلالي	

488	[الخفيف] يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا مجهول القائل	184	قَلَمًا يَبْرَحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا
502	[البسيط] تَمَدُّ لِلْمَشْنِيِّ أَوْصَالًا وَأَصْلَابًا الوليد بن عدي	206	كَأَنَّ هَامَتَهَا قَبْرٌ عَلَى شَرَفٍ
370	[الطويل] أَحَاذِرُ أَنْ تَنَأَى النَّوَى بِعَضُوبَا مجهول القائل	127	أَلَا إِنَّ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَعَيْبَا
254	[الكامل] فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلَبُ ساعدة بن حويرة	81	لَدُنْ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ
370	[الوافر] وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ جابر بن رألان الطائي أو إياس بن الأرت	125	يُرَجِّي الْمَرءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ
496	[الخفيف] لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ مطيع بن إياس أو صالح بن عبد القدوس	192	فَلَمَّا صِرْتَ لَا تَحِيرُ جَوَابًا
318	[الوافر] تُرَجِّي مِنْكَ أَنْهَا لَا تَحِيبُ مجهول القائل	102	أَتَتْ حَتَاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ
30	[الطويل] فِيَائِي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغْرِيْبُ نَجَاحًا وَلَا عَن رِيْثِهِنَّ نَحِيْبُ ضابئ بن الحارث البرجمي	3 بلا	فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَهُ وَمَا عَاجِلَاتُ الطَّيْرِ تُدْنِي مِنَ الْفَتَى
426	[الطويل] وَمِنْ دُونَ رَمْسِينَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبُ لِصَوْتِ صَدَى لَيْلِي يَهْشُ وَيَطْرَبُ المنحون	155 بلا	وَلَوْ تَلَقَّيْنَا أَصْدَاؤَنَا بَعْدَ مَوْتِنَا لِظَلِّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَّةً

		[الطويل]	
226	فلم يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ	وداعٍ دعا يا من يجيبُ إلى الندى	72
225	لعلَّ أبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ	فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً	70
		كعب بن سعد الغنوي	
		[الطويل]	
374	تعالوا إلى أن يأتنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ	إذا ما غَدَوْنَا قَالَ فِتْيَانُ أَهْلِنَا	131
		امرؤ القيس	
		[البيسيط]	
87	حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ	كأنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا	14
		أبو نواس	
		[الكامل]	
437	وَجَبَّ الْعِيَافُ ضَرَبَتْ أَوْ لَمْ تَضْرِبِ	كالثور يُضْرَبُ أَنْ تَعَافَ نِعَاجُهُ	بلا
		نافع بن لقيط الفقعسي	
		[الطويل]	
414	لَنْ غَبَّتِ عَنْ عَيْنِي لَمَّا غَبَّتِ عَنْ قَلْبِي	أما والذي لو شاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى	151
		العباس بن الأحنف	
		[الطويل]	
32	ولكنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ السَّمَاكِبِ	فأمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ	4
		الحارث بن خالد المخزومي	
		[الطويل]	
347	لَزَعَزَعْتُ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ	فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تُخَشَى عَوَاقِبُهُ	116
		أمّ الحجاج	
		[الطويل]	
495 و501	كَمَا سَيْفٌ عَمَّرُو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ	أخٌ ماجدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدِ	191 و205
		نهمش بن حرّي	
		[الطويل]	
483	قليلٌ على مَنْ يَعْرِفُ الحَقَّ عَابُهَا	وما بأسَ لو رُدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةٌ	180
		مجهول القائل	
قافية التاء			
		[الرجز]	
157 و534	لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ	لَيْتَ وَهْلَ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ	47 و215
		رؤبة بن العجاج	

494	[المديد] رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ جَدِيْمَةِ الْأَبْرَصِ	189
30	[الرجز] مَنْ يَلِكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي تَخِذْهُ مِنْ نَعِجَاتٍ سِتٍّ رؤبة بن العجاج	2
471	[الطويل] عَلَامٌ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ عمرو بن معد يكرب	173
46	[الكامل] وَإِذَا الْعِدَارَى بِالذُّخَانِ تَقَنَّعَتْ وَاسْتَعَجَلَتْ نَصَبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتِ بَاعَثَ بِنِ صُرَيْمِ الْيَشْكِرِي	8
قافية الشاء		
453	[البيسط] أَحْلَى وَأَشْهَى لِعَيْنِي إِنْ مَرَرْتُ بِهِ مِنْ كَرْخِ بَغْدَادَ ذِي الرُّمَانِ وَالثُّوثِ محبوب بن أبي العشنط النهشلي	166
قافية الجيم		
228	[السريع] أَوْمَتْ بِكَفَّيْهَا مِنَ الْهُودِجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجِ أَنْتَ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتَنِي وَلَوْ تَرَكْتَ الْحَجَّ لَمْ أَخْرُجِ عمر بن أبي ربيعة	74 =
قافية الحاء		
441	[الوافر] سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا المغيرة بن حبناء	162
149	[الرجز] نَحْنُ الذُّونُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مَلْحَا أبو حرب الأعمى أو الطماح العقيلي	34

100	رَسِيسُ الْهُوَيِّ مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ	إِذَا غَيْرَ التَّايِ الْمُحْيِينَ لَمْ يَكْدُ ذو الرمة	18	[الطويل]
155 155	وَفِيهِنَّ لَا كَذِبٌ نِسَاءً صَوَالِحُ نَوَادِبُ لَا يَمْلَأَنَّهُ وَنَوَائِحُ	رَأَيْتُ رِجَالًا يَكْرَهُونَ بَنَاتِهِمْ وَفِيهِنَّ وَالْأَيَّامُ يَعْتَرْنَ بِالْفَتَى	44 43	[الطويل]
158	عَلَى قَوْمِهَا مَا دَامَ لِلزَّنْدِ قَادِحُ	فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ مجهول القائل	49	[الطويل]
149	بِمَرِّ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي	هُمُ اللَّائِزُونَ فَكُورَا الْغِلِّ عَنِّي مجهول القائل	35	[الوافر]
قافية الدال				
363	حُطَّاكَ خَفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا	إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ عمر بن أبي ربيعة	118	[الطويل]
270	بَلَى إِنَّ مَنْ زَارَ الْقُبُورَ لِيَبْعُدَا	وَقَدْ بَعُدَتْ بِالْوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا مجهول القائل	86	[الطويل]
397	بِمَا كَانَ إِيَاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدَا	قَنَافِذُ هَدَّاحُونَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ الفرزدق	145	[الطويل]
499	تُرَاحِي وَتَلْقِي مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَى	مَتَى مَا تُنَاحِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ النابعة الذبياني	200	[الطويل]
375	مَنْبِي السَّلَامِ وَالْأَثْعَرِ أَحَدَا	أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مجهول القائل	133	[البيسيط]

321	لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودَا [البيسط]	سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنْ عُرِيَّتْ مَجْهُول الْقَائِل	105
481	أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيدَا أُمَّ الرَّجَالِ جُثْمًا قُعُودَا [الرجز]	مَا لِلْجَمَالِ مَشْنِيهَا وَتَيْدَا ؟ أُمَّ صَرَفَانَا بَارِدًا شَدِيدَا زَنْبِيَا	بلا بلا
270	بَلَى إِنْ مَن زَارَ الْقُبُورَ بَعِيدُ [الطويل]	وَقَدْ بَعُدَتْ بِالْوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا مَجْهُول الْقَائِل	86
354	عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ وَالْوَتْدُ [البيسط]	وَبِالضَّرِيمَةِ مِنْهَا مَنْزَلٌ خَلَقَ الْأَحْطَل	117
88	بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَهَةِ الْأَسَدِ [المنسرح]	يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرُ بِهِ الْفِرْزَدِق	15
100	حَرَّتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمٍ وَثَمُودِ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ [الطويل]	أَنْحَوِي هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ كَلِمَةٌ إِذَا اسْتَعْمَلَتْ فِي صُورَةِ الْمُحَدِّثِ المعري	بلا بلا
200	وَأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي [الطويل]	أَلَا أَيُّ هَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الوَغَى طَرْفَةَ بِنِ الْعَبْدِ	58
391	الْحَمْدُ لِلَّهِ أَتَمُّ الْحَمْدِ [الرجز]	قَالَ الْفَقِيرُ عَمْرُ بْنُ الْوَرْدِي ابن الوردي	بلا
468 472 و	كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ [الوافر]	عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَعِيمٌ حَسَانُ بِنِ ثَابِتِ	172 174 و
370	عَلَى السِّنِّ حَبِيرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ [البيسط]	وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ المعلوط القريعي	126

368	[الكامل] شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ عاتكة بنت زيد	122
452 و454	[البيسط] قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنْامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ شماس الهذلي	165 و167
492 42 369	[البيسط] قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حِمَامَتِنَا أَوْ نَصَفَهُ فَقَدِ وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْعَيْلِ وَالسَّنَدِ مَا إِنْ أَتَيْتَ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفَعْتَ سُوطِي إِلَى يَدِي النابعة الذبياني	186 7 123
500	[الكامل] نَامَ الْخَلِيُّ فَمَا أَحْسُ رُقَادِي وَالهَمُّ مُحْتَضِرٌ لَدَيَّ وَسَادِي مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمٍ وَلَكِنْ شَفَنِي هَمُّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي الأسود بن يعفر النهشلي	203
414	[البيسط] كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي جرير	153
518	[الخفيف] إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ أبو نواس	210
قافية الراء		
211	[الرجز] أَنَا ابْنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ وَجَاءَتْ الْخَيْلُ أَنْابِي زُمْرُ عبيد بن ماوية الطائي	64
504	[الرجز] سَلَعُ مَا وَمِثْلُهُ عَشْرُ مَا عَائِلُ مَا وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا أمية بن أبي الصلت	208

380	[الطويل] فَأَمَّهُلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَتْهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُحَّةِ الْمَاءِ غَامِرٌ أوس بن حجر	141
377	[البيسيط] هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٍ أَحْمَرَةَ سَوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ الراعي النميري أو القتال الكلبي	135
209	[الرجز] أنا أبو النجم وشعري شعري لله دَرِّي مَا يُجِنُّ صَدْرِي أبو النجم العجلي	62
147	[البيسيط] مَا زِلْتُ أَغْلَقُ أَبْوَاباً وَأَفْتَحُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عِمَارِ الفرزدق	بلا
150	[الطويل] أليسَ أميري في الأمورِ بأنتما بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْعَدْرِ مجهول القائل	36
505	[البيسيط] أَجَاعِلُ أَنْتَ بَيَقُوراً مُسَلَّعَةً ذَرِيعَةً لَكَ بَيْنَ اللَّهِ وَالْمَطَرِ وداك الطائي	بلا
97	[الطويل] وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرٌ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِمْ قِينًا يَسِيرٌ بِكِيرِ معاوية بن خليل النصري	17
404	[الطويل] تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكِينَ أَيُّهُمَا عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ الفرزدق	147
قافية الزاي		
529	[الرجز] يا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي لَا تُوعِدُنِي حَيَّةً بِالنَّكْرِ رؤبة بن العجاج	213

قافية السين		
481	عَسَى الْعُغْوَيْنُ رُبَّ أَبْرُسَا زُتُوبِيَا	[منهوك الرجز] بلا
108 = 19	فَلَمْ أَرْ مِثْلَ الْحَيِّ حَيًّا مُصَبِّحَا وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا العباس بن مرداس	[الطويل] = 19
318	عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نِصْفِهَا رَاجِيًّا فَعُدْتُ يَوْوَسَا مجهول القائل	[الخفيف] 103
459	وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ جران العود	[الرجز] 170
497	أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلَيْدِ بَعْدَمَا المرار الفقعسي أو المرار الحنظلي (الأسدي)	[الكامل] 195
قافية الضاد		
92 = =	رَاضٍ حَبِيبِي عَارِضٌ قَدْ بَدَا وِظَنِّ قَوْمٍ أَنَّ قَلْبِي سَلَا أبو حيان النحوي	[السريع] بلا = =
177 = 51	فَوَاللَّهِ لَا أُنْسَى قَتِيلًا رُزِئْتُهُ عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومُ وَإِنَّمَا أبو خراش الهذلي	[الطويل] = 51
قافية الطاء		
146 و263	حَتَّى إِذَا حَنَّ الظَّلَامُ وَاحْتَلَطُ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ العجاج بن ربيعة	[الرجز] 30 و83

قافية العين		
111	إِبَائِي لَمَّا صرْتُ شَيْخاً خَلَعَا مجهول القائل	20 [الرجز] إِنِّي لأَرْجُو مُحْرِزاً أَنْ يَنْفَعَا
467	فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْعَيْشِ أَجْمَعَا مجهول القائل	171 [الطويل] فَمَا نَحْيِي لَا نَسَامُ حَيَاةً وَإِنْ نُمْتُ
181	وَمَنْ لَا نُجِرُهُ يُمَسِّ مَنَا مُفْرِزَعَا هشام المري	52 [الطويل] فَمَنْ نَحْنُ نَوْمنه يَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ
246 و250	فَإِنَّ فُوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ جميل بثينة	79 و 80 [الطويل] فَإِنَّ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمُ
196	فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةَ شَفِيعُ قيس ليلي أو ابن ذريح	56 [الطويل] مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي
215	عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقْتُهُ الصَّوَانِعُ النابعة الذبياني	68 [الطويل] كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا
212	فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ العباس بن مرداس	65 [البسيط] أَبَا خِرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا تَفَرِّ
121	صَحَابَةُ مُوسَى بَعْدَ آيَاتِهِ التَّسْعِ المعري	23 [الطويل] أَصَدَّقُهُ فِي مَرِيَّةٍ وَقَدْ امْتَرَّتْ
193 = =	عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ مَيِّزٌ عَنْهُ فُنْزَعَا عَنْ فُنْزِعِ أَبُو النجم العجلي	54 [الرجز] قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدَّعِي مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَعِ جَذْبُ اللَّيَالِي أْبْطِي أَوْ أَسْرِعِي

66 =	وَأَسْأَلُ عَنْهُمْ مَنْ لَقِيتُ وَهُمْ مَعِي وَيَسْتَأْفَهُمْ قَلْبِي وَهُمْ بَيْنَ أَضْغَعِي	وَمِنْ عَجَبِي أَتَى أَحِنَّ إِلَيْهِمْ وَتَطَّلُبُهُمْ عَيْنِي وَهُمْ فِي سَوَادِهَا	بلا =	[الطويل] القاضي الفاضل
392	مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزْرِيِّ الشَّافِعِيِّ	يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعِي	=	[الرجز] محمد ابن الجزري
244	فَهَوَّ حَرِّ بَعِيشَةٍ ذَاتِ	مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعْنَى	78	[الرجز] سَعَةٍ مَجْهُولِ الْقَائِلِ
486	إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا	وَبُئِتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ	182	[الطويل] قيس ليلى أو ابن الدمينه أو إبراهيم الصوي
قافية الفاء				
39	أَوْ مِثْلَ حِزْتِهِ فَلَا تَحْيِفَا	أَوْ كَانَ جِزءٌ مَا لَهُ أَضْيِفَا	بلا	[الرجز] ابن مالك النحوي
371	وَلَا صَرِيْفًا وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزْفُ	بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا	128	[البسيط] مجهول القائل
157 158،	وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ مَتَّى يُعْنَفُ	أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَيْتَ عَشْوَةَ	48	[الطويل] ابن هشام الأنصاري
158	وَلَا قَائِلُ بِالْعَرَفِ فَيُنَا يُعْنَفُ	وَمَا حُلٌّ مِنْ جَهْلٍ حُبِّي حُلْمَانَا	بلا	[الطويل] الفرزدق
380	مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَارْفُ	فَأَمَهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأْتَهُ	141	[الطويل] أوس بن حجر

405	وَحَثَّ الْقَطِيبَ الشَّحْشَحَانَ الْمَكْلَفُ	لَدُنْ غَدْوَةٌ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى	بلا ذو الرمة
498	إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصِفُ	فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا	197 حرقة بنت النعمان أو أختها هند
48 = مجهول القائل	فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمٌّ مُعْتَرِفٍ فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرٌ مُخْتَلَفٍ	إِذَا كَنَيْتَ بِأَيِّ فِعْلاً تُفَسِّرُهُ وَإِنْ تَكُنْ بِإِذَا يَوْمًا تُفَسِّرُهُ	بلا = مجهول القائل
160 311 434 و 458 و 160 = ميسون بنت بحدل	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيْفٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَكْلِ الرَّغِيْفِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ضَرْبِ الدُّفُوفِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِطِّ الْوُوفِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَعْلِ زُفُوفِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عِلْجِ عَنِيْفِ	لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي وَأَكْلُ كُسَيْرَةٍ مِنْ كَسْرِ بَيْتِي وَأَصْوَاتُ الرِّيَّاحِ بِكُلِّ فَجٍّ وَكَلْبٌ يَنْبَحُ الطُّرَّاقَ دُونِي وَبَكْرٌ يَتَّبِعُ الْأَطْعَانَ صَعْبٌ وَخِرْقٌ مِنْ بَنِي عَمِّي نَحِيْفٌ	= 100 159 و 169 و بلا = = ميسون بنت بحدل
قافية القاف			
60	وَلَمْ يُضْعِفْهَا بَيْنَ فَرْكٍ وَعَشَقٍ	فَعَفَّ عَنْ إِسْرَارِهَا بَعْدَ الْعَسَقِ	بلا رؤبة بن العجاج
474 499 و	وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْتَكِتٌ حَذِيقٌ	أَنْوَرًا سَرَعٌ مَاذَا يَأْفَرُوقُ	178 199 و مالك بن زغبة الباهلي
58	وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ	أَحِبُّ أَبَا مَرَوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ	12 عيلان بن شجاع النهشلي

432 =	في قومها والفحل فحل مُعْرِقُ مَنْ الفتي وهو المَغِيظُ المَحْنَقُ	[الكامل] أُمَحَّمَدُ ولأنت نَجَلُ نَجِيبَةَ ما كانَ ضَرْكَ لَوْ مَتْنَتَ ورَبِّمَا قتيلة بنت - أو أخت - النَّضِرِ بن الحارث	بلا 158
335	فَنِيَّتُنَا ونِيَّتُهُمْ	[الوافر] أَحَقًّا أَن جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَرِيقُ المَفْضَلِ التَّكْرِي	111
158	وما العاشقُ المظلومُ فينا بسارقِ	[الطويل] أَحَالِدُ قد والله أوطئتَ عَشْوَةَ عمرو بن دويرة البجلي	بلا
216 =	أَتَتْ بَيْنَ ثَوْبِي نَرَجِسٍ وشَقَائِقِ عليها مزاجاً فاكتستَ لَوْنَ عاشقِ	[الطويل] وَحَمْرَاءَ قَبْلَ المَزْجِ صَفْرَاءَ بَعْدَهُ حَاكَتْ وَجَنَّةَ المَعشوقِ صِرْفاً فسلطوا ابن دريد	= =
303	والأ فادرِ كُنِي ولَمَّا أَمَزَقِ	[الطويل] وإن كنتُ مأكولاً فكنَ خَيْرَ آكِلِ الممزق العبدي	93
380	وما بِالْحُرِّ أنتَ ولا العتيقِ	[الوافر] أما والله أن لو كنتَ حُرًّا امرأة مجهولة	139
144	يُنْذِرُ من نيرانها فائقِ	[السريع] لا تبعثنَّ الحربَ إتي لك الـ مجهول القائل	27
375 =	تُرَوِّي عِظامي بعدَ موتي عُرُوقُهَا أحافُ إذا ماتُ أن لا أذوقُهَا	[الطويل] إذا مِتُّ فادفني إلى جَنبِ كَرَمَةٍ ولا تدفني في الفلاةِ فإتني أبو محجن الثقفي	134
قافية الكاف			
489	وطالما عَنَيْتُكَ إِلَيْكَ	[الرحز] يا ابن الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكَ أعرابي من حمير	185

304	[الرجز] لم يك شيء يا إلهي قبلكما عبد الله بن عبد الأعلى	94	وكننت إذ كنت إلهي وحدكما
391	[الرجز] أحمد ربّي الله خير مالِك ابن مالك النحوي	بلا	قال محمّد هو ابن مالِك
قافية اللّام			
429	[الرمّل] لاحق الأطلال نهدّ ذو خصل امرأة حارثية	156	لو يشا طار بها ذو ميعه
174	[الوافر] إذا ما خفت من أمر تبالا أبو طالب	50	محمّد تفد نفسك كل نفس
365	[الطويل] ولكن بأن يُغى عليه فيخذلا مجهول القائل	120	إن المرء ميتاً بانقضاء حياته
347	[الوافر] فلولا الغمّد يمسه لسالا المعري	115	يذيب الرعب منه كل عضب
414	[الكامل] تدع الحوائم لا يجذن غليلا جرير	152	لو شئت قد نفع الفؤاد بشرية
325	[الرجز] حتى أبير مالكا وكاهلا امرؤ القيس	108	والله لا يذهب شيخي باطلا
473	[الطويل] أنحب فيقضى أم ضلال وباطل لبيد العامري	175	ألا تسألان المرء ما ذا يحاول
482	[الطويل] من التمر أم هذا حديد وحنذل معمّر بن المثنى	بلا	ولما انتهى العير قالت أبارد

472	[الطويل] عَلَامٌ تَقُولُ السِّيفَ يَثْقُلُ عَاتِقِي مَالِكُ بْنُ الرَّيْبِ إِذَا قَادِنِي بَيْنَ الرَّجَالِ الْجَحْدَلُ	بلا
42 127 و 208 و	[مجزوء الوافر] لَمَيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ كُثَيِّرٌ عَزَّةُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ حَلَّلُ	25 و 6 60 و
140	[الطويل] فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تُمُجُّ دِمَاءَهَا جَرِيرُ بِدِحْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِحْلَةٍ أَشْكَلُ	26
183	[الخفيف] قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ؟ قَلْتُ عَلِيْلُ مَجْهُولُ الْقَاتِلِ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزْنٌ طَوِيلُ	53
145 148 و 405 و	[المتقارب] إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ غَسَّانُ بْنُ وَعَلَةَ فَسَلِّمْ عَلَيَّ أَهْمُ أَفْضَلُ	29 32 و 148 و
324	[الكامل] لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً الْمُقْتَعُ الْكَنْدِيُّ حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ	107
212	[البيسط] وَمَا سَعَادُ غَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا كَعْبُ بْنُ زَهَيْرِ إِلَّا أَغْنَى غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ	66
504 384	[البيسط] إِنَّمَا كَرَّيْنَا حُفَاةً لَا نَعَالُ لَنَا الْأَعَشِيُّ فِي فِتْيَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ	207 142
391	[الطويل] تَوَاصَوْا بِحُكْمِ الْجُودِ حَتَّى عَبِيدُهُمْ مَجْهُولُ الْقَاتِلِ مَقُولٌ لَدَيْهِمْ لَا زَكَاةَ مَالٍ ذِي بُخْلِ	144
497	[الطويل] أَلَا أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ الْبَعِيثُ بْنُ بَشْرِ وَضَنْتُ عَلَيْنَا وَالضَّنِينُ مِنَ الْبُخْلِ	194

156	والحق يدمغُ ثرّهاتِ الباطلِ جرير	ذاك الذي وأبيك يعرفُ مالِكاً [الكامل]	46
144	ولا الأصيلِ ولا ذي الرّايِ والجَدَلِ الفرزدق	ما أنتَ بالحكمِ الثُّرُصَى حُكُومَتُهُ [البيسط]	28
500	ولا سيّما يومِ بدارَةِ جُلُجَلِ امرؤ القيس	ألا رَبُّ يومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صالِحٌ [الطويل]	204
276	وإذا تُصِبَكَ خِصاصةٌ فَتَجَمَلِ عبد قيس بن خفاف البرجمي	واستغنِ ما أغناكَ رَبُّكَ بِالغِنَى [الكامل]	87
449 = 163	ألسنُ ترى السُّمَارَ والتَّاسَ أَحْوالِي لَناموا فما إنْ مِنْ حَدِيثٍ ولا صالِي امرؤ القيس	فَقالتُ عَساكُ اللهُ أَنكَ فَاضِحِي حَلَفْتُ لَهَا بِاللّهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ [الطويل]	بلا 163
72 = بلا =	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَنَنِ الرَّجَالِ فَقُلْتُ العارُ فِي ذُلِّ السُّؤالِ الإمام الشافعي أو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه	لَنَقُلُ الصَّخِرِ مِنْ قُلَلِ الجِبالِ وقالوا لي بأنَّ الكَسبَ عارٌ [الوافر]	بلا =
154	هَيْفَا دُبُوراً بالصِّبا والشِّمَالِ أبو النجم العجلي	وَبَدَّلْتُ وَالِدَهُرُ ذُو تَبَدُّلِ [الرحز]	42
144	يُيَنْدِرُ مِنْ نيرانها فاصطَلِ مجهول القائل	لا تَبَعَثَنَّ الحِربَ إني لَكَ الـ [السريع]	27
154	أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ ولا عُزَلِ جويرية بن بدر	وقَد أدرِكتني والحِوادِثُ جَمَّةٌ [الطويل]	41
244	فَمَنُوطٌ بِحِكمَةِ المُتَعاليِ مجهول القائل	كُلُّ أمرٍ مُباعَدٌ أو مُدانٍ [الخفيف]	77

414	[الوافر] ولو تُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا محمد بن أبي العباس المالقي ولكن لا خيار مع الليالي	150
493	[الطويل] أنا الضَّامِنُ الحَانِي عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا الفرزدق يُدافعُ عَن أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي	187
266 =	[الهمزج] ولولا نَبْلُ عَوَوضٍ فِي الفنْدِ الرِّمَانِي لَطَاعَنْتُ صُدُورَ القَوِّ حُطِّبَيَّ وَأَوْصَالِي مِ طَعْنًا لَيْسَ بِالْأَلِي	84
50 =	[الكامل] مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ أبو كبير الهذلي حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْرُودَةٍ حُبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ كَرَّهَاً وَحَبْلُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحَلَّلِ	10 9
39	[الرجز] ولا تُجِرْ حَالاً مِنَ المِضْأَفِ لَهْ ابن مالك النحوي إلا إذا اقْتَضَى المِضْأَفُ عَمَلَهُ	بلا
197	[الطويل] وقائِلَةٌ تَخْشَى عَلَيَّ أَظْفُهُ مجهول القائل سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُهُ	57
37	[الطويل] ويومِ شَهْدَانَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا رجل من بني عامر قليلًا سوى الطَّعْنِ التَّهَالِ نَوَافِلُهُ	5
85	[الطويل] فهيهِاتَ هيهِاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ جرير وهيهِاتَ خِلَّ بالعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ	13
498	[الخفيف] بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا جميل بثينة إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَيَّ جَمَلُهُ	196
121	[الطويل] لَقِنُ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا كثير عزة وَأَمَكَّنَنِي مِنْهَا إِذْ لَا أَقِيلُهَا	121

قافية الميم			
123 180 و	وإلا فكن في السرِّ والجهر مسلماً	أقول له أرحل لا تقيمن عندنا مجهول القائل [الطويل]	24
153	يا حنّتي لرايت فيه جهنّما	وخفوق قلبي لو رأيت لهيبه المتنبي [الكامل]	39
372	ما من حمامٍ أحدٌ مُغتصماً	لا يُنسك الأسي تأسياً فما مجهول القائل [الرحز]	129
547 = =	ويرى للأوائيل التّقديما وسيتقى هذا الجديد قديما	قل لمن لا يرى المُعاصر شيئاً إنّ ذاك القديم كان جديداً ابن شرف القيرواني [الخفيف]	بلا = =
112	كأنّ على سَنابِكها مُداما	بآية يُقدّمون الخيل شُعثاً الأعشى أو يزيد بن عمرو بن الصعق [الوافر]	21
226	بشيءٍ أنّ أممكم شريرم	لَعَاءَ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا رجل من عُقيل [الوافر]	71
500	كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ	وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ عمرو بن براءة [الطويل]	202
146	فأبيتُ لا حَرَجٌ ولا مَحْرُومٌ	ولقد أبيتُ من الفَتاةِ بمنزِلِ الأحطل [الكامل]	31
486	وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومٌ	صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا المرار الفقعسي [الطويل]	181

42	[الوافر] لَعِزَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلٌ قَدِيمٌ كَثِيرٌ عِزَّةٌ	عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ	بلا
380	[الطويل] فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ المسيب بن علس	لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ	138
458	[الكامل] يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلَّمُ غَيْرَهُ يَصِفُ الدَّوَاءَ الَّذِي السَّقَامُ وَذِي الضَّنَا وَأَرَاكَ تَلْقَحُ بِالرَّشَادِ عُقُولَنَا أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَانْهَاجَهَا عَنْ غِيَّهَا فَهَنَّاكَ يَسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيَهْتَدِي لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ أبو الأسود الدؤلي	هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ كَيْمَا يَصِحَّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمٌ مِنْهَا وَأَنْتَ عَنِ الرَّشَادِ عَقِيمٌ فَإِذَا انْتَهَيْتَ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ	بلا = = = = = 168
88	[الطويل] إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كَنْتُمْ الفرزدق	كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ	16
472	[البيسط] مَا ذَا الْوَقُوفُ عَلَى دَارٍ بَدِي سَلَمٍ أَسَامَةَ بْنِ مَنْقَدِ الشَّيْزَرِيِّ	عَجْمَاءَ أَوْ قَدْ عَرَاهَا عَارِضُ الْبَكَمِ	بلا
65	[الطويل] وَأَعْظَمُ مَا يَكُونُ الشُّوقُ يَوْمًا مَجْهُولُ الْقَائِلِ	إِذَا دَنَّتِ الْخِيَامُ مِنَ الْخِيَامِ	=
498	[المنسرح] لَوْ بِأَبَائِنِ جَاءَ يَخْطِبُهَا المهلhel	رُمَّلٌ مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بَدَمِ	198
379	[الطويل] وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمِ عَلْبَاءُ بْنُ أَرْقَمِ الْيَشْكُرِيِّ	كَأَنَّ طَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ	137
300	[الطويل] أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا المعري	وَنَحْنُ بُوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَا شِمِ	92

530	وما أعانك في غُرمِ كغرامِ [البسيط]	وما هَدَاكَ إلى أرضِ كعالمِها عمرو بن بركة	214
497	على رأسه تُلقِي اللسانَ من الفمِ [الطويل]	وإنا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً أبو حية النميري	193
451	فيه المَشِيبُ لَزُرْتُ أمَّ القاسمِ [الكامل]	لولا الحياءُ وأنَّ رأسي قد عَسَا عدي بن زيد بن رقاع	164
195	كخَبْطَةِ عَصْفورٍ ولم أتلعثمِ [الطويل]	ولولا بنوها حولها لخبطتُها الزبير بن العوام أو كعب بن مالك الأنصاري	55
305	يومَ الأعازِبِ إنَّ وَصَلْتَ وإنَّ لَمِ [الكامل]	احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا إبراهيم بن هرمة	96
153	ولا وَصَلُهُ يَصْفُو لَنَا فَنُكْرِمُهُ [الطويل]	فلا هَجْرُهُ يَبْدُو وفي اليأسِ راحةٌ ابن ميادة	40
301	بِنَحَةِ كَلْبٍ أو بنارٍ يَشِيمُها [الطويل]	ولو تُشْتَرَى مِنْهُ لَباعُ ثيابِهِ ابن مقبل	بلا
قافية النون			
152	قد أَحَوَّجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمَانٍ [السريع]	إنَّ الثمانيْنَ وَبُلَّغَتْها محمّد الشيباني	37
306	لَمَّا غَنِثْتَ نَفْساً أو اثْنينِ [الرجز]	قالَتْ لَهُ باللهِ يا ذا البُرْدَيْنِ مجهول القائل	97
211	ليس عَلَيَّ حَسَبِي بضؤلانِ [مشطور السريع]	أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيانِ أبو المنهال ابن دارة	63

369 372 و	[الوافر] مَنايانا ودولة آخرينا فما إن طُبُّنا جُبُنْ ولكنْ فروة بن مسيك	124 130 و
305	[الوافر] فناديتُ القبورَ فلم تُجِبْنِ أعرابي من بني أسد	95
291	[البيسط] إذ نحن إذ ذاك دونَ الناسِ إخوانا كانتَ منازلُ آلافٍ عهدتُهُمُ الأحطل	89
493 111 و	[السريع] ما قَطَّرَ الفارسِ إلا أنا قد عَلِمْتَ سلمى وجاراتها عمرو بن معد يكرب	188
473	[البيسط] لا يَسْتَفِقْنَ إلى الدَّيرِينِ تَحَناناً يا خُزْرُ تَعْلِبَ ماذا بالِ نِسوتِكُمْ جرير	176
311	[الخفيف] بَرْدِيهِ تُصادِفِيهِ سَخِينا عافتِ المِماءُ في الشِّتاءِ فقلنا مجهول القائل	99
429	[البيسط] إحدى نِساءِ بَنِي ذُهَلِ بنِ شَيْبانا تامتِ فؤادَكَ لو يَحزُنُكَ ما صَنَعْتَ لقيط بن زرارة	157
111	[المتقارب] لُصُوقَ البُرَامِ يَظُنُّ الظُّنوناً فَصَادَفَنَ ذا حَنَقٍ لاصِقٍ كعب بن زهير	بلا
291	[البيسط] والعِيشُ مُنْقَلِبُ إذ ذاكَ أفنانا هل تَرجِعَنَّ ليالٍ قد مَضَيْنَ لنا عبد الله بن المعتز	88
472	[البيسط] يا طالما أوقَدتْ في الحربِ نيرانا ما ذا الوقوفُ على نارٍ وقد حَمَدتْ مجهول القائل	بلا

519 = =	كَلَّا لَعَمْرِي وَلَكِنَّ مِنْهُ شَيْبَانُ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانُ	[البسيط] قالوا أبو الصَّقرِ مِنْ شَيْبَانٍ قَلْتُ لَهُمْ وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلَا بِابْنِ ذَوِي شَرَفٍ ابن الرومي	= = =
235 و237	فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهَوْنِ كَائِنُ	[الطويل] لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنُّ مجهول القائل	75 و76
365	إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ	[المنسرح] إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ مجهول القائل	119
64	العشيقُ أعظمُ ممَّا بالمجانينِ وإنَّما يُصرَعُ المَجنونُ فِي الحِينِ	[البسيط] قالوا جُنُنتَ بِمَنْ تَهْوَاهُ قَلْتُ لَهُمْ العشيقُ لَا يَسْتَفِيقُ الدَّهْرَ صَاحِبُهُ مجنون ليلي	بلا =
267	لَزَمَانُ يَهُمُّ بِالْإِحْسَانِ	[الخفيف] إِنَّ دَهْرًا يَلْفُ شَمْلِي بِجُمْلٍ حسان بن ثابت	85
315	وإِنَّا فَنَذَاكَ بِنَاتِدَانِي ويعْلُوها التَّهَارُ كَمَا عَلَانِي	[الوافر] أليسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو نَعَمْ وَأَرَى الْهَلَالَ كَمَا تَرَاهُ جحدَر بن مالك العكلي	101
472	كَخِزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دِمَانِ	[الوافر] على ما قامَ يَشْتُمُّني لئِمِّمٍ حسان بن ثابت	174
	إليها وهل بعد العناقِ تَدَانِي فأزْدَادُ ما ألقى مِنَ الهَيْمَانِ سوى أن يرى الجِسمينِ يَمْتزِجانِ	[الطويل] أعانقُها والنَّفْسُ بعدَ مَشْوَقةٍ وَألثُمُ فاهَا كي تَزُولَ صَبَابَتِي كَأَنَّ فُوادي لَيْسَ يُشْفَى عَلِيلُهُ ابن الرومي	بلا = =
524	لولا مُخاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي	[البسيط] كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ المتنبي	212

214	[البيسط] يَوْمًا يَمَانٌ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنِ عمران بن حطان	67
204	[الكامل] وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْتُبِّي شمير بن عمرو الحنفي	59
113 و277	[البيسط] مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا حسان بن ثابت أو ابنه عبد الرحمن	22
209 و401	[البيسط] وَكَيْفَ أَرَهَبُ أَمْرًا أَوْ أَرَاغُ بِهِ وَنِعْمَ مَزَكَاً مِنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ الفرزدق	بلا 61 و146
473	[الوافر] دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ أبو حية النميري	177
قافية الهاء		
320 و321 و329 و518	[الكامل] أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ المتلمس الضبعي أو مروان النحوي	104 و106 و110 و209
392	[الرجز] الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى إِلَيْهِ محمد ابن الجزري	بلا
قافية الواو		
227	[الطويل] وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخْتُ كَمَا هَوَى يزيد بن الحكم	73

قافية الياء			
14	وكِدْتُ بِأَخْمَصِي أَطَأَ الثَّرِيَّاءَ وَأَنْ صَيَّرْتُ أَحْمَدَ لِي نَبِيَّاً	[الوافر] وَمِمَّا زَادَنِي شَرَفًا وَتِيهًا دَحْوِي تَحْتَ قَوْلِكَ يَا عَبَادِي القاضي عياض	بلا =
62	وَلَا بَعْضَ مَا فِيهِ إِذَا كُنْتُ رَاضِيَا	[الطويل] وَلَسْتُ بِرَاءٍ عَيْبَ ذِي الْوَدِّ كُلَّهُ عبد الله بن معاوية	=
256	أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُحَيْلًا عَادِيَا	[الرجز] بَنَيْتُهُ بَعْضَبَةَ مِنْ مَالِيَا أُحِيحَةَ بْنِ الْجَلَّاحِ	82
62	وَعَيْنُ أَخِي الرِّضَا عَنْ ذَاكَ عَمِيَا	[الوافر] وَعَيْنُ السُّخْطِ تُبْصِرُ كُلَّ عَيْبٍ المسيب بن علس	بلا
148	فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا	[الطويل] فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ منظور بن سحيم	33
386	بَكَيْتُ فَنَادَيْتُ مُلَيْكَةَ مَا لِيَا	[الطويل] أَلَمْ تَرَ أَنِّي يَوْمَ جَوِّ سُوَيْقَةَ الفرزدق	143
343	وَلَا وَرَزُّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا	[الطويل] تَعَزَّ فَلَ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا مجهول القائل	113 و114
56	تَخَيَّرَ بَابَاتِ الْكِتَابِ هِجَائِيَا	[الطويل] بَنِي عَامِرٍ مَا تَأْمُرُونَ بِشَاعِرٍ ابن مقبل	بلا
374	فَتَرَكَهَا نِقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَا	[الطويل] أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا جميل بثينة	132

12	[الوافر] ألا أبلغ أبا عمرو رسولاً بأني عن فتاحتكم غني الأشعر الجعفي	1
441	[الكامل] قد كنت في خير فتعرفه أحد الفصحاء	161



مسرد الأدوات

لَمَّا : 109 و 300 و 378
لن : 511
لو : 412
لولا : 345
ما : 465
ماذا : 472
مَدَّة الإنكار : 370
مذ ومنذ : 135
مَنْ : 398
مِنْ : 35 و 223 و 269
مذ ومنذ : 135
نعم : 311
الواو : 455

حَتَّى : 317
رُبَّ : 218 و 494
عَوْض : 265
«في» التعليلية : 207 و 289
قط : 79 و 261
قد : 441
الكاف : 227 و 495
كَلَّا : 333
لام التعليل : 261
لام التقوية : 9 و 164
لام التوقيت : 241
اللَّام الفارقة : 310
لا : 337
لعلَّ : 224
لكن : 94

أجل : 286
إِذْ : 289
إذا : 257
«أل» الموصولة : 244 و 217
أَلَا : 335
أَمَّا : 18
أَنْ : 373
إِنْ : 356
«أو» التنويعية : 323
إِيَّ : 316
أَيَّ : 403
الباء : 3 و 221 و 496
بلى : 270
ثم : 518



مسرّد الأعلام

تنويه :

- 1- لا اعتبار لما يتقدّم الاسم من نحو : الـ ، ابن ، أبو ، ابن أبي ، أم ، ابن أم ، ذو .
- 2- كنتُ أترجم للعَلَم عند أول ذكر له في الكتاب فقط، ثم أحيل إلى هذه الترجمة عند تكراره في المرة الثانية فقط.
- 3- لم أذكر في هذا المسرد سوى الأعلام الواردة في متن الكتاب من دون حواشيه .
- 4- وضعتُ الرمز (*) بجانب العَلَم الذي ورد في الشعر ، والرمز (؟) بجانب العَلَم الذي تم تسليط الضوء عليه في متن هذا الكتاب، والرمز (?) بجانب العَلَم الذي لم أقف على ترجمة له في المصادر.

حرف الهمزة	
آدم <small>عليه السلام</small> : 11 و 171 و 172 و 327 و 338 و 518 و 546.	351 و 368 و 381 و 407 و 408 و 410 و 447 و 455 و 461 و 476 و 501 و 529 و 546.
إبراهيم <small>عليه السلام</small> : 12 و 129 و 169 و 281 و 291 و 301 و 382 و 394 و 490.	أرسطوطاليس: 62.
أبي بن كعب: 93 و 262 و 355.	أرقم بن علباء اليشكري: 379.
أثير الدين = أبو حيان الأندلسي	الأزهري (صاحب التهذيب): 59 و 60.
ابن الأثير (مجد الدين): 233 و 438 و 460.	أبو إسحق الإسفراييني: 369.
ابن الأثير الكاتب (ضياء الدين): 27.	الإسفراييني = أبو إسحق
أحمد بن طيفور (صاحب المنشور والمنظوم): 66.	الإسفراييني = تاج الدين (صاحب اللباب)
أحمد = ابن المنير الإسكندري (ناصر الدين)	الإسفراييني = عصام الدين
أحمد بن يحيى (ثعلب): 59 و 96 و 97 و 184 و 185 و 186 و 333 و 355.	الإسنوي (جمال الدين): 11 و 69.
الأخطل: 146 و 291.	الأشعري = أبو الحسن
الأخفش الأوسط (أبو الحسن): 16 و 96 و 127 و 136 و 139 و 147 و 150 و 195 و 197 و 203 و 227 و 237 و 252 و 253 و 257 و 269 و 270 و 280 و 288 و 331 و 332 و 347 و 350.	الأشعري = أبو موسى
	الأشموني: 371.
	ابن الإصغ: 139.
	الأصمعي: 63 و 453.
	ابن الأعرابي: 60 و 453.
	الأعشى: 499 و 504.

95 و 104 و 105 و 107 و 108 و 109 و و 110 و 112 و 129 و 137 و 139 و 140 و 148 و 149 و 151 و 164 و 167 و 175 و 181 و 196 و 200 و 211 و 212 و 237 و 242 و 243 و 245 و 246 و 261 و 269 و 270 و 277 و 300 و 302 و 312 و 322 و 324 و 333 و 335 و 338 و 340 و 341 و 342 و 353 و 354 و 358 و 361 و 363 و 365 و 368 و 371 و 373 و 375 و 378 و 381 و 388 و 406 و 429 و 435 و 439 و 442 و 447 و 460 و 461 و 476 و 487 و 493 و 503 و 513 و 528 و 533 و 534 و 542 و 543 و 546.
أبو البقاء العكبري: 148 و 150 و 169 و 170 و 197 و 203 و 235 و 236 و 276 و 324 و 466 و 541.
أبو بكر � ابن السراج
أبو بكر � شعبة القارئ
أبو بكر � ميرمان النحوي
أبو بكر بن العربي: 421.
بهاء الدين السبكي: 29 و 421.
البيضاوي: 184 و 345 و 367 و 537.

حرف التاء

تاج الدين الإسفراييني (صاحب اللباب): 349.
الترمذي: 469 و 507.
التفتازاني (سعد الدين): 4 و 7 و 8 و 18 و 21 و 22 و 26 و 34 و 52 و 56 و 77 و 79 و 121 و 140 و 169 و 205 و 237 و 238 و 337 و 338 و 344 و 357 و

الأعلم الشنتمري: 47.
الأعلم العُقيلي (أبو حرب): 148.
الأعمش (سليمان بن مهران): 199.
أفلاطون: 62.
أكمل الدين: 542.
إمام الحرمين � الجويني
أمية بن أبي الصلت: 504.
ابن الأنباري (أبو بكر): 57 و 295.
الأندلسي � محمد بن عبد الله المرسي
أنس بن مُدْرِكة: 437.
أويس بن الصامت الأنصاري: 445.

حرف الباء

البخاري: 32 و 57.
بدر الدين بن مالك (ابن الناظم): 222 و 392 و 409 و 410 و 423 و 424 و 528.
ابن برهان: 127 و 208.
ابن بري: 466.
بشر بن مروان*: 209 و 402.
ابن بشير الشيباني?: 485.
البطلبوسي � ابن السيد
بعض الأعراب: هو محبوب بن أبي العَشَنَظ النهشلي: 453.
بعض الشارحين: 262.
بعض الصحابة � حارثة بن وهب الخزاعي
بعض المتأخرين: 68 و 75 و 340 و 512 و 543
بعض المحققين: 7 و 8.
بعضهم: 10 و 16 و 26 و 29 و 33 و 39 و 43 و 45 و 48 و 49 و 54 و 57 و 59 و 64 و 69 و 70 و 71 و 85 و 87 و 91 و 93 و

ابن جني (أبو الفتح): 51 و 74 و 160 و 208 و 212 و 215 و 281 و 296 و 298 و 355 و 498 و 527 و 533.
الجنيد (أبو القاسم): 63.
الجوحري: 509.
الجوهري (صاحب الصحاح): 15 و 16 و 168 و 265 و 306 و 426 و 482 و 546.
الجويني: 38 و 68 و 396 و 543.

حرف الحاء

أبو حاتم السجستاني: 335.
ابن الحاجب: 18 و 28 و 29 و 34 و 47 و 80 و 82 و 103 و 112 و 135 و 136 و 188 و 212 و 275 و 309 و 338 و 358 و 370 و 386 و 419 و 422 و 424 و 427 و 430 و 444 و 521 و 526.
ابن الحاج: 423.
حارثة بن وهب الخزاعي: 262.
الحديثي (ركن الدين): 120 و 192.
أبو حذيفة (مولى سالم): 422.
أبو حرب = الأعمى العقيلي
الحرميان (ابن كثير المكي ونافع المدني): 310 و 367 و 369.
الحريري: 462.
حزقيل التميمي: 172.
ابن حزم الأندلسي (علي بن أحمد): 201.
أبو الحسن = الأخفش الأوسط
الحسن بن يسار (القارئ): 91 و 199.
أبو الحسن الأشعري: 68 و 396 و 543.
الحسن بن هاني = أبو نواس

390 و 398 و 399 و 412 و 418 و 419 و 422 و 425 و 452 و 455 و 478 و 527 و 531 و 541 و 543.
ابن تيمية: 11.

حرف الشاء

ثعلب = أحمد بن يحيى
الثعلبي: 463.
ثمامة بن أشرس: 64.

حرف الجيم

جابر بن عبد الله النصارى: 43.
الجامي: 25.
الجُبائي (أبو علي): 396.
جحدر بن مالك: 315.
جذيمة الأبرص: 480.
الجرجاني (السيد الشريف صاحب التعريفات): 5 و 6 و 24 و 46 و 78 و 83 و 120 و 122 و 139 و 190 و 193 و 246 و 247 و 267 و 338 و 349 و 350 و 448 و 472.
الجرجاني (عبد القاهر): 28 و 208.
جرجيس التميمي: 172.
الجرمي: 528.
جرير: 140 و 414.
ابن الجزري (محمد): 392.
الجزولي: 357.
جلال الدين المَحَلِّي: 224 و 232 و 349.
ابن جماعة (عز الدين): 54 و 316.
جمال الدين = الإسنوي
جميل بشينة: 246.

ابن الحجاز: 424 و 490 و 513.
أبو خراشة* (خفاف بن ندبة): 212.
ابن خروف: 47 و 95 و 110 و 239 و 240 و 246 و 268 و 302 و 339 و 474.
الخطيبي: 421.
ابن خلكان: 270.
الخليل بن أحمد الفراهيدي: 74 و 106 و 145 و 146 و 147 و 333 و 405 و 532 و 533 و 535.
حولة بنت ثعلبة: 445.

حرف الدال

داود التلمیذی: 61.
أبو دؤاد الإيادي: 495.
ابن درستويه: 142 و 477 و 490.
ابن دريد: 141 و 216.
الدقاق (أبو علي): 13.
الدمامي: 51 و 74 و 82 و 132 و 133 و 135 و 136 و 137 و 144 و 169 و 170 و 171 و 193 و 203 و 236 و 251 و 252 و 286 و 292 و 296 و 312 و 321 و 324 و 325 و 326 و 336 و 337 و 345 و 357 و 359 و 363 و 387 و 390 و 393 و 395 و 396 و 409 و 422 و 427 و 430 و 433 و 442 و 443 و 444 و 449 و 450 و 466 و 482 و 484 و 487 و 521 و 531 و 532 و 535.
ابن الدهان: 236.
الدواني (جلال الدين): 5 و 22 و 68 و 543.

حرف الذال

أبو الحسين الباهلي: 396.
حسين الميثذي (قاضي مير): 69 و 523 و 543.
حفص (القارئ): 308.
الحفيد (سيف الدين أحمد بن يحيى الهروي حفيد السعد التفتازاني): 122 و 510 و 512.
الحليمي: 546.
حمزة الزيات (القارئ): 89 و 308 وانظر السبعة فهو أحدهم.
الحميري (صاحب الروض المعطار): 481.
ابن حنبل: 469.
الحوفي: 220 و 353 و 467 و 469.
أبو حيان الأندلسي النحوي: 29 و 31 و 39 و 74 و 75 و 92 و 112 و 139 و 140 و 151 و 159 و 162 و 241 و 306 و 376 و 409 و 453 و 493 و 516 و 517 و 534.
أبو حية النميري: 496.

حرف الحاء

خالد الأزهري (الشارح): 1 و 19 و 20 و 29 و 32 و 39 و 58 و 73 و 102 و 118 و 123 و 142 و 151 و 153 و 165 و 184 و 185 و 204 و 207 و 217 و 259 و 275 و 284 و 285 و 324 و 334 و 348 و 349 و 367 و 382 و 386 و 403 و 410 و 411 و 421 و 439 و 442 و 463 و 470 و 507 و 508 و 519 و 520 و 523 و 532 و 541 و 545.
خالد بن عبد الله القسري*: 157.
ابن خالويه: 462.

الزبير بن العوام <small>رضي الله عنه</small> : 195.
الزجاج (أبو إسحق): 74 و 136 و 142 و 175 و 221 و 287 و 335 و 410 و 503 و 527.
الزجاجي: 61 و 306 و 394.
زرّ بن حبّيش: 262.
زرقاء اليمامة: 482.
الزمنخشري (صاحب الكشاف): 17 و 22 و 26 و 28 و 31 و 37 و 41 و 45 و 47 و 48 و 52 و 56 و 71 و 82 و 83 و 104 و 105 و 119 و 131 و 132 و 151 و 160 و 161 و 163 و 167 و 171 و 173 و 176 و 192 و 197 و 223 و 224 و 241 و 254 و 268 و 287 و 304 و 318 و 340 و 341 و 353 و 385 و 387 و 388 و 389 و 390 و 394 و 396 و 431 و 436 و 453 و 454 و 455 و 462 و 468 و 470 و 471 و 504 و 511 و 512 و 513 و 515.
أبو زهير المدني <small>رضي الله عنه</small> : 64.
زياد ابن أبيه*: 51.
زياد بن منقذ (المرار التميمي): 485.
زيد بن علي <small>رضي الله عنه</small> : 173.
الزير سالم <small>رضي الله عنه</small> المهلهل
زين الدين بن العراقي: 422.

حرف السين

سالم بن عياش <small>رضي الله عنه</small> أبو بكر شعبة القارئ
سالم مولى أبي حذيفة: 422.
السبعة (القراء): 354 و 361 و 490.
السبكي <small>رضي الله عنه</small> بماء الدين

ابن ذكوان (عبد الله القارئ): 430.
ذو البردين (عامر بن أحيمر)*: 306.

حرف الراء

الرازي <small>رضي الله عنه</small> سليم الرازي
الرازي (فخر الدين): 5 و 395 و 458 و 536 و 541.
الراغب الأصفهاني: 9 و 21 و 25 و 233 و 267 و 449.
رؤبة بن العجاج: 492 و 503.
الربيع بن حُثيم: 491.
أبو رجاء العطاردي: 491.
الرضي (نجم الدين): 17 و 30 و 42 و 83 و 85 و 93 و 105 و 111 و 116 و 135 و 145 و 146 و 147 و 168 و 176 و 189 و 192 و 193 و 194 و 204 و 205 و 208 و 213 و 215 و 225 و 240 و 253 و 257 و 263 و 270 و 285 و 286 و 293 و 294 و 307 و 351 و 357 و 366 و 367 و 382 و 383 و 391 و 392 و 393 و 394 و 395 و 397 و 406 و 410 و 411 و 427 و 445 و 447 و 455 و 468 و 476 و 477 و 489 و 520 و 531 و 534 و 539.
ابن الرقاع <small>رضي الله عنه</small> عدي بن زيد
الرماني: 219 و 346 و 494.
ذو الرمة: 100.
ابن الرومي: 65 و 518.

حرف الزاي

الزبّاء: 480 <small>رضي الله عنه</small> .
--

535 و 533 و 532 و 527 و 526 و 546.
ابن السَّيِّد البطلبوسيّ: 194 و 389.
السَّيِّد = الجرجاني صاحب التعريفات
ابن سيده الأندلسي (صاحب المحكم): 61 و 65 و 441 و 480.
السيرافي (أبو سعيد): 137 و 138 و 351 و 420 و 474.
ابن سينا (أبو علي): 63.
السيوطي (جلال الدين): 57 و 221 و 285 و 320 و 346 و 406.

حرف الشين

الشارح = خالد الأزهرى، إلا في الصفحة 351 فهو الرضي شارح الكافية.
الشافعي: 43 و 72 و 130.
أبو شامة: 466.
ابن الشجري: 196 و 346 و 347 و 428 و 429 و 497.
شعبة بن عياش القارئ (أبو بكر): 161 و 367.
الشلوبين (أبو علي): 178 و 180 و 181 و 182 و 208 و 296 و 315 و 316 و 339 و 340 و 346 و 413.
الشمُّنِّي: 82 و 123 و 132 و 133 و 136 و 251 و 326 و 390 و 443 و 450 و 451 و 466 و 485 و 488.

حرف الصاد

صاحب أسرار التنزيل = عبد الواحد بن عبد الله الأنصاري
صاحب التقريب = الففال الكبير

السجستاني = أبو حاتم
السخاوي: 131.
ابن السراج (أبو بكر): 135 و 150 و 201.
سعاد*: 212.
سعد الدين = التفتازاني
سعيد بن جبير: 159 و 362 و 363.
ابن سعيد الفقعسي (المرار): 485.
السكاكي (صاحب المفتاح): 23 و 125 و 507.
ابن سلامة العجلي (المرار): 485.
السُّلَيْك بن السُّلْكَة*: 436 و 437.
سُلَيْم الرازي: 385.
سليمان السُّلَيْكَة: 61.
سليمان الأعمش: 199.
أبو سليمان الدمشقي: 450.
سليمان بن ناصر الأنصاري: 396.
السمعاني (صاحب الأنساب): 269.
السمين الحلبي: 163 و 407 و 454 و 456 و 466 و 469 و 471 و 475.
السهيلي (عبد الرحمن): 270 و 272 و 527.
سيويه: 16 و 33 و 74 و 53 و 96 و 110 و 112 و 114 و 120 و 127 و 136 و 147 و 150 و 201 و 222 و 227 و 229 و 237 و 239 و 240 و 246 و 273 و 300 و 302 و 313 و 314 و 315 و 316 و 324 و 331 و 333 و 339 و 350 و 351 و 362 و 365 و 370 و 373 و 377 و 380 و 405 و 406 و 431 و 452 و 453 و 456 و 476 و 477 و 486 و 487 و 490 و 492 و 501 و 516 و 517 و 518.

عاصم (القارئ): 456 و 483 وانظر السبعة فهو أحدهم.
ابن عامر (عبد الله القارئ): 92 و 93 و 161 و 308 و 407 وانظر السبعة فهو أحدهم.
عامر بن أحيمر � ذو البردين*
عامر بن الحليس � أبو كبير الهذلي
ابن عباس � عبد الله
أبو العباس � المبرد
عبد الرحمن � السهيلي
ابن عبد السلام � عز الدين
عبد العزيز بن مروان بن الحكم*: 366.
عبد القادر المكي: 33.
عبد القاهر الجرجاني: 28 و 208.
أبو عبد الله � الحفيد
عبد الله � ابن ذكوان
عبد الله بن عباس: 159 و 162 و 174 و 183 و 271 و 272 و 314 و 316 و 450 و 469.
عبد الله بن مسعود: 173 و 200 و 312 و 355 و 403 و 491 و 503.
عبد الله (النقره كار): 267.
ابن عبد المنعم � الحِميري (صاحب الروض المعطار)
عبد الواحد بن عبد الله الأنصاري (صاحب أسرار التنزيل): 39.
عبيد بن شرية الجرهمي: 295.
أبو عبيد القاسم بن سلام: 60.
أبو عبيدة معمر بن المثنى: 297 و 355 و 373 و 482.

صاحب التلخيص � القزويني الخطيب
صاحب الحروف � عيسى بن عمر الأسدي
صاحب الروض المعطار � الحِميري
صاحب الكشاف � الزمخشري
صاحب اللباب � التاج الإسفراييني
صاحب المحكم � ابن سيدة
صاحب المفتاح � السكاكي
صاحب المنظوم والمنثور � أحمد بن طيفور
صاحب الوجوه والنظائر: 19.
صاعد الأندلسي (صاحب الطبقات): 61.
الصفار: 515 و 517.
صهيب الرومي: 417 و 421.
الصيمري: 201.

حرف الصاد

ابن الضائع: 340.
ضياء الدين بن العليج?: 487.
ضياء الدين عمر (والد الفخر الرازي): 396.

حرف الطاء

الطائي (منظور بن سحيم): 148.
ابن طاهر: 219 و 240 و 375 و 376.
ابن أبي طاهر الخراساني � أحمد بن طيفور
ابن الطراوة: 314 و 347.
طلحة بن سليمان: 117.
أبو الطيب المتنبي: 153.
الطبي: 106 و 544.

حرف العين

عائشة: 281 و 470.
ابن أبي العافية: 239.

عثمان بن سعيد: ورش (القارئ): 92.
عُثَيْر بن لبيد العذري: 295.
عدي بن زيد بن الرقاع: 451.
العِزُّ = ابن جماعة
عز الدين بن عبد السلام: 11 و 43 و 59 و 65 و 73 و 114 و 142 و 434 و 545.
ابن عصفور الإشبيلي: 138 و 189 و 191 و 301 و 315 و 337 و 339 و 380 و 448 و 450 و 468 و 474 و 515 و 518 و 526 و 527.
عصام الدين الإسفراييني: 341 و 411.
العطاردي = أبو رجاء
عطية والد جرير*: 397.
ابن عطية: 235 و 479.
ابن عقيل: 284 و 285 و 409.
العقيلي = أبو حرب الأعمم
العُكْبَرِي = أبو البقاء
عكرمة (مولى ابن عباس): 469.
أبو العلاء المعري: 100 و 121 و 347.
علاء بن أرقم البشكري: 379.
ابن العلج (ضياء الدين): 487.
أبو علي = الجبائي
أبو علي = الدقاق
أبو علي = ابن سينا
أبو علي = الشلوين
أبو علي = الفارسي
عمر بن الخطاب: 307 و 421.
عمر بن الورد: 391.
عمران بن حطان: 214.
عمرو بن عدي اللّحمي (ابن أخت جذيمة): 480
أبو عمرو بن العلاء (القارئ): 147 و 355 و 372 و 398 و 429 و 473. وانظر: النحويين؛ فهو أحدهما
عمرو بن معد يكرب*: 495.
ابن عمرو: 340.
عياض بن موسى (القاضي): 14 و 19 و 70.
عيسى السّليمان: 171 و 172 و 385 و 386.
عيسى الصفوي: 24 و 25 و 46 و 77 و 80 و 191.
عيسى بن عمر الأسدي (صاحب الحروف): 469.
عيسى بن عمر الثقفي: 469 و 504.
العيني: 433.

حرف الغين

غضوب*: 370.
غيلان بن عقبة = ذو الرمة

حرف الفاء

الفارسي (أبو علي): 33 و 47 و 74 و 104 و 110 و 135 و 189 و 191 و 197 و 208 و 211 و 298 و 301 و 312 و 340 و 401 و 402 و 466 و 474 و 475 و 493 و 498 و 501.
الفاضل اليميني: 132 و 247.
أبو الفتح = ابن جني
فخر الدين = الرازي
الفرّاء: 84 و 95 و 96 و 102 و 139 و 173 و 245 و 362 و 471 و 477 و 479 و 528.

عثمان بن سعيد: ورش (القارئ): 92.
عُثَيْر بن لبيد العذري: 295.
عدي بن زيد بن الرقاع: 451.
العِزُّ = ابن جماعة
عز الدين بن عبد السلام: 11 و 43 و 59 و 65 و 73 و 114 و 142 و 434 و 545.
ابن عصفور الإشبيلي: 138 و 189 و 191 و 301 و 315 و 337 و 339 و 380 و 448 و 450 و 468 و 474 و 515 و 518 و 526 و 527.
عصام الدين الإسفراييني: 341 و 411.
العطاردي = أبو رجاء
عطية والد جرير*: 397.
ابن عطية: 235 و 479.
ابن عقيل: 284 و 285 و 409.
العقيلي = أبو حرب الأعمم
العُكْبَرِي = أبو البقاء
عكرمة (مولى ابن عباس): 469.
أبو العلاء المعري: 100 و 121 و 347.
علاء بن أرقم البشكري: 379.
ابن العلج (ضياء الدين): 487.
أبو علي = الجبائي
أبو علي = الدقاق
أبو علي = ابن سينا
أبو علي = الشلوين
أبو علي = الفارسي
عمر بن الخطاب: 307 و 421.
عمر بن الورد: 391.
عمران بن حطان: 214.

184 و 191 و 207 و 210 و 217 و 221 و 229 و 231 و 245 و 252 و 245 و 255 و 259 و 262 و 265 و 269 و 272 و 273 و 279 و 303 و 312 و 320 و 323 و 334 و 536 و و537.
أبو كبير الهذلي: 50 و 149.
ابن كثير المكي (قارئ): انظر: (الحرميين) فهو أحدهما، والسبعة فهو أحدهم.
الكسائي: 60 و 139 و 312 و 336 و 362 و و471 و 479. وانظر: (النحويين) فهو أحدهما، والسبعة فهو أحدهم.
كعب بن زهير <small>رضي الله عنه</small> : 212.
ابن الكلبي (هشام): 295.
الكواشي (أحمد بن يوسف): 224 و 256.
ابن كيسان: 154 و 529.

حرف اللام

لبيد العامري: 472.
الليثاني: 374.
اللقاني (ناصر الدين): 348.
الليث: 60.
ليلي*: 426 و 486.

حرف الميم

المازني: 284 و 410.
المالقي (صاحب الرصف): 268 و 269.
ابن مالك (الناظم): 31 و 39 و 47 و 100 و 110 و 111 و 112 و 139 و 144 و 185 و 194 و 208 و 209 و 237 و 250 و 251 و 261 و 263 و 266 و 267 و 268 و 281 و 301 و 302 و 304 و

الفرزدق: 50 و 187 و 493.
الفتاري أو الفنري: 33 و 36 و 52 و 286 و 287 و و507.
فيثاغورس: 61 و 62.

حرف القاف

القاسم بن سلام = أبو عبيد
ابن قاسم العبادي، وهو المقصود من إطلاق كلمة (شـيخنا): 24 و 35 و 44 و 52 و 55 و و130 و 134 و 142 و 143 و 221 و و222 و 245 و 262 و 285 و 348 و و409.
ابن أم قاسم المرادي: 139 و 158 و 201 و 222 و و372 و 439 و 444 و 532.
أم القاسم*: 451.
القاضي مير = حسين الميبيدي
ابن قتيبة الدينوري: 297 و 453.
قتيلة بنت الحارث: 432 <small>هـ</small> .
القراء = السبعة
القراي (شهاب الدين): 321 و 421 و 493.
القزويني الخطيب (صاحب التلخيص): 23.
قصر بن سعد (صاحب جذيمة): 479 و 480.
قطب الدين الرازي: 78 و 489 و 542.
القفال الكبير (صاحب التقريب): 106.
قيس ليلي: 64.
ابن قيم الجوزية: 38.

حرف الكاف

الكايزوني: 399 و 400.
الكافيحي: 45 و 53 و 58 و 164 و 166 و 170 و و171 و 172 و 172 و 175 و 182 و

مریم العذراء عليها السلام: 161 و 290 و 385.
مسلم بن الحجاج (صاحب الصحيح): 13.
ابن مسعود ⇒ عبد الله
المصنّف ⇒ ابن هشام الأنصاري، إلا في الصفحات 31 و 223 و 393 و 394 و 410 فهو ابن مالك ناظم الألفية.
ابن معاذ الحرشي (المرار): 485.
معاوية بن أبي سفيان: 295 و 434.
المعري ⇒ أبو العلاء
مُعَمَّر بن المثني ⇒ أبو عبدة
معن بن أوس: 155.
أبو المغوار بن سعد الغنوي*: 225.
المَكِّيّ (عبد القادر): 33.
مكي بن أبي طالب: 334 و 337.
المنتخب: 115 و 198 و 232 و 253 و 255.
منظور بن سحيم الطائي: 148.
ابن المنير الإسكندري (ناصر الدين أحمد): 132 و 357.
المهدوي: 479.
المهلهل ابن ربيعة (الزير): 498.
موسى التليدي*: 12 و 121 و 512 و 520.
أبو موسى الأشعري: 307.
ميسون بنت بحدل الكلبي: 434.

حرف النون

النابعة الذبياني: 491.
أبو ناجية: 216.
ناصر الدين ⇒ ابن المنير الإسكندري
ناظر الجيش (محبّ الدين): 83 و 282 و 363.
نافع المدني: 330 و 331 وانظر: (الحرميين) فهو

و 318 و 323 و 324 و 326 و 332 و 334 و 335 و 337 و 346 و 359 و 346 و 371 و 378 و 391 و 393 و 394 و 395 و 398 و 401 و 410 و 420 و 427 و 427 و 453 و 466 و 467 و 475 و 489 و 496 و 512 و 515 و 526 و 527 و 532 و 534 و 535.
المأمون: 64.
المبردّ (أبو العباس): 53 و 114 و 135 و 147 و 154 و 208 و 227 و 286 و 287 و 317 و 336 و 350 و 357 و 362 و 487.
ميرمان (أبو بكر): 284.
المتنبي ⇒ أبو الطيب
مجد الدين ⇒ ابن الأثير
المجنون ⇒ قيس ليلي
محبّ الدين ⇒ ناظر الجيش
محلّم الشيباني: 152.
محمد بن الجزري: 392.
محمد بن عبد الله المرسي الأندلسي: 82 و 342.
ابن محيصن (قارئ): 374.
المرادي ⇒ ابن أم قاسم
المرار التميمي ⇒ زياد بن منقذ
المرار الحرشي ⇒ ابن معاذ
المرار الشيباني ⇒ ابن بشير
المرار العجلي ⇒ ابن سلامة
المرار الفقعسي ⇒ ابن سعيد
المرار الكلبي: 485.

366 و 364 و 338 و 334 و 330 و 367 و 368 و 381 و 383 و 385 و 387 و 390 و 394 و 395 و 396 و 401 و 404 و 417 و 423 و 441 و 444 و 447 و 450 و 453 و 457 و 463 و 471 و 482 و 487 و 509 و 514 و 521 و 531 و 534 و 538.
ابن هشام الخضراوي: 249 و 252 و 324 و 325 و 327 و 413.
هشام الضرير: 96 و 97.
هشام ابن الكلبي: 295.
ابن هشام اللخمي: 439.

حرف الواو

أبو وائل الأوضاحي: 64.
ورث (القارئ): 92.
ابن الوردي: 391.

حرف الياء

يحيى بن أكنم: 64.
يحيى بن يعمر (قارئ): 243.
يعقوب الحضرمي (قارئ): 456.
ابن يعيش: 243.
اليميني = الفاضل اليميني
يونس العنبي: 355 و 546.
يونس بن حبيب: 145 و 147 و 372 و 405.

أحدهما، والسبعة فهو أحدهم.
ابن الناظم = بدر الدين بن مالك
نجم الدين سعيد العجمي: 275 و 476.
النحويان (أبو عمرو بن العلاء والكسائي): 310.
النسائي: 469.
نصر بن سيار*: 404.
أبو نعيم الأصفهاني (صاحب الحلية): 422.
النقره كار = عبد الله
أبو نواس: 216.
النووي (يحيى بن شرف): 10 و 13 و 71.

حرف الهاء

هارون العنبي: 12.
هارون بن موسى الأعور (قارئ): 431.
الهذلي (شماس): 452.
الهروي (علي بن محمد صاحب الأزهية): 354.
أبو هريرة: 470.
ابن هشام الأنصاري (المصنف): 28 و 31 و 33 و 43 و 53 و 56 و 81 و 82 و 84 و 86 و 102 و 104 و 105 و 110 و 111 و 112 و 113 و 120 و 123 و 132 و 142 و 143 و 150 و 153 و 162 و 164 و 168 و 170 و 175 و 181 و 184 و 185 و 186 و 194 و 203 و 219 و 236 و 240 و 241 و 259 و 261 و 263 و 265 و 267 و 268 و 279 و 280 و 293 و 303 و 325 و



مسرد الأقبوام والجماعات

- وُضع الرمز (Ⓢ) بجانب التسمية التي تم تسليط الضوء عليها في متن هذا الكتاب.

الحنفية: 11.	أئمة اللغة: 71 و 80 و 142 و 143 و 264.
الروم: 172.	الأصوليون: 432 و 492.
السنة: 7 و 342 و 396.	الأعاجم: 127.
الشافعية: 11.	الأنصار: 315 و 316.
الشيعة: 15.	أهل الأصول: 84.
طبيء: 183.	أهل البلاغات: 264.
العرب: 12 و 51 و 57 و 67 و 97 و 116 و 190 و 223 و 230 و 268 و 272 و 306 و 315 و 337 و 356 و 362 و 372 و 450 و 453 و 480 و 493 و 539.	أهل الحجاز: 339.
عُقَيْل: 225.	أهل الشام: 216.
الفرس: 453.	أهل العالية: 363 و 364.
قريش: 462.	أهل المعاني: 510.
الكوفيون: 26 و 102 و 116 و 121 و 127 و 139 و 146 و 160 و 176 و 189 و 191 و 201 و 226 و 239 و 240 و 252 و 253 و 257 و 317 و 326 و 344 و 369 و 371 و 375 و 381 و 447 و 461 و 467 و 479 و 490 و 503 و 522 و 529.	البصريون: 102 و 104 و 120 و 139 و 160 و 226 و 333 و 337 و 368 و 369 و 375 و 447 و 467 و 468 و 471 و 476 و 486 و 487 و 503 و 522.
كنانة: 312.	بنو صَبَّاح: 374.
التأخرون: 68 و 75 و 127 و 201 و 315 و 322 و 340 و 348 و 419 و 512 و 527 و 533 و 543.	البيانيون: 27 و 129 و 180 و 492 و 515.
المتقدمون: 201 و 315 و 322 و 510 و 541.	تغلب: 473.
	تميم: 194 و 339 و 483.
	التهاميون: 483.
	ثمود: 100 و 211 و 271 و 314.
	الجبائية: 396.
	جرهم: 100.
	الحجازيون: 483.
	الحشوية: 538.

210, 201, 197, 194, 180,
261, 247, 241, 223, 213,
341, 339, 322, 314, 287,
442, 425, 422, 413, 373,
528, 527, 512, 492, 491,
534, 535, 538, 541.

المعتزلة: 70 و342.
المغاربية: 167 و318 و378.
المفسرون: 156 و159 و383.
النحديون: 483.
النحاة أو النحويون: 27 و29 و39 و41 و80 و83 و84 و88 و104 و117 و122 و129 و151 و152 و159 و175



مسرّد أسماء الأمكنة

وضع الرمز (Ⓜ) لاسم المكان الذي سُلِّط عليه الضوء في المتن، والرمز (*) لِمَا له ورود في الشعر.

الأردن: 16.	العالية: 363Ⓜ.
الأزهر: 20Ⓜ.	العراق: 480.
الأندلس: 178 و 269 و 389.	فلسطين: 16.
البادية: 435.	القاهرة: 20.
بُصرى*: 500.	قنّسرين: 16.
البصرة: 247 و 319.	كرخ بغداد*: 453.
بطلبوس: 389Ⓜ.	الكوفة: 319.
بغداد: 141 و 305.	مالقة: 269Ⓜ.
تهامة: 363.	المدينة*: 30 و 282.
الجزيرة: 480.	مرؤ الشاهجان*: 149.
جَوّ (اليمامة)*: 386.	مكة*: 42 و 228 و 364.
الحجاز*: 364 و 441.	نجد: 363.
حمص: 16.	التُّخَيْل*: 149.
دجلة*: 141Ⓜ.	هَـرّاة: 396.
دمشق: 16.	اليمامة (جَوّ): 482.
الرّبيّ: 358.	اليمن: 155.
الشام: 16 و 216 و 435.	



مسرد الكتب الواردة في متن الكتاب

التعليق للدمايني: 170.	كتاب الله (القرآن الكريم): 7 و 8 و 32 و 56 و 68 و 101 و 131 و 159 و 160 و 177 و 400 و 478 و 515 و 525 و 536 و 537 و 538 و 543.
تفسير البيضاوي: 184 و 345 و 367 و 537.	أجوبة المسائل لابن السَّيِّد: 194.
تفسير الزمخشري ⇒ الكشف	الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار للنووي: 10.
التقريب للفعال الكبير: 106.	إعراب القرآن للسِّمين ⇒ الدر المصون
التلخيص للقرويني الخطيب: 23 و 27 و 338 و 412 و 431.	إعراب القرآن لمكي: 334.
التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني: 51.	إعراب القرآن للمنتخب: 115 و 198 و 232 و 255.
التوشيح شرح الجامع الصحيح للسيوطي: 57.	الإقليد (شرح المفصل): 229.
التوضيح ⇔ أوضح المسالك	إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض: 70.
جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام لابن قيم الجوزية: 38.	أمالي ابن الحاجب: 386.
جمال القراء للسخاوي: 131.	أمالي المفصل للزمخشري: 176.
الحمل للزجاجي: 394.	الأنموذج للزمخشري: 512.
حاشية شرح هداية الحكمة لحسين الميِّدي: 523.	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (التوضيح): 22 و 33 و 117 و 407.
حاشية على البخاري ⇒ التوشيح شرح الجامع الصحيح	البديع في النحو: 407.
حاشية القطب للسيد: 78.	التحرير للنووي: 71.
حاشية الكشف للتفتازاني: 22 و 51 و 238 و 357 و 390 و 425.	تحصيل الحق للرازي: 396.
حاشية الكشف للسيد: 238 و 246.	التحفة لابن مالك: 364.
حاشية الكشاف: للقطب الرازي: 489.	التسهيل لابن مالك: 139 و 185 و 208 و 222 و 265 و 304 و 337 و 371 و 378 و 393 و 395 و 409 و 410 و 420 و 441 و 515 و 533 و 541.
حاشية المتوسط للسيد: 139.	
حاشية المطول للسيد: 193.	
حاشية المطول للفنري: 33 و 36 و 52 و 286 و 287 و 507.	
حاشية المكي على التوضيح: 33 و 39.	

حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني: 422.	شرح الشاذلية في العروض لنجم الدين سعيد: 275.
حواشي الأصول للدواني: 5.	شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 213.
حواشي التسهيل لابن هشام الأنصاري: 194 و 267.	شرح كافية ابن الحاجب للرضي: 79 و 149 و 176 و 204 و 253 و 394.
حواشي شرح الشمسية للسيد: 24.	شرح كافية ابن الحاجب لنجم الدين سعيد: 476.
حواشي المفصل لابن عمرو: 340.	شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: 169 و 170 و 457 و 509.
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: 163 و 407 و 454 و 456 و 466 و 469 و 471 و 475.	شرح صحيح مسلم للنووي: 13.
الدرة البهية على شرح الأزهرية للشنواني: 43.	شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري: 150 و 301 و 303.
دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: 28.	شرح الكافية الشافية لابن مالك: 100 و 222 و 237.
ديوان الحماسة لأبي تمام: 46.	شرح الكشاف: 343.
الروض المعطار لابن عبد المنعم الحميري: 481.	شرح اللباب للسيد: 120 و 472.
ري الظمان في تفسير القرآن لشرف الدين محمد بن عبد الله الأندلسي: 342.	شرح اللباب للنقره كار: 267.
سر الصناعة لابن جني: 355.	شرح المفتاح للتفتازاني: 140 و 205.
شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: 364.	شرح مفصل الزمخشري لابن الحاجب: 422.
شرح إيضاح الفارسي لابن الخباز: 490.	شرح مفصل الزمخشري للأندلسي: 82.
شرح إيضاح الفارسي لابن عصفور: 515.	شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب: 358.
شرح بانت سعاد لابن هشام الأنصاري: 213.	شرح هداية الحكمة لحسين الميبيدي: 523.
شرح التسهيل للدماميني: 137 و 144 و 296.	الشيرازيات للفارسي: 493.
شرح التسهيل لابن عقيل: 284.	الصحاح للجوهري: 16 و 33 و 40 و 64 و 65 و 80 و 141 و 155 و 207 و 232 و 233 و 328 و 336 و 364 و 435 و 438 و 449 و 453.
شرح التسهيل لابن أم قاسم: 201.	طبقات الأمم لصاعد: 61.
شرح التسهيل لابن مالك: 261 و 371 و 420 و 533.	العين للخليل (و نسبه المؤلف لليث): 60.
شرح التسهيل لناظر الجيش: 363.	فتاوى ابن عبد السلام: 59.
شرح التلخيص للسبكي: 29 و 421.	قاضي مير على الهداية = شرح هداية الحكمة
شرح التوضيح للأشموني: 371.	القاموس المحيط للفيروزآبادي: 9 و 15 و 18 و 379.
شرح التوضيح لخالد الأزهرري: 33 و 411 و 541.	

264 و 265 و 266 و 267 و 268 و 270 و 271 و 276 و 279 و 280 و 283 و 285 و 287 و 289 و 290 و 292 و 296 و 297 و 300 و 302 و 303 و 305 و 308 و 312 و 313 و 317 و 320 و 324 و 326 و 327 و 329 و 330 و 332 و 343 و 345 و 350 و 353 و 354 و 356 و 359 و 361 و 362 و 364 و 365 و 368 و 369 و 371 و 373 و 375 و 380 و 381 و 382 و 387 و 388 و 400 و 403 و 404 و 408 و 413 و 423 و 424 و 428 و 439 و 444 و 451 و 463 و 464 و 466 و 471 و 476 و 484 و 485 و 486 و 488 و 489 و 494 و 503 و 514 و 515 و 517 و 523 و 525 و 526 و 527 و 529 و 531 و 533 و	426 و 433 و 435 و 482 و 485 و الكافية لابن الحاجب: 80. كتاب سيويه: 478 و 533. الكشاف للزمخشري: 19 و 41 و 105 و 114 و 115 و 168 و 171 و 179 و 183 و 198 و 203 و 224 و 252 و 390 و 403 و 424 و 431 و 450 و 451 و 461 و 478 و 511 و 535 و 541 و اللباب للتاج الأسفراييني: 349. المالكية في الفروع للقرافي: 421. المثل السائر لابن الأثير الكاتب: 27. الحكم و المحيط الأعظم لابن سيده: 61 و 480. المختصر للتفتازاني: 18. مختصر ابن الحاجب في الأصول: 82 و 430. المطوّل للتفتازاني: 22 و 26 و 27 و 36 و 121 و 124 و 285 و 286 و 288 و 327 و 338 و 507 و مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: 18 و 31 و 34 و 39 و 48 و 81 و 86 و 87 و 88 و 89 و 95 و 98 و 102 و 103 و 104 و 105 و 106 و 107 و 110 و 113 و 118 و 119 و 123 و 129 و 131 و 133 و 134 و 136 و 137 و 138 و 148 و 151 و 158 و 166 و 169 و 171 و 180 و 181 و 185 و 186 و 189 و 191 و 195 و 203 و 207 و 210 و 218 و 219 و 220 و 221 و 224 و 227 و 235 و 238 و 240 و 241 و 243 و 246 و 249 و 250 و 251 و 252 و 256 و 261 و 262 و 263 و
مفتاح العلوم للسكاكي: 23 و 94 و 125. المفردات للراغب الأصفهاني: 25 و 233 و 267 و 449 و المفصل للزمخشري: 41 و 340 و 389. المقرب لابن عصفور: 380 و 423. الملخص للرازي: 536. المنتخب لملك النحاة: 253. المنظوم و المنثور لابن أبي طاهر الخراساني: 66. النكت للسيوطي: 364. النهاية لمجد الدين بن الأثير: 233. الهمع و اللمع للسيوطي: 285. الهيئات للفارسي: 501. الوجوه و النظائر: 19.	



مسرد اللغة والبيان

- مرتَّب على أصول الكلمات التي ورد بيانها في متن هذا الكتاب من دون حواشيه -

الدهر: 267	جود ⇨ الجادة: 54، الجود:	الله: 8.
دول ⇨ الدولة: 372	72	الأبد: 267
رزأ ⇨ يرزؤها: 156	حب ⇨ حُبٌّ، حِبٌّ، المحبة:	الأمَد: 54
رسل ⇨ الرسول: 12	59 و 58	أنس ⇨ أنيس: 460
رشد ⇨ الإرشاد: 69	حدث ⇨ الحوادث: 154	أول ⇨ الآل: 15
الركب: 255	الحرف: 355	بدع ⇨ البديع: 40
الرمس: 295 و 426	حضر ⇨ محاضر: 295	بقر ⇨ البيقور: 504
رمم ⇨ الرِّمَّة: 426	حَضَض ⇨ تحضيض: 351	البَكْر: 436
الرُّوع: 9	حَقَّق ⇨ الحق: 35 و 37	بني ⇨ المباني: 24
رهب ⇨ الرهبة: 418	حلل ⇨ حَلَّ المباني: 23	بوب ⇨ الباب: 56
ريح ⇨ الأرواح: 435	حمد ⇨ الحمد: 34	ترجم: 152
زأد ⇨ مزؤودة: 50	حنق ⇨ الحنق: 433	التوت والتوث: 453
الزهر: 232	حنن ⇨ الحنَّان: 70	التمر: 233
سأل ⇨ السؤال: 544	خبر ⇨ الاستخبار: 544	الجبن: 372
السبب: 426	الخرق: 436	جثم ⇨ الجُثم: 482
السجع: 70	خزر ⇨ الخنزير: 470	جلل ⇨ جليلة: 45،
السَّلَع: 504	خشي ⇨ الخشية: 418	الإجلال: 419.
سلم ⇨ السلام: 10	خفف ⇨ المخففة: 373	جهم ⇨ جمَّة: 154
السَّلَم: 379	خقق ⇨ تحقق: 435	جند ⇨ الجند، والجندي:
السمع: 445 و 446	الخُلُق: 458	17 16
سنن ⇨ الأسنان: 154	الخوف: 418	الجنادل: 482
سود ⇨ السيد: 10	دفف ⇨ الدفوف: 435	جنس ⇨ التجنيس: 67
	دمن ⇨ الدَّمان: 470	

فقير: الفقير: 19
قسم: المُقسَّم والقَسَام: 379
فهم ⇨ الاستفهام: 544
فيد ⇨ الفائدة: 45
قرب ⇨ القرية: 68
قرفص ⇨ القرفصاء: 104
قصر ⇨ القصير: 54
قعد ⇨ القعود: 482
قفو ⇨ المقفى والقوافي: 74
قول ⇨ القول، يقول: 19 و390
كسر البيت: 435
كألاً ⇨ يكلؤها: 156
كمم ⇨ الكمم: 233
كمي ⇨ كماء: 328
كني ⇨ كنى: 48
لأم ⇨ اللئيم: 470
ليب ⇨ اللبيب: 488
لطف ⇨ اللطيف: 12
اللفظ: 78
لهم ⇨ الإلهام: 9
مجح ⇨ المَجَّ: 141 و452
المجد: 488
مرر ⇨ المرار: 485
مرغ ⇨ تمرغ: 470
منن ⇨ المنّ والمِنَّة والامتنان 71، المتان 70، منتت: 433
مني ⇨ المنايا: 372

عرب ⇨ الإعراب: 67
العرض: 352
عرق ⇨ المعرق: 433
العزل: 154
عزي ⇨ التعزية: 343
العسق: 60
عشر ⇨ العُشْر: 504، المعشر: 80
العشوق: 60
عشو ⇨ العشوة: 158
عصر ⇨ أعاصير: 296
عطو ⇨ تعطو: 379
عفر ⇨ اليعافير: 460
عفو ⇨ عفا: 330
عكرم ⇨ العكرمة: 470
العكس اللغوي والعكس الاصطلاحي: 81
عنف ⇨ التعنيف: 158
عَمَلٌ: 56
عني ⇨ المعنى: 24
العيس: 460
الغصن: 502
غني ⇨ الغني: 20
غيط ⇨ المغيط: 433
فجح ⇨ الفجج: 435
الفحل: 433
فرصد ⇨ الفرصاد: 453

شتم ⇨ يشتمني: 470
شرح ⇨ الشرح: 21
شفف ⇨ الشفوف: 435
شمل ⇨ الشمال: 155
الشوق: 65
صبو ⇨ الصبا: 155
صحب ⇨ الصحب: 16 و546، الأصحاب: 22
صدي ⇨ الأصدقاء: 426
صرف ⇨ الصرفان: 482
صوب ⇨ الصواب: 54
ضمن ⇨ التضمنين: 48 و51
ضنن ⇨ ضنت: 156
طيب ⇨ الطيب: 57 و472
طبق ⇨ المطابقة: 40
الطرب: 426
طلب ⇨ الطَّلَاب: 25، الطَّلَب: 544
طلق ⇨ أطلاقاً: 295
طوع ⇨ الطاعة: 68
عبأ ⇨ العباءة: 435
عبد ⇨ العبد والعبودية والعبادة: 13 و14 و15
عبر ⇨ العبارة: 73

الوَزَرَ: 343
وفق ⇨ التوفيق: 68
وفي: الموافاة: 379
وقع ⇨ مواقع: 160
ولي ⇨ المولى: 19
ينع: 233

هشش ⇨ يهش: 426
الهوف والهيف: 155
هيب ⇨ الهيبة: 418
وأد ⇨ الوئيد: 482
الواقى: 343
الوجل: 418
ورق ⇨ الوارق: 379

نبو ⇨ النبي: 13
نحب ⇨ النجبية: 433
نضر ⇨ الناظر: 379
النظر: 108
النفع: 25
نكت ⇨ النكتة: 55
نيف ⇨ المنيف: 435



المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة والتحقيق

أولاً: المطبوعة

1- القرآن الكريم.
2- ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي: علي فودة نيل، جامعة الملك سعود، الرياض 1985م.
3- ابن هشام النحوي: د.سامي عوض، دار طلاس للدراسات، ط1، دمشق 1987م.
4- إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر: شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي (-1117هـ)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان 1419هـ = 1998م.
5- الإتيقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي (-911هـ)، تحقيق سعيد المنذوب، دار الفكر، ط1، لبنان، 1416هـ = 1996م.
6- أدب الكاتب: ابن قتيبة (-276هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المطبوعات العربية، بيروت (لا ط، لا ت).
7- الأذكار النووية: يحيى بن شرف النووي (-676هـ)، دار الفكر، بيروت 1414هـ = 1994م.
8- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (-745هـ)، تحقيق ودراسة د.رجب عثمان محمد، مراجعة د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1418هـ = 1998م.
9- الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد الهروي (-415هـ)، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق 1391هـ = 1971م.
10- أساس البلاغة: جار الله محمود بن عمر الزمخشري (-538هـ)، دار صادر، ط1، بيروت 1412هـ = 1992م.
11- أسد الغابة في معرفة الصحابة: عز الدين بن الأثير (-630هـ)، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ط1، بيروت 1419هـ = 1998م.
12- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري (-577هـ)، تحقيق محمد بيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق 1377هـ = 1957م.
13- إشارة التعيين وترجم النحاة واللغويين: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (-743هـ) تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، شركة الطباعة العربية السعودية، ط1، 1406هـ = 1986م.
14- إصلاح الخلل (الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل): ابن السائد البساطي (-521هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، ط1، بغداد 1980م.
15- إصلاح المنطق: ابن السكيت (-244هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط4، القاهرة 1949.
16- الأصمعيات: الأصمعي (-216هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط2، مصر 1964.
17- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج (-316هـ)، تحقيق عبد السلام الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1420هـ = 1999م.
18- الإعراب عن قواعد الإعراب: ابن هشام الأنصاري (-761هـ)، تحقيق رشيد عبد الرحمن عبيدي، دار الفكر، بيروت 1955م.
19- إعراب القرآن: المنسوب إلى الزجاج (-311هـ)، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت 1302هـ = 1982م.
- إعراب القرآن للأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن
- إعراب القرآن للكثيري في التبيان في إعراب القرآن
- إعراب القرآن للسمين الحلبي في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون
20- إعراب القرآن للنحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (-338هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، ط2، 1405هـ = 1985م.

21- أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين الصفدي (-764هـ)، تحقيق أحمد فالح بكور، دار الفكر، ط1، بيروت 1419هـ = 1998م.
22- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (-356هـ)، تحقيق سمير جابر، ط2، دار الفكر، بيروت.
23- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي (-911هـ)، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ط1، القاهرة 1976م.
24- أقرب المقاصد في شرح القواعد الصغرى لابن هشام الأنصاري: عز الدين بن جماعة الكناني (-819هـ)، تحقيق ودراسة د. هشام محمد عواد الشويكي، جامعة الخليل، فلسطين. منشور ضمن مجلة الجامعة الإسلامية: سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، تموز 2007م، ص 1191.
25- الأمالي: أبو علي القالي (-356هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1416هـ = 1996م.
26- أمالي الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (-337هـ)، بشرح الأديب أحمد بن الأمين الشنقيطي، المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر، ط2، مصر 1354هـ = 1935م.
27- أمالي الشجري: هبة الله بن علي ابن الشجري (-542هـ)، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة 1413هـ = 1992م.
28- الأمالي النحوية: ابن الحاجب (-646هـ)، تحقيق هادي حسن حمودة، عالم الكتب، ط1، بيروت 1985م.
29- إنباه الرواة عن أنباه النحاة: جمال الدين علي بن يوسف القفطي (-646هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية 1950.
30- الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب: علي بن عدلان الموصلي النحوي (-666هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت 1405هـ = 1985م.
31- الانتصاف من الكشاف: ناصر الدين أحمد بن المنير الإسكندري (-683هـ)، (بذيل الكشاف).
32- الأنساب: أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (-562هـ)، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، ط1، بيروت 1408هـ = 1988م.
33- الإحصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري (-577هـ)، تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق (لا ط، لا ت).
34- أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل: زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي (-بعد 666هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب السعودية، ط1، الرياض 1413هـ = 1991م.
35- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (-658هـ)، دار الفكر، بيروت (لا ت).
36- الأوائل: أبو هلال العسكري (-395هـ)، تحقيق محمد المصري، ووليد قصاب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1975.
37- أوثق الأسباب في شرح الإعراب عن قواعد الإعراب: عز الدين بن جماعة الكناني (-819هـ)، دراسة وتحقيق عبد الرحمن عبد العزيز العلي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1984م.
38- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (-761هـ)، شرح وتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت 1421هـ = 2001م.
39- الإيضاح: أبو علي الفارسي (-377هـ)، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط2، بيروت 1416هـ = 1996م.
40- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (-337هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت 1406هـ = 1986م.
41- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب جلال الدين القزويني (-739هـ)، تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، مؤسسة المختار، ط3، القاهرة 1428هـ = 2007م.
42- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل باشا البغدادي (-1339هـ)، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف محمد شرف الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

43- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (-745هـ)، مطابع النصر الحديثة، الرياض (لا ط، لا ت).
44- البداية والنهاية: أبو الفداء ابن كثير (-774هـ)، تحقيق د. أحمد أبو ملح، و د. علي نجيب عطوي، و أ. فؤاد السيد و أ. مهدي ناصر الدين، و أ. علي عبد الساتر، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت 1408هـ = 1988م.
45- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي (-911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1399هـ = 1979م.
46- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين الفيروز أبادي (-817هـ)، تحقيق محمد المصري، ط1، 1987م.
47- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري (-577هـ)، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار الكتاب العربي، القاهرة 1389هـ = 1969م.
48- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (-255هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - دار الجيل، ط2، بيروت 1367هـ = 1948م.
49- تاج العروس من جواهر القاموس: مُحِبّ الدين محمد مرتضى الزبيدي (-1205هـ)، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت 1414هـ = 1994م.
50- تاريخ الطبري: أبو جعفر الطبري (-310هـ)، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت 1411هـ = 1991م.
51- تاريخ العرب الحديث والمعاصر: د. توفيق برو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب 1411هـ = 1991م.
52- التبصرة والتذكرة: أبو محمد عبد الله بن علي الصيمريّ (القرن الرابع)، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، ط1، دمشق 1402هـ = 1982م.
53- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري (-616هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط2، بيروت 1407هـ = 1987م.
54- التبيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (-460هـ)، تحقيق وتصحيح أحمد حبيب قصير العاملي، (لا ن، لا ط، لا ب، لا ت).
55- تحرير ألفاظ التنبيه: النووي (-676هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، دار القلم، ط1، دمشق 1408هـ.
56- تحفة الحبيب على شرح الخطيب: سليمان بن محمد البجيرمي (1221هـ)، دار الفكر 1415هـ = 1995م.
57- تحفة الغريب في الكلام على معني اللبيب: بدر الدين الدماميني (-827هـ)، رسالة ماجستير، تحقيق ودراسة عبد الله محمد حياني، جامعة دمشق 1422هـ = 2001م.
58- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي النحوي (-745هـ)، تحقيق د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط1، 1418هـ = 1997م.
59- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك (-672هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1387هـ = 1967م.
60- التعريفات: السيد علي بن محمد الشريف الجرجاني (-816هـ) مكتبة لبنان، بيروت 1985م.
61- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: البدر الدماميني (-827هـ)، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، ط1، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض 1403.
62- تعليق لطيف على قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري: محمد بن خليل البصروي (-889هـ)، تحقيق ودراسة هشام الشويكي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس 2003م.
63- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي (-377هـ)، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، ط1، 1410هـ = 1990م.
64- تغيير النحويين للشواهد: علي محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية، ط1، القاهرة 1416هـ = 1996م.
- تفسير ابن عطية ← المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز

- تفسير البغوي ڪ معالم التنزيل
- تفسير البيضاوي ڪ أنوار التنزيل وأسرار التأويل
- تفسير الثعلبي ڪ الكشف والبيان
65- تفسير الجلالين: جلال الدين المَحَلِّي (-864هـ) وجمال الدين السيوطي (-911هـ)، مؤسسة النور، بيروت (لا ط، لات).م.
- تفسير الرازي ڪ مفاتيح الغيب
66- تفسير الراغب الأصفهاني (-502هـ): تحقيق ودراسة د. عادل الشَّدي، دار الوطن، ط1، الرياض 1424هـ = 2003م.
67- تفسير الشافعي: الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (-204هـ)، جمع وتحقيق ودراسة د. أحمد مصطفى الفران، دار التدمرية، ط1، الرياض 1427هـ = 2006م.
- تفسير الشربيني الخطيب ڪ السراج المنير
- تفسير الطبري ڪ جامع البيان في تأويل القرآن
- تفسير الطوسي ڪ التبيان في تفسير القرآن
- تفسير الماوردي ڪ النكت والعيون
- تفسير مكي ڪ الهداية إلى بلوغ النهاية
68- التلخيص في علوم البلاغة: جلال الدين القزويني الخطيب (-739هـ)، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط2 1350هـ = 1932م.
69- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (-778هـ)، تحقيق: أ.د. علي أحمد فاخر - أ.د. جابر أحمد البراجة - أ.د. إبراهيم جمعة العجمي - أ.د. جابر السيد المبارك - أ.د. علي السنوسي محمد - أ.د. محمد راغب نزال، دار السلام، ط1، 1428هـ = 2007م.
70- تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب: أبو الحسن علي بن محمد ابن خروف النحوي (-609هـ)، دراسة وتحقيق خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ط1، ليبيا - طرابلس 1425هـ = 1995م.
71- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (-370هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت 2001م.
72- التوشيح شرح الجامع الصحيح: السيوطي، تحقيق رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشيد، ط1، الرياض 1419هـ = 1998م.
73- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: الحسن ابن أم قاسم المرادي (-749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1422هـ = 2001م.
74- جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (-310هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م.
75- جمال القراء وكمال الإقراء: علم الدين علي بن محمد السَّخَاوي (-643هـ)، تحقيق د. مروان العطية - د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث، ط1، دمشق - بيروت 1418هـ = 1997م.
76- جمهرة أشعار العرب: أبو زيد القرشي (-170هـ)، دار صادر، بيروت 1383هـ = 1963م.
77- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري (-395هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل - دار الفكر، بيروت 1408هـ = 1988م.
78- الجنى الداني في حروف المعاني: ابن أم قاسم المرادي (-749هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة - أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1413هـ = 1992م.
- حاشية البجيرمي على الخطيب ڪ تحفة الحبيب على شرح الخطيب
- حاشية السيوطي على البخاري ڪ التوشيح شرح الجامع الصحيح

79- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (-1206هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1417 هـ = 1997م.
80- حاشية المطول: السيد الجرجاني (-816هـ)، بذيل المطول على التلخيص.
81- حاشية المطول: حسن جلي الفسنري (-886هـ)، مطبعة النهضة، دار الذخائر، قم، إيران، ط1، 1412هـ.
82- الحجة في القراءات السبع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (-370هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط4، بيروت 1401هـ.
83- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي (-377هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، راجعه عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت ط1، 1411هـ = 1991م.
84- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم الأصفهاني (-430هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط41405هـ.
85- الحماسة الشجرية: ابن الشجري (-542هـ)، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، وزارة الثقافة، دمشق 1970م.
86- الحيوان: الجاحظ (-255هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل - دار الفكر 1408هـ = 1988م.
87- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (-1093هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط41418هـ = 1997م.
88- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (-392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت (لا ط، لا ت).
89- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإصناف: محمد خير حلواني، دار القلم العربي، حلب (لا ط، لا ت).
90- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد خراط، دار القلم، دمشق (لا ط، لا ت).
91- دروس في المذاهب النحوية: عبده الراجحي، دار النهضة العربية، ط2، بيروت.
92- دقائق التصريف: أبو القاسم المؤدّب (-338هـ)، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط1، دمشق 1425هـ = 2004م.
93- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (-471هـ)، شرحة وعلق عليه د. محمد ألتنجي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت 1415هـ = 1995م.
94- الدماميني النحوي في ضوء شرحة لمعني اللبيب: د.عمر مصطفى، دار الينابيع، ط1، دمشق 2001م.
95- ديوان إبراهيم بن هرمة (-176هـ): تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية بدمشق.
96- ديوان ابن الرومي (-283هـ): شرح الأستاذ أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1415هـ = 1994م.
97- ديوان ابن ميادة (-149هـ): جمع وتحقيق د.حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية، دمشق 1402هـ = 1982م.
98- ديوان أبي الأسود الدؤلي (-69هـ): حققه وشرحه وقدم له عبد الكريم الدجيلي، ط1، بغداد 1954م.
99- ديوان أبي حية النميري (-183هـ): جمعه وحققه د.يحيى الجبوري، دار إحياء التراث العربي، دمشق 1975م.
100- ديوان أبي نواس (-198هـ): تحقيق وشرح أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت (لا ط، لا ت).
101- ديوان الأخطل (-90هـ): شرح وترتيب مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1406هـ = 1986م.
102- ديوان أسامة بن منقذ الشّيزري (-584هـ): ط2، دار صادر، بيروت 1424هـ = 2003م.
103- ديوان الأعشى (-7هـ): دار صادر، بيروت 1414هـ = 1994م.
104- ديوان امرئ القيس (-80ق.هـ): دار صادر، بيروت 1424هـ = 2003م.
105- ديوان أمية بن أبي الصلت (-5هـ): جمع وتحقيق، د.عبد الحفيظ السطلي، دمشق 1974.
106- ديوان أوس بن حجر (-2ق.هـ): تحقيق وشرح د.محمد يوسف نجم، دار صادر، ط2، بيروت 1387هـ = 1967م.
107- ديوان جرير (-110هـ): دار صادر، بيروت 1991م. وبشرح الصاوي، مكتبة النوري والشركة اللبنانية، بيروت، (لا ط، لا ت)
108- ديوان جميل بثينة (-82هـ): دار صادر، بيروت، (لا ط، لا ت).

109- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري (-54هـ): حققه وعلق عليه وليد عرفات، دار صادر، بيروت، (لا ط، لا ت).
110- ديوان الحماسة: اختيار أبي تمام حبيب بن أوس (-231هـ) ضبط وشرح محمد عبد القادر سعيد الراجعي، مطبعة التوفيق، مصر 1322هـ.
111- ديوان حميد بن ثور الهلالي (-30هـ): صنعة أ. عبد العزيز الميمني، الدار القومية، القاهرة 1371هـ = 1951م.
112- ديوان ذي الرمة (-117هـ): اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطوي، دار المعرفة، ط1، بيروت 1427هـ = 2006م.
113- ديوان الراعي النميري (-90هـ): جمع وتحقيق راينهرت فايرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت 1980م.
114- ديوان روبة بن العجاج (-145هـ): عناية وترتيب وليم بن الورد البروسي، دار الأفاق الجديدة، ط1، بيروت 1979م.
115- ديوان الصباية: ابن أبي حجلة التلمساني (-776هـ)، حققه وعلق عليه وهذبه إبراهيم الدسوقي، مكتبة ابن سينا، القاهرة 1413هـ = 1992م.
116- ديوان الصمة الفثيري (-95هـ): جمع وتحقيق د. عبد العزيز الفيصل، النادي الأدبي، الرياض 1981م.
117- ديوان طرفة بن العبد (-60ق.هـ): دار صادر، بيروت 1380هـ = 1961م.
118- ديوان العباس بن الأحنف (-192هـ): شرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت 1414هـ = 1993م.
119- ديوان العباس بن مرداس (-18هـ): جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت 1412هـ = 1991م.
120- ديوان عبيد بن الأبرص (-25ق.هـ): دار صادر = دار بيروت، 1384هـ = 1964م.
121- ديوان أبي العتاهية (-211هـ): دار صادر - دار بيروت 1384هـ = 1964م.
122- ديوان عدي بن زيد العبادي (-36ق.هـ): جمع وتحقيق محمد جبار المعبيد، بغداد 1965م.
123- ديوان عمر بن أبي ربيعة (-93هـ): شرح وتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1952م.
124- ديوان الفرزدق (-110هـ): شرح وتحقيق عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، ط1، مصر 1354هـ = 1936م.
125- ديوان قيس بن ذريح (قيس لبنى): اعتناء وشرح عبد الرحمن المصطوي، دار المعرفة، ط2، بيروت 1425هـ = 2004م.
126- ديوان قيس ليلي (-68هـ): شرح د. يوسف فرحات، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت 1415هـ = 1994م.
127- ديوان كثير عزة (-105هـ): جمع وتحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت 1971م.
128- ديوان كعب بن زهير (-26هـ): تحقيق د. درويش الجويدي، المكتبة العصرية، ط1، صيدا - بيروت 1429هـ = 2008م.
129- ديوان كعب بن مالك الأنصاري (-50هـ): تحقيق د. سامي مكي العاني، عالم الكتب، ط2، بيروت 1417هـ = 1997م.
130- ديوان لبيد بن ربيعة العامري (-41هـ): بشرح الطوسي، قدم له د. حنا نصر الحنّي، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت 1417هـ = 1996م.
131- ديوان المُتَمَلِّسِ الضَّبْعِي (-43ق.هـ): رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 14، القاهرة 1968م.
132- ديوان المتنبي (-354هـ): شرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت 1407هـ = 1986م.
133- ديوان النابغة الذبياني (-18ق.هـ): تحقيق وشرح كرم بستاني، دار صادر، بيروت.
134- ديوان الهذليين: دار الكتب المصرية، القاهرة 1364هـ = 1945م.
135- رسائل الجنيد: أبو القاسم الجنيد بن محمد القواريري (-297هـ)، تحقيق جمال رجب سيدي، دار إقرأ، ط1، (لا ب، لا ت).
136- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (-702هـ)، تحقيق أحمد محمد خراط، مجمع اللغة العربية، دمشق 1395هـ = 1975م.
137- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الشتاء شهاب الدين محمود بن عبد الله الأوسي (-1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (لا ط، لا ت).
138- الروض المعطار في خبر الأقطار: محمد بن عبد المنعم الحميري (-900هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار القلم، لبنان 1975م.

139- ريحانة الألبيا وزهرة الحياة الدنيا: شهاب الدين الخفاجي (-1069هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البياي الحلبي 1386هـ = 1967م.
140- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد: محمد بن يوسف الصالحي الشامي (-942هـ)، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1414هـ = 1993م.
141- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (-977هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (لا ت).
142- سر صناعة الإعراب: ابن جنى (-392هـ)، دراسة وتحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق 1405هـ = 1985م.
143- سقط الزند: أبو العلاء المَعْرِي (-449هـ)، شرحه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1410هـ = 1990م.
144- سنن ابن ماجة: أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (-275هـ)، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت 1416هـ = 1995م.
145- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (-275هـ) تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، 1414هـ = 1994م.
146- سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي (-279هـ)، ضبط وتوثيق جميل العطار، دار الفكر، بيروت 1419هـ = 1999م.
147- السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (-458هـ)، إعداد د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت 1408هـ = 1988م.
148- سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي (-303هـ) ضبط وتوثيق جميل العطار، دار الفكر، بيروت 1421هـ = 2001م.
149- الشافية في علم التصريف: ابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، ط1، مكة المكرمة 1415هـ = 1995م.
150- شرح ابن عقيل على الخلاصة الألفية: عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل (-769هـ)، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط2، صيدا- بيروت 1421هـ = 2000م.
151- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبي الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني (-900هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1419هـ = 1998م.
152- شرح أنموذج الزمخشري: محمد بن عبد الغني الأربيلي (-647هـ)، تحقيق د.حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة (لا ط، لا ت).
153- شرح التسهيل: ابن مالك (-672هـ)، تحقيق د: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي مختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، مصر 1410هـ = 1990م.
- شرح التسهيل لابن عقيل < المساعد على تسهيل الفوائد.
- شرح التسهيل لأبي حيان < التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل.
- شرح التسهيل للداميني < تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.
- شرح التسهيل لناظر الجيش < تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد.
154- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى (-905هـ)، مصححة بمعرفة لجنة من العلماء، دار الفكر (لا ب، لا ط، لا ت).
155- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (-792هـ)، ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1416هـ = 1996م.
156- شرح جمل الزجّاجي: ابن خروف الإشبيلي (-609هـ)، تحقيق ودراسة د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة 1419هـ.
157- شرح جمل الزجّاجي (الشرح الكبير): ابن عصفور الإشبيلي (-669هـ)، تحقيق د. صاحب أبو جناح، (لان، لا ط، لا ت).
158- شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (-421هـ)، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجبل، ط1، بيروت 1411هـ = 1991م.

159- شرح شافية ابن الحاجب في التصريف: رضي الدين الأستراباذي (-686هـ)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت 1402هـ = 1982م.
160- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام (-761هـ)، تحقيق بركات يوسف هبود، مراجعة وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت 1414هـ = 1994م. (وهو المراد عند الإطلاق).
161- شرح شذور الذهب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوّجري (-889هـ)، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1423هـ/2004م.
162- شرح شواهد المغني: السيوطي (-911هـ)، تصحيح محمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي، المطبعة البهية، مصر.
163- شرح قواعد الإعراب لابن هشام: محيي الدين محمد بن سليمان الكافيّ جي (-879هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط3، دار طلاس، دمشق 1996م.
164- شرح قواعد الإعراب لابن هشام: شيخ زاده محمد بن مصطفى القوجوي (-950هـ)، تحقيق إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر بدمشق 1997م.
165- شرح كافية ابن الحاجب في النحو: رضي الدين الأستراباذي (-686هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان بونس، ط2، بنغازي 1996م.
166- شرح الكافية الشافية: ابن مالك (-672هـ)، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ = 1982م.
167- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (-368هـ)، تحقيق د. رمضان عبد التواب - د. محمود فهمي حجازي - د. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
- شرح كتاب سيبويه لابن خروف ⇨ تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب
168- شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب (-646هـ)، دراسة وتحقيق د. موسى بنأي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف 1400هـ = 1980م.
169- شعب الإيمان: البيهقي (-458هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 1423هـ = 2003م.
170- الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدِّيَنوري (-276هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر 1966.
171- الصّاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري (-393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط3، بيروت 1404هـ = 1984م.
172- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (-256هـ)، تخريج وضبط صدقي جميل العطار، دار الفكر، ط1، 1421هـ = 2001م.
173- صحيح مسلم: بشرح النووي (-676هـ)، ضبط وتوثيق صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر 1415هـ = 1995م.
174- ضحى الإسلام: أحمد أمين، القاهرة 1933 - 1935 م.
175- ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي (-669هـ)، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.
176- - ضرائر القزّاز ⇨ ما يجوز للشاعر في الضرورة
177- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي (-771هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط2، 1413هـ.
178- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجُمحي (-232هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة (لا ط، لا ت).
179- العقد الفريد: ابن عبد ربه الأندلسي (-328هـ)، شرحه وضبطه أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، ط2، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1372هـ = 1952م.
180- عيون الأخبار: ابن قتيبة (-276هـ)، تحقيق محمد إسكندراني، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت 1405هـ = 1984م.

181- غاية النهاية في طبقات القراء: محمد ابن الجزري (-833هـ)، اعتناء ج.برجشتراسر، مطبعة السعادة، مصر 1933م.
182- غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود بن حمزة الكرماني (-500هـ ونيف)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة - مؤسسة علوم القرآن، بيروت (لا ت).
183- غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (-224هـ)، أشرف على طبعه د. محمد عبدالمعيد خان بإعانة وزارة المعارف الهندية، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، الهند، حيدر آباد الدكن 1384هـ = 1964م.
184- غريب الحديث: ابن الجوزي (-597هـ)، تحقيق د. عبدالمعطي أمين قلججي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1985م.
185- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (-852هـ)، طبعة مصححة عن النسخة التي حققها الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز، دار الفكر، ط1، بيروت 1420هـ = 2000م.
186- الفروق اللغوية: الحاوي لكتاب أبي هلال العسكري (-395هـ) وجزء من كتاب السيد نور الدين الجزائري، تحقيق وتنظيم: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ط1، 1412هـ.
187- الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين خليل بن كيكادي العلاني دمشقي (-761هـ)، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، ط1، عمان 1990.
188- فقه اللغة وأسرار العربية: أبو منصور الثعالبي (-430هـ)، تحقيق وضبط وتعليق د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، ط2، صيدا - بيروت، 1420هـ = 2000م.
189- فهرس مخطوطات مكتبة الأسد (النحو): أسماء الحمصي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1973م.
190- فوات الوفيات: محمد بن شاكر الكتبي (-764هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، (جزء 1) 1973م (الأجزاء: 2 و 3 و 4) 1974م.
191- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ط3، 1383 هـ.
192- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (-817هـ)، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن مرعشلي، دار إحياء التراث العربي، ط2، بيروت 1424هـ = 2003م.
193- الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس المبرّد (-286هـ)، عني به الشيخ أحمد محمد كنعان في 4 أجزاء، دار الفكر العربي، ط1، بيروت 1999م.
194- الكتاب: سيبويه (-180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة 1408هـ = 1988م.
195- الكشاف: الزمخشري - وبذيله أربعة كتب: «الانتصاف من الكشاف» لأحمد بن المنير الإسكندري، و«الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«حاشية» الشيخ محمد عليان المرزوقي، و«مشاهد الإصناف على شواهد الكشاف» للمرزوقي أيضاً - رتبّه وضبطه وصحّحه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت 1406هـ = 1986م.
196- الكشاف والبيان في تفسير القرآن: أبو إسحق الثعلبي (-427هـ)، تحقيق أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت 1422هـ = 2002م.
197- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله (-1067هـ)، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف محمد شرف الدين، ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (لا ط، لا ت).
198- الكشاف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب (-437هـ)، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة 1981م.
199- الكليات: أبو البقاء الكفوي (-1094هـ)، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت 1419هـ = 1998م.
200- اللامات: أبو القاسم الزجاجي (-337هـ)، تحقيق مازن المبارك، مجمع اللغة العربية، دمشق 1389هـ = 1969م.
201- لسان العرب: ابن منظور (-711هـ)، دار صادر، بيروت 1955م.
202- اللمع في العربية: ابن جني (-392هـ)، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت 1972.
203- ما يجوز للشاعر في الضرورة: أبو عبد الله محمد بن جعفر القرّاز القيرواني (-412هـ)، د. تحقيق رمضان عبد التواب - د. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى، القاهرة (لا ت).

204- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير (-637هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1995م.
205- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى (-210هـ)، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة (لات).
206- مجمع الأمثال: أبو الفضل الميداني (-518هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الحياة، بيروت 1407هـ = 1987م.
207- مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الطَّبْرَسِي (-550هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت (لا ط، لات).
208- المحاسن والمساوئ: إبراهيم بن محمد البيهقي (-320هـ)، دار صادر، بيروت (لا ط، لات).
209- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني (-392هـ)، تحقيق عبد الحلیم نجار وآخرین، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية 1420هـ = 1999م.
210- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي (-542هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1422هـ = 2001م.
211- المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده الأندلسي (-458هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت 2000م.
212- مختصر المزني: إسماعيل بن يحيى المزني (-264هـ)، صححه محمد زهري النجار، دار المعرفة، بيروت، (لات).
213- مختصر المنتهى الأصولي (مختصر ابن الحاجب في الأصول): ابن الحاجب (-646هـ) _ ومعه خمسة كتب: شرح عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (-756هـ)، وحاشية سعد الدين التفتازاني (-792هـ)، وحاشية السيد الجرجاني (-816هـ)، وحاشية حسن جبلي الهروي الفَرَي (-886هـ)، وحاشية أبي الفضل الوراقي الجيزاوي (-1346هـ) _ تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1424هـ = 2004م.
214- المُخصَّص: ابن سيدة (-458هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت 1417هـ = 1996م.
215- المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر 1972 م.
216- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها: عبد الرحمن السيد، دار المعارف، ط1، مصر (لات).
217- الممزج (شرح معني اللبيب): الدماميني (-827هـ)، طبعة بهامش المنصف من الكلام للشمني، المطبعة البهية بمصر.
218- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1998م.
219- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل (-769هـ)، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط2، مكة المكرمة 1422هـ = 2001م.
220- المستطرف في كل فن مستظرف: شهاب الدين الأبيشي (-852هـ)، تحقيق محمد سعيد، دار الفكر، ط1، بيروت (لات).
221- المستقصى في أمثال العرب: الزمخشري (-538هـ)، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت 1987م.
222- مشاهد الإتيان على شواهد الكشاف: محمد عليان المرزوقي (-1355هـ)، بذيل الكشاف.
223- مشكل إعراب القرآن: مكي (-437هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 21405هـ.
224- المطول على تلخيص المفتاح: سعد الدين التفتازاني (-792هـ) _ وبذيله: حاشية السيد الجرجاني _ ناشري بوسنوي الحاج محرم أفندي، مطبعة سنده طبع أولمشر 1308هـ.
225- معالم التنزيل: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (-516هـ)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، ط4، 1417هـ = 1997م.
226- معاني القرآن: أبو الحسن الأخفش (-215هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة 1411هـ = 1990م.
227- معاني القرآن: أبو إسحق الزجاج (-311هـ)، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت 1408هـ = 1988م.
228- معاني القرآن: أبو زكريا الفراء (-207هـ)، عالم الكتب، ط3، بيروت 1403هـ = 1983م.
229- معاني القرآن: علي بن حمزة الكسائي (-189هـ)، أعاد بناءه وقدم له د. عيسى شحاتة عيسى، دار قباء، القاهرة 1998م.

230- معاني القرآن: أبو جعفر النحاس (-338هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، منشورات جامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة 1408هـ = 1988م.
231- معجم الأدباء: ياقوت الحموي (-626هـ)، دار الفكر، ط3، بيروت 1400هـ = 1980م.
232- معجم البلدان: ياقوت الحموي (-626هـ)، في عشرين جزءاً، دار صادر، بيروت 1376هـ = 1957م.
233- معجم الشعراء: المرزباني (-384هـ)، تحقيق د.فاروق اسليم، دار صادر، بيروت 1425هـ = 2005م.
234- معجم الشوهد النحوية في شروح الألفية النثرية والشعرية: د.محمود نجيب، مكتبة الفارابي، ط1، دمشق 2000 م.
235- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري (-761هـ)، تحقيق د.مازن المبارك ود.محمد علي حمد الله، راجعه د.سعيد الأفغاني، دار الفكر 1392 هـ = 1972م.
236- مفاتيح الغيب: فخر الدين الرازي (-606هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1421هـ = 2000م.
237- مفتاح العلوم: أبو يعقوب السكاكي (-626هـ)، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت 1407هـ = 1987م.
238- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري (-538هـ)، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، ط1، بيروت 1993م.
239- المفصل في علوم البلاغة العربية: د. عيسى العاكوب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب 1421هـ = 2000م.
240- المفضليات: أبو العباس المفضل بن محمد الضبي (-168هـ)، شرح أبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 1424هـ = 2003م.
241- مقاييس اللغة: ابن فارس (-395هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، اتحاد الكتاب العرب 1423هـ = 2002م.
242- المقتصد في شرح إيضاح الفارسي: عبد القاهر الجرجاني (-471هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية 1982م.
243- المقتضب: أبو العباس المبرّد (-286هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1415هـ = 1994م.
244- المقرّب: ابن عصفور الإشبيلي (-669هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، (لان) ط1، 1392هـ = 1972م.
245- المصنف من الكلام على مغني ابن هشام: تقي الدين الشُّمْنِي (-872هـ)، المطبعة البهية، مصر 1305هـ. وبهامشه المزج (شرح مغني اللبيب) للدماميني.
246- مؤصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد الأزهرى (-905هـ)، تحقيق د.عبد الكريم حبيب، مكتبة وضاح، حمص 2005م. (وهو المقصود عند الإطلاق). ونسخة أخرى بتحقيق د.عبدالكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت 1996م.
247- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم السُّهَيْلي (-581هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1412هـ = 1992م.
248- النحو العربي: د. مازن المبارك، ط3، دار الفكر 1401هـ = 1981م.
249- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: أحمد الطنطاوي، دار المعارف، ط2، القاهرة 1938م.
250- النشر في القراءات العشر: شمس الدين محمد بن الجزري (-833هـ)، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى. [تصوير دار الكتاب العلمية].
251- نصوص نحوية: فخر الدين قباوة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب 1979م.
252- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب: أحمد بن المقرئ التلمساني (-1041هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت 1997م.
253- النكت في تفسير كتاب سيويه: الأعلام الشننتمري (-476هـ)، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية 1420هـ = 1999م.
254- النكت والعيون: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (-450هـ)، تحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت (لات).

255- نهاية الأرب في فنون الأدب: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (-733هـ)، تحقيق مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت1424هـ = 2004م.
256- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين بن الأثير (-606هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت 1399هـ = 1979م.
257- الهداية إلى بلوغ النهاية: مكي بن أبي طالب (-437هـ) مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ.د. : الشاهد البوشيخي، الطبعة الأولى 1429هـ = 2008م
258- هدية العارفين: إسماعيل باشا البغدادي (-1339هـ)، منشورات مكتبة المثني، بغداد 1951م.
259- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي (-911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1418هـ = 1998م.
260- الوافي بالوفيات: صلاح الدين الصفدي (-764هـ)، تحقيق أحمد أرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت 1420هـ = 2000م.
261- وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان: ابن خلكان (-681هـ)، تحقيق د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت 1397هـ = 1977م.

ثانياً: المصادر المخطوطة

262- تحفة الغريب في الكلام على مقني اللبيب: بدر الدين الدماميني (-827هـ)، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد برقم 1658 نحو.
263- تعليق الدرّة الشنوية على شرح الأجرومية: الشنواني (-1019هـ)، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد برقم 8083 ت1.
264- حاشية على تفسير البيضاوي: أبو الفضل القرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازروني (-945هـ)، جامعة الملك سعود، رقم الصنف 212/ح.ك، الرقم العام 3335.
265- حاشية على شرح الأثرية: الشنواني، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد برقم 1763 ورقم 14236 ورقم 1781م ش/م.
266- حاشية على موصل الطلاب (اختصار لحاشية الشنواني هذه): محمد بن عبد الرحمن الحموي (-1017هـ)، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد برقم 12158 ت14.
267- حاشية على موصل الطلاب: حسن بن علي المنطاوي (-1170هـ)، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد برقم 12792 ت.
268- حلية أهل الكمال بأجوبة أسئلة الجلال: الشنواني، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد برقم 30 دم.
269- رفع نقاب الخفا عن من اتقى إلى وفا وأبي وفا: مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس (-1205هـ)، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد برقم 9057 ت1.
270- شرح هداية الحكمة: قاضي مير حسين بن معين الدين الميَّبُذِي (-910هـ)، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد برقم 13038.
271- العباب في شرح اللباب للأسفراييني: عبد الله بن محمد النقره كار (-776)، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد برقم 600.
272- قرّة عيون ذوي الأفهام بشرح مقدمة شيخ الإسلام: الشنواني، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد برقم 16884.
273- هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب: الشنواني، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد، ست نسخ: برقم 9659 ورقم 14237 ورقم 9947 ورقم 1902، ورقم 6641 ورقم 9350.
274- هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب: الشنواني، سوريا، حلب، المكتبة الأحمدية برقم 942 .
275- هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب: الشنواني، إنكلترا، برمنغهام، مكتبة كليبات سيللي أوك برقم 1561 .



مسرد الموضوعات

الصفحة	الموضوع
م1	مقدمة
م7	الباب الأول الدراسة
م7	تمهيد:
م8	لمحة تاريخية سياسية
م10	طبيعة المتون والشروح
م15	الفصل الأول : تذكير بكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب ومصنفه ابن هشام الأنصاري
م19	الفصل الثاني : نبذة عن كتاب موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لخالد بن عبد الله الأزهرى
م23	الفصل الثالث : كتاب هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشَّـنَوَانِي
م24	نسب المؤلف وحياته
م25	متزلته العلمية شيوخه وتلامذته - آثاره
م28	اسم الكتاب وصحة نسبته إليه
م28	منهجه فيه:
م28	بناء الكتاب
م29	المناقشات النحوية
م31	المناقشات اللغوية
م32	طريقة معالجته شواهد موصل الطلاب: أ- تناوله الشاهد القرآني
م33	ب- تناوله الشاهد الشعري
م34	الاستطرادات
م35	مصادر المؤلف
م39	الفصل الرابع الأصول النحوية عند الشنواني ومذهبه النحوي
م39	1- السماع والقياس
م44	2- الاحتجاج:
م44	أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم
م47	ب- موقفه من القراءات
م50	ج- الاستشهاد بالشعر
م54	د- الاستشهاد بالحديث والأثر
م56	هـ- الاستشهاد بالأمثال والمأثور من كلام العرب
م57	3- مظاهر التعليل النحوي
م65	أهم النتائج
م67	الباب الثاني : التحقيق
م67	نسخ الكتاب المخطوطة
م68	منهج التحقيق
م73	نماذج من المخطوطات المعتمدة
	أبواب الكتاب
1	مقدمة المؤلف

189	المسألة الرابعة حكم الجمل بعد المعارف والنكرات	77	الباب الأول في الجملة و أقسامها أحكامها
207	الباب الثاني في ذكر أحكام الجار والمجرور	78	المسألة الأولى في شرح الجملة والكلام
207	المسألة الأولى تعلّق الجار والمجرور	84	انقسام الجمل إلى فعلية واسمية، وإلى كبرى وصغرى
231	المسألة الثانية حكم الجار والمجرور بعد المعارف والنكرات	95	المسألة الثانية الجمل التي لها محل من الإعراب
235	المسألة الثالثة تقدير المتعلّق المحذوف	98	1- الواقعة خبراً
249	المسألة الرابعة حكم الرفوع بعد الجار والمجرور	102	2- الواقعة حالاً
259	الباب الثالث في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب	102	3- الواقعة مفعولاً
261	النوع الأول: ما يأتي على وجه واحد	105	تعليق الأفعال عن العمل
265	1- قط	109	4- المضاف إليها
268	2- عوض	113	5- الواقعة جواباً لشرط جازم مقترناً بالفا
270	3- أجل	118	6- التابعة لمفرد
275	النوع الثاني: ما يأتي على وجهين إذا	119	7- التابعة لجملة لها محل من الإعراب
289	النوع الثالث: ما يأتي على ثلاثة أوجه 1- إذ	128	المسألة الثالثة الجمل التي لا محل لها من الإعراب
		143	1- الابتدائية (الاستئنافية)
		151	2- صلة الموصولة
		164	3- الاعتراضية
		182	4- التفسيرية
		187	5- جواب القسم
		188	6- جواب الشرط غير الجازم مطلقاً، أو الجازم وغير مقترن بالفاء
		127	7- التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب

508	1- العبارات المُثلى في كيفية الإعراب:
508	أوفى عبارة لإعراب المي للمجهول
510	أوفى عبارة لإعراب نائب الفاعل
511	أوفى عبارة لإعراب «قد»
511	أوفى عبارة لإعراب «لن»
512	أوفى عبارة لإعراب «لم»
512	أوفى عبارة لإعراب «أمّا»
512	أوفى عبارة لإعراب «أنّ»
513	أوفى عبارة لإعراب «الفاء الرابطة»
513	أوفى عبارة لإعراب المضاف إليه
515	عطف الإنشاء على الخبر
517	أوفى عبارة لإعراب «الواو»
517	أوفى عبارة لإعراب «حتى»
518	أوفى عبارة لإعراب «ثمّ»
519	أوفى عبارة لإعراب «الفاء العاطفة»
521	العبارة المختصرة لإعراب العامل مع معموله
522	أوفى العبارات لإعراب «إنّ» وأخواتها
522	2- ما يعاب على المُعرب:
523	عدم الفحص عن فاعل الفعل
523	عدم الفحص عن خبر المبتدأ
523	عدم الإشارة إلى متعلّق شبه الجملة
525	عدم بيان محل الجملة المعربة
525	عدم بيان صلة الموصول الاسمي
525	عدم بيان المحل الإعرابي لأسماء الإشارة والأسماء الموصولة
526	المعرف بـ «أل» بعد اسم الإشارة
529	عدم بيان المحلّ الإعرابي للمضاف

300	2- لَمّا
316	3- نَعَم
311	4- إيّ
317	5- حتّى
333	6- كَلّا
337	7- لا
	النوع الرابع: ما يأتي على أربعة أوجه
345	1- لولا
356	2- إنّ
373	3- أنّ
398	4- مَنْ
	النوع الخامس: ما يأتي على خمسة أوجه
403	1- أيّ
412	2- لو
	النوع السادس: ما يأتي على سبعة أوجه
442	قَدّ
	النوع السابع: ما يأتي على ثمانية أوجه
455	الواو
	النوع الثامن: ما يأتي على اثني عشر وجهاً
465	ما
	الباب الرابع في الإشارات إلى عبارات مستوفاة للمقصود
507	

573	5- مسرد الأخبار والأحداث	529	التعبير عن الحرف الواحد بلفظه
574	6- مسرد الأشعار والأرجاز	532	التعبير عن الكلمة بحروف هجائها
600	7- مسرد الأدوات	3-	ما ينبغي للمُعرب أن يتجنبه:
601	8- مسرد الأعلام	536	إطلاق الزائد على حرف من كتاب الله
612	9- مسرد القبائل والجماعات	543	الختام
614	10- مسرد الأمكنة	549	المَسارد الفنية
615	11- مسرد الكتب	551	1- مسرد الآيات الكريمة
618	12- مسرد اللغة	565	2- مسرد الأحاديث النبوية
621	13- مسرد المصادر والمراجع	567	3- مسرد الأمثال والأقوال المأثورة
633	14- مسرد الموضوعات	568	4- مسرد النماذج النحوية



Syrian Arab Republic
Al- Baath University
Faculty of Arts and Humanities
Part of Arabic Language
High Studies-Linguistics



HIDAIT AULY AL-ALBAB

ILA MOSEL AL-TULLAB
Abu Bakr Ibn Ismaeil Al-Shanawany

Studying and Investigation

A Thesis Presented to Acquire A Masters Degree
in the Grammar

Written by
Mahmoud Mohie Addin Ibrahim

Supervised by
Doctor Isam Darar Alkousa

Teacher of Grammar
Head of the Arabic language

2011 AD = 1432 H